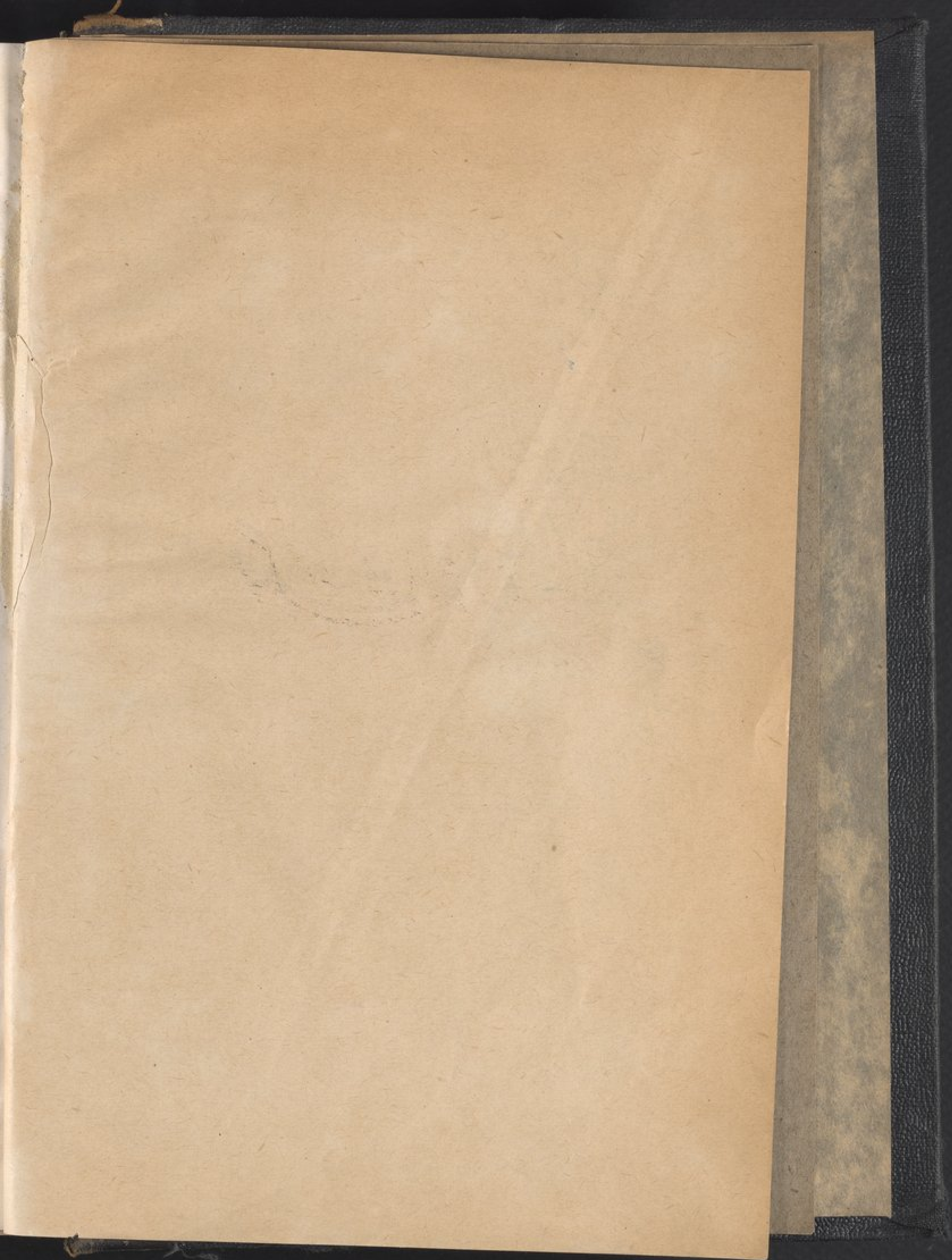
محكمة الثورة





قائد الثورة اللواء أركان الحرب محمد نجيب

رئيس جمهورية مصر

"إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى" صدق الله العظيم

رئيس وأعضاء مجلس قيادة الثورة



البكباشي أ.ح جمال عبد الناصر



اللواء أ.ح عبد الحكيم عامر



الصاغ أ.ح صلاح سالم



قائد الجناح جمال سالم



قائد الثورة اللواء أركان الحرب محمد نجيب
رئيس جمهورية مصر



قائد الجناح عبد اللطيف بغدادي



بكباشي أ.ح زكريا محيي الدين



صاغ أ.ح كمال الدين حسين



قائد أسراب حسن ابراهيم



صاغ خالد محيي الدين



بكباشي أ.ح حسين الشافعي



بكباشي أنور السادات

المصدقون على أحكام محكمة الثورة

محكمة الثورة

أشرف على اعداده
صاغ
أمين حسان كامل
ليسانسيه فى الآداب ، دبلوم معهد الصحافة

الجزء الأول – الثالث

الطبعة الثانية
القاهرة – ديسمبر ١٩٥٣



الإهداء

- الى روح الثورة ...
- الى روح الثورة ... التى تفجرت عنها ينابيع الحياة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، فأحالت الموت الى حياة ، والجمود الى حركة واليأس الى أمل .
- الى روح الثورة ... التى دفعت الأحرار ، فثاروا من أجل وطنهم وحريتهم وكرامتهم ... ثاروا ليثبتوا للعالم أجمع أن وادى النيل سيظل دائما حاملا لواء الحرية والمدنية والانسانية .
- الى روح الثورة ... التى تقمصت اجساد الثوار الأحرار فجعلت نفوسهم نورا ونارا ... نورا يضىء الأفق نحو العدل والخير والمثل العليا ... ونارا تقضى على الظلم والشر والفساد ...
- الى روح الثورة ... التى أحالت سواد الليل وظلمته الى نهار دافىء ساطع الضياء يسرى دفؤه الى نفوس البشر فيشعرهم بالأمل والرجاء بعد اليأس والقنوط .
- الى روح الثورة ... التى اعادت الى الفلاح ارضه والى العامل حقه ، والى المواطن شرفه وكرامته ، والى الوطن عزه ومجده .
- الى روح الثورة ... التى يجب أن تظل تسرى وتسود حتى يختفى شبح الماضى الأليم بآثامه واوزاره ، ويعم الرخاء والتآخى أنحاء الوادى الخصيب .
- الى روح الثورة ... التى تسامحت وتساهلت وفتحت صفحاتها البيضاء ومدت ذراعيها مفتوحتين للجميع ، ونادت بالاتحاد ... ولكن بعض ذوى النفوس الضعيفة من الخونة والحاقدين دعوا الى الفرقة والفوضى والخيانة ... فانقلب التسامح والتساهل قوة وعزما ، ثم كان الضرب بيد من حديد ، للقضاء على عناصر الشر قبل أن يستشرى الداء .
- الى روح الثورة ... التى طالبت بمحكمة الثورة ... بل التى كانت محكمة الثورة احدى صورها ... فأدانت الخونة والمارقين من أعداء الله والوطن وكان فى أحكامها نذير ووعيد وعبرة لمن لا يعتبر .
- الى روح الثورة ... التى ستظل تغمر المواطنين الأحرار حتى يحققوا الحرية الكاملة والنصر على كل مغتصب أو معتد أثيم .
- الى روح الثورة ... التى ستظل تسرى فى نفوس الأحرار فى كل زمان ومكان حتى يرفرف السلام والأمان والحق والعدل فى سماء الانسانية جمعاء .
- الى روح الثورة ... والتاريخ ...

تمهيد

اغفلت المصادر العربية الأصيلة ، تدوين المحاكمات السياسية الكبرى ، التى غيرت مجرى التاريخ ، كما لم تقدم الينا اية تفصيلات او وثائق أو أسانيد عنهـا .

ذلك ان هذه المحاكمات لم تعرف طابع التشريع الحديث من جمع عناصر الاتهام وتوفر الأدلة ، والادعاءات والمرافعات والقضاء والعـدالة ، بل كانت سلطات التشريع والقضاء والتنفيذ مركزة جميعا فى يد الحاكم وتصـدر عنه حسبما يمليه وجدانه أو وحيه . وكانت هذه المحاكمات يفصـل فيها بكلمة واحدة تصدر عن ولى الأمر وهى الاعدام بالنصل ، أو الموت حرقا ، أو الاغراق فى مياه الأنهار . أو التمثيل بالجثمان الى أن يلقى المرء حتفه .

على ان هذه المحاكمات السياسية وبالأخص ما قـدم منها الى المحاكم الثورية عرفها الغرب منذ أمد بعيد ، وهى تشغل جانبا كبيرا من المصـادر الافرنجية ، لا سيما ما يتعلق منها بالثورة الفرنسية التى تعد نبراسا للثورات العالمية الأخرى .

والواقع ان الثورة الفرنسية اقليمية بالاسم فقط ، ولكنها عالمية فى أهدافها وفى رسالتها ، اذ كان الغرض منها : اعلان حقوق الانسان ، والقضاء على عهد الاقطاع وعلى حكم الفرد المستبد ، وارساء قواعد العدالة على أسس سليمة والتبشير بحكم الشعب ومباشرة السلطات بنفسه .

فهذا الكتاب الذى نقدمه ونضعه بين يدى القارىء هو أول سفر من نوعه فى اللغة العربية ، يسجل مراحل أولى محاكمات سياسية جرت من نوعها فى مصر ، بل فى الشرق ، وهى تعطينا فكرة واضحة عن بواعث الفساد والانحلال اللذين رانا على مصر في عهود الطغيان ، وهى تصور لنا الى اى مـدى كانت الأمور تجرى من وراء ستار ، فى سبيل الاستغلال والمنفعة الذاتية دون ان يعبأ الحاكمون بكيان الشعب الذى يستنزفون كل قطرة من دمه .

وقد عرفت مصر قبل ذلك محاكمات سياسية ، ولكن الغرض منها كان الغلواء فى التعصب ، وأشباع شهوة الانتقام اكثر منها لوجه العدالة أو صالح المجموع ، واستعلاء الجانب الحيوانى الوحشى على جانب البصيرة والرشد .

ولعل أولى هذه المحاكمات السياسية ، هى محاكمة السيد كريم حاكم الثغر السكندرى الذى هب يقاوم الغزاة من الفرنسيين فقبض عليه وحوكم أمام « ديوان عرفى » وحكم عليه بالاعدام فكان أول ضحية فى الشرق على مذبح الاستعمار الأوربى .

ثم محاكمة سليمان الحلبى ورفاقه الثلاثة ، فقد اغتال الحلبى قائد جيش الاحتلال الجنرال كليبر ليخلص المصريين من مظالمه ويرفع عن كواهلهم أثقال التكاليف ، فحكم عليه وعلى رفاقه بالاعدام وجرى التنفيذ بطريقة وحشية تتنافى والكرامة الانسانية . ثم جرت محاكمات أخرى فى عصر محمد على للتنكيل بخصومه واشاعة أجواء من الارهاب والذعر ، وفى طليعتها محاكمة لطيف باشا الذى اتهم بتدبير مؤامرة لخلع « ولى النعم » فى أثناء غيبته فى الحجاز ، وكان القاضى محمد أولاز أوغلى « لاظوغلى » فحكم عليه بالاعدام ونفذ الحكم فى الحال .

ولا ننس محاكمة عرابى ورفاقه زعماء الثورة الوطنية الكبرى الذين هبوا يذودون عن وطنهم ، فحوكموا امام قضاة اغراب لم يكن من بينهم مصرى واحد، وحكم عليهم بالاعدام ثم استبدل الحكم بالنفى الى جزيرة سيلان .

وفى فترة الاحتلال البريطانى البغيض شكلت محاكم عسكرية لمحاكمة المواطنين الأحرار الذين كانوا يكافحون الاستعمار ويرومون الحرية لأنفسهم ولوطنهم .

***

أولى محاكم الثورة

قال جوته شاعر الألمان العظيم لأحد أصدقائه فى يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٧٩٢ . «فى هذا اليوم ، وفى هذا المكان ولد عصر جديد فى تاريخ العالم » وهو يشير بذلك الى قيام محاكم الثورة وانتهاء عهد الملكية وافتتاح عهد الجمهورية .

والواقع انه حدث عقب حل بلدية باريس على يد الكومون برئاسة دانتون احد أقطاب الثورة أن انتقلت السلطة ولم يبق من عمل للجمعية التشريعية الا الموافقة على ما يمليه عليها هذا « الكومون » فسجن الملك بأمره ، وشكلت وزارة جديدة من حزب الجيرونديين وكان دانتون وزير العدل فيها .

وفى أعقاب ذلك تألفت محكمة الثورة لمحاكمة أعداء الشعب وكانت قراراتها نهائية غير قابلة للطعن ، وصدرت الأوامر لبلديات الأقاليم بالقاء القبض على كل من تحوم حوله غمامة شك من ناحية اخلاصه للحركة .

وبناء على ذلك القى القبض على نحو اربعة آلاف شخص ما بين أمير ونبيل وقسيس وقدموا الى المحاكمة ، وحكم على نحو ألف منهم بالاعدام . وكان من

بين الذين اعدموا الأميرة لامبال صديقة الملكة وكاتمة اسرارها وحمل الراس على حربة عالية وساروا به الى نوافذ سجن التامبل حيث كانت الأسرة المالكة تقضى ايامها فى انتظار مصيرها .

وكتب الكومون الى العواصم والمدن يدعوها الى السير على منواله حتى « لا يتجه الفرنسى المخلص الى العدو ويخلف من ورائه أنذالا يقتلون نساءه وأولاده » فقامت محاكم الثورة فى فرساى وريمس وليون وأورليان وأعقبتها مذابح عرفت فى التاريخ باسم « مذابح سبتمبر » لأنها جرت فى هذا الشهر واعدم فيها المئات ممن اتهموا بمشايعتهم للملكية وتنكرهم للثورة ومبادئها .

وكان أبرز عمل للثورة محاكمة الملك لويس السادس والملكة مارى انتوانيت وانبرى المشايعون للملك يدافعون عن مسلكه ويزعمون بأن الوزراء المسئولين يحجبون شخص الملك وأن المؤتمر الذى عقد للمحاكمة لا يجوز له ان يوجه اية تهمة الى الملك ويحاكمه عليها والا كان خصما وحكما فى آن واحد .

ورد عليهم انصار المحاكمة بأن لويس لا حق له فى ان يحتمى بالدستور الذى تنكر له وان الشعب الذى قرر بالأمس عقوبة عزله هو الذى يحق له اليوم أن يقرر عقوبة غيرها اقصى منها ما دام هو مصدر كل تشريع ـ وأن الوزراء لاتجوز مسئوليتهم الا عن الظاهر من الأعمال اذ كيف يسألون عن أعمال سرية يجهلونها وقد تم تدبيرها من وراء ستار . أما اختصاص المؤتمر فى محاكمة الملك فلا يصح الاعتراض عليه اذ لو قبل هذا الاعتراض فمن ذا الذى يقوم بمحاكمته ؟ وهل يمكن أن تحال قضيته الى دولة أخرى لتحكم فيها ؟

وانتهت المناقشات بقرار حاسم وضعته اللجنة التشريعية وهو يقضى بوضع تقرير اتهام بالوقائع المنسوبة الى لويس السادس عشر ، وكانت التهم الموجهة اليه : انه حنث فى اليمين التى أقسمها على احترام الدستور . وانه اتصل بالأعداء ـ برسله وأعوانه ورسائله ـ وتآمر على سلامة الدولة .

وحوكم الملك وثبتت هذه التهم عليه ثم حكم باعدامه ـ وجاء دور الملكة لمحاكمتها ووجهت اليها عدة تهم منها : أنها خدعت الشعب وحملت قرينها الملك على خداعه وانها حرضته على الفرار من أرض الوطن ليتصل بالأعداء فى الخارج ، وانها طلبت من لاتوردى سان وزير الحربية تقريرا دقيقا عن حالة الجيش ، وانها ساعدت على نشر أجواء الفساد والخلاعة والمجون فى المجتمع الفرنسى . وصدر الحكم باعدامها لتلحق بزوجها .

وفى أعقاب هذين الحكمين التاريخيين ، تقرر نفى من بقى من أفراد الأسرة المالكة واخذت محاكم الثورة تعمل للتخلص من اعداء الثورة وتأمين سلامة الوطن .

الباب الأول

مقدمات محكمة الثورة

فى كفر الدوار

لقد ظن أولو الغفلة من الاقطاعيين أن ثورة مصر البيضاء لم تكن الا انقلابا صغيرا يدور حول نفسه وان مقاليد الألوهية المصطنعة لا زالت بأيديهم وانهم فوق هذا البشر لابد وان يسوموهم الخسف والهوان والذل والامتهان .. وتطرق الى أذهانهم التى نخر لبابها سوس الوهم الكاذب ان فى امكانهم اخماد الثورة ببعض الألاعيب والدسائس التى هى أولى وسائلهم لبلوغ أغراضهم ونيل مراميهم ، وابتدأت أصابعهم تلعب من وراء الأستار بسرعة وخفة ... ولم يجدوا أوسع مجالا من الأوساط العمالية التى تتميز بالتكتل والبساطة وسلامة النية والتى يندس فى وسطها شرذمة من اتباع طلاب الفساد وأولياء الشياطين .

وفى كفر الدوار حيث مصانع الغزل التى تعتمد عليها البلاد فى جزء كبير من ثروتها أطلت رأس الفتنة ... ففى الساعة العاشرة والنصف من مساء اليوم الثانى عشر من شهر اغسطس سنة ١٩٥٢ اى بعد مرور عشرين يوما على قيام الحركة . وبينما كان العمال يغادرون المصنع بعد انتهاء نوبتهم فى العمل انتشر فى أرجاء المصنع ضجيج وصفير ما لبث أن تطور الى شغب لا يعرف سببه .. وفى دقائق معدودات كانت ألسنة النيران تمتد الى كل شىء .. الى مكاتب الادارة .. والسيارات .. والعمال ..

ولم يكتف المتظاهرون بكل هذا .. بل قتلوا جنديا من البوليس وأصابوا خمسة من العمال .. وبعد ان تمكن أولو الأمر من اخماد الحركة المصطنعة اجريت حركة اعتقالات لمعرفة أسباب الشغب .. الا أن القائمين على أمر هذه الخيانة النكراء لم يكتفوا بما حدث بل دفعوا العمال فى صباح اليوم التالى الى

اقتحام المصنع بالقوة وهم يحملون الهراوات الغليظة وجذوع الأشجار وفروعها الضخمة بحجة الافراج عن زملائهم بالقوة .. الا أن الجيش كان لهم بالمرصاد فسيطر على الموقف وحسم الأمر حسما تاما .

وفى نفس اليوم قرر مجلس الوزراء تشكيل مجلس عسكرى عال له كافة السلطات اللازمة لمحاكمة المسئولين فى قضايا الجنايات التى وقعت من عمال هذه الشركة ومدبرى هـذه الحوادث . وتقدم المجلس الى المحكمة الثورية الأولى بمن ثبت له بالدليل القاطع انهم انياب الأفعى الخطرة فحوكموا على ملأ من الشعب وقضت المحكمة على مصطفى محمد خميس زعـيم الفوضويين المأجورين وزميله احمد البقرى بالاعدام شنقا .

وكان طبيعيا أن تجرى مثل هذه المحاكمة العادلة .. بل كان ضروريا أن تتم ، حتى يشعر هؤلاء الذين لا يريدون لمصر أن تتحرر والذين يعملون لصالح انفسهم وصالح سادتهم من المستعمرين ان حركة الجيش لم تكن انقلابا له أهدافه الداخلية الخاصة بل ثورة تاريخية كبرى .. ثورة على كل وضع فاسد .. وعلى كل رجعية اقطاعية وانها مؤيدة من الشعب الذى ذاق الذل آلاف السنين .

* * *



ومضت الثورة فى طريقها تزيل من أمام أبناء الأمة العقبات التى كانت تصدهم عن الوصول الى الغاية المنشودة الا وهى الحرية والكرامة والرفاهية والتقدم .. وكان لابد من كسر شوكة هؤلاء الذين كانوا يتربعون على دست الحكم أو على أكياس الذهب والفضة .. لا لأنهم يخدمون وطنهم بل لأنهم يتحكمون فى المصائر بالباطل ويميزون أنفسهم عن الأحرار بألقاب زائفة أجبر الشعب على احترامها .. كان أول ما فعلته الثورة أن ألغت هذه الألقاب فهوت الآلهة من على عروشها .. وعز عليها أن تهوى هكذا ، وبمنتهى البساطة ، فراحت فلول الاقطاعيين والأحزاب المنحلة (قبل انحلالها) تلتف حول نفسها وتظهر العطف على بعضها البعض ، واتحدوا لأول مرة فى التاريخ !! ولكن فى سبيل ماذا ..؟! فى سبيل الخيانة والشر والرجعية .. تماما كاللصوص الذين يتفقون على السرقة .. أو القتلة الذين يجمعون رايهم على سفك دم الأبرياء .. وأى قتلة .. وأى لصوص أشد خطرا من سارقى الأقوات وتجار الأرواح ..؟!

نقول راح هؤلاء يتجمعون من جديد ويثيرون الأراجيف فى طول البلاد وعرضها فرأت الثورة نفسها مضطرة أن تقوم بعمل حاسم بعد أن اعطتهم الفرصة ليدخلوا من بابها الرحب وليكفروا عن ذنوب ماضيهم وليثبتوا انهم مصريون .. وكان أول ما فعلته الثورة أن سلمت لقائدها اللواء محمد نجيب مقاليد الأمور فى البلاد . فأصبح رئيسا للوزراء .. وفى نفس اليوم اعتقل هؤلاء المارقون من الاقطاعيين ومحترفى السياسة الحمقاء وأودعوا الثانوية العسكرية فى اليوم السابع من سبتمبر سنة ١٩٥٢ .. وكان المعتقلون وهم : عبد العزيز البدراوى، وسعد حليم ، والملازم أول عبد الله صادق ، وادجار جلاد وعبد الحميد سراج الدين ، وحافظ عفيفى ، وامام الشيمى ، وابراهيم عبد الهادى ، وصلاح الدين مرتجى ، ومصطفى فهمى ، ويوسف رشاد ، ومحمد حسن ، واسماعيل المليجى ، وعثمان محرم ، وسعد الدين السنباطى ، واحمد طلعت ، ومصطفى صادق ، ومحمود غزالى ، وممدوح رياض ، وحسن يوسف وعلى الزير ، واحمد عبد الغفار ، واحمد نجيب الهلالى ، وعباس حليم ، واحمد يوسف حبيب ، وعبد الوهاب حسنى ، ومحمد بيومى البرقى ، والهامى حسين ومحمود طلعت ، واحمد مرتضى المراغى ، وفؤاد أباظه ، ومحمود سليمان غنام وياسين سراج الدين ، ووحيد شوقى ، وكمال رياض ، والسيد سالم ، وعلى الرجال وعلى الخشخانى ، ومحمود البدينى ، واحمد النقيب ، وعبد الحميد الوكيل ، وخليل الجزار ، وكمال عبد الرازق ، وحافظ شيحا .

لقد كان اعتقال هؤلاء رحمة بهم وبالثورة وبالشعب ولقد عوملوا فى معتقلهم رغم ماضيهم بمثل ما يعامل به الأحرار ذوو الصحائف البيضاء النقية وكان هذا كرما من الثورة نفسها لم يحدث فى تاريخ الثورات جميعها وكان يجب عليهم أن يقدروا كل هذا .. غير انهم كانوا كالشيطان الذى اغتر بعطف ربه عليه فبغى وتجبر وظن انه أوتى ما لا قبل لأحد على دفعه ، فكان أن نزلت بهم النازلة .. وان ربك لبالمرصاد ؟!

* * *



ومضت الثورة فى طريقها المرسوم ومنهاجها المدروس .. مضت لا تمنعها عوائق ولا تحدها حدود ولا تقف فى سبيلها عقبات .. تعمل من أجل الشعب والشعب وحده .. فحددت الملكية واستصدرت قانون الاصلاح الزراعى وكان هذا ضربة قاضية على رؤوس هؤلاء الاقطاعيين الذين ولدوا وفى

أفواههم ملاعق من الذهب .. ورثوا عن آبائهم عشرات المئات من الأفدنة .. وورثوا عليها كما يظنون هؤلاء العبيد !!. عبيدهم وعبيد آبائهم وكان على الأرقاء ان يبذلوا العرق والدماء والدموع ليبذروا الحب فيحصدوه ذهبا ثم يقدموه فى ذلة الى سادتهم ليذيبوه فى كؤوس الخمر او يبذروه بين احضان النساء أو يفنوه على الموائد الخضراء فى مباهاة وعدم مبالاة .. انما هى دماء الملايين تفيض فى لحظات من جراء عبث العشرات المتخمين .. نقول ورث هؤلاء عن آبائهم ، أما آباؤهم فعمن يا ترى قد ورثوا ؟!. يحدثنا التاريخ فيقول : انهم قد اخذوا هذه الأراضى عنوة من الفلاح الجائع الذى كان يترك أرضه هربا ممن يطالبه بضريبتها عشرات المرات فى السنة الواحدة .. يطالبه قوم مجرمون هم حكام من الأتراك يعاونهم خونة من المصريين الذين لا يراعون حرمة الدم ولا حرمة الجوار ولا حرمة الوطن ..

وتزايد عدد الناس اضعافا مضاعفة على مر السنين فازداد الاقطاعيون تشبثا باقطاعهم واقطاعياتهم .. وازدادت وسائلهم الدنيئة عنفا وشراسة .. هكذا كان عدلى لملوم ... واحدا من هؤلاء الوارثين المتعجرفين السفاكين المتربعين بالقوة على عروش ظالمة ، باسم العصبية ، وباسم الاقطاع ، وبمعاونة اولى الأمر من الذين كانوا يحكموا حينذاك حكما مرد قوته الى هؤلاء الذئاب الذين يكشرون عن أنيابهم فتجرى من ورائهم القطعان البشرية فى حقد وخوف.

ولم يكن عدلى لملوم حتى يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ليدرى ان ثورة مصر الحديثة أقوى من كل عصبية ممقوتة ، ومن كل تبجح موروث ، ومن كل محسوبية ظالمة .. لم يكن يدرى ان سلطانه كأمثاله من الكسالى الجشعين قد هوى الى الأبد .. حيث كان لا يزال سادرا فى غيه لاهيا فى مسرح طغيانه .. حتى اذا ما سمع بقانون تحديد الملكية سخر سخرية ظاهرة وتعدى نطاق السخرية الى محاولة الاعتداء على رجال الأمن وأفراد الحكومة فتوجه ومعه جمع من اتباعه الى مركز البوليس حاملين أسلحتهم ومدافعهم الرشاشة صاخبين مهددين .. ذلك لأن السيد عدلى لملوم سليل (الباشاوات) يرفض رفضا باتا قانون تحديد الملكية ويتحداه ولن تستطيع الحكومة أن تقف فى وجهه .. أو لم يتحد الحكومة قبل الثورة مرات عديدة كان فيها هو الفائز المنتصر ؟!. وتهجم عدلى لملوم ومن معه من العبيد الطيعين على ضباط البوليس وجنوده محاولا الاعتداء المنكر عليهم .. غير أن الثورة كانت يقظة الى حد أن أخذته ومن معه أخذ عزيز مقتدر ولم تمهله حتى أشعرته — وأشعرت فى شخصه جميع الاقطاعيين على أرض النيل — أن عهد الفوضى قد دالت دولته وان قوة الجيش من الشعب لن تقهرها قوة بعد اليوم .

وشكل مجلس عسكرى لمحاكمته فى المنيا .. ثم وقف المدعى العام الصاغ

على شريف ليقول : ان قضية اليوم لهى مثل حى واضح لعهد الاقطاع .. فأمامكم شاب جاهل نزق يضع يده على الف وثمانمائة فدان من أجود الأراضى الزراعية بالصعيد يصرف ريعها بين موائد القمـــار وأماكن الفساد ، أزعجته قوانين الاصلاح فقام يتحداها فى نفر من اتباعه ويقاوم الحكام ويتحداهم .

وحوكم عدلى لملوم على مشهد من الوطنيين الذين آمنوا بأن العهد الجديد قد نصب نفسه قاضيا يأخذ حق الضعيف من القوى .. وحكم على هذا الفر الجاهل المتعجرف بالأشغال الشاقة المؤبدة .. فكأنما قد حكم على الطبقة التى ينتمى اليها بالاندثار .. وغيب عدلى لملوم فى غياهب الليمان .. وغيبت معه مظاهر استعباده .. وظلمه للطبقات الكادحة .

* * *

فتن ومؤامرات

... ولم يكد المداد الذى كتب به الحكم على عدلى لملوم يجف .. حتى كانت ادارة المخابرات قد اهتدت الى مؤامرة جديدة .. ووضعت يدها على كل اسرارها !! لم يكن مدبر هذه المؤامرة اقطاعيا كبيرا ولا سياسيا خطيرا من هؤلاء الذين يجيدون تدبير الدسائس والمؤامرات .. بل كان ممثلا ضائع الاسم .. اذ لم يزد رافت شلبى ـ وهذا هو اسمه ـ عن كونه ممثلا فى الشعبة الرابعة للمسرح الشعبى ..

وقبل أن نتحدث عما كان يحاول تدبيره يجدر بنا أن نحلل شخصيته .

أما ظواهر دراسته فتدل على أن خللا كبيرا كان قد أصاب عقل هـــذا الرجل .. الذى ظن فى شخصه القدرة على تغيير ما أجمع عليه الجيش والشعب . فراح يحيك مؤامراته الفاشلة جهارا فى وضح النهار ...

ولسنا نقسو عليه فى اتهامنا اياه بالجنون .. فلقد حكم عليه بهذا زملاؤه ومعارفه .. ثم حكم عليه الطبيب الذى عهد اليه بفحص عقليته .. الا ان جنونه لم يكن من ذلك النوع الذى تغتفر معه الزلات .. بل كان جنونا عاقلا .. يسمى بجنون العظمة .. يتمتع معه صاحبه بكامل قواه العقلية التى تمكنه من تمييز الطيب من الخبيث .. والخير من الشر .

ولقد كان رافت شلبى فيما سبق من حياته .. جنـديا فى الجيش .. استطاع أن يوثق الصلة بزملائه الجنود ورؤسائه من الصف ... عن طريق التفكه والتظرف والتندر .

وأحيل الى الرديف فى سنة ١٩٣٢ فلم تنقطع صلته بمن كانوا يزاملونه ومن كانوا يرأسونه والذين لا زال بعضهم فى الجيش حتى الآن ...

اما اخوه الأصغر فضابط برتبة اليوزباشى بسلاح المدفعية استطاع عن طريقه ان يجالس بعض الضباط ويتعرف عليهم .. وتقبل هؤلاء شخص رافت شلبى على علاته كوسيلة من وسائل التفكهة والسخرية .. التى ظنها نوعا من تقدير شخصيته البارزة ..!!

لقد دفعه كل هذا الى أن يتصل بمن يعرفه من الضباط والصولات فيعلن لكل منهم انه ناقم .. وحاقد .. ومتأثر .. ومعارض جدا لقانون تحديد الملكية الذى شرعته ثورة الجيش وحاول أن يدخل فى رؤوس الجميع أن هذا ضار بمصلحة البلد وانه سيجر كارثة اقتصادية لا تبقى ولاتذر .

وان يكن هذا القول غريبا فالأغرب منه ان رأفت شلبى هذا لم يكن له أى نصيب من العلم يمكنه من تفهم أبسط النظريات الاقتصادية ان لم يكن أعقدها .. كما لم يكن انسانا ثريا حتى ولو بعض الثراء حتى تكون معارضته لهذا القانون عن انفعال صادق .. ولعل جنونه قد صور له ملكية الضياع الواسعة ورسم فى مخيلته القصور الشامخة المبنية فى الهواء ..!!

نعود فنقول ان ادارة المخابرات قد استطاعت أن تكشف ما يقوم به رأفت شلبى من اتصالات غريبة .. وفى اليوم الخامس عشر من سبتمبر سنة ١٩٥٢ القى القبض عليه وسيق الى المحكمة العسكرية .

وفوق منصة الادعاء وقف الصاغ عبد المنعم مراد يقول .. (.. والمتهم مشكوك فى رجولته مطعون فى شرفه ، وقد سبق ان اتهم بقتل احد الأشخاص المعروفين بالشذوذ الجنسى وسرقة أمواله منذ عشر سنوات ولكن التهمة لم تثبت عليه ... والمتهم ناقم على الأوضاع .. فهو طموح ومغرور وشديد الاختلاط بالناس ، ومن النوع الذى يفرض نفسه للتعرف بالناس) .

واستمعت المحكمة الى هذه الأعاجيب .. ولم يطل بها العجب فقد قضت بسجنه خمسة عشر عاما مع الأشغال الشاقة .. وكان هذا عقابا رادعا .. خص الله به عباده من عقلاء المجانين ..!! او مجانين العقلاء ..!!

* * *

إنه الشيطان

واستمرت عجلة الثورة فى دورانها تزداد سرعة وقوة فى عصر كل مقوماته السرعة والقوة .. واخذ الأحرار يحدون موكبها الحافل .. الذى ينشد الغاية الكبرى .. الا وهى التحرر من القيد الثقيل .. قيد الاستعمار العسكرى والاقتصادى .. ورأت الثورة أن لا تحرم أحدا من شرف الكفاح فى سبيل بلاده والمساهمة فى بناء صرح وطنه .. متغاضية عن الماضى .. بآثامه وأوزاره

.. فأفرجت عن بعض المعتقلين السياسيين حتى يستطيعوا أن يجددوا العهد .. وأن تكون لهم التوبة النصوح ..

غير ان النفوس الدنيئة لا يمكن أن تطهر حتى ولو غسلت بمياه الطوفان أو طهرت بأمواج المحيطات .. فما لبثت المخابرات .. تلك العين الساهرة الواعية أن كشفت خبايا مؤامرة جديدة .. كانت فى هذه المرة مدبرة بأيدى خليط ضعيف من الساسة القدماء وبعض أفراد الجيش الناقمين لأغراض شخصية بحتة ..

وكأن هذا ما ينتظره رجال الأحزاب الذين كاد يخيم عليهم عنكبوت النسيان والترك والاهمال .. فقد أخذوا يعدون العدة مع قلة من الضباط الذين نبذوا الميثاق وراءهم ظهريا وأحلوا لنفسهم ما حرمته عليهم الأمة .

وكانت قاصمة الظهور .. اذ ألقت الثورة القبض على كل المتآمرين وأعلنت فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ حل جميع الأحزاب السياسية التى لم يكفها اتلاف كل المقدسات الوطنية والمقومات المصرية حتى راحت تعمل فى خيانة ظاهرة على ارجاع سلطانها الجائر وعهدها الأسود الذميم .

لقد أحسنت الثورة كثيرا بتحطيم الحزبية فى مصر .. ومصادرة أموال الأحزاب لصالح الشعب . لقد أحسنت كثيرا لأنها حطمت الجدار الذى كان يحتمى وراءه كل دخيل ويهجم من خلفه كل ذئب جائع ..

وشكلت محكمة سرية سريعة من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة .. فتولت محاكمة الخونة .. وعلى الرغم من كبر الجرم الذى اقترفوه .. فان المحكمة الثورية لم تكن متحاملة عليهم أو قاسية فى انزال العقاب بهم .. بل كانت رحيمة الى أقصى حدود الرحمة . حتى ان أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة أدلى بتصريح للصحف عقب سؤاله عن سبب سرية المحاكمات قال فيه « ان فيهم اخواننا وزملاءنا ولكن الشيطان وسوس لهم » ..

وهكذا تثبت الثورة – المرة بعد الأخرى – انها لم تكن ثورة انتقامية .. بل كانت ثورة اصلاح وتعمير وبناء .. انها ثورة مطبوعة بطابع المستقبل .. وهى لا تعرف أساليب الماضى ابدا ولا تعترف بها .

محكمة الغدر

واكتفت الثورة بحل الأحزاب ومصادرة أموالها لصالح الشعب .. فلم تقدم أعضاءها ومستوزريها للمحاكمات العسكرية امعانا منها فى السلمية وحب التعاون .. حتى مع من لوثتهم أقذار العهد الملكى البغيض .. غير انها أرادت

أن تحاسبهم وتحاسب كل من اثرى على حساب الطبقات الكادحة .. فترد مال الشعب للشعب .. وتعيد لأصحاب الحقوق حقوقهم .

وشكلت محكمة الغدر التى روعى أن تكون متمشية مع نظام المحاكم العسكرية المختصة بقضايا الجنح .

مرسوم بقانون فى شأن جريمة الغدر :

انتهت بعض لجان التطهير الى ادانة عدد من الوزراء والموظفين العامين ومن فى حكمهم فى تهم استغلال النفوذ مع تعذر العقاب لعدم سريان القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٢ ببيان أحوال مسئولية الوزراء التى لم يتناولها قانون العقوبات على الماضى أو لأن الموظف قد ترك الوظيفة فلا يمكن محاكمته تأديبيا .

ولما كانت أفعال الغدر من تعاون على افساد الحكم أو الحياة السياسية او استغلال نفوذ وتدخل فى أعمال القضاء والعمل على رفع أسعار بعض المواد أو خفضها خدمة لمصالح خاصة وما الى ذلك من الصور لا يمكن اعتبارها أفعالا مباحة رغم عدم وجود قانون يعاقب عليها بل لقد كانت دائما أفعالا مستهجنة منافية للأخلاق باعثة على السخط فى النفوس فهى فى هذه الناحية وعلى هذا الحكم مؤثمة ولذلك فان عدم وجود عقوبة عليها فى الماضى لا يمنع من تقرير جزاء عليها بقانون يصدر بعد ارتكابها .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فانه من الواجب أن يتبين المحسن من المسىء فلا يكونان بمنزلة سواء ، فتظهر براءة المحسن وتطهر الحياة العامة السياسية من المسىء .

لذلك أعد مشروع المرسوم بقانون المرافق ، مقررا عقاب كل موظف عام — وزيرا أو غيره — وكل ذى صفة نيابية عامة ، وكل مكلف بخدمة عامة ، يكون قد ارتكب منذ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ فعلا من الأفعال المكونة لجريمة الغـــدر .

وقد اختير يوم أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ نظرا الى أنه يوم بدء الحرب العالمية الثانية وما صحبها من تدهور فى الأخلاق ، وانتهاز للفرص للأثراء بطريق غير مشروع على حساب المصلحة العامة .

وقد فصلت المادة الأولى من المشروع الأفعال التى تعتبر من قبيل الغدر ، وبعض هذه الأفعال يكون جريمة الغدر فى حكم المرسوم بقـــانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٢ ببيان أحوال مسئولية الوزراء ، وبعضها الآخر أفعال سيئة من قبيل التعاون على افساد الحكم أو الحياة السياسية أو اســـتغلال النفوذ أو التفريط فى المصلحة العامة أو التخلى عن الاختصاص بقبول تدخـــل غير المسئولين فيه .

وتبين المادة الثانية الجزاءات التى توقع على مرتكبى هـــذه الجريمة ،

وتتلخص فى ابعاده عن الحياة العامة والسياسية مدة من الزمن مبينة فى المادة وكذلك فى العزل من الوظائف العامة وسقوط العضوية فى المجالس النيابية والحرمان من حق الانتخاب او الترشيح أو الانتماء الى حزب سياسى والعزل من عضوية مجالس ادارة الشركات والمؤسسات المشار اليها بالنص والحرمان من المعاش كله أو بعضه .

وقد رؤى نظرا لما لبعض صور الغدر من اثر ان يكون للمحكمة الحق فى الحكم باسقاط الجنسية عن المحكوم عليه وكذلك رخص لها فى الحكم برد ما افاده الغادر من غدره على أن تقدر المحكمة هذا المقابل القابل للرد .

ونصت المادة الثالثة على المحكمة المختصة بالحكم بالادانة وهى مكونة من سبعة أعضاء : مستشار من محكمة النقض وآخرين من محكمة الاستئناف وأربعة من الضباط العظام وتعقد بمدينة القاهرة ، وقد روعى أن يمتد اختصاص هذه المحكمة الخاصة فيشمل جميع انحاء المملكة المصرية وذلك لأن هذه القضايا ، لما بينها من ارتباط وتجانس ، تحتاج الى نوع من التخصص للفصل فيها مما يجعل من الضرورى لحسن سير العدالة أن يركز نظرها فى دائرة واحدة او دائرتين عند الضرورة .

ونصت المادة الرابعة على أن الدعوى ترفع الى هذه المحكمة بناء على قرار من احدى لجان التطهير المشكلة وفق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٢ أو بناء على طلب النيابة .

وأجازت المادة الخامسة حضور المدعى عليه بنفسه او توكيله محاميا واحدا عنه ، فاذا لم يفعل أيهما حكمت المحكمة فى غيبته .

ورغبة فى تبسيط اجراءات التقاضى وكفالة الانتهاء منها فى أقصر وقت نص على عدم جواز الطعن فى الحكم الصادر من المحكمة بأى طريق من طرق الطعن عادية كانت أو غير عادية ، وفى تشكيل المحكمة واجراءاتها الضمان الكافى لصحة الحكم .

كما نص على نشر الحكم فى الجريدة الرسمية وفى صحيفتين من الصحف واسعتى الانتشار وذلك حتى يؤدى الأثر المقصود .

أما فيما عدا الأحكام السابقة فتطبق الاجراءات المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية لمحاكم الجنح .

ونصت المادة الثامنة على أن الشخص الذى يحكم عليه بمقتضى أحكام هذا القانون ثم يخالف حكما من أحكام المادة الثانية – كما اذا التحق بوظيفة عامة أو بمجلس ادارة احدى الشركات المنصوص عليها فى المادة أو أعطى صوته فى الانتخاب – يعاقب بالحبس والغرامة التى لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على

الفين أو باحدى هاتين العقوبتين وكذلك يعاقب بالعقوبة ذاتها من اشترك معه فى المخالفة كمديرى المصالح أو الشركات وغيرهم .

وبمقارنة هذا المشروع بالتشريع الصادر فى فرنسا فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ الذى أنشأ جريمة المروق من الوطنية Indignité nationale والذى قضى بمعاقبة كل فرنسى يكون فى تاريخ لاحق ليوم ١٦ من يونية سنة ١٩٤٠ ـ وهو تاريخ احتلال الألمان فرنسا ـ قد قدم عمدا مساعدة بطريق مباشر أو غير مباشر لألمانيا أو لحلفائها أو اعتدى على وحدة الأمة أو حرية الفرنسيين او المساواة بينهم ـ يلاحظ : أن التشريع الفرنسى يرجع أيضا الى الماضى دون أن يجد الشراح فيه حرجا او مخالفة للقواعد القانونية العامة .

على ان التشريع المقترح قد تعمد التخفيف من الأحكام الشديدة التى تضمنها التشريع الفرنسى فمثلا :

(ا) قضى التشريع الفرنسى بوجوب حضور المتهم بنفسه ـ بينما أجاز التشريع المقترح حضوره بنفسه أو بواسطة محام عنه .

(ب) يعاقب التشريع الفرنسى على الجريمة بالتجريد الوطنى Dégradation nationale وتتضمن هذه العقوبة :

١ ـ الحرمان من حق التصويت والانتخاب وعلى العموم جميع الحقوق السياسية ومن الحق فى حمل النياشين .

٢ ـ العزل والحرمان من الوظائف والأعمال العامة .

٣ ـ فقد الرتب العسكرية البرية والبحرية والجوية .

٤ ـ العزل والحرمان من مجالس الادارة ومن وظائف الادارة والسكرتارية العامة للمؤسسات التى تتمتع بالتزامات أو باعانات وكذلك من الوظائف التى يكون التعيين فيها من الحكومة أو الهيئات العامة أو الاقليمية .

٥ ـ عدم الصلاحية لتولى وظائف المحلفين والخبرة والتحكيم وكذلك عدم الصلاحية للشهادة فى التصرفات أو فى التقاضى الا على سبيل الاستدلال .

٦ ـ العزل والحرمان من المحاماة وأعمال التوثيق .

٧ ـ الحرمان من حق ادارة مدرسة ومن التعليم او التوظف فى اية مؤسسة تعليمية كمدرس أو مشرف أو ناظر ، ومن الانضمام الى اية جماعة غرضها ترقية التعليم .

٨ ـ العزل والحرمان من الاشتراك فى المنظمات والجمعيات والنقابات التى تقوم بتمثيل المهن أو ترقيتها .

٩ ـ العزل والحرمان من اللجان التنفيذية ومجالس الادارة وغيرها من هيئات الادارة للمؤسسات التى تقوم بتطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بالعمل والخدمة الاجتماعية والصحية .

١٠ ـ الحرمان من حق ادارة مؤسسة للنشر أو الطباعة أو الراديو أو السينما أو الاشتراك فيها .

١١ ـ عدم الصلاحية لعضوية مجلس العائلة وللوصاية والقوامة الا بالنسبة الى أولاده وبموافقة مجلس العائلة .

١٢ ـ الحرمان من حق حمل السلاح أو احرازه .

١٣ ـ عدم جواز تولى وظائف الادارة فى الشركات .

١٤ ـ عدم جواز تولى وظائف مدير المكتب الرئيسى والمدير العام والسكرتير العام للبنوك أو شركات التامين .

وواضح أن العقوبات التى نص عليها التشريع المقترح لا تكاد توازى شيئا بجانب هذه العقوبات القاسية التى تجعل المحكوم عليه فى حكم الميت .

(جـ) ولم يقتصر الأمر على قسوة العقوبات السابقة ، وسد جميع أبواب الرزق تقريبا فى وجه المحكوم عليه بل لقد أجاز التشريع الفرنسى للمحكمة أن تحكم بمصادرة الأموال جزئيا أو كليا الأمر الذى لم يرد فى التشريع المقترح .

(د) أجاز التشريع الفرنسى للمحكمة ان تقيد حرية المحكوم عليه فى الاقامة بأن تقرر منعه من الاقامة فى بعض الجهات التى لم تعينها فى فرنسا أو الجزائر أو المستعمرات أو البلاد الواقعة تحت الحماية ، ولم ينص التشريع المقترح على شىء من ذلك .

(هـ) والحرمان وعدم الصلاحية وغيره من العقوبات المنصوص عليها فى التشريع الفرنسى يستمر أبدا الا اذا رات المحكمة ان المحكوم عليه قد كفر عن زلته ـ بعد ارتكاب الجريمة ـ بالاشتراك الفعلى فى الحرب ضد الألمان أو فى المقاومة الفعلية الايجابية المنتجة ضد المحتل أو الحكومات التى أقامها ، وفى هذه الحالة أجاز التشريع للمحكمة ان تخفض مدة العقوبة بحيث لا تقل عن خمس سنوات .

اما التشريع المقترح فيحدد مدة الحرمان أو عدم الصلاحية بمدة معينة .

ويتضح من ذلك ان التشريع المقترح وان كان يتفق مع التشريع الفرنسى فى الفرض منه وهو القضاء على الفساد وابعاد المفسدين من محيط الحياة العامة ، فانه أخف منه بكثير ، والضرورة تقتضى اصداره تطهيرا للحياة المصرية فى العهد الجديد ، وابعادا لأولئك الذين لم يردعهم وازع من ضمير ولم تمنعهم وطنية من استغلال ما تولوا من مناصب لنفع أنفسهم وأقاربهم والمقربين اليهم فى الوقت الذى كان الواجب أن تتضافر الجهود فيه للوصول الى الاستقلال الكامل والرقى بمرافق الدولة حتى تبلغ المكانة الجديرة بها ، فمثل هؤلاء الأشخاص يجب أن يبعدوا عن طريق ركب التقدم حتى لا يكونوا عقبة فى طريقه كما كانوا فى الماضى .

لذلك يتشرف رئيس مجلس الوزراء بعرض مشروع المرسوم بقانون المرافق على مجلس الوزراء لاستصداره .

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

رئيس مجلس الوزراء

مرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢

فى شأن جريمة الغدر

باسم ملك مصر والسودان

وصى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على الاعلان الصادر فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش .

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور .

رسم بما هو آت

مادة (١) فى تطبيق أحكام هذا القانون يعد مرتكبا لجريمة الغدر كل من كان موظفا عاما — وزيرا أو غيره — وكل من كان عضوا فى احد مجلسى البرلمان أو أحد المجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديريات وعلى العموم كل شخص كان مكلفا بخدمة عامة او له صفة نيابية عامة وارتكب بعد أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ فعلا من الأفعال الآتية :

(ا) التعاون على افساد الحكم أو الحياة السياسية بطريق الاضرار بمصالح البلاد العليا أو التهاون فيها أو بطريق مخالفة القوانين وذلك للحصول على مزايا سياسية .

(ب) استغلال النفوذ ولو بطريق الايهام للحصول على فائدة أو ميزة ذاتية لنفسه أو لغيره من اية سلطة عامة او اية هيئة أو شركة أو مؤسسة .

(جـ) استغلال النفوذ للحصول لنفسه أو لأحد ممن يمتون اليه بصلة قرابة ومصاهرة أو حزبية على وظيفة فى الدولة أو وظيفة أو منصب فى الهيئات العامة او اية هيئة أو شركة او مؤسسة خاصة او للحصول على ميزة أو فائدة بالاستثناء من القواعد العامة السارية فى هذه الهيئات .

(د) استغلال النفوذ باجراء تصرف أو فعل من شأنه التأثير بالزيادة أو النقص بطريق مباشر أو غير مباشر فى اثمان العقارات والبضائع والمحاصيل وغيرها أو اسعار اوراق الحكومة المالية أو الأوراق المالية المقيدة فى البورصة او القابلة للتداول فى الأسواق بقصد الحصول على فائدة ذاتية لنفسه أو للغير .

(هـ) كل عمل أو تصرف يقصد منه التأثير فى القضاة أو فى أعضاء أية هيئة خولها القانون اختصاصا فى القضاء أو الافتاء .

(و) التدخل الضار بالمصلحة العامة فى أعمال الوظيفة ممن لا اختصاص له فى ذلك أو قبول ذلك التدخل .

ويعتبر التدخل من غير المذكورين فى هذه المادة فى حكم الغدر اذا كان المتدخل قد استغل صلته بأية سلطة عليا .

مادة ٢ ــ مع عدم الاخلال بالعقوبات الجنائية أو التأديبية يجازى على الغدر بالجزاءات الآتية :

(١) العزل من الوظائف العامة .

(ب) سقوط العضوية فى مجلسى البرلمان أو المجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديريات .

(جـ) الحرمان من حق الانتخاب أو الترشيح لأى مجلس من المجالس سالفة الذكر لمدة أقلها خمس سنوات من تاريخ الحكم .

(د) الحرمان من تولى الوظائف العامة لمدة أقلها خمس سنوات من تاريخ الحكم .

(هـ) الحرمان من الانتماء الى أى حزب سياسى مدة أقلها خمس سنوات من تاريخ الحكم .

(و) الحرمان من عضوية مجالس ادارة الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التى تخضع لاشراف السلطات العامة ومن أية وظيفة بهذه الهيئات لمدة أقلها خمس سنوات من تاريخ الحكم .

(ز) الحرمان من المعاش كله أو بعضه .

ويجوز الحكم أيضا باسقاط الجنسية المصرية عن الغادر كما يجوز الحكم برد ما أفاده من غدره وتقدر المحكمة مقدار ما يرد .

مادة ٣ ــ يحكم على كل من ارتكب فعلا من أفعال الغدر من محكمة خاصة تؤلف برياسة مستشار من محكمة النقض وعضوية مستشارين من محكمة استئناف القاهرة يعينهم وزير العدل وأربعة ضباط عظام لاتقل رتبة كل منهم عن الصاغ يعينهم القائد العام للقوات المسلحة . ويكون مقر هذه المحكمة بمدينة القاهرة ويشمل اختصاصها كل انحاء المملكة المصرية .

وتتولى النيابة العامة مباشرة الدعوى أمام المحكمة .

مادة ٤ ــ ترفع الدعوى الى المحكمة بناء على قرار من احدى لجان التطهير المشكلة طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٢ فى شأن تطهير الأداة الحكومية أو بناء على طلب النيابة العامة من تلقاء نفسها أو استنادا الى بلاغ قدم اليها .

ويحدد رئيس المحكمة اليوم الذى تنظر فيه الدعوى على أن يكون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ رفعها .

ويكون تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة قبل الجلسة بثمانية أيام كاملة على الأقل ، ويجوز له الاستعانة بمحام واحد .

ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى أكثر من مرتين ولمدة لا تزيد فى كل مرة على أسبوع وينطق بالحكم مشفوعا بأسبابه .

مادة ٥ ــ اذا لم يحضر المدعى عليه رغم تكليفه بالحضور ولم يرسل محاميا ينوب عنه تنظر المحكمة الدعوى وتحكم فيها فى غيبته .

مادة ٦ ــ لا يجوز الطعن في الحكم الصادر فى الدعوى بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية .

وينشر الحكم فى الجريدة الرسمية وفى صحيفتين من الصحف واسعتى الانتشار خلال أسبوع من تاريخ صدوره .

مادة ٧ ــ فيما عدا الأحكام السابقة يتبع فى حفظ النظام فى الجلسة وفى تنحى القضاة وردهم ، وفى نظر الدعوى وفى الشهود والأدلة الأخرى الاحكام المقررة لذلك فى قانون الاجراءات الجنائية لمحاكم الجنح على أن تختص المحكمة ذاتها بالفصل فى الرد .

مادة ٨ ــ يعاقب المحكوم عليه على كل مخالفة لأحكام المادة الثانية تقع باستعمال الحقوق التى حرم منها بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألفين أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها من اشترك فى المخالفة بأى طريق من طرق الاشتراك .

مادة ٩ ــ على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

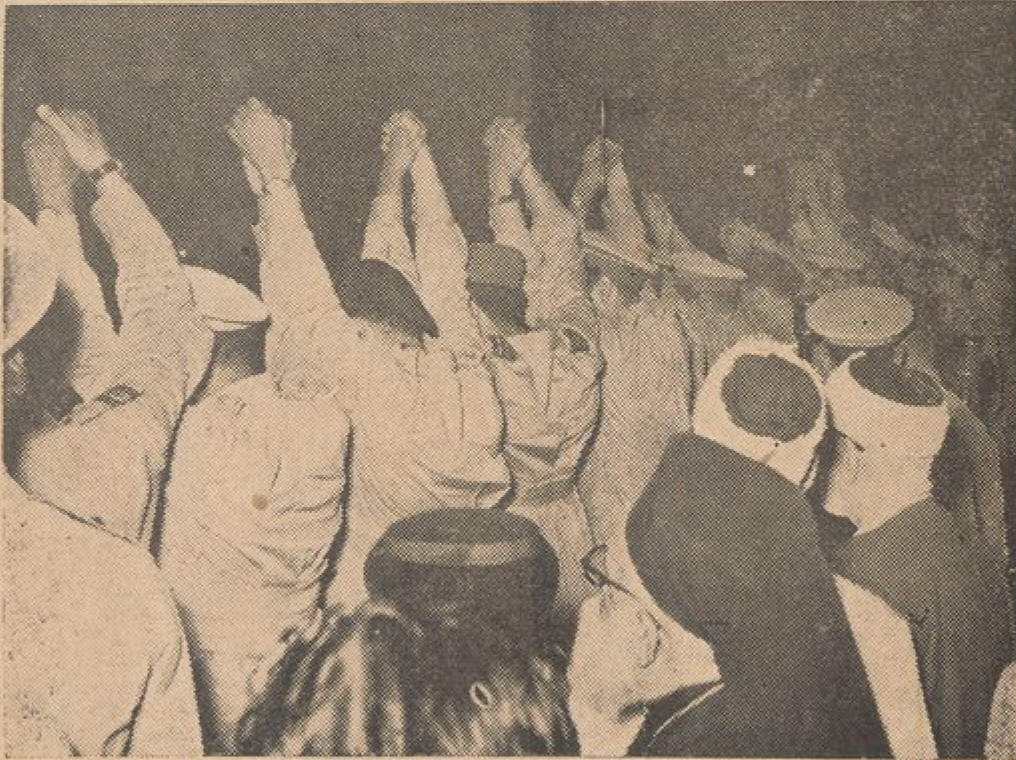
صدر بقصر عابدين فى ٥ ربيع الثانى سنة ١٣٧٢ (٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢)

الاشاعات

وفى خلال شهرى اغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥٣ غمرت البلاد موجة جارفة من الاشاعات وكانت هذه الاشاعات تحلق على شاطىء الوادى بأجنحة سوداء كريهة . . وتتلصص فى الظلام وتنفذ الى الخواطر . . كانت تولد مع كل يوم اشاعة جديدة . . وقد تموت عند الظهر ليولد غيرها فى المساء . .

وتسأل القادم من اقاصى الصعيد فيروى لك اشاعات وصلته من القاهرة . . ويروى لك القادم من بور سعيد اشاعات سمعها عن الاسكندرية وهكذا كانت البلاد تتخبط فى أمواج من الاشاعات فتحركت ادارة المخابرات لتدك أوكار الثعابين التى تنفث سمومها . . وبدأت تنبش عن الجحور التى تأوى اليهـا هذه الآفات، والسراديب التى يعيش فيها الخونة الذين لا يعملون الا فى الظلام . .

واتضحت للأعين سوء النيات . ووصلت الوثائق التى تصرخ بالخيانة الى أيدى المخابرات فكان لا بد من اتخاذ خطوة جريئة حازمة تعيد الأمور الى نصابها . . . واتخذت التدابير الحازمة لعقد المؤتمر الشعبى .



أعضاء مجلس قيادة الثورة ... اتحاد وقوة ... فى المؤتمر الشعبى

الباب الثاني

المؤتمر الشعبي



شعب وجيش

وفي الساعة الرابعة من مساء يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ كان ميدان الجمهورية يعج بالآلاف المؤلفة من جماهير المواطنين الذين حضروا ليستمعوا الى البيان الخطير الذي سيعلنه قادة الثورة فيعلنون فيه نصوص الحرية ومبادىء الحق .. وتعاليم القوة .. ومن فوق الشرفة التاريخية اطل أعضاء مجلس الثورة يتوسطهم الرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب **وقد رفعوا أيديهم متشابكة ..** فكان ذلك أبلغ اعلان على الاتحاد الذي لاتنفصم

عراه .. واطمأن الشعب الى أن قادته كالجسد الواحد فانطلقت الهتافات من الحناجر مدوية كالرعد تكبر الله على نعمة الاتحاد التى حلت بمصر بعد آلاف من السنين .. ضاعت فى فرقة وتنازع وتكالب على الجاه والمنصب والثراء ولا شيء غير ذلك .

وعرف الشعب كذلك أن هذا الاتحاد القوى سوف يقف كالسد المنيع فى وجه كل معتد أثيم .. فآلى الشعب على نفسه أن يكون من وراء قادته .. وارتفع زئير المواطنين من جديد ..

ـ الموت للخونة .. يحيا اتحاد الشعب مع الجيش .. نحن وراء رجال الثورة .. وما هى الا لحظات حتى وقف الرئيس أمام الميكرفون بقامته المديدة فلم تكد تراه العيون ، حتى جنت الأكف .. ورفرفت اعلام التحرير فى الميدان .. والشرفات .. والنوافذ .. وفى كل مكان .. وفجأة هدأت العاصفة وشمل الميدان الفسيح سكون شامل .. وارتفع صوت الرئيس ليقرع أبواب الزمن ..

كلمة الرئيس اللواء محمد نجيب

أيها المواطنون :

لقد قامت ثورة الجيش فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وكان لها هدف لم يتغير منذ قيامها ، وهو محاربة الاستعمار ، أى أن هدفنا معركة كبرى تتلاشى وتذوب فيها المصالح الفردية والشخصية ، وتهون فيها التضحيات مهما عزت وغلت الى أن يكتب لنا النصر فى النهاية .



المعركة مستمرة :

واننا اليوم لاننتظر من الامة أن تصفق لنا ، وتهتف لما نقول ، ولكننا نريد أن نؤمن بيننا وبين أنفسنا ، اولا وقبل كل شيء اننا مازلنا ماضين في تحقيق هذا الهدف الاسمى ، والاستمرار في تلك المعركةمهماكانت الظروف ،مقدرين في معركتنا هذه الاسلحة التي يمكن العدو أن يطلقها في وجوهنا ،وأن يسددها الى قلوبنا ، حتى ينال منا ما يريد ليتم ما حقق طوال الزمن الذي كان فيه منفردا في توجيه سياسة البلاد بشكل مباشر أو غير مباشر ٠

الا ان فئة معينة من الناس ممن أعمتهم شهواتهم وأضلتهم أنانيتهم ،كانوا بتصرفاتهم حربا على الامة وعونا للمستعمر مما اضطررنا ازاءه أن نتخذ من أسباب الحيطة ما يمنع من نفث سمومهم ويقى باقي المواطنين من شرورهم وآثامهم ٠

لقد افترضنا عند قيام الثورة ان محاربة الاستعمار وتحقيق حرية بلادنا أمر لا يختلف فيه اثنان من المصريين ، ورأينا ان هذه المعركة تتطلب اتحادا وتماسكا ، فاتخذنا في أول الامر المسالمة أساسا لمعاملاتنا ، ولكن بعض ذوى الاغراض والمصالح والافكار الرجعية أرادوا أن يسخروا هذه الثورة البريئة لخدمة مصالحهم كما لو انها قامت لتزيل فسادا وتستبدله بآخر ، أو تنقذ الشعب من طغيان ، لتعيد طغيانا آخر ، فتركناهم وشأنهم ، ولكنهم لم يتركونا وشأننا ، وقد صدق قول الله تعالى فيهم : « ان تصبك حسنة تسؤهم وان تصبك مصيبة يقولون قد أخذنا أمرنا من قبل ، ويتولوا وهم فرحون ، قل لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا ، هو مولانا وعلى الله فليتوكل المؤمنون »

لن نعود الى الوراء :

ادعوا الوطنية وهى منهم براء ، وتباكوا على الحريات لانها كانت وسيلتهم للوصول الى الحكم فما ان يصلوا اليه حتى تكون باكورة أعمالهم العبث بهذه الحريات نفسها ، فهذا هو التزييف في الحق واستخدامه بالباطل وهم يعلمون كما تعلم الامة انهم ضالون ومضللون وكاذبون ومنافقون، ولكن فليعلم كل واحد منهم ومن المصريين جميعا اننا في سبيل وضع القواعد التي تكفل النصر في تلك المعركة ٠٠معركة الحياة أو الموت ، لن نترك سبيلا لتأمين البلاد من شرهم ، وتجنيبها كل مكروه وسوء ، عن طريق هؤلاء أو عن طريق من تحدثه نفسه من غيرهم مهما اقتضت ظروف المعركة من قسوة ، ومهما اقتضى النصر من ثمن ، واننا لن نعود الى الوراء أبدا ولن نسمح بالمساومة سبيلا للتفاهم ، بل سنتخذ سياسة حازمة تأخذ المسيء بجرمه ، وتنصف المحسن وتجزل له البذل ، حتى تكون قيم الرجال بما يقدمون من جهد منتج خالص لله والوطن ٠

لا فرقة ولا خلاف :

ستسمعون من زملائى الأسباب التى دعتنا الى تعديل سياستنا وانتهاجها سياسة أشد حزما ، وهذه السياسة نقرها جميعا ونؤيدها قلبا وقالبا ، ونحمد الله على اننا لن نقدم على عمل من الاعمال الا بعد أن تحتمه الظروف وتطالب به المصلحة ، وتدعو اليه المعركة الكبرى ، وهى محاربة المستعمر بكل وسيلة ممكنة ، ولا يمكننا محاربته قبل أن نحارب ما فى أنفسنا من شرور ، وما فى مجتمعنا من نقائص قد خلفها الاستعمار البغيض ، وقد أشاع المستعمر فيما أشاع ، ومعه كل ذى مصلحة من العناصر الرجعية التى قضى النظام الحالى على مطامعها غير المشروعة الى غير رجعة ٠

لقد أشاعوا فيما أشاعوا ، ان أعضاء القيادة متفرقون ، وانهم احزاب فيما بينهم ، وان الشدائد التى تمر بنا اليوم ، والتى ستمر بنا فى الأيام القادمة ، لهى أكبر من أن تتسع لوقوع الفرقة والخلاف، واننا نحاسب أنفسنا ويحاسب بعضنا بعضا ، حسابا عسيرا ، فى كل أمر من الامور ، اذ أن هذا المجلس الذى قاد البلاد وقاد الثورة ليحس احساسا قويا بضخامة المسئولية التى يعمل جاهدا للقيام بها فى صبر وعزم وأناة ٠ ولا ينقصنا فى ذلك الا أن تتفرغ الامة بجميع عناصرها ، كل الى عمله فيتقنه ، عملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان الله يحب ان عمل أحدكم عملا أن يتقنه » ٠

رسالة وواجب مقدس :

ان الحكومة اذ تعلن سياستها هذه ، فى اليوم التالى لذكرى احتلال الانجليز القاهرة يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بعد أن بذل المستعمر كل جهوده وأعوانه من مروجى الاشاعات وغيرهم ليزعزع ثقة الشعب بنفسه ويزعزع ثقة الشعب بقادته ، فان ذلك لم يوهن من عزائمنا ولم يفت فى أعضادنا ٠ لكننا أشفقنا على ما أحدثته الاشاعات فى نفوس بعض الضعفاء الذين ما زالوا محتاجين الى الكثير من التربية الوطنية ، والى الكثير من التوجيه الصحيح أن أمامنا الكثير من المصاعب التى تفوق ما احتملناه من قبل ، فهل أنتم مستعدون لان تمروا بهذه التجربة ؟ ٠ انى لا أنتظر منكم الجواب بلا أو نعم ، فهو نعم ٠٠ سواء شئنا أم لم نشأ ٠ لانها رسالة وواجب مقدس فى عنق كل منا اذا أردنا الخلاص ، ويجب على كل منكم ألا يقف متفرجا مكتوف اليدين كما لو كان أحد المتفرجين ، أو كان الامر لا يعنيه فى قليل أو كثير ٠

السيف لن يفرق أمر الامة :

وأخيرا ٠ فلتعلموا اننا لم نقم بثورتنا هازلين ، فلنكن جميعا جادين فى تحرير بلادنا واستخلاص حقوقنا من أيدى الغاصبين ، فنحتمل ٠ ونحتمل

بالفعل لا بالقول ، كل تضحية وفداء . ولا سبيل الى ذلك الا باتحاد الكلمة ووقوفنا صفا واحدا كالبنيان المرصوص ، ولنتدبر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن يعمل للفرقة حيث قال : « ستكون هنات وهنات ، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الامة . وهو جميع ، فاضربوه بالسيف كائنا من كان » كما قال أيضا : « من أتاكم وأمركم جميع ، على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم او يفرق جماعتكم ، فاقتلوه »

والسلام عليكم ورحمة الله .

وما ان انتهى الرئيس من كلمته الجامعه حتى ماج الجمع وهتفوا من قلوبهم بحياة مصر وحياة الثورة ...

ثم وقف من بعد ذلك البكباشى أركان الحرب جمال عبد الناصر نائب الرئيس يلقى كلمته :

كلمة جمال عبد النّاصر

عجلة الثورة مستمرة فى تقدمها ، محطمة كل خائن وخائر
لن نمكن لأى خائن من أن يعمل لفض الثورة قبل بلوغ هدفها
وجود الاحتلال الاجنبى فى بلادنا يدعونا لان نستعد لأسوأ الاحتمالات



أيها المواطنون :

لقد سبقنى فى الحديث اليكم اخوة لى فأوضحوا ما يكتنف بلادنا من مؤامرات هى بلا شك من آثار ومخلفات الماضى البغيض الذى كان سببا مباشرا لثورتكم يوم ٢٣ يوليو .

الى الخونة المارقين :

وانالا أريد أن أبدأ حديثى اليوم بالكلام اليكم ايها الاصدقاء المؤمنون، وانما أريد أن أتوجه أولا الى هؤلاء الخونة القابعين فى جحورهم يتسمعون الآن علينا ونفوسهم يحكمها الخوف وتقتلها المرارة والحقد والكراهية . أريد أن أقول لهم انهم مازالوا يفكرون بعقلية ما قبل ٢٣ يوليو . انهم مازالوا يحاولون أن يستغلوا ما يتصورونه انه طبيعة البشر فيشيعوا الفرقة والنفور ويبثوا الشكوك والاكاذيب فتارة يتوهمون انهم يستطيعون أن يخلقوا هوة بين الشعب والجيش وتارة يتوهمون ان اشاعة الفتنة واثارة الحسد فى صفوف الجيش ستلعب دورها الذى طالما لعبته بين صفوف هذا الشعب فحطمت وحدته ومزقت ارادته وشاء لهم خيالهم مرة أخرى ان يصوروا ضباط مجلس قيادة الثورة فى صورة وحوش تتصارع فيما بينها وتتضارب وتتشابك من أجل العرض الزائل الرخيص .

الثورة مستمرة فى تقدمها :

انها محاولة يائسة لأولئك النفر الحالمين من ضعاف النفوس ومن هواة الهدم والتفرقة فاليهم جميعا اقول ان عجلة الثورة ستستمر فى تقدمها محطمة فى طريقها كل خائن وكل خائر ولن تعرف الثورة بعد اليوم الا الصرامة والقسوة لكل من تحدثه نفسه بالوقوف فى طريقها أو تزييف الحقائق على هذا الشعب البرىء الذى يجب ان يفرق بين الحق لذاته والحق الذى يراد به الباطل .

ان هذه الاسلحة القديمة لم تعد تجدى اليوم فاستعمالها أشبه مايكون الآن وفى هذه الظروف بمن يحارب برصاص خائر ضعيف امام طاقة شعبية هائلة تفجرت من أعماق شعبنا .. هذا الشعب الذى كان منذ قرون طويلة ينتظر ذلك اليوم الموعود ويرقب مطلعه فى أمل ولهفة وتحفز ومع ذلك فان أمام أعداء الشعب سلاحا آخر يتناسب مع التطور الذى حدث .

ليس لهم الا أن ينصبوا المشانق لرجال مجلس قيادة الثورة .

وأن ينصبوا آلافا أخرى لكل ضابط وجندى فى الجيش .

وأن ينصبوا ملايين أخرى لعشرين مليونا من أبناء الشعب ، وساعتها ـ اذا استطاعوا التنفيذ ـ ستتحقق أهداف الرجعية ـ كما يريدها الخونة المارقون .

أما قبل هذا فنحن جميعا ـ جيشا وشعبا ـ صف واحد متحد وقوة واحدة محاربة لهدف واحد لا انحراف عنه ولا تهاون فيه ذلك الى أن يتطهر هذا الوطن من الاستعمار ومن أعوانه الخونة ... من المصريين .

مكافحة الرجعية :

لقد قامت الثورة لتحقيق أهداف الشعب ، وبدأت بالاقطاع الذى كان قائما يمتص دماء أبناء مصر ! فيجب أن تحافظ الثورة على قوتها حتى تتحقق أهدافها فان القلق قد يعود بنا الى الوراء ولذلك فاننا نقول ان ولاءنا لهذا الفوز المبدئى الذى وهبنا الله اياه هو الذى يحفزنا لمكافحة الرجعية فى كل ألوانها ويدعونا لان ننذر الشعب ونلفت نظره الى الخطر الذى يصيبنا اذا لم نواجه قوى الشر فنحن لا نعمل لانفسنا بل نعمل لوطننا فان الوطن باق ونحن زائلون •

ايها المواطنـــون :

لقد حكمتم زهاء ربع قرن فى ظل دستور يضارع أرقى الدساتير وفى ظل برلمانات متعددة جاءت وليدة انتخابات متتالية • حكمتم باسم الديمقراطية ولكنكم باسم الديموقراطية المزيفة لم تنالوا حقوقكم! ولم تنالوا استقلالكم !ولم تنعموا يوما واحدا بالحـرية والكرامة التى لم يكفلها الدستور فى عهودكم الا لهم من دون الشعب ! فخسرتم كل شىء وكسبوا كل شىء ، حتى ثرتم على هـذه الاوضاع فحطمتموها • فمن منا يمكن أن يقبل أن تسلم الثورة أمر هذا الشعب باسم الديموقراطية الزائفة وباسم الدستور الخلاب وباسم البرلمان المزيف الى تلك الفئة من الخادعين • هؤلاء الذين عاشوا لتحقيق شهواتهم ومطامعهم من دماء هذا الشعب جيلا بعدجيل هؤلاء القوم الذين ثرتم من أجل تصرفاتهم ومظالمهم واستغلالهم • ان هذه الثورة لن تتخلى عن مكانها حتى تحقق هدفها الاكبـر وهو القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين • ومهما طال الامـد فهى معركة واحدة بدأناها ولن نعرف فيها زمانا ولا مكانا حتى تتطهر البلاد من المستعمرين والخونة المارقين وعندئذ ستتعلم الاحزاب أن تنشأ على قواعد جديدة من أجل مصر وليس من أجل حفنة من الناس المستغلين المضللين •

فلنستعد لأسوأ الاحتمالات :

ان المستعمر يقول اليوم فلننتظر فقد اثبت التاريخ ان المصريين لا يصبرون على النضال وأن جميع حركاتهم الوطنية لم تصل الى غرضها لأنهم انفضــوا قبل الوصول الى منتصف الطريق انهم ينتظرون اليوم الذى ننفض فيه وأنا أقول لهم اننا اليوم نختلف عن الماضى فنحن نعلم أين يكمن الداء وسنسقيه ، حقا اليوم أشد الدواء ، فلن تستطيع الخيانة بعد اليوم أن تعمل عملها ولن نمكن اى خائن من ان يرفع راســه أو ان يعمل لكى تنفض ثورتنا قبل أن تصـل الى هدفها الذى حددناه •

وأخيرا فلن يجد الاستعمار حكومة خائنة أو متهاونة تساعده على تحقيق أغراضه •

انني أعلنها عالية مدوية أن مصر قد أجمعت على أن تصل الى حريتها واستقلالها مهما كانت الصعاب ومهما كانت المشاق وان وجود الاحتلال الاجنبى فى بلادنا سبعين عاما ، يدعونا لان نستعد لاسوأ الاحتمالات واننا اذ نطالب برفع الذل عن رؤوسنا ٠٠ هذا الذل الذى ورثناه فنحن نعبىء قوانا للساعة الفاصلة ٠٠ وكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله ٠

هدفنا الاكبر :

اننا اذا انتصرنا على الرجعية فان الاستعمار سيترنح فى بلادنا وكلنا نعرف ان الذى ثبت أقدام الاستعمار فى بلادنا هم الخونة المصريون واذا نظرنا الى الماضى لوجدنا ان جميع الحركات الوطنية قد انتكست بفعل الخونة المصريين. أما الغاصب المستعمر فلم يكن له من عمل الا تجهيز الخطط والمراقبة حتى يحقق أغراضه ، وقد كان من شأن الخيانة التى قاسينا منها سبعين عاما ان فقد كل فرد منا ثقته فى نفسه وفى وطنه حتى قامت هذه الثورة وقطعت الطريق على الاستعمار وعلى كل خائن فى هذا البلد وأنا أطالبكم اليوم أن يثق كل واحد منكم فى نفسه وأن يثق كل واحد منكم فى وطنه وبذلك نحقق هدفنا الأكبر وهو القضاء على الاستعمار الاجنبى وأعوانه من الخونة المصريين ٠

والله أكبر والعزة لمصر ٠

والله أكبر وتحيا الجمهورية ٠

واختتم الحفل بالخطاب الذى أقيم من أجله والذى ألقاه الصاغ أركان حرب صلاح سالم لسان الثورة وميزانها الحرارى فكانت كلمته فصل الخطاب

كلمة صلاح سالم

وثيقة خطيرة تثبت التحالف بين الاستعمار وطبقة الخونة والراجعيين

تشكيل محكمة الثورة فورا لمحاكمة المتهمين بالعمل ضد مصلحة البلاد والثورة

لن نقبل دفاعا مشتركا على أية صورة ، ولا الدخول فى أى حلف كشرط للجلاء



بنى وطنى :

فى عام ١٩٥٠ أى قبل الثورة بحوالى العامين ، أصدرنا أحد منشوراتنا السرية ، وبها أهداف الضباط الاحرار ، وكان أهم بند من بنود هذا المنشور هو

« القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين » ولقد كتبنا مذكرة تفسيرية فى ذلك الوقت تفسر وتحدد معنى ومبنى كل هدف من هذه الاهداف الكبرى •

الخطأ الاكبر :

وعقب نجاح الثورة مباشرة كنا عظيمى الامل فى أن يختفى كل من خان مصر واستغل مصر ويقبع دون أى اجراء من جانب الثورة وفعلا فتحنا أبواب السجون والمعتقلات وأعطينا الحرية الكاملة للجميع ولم يبق فى المعتقلات سوى ستة عشرة فقط لم نجد أى سبيل أو عذر للعفو عنهم .

وكان هذا الاجراء هو الخطأ الاكبر الذى وقع فيه رجال الثورة • أخطأوا لانهم لم يتقيدوا بهدفهم المرسوم وهو القضاء على الخونة المصريين من أذناب الاستعمار •

وانى كثيرا ما أتخيل منظر هؤلاء الخونة من المصريين اذا ما قدر الله لثورتنا أن تفشل ويقبض علينا، انى أتخيلهم وأكاد أتصورهم امام ناظرى وهم يهرعون الى السدة السنية يقدمون فروض الطاعة والولاء وينعتوننا بالخيانة والغدر ويقدمون الاقتراحات من أحسن السبل للتنكيل بنا بل وبأهلنا وذريتنا وكيف لا ؟ ألم تطلعوا على دفتر التشريفات الملكية بعد نجاح الحركة بيوم واحد وقد دون فيه بعض رجالات أحزاب مصر أسماءهم عنوانا على الخضوع والولاء لسيدهم ومليكهم فاروق • نعم هرعوا يهنئون ويباركون يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٢ ، أى فى ثانى يوم من الثورة مباشرة •

التسابق على الحكم :

ان الاستعمار الاجنبى لم يحكم هذه البلاد ولم يوطد اقدامه فيها بقوة الجنود والسلاح ولكن حكموا مصر حتى يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بواسطة بعض الخونة من المصريين

لقد قبرت ثورتكم سنة ١٩١٩ وقت ان اختفى الهتاف الموحد بحياة مصر وظهرت الهتافات للاشخاص والاحزاب عقب تكوينها ووقت ان سمعنا (الاحتلال على يد فلان خير من الاستقلال على يد فلان) لقد ظلت الاحزاب تتصارع على الحكم ناسية أو متناسية ثورة مصر ودماء شهداء مصر وأهداف مصر واغتنم المستعمر الفرصة وأخذ يقرب فريقا ويساعده على الوصول الى الحكم تارة بالأوامر المباشرة وتارة بالدسائس والمؤامرات وأخرى بقوة الجنود والدبابات •

بنى وطنى ..

يطيب لى أن أسالكم بضعة أسئلة :

هل لوقدر لمصر أن تظل صفا واحدا وحزبا واحدا يظلها هدف واحد وقائدواحد كما كانت خلال ثورة ١٩١٩ ولم تتفرق وتتناثر فى الاعوام التى تلتها هل كنا سنظل حتى عام ١٩٥٣ محتلين ومكبلين كما كنا نحن اليوم؟ هل كنا سنتفاوض مع الانجليز أكثر من ثلاثين مرة دون جدوى وأقدامنا ترسخ وتتوطد يوما بعد يوم ؟ هل كانت أحوالنا الداخلية ستصير الى ماصارت اليه من وهن وتفكك وانحلال ؟

هل كانت مشروعاتنا الحيوية ستتخبط وتتعثر من وزارة لوزارة ومن يد زعيم الى يد زعيم آخر - وما أكثر الزعماء والزعامات - خلال عشرات السنين دون أن تنفذ ؟

هل كان فاروق سيجد الفرصة أمامه لكى يضرب هذا بذاك حتى يتمكن من اخضاع الجميع تحت أوامره ونواهيه ويصل بالبلاد الى ما هى عليه ؟

هل كان من الممكن أن يعيش خائن واحد أو خائر واحد بين هذه الصفوف المتحدة المتراصة ؟ أظنكم جميعا تلمسون الاجابة على الاسئلة .

انى لا أفهم معنى لتفرق البلاد بعد عام سنة ١٩١٩ الى جملة أحزاب وزعامات وامامهم عدو واحد هو الاحتلال والاستعمار الا معنى واحدا وهو المصلحة الخاصة والغل والحقد والحسد والضغينة والكمد .

هل يمكن لجيش أمامه عدو واحد أن يتفرق الى جملة جيوش تحت جملة قيادات .. كل قيادة لا توجه هجماتها على العدو الموحد بقدر ما توجهها الى الجيوش الاخرى التى فى صفها . انى بهذه المناسبة أذكر ان أحد الصحفيين الاجانب سأل أحد قادة العرب متعجبا : « كيف هزم جيش اليهود الواحد سبع جيوش عربية ؟ » فرد القائد العربى من فوره « لأنها كانت سبعة جيوش ! ولو كانت جيشا واحدا لابتلع اسرائيل بين يوم وليلة » .

سر النكبة من ١٩١٩ الى ١٩٥٢ :

وفرنسا كان فيها سبعة عشر حزبا حتى لحظة انهيارها سنة ١٩٤٠ فماذا فعلت ؟ هل أبقت على أحزابها وكافحت الالمان المحتلين بسبعة عشر قيادة ؟ أبدا ... لقد وحدت كلمتها تحت راية الماكى وهو حركة الكفاح للتحرر ووضع الديمقراطى النزعة يده فى يد الشيوعى والاشتراكى والمسيحى الى آخر هذه الاحزاب حتى هيىء لفرنسا التحرير الكامل فعادت الى نظامها الاول .

هذا هو سر نكبتنا من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٥٢ : ٣٣ عاما أى ثلث قرن ضاع هباء من عمر هذه الامة العريقة .

بنك مصر



يعتبر السلاح الأول الذى حاربت به مصر الاستعمار منذ ٣٣ عاما واذا كان الجيش المصرى فخورا بأسلحته وبروح جنوده وضباطه المعنوية فان الجيش لفخور كذلك بأن يعتبر بنك مصر سلاحا ماضيا من أسلحة جهاده لأنه وشركاته عمل على تحرير البلاد اقتصاديا ... **والاقتصاد كما قال الرئيس محمد نجيب هو السياج الذى يحمى الثورات وانه أقوى دعائم الاصلاح الاجتماعى ...** لهذا فقد كان لشركات بنك مصر أثرها الواضح فى صيانة الاستقلال القومى والميزان الذى برزت فيه صناعاتنا الوطنية على أيدى آلاف من مواطنينا .

الشركات التى أسسها بنك مصر

مطبعة مصر
شركة مصر لحليج الأقطان
شركة مصر للنقل والملاحة
شركة مصر للتمثيل والسينما
شركة مصر لنسج الحرير
شركة مصر للغزل والنسج
شركة مصر لمصائد الأسماك
شركة مصر للكتان
شركة مصر لتصدير الأقطان
شركة مصر للطيران
شركة مصر للملاحة البحرية
شركة مصر لعموم التأمينات
شركة مصر للسياحة
شركة سيارات أوتوبيس القاهرة
شركة مصر للدخان والسجاير
بنك مصر – سوريا – لبنان
بنك مصر – فرنسا
شركة مصر للغزل والنسج الرفيع من القطن المصرى
شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت
شركة مصر للمناجم والمحاجر
شركة بيع المصنوعات المصرية
الشركة المصرية لدباغة وصناعة الجلود







الاتحاد
النظام
العمل



الأحمر

لا يمثلون مصر :

انى اقف اليــــوم بينكم لأقول لكم « يجب الا ننسى » وليكن هـذا شـــــعارنا دائمـا « يجب ألا ننسى » يجب الا ننسى أن بعض من حكمـونا باسم الدســتور وباسم البرلمان وباســم الحرية والديموقراطية وقفـوا يوما ما باســم الشـعب يستعرضون جنــود انجلترا المحتلة فى ميـدان الاسماعيلية « التحرير » ولم ينسوا ان يحيوا الأعلام والبيارق البريطانية وهى تمر امامهم وأرواح الشهداء ترفرف فـوق رؤوسهم . يجب الا ننسى ومن الاجرام فى حق هذا الوطن أن ننسى .. أن زعيما أرسل برقية الى مجلس الأمن يطعن زعيما آخر وقف يطالب بحقوق البلاد ويسب أعداء البلاد أمام العالم أجمع قائلا لمندوب الأمم « هذا الزعيم المصرى الذى يطالب بحقوقنا ويدافع عن قضيتنا لا يمثل مصر » لم ترسل هذه البرقية باسم مصر ولا باسم الوطنية ولا باسم الشعب ولكن باسم الغل والحقد والحسد وفوق كل ذلك باسم الحزبية العمياء .

المصلحة العليــــا :

يجب ألا ننسى .. أن فى هذا الوقت بالذات أرسلت برقية أخرى من صاحب جريدة كان يقيم فى الخارج الى المشرفين على جريدته فى مصر يقول لهم « أن أوقفوا حملاتكم على بريطانيا لمصلحة وطنية عليا » ولم تكن هذه المصلحة الوطنية العليا سوى احتمال ازاحة الوزارة عن الحكم وعودة حزب الجريدة الى حكم البلاد تماما بحسب الدستور الذى قبر ثورة سنة ١٩١٩ وهو « الاحتلال على يد فلان خير من الاستقلال على يد فلان » .

يجب ألا ننسى .. أن أشخاصا لم يكونوا يمثلون الا أنفسهم قد قفزوا الى مقاعد الحكم باسم الدستور وفى ظل انتخابات أزاحت الأغلبية وأعطتهم اياها ظلما وبهتانا لا لسبب الا لأنهم أصحاب مصالح يفهمون كيف يحافظون على هذه المصالح ومصالح سيدهم فاروق .

يجب ألا ننسى :

يجب الا ننسى كيف كان يمسخ الدستور بين يوم وآخر ، ويجدون من جهابزة المفسرين المنافقين كل محلل لتحليل الحرام وتحريم الحلال، فيوما يصبح فلان وفلان اعضاء فى مجلس الشيوخ باسم الدستور ، ويوما آخر يصبحون هم أنفسهم مطرودين من المجلس باسم نفس الدستور ــ يجب ألا ننسى أن حتى أموال الأوقاف الخيرية الموقوفة على العجزة والفقراء والمساكين ــ وتقدر بمئات الألوف من الجنيهات كل عام ــ كانت توزع فى جميع العهود على رجال السراى من أمراء وكبار الموظفين وكافة دلاديل الأحزاب الحاكمة وانا أقول فى جميع

العهود ! والسجلات محفوظة فى وزارة الأوقاف وقد اطلعت عليها بنفسى وقد بترها زميلى وأخى الشيخ الباقورى لأول مرة فى عهد وزارة الأوقاف وأعاد الحق الى ذويه .

نعم يجب ألا ننسى .. ان حزبا سابقا اشتهر فى وقت من الأوقات بوقوفه فى وجه السراى للحد من طغيان فاروق . وكان الشعب يبارك هذا الاتجاه ، فنجح فى الانتخابات ودعى رئيس الحزب بالمثول بين يدى فاروق لكى يأمره بتشكيل الوزارة ـ دخل الزعيم مكتب الملك ومد فاروق يده ليصافح الزعيم الشعبى ويقول له تفضل اجلس ولكن الزعيم لم يجلس وقال بصوت مرتفع : أبدا أنا لى طلبات لابد أن تنفذ قبل أن أجلس ـ وأقسم لكم ان الذين شهدوا الحادث وصفوا الملك بأنه كان يرتعد عندما سمع هذا الكلام ! وسأله الملك فى صوت خفيض وما هى طلباتك ؟ وعندئذ فقط جاءت المفاجأة الكبرى لكل من كانوا يومها بجانب الملك فقد تقدم الزعيم الكبير .. زعيم الشعب الذى جاء به الشعب ـ تقدم للملك قائلا ـ طلباتى يا مولاى أن تسمح لى بتقبيل يدك ـ فابتسم الملك ومد يده الكريمة وتفضل وسمح بأن يقبلها زعيم ! الى متى سنظل ننسى ؟ والذكريات الدامية التى خلفتها حرب فلسطين ، ماثلة تلح علينا أن نضعها دائما أمام أعيننـــا .

الجيش الذى أرسل لفلسطين :

نعم ـ كانت هناك أحزاب ودستور وانتخابات . وكان هناك حكم باسم الديموقراطية وأحزاب ودستور وانتخابات وكان هناك حكم باسم الديموقراطية وأدخلت البلاد بأمر فرد واحد فى حرب فلسطين رغم وجود مئات الممثلين البرلمانيين للبـــلاد ـ ودون أن يبذل أى مجهـود لتزويد هذا الجيش بأقل الضروريات . وانى لأذكر حقيقة تكاد تكون فكاهة ! وسأزيح الستار عن هـذه الفضيحة التى تدمى القلب !.. هل تعلمون أن جيشكم الذى أرسل للحرب يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ ليحارب فى فلسطين لم يكن يملك العربات التى تنقل للجنود أكلهم وذخائرهم وأسلحتهم ومياه شربهم ؟ ولولا قدر الله لهذا الجيش بعض الفلسطينيين الذين أجروا له عرباتهم المدنية لما أمكن له أن يتقدم شـبرا واحدا !! أليست هذه الحقائق أقرب ما تكون الى الخرافات ؟

وبعد هذا المثل لن اتكلم عن مسئولية هذه الكارثة الوطنية الكبرى .

وكان هناك برلمان ـ وكان هناك دستور ـ وكانت هناك ديموقراطية ولكن ما للحكام ـ فى ذلك الوقت والبرلمانيين ـ بجيشهم ومطالبه ! ان أمامهم أهم الميادين وهو ميدان الشركات ومجالس ادارتها وتوطيد أقدامهم فى الحـكم لاستنزاف دم الشعب والاصطياف فى فرنسا والاستشفاء فى سويسرا .

أما الأحزاب الواقفة خارج الحكم فتنتظر دورها بصبر نافذ تنتظر قطعة العظم بأى ثمن ولا تعنيهم اليد التى ستقذف بالعظمة فى وجوههم ·

وكان هناك برلمان وكان هناك دستور يوم استغل الحكام كفاح القنال سنة ١٩٥١ وترك الالوف من العمال الابطال عملهم فى المعسكرات فلما فتحوا الاعتمادات التى وصلت الى ٨ مليون جنيه فى العام حشدوا من أصحاب الوساطات وأتباعهم فى هذه الوظائف الجديدة وتركوا الكثير من العمال المكافحين المضحين دون عمل ولا زلنا نعانى الكثير من مصائبهم هذه ·

لماذا ننبش الماضى ؟

تحدث كل هذه المهازل ، والاحتلال جاثم فوق صدر مصر · ورب سائل يتساءل : ولماذا ننبش الماضى ؟ فما فات مات وولى وانتهى ، لننظر للأمام ولنثق فى المستقبل ولنحترم ذكرى أمواتنا سواء ماتوا موتا أدبيا أو موتا حقيقيا .

يا سيدى السائل ، كنا جميعا نتمنى ذلك من صميم قلوبنا ، وهذا ما دفعنا لأن نجعلها ثورة بيضاء ، وهذا ما دفعنا للافراج حتى عن أعوان الملك السابق وكافة المعتقلين والمسجونين ، من كافة المذاهب والميول والأهواء ، ولم يبق منهم كما ذكرت لكم فى أول خطابى سوى ١٦ مسجونا وانسقنا وراء طيبة القلب والأمل فى المستقبل حتى كدنا ننسى فقرة من فقرات أهداف الضباط الأحرار وهى القضاء على الخونة المصريين . . تلك الأهداف التى قدمنا رؤوسنا خلال السنوات الطويلة قربانا للوصول اليها وتحقيقها وقلنا لن يوجد فى مصر خونة من أبنائها ولنقف جميعا صفا واحدا متحدين ، نواجه المستعمر حتى تنال البلاد حقوقها كاملة غير منقوصة .

لن تنتكس الثورة :

ماذا حدث ؟ لقد عادوا الى أحلامهم ولم يكفهم ما حققوه لأشخاصهم على انقاض الوطن فبعد ان مروا بفترة انتظار قصيرة ظلوا يدبرون فيها ويرسمون الخطط برزوا فجأة بعد أن خيل اليهم ان سياستنا لم تكن من باب الحلم بل من باب الضعف ! وان ما بنا لم يكن شفقة ورحمة ·· بل كان ترددا ووهنا !

لقد برز كل رجعى فى هذه البلاد مادا يده الى أخيه الرجعى فسرعان ما اتحدت صفوفهم على ما بينهم من خلاف فى الأهداف والأغراض وياليتهم اتحدوا لتحرير البلاد ، ولكنهم اتحدوا للعودة بالبلاد الى ما كانت عليه حتى يتمكنوا من اعادة مجدهم الغابر وعزهم المسلوب · وسرعان ما تنفس المستعمرون الصعداء اذ خيل لهم أن أمامهم أملا فى اعادة تفكيكهم السابق لتنتكس الثورة كما انتكست ثورة ١٩١٩ ·

بدا الرجعيون – فى أردية مختلفة وتحت أسماء عديدة – يلعبون لعبتهم الكبرى يساندهم المستعمرون ولكن كيف يبررون عملهم امام الشعب ؟ هل يقولون له اننا رجعيون ، نريد استغلاله مرة أخرى ، لنحقق شهوات لنا وأغراضا ؟

لا يقولون للشعب ذلك ولكنهم يلبسون مسوح الرهبان ويبدأون حملة واسعة من الأراجيف والأكاذيب وينفقون بسخاء لعملائهم السابقين لكى ينفثوا سمومهم فى الأوساط المختلفة والمستعمر لهم سند وظهير .

فيبكون على الدستور والحريات تارة ! وتارة أخرى ينادون بالديمقراطية وحكم الشعب بواسطة الشعب ! تماما كما كانوا ينادون فى الماضى فى حربهم ضد بعضهم البعض .

مهلا أيها الخونة :

ثم يبدأون يشككون فى كل عمل يعمل ، فالاصلاح الزراعى فشل ! ومشروع السد العالى خيالى والغابات التى زرعت ماتت والمشروعات اللى بيقولوا عليها مش رح ينفذوها الى آخر هذه الأكاذيب .

لم يكتفوا بحملة التشكيك هذه ولكنهم قاموا بحملات أخرى واسعة النطاق ضد رجال هذا العهد حتى ييأس الشعب من الثورة .

اشاعات واشاعات فى كل مكان :

مجلس الثورة منقسم على نفسه وخالد محيى الدين اعتقل وأنور السادات أقصى عن المجلس وصلاح سالم على خلاف شديد مع جمال عبد الناصر وتخترع القصص والأحاديث فلان أنا سمعته بنفسى قال كذا وعمل كذا الى آخره .

مهلا أيها الخونة انكم فى اتخاذكم هذا السبيل انما تخبطون رؤوسكم فى صخر صلب لن تنالوا منه ولكن سيدمى جباهكم دون أن تجنوا شيئا .

أعضاء مجلس الثورة .. هؤلاء الضباط الذين عاشوا سويا يعملون تحت الأرض من خمسة الى عشرة أعوام لم يختلفوا ولم ينشقوا ، وسيوف الارهاب مصلتة على أعناقهم وحياتهم جميعا معلقة فى يد أى فرد منهم فما اختلفوا وما انشقوا وهاهم أمامكم كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا وسترون أيها الخونة المارقون من تماسك وصلابة هذا المجلس ما يخلع أفئدتكم ويرد اليكم صوابكم .

فليطمئن تجار الوطنية !

ولم يكتفوا بهذا ، بل أخذوا يلبسون أثواب الوطنية المتطرفة فيشيعون أننا قد بعنا البلاد وفرطنا فى حقوقها ، وانى أطمئن تجار الوطنية الذين عاشوا أجيالا باسم الخوف على مستقبل البلاد والعمل على استخلاص حقوقها وجنوا

من وراء ذلك المال الوفير والجاه العريض أطمئنهم وسننشر صفحتنا ليعلم الشعب ، ماذا طالبنا به له ، وسننشر ما طالبوا به فى كافة العهود ..

وعندئذ ستحكم أنت أيها الشعب بين ما طالبنا به وما يمكن أن تقبله وبين ما طالبوا به فى الماضى وعجزوا حتى عن الوصول اليه . **« وانى أعلن على رءوس الاشهاد أننا لن نقبل دفاعا مشتركا باى صورة من الصور »** وهذا ما عاهدنا عليه الشعب ونحن عند وعودنا وعهودنا ، وأعلن مرة أخرى اننا لن نقبل فى لحظة من اللحظات الدخول فى أى حلف من الأحلاف ـ كشرط للجلاء ـ وليس لدينا سوى حلفنا مع اخواننا العرب الذين تعاهدوا عليه وأمضوه فى عام ١٩٥٠ .

ونحن نؤيده ونباركه بل ونسعى الى ما هو أبعد منه ـ اننا نسعى الى ايجاد أمة عربية واحدة . بكل ما فى هذه الكلمة من معان ، حتى تنهض مصر بين أمم العالم الكبرى قوية عزيزة مرهوبة الجانب .

اننا لن نقبل حتى ما قبله هؤلاء التجار . لن نقبل مثلا أن نقول لهم كما قال زعيم شعبى فى محضر رسمى اسمحوا لى أقرأ بعض فقرات من محاضر مفاوضتهم المعـــــاهدة ...

قال الجانب البريطانى « اننا نتقدم فى أفكارنا بشأن الدفاع ، فاذا نشبت الحرب ونحن على اتفاق فستشترك فى الدفاع عن مصر بلاد كثيرة فان لم تكن فى مصر قوات بريطانية فسوف يكون مضيعة لوقتى أن أطلب الى هذه الشعوب امدادى ببعض القوات وغيرها فى حين اننى أنا نفسى قد غادرت البلاد .

فقال الزعيم الشعبى « يمكن مثلا فى هذا الصدد أن نبحث فى عقد معاهدة معكم جميعا ليطمئن الجميع » ! دلونى بعد ذلك ماذا تعنى جملة معاهدة مع الجميع ليطمئن الجميع . الا الدخول فى حلف مع انجلترا واستراليا وجنوب افريقيا وكندا ونيوزيلندا .. الخ .

ومثل آخر غريب وخطير ليقف هؤلاء التجار اليوم ، يبكون ويتباكون على ليبيا الشهيدة كأننا نحن الذين بعناها بل وأجبرنا انجلترا على احتلالها وان هذه خيانة كبرى واننا قد فرطنا فى حق مراكش الى آخر هذه البضاعة التى يعرفون الوسائل الرخيصة لعرضها ، هؤلاء التجار بالذات قالوا بالحرف الواحد فى مفاوضتهم الرسمية مع انجلترا ما يلى !

التباكى على ليبيا :

اذا كان لكم قاعدة على أهبة الاستعداد فى مالطة ومثلها فى قبرص وأمكن توسيع قاعدتى برقة وشرق الأردن وتوطيد دفاعكم الجوى فى العراق فان قاعدة الدفاع فى مصر تكون بعد ذلك كله بحيث يكفى أن يتولاها فى وقت السلم سلاح الطيران المصرى .

يشيرون عليهم بتوسيع قواعدهم فى برقة فى الوقت الذى تقرر فيه استقلال ليبيا فهل تظنون اننا أميون ؟ واننا لا نعرف ان برقة هى اقليم من أقاليم ليبيا المجاور لمصر .

والآن يتباكون على ليبيا ويعلم الله ماذا بذلنا فى سبيل ليبيا وماذا قدمنا — ويقول هؤلاء التجار فى مكان آخر من مفاوضاتهم .

المحالفة الدفاعية والدفاع المشترك :

ويبقى بعد ذلك أمر واحد سبق أن ذكرت اننا مستعدون للنظر فيه وهو ما قد يحتاج اليه الأمر من تمرين مشترك بين القوتين البريطانية والمصرية !

ثم يبكون الآن ويتباكون ويتاجرون بالوطنية ويزايدون . ويقولون فى مكان ثالث من المفاوضات « لقد أبلغناكم من أول يوم اننا مستعدون لعقد محالفة دفاعية معكم » ثم يواجهون الشعب بأنهم لا يقبلون دفاعا مشتركا . فبالله دلونى ماذا تعنى المحالفة الدفاعية وما هو الفرق بينها وبين الدفاع المشترك .

يستجدون المستعمر :

ويقولون — وهذا مثل آخر مدون بخطهم وعلى لسانهم وفى محاضرهم الرسمية وقد ورد فى حديثهم مع وزير الخارجية البريطانية « ان المبادىء التى يقوم عليها حلف الأطلنطى يختلف تمام الاختلاف عن المبادىء التى تقوم عليها سياستهم مع مصر وانه اذا أريد عقد مثل هذا الحلف فى الشرق الأوسط ليكون اشعار الروس بقوة الجبهة الغربية كاملا من جميع نواحيه فمن المستطاع أن نبحث معهم فى ذلك .

أنصدقهم وهم يقولون ذلك فى مفاوضاتهم الرسمية أم هم الآن من الصادقين؟

هكذا ساروا فى مفاوضاتهم هؤلاء الذين نعتوا أنفسهم بأنهم حكام الشعب وممثلو الشعب والمتطرفون فى مطالب الشعب .

وبعد أن ظلوا يستجدون المستعمر على هذا المنوال أكثر من ستة عشر شهرا دون أن ينالوا حتى الفتات من مائدته وشعروا أن دور غيرهم فى الحكم آت لا ريب فيه سرعان ما لبثوا أثواب الوطنية المتطرفة .

تحت أقدام فاروق !

ولم ينس حكام الشعب وزعماء الشعب أن يؤمنوا ظهورهم فاعتمدوا على السراى وخضعوا تحت أقدام فاروق بعد أن أيقنوا أن هذا هو السبيل الوحيد لاستمرارهم فى الحكم وهم الذين طالما غرروا بالشعب بأنهم هم السد المنيع الذى يقف أمام السراى وأهواء السراى واليكم بعض فقرات من أقوال زعيم شعبى منقولة حرفيا عن جرائدهم الشعبية فى ذلك الوقت فى يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٥٠ تحت عنوان : « أثر الفاروق فى نهضة مصر » وهذا نصه « تحتفل

البلاد من أقصاها الى اقصاها والبشر يملأ أعطافها والغبطة تسرى فى جوانبها بمناسبة من أكرم المناسبات لديها وعيد من أسعد الأعياد عندها ويتنافس المواطنون فى اقامة الزينات ويتفننون فى اعداد الحفلات تعبيرا عما تكنه قلوبهم لصاحب هذا اليوم السعيد من حب أكيد وما تنطوى عليه ضلوعهم من اخلاص وولاء شديد »

وختم الخطاب بقوله « حيا الله الفاروق المفدى فى ذكرى مولده السعيد ووطد عرشه العتيد وألهم جلالته دوام التوفيق والسداد حتى يتم فى عهده الزاهر ما ترنو اليه البلاد وأن يمنح الأسرة الملكية الكريمة الحياة السعيدة الموفقة والعمر المبارك المديد »

وفى مناسبة أخرى يقول ممثل الشعب :

« ان العطف الكريم الدائم الذى يسبغه على مولاى يلهب لسانى بالشكر والولاء وانى لأسجد لله سائلا أن يحفظ ذاته الكريمة ذخرا للبلاد » « ان الفاروق كان أول عامل فى سبيل العظمة القومية »

أنصدقهم وهم يقولون هذا أم هم الآن من الصادقين ؟

ولطالما تغنوا بمآثر ملكهم فقيل يوما ان فاروق قد تبرع بأربعين ألف جنيه لترميم وانشاء المساجد وهؤلاء المنافقون الخادعون يعلمون علم اليقين أن فاروق قد سرق هذه الألوف من أموال الشعب !! ولكن هذا هو منطقهم دائما وهذه هى تجارتهم دائما .

حطم سمعة مصر وأذل كبرياءها !

ولطالما تغنت صحفهم فى ذلك الوقت بمآثر الفاروق وولاء الشعب للفاروق حتى اذا ما سافر فاروق الى الخارج عام ١٩٥٠ يلهو بأموال الشعب وملايينه ينفقها على موائد القمار وتحت أقدام الغانيات ولكى يقضى على البقية الباقية من سمعة مصر وكرامة مصر واتخذ فى هذا الوقت اسما مستعارا (فؤاد المصرى باشا) اعتبرت صحف الشعب هذا العمل ، عملا وطنيا رائعا !! وانى انقل لكم حرفيا ما كتبته « أن هذا العمل من فاروق لفتة ملكية كريمة نحو مصر واعتزازه وفخره بها » وتفننت أقلامهم بالاشادة بفضل فاروق على مصر لأنه حطم سمعة مصر وأذل كبرياءها !!

وكان هناك دستور وكان هناك برلمان .. به ممثلون للشعب وفى ظل حكام الشعب .

ويحدث كل هذا فى الوقت الذى تحترق فيه أعصاب الشعب ومعه ضباط جيشكم الأحرار وجنوده .

حفنة من الضباط الأحرار آمنوا بربهم وببلادهم فأكرمهم الله وأنجح مقاصدهم .

واليوم ترتفع رؤوس زعماء الشعب ، وهذا تاريخهم سواء مع أعداء البلاد

من المستعمرين أو مع ملوكهم العابثين ـ ترتفع رؤوسهم اليوم ليتكلموا عن الوطنية وما يجب أن يعمل وما لا يجب أن يكون . حقـا انهم لن يقولوا نحن رجعيون نريد اذلال الشعب واستغلاله ولكنهم يقولون ان هـذا العهـد « أى نحن » قد فرط فى حقوق البلاد وباعها .

بالله انى أتساءل وما الثمن الذى قبضناه بعد بيع البلاد وما له من ثمن . نحن نعنى ما نقول :

بنى وطنى :

اننا يوم جاهرنا بمطالب البلاد كنا نعنى ما نقول ويوم طالبنا البلاد أن تتحد فى صف واحد كان هذا هو السبيل الوحيد لنيل مطالبنا بعد تلك التجارب المريرة فى ثلث القرن الأخير ، ومما ساعد على قوة مركزنا اننا افترضنا منذ اللحظة الأولى اننا لن ننال حقوقنا دون بذل وتضحية وكفاح وبلا تهريج رخيص ولا تمثيل . وبدأنا وسنستمر فى تركيز الجهود والتغلب على العقبات حتى نكون على استعداد لكسب معركة حرية البلاد .

فى ظروف شاذة :

ويحدث كل ذلك تحت ضغط مرير وفى ظروف اقتصادية شاذة ، ولا غرو فقد تسلمنا التركة بعد حكم ممثلى الشعب خاوية على عروشها ولكننا وقد جربنا الكفاح وذقنا النضال واستعذبنا التضحية ورأينا الموت أكثر من مرة وأمضينا الليالى والشهور فى الخنادق وفوق التلال لقادرون على مواجهة ذلك كله وأكثر دون أن يتسرب اليأس الى نفوسنا ولم ننس فى مرحلة الاعداد للمعركة التى يعلم تفاصيلها كل وطنى مكافح فى هذه البلاد لم ننس بعث الوطن من جديد والنهوض بمرافقه ووضع سياسة طويلة لبنائه . وبديهى لا يحس بهذا النضال ولا يشعر به هؤلاء الموتورون والخونة المارقون . لن يشعروا بهذا الكفاح لأنهم بعيدون عنه وقد طمس الله عقولهم وأعمى أفئدتهم فتجردوا من انسانيتهم وتمثل امامهم شىء واحد ولا شىء غيره الا وهو تحقيق الأطماع والجرى وراء الشهوات فى ظل العبث والنفاق .

ولقد قال الله تعالى فى المنافقين فى سورة الأحزاب « **لئن لم ينته المنافقون والذين فى قلوبهم مرض والمرجفون فى المدينة لنغرينك بهم ثم لا يجاورونك فيها الا قليلا ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا . سنة الله فى الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا » صدق الله العظيم .**

يا تجار الوطنية يا من رأيتم الفرصة سانحة لكم فاتصلتم بالمستعمرين من أسيادكم السابقين . يا من تهافتم تحت أقدامهم . وغررتم بالشعب قد حق عليكم قوله تعالى « **بشر المنافقين بأن لهم عذابا أليما ، الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، أيبتغون عندهم العزة فان العزة لله جميعا » .**

نلتزم حكم العلى القدير :

اننا نعاهدكم وقد عاهدناكم أكثر من مرة على أن نلتزم حكم الله العلى القدير وننفذ دستوره فى هؤلاء الخونة المارقين . وليصرخوا ما شاء لهم الصراخ وليرددوا كلماتهم المعسولة التى حفظوها ولم يعـــوا حرفا من حروفها .. الحـرية الديمقراطية ! صوت الشعب ! والشعب براء منهم الى آخر هذه الألفاظ .

وانى أعلنها عالية مدوية لا حرية لمن خذل البلاد . لا حرية لمن باع الأوطان بثمن بخس . لا حرية لمن قادنا الى الهاوية . لا حرية لمن غرروا بكم وساموكم الذل والهوان . لا حرية للخونة انه حكم الرب ولن نخالف له أمرا .

نص الوثيقة الخطيرة :

وسأعلن فيما يلى نص الوثيقة الخطيرة التى وقعت فى أيدينا والتى تكشف عن التحالف الوثيق بين الاستعمار الأجنبى والخونة الرجعيين فى هذه البلاد وقد جاء فى هذه الوثيقة الخطيرة عن اهداف المخابرات الأجنبية فى مصر ما يلى بالحرف الواحد دون أن أتعرض لأسماء الدول :

أولا : مواصلة العمل على تكوين جبهة مصرية للقضاء على الحكم الحالى فى مصر وتتلخص أعمال هذه الجبهة فيما يلى : ـ

١ ـ بث روح السخط بين أفراد الشعب للنظام الحالى .

٢ ـ تشجيع الأفكار التى تنادى بعدم صلاحية نظام الحكم الحالى بمصر .

٣ ـ العمل على تدعيم جميع السبل التى تؤدى الى التدهور الاقتصادى فى البلاد وجميع الأعمال التى تجعل الموازنة بين الحالة الاقتصادية فى الماضى وفى الحاضر فى صالح المنادين بعودة النظام .

٤ ـ مواصلة الانفاق بين أوساط الصحافة وخاصة من كان منهم يقوم بالدعاية بالأجر فى وقت الحرب .

٥ ـ مواصلة الاتصال بالدول الأجنبية (غير الدولة التى تنظم هـــذه العملية) واستمالتها الى جانب الجبهة المذكورة ، وبذل وعود وتعهدات بالعمل على ايجاد مصالح اقتصادية لها عندما يلى رجال الجبهة الحكم .

ثانيا ـ جعل الهدف اعادة النظام الملكى او على الأقل اقصاء رجال الثورة عن الحكم كخطوة أولى وذلك باستعمال الأساليب الآتية :

١ ـ محاولة ايجاد جبهة مضادة للفكرة التى يعتنقها رجال الثورة من القائمين بالحكم حاليا فى داخل صفوف الجيش وذلك بمحاولة استمالة بعض الضباط وأقارب وأبناء الضباط الذين تركوا الخدمة بالجيش بسبب الثورة .

٢ ـ ايجاد جبهة من الضباط الشبان من ابناء الطبقة الارستقراطية التى أضرت بها الثورة ثم تزويدهم بالأفكار لمعاونتهم على اعادة الحكم الارستقراطى الى مصر .

٣ ـ العمل على ايجاد روح التذمر بين طبقات الموظفين الحكوميين لاضعاف ثقة الشعب فى الحكم الحالى بمصر والاستفادة الى اقصى طاقة من التشريعات التى تضطر الحكومة لاصدارها بالنسبة للحالة الاقتصادية الى غير ذلك من السبل التى قد تخلقها الظروف لتؤدى الى الغرض المطلوب .

٤ ـ افهام هذه العناصر ان بعض الحكومات الأجنبية مستعدة لمنح مصر معونات سخية عند القضاء على النظام الحالى حتى يظهر للشعب آثار سريعة مادية عندما يستولى رجال الجبهة على مقاليد الأمور .

٥ ـ مواجهة كل تشريع أو عمل تقوم به الحكومة باشاعة تفقده أهميته وتبعد عن أذهان الناس قيمته ونشر هذه الاشاعة بواسطة عناصر داخلية وعن طريق محطات الاذاعة الأجنبية التى لها اذاعات باللغة العربية .

ثالثا ـ العمل على جعل الانتقادات توجه للحكم المصرى من الخارج وذلك بالاستعانة بالدول الأجنبية ذات المصالح والاستفادة من اعلان الجمهورية فى مصر لايجاد الشك لدى الدول الأخرى التى تقوم على النظام الملكى .

رابعا ـ بث روح الكراهية لرجال الجيش بعد أن كسبوا انتصارات شعبية وذلك باحاطتهم بالاشاعات بطريقة منظمة وتدبير بعض حوادث اعتداء عليهم دون القضاء على حياتهم فى الوقت الحالى حتى يبتعدوا عن طريقتهم الحالية التى تكسبهم الشعبية باندماجهم فى الجماهير ومحاولة اقامة مانع بينهم وبين الشعب

ملحوظة : تدبير هذه الحوادث يجب ألا ينجم عنه اكتشاف أمر القائمين بأى شك وان أدى الأمر الى تأجيلها بعض الوقت .

خامسا ـ تنظيم جمعيات بعيدة فى تكوينها عن الجبهة الأساسية على أن تقدم احدى هذه الجمعيات تضحية من وقت لآخر وفى فترات منظمة وبذلك تضمن الجبهة الأساسية عدم اكتشاف امرها حتى تصل لأغراضها .

سادسا ـ التركيز خلال الشهور القليلة القادمة على العمل فى أوساط العمال والطلبة وخاصة طلبة الجامعات وتشجيع كافة العناصر المضادة كل على حدة حتى الوطنيين المتطرفين يمكن تشجيعهم بأسلوب خاص يختلف عن أسلوب ومعاملة الباقين .

أقصاها يوليه ١٩٥٤ :

وقد تحدد لهذا العمل مدة أقصاها يوليو ١٩٥٤ كما تقرر فى نفس هذه الوثيقة أن يقوم رجال هـــذه الحكومة الأجنبية بدور الناصحين وعليهم ان

يبتعدوا كل البعد عن الاتصال المباشر بالجبهة الأساسية بعد تكوينها أو القيام بأى نشاط لصالحها وان يتقدموا بتوجيهاتهم ونصائحهم الى حكومتهم الرئيسية مباشرة وهى بدورها توصلها الى الجهات التى ترغب فى وصولها اليها عن الطريق الدبلوماسى .

ملحوظة : لا تتأثر اعمال هذه الجبهة بأى اتفاق قد تبرمه الحكومة المصرية الحالية .

وفى موضع آخر من هذه الوثيقة الخطيرة ورد ذكر موارد هذه الجبهة وانى أمسك عن ذكر تفصيلات هذه العملية لمصلحة عليا تقدرونها وان كان واضح ان جزءا من هذه الموارد سيدفعه الاقطاعيون وأصحاب المصالح التى فقدوها .

وفى جزء آخر من الوثيقة نفسها بالحرف الواحد ما يلى : « كما ستتم تنظيمات مشاريع هذه الجبهة خارج مصر وستكون السفارة .. (سفارة حكومة غير الحكومة التى تقوم بهذه العملية) احدى الجهات التى عن طريقها ستصل التعليمات وهى الجهة التى ستقوم بالجزء الأكبر من العمل .

وأؤكد لكم انه لن يخطر على بالكم اسم الدولة صاحبة هذه السفارة وهى قطعا ليست احدى سفارات الدول العربية التى تربطنا واياها جميعا روابط الصداقة والتعاون والمحبة .

بنى وطنى :

ها قد قرأت عليكم دستور التحالف والوثائق بين الاستعمار وبين طبقة الرجعيين والخونة فى مصر يحدث كل ذلك والثورة تواجه أكثر من عدو وأكثر من جبهة وهى تكافح احتلالا رسخ على صدر مصر اكثر من سبعين عاما وتحارب لتحرير السودان الذى تركه محترفو السياسة بين براثن الاستعمار منذ عام ١٩٢٤ الى يوم الثورة حتى كاد ينسى نصف السودانيين مجرد اسم مصر .

ماذا تحارب الثورة :

وتحارب الثورة كسادا اقتصاديا بعد كل ما جرى فى حكم هذه البلاد من تهريب رؤوس الأموال الى الخارج ومن الرشوة ومن الانحلال والانهيار الداخلى الذى بلغ مداه فى ٢٦ يناير يوم حريق القاهرة وتحارب الثورة لرفع مستوى المعيشة فى البلاد بالقيام بمشروعات كبرى والاستماتة فى تنفيذها تحت ضغط عالمى من أكثر من دولة كبرى يهمها ايقاف نمو قوة هـــذه البلاد حتى تترك للاستعمار خائرة متوسلة قابلة أوامــره ونواهيه ولكننا لن نحنى رؤوسنا ولو تكالبت علينا قوى العالم بأسره ، وفى عروقنا دم ينبض بعبادة هذه البلاد والفناء فى سبيلها ولن تكفينى الأيام الطوال لسرد مخلفات العهود البغيضة التى تواجهنا فى كل ناحية من النواحى فأداة حكومية تكالبت كل القوى على افسادها وتعطيلها وتلفها وفساد خلقى فى كل ركن من أركان البلاد كنتيجة للقدوات السيئة التى كان يضربها حكام البلاد ومشاكل ومآس فى التعليم والصحة وفى

كافة نواحى الحياة الاجتماعية وفى أداة الأمن وفى الصحافة !! واسمحوا لى وأنا وزير للارشاد أن أقف لحظة عند بند الصحافة .

منذ اللحظة الأولى التى وليت فيها الوزارة وأنا دائب على كسب ثقة رجالها وتذليل كل المشاكل أمامها وكنت أعمل جاهدا على أن أصل سريعا رغم كل الظروف المحيطة التى فصلتها فى بيانى هذا تفصيلا الى رفع كل قيد يحد من حريتها ولما كنا واثقين من أنفسنا ولا يوجد فى عمل من أعمالنا ما نخشى معرفته او اذاعته فقد رفعت كل قيد على الأنباء الصادرة من مصر الى الخارج أو الواردة اليها من الخارج وأعلنت اكثر من مرة انى أوازن بين الابقاء على قيود الرقابة التى كانت حتى وقت قريب فى أضيق حدودها وبين رفعها كلية معتمدا على وطنية كافة الصحفيين لكى يساعدوا على تماسك جبهتنا الداخلية وهى تخوض أعنف معركة فى حياة أمتنا .

واليوم وقد وضح لنا ولكم كل شىء أعلن بقوة وحزم وباسم قيادتكم أن الرقابة على الصحف فى داخل مصر ستظل قوية بتارة تضع سيفها فوق كل رأس مخربة تريد أن تبلبل الأفكار وأن تشيع الفرقة والانهيار فى صفوف شعب مصر .

معنى الحـــرية :

ان البعض يرون أن يفسر معنى الحرية على هواه واننا لا نفهم أن يكونوا احرارا فى هدم كيان المجموع والرجوع بالبلاد الى الوراء ولكن الحرية كما نفهمها فى مثل ظروف الحرب والنضال التى نجتازها هى أن تتحرك كيفما تشاء فى الحدود التى أن تعدتها أضرت بصالح المجموع .

وانى أهمس همسا خفيفا فى أذن صاحبة الجلالة أوليست كل العناصر التى عاشت فى عصر ما قبل الثــورة والتى طالما هلل بعضها وكبر فى موكب الفساد والتدهور والانهيار ما زالت بشكلها وتكوينها تقود الرأى العام حتى الآن ؟ أليس بغريب يا صاحبة الجلالة ألا تتغير تلك الوجوه ؟

فمثلا هل كان يعقـــل أن يبقى الأميرالاى حلمى حسين قائدا لسيارات الرئيس محمد نجيب وانطون بوللى سكرتيرا خصوصيا لرئيس الجمهورية وكريم ثابت مستشارا صحفيا للقصر الجمهورى هل لو تصرفنا فى مثل تلك الحدود هل كنت تقبلين يا صاحبة الجلالة ؟

فلماذا تحللين لنفسك ما تحرمين على غيرك وتعتبرينه بحق ونحن معك ولاشك انحرافا خطيرا للثورة ــ وختاما يا صاحبة الجلالة اذا أحببت لنواحى البلاد أن تتطهر فيجب أن تطهرى نعليك وتتخلصى من عناصر النفاق والفساد وأدعياء السوء الذين لا يعرفون لهم غرضا الا الهدم ولا شىء غير الهدم وسلام عليك يا صاحبة الجلالة .

ولاتنس اننا سنطهر بقوة وحزم كل ركن من أركان هذه الدولة ولن ننساك فى هذا المضمار يا صاحبة الجلالة .

لن نترك الجريمة :

بنى وطنى :

الآن وقد سردت لكم ما فى نفس الثورة واوضحت كل الظروف والملابسات التى تحيط بثورتكم أحب أن أرد على الراى القائل أن نترك كل جريمة ترتكب فى حق البلاد وفى حق ثورتكم لقضائنا العادى ومحاكمنا العادية .

واننا مع احترامنا الشديد لجبهتنا القضائية التى نكن لها كل اجلال واكبار نحب أن نحيطها دائما بهالة من الهيبة والوقار .

أحب أن أقول لكم انه لم يحدث فى تاريخ ثورة من الثورات ان احتكمت للقضاء العادى فى أمور حياتها .. فللقوانين العادية قيودها وحدودها ولا يمكن لقضاتها أن يتعدوا هذه القيود والحدود . لأنها شرعت لظروف الحياة الطبيعية
واننى أجزم بأن فاروق بكل ما فعله فى حق هذه البلاد لو قدر له أن يقدم الى أى قضاء عادى لتعذر فى كثير من الجرائم التى نلمسها ونعيش فيها ان نثبت عليه .

سنظل نحمل علم الثورة :

لا يا سادة وكفانا اخطاء فى حق الثورة اننا ان كنا نملك التفريط فى حق أنفسنا فلا يمكننا أن نفرط فى حق الثورة ولا فى حق هذا الشعب فى أن يصل الى الأهداف التى ثار من أجلها لذلك أعلن باسم مجلس الثورة تشكيل محكمة الثورة من بعض رجال مجلس الثورة وستنظر هذه المحكمة فورا فيما يقدم اليها من متهمين بالعمل ضد مصلحة البلاد وضد كيان الثورة .

وسيقوم مجلس الثورة مجتمعا بتقديم أسماء المتهمين تباعا الى هذه المحكمة التى ستصدر أحكامها باسم مجلس الثورة ـ لقد اتخذنا هذا الاجراء لحمايتكم والمحافظة على وحدة صفوفكم فى هذه المرحلة العصيبة التى يتقرر فيها مصير البلاد ولكى لا يتمكن أى خائن أو مارق من العمل على انتكاس ثورتكم هذه كما انتكست ثورة سنة ١٩١٩ .

سنظل نحمل علم الثورة عاليا خفاقا حتى آخر رمق من حياتنا وسنحافظ عليه ما حيينا ليحيى الشعب ولتحيى الثورة والله أكبر والعزة لمصر .

هكذا أعلن مولد محكمة الثورة .. فأعلن معه موت الخيانة .. وكانت هذه اللحظة هى الخط البيانى الفاصل بين عهدين عهد مظلم وعهد مشرق تتألق فيه الأضواء فتنكشف خبايا المغرضين والاعيب المأجورين .. المتآمرين .

وانتهى المؤتمر الشعبى الكبير وعرف الناس كل شىء .. الا وهو معاقبة الخونة عقابا رادعا لا هوادة فيه ولا رحمة .. وهكذا أعلن ميلاد محكمة الثورة .

الباب الثالث

مولد محكمة الثورة

ولدت محكمة الثورة فى يوم الثلاثاء الخامس عشر من سبتمبر سنة ١٩٥٣ ... وفى صباح اليوم الثانى من ميلادها شهد مكتب وزير الحربية الاجتماع التاريخى لهيئة المحكمة التى يرأسها ... وظل المصباح الأحمر الذى يتوهج فوق الباب يعلن عن أخطر اجتماع فى حياة اعضاء هيئة المحكمة الثلاثة : قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى رئيسها وقائد الأسراب حسن ابراهيم والبكباشى أنور السادات عضويها .

وفى هذه الجلسة وضعت نصوص تشكيل المحكمة الثورية الأولى من نوعها فى مصر والخارج ... وفى نفس المساء ظل مجلس قيادة الثورة مجتمعا الى ساعة متأخرة من الليل ليصدق على هذه النصوص ...

* * *

أمر تأليف المحكمة

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من الدستور المؤقت تقرر ما يأتى :

مادة ١ ـ تشكل محكمة الثورة على الوجه الوارد بالأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٣ من :

قائد جناح : عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة رئيسا .

البكباشى ـ أنور السادات عضو مجلس قيادة الثورة عضوا .

قائد الأسراب ـ حسن ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة عضوا .

مادة ٢ ـ تختص هذه المحكمة بالنظر فى الأفعال التى تعتبر خيانة للوطن أو ضد سلامته فى الداخل والخارج وكذلك الأفعال التى تعتبر موجهة ضد نظام الحكم الحاضر أو ضد الأسس التى قامت عليها الثورة وبالنظر فى الأفعال التى ساعدت على فساد الحكم وتمكين الاستعمار بالبلاد وكل ما كان من شأنه افساد الحياة السياسية أو استغلال النفوذ دون مراعاة صالح الوطن سواء أكان

ذلك بالتحايل على أحكام الدستور الذى كان قائما أو غير ذلك من الوسائل ولو كانت قد وقعت قبل العمل بهذا الأمر .

كما تختص المحكمة بالنظر فيما يرى مجلس قيادة الثورة عرضه عليها من القضايا أيا كان نوعها حتى ولو كانت منظورة أمام المحاكم العادية او غيرها من جهات التقاضى الأخرى ما دام لم يصدر فيها حكم وتعتبر هذه المحاكم أو الجهات متخلية عن القضية فتحال الى محكمة الثورة بمجرد صدور الأمر من مجلس قيادة الثورة بذلك .

المادة ٣ ـ يعاقب على الأفعال التى تعرض على المحكمة بعقوبة الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة او بالسجن او بالحبس بالمدة التى تقدرها المحكمة ولها أن تقضى ـ فضلا عن ذلك ـ على المتهم بتعويض للخزانة العامة يقابل ما أفاد من أفعال أو ضاع على الخزانة العامة بسببها .

كما يجوز للمحكمة أن تحكم بمصادرة أموال المتهم كلها أو بعضها اذا ما تبين لها أنها كانت نتيجة كسب غير مشروع .

وتقرر المحكمة الطريقة التى يتم بها تنفيذ الحكم .

المادة ٤ ـ ينشأ بمقر قيادة الثورة مكتب للتحقيق والادعاء يلحق به نواب عسكريون وأعضاء من النيابة العامة يعينهم مجلس قيادة الثورة يتولون التحقيق ورفع الدعوى والادعاء بالجلسة فى الأفعال التى تختص هذه المحكمة بنظرها ولهم حق الأمر بالقبض على المتهمين وحبسهم احتياطيا ولا يجوز المعارضة فى هذا الأمر .

المادة ٥ ـ يخطر المتهم بالتهمة ويوم الجلسة بمعرفة المدعى قبل ميعادها بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

ولا يجوز تأجيل القضية لأكثر من مرة واحدة ولمدة لا تزيد عن ٧٢ ساعة .

ويجب على المتهم أن يحضر بنفسه أمام المحكمة فاذا تخلف جاز القبض عليه ، وحبسه وله أن يتولى الدفاع بنفسه أمام المحكمة أو ينيب محاميا واحدا الدفاع عنه فى جميع ما هو منسوب اليه .

المادة ٦ ـ تبدأ المحكمة بسؤال المتهم عن الأفعال المنسوبة اليه ثم تأخذ فى سماع شهود الادعاء ان كان هناك شهود ولها أن تسمع شهود النفى اذا رات لذلك محلا ، ثم تسمع مرافعة المدعى ودفاع المتهم .

ولها أن تتبع فى الاجراءات غير ما سبق اذا ما رات وجها لذلك ولا يجوز المعارضة فى هيئة المحكمة أو أحد أعضائها .

المادة ٧ ـ تجرى المحاكمات أمام هذه المحكمة بطريقة علنية الا اذا قررت جعل الجلسة سرية لأسباب تراها ويصدر الحكم ويتلى فى جلسة علنية ، وذلك بعد التصديق عليه من مجلس قيادة الثورة الذى يجوز له تخفيف الحكم الى الحد الذى يراه .

المادة ٨ ـ أحكام هذه المحكمة نهائية ولا تقبل الطعن بأى طريقة من الطرق أو أمام اى جهة من الجهات ، وكذلك لا يجوز الطعن فى اجراءات المحاكمة أو التنفيذ .

المادة ٩ ـ يعمل بهذا الأمر اعتبارا من تاريخ صدوره .

القاهرة فى ٧ من محرم سنة ١٣٧٣ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣) .

امضــــاءات

محمد نجيب ـ عبد الحكيم عامر ـ أنور السادات ـ خالد محيى الدين ـ حسن ابراهيم ـ كمال الدين حسين ـ عبد اللطيف البغدادى ـ جمال عبد الناصر ـ حسين الشافعى ـ صلاح سالم ـ جمال سالم ـ زكريا محيى الدين .

الاجتماع الأول

وفى صباح اليوم الذى اذاعت فيه الصحف تشكيل محكمة الثورة على العالم كان مبنى مجلس قيادة الثورة فى الجزيرة يستقبل حدثا تاريخيا جديدا .. اذ أصبحت محكمة الثورة حقيقة واقعة وعقد الاجتماع الأول الذى ضم أعضاء المحكمة واعضاء مكتب الادعاء .. وبحث المجتمعون كل النظم التى ستعمل فى حدودها المحكمة ، كما حددت الطرق التى ستعرض بها القضايا عليها .. وتم فى هذه الجلسة اختيار القضية الأولى ، واعلن قائد الجناح عبد اللطيف بغدادى رئيس المحكمة بعد انتهاء الاجتماع ان الذين سيحاكمون هم .. الذين نسوا الله فانساهم انفسهم ..



قائد أسراب (حسن ابراهيم) — **قائد جناح (عبد اللطيف بغدادى)** — **بكباشى (أنور السادات)**

***

قائد جناح عبد اللطيف بغدادى (الرئيس)

- ولد فى شاوه وعمره الآن ٣٥ عاما وتسعة اشهر ووالده عمدة شاوه .
- اسمه الحقيقى عبد اللطيف محمود البغدادى .
- متزوج وله ولد وبنتان .
- تلقى علومه فى مدرسة المنصورة الثانوية ونال البكالوريا سنة ١٩٣٧ والتحق بالكلية الحربية وتخرج فى ديسمبر سنة ١٩٣٨ وكان ترتيبه الثانى ثم التحق بكلية الطيران وتخرج منها سنة ١٩٣٩ وكان ترتيبه الأول .

- التحق فى عامى ١٩٤٦ و ١٩٤٧ بشركة مصر للطيران وقام بعدة رحلات للخارج .
- عين (قائدا) لمحطة طيران كايرو وست سنة ١٩٤٨ .
- سافر الى اليمن أثناء ثورتها وكان له دور كبير فيها ، وولد ابنه أثناء وجوده فى اليمن .
- لعب فى فلسطين دورا كبيرا اذ كان أول طيار ألقى قنابل على تل أبيب .
- تطوع للقيام برحلة الموت التى شن فيها غارات نهارية على تل أبيب .
- كان فى سنة ١٩٥٠ يقود طائرة من قاذفات القنابل فاحترقت فوق مطار الماظه وهى تعلو فى الجو واستطاع أن ينزل بها ، فنجا الركاب واحترقت ملابسه .

* * *

بكباشى أنور السادات :

- ولد فى ميت أبو الكوم منوفية وعمره الآن ٣٥ سنة .
- اشتهر بحب المغامرات . والوطنية المتطرفة .
- فصل من الجيش لوطنيته ثم أعيد الى الخدمة .
- كان هدفا لكثير من الاعتقالات .
- تزوج مرتين وله بنت واحدة .
- عاش أكثر من سنة منتحلا شخصية « شيال » عربة نقل تخفيا من البوليس السياسى .
- جرب حياة السجون طويلا وتدرب عليها وأجاد الهروب منها .
- اتهم فى أكثر من قضية ولكن جريمة واحدة لم تثبت عليه .
- يخاف الظلم ويخشاه لأنه كان هدفا له أعواما عدة .

* * *

قائد أسراب حسن ابراهيم :

- ولد فى الاسكندرية وعمره الآن ٣٦ عاما وثمانية أشهر .
- تلقى علومه فى مدرسة محرم بك الابتدائية والمدرسة العباسية الثانوية . وحصل على البكالوريا من منزله ثم عين موظفا بالجمارك مدة سنتين والتحق بعدها بالكلية الحربية سنة ١٩٣٨ ثم بمدرسة الطيران العليا .

- كانت تستهويه وهو طالب فى الكلية الحربية الأفكار النازية عندما رأى ألمانيا وايطاليا تسيرأن قدما نحو الرقى والاصلاح ·
- لوالده فضل كبير فى توجيهه توجيها وطنيا صحيحا اذ كان يشرح له مجريات الأمور أثناء اضرابات سنة ١٩٢٤ و ١٩٣٠ .
- خدم بالقوات الجوية من يوليو سنة ١٩٤٠ بأسراب القتال الى يوليو سنة ١٩٤٢ وحوكم فى تلك السنة لتستره على الطيار سعودى الذى هرب الى ألمانيا ابان الحرب ومعه خرائط تبين مواقع القوات الانجليزية ...
- نقل الى سلاح الأسلحة والمهمات وبقى فيه الى شهر ديسمبر من نفس العام ثم أعيد للخدمة فى القوات الجوية وظل برئاستها حتى قيام الحركة .




محكمة
الثورة

مبنى المحكمة

يجدر بنا أن نتحدث قليلا عن هذا المبنى الذى تشغله محكمة الثورة الآن .. لقد كان لفاروق السادر فى ضلاله غرام أن يكون له فى كل مكان ركن خاص .. وفى كل بقعة مستراح خاص .. ولقد وقع اختياره على أجمل بقعة فى جزيرة الزمالك حيث الرأس الذى يتفرع عنده النيل لتنساب مياهه فى جمال وروعة .. وقع اختياره على هذا المكان فصمم على أن يكون ركنا فريدا من أركانه العديدة ترسى عنده (ذهبيته) التى يقضى فيها لياليه الحمراء .. واصدر أمره .. فلم يكن الا رجع الصدى حتى شيد هذا المبنى الضخم الذى كلف الدولة آلافا من الجنيهات انتزعت من أقوات الشعب البائس المسكين .

وقبل أن يتم هذا البناء الرائع .. كان فاروق قد انتهى .. فانتهى معه عصره الأسود .. واذا بهذا المبنى الذى كان مقدرا له أن يشهد المخازى .. يشهد اليوم تاريخ مصر وهو يسطر بأحرف من نور كفاح شعب مصر من أجل مصر .. فلقد اختير ليكون مقرا لقيادة الثورة حتى اذا ما أعلن تشكيل المحكمة اختير أحد أجنحته ليكون مقرا لها .

ويرقى الصاعدون فى هذا السلم الضيق الذى يقع على يسار مدخل مجلس القيادة فما هى الا بضع درجات يمرون فيها على بعض جنود البوليس الحربى الذين وقفوا شاكى السلاح .. حتى تطالعهم لوحة كبيرة نقش عليها باللون الأحمر كلمة الثورة .. وفى الممر الضيق تقع تسع غرف خصص أربعة منها للادعاء والسكرتارية وبجانبها تقع حجرتا الشهود والمحامين . اما فى الجانب الآخر فتقع حجرة الصحفيين وبجوارها حجرة المداولة .. وفى الصدر تقع حجرة المحكمة الفسيحة وهى تحمل رقم ٨ .

وقبل أن يصل القاصدون الى حجرة المحاكمة يشاهدون كلمة (سكون) باللون الدموى ..

أما الحجرة رقم ٨ فقد تدلى عليها علم التحرير المثلث الألوان والذى كتب عليه (محكمة الثورة) .. ومن الداخل يرى الرائى كل شىء وقد أعد حديثا .. ففى الصدر أعدت منصة عالية لأعضاء المحكمة .. كما أعد على جانبها الأيمن منصة الادعاء وعلى الجانب الأيسر مقاعد السكرتارية .

وقد رتبت المقاعد على أن يكون الصف الأول منقسما الى قسمين : القسم الأيمن المواجه للمنصة الكبرى للمتهمين والمحامين والقسم الأيسر للمختزلين .

ويتلو ذلك صفان من المقاعد أعدت للصحفيين ومن خلفها مقاعد تتسع لخمسين زائرا .

وقد علق على الحائط المواجه لمنصة أعضاء المحكمة ساعة كبيرة يقابلها على الجدار الآخر علم التحرير وقد كتبت عليه كلمة (الثورة) .

وقد عمل الترتيب لحضور ثمانية وعشرين صحفيا وعشرة مصورين يمثلون مختلف الجرائد والمجلات ومكاتب الصحافة العربية والأجنبية وشركات الأنباء العالمية ..

وقد أعدت الاذاعة العدة لتسجيل كل حرف يدور فى المحكمة فوضعت ميكرفونا أمام أعضاء المحكمة وآخر أمام الادعاء وثالثا امام المتهمين ومحاميهم .. وقد جلس فى الركن الشمالى أحد المهندسين ليراقب تسجيل الجلسات على الأجهزة التى أمامه .

أما حضور محكمة الثورة فمسموح لكل فرد يحمل تذكرة من ادارة الصحافة والنشر لحضور جلسة واحدة حتى يتمكن أكبر عدد ممكن من الشعب حضور هذه المحاكمات التاريخية .

ولقد لوحظ ان كثيرا من رجال القانون والتشريع قد تهافتوا على حضور هذه المحاكمات واعجبوا ببراعة المناقشات التى تدور فيها والأسئلة التى يوجهها أعضاء المحكمة ، كما لو كانوا من رجال القضاء العريقين ..

وتبدأ المحكمة عملها عادة فى الساعة العاشرة صباحا .. وقبل أن تبتدىء الجلسة بعشرة دقائق يقف كل حارس فى مكانه داخل حجرة المحكمة وخارجها كما يقف حاجب الجلسة وهو الصول .. بجوار الباب الذى يفصل ما بين حجرتى المداولة والجلسة .. وفى هذه اللحظة يكون الزائرون قد أخذوا أماكنهم بعد أن يكون كل منهم قد فتش تفتيشا دقيقا عند دخوله .. وفى الساعة العاشرة الا ثلاثة دقائق يقفل باب حجرة الجلسة ويضاء المصباح الأحمر ويمنع التدخين .. ويسود الحجرة سكون عميق .. وفجاة يصيح الحاجب فى قوة ووضوح .. (محكمة) فينفتح باب حجرة المداولة ليخرج منه أعضاء المحكمة فيقف الجميع حتى يأخذ كل منهم مكانه .. وبعد جزء من الدقيقة يسود السكون مرة أخرى لينطلق صوت الرئيس قويا جليلا .. قائلا .. باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة .. ثم تبدأ المحكمة عملها ..

ومحكمة الثورة غير مقيدة بموعد فى استمرارها اذ قد تستمر الى وقت متأخر من الليل وفى أغلب الأحيان يضطر أعضاء المحكمة الى تناول طعام الغداء بمكاتبهم ليستأنفوا بعد ذلك نظر القضايا المعروضة عليهم .

لقد ابتدعت محكمة الثورة نظما جديدة فى المحاكمات فهى تنجز فى أيام ما كان ينجز فى المحاكم العادية فى شهور بل سنوات .. ومع ذلك فقد كان العدل رائدها فى كل قضية عرضت عليها .. وذلك بشهادة المتهمين أنفسهم الذين تقدم بعضهم الى المحكمة بالشكر على معاملته بالعدل والقسطاس .

مكتب التحقيق والادعاءات

يعتبر مكتب التحقيق والادعاءات الركن الأساسى فى محكمة الثورة فمهمته تولى التحقيق ورفع الدعوى والادعاء بالجلسة فى الأفعال التى تختص هذه المحكمة بنظرها ، ولأفراد المكتب حق الأمر بالقبض على المتهم وحبسه احتياطيا ولا يجوز المعارضة فى ذلك .

وقد شكل هذا المكتب عقب تاليف محكمة الثورة من ستة اعضاء ثلاثة من العسكريين وثلاثة من المدنيين ويرأسهم جميعا البكباشى أركان حرب زكريا محيى الدين .

بكباشى زكريا عبد المجيد محيى الدين



- ولد فى مايو ١٩١٨ بكفر شكر مركز ميت غمر .
- تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٣٨
- تخرج من كلية أركان حرب عام ١٩٤٨ .
- حارب فى فلسطين وأبلى بلاء حسنا فى المجدل وعراق سويدان والفالوجا ودير سنيد وبيت جبريل .
- اخترق خطوط اليهود ما بين غزة والفالوجا مشيا على الأقدام هو والصاغ صلاح سالم .
- اشترك فى طبع أولى منشورات الضباط الأحرار مع البكباشى جمال عبد الناصر .
- عين بعد الحركة مديرا للمخابرات الحديثة .
- كما عين فى التعديل الوزارى الأخير وزيرا للداخلية .
- عهد اليه بتقديم قضايا محكمة الغدر بدلا من البكباشى انور السادات لتعيينه عضوا بمحكمة الثورة .
- متزوج وله بنت واحدة .

البكباشى محمد التابعى



- ولد بالمنصورة عام ١٩١٤ .
- حصل على ليسانس الحقوق فى عام ١٩٣٧ بتفوق .
- اشتغل بالمحاماة لمدة عام واحد . بالمنصورة .
- التحق بالكلية الحربية عام ١٩٣٩
- تخرج من الكلية الحربية كنائب أحكام وعمل بالمدفعية المضادة للطائرات .
- اختير نائبا للأحكام برئاسة ادارة الجيش بمنطقة القنال . ولسلاح الطيران .
- حصل على دبلوم الاقتصاد السياسى عام ١٩٥٢ .
- حصل على دبلوم فى دراسات القانون العليا عام ١٩٥٣ .
- ألف عدة كتب فى المحاكمات العسكرية .

بكباشى ابراهيم سامى جاد الحق



- ولد بأسيوط فى ٧ يناير سنة١٩١٦
- تخرج فى كلية الحقوق عام ١٩٣٨ .
- منح مجانية التعليم لتفوقه فى جميع مراحل الدراسة .
- كان فى أول دفعة نواب أحكام عام ١٩٣٩ من الكلية الحربية مع البكباشيين محمد التابعى وسيد سيد جاد .
- الحق بسلاح المدفعية كقائد لاحدى البطاريات ثم أركان حرب المدفعية المضادة للطائرات .
- اشترك فى مطاردة الطائرات الايطالية فى الحرب العالمية الثانية .
- فى عام ١٩٤٣ الحق بادارة نائب عام أحكام الجيش .
- سافر فى بعثة عام ١٩٤٨ الى أمريكا للحصول على دبلوم فى المباحث الجنائية .
- أسس عقب عودته من البعثة مدرسة المباحث الجنائية بالجيش .
- عين بعد الحركة نائب أحكام القيادة العامة للقوات المسلحة .

البكباشى سيد سيد جاد



- ولد بطهطا مديرية جرجا عام ١٩١١
- التحق بكلية الحقوق وحصل على الليسانس عام ١٩٣٧ .
- اشتغل بالمحاماة لمدة عام فى طهطا .
- التحق بالكلية الحربية عام ١٩٣٨ .
- تخرج فى أول دفعة نواب أحكام .
- عمل بعد تخرجه بسلاح المدفعية المضادة للدبابات بمرسى مطروح .
- وضع عدة أبحاث قانونية وشرح بعض مبادىء قوانين الأحكام العسكرية .
- حقق مع جميع المعتقلين فى بدء الحركة .
- عمل كنائب أحكام فى قضية رافت شلبى .

الأستاذ مصطفى الهلباوى



- ولد فى منشاة الهلباوى مركز كفر الدوار سنة ١٩٠٧ .
- ابن شقيق المرحوم ابراهيم الهلباوى نقيب المحامين الأول .
- تخرج من الحقوق فى مايو عام ١٩٣١
- حصل على دبلوم الدراسة العليا فى القانون الخاص عام ١٩٣٢ .
- اشتغل بالمحاماة فى الاسكندرية ثم عين مساعدا للنيابة فوكيلا للنائب العام .
- عين قاضيا بالاسكندرية عام ١٩٤٥ .
- اشتهر بالتأليف الأدبى فى مقتبل حياته .
- ترافع فى عدة قضايا هامة كقضية الأسلحة الفاسدة .
- عين عضوا بلجان التطهير ومحكمة الغدر .
- أعيد الى النيابة مفتشا بمكتب النائب العام .

الأستاذ أحمد موافى



- ولد فى محلة دمنة من أعمال مركز المنصورة فى ٣ يوليو سنة ١٩١٤ .
- تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٣٦ وكان ترتيبه الثانى مع منحه مرتبة الشرف .
- عين بعد تخرجه وكيلا للنائب العام فى المنيا وغيرها .
- عين قاضيا بمحكمة مصر فى ١٩٤٦/٣/١٥ وظل فى هذا المنصب ثلاث سنوات حصل خلالها على دبلوم فى الشريعة الاسلامية .
- القى عدة محاضرات قيمة فى كليتى الحقوق بجامعة القاهرة وابراهيم وانتدب للتدريس بكلية البوليس .
- أعيد الى مكتب النائب العام وكيلا للنيابة من الدرجة الأولى فى سنة ١٩٤٩ .
- حقق قضية اللورد موين الشهيرة وقضية السطو على فرع البنك الأهلى .
- حقق جانبا كبيرا من قضايا الأسلحة والذخيرة الفاسدة .

الأستاذ عبد الرحمن صالح



- ولد فى لدامر بالسودان وذلك فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٠٩ من والدة سودانية . وأب مصرى وكان والده أميرالايا بالجيش المصرى .
- حصل على ليسانس الحقوق عام ١٩٣٥ .
- كان من أصحاب النشاط السياسى فى الجامعة .
- اشتغل بالمحاماة فى المنصورة وظل بها ثمان سنوات .
- عين قاضيا من الدرجة الثانية عام ١٩٤٧ .
- كان رئيسا للجنة التطهير بوزارة الصحة والجامعة .
- عملت الجهات الرسمية بكل تقاريره التى رفعها بعد تحقيقاته فى لجان التطهير ..

ويعاون مكتب الادعاء فى مهمته الشاقة أربعة صولات هم محمد فرج عوض وشعبان محمد الشافعى وابراهيم رمضان على وعبد العزيز عباس حسنين واثنان من سكرتارية محكمة الاستئناف هما الأستاذان محمد فرج عزب وعبد العزيز سليم .

وقد ثبت انه لا يوجد لهذا المكتب نظير فى المحاكم العادية أو العسكرية أو الثورية التاريخية وينقسم أعضاء المكتب الى ثلاثة مجموعات كل مجموعة تتكون من ضابط ومدنى وتقسم القضايا بين هذه المجموعات بالتناوب .

وتستغرق القضية فى تحقيقها عادة من يومين الى اسبوع لذلك يعمل أعضاء مكتب الادعاء ثمانية عشر ساعة على الأقل كل يوم .

والمكتب يتعاون فى مهمته مع جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية وخاصة ادارة المخابرات ووزارة الداخلية والبوليس الحربى ومكتب النائب العام .

وبعد أن ينتهى المكتب من تحقيق أية قضية يتوجه المحقق فيها الى مكان المتهم حيث يعلنه بالادعاءات المقامة عليه قبل تقديمه للمحكمة بأربعة وعشرين ساعة وعند عرض القضية على المحكمة .. وبعد مناقشة المتهم والشهود يقوم الادعاء بمهمته بأن يبتدىء فى العادة المدعى العسكرى فى المرافعة ويعقبه المتهم المدنى ..

هذا فى حالة ما اذا كانت الادعاءات علنية .. أما اذا كانت سرية فيجوز وجود الادعاء والدفاع أحيانا .. أو لا يجوز وجودهما فى الحالات التى تكون فيها التهمة الموجهة الى المتهم سرية للغاية وماسة بالمصالح العليا . ولذلك فان الادعاء فى هذه الحالة يعرضه رئيس المكتب بنفسه بوصفه مديرا للمخابرات

وعلى الرغم من عدم السماح للادعاء والدفاع والجمهور بالحضور فى الجلسات السرية فان المحكمة تتوخى العدالة المطلقة .. وقد يبرأ المتهم من الادعاء السرى المقام عليه كما حدث فى قضية سعد الدين السنباطى ، واسماعيل المليجى ، وحسن حسن محيى الدين ، وعطيه عزيز جندى .

أما أعضاء مكتب الادعاء الستة فهم البكباشى محمد التابعى والبكباشى سيد سيد جاد والبكباشى ابراهيم سامى جاد الحق والأساتذة مصطفى الهلباوى واحمد موافى وعبد الرحمن صالح .

اعتقال واذاعة

اذيعت الأسماء . وخرجت الصحف فى الصباح بصور المتهمين الذين اعتقلهم البوليس الحربى وعرف الشعب أسماء أعدائه ولم تأخذه الدهشة . فقد كان واضحا ان الثورة على الفساد لا ترضى المفسدين والثورة على الطغاة لا يستريح اليها اذناب الطغاة والمستعمرين وراح الشعب يقرأ ويتأمل !!!

ابراهيم عبد الهادى : رئيس وزارة سابق .

اسماعيل المليجى : بكباشى .

الدكتور النقيب : طبيب .

كريم ثابت : مستشار صحفى الملك السابق .

سعد الدين السنباطى : بكباشى .

ابراهيم فرج : وزير سابق .

سليمان غنام : وزير سابق .

ممدوح رياض : وزير سابق .

عباس حليم : تاجر .

وحددت اقامة حافظ عفيفى ومصطفى النحاس وحرمه لمرضهما وقال وزير الارشاد ان هذه القائمة الأولى !!.

اذا فهناك قائمة أخرى وخونة آخرون .. ولم يطل ترقب الناس هذه المرة وفى ٢٢ سبتمبر أذاع وزير الارشاد نبأ اعتقال تسعة من النكرات الذين يستخدمون فى تنفيذ أغراض الخونة ويساعدون المتآمرين على البلاد وهم : احمد محمد عرض . محمود صبرى . حسن حسن محيى الدين . ابراهيم حمدان البصيلى . سيد يوسف سليمان . عطية عزيز جندى . ابراهيم اسماعيل على . محمود محمد العيسوى . حسن قدرى .

الباب الرابع

محاكمات ومحاكمات

المتهم ابراهيم عبد الهادى



- تولى الوزارة عدة مرات ، وتولى رئاسة الوزارة بعد مقتل محمود فهمى النقراشى .
- تولى رئاسة الديوان الملكى مرة واحدة .
- أشاع الارهاب فى أيام حكمه ، حتى لم يعد أى مواطن يطمئن على مصيره .
- متزوج وله ثلاثة أولاد ، يتعلم اثنان منهم فى الخارج .
- من أبرز التهم التى وجهت اليه مقتل المرحوم الشيخ حسن البنا والاتصال بدولة أجنبية .

الجلسة الأولى

عقدت بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة يوم السبت ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الأسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة وبحضور البكباشى محمد التابعى المدعى والأستاذ مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

قدمت القضية رقم ١ محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ المتهم فيها السيد ابراهيم عبد الهادى .

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة نفتتح أول جلسة من جلسات محكمة الثورة هل المتهم موجود ؟

ابراهيم عبد الهادى ـ أيوه يا فندم موجود .

الرئيس ـ هل الشهود موجودون ؟

البكباشى محمد التابعى (المدعى العام) ـ الشهود موجودون ما عدا السيد رجب والسيد جرجس عبد الله والسيد حسين فهمى .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ التمس من المحكمة التأجيل .

البكباشى محمد التابعى (المدعى العام) ـ المادة الخامسة من قرار تشكيل المحكمة تمنع أن يحضر عن المتهم أكثر من محام واحد فقط .

الرئيس ـ هناك اجراءات خاصة بالمحكمة يجب أن نتبعها كما جاء فى أمر تشكيلها .

الأستاذ على أيوب ـ لم يغب عن ذهنى ما أشار اليه حضرة المدعى ...

الرئيس ـ يجب أن نتبع الاجراءات الواردة بقرار تشكيل المحكمة وذلك بأن نعلن عن الادعاءات المقامة على المتهم ثم بعد ذلك يمكن لحضراتكم أن تتكلموا كما تشاءون .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ قد يستقر الرأى على التأجيل بعد سماع الادعاءات فليس هناك ما يمنع من التأجيل ، وبطبيعة الحال الرأى مفوض لهيئة المحكمة ، واذا كان العكس فمن باب أولى أن نتكلم الآن .

الرئيس ــ علينا أن نتبع اجراءات المحكمة .

الأستاذ مصطفى مرعى ــ اذن معنى هذا أن طالب التاجيل يصح نظره بعد سماع الادعاءات .

الرئيس ــ مافيش ما يمنع من ذلك .

اسم المتهم ــ السيد ابراهيم عبد الهادى .

الادعاء الأول :

« أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته والأسس التى قامت عليها الثورة ، وذلك أنه فى غضون عام ١٩٥٢ عمد الى الاتصال بجهات أجنبية تهدف الى الاضرار بالنظام الحاضر ، ومصلحة البلاد العليا » .

فهل أنت مذنب أم غير مذنب ؟

المتهم ــ أقسم بالله أن كل هذا غير صحيح .

الرئيس ــ هل أنت مذنب أم غير مذنب ؟

المتهم ــ غير مذنب والادعاء غير صحيح من أصله ، وما كان ابراهيم عبد الهادى يرتكبه والله على ما أقول شهيد .

الرئيس ــ **الادعاء الثانى :**

« أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته فى الداخل والخارج ، وساعدت على تمكين الاستعمار بالبلاد وذلك أنه فى خلال سنة ١٩٤٨ أثناء توليه رئاسة ديوان الملك السابق فاروق عمل على تنفيذ أهوائه بالزج بجيش مصر فى معركة فلسطين ، قبل أن يتخذ الجيش أهبته لخوض غمـــارها » .

فهل أنت مذنب أم غير مذنب ؟

المتهم ــ غير مذنب ، والاتهام غير صحيح ولم أكن يومئذ . . .

الرئيس ــ على المتهم أن يرد على الادعاء بعبارة واحدة هى : مذنب أو غير مذنب

المتهم ــ غير مذنب ، ومش أنا اللى زجيت بالجيش فى حـــرب فلســطين ، ولا أعرف عن هذا شيئا ، بل أنا الذى عملت وساعدنى الله على انقاذ الجيش فى حملة فلسطين فى آخر مراحلها .

الرئيس ــ **الادعاء الثالث :**

« أتى أفعالا من شأنها افساد أداة الحكم وذلك بأنه فى خلال الفترة ما بين ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ و٢٥ يولية سنة ١٩٤٩ ــ بوصفه رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية ، أشاع حكم الارهاب بأن اعتدى على الحريات

العامة وتزعم حملة اعتقالات واسعة النطاق للتنكيل بالمواطنين ، بأن أمر أعوانه بتعذيب طائفة كبيرة منهم ، وأشرف بنفسه على تنفيذ أوامره وكلها اجراءات لم يكن يقتضيها أمن أو سلامة البلاد ـ اللهم الا دافع الانتقام والتشفى ـ مخالفا بذلك أحكام الدستور الذى كان قائما وقتذاك » فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب ، وما أشعت الارهاب ، وانما عملت واجبى كرئيس للحكومة فى مقاومة الارهاب بقدر ما يحقق سلامة البلاد .

الرئيس ـ الادعاء الرابع :

« أتى أفعالا من شانها افساد أداة الحكم وذلك أنه فى خلال عام ١٩٤٩ هيأ لأعوانه الأسباب التى يسرت لهم قتل المرحوم الشيخ حسن البنا وعمل على تضليل التحقيق بقصد افلات الجناة من العقاب ، فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب ، والى جانب تحقيقات القضاء وقرار غرفة الاتهام الى آخر مراحله ، بعد أن سمح رجال الثورة وأعلنوا ترك هـذه القضية للقضاء يفصل فيها بذمته ـ والى الآن أنا ـ بحكم القضاء بعيد عن هذا ، وفى الحق أننى برىء من هذا تماما والاتهام غير صحيح وفى غير محله .

الرئيس ـ الادعاء ـ الخامس :

« أتى أفعالا من شانها افساد أداة الحكم وذلك أنه فى غضون سنتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وقت أن كان رئيسا للديوان ورئيسا للوزارة ساهم مساهمة فعالة فى تنفيذ مشروع اصلاح اليخت « المحروسة » رغم اقراره بعدم جدوى هذا الاصلاح وبذلك تم اعتماد مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه بصفة مبدئية لذمة ذلك الاصلاح ولم يكن هدفه سوى تحقيق رغبات الملك السابق والفوز برضائه ، فساعد على تقويض دعائم الحكم الصالح والجنوح به الى ناحية الفساد » فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب ، وهذا الاعتماد بالذات ـ اعتماد اصلاح اليخت «المحروسة» أنا الذى احطته بكل الضمانات حتى لا يصرف منه قرش واحد فى غير موضعه ، دفعا لكل مظنة ولكل شبهة ، وانما قلت دائما ـ فى هـذا الموضوع بالذات ـ انه لما احتدم الخلاف بينى وبين الملك على هل ينفذ هذا الاعتماد أو لا ينفذ ـ قيدته بالقيود والشروط التى لا يمكن معها ـ بحال من الأحوال ـ أن يصرف منه قرش الا فى محله ، فقلت : يجب أن يكون ذلك بمزاد علنى ، واتفقت مع اللجنة المالية على هذا .

المدعى ـ ده مش وقت مرافعة !

المتهم ـ يا سيدى هذه ليست مرافعة . قلت يجب أن تعلن فى مناقصة عامة ،

ويجب أن يتقدم هذا أن يكشف عليها خبراء عالميون وغير الخبراء ـ كده بالنص ـ خبراء آخرون ـ أهو منصوص كده .

الرئيس ـ يمكن تأجيل هذا الى وقت مناقشة كل ادعاء على حـــدة . أن اجراءات المحاكمة تقتضى ان يرد المتهم : هـــل هو مذنب أو غير مذنب فى الادعاءات المقامة ضده ؟ ثم ينظر فى كل ادعاء على حده ولك الحق أن تدافع عن نفسك كما تشاء .

المتهم ـ انا مش بأقول كلام كتير ... ودى مش مرافعة .

الرئيس ـ يستحسن تجميع كل أسباب الدفاع مرة واحدة .

المتهم ـ أمركم .

الرئيس ـ الادعاء السادس

((استغل نفوذه دون مراعاة الصالح العام))

وذلك انه فى خلال السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ أثناء توليه سلطات عامة (وزيرا ورئيسا للديوان ورئيسا للوزارة) استغل نفوذه فى انشاء ورصف :

١ ـ الطريق رقم ١٥٧ فى جزئه المار بأرضه بناحية بنى عبيـــد لغير ما مقتض سوى صالحه الشخصى ودون أن تتخذ الاجراءات التى تسلتزمها اللوائح والقوانين .

٢ ـ الطريق رقم ١٣٢ فى جزئه الموصل من شربين الى دمياط مارا ببلدته الزرقا مراعيا صالحه وصالح ذويه معطلا تنفيذ المشروع الأصلى الذى نفذ بعد اتمام ما هدف اليه . وبذلك حمل الخزانة العامة تكاليف كانت فى غنى عنها .

وهذه الادعاءات معاقب عليها بالمادتين ٢ و ٣ من أمر مجلس قيـادة الثورة بشأن تشكيل محكمة الثورة واجراءاتها الصادر فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب . بس لى رجاء واحد بسيط جدا ...

الرئيس ـ ان هذا الادعاء ينقسم الى شطرين ، فهل أنت مذنب أو غير مذنب فى أحدهما أو كليهما ؟

المتهم ـ غير مذنب فى الشطرين ، وأحب أقول لحضراتكم علشان تعرفوا ...

الرئيس ـ لقد اتفقنا أن نترك هذا لوقت الدفاع .

المتهم ـ ان المحكمة هى صاحبة الاشراف المطلق على الاجراءات واعتقد انى لن أحرم من سعة صدر المحكمة .

الرئيس ــ وفى نفس الوقت المحكمة مقيدة بنظام معين .

المتهم ــ أريد أن أقول انه كان من نتيجة عدم التحقيق فى هذا وفى غيره ــ وهذا دليل مادى ان ابتدأوا يتهمونى بانى انشأت ورصفت طريق فى بنى عبيد ، ومافيش فى طريق بنى عبيد شبر مرصوف ، ده مفيش مصطبتين مفيهومش مطب ، فأنا لا أنشأت ولا رصفت الطريق الثانى زى ما انتم عارفين حضراتكم مغيرتش شىء ولا عملتش شىء ، بل ان ده قرار مصلحة الطرق باجراءاتها القانونية والطبيعية ، أما انا فلا دخل لى مطلقا فى هذا . ولما حضراتكم بتحريكم للعدل حتشوفوا بنفسكم هذه الطرق حتعرفوا ان هــذا الادعاء باطل . ثم أنا لم أسأل لا فى هذا ولا فى غيره ولم يحقق معى مطلقا طول هذه القضية أصلا ، ولم أعط أى وقت بحال من الأحوال لأن أرد أو أجمع مستندات أو أحضر شهود . مافيش حاجة أبدا طول المدة دى ، بس قاعدين نسمع أشاعات ولم أسأل فى شىء مطلقا .

الرئيس ــ هل أنت بترافع عن نفسك بالنسبة لهذا الاتهام ؟

المتهم ــ لا أبدا ، ده أنا بس بانكره .

الرئيس ــ هل للمتهم أى طلبات بالنسبة للادعاءات المقامة عليه وبالنسبة لطلب التأجيــل ؟

المتهم ــ يعنى ايه ! ! ؟

المدعى العام ــ هل أنت حترافع عن نفسك ولا حيكون لك محامى ؟
مين المحامى بتاعك لأن فيه هنا اثنين محامين ؟

الرئيس ــ أمر تشكيل المحكمة ينص على وجود محام واحد يدافع عن المتهم بالنسبة لجميع التهم المنسوبة اليه ، ولا بد أن نتقيد بهذا الأمر . فانت لك الحق أن تختار من ترى أن يقوم بالدفاع عنك .

المتهم ــ أنا كنت فاهم ان أمر الاختيار متروك لهيئة المحكمة وان هذا من حقكم وعلى كل حال اذا شفتم انه ما يكونش فيه أكثر من محامى واحد ــ وهذا شأنكم ــ فأنا على كل حال اخترت الأستاذ مصطفى مرعى ، وكان يسرنى جدا أو على الأقل يبعث فى شيئا من الطمأنينة أن يشترك معه أو يكون بجانبه الأستاذ على أيوب .

الرئيس ــ ان المحكمة مقيدة بأمر التشكيل .

الأستاذ على أيوب ــ فيما يتعلق بهذا القيد . . .

الرئيس ــ انت بتتكلم باسم مين دلوقت ؟

الأستاذ على أيوب ــ باسم المتهم .

الرئيس ـ وهل انتدبتك المحكمة لهذا الغرض ؟

الأستاذ على أيوب ـ استأذن المحكمة فى أن أدلى بوجهة نظرى فيما يتعلق بهذا القيـــد .

الرئيس ـ ممكن لك الاتصال بهيئة المحكمة فى هذا الشأن خارج الجلسة .

الأستاذ على أيوب ـ الواقع ان هذا لم يكن لى به عهد والا كنت اتبعته .

الرئيس ـ مش مفروض ان اى محام يدخل الجلسة ويعرض وجهة نظر خاصة به على المحكمة ، المفروض ان المتهم يوكل عنه محامى والمحامى اللى وكله المتهم موجود ، ولذلك اعتقد انه مافيش موضوع يمكن لحضرتك ان تتكلم فيه الآن .

الأستاذ على أيوب ـ على اى حال انا لم أقحم نفسى ، فقد قال الرئيس السابق ابراهيم عبد الهادى على مسمع منكم انه كان يسره أن يسمح لعلى أيوب أن يشارك مصطفى مرعى فى الدفاع عنه . . .

الرئيس ـ ولكن المحكمة ردت ان قيد التشكيل لا يبيح هذا .

الأستاذ على أيوب ـ لقد كنت أود ان يسمح لى أن أبين وجهة نظرى فى هذا القيـــد .

الرئيس ـ بأى حق ؟ !

الأستاذ على أيوب ـ بحق رغبتى فى أن أتولى الدفاع عن المتهم .

الرئيس ـ هناك محام واحـد للدفاع عن المتهم وهو اختار المحامى والمسألة اعتبرت منتهية عند هذا الحد .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ اننى أحس بأن مسئوليتى جسيمة قد لا تبلغ مبلغ مسئوليتكم ، ولكنها على أية حال مسئولية جسيمة . . كنت أود ـ احساسا منى بخطر وجسامة هذه المحاكمة أن يكون الى جانبى زميلى وصديقى الأستاذ على أيوب ولكنى ازاء رأى القانون والمحكمة ، لا يسعنى الا أن أنزل على رأى المحكمة بأن أكون أنا المحامى الوحيد ، والا أن أبدى هذه الرغبة فى اننى كنت أود أن يكون معى على أيوب ويشاركنى مسئولية الدفاع ، احساسا منى بجسامة المسئولية الملقاة على عاتقى ، ولكن وقد قضى القانون بغير ذلك ، فنحن لا يسعنا الا ان ننزل على حكمه . وأؤكد للزميل ـ وقد حرمت من أن يشاركنى بالفعل فى مهمة الدفاع ـ اننى لن أحرم نفسى ولا أحرم ابراهيم عبد الهادى من أن التمس عنده الرأى والنصيحة والمشورة . واعتقد ان هذا بعض الواجب نحو تلمس أسباب الحقيقة .

الرئيس ـ ان المحكمة مقيدة بقانون تشكيلها وهو يقضى بألا يقوم بالدفاع عن المتهم أكثر من محام واحد فى جميع ما ينسب اليه .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ اذا طابت نفس ابراهيم عبد الهادى بأن أتولى الدفاع عنه وحدى ، فيلزمنى قبل كل شيء أن تعطينى الهيئة الموقرة المعونة ، فنحن قبل كل شيء معكم فى ان نبلغ غايتنا وهى تحرى العدل ، فلا يمكن أن نكون أداة تعويق أو تعطيل فنحن طلاب حقيقة شأننا فى ذلك شأنكم سواء بسواء فهذا هدفنا معكم ولكن الدفاع له حرمته وعليه واجباته . وفى هذا تحدث القانون . . تحدث فأوجب أن يعلن المتهم بالتهمة الموجهة اليه قبل ٢٤ ساعة على الأقل . ولكن فى التطبيق أعلن ابراهيم عبد الهادى مساء الخميس الساعة السابعة الا ربعا على ما أعلم . وفى الغداة يوم الجمعة وهو يوم عطلة وكنت فى الاسكندرية . فان أجرينا حكم القانون ، كان من التجوز فى مهمته أن تحتسب الـ ٢٤ ساعة كاملة لأنه من المقرر فى القانون ان أيام العطلات لا تحتسب . والى ذلك بل وأكثر من ذلك ، اذا تجاوزنا ان المتهم لم يحقق معه فهو الى الآن يضرب فى الظلام . أعلن بالاتهام وعرف المآخذ التى يمكن أن يسأل عنها . ولكن دليل كل مأخذ ما كشف عنه التحقيق ـ ان كان هناك تحقيق فى شيء ـ ولذلك أرجو الا تحسبوا على أو عليه اننى التقيت به بالتماس ساعة أو بعض ساعة لأنه كان لقاء لم يعطه أو يعطنى جديدا فى الدعوى . وكنت انا وهو نضرب ونتخبط . فالعدل فضلا عن القانون يجيز لى أن أتمتع بمهلة أرجع فيها الى الأوراق والى التحقيق ان كان هناك تحقيق . . . ثم أستطلع رأيه فيه ـ وعندى فى ذلك أوراق يلزمنى أن أطلب من الهيئة الموقرة اعدادها ان لم تكن النيابة قد أعدتها وهى مشكورة على ذلك ، وكفى الله المؤمنين القتال . وان لم تكن قد أعدتها فلكم أن تطلبوا اليها اعدادها . فمثلا فى تهمة الادعاء الثانى ـ أنا أتكلم عن الادعاء الثانى لأنى أسقط الادعاء الأول ، لأنى لا أعرف ولا يعرف ابراهيم عبد الهادى عنه شيئا .

الرئيس ـ قبل أن تتكلم ، هناك نقطة أولى وهى انك تطلب مهلة فكم يلزمك ؟

الأستاذ مصطفى مرعى ـ أية مهلة ترونها . أنا راغب فى العدل سريعا بل أسرع منكم ولو شئتم أن أبقى معكم ليل نهار فأنا على استعداد لذلك .

بخصوص الادعاء الأول لم نتبين وجهه الى الآن . واقعته المادية ايه ؟ ودليله ايه ؟ لا شيء . ولذلك ماعنديش ما أطلبه الآن فى شأنه ، واحفظ حقى فى أية طلبات قد احتاج اليها عند تبين وقائع هذا الادعاء .

وفيما يتعلق بالادعاء الثانى وهو ان ابراهيم عبد الهادى زج بجيش

مصر فى الحرب ، فعندى فى ذلك أن تتفضلوا فتأمروا بضم محاضر الجلسة السرية بمجلس النواب تلك الجلسة التى انتهت باعلان الحرب .

المدعى العام ـ موجود لدينا محاضر الجلسات السرية لمجلسى الشيوخ والنواب.

الأستاذ مصطفى مرعى ـ اذا نحن متفقون . وهناك محضر جلسة سرية أخرى لمجلس الشيوخ .

المدى العام ـ تحت يدنا محضر هذه الجلسة أيضا .

الدفاع ـ وهناك جلسة أخرى سرية كانت بناء على استجواب قدم من فكرى اباظه بخصوص حرب فلسطين .

المدعى العام ـ كل محاضر الجلسات السرية لمجلسى الشيوخ والنواب المتعلقة بهذا الموضوع موجوده .

الرئيس ـ أليس من المستحسن الاتصال بمكتب الادعاء والتحقيق لتصفية هذا الموضـــوع .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ هذه مسألة نقدر نصفيها فى دقيقتين . وبخصوص هذه التهمة عندى شهود أطلب أن تأذنوا باعلانهم .

الرئيس ـ ومنين نعرف موقف كل شاهد من القضية ؟

الأستاذ مصطفى مرعى ـ سأقول لحضراتكم أسماءهم .

الأستاذ مصطفى الهلباوى (وكيل النائب العام) ـ وكذلك الوقائع .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ اننى سأذكر كذلك الوقائع بالاجمال ، وهى ان ابراهيم عبد الهادى كان رئيسا للديوان وان هؤلاء الناس يعلمون انه لم يتدخل البته فى حرب فلسطين لا مشيرا ولا ناصحا ـ ومن باب أولى لم يكن ليزج بجيش مصر فى معركة فلسطين . وهؤلاء الشهود على رأسهم :
اللواء احمد فؤاد صادق .
واللواء احمد المواوى .
والفريق عثمان المهدى .

المدعى العام ـ اللواء احمد المواوى طلب للشهادة واعتـــذر عن عدم امكانه الحضور لمرضه .

المتهم ـ بلاش هوه .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ بلاش هوه ازاى . اسكت انت يا ابراهيم . المريض حد يروح يسأله .

الرئيس ـ على المدعى ان يسأل الشهود .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ هذا ادعى الى تطويل المحاكمة . بعد ذلك يأتى دور شهود كانوا وزراء يضطلعون بالمسئولية وقتذاك وهما الدكتور عبد الرزاق السنهورى والدكتور نجيب اسكندر لأنهما كانا وزيرين فى حكومة النقراشى التى أعلنت الحرب ، ويأتى بخصوص هذه الواقعة أيضا الأستاذ عبد الرحمن عزام ثم حسين حسنى سكرتير خاص الملك السابق وأنا مقدرش ادعى لحضراتكم انى ملم بما عساه أن يكون فى صدور اى من هؤلاء ، وانما الرأى عندى ان هؤلاء الأشخاص يعرفون كيف أعلنت الحرب ويعرفون مع ذلك ان ابراهيم عبد الهادى لم يكن له اية يد فى الزج بجيش مصر فى حرب فلسطين . يبقى ناقصنا بعد كده المضبطة السرية بتاعة مجلس النواب .

المدعى العام ـ موجودة هنا (مشيرا الى المضبطة التى تحت يده)

الأستاذ مصطفى مرعى ـ لا تشاور لى عليها . أنا عاوزك تحدد لى المحاضر واحط ايدى عليها .

المدعى العام ـ لقد أعلنا اللواء المواوى بالحضور فاعتذر لمرضه ، أما بقية الشهود فلا مانع من اعلانهم .

الرئيس ـ ان عثمان المهدى فى انجلترا والمواوى مريض .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ المريض واحد يروح يسأله . الغرض من السؤال ايه؟ الغرض من السؤال هو معرفة معلوماته عن كيف أعلنت حرب فلسطين .

وكيل النائب العام ـ لقد وعد المواوى أن يقدم تقريرا .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ أنا ماعرفش اذا كان التقرير يكفى أولا . يلزم أن يسأل .

الرئيس ـ نفرض ان المواوى اتوفى . الواقع انه فى وضع لا يمكن معه احضاره فى الوقت الحاضر . فيقدم للمحكمة تقريره موقعا عليه .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ التقرير مش كفاية . فلما المواوى يكتب تقرير فهو مش حايعرف ايه المطلوب ولا ايه هوه الادعاء . أنا عاوز حد من النيابة أو الادعاء يروح يسأله ما دام مريض . والسؤال هو اللى يعطينى الجواب لأننا فى قضية وبصدد تهمة معينة . فمن الجائز ان اللى يكتب تقرير يمكن يفكر ان الهيئة الموقرة عاوزه حاجه عن حصار الفالوجا أو نبذة عن حرب فلسطين . أنا عاوز يكون مدار البحث من المسئول عن الحرب ؟ وكيف نبتت فكرة الحرب ؟ أهى محلية فى مصر أو جماعية بين مصر والبلاد العربية ؟ ومن من رجالنا المسئولين حينذاك هو الذى رأى أن تدخل مصر الحرب . أما التقرير الذى سيتقدم به المواوى فهو يمكن أن يكون فى

مجملات المسائل أو تفصيلاتها دون ادراك الغاية ولهذا نستأذن الهيئة الموقرة فى ان تتفضل وتنيب أحد أعضاء النيابة ويروح لغاية المواوى ويسأله عن هذا الموضوع .

الرئيس ـ هل هناك ما يمنع الادعاء من الاتصال بالمواوى ؟

المدعى العام ـ لا مانع من ذلك .

المتهم ـ وعثمان المهدى ؟

الأستاذ مصطفى مرعى ـ هم يقولون انه فى لندن ومايعرفوش اذا كان جاى ولا لأ .

اما بخصوص الادعاء الثالث فأرجو أن تقرر الهيئة الموقرة طلب : ـ

١ ـ امر حل جماعة الاخوان ومذكرة التفسير .

٢ ـ حكم محكمة الجنايات فى قضية المرحوم النقراشى .

٣ ـ قانون الأحكام العرفية والقانون الذى مدت به الأحكام العرفية والى ذلك التحقيق الذى تم فيما أسموه تعذيبا .

المدعى العام ـ ملفات قضايا التعذيب موجودة ومافيش مانع نجيب الباقى .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ ابراهيم عبد الهادى عندما تولى الحكم وجد الأحكام العرفية ، وحينما جاء الوقت لمدها مدها ، وقيد نفسه وأقام سلطة قضائية جعل من حقها ان تعقب على أحكامه ومن حسن المصادفات ان السلطة القضائية كان من بين من تولوها الأستاذ حافظ سابق النائب العام للعهد الجديد ، والأستاذ حسن داود المستشار وحين فكر ابراهيم عبد الهادى فى تجديد الأحكام العرفية رأى أن ينص القانون على انشاء هذه اللجنة القضائية وأعطاها حق التعقيب على أوامره كحاكم عسكرى فكان الأمر يصدر ويعرض على اللجنة القضائية ، وفى استطاعة حضراتكم أن تتبينوا من ممثلى النيابة انه كثيرا ما كان يفرج عن أناس نتيجة هذا التعقيب والآن يهمكم أن تعرفوا هل كان ابراهيم عبد الهادى يقبض على العشرات جزافا أم انه كان يعرض أمر هؤلاء على اللجنة القضائية التى كانت تضم الأستاذ حافظ سابق والأستاذ حسن داود المستشار علشان تعرفوا هل أساء هذا الرجل سلطته فى القبض فأسرف أم كان له من نفسه الرقيب الأول على نفسه فقيد نفسه بتعقيب اللجنة القضائية على أوامره . ان كل هذا يمكن لحضراتكم أن تتبينوه ، فالمفروض ان اللجنة كانت لها محاضر رسمية .

أما بخصوص الادعاء الرابع فاننا نرجو من عدلكم ضم تقرير المستشار المحقق فى قضية المرحوم حسن البنا .

المدعى العام ـ ان هذا التقرير موجود .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ وكذلك أطلب ضم قرار غرفة الاتهام .

اما فيما يتعلق بالادعاء الخامس فاننى أرجو أن تتكرموا باعلان الأستاذ طه السباعى والأستاذ محمد سامح موسى للشهادة .

الرئيس ـ عن وقائع معينة ؟

الأستاذ مصطفى مرعى ـ نعم . كذلك أرجو ضم تقرير اللجنة المالية ومحضر جلسة اللجنة المالية بمجلس النواب التى نوقش فيها هذا الاعتماد أو محاضر الجلسات اذا كانت أكثر من محضر واحد .

وكيل النائب العام ـ موجودة .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ يعنى هل المضبطة بتاعة اللجنة بمجلس النواب موجودة ؟

وكيل النائب العام ـ المحاضر الخاصة بموضوع اليخت « المحروسة » موجودة .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ أنا أسأل عن محضر جلسة اللجنة المالية بمجلس النواب التى دار فيها البحث حول اعتماد المحروسة .

وكيل النائب العام ـ مش موجود .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ ازاى الكلام ده أنا عاهدتكم على ان أكون سريعا فمكنونى من ذلك .

الرئيس ـ سنحضر هذا المحضر .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ أننا نطلب محضر الجلسة والى ذلك تقرير اللجنة ويضاف الى هذا جميع الأوراق المتصلة بالاعتماد الخاص بالمحروسة ومنها سنتبين ان كان قد اعتمد مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه فى عهد ابراهيم عبد الهادى ـ ولو أن هذا غير صحيح من الآن لأن قانون الميزانية لم يربط فى عهده فيبقى من المقطوع به أنه لما غادر ابراهيم عبد الهادى الحكم لم يكن مليم واحد قد صرف ولا حتى اعتمد . والأمر فى هذا متروك للاوراق والوثائق وهذه الوثائق بتواريخ فاعملوا معروف هاتوا لنا الأوراق المتصلة باعتماد المحروسة لنتبين منها كيف صرف ومتى صرف وفى عهد من صرف الى غير ذلك . كذلك الأوراق المتعلقة بهذا الموضوع بعد أن ترك ابراهيم عبد الهادى الحكم ومنها سترون أنه قد جاء غيره ورفع القيود التى وضعها ابراهيم عبد الهادى .

نطلب كل هذا علشان تبقى الحقائق أمامكم واضحة وأظن اننى معنديش فى هذه المسألة أكثر من هذا .

أما فيما يتعلق بالادعاء السادس فيلزمنا فيه ملف موجود فى نيابة الغدر ممكن ييجى بعد خمسة دقائق .

وكيل النائب العام ــ أوراق الغدر موجودة .

الأستاذ مصطفى مرعى ــ أطلب ذلك لأن هناك تقارير من فنيين يتبين منها على طول ان كان هذا الرجل تدخل أو ما تدخلش ، واستغل أو ما استغلش « هل هذه الأعمال عملت خدمة له . » ان السبب فى هذا الادعاء كلمة قالها سامى مازن فى محكمة الغدر وهو يترافع عن عثمان محرم . لقد قال ان عثمان محرم لم يفعل ذلك وحده بل أيضا ابراهيم عبد الهادى وعلى ماهر فرئى أن يؤخذ بهذه الكلمة اتهام ابراهيم عبد الهادى . انما معلهش فنحن نلتمس الحقيقة من أى مصدر لقد بحثت هذه المسألة دون أن يسأل فيها ابراهيم عبد الهادى والى ذلك ــ عندنا مدير الاقليم حين ذاك وهو وكيل وزارة الداخلية الآن وعندنا كذلك الأستاذ محمود موسى المحامى وعضو مجلس النواب السابق وكذلك الأستاذ عبد الرحمن نور عضو مجلس الشيوخ وغيره من الأعيان .

الرئيس ــ ايه الفكرة فى طلب استدعاء هؤلاء .

الأستاذ مصطفى مرعى ــ علشان يقولوا اذا كان طريق بنى عبيد رصف أم لا .

المتهم ــ الشهود المطلوبين دول مطلوبين فى شأن كيفية تقرير نقل الرصف من طريق شربين ــ راس البر (غربية) الى طريق شربين ــ راس البر من الضفة المقابلة لها فى الدقهلية . فحضراتهم جم كنواب من مديرية الدقهلية بوفد على رأسه مدير الاقليم بناء على مناقشات أثيرت داخل مجلس مديرية الدقهلية أثارها أحد الأعضاء ولم يكن من الهيئة التى كنت أنتمى اليها سياسيا ، أثار فى هذه المناقشة : لم تكون مديرية الدقهلية وحدها من بين مديريات الشمال هى التى أهمل رصف الطرق بها على أن بها مناطق ممطرة يتعذر فيها نقل المرضى مش بس المحاصيل فى مدة الشتاء وأشاروا بنوع خاص الى طريق المنزلة المطرية ــ دكرنس يوصل الى كوبرى شربين وطلبوا رصفه فقاموا لموا وفد يتصل بالهيئات فى القاهرة فجاءونى فقلت لهم دى مش فى ايدى .

الرئيس ــ هذه تفصيلات يأتى دورها فى المرافعة ونحن الآن بصدد البحث فيما اذا كان الأمر يستدعى حضورهم أم لا .

الأستاذ مصطفى مرعى ــ لقد جاء وفد من الاستاذ محمود موسى والاستاذ عبد الرحمن نور والأستاذ فهمى على وعلى رأسهم المدير يطلبون ان يمد هذا الطريق وهم أصحاب مصلحة لأسباب عمرانية تهم الاقليم فقال لهم

ابراهيم عبد الهادى انه ليس بيده شىء وهــذه هى الواقعة المراد الاستشهاد بها بخصوص هذا الادعاء .

ولقد فاتنى فى الكلام عن تعذيب الاخوان ان استشهد باحمد عبد الهادى ، حكمدار العاصمة وعندنا بعد كده شاهدين اثنين الأستاذ على عبد الرزاق والمهندس عبد المجيد بدر .

الرئيس — بخصوص اية واقعة تريد الاستشهاد بهما ؟

الأستاذ مصطفى مرعى — بخصوص انهم يعلمون وقائع معينة. فقد كتب أحدهما فى واقعة تفتيش الوادى كيف كان الملك السابق يريد أن يختطف هذا الوادى وهو قد اختطفه بالفعل .

الرئيس — بخصوص ايه ده ؟

الأستاذ مصطفى مرعى — هذا بخصوص الرد على ما جــاء بالادعاء من أن ابراهيم عبد الهادى كان يتوخى مرضــاة الملك وسيتبين لحضراتكم أن ابراهيم عبد الهادى كان يحارب الرغبة فى ضم هذا التفتيش وانه كان يقف فى وجه الملك السابق حين يستلزم الأمر ذلك لصـــالح الكرامة . وواقعة أخرى يعرفها المهندس عبد المجيد بدر تتصل برغبة الملك السابق فى بيع أقطانه الى أمريكا بالدولارات وأن يحصل على هــذه الدولارات وذلك ضد نظمنا المالية ، فعبد المجيد بدر يعلم أن ابراهيم عبد الهادى قد شجعه وأوصاه أن يرفض هذا الطلب ورفضه فعلا ولم أورد اسم هذين الشاهدين ضمن الادعاء بذاته لأنهما يشهدان على مجمل واقعة مؤداها أن هذا الرجل لم يكن كما يقول الادعاء حريصا على الاستجابة لرغبات الملك السابق خصوصا اذا رأى أن الحق والقانون والكرامة الى جانبه وانه وقف كرجل فى أكثر من موقف وهناك أمثلة عديدة سأسردها اذا قدر لى أن أترافع عن ابراهيم عبد الهــادى . فكل ما أطلبه هو الاستشهاد بهذين الشاهدين فى هاتين الواقعتين .



المتهم ابراهيم عبد الهادى بين حارسه ومحاميه فى قاعة المحكمة

الرئيس – هل للدفاع أى طلبات أخرى ؟

الأستاذ مصطفى مرعى – بس يا فندم . ولكن ليكن مفهوما أنه بعد الاطلاع على الأوراق اننا فى حاجة الى شهود آخرين أو بيانات أخرى فاننا نطمع من المحكمة أن تمكننا من ذلك فاذا ما بدأت المحاكمة ونحن منها على استعداد – وأود أن أوجه النظر الى أن القانون وان كان قد قيدكم بحد أقصى لمدة التأجيل بأن جعلها ثلاثة أيام على الأكثر فانه لم يقيد هيئة المحكمة بزمن للانتهاء من نظر القضية فسواء استغرق نظر هذه القضية شهرا أو شهرين أو عشرة أيام فان القانون لم يقيدكم بقيد زمنى وهذا متروك لحكم ضميركم .

الرئيس – هل للادعاء وجهة نظر معينة فيما يتعلق بطلبات الدفاع ؟

المدعى العام – الأمر متروك لتقدير المحكمة فيما يختص بالشهود والأوراق وعلى اية حال فمعظم الأوراق موجودة والناقص يمكننا استكماله ليطلع عليه الدفاع .

الرئيس – تختلى المحكمة للنظر فى الطلبات المقدمة من الدفاع .

(رفعت الجلسة للمداولة فى الساعة الحادية عشرة ثم أعيدت فى الساعة ٢٥ر١١)

الرئيس – قررت المحكمة ما يأتى بالنسبة لطلبات الدفاع :

١ – ندب أحد أعضاء مكتب التحقيق والادعاء الملحق بالمحكمة للانتقال لسؤال اللواء احمد على المواوى .

٢ – التصريح للمتهم باعلان الدكتور نجيب اسكندر كشاهد نفى بالنسبة للادعاء الثانى .

٣ – ضم الأوراق التى طلبها الدفاع بالنسبة للادعاء الثالث والتصريح للمتهم باعلان اللواء احمد عبد الهادى كشاهد نفى .

٤ – ضم الأوراق التى طلبها الدفاع بالنسبة للادعاء الرابع .

٥ – ضم الأوراق التى طلبها الدفاع بالنسبة للادعاء الخامس .

٦ – ضم الأوراق التى طلبها الدفاع بالنسبة للادعاء السادس والتصريح للمتهم باعلان السيد حسين رأفت كشاهد نفى .

٧ – على المدعى اعادة اعلان شهود الادعاء واحضار المتهم بجلسة الثلاثاء الموافق ١٩٥٣/٩/٢٩ الساعة العاشرة صباحا .

(رفعت الجلسة فى منتصف الساعة الثانية عشرة)

الجلسة الثانية

الرئيس ــ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الثانية من جلسات محكمة الثورة ...

المدعى العام ــ المتهم والشهود حاضرون ما عدا الأستاذ عبد الكريم منصور وللادعاء كلمة .

حول الينا السيد النائب العام مذكرة مرفوعة اليه من اليوزباشى عبد الباسط البنا وهذا نصها :

١ ــ من المسلم به قانونا أنه لا يجوز لأحد المحامين الحضور مع طرف من طرفى الخصومة اذا كان الطرف الثانى قد اتصل به من قبل وعرض عليه موضوع النزاع أو أطلعه على مستنداته فابدى المحامى رأيا فى هذا النزاع .

٢ ــ واليوم يقف الأستاذ مصطفى مرعى مدافعا عن المتهم ابراهيم عبد الهادى فى الادعاءات الستة المقامة عليه ومنها الادعاءين الثالث والرابع الخاصين بالاعتقالات والارهاب والتعذيب وتيسير اغتيال الشهيد حسن البنا .

٣ ــ وحيث أن موضوع هذين الادعاءين قد عرضا على الأستاذ مصطفى مرعى من الامام الشهيد حسن البنا فى عدة مناسبات وجلسات فى منزل مصطفى مرعى وفى منزل اللواء صالح حرب وكان الأستاذ مصطفى مرعى يتوسط للصلح بين هيئة الاخوان وحكومة ذلك العهد ، وقد بسط له الامام الشهيد موضوع المعتقلين ومسائل الارهاب وكل أساليبه والاجراءات الشاذة التى اتخذت فى حل الاخوان واعتقال الأعضاء وغير الأعضاء وتجريده من سلاحه واعتقال أشقائه وغيره . ومن ذلك ما هو واضح من أقوال الاستاذ مصطفى مرعى ذاته فى التحقيقات الاولى من قضية الامام الشهيد (ص ٢٦٢ من الملف المطبوع من القضية وهى رقم ١٠٧١ سنة ١٩٥٢ قصر النيل و ٦٤٨ كلى سنة ١٩٥٣) وفضلا عن ذلك فكان رئيسا للجنة الوزارة الخاصة بالمعتقلين .

لهــذا

فانه لا يجوز لحضرته قانونا الدفاع عن المتهم وتعد مرافعته عملا مشينا يعاقب عليه قانون المحاماة ومن سلطتكم اخطار المتهم باختيار محام بدل الأستاذ مرعى مع اخطار الأستاذ مرعى بهذه المخالفة ووجوب تنحيه .

امضاء

الأستاذ مصطفى مرعى ــ الذى أقوله ردا على هذه المفاجأة اننى أقف هنا فى حضرة الهيئة الموقرة ــ لأؤدى واجبى المقدس وهو أول واجب تفرضه المحاماة لأن المحاماة صناعة نجدة قبل كل شىء . فما كنت أستطيع البتة وقد طلب السيد ابراهيم عبد الهادى الى أن أكون محاميه ان ارفض هذا الطلب . ولو اننى فعلت لكنت نذلا وطبيعى اننى لا ارضى لنفسى هذه المنزلة الدنيا ولا أنتم ترضونها لى كذلك . كانت هناك صلات بينى وبين الفقيد رحمة الله عليه الشيخ حسن البنا ، صلات شهد هو بنفسه فى خطاب حرره بذاته . شهد أننى كنت فيها مثال الرجل الأمين الى حد انه حين تأزمت الأمور وانقطعت هذه الصلات بسبب لا يرجع الى ارادتى ، رأى الفقيد الشهيد أن يكتب الى ابراهيم عبد الهادى كتابا يرجوه فيه أن أستأنف اتصالى به واليكم ... يقول المرحوم الشيخ حسن البنا لقد تفضلتم دولتكم فسمحتم لحضرة فلان (مصطفى مرعى) أن يتقبل اتصالى بمعاليه يعنى هوه اللى بدأ الاتصال . وكصدفة يبدو الاتصال بى وأنا وزير من بين ١٦ وزير له معناه . هو انه عاوز الاتصال معاى بالذات اذا سمحتم لفلان أن يتقبل اتصالى بمعاليه فى حل قضية الاخوان بقبول حسن ولقد التقينا وتفاهمنا طويلا ووصلنا فى هذا التفاهم الى مرحلة طيبة وقال رحمه الله تعالى عنى **اننى الرجل القوى الأمين وفى آخر الجواب بيقول ولهذا لا زلت أرجو أن تتفضلوا دولتكم باقناع معالى (فلان) بمعاودة السير فى الطريق الموفق الذى بدأه حتى نصل باذن الله الى غايتنا »** وده بخط المرحوم الشيخ حسن البنا ــ وكنت قد توسطت فكانت الوساطة للخير وكانت الوساطة وساطة الرجل القوى الأمين . وكان الاتصال من جانبه يخفى به معنى عنده لا يخفى عليكم وفيه صورة بالزنكوغراف من الجواب الأصلى عنده لأحد أقارب ــ ابراهيم عبد الهادى وهو الأستاذ عبد الفتاح المليجى المحامى . ولقد تقدم بطلب الاذن بدخول هذه القاعة وبرغم انه محام ورغم انه ابن اخ ابراهيم عبد الهادى لم يسمح له والصورة الزنكغرافية المحررة أقرأها على حضراتكم بالحرف وهى شهادة

مكتوبة من حسن البنا بأن مصطفى مرعى ان كان قد توسط بينه وبين الحكومة فلم يكن ذلك الا بناء على طلب حسن البنا رحمة الله عليه نفسه لثقة خاصة وضعها فيه الله وما كنت قد رأيته قبل ذلك . يقول انني كنت فيما فعلت الوسيط القوى الأمين ، ويقول انه ان كانت هذه المفاوضات قد قطعت فالمرجو منك يا رئيس الحكومة أن تقول لمصطفى مرعى أن يستأنف المفاوضات معى ، وانى أعجب وأتأسف وأتألم .. اتألم لأن هناك اخوانا حركهم الجو السياسى الرهيب ـ لينقصوا من مصطفى مرعى على حساب هذه الحقائق وقالوا ما قالوا . أعجب واتأسف واتألم لأن من عائلة المرحوم حسن البنا فرد يتقدم بمثل هذا الطلب ، هذا حرام على الحقائق ، حرام على معنى العدالة . حرام على معنى النجدة التى تفرضها المحاماه على المحامى .

انى هنا البى نداء النجدة .

وقد اتصل بى بالأمس نقيب المحامين ـ وهذه واقعة أرجو أن تكون محل تقديركم وأرجو أن تكون محل تحقيق منكم وان شئتم يمكنكم الاتصال بنقيب المحامين فى هذا الشأن ـ اتصل بى بالأمس وقال لى ما يلى: لقد جاءنى الأستاذ عبد الكريم منصور يقول: ان مصطفى مرعى لا يجوز له أن يترافع عن ابراهيم عبد الهادى لأنه كان وزيرا فى وزارة ابراهيم وانه الى ذلك كان محور مفاوضات تدور بينه وبين الفقيد فقال له النقيب: قدم بذلك شكوى مكتوبة.. فكتب الشكوى وأورد بها الأسباب .

واجتمع مجلس النقابة أو راى النقيب نفسه لا أدرى ، انما النتيجة هى ان النقابة رأت ان حضورى هنا جائز ولا غضاضة فيه على القانون وعلى الشعور بل ان حضورى هنا واجب وعلى هذا قال لى النقيب بالأمس : سر على بركة الله .

فاذا كانت المسألة مسألة حق فالحق أوضح من أن يجادل فيه . وهذا هو رأى المرحوم حسن البنا فى وهو ان مصطفى مرعى هو الرجل القوى الأمين ، الا ان محترفى السياسة وهم يودون الانتقاص من مصطفى مرعى حركوا بعض الأذناب ليقولوا ان مصطفى مرعى كان له كذا وكيت اذ ساءهم أن يبقى مصطفى رجل الحريات ولم يكن البتة فى الحكم غير مصطفى مرعى رجل الحريات وكان اليهم لا عليهم ودليلى على هذا شهادة المرحوم حسن البنا بأننى الرجل القوى الأمين . أعجب وآسف لهذا الطلب ويشتد عجبى وأسفى أن تبدأ محاكمة اليوم فى شكل مفاجأة قبيحة كريهة .

الرئيس ـ لا لا . . .

المدعى العام ـ أنا لا أوافق على هذا الكلام واعترض عليه .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ أنا أريد أن أعقب على هذا الكلام .

الرئيس ـ من المستحسن أن نراعى اللياقة فى كل كلمة تقال فى هذه المحكمة وان لا نخرج فى شيء مما نقول .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ أرجوك ـ أنا أعرف اللياقة حقها فيما أقول .

الرئيس ـ لقد قلت الجو السياسى الرهيب فماذا تقصد ؟

الأستاذ مصطفي مرعى ـ حاشاى ان أقصد هذا العهد . . . فى عهد الوفد شاءوا أن ينقصوا من قدر مصطفى مرعى وأنا أشكر للمحكمة استيضاحها هـذه النقطة . أقول فى عهد حكومة الوفد كتب ذنب فى الصحف ورددت عليه وهذا هو ما أقصده بالجو السياسى الرهيب الذى قلته وهو عهد حكومة الوفد وأنا شاكر لك انك لفتنى الى هذا ، ولما أقول المفاجأة القبيحة فأنا لا أقصد المفاجأة من زملائى هنا فانهم يؤدون واجبهم وانما أقصـــد المفاجأة من هؤلاء الناس الذين ارسلوا هذه المذكرة . المفاجأة من هؤلاء النـــاس . . .

الرئيس ـ المحكمة تمنع هذا . . .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ ماكنتش أحب ان الرئيس يقول ان على أن أراعى اللياقة فأنا أعرفها تماما .

الرئيس ـ الكلام النابى لا يصح أن يقال .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ أخشى أن يكون قد وقع شىء من اللبس ولكن لحسن الحظ ان الرئيس قد استوضحنى وبينت ما الذى أقصده بالجو السياسى الرهيب وانه هو الجو الذى كانت تحكم به البلاد الى سنة ١٩٥٢ حين شاء وزير الداخلية أن يوجه بعض الأذناب ليلبسوا ثوب الاخوان المسلمين ويتقولوا على مصطفى مرعى . لأن الخطة بعد ما قدمت استجوابى كانت هى الانتقاص من مصطفى مرعى . مصطفى مرعى ليست له شـوائب سياسية فعلينا اذن أن ننتقص من قدره ويبقى بهذا الشكل وهذا هو ما قصدوا . عندكم الحقيقة وهذا هو جواب الشيخ حسن البنا . . . فلم يدر بذهنى مطلقا وأنا أتكلم أن أقصد بقولى هذا العهد .

كل هذه الاعتبارات نتركها لتقدير المحكمة والمحاماة أولها وآخـرها صناعة مروءة ونجدة ولقد طلب الى الدفاع عن ابراهيم عبد الهادى فما كان لى أن أتأخر يضاف الى ذلك رأى النقابة وأقرر تحت مسئوليتى

ان لكم أن تتصلوا بالنقيب والنقابة ليتبين لكم ان الأستاذ عبد الكريم منصور قد تقدم بشكوى مكتوبة فقال لى النقيب احضر وان ذلك جائز .

الرئيس ـ المحكمة قررت أن يستمر الأستاذ مصطفى مرعى فى مهمة الدفاع عن المتهم السيد ابراهيم عبد الهادى .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ مع الشكر .

الرئيس ـ المحكمة لها كلمة قبل أن تبدأ فى عملها ...

الأستاذ مصطفى مرعى ـ ارجو الا تتأثروا منى ، انا كنت أتكلم عن مسألة شخصية .. واحد جاى هنا محامى يقوم يحس ان أعصابه تثور ...
كما ارجو أن أشكر سيادة الرئيس ان استوضح هذا المعنى لأنه من الخطر ان يبقى هذا المعنى غامضا فأنا أردت بقولى عهد سنة ١٩٥٠ لأن الصحف كتبت فيه شهورا .

الرئيس ـ هذه النقطة وضحت فقد تكلمت فيا بما فيه الكفاية . والمحكمة ترجو من الدفاع ومن المدعى الا يحاولا ان يتأثر بما يدور بالمحاكم الأخرى الموجودة فى مصر بمعنى اننا نرغب أن تكون المرافعة أو الاعتراض من كل من المدعى أو الدفاع بنظام بمعنى ان المدعى أو المحامى اذا أراد أن يعترض فعليه أن يقول انا معترض وعلى المحكمة أن تقرر أن يستمر المدعى أو الدفاع او توقفه لسماع الاعتراض حتى يمكننا أن نسمع كل الاعتراضات

المدعى العام ـ بمناسبة الادعاء الأول ..

الأستاذ مصطفى مرعى ـ يلزم أن أقول كلمة قبل الانتقال الى الادعاء الأول ، لقد عاهدتكم من قبل فى الجلسة الأولى أن أكون حريصا على مسايرة رغبة المحكمة فى أن تجرى هذه المحاكمة فى جو هادىء وبغير تعصب أو تعسر ودليل هذا الحرص من جانبى يا حضرات القضاة انه ما انتهت الجلسة الأولى حتى انصرفت الى الورق ودفنت نفسى بين ألوف الأوراق فمن حقكم ومن حق الحقيقة على اننى وقد صدق عزمى أن أسير فى المحاكمة على النحو الذى أرضاه .. من حقكم على وقد اضطلعت بهذه المهمة أن أصارحكم بأن هناك عقبات وقفت فى طريقى ... وأنتم تملكون وليس غيركم الذى يملك وبكل اختصار حاقولكم مسألتين :

المسألة الأولى مسألة سؤال المواوى .. تفضلتم وقررتم أن ينتقل أحد أعضاء مكتب الادعاء ليسأل المواوى والمواوى شاهدنفى ولعلكم تذكرون اننى استشهدت به وحسب علينا شاهد نفى ولهذا خرجت من بين أيديكم فكتبت الى الأستاذ موافى أقول انه وقد قررت المحكمة أن تسمع شهادة المواوى فى الاسكندرية فأرجو أن تعلموا اننى حريص على سماع هذه الشهادة .

الرئيس ـ المحكمة فى استطاعتها أن توضح هذه النقطة . الدفاع طلب أن ينتقل أحد حضرات أعضاء مكتب الادعاء لسؤال المواوى بالاسكندرية ولم يطلب أن يذهب الى الاسكندرية ليحضر بنفسه لسماع أقوال الشاهد فكان قرار المحكمة منصبا على الموضوع ولكن هذا لايمنع أن تذهب لسؤاله بنفسك .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ أنا لا أشكو المحكمة . فالمحكمـة اسـتجابت لطلبى مشكورة ليسمع المواوى على يد أحد رجال مكتب الادعاء وكتبت الجواب لمكتب الادعاءات برغبتى فى حضور سؤال الشاهد والاستماع اليه فكان يتعين أن أحضر لا بحكم الذوق أو المجاملة بل بحكم القانون .

ان مكتب الادعاءات لم يخطرنى بالموعد الذى حدده لسماع المواوى لأكون هناك لأسأل ما يعن لى من أسئلة ـ ليه ؟ ـ هذا شاهد يا حضرات القضاة كان مقدرا أن يكون شاهد نفى ، ولو انه جاء ما كنتش انتم اللى حتسألوه بل أنا لأنه شاهدى وبعد ذلك اذا طاب لكم ان تسألوه فلكم ذلك فاذا كان مرضه قد وقف حجر عثرة فى سبيل سؤاله وطلبت اليكم أن تنيبوا أحد حضرات أعضاء مكتب الادعاءات لسؤاله فان حقى قائم فى الا يسمع الشاهد الا فى حضورى وانا لم أسكت عن هذا الحق بل طلبت ذلك وعلشان تعرفوا اننى لا أتكلم كلام خيالى أقول لكم ليه أنا كنت حريص على سماعه : يؤسفنى ان أقول اننى قرأت محضر المناقشة فاذا بالأسئلة التى يلزم أن توجه اليه لم توجه .

الرئيس ـ اذا كان فيه اعتراض على هذا عندك يمكن تأجيله الى أن ننظر الادعاء الخاص به فيمكن مناقشة هذه النقطة حينئذ .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ أنا لا أناقش .

الرئيس ـ انت بتشكو من ايه ؟

الأستاذ مصطفى مرعى ـ كان من نتيجة . . .

الرئيس ـ مافيش داعى للمناقشة فى هذا دلوقت .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ كانت من نتيجة ذلك انهم ذهبوا مش بس المحامى العام بل واحد نواب الاحكام ، أقول كان من نتيجة ذلك أن الأسئلة التى كان يلزم توجيهها للمواوى لم توجه اليه وهو شاهدى وان كان وقتكم يسمح اسألونى عن هذه الأسئلة وأنا أقول لكم ما هى هذه الأسئلة هذه واحدة والمسألة الثانية اننى ذهبت للاطلاع . .

المدعى العام ـ كنا موجودين الى ما بعد الساعة الثانية عشرة والنصف فالسفر

تقرر بعد الظهر وكان من الممكن جدا يتصل حد بمنزل اللواء المواوى ثم نحن تقيدنا بقرار المحكمة .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ يعنى كان مفروض اننى أضرب رمل علشان أسافر واروح للمواوي من غير ما اعرف امتىحتسافروا الظهر أو المغرب واسيب الاطلاع على الأوراق اعمل ايه ؟

الرئيس ـ انت طلبت انك تروح ؟

الأستاذ مصطفى مرعى ـ كنت سألتونى . واحد يروح بدل عنى اذا ماقدرتش فلماذا لم يخطرونى .. ما اخطرونيش بالموعد يا سيدى الرئيس فهل يروح هذا الواحد ويستنى .

المدعى العام ـ يروح لمنزل المواوى ويسأله .

الرئيس ـ انت تريد ان تأتى ببيانات من عند المواوى ؟

الأستاذ مصطفى مرعى ـ انا عاوز أكون مع الهيئة الرسمية النائبة عن المحكمة

الرئيس ـ لما انت عاوز لم لم تطلب هذا ؟

الأستاذ مصطفى مرعى ـ هذا مفروض يا سيدى .

الرئيس ـ انت لم تطلب أن يكون أحد المحامين حاضر وقت الاستجواب .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ كيف لم أطلب .. لقد طلبت من مكتب الادعاءات .

الرئيس ـ يمكننا أن نرجع الى محضر الجلسة .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ ومع ذلك فحتى ولو لم أكن طلبت فان هذا حقى فهو شاهدى .

الرئيس ـ على العموم ندخل فى الموضوع وكل حاجه تيجى فى وقتها لكى نوفر الوقت .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ عندى كلمة أخرى بخصوص مقتضيات الدفاع ...

الرئيس ـ نحن لا نريد أن نتقيد باجراءات المحاكم الأخرى والمحكمة لها الحق أن تتخذ من الاجراءات ما تراه .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ أنا عارف هذا الحق .

الرئيس ـ هذا الحق تتمسك به المحكمة وتدخل فى الموضوع فورا

الأستاذ مصطفى مرعى ـ بخصوص اننى لم أمكن من الاطلاع ذلك ان الاتهام أو الادعاء الأول الخاص بتهمة الخيانة طلبت أوراقه للاطلاع عليها فكان الجواب : لا أوراق ..

المدعى العام ـ لسه لم تتكلم فى الادعاء الأول ونحن نريد الكلام فى هذا الادعاء فى جلسة سرية .

الرئيس ـ يعنى ندخل فى موضوع الادعاء الثانى .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ لا أستطيع ان أدخل فى الموضوع الثانى قبل أن أطالب باجراء شكلى بحكم القانون لازم ...

الرئيس ـ ماذا يطلب المدعى بخصوص الادعاء الأول ؟

المدعى العام ـ المدعى يطلب أن ينظر هذا الادعاء فى جلسة سرية ذلك ان المصادر التى استقيت منها المعلومات هى مصادر سرية ويلزم أن تبقى طى الكتمان لذلك نطالب بأن ينظر هذا الادعاء فى جلسة سرية والأمر متروك لكم .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ وأنا أعترض على هذا الطلب فالسرية تخالف الأصل فالأصل العلنية . والعلنية مطلوبة لمعنى كريم يتصل بالحكم والرأى العام ، والعدالة فى ذاتها ولذلك تجدون ان علنية الجلسة جوهرية حقيقية ... ان قانون تشكيلكم يسمح لكم أن تجعلوا الجلسة سرية اذا رأيتم داعيا لذلك ، ولكن الأصل العلنية الا اذا قررتم غير ذلك شأنكم فى ذلك شأن القضاء العام : الأصل فيه العلنية ، والاستثناء وهو السرية يلزم أن يكون بقرار من المحكمة .

حضرات القضاة :

لقد عرضت على القضاء العادى أخطر قضايا المؤامرات فنظر بعضها فى جلسات علنية والبعض فى جلسات سرية ولكن ما كانت السرية أبدا فى وقت من الأوقات لتحول دون التحقيق الذى يسبق المحاكمة ، ولا خطر فى ذلك ، لأن فى أيديكم ان تجعلوا التحقيق سريا فى هذا الادعاء بالذات بل وفى الادعاءات الستة المعروضة أمامكم .. ابراهيم عبد الهادى حتى هذه اللحظة لم يحقق معه فى ادعاء واحد منها ولم يسأل حيث يلزم بحكم قانونكم أن يسأل .

المدعى العام ـ لقد سئل .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ يا سيدى لا تقاطعنى ...

المدعى العام ـ أولا فيما يختص بالتحقيقات أمر تشكيل المحكمة لا يقول باننا ملزمين بالتقيد باجراءات معينة فنحن غير ملزمين باتباع الاجراءات الواردة فى قانون الاجراءات الجنائية أو غيره وأمام حضرات القضاه ملفات خمس من القضايا المقدمة سبق التحقيق فيها بواسطة النيابة او لجان التطهير أو بواسطة مستشار منتدب من محكمة الاستئناف والمتهم لم يسأل فى جميع هذه المراحل .

وكيل النائب العام ـ فى قضية مقتل المرحوم حسن البنا وفى قضايا التعذيب وقضية المحروسة سئل .

المدعى العام ــ نحن لم نرد ان نكشف الستار عما لدينا من أوراق خاصة بالادعاء الأول الا أثناء الجلسة لاننا نرى أن هناك مصلحة عليا تقابلها مصالح أخرى وهى العلنية وطبعا المصلحة هى التى ترجح ولذلك طلبنا نظر هذا الادعاء فى جلسة سرية .

الرئيس ــ الموازنة بين الاعتبارات ستكون موضع تقدير المحكمة .

الأستاذ مصطفى مرعى ــ أريد أن أتكلم فى . . .

الرئيس ــ أرجو الايجاز .

الأستاذ مصطفى مرعى ــ اذا كان كلامى فيه تزيد يبقى لحضراتكم الحق . قانونكم يوجب التحقيق مش باقول قانون الاجراءات الجنائية بل قانون تشكيل المحكمة . . . شوفوا المادة بتقول : ينشأ بمقر قيادة الثورة مكتب للتحقيق والادعاء يلحق به نواب عسكريون وأعضاء من النيابة العامة يعينهم مجلس قيادة الثورة يتولون التحقيق ورفع الدعوى والادعاء .

الرئيس ــ للمحكمة الا تتقيد بهذا الاجراء .

الأستاذ مصطفى مرعى ــ للمحكمة الا تتقيد بأى اجراء بالنسبة للمادة الرابعة.

الرئيس ــ مش بس بالنسبة لهذا بل بالنسبة لأى اجراء فربما نرى أن نكتفى بالتحقيقات السابقة مع المتهم . . .

الأستاذ مصطفى مرعى ــ ما فيش تحقيقات مع المتهم .

الرئيس ــ والورق اللى انت غرقت فيه ده يبقى ايه ؟

الاستاذ مصطفى مرعى ــ ده مش بتاع مكتب الادعاء .

الرئيس ــ المحكمة ربما ترى أن تحقق مع المتهم فى الجلسة . مش المسألة التقيد بقاعدة معينة يجرى عليها العمل فى المحاكم العادية كما أن هناك تحقيق سابق فهل اطلعت عليه أو لأ ؟

الاستاذ مصطفى مرعى ــ فيه ٩ من المواطنين مقبوض عليهم على ذمة المحاكمة والجرائد أهه بتقول النهاردة ان مكتب الادعاءات يحقق معهم فالمتهم أحمد محمد عوض وثمانية آخرون يراد تقديمهم الى المحاكمة والنيابة ومكتب الادعاء يحقق معهم فده مواطن زى دول واللا لأ ؟ .

الرئيس ــ دول ما سبقش التحقيق معاهم .

المدعى العام ــ الأوراق اللى اطلعت عليها أوراق تحقيق واللا أوراق جرايد ؟

الأستاذ مصطفى مرعى ــ أولا فيما يختص بالادعاء الاول لم يجر تحقيق لا بمعرفة رجال مكتب الادعاء ولا غيرهم ولم أطلع على ورقة واحدة ولم يسأل فيها ابراهيم عبد الهادى .

المدعى العام ـ سنسأل هيئة المحكمة مناقشة هذا الادعاء فى جلسة سرية .

وكيل النائب العام ـ نحن لم نقل انه حقق معه فى الادعاء الأول .

الرئيس ـ ربما حيسأل بواسطة المحكمة .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ أريد أن تفسحوا لى صدوركم فنحن نتحرى الحقائق وهذا لن يكلفكم اكثر من سماعى بضع دقائق وأنا أقسم أننى أريد أن أكون لكم المعين الصادق الذى أحب ثورتكم ودعا لها ولا يزال يدعو لها .. مكنونى من أداء واجبى وأرجوكم أن تفسحوا صدوركم لى ...

بخصوص الادعاء الأول فان موكلى لا سئل ولا حقق معه فيه ، والادعاء الثانى لا سئل ولا حقق معه فيه لا بمعرفة مكتب الادعاءات او اى سلطة اخرى فى الدنيا ، والادعاء الثالث بتاع المحروسة هذا الادعاء جرت فيه تحقيقات لحساب محكمة الغدر وسئل فيه ابراهيم عبد الهادى لا كمتهم ولذلك لم توجه له أى تهمة والادعاء الرابع الخاص بقتل المرحوم حسن البنا سئل فيه لاكمتهم

وكيل النائب العام ـ لم يحلف اليمين . ربما لم توجه اليه تهمة ولكنه سئل كمتهم .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ كونه لم يحلف اليمين لا يحمل المعنى القانونى أن هناك عشرات لم يحلفوا اليمين ولا يعنى هذا اعتبارهم متهمين ولما تشوفوا قضية المرحوم حسن البنا تجدوا أن ابراهيم عبد الهادى سئل فقط فهو لم يسأل كمتهم ولم توجه اليه تهمة ما .

والادعاء الخامس الخاص بقضايا التعذيب حقق وسئل فيه بغير حلف اليمين ، سئل عن وقائع بعض الشهود أوردوها ولكنه لم يواجه فيها بتهمة .

الادعاء السادس بتاع استخلال النفوذ والطرق لم يسأل فيه ابراهيم عبد الهادى فى مكتب الادعاء أو النيابة .. لقد سمعت نيابة الغدر رجال مصلحة الطرق بناء على شكوى تقدمت على أساس كلام سامى مازن فى قضية عثمان محرم ولكن ابراهيم عبدالهادى لم يسأل الى الآن لا أمام المحكمة أو مكتب الادعاء والتحقيق ، وبناء على ذلك ، أسمح لنفسى تحت رقابتكم وتحت اشرافكم أن الادعاء اذ يزعم أن ابراهيم عبد الهادى سبق أن حقق معه ـ ان أقول لا أنه لم يحقق معه فالتحقيق معناه الاستجواب والاستيضاح ـ مش تجيب المتهم وتقول له : انت متهم بكذا يقولك لم يحصل ودليلى كذا وكيت . هذا هو التحقيق بمفهومه الاصلاحى ومثل هذا التحقيق لم يجر .

الرئيس ـ يظهر اننا غايب عن ذهننا ان هذه محكمة ثورة .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ لماذا ؟

الرئيس ـ اذا سمحت . . المفروض ان الثورة تتبع الطريق التى سبق للثورات ان اتبعتها ولكن هـذه الثورة كانت سامية كريمة . . . فقد سمحت للمتهم ان يكون أمامه الفرصة للدفاع عن نفسه اما بواسطة محام يختاره واما بنفسه وجعلت الجلسات علنية وهذا مما يدل على سماحة الثورة وكرمها فهل أنتم ترضون ان نتبع ما اتبع سابقا فى اى دولة أو اى ثورة أخرى .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ أفهم أن هذا كرم من الثورة ، بل وأنا أقدر المواطنين المصريين على فهمه ولكن اذا أردتم أن تكونوا كراما وأن تكون أعمالكم فى جلسة علنية والقانون يسود فالكرم يقتضى أن تنزلوا عن مقتضياته . . . وأول هذه المقتضيات ان تمكنوا المحامى الذى انتـدب للدفاع من ابراء ذمته ولقد عاهدتكم الا أعطلكم .

الرئيس ـ الآن فيه ادعاء منظور أمامنا والمحكمة عليها أن توازن بين رغبة المدعى والدفاع فى أن ينظر الادعاء بصفة سرية أو علنية .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ لسه لم أتكلم فى السرية وأنا لى فيها كلام .

الرئيس ـ يعنى مش حانخلص . . . لابد اننا نفهم أن دى محكمة ثورة وهناك تحقيقات سابقة وقد تقرر المحكمة الأخذ بها والوثائق موجودة واطلع عليها الدفاع فأرجو الدخول فى الموضوع .

المدعى العام ـ قرار التشكيل لا يقيدنا باجراء معين ، وقد نرى أن نحقق مع المتهم أثناء الجلسة .

الرئيس ـ عاوز اقول ان فى الادعاء الأول المدعى العام يطلب أن ينظر فى جلسة سرية وانت تعارض والمحكمة لها حرية اعتبار المحاكمة سرية أو علنية طبقا للاعتبارات المختلفة التى ستوازن بينها .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ اسمعونى أنا لسه ما قلتش حاجة .

الرئيس ـ اختصر واوجز فى كلامك . . . لابد أن نفهم أن هـــذه المحكمة هى محكمة ثورة ولا بد أن نبسط فى الاجراءات والمسألة مش مسألة مماطلة

الأستاذ مصطفى مرعى ـ أنا لا أماطل أبدا .

الرئيس ـ المفروض أننا نوجز فى كلامنا ونختصر القول والمسألة المنظورة أمامنا هى الادعاء الأول ـ والمدعى يطلب أن يكون نظره فى جلسة سرية وأنت تطالب بالعلنية والمحكمة هى التى تقرر فى هذا اما نظره فى جلسة سرية أو علنية .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ عندى أسباب أريد أن تسمعوها ؟

الرئيس ـ أوجز ...

الأستاذ مصطفى مرعى ـ يا سيدى أنا مش باخطب وانا عارف اننا فى محكمة ثـورة .

الرئيس ـ لابد أن نفهم ان المحاكمة لابد ان تدور بسرعة .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ لقد عاهدتكم أن أسـايركم فى السرعة على قـدر استطاعتى .

الرئيس ـ بهذه الطريقة متبقاش مسايره .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ والله أنا حريص على عهدى الا أعوقكم والا اعطل .

الرئيس ـ كل هذا الكلام تضييع للوقت ادخل فى الموضوع .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ يا سيدى أقول ان السرية وان وجدت فهى لا تعفى من التحقيق قبل المحاكمة . لازم المتهم توجه له التهمـة ويحقق معه ولو تحقيق سرى قبل أن يأتيكم مهما تكن الظروف مش حا أتنـاول الوجه الثانى ـ جينا المحكمة لا شفنا ورق ولا حقق معانا حيث كان يلزم هذا . قد يمكن لى أن أحكم على السرية بعد ان أشوف الورقعلشان نعرف ايه اهميتها وهل اهميتها جدية وهل يتطلبها حقيقة أمن البلاد وسلامتها ، كل ذلك يمكن ان نقدره بعد الاطلاع على الأوراق .

الرئيس ـ هل افترضت أن المحكمة قررت فعلا أن تكون الجلسة سرية ؟

الأستاذ مصطفى مرعى ـ انا أقول مش مجرد اتهامه بالخيانة يتطلب أن تكون الجلسة سرية .

الرئيس ـ هذه الاعتبارات متروكة لتقدير المحكمة .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ أنا آسـف أن أقول انه يظهر اننى مش حاقدر أؤدى واجبى .

الرئيس ـ بين الأسباب التى من أجلها تطلب أن يكون نظر هذا الادعاء فى جلسة علنية لا جلسة سرية .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ أنا مش مضطر الى ان أبين وجهة نظرى ... أنتم كنتم كراما لأنكم رأيتم ان تحققوا فى محكمة يرفرف عليها علم الثورة.. علم الأمان ... وعلم اسمكم ، ومقتضيات هذه الأسماء اللامعـة أنا لا يمكننى أن أعبر عن رأيى بل وأصارحكم اننى عاجز تماما عن تأدية عملى وواجبى وأصارح هذا الرجل والأسى يمزق قلبى اننى عاجز عن تأدية واجبى نحوه وأستاذنكم فى أن أتنحى وكلى آسف عن الدفاع عنه.

(الرئيس يتداول مع عضوى المحكمة)

الرئيس ـ المحكمة قررت قبول تنحى الأستاذ مصطفى مرعى وللمتهم أن يختار من يرى للدفاع عنه وله أن يتولى الدفاع عن نفسه والآن ترفع الجلسة ربع ساعة .

(رفعت الجلسة فى الساعة العاشرة والخمسين صباحا)

(أعيدت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق)

الرئيس ـ (للمتهم) هل توكل حد والا حتدافع عن نفسك ؟

المتهم ـ اسمحوا لى ... اتهمت بالخيانة تهمة علنية عرفت فى الدنيا كلها وأنا واثق من براءتى وما كان لمثلى وقد أعطى حياته شابا لبلاده أن يخونها فى منتهى حياته .

الرئيس ـ هل ممكن للمتهم أن يجيب عن سؤالى ؟

المتهم ـ أرجو أن تدعونى لكى أرتب فكرى لأننى أنا ماخدتش أيام ومع ذلك مش حاضيع وقتكم ولا حاخطب ولا حاجة .

ما كان لابراهيم عبد الهادى أن يعطى حياته وهو شاب يدافع عن ايمان وعن يقين لا بدافع طمع ولا لأى شيء لينتهى وهو فى السادسة والخمسين بعد طول هذه الحياة التى يعتقد انه أداها لبلده خالصة لوجه الله وشريفة لم تلوث بجرم ولا بذنب لا فى التهمة الأولى ولا فى التهمة الثانية ولا فى الثالثة ولا فى هذه التهم جميعا ...

كان من مصلحتى أنا قبل كل مصلحة أن تصفى كل الشوائب التى جرت فى جو مصر بخصوصى على مدى السنوات فلا يصبر عليها الا من كان مؤمنا بالله واثقا ببراءته ، صبرت عليه انتظار يوم يفصل فيه القضاء بكلمة عادلة فاصلة حاسمة تسقط كل لسان تخرس عليه وادعى ظلما .

وأؤكد لحضراتكم ان ما فى نفسى حقد عليكم وأنا أعتقد أن الخير فى كل مصرى ... على طول فلو أعطيتم فى حدود سلطانكم أنتم وفى حدود قدرتكم أنتم .. أنتم غير مقيدين لا بمواعيد ولا بزمن .. أن ابين حقيقة ما جرى اتهامى به لو ثقت من اقتناع قلوبكم وضمائركم وللثورة حكمها ، كذلك لها عدلها .. وللثورة أن تسرع ولكنى أعتقد أن الثورة للمصريين جميعا فلا ينبذ أبدا ابراهيم عبد الهادى لأن الصحف شوشرت عليه على مدى سنين طوال ولكن انتظر من ضمائركم أنتم ومن أعماق قلوبكم المصرية الصميمة التى تعرف كل ما يدور فى مصر وكيف كان يدور ، وكيف تحكم ، وكيف تفعل المنافسات ، وكيف يفعل المنافسون .

أعتقد تماما انكم كنتم تأخذون لى هذه الحملات التى انبعثت عن خطأ كبير فى الفهم واستغلها قوم أنتم تعرفون كيف يستغلون صناعة الكلام وصناعة النشر . انا لا اقول ان كل الناس هكذا ولكنى اقول أن كثيرا منهم هكذا . أؤكد لكم انى كنت وفرت على نفسى كثيرا من هذا ولكنى دائما رضيت جانب الله ولزمت واجبى دائما وانتظرت هذا اليوم ولا ازال أنادى ضمائركم ، أرى نفسى متهما بزج الجيش فى حرب فلسطين ولم أسأل فى هذا الادعاء سؤالا واراني . . .

الرئيس ـ ستسأل .

المتهم ـ أراني أتحمل مسئولية وغيرى يشهد على ، وهذا الغير أنا وهو وكل ناس كانوا فى الحكم تحت أحكام قوانين ودستور ولكل واحد منا تبعات وعلى كل واحد منا مسئوليات ولكل واحد منا حقوق وتخلع المسئولية عن صاحبها خلعا ليلبسها ابراهيم عبد الهادى ظلما وعدوانا وما كان ابراهيم عبد الهادى أقرب الى الملك منه بل لعلكم تذكرون انه هو الذى جاءنى من الملك لأرفع استقالتى لما استفحل الأمر بينى وبين الملك .

الرئيس ـ أنت دلوقت بتدافع عن نفسك فى ادعاء معين .

المتهم ـ هذا مش دفاع أنا أفكارى كما ترد لأن مافيش فى الوقت فسحة لكى أنظم كلامى فأنا أقوله زى ما يجى فى فكرى فأرجوكم ان تتجاوزوا عن هذا لكى أصل الى ما تريدون .

الرئيس ـ ممكن تقول كل الكلام ده أثناء مناقشة كل ادعاء وانت عرضت بشاهد الآن .

المتهم ـ ما عرضتش .

الرئيس ـ دى حاجة واضحة .

المتهم ـ فاذا لاحظتم أن هذه وقائع مضى عليها سنين وللذاكرة حدودها ولابد أن يستعين الانسان بالشهود المعاصرين والوقائع والمسائل اللى زى دى بينى وبينها شهود اللى حضروا فى مجلس الوزراء الكلام اللى قالوه يشهدوا ان كنت حضرت مؤتمرات أو لا . وفيما يتعلق بحكاية الطريقين لم أسأل ولا مرة انا الوحيد بين المصريين وزراء أو غير وزراء الذى عرض لمثل هذه القضايا ولم يسأل ما سئلتش ابدا ولا وقت المحاكمة وحتى عند السؤال فى المحكمة كل انسان يسمح له بمرحلتين مرحلة التحقيق ومرحلة سؤال المحكمة ما حدش يقول ان المحكمة متسألش .

من هذا شوفوا ازاى التهمة الأولى خطيرة خالص خالص يعنى أشقى ما يواجه به انسان على وجه الأرض فى البلد أن تنسب اليه الخيانة .

واحد أعطى حياته كلها لخدمة بلده بقى أن يقدم بتهمة الخيانة . لا أطلع على مستندات .

الرئيس ـ لما يجى التحقيق فى هذا اطلع .

المتهم ـ لماذا انا هنا وما دورى ؟ حضرة الرئيس أشار فى حديثه خلال المناقشات الى أن محاكم الثورة قد تقتضى العلانية وأن لزم الأمر السرية ـ أن محكمة الثورة هنا قضت بالعلانية كرما مع المتهمين حينما انا أؤكد لحضراتكم وعلى ذمتى ويقينى ما أجزع ابدا أن أتقدم اليكم لتحاكمونى بغير اجراءات مطلقا ... مطلقا لا أستطيع ابدا ولا ترضى نفسى ان أقول بأن رجلا يتنكر لبلاده فيهدر دم أخيه ظلما وعدوانا أبدا ما اقدرش اتصور ابدا وانا مصرى عملت طول عمرى لأن يكون أمر مصر لها ولبنيها فلن أجزع ابدا من أن يكون أمرى وشرفى وسمعتى بين يدى مصريين . لا أجزع أبدا .. ولكن وقد نشر هذا على الناس ونشر هذا على الدنيا فى شأن رجل أعطى لبلاده حياته وخدمها بصدق وأمانة . كنت اعتقد تماما اذا رأيتم ان الأمر يلزم السرية خلوها لوقتها ولكن الفضيحة فضيحة الخيانة تنشر على الملأ ولا يلقى على الملأ شىء من كلامى .

هذا لا ترضونه ابدا كنت أنتظر أن تقولوا تعال يا مواطن بدا لنا فى شأنك كذا وكذا نشوف ان هذه المسألة فيها خطورة على بلدنا وضد المصلحة العامة وانت فداء هذه المصلحة وفداء هذا البلد الذى فيه عشنا ... لو كنتم قلتم هذا كنت أكون راضيا ، وانما أن تكون هذه الفضيحة علنية أمام الناس وأذيع على الدنيا كلها أن رجلا خان بعد هذا العمر الذى يعتقد موقنا صادقا أنه برىء بصدق وأمانة . انا بكل جهدى المتواضع اردت وحاولت أن أعاون المحكمة ، وأنتم تعرفون كيف يكون خاطر رجل سجين يقابل محاميه ساعة أو نصف ساعة والمحامى مضطر أن يطلع ... يعنى هذا فتات من خلاصة التحقيق فانا أترك الأمر لكم ومصيرى بين أيديكم وكلنا بين يدى الله يصرف أمورنا بتوفيقه وبالهامه واذا كان فى زوال حياة ابراهيم عبد الهادى مصلحة لمصر بشرفى وأولادى اننى أقبل زوال هذه الحياة . ما كنت فى يوم من الأيام حريصا على الحياة أبدا الا لخدمة بلدى ولكن أن تنتهى الى الخيانة والعياذ بالله والى القتل والى المساعدة على القتل والى افساد الحكم . هل انا أفسدت الحكم ؟ هل انا اشتريت رضاء الملك ؟ هل أنا اشتريت رضاء الملك بدخول الجيش فى حرب فلسطين للتضحية بكم أنتم أهلى . لى كثير من أهلى ضباط فى الجيش . انا الذى لم يستطع الملك بكل وسائله ولا أقول مجرحا فبينى وبينه اله ليقول لكم هو من الذى نقل الى ابراهيم عبد الهادى الحاح

الملك فى أن يعين رئيس اركان حرب الجيش بأمر ملكى فيقف عبد الهادى فى وجهه فأين هذا من حرب فلسطين . اقف واقول له لا . للجيش حرمته وللموظفين الكبار استقلالهم وليس من شأنى انا ان اهدم حاجزا أو سياجا يحد من استقلال الموظفين هل انا حضرت مؤتمرات قسما بالله ما حصل ولم اشترك فيها . يقول لكم عثمان المهدى ... طيب يا سيدى ... طيب اعمل ايه ... عثمان المهدى الشخص الوحيد اللى بعد ما اتصرف باسأله يا عثمان ايه الحكاية .

الرئيس ـ هو احنا حاندخل فى الموضوع ؟

المتهم ـ انا باتكلم عن طرفى الجريمة .

الرئيس ـ ممكن توضح للمحكمة بالنسبة لكل ادعاء مرة واحدة . كل هذا تقدر تقوله فى وقته .

المتهم ـ أريد ان أقول لكم رأيى انا بنيته على ايه .. أعمل ايه فى الفترة البسيطة دى أعمل ايه انا لا أستطيع اطلاقا بهذا الوضع الذى انا فيه أن أقدم أى مستندات مش مستطيع ابدا أن أقدم دفاعى بحال من الأحوال وقد يكون الدفاع ناقصا أنتم لا تريدون أن أسير بقدمى . لذلك انا تارك أمرى الى الله . اننى رجل لا زلت مصريا ولا زلت منكم ومن حقى أن أطلب الى رجال هذه الثورة والى المحكمة أن يعطونى حماية مصرية وأن يعطونى سبيلا للدفاع عن نفسى وانتم غير متقيدين الا بضمائركم افعلوا ما شئتم انا امامكم وبين أيديكم والله سبحانه وتعالى يتولانا بعنايته ويتولاكم . انا حاعمل ازاى مانش عارف أبدا ربنا يوفقكم ويلهمكم العدالة وأقول مرة أخرى انا لا احمل غلا ولا حقدا واثق بعدالتكم واثق بالله ... ولا زلت وسأبقى الى آخر لحظة .. الشاب المصرى الناشىء الذى عاش لبلده والله سبحانه وتعالى بيده التوفيق .

الرئيس ـ احنا عاوزين اجابة على سؤال المحكمة .

المتهم ـ تركت لكم الأمر ... مش قادر .

الرئيس ـ هل وكلت عنك محامى ؟

المتهم ـ لا أستطيع .

الرئيس ـ حتى ولا أمر الدفاع عن نفسك .

المتهم ـ انا لا أستطيع أن أعمل شيئا .

الرئيس ـ يعنى حتدافع عن نفسك .

المتهم ـ لم يعد عندى أى حاجة ... هذا خلاصة ما لدى .

المدعى ــ بالنسبة للادعاء الأول ... طلبت أن تكون الجلسة سرية فقلت ان السرية للمصلحة العليا خصوصا أن هنـــاك حلقات أخرى لو كشفت أوراقها لترتب على ذلك ضياعها هذا من جهة ومن جهة اخرى هناك مصادر استقت منها ادارة المخابرات معلوماتها فلو كشف عن هــذه المصادر لأصبحت لا قيمة لها وانعدمت ومن الطبيعى ان هناك مصلحتين المصلحة الأولى يقال أنها العلانية وكشف الأوراق والمصلحة الأخرى المحافظة على السرية للصالح العام .

انا أطلب جعل الجلسة سرية طبعا لأنكم سوف تحققون كل الأمور وتقررون هل المتهم برىء أو غير برىء . لكم ضمائركم وذممكم وكلنا نفهم فيكم قوة الايمان والعدالة المطلقة ...

فأنا أعرض الأمر عليكم فى هل تكون الجلسة سرية أو علنية مراعاة لكل مصلحة ولكم التقدير فى هل المصلحة العليا تتطلب جعل الجلسة سرية أو علنية .

الرئيس ــ المحكمة تختلى للنظر فى طلب المدعى .

ورفعت الجلسة للمداولة فى الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا وعادت المحكمة الى الانعقاد فى الساعة الثانية عشرة .

الرئيس ــ قررت المحكمة ما يأتى :

أولا ــ فيما يختص بالدفاع عن المتهم لما كانت المادة الخامسة من قرار تشكيل محكمة الثورة تجيز أن يتولى المتهم الدفاع عن نفسه فقد قررت المحكمة الاكتفاء بـدفاع المتهـم عن نفســه بالنسبة للادعاءات المقامة عليه .

ثانيا ــ فيما يختص بطلب السرية الذى تقدم به المدعى بشأن الادعاء الأول قررت المحكمة نظر هذا الادعاء فى جلسة سرية بحضـــور المتهم فقط دون المدعى العام وذلك بعد سماع الادعاءات المقامة عليه والآن لنتكلم بخصوص الادعاء الثانى ...

المدعى العام ــ الادعاء الثانى عن دخول الجيش فى حرب فلسطين ومسئولية المتهم عن ذلك . الادعاء الثانى **(أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته فى الداخل والخارج وساعدت على تمكين الاستعمار بالبلاد وذلك انه خلال سنة ١٩٤٨ أثناء توليه رئاسة ديوان الملك السابق فاروق عمل على تنفيذ أهوائه بالزج بجيش مصر فى معركة فلسطين قبل أن يتخذ الجيش أهبته لخوض غمارها .**

المتهم ــ سبق أن قلت ان هذه التهمة غير صحيحة .

الرئيس ــ المحكمة حتسألك . والآن ما هى وظيفتك الحكومية التى كنت تؤديها أثناء قيام حرب فلسطين ؟

المتهم ــ أنا كنت رئيس الديوان .

الرئيس ــ بطبيعة الحال كنت تعلم اسرار دخول مصر الحرب .

المتهم ــ لا ماكنتش أعرف كل الأسرار ولا بعضها .

الرئيس ــ ايه اللى تعمله ؟

المتهم ــ المسألة كانت مسبوقة بدعاية طويلة عريضة لدخول الحرب وكان فيه الجامعة العربية منعقدة وكان كل المسائل المتعلقة بتقرير هذا الموضوع كانت بين الملك وبين الجامعة العربية وأنا لم أعلق مطلقا عن دخول الحرب شىء الا حين حين علم الناس .

الرئيس ــ بصفتك مستشار سياسى للملك السابق تؤدى وظيفة معينة كان واجبك أن توجهه الوجهة الصحيحة فماذا فعلت ؟

المتهم ــ اذا كان ممكن تعيد السؤال لأنى مش فاهم يبقى أحسن ...

الرئيس ــ السؤال واضح .

المتهم ــ وظيفة رئيس ديوان الملك وظيفة مالهاش حدود هيه مش محددة ، يعنى مشفتش لائحة او قانون يحدد الاختصاصات ، وانما الموضوع متعلق باستشارته هو ، هل يستشيرنى أم لا ... واذا جت فرصة فى حديث أو حاجة أو طلب استشارة اكتبها بمذكرة ، وانما هذا الموضوع بالذات لم يطلب رأيى فيه ، وأنا لا أقدم المشورة متبرعا .

الرئيس ــ ألا تعتبر وأنت فى الوظيفة التى كنت تؤديها ، انه كان من واجبك باستمرار أن توجهه الوجهة الصحيحة التى فيها مصلحة للبلاد ؟

المتهم ــ كل ما كنت اعتقده لصالح البلاد كنت أقوله فى المناسبات على طول ، انما فى هذه المسألة زى ما قلت لحضراتكم كل ما علمته علمه الناس .

اللرئيس ــ أليس ممن حقك فى هذه الوظيفة أن تعلم وأن تطالب بأن تعلم ؟ فهل كنت تعلم قبل دخول الحرب بأن مصر ستدخل الحرب ؟

المتهم ــ كنت اجتهد دائما أن اكون على علم بمجرى الأمور ، واذكر اننى فى فترة من الفترات أردت أن اعرف حاجة عن هذا البلد فسألت النقراشى باشا الله يرحمه . فقال لى روح قشلاقات الجيش... فرحت تعرفوا حضراتكم قعدت انتظر ساعة ونصف او ساعتين وهناك اجتماع عسكرى منعقد ولما خلص النقراشى باشا قال لى أنا متأسف اتأخرت عليك ... واللى حصل وأنا خارج فيه ضابط أميرالاى موجود ولا اعرفه حتى هذه

اللحظة ، سلم على المواوى وهو فى هذه اللحظة بيقول للمواوى (ماتخافش) ... جبينا ننصرف عثمان المهدى قال تفضلوا ناكل ساندويتش ... ودخلنا الأودة ، وانا قلت لهم اللى عندى بخصوص استعداد الجيش ، قالوا ان الجيش طلب حاجات ... قلت يجب أن تعملوا بيانات عن طلبات الجيش .... واحنا مروحين سألت النقراشى ايه حكاية فلسطين ؟... قال مفيش حاجة ... وكانت فى هذه الأثناء قد دخلت العصابات أو المتطوعين دخلوا احنا مالناش شأن ومتعلقش بالجيش . فقال لى احنا رأينا أن يكون فيه جزء من الجيش فى العريش احتياطى لو حدث هجوم على مصر ... فقلت له أن هذا لا شأن لنا به ، بل هو متعلق بالجامعة العربية ... فقال لى رأينا أن يكون فيه جزء من الجيش فى العريش احتياطى خوفا من حصول هجوم على حدود مصر . قلت لماذا ؟ قال انه متهيب أن يكون معرضا لخطر الغزو أو شىء من هذا القبيل .. فقلت نحن الى الآن لم ندخل الحرب ... فقال لا نحن الى الآن لم نفكر فى هذا والمحضر عندكم اذا كان أنا دخلت وشفتهم وتكلمت معاهم مافيش .

الرئيس — يفهم من هذا ان هناك استعدادا ربما استعداد فى العريش لصد أى غزو فيها ما فهمتش من مناقشتك مع النقراشى شىء وهل كلامه معاك ما يدلش على حاجة ؟

المتهم — لا يدل على هذا أبدا ، الكلام كان دائر فى الجرائد أن هناك اجتماعات والبلاد العربية المختلفة والدعاية على أقصاها منصرفة الى حمل الجيوش على دخول الجيش حرب فلسطين ولكن فيه قرار أو حاجة أخرى لا أعرف وكون فيه اتجاه ما أعرفش وهذا الاتجاه لا أعلمه أبدا .

الرئيس — فى كلامك قلت للضابط الأميرالاى الذى لا تعرفه لازم تكونوا مستعدين وهذا يدل على انك سمعت انه فيه حاجة .

المتهم — لم أقل هذا أنا فى شأن المواوى لا شىء الا السلام .

الرئيس — ناقش الموضوع فى تسلسل ، رحت تقابل النقراشى وقعدت ساعتين تنتظر النقراشى وهو مجتمع مع ضباط . .الواحد يتساءل. . .ده رئيس حكومة وفى نفس الوقت كان رئيس الحزب اللى كنت تنتمى اليه والصلة بينكم وثيقة طبعا اتكلمت معاه بصراحة فى الموضوع .

المتهم — هذه حكاية تانيه هل تسألنى عن وقائع أو عما يفترض أن يكون .

الرئيس — هل أثير الموضوع بينكما ؟

المتهم — ولا حاجة لما نزلنا حرب فلسطين مافيش حاجة وكل ما فى المسألة انه

يكون لنا جيش فى العريش احتياطى ولا اكثر مطلقا واؤكد على ذمتى ما فيش حاجة ابدا .

الرئيس ـ لما دخلت مصر الحرب فوجئت أنت بهذا ؟

المتهم ـ زى كل الناس .

الرئيس ـ المفروض علشان مصر تدخل الحرب أن يجتمع مجلس الدفاع الأعلى وهو الذى يقرر هذا .

المتهم ـ أنا ما أعرفش .

الرئيس ـ لو سمحت اكمل كلامى ، المفروض أن مجلس الدفاع الأعلى يجتمع ويقرر ويعرض قراره على مجلس الوزراء ولم يحصل هذا .

المتهم ـ ما أعرفش .

الرئيس ـ فوجئت بدخول مصر الحرب . على أقل تقدير كان يجب أن تتخذ اجراء يبين انك غير راض عن هذا الوضع .

المتهم ـ لا يمكن بعد دخول الحرب ، لا أستطيع مطلقا ، لا انا ولا غيرى .

الرئيس ـ هل احتججت على هذا الموضوع ؟.

المتهم ـ على مين ؟

الرئيس ـ هل أخذ رأى الملك ؟

المتهم ـ حيدر كان موجود وهو اللى يراس المؤتمرات ولازم كان بلغه .

الرئيس ـ لازم كان يبلغ عن طريقك .

المتهم ـ والله ما حصلش .

الرئيس ـ انا أسألك : الموضوع صح أو غلط ، وزير عاوز يتصل بالملك يتصل به عن طريق مين ؟

المتهم ـ الوزير يتصل به عن طريق رئيس الوزراء ثم عن طريق رئيس الديوان أو وكيل الديوان .

الرئيس ـ ألم يكن يتبع هذا .

المتهم ـ أحيانا يتبع هذا .. ولكن حيدر كان اتصاله دائما عن طريق كبير الياوران اتصال مباشر ، ودى مسائل جارية .

الرئيس ـ يعنى العرف كدا .

المتهم ـ انا رحت على العرف ده ، وحيدر من قبل أن أكون وزيرا كان متصل مباشرة ... والناس كلهم يعرفوا هـذا ... وأنا فى يقينى أن رجال الجيش يعرفوا هذا .

الرئيس ـ أفهم من هذا أن رئيس الديوان كان ميس ·

المتهم ـ لا أبدا (ميس) تقال لما ييجى واحد يتصرف تصرف وحش باسمه ·

الرئيس ـ أنا أقصد طرطور ·

المتهم ـ المسألة مش مسألة لوائح مكتوبة .. دا العرف جارى ·

الرئيس ـ ازاى يقعد مالوش دعوة فى مسألة مهمة من المسائل دى ..دخول الحرب ! رجل وظيفته مستشار سياسى لا تعرض عليه مسألة مهمة كدخول الحرب ؟ !

المتهم ـ ايه واجبات رئيس الديوان واختصاصاته ايه ، تعرض على رئيس الديوان اى مسألة من الحكومة لعرضها على الملك واذا كان يطلب اليه ابداء الرأى فهو يبديه ولكن مستشار الملك الأول هو رئيس الوزراء وانا على اذا سألنى عن رأيى أقول له ولا أستطيع أن الزمه او الزم رئيس الحكومة .

الرئيس ـ هل احتججت أو ابديت أى اعتراض على عدم أخذ رأيك لأن هذا القرار أخذ دون استشارتك ؟

المتهم ـ الذى علمته من عدم استعداد الجيش قلته ·

الرئيس ـ بعد دخول الحرب أو قبله ؟

المتهم ـ قبله فين ؟ لم أعلم بدخول الحرب الا بعد ما حصل واسألوا حضراتكم ، أى بعد قرار مجلس الوزراء ، وعلشان كدا أنا طلبت الوزراء اللى كانوا موجودين لسؤالهم ·

الرئيس ـ يعنى تكشفت لك الحالة بعد دخول الحرب أن الجيش تنقصه أسلحة ؟

المتهم ـ تكشفت بعدين فى الآخر ·

الرئيس ـ يعنى مش فى الأول ؟ يعنى لم تسمع أن الجيش مافيهش عربيات ولوريات وكان الجنود تقف فى الشوارع ·

المتهم ـ لم يحصل هذا أبدا ، ولا علمت أبدا والله ـ كل ماأعرفه هو اننى كنت اقرأ البلاغات التى كانت تصدرها وزارة الحربية .

الرئيس ـ لما تكشفت الحالة وعلمت بها ، ايه الاجراءات التى اتبعتها ، هل تكلمت مع الملك ؟

المتهم ـ فى كل حديث لما تكشف الموقف فى الآخر .

الرئيس ـ كان امتى ؟

المتهم ـ فى الآخر خالص .

الرئيس ـ فى الآخر امتى .. فى يناير مثلا ؟

المتهم ـ لا ، واقسم بشرفى ـ اننى لا أعرف مطلقا ولذلك أول ما جيت الحكومة وتجددت حملة فلسطين . ثانيا ـ حيدر كان يشكو كل يوم من الحالة.. قلت له عاوز ايه ؟ قال صلح سياسى . فى هـــذه الأثناء أتى لى وزير بريطانيا .

الرئيس ـ قبل أن تنتقل من هذه النقطة ؟

المتهم ـ لا تقطع على فكرى يمكن لا اذكر هذا فيما بعد ، جاءنى الوزير البريطانى وقال نحن مستعدون أن نعطيكم مساعدات تحت معاهدة ١٩٣٦ ... قلت له أنا لا أستطيع ذلك لأن معاهـدة ١٩٣٦ نعتبرها انقضت ... والآن لا يمكن تحت هذه الضرورة أن أقبل هذا ... والذى اطلبه اليك أن تجيب لنا السلاح الذى دفعنا ثمنه ، تسلموه لنا ... قال احنـــا لا يمكننا لأن هذا يخالف قرار الأمم المتحدة ... وتناقشنا فى هـــذا طويلا ... وانا تشبثت بموقفى وكتبت مذكرة بالحديث أطلعت الوزراء عليها فعرضوها فورا ولم نضيع وقتا فى أننا ننتهز فرصة انتصار آخر

الرئيس ـ انتظرت لما تكشفت الحالة لك ... هل تفاهمت مع رئيس الحكومة وتكلمت معه ، خصوصا وكان رئيس الحزب الذى كنت تنتمى اليه ؟..

المتهم ـ هذه حاجة تانية ...

الرئيس ـ بصفتك رئيس الديوان كنت بتتصل به ؟

المتهم ـ متى ...

الرئيس ـ سواء فى أول الحرب أو اثنائها ...

المتهم ـ سألته وكان بيقول احنا جبنا عتاد ...

الرئيس ـ هل تكلمت مع رئيس الحكومة عن النقص الموجود ؟

المتهم ـ احنا بذلنا جهدنا لسد كل نقص ...

الرئيس ـ بصفتك مستشار هل عملتم على التعبئة العامة فى داخـل البلاد بحيث تعبأ كل مواردها والمواطنين لهذه الحرب ؟

المتهم ـ ما شأنى بهذا يا سيدى ؟

الرئيس ـ أليس من واجبك أن تلفت نظر الملك ؟

المتهم ـ انا مالقيتش أن الحكومة اهملت .. بل على العكس ، وزير الدفاع كان دائما يعطى بلاغات مطمئنة ...

الرئيس ــ ايه المظاهر الداخلية التى كانت تدعو الى دخول الحرب ؟ ألم تكن تخشى على البلاد ؟

المتهم ــ هل كان هذا من شأنى ؟ مش أنا اللى باشغل الملك ...

الرئيس ــ أليس من واجبك أن تشير عليه ؟

المتهم ــ كانت مشورتى دائما الحرص على أن يأخذ الجيش جميع حاجاته ...

الرئيس ــ أى بلد تدخل الحرب لابد أن تعبىء جميع مواردها .. هل الجيش عمل هذا ؟

المتهم ــ لا أفهم أنه كان هناك نقص والذى أعرفه انه فى الفترة الأخيرة جــدا ظهر أن التانيين عندهم أسلحة أكثر منا . وهل هذا شأنى ؟ هذا شأن الحكومة . وهو أن كان يعنينى فكما يعنى كل الناس ...

الرئيس ــ يعنى مالكش دعوة ...

المتهم ــ مش ماليش دعوة ... ولكن أنا لست وزير الدفاع ...

الرئيس ــ انت موظف لك مكانتك ... وكان من واجبك . أن تقول للملك أن الموقف يقتضى أن تعمل كذا ...

المتهم ــ مشورة الملك يأخذها من رئيس الحكومة ووزير الدفاع المسؤول ، وأنا اشير بالذى أعرفه ويدخل فى اختصاصى ... وأنا لم أقصر فى حاجة ...

الرئيس ــ لما جيت رئيس حكومة هل عملت تعبئة ؟

المتهم ــ الحكاية كانت ايقاف القتال .. ايقاف الكارثة ..

الرئيس ــ هل طلبت هذا ؟

المتهم ــ الذى طلب العمل على هذا هو وزير الدفاع ..

الرئيس ــ لماذا لم تسأله ؟

المتهم ــ سألته قال ان الجيش المصرى يتحمل المعركة لوحده ...

الرئيس ــ ايه السبب ؟

المتهم ــ انفراد الجيش هو السبب ...

الرئيس ــ هل كان الجيش الثانى أقوى فى العدد ؟

المتهم ــ اللى فهمته أن الجيوش الأخرى ما عملتش حاجة ... وان الضغط واقع على الجيش المصرى وحده ...

الرئيس ــ ما سببه ؟! البلاد اللى تعدادها ٢٢ مليون وامكانياتها اكثر من البلد الأخرى اللى تعدادها مليون مش قادرة تقف ليه ؟ بصرف النظر عن

باقى الجيوش .. هناك سبب رئيسى جعل الجيش لا يمكنه الوقوف .. ورئيس الحكومة واجبه ان يعرف السبب ..

المتهم ـ أنا أمامى السبب الذى قلته ...

الرئيس ـ سبب الكارثة ايه ؟ بلد تعدادها كده وامكانياتها قد كده ... المفروض موارد البلاد كانت تكفى للاطمئنان ولكن عدم الاطمئنان لازم يكون لأن هناك أسباب تانية ...

المتهم ـ أنا أقول لحضراتكم ما حصل ... الذى قيل لى أن الجيش فى هذه الحالة .... عاوز حل سياسى فورا ..

الرئيس ـ أنا كرئيس حكومة اتى الى وزير الحربية وقال لى الموقف كذا وكذا لابد أن ابحث الأسباب .

المتهم ـ يعنى ايه ؟

الرئيس ـ يعنى الميزانية قد كده والامكانيات قد كده لابد أن هناك سببا رئيسيا هو الذى جعل الجيش المصرى لا يقف فى المعركة .

المتهم ـ ده مش اللى يتعمل فى ساعتها انما اللى يتعمل هو انقاذ الجيش ... ولذلك اتصلت بمستشار السفارة الأمريكية فالسفير لم يكن موجودا . واتكلمنا كلام عام نفذت من خلاله الى أن اسرائيل مدلله والى انهم لا يطلبون من البلاد العربية الهدنة الا حين تكون الحالة محرجة . ولذلك قال لى لو عرضنا وقف القتال تقبلوه ؟ قلت لو عرضت وقف القتال جديا نقبل على شرط أن تتعهدوا الا تفاجئنا اسرائيل ... وفى ساعة أتى الرد وعقدت مجلس الوزراء وعرضت عليه الأمر ، واخبرته بكل هذا .

الرئيس ـ يعنى قدرت تصل الى هدنة ... فهل كان تاريخ أو ماضى اليهود يدل على انهم يحترموا العهود ؟ وهل اتخذت الاجراءات الكفيلة بحيث لو نقض اليهود الهدنة تكون مستعدا فى هذه الفترة ؟

المتهم ـ احنا خرجنا على الاعتمادات الممكنة لتعزيز الجيش ..

الرئيس ـ المسألة مش مسألة اعتمادات ... محل الامكانيات والموارد والجبهة الداخلية كان يجب أن يعبأوا لتعزيز الجيش ...

المتهم ـ لتعزيز الجيش المفروض أولا توفير السلاح ، واحنا ليس لدينا معامل سلاح واحنا اعتمدنا المال لشراء الأسلحة وهذا هو اهم الوجوه .

الرئيس ـ اشتريتم أسلحة ؟

المتهم ـ احنا عملنا الاعتمادات ، والوزارة هى التى تقوم بالشراء والتعاقد

وتواريخ الورود وجت امتى مش فاكر وأنا وقتها وأنا رئيس الوزارة لم أقصر فى شىء .

الرئيس ـ كان الواجب عليك أن تتبين الموقف . أنا لو كنت رئيس ديوان كان يجب على الدراسة الجدية للموقف ...

المتهم ـ عمرى ما جانى حيدر وشكا لى ، وكان دائم الاتصال بالملك معتزا بهذا شديد النفور . أن يتصل به أحد غيره ... والنقراشى حب يروح جبهة القتال فمنعه الملك ...

الرئيس ـ وانت رئيس الحكومة هل حيدر وزير الحربية منعه الملك من الذهاب الى ميدان القتال ؟

المتهم ـ أيوه ..

الرئيس ـ هل كان يتصل بالملك مباشرة دون اذن منك ؟

المتهم ـ أيوه أستنتج أنه لابد كان يتصل به لكن مفيش حاجة ظاهرة امامى . .

الرئيس ـ لما كنت رئيس حكومة وهو وزير ... هل كان يتصل مباشرة بالملك ؟

المتهم ـ أشوفه فين ده كان وزير وياور ...

الرئيس ـ حيدر كان ياور ؟

المتهم ـ أيوه . .

الرئيس ـ لما شفت الواقعة دى لماذا لم تقدم استقالتك ؟

المتهم ـ أنا ماشفتش جديد ... ما عنديش حاجة مرسومة ..

الرئيس ـ دول كانوا بيتخطوك ... مش مهمتك تقديم الاستشاره دى ؟

المتهم ـ فى حدود المتبع والجارى ... اذا أتت لى مسائل لازم أعطى فيها الراى

الرئيس ـ واذا لم يطلب اليك ... الا تسأل ؟

المتهم ـ ازاى ؟... لازم أسأل لأكون مستعدا .... والعمل اليومى بتاع الحكومة يفوت على ... وفيه مكاتبات وطلبات ... هذه الأشياء تمر على ... وكذلك القوانين الواردة من البرلمان .

الرئيس ـ بعد أن وافقت على الهدنة وأوقف القتال فى الميدان ... ايه الاجراءات التى اتخذت بالنسبة للقوات هل نزلتها أو سبتها هناك ؟

المتهم ـ الذى أعرفه هو انها تنزل بالتدريج ... وأهم شىء كان يعنينى فى هذا الوقت هو تخليص قوات الفالوجا لأن كان معاها أغلب سلاح الجيش ..

الرئيس ـ أتعرف أين وزعت هذه القوات ؟

المتهم ـ لا اعرف ... ولا يستطيع رئيس الحكومة التدخل فى التفصيلات ...

الرئيس ـ ما صدرتش أوامر بتوزيعها فى مناطق معينة ؟

المتهم ـ لا ...

الرئيس ـ كنت وزير الداخلية مع قيامك برئاسة الوزارة ... فهل فيه اجراءات اتخذتها بالنسبة للأمن الداخلى فى البلاد ؟

المتهم ـ يعنى ايه ؟

الرئيس ـ يعنى اجراءات لصيانة الأمن الداخلى لتأمين الجبهة بالنسبة للقوات الموجودة فى الميدان ...

المتهم ـ لقد اتخذت كل الاجراءات التى يقتضيها الأمن الداخلى ....

الرئيس ـ زى ايه ؟

المتهم ـ أنا بذلت كل جهدى لصيانة الأمن ...

الرئيس ـ اضرب لنا مثل على اجراء معروف ...

المتهم ـ البلاد كانت فى حالة سكينة والحكومة قادرة على القيام بواجباتها فى التموين وفى كل شىء ...

الرئيس ـ هل للمدعى أسئلة ؟

المدعى ـ نريد أن نعرف ما دار فى الجلسة السرية ...

المتهم ـ مضابط الجلسات السرية موجودة وكل ما سمعته فى وقتها أن حيدر أكد للمجلسين أن الجيش مستعد .. وان الاستعداد على أتمه وأن واحد من النواب ولعله فكرى أباظة قال أنا سمعت أن الجيش مستعد ... فقال له حيدر أيوه ... وسمعت أن الكل كانوا بيحملوا رئيس الحكومة على دخول الحرب ..

حضرات القضاة يؤسفنى أنه لا يمكنى أن أستمر هكذا بدون محام.

الرئيس ـ المفروض انك تعاون المحكمة على اداء واجبها فى تحقيق العدالة .

المتهم ـ هذا آخر ما لدى .

الرئيس ـ (ينادى على الشاهد الأول الفريق محمد حيدر) حضر الشاهد .

الرئيس ـ قل أقسم بالله العظيم أن أقول الحق ولا شىء غير الحق والله على ما أقول شهيد ..

(أقسم الشاهد اليمين)

الرئيس ــ كنت وزير حربية عندما أعلنت الحرب ودخلت مصر فلسطين فكيف دخلت مصر الحرب ؟

الشاهد ــ لما قام الصهيونيون بالاعتداء على عرب فلسطين ... حصل تطوع من المصريين للدفاع عن العرب ... وحصل أن بعض ضباط الجيش ارادوا أنهم يتطوعوا لدخول فلسطين للدفاع عن الانسانية ... ورأينا معاونة هؤلاء الاخوان وحتى انهم يبقى فى امكانهم بعد انتهاء مأموريتهم ليعودوا للجيش عاوناهم فى الاحالة على الاستيداع وفعلا أحيل البعض منهم على الاستيداع ... ولما علمت أن أحمد عبد العزيز يرغب فى التطوع لدخول فلسطين أحضرته وافهمته انه لابد أن يقود القوة الموجودة ولكى نجنب الجيش دخول حرب فلسطين عملنا على اخراج عساكر فى الأجازة الحرة ولبسناهم لبس عرب فلسطين وزودناهم بالأسلحة وغيرنا لون المدافع ودخلوا تحت رئاسة الصاغ احمد عبد العزيز وبعد ذلك حصل اننى علمت بأن الجيوش ستدخل ليلة ١٥ مايو .

الرئيس ــ علمت من مين ؟

الشاهد ــ ذكر فى الجرائد أن الجيوش حتدخل ... بعد ذلك حصل أن ضباط هيئة أركان الحرب اجتمعوا .

الرئيس ــ بناء على ايه . بناء على ما يكتب فى الجرائد ؟

الشاهد ــ أنا قلت لهم ادرسوا الموقف فدرسوا الموقف ورأوا أن الجيش تسليحه ناقص ويلزمه الكثير من المهمات العسكرية وان الجيش مايدخلش أرض فلسطين محارب وقلنا لرئيس الحكومة ...

الرئيس ــ يعنى اتخذتم هذا الموقف بناء على معلومات الجرائد ولم يكن فيه تشاور بين الحكومات المختلفة .

الشاهد ــ حصل قبل كده انى علمت انه كان حصل اتفاق بين ملك مصر ورؤساء الدول العربية فى اجتماع حصل فى انشاص بأنهم يدخلوا فلسطين وذلك فى سنة ١٩٤٧ .

الرئيس ــ ألم يؤخذ رأى العسكريين ؟

الشاهد ــ لم يجتمع العسكريون ولم يؤخذ رأيهم .. بعد ذلك لما تقدم تقرير من أحد الضباط وعلمت أن هذا التقرير يحتوى على بيانات مفصلة عن حالة الجيش أبلغت رئيس الحكومة بهذا .

الرئيس ـ كان مين رئيس الحكومة ؟

الشاهد ـ كان النقراشي باشا وقد طلب رئيس الحكومة أن يسمع هذه البيانات من القواد انفسهم .

الرئيس ـ كان مين فى الجلسة التى اجتمعت ؟

الشاهد ـ هيئة أركان حرب الجيش وقائد القوة فى العريش واظن بعض ضباط رياسة الجيش التى تمثل فيها الأسلحة المختلفة فطلب النقراشى ان يسمع آراءهم وحضر الاجتماع واذكر أن السيد ابراهيم عبد الهادى حضر أيضا هذا الاجتماع وقال الضباط بياناتهم للمرحوم النقراشى .

الرئيس ـ البيانات التى قالوها عن ايه ؟

الشاهد ـ عن حالة الجيش والنقص فى الأسلحة .

الرئيس ـ البيانات كويسة أو وحشة يعنى تشجع على دخول الحرب ؟

الشاهد ـ لا ابدا كانت كلها تقول بتعذر دخول الجيش فى الحرب وبأن حالة التسليح فى الجيش سيئة .

الرئيس ـ هل قدروا عاوزين فترة قد ايه للاستعداد لدخول الحرب ؟

الشاهد ـ لا . . .

الرئيس ـ كان يوم ايه الكلام ده ؟

الشاهد ـ لا أذكر تماما يجوز يوم ١٠ مايو .

الرئيس ـ دخلتم الحرب يوم كام ؟

الشاهد ـ يوم ١٥ مايو ولقد حضر المرحوم النقراشى والسيد ابراهيم عبدالهادى والنقراشى تكلم فى الموضوع ولكن ابراهيم عبد الهادى لم يتكلم بل كان يستمع .

الرئيس ـ قال ايه النقراشى ؟

الشاهد ـ رغم سماعه للبيانات قال لابد من دخول الحرب واظن كما أذكر انه أيضا علم المواوى بهذا وانه قال له لا تخش هذا الموقف لأن المواوى كان بيشرح له الحالة وهذا ما حصل على ما اذكر .

الرئيس ـ بصفتك كنت وزير حربية المفروض ان الذى يقرر دخول الحرب هو مين ؟ هل وزير الحربية أو روتين الحكومة ؟

الشاهد ـ بعد ما يعرض الجيش رأيه ، رئيس الحكومة ومجلس الوزراء يجتمعوا ويقرروا ثم يعرض الأمر على البرلمان .

الرئيس ـ كمان فيه مجلس دفاع أعلى موجود والمفروض يُوخذ رأيه فى دخول الحرب ويعرض هذا الرأى على مجلس الوزراء فما الذى حدث ؟

الشاهد ـ مجلس الدفاع الأعلى كان منحل ولم ينعقد .

الرئيس ـ القانون كان قائم ؟

الشاهد ـ نعم القانون كان قائم ولكن المجلس حل لما أنا اتعينت فى أواخر سبتمبر والانجليز كانوا موجودين فى الجيش لغاية فبراير وبعد ذلك حصل موضوع فلسطين فى مايو .

الرئيس ـ يعنى الضباط تقدموا ببيان عن الحالة السيئة ورئيس الحكومة بالرغم من ذلك قال لا بد من أن ندخل الحرب وكان قراره هذا قبل أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء ؟

الشاهد ـ أيوه ... أظن .

الرئيس ـ بعد كده عرض على مجلس الوزراء ؟

الشاهد ـ نعم .

الرئيس ـ هل نوقش الموضوع فى مجلس الوزراء وهل قيل راى الضباط ؟

الشاهد ـ أنا لا أذكر جيدا كل الكلام اللى قيل .

الرئيس ـ يعنى نوقشت الحالة فى مجلس الوزراء بصراحة ؟

الشاهد ـ لا أذكر ... هوه واخد باله ان الجيش عنده ذخائر وأسلحة ولكن مقدار حاجة الجيش قد ايه وما هو مدى ما تستلزمه حرب فلسطين هو لا يدرى ؟

الرئيس ـ امال ازاى أدخل الحرب وأنا راجل سياسى مش لا بد آخد رأى العسكريين وهوه سمع رأى العسكريين ووافقوا ببيان واضح على عدم دخول الحرب . فهل بين رئيس الحكومة رأى العسكريين بوضوح أم لا ؟

الشاهد ـ لا أذكر .

الرئيس ـ هل وافق مجلس الوزراء على دخول الحرب ؟

الشاهد ـ وافق .

الرئيس ـ بالأغلبية أو بالاجماع .

الشاهد ـ بالاجماع .

الرئيس ـ ايه اللى حصل بعد كده ؟ هل عرض الموضوع قبل اعلان الحرب على الملك ؟

الشاهد ـ يعرض على القائد الأعلى طبعا .

الرئيس ـ مين اللى عرض ، رئيس الحكومة والا مين ؟

الشاهد ـ لا اذكر .

الرئيس ـ لما ابتديتوا المعركة ولمستم النقص الموجود فى الجيش والجيش مش قادر يقوم بمهمته ..

الشاهد ـ بدات المعركة وكان الجيش له الشرف فى أن أحرز بعض انتصارات وبعدين مشى لغاية أسدود وبعدين حصل ما حصل وما هو معروف بأن جيش الأردن وعلى رأسه جلوب باشا انسحبوا من اللد والرملة وحصل أن مجلس الأمن بالذات قرر وقف اطلاق النار فأوقف اطلاق النار .

الرئيس ـ هل تعرف موقف السيد ابراهيم عبد الهادى بصفته كان رئيس ديوان ؟ كان موقفه ايه بالنسبة لدخول الحرب ؟ هل كان رأيه اننا ندخل الحرب ؟

الشاهد ـ انا أقسمت يمين ولازم أقول الحق ... أنا لم اناقشه .

الرئيس ـ هل تقابلت مع الملك السابق ؟

الشاهد ـ لا . الاخبار كانت تبلغ الى رئيس الحكومة ثم الى رئيس الديوان ثم الملك .

الرئيس ـ هل كنت تعلمه بالحركات يوم بيوم ؟

الشاهد ـ ده رئيس الحكومة هو المسئول انه يبلغ الملك بواسطة رئيس الديوان

الرئيس ـ هل عمل مجلس الوزراء على تعبئة موارد الدولة للحرب ؟

الشاهد ـ انا على اى حال اذكر كل ما سمعته أو اتذكره .

الرئيس ـ هل عبئت جميع الموارد للحرب ؟

الشاهد ـ عملوا على هذا لكن ببطء وكانوا بيشوفوا يجيبوا الحاجات دى من بره والا بواسطة جماعة بيجيبوا من مخلفات الجيش أو او الى آخره .

الرئيس ـ لما اجتمع رئيس الحكومة مع الضباط وقال لازم ندخل الحرب هل كان هذا قرار نهائى ؟

الشاهد ـ هو قال كده .

الرئيس ـ هل ده كان رأيه لوحده ؟

الشاهد ـ لا بد أن يكون أخذ هذا الرأى من القائد الأعلى .

الرئيس ـ هو قرر هذا قبل سماع رأى العسكريين .؟

الشاهد ـ هو قرر هذا على الرغم من سماعه كل أقوالهم .

الرئيس ـ أثناء الحرب فى فلسطين هل كانت السراى تتدخل فى العمليات وكانت تصدر الأوامر انهم يتحركوا للاستيلاء على حته ثانية قبل أن يكملوا أو يؤمنوا الأولى . هل كان يحصل هذا ؟

الشاهد ـ بيحصل .

الرئيس ـ عن أمر مين ؟

الشاهد ـ كلكم تعرفوا ان السراى كانت بتتصل بالضباط والجيش .

الرئيس ـ الملك نفسه كان يتصل بالمواوى ؟

الشاهد ـ لا أعرف مين الأشخاص اللى كانوا بيتصلوا بالملك .

الرئيس ـ انت كنت وزير حربية ومتتبع المعركة من الأول .

الشاهد ـ كان فيه أعمال تعمل من ورايا .

الرئيس ـ هل كانوا بعد ما يستولوا على مستعمرة من المستعمرات وقبل ما يؤمنوها يروحوا سايبنها ويتقدموا الى خطوط أمامية ؟

الشاهد ـ فى المستعمرات اللى جوه يمكن كان بيحصل ده علشان يقتحموا المستعمرات اللى أمامهم ودى حاجات يقدرها القائد بالطبع .

الرئيس ـ وهل القائد كان بيقدر الحاجات دى بنفسه ؟

الشاهد ـ دى حاجات لم ألمسها بنفسى ولكنى أعرف أن هناك بعض تدخلات مش فى فلسطين بس بل وفى كل ناحية .

الرئيس ـ لما جه ابراهيم عبد الهادى رئيس للحكومة بعد مقتل النقراشى هل اجتمع معاك علشان يعرف الموقف بالنسبة للجيش فى فلسطين ؟

الشاهد ـ لا أذكر .

الرئيس ـ هل اتخذ من الاجراءات ما يكفل سلامة الجيش هناك ؟ مثلا هل هو أعطى تعليمات خاصة لتعزيز القوات التى كانت هناك يعنى هل مدها بالمساعدة ؟

الشاهد ـ هذه مسألة عامة كانت تتخذ من يوم ما دخل الجيش فلسطين .

الرئيس ـ هل المتهم طلب الهدنة ؟ ابراهيم عبد الهادى قرر انه وهو رئيس للحكومة طلب الهدنة .

الشاهد ـ مجلس الأمن هناك فى أمريكا هو اللى قرر الهدنة .

الرئيس ـ هل اجتمعت به ؟

الشاهد ـ لا لم اجتمع .

الرئيس ـ هل للمتهم سؤال يريد توجيهه الى الشاهد ؟

المتهم ـ أنا قلت أقوالى وأقوالى عند حضراتكم وانا مش فى حاجة لأن أسأل أسئلة .

الرئيس ـ المفروض انك تسأله اظهارا للحقيقة اذا أردت . بعد ما عقدت الهدنة أمرت بعودة جزء من القوات من فلسطين .

الشاهد ـ لما وجدنا ان خطوط الجيش المصرى طويلة رأينا العمل على تقصيرها يعنى القائد قصر خطوطه ورجع الى خط غزه .

الرئيس ـ لما عقدت الهدنة سحب جزء من القوات ونزل مصر .

الشاهد ـ بعد الهدنة ؟

الرئيس ـ أيوه .

الشاهد ـ بعد الهدنة وبعد قرار مجلس الأمن مانزلتش قوات وكل ما فى الأمر ان القوات رجعت الى غزه ورفح والعريش .

الرئيس ـ لما استقرت الأمور . قوات الفالوجا لما نزلت وديتوها فين ؟

الشاهد ـ قوات الفالوجا بس لما انتهت الهدنة .

الرئيس ـ قوات الفالوجا لوحدها ؟ هل فيه قوات ثانية ؟

الشاهد ـ قوات الفالوجا نزلت علشان الوعى القومى فى مصر لأنها دافعت عن نفسها مدة طويلة وأنزلت باليهود خسائر فتقرر أن ترجع الى بلدها لتستريح .

الرئيس ـ هل وزعت هذه القوة لما نزلت مصر ؟

الشاهد ـ لا .

الرئيس ـ هل استقرت القوة فى مصر كوحدة واحدة يعنى ماراحتش حته ثانيـة ؟

الشاهد ـ دى أورط أورط وكل لواء يأخذ الأورطه اللى تبعه .

الرئيس ـ يعنى كام جزء منها فى شرق القنال وجزء فى أسيوط . . فى منقباد . .

الشاهد ـ دا عمل رئيس هيئة أركان حرب الجيش وهو مسئول عن كل النظام بالجيش وتوزيع قواته .

المدعى ـ هل يجوز لرئيس الوزارة ورئيس الديوان حضور لجنة الضباط ؟

الشاهد ـ رئيس الحكومة طبعا يقدر يحضر .

الرئيس ــ ورئيس الديوان ؟

الشاهد ــ أيوه .

المدعى ــ لماذا حضر رئيس الديوان ؟

الشاهد ــ هل أنا الذى أسأل ؟ أنا حالف يمين .

الرئيس ــ ايه أثر حضور رئيس الديوان ؟

الشاهد ــ لا بد وان الملك وهو القائد الأعلى عاوز يعرف ... وهو جاى مش بكيفه ولكنه لم يتكلم .

الرئيس ــ هوه عرف الموقف والحالة العسكرية قبل دخول الحرب فهل أبلغ ذلك للملك أولا ؟

الشاهد ــ لا .

المدعى ــ ما هى رغبة الملك ؟

الشاهد ــ رغبة الملك كانت دخول الحرب ؟

المدعى ــ لماذا كان مصرا على دخول الحرب ؟

الشاهد ــ أنا أستنتج وأنا حالف اليمين ويجوز استنتاجى يكون غلط ؟! هل أنا دخلت فى نفسه ؟

الرئيس ــ الملك السابق جمع رؤساء الدول العربية فى قصر انشاص ليه ؟

الشاهد ــ هوه جمعهم فى قصر انشاص لدخول حرب فلسطين .

الرئيس ــ هل كانت الحكومة تعلم أو لا تعلم ؟

الشاهد ــ لا اذكر هذا وهو جمعهم من غير رئيس الحكومة ما يعرف .

المدعى ــ هل وصل تقرير من موسى لطفى بخصوص عدم استعداد الجيش ؟

الشاهد ــ هذا هو ما جاء من أجله المرحوم النقراشي وحضر اجتماع اللجنة .

الرئيس ــ هل بصفتك وزير حربية أوضحت الموقف للناس المسئولين ورئيس الحكومة ورأيك ايه ؟

الشاهد ــ أنا قلت له فقال أنا عاوز أسمع هذا من الضباط .

الرئيس ــ تعتقد مين المسئول عن دخول الحرب ؟ مين الأفراد المسئولين عن دخول الحرب . انت كنت وزير حربية ولا بد انك لمست كل هذا .

الشاهد ــ القائد الأعلى وهو الملك .

الرئيس ــ هل يعنى الحكومة اعترضت ــ يعنى مثلا مجلس الوزراء شايف انه لا يمكن دخول الحرب ؟

الشاهد ـ كام قرار حصل ـ يعنى الملك عاوز ولا بد لرئيس الحكومة أن يعمل بقرار الملك .

الرئيس ـ يعنى بيعمل بطلبات الملك ؟

الشاهد ـ قرر هذا بناء على موافقة مجلسى البرلمان النواب والشيوخ .

الرئيس ـ هل حضرت اجتماع مجلس النوب ؟

الشاهد ـ ما حضرتش .

الرئيس ـ يعنى رئيس الحكومة ...

الشاهد ـ حصل بينى وبين النقراشى فى مجلس الشيوخ مشادة فيما يختص أيضا بحكاية فلسطين لأنه دافع عن هذه الوجهة فى موضوع يختص بحرب فلسطين وهنا قمت وطلبت منه أن لا يتكلم لأنى أنا لا بد أن أشرح فحصلت مشادة انفض مجلس الشيوخ من أجلها ورفعت الجلسة لكى لا تستمر المناقشة .

الرئيس ـ كنت عاوز تشرح ايه ؟

الشاهد ـ كنت عاوز أقول ايه اللى حصل لأن النقراشى كان رأيه بالعكس .. يعنى بعكس رأيى .

الرئيس ـ قال بالعكس واللا لا ؟

الشاهد ـ فعلا قال بالعكس .

الرئيس ـ هل كان مجلس الشيوخ موافق ؟

الشاهد ـ لا .

الرئيس ـ يعنى يعتبر ان مجلس الشيوخ موافق دون أن يسمع النقراشى كل الموقف على حقيقته .

الشاهد ـ الذى أذكره انه قال الموقف على حقيقته . النقراشى كان يشرح الموقف من الوجهة السياسية وقال انه لا يصح أن يترك الدول العربية تدخل فى فلسطين وهو يفضل واقف .

الرئيس ـ يعنى ماشرحش لهم الناحية العسكرية ؟

الشاهد ـ لا أذكر .

المدعى ـ الجيش ماكنش مستعد ومع ذلك دخل الحرب . من المسئول عن هذا ؟ سبق انك أجبت عن هذا فى التحقيق .

الرئيس ـ من هم الأفراد المسئولون عن دخول مصر حرب فلسطين ؟

الشاهد ـ الملك قبل كل شيء ـ تبع رئيس الحكومة .

الرئيس ـ لوحده ؟

الشاهد ـ يعنى اذا كان الملك له مستشار يبقى المستشار ينقل الرأى من رئيس الحكومة للملك .

المدعى ـ هل أفهم من هذا ان المسئولين عن دخول الحرب هم فاروق ثم رئيس الديوان ابراهيم عبد الهادى ثم رئيس الحكومة النقراشى .

الشاهد ـ الكلام الذى قلته ان الملك هوه المسئول وبعد ذلك سئلت سؤالا فقلت بالطبع ان مستشاريه الاثنين هما رئيس الحكومة ورئيس الديوان ولا بد ان يكون أخطر بوجهة نظرهما فى هذا الموضوع .

المدعى ـ ما الذى عمله رئيس الحكومة ورئيس الديوان لعدم وقوع الحرب ؟

الشاهد ـ يجوز رئيس الحكومة له الأغلبية البرلمانية وطبعا رئيس الديوان كان ينتمى لهذه الناحية ربما لو كانت الأغلبية البرلمانية ترفض دخول الجيش فى الحرب لرجع الملك عن موقفه .

المدعى ـ هل البرلمان فعل ذلك ؟

الشاهد ـ لا اعرف اذا كان البرلمان فعل هذا أولا . هذا رأى تقديرى .

المدعى ـ هل الشاهد حضر فى الجلسة السرية فى مجلسى النواب والشيوخ ؟

الشاهد ـ أظن .

المدعى ـ اى جلسة .

الشاهد ـ لا أذكر .

المتهم ـ انا سمعت ان المضابط موجودة والمحاضر موجودة شوفوها .

(وهنا قلب المدعى فى الأوراق التى أمامه)

الرئيس ـ هل أوضح فى المضابط ان الموقف العسكرى كان فى حالة سيئة ؟

المدعى ـ لأ .. أوضح ان الجيش مستعدا !

وكيل النيابة ـ الجلسة السرية كانت فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ .

المدعى ـ (قدم بيده محضرا) هذا هو محضر الجلسة السرية لمجلس الشيوخ وقد أوضح فيه رئيس الحكومة وقتئذ ان الجيش مستعد والقوات العربية كلها تستطيع سحق القوات الصهيونية ولم يقل ان الجيش مش مستعد لا فى مجلس النواب ولا فى مجلس الشيوخ .

وكيل النيابة ـ عبارة النقراشى نصها (وختم دولته بيانه بقوله ان الجيش المصرى كفاية وأسلحته وافية وذخيرته متوفرة وان الذى يقوم على مثل هذا الأمر يتخذ له كل عدته) .

المدعى ــ مثل هذا الكلام قيل ايضا فى مجلس الشيوخ .

الرئيس ــ (للمتهم) هل لك كلام ؟

المتهم ــ أرجو أن تعفونني ... أنا يكفيني أن أقول ان فى هذه الأوراق أضعاف أضعاف ما يشرح هنا اذا أطلعتم عليها .

الرئيس ــ احنا عاوزين نتكلم بخصوص الادعاء المنظور أمامنا . يعنى تقصد ايه؟

المتهم ــ أنا لا أقصد شيئا كل ما أريد أن اقوله ان ربنا يعينكم وتقرءوا هذا الورق كله وتشوفوا ايه اللى فيه علشان تعرفوا ان التحقيق لو اخذ مداه وأخذ حظه كانت الأمور توضع أمامكم مستوفاه كاملة . لما تشوفوا حضراتكم ...

الرئيس ــ نشوف ايه بالذات ... حدد .

المتهم ــ لم اطلع على محضر لجنة الجيش .

الرئيس ــ المحضر موجود .

المتهم ــ حضراتكم شوفوه . وانا مكتفى بأنكم تشوفوه والأمر لكم ولذمتكم .

الرئيس ــ عاوزين نسمع .

المدعى ــ مذكرة مرفوعة لحضرة صاحب السعادة رئيس اركان حرب الجيش الموضوع : « موقف القوات المصرية فى العريش »

الموضوع الأول : تمام اعداد القوات المصرية بقدر المستطاع من حيث المعدات واصلاحها والعربات الموجودة حاليا ..

« ان حالة القوات الاحتياطية .. »

« ستضطر العمليات الحربية .. »

بعد ذلك تكلم عن العربات « تنحصر الصعوبة الرئيسية الآن ... » للخدمة العاملة .

الرئيس ــ هل المتهم عاوز يسأل حاجة ؟

المتهم ــ أنا تركت الأمر لكم .

الرئيس ــ لازم تساعد المحكمة .

المتهم ــ أنا تقدمت بكل استعداد لمساعدة المحكمة .

الرئيس ــ انتهى كلام الشاهد . هل معكم تقرير المواوى ؟

المدعى ــ موجـــود .

الرئيس ــ هل ممكن نسمع جزء منه ؟

المتهم ـ أنا مش قادر أطلع على حاجة ابدا . انا تركت الأمر لكم مش لحد ثانى .

المدعى ـ سأتلو تقرير السيد اللواء احمد على المواوى فيما يختص بالادعاء الخاص بزج الجيش فى حرب فلسطين .

« استدعيت من العريش على ما اذكر فى ١٠ مايو سنة ١٩٤٨ للوقوف على رأيى فيما يختص بدخول الجيش حرب فلسطين فحضرت حوالى الظهر وقابلت رئيس أركان حرب اللواء عثمان المهدى فأخبرنى ان الوزير حيدر سيحضر بعد قليل وحوالى الساعة ١٤٠٠ حضر الوزير فطلبنى فأفهمته الموقف بمنتهى الصراحة وهو ان الجيش لا يصلح مطلقا للدخول فى أى معركة كانت ، وعرضت عليه فى احدى مرات زيارتى لمصر أن يحضر للعريش بنفسه ليرى الحالة ماثلة أمامه بعد أن رآها رئيس أركان حرب السابق ابراهيم عطا الله وبالفعل حضر فلم يجد أى شىء فى الأسلحة صالح على الاطلاق للدخول فى المعركة فذكرته بالموقف الذى رآه بنفسه بالعريش وما سمعه من جميع ضباط الأسلحة فيما يختص بالحالة السيئة التى عليها الجيش فأخبرنى بأن دولة رئيس الوزراء سيحضر بعد قليل فاذكر له ما تقول وفى حوالى الساعة ١٦٠٠ تقريبا حضر دولة الرئيس النقراشى باشا ومعه رئيس الديوان السابق ابراهيم عبد الهادى فدخل مكتب الوزير ومعه الوزير وبقى ابراهيم عبد الهادى بمكتب الياور منتظرا حتى ينتهى الرئيس من المناقشة فى الموقف وطلب لذلك رئيس أركان حرب بالنيابة اللواء عثمان المهدى منفردا ثم بعد ما سمع رأيه طلب مدير العمليات اللواء موسى لطفى بوجود عثمان المهدى والوزير ، ثم طلبنى فدخلت فوجدت دولة النقراشى على رأس المجتمعين وهم : الوزير محمد حيدر واللواء عثمان المهدى واللواء موسى لطفى فجلست بجوار اللواء موسى لطفى فسألنى قائلا أنا أحب أعرف رأيك فى حالة الجيش وامكان دخوله الحرب فى فلسطين فأخبرته ان الجيش لا يصلح مطلقا للدخول فى أية معركة مهما كانت حالتها ومهما قيل عن اليهود من ضعف فان جيشنا تنقصه كافة المعدات واهمها الأسلحة التى يستعملها الجنود فى المعركة فالبنادق بحالة سيئة لقدمها وانثناء البعض وتلف الششخنة والرشاشات الخفيفة لا تقل عنها تلفا ، أما الأسلحة المضادة للدبابات والهاون والجرارات فهى غير ميسورة ، وأما الذخائر فتكاد تكون معدومة لأن الجيش لم يتيسر له أمر تدريب عساكره على ضرب النار السنوى التدريب الكامل فأجرى تدريبا جزئيا بعشرة طلقات بدلا من نحو مائتى طلقة وكسور ، وبهذا لا يمكن للعسكرى أن يصل للكفاءة المطلوبة منه فى الميدان ، وأما عن الضباط فنقص ذخيرة الطبنجة حرمتهم من التدريب

عليها اطلاقا واصبح لا يدرى كيفية استعمالها فى الدفاع عن نفسه بها ، هذا من جهة الأسلحة والذخائر بسلاح المشاه والأمر اشد وأنكى منه فى المدفعية والفرسان وباقى الأسلحة ، وأما عن الأسلحة المساعدة كخدمة الجيش فلم يكن لديها وحدات نقل تكفى لتحريك نصف كتيبة وأما عن مستشفى الميدان فلم يكن فى معداته وتحركاته قادرا على شىء بالمرة فسياراته تالفة وشاهدها رئيس أركان حرب والوزير بالعريش بنفسه وتنقصه كل المعدات الطبية والعساكر المدربين من التمرجية والضباط الأطباء وعموما فسيارات الجيش بالوحدات لم تصل فى صلاحيتها الى أكثر من عشرة فى المائة أو خمسة عشرة فى المائة ، وأذكر انه ارسلت الينا من محلات أفرينو ومن السيارات التى أخذت من الشعب بالاستيلاء – أرسلت أول دفعة ١٥٠ سيارة لورى من مصر الى العريش فلم يصل منها الى القيادة اكثر من ٢٥ سيارة والباقى ظل بالخارج واقفا برسم الطريق من مصر الى العريش ولما عرضنا الـ ٢٥ سيارة هذه على الصيانة لفحصها لم نجد منها ما يصلح للاستعمال الا ١٥ سيارة استعمالا تحت المتوسط وفى الدفعة الثانية أرسل تقريبا مثل هذا العدد فكان نصيبنا منه فى النهاية لا يزيد عن اثنتى عشرة سيارة وكانت للاسف جرارات المدافع للمدفعية والأسلحة المضادة للدبابات عاجزة كل العجز عن السير خارج طريق الأسفلت ، بل ان الكثير منها توقف عن السير على الأسفلت نفسه وشاهد ذلك كل من ابراهيم عطا الله ومحمد حيدر عند زيارتهما للعريش أما العربات المدرعة فكانت حالتها كحالة الجرارات بل أشد وأنكى وهذه الحالة أيضا رآها الوزير ورئيس أركان حرب ، ويؤسفنى أن أذكر انه لم يكن لدى أى وحدة بالجيش ولا بالخدمات الطبية أى فنطاس مياه لنقلها للجنود فى المعركة .

اما عن حالة التدريب فى الجيش فانى أقول لك يا دولة الرئيس وانا أعمل فى صميم التدريب بالعمليات الحربية من رتبة صاغ الى الآن تقريبا فأقول بصفة جازمة بأنه ليس هناك تدريب بالجيش بالمعنى الذى يوصل الكفاءة للدخول فى الحرب ، ذلك ان البعثة العسكرية التى اختارتها الحكومة لتدريب الجيش وضعت هدفا واضحا لعملياته وهو ان هذا الجيش هو فقط للامن الداخلى وليس للحرب وعلى ذلك بنوا تدريباتهم على هذا الهدف الواضح وعلى هذه القشور من التدريبات جنوا جناية عظمى على الجيش شاركهم فيها رجال العهد فى هذا الوقت وقد كانت تجرى مناورات سنوية للجيش ولكن لم تعمل مناورة للجيش فى خلال العشرة سنوات التى قضتها البعثة فى الجيش ويمكننى أن أقول لك يا دولة الرئيس انه لم يحضر من ضباط وصف وعساكر هذا الجيش اى

مناورة من رتبة بكباشي فما دون وعلى ذلك فلا يمكن أن يكون مثل هذا الجيش أداة حـــرب وارجو ان كان رئيس أركان حـــرب أو وزير العمليات يعارضانني في شيء مما ذكرت فليدلوا بآرائهم امامي فلم يبد احد أي اعتراض على كل ما ذكرت فخاطبني دولة الرئيس قائلا اسمع يا مواوي انجلترا نفسها لم تدخل الحرب مستعدة تمام الاستعداد في حرب ما ولكن هذا لم يمنعها من الدخول والاستمرار في الحـــرب والانتصار في النهاية وقلت له ذكرت لك يا دولة الرئيس ان المبـــدأ الأساسي لتكوين الجيش ولتكوين كفاءته للحرب هدمته البعثة العسكرية رأسا على عقب بأن جعلت هدف الجيش هو الأمن العـــام فقط وساعدتها الحكومات كلها على ذلك وظهرت انجلترا بمظهر الدولة القوية التي تحمي مصر من كل اعتداء كما أظهرت ان حالة مصر المالية لا تسمح بالوصول بهذا الجيش الى المستوى المطلوب من أي جيش مستقل كأحد الجيوش الأوروبية مثلا وعلى هذا الاعتبار كانت جميع الحـــكومات تستخدم الجيش وهو في أهم أوقات تدريبه في الانتخابات وفي دور اخطار الفيضانات وفي المظاهـــرات والطاعون والكوليرا والجراد وما الى ذلك من الخدمات التي لم تجعل من الجيش اداة للحرب بل اداة بوليسية فضلا عن ذلك فان انجلترا لديها المصانع الكافية لامدادها بالذخائر والأسلحة والمعدات بل ان لديها في مستعمراتها ودولها الخاضعة للتاج ما يكفل كل طلباتها من جيوش كاملة بمعداتها لائقة لأن تدخل الميدان في أي وقت شاءت ، وأما نحن فان معداتنا وذخيرتنا لم تهيئنا في مصر لأن نصل الى الكفاءة المطلوبة من عسكري مستجد فكيف يذهب مثل هذا الجيش مع هذه الحال الى الميدان .

اذكر اني أجريت مشروعا لمناورة تستغرق ثلاثة أيام وكانت هذه العملية تبعد حوالي السبعين كيلو من العريش وبدأت في الصباح الباكر فأذهلني ما رأيت وكان هذا من بضعة أيام من حضوري لدولتكم وذلك اني وجدت الطريق الأسفلت مليء بالسيارات اللوري والركوب والجرارات والعربات المدرعة والمدفعية فكانت النتيجة الحتمية أن قائد القوة حين بدأ يعطي تعليماته وأوامره لم يجد في أرض المعركة لا الفرسان ولا المدفعية ولا الأسلحة المضادة للدبابات حيث انها كانت واقفة في الطريق فكيف نقارن بجيش بريطانيا . فقال اسمع يا مواوي : مصر تتزعم الدول العربية وهذه الدول أعلنت ـ وعلى رأسها الملك عبد الله ـ دخول فلسطين للحرب فكيف تقول ان جيشنا لا يصلح للحرب فقلت له اني اشرح لك الحقيقة المرة التي عليها جيشنا وأما الاخوان فلهم تقديرهم فقال لي

يظر انك متهيب فقلت له انى ضابط وحضرت معارك بالسودان والحجاز ولم تكن الحرب جديدة على .. لكن انا أخشى فضيحة مصر وجيشها فقال تأكد اننا سنمدك بكل شيء وأراد أن ينهى المناقشة حينما لم يقو على اقناعى ، ويظهر أن النية مبيتة تماما على دخول الجيش للحرب ، فقال يا لله بينا نشوف الموقف على الخريطة فى غرفة العمليات بتاعتكم .. فقام وقمنا معه وتقابل معنا ابراهيم عبد الهادى على الباب ويظهر انه سأل النقراشى باشا فى هذا الوقت عن رايى فيظهر أخبره بأنى متهيب فقال ابراهيم عبد الهادى : لا تتهيب فليس أمامك من اليهود ما يستحق الذكر .

ودخلنا غرفة العمليات وهناك على الخريطة كانت دوائر زرقاء كبيرة وصغيرة تحدد مستعمرات اليهود من كبيرها الى صغيرها فأخذ القائمقام على الشافعى يشرح الموقف معتبرا ان كل ذلك كان فى جانبنا وان اليهود ليسوا الا عصابات مفككة ، وكان يحضر شرح الموقف على الخريطة كل لواءات الجيش وكبار ضباطه وهذه هى كل المناقشة التى دارت بينى وبين دولة النقراشى والعبارة التى ذكرها ابراهيم عبد الهادى بعد خروجنا انه يحبذ رأى النقراشى باشا فى الدخول للحرب . وهذه أقوالى .

لواء بالمعاش

٢٥/٩/١٩٥٣ المواوى

المتهم ـ هل هو قال أنا حضرت الاجتماع ؟

المدعى ـ قال قعدت فى غرفة الياور .

المتهم ـ لو كان تمكن الدفاع من حضور هذا الاجتماع لأمكن أن يذكر للمواوى، مين اللى كان بيقول له ما تخافش .

الرئيس ـ هل لك كلام ؟

المتهم ـ ماليش كلام ابدا .

الرئيس ـ هل لك كلام بالنسبة للادعاء الثانى . أو معرفة خاصة به .

المتهم ـ أنا سبق ان قلت لا فائدة من الكلام .

المدعى ـ الادعاء الثالث :

« أتى أفعالا من شأنها افساد اداة الحكم وذلك بأنه فى خلال الفترة ما بين ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ و ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩ بوصفه رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية أشاع حكم الارهاب بأن اعتدى على الحريات العامة وتزعم حركة اعتقالات واسعة النطاق للتنكيل بالمواطنين بأن امر

أعوانه بتعذيب طائفة كبيرة وأشرف بنفسه على تنفيذ أوامــــره وكلها اجراءات لم يكن يقتضيها أمن أو سلامة البلاد اللهم الا دافع الانتقام والتشفى مخالفا بذلك أحكام الدستور الذى كان قائما وقتذاك .

الرئيس ـ نحب نستوفى بعض النقط .

المتهم ـ اسمح لى .. اعفينى .

الرئيس ـ موش عاوز تساعد المحكمة ؟

المتهم ـ أنا بشوف ان دفاعى ناقص علشان كده تركت الأمر لكم .

الرئيس ـ لماذا لم توكل محامى عنك . نحن أطلقنا لك الحرية فى هذا .

المتهم ـ وهى مسألة محامى .. دى مسألة اجراءات أيضا . انا اترك امرى لضمائركم .

الرئيس ـ اظن أوضحنا من قبل ان محكمة الثورة لا تسمح لمتهم ان يأخذ كل هذه الحقوق ، نجيبه نحاسبه وبعد خمس دقائق نحكم عليه ولكن الثورة كريمة بما فيه الكفاية وقد أعطتك الحق فى أن توكل محاميا للدفاع عنك وقلت انك ستدافع عن نفسك أليس كل هذا كرما ؟

المتهم ـ أنا لا انكر مطلقا ان للثورة هذا الحق ، انما أنا أقول ان الثورة للناس كلها وانتم للناس كلها ، فحقى مطلوب منكم .. وقلت انكم عشان أقوم بواجبى فى تسهيل عمل المحكمة يجب أن تعطونى حقا .. اعطونى حق واسمعوا تحقيق وأدلة واعطونى الفرصة .

الرئيس ـ هذا تحقيق كامل .

المتهم ـ معلهش .

الرئيس ـ ايه اللى ناقص ؟

المتهم ـ كثير . انا غاية ما هناك انتهيت الى أن قلت انه حقيقة من حق محكمة الثورة أن تحكم فى ثوان ، ولكن ما دمتم اخترتم أن تعلنوا الاتهام على الناس أصبح من حقى أن تكون محاكمتى أمام الناس .

الرئيس ـ معنى هذا ان نتخذ اجراءات زى اجراءات المحاكم العادية ونحاكم ابراهيم عبد الهادى فى سنة وأن نوقف الثورة سنة !!

المتهم ـ بذمتى ما قصدت الى هذا .. وما عملت اليه .. يعنى هو انا ناقص .. دا انا بقالى اربع سنين فى غلب ، يعنى أزودها سنة ليه .

الرئيس ـ انت اظن ممتنع عن الاجابة على الأسئلة ؟

المتهم ـ أنا حاولت أعاون فى كشف الحقيقة .. مش قادر .. ما اقدرش ابدا .. مضطر .. يا يسمح لى بدفاع واما لا يسمح لى بدفاع .

الرئيس ـ المحكمة قررت وأعطتك الفرصة وانت رفضت .

(يستدعى الشاهد الأول .. حضر الشاهد السيد رجب)

الرئيس ـ قل والله العظيم أقول الحق .. والله العظيم أقول الحق .
والله العظيم أقول الحق ولا غير الحق والله على ما أقول شهيد .

الاستاذ مصطفى الهلباوى (المدعى العام) : هل وقع تعذيب عليك خلال سنة ١٩٤٩ ؟

الشاهد ـ نعم وقع تعذيب على .

الهلباوى ـ اشرحه للمحكمة .

الشاهد ـ باسم الله استغفر الله .. يا حضرة الرئيس .. عن ابى بكر رضى الله عنه .

الرئيس ـ مش عاوزين خطب عاوزين وقائع .. عاوزين تفصيلات .

الهلباوى ـ انا بسأل كيف اعتقلت وكيف عذبت .

الشاهد ـ سمعت رسول الله .

الهلباوى ـ كيف حصل اعتقالك وتعذيبك .

الشاهد ـ فى ١٦ مايو سنة ١٩٤٩ فى الساعة ١٢ر٣٠ تقريبا وانا نائم على سريرى فوجئت بدخول قوة كبيرة حوالى خمسة او ستة ضباط .

الرئيس ـ ضباط جيش أو بوليس ؟

الشاهد ـ بوليس بالملابس الرسمية .. وأنا فى سريرى صوبوا مسدساتهم نحوى وأمرونى بأن لا أحرك غطائى ووقف منهم اثنان بجوار السرير وصوبوا غداراتهم نحوى والباقى ظلوا يفتشون فى الحجرة وينقبون وبعد هذه العملية كشفوا الغطاء وأمرونى بالقيام من على السرير وخرجونى .

الرئيس ـ عاوزين كلام عامى تشرح فيه الوقائع ـ مش عاوزين قصة . تكلم كما تتكلم تماما مع واحد صحبك .

الشاهد ـ خرجت من الحجرة ونزلت الشارع واذا بى أجد قوة فى ثلاثة سيارات وركبت معهم وذهبت بى الى قسم السيدة زينب ومكثت فى القسم ١٧ مايو و ١٨ مايو وحوالى الساعة الواحدة امرونى بالخروج من القسم ، فذهبت الى حضرة الضابط فأمر بوضع القيود فى يدى وكان هناك الصاغ عبد المجيد العشرى .

الرئيس ـ ضابط بوليس ولا جيش ؟

الشاهد ـ ضابط بوليس فصحبنى • وأركبنى معه فى السيارة وذهب بى الى

الداخلية وصعد الى مجلس الوزراء وتأخر هو وسلمنى الى اسماعيل المليجى .

الرئيس ـ من هو اسماعيل المليجى ؟

الشاهد ـ شقيق ابراهيم عبد الهادى .

الرئيس ـ هل هو ضابط ؟

الشاهد ـ نعم كان لابس رسمى .

الرئيس ـ بوليس ولا جيش ؟

الشاهد ـ لا اعرف أنا أعرف انه كان لابس بدلة رسمية فأخذنى وأجلسنى فى قاعة المجلس وأخذ يحدثنى ويقول : هل تعرفنى ؟ . . فقلت نعم . قال شوفتنى ؟ قلت له : شفتك فى أثناء الدعاية الانتخابية مع شقيقك فقال هل انت من الاخوان ؟ . . قلت له نعم . فقال : هل تعرف عصام الشربينى ؟ قلت له ما اعرفش عصام . قال : انت تعرفه قلت له أنا لا أعرفه ولا أعرف شكله ايه . وفى الواقع أنا لا أعرف عصام الشربينى .

بعد هذا أدخلنى الى حجرة ابراهيم عبد الهادى وبعدين ابراهيم عبد الهادى قال : هل انت من الاخوان ؟ قلت : نعم . فقال : تعرف عصام الشربينى ؟ . . قلت لا اعرفه . وقلت بيشتغل ايه . قال عصام فى الطب ثم قال : قول اعرفه . اتكلم بالعجل الساعة الآن ٢٠ر١ أنا أعصابى متوترة . . تعبان .

قلت هذا كل ما أعرفه . قال انت تعرفه . قلت لا أعرفه . قال : اتكلم انك تعرفه قلت ما اعرفوش . وفى هذه الأثناء سمعت منه ألفاظا كان لها وقع شديد فى نفسى قال انت حتتكلم واللا لأ قلت له ما اعرفش حاجه علشان أقولها . قال تعرف مين من الاخوان انت يظهر موش حتيجى بالطريقة دى . فيه طريقة تانية تخليك تتكلم وتقول كل حاجة وبعد هذا أمرنى بالخروج فأخرجونى الى قسم السيدة زينب وذهبت الى هناك وأخرجونى من القسم ومعى عسكرى يدعى فتحى عامر صحبنى الى المحافظة ودخلت أول حجرة فى ممر على اليد اليسرى فوجدت هناك الصاغ العشرى فما ان رآنى حتى ضربنى بكلتا يديه واحدى قدميه فوقعت صريعا على الأرض وأخذ يضربنى برجليه وحذائه وأمر باحضار الفلقة وبعد ذلك قلعونى جميع ملابسى وكان موجود فاروق كامل وعسكرى أسمر .

الرئيس ـ كان فاروق صناعته ايه ؟

الشاهد ـ ضابط .

الرئيس ـ ضابط بوليس ؟

الشاهد ـ نعم .

الرئيس ـ والعسكرى شكله ايه ؟

الشاهد ـ كان شكله اسمر نحيف متوسط الطول وجاء رجل لابس ملكى قائم بأعمال كتابية وكان يمسك رجلى بالفلقة والعشرى بكرباج قصير غليظ واعيدت هذه العملية مرارا حتى أصبت بالاغماء . وقال لى انت حتمشى معانا وحتتكلم واللا لأ . انت تعرف عصام الشربينى قلت له لأ ما أعرفوش وفى أثناء الضرب جاء شخص يدعى محمد الشريف .

الرئيس ـ ملكى أو عسكرى ؟

الشاهد ـ ملكى . قال لى أنا شاب زيك كلنا نعمل لمصلحة الوطن اتكلم علشان ننفع الوطن ثم قال لى انا نسيب الشيخ عبد المعز عبد الستار قلت لا أعرف شيئا .. قال الكلام اللى بيقولوه لك قوله . قلت له الكلام اللى أعرفه قلته . ثم أخرجونى وأعادوا التعذيب مرة أخرى .. وبعد ذلك جاءنى شخص ممتلىء الجسم أبيض اللون فى وجهه قطع حمراء قال لى قوم يا سيدى . وتعمد أن يلطعنى فى الحيطة والعمود الفقرى بتاعى خبط فى الحائط فكنت أنا أتجنب الحائط فقال لى انت عاوز تعمل مرشد قلت له لا موش عاوز اعمل مرشد ولا حاجه أنا لسه طالب قال موش عاوز تتكلم ليه قول انك تعرف الشربينى . وقالوا حنوريهولك بين اثنين وقول انك تعرفه . وفى هذه الحالة الاثنين شالونى ومشيت فى طرقات المحافظة ووجدت ثلاثة وفى الوسط واحد زيى شكله ظاهر عليه انه متعذب وقالوا لى هو اللى فى الوسط ده . فلما قلت لا أعرفه أخذنى الشخص الممتلىء الجسم وتكررت عملية الضرب ورجلى كانت بتنز دم وحالتى كانت متعبة وخلعوا جميع ملابسى ونزلوا بالكرباج على جسمى الى أن تصنعت الاغماء وكل شويه يعيدوا هذه العملية ويقولولى حانخليك كده ... ثم أخذونى فى الحجرة المقابلة وقالوا ادخل كلم الباشا . فوجدت ابراهيم عبد الهادى فى الحجرة وقال انت يا ولد موش عاوز تتكلم ليه . انت تعرف عصام الشربينى ؟ .. قلت له لا أعرفه فأمرهم ومعهم فاروق كامل وضربونى وقالوا اتكلم .. ورجعونى لابراهيم عبد الهادى فقال احنا حنشرحك وقعدونى هكذا حوالى خمس مرات . واثناء ذلك كان أخوه اسماعيل المليجى واقف على باب الحجرة وقال : لم ينزل من عنه ولادمعة وبصق على وجهى .. قال مش حتقول .. قول اللى بيقولك عليه . وظللت اتردد على حجرة ابراهيم عبد الهادى والعشرى فى عملية التعذيب حوالى سبع مرات . وارسلونى الى قسم السيدة زينب ثم حوالى ٢٨

مايو الى سجن مصر فخرجت منه فى ١٠ اكتوبر سنة ١٩٤٩ .

الرئيس ـ سعد الشربينى مين .. تعرفه ؟

الشاهد ـ لا أعرفه .

الرئيس ـ هل كان ذلك بدون تحقيق معك ؟

الشاهد ـ بعد التعذيب حولونى على سجن مصر ثم خرجونى من سجن مصر وخرجت مرتين أمام اسماعيل عوض مرة وكان مشغول وقالوا تعالى الساعة الخامسة .. ودونى قسم الأزبكية ورجعت بالليل . وقالوا اسماعيل عوض مشغول وبعد ذلك رجعت مرة ثانية وادليت له بالأقوال بوجود احمد طلعت وقال قول يا سيد وقول على كل حاجه واتكلم .

الهلباوى ـ هل وقع عليك كشف طبى ؟

الشاهد ـ لم أعرض على أطباء .

الهلباوى ـ وبعد الحادث .

الشاهد ـ اصابة فى الذراع واصابة فى الساق اليسرى وظفر فى القدم اليسرى مخلوع وبعض جروح فى القدم اليمنى واليسرى .

الرئيس ـ يعنى ازاى ؟

الشاهد ـ جابوا عصايا وضربوا على يدى فعقد الدم وضربونى تانى فحصل ما حصل .

الرئيس ـ (للمتهم) . هل عندك كلام ؟

المتهم ـ انا قلت موش حناقش شىء .

(وانتهت مناقشة الشاهد السيد رجب . ونودى على الشاهد الدكتور أحمد الملط) .

الرئيس ـ احلف اليمين .. قول والله العظيم أقول الحق .. والله العظيم أقول الحق .

الشاهد ـ والله العظيم أقول الحق . والله العظيم أقول الحق ولا غير الحق والله على أقول شهيد .

الهلباوى ـ هل اعتقلت وعذبت خلال ١٩٤٩ ؟

الشاهد ـ نعم .

الهلباوى ـ اشرح هذا للمحكمة .

الشاهد ـ اعتقلت فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ وكان الاعتقال لصلتى بالدكتور سيد

الجيار وكان رئيس الحكومة فى ذلك الوقت الرئيس السابق ابراهيم عبد الهادى هو الذى حقق معى .

الرئيس – فين حقق معاك ؟

الشاهد – فى المحافظة .

الرئيس – هل كان المتهم رئيس حكومة ووزير داخلية ؟

الشاهد – ايوه . وادخلونى عنده . . اخذونى ليحققوا معى وسألنى عن اسمى قلت الدكتور احمد الملط قال ما تقولش دكتور . قلت اسمى كده . قال انت اتعلمت الفلسفة دى من امته . قلت هذه ليست غريبة . قال لى ايه الشارة اللى فى صدرك دى وكنت وقتئذ رئيس بعثة الهلال الأحمر . فقال . هل تطوعت مع الاخوان قلت للاسف . قال رحت مع مين قلت له مع هيئة وادى النيل العليا فقال لى لفظ أستحى ان أذكره . ثم قال شيل يا طلعت فشال الشارة وقطع الجاكته ولا زالت عندى هذه الجاكته وقال تعرف حاجه عن مالك . . ايه صلتك بالدكتور الجيار ؟ . . قلت زميلى قال انت كنت مشترك فى تهريب مالك لا بد انك تقول فين مالك . قلت لا أعرف شيئا عن مالك قال انت كذاب قلت له انا موش كذاب . واذا كان الدكتور الجيار متهم بتهريب مالك اسألوه واذا كان قال الدكتور الجيار ان لى يد فى تهريب مالك اسألوه برضه . قال انت موش حتنطق قلت له يا دولة الباشا ليس عنـــدى أى شىء . هل انا اعتقلت فى أيام الدكتور الجيار . الدكتور الجيار معتقل والبوليس قال أى حد يجى جنب العيادة لا بد ان يعتقل قال أحسن لك تنطق ثم قال ناوى عليك تعمل راجل . . خده يا طلعت فأخذونى الى حجرة البوليس السياسى كان نصيبى فى طريقى اليها ضربة من اليمين ولكمة من الشمال حتى وصلت فدخلت وبمجرد أن دخلتها وجدت قدمى من ورائى تزحف فوقعت على الأرض فجاء العسكر وربطوا الجلد على رجلى ساعة ونصف أغمى على فيها مرتين وكل مرة أفوق علشان أضرب ثانية فقال ابراهيم عبد الهادى هيه موش ناوى تنطق لا تؤاخذه الحمار بيدافع عن نفسه أقله ما يرفس فنطق حضرته بكلمة آســف أن أقولهـا ورددت عليه تانى بأن قلت له أنا رجل وابويا الله يرحمه كان راجل فقال وكمان بتنطق يا كلب . ظلت هذه الحالة كل ليلة يأخذونى من قسم السيدة الى المحافظة وأدخل على ابراهيم عبد الهادى علشان يسألنى ما عندكش حاجة فأقول لا . . . فيقول خذوه فيأخذونى ويضربونى حتى انقضى على فى سجن السيدة سبعة أيام ، ثم سجن الاستئناف وكل ليلة أنقل من سجن الاستئناف الى

قسم السيدة لنفس السؤال ونفس الجواب ونفس العلقة وفضلت على هذا الحال حتى قدمت الى اسماعيل عوض وكيل النيابة فقبل ما ادخل له دخلت نفس الحجرة وقال لى اسمك ايه ؟ .. قلت له قبل ما تقول اسمك ايه عاوز ارتاح شويه قبله لأن رجلى تعبانه شويه وعاوز اسبيرين بص لطلعت وقال خذه علشان دماغه تعبانه وأخذت لنفس الحجرة وضربت قال اسمك ايه قلت له آسف مش حاقدر أتكلم ورجعونى السجن . وبعد كده عاد على .. اسمك ايه ؟ اسمع يا ابنى يظهر انت راجل طيب فقلت له دماغى بتوجعنى ورجلى فقال لى حاتفضل كده تتعذب طول ما انت موش عاوز تتكلم فقلت له اذا كان هذا صحيح وتعدنى ان مافيش ضرب أنا حاتكلم . أخذ المحضر اللى هوه عاوزه وفضلت من غير تعذيب حتى حصل ان وجد فى المصحف بتاعى ورقة صغيرة مكتوب فيها التحقيق اللى تم ووقعت فى يد احمد طلعت وجابنى نفس الليلة وكان كلامه يا ابنى احنا حنشطب عليكم اعتقلنا فلان وفلان .. انت عاوز تعمل أديب زى طه حسين وقال حكمنا علىك بخمسين جلده وضربت فعلا أما عن معاملتى داخل السجن فقد حصل انهم أدخلونى فى حجرة بمفردى ثلاثة أشهر ونصف مافيش فيها غير برش وجردلين واحد لأتبول فيه والآخر للاكل فيه مرة أروانة الصبح الساعة ١١ صباحا وأروانه الساعة ٥ مساء .. ومن العجيب انه فى شهر رمضان كنا نطلب منهم فطور علشان كنا صايمين فيقول عبد الغفار حلمى مأمور السجن : والله يا أولادى انتم زى أولادى تماما أنا هنا موش قادر اعمل حاجه ـ هذه أوامر رئيس الوزارة وأخيرا كنا نأخذ أروانة الساعة ١١ صباحا ونأكلها فى الفطور وأروانة الساعة ٥ مساء لنأكلها فى السحور حتى الشبشب اللى كنت باستعمله علشان ادخل بيه دورة الميه وكنت أضعه تحت دماغى علشان دماغى ما تبقاش معلقة وانا نائم . جاء مرة المفتش وأصدر أمره باخراج الشبشب فلما ناقشته قال لى غير مسموح وجود الشبشب هنا هذا علاوة على عدم الراحة فى النوم من ناحية البق والوساخة .. رحت لرئيس السجن واشتكيت له فقال لى يا ابنى هذه أوامر فان كنت يا ابنى متضايق من عدم السماح لك بالشبشب وخصوصا انك كنت بتضعه تحت دماغك علشان ترتاح أنا من رأيى انك تتنى طرف البرش تنيتين والا ثلاثة ... وهددت بأنى ان لم أعط حقى سأضرب عن الطعام . وبعد ذلك سمح لنا بأن ندخل حجر بعض وسمح لنا ببطاطين . مرضت بالملاريا فى هذه الفترة ولم يسمح لى بلبن زبادى ولم يعطونى كينين وعلى كل حال ان لم تصدقونى فعندكم الطبيب كمال قاسم موجود اسألوه .

هذه أمثلة بسيطة من عدة أمثلة كلها تعسف واضطهاد واذا سمحت لى المحكمة أن أتكلم بتوسع شوية اكون شاكرا . كثير من الاخوان عذبوا أنا مثلا اعتقلت داخل بيتى الساعة الواحدة صباحا وفى بيتى اخواتى وزوجتى وكان لا يسمح لها بأن تلبس هدومها وقطعوا السرير والكتب . . عندى حاجات أكثر من هذا فمثلا فى بيت مالك دخل البوليس السرى البيت وتقدمت أم مالك بشكوى علشان لها بنات اتبهدلوا . وكان معى فى قسم السيدة شيخ اسمه أحمد المنشاوى اعتقل هذا الشيخ بسبب انه كان يجمع نقود لمساعدة أولاد المعتقلين من الاخوان . . ضرب هذا الشيخ اثناء اعتقاله كما ضرب زميل له فى السجن ومن ضمن الضرب ضربه على مؤخر راسه وعينه وهذا الشخص اسمه جمال فوزى . وعبد الفتاح ثروت ضرب حتى أصيب بالجنون . ومصطفى كمال عبد المجيد ضرب واستغاث بابراهيم عبد الهادى وهو معلق فى قسم مصر القديمة .

وحيثيات الحكم فى قضية سيارة الجيب تثبت هذا وتثبت كيف كان يعذب فئة من الناس دون مبرر أرجوكم ان تطلعوا عليها . . حقق ضابط اسمه عبد الفتاح رياض واستدعى من المحافظة وقال أنا المسئول عن السجن لازم أشوف طلباتهم ايه . فمثلا مرة طلبت من الراجل بتاع السجن أن يأمر لى برغيف ويجيب لى بصلة علشان تفتح نفسى .

الهلباوى ـ هل عرضت على الطبيب ؟

الشاهد ـ نعم .

الهلباوى ـ كيف هذا ؟

الشاهد ـ كان ممنوع عنا الاتصال بأى أحـــد وأريد أن احفظ حقى فى انى ما زلت مريضا بأذنى بسبب تعذيبى وذهبت الى الدكاترة حسن فريد والبربرى وعلى المفتى فلم يجد هذا ولم يجدوا علاجا لها .

الرئيس ـ هل المتهم يريد أن يستجوب الشاهد ؟

المتهم ـ لا .

الرئيس ـ ترفع الجلسة على أن تبدأ بالنظر فى سماع أقوال باقى الشهود فى الساعة الرابعة من مساء نفس اليوم .

* * *

الجلسة الثانية المستمرة

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة ، نفتتح جلسات محكمة الثورة .
هل الشاهد عبد الكريم منصور موجود ؟

المدعى ـ موجود .

الرئيس ـ اذن يستدعى الشاهد المذكور ـ وليتل الادعاء الرابع .

المدعى ـ الادعاء الرابع :

« أتى أفعالا من شأنها افساد اداة الحكم وذلك أنه فى خلال عام ١٩٤٩ هيأ لأعوانه الأسباب التى يسرت لهم قتل المرحوم الشيخ حسن البنا وعمل على تضليل التحقيق بقصد افلات الجناة من العقاب .

(حضر الشاهد السيد عبد الكريم منصور) حلف اليمين ونصه :
« والله العظيم والله العظيم والله العظيم أقول الحق ولا غير الحق والله على ما أقول شهيد ») .

وكيل النيابة ـ ما معلوماتك عن التدبير والتيسير لجريمة قتل المرحوم الشيخ حسن البنا ؟

عبد الكريم منصور ـ أولا لم يعتقل الامام الشهيد مع أنه اعتقل من هو أقل منه شأنا ، وكان المسيطر على الاعتقالات والذى يصدر أمر الاعتقالات وعلى علم بها تمام العلم هو الحاكم العسكرى فى ذلك الوقت ... وهو المتهم ! المسألة عجيبة جدا وأثارت عندنا الشكوك حتى ان الامام الشهيد كتب فى أخبار اليوم انكم بعدم اعتقالى تقتلوننى . دى مسألة كانت عجيبة جدا . المتهم وهو الذى يعتقل الأفراد العديدة من الاخوان المسلمين من رؤساء كبار وصغار لا يعتقل رئيس الجماعة والذى ينسب اليه باطلا تلك الاتهامات التى يقولها . مسألة كانت عجيبة جدا فى هذا الموضوع والمسئول عن هذا هو المتهم لأنه هو الحاكم العسكرى ، ولا يوجد اى مبرر لذاته قد يقال انه ترك الشيخ حسن البنا كمصيدة يمسك بها الاخوان ولكن مثل هذا الكلام ليس له سند ...

الرئيس ـ اذكر حقائق ولا تعلق .

الشاهد ـ أن جميع أسماء الاخوان عندهم من أعضاء مكتب الارشاد ومن أعضاء الجمعية العمومية يعنى جميع أسماء الاخوان أخدوها عندهم .

هم لم يعتقلوا جميع الاخوان علشان يدوروا عن اللى مش عارفينه هذه مسألة يمكن قبولها ولكن على أى حال فهى موضوع تقدير عدالتكم . المسألة الأخرى انهم أخذوا سلاحه من عنده وكان عبارة عن مسدس صغير وكان عنده كمان حارس حكومى أخذوه منه ، ولكن مافيش مبرر اطلاقا ان زعيم مثل الشيخ حسن البنا يأخذوا منه سلاحه لأنه السلاح الذى يدافع به عن نفسه ! جأرنا بالشكوى لأن المعلومات كانت ترد الينا بأن الحكومة كانت تدبر القتل خصوصا فى جنازة النقراشى كانوا بينادوا براس حسن البنا . كنا نشكو لكل من يقابلونا من رسل المتهم ونطلب اعادة السلاح الينا وهذا ثابت فى التحقيقات على لسان الدكتور الناغى فقد أوصل للمتهم شكوى الامام الشهيد بشأن نزع سلاحه .

الرئيس ــ هل السلاح ده كان مرخص ؟

الشاهد ــ أيوه كان مرخص . وهذا السلاح لم يعط الا لضرورة ولضرورة لم تزل قائمة فى هذا الوقت ، ولو فرض أن الأشخاص العاديين ينزع سلاحهم الا اننى افتكر ان زعيما كبيرا وزعيما وطنيا كبيرا لا يصح ان يعامل اطلاقا بمثل هذه الطريقة بأن يجرد حتى من مسدس صغير نزعا وعند المتهم علم بهذا وقد شهد الشهود بهذا وثابت ذلك فى التحقيقات ، ومع ذلك لا يتخذ من جانبه اى اجراء فى هذا الشأن ــ بل تمادى فى هذا السبيل ونحن نعتقد انه هو الآمر بذلك . واكثر من هذا ، فان الامام الشهيد أرسل خطابا للحكومة يقول فيه . ارجو اعطائى سلاحى الذى سبق أن رخصتم لى به ، وان لم تسمحوا فعينوا لى حارسا يحرسنى بسلاحه ويكون مسئولا عن حياتى والا فانى أحمل الحكومة مسئولية اغتيالى . هذا خطاب أرسله الامام الشهيد الى الحكومة .

الرئيس ــ ايه صلتك بالمرحوم حسن البنا ؟

الشاهد ــ زوج شقيقته .

الرئيس ــ وانت تعلم كل هذا علشان صلتك دى به ؟

الشاهد ــ نعم ــ ولأنى كذلك كنت أقيم معه كما هو ثابت فى التحقيقات

الرئيس ــ استمر .

الشاهد ــ أكثر من هذا فان الامام الشهيد كان قد ذهب الى مصطفى مرعى وترك أخاه عبد الباسط تحت فالحارس الخاص بمصطفى مرعى مسك عبد الباسط ولقى معاه سلاح . وصلت المسألة الى مصطفى مرعى وهذا ثابت فى التحقيقات فسلم المسدس الصغير الى الامام الشهيد . وثانى

يوم فى الصباح اعتقل ، يعنى بمجرد ما علم مصطفى مرعى أن مع عبد الباسط سلاح ليحرس شقيقه ثانى يوم مباشرة اعتقل عبد الباسط شقيق الامام الشهيد . هناك وقائع عديدة . كذلك أخذت السيارة الخاصة بالامام الشهيد دون مبرر ، وهذه السيارة لا صلة لها اطلاقا بأموال الاخوان المسلمين وليست لها علاقة اطلاقا بالهيئة لأنها عبارة عن سيارة قديمة اشتراها صهرى الامام الشهيد على أقساط شهرية من مرتبه . وكانت هذه السيارة قد اشتراها الامام الشهيد ليركبها فأخذت منه هذه السيارة بدون مبرر . ليه ؟ علشان الانسان وهو راكب سيارته الخصوصية اذا حصل أى ضرب فالسواق يقدر يجرى لكن لما يكون مش راكب سيارة خصوصى يبقى سهل اغتياله . خلاف ذلك اعتقلوا جميع أشقاء الامام الشهيد مع ان منهم من هم من غير الاخوان المسلمين وكان هذا معلوم من البوليس السياسى وانه كان لبعضهم مثل جمال البنا دوسيه خصوصى فى القلم السياسى وثابت فيه انه ليس من الاخوان المسلمين . اعتقلوا جميع أشقاء حسن البنا ليجرد هو من الحماية وزيادة على ذلك كان الامام الشهيد يريد الانتقال فكان مؤشرا على جواز سفره بعدم التصريح له بالسفر لأية دولة أجنبية ، كان مؤشرا بالخط الأحمر على جواز سفره وعلى ملفه الخاص بادارة الجوازات والجنسية . وزيادة على ذلك أخذت الحكومة تعمل على بقائه فى القاهرة ليسهل اغتياله لأنها استخدمت الأستاذ مصطفى مرعى — كاداة صيد لان مصطفى مرعى اتصل بصالح حرب وقال له : أنا عاوز أفاوض الامام الشهيد ، وأخذ الاستاذ مصطفى مرعى بأساليب ملتوية ممقوتة يعمل على ابقاء الامام الشهيد فى القاهرة موهما اياه بأسلوب بهلوانى بأن الحكومة ستلغى أمر الحل وتتصالح مع الاخوان المسلمين وتعود الامور الى ما كانت عليه.

الرئيس — قلت فى كلامك انه اتبع طرق ملتوية ، فايه الطرق الملتوية دى ؟

الشاهد — أيوه حاقول لكم يا فندم . فهو كان بيوهم الامام الشهيد انهم جادون فى أن يعيدوا الاخوان المسلمين ، ولكنه كان بيقول له بس لو سمحت تكتب لى بيان يثبت حسن نيتكم ، وكان مصطفى مرعى يقول ألفاظ للامام الشهيد وكان الامام الشهيد يعارض فى ألفاظ ملتوية كان يكتبها أو يمليها مصطفى مرعى ، فيقوم يقول له دى مسألة بسيطة اذا كان ده ثمن اعادة الاخوان واذا كان ده ثمن التفاهم مع الحكومة فايه المانع من كتابته ، وبمجرد ما كتب هذا البيان أخذه مصطفى مرعى وأعطاه لرئيس الحكومة وعدل فيه وجابه للامام الشهيد ، وقعد يقول له اللفظ ده يدخل واللفظ ده لا يدخل ، وهكذا قعد يعدل فى البيان ، وبعد ذلك

بمجرد ما أخذ البيان منه أعطاه لقاتل النقراشي وقال له . شوف الشيخ حسن البنا أهو أصدر بيان ضدك وقعد يستشير به المتهم القاتل وكان من نتيجة هذا الأسلوب الذى اتخذه مصطفى مرعى فى هذا البيان أن قاتل النقراشي قعد يتكلم كلام فارغ كتير ... وأصبح اداة مطواعة فى يد التحقيقات يقول ما يمليه عليه المحقق ورجال البوليس السياسى ، خلاف كده فان أعمال التعسف كان الاستاذ يبلغها لمصطفى مرعى وكان مصطفى مرعى بدوره يبلغهـا لرئيس الحكومة فى ذلك الوقت . ولكن بلاش الكلام فى الموضوع ده دلوقت ، ونيجى لمصطفى مرعى نشـوف حكايته ايه ؟! لقد كانت أعماله دليلا على خبث السريرة وخبث النية وان مصطفى مرعى كان يقف موقفا غير كريم ، فاحنا نجد أن هذا الرجل كان يفترى على الامام الشهيد بأقوال لم تصدر منه اطلاقا ، فيكتب فى التحقيقات أقوالا علم الله ان الشيخ حسن البنا برىء منها تماما .

لم يقف الأمر عند هذا الحد بل أن الشهود اللى استشهد بهم مصطفى مرعى مثل صالح حرب – وهو ليس من الاخوان – كذبه فى أقواله مما يدل على أن هناك نية خبيثة وان هناك مسألة مبيتة .

ثانيا – أن الأمر لم يكن مقصودا منه المفاوضات لأنه لو كانت المسألة مقصود منها المفاوضات كان يقـال ان مصطفى يكون صريح فى عباراته أما وقد ثبت من أقوال مصطفى مرعى فى التحقيقات أنها أقوال كاذبة فهذا دليل على أن هناك أمر مبيت بينه وبين المتهم . زيادة على ذلك فقد اخذ مصطفى مرعى ...

الرئيس – ما تحل عن مصطفى مرعى شوية !!

(ضحك)

الشاهد – هذه وقائع ! اخذ مصطفى مرعى بيانا وأنا لا أسميه بيانا لأن الامام الشهيد لم يكتبه بل هو من املاء مصطفى مرعى وقال له انه سينشره علشان نقدر نعيد الجماعة ولكن هذا البيـان لم ينشر الا فى صبيحة الاغتيال ليتخذ اداة للتشهير بالشيخ حسن البنا وذلك ليبعدوا الجريمة عن الفاعلين الاصليين ويلقوها جزافا على الآخرين ... وهناك وقائع كثيرة أخرى لمصطفى مرعى وكلام كثير ولكنى أتركه الآن جانبا . ولكن أحب أن أقول ان الامام الشهيد مات وهو غير راض اطلاقا عن هـذا الرجل . وهذا الكلام ما جاش على لسان الاخوان المسلمين ... جاء هذا الكلام فى التحقيقات ، فقد أثبتت التحقيقات أن بعـض الشهود قالوا عن مصطفى مرعى أن الشهيد مات وهو غير راض عن مصطفى مرعى

وانه كان يشكو مر الشكوى من اسلوب هذا الرجل . والآن لنترك هذا الرجل جانبا وان كان الكلام عليه كثير . الرقابة كانت فى الأول ظاهرة وبعدين بصينا ...

الرئيس ـ تقصد أى رقابة ؟

الشاهد ـ اقصد الرقابة الحكومية . بصينا لقينـــا الرقابة الحكومية مريبة جدا ... كان الأول المخبر او الكونســتابل يمشى معانا ولكن فى آخر الأيام نبص نلقاهم محوطينا بعربيــات ويتبعونا من طريق لآخر ولذلك اعتقدنا ان المراقبة عبارة عن مسألة مدبرة . أولا فكرنا ألا نخرج من البيت ابدا وبعدين أردنا ان نسافر فأرسلنا خطابا للحكومة نطلب فيه التصريح لنا بالسفر عند رجل عجوز اسمه الأستاذ النبراوى له عزبة فى بنها ـ فبمجرد ما وصل هذا الخطاب ...

الرئيس ـ هل الخطاب ده أرسل للداخلية ؟

الشاهد ـ نعم أرسل للداخلية وفيه اقوال فى هذا ... وهذا الجواب من أهم الوثائق لما اكتنفه من ظروف وأوضاع ، فلما راح به الرسول حولوه الى المحافظة ولما قراوه قالوا له : لأ ارسله فى البوسته ، فلما أرســـل ـ وطبيعى أى شىء متعلق بالامام الشهيد وهو زعيم ـ لا يستطيع ضابط أن يتصرف فيه الا بعد الرجوع الى الرئاسة ، يعنى الحاكم العسكرى او وزير الداخلية اى المتهم . اتصل فؤاد شيرين اللى هو المحافظ بالمتهم وقال له جانى جواب بيقول فيه كذا وكذا وانا عاوز ارد عليه فقال له ـ لا ترد عليه فقال المحافظ ازاى ده الجواب جاى لى من الشيخ حسن البنا فلازم أرد عليه . فقال له يا اخى ازاى انت ترد عليه ده أنت حتيجى لك جوابات كتير لا ترد عليها وهذه نقطة دقيقة جدا والشاهد فى هذا شيرين محافظ القاهرة فى ذلك الوقت ـ وطبيعى رجل مثله لا يكذب ، وبمجرد ما وصل هذا الخطاب الحكومة منعته من السفر بطريق آخر . وذلك بأن اعتقلت الحكومة الرجل اللى حيروح له ، اعتقل الرجل هو ومعظم أفراد اسرته ليمنع الشيخ من السفر وهذه مسألة دقيقة جدا . ان هذا الرجل مسن فاشمعنى لما الشيخ حسن البنـا يحب يروح له تقوموا تعتقلوه علشان تعطلوا سفر المرحوم الشهيد ! لقد كان هذا ردا ايجابيا على الخطاب يعنى كان ردا فعليا على الخطاب وان لم يردوا عليه كتابة ولكن المتهم لم يطمئن الى هذا الاجـراء اذ كان يخشى أن يذهب الامام الشهيد الى شخص آخـــر ، ولذلك راح كلم زكى على وقال له خلى الشيخ حسن البنا ..

الرئيس ـ مين زكى على ؟

الشاهد ـ زكى على كان وزير دولة فى ذلك الوقت فاتصل به وقال له : قل للشيخ حسن البنا يقابل المعتقلين يوم الاثنين . ازاى احنا كنا بنطلب المقابلة وانتم كنتم بترفضوا التصريح لنا واشمعنى بعد ما بعتنا الجواب تقولوا لنا روحوا يوم الاثنين وطبيعى هذا ثابت أيضا فى أقوال زكى على واعتقد انه يشهد بذلك ، فلماذا تأخر الى الآن ؟!

الرئيس ـ ايه الفكرة من كل هذا ؟

الشاهد ـ الفكرة هى انهم يأخروه عن السفر . خلاف كده ، كنا رافعين قضية فى مجلس الدولة ببطلان مذكرة عبد الرحمن عمار وبطلان أمر الحل . رفعنا الأمر قضائيا وقد حكم فى هذه القضية ببطلان ما جاء فى هذه المذكرة وقالت المحكمة عنها أنها مخالفة لقوانين البلاد ودستورها . وقد حدث مرة واحنا داخلين مجلس الدولة ـ وطبيعى أنا عارف اجراءات المحاكم اذ كانوا يفتشون شنط المحامين على الباب وذلك حسب الاجراءات العادية ـ حدث أن فتشتنا الحراسة المختصة يعنى البوليس المختص ، التفتيش الذى يفتش لكل انسان ، وبالطبع نحن لا نمانع فى التفتيش ، ولكن حدث أن واحدا جاء لابسا أفنديا يعنى ملكى مش رسمى قال دول ناس خطيرين وأنا لازم أفتشهم ، فوقف وقعد يفتش تفتيش عجيب ويدور بين الفخاذ ويدور بين كذا وكذا . . .

وكيل النيابة ـ ارجو من المحكمة أن تطلب من الشاهد أن يسرد الوقائع المتصلة تماما بهذا الموضوع .

الشاهد ـ أنا شخصيا أرتبت واعتقد أن هذا ليس تفتيشا عاديا وافتكر انهم خافوا انه يكون من الجائز عندنا درع أو صديرى حديد . حاجة عجيبة جدا . . تفتيش بين الفخاذ من هنا ومن هنا وتحسيس من هنا ومن هنا . أردت أن اعرف من يكون هذا الشخص وذلك بمجرد أن دخلت ، لأن قلبى أوجس خيفة ، لأن قلب المؤمن دليله ، وقد سبق لى أن دخلت كثيرا مجلس الدولة وكنت أفتش فلم أشك من احد اشمعنى هذا الشخص هو الذى أشكو منه . السبب هو أن قلبى أوجس منه خيفة فدخلت جوه وعرفت ان هذا الرجل يقول عنا اننا ناس خطيرين فقلت كيف هذا وانا أعتبر من رجال القضاء وأقصد من ذلك التحقيق مع هذا الرجل وكلمت رئيس الحرس فى هذا الموضوع فقال لى طيب لما أشوفه ، واذكر انه قال لى عند ما عاد ان هذا الشخص له صلة بالدماطى مدير مكتب رئيس الوزراء فى ذلك الوقت .

الرئيس ـ مين الدماطى ؟

الشاهد ـ من قبل الوزير ...

الرئيس ـ وزير مين ؟

الشاهد ـ ابراهيم عبد الهادى على ما اعتقد .

على ان الشيخ المرحوم الشهيد كان قلبه رحيما ولما كنت قد تكلمت مع رئيس المجلس فى هذا الموضوع أمام المحامين فى الجلسة فقد انتهى الموضوع وديا لأن رئيس القوة اعتذر ورجانا الا نثير المسألة ووقت مقتل الامام الشهيد اتضح ان هذا الرجل بالذات كان واقفا بين اثنين آخرين فى وقت الحادث ...

الرئيس ـ هل شفت الحادث ؟

الشاهد ـ انا كنت موجود فى ذلك الوقت ... ولما تبينت الأمر لقيت ثلاثة واقفين فى وشى وكان هذا الشخص معهم ولكن كان مغير زيه فكان فى الأول أفندى ولكنه فى هذه المرة لابس جلابية . المسألة عجيبة انا استشهدت برئيس القوة فى التحقيقات ... وطبعا مافيش بينى وبينه ضغينة اطلاقا ... ولم اشتك منه وكان وقت التفتيش داخل المجلس ابص الاقيه غير الحقائق ... يا حضرة الضابط ليه تغير الحقائق ؟ مين اوحى لك بهذا ؟.. ابص الاقى كلامه فى التحقيقات يدل على الكذب والافتراء

الرئيس ـ الحاجة المادية اللى فيها عاوزين نعرفها ؟

الشاهد ـ هذه ماديات ... انا أقول انه ليست بينى وبين هذا الرجل ضغينة ... انا قلت انه يجب أخذ أقوال رئيس المجلس والمحامين ولكنهم اهملوا ذلك ، وبعد كده جه رسول للامام الشهيد من الليثى .

الرئيس ـ مين هو الليثى ؟

الشاهد ـ كان موظف فى الشبان المسلمين قال ان الدكتور الناغى قابل المتهم فى الصباح ودار بينهما كلام وقال لليثى فيه أخبار سارة . روح انده للامام الشهيد وأنا مش حاقلع هدومى لغاية ماتجيب لى الخبر بعد الظهر فقال الليثى طيب ما نروح له فى البيت أحسن ما دام الخبر سار . قال لا . انا لا أروح له فى البيت . وهذا ثابت فى التحقيقات . الح الليثى بناء على الحاح الناغى الذى هو قريب المتهم ونادى الامام الشهيد وحدد له ميعاد فى الساعة الخامسة .

الرئيس ـ فين ؟

الشاهد ـ فى جمعية الشبان المسلمين ، فذهبنا الى جمعية الشبان لنتقابل

مع قريب ابراهيم عبد الهادى لنتلقى منه الخبر السار . وكنا فاكرين المسألة مهمة جدا وبالطبع فأنا لا اتدخل فى الجزئيات طبيعى كان فيه رقابة .. تبعتنا الرقابة وحدث الاغتيال فى مكان أو منطقة حكومية . ازاى ده !! الشبان المسلمين جمعية بجانبها مصلحة المجارى ... وفيها عدد كبير من الحراس ... والمقتول على بعد حوالى عشرة أمتار من مبنى هذه الحراسة . يعنى الحادث وقع فى مرمى الحراسة ذاتها ، ولما يكون فيه واحد واقف يقدر يشوف على امتداد بصره ، يعنى الحارس يبقى شايف كل حاجة ، وكان فيه اربع حراس واقفين بجـانب الحيطان ، وخلاف هذا نجد أنه من جهة الشمال تقع مصـلحة الكيمياء ومصلحة المجارى ومصلحة التشريع الاقتصادى وبعد ذلك جمعية الاسعاف وكلنا نعرف أن المنشآت الحكومية عليها حراس ومن الناحية الأخرى المقابلة تقع مصلحة الشهر العقارى وبجانبها توجد شركة ... وهذه المنشآت كلها عليها حراس .. كما توجد فى الأمام قهوة بلدى عليها حراس كذلك. انا عاوز أتكلم عن الناحية العامة . ايه اللى يخلى عسكرى مجارى المياه يتنحى ويكذب ؟ لازم تكون هناك سلطة عليا مهيمنة يعنى مش حكاية محمود عبد المجيد بل دى سياسة عامة تسيطر على الكل من فـوق . فقال الشيخ حسن البنا ..

الرئيس ـ الواقعة حصلت ازاى ؟

الشاهد ـ فيما يختص بالواقعة احنا طبيعى نزلنا ـ وكما قلت لعدالتكم كنا نريد أن نأخذ سيارة فعند الساعة الثامنة الا عشر دقائق انصرف الدكتور الناغى وبعد شويه طلبنا تاكسى واعتقد أن هذا التاكسى كان منهم وبعدين التاكسى مشى شويه حوالى ستة متر ثم وقف وسـمعنا الضرب من الخلف ... أى أن الجناة كانوا مطمئنين ...

الرئيس ـ مش فاهم . هل الضرب جه من التاكسى ؟

الشاهد ـ احنا ركبنا التاكسى ومشينا حوالى ستة متر وبعدين جه اثنين من الجوانب بمسدسات .

الرئيس ـ التاكسى لغاية دلوقت كان ماشى ببطء لسه ؟

الشاهد ـ بعد ما مشى ستة متر وقف .

الرئيس ـ يعنى هل أمر التاكسى بالوقوف ؟

الشاهد ـ لا أبدا المسألة اللى فى دماغى ليه التاكسى يقف . المفروض ان اى سواق اذا سمع ضرب رصاص فانه يدوس على البنزين ويجرى بسرعة

خصوصا اذا كان الضرب من الخلف يعنى مجرد ما السواق يشوف أى خطر يدوس على البنزين ويجرى ولكن سواق التاكسى ده ما عملش كده!

وحصل ان الامام الشهيد وثب من مكانه وانا هجمت وحصلت شبه معركة . ولم تكن هذه مفاجأة لنا لأننا كنا نعرف اننا سنضرب بمعرفة رجال الحكومة . ومما يدل على صحة الاعيبهم أن الحراس لم يشهدوا بل كانوا يكذبون ولكن يستفاد من اقوالهم أن الاغتيال لم يكن مفاجأة لهم فانا هجمت على الشخص اللى أمامى حصلت مفاجأة لأنى انا قعدت محل الأستاذ والأستاذ قعد محلى . فلما جه الجانى يضرب الأستاذ شاف وشى غير وش الأستاذ حب يفتح الباب فرحت هاجم عليه وحصلت معركة واتى الجانى ووضع المسدس فى صدرى فهجمت عليه فراح طالق طلقة من المسدس فجت هنا (وأشار الى موضع الاصابة فى صدره) حصلت شبه معركة وعندئذ فتحوا الأبواب علشان يشوفوا الحكايه ايه . . . الامام الشهيد وثب عليهم ثم تطورت المسألة واصبحت المعركة فى الشوارع . .

الرئيس ـ يعنى نزل فى الشارع ؟

الشاهد ـ ايوه نزل وجرى وكانت معركة !!

الرئيس ـ وبعدين فروا ازاى ؟

الشاهد ـ ركبوا سيارات وتفرقوا وانا كنت مضروب بالنار داخل السيارة .

الرئيس ـ هل كانت فيه سيارة موجودة ؟

الشاهد ـ كانت فيه سيارة واحدة .

الرئيس ـ ماكانش فيه ناس اطلاقا ؟

الشاهد ـ ما فيش ناس اطلاقا ولا حاجة وثبوت التهمة من الناحية الحكومية ثابت وذلك واضح من التلاعب اللى عملوه . فقد عملت الحكومة أفعالا تعتبر الدليل الأول لهذا التلاعب .

مسألة نمرة العربية هذه ثابتة من أقوال الشهود ، الجزار عمل ما عمله مع الليثى وحمله على تغيير أقواله ونفرض جدلا أن الليثى كذب مع انه صديقى وأعتقد فيه الصدق ، ييجى واحد اسمه حسنى عباس مدرس فى الجامعة ويقول أنا شفت نمرة العربية وكتبتها وانا متأكد منها ١٠٠٪ وكنت واقف بجانب فانوس النور . فلما نبحث عن هذه النمرة نجدها فى المنصورة لماذا تعمل هذا يا حسنى يا عباس المسألة أوجدت ريبة عندنا . .

الرئيس ـ هل أنت تحلل ؟ احنا عاوزين وقائع .

وكيل النيابة ـ لا نريد من الشاهد أن يسترسل كثيرا فى حديثه عن الجزار لأن له وضعا فى القضية .

الشاهد ـ نحن وصلنا الى ما بعد الحادث . البوليس السياسى يقول انه لم ينتقل الى مكان الحادث . أحد أمرين اما أن يكون قد انتقل واما الا يكون قد انتقل . فاذا كان قد انتقل وينكر ذلك فهذه مسألة لها قيمتها واذا لم يكن قد انتقل فلماذا اذن لم ينتقل فى حادث لزعيم له قيمته كذلك مسألة تشييع الجنازة تدل أيضا على أن الحكومة أو المتهم ضالع فى ارتكاب الجريمة . فقد حدث القتل وترك الرجل وقالوا نرسل الجثة مباشرة الى المدفن واشترطوا أن تمشى الجنازة الساعة الثامنة قبل أن يراها الناس . خلاف هذا كان أى انسان ييجى يؤدى واجب العزاء يعتقل . وقد خرجت الجثة دون عزاء ودون أن يكون معها انسان والا اعتقل ثم ارسلت الجثة الى المسجد للصلاة عليها ووقف والد الشهيد العجوز وحده أمام ابنه المقتول لكى يصلى عليه . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل انهم حاربوا الجثة حتى فى القبر . فقد وضعوا عليها حراسة قوية جابوا عليها فرقة عسكرية وكانت هذه الفرقة تبول على المقبرة كنا نتضرر من وجود هذه القوة ولكن هكذا كانت حرمة الميت عندهم وهو فى القبر . أنا شاهد اثبات وأحب أقول انهم عملوا معى العجب . فانا مجنى على واعتبر شاهدا . لقد وضعونى فى حجرة وما حدش من أقاربى يشوفنى وقد اتخذت معى أعمال العسف وهذه مسألة يعاقب عليها القانون بالطبع وكان اقربائى يمنعون من زيارتى وكانوا لا يكفون عن تعذيبى وكنت أقول لهم لماذا تعذبونى بهذا الشكل . لقد استهدفت لأعمال تعسفية لدرجة أن ذراعى كسر وأصبح يؤلمنى وكان أى انسان يريد أن يدلى بالشهادة لا يعرف حكايتى يقول لو كان الشاهد الأول يعذب بهذا الشكل كان يتنحى ولا يصرح به ولقد اعترف الجناة فى سوهاج ولكن أحدا لم يستطيع أن يقول انهم اعترفوا بشىء ولقد وضعونى فى أودة فى المستشفى من غير حرس وكنت أقعد طول النهار من غير أكل وخلاف هذا اردت أن أهرب بجلدى من المستشفى وطلعت منها وكنت عامل قبلها عملية وسبب ذلك أعمال الجور والعسف التى كان يتبعها معى رجال البوليس .

وكيل النيابة ـ ان الأقوال التى يدلى بها الشاهد لا تخص القضية .

الرئيس ـ ولكنها تخصه هو .

(ضحك)

وكيل النيابة ـ لقد سألتك فى البداية عن معلوماتك بخصوص التدبير والتيسير فى جريمة القتل .

الرئيس ـ هل فيه أسئلة أخرى يريد المدعى أن يوجهها الى الشاهد ؟

وكيل النيابة ـ لا

الرئيس ـ هل المتهم يحب يسأل الشاهد ؟

المتهم ـ لا

الرئيس ـ هل عند الشاهد وقائع مادية ملموسة ؟

الشاهد ـ نحن كنا نشعر فى هذا الوقت بكل عسف . كانت تستخدم معنا كل وسائل التعذيب فهم عرفوا كيف يوجدوا جوا من الارهاب .

وكيل النيابة ـ فيه ادعاء خاص بالتعذيب . والآن هل عندك وقائع أخرى ؟

الشاهد ـ ان أى واحد كان يشهد بالحق يقوموا يعذبوه .

الرئيس ـ هل عندك وقائع ؟

الشاهد ـ وقت ما كنا فى قسم الجراحة بالقصر العينى كان الضباط يتشفوا فينا ويقولوا لنا ألفاظا غير نظيفة . وللشاهد أن يبين لعدالة المحكمة وأن يضع تحت نظر عدالة المحكمة الوقائع التى من شأنها أن تبصركم بالأمور ولن تجدوها فى الأوراق . فمثلا مسألة فلسطين كان الرأى فيها للأمام الشهيد أن الجيوش المصرية ..

وكيل النيابة ـ الادعاء محدد .

الشاهد ـ اذا أردتم أن أدلى ببعض بيانات فى المسائل الأخرى فمفيش مانع .

(وعلى أثر ذلك انتهت شهادة الشاهد)

الرئيس ـ ممكن نسأل المتهم بعض أسئلة ؟

المتهم ـ استميح حضراتكم أن التزم الصمت ولتفصلوا فى قضيتى كما ترون والله معكم .

المدعى ـ الادعاء الخامس :

أتى أفعالا من شأنها افساد أداة الحكم وذلك أنه فى غضون سنتى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ وقت أن كان رئيسا للديوان ورئيسا للوزارة ساهم مساهمة فعالة فى تنفيذ مشروع اصلاح اليخت المحروسة رغم اقراره بعدم جدوى هذا الاصلاح وبذلك تم اعتماد مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه بصفة مبدئية لذمة ذلك الاصلاح ولم يكن هدفه سوى تحقيق رغبات الملك السابق والفوز برضائه فساعد على تقويض دعائم الحكم الصالح والزج به الى ناحية الفساد .

الرئيس ـ ينادى على الشاهد السيد جرجس عبد الله (حضر الشاهد وحلف

اليمين) وهذا نصه : « أقسم بالله ان اقول الحق ولا شىء غير الحق والله على ما أقول شهيد » .

المدعى ـ وظيفتك ايه ؟

الشاهد ـ مراقب عام الميزانية بوزارة المالية .

المدعى ـ متى طلب فتح اول اعتماد للمحروسة اذكر لنا الوقائع ؟

الشاهد ـ هذا الطلب لما قدم لم يكن فى عهدى ولا أذكر التواريخ .

الرئيس ـ انا عاوزك تفترض اننا ما عندناش فكرة عن الموضوع من أساسه .

الشاهد ـ انا لما أتكلم فى هذا الموضوع أحب أتكلم عن اللى شفته وانا لم أتناول هذا العمل من أوله بل الذى تناوله من الأول هو عبد الشافى باشا عبد المتعال ومن بعده الدكتور توفيق يونس والذى أذكره انه كان جه طلب وقت أن كان النقراشى باشا رئيسا للوزارة بفتح اعتماد بمبلغ مليون جنيه لاصلاح اليخت المحروسة .

الرئيس ـ مين اللى طلب فتح هذا الاعتماد ؟

الشاهد ـ السراى .

الرئيس ـ الطلب جاى من السراى بامضاء مين ؟

الشاهد ـ واضح ذلك طبعا فى الجواب ولكنى لا أذكره .

وكيل النيابة ـ هل تذكر التاريخ ؟

الشاهد ـ لا

وكيل النيابة ـ التاريخ كان فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ .

الشاهد ـ وقتها كنا مقدمين على حرب فلسطين وكنا نفكر فى حكاية حرب فلسطين واذكر ان النقراشى باشا فى ذلك الوقت قال ان الوقت مش مناسب خصوصا وانهم طالبين الفلوس بالدولار . فقال اعملوا لى جواب بالرفض وفعلا كتب الجواب على الجواب اللى جاى من السراى .

الرئيس ـ هل كتب الجواب بالموافقة ؟

الشاهد ـ لا . وهو قال فيه انه ما عندوش دولارات . سكتت الحكاية بعد ذلك . وفى ديسمبر سنة ١٩٤٩ على ما اذكر جاء الى المالية خطاب يقول فيه ذللوا العقبات . جاء الجواب من السراى يقول : لقد اتفقنا مع الناس اللى حيعملوا العملية على أن يقسطوا المبلغ على ثلاث سنوات وأنا نسيت أقول حاجة هى أن المليون جنيه كانت مطلوبة بالدولارات . وبعد ذلك النقراشى باشا وافق على ان يأخذه على ثلاثة أقساط ويقدر يأخذه من

مبلغ التعويضات . وعلى أثر ذلك حصل أن عبد الشافى بك كلم وزير المالية حسين فهمى وقال له أن الطلب الأول كان فيه صعوبات ولازلنا نرى أنه من الضرورى اصلاح اليخت ...

الرئيس ـ هل حسين فهمى كلم ابراهيم عبد الهادى ؟

الشاهد ـ ابراهيم عبد الهادى كان رئيس الوزراء ولما حسين فهمى كلمه قال له طيب سيب الحكاية دى ليه . كنا وقتها بنعمل تعديلات فى الميزانية وكان الوقت انتهى وعاوزين نقدم التعديلات للبرلمان . فذهب اليه حسين بك فهمى وكلمه فقال له المتهم الظاهر أنه لا مناص من أن ندبر هذا المبلغ . هذا ما قاله ابراهيم عبد الهادى وما أقوله هو من واقع ما شفته وما سمعته من عبد الشافى بناء على ذلك أدرجنا مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ جنيه قيمة القسط الأول وكانت التكاليف مليون جنيه وأحيل الموضوع الى مجلسى النواب فالشيوخ فحصلت فيه مناقشة فى اللجنة المالية كانت نتيجتها أنهم قرروا الا يصرف هذا المبلغ الا بعد أن يطلب الى خبراء جدد بحث هذا اليخت ليروا اذا كان أحسن يشتروا يخت جديد أفضل من الاصلاح وقد وضعنا هذه التأشيرة فعلا .

الرئيس ـ هل كان ده رأى اللجنة ؟

الشاهد ـ نعم ـ بعد ذلك فى الفترة من ديسمبر سنة ١٩٤٩ جه طلب من السراى يقول نحن نريد ان نرتبط مع الجماعة الطلاينه اللى شافوا اليخت وقدروا تكاليف الاصلاح . فعملت مذكرة ..

الرئيس ـ يعنى لم تطرح فى مناقصة ؟

الشاهد ـ لا لم تطرح وعبد الشافى باشا باعتباره وزير المالية عمل مذكرة لمجلس الوزراء فوض فيها الأمر لمجلس الوزراء اذ كان يرى أن تقوم بهذا الاصلاح الشركة أو أن يعلنوا عن ذلك فى مناقصة . وبعد ذلك سقطت الوزارة . ثم أتت وزارة النحاس باشا . وفى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٠ رفع الأستاذ زكى عبد المتعال المذكرة الأصلية الى مجلس الوزراء مع مذكرة من عنده .

الرئيس ـ يعنى قرار اللجنة المالية كان فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

الشاهد ـ كنا وقتها نعمل تعديلات الميزانية فى مايو أو يونيو سنة ١٩٤٩ والطلب جه فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

الرئيس ـ ده الدور لغاية ما جت وزارة النحاس ؟

الشاهد ـ نعم وزكى عبد المتعال رفع مذكرة له مع المذكرة الأصلية وقال فى

مذكرته لا مانع من الارتباط بالمليون جنيه وقد صدر القرار فى ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ ووافقت الوزارة النحاسية على الاصلاح .

الرئيس ـ هل يريد المتهم أن يوجه أسئلة للشاهد ؟

المتهم ـ لا أناقش أبدا لأنه لغاية الآن المسألة زى ما تركتها لحضراتكم .

الرئيس ـ بالنسبة لهذا الادعاء مش عاوز تناقش الشاهد ؟

المتهم ـ موقفى هو هو لم يتغير .

وكيل النيابة ـ ماهو السبب فى اعتقادك الذى جعل وزارة المالية تغير رأيها فى سنة ١٩٤٨ وفى سنة ١٩٤٩ مع أن الظروف كانت واحدة .

الشاهد ـ الذى تناول هذا الموضوع بالبحث عبد الشافى عبد المتعال وكيل المالية وقتئذ وحسين فهمى انما أنا لم أبحثه .

وكيل النيابة ـ الشاهد سئل هذا السؤال صراحة وكانت اجابته صريحة فى هذا الصدد ، قال . اذا لوحظ أن رئيس الديوان فى سنة ١٩٤٨ وهو المتهم الذى طلب من المالية الموافقة على الاصلاح وفتح الاعتماد أصبح فى سنة ١٩٤٩ رئيسا فهم لماذا تغير موقف وزارة المالية وعلى ضوء هذا يمكن تفسير تغيير وزارة المالية لفكرتها سنة ١٩٤٩ عنها فى سنة ١٩٤٨ .

الشاهد ـ هذا استنتاج .

الرئيس ـ الاعتماد فتح فعلا فى سنة ١٩٤٩ يعنى ووفق على المبلغ مش كده ؟

الشاهد ـ نعم

الرئيس ـ ولما الوزارة النحاسية جت الحكم ماجبتش خبراء ؟

الشاهد ـ نعم .

وكيل النيابة ـ ما هى التكاليف النهائية للمشروع ؟

الشاهد ـ ١٫٣٢٠٫٠٠٠ جنيه

وكيل النيابة ـ زادت بعد كده ؟

الشاهد ـ أيوه زادت الى ١٫٤٥٠٫٠٠٠ جنيه

الرئيس ـ هل كان هذا الاعتماد وقت حرب فلسطين ؟

الشاهد ـ كان بعد الحرب يعنى كان فى التشاطيب بتاعتها .

الرئيس ـ هل دفع هذا المبلغ من الميزانية العامة ؟

الشاهد ـ نعم .

الرئيس ـ هل كان عندكم فلوس زيادة ؟

الشاهد ـ الميزانية كانت معجزة بحوالى ١٦ مليون جنيه .

الرئيس ـ الاجراء الذى تم بالشكل ده مخالف للوائح المالية ؟ يعنى مش مفروض انه تتقدم فى مناقصة عامة .

الشاهد ـ كان الواجب ذلك . ولذلك فهو تجاوز عن كل هذه الاعتبارات .

المتهم ـ انا سبق قلت لحضراتكم ان هذا ثابت فى الأوراق الموجودة . فلو ان الورق يبقى تحت نظركم ..

الرئيس ـ عاوز ايه بالضبط ؟

المتهم ـ أولا قانون الميزانية لم يصدر فى وقتى . هذا المشروع اتفق فيه على خبراء عالميين يشوفوا اذا كان الاصلاح أحسن أم لا . ثانيا يكون بمناقصة عامة . ثالثا يكون بالجنيه .

الرئيس ـ هل كان بمناقصة عامة من وزارة المتهم ؟

الشاهد ـ لا أذكر .

المدعى ـ اللجنة المالية بمجلس النواب لما طلب منها اعتماد المبلغ وضعت قيودا

المتهم ـ لو استجبتم لى وفتحتم صدوركم ..

الرئيس ـ انت اللى مش عاوز ..

المتهم ـ لا مش أنا اللى مش عاوز وانما انا بقول ان الدفاع الناقص زى الدفاع الوحش بل وأشر من عدم الدفاع .

الرئيس ـ انت اللى مش عاوز محامى . احنا أعطينا لك فرصة لتختار محام

المتهم ـ يا سيدى مش ممكن ..

قائد الأسراب حسن ابراهيم (عضو اليسار) ـ المحامى بتاعك اللى تنحى قال انه غرق فى الورق ؟

المتهم ـ انا أرى ..

وكيل النيابة ـ أجيب الأوراق لكم ؟

المتهم ـ هل تنتهز انى واقف موقف معين وتقوم .

وكيل النيابة ـ الجواب الذى تلوته ثابت فى المحضر وهو جواب الشاهد .

المتهم ـ الشاهد ماله ؟ انت رايح فين بالشاهد .

الرئيس ـ الشاهد يوضح حقائق .

المتهم ـ يعنى لما الشاهد يتكلم عن محضر مجلس النواب ويكون كلامه ناقص يبقى احسن والا لما تكون جميع الأوراق تحت أيديكم أحسن ؟

الرئيس ــ لقد أثبت فى تقرير اللجنة المالية أن يعلن فى مناقصة عامة وان أحسن العطاءات هو الذى يقبل والا ايه ؟

المتهم ــ اعطنى الفرصــة ..

الرئيس ــ انت مش عاوز تتعاون وتساعد نفسك .

المتهم ــ اعطنى الفرصة فأنا لا اختلق ولا أتصــنع ده أكثر من ٢/٢ الجارى أمامى أعرف انه مش صحيح أعمل ايه أمرى الى الله .

الرئيس ــ عاوز تسأل الشاهد ؟

المتهم ــ أبدا ربنا يعينكم .

(انتهت شهادة الشاهد)

الرئيس ــ هل السيد حسين فهمى موجود ؟

المدعى ــ لا فهو مسافر فى انجلترا .

الرئيس ــ هل المدعى عنده كلام ؟

المدعى ــ لا

الرئيس ــ هل المتهم عنده كلام ؟

المتهم ــ لأ .

الرئيس ــ **(والآن ترفع الجلسة ربع ساعة للاستراحة)**

(رفعت الجلسة فى الساعة الخامسة والنصف مساء ثم أعيدت فى الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء).

الرئيس ــ والآن لننظر فى الادعاء السادس .

المدعى ــ **الادعاء السادس :**

« استغل نفوذه دون مراعاة الصالح العام »

وذلك أنه فى خلال السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ أثناء توليه سلطات عامة (وزيرا ورئيسا للديوان ورئيسا للوزارة) استغل نفوذه فى انشاء ورصف .

١ ــ الطريق رقم ١٥٧ فى جزئه المار بارضه بناحية بنى عبيد لغير ما مقتضى سوى صالحه الشخصى ودون أن تتخذ الاجراءات التى تستلزمها اللوائح والقوانين .

٢ ــ الطريق رقم ١٣٢ فى جزئه الموصل من شربين الى دمياط مارا ببلدته الزرقا مراعيا صالحه وصالح ذويه معطلا تنفيذ المشروع الأصلى الذى نفذ بعد اتمام ما هدف اليه. وبذلك حمل الخزانة العامة تكاليف كانت فى غنى عنها .

وهذا الادعاء ينقسم الى قسمين أو شطرين وهو عبارة عن مذكرات كتبتها مصلحة الطرق والكبارى عن الطريق رقم ١٥٧ والطريق رقم ١٣٢ ، وبينت فيها المراحل المختلفة التى سنرى فيها هذا المشروع والمذكرات موجودة فى الدوسيهات والملفات وبناء على ذلك لم

يستدع اى شاهد اكتفاء بهذه المذكرات واستنادا على الأوراق الرسمية المستخرجة من ملفات ومستندات مصالح حكومية .

الرئيس ـ ما راى المتهم ؟

المتهم ـ الادعاءات غير صحيحة ولا اعتقد ان هناك موظفا يأخذ على مسئوليته أن يقرر أن ..

الرئيس ـ طيب طيب .

المدعى ـ شهود النفى موجودون الآن فى المحكمة خارج القاعة وهم . حسين رافت ونجيب اسكندر واحمد عبد الهادى .

المتهم ـ اذا كانت المحكمة تعتبرهم شهودها يبقى معلهش .. انا خلاص مش عاوز حد .

الرئيس ـ اذن يستدعى الدكتور نجيب اسكندر .

حضر الشاهد المذكور وحلف اليمين وهذا نصه :

أقسم بالله أن أقول الحق ولا غير الحق والله على ما أقول شهيد .

الرئيس ـ المتهم ابراهيم عبد الهادى يستشهد بك بالنسبة للادعاء المقام عليه الخاص بدخول حرب فلسطين فقد كنت وزيرا فى وزارة المرحوم النقراشى عندما أعلنت مصر الحرب على اسرائيل فهل تقدر تقول لنا ايه هى المراحل التى مرت بها ؟

الشاهد ـ المراحل بحسب ما يعلق بذهنى هى ان البلد كلها كانت هايجه والعالم العربى كله كان يطالب بهذا ورئيس الوزارة ـ النقراشى باشا ـ وقتها لم يكن من رأيه دخول الحرب ، وقد صرح بأنه لا يمكن أن يدخل الحرب ووراه الجيوش البريطانية وده ما قاله لنا فى مجلس الوزراء . وبعد كده بمدة لا أذكرها الملك أمر الجيش بصفته القائد الأعلى علشان يتحرك لتأديب العصابات اليهودية .

الرئيس ـ يعنى الملك هو اللى أمر الجيش بالتحرك ؟

الشاهد ـ نعم هو اللى أمر الجيش بالتحرك لتأديب العصابات اليهودية .

الرئيس ـ كده على طول بدون اخذ موافقة البرلمان أو مجلس الوزراء ؟

الشاهد ـ بالطبع هذا الطلب يستدعى التقدم باعتماد للبرلمان لأخذ موافقته عليه .

الرئيس ـ يعنى المسألة عرضت على البرلمان لطلب الاعتماد ؟

الشاهد ـ رئيس الحكومة بالطبع حيقول ايه المبررات لهذا الاعتماد .

الرئيس ــ يعنى لم يؤخذ رأى البرلمان فى دخول الحرب ؟

الشاهد ــ الموضوع ماكانش محل مناقشة .

الرئيس ــ بصفتك عضو فى مجلس الوزراء . ألم يعرض الموضوع على هذا المجلس ؟

الشاهد ــ لقد أعلن رئيس الحكومة رأيه لنا ونحن كنا موافقين بطبيعة الحال على الرأى الذى أبداه لنا .

الرئيس ــ كده كده بدون مناقشة ؟

الشاهد ــ اللى فى ذهنى اننا وافقنا على رأى رئيس الحكومة .

الرئيس ــ ألم تسألوا رأى العسكريين فى هذا الموضوع ؟

الشاهد ــ مش متذكر هذه النقطة وكل ما أذكره الآن اننا وافقنا على رأى رئيس الوزارة .

الرئيس ــ يعنى موضوع خطير زى ده رئيس الحكومة عاوز يدخل الحرب تقوموا توافقوا عليه على طول بالشكل ده ؟

الشاهد ــ البلد كلها كانت عاوزة تخش الحرب .

الرئيس ــ البلد عاوزة الحرب تقوموا تدخلوا كده على طول ؟

الشاهد ــ الذى قلناه فى مؤتمر الدول العربية اننا مش داخلين الحرب .

الرئيس ــ وايه كانت حالة الجيش ؟

الشاهد ــ بخصوص حالة الجيش قال حيدر ــ كما يجىء فى ذهنى ــ ان الجيش مستعد .

الرئيس ــ ورئيس الحكومة قال ايه ؟

الشاهد ــ مش متذكر التفاصيل . ولكن الذى أذكره ان رئيس الحكومة كان من رأيه عدم اعلان الحرب كما أعلنه فى مؤتمر بلودان وأمنا على هـــذا الكلام بعد أن عدنا . وبعد ذلك أمر الملك بكذا وكذا . وكان أمر الملك هذا لقمع العصابات اليهودية التى تعتدى على السلطات الفلسطينية .

الرئيس ــ ومجلس الوزراء وافق على هذا الطلب يعنى وافق على أمر الملك ؟

الشاهد ــ على كل حال انتهى الموضوع باحالة طلب الاعتماد الى مجلسى النواب والشيوخ .

الرئيس ــ أنا عاوز استوضح النقطة دى شويه . دلوقت الملك أمر الجيش بالتحرك وعرض الموضوع على مجلس الوزراء فاعتبر ان المسألة منتهية ما دام الملك هو اللى أمر بتحرك الجيش ؟

الشاهد ــ طبعا اذا وافق البرلمان على الاعتماد .

الرئيس ــ اذن وافق البرلمان على الاعتماد والا وافق على دخول الحرب ؟

الشاهد ــ اعتقد علشان الاعتماد من اجل موضــــوع دخول الحرب لتأديب اسرائيل .

الرئيس ــ المفروض أن تؤخذ موافقة على دخول الحرب أولا ثم يطلب الاعتماد اللازم !!

الشاهد ــ الواقع ان اسرائيل لم تكن فى نظرنا دولة يصح أن يعلن عليها الحرب بل كانت فى نظرنا مجموعة عصابات كانت تسطو على الأهالى وعلى هذا الأساس أمرت بعض فرق الجيش بالتحرك لتأديب هؤلاء العصاة . وهذا التأديب بالطبع يستلزم مبلغا من المال يجب ان يؤخذ اذن به من البرلمان ولأخذ اذن من البرلمان بذلك يجب أن تبين الحكومة مبرراتها .

عضو اليسار ــ يعنى الحكومة مقتنعة وموافقة على ذلك ؟

الشاهد ــ هى ماكانتش موافقه وانما وجدت أمام الأمر الواقع وتفسيرا لهذه النقطة سئل النقراشى باشا ...

الرئيس ــ دلوقت انت بتقول ان الحكومة اعتبرت اسرائيل عصابات لا يصح اعلان الحرب عليها وعلى هذا الأساس رات انه مش من المستحب اعلان الحرب على فلسطين وفى نفس الوقت طالبة اعتماد فهل دخلت مصر أرض فلسطين بدون اعلان حرب ؟

الشاهد ــ أيوه ودى الصورة اللى فى ذهنى . وقد سئل النقراشى باشــا عن الدافع الذى جعله يقبل الحرب فقال ان الرأى العام كله كان يميل للحرب لتأديب العصابات اليهودية . وكان وقتها كل واحد يقول بعدم دخــول الحرب يعتبر خائنا لبلاده . وهذا موضوع ثانوى على كل حال ، لأن الانسان يجب أن يحتمل فى سبيل رأيه الذى اعتنقه ويراه مبنيا على مبدأ سليم كل تضحية . وتاريخنا من سنة ١٩١٩ طول مدة الحركة الوطنية ــ مبنى على هذا الأساس . ولقد كان من رأى النقراشى باشا انه اذا استقال فان معنى ذلك انه يكشف ضعف الجيش المصرى أمام الدول العربية فى الميدان اللى حايروح يحارب فيه .

الرئيس ــ وهل هو كان معتقد أو مؤمن بأن الجيش المصرى فى الميدان ضعيف ؟

الشاهد ــ استقالته على أى حال كانت ستفسر على هذا النحو لو انه استقال ولم يقبل الوضع اللى الملك جعله فيه أمام الأمر الواقع .

الرئيس ــ يعنى ده كان تفسير مش حقيقة .. يعنى تقصد تقول ان الاستقالة كانت تفسر على هذا الأساس فى حين ان الجيش كان قويا فى الحقيقة ؟

الشاهد ــ ده سؤال خاص بالجيش يمكن تسأل عنه حيدر باشا . الوزير المختص قال بصراحة ان الجيش مستعد بل وعلى اتم استعداد وانه كانت هناك اتصالات لا حد لها وكما كان يعطينا اخبار الانتصارات لدرجة لا حد لها واذكر ان حيدر فى وقت من الأوقات كان مرتبك من الموقف لغاية ما عبد الهادى رد فيه الروح عندما عرف ان الهدنة قبلت اذ انتهز ابراهيم باشا فرصة زيارة سياسى أمريكى فتناول معه الكلام فى هذا الموضوع رغبة منه فى تسوية الحالة وانقاذ الموقف بصورة كريمة ، وفعلا أعلنت الهدنة وتنفس حيدر الصعداء .

الرئيس ــ بس حيدر تنفس الصعداء ومجلس الوزراء لا ؟

الشاهد ــ مجلس الوزراء ماكانش لامس حالة الحرب .

الرئيس ــ يعنى المسئولية مسئولية حيدر بس ؟ يعنى مجلس الوزراء يعتبر خالى من المسئولية ؟

الشاهد ــ ماليش دعوة فأنا مش مطلوب منى أن اتتبع الوقائع فى الميدان .

الرئيس ــ لما انتهت حرب فلسطين استمريتو فى الحكم ، مش كده ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ لماذا اذن لم تحاسبوا حيدر عن المعلومات الخطأ والغش التى اوقع فيها مجلس الوزراء ؟

الشاهد ــ الحقيقة ان الموضوع انتهى واحنا حمدنا ربنا على ذلك واظن اننا كنا نحتفل بكم فى عابدين احتفال عظيم لعودتكم سالمين ولكنى لا اعرف من كان فى الحفلة وعلى أى حال كلنا كنا مشتركين فى هذا العمل .

الرئيس ــ انت بتقول ان حيدر كان يعطى معلومات خاطئة لمجلس الوزراء ؟

الشاهد ــ أنا بقول ان المعلومات اللى كان بيديها لنا كانت كلها عن انتصارات متوالية فى الميدان ورغم هذه الأقوال كنت اشوفه مرتبك وانه اخذ نفسه لما أعلنت الهدنة .

الرئيس ــ طيب تكشفت لكم الحقائق واستمريتو فى الحكم من يناير لغاية يوليو سنة ١٩٤٩ والهدنة أعلنت فى ٧ يناير سنة ١٩٤٩ وأنتم قعدتم لغاية يوليه فليه ما حبستوش الناس اللى غشوكم ؟

الشاهد ــ احنا نبهنا فى مجلس الشيوخ الى فساد الأسلحة فطردنا من المجلس .

الرئيس ــ عاوز تقول انكم ماعرفتوش ان الأسلحة فاسدة وانتم فى الحكم وعرفتوه وانتم خارج الحكم .

الشاهد ــ لما وصلتنا اخبار فساد الأسلحة اثرناها باعتبارنا المسئولين عنها وهذه المسئولية ترجع الى رئيس الوزراء اذ هو المسئول الأول .

الرئيس ــ والوزير مسئول كمان فى الوزارة بالمشاركة .

الشاهد ــ انا مستعد لتحمل المسئولية .

الرئيس ــ أنا فهمت من كلامك دلوقت ان حيدر هو المسئول الوحيد .

الشاهد ــ حضراتكم عارفين انه لما حصلت الكوليرا كانوا يسألونى انا باعتبارى الوزير المختص .

الرئيس ــ المتهم يحب يسأل الشاهد أسئلة ؟

المتهم ــ حضراتكم عارفين انى ماعدتش أسأل أسئلة .

المدعى ــ هل تعلم ان هناك ضباطا اشتكوا من فساد الأسلحة ؟

الشاهد ــ لا أذكر .

المدعى ــ هل تعرف حاجة عن الجلسة السرية التى حصلت فى مجلس النواب والشيوخ ؟ ايه اللى أثير فيها ؟

الشاهد ــ حيدر قال ان الجيش قوى والنقراشى كان يحيل عليه .

المدعى ــ الثابت ان رئيس الوزراء كان يعطى البيانات الخاصة بالجيش .

الشاهد ــ رئيس الوزراء كان بيجيب المعلومات من مين ؟

ازاى يعرف عنده كام مدفع من اليمين أو من الشمال منين ؟ يبقى لازم أخد المعلومات من حيدر نفسه .

المدعى ــ هل تعرف ان حيدر اجتمع بلجنة الضباط ؟

الشاهد ــ لا أعرف .

الرئيس ــ مجلس الوزراء لما وافق على الحرب مش كان كل وزير مسئول فى حدود اختصاصه بمعنى ان وزير الصحة مثلا يكون مسئولا عن الناحية الطبية ؟

الشاهد ــ أنا كنت مسئول عن المسائل الطبية وقد طلبت زيارة المنطقة فلم يؤذن لى بالزيارة .

الرئيس ــ هل كنت تطلب اذن من رئيس الحكومة ؟

الشاهد ــ لا من حيدر .

(انتهت شهادة الشاهد وانصرف)

الرئيس ـ والآن ليؤذن بدخول شاهد النفى الثانى اللواء أحمد عبد الهادى
أحضر الشاهد المذكور وحلف اليمين وهذا نصه :
والله العظيم والله العظيم والله العظيم أقول الحق ولا غير الحق والله على ما أقول شهيد .

الرئيس ـ المتهم يحب يسأل الشاهد أسئلة ؟

المتهم ـ لا .

وكيل النيابة ـ فى اى تاريخ بداية ونهاية كنت حكمدارا لمصر ؟

الشاهد ـ فى أواخر سنة ١٩٤٨ وعلى ما أذكر فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ صدر مرسوم تعيينى وأتانى كشف بأسماء أشخاص من الاخوان طلب الى اعتقالهم كما كلفت بغلق شعب الاخوان والقبض على الأسماء المطلوبة .

المدعى ـ وما سبب هذه الاعتقالات ؟

الشاهد ـ كان السبب مصرع سليم زكى أول حكمدار مصرى وكذلك الحوادث الأخرى الثابتة فى المذكرة التى كتبها عبد الرحمن عمار وقت ان كان فيه ارهاب وحوادث قتل مثل مصرع الخازندار لأنه كان قد أصدر حكما .

وكيل النيابة ـ عبد الرحمن عمار ـ قال انه مش هو اللى كتب المذكرة .

الرئيس ـ يعنى تفتكر انهم اعتقلوا الناس علشان حادث قتل سليم زكى ؟

الشاهد ـ لا .

الرئيس ـ ايه سبب الحوادث ؟

الشاهد ـ قتل الخازندار .

الرئيس ـ يعنى فيه دوافع دفعت الناس الى ارتكاب الجرائم .

وكيل النيابة ـ وما سبب حل الجماعة ؟

الشاهد ـ لا أعرف السبب .

وكيل النيابة ـ كم كان عدد المعتقلين فى أيام النقراشى ؟

الشاهد ـ البوليس السياسى كان محضر كشف .

وكيل النيابة ـ هل كنت حكمدارا وقت أن قتل المرحوم حسن البنا ؟

الشاهد ـ أيوه .

وكيل النيابة ـ هل تم شىء فيما يختص بتجريده من السلاح ؟

الشاهد ـ نزع سلاحه شأنه فى ذلك شأن الاخوان المسلمين جميعا .

وكيل النيابة ـ هل تم شىء بخصوص قطع تليفونه ؟

الشاهد ــ لا أعرف شيئا اطلاقا .

وكيل النيابة ــ هل لديك معلومات عن سحب جواز سفره ؟

الشاهد ــ لا .

وكيل النيابة ــ هل انتقلت بوصفك حكمدارا للقاهرة الى مكان الحادث عقب وقوعه ؟

الشاهد ــ فى ساعتها .

وكيل النيابة ــ هل انتقل أحد من رجال القلم السياسى وهل انتقل اللواء احمد طلعت ؟

الشاهد ــ لا .

وكيل النيابة ــ هل لديك معلومات عن وقائع التعذيب ؟

الرئيس ــ ممكن نسأل الشاهد سؤالا عن مقتل حسن البنا ؟

مين اللى كان مسئول عن مراقبة حسن البنا ومعروف ان حسن البنا لم يعتقل ؟

الشاهد ــ بعد ما عينت حكمدارا صدر أمر الحل وتكلمنا فى اعتقال حسن البنا انا وصلاح مرتجى وقلنا ان المصلحة هى فى عدم اعتقال حسن البنا وقد انضم الينا فى الرأى النقراشى اذ رأينا ان اعتقاله كان يحدث ثورة وضجة كما ان وجوده خارج المعتقل كان يعطى لنا فرصة للتفاهم معه .

الرئيس ــ هل تمت معه مفاوضات قبل الحل ؟

الشاهد ــ لا .

الرئيس ــ ولماذا لم تحددوا محل اقامته ؟

الشاهد ــ لقد عينا مخبرين على منزله لمعرفة الذين يترددون عليه وقد شكا حسن البنا من ذلك فرفعنا المخبرين عنه وكان بيمشى وراه موتوسيكل ولكنه طلب رفعه كذلك فرفعناه ، كذلك كنا واضعين كونستابل لمراقبته وبعدين تبين لنا ان المراقبة ليست مجدية .

الرئيس ــ ألم يكن هناك تنظيم لعملية المراقبة ؟

الشاهد ــ من الجايز ان القسم السياسى كان يراقبه وعلى أى حال فلم تكن المراقبة من ناحيتى لأنها كانت قد انتهت قبل مقتله بشهر .

الرئيس ــ بصفتك حكمدار مسئول عن أمن القاهرة هل كنت ترى من المصلحة مراقبته ؟

الشاهد ــ لا .

الرئيس ــ أمال ايه كان سبب مراقبته ؟

الشاهد ــ تنفيذا للامر العسكرى الصادر فى ذلك الوقت .

الرئيس ــ وأين كنت يوم مقتله ؟

الشاهد ــ كنت فى منزلى ولما أبلغت بالحادث انتقلت مباشرة فوجدت مأمور قسم عابدين وبضعة ضباط وكانت الساعة حوالى الثامنة والنصف .

الرئيس ــ ألم تستطيعوا أن تستدلوا على شىء فى هذه المنطقة الحية وخصوصا الجريمة حصلت أمام مبنى الشبان المسلمين ؟

الشاهد ــ فى العالم كله وفى الأمم المتحدة تحصل حوادث زى دى ولا يستدل على القاتل .

الرئيس ــ هل كان الشارع فاضى ساعتها ؟

الشاهد ــ لا أعرف وقد بذلنا مجهودا كبيرا ولكن لم يتقدم لنا شهود غير الليثى الذى تقدم للنيابة وهوه اللى أتى بحسن البنا الى جمعية الشبان المسلمين ومعروف عنه انه مرشد .

وكيل النيابة ــ هل طلبت من مأمور قسم عابدين شيئا عقب الحادث ؟

الشاهد ــ طلبت منه البحث .

وكيل النيابة ــ هل طلبت منه الاطلاع على المحضر ؟

الشاهد ــ طلبته لارساله الى البوليس .

وكيل النيابة ــ هل صودرت جريدة المصرى فى اليوم التالى للحادث ؟

الشاهد ــ لا أعرف ذلك على وجه التحقيق .

الرئيس ــ ومين اللى كان وزير الداخلية وقتها ؟

الشاهد ــ ابراهيم عبد الهادى .

الرئيس ــ ايه الاجراءات التى حصلت يعنى لو قتل شخص معروف فى الشارع الساعة ٨ر٣٠ مساء فايه الاجراءات التى تتبع ؟

الشاهد ــ عملنا كل الاجراءات الممكنة ــ والنيابة جت فى ساعتها واحنا فى الحقيقة كنا فى حالة ذعر ؟

الرئيس ــ ليه كنتم فى حالة ذعر ؟

الشاهد ــ خوفا لتحصل ثورة ويفلت الزمام لموت حسن البنا ولكن الحمد لله ماحصلش شىء لاننا اتخذنا احتياطنا كما اتخذنا اجراءات حازمة وقدروا الاخوان يفهموا ذلك .

الرئيس ــ انت مش قلت انك اعتقلت كل الاخوان ؟

الشاهد ــ مش كلهم ده بس بعضهم .

وكيل النيابة ــ هل تعرف شخص اسمه الناغى ؟

الشاهد ــ أنا ماشوفتوش وانما سمعت عنه فى التحقيق .

وكيل النيابة ــ هل تعرف المرحوم البكباشى محمد وصفى وهل انتقل الى مكان الحادث ؟

الشاهد ــ أيوه اعرفه ولكنى لا أجزم بانه انتقل الى مكان الحادث .

الرئيس ــ وما دخله بهذا الحادث ؟

الشاهد ــ أنا ما أعرفش وأنا ليلتها قعدت الى الصباح فى مكتبى .

وكيل النيابة ــ هل انتقل احد من البوليس السياسى ؟

الشاهد ــ أيوه واظن انه أمين السعيد وفى كل الدول نرى ان البوليس السياسى ينتقل .

وكيل النيابة ــ احمد طلعت قال انه لم ينتقل ومنع رجاله كمان من الانتقال .

الشاهد ــ هل انت قرات التحقيق ؟ انا مش مسئول عن احمد طلعت .

الرئيس ــ وايه كانت أوامر وزير الداخلية ؟

الشاهد ــ اللى اتصل بى المرحوم عبد الرحمن عمار وكيل الداخلية وذلك بخصوص حالة الأمن وتشييع الجنازة .

الرئيس ــ المفروض ان وزير الداخلية هو اللى يتصل بك أولا ؟

الشاهد ــ وكيل الوزارة المختص اتصل بى وتفاهمت معه على تشييع الجنازة من منزل حسن البنا وتحملت المسئولية .

الرئيس ــ تقصد مسئولية عدم وجود مشيعين ؟

الشاهد ــ لا فاحنا شيعنا الجنازة بدرى قبل حضور الاخوان .

الرئيس ــ هل القلم السياسى له مكاتب فى المحافظة ؟ وهل كان بيجيب فيها المتهمين ؟

الشاهد ــ طبعـــا .

الرئيس ــ لما كان واحد بيصرخ كنت بتسمعه ؟

الشاهد ــ لا .

وكيل النيابة ــ وهل كان ابراهيم عبد الهادى يحضر التحقيق فى المحافظة ؟

الشاهد ــ أحيانا كان يحضر .

وكيل النيابة ــ وهل كان يحضر أثناء التعذيب ؟

الشاهد ـ لم أعلم انه حضر تعذيب أحد .

وكيل النيابة ـ الم يحضر تعذيب الملط او السيد رجب ؟

الشاهد ـ الواقع اننى لم أسمع صراخا لأن مكتبى كان بعيد .

الرئيس ـ ألم تسمع كلاما أو حديثا عن التعذيب ؟

الشاهد ـ سمعت فى المحكمة انهم قالوا ان البوليس كان يعذبهم ولكنى انا مسئول امام الله وانا أؤدى الشهادة اننى لم أسمع فى المحافظة اى صراخ ولم أعلم بالتعذيب .

الرئيس ـ وهم كانوا بياخدوا المتهمين فى اى الأود ؟

الشاهد ـ لم أعرف ما كان يدور .

الرئيس ـ ألم تكن تمر وتشوف حاجة ابدا ؟

الشاهد ـ لقد كانت مهمتى أن يعرض الضباط أوراقهم على فى مكتبى وكان ضباط القلم السياسى يرسلوا تقاريرهم للسفارة البريطانية وللسراى وللوزارة وانا اللى عملته انى قطعت الاتصال بالسفارة ونقلت الضباط اللى كانوا بيقوموا بهذا العمل .

وكيل النيابة ـ تبين ان هناك متهمين كانوا مصابين . فبم تعلل اصابتهم هذه ؟

الشاهد ـ وايه لازمة التعليل ده أنا شاهد .

الرئيس ـ ومين كان رئيس القلم السياسى ؟

الشاهد ـ كان احمد طلعت وكانوا بيتصلوا بكل الجهات وكانوا مسئولين منى ولكنهم فى الوقت نفسه كانوا يتصلون بكل الجهات .

الرئيس ـ وايه اللى كان مخليك راضى بالوضع ده ؟

الشاهد ـ اصل ده نظام قديم وساروا عليه .

الرئيس ـ وزير الداخلية لما كان بييجى كان بيدخل مكتب مين ؟.

الشاهد ـ كان بيدخل المكتب اللى كان فيه تحقيق .

الرئيس ـ وايه القضية اللى حضر التحقيق فيها ؟

الشاهد ـ قضية النقراشى وقضية ضرب أقسام البوليس بالقنابل ..

الرئيس ـ وقضية حسن البنا الا تستدعى حضوره ؟

الشاهد ـ يمكن كان عنده مشاغل وفيه كمان قضايا كان بيحضرها زى قضية حامد جوده وقضية نسف المحكمة .

الرئيس ـ وهل حضر فى قضية احمد الملط ؟

الشاهد ـ لا أعرف ان كان حضرها أم لا .

وعلى أثر ذلك انتهت شهادة الشاهد وانصرف . ،

المدعى ـ فاضل شاهد واحد كان المتهم برضه قد طلبه وهو حسين رافت .

الرئيس ـ ليؤذن للشاهد بالحضور .

(حضر الشاهد المذكور وحلف اليمين وهذا نصه : والله العظيم والله العظيم والله العظيم أقول الحق ولا شىء غير الحق والله على ما أقول شهيد) .

المدعى ـ ما وظيفتك ؟

الشاهد ـ وكيل وزارة الداخلية .

المدعى ـ نريد أن نعرف امتى وفى أى عهد نقلت مديرا للدقهلية ؟

الشاهد ـ كان ذلك فى عهد النقراشى والسيد ابراهيم عبد الهادى .

المدعى ـ عاوزين نعرف رحت فين وجت منين وايه السبب فى نقلك من مديرية الدقهلية ؟

الشاهد ـ نقلت منها فى مايو سنة ١٩٤٩ مديرا لادارة اللوائح والرخص بوزارة الداخلية بدرجة مدير عام .

وكيل النيابة ـ ايه السبب ؟

الشاهد ـ حاولت أن أعرف السبب الحقيقى لهذا النقل ولكنى لم أستطيع أن أعرف سبب ذلك . انما الظروف التى كنت فيها ربما تنير الطريق فقد حصل بينى وبين أعضاء النواب والشيوخ السعديين خلاف وصل الى رئيس الحزب الذى كان رئيسا للحكومة فى ذلك الوقت وهو السيد ابراهيم عبد الهادى . وكان الخلاف بسبب قرب موعد الانتخابات وكانوا قد قرروا انتخابات جديدة لفترة خمس سنوات أخرى . وكانت لهم طلبات غير معقولة فانا كنت بأخر لهم هذه الطلبات .

الرئيس ـ طلبات زى ايه كده ؟

الشاهد ـ زى نقل مدرسين الزامى من هنا الى هنا مثلا .

الرئيس ـ بس بالنسبة للمدرسين الالزامى ؟

الشاهد ـ لا فيه حاجات تانيه زى نقل النظار والخفراء والعمد والمشايخ .

الرئيس ـ وزى ضباط البوليس مثلا ؟

الشاهد ـ هم كانوا بيقولوا انهم يريدون أن يهيئوا أنفسهم لمعركة الانتخابات وانا كنت اقول لهم انتظروا . والسبب الثانى فى ذلك الوقت كان الذى يقوم بعملى هو وكيل المديرية . فلما رجعت من الأجازة قال لى أنه طلب منه أن يعمل كشف تعديل الدوائر الانتخابية وكان النواب يتدخلون فى هذا الموضوع .

الرئيس ـ هل من اختصاص المدير تعديل الدوائر ؟

الشاهد ـ نعم وكذلك المختصين والباشا كان يتدخل كثيرا فى هذه الحالات

وجاب بلاد وطلع بلاد . فلما قلت للوكيل لماذا عملت هذا التعديل قال الأمر لك زى ما تحب تقدر تغير فيه وفى أثناء المناقشة علمت انه ارسل صورة من التعديل الى رئيس الديوان .

الرئيس ـ يعنى هو عمل التعديل من نفسه وأرسله الى رئيس الديوان ؟

الشاهد ـ الوزارة طلبت عمل الكشوف .

الرئيس ـ وايه اللى دفعه ليرسل صورة منه لرئيس الديوان ؟

الشاهد ـ يجوز ان أعضاء الشيوخ والنواب طلبوا ارسال صورة منه .

الرئيس ـ أليس من المفروض أن يكون رئيس الديوان بعيدا عن الحزبية ؟

الشاهد ـ هذا هو ما حدث ورئيس الديوان كلمنى فى هذا الأمر وقال لى ابحث الدوائر بنفسك . وكان فيه وشايات ضدى لهذا السبب .

الرئيس ـ وهل لبيت هذه الطلبات .

الشاهد ـ الواقع ان السيد ابراهيم عبد الهادى كان بيطلب منى طلبات ماكنتش باستطيع أن ألبيها له .

الرئيس ـ زى ايه ؟

الشاهد ـ هو كان بيتضايق منى وكان يؤلمه أن يسمع عنى انى ماشى بالقانون كان يؤلمه أوى انه يسمع عن واحد انه عامل قانونى مع انه هو قانونى . هذه الظروف يظهر كانت تؤلمه . واذكر انه اتصل بى مرة بالتليفون وقال لى انت اعتقلت عندك أد ايه من الاخوان فقلت له سبعة فقال لى سبعة والا سبعين هل انته مستنى لغاية ما يجوا يقتلونى .

الرئيس ـ هل كان هذا الحديث بالتليفون ؟

الشاهد ـ نعم من مكتبه وكان وقتها رئيسا للوزارة

بعد كده قال لى انت بتطبطب على المتهمين قلت أمال أعمل ايه قال روح شوف اخوانك بيعملوا ايه واعمل زيهم فقلت له فى حدود القانون فقال لى كل حاجه قانون قانون .

وكيل النيابة ـ هل عندما نقلت كان النقل فى حركة عامة ؟

الشاهد ـ نقلت لوحدى فى يوم عيد جلوس وكنت حاضر بلبس التشريفة .

المدعى ـ وهل العمل واحد ؟

الشاهد ـ من ناحية المركز الأدبى هذه الوظيفة تعتبر أقل من وظيفة مدير الدقهلية .

الرئيس ـ هو رئيس ديوان وانت مدير . وانت رئيسك وزير الداخلية فهو ليه بيتدخل كرئيس ديوان مع انه ليس له الحق فى ذلك وبخاصة فى تعديل الدوائر .

الشاهد ـ يمكن كان يتدخل باعتباره من أعيان الاقليم . واظن ان السيد ابراهيم عبد الهادى قد استشهد بى وقال اننى أتيت على رأس وفد من أعضاء مجلس المديرية لطلب رصف طريق الزرقا واللى حصل بالضبط انه فى

جلسة من الجلسات بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٨ تقدم اقتراح من واحد من أعضاء مجلس المديرية يقول فيه اننى اقترح أن نرصف الطريق من المنصورة الى المنزلة الى المطرية مارا بمحلة منشاه ودكرنس والمنزلة والمطرية لأن الطريق فعلا فى أيام الشتاء لا يمكن المرور فيه خصوصا انه طريق تمر فيها المحصولات والأرز وغير ذلك فانا رحبت بهذا الاقتراح وقلت انه جدير بالنظر وانه يحسن أن نتكلم بشأنه مع المسئولين فى مصر فذهبنا الى مصر وقابلنا السيد ابراهيم عبد الهادى وهو رئيس الديوان ورجوناه أن يتصل بوزير المواصلات المختص ويتكلم معه فى هذا الموضوع ولا أذكر اذا كان قد اتصل بوزير المواصلات أو لم يتصل . وفى نفس الوقت طلب بعض اعضاء الوفد أن نتكلم عن مشروع آخر هو رصف طريق الزرقا فانا وافقت وتكلمت معه فى ذلك وبعد كده رحنا وزارة المواصلات ولكنى لا أذكر اذا كنت قد قابلت وزير المواصلات ولكنى أذكر اننا قابلنا مدير مصلحة الطرق أو وكيلها وتناقشنا معه فى المشروعين الأول والثانى . ولكن بحثت مشروع البر الشرقى والبر الغربى وشفت محاضر مجلس المديرية فى ٢٩ فبراير واحنا كنا رحنا بعد فبراير يعنى فى مارس فى حوالى ١٠ مارس على ما أذكر ولقد وجدت فى نفس الملف ان مصلحة الطرق قد سبقتنا الى هذا القرار وتقدمت باقتراح نقل الرصف من البر الغربى الى البر الشرقى ولما رحنا تأيد المشروع قبل ان نتكلم لأن طريق الزرقا فيه ١٧ بلدة وان مصلحة الطرق وجدت ان المصلحة فى هذا .

الرئيس ــ هل هذا كل ما تعرفه ؟

الشاهد ــ نعم .

الرئيس ــ فيه أسئلة من المدعى ؟

المدعى ــ لا .

الرئيس ــ فيه أسئلة من المتهم ؟

المتهم ــ لا .

الرئيس ــ اذن لترفع الجلسة للاستراحة .

(رفعت الجلسة فى الساعة السابعة مساء وأعيدت فى الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء)

الرئيس ــ قررت المحكمة :

أولا ــ سماع أقوال المتهم فى الادعاء الأول فى جلسة سرية .

ثانيا ــ استمرار نظر الدعوى لباكر ١٩٥٣/٩/٣٠ الساعة العاشرة صباحا لسماع المرافعات .

(ورفعت الجلسة فى الساعة السابعة والنصف مساء)

الجلسة الثالثة

الرئيس — باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الثالثة من جلسات محكمة الثـــورة .

البكباشى محمد التابعى — المدعى :

قضـاة الشعب :

لنرجع قليلا الى الوراء — الى ما قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ — لنرى كيف كانت تحكم هذه البلاد العريقة الامجاد ذات التاريخ العتيد . وكيف كان على رأسها ملك حكم عليه الشعب والتاريخ .. يعاونه حفنة من الوزراء محترفى السياسة ، جمعتهم والفت بين قلوبهم شهوة السلب بل السطو على خزانة الدولة واغتراف ما فيها . لا لمصلحة وطنية مرجوة ولكن لابتياع الضياع الواسعة والقصور الشائقة وتعاونوا مع المستعمر ليظلوا تحت ظلاله متمتعين بهذا النعيم العريض وهذا الكسب الحرام فما كانوا ليأتوا أمرا أو يحجموا عن فعل أو يتقلدوا مقاليد الحكم والسيادة الا بارادة ورضاء الاستعمار واذنابه . كان هذا حقيقة حالهم وحرصوا على أن يظهروا للشعب بمظهر الغيورين على مصلحة بلادهم ، المحافظين على حقوقها فاشتروا الذمم وأفسدوا النفوس .

بهذا حكمت البلاد الى ما قبل اليوم التاريخى الخالد ، بالثالوث المتحد المتكاتف ، المستعمر والملك السابق ومحترفى السياسة .. من رجال الأحزاب المنحلة جميعا . الذين كانوا يتناوبون الحكم ويتقاذفون بالسلطان كل وفق هواه كأنه ميراث مخلف لهم . فلا عجب اذن اذ رأينا كيف ان الفساد بكل صوره وألوانه قد استشرى فى كل مرفق من مرافق البلاد وامتدت جذوره فلم يترك ركنا من الأركان أو ناحية من النواحى الا بث فيها سمومه وأنبت جراثيمه . فأصبح من الأمور العادية الرشوة والسطو على الخزانة العـامة واستغلال النفوذ والاستثناء الصارخ الفاضح فى الوظائف العامة لحساب الأقارب والأذناب والعبث بالقوانين بل وبالدستور نفسه الذى يتباكون عليه الآن . وامتهان الوزراء والغالبية العظمى من أعضاء البرلمان التجارة المحرمة فى السوق السوداء فى أقوات الشعب وأرزاقه وسلب الأموال العامة وغير ذلك مما لا حصر له ولا عد . كل هذه المثالب والمخازى كانت دستور العهد الأغبر .

ففى ظل الحياة النيابية وفى ظل أحزاب مصر جميعا التى تولت مقاليد الأمور فى تلك العهود السود . تلك الحياة النيابية التى يتباكون عليها الآن

ارتكبت جميع الأوزار والآثام والجرائم التى كانت ثمرة لهذا الفساد الذى زكم الأنوف .

فى ظل هذه الحياة اشترىالملك السابق قطارا سمى « قطار الملذات » بلغت تكاليفه ١٠٧ ألف جنيه .

وفى ظل هذه الحياة اشترت الدولة من الملك السابق المركب « فخر البحار » بمبلغ ١٦٨ ألف جنيه مع انه كان قد اشتراها من مالكها بحوالى ٦٨ ألف جنيه ـ ثم سلمت اليه بعد ذلك ليسخرها فى شهواته .

وفى ظل هذه الحياة أصلحت المحروسة وبلغت تكاليف هذا الاصلاح فقط مليونا ونصف مليون من الجنيهات تقريبا مع ان الميزانية كما قال السيد جرجس عبد الله مدير الميزانية فى حضرة المحكمة بلغ العجز بها فى ذلك الحين حوالى ١٦ مليونا من الجنيهات وفى ظل هذه الحياة اغتصب هذا الملك آلاف الأفدنة من أطيان المستحقين بوزارة الأوقاف .

وفى ظل هذه الحياة أقيمت أسوار شامخة لقصور هذا الملك واخصها قصر القبة وأنفق عليها ملايين الجنيهات .

وفى ظل هذه الحياة أعفى هذا الملك من دفع الضرائب المستحقة عليه وهى تبلغ ملايين الجنيهات .

وفى ظل هذه الحياة انعدمت الشخصيات وانمحت الأوضاع وطغى الملك السابق وبغى فلم يعترف بوضع من الأوضاع ولم يعرف رجلا من رجالات الدولة حدوده واختصاصه فرئيس الديوان ليس له اختصاص محدد ، وهو اسما موجود وفعلا غير موجود ومجلس الوزراء لا صفة له فالوزراء لا يدرون هل تدخل القوات فلسطين أو لا تدخل ، ومن له حق اتخاذ الاجراء هل هو الملك ، أم البرلمان ، أم مجلس الوزراء ؟ وسمعتم بالأمس هذا الكلام على لسان شاهد النفى الأول وهو وزير من وزراء العهد الماضى .

فأين كانت اذن هذه الأحزاب جميعا ، وأين كان أعضاء هذه البرلمانات؟ موافقون ، موافقون !! ما يقوله زعيم الحزب ، هو الذى يسود . وما يطلبه الملك أمر لا مناص من طاعته مهما كانت الظروف ، ومهما تعارض الطلب مع ميزانية البلاد ، حتى ولو كانت فى حالة عجز .

فلا غرو اذن ان تأثرت اقتصاديات البلاد بهذه التصرفات وأوشكت أن تنفذ خزائن الدولة التى كانت مهـــددة بين آن وآخر بالعجز عن دفع مرتبات موظفيها وهى خزانة هذا البلد الطيب ذى الأرض الذهبية وفير الخير والانعام .

هكذا كان الحال فى مصر يا قضاة الشعب قبل الثورة الكبرى فأبيتم

أن تحكم مصر الفراعنة ، ومصر العرب ، ومصر الحديثة ، على هذا النحو الظـالم .

ثرتم والشعب معكم والثورة فى الواقع منه وله .

كانت يا سادة سياسة القادة الأحرار التخلص من المستعمر وتطهير البلاد من كافة الوان الفساد الذى جثم على صدر الأمة دهرا طويلا ، فبدأوا على الفور بتحقيق هذه الأهداف ونهجوا بادىء الأمر نهجا طيبا فجاءت ثورة بيضاء جنبوها سفك الدماء على نحو لا مثيل له فى التاريخ وسلكوا ازاء محترفى السياسة طريق المهادنة واللين لعلهم الى رشدهم يثوبون ، وكان من المأمول أن ينزووا ويتواروا عن الأنظار وحسبهم ما اجترحوا فى ماضيهم من سيئات .

ولكنهم وقد جبلت نفوسهم على الخطيئـــة وانطوت افئدتهم على الشهوات حملوا هذه المعاملة الكريمة الهينة على غير ما هدف اليه قادة الثورة وفسروها فى عرفهم بأنها ضعف !! الا والله انهم الضعفاء المارقون ولكنهم لا يعلمون وخرجوا من أوكارهم ينفثون سمومهم ويذيعون افكارهم المريضة متظاهرين بالحدب على الشعب متباكين على كيانه ! وكيانه فى ايد امينة فلا أقل من أن يكون الرد الحاسم من جانب الثورة هو تشكيل محكمة الشعب .. محكمة الثورة ، ليجزى كل آثم بما اجرم ولتسجل فى قضائها التاريخى حكم الشعب على الخائنين !

والآن – وأنتم جلوس الى مقاعدكم فى هذا المحراب – نقدم اليكم فريقا من هؤلاء المفسدين فى الأرض الذين اطعمتهم الثورة رحمـة فلم يقابلوا الحسنة بالحسنى وحاولوا أن يطعنوها ويحاربوها بأخس الأسلحة وادنسها .

ونحن اذ نقدم اليكم اليوم المتهم ، فانما نقدم اليكم ركنا ركينا من أركان العهد الماضى قدم نفسه على أنه كان بطلا فى صدر شبابه ونحن لا ننكر هذا ولكنه انحرف اليوم ، عرفناه شابا لم تكن قد اقبلت عليه الدنيا بثرائها . فأثرى منذ أن أصبح وزيرا سنة ١٩٤٠ وبلغ مجموع ثروته ٩٩٠ فدانا خلاف المنقولات التى تزيد قيمتها عن ثلاثين الف جنيه .

نحن لا ننكر عليه زعامته وبطولته فى الماضى البعيد ولكنا فى الوقت نفسه لا نتجنى عليه ، ان كل ما نقرره هو حقيقة شهد بها شهود أو تأيدت بوثائق سليمة فالدنيا غرور ، وحينما تقبل على الانسان يحرص على أن يمسك بها وينسى ماضيه وينساق مع حاضره فيسير فى ركاب الشهوات .

وللاسف هذا هو حال عدد كبير من رجالات العصر البائد أين بيتان بطل فردان . هل شفع له ماضيه المجيد ؟

اليوم تجزى كل نفس بما كسبت ، لا ظلم اليوم ان الله سريع الحساب .

قضــــاة الشعب :

سمعنا ورأينا بالأمس شيئا عجبا ، ذلك ان الدفاع حينما وجد ان مركز موكله غير سليم وان أدلة الادعاء قبله قوية ، انسحب مدعيا انه لم يتمكن من الدفاع عن موكله ، مع ان واقع الأمر ان الأوراق والمستندات وكل ما طلبه وما لم يطلبه من هذه الأوراق كانت تحت يده وتحت تصرفه منذ اللحظة الأولى وعملت جميع الترتيبات التى تمكنه من الاطلاع فى يسر فكان يكتفى بالجلوس اليها ساعتين تقريبا ثم يخرج مع انه قرر لكم فى أول جلسة انه سيواصل ليله بنهاره وهو ما لم يحدث .

وان ما بدأ من دفاع للمتهم من انه لم تسمع أقواله فمردود عليه بأن أمر التشكيل لا يمنع من اتخاذ هذا الاجراء فالمحكمة غير مقيدة بقيد من القيود على نحو ماهو معروف أمام المحاكم العادية أو المجالس العسكرية والا فلا معنى لمحكمة الثورة فللمحكمة أن تستجوب المتهم عند مثوله امامها وتتخذ فى شأنه ما تراه بعد استعراض اقوال الشهود والأدلة الأخرى ولكن الدفاع آثر من الغنيمة الاياب .

وسمعتم فى الجلسة على لسان كل من السيد رجب والدكتور احمد الملط كيف كان يجرى التحقيق معهما ومع غيرهما وكيف كانوا يودعون المعتقلات دون تحقيق ويعذبون ويطلب منهم ابداء أقوال معينة فأين هذا من التحقيق الذى تجريه المحكمة والذى يكون اقناعها منه ، وهل هناك تحقيق أقوى من هذا التحقيق وأعدل ؟ من المعروف فى جميع القوانين المدنية والعسكرية ان التحقيقات الأولى مقصود بها جمع الاستدلالات وتكييف موقف المتهم وقيمتها أمام المحكمة معدومة الا فى أحوال شاذة نادرة .

ولهذا فان ما أثاره دفاع المتهم كان على غير أساس .

والغريب ايضا أن المتهم يعلن انه ترك أمره لله وللمحكمة وانه لا ينوى الدفاع عن نفسه ويظل صامتا حينما يتكلم الشهود ضده فاذا بدا له بعد ذلك ثغرة فى أقوال شاهد من الشهود نفذ منها ولو كانت ضيقة .

قضاة الشعب :

بعد هذه المقدمة أعرض الادعاءات .

فمضمون الادعاء الثانى أن المتهم أتى افعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته فى الداخل والخارج وساعدت على تمكين الاستعمار بالبلاد لأنه فى خلال عام ١٩٤٨ أثناء توليه رئاسة ديوان الملك السابق فاروق عمل

على تنفيذ أهوائه بالزج بجيش مصر فى معركة فلسطين قبل أن يتخذ الجيش اهبته لخوض غمارها .

لقد كان المتهم يا سادة وقت نشوب الحرب رئيسا لديوان الملك السابق فاروق فكان مستشاره الأول فى القانون والسياسة وكل ما يتصل بالمسائل العامة وكان أداة الاتصال بينه وبين الحكومة ورقيبا على كل تصرفاته السياسية والدستورية التى أؤتمن عليها . فعليه أن يشير ولو لم تطلب منه المشورة ، وعليه ان ينصح بل ويتدخل ليمنع كل ما من شأنه الاضرار بصالح البلاد .

فهل أخلص المشورة وأسدى النصح ـ كلا ـ لقد نكص على عقبيه وخان الأمانة ولم يرع فى حق بلده الا ذاته وسار فى موكب النفاق مع المنافقين وعمل على تنفيذ هوى فاروق بدلا من أن يعمل لصالح الوطن وعاونه فى الزج بالجيش فى أتون معركة هو غير مستعد لها فجاءت بذلك شيئا ادا ، تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا.

والادعاء اذ يعرض هذه التهمة انما يبسطها فى ايجاز من واقع الحقائق التى انبرت له وتكشفت أمامكم فلا تحامل على المتهم ، ولا تحايل على سوق الأدلة ، وعناصر هذا الادعاء هى مجموعة من الحقائق كلها تمسك بالأخرى وتسندها فتكون واقعة واحدة لا يأتيها الباطل من أى ناحية من النواحى وأمام حضراتكم المستندات وأقوال الشهود .

اما الحقيقة الأولى : فالجيش لم يكن مستعدا ، وآية ذلك ما قرره الفريق محمد حيدر وتأيد هذا بأقوال اللواء موسى لطفى مدير العمليات الحربية آنذاك فى التحقيق ، وبالتقرير الذى قدمه باعتباره مسئولا عن التدريب والعمليات ، والمودع أمام حضراتكم .

« ان موقف القوات المصرية بالعريش لا يسمح لها بالدخول فى المعركة بالنسبة للنقص الكبير فى مرتبها من العربات ولأن الموجود منها وان كان صالحا للسير الا أنه غير صالح للقتال ... الخ » ثم أوجز التقرير الصعوبات الرئيسية التى تواجه الجيش وحصرها فى مسألتين :

ا ـ العربات والمعدات الفنية وهى مطلوبة فى الحال ولا يمكن تقديم القوات قبل الحصول عليها واعدادها للغرض المطلوب من أجله .

ب ـ الأسلحة والذخائر الموجودة حاليا لا تكفى للبدء فى العمليات ويجب التأكد من وجود مورد ثابت مضمون لاستعاضة المستهلك ولتسليح الوحدات التى سترسل للقتال والوحدات التى ستستدعى من الاحتياط للخدمة العاملة .

فالتقرير يشير بصفة أساسية الى وجوب توافر وسائل نقل جيدة .

وقرر قائد الحملة ـ وهو الملم بشئونها ـ اللواء أحمد على المواوى فى أقواله انه عند استدعائه فى اللجنة التى جمعت الضباط يوم ١٩٤٨/٥/١٠ أظهر فى صراحة تامة جميع ما يحتاج اليه الجيش وما كان يعانيه من نقص وصعاب . فقرر فى شهادته المودعة أمام المحكمة(انه لا توجد وحدة ما فى الجيش كاملة المعدات والتسليح ، واذكر انى فتشت على الوحدات بمجرد وصولى للعريش وقدمت لرئاسة الجيش كشوفات بالنقص وهى مريعة وتجعل من الوحدات وحدات عاجزة تماما عن الدخول فى أى معركة) .

هكذا كان الحال يا قضاة الشعب قبل يوم ١٠ مايو عجز وعدم استعداد واصرار من جانب العسكريين على وجوب التريث ، ومع هذا يؤمر الجيش بالدخول فى المعركة ويضرب برأى العسكريين عرض الحائط هل يعقل أن يستعد الجيش بين يوم وليلة ؟

ولمصلحة من كل هذا ؟

اما الحقيقة الثانية : ففيها الاجابة على الاستفسار الأول وهى أن الجيش دخل الحرب لارضاء شهوة الملك وساعده وناصره فى تنفيذ هذه الشهوة المتهم ورئيس الحكومة السابقة فكان اداة الاتصال بينه وبين رجال الجيش والتأثير عليهم .

والعوامل التى جعلت فاروق يصمم على دخول الحرب هى رغبته فى تزعم الدول العربية وكسر شوكة الجيش وارضاء سادته المستعمرين .

وفى هذا يقول الفريق محمد حيدر فى التحقيق « واللجنة ـ لجنة الجيش ـ بينت للنقراشى الحالة وعلى الرغم من معارضتها صمم على دخول الحرب وكان فى ذلك تحقيق رغبه فاروق بدليل حضور رئيس الديوان أى أن الأمر كان من السراى وكان فاروق يريد أن يتزعم الدول العربية وهو الذى دعا رؤساءهم الى انشاص ، ولم تعلم الحكومة بأمر هذه الدعوة واول من اشتهى دخول الحرب هو فاروق والمسئولون عن تحقيق هذه الشهوة اثنان هما رئيس الديوان ابراهيم عبد الهادى ورئيس الحكومة النقراشى ـ ولو سمعا كلام اللجنة وعملا به لاقنعا فاروق بوجهة النظر الصحيحة ولما دخل الجيش الحرب ولكنهما عملا على تحقيق شهوته » .

كما أيد هذا القول اللواء أحمد على المواوى فى شهادته الموجودة فى الملف أمام حضراتكم وكذلك اللواء موسى لطفى .

كما أن فاروق رمى بدخول الجيش الحرب وهو غير مستعد الى كسر شوكة هذا الجيش واضعافه عامدا متعمدا ، لأنه أحس بيقظة الجيش وبأنه واقف له بالمرصاد ، وان روح الجيش اصبحت صدى لروح الشعب الذى بلغت قلوبه الحناجر وضاقت به نفســـه من تصرفات فاروق واستهتاره وعبثه ، وأصبح السبيل للخلاص من فاروق بواسطة الجيش وحده وقد قرر هذه الحقيقة اللواء موسى لطفى فى ص ١٠ من التحقيق المودع أمام حضراتكم .

ويؤيد هذا أنه لما أعلنت الهدنة الدائمة وسحبت القوات من فلسطين حرم على معظمها الرجوع الى القاهرة وبقيت مشتتة شرقى القنال مدة طويلة وأرسل لواء الفالوجا الى منقباد .

والحقيقة الثالثة ياقضاة الشعب فى هذا الادعاء ، أن المتهم عاون رئيس الوزارة السابق على تنفيذ رغبة الملك الســابق . وذلك بالضرب برأى العسكريين عرض الحائط وتفهيم مجلس البرلمان أمورا مخالفة للحقيقة .

ولقد سمعتم فى جلسة أمس من شاهد النفى الأول الدكتور نجيب اسكندر أن رئيس الحكومة لم يكن من رأيه دخول الحرب بعد ما راى فى مؤتمر بلودان ، ومع ذلك يعلن فى جلسات الشيوخ والنواب يوم ١٢ مايو سنة ٤٨ أن الجيش مستعد ... وان جميع الدول العربية لديها من القوى ومن الامكانيات ما يساعد على تحطيم العدو ، وأنه أعد للأمر عدته فلا خوف ! وجاء بالحرف الواحد فى المضبطة السرية لمجلس النواب يوم ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ .

« ان الجيش المصرى كفاية كاملة واسلحة وافية وذخيرة متوفرة وان الذى يقوم على مثل هذا الأمر يتخذ له عدته » .

فكان هذا غشا وتدليسا وهنا أقف لأقرر حقيقة يعلمها كل من كانت له صلة بالحملة وبالقوات المسلحة ؟! ذلك أن رئيس الحكومة عندما شعر بتورطه فى الحرب وظهر له بجلاء صدق المخاوف التى أبداها له قائد الحملة ومدير العمليات من أن الجيش ليست له الحملة الكافية لنقل الجنود كان يقف بنفسه فى ميدان التحرير ومعه ضباط من المرور ومن الجيش ويصادر كل عربة تمر أمامه ويرسلها من فوره الى الميدان .

وثمة حقيقة أخرى قررها اللواء المواوى فى شهادته وهى أن الجيش استعان فى عملياته بعربات استأجرها من احد المتعهدين هناك . فهل هناك خديعة اكبر من هذه الخديعة وهل هناك اجراء اشد من هــــذا الاجراء .

ان المتهم كان يعلم كل هذه الحقائق لأنه حضر اجتماع الضباط أو بالأحرى ألم بما دار فى هذا الاجتماع ، ولأنه ملاصق لرئيس الحكومة السابق وصديقه وصفيه فلا يخفى عليه سر من أسراره ، وهو نائبه فى الحزب وخليفته فى الحكم فهما متجاوبان فى التفكير متحدان فى الرأى .

فهل يعقل انه لم يكن يعلم شيئا وانه لم يعرف أن البلاد مقدمة على دخول الحرب وانه شأنه فى ذلك شأن أى مواطن عادى .

اترك هذا لفطنتكم ولتقديركم وما أحسب أن الحقيقة خافية عليكم .

وأما الحقيقة الرابعة يا سادة فهى ان المتهم ذهب الى رئاسة الجيش بصحبة رئيس الحكومة فى ذلك الوقت فلم يلحقه وانما ذهب معه والم بشكوى قائد الحملة وقد انعقد اجماع كل من الفريق محمد حيدر واللواء موسى لطفى واللواء أحمد على المواوى على أن المتهم حضر الى رئاسة الجيش وعلم بما دار فى الاجتماع العسكرى ذلك الاجتماع الذى صارح فيه المختصون رجال السياسة بحقيقة الحالة .

ولما لم يكن لرئيس الديوان أن يحضر مثل هذه الاجتماعات — ولم يكن حضوره وهو مستشار الملك والمتصل به والمنفذ لأوامره — الا ارضاء له وتنفيذا لرغبته .

ولم يكن حضوره لمقابلة رئيس الحكومة فى امر من الأمور وما هو هذا الأمر الخطير الذى يجعله يذهب فى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر ويبقى منتظرا لمدة ساعتين ألم يكن فى الامكان الدخول اليه فى الحجرة أو انتظاره فى مكان آخر يلتقيان فيه ؟!

انما كان حضور رئيس الديوان على هذه الصورة يحمل فى طياته معنى الايحاء والتأثير فان الملك راغب فى الحرب وانه لا مندوحة من تنفيذ أمره .

اليس عجيبا ان يحضر رجل فى مثل مركزه وينتظر فى مكتب الياور ساعتين ؟ ألم يتململ ؟ اليس عجيبا ان يحاول التأثير على قائد الحملة ويردد نفس الكلمات التى سبق أن قالها له رئيس الحكومة وهى « لا تتهيب » .

اليس هذا هو أسلوب رئيس الحكومة مع اللواء موسى لطفى حينما بصره بسوء العاقبة وحذره من المسئولية التى سيتحملها فكان جوابه على حد قول الشاهد أن كلمه كلمة باردة وقال له انتم تحت أوامرنا .

اليس هذا يؤيد ما رواه كل من الفريق محمد حيدر واللواء موسى لطفى واللواء أحمد المواوى أن المتهم كان يحمل رغبة سيده ومولاه فى التأثير على الضباط لدخول الحرب !!

والحقيقة الخامسة : انه لم يكن الدافع لهذه الحرب الدفاع عن الانسانية أو منع الذبائح البشرية أو صون حقوق العرب ، بل كان ارضاء لشهـوة ملك مستهتر بحقوق بلاده وبدستورها ، تآمر مع أصدقائه المستعمرين فلم تتبع الاجراءات الصحيحة التى نصت عليها القوانين فى مثل هذه الأحوال والتى قصرت حق تنظيم الدفاع عن البلاد على مجلس الدفاع الأعلى والمنصوص عن كيفية تشكيله وواجباته فى القانون رقم ٧٢/ ٣٧ وأمامكم صورة منه .

فهل رأيتم جرما فى حق البلاد أخطر من هذا الجرم ؟! يدخل الجيش فلسطين دون أخذ رأى هذا المجلس اللهم الا اذا كان هذا المجلس منحلا كما قرر الشاهد الأول من شهود الاثبات وهو ما لم يحدث .

والغريب يا سادة اننا بحثنا فى مجلس الوزراء عن محضر الجلسة التى تقرر فيها دخول القوات فلسطين فتبين لنا من واقع خطاب سكرتير عام مجلس الوزراء المؤرخ فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ان مجلس الوزراء لم يصدر قرار فى هذا الشأن ولم يرد لهذا الموضوع ذكر فى محاضر جلسات المجلس .

أى ان الأمر تقرر شفويا ... وأى أمر ... الله أكبر الله أكبو على هذا الفساد .

فلا مجلس الوزراء عرض للموضوع بصفة رسمية ، ولا مجلس الدفاع الأعلى دعى لتقرير هذا ، ولا البرلمان أحيط علما بالحقيقة بل ضلل فعلا ... ورئيس الديوان تتبع كل هذا وعرف به ، وهى كلها اجراءات شاذة وخطـــيرة .

أما الحقيقة السادسة : فقد ترتب على كل هذه الاجراءات المغرضة الفاسدة التى عملت لحساب شخص واحد ارضاء لنزواته وشهواته واطماعه والتى لا يقرها عرف ولا منطق ولا قانون ،ان فقدت البلاد آلاف القتلى من زهرة شبابها واعز بنيها وعشرات الملايين من أموالها علاوة على ما لحق بالبلاد من أضرار بسمعتها والحط من كرامتها والتقليل من هيبتها .

وبين أيديكم بيان رسمى من وزارة الحربية موضح به مقدار الخسائر التى لحقت بالبلاد فى الأرواح والأموال .

ورب قائل : وما مسئولية المتهم باعتباره رئيسا للديوان وماذا كان فى مقدوره أن يفعل ؟

لقد كان فى مقدوره تبصير فاروق بخطورة الأمر وجسامة النتائج وقد كان فى مقدوره الاستقالة ، بل ان حسم الأمر وتجنيب البلاد دخول الحرب

كان فى يده وفى يد رئيس الوزارة السابق اذ أن استقالتهما وتضامنهما فى ذلك كان من شأنه احراج الملك ولا نجد فى هذا الصدد أوفق مما قاله شاهد الاثبات الأول حين سئل فى التحقيق .

ماذا كان فى مقدور رئيس الديوان ورئيس الحكومة أن يفعلا ، ليحولا دون تحقيق رغبة فاروق وتجنيب الجيش ويلات الحرب حتى يستكمل عدته ؟

أجاب : كان فى استطاعتهما تجنيب الجيش دخول الحرب خصوصا وكان النقراشى رئيس الحزب السعدى وابراهيم عبد الهادى ينتمى الى هذا الحزب بصرف النظر عن تقلده منصب رئيس الديوان فكانت الأغلبية البرلمانية فى جانبهما وكان يستطيعان التأثير عليها بما يحقق مصلحة الجيش ، لا بما يحقق شهوة الملك وكان فى مقدورهما أن يستقيلا ... فلا يتحملان مسئولية هذا الاجراء الخطير وفى استقالتهما ما يحرج الموقف .

فابراهيم عبد الهادى خان الأمانة وكان من المنافقين ، فلم يوجه الملك الوجهة الصحيحة رغم علمه بحالة الجيش ، بل أيد الملك وأيد رئيس الحكومة عندما فرض على الجيش القتال .

وليس عجيبا يا قضاة الشعب ، أن نعلم الآن ان الملك السابق كان متحالفا مع المستعمر وانه كان يتظاهر بأنه ضدهم ، فى حين أنه كان صديقا لبعض قوادهم ، فيردد الفريق محمد حيدر هذا القول ويضيف ان الملك زج بالجيش فى أتون المعركة بوحى من سادته وتحقيقا لهوى فى نفوسهم لأنهم أرادوا بالبلاد شرا لا خيرا .

لقد كانت حملة فلسطين مثلا أعلى للفساد السياسى وقد رأيتم المراحل المختلفة التى مرت بها ، وانها جاءت بوحى من الملك ولم يجرؤ انسان على وقفه عند حده .. سعى اليها لعدة عوامل : للزعامة ، ولارضاء النفس الشريرة .

هل يعقل أن تدخل البلاد حربا وهى على غير استعداد ارضاء للرأى العام ، وخوفا من ضياع الزعامة ؟! ألم يكن هناك من يبصر وينصح ؟ فاذا لم ينتصح استقال وصارح الشعب بحقيقة الحال بدلا من مغالطته ومخادعته ؟ أهناك فساد أقوى من هذا الفساد ؟!!. ان هذه الحملة من بدايتها الى نهايتها هى عنوان للفساد الذى يسود مصر فى تلك الآونة .

قضاة الشعب :

ان من يقتل شخصا واحدا يجب فيه القصاص فما بالكم بمن قتل الآلاف ؟! وان من يبدد جنيها واحدا يقضى عليه بالسجن فما بالكم بمن تسبب فى تبديد عشرات الملايين ؟!!

فعلى من تقع دية القتلى ؟ ألم يترك القتلى زوجات وامهات ؟ أليس منهم اليتامى والفقراء والمساكين ؟ أليس الله بعزيز ذى انتقام .

التهمة يا قضاة الشعب ثابتة الدعائم وطيدة الأركان قوية البنيان لا يؤثر فيها ما زعمه المتهم فى الجلسة من انه هو الذى جنب الجيش الويلات وأنقذه من ورطته فالرد على ذلك يسير فما تشرفت بعرضه عليكم الآن فيه الكفاية كل الكفاية لدحض هذا الزعم الفاسد .

يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون الا أنفسهم وما يشعرون .

الأستاذ مصطفى الهلباوى ـ المدعى العام :

بمجرد أن تولى المتهم الوزارة يا سادتى القضاة فى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ حرص على أن ينشر فى ربوع البلاد قاطبة موجة من الارهاب الأسود الباطش ، مدللا بذلك على استطاعته وقدرته كحاكم مستبد ظالم ، أن يقهر هذا الشعب ويذله ، ويقضى على حرياته وارواحه . وركز فى سبيل تحقيق هذا الهدف الاجرامى جميع أدوات الجهاز الحكومى فى ذلك الوقت ، فلم يعد لحكومته حينذاك عمل الا فتح السجون فى جميع أنحاء البلاد ليلقى فى غياهبها المظلمة من أراد له سوء حظه أن يقعوينصب سخط المتهم عليه وغضبه ولم يكتف المتهم بهذه السجون ، بل القى فى معتقلات جبل الطور وهاكستيب وغيرهما فريقا كبيرا من شباب الأمة ومثقفيها بطريقة جزافية وبصورة جماعية شاذة بعيدين بل منعزلين انعزالا تاما عن زوجاتهم واخواتهم وآبائهم وأمهاتهم وأولادهم لا يعرف هؤلاء جميعا عنهم حتى أمكنة القبور التى قبروا فيها وهم أحياء بل لقد بلغ العسف والبغى والظلم بالمتهم ان أعد لهؤلاء المعتقلين قبورا فى معتقلاتهم ليدفنوا فيها اذا ماتوا قضاء وقدرا أو بالقتل !

ولقد عشنا جميعا يا سادتى القضاة فى هذا الجو الأسود الخانق الظالم ، وكنا نرى ونسمع كيف كان مجرد ضبط ورقة فى منزل معتقل يذكر فيها اسم صديق له أو قريب كيف كان هذا كافيا لاعتقال صاحب هذا الاسم وزوجته وأولاده جميعا . . . بل لقد بلغ الطغيان والظلم بالمتهم أن أمر باعتقال أشخاص كانت كل تهمتهم عنده أنهم زاروا قبر المرحوم الشيخ حسن البنا . كما أمر أيضا باعتقال شيخ طاعن فى السن يكاد يكون فانيا هو الشيخ النبراوى الذى أراد الشيخ حسن البنا أن يأوى لديه بمنزله فى قليوب بعد حل جماعته ، وأن يحبس نفسه فيه بعد أن رفض المتهم أن يجيبه الى ما طلب بأن يصبح مصيدة كمصائد أنصاره من المعتقلين وأكثر من هذا يا سادتى القضاة كان مجرد حيازة شخص للقرآن الكريم فى منزله أو معه كافيا وداعيا لاعتقاله !!!

هكذا وبمثل هذه الأساليب والاجراءات ، كان الناس يعتقلون ويلقى بهم فى غياهب السجون ، لا لشىء الا لأن شهوة المتهم شاءت ذلك لأن الأساس الذى كان المتهم يقيم حكمه عليه هو فرض الارهاب والطغيان على البلاد كائنة ما كانت صوره وأساليبه ، بلا وازع من دين أو قانون أو خلق .

وكنا نرى ونسمع أيضا يا سادتى القضـــاة ، كيف تركت زوجات وأخوات وآباء وأمهات وأولاد المعتقلين بلا عائل يعولهم وينفق عليهم فانقطعت عنهم بسبب هذه الاعتقالات موارد الرزق ، ومرتبات أو أجور من كان يعولهم ، حتى اضطروا وهن المحصنات المحجبات أن يعملن فى المنازل كخادمات أو يستجدين الناس فى الطرقات .

وقد سمعتم حضراتكم بالأمس على لسان الشاهد السيد حسين رأفت وهو الذى استشهد به المتهم نفسه كشاهد نفى له ، قال هـذا الشاهد لحضراتكم انه وقت أن كان مديرا للدقهلية وكان المتهم رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية سأله هذا الرئيس عن عدد من اعتقلهم فلما اجابه بأنهم سبعة هاج وثار عليه وعنفه بقوله انه كان يعتقد انه سيعتقل ٧٠ شخصا لا سبعة ، ولما سأله عما فعل بهم وقال له الشـــاهد انهم أودعوا السجن فقط عنفه أيضا بقوله انه كان يجب عليه أن يفعل بهم كما يفعل سائر زملائه من المديرين فى المديريات الأخرى وليس بذلك الاعتقال فلما حدثه هذا الشاهد عن القانون وهو رجل قانونى هـاج وثار عليه أيضا وقال له دائما القانون القانون مع ان المتهم مثل الشاهد رجل قانون ولذلك كان هذا المسلك من الشاهد هو وباقى التصرفات الأخرى التى لم ترض المتهم الذى يكره القانون ورجال القانون سببا من الأسباب التى دعت المتهم الى نقله من الدقهلية كحاكم لها الى وظائف الديوان العام بوزارة الداخلية !

اما ما قاله المتهم بالجلسة من انه أجرى هذه الاعتقالات تحت رقابة اللجنة القضائية التى شكلها فمردود عليه بأن هذه اللجنة لم تكن قضائية محضة كما سماها اذ كان بها مدير الأمن العام أو وكيله وان هذه اللجنة لم تظهر الى الوجود الا فى مايو سنة ١٩٤٩ أى بعد أن كان قد شبع اعتقالات حوالى ٥ شهور ، وان هذه اللجنة لم تكن لتصـــدر قراراتها الا بناء على بيانات تقدمها اليها ادارة الأمن العام وتحت مسئوليتها ، وهذا واضح من الكتاب المرسل لنا من السيد النائب العام الذى كان رئيسا لهذه اللجنة ، ومعروض على حضراتكم الآن بعض الأمثلة من واقع الملفات يستدل منها بجلاء كيف كان المتهم يحتم قرارات هذه اللجنة التى يعتصم بها الآن فى دفاعه .

وانا لا ندرى يا سادتى القضاة لحساب من ولمصلحة من كانت هذه الاعتقالات على هذه الصور السوداء ؟ هل كانت لأن هؤلاء المعتقلين ممن كانوا يعاونون المستعمر الدخيل ؟ وهل كانوا ممن يطعنون الجيش المصرى فى ظهره ابان معركة فلسطين وذلك بتعاونهم واتصالهم بالصهيونيين ؟ أو هل كانوا ممن ينشرون تلك المبادىء الهدامة ليقضوا على النظام الاجتماعى للدولة ؟؟

لو كانت هذه الاعتقالات لهذه الأسباب ومثيلاتها لقلنا ... أن الرجل يريد أن ينقذ وطنه بالقضاء على هؤلاء الكفرة .

لكن أن تجرى هذه الاعتقالات على هذا النحو الطاغى ، لا لشىء الا لمجرد شهوة المتهم وانتقامه ، وارضاء المستعمر وسنده ومعاونه الأول الملك السابق .. لكن أن تجرى هذه الاعتقالات لهذه الأغراض المجرمة الدنيئة .. فهذا ما لا يقبله لا قانون ولا عدل ولا ضمير .

وقد استحضرنا لحضراتكم بعض ملفات هذه اللجنة ، وقد وضعناها تحت تصرف الحاضر مع المتهم بمجرد عثورنا عليها لكى يطلع عليها ويتبين من هذه الملفات :

أولا – أن هذه اللجنة سبق أن قررت الافراج عن ستة أشخاص هم فائق نجيب البتانونى ، ورشدى أبو القوصى ومحمد حليم السيد سويف ومحيى الدين زهران وصلاح الدين فؤاد وعبد الحليم عبد الحميد بدوى وذلك فى جلسة ١٩٤٩/٦/٧ ، ولكن وزارة الداخلية لم تنفذ هذا القرار ، وصدر امر عسكرى جديد باعتقالهم مرة أخرى فى ١٩٤٩/٦/١٢ مع ان قانون تشكيل هذه اللجنة يجعل قرارها نهائيا محترما . ولما كان هذا القانون يوجب عرض كل امر اعتقال على هذه اللجنة فقد سارعت الحكومة بالافراج عن هؤلاء المعتقلين فى ١٩٤٩/٧/١٥ أى بعد حوالى اكثر من شهر من تاريخ صدور قرار اللجنة بالافراج . ولما عرض قرار الحكومة بالافراج على هذه اللجنة قررت بانتهاء المدة لسبق صدور قرار منها بالافراج .

ثانيا – ظهر لهذه اللجنة من بعض التقارير المتقدمة من السيد سعد الدين السنباطى انه اورد بها بيانات عن بعض المعتقلين غير صحيحة ، وذلك بعد أن كانت قد ندبت ضباطا آخرين لاعادة فحص حالات بعض المعتقلين . ومن الطريف فى هذا الصدد أن السنباطى كان قد اثبت فى تقرير له عن أحد الأشخاص انه يحوز جهاز استقبال لاسلكى فى منزله بدون رخصة ، وقدم ضابط آخر تقريرا آخر بأن لهذا الجهاز رخصة

وقد استحضرنا لهذا النوع من تصرفات السنباطى ١٤ ملفا كمثال لصحة تقاريره !!

ثالثا — كما استحضرنا أيضا عدة ملفات لبعض المعتقلين الذين أرجأت اللجنة النظر فى أمرهم حتى تستوفى بعض البيانات عنهم ، فتراخت وزارة الداخلية فى تنفيذ هذه القرارات مدة بلغت شهورا ، بقى فيها هؤلاء الأشخاص معتقلين فلما وردت هذه البيانات للجنة أصدرت قرارها بالافراج عنهم .

ويلاحظ يا سادتى القضاة انه بعد خروج المتهم من الحكم شكلت بجانب هذه اللجنة لجنة وزارية فى وزارة الرئيس السابق حسين سرى وقد أفرجت اللجنتان معا عن جميع هؤلاء المعتقلين الا عددا قليلا جدا منهم ، أفرج عنهم فى وزارة الرئيس السابق مصطفى النحاس طبقا للبيانات المقدمة اليها ؟

لم يكتف المتهم يا سادتى القضاة بهذا الاسلوب فى التنكيل بالمواطنين واعتقالهم وتشريدهم وفرض سياسة القهر والبطش بالحريات ، بل اغرق وأسرف فى أسلوب آخر وهو أسلوب التعذيب الذى وصل الى حد القتل . ولم يكتف وهو يهيىء لأعوانه مقارفة جريمة قتل المرحوم حسن البنا على الوجه الذى سأوضحه عند حديثى عن الادعاء الرابع ، لم يكتف بهذه الجريمة الشنعاء ، ولم تشبع شهوته من الدم المسفوك بل أنه بعد أن قتل الشيخ البنا فى ١٩٤٩/٢/١٢ قتل الضابط أحمد فؤاد عبد الوهاب ببنها فى ١٩٤٩/٣/٢٣ بيد رجال البوليس فى نفس الليلة التى قبضوا عليه فيها لاتهامه باغتيال رئيس الوزارة السابق المرحوم محمود فهمى النقراشى وهذا الضابط يا سادتى القضاة هو نفسه الذى سجلت عليه محكمة الجنايات فى قضية النقراشى أنه الرأس المفكر المدبر لقتله . ولذلك نرى أن رجال البوليس فى عهد رئيسهم ووزيرهم المتهم يصدرون الحكم باعدام هذا الضابط قبل أن يسوقوه الى القضاء ليحكم عليه هو بهذا الحكم . وواضح من أوراق هذه القضية المعروضة على حضراتكم أن رجال البوليس كان يمكنهم القبض على هذا الضابط بعد فراره منهم ، ولكنهم آثروا قتله علما منهم أن الأساس الذى تقوم عليه حكومة المتهم نشر الارهاب ولو بلغ حد القتل !
لم يكتف المتهم بهاتين الجريمتين بل استخدم سلطانه الواسع وسلطاته المتعددة كرئيس للوزارة ، وكوزير للداخلية ، وكحاكم عسكرى عام فى تعذيب المواطنين على الوجه المبين فى أوراق الدعوى المطروحة عليكم وهى

قضية حفظتها النيابة العامة وانتهت فيها الى قيد الواقعة جناية ضد هذا المتهم لأنه أمر أعوانه من رجال البوليس بتعذيب بعض من عذبوا أثناء توليه الحكم . وسترون فى هذه القضية انه لم يأمر فقط بهـذا التعذيب بل أنه أشرف فعلا على بعض وقائع هذا التعذيب الذى جرى فى المحافظة حيث اتخذ المتهم من مكتب الحكمدار او وكيله فى ذلك الوقت مكتبا له وهذا التعذيب الذى أمر به المتهم واشرف عليه قد وقع على كل من الشاهدين السيدالسيد رجب والدكتور أحمد الملط ويقول لنا أولهما (فى ص ١١٥ ـ ١١٩ من التحقيق)أنهلما أدخلهرجال البوليس بالمحافظة على الغرفة التى كان بها المتهم وذلك بعد أن يئسوا من ارغامه على الاعتراف عن المكان الذى كان مختبئا فيه عصام الشربينى ... فيقول هذا الشاهد أن المتهم قال لرجاله خذوه شرحوه ... خذوه موتوه ... فنفذوا هذا الأمر ووضعوه فى فلقة وأعملوا فى جسده السياط .

ويقول ثانى الشاهدين (فى ص ١٢٠ ـ ١٢٨) ان المتهم طلب منه وهو فى مكتبه بالمحافظة ايضا أن يعترف عن المكان الذى كان مختفيا فيه محمد مالك . فلما أجابه بأنه لا يعرف أمر هؤلاء الأعوان بتعذيبه ففعلوا به مثل ما فعلوا بزميله الشاهد الأول ولما أعاده اليه مرة أخـرى لطمه على وجهه وقال لأعوانه خذوا المجرم ده وضبوه .

وقد بلغ التعذيب بهذا الشاهد يا سادتى القضاة أن يكتب كما قال فى التحقيق وهو بالسجن مذكرات يقول فيها أن احد الجنود هدده بهتك عرضه اذا لم يخضع لأوامر المتهـم وأعوانه وقد شهد أمام حضراتكم بالأمس وقال عن عدة وقائع تعذيب أخرى وقعت على غيره أهمها هذه التى وقعت على محمد مالك وكيف كان ينام الجنود بالغرف التى بها سيدات ، كما قال العسكرى فتحى السيد عامر فى هذا التحقيق . وهو الذى نقل الشاهد الأول الى المحافظة انه سمع المتهم يقول لهذا الشاهد قول يا ولد . وانه رأى هذا الشاهد يخرج من الغـرفة التى كان بها المتهم وأدخل غرفة أخرى . فلما وقف هو على بابها سمع صراخا من الشاهد فيها وبعد أن أخرج منها شاهده مصابا فى وجهه مع أنه لم يكن به أية اصابات حين تسلمه من قسم السيدة الى المحافظة .

اما عن تعذيب الشاهد الثانى فقد شهد ضباط من البوليس وهـم اليوزباشى عبد الفتاح محمود والملازم أول زكريا عبد الرحمن واليوزباشى أمين غالب واليوزباشى على كمال صقر شهدوا هؤلاء جميعا بأن هـذا الشاهد الثانى كان يعود من المحافظة الى السجن مصابا ، وانه ذكر لهم

أن ضباط القلم السياسى عذبوه . وشهد أحدهم وهو اليوزباشي امين غالب أنه سمع صراخ الشاهد فى الغرفة التى أدخل فيها بالمحافظة وكان هو واقفا على بابها وقد رآه يخرج منها معتدى عليه .

ومن هذا يتبين يا سادتى القضاة ان تهمة التعذيب ليست مقصورة على أقوال المجنى عليهما ! بل هى مؤيدة من بعض ضباط البوليس انفسهم ، بل أكثر من ذلك مؤيدة بأدلة مادية لا تكذب ولا تنطق عن الهوى وهى ثبوت هذه الاصابات حتى بعد وقوعها بأكثر من سنتين على الوجه المبين بتقارير الأطباء الشرعيين ووجود هذه الاصابات حتى ذلك الوقت أقوى دليل على مبلغ ما كانت عليه هذه الاصابات جسامة وفداحة !

وقد جاء بهذه التقارير انه يجوز حصول هذه الاصابات على النحو الذى صوره المجنى عليهما !

وسترون يا سادتى القضاة فى قضية التعذيب المعروضة عليكم ، أنها لم تقتصر على هذين الشاهدين ، بل أنها شملت عدة وقائع تعذيب اخرى والتى سبق أن قيدتها النيابة العامة جناية ووضع مشروع قيد لها كان المتهم فيه هو المتهم الأول — وعلى شهود آخرين . وكان من بين وسائل التعذيب الحرق والكى فى أيدى المعذبين ..

وسترون أيضا من هذه القضية ، أن المتهم وأعوانه لم يقتصروا فى جرائمهم على الشباب من المواطنين بل انهم عذبوا ونكلوا برجل فاضل وشيخ طاعن فى السن كان بالأمس قاضيا شرعيا وهو الأستاذ الشيخ احمد المنشاوى اذ اعتقلوه فى سوهاج وأحضروه منها مكبلا بالحديد . وأعملوا فيه هو أيضا سياطهم وعصيهم لا لشىء الا لأنه كان يعول بعض عائلات من اعتقلهم المتهم حتى يجنبهم ذلة السؤال ويصون لهم كرامتهم (تراجع أقواله ص ١٩ من التحقيق) وقد قال لكم بالأمس الدكتور الملط أن هذا القاضى حشر أيضا مع المعتقلين الذين سيقوا الى جبل الطور .

هكذا كان المتهم يسوس البلاد يا سادتى القضاة وهكذا كان يعبث ويدوس حرمات الناس وحرياتهم وكرامتهم .

وهكذا سلط نفسه سوط عذاب على مواطنيه ، ونصب نفسه جزارا وجلادا لهم ، لا لشىء الا لشهوة الانتقام وارضاء للمستعمر والملك السابق . فمكن لهما معا هذا الفساد الذى استشرى فى البلاد ، وأفسد بهذه التصرفات جميعا أداة الحكم ، وجعله حكما لا يقوم الا على الطغيان

والقهر والعسف والخسف الذى لا يبقى على أمن ولا على عدالة ولا على كرامة للحياة ولا للاحياء !!

انتهيت يا حضرات القضاة من المرافعة فى الادعاء الثالث . . بقى الادعاء الرابع وهو الخاص بتدبير وتيسير جريمة قتل المرحوم حسن البنا . وقبل أن أتحدث عن هـذا الادعاء أود أن أوضح حقيقة للمتهم ولغيره اننا لا نسائله مشاركا أو كفاعل أصلى فى هذه الجريمة وانما نسائله لأنه يسر لأعوانه هذه الجريمة . وهذا الفعل من ضمن الأفعال التى يعاقب عليها أمر تشكيل هذه المحكمة وقبل أن أتحدث عن الأدلة فى هذه الدعوى أقول : ان للمغفور له الشيخ حسن البنا دعوة استشهد فى سبيلها تقوم على الاصلاح وترمى الى التخلص من الاستعمار باعتباره أس الفساد ومصدره .

ولم ترق هذه الدعوة فى عين المستعمر فلم يقتصد فى فرض نفوذه على الحكام المستضعفين لقتل هذه الدعوة فى مهدها . وليس ببعيد أمر تدخل المستعمر حين أملى ارادته على أحد محترفى السياسة ليرغم المجنى عليه على التنحى عن المعركة الانتخابية . فحمله بوسائل العسف والوعيد ـ التى كان أمثاله من السياسيين فى العهود البائدة يحسنون استخدامها ـ حمله بهذه الوسائل غير المشروعة على الخروج من الميدان .

وانتقل المستعمرون الى استخدام المتهم وغيره من عملائهم ليلقوا فى روع الملك السابق أن دعوة المجنى عليه تحمل فى طياتها خطرا على حياته وعلى عرشه . فيحدثنا فى ذلك أثناء التحقيق الدكتور يوسف رشاد وزوجته اذ ينقلان عن الملك السابق ـ وهما من ألصق أصفيائه به ـ انه لم يكن ينى عن ابداء تخوفه من نشاط الاخوان المسلمين ضد شخصه ، وضد العرش ، وهو النشاط الذى يرمى الى قلب نظام الحكم . والذى يقول انه لا وسيلة له حياله الا بحل هذه الجماعة وتشتيتها ثم يستطردان الى القول بأنه حين نقل اليهما الملك السابق نبأ اغتيال المجنى عليه كان حديثه فى ذلك ينم عن الفرح ! وللمحكمة أن تراجع أقوال الدكتور يوسف رشاد وزوجته فى الصفحات من ٤١٦ الى ٤٢٠ ومن ٤٨١ الى ٤٨٧ من محضر المستشار المنتدب للتحقيق .

ولم يكن المتهم بعيدا عن جو هذه الخطة ، فقد كان وقتئذ مستشارا للملك السابق ورئيسا لديوانه ، بينما كان سلفه فى رياسة الحزب يتولى وقتئذ رياسة الحكومة . فمتى أدخلنا فى اعتبارنا أن هذه الحكومة هى التى تبنت تنفيذ فكرة الحل والتشتيت ، وان المتهـم جاء بوزارته فى

أعقابها يواصل هذه السياسة ، فمن الواضح الجلى البين ، ان المتهم هو الذى حمل وقيعة المستعمر الى الملك السابق يدخلها فى روعه ويحمله على تنفيذ رغبة المستعمر فى شأنها ... ثم يحمل بنفسه لواء التنفيذ حين يلى الوزارة بعد مقتل سلفه ، فكانت باكورة أعماله فى ذلك أن قرر اغتيال رئيس الجمعية .

ولقد بدأ لتمهيد ارتكاب الجريمة باعتقال أنصار المجنى عليه ومريديه حتى ضاقت بهم المعتقلات اذ بلغوا ٢٦٥٩ شخصا .

ولن تخدعنا فى تبرير هذه الاعتقالات الجزافية الجماعية ، العلة التى يتعلل بها المتهم من انها تدبير اقتضاه صون الأمن العام لأن مقتضى هذه العلة المنتحلة أن يجرى حكمها ابتداء على المجنى عليه نفسه باعتباره زعيم المعتقلين اما وقد اعتقل المتهم بوصفه الحاكم العسكرى العـــام جميع أفراد الهيئة دون المجنى عليه ، وأبى عليه طلبه أن يحشر فى المعتقل مع رجاله ، فلن يكون لذلك سوى تعليل واحد لا ثانى له هو أنه أبقاه طليقا مبعدا عن جماعته واخوانه بقصد قتله واغتياله وهو وحيد بعيد عن كل نصير .

ويبدو أن هذا الغرض لم يفت المجنى عليه فأراد أن يعتقل نفسه بنفسه ، فيحمى بذلك دمه ، ومن ثم فانه تقدم الى المتهم بوصفه السالف الذكر مستأذنا فى أن يحدد محل اقامته بدائرة مركز قليوب لدى صديق له هو الأستاذ النبراوى ولم يكن فى صالح التدبير الذى يبيته المتهم أن يجيب المجنى عليه الى طلبه ، هذا الذى يبعد فريسته عن مخالبه ، ولذا فقد عمد الى حيلة ملتوية ليحرم المجنى عليه من وسيلة الأمان التى لجأ اليها ، وذلك بأن أصدر أمره باعتقال شيخ طاعن فان ، لا يتصور فيه أى خطر ، وهو الأستاذ النبراوى الذى أراد المجنى عليه أن يحتمى بداره .

ولم يكن المتهم مطمئنا الى انه بما أجراه من اعتقالات قد عزل المجنى عليه من أنصاره عزلا تاما ، بل ساوره الاعتقاد باحتمال أن يكون لفريسته أنصار آخرون لم يتيسر لرجاله الكشف عنهم ، ومن ثم فقد دس عليه بعض وزرائه فى صورة من يفاوضونه لاعادة جماعته سيرتها الأولى ، فى مقابل ان يكشف له عن كل رجالها توطئة لاعتقالهم كما فعل المتهم بزملائهم من قبـــل ــ فلما لم يؤد هـــذا البحث الى اثبات وجـــود أنصار آخرين للمجنى عليه ، اطمأن المتهم الى أن الفرصة قد واتته ليجهز على فريسته وهى مجردة من كل نصير ، فكانت الخطوة التالية لهذا التدبير ان جرد المجنى عليه من السلاح المرخص له بحمله لغرض الدفاع عن نفسه ، ثم

رفع عنه الحراسة التى كان قد فرضها عليه (تراجع فى ذلك أقوال اللواء احمد عبد الهادى حكمدار بوليس القاهرة وقتئذ ص ٤٩٧ من محضر تحقيق المستشار المنتدب للتحقيق) .

وانه ليستوقف النظر هنا ان تلك الحراسة لم تكن مضروبة على المجنى عليه لحمايته بل لغرض الرقابة عليه ، ثم يأتى بعد ذلك اللواء احمد طلعت وكيل حكمدار بوليس القاهرة فيحدثنا فى التحقيق بأنه منذ أسابيع قليلة سابقة على الحادث جهر المشيعون لجنازة سلف المتهم بصياح الوعيد بالثأر من المجنى عليه ، وانه مع ذلك لم تطلب وزارة الداخلية المسئولة عن صيانة الأمن العام وحفظ دماء المواطنين .. لم تطلب وزارة الداخلية اتخاذ أية اجراءات لتوقى هذا الخطر المحدق بحياة المجنى عليه الذى جهر به علنا أنصار الحكومة القائمة وقتئذ ، ولم يحاول بوليس القاهرة تحدى وزارة الداخلية باتخاذ شيء من هذه التدابير من تلقاء نفسه (تراجع أقوال اللواء احمد طلعت ص ٤٧ من محضر جمع الاستدلالات) .

وترتفع هذه القرينة الى مقام الدليل الصارخ حين يتلقى بوليس القاهرة التعليمات برفع الرقابة المضروبة عليه بعدئذ وقبيل مقتله ، حتى يأمن الجناة خطر هذه الحراسة الثانوية .

ويزيد هذا الدليل وضوحا أن وزارة الداخلية كانت تتلقى فى كل يوم تقارير مراقبة دار المجنى عليه سواء قبل اغتياله أو بعد ذلك . ولكن هذه الرقابة لم تفرض فى اليوم الذى تقرر انفاذ القتل فيه . وهذا قاطع فى انه أريد أن يجنب الجناة كل رقابة قد تحصى عليهم أعمالهم وتسجل على المتآمرين تدبيرهم .

فلما تم للمتهم ذلك وايقن أن فريسته غدت عزلاء مجردة عن الأنصار، لم يبق أمامه الا استدراجه الى المكان الذى رتب تنفيذ القتل فيه فاستعان فى ذلك بقريبه الأستاذ محمد احمد الناغى سكرتير مجلس ادارة جمعية الشبان المسلمين الذى يعرف فيه صلته الوثيقة القديمة الأمد بالمجنى عليه واطمئنان هذا الأخير اليه ويقول الناغى فى التحقيق (ص ٣٧ من محضر تحقيق المستشار حسن داود) انه قابل المتهم بمنزل هذا الأخير فى صباح اليوم الذى وقعت الجريمة فى مسائه ، فتحدث اليه فى شأن جماعة الاخوان المسلمين حديثا توهم منه الناغى أن اعادة الجماعة سيرتها الأولى أصبح أمرا ميسرا قريب المنال ، مما حمله على أن يسرع فى محاولة الاتصال بالمجنى عليه ليزف اليه هذه البشرى . ومن ثم فقد

طلب من محمد يوسف الليثى أن يسارع الى ترتيب لقاء بينه وبين المجنى عليه فى مساء ذلك اليوم نفسه ليحدثه فيما انتهى اليه مع المتهم فى شأن الجماعة التى أصبح امرها ـ حسبما ينقل الليثى عن الناغى نى التحقيق ـ فى يد المجنى عليه نفسه (ص ٦٢ من محضر تحقيق المستشار حسن داود) .

ويستطرد محمد يوسف الليثى فى تفصيل هذه الواقعة فيقول : انه اذ خشى من الاتصال بالمجنى عليه حتى لا يكون مصيره الاعتقال كما كان مصير من سبقوه الى مثل ذلك الاتصال ، فقد طمأنه الناغى فى ذلك مؤكدا له انه لن يلقى هذا المصير وقد تحقق الليثى من هذه الطمأنينة اذ يقول . . انه ذهب يستدعى المجنى عليه لمقابلة الناغى فى جمعية الشبان المسلمين فى مساء يوم الجريمة فوجد طريقه اليه سهلا ميسرا بعيـــدا عن كل اعتراض أو رقابة .

وهذه الظاهرة الفريدة فى نوعها قاطعة فى أن التعليمات قد أعطيت لتسهيل مأمورية الليثى فى ذلك بقصد استدراج المجنى عليه الى مكان الجريمة وقد قدمنا أن الرقابة قد رفعت عمدا عن دار المجنى عليه فى ذلك اليوم ـ واذا كان هذا الاستدراج قد رتب أمره فى صباح اليوم نفسه بين الناغى وبين المتهم فلن يتصور أن تصـــدر تلك التعليمات الا بايحاء من المتهم نفسه .

وقد وقعت الجريمة على الصورة التى رسمتها الأوراق ، ولم تكد تسكت أصوات الرصاص حتى ظهر على مسرح الجريمة ياور رئيس الوزراء المتهم البكباشى محمد وصفى . ولم يكن لظهوره فى هذا الوقت المريب غرض سوى ما أظهرته تصرفاته من الرغبة فى تعرف مصير المجنى عليه الذى لم يجده فى مكان الحادث . وعلم من أحد اعضـــاء جمعية الشبان المسلمين المدعو أنور الشباسى انه نقـــل الى مستشفى القصر العينى ، فصحب هذا الأخير اليه حيث التقى هناك بمحمد يوسف الليثى الذى حين عرف فيه صفته كضابط من ضباط البوليس سارع الى اخباره برقم السيارة التى فر عليها الجناة ، طالبا منه ابلاغ هذه المعلومات الى السلطات المختصة لتستعين بها على تعقب الفاعلين ولكن البكباشى محمد وصفى (كما يقول الليثى) وانور الشباسى فى التحقيق لم يعن باتخاذ الاجراءات الموصلة لضبط الجناة بل قصر همه على تعرف حالة المجنى عليه ثم قفل راجعا بعد أن اطمأن الى أن الفريسة فى حالة ميئوس من نجاتها .

واذا كان البكباشى محمد وصفى قد قعد عن استغلاله المعلومات التى

وصلت اليه فى تعقيب الجناة استغلالا شريفا فاننا نسمع صدى معلوماته هذه على لسان الملك السابق الذى يقول الدكتور يوسف رشاد انه اتصل به بعد نصف ساعة من وقوع الجريمة يقول له حسن انضرب بالنار وحالته وحشة (ص ٤١٦ من محضر تحقيق المستشار حسن داود)

ثم نسمع أيضا من البكباشى محمد الجزار ان وكيل وزارة الداخلية عبد الرحمن عمار اتصل بزميله محمد توفيق السعيد يخبره ان من يدعى الليثى يردد معلومات تتصل برقم السيارة التى استعملت فى الجريمة ويطلب منه اسكات هذا الشاهد ومنعه من الافضاء بهذه المعلومات فى التحقيق . ويستطرد الجزار فيقول ان توفيق السعيد حمل اليه رسالة وكيل الوزارة لتنفيذها لصلته الشخصية بالليثى (تراجع أقوال الجزار أمام نائب الأحكام ابراهيم سامى) .

فاذا سئل البكباشى محمد توفيق السعيد عن هذه الواقعة فانه يحور فيها بما لا ينفيها بل يؤيدها (تراجع أقواله ص ١٠٩ من محضر جمع الاستدلالات) .

ويستوقف نظرنا فى هذه الأمور مجتمعة الحقائق الآتية :

أولا — انه لم يكن من شأن البكباشى محمد وصفى ياور رئيس مجلس الوزراء أن ينتقل لمكان الحادث ، واذا كان قد زعم فى أقواله انه انتقل اليه بناء على تكليف صدر اليه بذلك من وكيل الحكمدار اللواء احمد طلعت (ص ٧٧ من تحقيقات النيابة الأولى) فقد كذبه الأخير فى ذلك تكذيبا صريحا حاسما (ص ٤٣٩ من تحقيقات المستشار حسن داود) .

ثانيا — ان انتقاله لمحل الجريمة كان بعد لحظات قليلة من وقوعها ولمجرد تعرف مصير المجنى عليه مما يؤكد اتصاله الوثيق بالجريمة تبعا لاتصال المتهم بها باعتباره ياوره الخاص .

ثالثا — ويتفرع على ذلك نتيجته الطبيعية من انه نقل معلوماته هذه للمتهم فظهر صداها من حيث حالة المجنى عليه ومعلومات الليثى على لسان الملك السابق ، ثم على لسان وكيل وزارة الداخلية اذ نقلها المتهم لأولهما بوصفه رئيس وزرائه وللثانى ليتخذ التدابير التى تكفل اسكات الليثى عن الادلاء بمعلومات توصل الى ضبط الجناة ، وذلك انه من غير المعقول أن يتصل رئيس الوزراء ووزير الداخلية اتصالا مباشرا بالبكباشى توفيق السعيد أو بزميله البكباشى الجزار ... بل المعقول والذى تفرضه طبائع الأمور ان هذا الاتصال لوكيل وزارته .

رابعا ـ وامعانا فى افساد الحكم بتضليل السلطة القضائية والعمل على افلات الجناة انتقل البكباشى محمد وصفى الى محل التحقيق منتحلا صفة المفتش بالقلم السياسى ليعترض طريق الليثى عندما أراد أن يدلى بمعلوماته عن رقم سيارة الجناة ، ويسفر تدخله هذا عن زعزعة عقيدة الشاهد بما حمله على أن يضلل التحقيق فى شأن حقيقة هذه السيارة (تراجع صفحتا ٣١ و ٧٧ من تحقيقات النيابة الأولى) ولن يتصور أن يقدم محمد وصفى على هذه الأمور الخطيرة الا اذا كان مطمئنا الى ان رئيسه المتهم يظاهره فيها ، ويحميه مما قد يترتب عليها من مسئوليات ، وبالاحرى فان من غير المعقول أن يفعل وصفى ذلك الا اذا كان قد تلقى تعليماته فى شأنه من المتهم باعتبارها حلقة متممة للتدابير التى طلب المتهم من وكيل الوزارة اتخاذها نحو الليثى .

خامسا ـ وليس أدل على ان ما اتخذ حيال الليثى من محاولات بقصد اسكاته مرجعه ،معلومات البكباشى محمد وصفى التى نقلها الى المتهم فأذاعها للملك السابق ثم لوكيل الوزارة . نقول انه ليس أدل على ذلك من انه كان قد سبق الليثى الى الارشاد عن سيارة الجناة شاهد آخر هو محمد حسنين زهير (ص ٢٣ من تحقيقات النيابة الأولى) فلم تجر معه أية محاولة من المحاولات العنيفة التى اتخذت ضد زميله الليثى وذلك لأن أولهما أفضى بمعلوماته الى المحقق مباشرة فلم يعرفها عنه المتهم ومعاونوه أما الثانى فقد بدأ بترديدها للبكباشى محمد وصفى فعرفها منه المتهم الذى جند بنفوذه سلطات الدولة ورجالها للعمل على اخفاء تلك المعلومات بقصد افلات الجناة ـ ولم تقف محاولات رجال المتهم فى تنفيذ تعليماته لتضليل السلطة القضائية عند هذا الحد بل نرى فى التحقيق ان البكباشى توفيق السعيد يقدم للمحقق شاهدا يدعى محمد حسنى عباس (أظهر التحقيق انه صديق للبكباشى محمد الجزار وزميله فى الدراسة) ليدلى للمحقق بمعلومات كاذبة يرشد فيها عن سيارة أخرى غير التى استعملت فى الجريمة ويختلق لها رقما مطابقا للرقم الذى أرغم الليثى على انتحاله لسيارة الجناة (تراجع ص ٧١ من تحقيقات النيابة الأولى) .

ونرى رجال البوليس يسارعون لمصادرة جريدة المصرى حين نمى الى علمهم ان ما نشرته من معلومات عن الجريمة قد تضمن ذكر رقم سيارة الجناة وتضطر ادارة الجريدة الى حذف هذا الشق من المعلومات ولكن مديرها استطاع أن يتسلل الى السوق ببعض الأعداد المصادرة التى تحمل أدلة الادانة التى قصد اخفاؤها وقد وجد أحد هذه الأعداد وأرفق

بملف الدعوى (تراجع أقوال الأستاذ مرسى الشافعى فى الصفحات من ١٧٨ الى ١٨٣ من محضر تحقيق المستشار حسن داوود) ٠

ويحدثنا محمد محفوظ عن الظروف المحيطة به يوم طلبت معلوماته فى التحقيقات الأولى ، فيقول ان رئيسه القائمقام محمود عبد المجيد لقنه اجابة تتضمن انكاره كل ما يتصل بالجريمة ، ثم صحبه الى المحقق ليدلى بما لقنه اياه تحت ناظريه وتحت رقابة واشراف وكيل الامن العام، فتكفل هذا وذاك بارغامه على الادلاء بهذه المعلومات الكاذبة المضللة ٠

وتحدثنا التحقيقات الأولى بأنه سيق الى التحقيق من رجال وزارة الداخلية – المرؤوسين للمتهم – كل من مفتش الداخلية اسماعيل فهمى ورئيس مباحث مديرية جرجا الصاغ محمود فهمى على ونائب عمدة مشطا محمود عبيد ثم رئيس منطقة طهطا البكباشى محمد اسماعيل أبو السعود سيقوا جميعهم ليؤكدوا كذبا ان سيارة الجناة كانت تقف تحت أنظارهم بعيدا عن مكان الجريمة من وقت الغروب الى مابعد وقوع الجريمة بأكثر من ساعة (تراجع التحقيقات الأولى من صفحة ١٣٠ الى صفحة ١٣٥) ٠

فلما تغيرت الظروف وخرجوا من سلطان المتهم رجعوا عن أضاليلهم هذه وانعقد اجماعهم على انهم لا يعرفون شيئا عن مكان تلك السيارة نفسها فى وقت وقوع الجريمة (تراجع أقوالهم فى الصفحات من ٨٥ الى ١٠٢ ومن ١٦٨ الى ١٧٦ من محضر جمع الاستدلالات وفى الصفحات ٣١٤ ، ٣٥٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩٧ من محضر تحقيق المستشار حسن داود ٠

ولن نتصور أن تتخذ وزارة الداخلية من رجالها فى مختلف الادارات والجهات أعوانا لتضليل التحقيق وافلات الجناة فى الجريمة الا اذاتلقت الوحى فى ذلك من كبيرها وزير الداخلية المتهم ٠ ولن نتصور أن يهتم بالجناة هذا الاهتمام الصارخ الدنس الا اذا كان متآمرا معهم فى جريمتهم مباركا لهم فعلتهم ٠

ويؤكد هذا النظر أيضا – ان كان الاتهام فى حاجة بعد الى مزيد من التأكيد – اننا لانرى فى التحقيقات الأولى التى جرت فى عهد المتهم الأسود مجهودا أو شبهة من مجهود يبذله البوليس المرؤوس للمتهم بغية الكشف عن الجناة ٠ بل اننا على النقيض من ذلك نسمع من حكمدار البوليس اللواء احمد عبد الهادى انه لا يعلم عن الجريمة شيئا ، بينما يؤكد وكيله ورئيس القسم السياسى المختص بالبحث فى مثل هذه الجرائم ، اللواء أحمد طلعت أنه حين علم بوقوع الجريمة واتجاه الشبهة فيها الى القائمقام

محمود عبد المجيد صاحب السيارة المستعملة فى تهريب الجناة .. وثق ان اى جهد سيبذله فى سبيل ذلك سيكون عقيما مصيره الفشل ويضيف اللواء أحمد طلعت انه أمر مرؤوسيه من رجال القسم السياسى بأن يقفوا حيال الجريمة نفس الموقف الذى اتخذه لنفسه ويردد مرؤوسوه محمود طلعت وتوفيق السعيد ومحمد الجزار أقوالا تؤيد هذا المعنى وتؤكده .

وما كان اللواء احمد عبد الهادى او اللواء احمد طلعت ليخشيا الكشف عن سر الجريمة ابقاء على سلامة القائمقام محمود عبد المجيد ورجاله وما كانا ليخونا أمانة الواجب لأنهما يرهبان هذا القائمقام ولكنهما فعلا ذلك لأنهما يعلمان انهما اذا حاولا الكشف عن سر الجريمة ، فانهما سوف يصطدمان بمن أوحى بها ودبرها وأشرف على تنفيذها ، وهو رئيسهما الأعلى وزير الداخلية الذى شاءت المقادير أن تضع مصيرهما بين يديه .

ويكفيهما ليعـرفا صلة القائمقـام محمود عبد المجيد بالوزير ان يلمسا ان هذا الأخير قد أنابه ليقيم حفل ذكرى الأربعين الذى أمر الوزير باقامته على حساب الدولة فانفق محمود عبد المجيد فى سبيل اقامته مبلغ ٨٤٠ جنيها قبضها من المصاريف السرية لوزارة الداخلية (تراجع صفحة ٤٠٩ من محضر تحقيق المستشار حسن داود) .

ويمعن رجال المتهم بوحى منه فى حملة التضليل فيعلل وكيل وزارة الداخلية عبد الرحمن عمار ـ عند سؤاله فى التحقيق ـ الباعث على الجريمة فيقول : ان بعض جماعة المجنى عليه أحسوا بأنه لم يعد يرضيه انحرافهم الى الجريمة وخشوا أن يفضح سرهم ، فعجلوا به لتلك العلة وحدها ، وذلك ان لم يكن قتل المجنى عليه على يد بعض أهل اليمن اخذا بثأر امامهم الذى يتهمون المجنى عليه بالتآمر على قتله وتدبير اغتياله .

ووكيل الوزارة يردد فى ذلك ، الرأى الذى أعلنته جريدة المتهم بعددها رقم ٥٢٦ الصادر بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٤٩ اذ تقول تعليقا على الجريمة ..

وأول بحث ، وله وزن كبير ينصب على القول المأثور (النار بدأت تأكل بعضها) وهو يعنى انقلاب بين الارهابيين على شيخهم السابق ، بعد أن ظنوا انه لم يعد يشايع حركاتهم الارهابية ، وانه أخذ يفكر فى تسليم أسلحتهم ومحطتهم السرية الى السلطات المسئولة . ومما يؤيد

هذه الفكرة ان أحد الشهود فى التحقيق الذى يدور الآن ذكر ان الشيخ البنا قال له فى صراحة وتأكيد انه يعلم ان مضيه خطوة واحدة فى سبيل تسليم الأسلحة والذخائر سيؤدى حتما الى قتله .. وكان هذا الحديث للقتيل قبل مصرعه بوقت قليل . وهناك اتجاه آخر لم يلفت جهات التحقيق وهو البحث عما قد يكون هناك من صلة بين حادث البنا والحوادث الدامية التى وقعت فى قطر عربى شقيق فى مثل هذا الشهر من العام الماضى .

والاتجاه الثالث يدور حول تهديدات بالقتل تبادلها فريقان من الجماعة المنحلة بعضهم انفصل عنها من زمن . وكل فريق كان يعمل على تهديد رئيس الفريق الآخر .

وقد تمكن مندوب الأساس من الحصول على صورة أحد الخطابين اللذين ارسلهما الشيخ القتيل للعمل على وقف حركات العنف التى سار اليها بعض المتصلين به .

بمثل هذه المغالطات كان المتهم بلسان رجاله وبأفعالهم ، وبلسان صحيفته يضللون العدالة والرأى العام . ولن يكون ذلك منه الا لانه يخشى اذا ما انكشفت الحقيقة فى سر الجريمة أن تنتهى هذه الحقيقة الى ادانته هو ، وأن تلقى على رأسه بدم القتيل .

وقد نشرت جريدة المتهم مع تعليقها السالف الذكر صورة زنكغرافية لبيان صدر من المجنى عليه بعنوان « ليسوا اخوانا وليسوا مسلمين »
ولهذا البيان قصة تؤكد نظرنا فى ادانة المتهم ، ذلك انه حين وقع حادث محاولة نسف المحكمة فى ١٣ يناير سنة ١٩٤٩ دس المتهم على المجنى عليه فى تحريره والتوقيع عليه وتسليمه للمسئولين .

وكان المفروض أن ينشر هذا البيان فور اتمامه ليكون له أثره فى رد من انحرفوا الى صوابهم ولكن المتهم أبقاه لديه يحبسه على النشر لانه كان يدبر مصرع المجنى عليه ، فكان من أصول التدبير أن يتراخى فى نشر البيان الى ما بعد وقوع الجريمة ليكون له أثره فى اقناع الناس بالعلات المختلفة للجريمة وذلك وفقا للخطة الموضوعة للتضليل والتى تقدمت الاشارة اليها .

* * *

وأخيرا وليس آخرا ـ نضع تحت انظاركم العادلة اقوال محمد احمد يونس الحمدى وسعد الله مصطفى ابو دومة فى التحقيق وهى الاقوال التى ينقلان فيها عن الاومباشى أحمد حسين جاد ان رئيس

الوزارة المتهم قدمه الى آل سلفه فى رئاسة الحكومة والحزب السعدى على انه البطل الذى أخذ لهم بثار عميدهم ٠

* * *

تلك هى بعض الصفحات السود التى سجلها التاريخ للحكم المشئوم الذى ساس خلاله المتهم أمر هذه الامة ، فأقام حكمة على الطغيان والفساد وعلى الخسف والعسف وعلى التنكيل والتضليل ووجه جهاز الدولة ورجالها الى العبث بحريات الناس وبكرامتهم وبأقدارهم وبأموالهم وأرواحهم يتخير فى ذلك من لا يرضيه الفساد ومن يناضل الاستعمار وذلك ليتيح نشر الفساد وليمكن للاستعمار فى البلاد ٠

واذا كان الاخلال بالامن العام ، وتضليل العدالة ، افسادا للحكم فى وقت السلم ٠٠ فهو خيانة مست سلامة الوطن حين وقع والبلاد تواجه معركة اسرائيل ، خيانة كان لها أثرها فى تكييف بعض عوامل المصائب التى تحملتها البلاد فى هذه المعركة ٠

* * *

وسأنتقل الى الادعاء الخامس

فى خلال عام ١٩٤٨ كان المتهم رئيسا للديوان الملكى وبمجرد أن تلقى من كبير الياوران خطابا بشأن رغبة الملك السابق فى اصلاح اليخت المحروسة ، بادر فكتب الى وزير المالية فى ذلك الوقت وهو المرحوم محمود فهمى النقراشى مطالبا بفتح اعتماد مالى تحقيقا لهذه الرغبة وحدد هذا الاعتماد بمبلغ ٣٥٠,٠٠٠ جنيه كدفعة أولى ٠ ولكن وزير المالية هذا ورئيسه فى الحزب الذى كانا ينتميان اليه رفض اجابة هذا الطلب لاسباب مالية ، لاسيما وان حربنا مع اسرائيل فى ذلك الوقت قد أعلنت بعد ارسال هذا الخطاب بيوم واحد ٠

كتب النقراشى هذا الخطاب فى ١٩٤٨/٥/١٤ وبقى باب هذا الموضوع مغلقا طوال حكمه الذى انتهى فى يوم ١٩٤٨/١٢/٢٨ باغتياله وفى خلال هذه الفترة كلها لم تفعل السراى شيئا فى هذا الشأن وظلت ساكنة تتربص وتترقب الى أن جاء المتهم رئيسا للوزارة بعد اغتيال النقراشى مباشرة ، ومن هذا التاريخ بدأت السراى تتحرك وتنشط وتثب ووجدت فى رجلها المطواع ضالتها فأرسلت خطابا آخر الى وزارة المالية ٠ ورئيسها فى ذلك الوقت هو الاستاذ حسين فهمى ، وفى هذا الصدد يقول الاستاذ حسين فهمى فى التحقيق ان أول من اتصل به فى هذا الشأن هو ادمون جهلان ، السمسار الاول فى جميع صفقات هذا العهد للملك السابق

فاعتذر له بعدم وجود دولارات . ويقول حسين فهمى أيضا انه علم بعد ذلك بأن جهلان كان له صلة بالشركة التى قامت بهذا الاصلاح وموقف حسين فهمى فى هذا الموضوع حين اعتذر بعدم وجود دولارات ، فذكرنا بموقف المرحوم النقراشى ، لولا ان المتهم الذى كان رئيسا للديوان قبل ذلك والذى طلب من النقراشى تحقيق رغبة الملك عاوده نشاطه وقد أصبح هو رئيس الوزارة فى يده كل السلطان وكل السلطات على وزرائه بل وعلى البرلمان بمجلسيه ـ حيث كان لحزبه فى ذلك الوقت الأغلبية البرلمانية ـ وبهذه السلطات جميعا ، اقتنع وزير المالية بأنه سيسوى هذه المسألة مع اللجنة المالية بالمجلس تغطية للموقف وتحقيقا لرغبة سيده وهذا هو الذى فعله . اذ وافقت اللجنة المالية بمجلس النواب وسايرتها بعد ذلك زميلتها فى مجلس الشيوخ على فتح اعتماد بمبلغ ٣٥٠٫٠٠٠ جنيه كدفعة أولى لاصلاح هذا اليخت ووضعت اللجنة المالية قيودا على هذا الاعتماد وصرفه وهى :

أولا ـ عرض هذا الأمر على خبراء عالميين جدد ليقرروا ما اذا كانت المصلحة هى فى شراء يخت جديد أو هى فى اصلاح هذا اليخت القديم الذى بلغ من العمر ٨٠ عاما .

ثانيا ـ ألا يصرف من هذا الاعتماد شىء الا بموافقة مجلس الوزراء .

وفى تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب وهى التى كان رئيسها الأستاذ سامح موسى أحد شهود النفى اللذين أراد المتهم أن يستشهد بهم فى هذه الدعوى ، فى هذا التقرير تقول اللجنة انها ترى انه من الأصلح شراء يخت جديد من هذا الاعتماد . ويقول سامح موسى فى التحقيق انه فهم من رئيس الحكومة وهو المتهم انه ووزير المالية أيضا يوافقان اللجنة المالية على اعتراضاتها ، ولكن الحكومة كانت تحت ضغط أدبى من ناحية السراى لم تر معه بدا من ادراج مبلغ الاعتماد ـ كما يقول سامح موسى أيضا فى موضوع آخر فى أقواله انه فهم من حديثه مع المتهم ومع وزير المالية ان الحكومة رات أن تحتمى بالبرلمان فى هذا الشأن .

كما يقول جرجس عبد الله مدير عام الميزانية حينما سئل عن سبب موافقة الحكومة على ادراج هذا الاعتماد بعد ان كانت قد رفضت ذلك فى مايو سنة ١٩٤٨ يقول هذا الشاهد واستأذنكم فى أن اتلو نص عبارته لأهميتها فى هذه الدعوى .

« اذا لوحظ ان رئيس الديوان فى سنة ١٩٤٨ الذى طلب من المالية الموافقة على الاصلاح وفتح الاعتماد أصبح فى سنة ١٩٤٩ رئيس الحكومة

التى وافقت على فتح الاعتماد ومبدأ الاصلاح .. على ضوء هذا يمكن تفسير تغيير وزارة المالية لفكرتها فى سنة ١٩٤٩ عنها فى سنة ١٩٤٨ .

وهذه العبارة يا سادتى القضاة تغنى عن كل تعليق وعن كل تفسير !

ومالنا نذهب بعيدا ونعرض لأقوال الشهود وأقوال الأستاذ سامح موسى وأمامنا أقوال المتهم نفسه فى هذا التحقيق وهى أقوال تكفينا مؤونة التدليل على اقامة هذا الادعاء قبله .

قال المتهم فى ص ٥٦ من هذا التحقيق ما يأتى :

كان من رأيى شراء قطعة بحرية جديدة بدلا من اصلاح المحروسة فلما أصر المسئولون فى السراى على الاصلاح لم أكن مستريحا الى هذه النتيجة وتفاهمت مع اللجنة المالية على وضع شروط .

فلما سأله المحقق ماذا كان يكون الموقف لو رأيتم رفض اقتراح الديوان الملكى (أى مثل ما فعل رئيسه وسلفه المرحوم النقراشى) .

أجاب : لم أرد أن يكون مظهرى مظهر المتعنت !

وهذا الجواب وحده هو ما يحدد موقفنا معه يا سادتى القضاة وهو ما نسائله عنه وفى هذا الجواب وحده نقول له ـ اقرأ كتابك .. كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا ..! وهكذا لا يريد المتهم أن يظهر أمام مولاه وسيده مظهر الخادم المتعنت فيقف فى وجهه ويعترض على اهوائه ورغباته ويفوت بذلك متعة الحكم وسلطان الحكم وشهوات الحكم ، وهكذا لا يريد أن يقف من هذا الملك فى هذه المسألة بالذات موقف رئيسه وسلفه النقراشى .. وماذا كان على المتهم اذا كان من بداية الأمر لا يرتاح ضميره الى هذا الاصلاح لعدم ضرورته . ماذا كان عليه لو وقف موقف الرجل الحر وبعث باستقالته من الحكم الى هذا الملك الذى فرض سلطانه وشهواته وأهواءه عليه ...! وبسبب تصرفات المتهم يا سادتى القضاة فى هذا الموضــــوع تدرج الاعتماد فبعد أن افتتح فى عهد المتهم وبأمره وموافقته بمبلغ ٣٥٠٫٠٠٠ جنيه امتد فى عهد الحكومات التالية حتى وصل الى مبلغ يقارب مليون جنيه ونصف مليون وسيكون لنا موقف قريب مع هؤلاء الذين ساهموا فى اعتماد هذا المبلغ الكبير .

يقول المتهم فى الجلسة الأولى لهذه المحكمة انه هو الذى قيد هــذا الاعتماد بتلك القيود وانه لم يصرف هذا الاعتماد فى عهده . وفاته اننا لا نحاسبه على الصرف بل نسائله عن الاعتماد فى حد ذاته وعن الموافقة على مبدأ الاصلاح فى حد ذاته كما فاته أيضا ان احتماءه بالبرلمان لا يغير من موقفه شيئا لأن الأغلبية البرلمانية فى ذلك العهد كانت كما قلت له

ولحزبه . ولأن هذه القيود التى وضعها هذا البرلمان كان المتهم أول من يعلم بأنها لا قيمة لها لدى سيده ومولاه بعد ان بدا منه ومن رجال حاشيته ما بدا من الالحاح على فتح هذا الاعتماد وما بدا من أن أول وسيط تدخل لدى الحكومة كان ادمون جهلان وهو يعرفه حق المعرفة بحكم عمله رئيسا للديوان وكان أول وأبسط عمل يقوم به وهو يقول انه لم يكن موافقا ومستريحا الى مبدأ الاصلاح أن يستقيل ليكون على حريته وعلى كرامته وعلى وطنيته ! وقد سمعتم حضراتكم بالأمس من الشاهد جرجس عبد الله انه فى الوقت الذى اتفقت فيه الدولة على اصلاح هذا اليخت المتهدم والذى بلغ من العمر ٨٠ عاما ، مليون ونصف كان هنـــاك عجز فى خزانة الدولة حوالى ١٦ مليون وهكذا كان المتهم وأمثـــاله من محترفى السياسة أداة طيعة فى يد سيدهم ومولاهم ولو ضاع البلد وخربت خزانته وتضور المواطنون جوعا وذلا ! وما داموا هم وسيدهم يعيشون فى هذه الأبراج العاجية بعيدين عن الشعب وعن فقره وذله !

أما الادعاء السادس : فيتكون يا سادتى القضاة من شقين . الشق الأول خاص بطريق بنى عبيد أو بطريق رقم ١٥٧ على حد تعبير مصلحة الطرق والشق الثانى خاص بطريق الزرقا او بتعبير مصلحة الطرق الطريق رقم ١٣٢ .

فأما عن الطريق ، فثابت فى الأوراق وفى الخرائط ان المتهم يملك حوالى ٥٠٠ فدان فى هذه الجهة ويكتنف هذه المساحة طريق خاص ، وقد أراد وهو وزير ورئيس للديوان أن يضفى صفته العمومية على هـــذا الطريق الخاص وظاهر من الخريطة ان هذا الطريق يمر بأطيان المتهم وطول هذا الجزء نحو كيلو مترين وعرض هذا الطريق نحو ثلاثة أمتار وقد اقترح تفتيش وجه بحرى فى ١٩٤٣/١١/١٦ الغاء هذا الجزء من الطريق ولكن فى ١٩٤٥/٧/٢٥ وقد كان المتهم وزيرا فى ذلك الوقت ارتأت مصلحة الطرق فى هذا الوقت بالذات أهمية هذا الطريق الخاص ونبذت اقتراح سنة ١٩٤٣ وسارت الاجراءات بعد ذلك فى عجلة ولهفة ففى ١٩٤٥/٨/٢٢ وافقت الوزارة على استصدار مرسوم باعتبار هذا الطريق الخاص من المنافع العامة وصدر المرسوم فعلا وصدرت الأوامر لمصلحة الطرق بتوسيع وتحسين ذلك الطريق خصما على بنـد التحسينات والتوسيعات » وهذا الاجراء يخالف يا سادتى القضاة لائحة السكك الزراعية اذ انه كان يجب وهذا الطريق طريق خاص ، أن يدفع المتهم تكاليف هذا التوسيع من ماله الخاص لا أن يجعل نفقاته على حساب الحكومة .

وترون يا سادتى القضاة ان هذا المشروع كان يتعثر فى غير عهود

حكم المتهم ، وكان لا ينشط ولا يسرع الخطى ولا يرى النور الا فى عهد سلطانه وحكمه سواء أكان وزيرا أو كان رئيسا للديوان .

أما قول المتهم يا سادتى القضاة بانه لا شأن له بما ارتأته مصلحة الطرق ، فانى أترك لفطنتكم ويقظتكم سر تعليل نشاط هذه المصلحة ، وسر تغيير آرائها فى عهد سلطان المتهم خلافا لآرائها السابقة فى العهود الأخرى وليس لهذا الا تعليل واحد هو ان هذه المصلحة لم تكن فيما ارتأته الا عاملة بوحى من المتهم بالذات .

أما عن الطريق الثانى : فواضح من الأوراق ومن التحقيقات التى أجريت انه كان هناك مشروع أعدته مصلحة الطرق بشأن توسيع ورصف الطريق الموصل من سمنود الى طلخا وشربين ودمياط حتى راس البر وقد قسم هذا المشروع الى ثلاث مسافات :

المسافة الأولى : من سمنود الى شربين .
المسافة الثانية : من شربين الى دمياط .
المسافة الثالثة : من دمياط الى راس البر .

وطرح فى مناقصة عامة ، القسم الأول وسارت الاجراءات على هذا الترتيب ، الا انه فى يوم ١٩٤٨/٢/٢٦ وقد كان المتهم فى ذلك الوقت رئيسا للديوان ، اقترحت مصلحة الطرق أيضا على الوزارة تغيير خط سير الطريق من شربين الى دمياط بجعل الطريق على الضفة الشرقية من النيل على الوضع المبين فى الخريطة بالمداد الأحمر ، وسترون من الاطلاع على الخريطة ان هذا التغيير قد هدف منه الموحى به الى أن يصل هذا الطريق الى بلدة المتهم وهى الزرقا بالذات .

وتنفيذا لهذا الوحى ، سارت عجلة اجراءات التنفيذ بسرعة ففى يوم ١٩٤٨/٣/٢٨ وافقت الوزارة على هذا الاقتراح وطرحت العملية فى مناقصة عامة وتم التنفيذ فعلا ثم بعد ذلك أكمل الطريق من دمياط الى راس البر .

وهكذا ترون يا سادتى القضاة كيف أن تغيير خط سير هذا الطريق من تصميمه ووضعه الأول فى ذلك الوقت الذى كان فيه المتهم صاحب سلطان عريض اذ كان رئيسا للديوان لا لشىء الا ليمر على بلدته بالذات وسترون كيف انهذا التغيير لو كان يمت للمصلحة العامة ، بسبب من الأسباب لظهر ذلك فى المشروع الأول الذى صمم ووضع فى وقت لم يكن فيه للمتهم هذا السلطان وذلك الجاه .

فاذا قال لكم فى الجلسة الأولى ان هذا التغيير كان بناء على طلب من أعيان وكبار ملاك المديرية الذين كان على رأسهم المدير نفسه اذا قال لكم ذلك فقولوا له ان صلته بهؤلاء الملاك وهو يستمتع بهذا السلطان العريض لا يمكن أن تقطع ولو كانت هذه الصلة منقطعة فلماذا لا يتقدم هؤلاء الملاك

ومديرهم للحكومة الا فى هذا العهد الذى كان فيه المتهم رئيسا للديوان الملكى بالذات ولم لم يفعلوا ذلك فى عهود سابقة !.

ومن هذا ترون ان المتهم قد استغل نفوذه هذا ليحصل لنفسه على فائدة ذاتية هى توصيل هذا الطريق العام المرصوف الى بلدته وهو استغلال رخيص صغير كان احدى صور فساد الحكم الذى شرحت، لكم بعض نواحيه وانى اذ أختتم مرافعتى فى هذه الادعاءات أطلب من هيئتكم الموقرة أن تعاقبوا المتهم بالمادتين الأولى والثانية من أمر تشكيل هذه المحكمة وأن تأخذوا المتهم بالشدة التى تتفق وتلك الجرائم والأفعال المسندة اليه والتى من بينها جناية الخيانة العظمى للوطن .

والله تعالى يلهمكم التوفيق وصواب الرأى .

وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون !!

الرئيس ــ المتهم .

المتهم ــ أنا على موقفى الذى أعلنته لحضراتكم فى هذا المقام . وأود ان أؤكد لحضراتكم ان كثيرا مما سردته النيابة فيه تحريف وفيه تغيير وكم كنت أتمنى أن أعطى الفرصة لأساير العمل فى خدمة العدالة وفى مساعدتكم . وكل ما ادعاه ورد خصوصا فى تحقيق قضية الشيخ حسن البنا وكل ما ادعاه فى شأنه تضليل وتيسير ويمكن جرى تحقيقه بتفصيل على مراحل متعددة . وقضت غرفة الاتهام ببراءتى فيها وأنا بعيد عنها .. فأنا أرجو لحضراتكم وأنا فى موقفى نفسه أرجو لكم التوفيق وأؤكد لحضراتكم انه لا يعتمد مطلقا على ما عرض من جانب النيابة بحال من الأحوال ..

الرئيس ــ يعنى مصر على عدم معاونة المحكمة .

المتهم ــ أنا مضطر لهذا محمول عليه .. اننا أمام هيئة كاملة من هيئات الاتهام تعتمد بكل قواها على شهود تبحث وترتب فى غيبتى وأنا مفاجأ ، وشفتم حضراتكم ازاى ابتدينا بالتوجيه الى السرعة وأنا لا زلت أتمنى واذا أتيحت لى هذه الفرصة سأفعل واذا لم تتح لى فالأمر لكم والله يفعل ما يشاء .

الرئيس ــ هل للمدعى تعقيب ؟

المدعى ــ لا .

الرئيس ــ اذن ترفع الجلسة للمداولة .

وقد رفعت الجلسة فى الساعة الواحدة وخمس دقائق وأعيدت فى الساعة الواحدة والدقيقة العاشرة بعد الظهر .

الرئيس ــ قررت المحكمة النطق بالحكم فى جلسة علنية تعقد فى الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

(ورفعت الجلسة فى الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة عشرة مساء)

الجلسة الرابعة

المنعقدة فى الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس أول اكتوبر سنة ١٩٥٣

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الرابعة من جلسات محكمة الثـــورة .

الحـــكم

حكمت المحكمة على المتهم ابراهيم عبد الهادى بالنسبة للادعاءات المقامة عليه بما يأتى :

١ ـ اعدامه شنقا .

٢ ـ مصادرة كل ما زاد من ممتلكاته وأمواله عما ورثه شرعيا لصالح الشعب .

(ورفعت الجلسة فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا)

* * *

تعقيب و تلخيص

كيف أعلن المتهم بالادعاءات :

فى الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والأربعين من مساء ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٣ فتحت احدى غرف سجن الأجانب ليطل منها المدعى فيلقى فى وجه هذا الرجل الذى يحمل على كتفيه أوزار العهود البائدة ـ ابراهيم عبد الهادى ـ بالادعاءات الستة المقامة عليه والتى أولها الخيانة .. خيانة بلد أكرمه وبوأه اعلى مناصبه ..

وأحنى الرجل رأسه ... انه سيقف امام محكمة الثورة ... محكمة الشعب فى اليوم السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

واختار ابراهيم عبد الهادى الأستاذ مصطفى مرعى للدفاع عنه كما اختار محاميا آخر هو الأستاذ على أيوب .

وفى صباح اليوم المشهود كانت عربة (جيب) تقف فى ساحة محكمة الثورة ليهبط منها ابراهيم عبد الهادى برفقة حارسه ... وبدا كأنما يتعجل الأمور .. سريعا فى حركاته .. سريعا فى أنفاسه .. كما كان سريعا فى حكمه الآثم على الأبرياء ..

وافتتحت أولى جلسات المحكمة باسم الله وباسم الثورة .. وكان المشاهدون ومنهم وزير معارف الكويت وسكرتيره صامتين كأن على رؤوسهم الطير .

وقام على أيوب ليتكلم فلم تسمع له المحكمة لأن أمر تشكيلها لا يجيز أكثر من محام للمتهم .. ثم تقدم مصطفى مرعى للدفاع عن المتهم وحده .

وطلب الأستاذ مرعى من المحكمة سماع خمسة عشر شاهدا من شهود النفى كما طلب التأجيل اثنين وسبعين ساعة .

وقبلت المحكمة التأجيل ...

وافتتحت الجلسة الثانية فى يوم الثلاثاء ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ فتكلم الادعاء قائلا ان خطابا وصله من شقيق المرحوم حسن البنا يعترض فيه على حضور الأستاذ مصطفى مرعى مع ابراهيم عبد الهادى لانه وهو وزير دولة كان يسعى بين الحكومة والشهيد .. ويعلم بحكم هذه المساعى الكثير من الأسرار ... ولكن المحكمة أمرت باستمرار الدفاع ... خدمة للعدالة ..

وبعد قليل دارت مناقشة حامية بين المحكمة والدفاع حول سرية الجلسة بالنسبة للادعاء الأول .. وتمسكت المحكمة بحقها فى السرية .. وبوجهة نظرها ...

وأخرج الأستاذ مصطفى مرعى فتنحى عن الدفاع ..

وسألت المحكمة المتهم عما اذا كان سيوكل عنه محاميا آخر ولكنه رفض قائلا أنه وضع نفسه تحت تصرف المحكمة .

وناقشت المحكمة شهود الاثبات وكان أولهم الفريق محمد حيدر الذى ألقى بعبء مسئولية دخول حرب فلسطين على كاهل المتهم الذى كان حينذاك رئيسا لديوان الملك السابق .. والذى كان يسعى لتلبية طلباته وتحقيق رغباته بكل الطرق الغير مشروعة ...

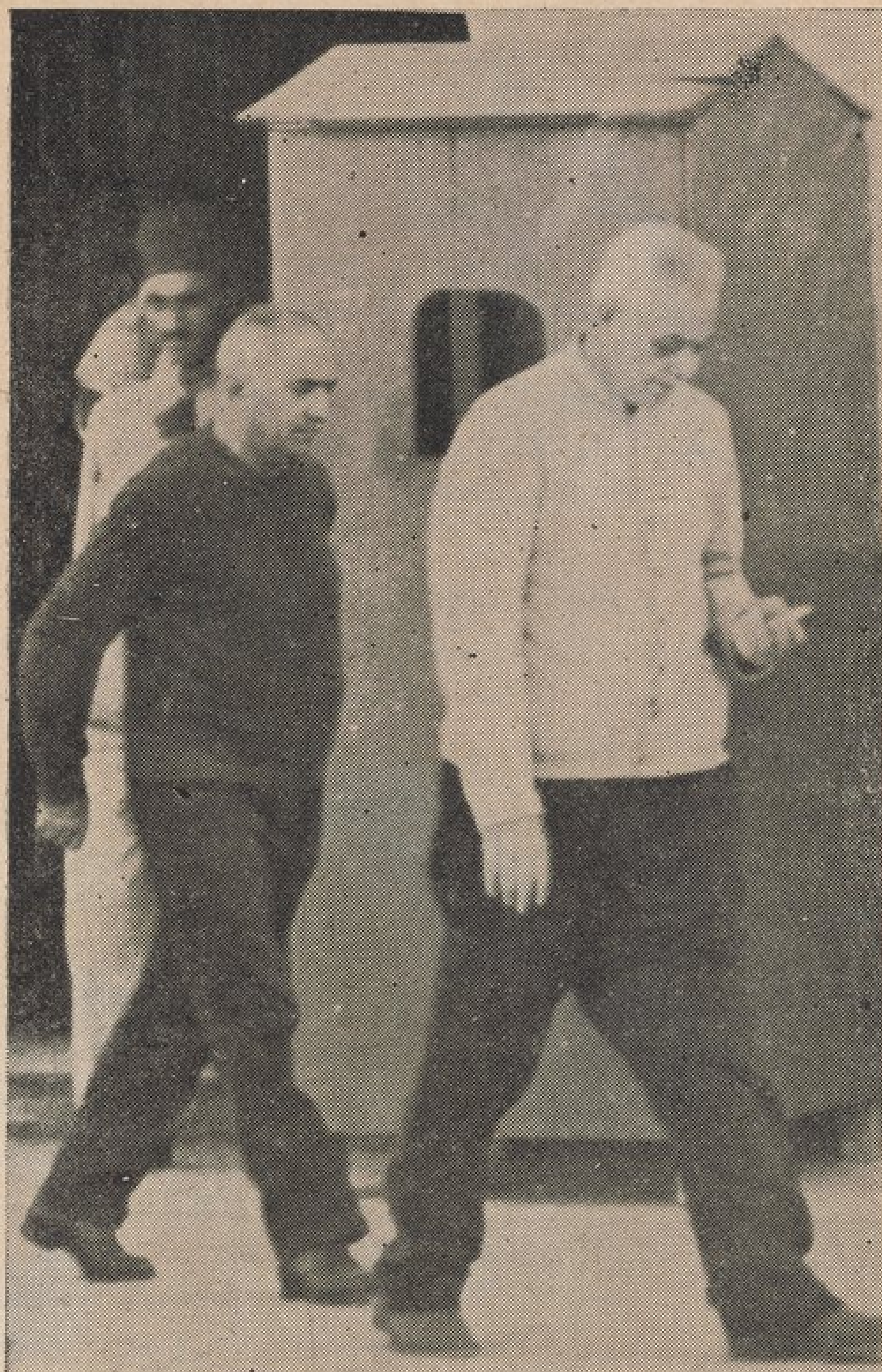
وتوالى الشهود من بعد ذلك يذكرون حوادث التعذيب والقتل التى أنزلها المتهم بالشعب .

وجاء دور شهود النفى فذكر أولهم وهو مدير الغربية أيام أن كان ابراهيم عبد الهادى رئيسا للوزارة وقائع ليست فى صالح المتهم .

ثم تكلم الادعاء فذكر كل شىء .. كل شىء عن الفضائح والجرائم التى قام بها المتهم وهو فى أرفع منصب فى الدولة ..

تكلم البكباشى محمد التابعى عن خيانة المتهم واتصاله بدولة أجنبية ضد مصالح الأمة ورغباتها وتلاه الأستاذ مصطفى الهلباوى فأسهب فى ذكر حوادث التعذيب والتقتيل .. ورفعت الجلسة .

ثم فى الجلسة التى تلتها .. أعلن حكم الله وحكم الشعب فكان الاعدام شنقا .. وكان التجريد من أمواله التى هى من دماء الشعب ..



داخل السجن ... ابراهيم عبد الهادى وخلفه النقيب

وخرج المتهم ليغيب فى حجرته بسجن الأجانب وانعقد مجلس الثورة فرأى أن يخفف عقوبة الاعدام بالسجن المؤبد .. رأفة بالمتهم .. وزيادة فى التسامح وتلقى الليمان .. أول رجل كان **حاكما للشعب .**

أما المتهم نفسه فقد كان من أول يوم فى محاكمته قلقا جدا .. يكثر من التدخين ويخفض بصره الى الأرض .. ويسند رأسه على كفيه حتي اذا كان اليوم الذى أعلن فيه الحكم حضر لمقر المحكمة متهالكا أصفر الوجه بادى الهزال وجلس فى قاعة المحكمة وبصره معلق الى منصة القضاء لا يحوله عنها .. وصاح الحاجب .. محكمة .. فوقف الجميع ووقف عبد الهادى متهالكا يود لو يصرخ من الرعب .. وجلس بعد ذلك تتصارعه الأهوال ، فتقلص وجهه وبرزت تجاعيد جبينه ، ولم يمد يده الى جيبه ليخرج علبة سجائره فى هذه المرة حتى اذا نطق بالحكم عليه هبطت رأسه على كفيه وراح وكأنه يعيش فى دوامة من الندم ..

وخرج مع حارسه أكبر مما هو عشرات السنين .. وفى ساحة المحكمة كانت تنتظره عشرات العدسات .. وأراد أن يتلهى عما حواليه ويستر اضطرابه .. فأخرج علبة لفائفه وأشعل منها واحدة فى عصبية ظاهرة ..

ووصلت العربة الجيب فجلس الى جوار حارسه وأقفل الباب الذى بجواره بيده .. وتحركت العربة بسرعة فائقة لتصل به الى قدره المحتوم .. فى غياهب السجن ...

الباب الخامس

القضية الثانية

المتهم أحمد محمد عوض



أعيدت الجلسة فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين

من صباح يوم الخميس أول اكتوبر سنة ١٩٥٣ .

وقدمت القضية رقم ٢ المتهم فيها احمد محمد عوض .

الرئيس ــ فتحت الجلسة . المتهم موجود ؟

المدعى ــ موجود .

الرئيس ــ الشهود موجودون .

النائب العام ــ موجودون .

الرئيس ــ اسم المتهم احمد محمد عرض .

التهمة : أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته فى الداخل والخارج ، وذلك انه فى غضون عام ١٩٥٢ وما قبله عمد من جانبه الى

تقديم تقارير وتبليغات الى جهات أجنبية ضمنها معلومات وبيانات عن الهيئات والأفراد الذين يقومون بنشاط وطنى بقصد احباط ذلك النشاط والاضرار بمصالح البلاد العليا .

المدعى ـ الادعاء يلتمس من عدالة المحكمة نظر هذه القضية فى جلسة سرية لما يكتنفها من بعض تقارير وأسرار خاصة قد تمس سلامة الوطن والمصلحة العليا . والأمر مفوض للمحكمة .

الرئيس ـ للمتهم ـ هل لك محامى ؟

المتهم ـ لا ماليش .



من معقل الأعداء .. الى محكمة الثورة
انه أحمد محمد عوض الى جوار حارسه

الرئيس ـ هل حتدافع عن نفسك ؟

المتهم ـ المحكمة تجيب لى محامى .

الرئيس ـ اجراءات المحكمة ما تسمحشى لها انها تجيب محامى يدافع عن المتهم ،

المتهم ـ أصل انا ما اقدرش أجيب محامى عشان أنا فقير .

الرئيس ـ آه طيب أقعد .

(وبعد مداولة قصيرة بين أعضاء هيئة المحكمة قال الرئيس)

قررت المحكمة أن تكون الجلسة سرية بالنسبة للمتهم ، المقام عليه الادعاء المذكور . وأن يقوم المتهم بالدفاع عن نفسه ، دون أن يحضر فيها المحامى والمدعى ولترفع الجلسة .

(ورفعت الجلسة فى الساعة العاشرة والدقيقة السابعة والثلاثين صباحا)

وبعد نظر القضية فى جلسة سرية أعيدت علنية الجلسة الساعة الواحدة والنصف مساء وتلى السيد الرئيس الحكم الآتى نصه :

« حكمت المحكمة على المتهم أحمد محمد عوض فى الادعاء المنسوب اليه باعدامه شنقا » .

ثم أدركته رأفة المحكمة فخففت الحكم الى الأشغال الشاقة المؤبدة .



السجين أحمد محمد عوض يسير خلف مأمور السجن بنظرات ساهمة وطاعة عمياء ..

تعقيب وتلخيص

كان ذلك فى الساعة العاشرة صباحا حينما قدم المتهم احمد محمد عوض للمحاكمة بتهمة اتصاله بجهات أجنبية بقصد خيانة الوطن فى وقت هو أحوج فيه الى الأمان لبناء مستقبله ... ودخل الخائن الى القاعة برفقة حارسه وبوجه أصفر وافتتحت الجلسة بأن سألت المحكمة المتهم عما اذا كان سيوكل عنه محاميا .. ولكن المتهم تعوذ بالفقر وطلب الى المحكمة أن تنتدب له محاميا على نفقتها ...

ولم تستغرق محاكمته أكثر من ساعات ... حكم عليه بعدها بالاعدام شنقا فقد كانت هذه المحاكمة لا يعوزها الدليل على ضخامة جرمه اذ يوجد من المستندات ما لا يحتاج الى محام أو ادعاء .

وفى جلسة سرية تأكدت المحكمة بعد مناقشتها للمتهم من صحة ما هو ظاهر لديها فى هذه المستندات ... ولم تر بدا من أن تصدر حكمها الرادع جزاء وفاقا على ما قدمته يد الخائن الأثيم .

وعلى الرغم من عدالة الحكم ومطابقته للجريمة فقد أدركته رأفة المحكمة بتخفيف الحكم واستبداله بالأشغال الشاقة المؤبدة .

الجلسة الخامسة

القضية الثالثة

المتهم فيها البكباشى سعد الدين السنباطى

المنعقدة فى الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة صباح الأحد ٤ اكتوبر سنة ١٩٥٣ الموافق ٢٥ محرم سنة ١٣٧٣ .



لنظر القضية رقم ٣ المتهم فيها البكباشى سعد الدين السنباطى .

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الخامسة من جلسات محكمة الثورة .. هل المتهم موجود ؟

البكباشى سيد جاد ـ المدعى ـ أيوه يا فندم .

الرئيس ـ وهل الشهود موجودون ؟

المدعى ـ موجودون يا فندم .

الرئيس ـ اسم المتهم البكباشى سعد الدين السنباطى .

الادعاء الأول ـ ((أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته والأسباب التى قامت عليها الثورة . وذلك انه فى غضون عام ١٩٥٣ تستر على آخرين عمدوا الى الاتصال بجهات أجنبية تهدف الى الاضرار بالنظام الحاضر ومصلحة البلاد العليا))

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب ، واشهد الله انى غير مذنب أبدا ، بل اننى أعتبر نفسى جنديا من جنود الثورة والله على ما أقول شهيد .

الرئيس ـ الادعاء الثانى ـ « أتى أفعالا من شأنها افساد أداة الحكم ، وذلك انه فى خلال عام ١٩٤٩ بوصفه رئيسا للقسم المخصوص بمديرية الغربية أشاع الارهاب فى هذا الاقليم واعتدى على الحريات العامة ، واعتقل عددا من المواطنين للتنكيل بهم وتعذيبهم » .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب . ولقد كانت أعمالى فى مديرية الغربية عندما كنت ضابطا بها تشهد أن الضعيف عندى كان قويا حتى آخذ له بحقه ، وان القوى عندى ضعيف الى أن يؤخذ الحق منه ، أنا فصلت من وظيفتى عندما اقتحمت عزبة عبد العزيز البدراوى وضبطت المجرمين العتاه ، هؤلاء الناس الذين كانوا يسومون صغار العمال وصغار المزارعين الظلم والذل والعذاب . وكنت أود أن يكون بين النظارة ناس عدول من مديرية الغربية فقد عشت بينهم أخا ليقولوا لحضراتكم ان سعد الدين السنباطى كان يضحى بنفسه ويضحى بأمواله ويضحى بكل ما يملك فى سبيل تحرير الناس من ربقة الظلم والاستعباد ، وعندى فى السجل بتاع وظيفتى ما يدل على ذلك . ومعاذ الله أن افسد الحكم أو اعتدى على حرية أحد أو حق أحد .

الرئيس ـ طيب اقعد . والآن هل وكل المتهم محاميا للدفاع عنه ؟

المدعى ـ له محام .

المتهم ـ انا وكلت عنى الأستاذ حماده الناحل .

المدعى ـ بخصوص الادعاء الأول ، نلتمس أن تعقد جلسة سرية لما فى هذا الادعاء من أمور لا نستطيع الكشف عنها وذلك حتى يمكننا تتبع الشياطين حتى آخر واحد منهم ، وهذا هو ما يدعونا الى أن نطلب باسم الشعب نظر هذا الادعاء فى جلسة سرية والأمر مفوض لكم .

(الدفاع) ـ الأستاذ حماده الناحل : بخصوص هذا الطلب يا حضرة الرئيس ـ لقد اتخذتم فيه قرارا . ولكن من حقكم اذا ما تغيرت الظروف أن ترجعوا دائما فى قراراتكم لأن كل قضية قد تختلف سواء من حيث المتهم وقدرته ومن حيث الدفاع عن نفسه أو من حيث الوقائع عن ظروف القضايا بالنسبة لهذا المتهم بالذات حتى أستطيع أن أؤدى واجبى الى جواره ، وحتى تطمئنوا حضراتكم الى القرار الذى تتخذونه .

الرئيس ـ على أى حال الأمر متروك للمحكمة .

الدفاع ـ ان المحكمة من حقها دائما ان تراجع قراراتها وأن تغير وأن تبدل فيها والأمر أولا وأخيرا متروك لها وانى أرجو لها التوفيق فى مهمتها .

وكيل النيابة ـ بالنسبة للادعاء الثانى ، أقول انه وقت اعلان المتهم بالتهمة تقدم ببعض طلبات رأى مكتب الادعاء أن يحققها جميعا لتكون القضية صالحة للنظر اليوم .

وهذه الطلبات عبارة عن المظلمتين المقدمتين من المتهم للسيد البكباشى اركان حرب جمال عبد الناصر وزير الداخلية ، وقد بحثت فى وزارة الداخلية عن المظلمتين فوجدتهما بالفعل وأرفقتهما بالأوراق .

والطلب الثانى من المتهم عبارة عن التلغراف المرسل منه للسيد وزير الداخلية بالنيابة وقد بحثت عن هذا التلغراف فعلا ووجدته وأرفقته بالأوراق .

والطلب الثالث ـ التلغراف المرسل من المتهم للسيد البكباشى جمال عبد الناصر للاستفسار عن صحته وقت اجراء العملية . وهذا الطلب مع تسليم الادعاء به لا يمس جوهر الاتهام لا سلبيا ولا ايجابيا .

والطلب الرابع ـ التلغراف المرسل من المتهم للقصر الجمهورى للتهنئة باعلان الجمهورية وشأن هذا الطلب شأن الطلب السابق ، لا يمس جوهر الاتهام لا سلبيا ولا ايجابيا .

والطلب الخامس ـ دفتر التشريفات برياسة مجلس الوزراء فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٢ للاطلاع على اسم المتهم بمناسبة الافراج عنه من المعتقل لتقديم الشكر وطلب مقابلة السيد الرئيس . ورأى الادعاء فى هذا الطلب ان شأنه شأن الطلبين السابقين ولا يمس جوهر الاتهام .

والطلب السادس ـ من المتهم وهو اعلان السيد اللواء حسين حمدى شاهد نفى فى التهمة الأولى ، ومحل هذا القول عندما تنظر التهمة الأولى. وقد طالب الادعاء أن تنظر هذه التهمة فى جلسة سرية ، وعندما ينظر هذا الادعاء ، للمتهم أن يدلى بوجهة نظره فى شأن هذا الشاهد . ولهيئة المحكمة الموقرة أن تجيبه أو لا تجيبه الى طلبه والأمر فى ذلك متروك لتقديركم .

الطلب السابع ـ ضم دوسيهات المعتقلين بمديرية الغربية خلال عام ١٩٤٩ بما فيها من الأوراق الخاصة بالمعتقلين ـ وفى الحال اتصلت بالسيد مدير الغربية وكلفته بارسال هذه الأوراق فأرسلها بالفعل وضمت الى التحقيق .

الطلب الثامن ـ اعلان الأستاذين محمد عبد السلام ومحمد صلاح رفعت رئيسى النيابة اللذين حققا القضية التى كان فيها كل من محمد على عمر هدول وعبد المقصود المرجوشى متهمين مع ضم هذه القضية . وقد طلبت هذه القضية وضمت بالفعل . وأما فيما يتصل باعلان الشاهدين ، فان الادعاء يرى من جانبه ان فى التحقيق الكفاية وانه لا داعى لسماع المحقق عن تحقيق أجراه . وأخيرا بالأمس طلب المتهم أن نعلن الأستاذ نبيل راغب دكرورى ابن السيد احمد راغب دكرورى شاهد الاثبات الأول ، فاتصلت بوالده لاحضاره ليكون تحت تصرف حضراتكم فقال لى : انه موجود فى عمله ، وانه عندما تقررون سماع اقواله فان من الميسور احضاره فى ربع ساعة والأمر متروك لكم . وبناء عليه يكون الادعاء الثانى صالحا منذ الآن لنظره .

الدفاع ـ أسهب زميلى ممثل النيابة فى الكلام عن ضرورة نظر القضية فورا كمالو كان يحس بأننى سأطلب الى حضراتكم التأجيل ٤٨ ساعة أو ٧٢ ساعة كيفما تقدرون . واحساس زميلى فى محله ، ذلك لأننى أخذت علما بهذه الدعوى التى وكلت فيها بالأمس فقط ، وبالأمس مساء غادرت مكتبى ـ وهذا كل ما أستطيع أن أفعله ـ وذهبت فورا لمقابلة المتهم فى سجن الأجانب ، وبقيت معه فترة كافية لكى اسمع منه شيئا ، ولكن هناك فرق بين أن اسمع من المتهم وبين أن اقرأ الأوراق . . فرق كبير ، لأن المتهم فى السجن غير عالم الا برأس التهمة ، أما تفاصيلها ، أما شهودها ، أما وقائعها ، فلم يكن لديه علم بها اطلاقا . ان راس التهمة وعنوانها : التعذيب واشاعة جو من الارهاب وكل ما لديه انه نفى لى كل شىء من ذلك ، وقال لى فيما قال بأن اللى يعذب أو يرهب لا بد أن يكون لديه غرض ، من أجله يعذب ومن أجله يرهب . أنا ورثت عن والدى شيئين : حصة فى منزل وفدانا وربع أما حصة المنزل فبعتها لأخى والفدان وربع بعته لابن عمى . هذا هو ما جنيته من خدمتى . فأين اذن الهدف الذى من أجله أعذب أو من أجله أشيع الارهاب . اذن فالتهمة ونفيها هو كل ما حصلت عليه من المتهم . أما الوقائع فقد حضرت لها الآن .

حضرت مبكرا فى الساعة التاسعة والنصف والجلسة حتعقد الساعة العاشرة .

سيدى الرئيس وحضرات الأعضاء المحترمين .

أما وقد قررتم انه من حق المتهم أن يقف الى جواره محام ، فان هذا القرار ينطوى ضمنيا على قرار آخر ، هو ان هذا المحامى يجب أن يكون أوفى ما يكون استعدادا للعون ـ أما أن يقف عاجزا لا علم له بالوقائع فهذا

ما لا ترضونه واعتقد انه لا يدور بخاطركم البته . أما الطلبات التى ضم بعضها ولم يضم البعض الآخر ، فيخيل للزميل الأستاذ موافى ان تقدير المحكمة هو من نوع تقدير الاتهام ، ولكن الأمر على خلاف ذلك . فان لم يكن قد رأى فى برقية سعد الدين السنباطى الى السيد جمال عبد الناصر أو الى السيد رئيس الجمهورية معنى يتصل من قريب أو من بعيد بالتهمة المطروحة فانى أخالفه فى ذلك والأمر لكم . أخالفه فى ذلك لأن فى يقينى ان فى مقدمة ما تحكمون ، شخصية المتهم وعواطفه . هل هو للعهد ؟ هل هو معه أو عليه ؟ لأنكم بصدد نهضة وبصدد ثورة ، ترون ان من حقكم بل ومن واجبكم أن تذودوا عنها . اما والأمر كذلك ، أو ليس من واجبكم ومن حقكم أن تمسكوا بعود المتهم وبنفسيته وبشخصيته لتدرسوا معدنها وهل لكم أو عليكم ، وهل لنهضة بلاده أو ضدها ، وهل للثورة أو حرب عليها ، هذا هو جوهر الاتهام قبل أن يكون وقائع صغيرة ، وقبل ان يكون ضرب انسانا قلما أو ركل انسانا أو شتم انسانا أو ما الى ذلك . ان الأمر ليس فى هذه الحدود الصغيرة اطلاقا . انما الأمر هو أمر ثورة البلاد وماذا يراد لها ، حين يظن الأستاذ موافى ان الأمر لا يتصل من بعيد أو قريب وحين يظن ان عواطف سعد الدين السنباطى ليس لها صلة بالتهم المطروحة فهو خاطىء فى ظنه بل ومخطىء فى ظنه ، وفى يقينى انكم ستردونه فى ذلك حين يقول لكم سعد الدين السنباطى اننى لا يمكن أن أكون على هذا العهد ! لأن هذا العهد هو الذى ردنى الى الخدمة ، ولا يمكن أن يقول ممثل النيابة ان هذا لا صلة له بالادعاءات المطروحة والحقيقة هى ان العهد السابق للثورة هو الذى طرد سعد الدين السنباطى والعهد الحاضر هو الذى رد الى سعد الدين السنباطى كرامته وشرفه ونعمة العيش التى بها يعيش . وحين يقول سعد الدين السنباطى ان الأمر ليس أمرى وحدى فهو يعنى بذلك أخاه أيضا وقد كان عمدة فى بلده ـ طرده العهد السابق ورده هذا العهد . وحينما يقول سعد الدين السنباطى ان ابن عمه كان عمدة أيضا فى بلد آخر وطرده العهد السابق ورده هذا العهد : كل هذا تأخذون منه ان عواطف سعد الدين السنباطى لا يمكن اطلاقا ان تكون ضد هذا العهد لأن العواطف أما ان تستمد من معانى عامة واما أن تستمد من معانى خاصة أما المعانى العامة فهى منتهى الوطنية . ومثل هذا الضابط لا يمكن اطلاقا أن يكون ـ فى حدود هذه المعانى العامة ـ ضد الحركة فلاى معنى عام اذن يتعلق به : أيكون للانجليز ؟!! أيكون للصهيونيين ؟ !! اننى أظن أن هذا لا يمكن أن يدور بخاطركم .

اما المعانى الخاصة التى تؤثر فى الانسان نفسه وفى أهله اذا ما تمسكنا بهذا واذا ما طالبنا بضم الأوراق ـ لا يجوز بل ولا يمكن أن يقال لنا من النيابة ومن سلطة الاتهام بأن هذا لا يمت من قريب أو من بعيد للدعوى .

بناء عليه أرجو من حضراتكم أن تكفلوا للمتهم ثلاثة أيام أو يومين ـ كيفما يتراءى لكم ـ لكى اتمكن من الاستعداد والاطلاع على الأوراق .. على الأحد عشر دوسيها اللى ما شفتش منها الا دوسيه واحد علشان ضم بقية الأوراق المطلوبة .

الرئيس ـ الكلمة للمدعى .

المدعى ـ يؤسفنى ان أقول ان الدفاع قد خلط بين امرين : فهو قد خلط بين برقية الاستفسار عن صحة السيد نائب رئيس الحكومة ، وتسجيل الاسم فى سجل التشريفات بالقصر الجمهورى اغتباطا باعلان الجمهورية وبين التظلم الذى تظلم به المتهم من العهد الماضى . فالتظلم الذى تظلم به المتهم ضم فعلا للاوراق ـ تظلمان لا تظلم واحد ـ وعلى أية حال فان كل ما قاله الدفاع ، انما هو ترديد لما ورد فى هذين التظلمين فعلا . وبين أيديكم وتحت بصر الدفاع هذه التظلمات بكل هذه التفصيلات ، أما ما قاله الادعاء من أن البرقية هى استفسار عن الصحة أو تسجيل باعلان شكر ، فلا زال الادعاء يصر على انها لا تمس جوهر الموضوع أو جوهر الاتهام . والادعاء يسلم مع المتهم نفسه بأنه سجل اسمه فى سجل التشريفات وبأنه استفسر عن صحة السيد نائب رئيس الحكومة ، واذا كان الغرض من طلب التأجيل هو ضم هذه الأوراق ، فالادعاء مصر على انه لا معنى مطلقا للتأجيل من هذه الناحية . أما ان المحامى لم يطلع الا على ملف واحد فانى أقول ..

الرئيس ـ الدفاع لا يقصد هذا ، وانما يقصد أن يبين روح المتهم .

المدعى ـ لقد ثبت فى التظلمات المكتوبة هذه الروح نفسها . أما فيما يتصل بالاطلاع على الأحد عشر ملفا ، فان الدفاع قال الآن انه أطلع على واحد منها وأنا أؤكد له، ان الملفات العشرة الباقية هى نموذج للملف الذى أطلع عليه ولذلك اقتصر الادعاء من جانبه على اعلان ثلاثة من الشهود ، وهؤلاء الثلاثة يشهدون بمثل ما شهد به السبعة الآخرون ، وهؤلاء الثلاثة سيمثلون أمام حضراتكم اليوم وسيسمعهم الدفاع كما ستسمعونهم حضراتكم . بناء على ذلك يرى الادعاء من جانبه ان القضية صالحة للنظر الآن .

الرئيس ـ تختلى المحكمة للنظر فى أمر طلب الدفاع . ولترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة فى الساعة العاشرة والدقيقة ٢٥ صباحا)

(ثم أعيدت فى الساعة العاشرة والدقيقة ٥٥ صباحا)

الرئيس ـ قررت المحكمة بالنسبة لطلبات الدفاع عن المتهم سـعد الدين السنباطى ما يأتى :

١ ـ التصريح للمتهم باعلان الأستاذ نبيل راغب دكرورى كشاهد نفى بالنسبة للادعاء الثانى .

٢ ـ ضم بقية الأوراق التى طلبها الدفاع .

٣ ـ سماع أقوال المتهم فى الادعاء الأول المقام عليه فى جلسة سرية دون حضور كل من المدعى والدفاع وذلك بعد نظر الادعاء الثانى .

٤ ـ على المدعى اعادة اعلان شهود الادعاء ، واحضار المتهم بجلسة الثلاثاء الموافق ١٩٥٣/١٠/٦ فى الساعة العاشرة صباحا .

(وعلى أثر ذلك غادر المتهم سعد الدين السنباطى قاعة المحكمة)

* * *

ثم أعيد عقد الجلسة علنا بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة يوم الثلاثاء ٦ اكتوبر سنة ١٩٥٣ الموافق ٢٧ محرم سنة ١٣٧٣ الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا .

واستمرت المحكمة فى نظر القضية رقم ٣ محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ المتهم فيها سعد الدين السنباطى المؤجلة .

الرئيس ـ هل الشهود والمتهم موجودون ؟

الاستاذ أحمد موافى وكيل النيابة ـ أيوه موجودون .

الرئيس ـ اسم المتهم البكباشى سعد الدين السنباطى .. الادعاءان المقامان ضده هما :

الادعاء الأول :

« أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته والأسباب التىقامت عليها الثورة . وذلك أنه فى غضون عام ١٩٥٣ تستر على آخرين عمدوا الى الاتصال بجهات أجنبية تهدف الى الاضرار بالنظام الحاضر ومصلحة البلاد العليا !! أنت قلت انك غير مذنب فى هذا الادعاء .

المتهم ـ أيوه يا فندم غير مذنب .

الرئيس ـ الادعاء الثانى :

« أتى أفعالا من شأنها افساد اداة الحكم ، وذلك أنه فى خلال عام ١٩٤٩ بوصفه رئيسا للقسم المخصوص بمديرية الغربية أشاع الارهاب

فى هذا الاقليم واعتدى على الحريات العامة ، واعتقل عددا من المواطنين للتنكيل بهم وتعذيبهم .

والكلمة الآن للمدعى .

وكيل النيابة ــ لقد حقق مكتب الادعاء كل الطلبات التى طلبها المتهم تنفيذا لقرار المحكمة فأرفقنا دفتر التشريفات الخاص برئاسة مجلس الوزراء ومنه يتبين ان المتهم دون اسمه بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ فى هذا الدفتر وقد أطلع المحامى على هذا الدفتر ، أما بالنسبة للبرقيةالتىأرسلها المتهم للسيد البكباشى أركان حرب جمال عبد الناصر فقد وجدناها ونصها « أدام الله عليكم نعمة الصحة والتوفيق » وأطلع المحامى عليها أيضا أما البرقية القائل بأنه أرسلها الى القصر الجمهورى للتهنئةباعلان الجمهورية فقد وردت افادة من القصر الجمهورى انه لم يستدل عليها ونحن لا نرى مانعا فى أن نسلم مع المتهم انه ارسل هذه البرقية كما طالب المتهم بضم التعليمات السرية التى صدرت من القسم المخصوص سنة ١٩٤٩ وقد اتصلنا بمديرية الغربية ووردت الأوراق بالأمس وارفقت بالأوراق واطلع عليها حضرة المحامى ، والشهود موجودون ، وبذلك تكون القضية صالحة للنظر الآن .

الأستاذ حماده الناحل ــ الدفاع ــ خلاف هذا أرجو أن يتكرم مكتب الادعاء بضم ملف الخدمة السرى لسعد الدين السنباطى وخطاب راغب الدكرورى عنه الى وزارة الداخلية والحكم الصادر فى قضية مقتل النقراشى والتقرير الذى وضعه مفتش الداخلية القائمقام محمد سرى عن تحقيق حوادث التعذيب التى نسبت الى المتهم .

الرئيس ــ المفروض أن المحكمة تنظر فى القضية ، ونفرض أن هذه الطلبات استحال تحقيقها وعلى العموم هى مش ضرورية .

الدفاع ــ هى ضرورية ومطلوبة لنا ، وانما اذا استحال تحقيقها فلا حيلة لنا فى هذا ، واذا أمكن يبقى كتر خيركم ، لأن مهمتنا هى أن نعاونكم على العدل الذى تتحرونه . فما يطلبه الدفاع هو ــ ١ ــ ملف الخدمة السرى ــ ٢ ــ خطاب راغب الدكرورى عن سعد الدين السنباطى بمناسـبة حادث عبد العزيز البدراوى ، وبمناسبة حادث الاتفاق الجنائى .

وكيل النيابة ــ لقد تقرر نظر الادعاء الأول فى جلسة سرية وفى أثناء نظر الادعاء الأول يمكن طلب هذه الأوراق واستكمالها .

الدفاع ــ كذلك أطلب ضم تقرير مفتش الداخلية القائمقام محمد سرى .

الرئيس ــ قررت المحكمة نظر الادعاء الثانى فورا وتأجيل نظر الادعاء الأول الذى تقرر فى جلسة سابقة ، نظره فى جلسة سرية الى ما بعد الانتهاء من نظر الادعاء الثانى . هل الشهود موجودون ؟

وكيل النيابة ـ ايوه يا فندم .

الرئيس ـ الشاهد الأول السيد احمد راغب دكرورى .

(حضر الشاهد الأول السيد احمد راغب دكرورى) .

الرئيس ـ قل والله العظيم والله العظيم أقول الحق ولا غير الحق والله على ما أقول شهيد .

الشاهد ـ « أقسم اليمين » .

وكيل النيابة ـ متى كنت مديرا للغربية ؟

الشاهد ـ كنت مديرا للغربية فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

وكيل النيابة ـ الى ...

الشاهد ـ الى يوليو أو سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

وكيل النيابة ـ ما هى الوظيفة التى كان يشغلها سعد الدين السنباطى فى ذلك الوقت ؟

الشاهد ـ كان فى ذلك الوقت يشغل وظيفة رئيس القسم المخصوص بالمديرية .

وكيل النيابة ـ هل حصلت اعتقالات فى هذا العهد ؟

الشاهد ـ أحب أن أوجه نظر المحكمة الى أن سعد الدين السنباطى عندما نقلت مديرا للغربية سنة ١٩٤٧ كان من الموظفين الذين وثقت فيهم جدا ووضعت فيه كل ثقتى لأننى لمست فيه الكفاية الممتازة والاخلاص فى عمله والجد والاجتهاد والانتاج ولذلك قربته منى . وحذرونى منه كثيرا وقالوا لى وقتئذ انه رجل خطر ولكننى حملت هذا على انه حقد عليه . وظل على هذا وأنا أثق فيه حتى انه قرب من قلبى فى هذا الوقت وظل على انتاجه ووفائه واخلاصه لعمله طوال هذه المدة الى أن قتل المرحوم النقراشى وظفر الأستاذ ابراهيم عبد الهادى بالحكم وصاحب هذا كله موجة من الارهاب وموجة من الطغيان أرسلها ابراهيم عبد الهادى فى القطر كله وليس هناك من المصريين من يجهل هذه الموجة من الطغيان وتلك العواصف الهوجاء . وكان الغرض من هذه الحملات الارهابية الانتقام والتنكيل بالاخوان المسلمين ، الانتقام لمقتل النقراشى . وفى هذا الوقت تغير سعد الدين السنباطى ومشى فى ركاب الطغيان وخرج عن وفائه لى لأنه كان أوفى لابراهيم عبد الهادى منى لأنه كان صنيعته وكما علمت منه وفهمت فيما بعد ، انه من أخلص المخلصين له ، وانه يضحى بماله وحياته وأولاده فى سبيل ارضائه فكنت وأنا مدير المس ان ابراهيم عبد الهادى يتصل مباشرة بسعد الدين السنباطى فى كل ما يتصل بالاخوان المسلمين

من اعتقالات ومن حبس الى غير ذلك متجاهلا المدير تجاهلا تاما وكلنا فى هذا الوقت وانا أقرر الحقيقة ـ كنا نرهب هذا العهد لا لشىء الا انه كان عهدا لا عقل له . وكان سعد الدين السنباطى بصفته رئس القسم المخصوص وبحكم اتصاله المباشر بابراهيم عبد الهادى كان يتصرف فى كل شىء ولا معقب على تصرفاته أبدا فكان يقبض على من يشاء ويعتقل من يشاء كما يريد ، وما عليه الا ان يرسل مذكرة أو يقدم لى انا مذكرة بمعلوماته التى يراها ، وفيها الكفاية على ان هؤلاء الناس المدرجين فى هذا الكشف من أخطر الناس على الأمن العام وكان يحصل مع هذا على اوامر الاعتقال .

ولاحظت أيضا ان هذه الحملات الارهابية كان يصحبها دائما تفتيش وضبط أسلحة ومهمات من قنابل واجهزة لاسلكية واسلحة وغيرها مما قد لا يكون من الجائز انه موجود بهذه الكثرة عند الناس . فلما تكررت هذه العملية بدأت أتشكك فيها ولكن تشككى لم يذهب الى حد اليقين لأنه كانت هناك سلطة قضائية تقوم على التحقيق وهى المسئولة عنه ، وهى التى تتصرف فيه . وكنت أشك ولهذه اللحظة ما أقدرش أقول أن شكى كان فى محله أو لا . .

الرئيس ـ تشك يعنى ايه ؟

الشاهد ـ اشك فى هذا يعنى فى ان الأسلحة مدسوسة . ويقينى فى وقتها كان هذا ، وماعرفش حتى هذه اللحظة ايه الحقيقة . أما فيما يختص باتصاله بابراهيم عبد الهادى وتلقيه أوامره واستسلام عبد الهادى الى طلبات السنباطى وكان وقتها برتبة صاغ .

حادثة سأقولها للدلالة على ذلك . زعم سعد الدين السنباطى أو ادعى ان هناك مؤامرة على قتله من الاخوان المسلمين . . لماذا ؟ لأنه طبعا داير يقبض عليهم ! بلغنى هذا ، وبلغنى أنه اتخذ بنفسه اجراءات التفتيش والقبض وهذا ليس من حق المجنى عليه . اننى أعلم أن النيابة هى التى تقوم بالتحقيق صونا للعدالة وصونا للناس وفعلا أحيلت القضية الى النيابة وقام بالتحقيق فيها رئيس النيابة محمد توفيق بيومى لأن القضية فيها مؤامرة على قتل موظف ، جبيت أروح واشوف التحقيق ماشى ازاى ، وكان معى مفتش الداخلية الأستاذ عبد الله شعيب فذهبنا الى البندر وكان سعد الدين السنباطى موجودا ورئيس النيابة ، أمامه أحد المتهمين يستجوبه . فمن ضمن الأسئلة التى كان يوجهها رئيس النيابة للمتهم بأنه ارتكب جريمة فأنكر المتهم فقال له رئيس النيابة ان فلان المتهم زميلك بيقول انه عملها ، فرد المتهم المستجوب أن اعترافه سببه الضرب .

فسأله رئيس النيابة وقال من ضربه ؟ ولمجرد هذا السؤال ثار سعد الدين السنباطى على رئيس النيابة ثورة كبيرة وقال له ازاى انت تترك التحقيق الأصلى وتحقق ضد البوليس ؟ وخرج غاضبا ومعملش خاطر فى وجودى مع انى رئيسه وحاولنا أن نعيده ثانية الى الغرفة وبعثنا له وماجاش الا بعد نصف ساعة فخرجت أنا فى ذاك الوقت الى النادى الرياضى وقعدت فيه وبعد شوية جالى سعد الدين السنباطى ولمته قائلا ازاى تثور على رئيس النيابة أمامى ؟ ده انا رئيسك كان يجب تعملى خاطر . فقال ده مش تحقيق لأنه بيترك التحقيق الأصلى وبيحقق ضدنا ومع كل ذلك هو مش حيحقق القضية دى . فقد اتصلت بابراهيم عبد الهادى ووعدنى بأن النائب العام سيصل باكر صباحا لبحث الأمر وانا ما استغربتش من كلامه ده لأنى أعرف كيف كان يتصل سعد الدين السنباطى بابراهيم عبد الهادى انما برضه استبعدتها وأعدت أفكر طول الليل وانا زعلان منه وانا كمواطن حريص على العدالة فيما لو تم ما قاله سعد الدين السنباطى الجريمة تقع على عاتق مين ؟ هل تقع على عاتق سعد الدين السنباطى أو ابراهيم عبد الهادى أو النائب العام وهو صاحب الحق فى رفع الدعوى وانتظرت حتى الصباح ، واصبحت فسمعت ان النائب العام وصل مع الأسف وفين النيابة العمومية والنيابة جنب المديرية تماما فوجدت النائب العام بنفسه وشخصه ورسمه ومعه اتنين أو ثلاثة من مفتشى النيابة وسلمت عليه السلام المعتاد وشربنا قهوة سوا ورديت على المديرية بعد شوية وفهمت منه بأنه جى يفتش فوجد ان رئيس النيابة مشغول بقضية كبيرة وأن هذه القضية تؤثر على أعمال المديرية العادية وانه رأى من صالح العمل ان يسحب التحقيق منه ويعطيه لمفتش النيابة وقد كان بكل أسف . سحبت القضية من رئيس النيابة وأعطيت لواحد من مفتشى النيابات مش عارف مين فيهم .

الرئيس ــ مين كان النائب العام ؟

الشاهد ــ كان الأستاذ محمود منصور .

وبعد كده هذه دلتنى على شىء وهو أنه كان فيه تعذيب ولو لم يكن هناك تعذيب ماكانش سعد الدين السنباطى يثور ويلجأ الى رئيس الحكومة وهو المهيمن على العدالة والمسئول عن راحة الناس وطمأنينتهم واسعادهم . هذه مسألة متروكة لحضراتكم أما من المسئول عنها ... فلا أعرف ان كان سعد الدين السنباطى او رئيس الحكومة أو النائب العام .

وكيل النيابة ــ الم يصل الى علمك ان ابراهيم عبد الهادى نكل برئيس النيابة واخر ترقيته ؟

الشاهد ـ سمعت فيما بعد أن رئيس النيابة جوزى على موقفه هذا وكان اسمه مدرجا ضمن المرشحين للترقية ولما عرض الكشف على ابراهيم عبد الهادى شطبه وأخر دوره فى الترقية وانا شخصيا قلت لرئيس النيابة ومكانش يعرف السبب الحقيقى ، هو قال لى أنا راجل شايف شغلى، فليه يأخرونى فى الترقية فقلت له يا أستاذ قد حصل كذا وكذا وحكيت له الرواية كلها .

وكيل النيابة ـ تقدر تذكر عدد المعتقلين على سبيل التحديد ؟

الشاهد ـ لا أذكر دول كانوا كتير .

وكيل النيابة ـ ولو على سبيل التقريب .

الشاهد ـ جائز يكون مئات ولا اقدرش أجزم .

الرئيس ـ ما تقدرش تفتكر واقعة تعذيب معينة .

الشاهد ـ لأ .

الرئيس ـ حتى بصفة عامة .

الشاهد ـ لا أنا ماوصلنيش كمدير حاجة ؟ أنا كنت باسمع همس انما الواقع هل عذبوا أو معذبوش ما اعرفش على سبيل اليقين .

الرئيس ـ هل الدفاع يحب يسأل الشاهد ؟

الدفاع ـ معندناش حاجة .

المتهم ـ أنا لست فى معرض الدفاع عن نفسى ولكنى أردت ارضاء ضميرى وابراء ذمتى امام الله وأمام الناس وأمام عدالتكم . وأقسم بالله العظيم ثلاثا ان ابراهيم عبد الهادى لم يتصل بى تليفونيا ولا شخصيا طوال توليه رئاسة الحكومة ولم يتدخل فى عملى أى تدخل وقد عودت نفسى على أن يكون هدفى دائما فى تأدية واجبى خشية الله سبحانه وتعالى ارضاء لضميرى وارضاء لذمتى مما شهد به نفس الشاهد فى تقاريره الرسمية للوزارة .

(انتهى الشاهد الأول راغب دكرورى من تأدية شهادته) .

الرئيس ـ هل الشاهد الثانى موجود ؟

وكيل النيابة ـ أيوه يا فندم موجود .

(حضر الشاهد الثانى مسعود حامد البابلى)

الرئيس ـ قول والله العظيم والله العظيم والله العظيم أقول الحق ولا غير الحق والله على ما أقول شهيد .

الشاهد ـ (اقسم اليمين)

وكيل النيابة ـ هل اعتقلت عام ١٩٤٩ ؟

الشاهد ـ نعم اعتقلت عام ١٩٤٩ فى الوقت الذى كان فيه سعد الدين السنباطى رئيسا للقسم المخصوص فى مديرية الغربية .

وكيل النيابة ـ من الذى اعتقلك ؟

الشاهد ـ اعتقلنى سعد الدين السنباطى .

وكيل النيابة ـ لماذا اعتقلت ؟

الشاهد ـ اعتقلنى لأنى من الاخوان المسلمين .

وكيل النيابة ـ هل اتخذت معك اجراءات غير قانونية ؟

الشاهد ـ نعم اتخذت معى اجراءات غير قانونية .

وكيل النيابة ـ صفها للمحكمة ؟

الشاهد ـ اتخذ أول ما اتخذ معى أثناء القبض على ذهبنا الى سعد الدين السنباطى فأرسلنى الى قسم أول بندر طنطا وبعدين بحث عن أودة فاضيه يحطنى فيها فلم يجد فذهبت القوة بى الى قسم ثان طنطا فلم يكن هناك أودة فاضية أيضا فرمونى فى أودة التبن ثلاثة ايام وحاولت أطلب اكل منعوا عنى الأكل ومنعوا عنى المية حتى كنت أطلب اقرا فى المصحف فمنعوا عنى المصحف كمان وافتكر ان المصحف انقطع منى مرتين . ثم استدعانى سعد الدين السنباطى وقال لى اذا لم تعترف على قضية البهى الخولى أنا نقلت ابوك ومستعد أن أقطعك حتت . . أنا الحاكم العسكرى هنا لا فيه قانون ولا فيه نيابة ولا اى حاجة . أنا مسؤول عن كل حاجة فقلت له أنا صلتى بالأستاذ البهى هو انه كان أستاذى وهو من جماعة الاخوان وأنا عضو فى هيئة الجماعة . فقال لى لازم تعترف بأنه هو رئيس الارهاب فى الغربية فقلت أنا ما اعرفش انه رئيس الارهاب وضربنى قلمين وثلاث شلاليت وقال لى يا ابن الكلب ثم قال خذوه يا عساكر وضبوه فأخذونى جماعة من الضباط والكونستابلات والعساكر وقعدونى على كرسى بالراحة ففكرت انهم حيريحونى . . ولقيت واحد جى من ورايا وشدنى من ركبتى وقلبوا الكرسى ووقعت وبعد ما اترميت على الأرض بدات عملية الضرب !! هذا أول يوم ، ثم تركونى فترة من الزمن بدون تقييد اسمى فى القسم علشان لو حصل لى حاجة ميعرفش حد انى كنت هنا ، ثانيا طلبت أن اتقدم للامتحان لكى لا تضيع على الفرصة فرفضوا وضيعوا على الامتحان وخصوصا انى كنت مستعدا للدور الأول ، والسنباطى قال لى لازم أضيع عليك سنة وحاول بالفعل يضيع على سنة

ولم أؤد الامتحان الا فى وزارة حسين سرى فقد عقد لنا امتحان بعد انتهاء حكم السعديين وفى الفترة التى كان فيها سعد الدين السنباطى حاكما عسكريا فى الغربية لم يكتف سعد الدين السنباطى بذلك بل سمعت انه نقل والدى الى شربين علشان يشتتنا ووالدى صاحب دخل محدود . أنا فى السجن وابويا نقل وأسرة شتتت لا عائل لها فى دقميره مركز كفر الشيخ . تانى يوم بعث لى سعد الدين السنباطى وقال لى يابن الكلب ياشرموط الساحر بتاعكم واتقتل انا حاشرحك ... لازم تعترف ان البهى زعيم الارهاب فى المديرية فقلت له لكنى من الاخوان دى مسألة مفروغ منها ولكن انا معرفش حاجة عن الارهاب وكان سنى فى الوقت ده ١٧ ، ١٨ سنة يعنى سن مش معقول اشترك فيها فى ارهاب أو أعرف عنه شيء . وبعد كده بدات عملية التعذيب بصورة بشعة جدا فكان يجيلنا الساعة ١١ بالليل فيقول العساكر والمخبرون : الرئيس جاى ومعناها ان القسم يبقى مجزرة فنبص نلاقى اللى معلق فى شجرة واللى بينضرب بالكرباج واللى بينضرب على رجليه بالفلقة . وكانوا بيحطونا فى تخشيبة ونؤمر باننا نقعد على الأسفلت وبعد ذلك فى اللحظة اللى ييجى فيها سعد الدين السنباطى يوقفنا طابور وكل واحد يفوت يضرب له قلم او بوكس وكان من نتيجة قعادى على الأسفلت ان جالى مرض « رطوبة » ومن نتيجتها انى كنت اتبول كل نصف ساعة مرة ولا زلت الى الآن اشكو من هذا المرض .

وكنت كل ما أعوز آكل اضطر ارشى — وآسف جدا أن أذكر هذا — ارشى العسكرى فكان الرغيف اللى ثمنه نصف قرش يكلفنى ٥ قروش لذا لم يكن يصرف لى اكل ولا عيش ، والضرب كان يستمر كل ليلة بطريقة منظمة حتى الصباح ولم يشاءوا بأن يسمحوا لنا ببطانية للغطاء وكنا ثلاثة ننام على الكاكولة بتاعتى واذا ضبطوا معايا أكل كانوا يهددونى باعتقال كل من يسأل عنى . »

عمليات التعذيب كانت بشكل مريع جدا فكنا مرة بنصلى فى التخشيبة وكانوا حطينا مع المجرمين اللى سارق وزة واللى سطا على بيت فلما شافنا بنصلى قال احنا عاوزينكم تكونوا يهود انتم متهمين بالخيانة ضد السراى وضد الرئيس عبد الهادى ولازم اشنقكم واحد واحد وبعد كده امر باننا نضرب بالفلقة فاخذونا وضربونا بصورة بشعة . وافتكر انى انا اقل واحد أصبت بتعذيب من سعد الدين السنباطى ويمكنى أن الخص نتيجة تعذيبه لى فقط أولا ضربنى ثانيا تسبب فى ضياع سنة من حياتى حيث لم يمكنى من اداء الامتحان ثالثا نقل والدى وشتت الأسرة وتسبب لى فى هذا المرض الذى مازلت أعانى منه الى الآن . هذه أقوالى عن قضية التعذيب الخاصة بى .

المتهم ــ استأذن المحكمة فى كلمة .

الرئيس ــ مش فيه دفاع عنك قل له اللى انت عاوزه خليه يقوله .

الدفاع ــ موكلى يود أن يقول انه ما شافش هذا الشاهد فى حياته اطلاقا ولم يواجه به ولم يره ولم يحقق معه فى شأنه .

الرئيس ــ الشاهد الثانى محمد على عمر .

(حضر الشاهد الثانى)

الرئيس ــ قل والله العظيم والله العظيم والله العظيم أقول الحق ولا غير الحق والله على ما أقول شهيد .

الشاهد ــ « أقسم الشاهد اليمين »

وكيل النيابة ــ هل اعتقلت فى سنة ١٩٤٩ ؟

الشاهد ــ نعم .

وكيل النيابة ــ ومن الذى اعتقلك ؟

الشاهد ــ اعتقلنى سعد الدين السنباطى .

وكيل النيابة ــ ولماذا اعتقلت ؟

الشاهد ــ اعتقلت لأنى من الاخوان المسلمين .

وكيل النيابة ــ هل اتخذت معك اجراءات غير قانونية ؟

الشاهد ــ نعم .

وكيل النيابة ــ اذكر هذا للمحكمة .

الشاهد ــ اسكن فى كفر واكد مركز قويسنا منوفية وهى بلدنا فجاءنى فى منتصف ليلة سعد الدين السنباطى على رأس قوة كبيرة من رجال البوليس السياسى دون أن يخطر أحد عن اسمه وعن شخصيته وجاب غفير من كفر عبده وهى بلدة مجاورة لبلدى وخبطوا على الباب فقلنا انتم عاوزين ايه ؟ قالوا احنا جماعة من مصر وكنت وقتئذ بالفنلة واللباس فدخلوا وأخذوا يفتشوا وسعد الدين السنباطى قاللى انت تعرفنى فقلت له لأ فقال دلوقت تعرفنى وضربنى بالبوكس فى وشى وصدرى وبالقلم على قفايا وفتش البيت وقال لى معاك فلوس قلتله أيوه قالى هاتها وكان فيه فى درج المكتب ٣٥ جنيه اديتهاله وكان فيه ١٧ جنيه فى جيب بدله من بدلى وبعد كده سألت والدى عن المبلغ فقال له انه وجد المحفظة مرمية على الأرض ومافيهاش غير ٢ جنيه وكذلك كان فيه ساعة موجودة على المكتب مالقيتهاش وبعد كده قال ياالله بنا فخرجنا من المنزل وأنا بالفنلة

واللباس وحافى القدمين مع انى قلتلهم استنوا لما البس فرضوا وعند السيارة قال لى اركب وقال للعسكرى حطوه فى الدواسة وحطونى فى الدواسة وحطوا رجلهم على طول السكة وودونى مصر قسم الجمالية ودخلنا القسم ووقفونى فى الصف وجابولى واحد اسمه عباس الطوخى وقالوا له قول يا عباس فقال كلام يفيد انه يعرفنى وانني كنت معاه فى الاخوان فقلت له الكلام ده ما اعرفوش فنزل ضرب مرة أخرى وبالقلم على قفايا حتى نزل الدم من فمى وبعد ذلك اخذونى وراحوا على شبرا فى شارع الترعة البولاقية ولففونى على بيوت لأنهم كانوا بيدوروا على أشخاص يقبضوا عليهم وقال لى فى الشارع واحنا ماشيين قول انك بتعرف ناس من الاخوان فقلت ما اعرفش فعاد على الضرب مرة ثانية حتى اتمرغت فى الأرض وبعد كده قال سعد الدين السنباطى أنا رايح الداخلية واعملوا ده تسليتكم النهاردة لغاية ما أجيلكم دخلونى فى الدواسة وراحوا على القسم المخصوص وتناوبوا التانيين الضرب فى بالعصى الغليظة على كل أجزاء جسمى وبقم يدهسوا على راسى بالجزم وكانوا يوقفونى على الحيطة ومن غير ما أعرف او أحس ينزل الضرب على قفايا والزغد فى الأجناب وفى كل مكان واستمر الحال على كده طول اليوم وكنت أطلب منهم أروح دورة الميه ويقولولى تبول على نفسك وأطلب ميه مفيش . كل شيء كان لى ممنوع وكل دورية ما تيجى تأخذ دورها معايا فى الضرب لحد ما جاء وقت المغرب واخذونى الى قسم ثانى فى طنطا وقالولى انت فى ادينا دلوقت وماحدش شافك ولا يعرف انت فين ولا يعرف من اللى اخذك نقدر نقتلك ونتاوى جثتك فقلت والله تريحونى لأن الضرب كان قاسى جدا كان أقسى من القتل وكان يقول لى اتكلم ده احنا فاضلين فى الحكم مدة طويلة ومجلس النواب الجديد فى جيبى فقل لنا علشان نريحك فقلت له أنا ما أعرفش عباس الطوخى خالص وبعد كده ودانى لواحد وشه وارم من كتر الضرب وباين عليه انهم عذبوه خالص فقال لى اتكلم أحسن وادى انت شايف اللى عاملينه فى وما فيش فايدة لازم تقول اللى همه عاوزينه علشان تنجد روحك من الضرب فقلت له برضه ما أعرفش حاجة واستمروا فى ضربى حتى الساعة الواحدة صباحا وبعد كده أخذونى لأودة التبن وفضلت فيها حوالى اربعة أيام .

كان القبض على يوم الخميس ١٨ مايو وقعدت على هذه الحالة الجمعة والسبت والأحد والاثنين ولم يقدم لى فى كل هذه الأيام اى طعام وبعدين لما جه التحقيق جابولى جلبية واكل . وبعد كده فى أثناء التحقيق كان بيحضر السنباطى بنفسه التحقيق مع وكلاء النيابة وبقى يتردد على السجن ويتصل بالمتهمين المعترفين لضمان سير القضية .

الرئيس – تعرف شكل سعد الدين السنباطى ؟

الشاهد – أيوه انا شفته مرتين فى القسم .

الرئيس – يعنى لو شفته تعرفه ؟

الشاهد – أيوه اعرفه .

الرئيس – هل هو موجود فى قاعة الجلسة الآن ؟ تقدر تشاور لنا عليه ؟

الشاهد – أيوه اشوف . (ودار الشاهد حول نفسه عدة مرات وظل يتفرس فى وجوه الحاضرين جميعا حتى الزوار وبعد حوالى دقيقتين نظر الى سعد الدين السنباطى وقال اظن هو ده وبعد تردد قال لا مش هوه .

الرئيس – طيب اتفضل بقه .

والآن كلمة الادعاء

وكيل النيابة – قضاة الشعب . بسم الله الرحمن الرحيم . ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين . ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون .

حضرات القضاة :

بالأمس أنزلتم بأحكامكم – سواء الادانة أو البراءة – السكينة على قلوب المواطنين . وأيقن الشعب الذى حكمتم باسمه – والحمد لله – انكم أرضيتم ضمائركم وارضيتم الله ربكم .. فقد أقمتم الوزن بالقسط ولم تخسروا الميزان . وكانت أحكامكم صدى لاجماع الشعب على المطالبة بالقصاص من الخونة والظالمين .

واليوم نعرض عليكم مثلا من الأفعال التى ساعدت على فساد الحكم فى البلاد أتاها متهم عرف بين الناس بالقسوة والظلم وما زال اسمه الذى أشاع الخوف بين الآمنين يرن فى آذان الناس أجمعين رمزا للظلم وعنوانا للقسوة وعدم خشية الله .

ذلك المتهم هو سعد الدين السنباطى الذى كان رئيسا للبوليس السياسى فى مديرية الغربية فى حكومة ابراهيم عبد الهادى .

وصفحة البوليس السياسى فى مصر والعياذ بالله – كانت سوداء قائمة السواد . مليئة بالعار ملطخة بالدماء .

وقد أحسنت الثورة صنعا فى فجر نهضتها بالقضاء على هذا البوليس فقضت بذلك على ركن ركين من أركان الملكية وعيون الاستعمار .

ولا تنس مصر ولا أبناء مصر ما اقترفه رجال هذا البوليس من آثام واجرام فى حق المواطنين وما لفقوه من تهم ظالمة للابرياء الآمنين مما كان

مضرب الأمثال للفساد وخراب الذمم والاعتداء على الحرمات والمقدسات وعدم خشية الله فى السر والعلن .

كان رجاله لا يتناهون عن منكر فعلوه « واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض قالوا انما نحن مصلحون الا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون »

ومحاكمة السنباطى – يا حضرات القضاة – مثل طيب لعدالة الله .

تلك العدالة التى أوقعت بالخائنين . وأمسكت برقاب الظالمين . فآمن الناس أن الله يقضى بالحق ويمهل ولا يهمل وكذلك اخذ ربك اذا أخذ القرى وهى ظالمة . ان أخذه اليم شديد . وقد بسطنا لحضراتكم بالأمس ان ابراهيم عبد الهادى حرص على أن ينشر فى ربوع البلاد موجة من الارهاب وأن يقهر الشعب ويذله . فخلق من نفسه جلادا لحريات الناس وأرواحهم واستعان على تحقيق هذا الهدف بجميع أدوات الجهاز الحكومى فى ذلك الوقت .

واليوم نقدم لكم عيِّنا من عيون عبد الهادى التى ابصر بها ويدا من اياديه التى بطش بها فى بقعة من أرض الوطن هى مديرية الغربية .

ففى هذا الاقليم تسلط السنباطى على أبنائه باسم ابراهيم عبد الهادى واقام فيهم صورة حية للغلظة والفظاظة . فلم يرع للانسانية حرمة ولا للبشرية كرامة ولا للاخلاق قداسة . ولم يرع الله فيمن سلط جوره عليهم . ولم يرقب فيهم الا ولا ذمة . فداس كل أولئك المقدسات وأنزل بالناس جام غضبه وصب عليهم سوط عذابه وارتكب معهم الوانا من التعذيب والتنكيل والتهديد تقشعر لها الأبدان ويندى لها الجبين . لا لشىء الا ارضاء لسيده رئيس الحكومة .

وكم كان يظن السنباطى – وهو يبطش بالآمنين من أبناء الغربية – ان الدنيا قد دانت له . . وكيف لا ! وهو عين رئيس الحكومة . ويده اليمنى وهو الذى يأمر وينهى . ولكن نسى المسكين آيات ربه الكبرى .

كما نسى انه لم يكن على الهدى . ولم يكن يعلم بأن الله يرى . لقد اتبع الظن وان الظن لا يغنى من الحق شيئا .

واليوم سيعلم السنباطى من هو شر مكانا واضعف جندا .

أطلع الغيب ؟ أم اتخذ عند الرحمن عهدا ؟ كلا سنكتب ما يقول ، ونمد له من العذاب مدا . وهكذا أقام ابراهيم عبد الهادى الظلم فى البلاد . ارضاء لشهوة فاروق .

وأشاع السنباطى هذا الظلم ارضاء لشهوة عبد الهادى .

وكأنى بفرعون وجنوده . عادوا يحكمون فى الأرض . ولكن هيهات هيهات .

ان فرعون علا فى الأرض وجعل أهلها شيعا يستضعف طائفة منهم . يذبح أبناءهم ويستحيى نساءهم . انه كان من المفسدين . ونريد أن نمن على الذين استضعفوا فى الأرض . ونجعلهم ائمة ونجعلهم الوارثين ونمكن لهم فى الأرض ونرى فرعون وهامان وجنودهما ، منهم ما كانوا يحذرون.

حضرات القضاة

ما أشبه الليلة بالبارحة .

ما أشبه فاروق بفرعون .

وما أشبه عبد الهادى بهامان .

وما أشبه السنباطى بجنود فرعون وهامان .

وما أشبه الثورة برسالة موسى عليه السلام . فى محنة الظلم والاستعباد وقتل الأبرياء وشيوع الفساد فمن الله بها على الذين ظلموا وقطع دابر القوم الذين ظلموا . وليكون فرعون وهامان وجنودهما آية للناس وعبرة لمن كان له قلب أو القى السمع وهو شهيد .

حضرات القضاة

المجنى عليهم فى حوادث السنباطى ـ كثرة . امتلأت بهم سجون طنطا وشهد مدير الاقليم انهم يعدون بالمئات . وبين أيديكم عشرة أمثلة لتعذيب وقع على كل من :

١ـ مسعود حامد البابلى .

٢ ـ نور الدين مرسى على .

٣ ـ محمد عبد اللطيف الفايش .

٤ ـ محمد على عمر هدهود .

٥ ـ عيد السيد عيد .

٦ ـ على حسن نجا .

٧ ـ محمد مصطفى شلبى .

٨ ـ موسى على عبده .

٩ ـ المنشاوى قطب نصار .

١٠ ـ عبد المقصود محمد المرحومى .

وقد سمعتم حضراتكم أقوال بعض هؤلاء . وأقوال الباقين ثابتة فى الأوراق ويمكن أن نستخلص من هذه الأقوال جميعا صور التعذيب الذى وقع على المجنى عليهم بفعل المتهم نفسه أو بتحريضه واشرافه وهى .

١ ـ الصفع بالكف . واللكم بقبضة اليد .

٢ ـ الركل بالأقدام .

٣ ـ الضرب بدباشك البنادق .

٤ ـ التنكيل بالحديد والوطء بالنعال .

٥ ـ الضغط على القلب بالحذاء .

٦ ـ التعليق من الأرجل الى اعلا . والراس الى أسفل .

٧ ـ ربط القدمين بظهر مقعد . ورفعهما الى أعلا . والضرب على القدمين بقسوة متناهية يتناوب القدم الواحد . اثنان أشداء غلاظ . حتى تدمى القدم وتتورم ، مع استمرار الضرب بطول الليل حتى مطلع الفجر .

٨ ـ النوم على الأسفلت بدون غطاء مع رش الأرض بالماء .

٩ ـ الحجز أياما وليالى بحجرة مرطوبة أو بدورة مياه .

١٠ ـ القاء الماء على الأرض اثناء التعذيب . عندما يعلن المجنى عليه انه ظمآن .

١١ ـ الحرمان من الطعام والحبس فى حجرة مظلمة .

١٢ ـ التهديد باعتقال الزوجات والأولاد .

١٣ ـ التهديد بالقتل والقاء الجثة فى اليم .

ما هذا العدوان على حقوق الله وحقوق العباد . وما هذه القلوب التى كانت كالحجارة أو أشد قسوة . والتى تجردت من الرحمة والانسانية وهل كنا نعيش فى القرون الوسطى وهل لم يكن فى البلاد قانون ؟

نعم لقد كان السنباطى فى طنطا . هو القانون . حتى انه اراد ان يتحكم أثناء التحقيق فى رئيس نيابة الاقليم . وأراد ان يسير التحقيق على هواه . فلما عجز عن ذلك دس لرئيس النيابة لدى سيده ابراهيم عبد الهادى . وتجلت آية الفساد فيما اتخذه رئيس الحكومة من موقف حقير . ذلك انه أمر وزير العدل بتعطيل ترقية رئيس النيابة .

وأترك الكلمة فى ذلك للسيد « محمود توفيق بيومى » المستشار بمحكمة استئناف القاهرة والذى كان رئيسا لنيابة طنطا . وكان السنباطى رئيسا للقسم المخصوص بها ليقول : وكنت أحقق قضية سماها المتهم تحريضا واتفاقا جنائيا على قتله وقد اتخذ فيها اجراءات تفتيش بنفسه مع أنه مجنى عليه فيها . فلمته على ذلك ، وفى القسم وأنا اباشر التحقيق سألت أحد المتهمين عن التهمة فأنكرها فواجهته بالادعاء عليه من الغير .

فقال لابد انهم ضربوهم مثل ما ضربونى وعندئذ ثار سعد الدين السنباطى وقال (أيوه اثبتوا الاصابات وضيعوا حقى واهدروا دمى) وقال هذا الكلام وغيره مما لا اذكره . بتهور شديد ثم خرج وعلمت بعد يومين انه اتصل بابراهيم عبد الهادى بالتليفون وقال له (رئيس النيابة سايب القضية الأصلية وبيحقق معى فى التعذيب) .

وفى هذا الوقت كانت الحركة القضائية قد أعد مشروعها . ورقيت فيها ولكن ابراهيم عبد الهادى اتصل بوزير العدل احمد مرسى بدر وطلب منه عدم توقيع قرار الترقية لأنى أحقق فى قضايا التعذيب . وفعلا لم يوقع وزير العدل قرار الترقية .

وقد كان السيد احمد راغب دكرورى مديرا للغربية فى هذه الأثناء .

واستأذن فى أن أتلو جانبا من اجابته على حضراتكم لما له من قوة الدلالة فى تكييف التهمة المنسوبة للمتهم قال . (حصلت حملة من الاعتقالات الارهابية الشديدة فى مديرية الغربية عقب وفاة النقراشى . وكان يتزعم الحملة سعد الدين السنباطى بصفته رئيسا للقسم المخصوص وقد كان يتصل بابراهيم عبد الهادى رأسا كما كان ابراهيم عبد الهادى يتصل به شخصيا عن غير طريقى) وقد كان عدد المعتقلين بالمئات .

وسئل عما اذا كانت المصلحة العامة تقتضى هذه الاعتقالات فأجاب بالنص « أنا شخصيا كنت أشعر بأن هذه الحملات ارهابية تعسفية . المقصود منها الانتقام والتشفى وكثيرا ما كنت أتألم . وكان القائمون بها يلبسونها صورة قضايا تتولى النيابة تحقيقها . وزاد الأمر فى ذلك عن المعقول . فأخذت اشك فى صحة الاتهامات وان الارهاب مصحوب بالتلفيق) . وتحدث الشاهد عن الاجراءات التى اتخذها سعد الدين السنباطى لنفسه فى قضية ادعى انه مجنى عليه فيها واشار الى الواقعة التى شهد بها السيد محمد توفيق بيومى رئيس النيابة وهى ان أحد المتهمين قال بأن زميله قد اعترف عن الضرب والتعذيب . وما ان سأله رئيس النيابة عمن ضربه . حتى ثار السنباطى وخاطب رئيس النيابة محتدا بقوله . (ده مش تحقيق) أنا انسحب ـ هو انت تسيب التحقيق الأصلى وتحقق فى التعذيب ضد البوليس . وانصرف ثائرا ـ ثم قال الشاهد بأن المتهم أخبره فى مساء نفس اليوم بالنادى انه اتصل برئيس الحكومة ابراهيم عبد الهادى وشكا له رئيس النيابة ووعده رئيس الحكومة بسحب التحقيق معه .

ولشد ما كانت دهشة المدير أن رأى ما قاله السنباطى فى المساء يتحقق فى اليوم التالى ، ويتولى التحقيق محقق آخر . واخيرا علم الشاهد

بغضب رئيس الحكومة على رئيس النيابة وحذف اسـمه من كشف الترقية . وتعطيل ترقيته بالفعل .

وهذه الشهادة لم تصدر من رجل كان مديرا للاقليم فحسب . ولكنه كان بالأمس القريب قاضيا يحمل ميزان العدل فى ربوع البلاد .

فهل رايتم يا حضرات القضاة فسادا فى الحكم أبشع من هذا الفساد؟ وخرابا فى الذمم العن من هذا الخراب ؟

ضابط بوليس يتدخل فى التحقيق ليمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء ويلفق التهم لمن يشاء ؟

ورئيس حكومة يتجاهل كل النظم والأوضاع والتقاليد . فيتصل بضابط البوليس راسا وضابط البوليس يتصل به راسا ويهددان سلطة التحقيق . لأن المحقق حاول ان يحقق جريمة التعذيب .

ويحرم رئيس النيابة من الترقية . لانه أدى واجبه . تحت سلطان اليمين الذى اقسمه على أداء اعمال وظيفته بالذمة والصدق . وفى ظل الميثاق الذى بينه وبين الله أن يؤدى الأمانة التى أؤتمن عليها .

وحكم تصادر فيه حريات الأبرياء لمجرد الشهوة والانتقام . وتلفق فيه التهم وتعذب فيه الأبدان !! هذا نموذج من نماذج الفساد وصورةمن صور الطغيان .

فهل كان يرجى لمصر وابناء مصر أن تتحقق أمانيهم على أيدى هذه العصبة من الظالمين . كلا والقمر والليل اذا أدبر والصبح اذا أسفر .

ومن عجب ان السنباطى فى تصرفاته كان مدفوعا بعامل الانتقام . فقد قبض على أشخاص واعتقلهم وفتش بيوتهم وعذبهم عما هو منسوب اليهم من أن انهم تآمروا على قتله ، وفى ذلك يقول الشاهد محمد علىعمر:

(فى منتصف ليل ١٩ مايو سنة ١٩٤٩ حضرت قوة وعلى رأسها سعد الدين السنباطى ـ وقرعوا الباب . وما أن فتح . حتى كبلوه بالحديد واقتادوه بالملابس الداخلية . الفانلة والكلسون ـ ولم يسمحوا له بارتداء باقى الملابس . والسنباطى قال لرجاله « رقدوه فى دواسة السيارة » ثم حضروا به الى القاهرة . واحضر السنباطى شخصا يدعى عباس الطوخى . وأوقفه أمام المجنى عليه وعندئذ نسب الطوخى الى الشاهد انه شريك فى مؤامرة اغتيال السنباطى فسأله السنباطى هل هذا صحيح ؟ فأجاب الشاهد بالنفى فلم يرق ذلك السنباطى وانهال عليه ضربا ولكما فى وجهه . وقال دلوقت حنخليك تتكلم . وبدات حملة التعذيب الطائشة على نحو ما رواه المجنى عليه .

فهل رأيتم فسادا فى الحكم ألعن من أن يكون المجنى عليه هو الذى يقبض على من يشاء ويفتش من يشاء ويعذب من يشاء ؟!

نحن لا ننكر على صاحب حق حقه . ولا نرضى أن يفلت خارج على القانون من سلطان القانون ولكن ثمة حدود يجب أن تراعى . وقواعد يجب ان تتبع . والسند فى ذلك كله رعاية المصلحة العامة واتباع حكم القانون .

فلا يصح مطلقا أن يعتدى على أجسام الناس . اذ فى هذا الاعتداء اهدار لآدميتهم . وفى ذلك اعتداء على حقوق الله وحقوق العباد . وهو امر لا يقره عرف ولا عدل ولا قانون .

ولكن السنباطى لم يعرف حقوق الله ولا حقوق العباد .

قال لمسعود حامد البابلى .

ان ما كنتش حتعترف حاقتلك وانا الحاكم العسكرى فى المنطقة وما فيش قانون ولا نيابة !! لا ايها المتهم . ان لم يكن ثمة قانون. فان هناك عدالة الله الذى يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور .

« ولا يحسبن الذين كفروا انما نملى لهم خيرا لأنفسهم ، انما نملى لهم ليزدادوا اثما ولهم عذاب مهين » والبابلى يا حضرات القضاة قضى فى حجرة التبن ثلاث ليال سويا . وحرم السنباطى والده وقد كان ناظرا لمدرسة البلدة من البقاء فى بلده فنقله الى بلد أخرى فى مركز آخر غير مكتف بالاساءة الى شخص المجنى عليه بل تجاوزها الى ذويه وبعد ثلاثة شهور قضاها المسكين فى العذاب الأليم من عليه السنباطى بوعد بالافراج . ان هو انحاز فى الانتخابات الى السعديين .

حتى بيوت الله لم يرع السنباطى حرمتها . وفى هذا يقول الشاهد عبد المقصود محمد المرحومى بأن القوة اقتادته الى المسجد فامتنع عن الدخول بالحذاء فأدخلوه عنوة وكان بداخله سعد الدين السنباطى ومعه بطارية سلط ضوءها عليه . وقال له انت عبد المقصود احمد المرحومى . وما ان اجابه بالايجاب حتى انهال عليه ضربا . وفى طنطا عذبوه عذابا أليما وهددوه بالقتل وبالقاء جثته فى اليم وباعتقال زوجته وأولاده . وادخلوه الحجز فبات فيه على الطوى خمسة ايام كاملة .

ولست اريد أن أعرض عليكم صورا من اقوال المعذبين . فأوراق الدعوى مليئة بها وكلها اقوال تفتت القلوب من الأسى والألم . ولم يكن الدليل على المتهم فيها مجرد أقوال المجنى عليهم فقط . . بل تأيدت هذه الأقوال :

أولا ـ بأقوال الشهود ولا ينال من هؤلاء الشهود ان منهم من وقع التعذيب عليه فقد وقع التعذيب على الناس بالجملة . وهؤلاء الناس قد انعقد اجماعهم على اتهام المتهم .

ثانيا ـ اضراب المجنى عليهم عن تناول الطعام فى السجن .

وهل تعرفون حضراتكم . لم كان هذا الاضراب ؟ كان لشدة ما وقع عليهم من عذاب . وقد استمر هذا الاضراب سبعة أيام كاملة من ٢٢ الى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٩ وقد انتقل وكيل النيابة الى السجن وسأل المضربين فأجمعوا على ان البوليس قد اعتدى عليهم وعذبهم وان ببعضهم اصابات . وانهم يطلبون التحقيق فى موضوع التعذيب .

سبحانك ربى . حكمت فعدلت .

ودعاك المظلومون فاستجبت .

الم يتجه هؤلاء المعذبون اليك .

الم يضربوا عن الطعام فرارا من الظلم اليك . فأخذت بيد المظلومين . وانزلت قصاصك بالظالمين .

ثالثا ـ من الكشوف الطبية التى وقعت عليهم عام ١٩٥٢ بعد اكثر من ثلاث سنين . اذ أن من المجنى عليهم من وجدت بهم آثار الاصابات باقية تنطق بالهول : مثل عباس محمد الطوخى (فى التحقيق الخاص بالمرحومى) فقد جاء بهذا الكشف ان الأثر الداكن الرفيع المشاهد بوحشية اسفل الساق اليمنى من الجائز تخلفه عن كدم رضى نتيجة المصادمة بجسم صلب رفيع مستطيل كعصا خيزران او ما اشبه من زمن بعيد . قد يتفق وتاريخ الحادث . أما دافع المتهم فقائم على :

١ ـ الانكار .

٢ ـ ان من الشهود متهمين فى قضية التآمر عليه .

٣ ـ ان المحققين لم يثبتوا وجود اصابات بالمجنى عليهم .

٤ ـ انه كان من المستفسرين عن صحة السيد نائب رئيس الحكومة ومن المهنئين باعلان الجمهورية .

أما الانكار فهو حيلة كل متهم .

وأما اتهام الشهود فى قضيته فهو دليل عليه لا له .

فما كان يجب أن يتخذ هذه الاجراءات الشاذة معهم فيعتقلهم بنفسه ويلقى بهم فى غياهب السجون بنفسه . لقد أقام من نفسه جلادا لهم . وبغى وتجبر وظلم وفجر ثم ان حملته الارهابية التعسفية لم تقف

كما شهد مدير الاقليم عند حد هؤلاء المتهمين فى قضيته التى خلقها بل تجاوزتها الى المئات من الابرياء ظلما وعدوانا وتعسفا وانتقاما .

أما ان المحققين لم يثبتوا وجود اصابات بالمجنى عليهم فتعليله ان التحقيق لم يتناول جميع المعتقلين . كما ان من كان يسأل منهم كان لا يسأل قبل مضى أيام عديدة على اعتقاله حتى تضيع معالم الاصابات .

واما الاستفسار والتهنئة عادية لا تمس الاتهام فى قليل ولا كثير . وفضلا عن ذلك فانه لا تزر وازرة وزر أخرى . وبذلك ترون يا حضرات القضاة ان الادعاء الثانى ادعاء ثابت الأركان قوى البنيان .

قضاة الشعب :

الثورة ميثاق بينكم وبين الشعب . قمتم بها من اجله لا من أجل أنفسكم فأصبح من حقه عليكم أن تقضوا على دابر الفساد الذى أنت منه مصر فى الأيام الغابرة وان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم .

فانتم الآن عدل الله فى الأرض . وأنتم تسجلون الآن بأحكامكم صفحات مجيدة فى تاريخ مصر بالقصاص من الخونة والظالمين . الذين ظلموا الناس وبغوا فى الأرض بغير الحق .

وكأنى بالتاريخ يطل عليكم من هذا المحراب وقد أمسك بالقلم ليسطر تلك النهضة المباركة التى قامت بالحق وللحق ــ بالشعب وللشعب ــ فاحكموا باسم الله . ولكم فى القصاص حياة .

يوم تبيض وجوه وتسود وجوه . فأما الذين اسودت وجوههم . اكفرتم بعد ايمانكم . فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون .

ولكل درجات مما عملوا وليوفينهم أعمالهم وهم لا يظلمون .

الرئيس ــ كلمة الدفاع بعد الاستراحة .

(رفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة خمسة وعشرين وأعيدت فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة ١٥) .

الرئيس ــ الكلمة للدفاع .

وكيل النيابة ــ لقد أحضرت صورة الحكم فى قضية النقراشى كما أحضرت الملف السرى للمتهم وتقرير مفتش الداخلية محمد سرى وكذلك الخطاب المرسل لوزارة الداخلية بشأن المتهم يعنى الأربع طلبات موجودة وجاهزة .

الدفاع ــ حضرات الضباط الأحرار :

تجتمعون اليوم كمحكمة للثورة ، ومن واجبنا اذن أن نبحث قليلا وأن نفكر قليلا فى نطاق هذه المحكمة . علة وجودها ، ونطاق اتهامها .

وبعد ذلك يكون مرجعنا الى ما أستطيع ان أسميه مذكرة تفسيرية لأمر التشكيل . وهذه المذكرة التفسيرية والبيانات الايضاحية التى اذعتموها علينا مرجعهما لأمر التشكيل ذاته وللخطب التى القيت فى المؤتمر الوطنى الذى انعقد فى ميدان الحرية .

فاذا ما رجعنا لأمر التشكيل ، تجدون حضراتكم ان المادة الثانية منه تقول « تختص هذه المحكمة بالنظر فى الأفعال التى تعتبر خيانة للوطن أو ضد سلامته فى الداخل والخارج . وكذلك الأفعال التى تعتبر موجهة ضد نظام الحكم الحالى أو ضد الأسس التى قامت عليها الثورة وبالنظر فى الأفعال التى ساعدت على فساد الحكم وتمكين الاستعمار وكل ما من شأنه افساد الحياة السياسية أو استغلال النفوذ دون مراعاة لصالح الوطن . سواء أكان ذلك بالتحايل على أحكام الدستور الذى كان قائما أو غير ذلك من المسائل ولو كانت قد وقعت قبل العمل بهذا القانون كما تختص المحكمة بالنظر فيما يرى مجلس قيادة الثورة عرضه عليها من القضايا — أيا كان نوعها — حتى ولو كانت منظورة أمام المحاكم العادية أو غيرها من جهات التقاضى الأخرى ، ما دام لم يصدر فيها حكم . وتعتبر هذه المحاكم أو الجهات متخلية الخ .. اذن فقد رأينا ان أمر تأليف المحكمة يتضمن — كهدف وغاية لها — محاكمة الأفعال — وقد كررها اربع مرات فقال : الأفعال التى أفسدت ، والأفعال التى تفسد والأفعال التى ضد العهد الى آخر ذلك ..

وبالنسبة للتهمة الأولى التى لا أتعرض — بطبيعة الحال — الى وقائعها لأنها ليست معروضة أمامنا ولا علم لى بها أقول : هل يعتبر التستر فعلا من الأفعال بفرض وقوعه ؟ ما هو فهم المتستر على المتستر عليه ؟ ان أمر التشكيل يعاقب على الأفعال لا على التستر عليها لدرجة انه عنى بتكرار كلمة الأفعال أكثر من مرة . عنى لحكمة أرادها ، لأنه يعاقب أفعالا لا تسترا ، لأنه أراد منكم أن تحاكموا أفعالا بعينها واضحة ملموسة كيما تطمئن الثورة الى مبادئها والى تطبيق هذه المبادىء وحين انتقل الى الفقرة الثانية من المادة الثانية — تاركا الأفعال — انتقل الى القضايا — فهل ما عرض عليكم فى التهمة الثانية يكون قضية من القضايا التى حددت قبل هذا التشكيل ؟ لا ، واذن ، فان أمر تأليف المحكمة ذاتها حينما أراده رجال الثورة ، لم يريدوا اطلاقا أن يطبق على الواقعتين المطروحتين على حضراتكم . هذا أو هذه هى الصورة التى يعطينا اياها أمر التشكيل وشأنه شأن كل قانون له مذكرته التفسيرية وله مذكرته الايضاحية وهذه المذكرات التفسيرية قد وردت فى خطاب الرئيس محمد نجيب

وخطاب الصاغ صلاح سالم وخطاب البكباشى جمال عبد الناصر . أما خطاب السيد جمال سالم فقد خلا من ذلك لأنه انصب على الناحية الاقتصادية . وفيما يتعلق بخطاب الرئيس محمد نجيب . فانى اكتفى منه بفقرة واحدة من فقراته . انه يقول « سموم أصحاب الشهوات » فماذا اذن تحاكمون ؟ انكم تحاكمون سموم أصحاب الشهوات ولقد قال : ان فئة معينة من الناس ممن أعمتهم شهواتهم واضلتهم أنانيتهم كانوا بتصرفاتهم حربا على الأمة وعونا للمستعمر ، مما اضطررنا ازاءه أن نتخذ من أسباب الحيطة ما يمنع من نفث سمومهم ويقى باقى المواطنين من شرورهم وآثامهم . تلك هى الفقرة التى أردت أن أعيدها على مسامعكم وقد سمعتموها لأنكم روح واحد ورجل واحد . انظروا ! فئة معينة !! فهل سعد الدين السنباطى من هذه الفئة ؟ هل جاءكم باشاعة من الاشاعات ؟ هل جاءكم متهما باشاعة من الاشاعات ؟ هل جاءكم متهما بنفثه سما من السموم أيا كان لونه ؟ الجواب القاطع الحاسم من التهم الموجهة اليه أن لا . ولقد خطب الصاغ صلاح سالم ، واكتفى أيضا بفقرة من الفقرات وهى كلها تنصب على هذا المعنى . تقول الصحيفة (وبعد ما سرد كيف عاملت الحركة هؤلاء الساسة — وهذه ترجمة أخرى لفئة معينة — فى أول الأمر وكيف أحسنت بهم الظن وافترضت فيهم ايثار مصلحة البلاد على مصالحهم الخاصة ، اذا بهم يتجمعون الآن ليحاربوا الأمة ويتآمروا عليها ويتعاونوا مع الأجنبى على هدم استقلال البلاد واقتصادياته وبث الأراجيف والاشاعات . وثمة فقرة أخرى فى خطاب الصاغ صلاح سالم أيضا أتلوها على حضراتكم وهى : بدأ الرجعيون فى أردية مختلفة تحت أسماء عديدة مختلفة يلعبون لعبتهم الكبرى ، يسندهم المستعمر ولكن كيف يبررون عملهم أمام الشعب . أيقولون له اننا رجعيون نريد استغلالكم مرة أخرى وتحقيق شهواتنا واغراضنا ، لا يقولون للشعب ذلك ، ولكنهم يلبسون مسوح الرهبان ، ويبدأون حملة واسعة من الأراجيف والأكاذيب (وهذه هى الأسلحة من الأراجيف والأكاذيب) وينفقون بسخاء لعملائهم السابقين لكى ينفثوا سمومهم فى الأوساط المختلفة والمستعمر لهم سند وظهير ، فيبكون على الدستور وعلى الحريات تارة ، وتارة أخرى ينادون بالديمقراطية وحكم الشعب بواسطة الشعب . تماما كما كانوا ينادون فى الماضى فى حربهم ضد بعضهم البعض ، ثم يبدأون يشككون فى كل عمل يعمل : الاصلاح الزراعى قانون فاشل ، السد العالى مشروع خيالى ، والغابات التى زرعت ماتت ، والمشروعات اللى بيقولوا عليها مش حتتنفذ . لم يكتفوا بحملة التشكيك

هذه ولكنهم قاموا بحملات أخرى واسعة النطاق ضد رجال هذا العهد حتى ييأس الشعب من الثورة ، فأشيعت الاشاعات فى كل مكان . هذا هو التعبير الذى استعمله الصاغ صلاح سالم وهو يفسر أمر تشكيل محكمة الثورة . أما حضرة البكباشى جمال عبد الناصر فقد قال : انا لا اريد أن ابدأ حديثى اليوم بالكلام اليكم — أيهـا الأصدقاء المؤمنون — انما أريد اولا ان اتوجه الى أولئك الخونة القابعين فى جحورهم يتسمعون الآن الينا ونفوسهم تقلتها المرارة والحقد والكراهية ، أريد ان أقول انهم ما زالوا يفكرون بعقلية ما قبل ٢٣ يوليه ، انهم ما زالوا يحاولون أن يستغلوا ما يتصورون هم انه طبيعة البشر ، فيشيعوا الفرقة والنفور وبثوا الشكوك والأكاذيب ، فتارة يهدفون الى خلق هوة بين الشعب والجيش .. الخ ..

واذن فقد حددت الأهداف والأغراض لهذه الحركة أو لهذه الخطوة من خطوات ثورتنا وهى محكمة الشعب ، محاربة للاكاذيب ومحاربة للاراجيف ومحاربة لرجـــال الاقطاع الذين لم يريدوا ان يقبعـوا فى جحورهم ، الى آخر ما ورد فى خطب بعض حضرات الضباط الأحرار . وهنا أعاود السؤال : هل سعد الدين السنباطى واحد من هذه الفئة — على حد تعبير الرئيس محمد نجيب — أو واحد من هؤلاء الساسة — على حد تعبير حضرة البكباشى السيد جمال عبد الناصر — بالطبع لا ، ان سعد الدين السنباطى ليس واحدا من هؤلاء اطلاقا ففيم اذن حملة الادعاء الواسعة الضخمة الهائلة ؟ ولم اذن هذا العناء ، وفيم اذن حمل الوقائع أكثر مما تحتمل ، وتحميل ما نسب الى سعد الدين السنباطى أكثر مما يحتمل . استغفر الله ، وتحميل القرآن الكريم أكثر مما يحتمل . القرآن الكريم الذى استهدف أهدافا عظيمة سامية ، والملىء بمعانى العدل والحق والانسانية والسمو والتسامى . لقد كنت أظن ان الادعاء يستبيح لنفسه أن يستعمل كل باب وأن يطرق كل ميدان الا أن يستعمل هذا الكتاب المقدس الكريم الذى كان وما زال ملجأ للمظلومين والمغلوبين . على أن التهمتين مرتبطان ببعضهما تمام الارتباط . التهمة الأولى : التستر وانى أومن ايمانا وأحس احساسا وأنا واقف أمامكم ، بأنكم لن تدينوا المتهم بها ، ولذلك فاننى لن أناقشها ، ولكن الثانية تتبعها ، تتبعها لأن نبش الماضى الذى أسدلتم انتم عليه الستار علة قيامها كما وردت فى الخطاب انما هى التهمة الأولى — علة قيام التهمة الثانية انما هى التهمة الأولى ، فاذا ما سقطت التهمة الأولى ، لأنه لاتستر ولا معرفة للوقائع — حتى لو صحت — لأن هذه الواقع بطبيعتها لا يمكن أن يطلع عليها أحد — لا يمكن أن

يقوم الدليل على أن صاحبها يطلع عليها انسانا كائنا من كان . وبالأمس أطعتم ضمائركم واستراحت ضمائركم الى الحكم بالبراءة فبراتم المتهم ، وتهمة الأمس هى تهمة اليوم والواقعة هى الواقعة . فاذا ما سقط هذا وتبين ان سعد الدين السنباطى لا صلة له ــ وما كان يمكن أن تكون له صلة بأية واقعة بفرض وقوعها وبأى حدث بفرض حدوثه فلم اذن ينبش الادعاء الماضى ؟ على أية حال نبشه ، لأنه استباح لنفسه أن يتهمه بالأولى فاذا ما سقطت الأولى فقد سقطت الثانية . ولا تنطبق المادتان اذن على التهمتين لا المادة الثانية ولا المادة الثالثة من أمر التشكيل . والقانون العام يحدثنا بأن التستر لو صح يكون واقعة سلبية لا ايجابية . ليس فعلا من الأفعال كما تقول المادة الثانية ، ولكنه حالة سلبية وشأن ذلك شأن من يرى غريقا يغرق فلا تطاوعه نفسه على انقــاذه لنقص فى شجاعته أو لنقص فى بدنه أو لارتباطه بأمر يتصل بحياته . اننا لا نجد قانونا فى الدنيا يقول خذوا هذا السلبى خذوا هذا الذى وقف موقفا سلبيا رغم ما فى موقفه من قعود . كيف بنا والفرق نفسه مشكوك فيه كيف بنا والذى هو على وجه اليقين ان السنباطى لا صلة له بما يتهم به ولا أظن ان انسانا يقول بأنه وقع تحت سمعه وبصره حدث من الاحداث أو فعل من الأفعال .

انتقل بحضراتكم بعد ذلك الى صميم التهمة الثانية ــ الى وقائعها والى تفاصيلها ــ فتجدون أن وصف هذه التهمة هو انه أشاع الارهاب فى هذا الاقليم ، اعتدى على الحريات العامة ، اعتقل عددا من المواطنين للتنكيل بهم . هذه هى الأفعال، كما ورد فى التهمة الثانية انه أشاع الارهاب فى هذا الاقليم ، اعتدى على الحريات العامة ، اعتقل عددا من المواطنين وهذه الأوصاف التى جاءت فى التهة الثانية لا يكن نسبتها لفرد من الأفراد لا لسعد الدين السنباطى فحسب ، بل لو حل محله أبو زيد الهلالى أو الزناتى خليفة ، أقول انه لو حل محله كائنا من كان ، لما أمكن نسبتها اليه اطلاقا ، فهى منتفية بطبيعتها ومنتفية بحــروفها ومنتفية بحكم توجيهها ، والا ــ يا حضرات القضاة الأحرار ــ لقلنا بأن انسانا من الناس كائنا ما كان ، يســـتطيع أن يذل المدير ووكيل المديرية والحكمدار ، ويستطيع أن يذل قوة البوليس وقوة الخفراء ، ويستطيع أن يذلاقليما ضخما . هو الذى يقول الادعاء أن سعد الدين السنباطى أشاع الارهاب فيه . أن هذا المنطق فيه تقويض لوطنيتنا . ان هذا المنطق فيه تقويض واذلال لكرامتنا ولوطنيتنا فيه تقويض واذلال لكرامتنا كشعب ، هذا المنطق ما كان يصح أن يجرى اطلاقا على لسان الادعاء أشاع . . ومين ؟ واحد ، واحد فقط ! ليه ! أين الرجولة اذن ؟ أخلت الغربية من رجال ؟

ان هــذا الحكم قاس لا تحتمــله ضــمائركم ولا يحتمــله وجدانكم الوطنى . فلولا انكم تؤمنون ببلادكم لما تحركتم ، ولولا انكم تؤمنون ان فى السويداء رجالا يستحقون أن يعيشوا أحرارا ما تحركتم ، ولولا انكم تؤمنون بأن مصر جديرة بأن تكون دولة بين دول العالم لما كلفتم انفسكم مؤونة حمل أرواحكم على اكفكم ، ولأن عانيتم ما عانيتم ، فلأنكم تؤمنون بأن مصر جديرة بالبقاء ، وما استحقت العيش بلد يصح أن يكون فيها فرد كائن من كان ـ يشيع الارهاب فيها ، ومين هو هــذا الفرد أهو قائد عام القوات المسلحة ؟ كلا بل رئيس القسم المخصوص . ماذا أقول للادعاء ؟ أكثير على ان أقول ؟ لكن لا ، لن أقول للادعاء شيئا ، وانما اقول وأتوجه الى أولئك الذين يحسون باحساس مواطنيهم ، انما اقول وأتوجه الى أولئك الذين يؤمنون بأن فى السماء عدلا يحملون هم رسالته .

وكيل النيابة ـ الادعاء بوصفه له نفس هذه الصفات .

الدفاع ـ لا شأن لى بالادعاء ، وانما الذى يعنينى أن هذه الأفعال كان يجب أن تنسب الى عدد كبير من الناس فى اقليم الغربية حتى تستقيم . . كنت أفهم أن تنسب الى رجال البوليس جميعا : تعــاونوا وتكاتفوا وتحالفوا على اشاعة الارهاب وحينئذ يعذر الناس لأن قــوات بلادهم بتذلهم تبقى كرامتنا شوية محفوظة ورؤوسنا تفضل مرفوعة وتبقى مفيش غير الثورة لانقاذنا من هذا الوضع ولكن لا ، هم يقولون دهمفيش غير سعد الدين السنباطى وحده هو الذى أذلهم . ولو صحت اذن هذه الأفعــال لوجبت محاكمة المدير والوكيل والحكمدار ورجال البوليس ورجال الخفر ، لأنهم تحالفوا على تنفيذ الارهاب اللى نفث فيه سعدالدين السنباطى ، لأن واجب الدولة وموظفيها فى كل زمان ومكان ورسالتها العليا انما هى كفالة الطمأنينة لا اثارة الرعب بين المواطنين وانما هىكفالة تحرير المواطنين لا التنكيل بهم واشاعة الارهاب بينهم كما يقول المدعى.

انتقل بحضراتكم بعد هذا الى زمان الفعل ومكانه : سنة ١٩٤٩ فى اقليم الغربية ـ سنة ١٩٤٩ سنة وعام كانت فيه أحداث وأحداثجسام. فى سنة ١٩٤٩ قتل المرحوم الخازندار ، وفى سنة ١٩٤٩ ـ قتل المرحوم الشيخ حسن البنا وفى سنة ١٩٤٩ قتل المرحوم النقراشى وفى سنة١٩٤٩ كانت مصر فى حرب مع فلسطين . هذه هى الأحداث أو بعض الأحداث لأننا لا ننسى قنبلة دار القضاء العالى . هــذه هى الأحداث أو بعض الأحداث التى تخللت ذلك العام . فعلت هذه الأحداث فى أعصاب الدولة فعلها ـ شأن كل حدث ـ فعلت هذه الأحداث فى الأمة المصرية فعلها

وهزت اركانها . لا نستطيع أن ننسى هذا . نعم لا نستطيع أن ننسى هذا ، ولا نستطيع أن ننسى ان بجوار هذه الأحداث الضخمة .. وقعت أحداث أخرى من شأنها أن تخيف وأن ترهب : القنابل التى تفجرت ، مخازن الذخيرة التى اكتشفت ، لا ، ليس هذا فحسب ولكن أيضا الخطط التى اكتشفت قضية سيارة الجيب ، ودى مش معروضة على حضراتكم ، ولكنكم لا زلتم تذكرون ـ وانا لا أترافع للورق وانما يعنينى أن أترافع الى ضمائركم ـ أقول لا زلتم تذكرون هذا ـ فى هذه الدعوى ـ وانا كنت أحد المحامين فيها ـ رايت فيما رايت وقرات فيما قرات هذه الخطط المكتوبة عن نسف المديريات ، المحافظات ، مراكز الجيش ، مراكز البوليس ماكينات المياه والنور ، مراكز السكك الحديدية ـ حينما كان يطالع الناس هذا كله ، ماذا كانت تفعل أعصابهم وعقولهم وتفكيرهم ؟ هبوا أن متزيدا تزيد ، فماذا تقولون فيه ؟ يقول رجال الطب ـ يا حضرات القضاة الأحرار ـ ان الجهاز العصبى لدينا مرجعه : غدة لا تكاد تزيد على حبة القمح لو عرف مكانها وضغطت عليها يد طفل لمات فى الحال ! هذا الانسان البشرى الذى يتحدث ويتكلم ويعلو صوته حينا وينخفض حينا !! اذن ما هى العبرة التى نأخذها من هذا ؟ العبرة هى أن الانسان ضعيف بطبعه ، لا فخر له حين يقوى ولا وزر عليه ولا معرة حين يضعف . هو جهاز جعله الخالق فى أبداننا يمرض كما تمرض باقى الأجهزة هبوا ان انسانا تزيد ، هل قتل؟ هل خلف عاهة؟ هل فعل فعلا من الأفعال ؟ لا والله ، هل تزيد ؟ الجواب ـ لا كذلك . وبصدد هذه الواقعة المطروحة ، هل تزيد سعد الدين السنباطى لا . الواقع لا . قلت لكم أو عرضت على حضراتكم تلك الصورة لسنة ١٩٤٩ . الاعتقالات كان عددها ٤٠ مش مئات ، وكان من الواجب أن نكون هنا أمناء والأسماء موجودة والدوسيهات موجودة .

وكيل النيابة ـ هذه هى شهادة المدير وهو أمين فيما قال ، وليس للأستاذ الناحل ولا لغير الأستاذ الناحل أن ينعى على الادعاء عدم الأمانة .

الدفاع ـ الدوسيهات موجودة وأوامر الاعتقال موجودة ولقد قال المدير بأننى لا أذكر وقال الادعاء بأن القضية مضت عليها سنين فمع عدم التذكر ثم العودة الى القول بأن عدد المعتقلين مئات اذن وبناء على ذلك يصبح الفصل للأوراق . ولذلك فأنا عند تعبيرى الذى سبق أن قلته وهو أن واجبنا أمامكم أن نقدر الأمانة التى فى أعناقنا ، فنكون بدورنا أمناء ، ولن تستطيعوا أن تفعلوا لهذه البلاد شيئا ان لم نكن رجالا خلفكم وآية الرجولة الأولى هى الأمانة والصدق . ولو ندوح سعد الدين السنباطى تكلفنى كذبة

واحدة اطوحت بألف رأس ، لأننى أتعاون مع رجال أحرار يقـــدرون المسئولية التى على أعناقهم ، المسئولية الكبيرة الجليلة ملقاة على عاتقهم ــ وواجبنا الأول . .

وكيل النيابة ــ الادعاء يطلب عدم الاسترسال فى الحديث عن الأمانة وغير الأمانة لأن استرسال الدفاع فى هذا الصدد ، انما هو اعتداء على الادعاء والادعاء كان وما زال وسيظل امينا والأوراق بين أيديكم وفيها عدد المعتقلين ــ ففى الأوراق كشف بتسعة وستين وكشف آخر بعشرين يعنى بلغ عدد المعتقلين حوالى المائة ، وهناك كشوف أخرى ترد وما زالت ترد ٠ وعلى ذلك اذا ما قرر المدير بأن المعتقلين كانوا بالمئات فهذا صحيح ، ولذلك فانا أرجو من الأستاذ الناحل أن يتكلم فى غير الأمانة لأن الأمانة متوفرة والحمد لله ولا يحسن أبدا أن يقال عن الادعاء أنه غير أمين .

الرئيس ــ أفتكر انه ما فيش داعى للكلام فى هذه النقطة بعد ذلك . وأحب أقول انه بالنسبة للدفاع والادعاء فأنتما تؤديان واجبكما ، فمفيش معنى أبدا أن الدفاع يهاجم الادعاء وان الادعاء يهاجم الدفاع والمفروض فى وظيفة كل واحد منكم تبيان الحقيقة ، فالادعاء يحاول من جانبـــه أن يثبت حقيقة والدفاع يحاول من جانبه أن يثبت العكس ، وأفتكر أن مسألتكم محصورة فى هذا النطاق فقط .

الدفاع ــ وأضيف الى هذا رجاء آخر لعله فى المصلحة العامة هو أن يقف الادعاء عند حد وقائع ولا يتعرض لكرامات الناس ولما يفصل فى مصيرهم ، وأنا أعتقد أن من حق الدفاع أن يلفت نظر الادعاء الى هذا .

وكيل النيابة ــ والادعاء دائما أبدا يؤدى واجبه فى أمانة وأدب . هـــل نحن اعتدينا على الكرامات ؟

الدفاع ــ نعود الى الوقائع فنقول بأنه حين صرع النقراشى باشا الله يرحمه صرع ، وجيش مصر فى رفح يحاول اليهود تطويقه ، وكلكم تذكرون ذلك ، وجاء حكم محكمة الجنايات ليقول بأن هذا القتل انما هو عمل مدبر من كثيرين وقع فى أيدينا بعضهم ، ومن أجل ذلك طلبت ضم الحكم لكى تطلعوا عليه ، الحكم طويل ولكنه نص على هذا وقال : وجيش مصر فى رفح يحاول اليهود تطويقه ؟ أعصاب بشرية ماذا تستطيع أن تفعل ؟ لا شىء .

الرئيس ــ الأعصاب البشرية دى تعود على مين ؟

الدفاع ــ تعود على الجهاز الحكومى كله .

الرئيس ــ يعنى تقصد الجهاز اللى كان فيه سعد الدين السنباطى ؟

الدفاع ــ أنا أقصد الجهاز الحكومى كله اللى كان سعد الدين السنباطى صامولة

فيه ، دى مسـئولية المدير والحكمدار ووكيل المدير اكثر . ده شأن السنباطى محدود ، شأن القسم المخصوص فى مديرية الغربية شأن مركز بوليس أو شأن بندر بوليس لا اكثر ولا أقل . والقوائم التى قدمت والأسماء التى اعتقلت قدمت من هذه الجهات الثلاثة ، ومهرت جميعا بتوقيع المدير .. المدير اللى جاء اليوم يشهد كشاهد أول للاثبات على تزيد رجل من رجاله ، وعلى العموم أنا ليه حاجة حاقولها عن الدكرورى فى مرافعتى . سعد الدين السنباطى اذن وهو رئيس القسم المخصوص شأنه شأن أى موظف يتلقى ممن هم دونه ويرفع الى من هم فوقه تقاريره . هو يتلقى من المخبرين ويرفع الى من فوقه تقاريره ..

الرئيس ــ وده الوضع الطبيعى .

الدفاع ــ هذا هو الوضع الذى حدث ، وما قدم هو عملا من الأعمال ولا ارتكب هو فعلا من الأفعال مستقلا بذاته محطما اللوائح . يبقى ايه اللى يؤخذ على سعد الدين السنباطى . وايه اللى ينسب اليه أين اذن ادارة الأمن العام ومفتشو الداخلية ورجال مديرية الغربية ؟ لقد كان سعد السنباطى بينهم فى مكانه الطبيعى لم يتزيد اطلاقا وآية ذلك أنه لو كان سعد الدين السنباطى نشازا وسط هذا الجهاز الحكومى لأوقفه المدير أو لأوقفه الحكمدار . فاذا قلنا بأن هؤلاء جميعا كانوا أمعات ! لكان فرضا مستبعدا أو فرضا يبرز موقف هذا الرجل من هؤلاء .. فهو وضع على النحوين لا يمكن أن تكون نتيجته الا براءة سعد الدين السنباطى بالذات ــ عمل صائب يقرونه ؟ اذن فلا جريمة ، عمل خاطىء يقرونه ، اذن فجريمتهم أكبر .. عمل خاطىء يخشون اقراره فيقرونه بأقلامهم دون قلوبهم ، اذن فالجريمة أوفر ... جريمتهم هم أوفر ولا جريمة عليه ، لأنهم هم الذين أقروا هذا وهو معذور . هذا هو دور سعد الدين السنباطى فى هذا الجهاز . أمال دور المدير ايه ؟

هذه هى أقوال المدير ، انه يقول كان السنباطى يتصل بابراهيم عبد الهادى عن غير طريقه وكان ابراهيم عبد الهادى يتصل بالسنباطى عن غير طريقه . فماذا فعل ازاء ذلك راغب الدكرورى مدير المديرية ؟ اننا اذا شئنا أن نعين البلاد فيجب أن نبدأ بالرؤوس . ان مدير المديرية يقول . انه كان يتصل عن غير طريقه فماذا فعلت يا حضرة المدير ؟ لاشىء اطلاقا وانما خطابات ثناء !! اذن لا مفر من طريقين : فاما أنه كاذب واما أنه لا تتوفر فيه الشجاعة وبلاش نقول المقابل لأنه مر وكلاهما لا يجعلكم تصدقون شهادته ، كيف أصدقه حين يقول انه لم يكن لى حيلة فى ذلك

مطلقا ما دام القائمون بالأمر هم رئيس الحكومة نفسه وسلطة التحقيق ما ذنب سعد الدين السنباطى ؟ هل هناك موقف يمكن ان يؤخذ عليه ؟ لقد قال المدير . ان الأمر بيد رئيس الحكومة وسلطة التحقيق يبقىدور سعد الدين السنباطى ايه ؟ لو اننى أردت ان أصدقه وأردتم أن تصدقوه، أوليس هو القائل بأن السنباطى هو من الموظفين الذى وضعت فيه كل ثقتى لكفايته الممتازة لقد وصفت أعماله أمامكم اليوم بالكفاية الممتازة والاخلاص والجد والاجتهاد حتى أن كثيرا من اخوانه حقدوا عليه لقربه منه ، وظل على ذلك حتى قرب من قلبه وظل على انتاجه ووفائه واخلاصه فى عمله طوال هذه المدة كلها الى أن قتل النقراشى فى الظروف التى تعرفونها . وهذه كانت نظرة المدير له ، صح أو غلط ، أنا ما ليش دعوة ، ده كانت فراسته واحساسه واذا كان صادقا فيما يقول . فالرجولة لا تتغير والمعدن لا يتغير فاذا كان الرجل صادقا فلا يمكن أن ينقلب أبدا . لقد وصف أعمال السنباطى بالكفاية الممتازة والاخلاص والجد والاجتهاد حتى أن كثيرا من اخوانه حقدوا عليه . فهل مثل هذا الرجل يمكن أن ينقلب الى عكس ذلك فيعمل على اشاعة الارهاب والقيام بأعمال التعذيب والخ . . . ان معدن الانسان لا يتغير أبدا . الرجل الذى قدم لبلاده خيرا فى ساعة من الساعات لا يمكن أن يقال عنه بأنه هو الذى يشيع الارهاب . فالنفس التى جبلت على الاخلاص والكفاءة الممتازة لا يمكن أن يكون صاحبها حربا عليها . انه يقول : كان يقبض على من يشاء — وأنا مش عاوز انقص مما قاله حاجة — يقول . انه كان يقبض على من يشاء ويعتقل من يشاء كما يريد — لغاية هنا هل فيه دليل ؟ لكن نفس المدير بيقول . ده كان يكفى أن يكتب لى مذكرة ودى تكون فيها الكفاية . راجل ادارى عتيد كان قاضيا على شىء من الفهم ومتوقع السؤال تخليه يعمل كده ازاى وانت ساكت من غير ما تعمل حاجة . اذن السنباطى كتب واذن فالمدير أجاز ، ولا يمكن أن يلقى السنباطى القبض على انسان دون أن يجيز ذلك المدير يبقى أقر المدير هذا اقر بأن كل فعل انما كان بأجازته هو . وبعد ذلك الحادثة التى استفزت المدير هى انه فى أثناء تحقيق قضية الاتفاق الجنائى ثار سعد الدين السنباطى واتحمأ فلما اتحمأ السنباطى تانى يوم النائب العام واتغير المحقق . يطلع من ده ايه ؟! الادعاء يطلع من ده بأن السنباطى بيغير المحققين . لماذا ؟ ان النائب العمومى فى حدود سلطته ان يشرف على كل تحقيق خصوصا اذا كان — التحقيق هو تحقيق اتفاق جنائى على قتل رئيس القسم المخصوص ، وخصوصا فى ظروف مثل هذه . ليه ما يكونش النائب العام

بيحمى المتهمين من رجال البوليس الى الاتفاق الجنائى ضد رئيسهم أو ضد موظف من موظفيه ولم نفترض السؤال . فانتقل التحقيق من الأستاذ أحمد توفيق بيومى الى الأستاذ محمد عبد السلام وكلاهما محقق كبير . ليه ما يكونش سبب الانتقال ، بل هو السبب الفعلى ، ارتباط الواقعة بواقعة أخرى فى القاهرة ؟ لكن يطلع من بين السطور دون دليل أن النائب العام لم يكن يتجه الى حق وان ذمة محمد عبد السلام أقل شأنا من ذمة توفيق بيومى .

وكيل النيابة ـ ما حدش قال كده ابدا .

الدفاع ـ أمال فيم الانتقاد .

الرئيس ـ الشاهد قال فى أقواله : الغريبة فى الموضوع أن المتهم ابلغنا بالليل أن النائب العام جاى بكره فهو بناء على أقوال الشاهد يقول هذا ولم يطعن فى ذمة أحد .



المتهم البكباشى سعد الدين السنباطى الى جوار الأستاذ حمادة الناحل محاميه أثناء استماع المحكمة لشهادة أحد الشهود

الدفاع ـ برضه البناء مختل مش سليم . تغيير المحقق ليس بجريمة وحضور النائب العام ليس بعجيب وبيجرى كل يوم انتقال المحضر من رجل الى رجل ومن يد الى يد لأن ضرورات العمل تقتضى ذلك أحيانا ولأن المبدأ العام أن النيابة كل لا يتجزأ . على أن الأستاذ أحمد توفيق بيومى المستشار قال كلمة بخصوص المدير ، لما قرر أمامكم فى المحضر الأستاذ

احمد توفيق بيومى بأنه لما سعد الدين السنباطى اتحما وثار ، قال المدير اعذره لأنه بقاله سبعة أيام ما نامشى هذه هى كلمة المستشار الأستاذ توفيق بيومى . معنى هذا دفاع من المدير عن سعد الدين السنباطى ودفاع من المدير عن تصرفات السنباطى ، ودفاع مبالغ فيه هو بيقول انه بقى له سبعة أيام ما نامشى وسعد الدين السنباطى نفسه لا يقول هذا ده محصلشى . لأنه اذا كان حصل ده كان مات . ده دفاع أكثر مما نريد واكثر مما نقربه ! يقول سبعة أيام مانامشى وبعد هذا يصدق كلام الأستاذ دكرورى ليه ؟ ويسأل الأستاذ بيومى فى سنة ١٩٥٢ عن حوادث التعذيب ويقول له هل تعرف شىء عن حوادث التعذيب بطنطا فيكون الجواب لا. راجل كان رئيس نيابة خلال حوادث التعذيب الموهومة ، خلال حوادث التعذيب اللى بيقولوا عنها ويسأل : الا تعرف شيئا عن حوادث التعذيب بطنطا فيقرر بأن لا . تصدقوا اللى كان متهم بقتلى وما تصدقوش المستشار حاليا ورئيس النيابة السابق ، كيف يمكن أن يتم التعذيب والضرب وواحد يتعلق من رجليه وواحد يتعلق من ايديه وواحد يعطش لما يموت ما يدلوش ميه . ده خيال بارع وشعر وأوصاف يمكن أن تروى فى السينما لتثير الأعصاب لكن أعصابكم انتم ، أعصاب الضباط الأحرار يقال لها هذا . انهم كانوا يظنون انكم ستتأثرون بهذا . ولكنكم تستطيعون أن تستشفوا الزيف من الحق ، الصحيح من الخطأ العملة الزائفة من العلة الحقيقية . كل هذا يجوز ورئيس النيابة لا يسمح . ليه ؟ هو مش بيقعد على قهوة ؟ هو مالوش قرايب ؟ هو مش بيقابل حد ؟ ما هواش مقيم فى البلد ؟ اذن فراغب الدكرورى المدير يدافع عن سعد الدين السنباطى أمام المحقق ويقول له ده بقى له سبعة أيام مانامشى واذن فالأستاذ أحمد توفيق بيومى المستشار يقرر بأنه لم يسمع بحوادث التعذيب اطلاقا .

الرئيس ــ ممكن تلخص شوية وتركز كلامك ؟

الدفاع ــ الشهود كانوا كتير والادعاء تكلم مدة طويلة .

الرئيس ــ انت بقى لك ساعة بتتكلم .

الدفاع ــ سأحاول بقدر الامكان أن أختصر فى كلامى . هذا المدير بالذات خطب فى حفل تابين النقراشى وبكى وأبكى وندد بالاخوان المسلمين .

السيد راغب الدكرورى شاهد الاثبات ــ لى كلمة لو سمحتم .

الدفاع ــ انت شاهد وجيت هنا علشان تشهد وقد اديت واجبك اد ضميرك . لقد جاء هذا الرجل أمامكم ينكر ان له صلة بالاعتقال ، وأمامكم

اسماء المعتقلين ان أمامكم أسماء المعتقلين وسأسردها عليكم على سبيل المثال لا الحصر .

فوزى محمد غالب ـ تأشيرة المدير باستمرار اعتقاله فى ١٩٤٩/٦/١

ابراهيم محمد الشاذلى ـ تأشيرة المدير باستمرار اعتقاله وقد افرج عنه فى ١٩٤٩/١٠/١٩ وانما التأشيرة كانت باستمرار اعتقاله .

امام محمد صالح ـ تأشيرة المدير باستمرار اعتقاله .

عبد الفتاح مصطفى قبانة ـ تأشيرة المدير باستمرار اعتقاله .

عبد المنعم ابراهيم عثمان ـ تأشيرة المدير باستمرار اعتقاله .

وفى ١٩٤٩/٢/٨ تقدم مامور كفر الشيخ وقتذاك بكشف من عشرة أسماء طالبا اعتقالهم لصالح الأمن . وفى ١٩٤٩/٢/١٣ قدمت مذكرة اخرى من مامور كفر الشيخ بصدد شخص آخر . ولقد استجاب المدير لكل هذه الطلبات . ليس اذن سعد الدين السنباطى هو الذى أشاع الارهاب ، وليس اذن سعد الدين السنباطى هو الذى اعتقل من اعتقلوا . واذكر لحضراتكم فى هذا الصدد بعضا من هؤلاء الذين اعتقلوا ، أيضا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر :

عبد المجيد موسى الخلالى ـ تأشيرة من المدير باستمرار اعتقاله (القسم يطلب من المدير والمدير يطلب من الأمن العام) .

محمد طه حرفوش ـ تأشيرة المدير باستمرار اعتقاله .

محمود عبد الكريم العربى ـ تأشيرة المدير باستمرار اعتقاله .

الزغبى موسى عبد العال عثمان ـ تأشيرة المدير باستمرار اعتقاله .

ذكرت لحضراتكم هذه الأسماء على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر لأن تأشيرة المدير كانت ممهورة على كشوف كل من اعتقلوا جميعا ويتطوع المدير بأكثر من هذا فيكتب خطابا طويلا لوكيل وزارة الداخلية يقول فيه : رأيت أن أنوه فى كتابى هذا . . .

الرئيس ـ ما هو تاريخ هذا الخطاب ؟

الدفاع ـ لقد كتب هذا الخطاب فى ١٩٤٩/٢/١٦ ويقول فيه رايت ان انوه فى كتابى هذا لسعادتكم عن مدى المجهود الخاص الموفق الذى قام به حضرة البكباشى المحلى سعد الدين السنباطى أفندى رئيس القسم المخصوص بالمديرية والذى كان له الأثر فى القبض على هذا الشقى وأعوانه اذ كلفت حضرته من شهرين سابقين باتخاذ ما يلزم من اجراءات وتحريات تؤدى الى ضبط هذا الشقى . وحيث عرض علينا حضرته من خطة لبقة وما اتخذه من تحريات واجراءات غاية فى الحرص والكتمان أوكلنا اليه رئاسة القوة التى كلفت بمهاجمة هذا الشقى فى وكره حيث قبضت عليه (هو

الذى يتصرف اذن لا السنباطى) وهنا برزت شجاعة هـــذا الضابط وجرأته واخلاصه فى تأدية واجبه . اذ رغم مقاومة الشقى واطلاقه أعيرة نارية ، لم يترك له فرصة الافلات أو تمكينه من اصابة أحد من رجال القوة بل عاجله باطلاق النار فوق رأسه بحالة أربكته . (هو يصفه فى دقة وجمال بأسلوب ليس لأحد ان يكتبه اللهم الا اذا كان فى دقة المتنبى أو الحريرى) .

(ضـــحك)

ثم يستطرد فيقول : وطلب اليه فى جراة وتحد القاء الســلاح والتسليم فجبن الشقى بعد ذلك وعدل عن المقاومة والقى سلاحه مسلما وانى اذ أصــور لسعادتكم ما تعرضت له حيـــاة هذا الضابط للخطر فى هذا الحادث ومدى ما نعلم عن تفانيه وتعريضه نفسه للخطر فى غيرة من حوادث سابقة تشرف فيها بانعامين ملكيين سابقين أحدهما نوط الواجب الفضى وثانيهما نوط الواجب الذهبى تقديرا لكفايته الممتازة وازاء تنازله عما خصه من المكافأة المالية - التى أمر بصرفها حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية اذ وزعت هذه المكافأة وقدرها ٣٠ جنيها على رجاله الذين عاونوه فى هذه المأمورية - أجد لزاما على أن أعرض على سعادتكم مقترحا منح هذا الضابط مكافأة مالية قدرها ٣٠٠ جنيه جزاء له على جهوده الموفقة واخلاصه وتفانيه فى اداء واجبه .

السيد راغب الدكرورى شاهد الاثبات - لى كلمة أرجو أن تسمح لى هيئة المحكمة الموقرة بأن أقولها .

الرئيس - انتظر لغاية ما يخلص الدفاع كلامه .

الشاهد - وهو كذلك .

الدفاع - وهناك خطاب آخر بتاريخ ٧ فبراير ، وتقدروا حضراتكم تسألوه عنه . اسألوه حضراتكم هل كتب خطابا آخر أم لا . أمام حضراتكم كذلك تقرير من القائمقام محمد سرى بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٥٢ عما نسب للبكباشى سعد الدين السنباطى ، وستجدونه حضراتكم صفحة فخار للسنباطى . وسأقرأ لحضراتكم ما جاء به . يقول التقرير استعرضت تاريخ هذا الضابط فى خدمة البوليس فتبين لنا أنه كان أول خريجى كلية البوليس سنة ١٩٣٢ ، وانه سلخ فى الخدمة .

الرئيس - انت بتقرا التقرير ده بمناسبة ايه ؟

الدفاع - لقد اضطهد سعد الدين السنباطى فى العهد الماضى ورددتموه انتم وسيدى الرئيس بالذات هو الذى تفضل بتعيينه فى مديرية الفيوم .

الرئيس ــ اللى كتب التقرير ده كانت ايه وظيفته ؟

الدفاع ــ اللى كتب التقرير كان مكلفا من الداخلية بتحقيق الشكاوى المقدمة من البكباشى سعد الدين السنباطى عما ناله من اتهامات فى الوزارة الأخيرة .

الرئيس ــ وزارة مين ؟

الدفاع ــ وزارة مصطفى النحاس .

الرئيس ــ انت بتخرج عن نطاق الدعوى .

الدفاع ــ لأ . الكلام ده مش خارج الدعوى . أعود فأقول ان المحقق راح وحقق كل الوقائع التى من أجلها اضطهد السنباطى وعزل . وأنا أكتفى بفقرة من هذا التقرير أتلوها على حضراتكم . استعرضنا تاريخ هذا الضابط فى خدمة البوليس فتبين لنا أنه كان أول خريجى كلية البوليس سنة ١٩٣٢ وانه سلخ فى الخدمة قرابة عشرين عاما أبلى فيها بلاء حسنا فى خدمة الأمن . حتى كان فى مختلف نواحى خدمته موضع الثقة والتقدير والاعجاب للكفاية التى امتاز بها مما استحق من أجلها الانعام عليه بنوط الواجب الفضى ثم نوط الواجب الذهبى . وهذا التقرير قدم فى شهر مارس سنة ١٩٥٢ .

الرئيس ــ يعنى كتب فى عهد مين ؟

الدفاع ــ فى عهد نجيب الهلالى ولكن السنباطى لم ينصف الا فى هذا العهد . انه هو وعائلته لم ينصفوا الا فى هذا العهد . أمال دور السنباطى ايه ؟ عندما حلت جماعة الاخوان ، جابهم وقال لهم يا اخوانى بلاش دلوقت لأن فيه أمر أو قانون بحل الهيئة . اعطونى تعهد أنه ما يحصلش حاجة والا تتجمعوا . تصرف تصرف الرجل الذى لم يضع السيف فى موضع الندى .

وحتى لا يلجأ الى وسيلة شديدة حيث يمكنه أن يتخذ وسيلة لينة . وقد نجح فى هذا . بعد أن حصل اجتماع . ثم حصل قتل النقراشى ثم حصلت الاعتقالات التى سبق أن قلت لحضراتكم أن دور السنباطى لم يزد فيها عن دور غيره من رجال البوليس اطلاقا . مافيش واقعة قدمت لكم وكان هو وحده مستقل بها اطلاقا . مش بس كده ، انما يلاحظ على الوقائع المنسوبة اليه أيه ؟

أولا ــ انه لم تقدم فى حينها ــ شأن الشكاوى الجدية ــ الشكوى اللى ضد السنباطى لم تقدم فى حينها ولا بعد حينها بشهر أو بشهرين أو ثلاثة ، وانما قدمت حين فتح باب الشكاوى ــ فخيل لمن يريدون الانتقام انهم يستطيعون أن ينتقموا لأنفسهم خصوصا وأن هناك ١٩

متهما فى قضية الاتفاق الجنائى على قتله . ضبطت فى هذه القضـــية أسلحة القتل ، واعترف فى هذه الدعوى بعض المتهمين . وقد قدمت للمحكمة فعلا — يبقى لما يقول الادعاء بأنه هو اللى سمى نفسه مجنى عليه فان هذا يكون طعنا فى النيابة العامة كلها . ولقد جريتم فيما جريتم عليه من مبادىء كريمة على احترام القضاء والنيابة لما أصـــدرته من أحكام وقرارات .

وكيل النيابة — الادعاء لم يتعرض مطلقا للاحكام والقرارات التى أصدرها القضاء أو أصدرتها النيابة . وهذه فتنة رخيصة بين المدعى وبين حكم القضاء أربأ بالدفاع أن يتكلم فيها .

الرئيس — زى ما قلت فى أول جلسة او ثانى جلسة ان فيه طريقة للاعتراض لكن ما تكونش بالشكل ده . النقطة دى حساسة شوية .

الدفاع — أنا اتكلم كرجل مسئول وكرجل قانونى فأقول أن هذه ليست فتنة رخيصة وانما التهمة هى الرخيصة . النيابة رفعت الدعوى العمومية ، يبقى سعد الدين السنباطى لم يسم نفسه مجنى عليه وهذا ما أردت أن أقوله ومن حقى أن أقوله وانتم تمكنونى من أن قوله .

وكيل النيابة — اننى اريد أن أقول . . .

الرئيس — بعد كلام الدفاع يبقى المدعى يتكلم .

وكيل النيابة — ان الادعاء ينعى على المتهم انه وهو مجنى عليه فى هذه القضية اتخذ اجراءات بنفسه وانه قبض بنفسه وفتش بنفسه واعتقل بنفسه . هذا هو ما قاله الادعاء وقاله رئيس النيابة . قالوا لمين ســـعد الدين السنباطى اتخذ هذه الاجراءات بنفسه وشهد بمثل هذا أيضا المدير العام أمام حضراتكم ؟ ان هذا الذى اتخذه سعد الدين السنباطى كان محل اعتراض ومحل مؤاخذة .

الدفاع — اضيف أيضا الى ما قلت أن سعد الدين السنباطى لم يحضر هـــذا التحقيق وانما أجرى بصفة سرية وفى غيبته ، اذن فسعد الدين السنباطى لم يسم نفسه وانما الذى سماه النيابة العمومية التى رفعت الدعوى الى محكمة الجنايات . الملاحظة الثانية على هذه الوقائع كما قلت هى انها جاءت بعد الميعاد سنة ١٩٥٢ . . أن شهوده متهمون فى اتفاق جنائى .

ثالثا — ان القانون العادى لم ير محلا لمؤاخذة سعد الدين السنباطى القانون العادى ورئيس النيابة لم يريا محلا لسؤاله ، لدرجة انه لم يسأل فى كل هذه المحاضر وعلشان أكون دقيق لم يسأل الا فى محضر واحد لم تنته فيه النيابة الى نتيجة . وقائع من سنة ١٩٤٩ النيابة العمومية حققتها ولم تر حتى لزوما لسؤال سعد الدين السنباطى — ليس هذا فحسب . انما الثورة كما بدات مرافعتى لم تر محلا لمؤاخذة سعد الدين

السنباطى الا حين جدت الأحداث ، ليس سعد الدين صاحبها ولا طرفا فيها . الثورة حصلت فى يوليو سنة ١٩٥٢ ـ والتحقيقات انتهى منها فى نوفمبر سنة١٩٥٢ ونحن الآن فى اكتوبر سنة١٩٥٣ ـ الثورة اذن لم تر فيما فعله سعد الدين السنباطى أى حاجة ، ولا رأى ، لأن العدل والقانون كان شعورها منذ اللحظة الأولى فيما تم من وقائع فحققت الشكوى وانتهت . وسترون من وقفات عابرة انها كانت دفاعا من الشاكين عن أنفسهم فى واقعة الاتفاق الجنائى لكى يدافعوا عن أنفسهم بأنهم كانوا ضحية وهم مقدمون لمحكمة الجنايات فى هذه التهمة ، فمثلا مسعود حامد البابلى قدم شكوى فى ١٩٥٢/٩/٢٩ ، يقول فيها (كنت أثناء وجودى فى بلدة كفر القرش ، حضر البكباشى سعد الدين السنباطى والشاويش عبد الخالق والكونستابل حلمى واعتقلونى ويستطرد فى شهادته فيقول ودخلونى فى التخشيبة ـ وانا نفسى اتحبست فى التخشيبة .

الرئيس ـ معلهش .

الدفاع ـ قعدوا يعذبونى ويلفقوا لى التهم ـ فين هذه التعذيبات وفين قضاياها ويلفقوا لنا الاتهامات ويرغمونا على اعترافات بأقوال مزورة ويضربونا ـ وقد ضربنى الشاويش رضوان ومحمد الأشوح ولكى تعرفوا موطن الجد فى هذا يتبين ان لا فيه تهمة لفقت ولا فيه ورق أمامهم ! وحينما جاب سيرة الضرب قال الشاويش رضوان ومحمد الأشوح حقق وكيل النيابة ولم يسمع سعد الدين ولم ير ضرورة لسؤاله وبعد ذلك أشر التأشيرة الآتية : (يكتب لنيابة طنطا لانتداب أحد حضرات وكلاء النيابة للاطلاع على دفتر الأحوال بدفتر السجن الخاص) شهد صلاح الدين طه الشربينى حينما سئل هل عرفت ما الذى دفع الى الاعتداء على مسعود البابلى بالضرب ؟ فقال انه سأله عن أسماء وحوادث لم يجب عنها فكان نصيبه الضرب .. س ـ هل تعرف هذه الوقائع وأسماء الاخوان فكان جوابه الانكار .

فأنتم أيضا أيها الضباط الذين تصححون التاريخ ومش بس كده وكيل النيابة بيؤشر ويقول ايه ؛ آدى تأشيرة الأستاذ محمد بهجت لطفى .

الرئيس ـ هى دى شكوى ثانية ؟

الدفاع ـ نعم .

الرئيس ـ هو احنا حنحقق شكاوى دلوقت والا ايه .

الدفاع ـ ابدا .

الرئيس ـ احنا ناخد مثل واحد كفاية .

الدفاع ــ وهو كذلك ــ عندى أمر واحد أريد أن أقوله وهو أن الأستاذ بهجت لطفى أورد أن فى تقرير الطبيب الشرعى مافيش علامة تدل على وجود التعذيب ولو فرض وجود اللى بيشكوا منه فهذه تكون حالة مرضية لا دخل للضرب فيها . يبقى الأستاذ بهجت لطفى من ناحية والطبيب الشرعى من ناحية اخرى يقرران أن ليس بالشاهد اصابات وان ما عنده ليس الا حالة مرضية . الأستاذ محمود زكى الدين شاهد مسألةالمحقق سنة ١٩٥٢ أنت كنت طلبت من المحقق أن يكتب لك اقوال فى المحضر فيجى يقول له لا ، انا باسمع منه شهادة عن تعذيب لم يشكوه الى المحقق! فاللى يضرب اليوم ويعذب يروح بين يدى النيابة لتسمع منه شكوى ، ويسأل الشاهد هل عرضت على طبيب السجن بطنطا يقوم يقول لا ! هذا ضد اللوائح . لأنها تقضى بانه لازم يعرض ويفطن الى هذا فيتدارك الأمر ويقول انا بعد شهر ونصف جانى الطبيب بتاع السجن وقال ان كلهم بيكشفوا عليهم عند دخول السجن كلهم بيقولوا كده . الشاهد بيقول ان حكاية رفع رجله فوق وايديه تحت سببت أن عينيه تأثرت واستشير الطبيب الشرعى فى هذا وسئل الدكتور عبد المحسن سليمان أحسن طبيب عيون فى مصر زيادة فى التثبت ، فقال لا دخل لضعف النظر الموجود عند الشاهد بالاصابة الموصوفة . أناس ربطت بينهم محنة كلنا يأسى عليها وكلنا يأسى على المحنتين ، ولكى ما نصبح وطنا واحدا له كيان واحد يخفق قلبه اخفاقة واحدة ويحس احساسات واحدة يجب أن يكون شعورنا نحو المتهم واحد . انها محنة تمر . ومش يبقى أثر هذه المحنة انى أودى سعد الدين السنباطى فى داهية فأشهد ضده ــ لا .

بناء على طلبكم الذى أنزله من نفسى منزلة الاكبار والاعزاز ، أكتفى من الوقائع بما ذكرت تاركا لكم الأمر ، وانتقل الى سعد الدين السنباطى نفسه . .

ففى العهد الماضى فصل وشرد ولم ينصف ولم يرجع الى عمله والثورة لأمت الجرح وأنصفته وعاد الى العمل بل أن حضرة الرئيس نفسه هو الذى أمر باعادة سعد الدين السنباطى وعينه مفتشا لخفراء الفيوم حينما كان وزيرا للداخلية بالنيابة .

الرئيس ــ انا أخذت حكم من مجلس الدولة .

المتهم ــ مجلس الدولة فصل وأنتم نفذتوه .

الدفاع ــ لعله من الطالع الميمون أن سعد الدين السنباطى يشوف الخير على أيديكم . فى العهد الماضى فصل ابن عمه عمدة السرو ، وفى هذا العهد قضى مجلس الدولة باعادته وأعيد فى عهد الثورة فعلا .

وفصل ابن عمه محمد السنباطى من عمودية سيف الدين فصدر له حكم من مجلس الدولة وأعيد فى العهد الحاضر . والعهد الماضى هو اللى نقل ابن عمه حسنى السنباطى مأمور الضرائب الى كاتب بالتنظيم وفى العهد الحاضر عهد الثورة عاد الى عمله الفنى – العهد الماضى هو الذى عين ونقل ابن أخ سعد الدين السنباطى من وظيفته فى مجلس النواب الى كاتب بأسوان . وفى العهد الحاضر .. عهد الثورة قدر له أن ينقل الى المنصورة بالقــرب من بلده ، وأمام حضراتكم برقية الى وزير الداخلية بالنيابة باسم قائد الجنــاح عبد اللطيف بغدادى موجودة فى الدوسيه يطلب فيها المقابلة ، وبرقية أخرى الى البكباشى جمــال عبد الناصر وأمامكم حكمان من مجلس الدولة ، وسترون فيهما انصافا له . يقول الحكم فى فقرة من فقراته (أمضى وزير الداخلية قرارا مطبوعا فى اليوم نفسه الى المحكمة التأديبية دون أن يؤشر على المذكرة بما يفيد الاطلاع وبما يفيد أنه اقتنع برأى البرلمان كما هو المألوف ومفاد ذلك أن الوكيل البرلمانى هو الذى اشتغل بتقرير احالة الموضوع الى المحكمة التأديبية مع أنه ممنوع منعا باتا صريحا بمقتضى مرسوم انشاء وظائف الوكلاء البرلمانيين . وما هو محظور عليهم ، من شأنه أن يؤثر فى رأى الوزير خصوصا انه كان محاميا عن الأستاذ عبد العزيز البدراوى بشأن ما نسب اليه من ضرب واستعمال قسوة على الوجه المبين من تحقيقات النيــابة .

حضرات الضباط الأحرار :

أجدنى أكثر ما أكون اطمئنانا وأكثر ما أكون ايمانا ببراءة ســاحة موكلى سعد الدين السنباطى . ومصدر اطمئنــانى أولا أنكم تفتتحون عملكم صبيحة كل يوم باسم الله ، ثانيا اننى أومن بأن بلادى تسير دائما أبدا بفضل توفيقات الله وتوجيهاتكم الى الأمام – ثالثا – اننى عرفتكم فى محن تنحنى لها الهامات ، فما انحنت هاماتكم .. محن يتطرق فيها اليأس الى القلوب ، فما تطرق اليأس الى قلوبكم وكنتم رجالا وستبقون كذلك . واذا هاب بكم الادعاء بما أهاب به من آيات ، فأنا أقول لكم كلاما من نوع آخر كان بوذا يقول . الكراهية لا تنهيها الكراهية ولا ينهيها الا الحب وكان المسيح يقول أحبوا أعداءكم واستميلوهم برقيق العبارة واحنوا الى بعضكم تفتح لكم مغاليق قلوبكم .

وما زال القرآن الكريم سباقا دائما الى الرحمة والعدالة فهو يقول : « ادفع بالتى هى أحسن فاذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم » . مالى وهذا ادفع بالتى هى أحسن مالى وهذا فأنتم لو كان لكم أعــداء

ستأخذون بشرع الاسلام وشرع المسيحية وشرع البوذية . فكيف بكم والقلوب حولكم .. لن يختل ايمانكم ببلدكم لحظة واحدة وسيبقى التقدير المصرى والرجولة المصرية موفورة سليمة وثقوا كل الثقة ان حولكم رجالا بايعوكم كما بايعتم على خير البلاد وانى أوصيكم بسعد الدين السنباطى الذى لايملك من الدنيا شروى نقير . قلت لكم ان حصته فى بيت أبيه باعها لأخيه وحصته المحدودة التى لا تصل الى الفدانين باعها لابن عمه. وراء سعد الدين السنباطى خمسة أولاد ولو قضى يوما واحدا ولو جرد من عمله ولو فصل من خدمته لخسرنا مواطنين قد يكونون فى الغد خمسة رجال يعملون فى خدمة الوطن . أنتم تبنون مصر الحديثة . تذكروا أن خمسة يتطلعون اليوم اليكم والى حكمكم ويقينىانهم أكثر منى ايمانا وأملا فى عدالتكم .

السيد راغب دكرورى الشاهد ـ استأذن هيئة المحكمة فى ان أعقب بكلمة على ما ورد فى مرافعة الدفاع خاصا بى وبكرامتى .

الرئيس ـ لسنا فى ساحة قتال ان هذه هى مهمة الدفاع يؤديها بالشكل الذى يراه وان كان لك حاجة ابقى رد عليه فى الجرائد .

الشاهد ـ كل الذى يهمنى هو أن أقول انا قبل أن أكون من رجال الادارة كنت من رجال القانون ـ لقد كنت محاميا وكنت قاضيا وتاريخى فى القضاء وتاريخى فى المحاماة وتاريخى فى الادارة يشرف اى مصرى ويرفع راس اى مصرى وكل الكلام الذى قاله المحامى فى معرض الدفاع عن السنباطى أعذره عليه كمحام يؤدى واجبه وانما لا اعذره كرجل يعتدى على زميل له ، له ماضيه وله كرامته وله أيضا تاريخه .

الرئيس ـ فى هذا الكفاية .

الدفاع ـ وانا اورد عذرى وأشكره على ذلك .

الرئيس ـ اذن فقد تصالحتما ، ولترفع الجلسة الآن على أن تعود للانعقاد بصفة سرية فى الساعة الرابعة بعد الظهر للنظر فى الادعاء الأول بدون حضور المدعى او المحامى .

(رفعت الجلسة فى الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والخمسين بعد الظهر) .

وفى الساعة الرابعة مساء الثلاثاء ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ عقدت هيئة المحكمة جلستها السرية بغرفة المداولة للنظر فى الادعاء المقام ضد البكباشى سعد الدين السنباطى وذلك بدون حضور الادعاء والدفاع ـ وظلت الجلسة مستمرة حتى الساعة الخامسة والدقيقة الثلاثين ثم اختلت هيئة المحكمة للمداولة وفى الساعة السادسة أعيدت علنية الجلسة .

الحــكم :

الرئيس ـ حكمت المحكمة ببراءة البكباشي سعد الدين السنباطي من الادعاء الأول واحالة أوراق الادعاء الثاني الى النائب العام لاجراء شؤونه فيها .

(هتف البكباشي سعد الدين السنباطي بصوت مرتفع : الله أكبر والعزة لمصر ٠ الله أكبر وتحيا الجمهورية)

(تعقيب)

كانت القضية الثالثة التى عرضت على محكمة الثورة هى قضية البكباشى سعد الدين السنباطى .. عرضت القضية على المحكمة .. فطلب الدفاع بعض شهود النفى وضم أوراق وبرقيات .. فأجلت الى يوم الثلاثاء .

وفى الساعة العاشرة من صباح هذا اليوم افتتحت الجلسة بسماع شهادة شهود النفى والاثبات .

وكان شاهد النفى الوحيد هو الأستاذ راغب دكرورى الذى كان مديرا لاقليم الغربية حينذاك .. ومما يبعث على الدهشة أن شهادته كانت فى غير صالح المتهم !! اذ سرد كيف كان المتهم متصلا برئيس الحكومة ابراهيم عبد الهادى حينذاك ضاربا بكل آراء رؤسائه عرض الحائط وكان يقوم باعتقال الأبرياء بصفته رئيسا للقسم المخصوص بهذا الاقليم وتعذيبهم بنفسه دون علم رؤسائه ! وقال راغب دكرورى انه كان مضطرا الى الموافقة على بعض الاعتقالات حيث كانت الحكومة فى صف المتهم الذى كان يدلى بمعلومات من شأنها وضع هذا التصرف موضع الأهمية .



سعد الدين السنباطى أمام المحكمة حينما أصدرت حكمها عليه بالبراءة ..

أما شهود الاثبات فقد سردوا بعض وقائع التعذيب التى وقعت عليهم والتى تمت بطريقة وحشية على يد المتهم .. الا أن أحدهم لم يستطع التعرف على

المتهم حينما طلب اليه رئيس المحكمة ذلك ، بعد أن لاحظ تكريره لعبارات الشاهد الذى سبقه .

وتلا ذلك مرافعة الادعاء ، الذى قام بسرد بعض حوادث التعذيب والاعتقالات والاضطهاد ، التى كان المتهم أحد أقطابها حينذاك ، وطالب بتوقيع اقصى العقوبات عليه .

وتكلم الدفاع ففند أقوال الشهود ، وشرح للمحكمة ظروف المتهم التى كانت مرتبطة بظروف البلاد فى هذا الوقت .

وانتهت الجلسة بعد أن اختتم الأستاذ حمادة الناحل مرافعته بتلك المشادة الحامية التى دارت بينه وبين المدعى من ناحية .. وبين شاهد النفى من ناحية أخرى .

ثم عادت الى الانعقاد فى جلسة أخرى .. وأصدرت المحكمة حكمها بالبراءة فى الادعاء الأول الخاص بالخيانة ، واحالة أوراق الادعاء الثانى الخاص بوقائع التعذيب الى النائب العام للتصرف فيها حسبما يقضى القانون .

وهكذا تعمل محكمة الثورة دائما على توازن كفتى العدالة .. وتصدر احكامها بوحى من المنطق والحكمة والروية .

الجلسة الخامسة

القضية الرابعة

المتهم فيها البكباشى اسماعيل المليجى

وفى يوم الأحد ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣ الموافق ٢٥ محرم سنة ١٣٧٣ عقب تأجيل جلسة البكباشى سعد الدين السنباطى الى جلسة الثلاثاء ١٩٥٣/١٠/٦ قدمت القضية الرابعة حيث أحضر المتهم فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة ٥٧ صباحا :



الرئيس ـ والآن لنبدأ فى نظر القضية رقم ٤ المتهم فيها البكباشى اسـماعيل المليجى فهل المتهم موجود ؟

المدعى (البكباشى سيد سيد جاد) ـ أيوه يا أفندم

الرئيس ـ اسم المتهم البكباشى اسماعيل المليجى .

المتهم ـ أيوه يا فندم (جالسا)

الرئيس ـ لو سمحت تقف .

(وقف المتهم)

المتهم ـ حاضر .

الرئيس ـ هل وكل المتهم محاميا للدفاع عنه .

المتهم ـ أيوه وكلت الأستاذ وحيد رافت .

الرئيس ـ الادعاء ـ **((أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته والأسس التى قامت عليها الثورة ، وذلك أنه فى غضون عام ١٩٥٣ تستر على آخرين عمدوا الى الاتصال بجهات أجنبية تهدف الى الأضرار بالنظام الحاضر ومصلحة البلاد العليا)) .**

فهل أنت مذنب أو غير مذنب فى هذا الادعاء ؟

المتهم ـ غير مذنب .

المدعى ـ ان موضوع الادعاء المعروض أمام حضراتكم هو موضوع له وقائع تمس نواحى متعددة ، قد يكون له أثر ضار بالصالح العام ، ولذلك أود والتمس من المحكمة ، بل والح فى هذا الطلب ، ان يكون نظر الادعاء ووقائعه فى جلسة سرية . ولا أطلب هذا الا باسم المصلحة نفسها والمصلحة العليا التى

تهم البلاد جميعا . ان أمامنا الآن عشرون مليونا من الأشخاص وأمامنا شخص واحد . . هنا مصلحتان : مصلحة فرد ومصلحة وطن . فأرانى فى الحاحى محقا اذا قلت ان هذا الادعاء الذى يترتب عليه بعض أمور تلزمنا ولا نتمسك فى انه لم يحقق مع البكباشى اسماعيل المليجى ، لأن أهم تحقيق ان نبالغ فى الكتمان ، لأننا نريد أن نقف من هذه الأمور ـ اذا ما ظلت طى الكتمان ـ على نواح أخرى قد يكون لها خطرها اذا ما تكشفت اليوم لأى شخص كان ، غير الأحرار ربما كان لها خطر على البلاد . لذلك أصر على ان يكون هذا الادعاء منظورا فى جلسة سرية وأنا ازاء هذا اترك التقدير لمحكمة الثورة ذاتها .



المتهم البكباشى اسماعيل المليجى فى عربة البوليس الحربى فى طريقه الى قاعة المحاكمة

(الدفاع) : الأستاذ وحيد رأفت ـ قرأت منذ أيام تصريحا للرئيس يقول فيه لقد لبسنا مسوح القضاة ، وقرأت ان المحكمة قررت نظر مثل هذا الادعاء فى جلسة سرية وكل ما يرجوه المحامى افساح الصدر حتى تستمعوا الى قول الدفاع بعد قول الادعاء ، نحن لا نمانع اطلاقا فى أن تكون الجلسة سرية ـ كما نعتقد ـ هو ما يجرى أمام المحكمة ـ والعبـــرة هو بما تجرونه حضراتكم من تحقيق .

النقطة الثانية تتعلق بالسرية : الواقع ان هناك خلافا بسيطا فيما يتعلق بتفسير الأمر الصادر بتشكيل المحكمة ونحن نسلم برأيكم .. انكم

محكمة ثورة ، غير ملزمين باتباع القوانين العادية كقانون" الاجراءات الجنائية أو قانون العقوبات أو قانون المرافعات ، وانكم احرار فى تكييف أفعالكم بمقتضى الجريمة ، ولكن لا اقل — وقد أصبحتم قضاة — من ان تقيدوا انفسكم بالأمر الصادر بتشكيل نفس المحكمة الذى تستمدون منه اجراءات المحاكمة لهيئة تشيع العدالة . فاذا رجعتم حضراتكم الى هذا الأمر والوقائع المصرية للاسف يظهر انها لم تنشره ، ولكنه منشور فى جميع الصحف دون خطأ او تحريف .. لو جدتم حضراتكم انه مكون من عدة نصوص . فقد ورد فى نص المادة الخامسة ما يأتى . « يخطر المتهم بالتهمة ويوم الجلسة بمعرفة المدعى قبل ميعادها بأربعة وعشرين ساعة على الأقل ولا يجوز تأجيل القضية أكثر من مرة واحدة ولمدة لا تزيد عن ٧٢ ساعة ، ويجب على المتهم أن يحضر بنفسه أمام المحكمة ، فاذا تخلف جاز القبض عليه وحبسه ، وله أن يتولى الدفاع بنفسه او ينيب محاميا واحدا للدفاع عنه فى جميع ما هو منسوب اليه » .

فالأمر — كما ترون — أجاز للمتهم — اذا وجد انه لا يستطيع ان يدافع عن نفسه — وخاصة انهم مش كلهم رجال قانون ، فبعضهم قد يكون مهندسا أو ضابطا ، ومع انه دارس للقانون الا انه يلمس انه لا يمكنه أن يدافع عن نفسه الا بالاستعانة بمحام . وقد اقتضى الأمر ان يستعين المتهم بمن يدافع عنه بشرط أن يكون محاميا واحدا .

وقد نصت المادة السادسة على ما يأتى : « تبدأ المحكمة بسؤال المتهم عن الأفعال المنسوبة اليه ، ثم تأخذ فى سماع شهود الادعاء ان كان هناك شهود ولها أن تسمع شهود النفى اذا رات لذلك محلا . ثم تسمع مرافعة المدعى ودفاع المتهم . و لها ان تتبع من الاجراءات غير ما سبق اذا ما رات وجها لذلك .. فايه المعنى من النص على انها تتبع من الاجراءات غير ما سبق ؟ معنى ذلك انالمسألة متروكة لاختيار حضراتكم ، وانكم لستم ملزمين باتباع اجراءات معينة طبقا لما ورد فى هذا النص ، وانه يمكنكم ان تتركوه ولا تتعللوا به — ولقد ورد فى المادة السادسة أن تبدأ المحاكمة بكيت وكيت ثم تسمع المحكمة شهود الاثبات ثم شهود النفى ، ولها أن تتبع غير ذلك من الاجراءات التى تجرى أمام حضراتكم ، ولا يمكن بداهة لأى شخص ، سواء كان من رجال القانون أو حتى من الشارع ، أن يفهم من هذا النص خلاف ذلك . اما فيما يتعلق بالاستعانة بالمحامى فقد ورد ذكر هذا فى نص المادة الخامسة وما ورد فى المادة السادسة فانما المقصود به الاجراءات المحددة الموضحة فى المادة السادسة لا فى غيرها والا اذا قلنا بغير ذلك لكانت النتيجة الحتمية هى أن تهدروا الأمر كله . وبداهة لو تفضلتم حضراتكم — وانتم الآن رجال قانون والمدعون رجال قانون —

ولا حتى اى شخص ، فلا يمكن بحال أن ينصرف هذا التعديل والتبديل على حضور المحامى ـ أريد من ذلك ايه ؟ حتى لو كان هناك لبس ، فان المفهوم بداهة ان اللبس يفسر لمصلحة المتهم حتى من محكمة الثورة نفسها لأنها محكمة عدالة قبل كل شيء . واذا أردتم أن تكون الجلسة سرية ، فلن نعترض على أن تكون كذلك ، بل نوافق تماما ، نوافق الادعاء فيما قاله من أن المصلحة العامة مبداة تماما على كل مصلحة أخرى . انما الذى أفهمه ان هذه السرية لا يمكن أن تسرى بشأن الدفاع .. فى كل الاجراءات فى كل الدول وفى كل العهود . وهذا هو ما يتبع دائما فى مسائل الجنايات وهذه جناية لا شك فيجب أن يكون مع المتهم محام يدافع عنه ـ ولقد حصل هذا حتى فى محاكم الثورة الكبرى وفى فرنسا حينما حوكم لويس السادس عشر وقت ان قامت الثورة ضده وكانت المحكمة مكونة من ٧٢٥ عضوا وكانت تجرى المحاكمة جهارا نهارا أمام الجمهور ووجد من يدافع عنه فى شخص ثلاثة من الوزراء وثلاثة من المحامين منهم وزير سابق . اذن ترون من هذا ان وجود المحامى ـ دائما ـ عنصر اساسى من عناصر الدفاع ولا يمكن أن يعتبر حضور المحامى أو عدم حضوره مسألة اجراءات ، بل هو عنصر أساسى من عناصر الدفاع . ولا يمكن أن يكتفى الدفاع ولا أن يطمئن الراى العام ولا تطمئنون حضراتكم ، الا اذا كان مع المتهم محام يدافع عنه . كل واحد منا معرض لأن يتهم فى يوم من الأيام ويشعر فى قرارة نفسه مهما كانت شجاعته وبأسه أنه لا يستطيع الدفاع عن نفسه . ولذلك اذا تفضلتم وجعلتم الجلسة سرية فلا أقل من أن تسمحوا للمحامى بالحضور مع المتهم ، فنحن أناس نؤدى واجبنا وهو واجب الدفاع ـ كما تؤدون واجبكم أنتم . وتأكدوا تماما ان السرية محفوظة ، فلن نشيع او نبيح بأى لفظ ولا بأى كلمة مما يدور فيها . والمحامى لا يسمح لنفسه أن يبيح بأى حرف واحد مما يدور بالجلسة السرية . ولذلك أرجو والتمس ان يسمح المحكمة بأن تعين المحامى الذى سيتولى الدفاع عن المتهم بحضور الجلسة السرية .

الرئيس ـ الكلمة للمدعى .

المدعى ـ المدعى كان يود أن يجارى الدفاع فى علنية الجلسة لأنه يسره كل السرور أن تكون هذه الجلسة علنية ليرى الشعب مواضع الميكروبات التى تجوس خلاله ، ولكن نحن نمسك عن الكلام فى موضوع الادعاء ، أما المحاكمات التى سبقت فى دول أخرى وكانت فيها علنية ، فانها كانت فى أمور قد انتهى أمرها . ولكن هذا الأمر المعروض عليكم اليوم لم ينته بعد فهو حلقة من الحلقات .. فلو أخذنا بأن يعلم أى شخص أمرا عن احدى هذه الحلقات

فقد أفلتت منا باقى الحلقات ، وهذا ما نرجو أن تقدره المحكمة . هنا مصلحة شعب وهنا مصلحة شخص ، فتقدير الأمر متروك للمحكمة فيما يتعلق بسرية الجلسة ، والقانون يعطيها الحق الكامل ، فقانون الثورة ورد فى المادة السابعة منه ما يأتى « تجرى المحاكمة أمام هذه المحكمة بطريقة علنية الا اذا قررت جعل الجلسة سرية لأسباب تراها .. » اذن فلها من الاجراءات ما ترى لأنها محكمة ثورة ، **ونود أن يعرف الجميع فى مصر بل وفى العالم ، ان مصر اليوم فى ثورة لم تنته بعد ، بل قد بدأت منذ عهد قريب فيجب أن نتخذ لهذه الثورة سياجا يصونها ويجب أن نعمل لها حسابها من المندسين ومن الوسائل القـــذرة التى تتخذها بعض الدول ولا زلنا فى ميدان القتال فى هذه الثورة ، والأمر متروك للمحكمة من ناحية تقديرها علانية الجلسة أو سريتها وكان بودنا ــ والله ــ أن تكون هذه الجلسة علنية ليلمس الشعب بنفسه . ولكن الشعب اليوم قد أنابكم وأنتم محكمة الشعب ، فلكم أن تأخذوا برأى الشعب وأن تعملوا لصالح الشعب .. لا تعملوا لأنفسكم وانما اعملوا لله والوطن واترك الأمر للمحكمة وتقديرها .**

الدفاع ــ انا متفق مع الادعاء ولم اعترض على أن تكون الجلسة سرية ولم أطلب اطلاقا أن تكون الجلسة علنية بل قلت فقط أن تكون علنية بالنسبة للمحامى ولن أعود الى هذا حتى لا أضيع وقتكم بل أطلب باسم الثورة ، لأن الثورة فى كل مكان وفى كل وقت انما تستهدف غرضا واحدا هو حماية حقوق الأفراد . وأول حقوق الأفراد حق الدفاع ، أى أن يكون للمتهم من يدافع عنه ، وهذا ما قرره اعلان حقوق الانسان وهو أول ثمرة من ثمرات



اسماعيل المليجى الى جوار محاميه الدكتور وحيد رأفت فى قاعة المحكمة

الثورة الفرنسية . أرجو ان تراعوا الله وان تراعوا الكتب السماوية ففى القرآن الكريم يقول سبحانه وتعالى « واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » . والله يأمرنا جميعا اذا حكمنا بين الناس أن نحكم بالعدل ، وهو لا يوصى ولا ينصح ، بل يأمر .. والعدل لا يستقيم اذا ترك هذا الشخص وحده ، فيجب أن يكون بجانبه من يعينه لأنه اعترف بأنه لا يستطيع الدفاع عن نفسه بدون دفاع والأمر لكم .

الرئيس ـ المحكمة تختلى للنظر فى امر طلب الدفاع . ولترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا ثم أعيدت الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين صباحا)

الرئيس ـ قررت المحكمة بالنسبة لطلب الدفاع عن المتهم البكباشى اسماعيل المليجى نظر الادعاء المقام عليه فى جلسة سرية دون حضور الادعاء والدفاع ولترفع الجلسة .

(ورفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة ٣١ صباحا) ثم اجتمعت هيئة المحكمة بالمتهم فى جلسة سرية حتى الساعة الواحدة بعد الظهر .. وبعد ذلك خرج المتهم واختلت المحكمة للمداولة وفى الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والأربعين أعيدت الجلسة علنية .

الحكم :

الرئيس ـ حكمت المحكمة ببراءة المتهم البكباشى اسماعيل المليجى فى الادعاء المقام عليه .

ورفعت الجلسة فى الساعة الواحدة والدقيقة السادسة والأربعين بعد الظهر .

(تعقيب)

كانت قضية البكباشى اسماعيل المليجى رابع قضية عرضت على محكمة الثورة .. وقد جيء بالمتهم فى الساعة التاسعة والنصف الى مبنى المحكمة حيث ظل هو ومحاميه فى غرفة الاتهام نصف ساعة يتناقشان ويستعدان .

وافتتحت الجلسة فى الساعة العاشرة صباحا .. كانت القاعة مكتظة بالنظارة .. والمتهم جالس بين محاميه وحارسه فى حيرة ووجوم .

والقى الادعاء مرافعته التى تلتها مرافعة الدفاع .. كان الأستاذ وحيد رافت يضغط على مخارج الحروف ويرفع صوته ثم يخفضه الى درجة كانت تنبه عندها المحكمة انها غير سامعة لما يقول ..

وانتهت المرافعة العلنية بعد وقت طويل .. ثم استدعى المتهم بعد ذلك بمفرده الى غرفة المداولة حيث ظلت تناقشه المحكمة أكثر من ساعتين ...

وخرج المتهم مبتهلا تبدو عليه علائم الارتياح .. ونظر اليه كل من فى القاعة وعلى وجوههم علامات التساؤل والانتظار .. وجلس اسماعيل المليجى الى جوار محاميه يهمس فى أذنه .. الى أن أعلنت الجلسة العلنية فتصاعدت الدماء الى وجهه مختلطة بشتى المشاعر والأحاسيس .

وقد نطق رئيس المحكمة « بالبراءة » .. وكانت مفاجأة ! تلقاها المتهم بالفرح .. واختلطت كلمات الشكر فى فمه .. حتى خرج من القاعة ..

الجلسة السادسة

القضية الخامسة

المتهم فيها السيد ابراهيم فرج



- **من أبرز التهم التى وجهت اليه ، الخيانة ، والعمل ضد نظام الحكم الحاضر .**
- عمره ٤٨ عاما . من مواليد سمنود .
- كان النحاس يعده تلميذه الوحيد وكان ولى أمره لما كان تلميذا فى المدرسة .
- كان على رأس قائمة الاستثناءات التى خرج بسببها مكرم عبيد من وزارة النحاس وانتهت بفصله من حزب الوفد .
- كان وكيلا للنائب العام وفصل سنة ١٩٣١ .
- كان آخر منصب تولاه قبل أن يلى الوزارة فى عهد النحاس منصب وكيل ادارة التفتيش بالداخلية .
- ضمه الوفد عضوا فى الهيئة الوفدية ، بعد تقديم استقالته وانتخب نائبا عن دائرة الشماشرجى بشبرا .
- قيد نفسه محاميا أمام محكمة النقض والابرام بعد اقالة وزارة النحاس الأخيرة .

الجلسة السادسة المنعقدة يوم الاثنين ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ الموافق ٢٦ محرم سنة ١٣٧٣ الساعة العاشرة والدقيقة السابعة صباحا .

الرئيس ــ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة السادسة من جلسات محكمة الثورة . هل المتهم موجود ؟

البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق ــ المدعى ــ ايوه يا فندم موجود .

المتهم ــ نعم موجود .



المتهم ابراهيم فرج مع الدكتور محمد صلاح الدين فى غرفة المتهمين بالمحكمة

الرئيس ــ اسم المتهم : السيد ابراهيم فرج .

الادعاء الأول :

« أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته والأسس التى قامت عليها الثورة وذلك انه فى غضون عام ١٩٥٣ عمد الى الاتصــال بجهات أجنبية تهدف الى الاضرار بالنظام الحاضر ومصلحة البلاد العليا » .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ــ غير مذنب يافندم .

الرئيس ــ الادعاء الثانى .

« أتى أفعالا ضد سلامة الوطن وذلك انه فى غضون عام ١٩٥٣ ساهم مساهمة فعالة مع جماعة سرية ذات نشاط هدام ترمى بوسائلها غير المشروعة الى مناهضة نظام الحكم الحاضر .

فهل أنت مذنب او غير مذنب ؟

المتهم ــ غير مذنب يافندم .

المدعى ــ حرصا على المصلحة العامة ، نرجو عقد الجلسة بصفة سرية ، ونحن مطمئنون كل الاطمئنان الى عدالة المحكمة سواء اعقدت الجلسة بصفة سرية ام بصفة علنية .

الدكتور محمد صلاح الدين (الدفاع) ــ لقد وكلنى السيد ابراهيم فرج لأكون محاميا عنه أمام هيئتكم الموقرة ، وانى أشارك الادعاء فى الاطمئنان الكامل الى عدالة المحكمة ، ولا أعترض مطلقا على هذا الطلب اذا ما رأت المحكمة ان تجيب الادعاء الى طلبه فى عقد الجلسة بصفة سرية . فاننى اعرف حدودى فى قانون تشكيل المحكمة ، كما أعرف السوابق التى جرت عليها المحكمة كما أعرف كذلك الدوافع التى دفعت المحكمة الى أن تأخذ بهذا الاجراء ، سواء فيما يتعلق بسرية الجلسة أو فيما يتعلق بما تقرر بالأمس خاصا بعدم حضور المحامى فى الجلسة السرية ــ اذا ما رأت المحكمة عدم حضوره ، فاننى اعرف أن هذه الدوافع كلها ليست الا فى سبيل المصلحة العامة والمصلحة العامة وحدها . ونحن عند حسن ظنكم فى النزول على قرار المحكمة وعلى كل ما تقتضيه المصلحة العامة . ولكن هناك امر آخر ، هو اننى أرجو أن يمكن الدفاع عن ابراهيم فرج من أن يؤدى مهمته فيما لا يخرج عن هذه الحدود التى رسمها القانون ورسمتها المحكمة ، حتى لا يظن احد أو يقول احد أن ابراهيم فرج لم يتمكن من الدفاع عن نفسه . انكم ستسمحون لابراهيم فرج بالدفاع عن نفسه فى

الجلسة السرية ولكن الأمور تقدر بمقدار الضرورات ، وهـــذه قاعدة لا أخالها تخفى على حضراتكم ، فالضرورة اقتضت أن تكون الجلســة سرية ، والضرورة اقتضت الا يحضر المحامى والمدعى وقت سريةالجلسة ولكنى قبل هذه الجلسة السرية أو بعد هذه الجلسة السرية ـ كما ترون حضراتكم ـ أرجو أن يسمح للمحامى بالدفاع عن المتهم . ولا أخالنىأطلب منكم كثيرا ، بل اننى اذ الجـأ الى عدالتكم فاننى مطمئن تماما الى أنكم ستجيبوننى الى طلبى . ولا يمكن مطلقا عند نظر مثل هذه القضية التى يطرح فيها فى كفة الميزان ـ ليس فقط ـ حياة المتهم ـ فالتهم الموجهة اليه تهم خطيرة ـ ولكن أيضا مستقبله وسمعته الوطنيـــة ، الا يمكن المحامى من الدفاع عن المتهم بسرد الوقائع والحقائق التى تنير السبيل أمام هيئة المحكمة الموقرة .



المتهم ابراهيم فرج يقف أمام هيئة المحكمة ليستمع الى الادعاءين المقامين عليه

وحينما قابلت المتهم للكلام معه فى القضية ـ وأشكر مكتب الادعاء والتحقيق اذ مكننى من مقابلته مرتين ـ فى أول مرة ، لم يكن يعنيه سوى أمر واحد هو أمر سمعته فقد قال لى : سمعتى ، سمعتى !! شوف بعد ٣٠ سنة تكتب الجرائد العناوين العريضة وتقول تحتها ابراهيم فرج متهم بالخيانة !! ان الأمر مفوض لكم . وانا هنا أطرح الأمر بين أيديكم ، وكل ما ارجو ، هو أن اتمكن من الدفاع عن موكلى سواء أكان ذلك فى جلسة سرية أم فى جلسة علنية ، والأمر متروك لتقديركم . هــذا هو الرجاء الوحيد للدفاع . قد يقال : ماذا سيقول الدفاع وهو لن يحضر الجلسة

السرية ؟ يمكن تكون هناك عموميات ، هذه العموميات قد تنصب انصبابا تاما وبخاصة فى هذه القضية على الادعاءات المقامة على ابراهيم فرج . وفى هذه الحدود وحدها ... وانا رجل أعرف واجبى تمـاما وأقدر المصلحة .. أرجو - اذا ما أردتم حضراتكم جعل الجلسة سرية - أن يمكن المحامى من الدفاع عن المتهم . وشعورا منى بالمصلحة الكبرى حينما يأتى هذا الدور الذى أشير اليه ليترافع المحامى عن المتهم ، فانى ارى أن من المصلحة الوطنية أن تكون الجلسة علنية ، مش علشان أبرىء ابراهيم فرج امام الأمة ، مش كده بس .. ولكن لأن هناك مصلحة وطنية عليا يمكن أن نتكلم فيها - وسأتكلم فيها بهذه الروح : روح الحرص على المصـلحة الوطنية ، روح الحرص على الثورة ، روح الحرص على الحكم الحاضر وعلى الأسس التى قامت عليها الثورة . والأمر مفوض لكم .

وكيل النيابة - لم يكن الادعاء هازلا - يا قضاة الشعب - عندما طلب أن تكون المحاكمة سرية ، ذلك لأن المصلحة العليا - وهى قبل كل شىء - يجب أن تكون محل الاعتبار ، يجب أن تكون محل التقدير ، يجب أن تكون فوق مصلحة الأفراد . فمصلحة الأمة هى فوق كل شىء آخر ، والادعاء اذ طلب جعل المحاكمة سرية ، انما طلب هذا الطلب وهو مستند الى نص أمر التشكيل والى ما جرت عليه عدالة المحكمة فى محاكماتها السابقة المماثلة . والى أن هذه السوابق قد رجحت كفة المصلحة العامة على كفة المصلحة الخاصة ، ولولا ذلك لما كانت محكمة الثورة ، وهدفها قبل كل شىء أن تؤمن هذه الحركة وأن تطهر ما ساور هذا البلد من فساد ، وما تغلغل فيه من أمور شائنة أخرت تقدمها زمنا طويلا .



المتهم ابراهيم فرج بين محاميه الدكتور محمد صلاح الدين وحارسه

يا سادتى القضاة :

ان امر التشكيل فى يدى ، وهو يقضى بأن لكم أن تتخذوا ما تشاءون من اجراءات .

الرئيس ــ الدفاع ما عندوش مانع أن تكون الجلسة سرية ، ولكنه يطلب أن يكون حاضرا أثناءها .

الدفاع ــ ولا هذا . اننى قلت فى كلامى اننى ارجو ان امكن من الدفاع عن المتهم ويستوى الأمر عندى سواء اكان ذلك قبل انعقاد الجلسة السرية أم بعدها .

المتهم ــ نحن مطمئنون تماما الى عدالتكم .

وكيل النيابة ــ بالأمس ، اختلت المحكمة بالمتهم وكان قد نشر قرار الاتهام ، وقد ردت المحكمة الاعتبار بأن قضت ببراءة المتهم ، ولم يكن أمام حضراتكم سواه ، وأنتم الذين حققتم وحكمتم بالعدل حكما دوى فى أرجاء البلاد ، حكما قطع بأن السرية أضمن من العلنية فى تحقيق العدالة ، فلا محل اذن لأن يخشى من هذه السرية ، فالسرية ــ كما قلنا ــ هى للمصلحة العامة وللمصلحة العامة فقط . ولا نرجو من حضراتكم بعد أن فوضنا الأمر لكم ، الا أن تكون هذه المصلحة رائدنا جميعا . ان مصلحة فرد لا تقاس بمصلحة أمة ، والأمة فوق كل شيء . ذلك هو طلبنا . ولا أرى محلا بعد ذلك لأن أرد على ما طلبه الدفاع من ابداء أقوال عامة . فلسنا فى مقام الكلام عن عموميات ولكنا نتحدث فى نطاق ضيق ، ان الادعاءين محددان ، فلا محل بعد ذلك لأن نقول كلاما لا علاقة له بالدعوى ما دام خارجا عن نطاق هذين الادعاءين وما دام الأمر معروضا على حضراتكم فكلنا اطمئنان وكلنا ثقة بأن العدالة ستتحقق باذن الله .

بعد مداولة قصيرة

الرئيس ــ قررت المحكمة ما يأتى :

(سماع مرافعة الدفاع قبل استجواب المتهم فى الادعاء المقام عليه فى جلسة سرية تعقد الآن) .

والآن لتخل القاعة من حضرات الصحفيين والزوار .

(أخليت القاعة من الصحفيين والزوار فى الساعة العاشرة والدقيقة)
(العشرين صباحا وعلى أثر ذلك استؤنفت الجلسة بصفة سرية لسماع)
(مرافعة الدفاع وتعقيب وكيل النائب العام عليه) .

(وعلى أثر انتهاء مرافعة الدفاع رفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة)
(الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والعشرين صباحا) .

(وأعيدت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخمسين)
(صباحا حيث استمعت هيئة المحكمة الى تعقيب السيد وكيل النائب)
(العام على مرافعة الدفاع) .
(وفى تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا أعلن السيد رئيس المحكمة)
(رفع الجلسة ، على أن تستأنف المحكمة انعقادها بصفة سرية بحضور)
(المتهم دون الادعاء والدفاع) .
(وفى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر انتهت الجلسة السرية)
(واختلت هيئة المحكمة بعد خروج المتهم للمداولة) .
(وفى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة بعـــد الظهر أعلن الرئيس)
(انتهاء المداولة كما صرح بأن النطق بالحكم سيكون فى جلسة الغد)

الجلسة السابعة

المنعقدة بمقر قيادة الثورة يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ الموافق ٢٧ محرم سنة ١٣٧٣ الساعة العاشرة والدقيقة السابعة صباحا .

لاستمرار النظر فى القضية رقم ٥ محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ المتهم فيها السيد ابراهيم فرج .

الرئيس ــ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة السابعة من جلسات محكمة الثورة . هل المتهم موجود ؟

المتهم ــ ايوه يا فندم

الحكم

الرئيس ــ الحكم فى قضية المتهم ابراهيم فرج « حكمت المحكمة على المتهم ابراهيم فرج فى الادعاءين المقامين عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة » .

ثم عدل الحكم بالسجن خمسة عشر عاما ...

***

(تعقيب)

كانت قضية ابراهيم فرج هى القضية السادسة التى قدمت لمحكمة الثورة . ففى الساعة السابعة والدقيقة العاشرة صباحا جىء بالمتهم الى قاعة المحكمة حيث جلس بجوار محاميه الأستاذ محمد صلاح الدين .. وافتتحت الجلسة بأن تلت المحكمة الادعاءين المقامين على المتهم ملخصهما : الخيـا نة . . .

وتكلم المدعى فطلب أن تكون الجلسة سرية وذلك صونا لمصلحة البلاد العليـــا .

وعقب الدفاع على ذلك بقبوله أن تكون الجلسة سرية على أن يمكن من الدفاع عن المتهم فى أول الجلسة أو فى آخرها . . .

ووافقت المحكمة على هذا الطلب على أن تخلى القاعة من الصحفيين والزائرين .



المسجون ابراهيم فرج يسير بجوار السجين عبد الهادى وخلفهما النقيب

وتكلم الدفاع فى القضية .. وتناول دفاعه سرد تاريخ المتهم .. ذلك التاريخ الذى كافح فيه من أجل مصر .

وانتهت مهمة الدفاع بعد ساعة ، ثم رفعت الجلسة للاستراحة خمسة وعشرين دقيقة ثم أعيدت لتستمع المحكمة الى تعقيب الادعاء .

وبعد ذلك انعقدت الجلسة فى سرية تامة وناقشت المحكمة المتهم لمدة ساعة ونصف . وانتهت الجلسة واختلى أعضاء المحكمة للمداولة ... ثم خرجت هيئة المحكمة لتعلن أن الحكم سيصدر فى الجلسة التى تعقد فى اليوم التالى .

وفى اليوم التالى أعلن الحكم فى الساعة العاشرة صباحا وهو يقضى بالأشغال الشاقة المؤبدة .. ثم عرض الحكم على مجلس قيادة الثورة فخففه الى خمسة عشر عاما ...



المسجون ابراهيم فرج يسير الى يمين المسجون ابراهيم عبد الهادى

الباب السادس

الجلسة السابعة المستمرة

القضية السادسة

المتهم فيها : السيد أحمد نصيف ، والأميرالاى زكى زهران ، والمهندس مصطفى شاهين

فى الساعة السادسة من مساء الثلاثاء ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ أعلنت المحكمة حكمها على البكباشى سعد الدين السنباطى ثم بدأت فى نظر القضية السادسة المتهم فيها السيد احمد نصيف ـ والأميرالاى زكى زهران ـ والمهندس مصطفى شاهين .



مصطفى شاهين — زكى زهران — أحمد نصيف

الرئيس ـ هل المتهمون والشهود موجودون ؟

البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق المدعى العام ـ أيوه يا فندم موجودون .

الرئيس ـ المتهم الأول أحمد نصيف .

أحمد نصيف المتهم الأول ـ موجود يافندم .

الرئيس ـ انت وكلت محامى ؟

احمد نصيف ـ أيوه يا فندم وكلت الأستاذ الدكتور زهير جرانه .

الرئيس ـ المتهم الثانى الأميرالاى زكى زهران .

الأميرالاى زكى زهران (المتهم الثانى) ـ موجود يا فندم .

الرئيس ـ هل وكلت محامى ؟

زهران (المتهم الثانى) ـ أيوه يا فندم الأستاذ الدكتور محمد هاشم .

الرئيس ـ المتهم الثالث المهندس مصطفى شاهين .

شاهين (المتهم الثالث) موجود يافندم .

الرئيس ـ هل وكلت محامى ؟

شاهين (المتهم الثالث) ـ أيوه يافندم وكلت الأستاذ يحيى حسنى .

الرئيس ـ سأقرأ الادعاءات بالنسبة لكل متهم .

الادعاء الأول بالنسبة للمتهم الأول احمد نصيف هو (أتى أفعالا من شانها خيانة الوطن والعمل ضد سلامته) .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم الأول ـ غير مذنب يافندم .

الرئيس ـ الادعاء الثانى « روج اشاعات كاذبة »

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم الأول ـ غير مذنب .

الرئيس ـ المتهم الثانى الأميرالاى زكى زهران : الادعاء الأول « أتى أفعالا ضد سلامة الوطن ونظام الحكم وذلك ببث الدعايات والاشاعات الكاذبة »

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم الثانى ـ والله العظيم غير مذنب ؟

الرئيس ـ المتهم الثالث المهندس مصطفى شاهين « الادعاء الأول » أتى افعالا



(من اليمين) مصطفى شاهين ، زكى زهران ، احمد نصيف فى قاعة المحكمة

ضد سلامة الوطن بأن روج الدعايات المثيرة والاشاعات الكاذبة .
فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم الثالث ــ غير مذنب .

الرئيس ــ الكلمة للادعاء .

المدعى ــ التمس نظر الادعاء الأول بالنسبة للمتهم الأول احمد نصيف فى جلسة سرية محافظة على المصادر التى نستقى منها المعلومات وحرصا على مصلحة البلاد العليا .

الدكتور زهير جرانه الدفاع ــ لا اعتراض على مبدأ السرية اذا كانت المحكمة ترى ذلك لمصلحة الوطن العليا ، بيد اننى الاحظ أنكم بالأمس استننتم سنة طيبة ، وهى انكم قد سمحتم للدفاع بالقيام بواجبه فى جلسة سرية . ولهذا ارجو أن تسمحوا لى بالدفاع عن موكلى فى جلسة سرية اذا اقتضى الأمر ذلك ، وستكون مرافعتى من واقع الأوراق التى أطلع عليها .

الأستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام ــ لا مانع لدينا اطلاقا من اجابة هذا الطلب اذا رات المحكمة ذلك .

(مداولة قصيرة بين أعضاء هيئة المحكمة) .

الرئيس ــ بالنسبة لطلب الدفاع عن المتهم الأول قررت المحكمة نظر الادعاء الأول فى جلسة سرية بحضور المحامى والادعاء على أن يكون ذلك بعد نظر الادعاء الثانى .

هل الشهود موجودون ؟

المدعى ــ أيوه يا فندم موجودون .

الرئيس ــ الشاهد الأول محمد مصطفى

(حضر الشاهد الأول) .

الرئيس ــ قول والله العظيم والله العظيم والله العظيم اقول الحق ولا غير الحق والله على ما أقول شهيد .

(أقسم الشاهد اليمين)

المدعى ــ وضح للمحكمة معلوماتك عن المتهمين الثلاثة ؟

الشاهد ــ بيتكلموا كلام وحش ضد الحركة فأحمد نصيف قال عن تصريحات جمال عبد الناصر انها تهويش علشان الشعب ينام .

الرئيس ــ اضرب مثل على الكلام ده .

الشاهد ــ كان عقب الخطب يقول الكلام ده .

الرئيس ــ هل كانت تعليقاته على الخطب هى هى ؟

الشاهد ــ هى هى وكان كل مرة يقول عاوزين يخمدوا الشعب المغفل . ومرة بعد قطع المفاوضات قال الانجليز قطعوها علشان الحركة لا تمثل الأمة ولازم يكون فيه انتخابات وبرلمان ، ومرة قال ان الانجليز احتلت من

الاسماعيلية الى الزقازيق . وان التجار متذمرين وضباط الجيش متذمرين .

الرئيس ــ تقدر تقول الكلام ده باسهاب ؟

الشاهد ــ فيه لواء قدم استقالته من سلاح الطيران اسمه حسن ابراهيم ..

الرئيس ــ حسن ابراهيم قاعد اهه ، اسمه حسن محمود ؟

الشاهد ــ ايوه حسن محمود ، وقال انه استقال علشان تلميذه عمل عليه وزير حربية وعظمة فانا قلت له مفيش لواءات غير ده ؟ قال فيه لواءات مغرضين .

المدعى ــ ما كانش بيتكلم عن الانجليز ؟

الشاهد ــ ايوه قال الانجليز لا يمكن يطلعوا من البلد وقال ان هيئة التحرير دى علشان الدعاية لمحمد نجيب وجمال عبد الناصر . وقال اننا معندناش سلاح نطلع به الانجليز وأخف استعمار هو الاستعمار البريطانى .

الرئيس ــ يعنى عايز الانجليز ؟

الشاهد ــ بيقول احنا متضايقين من الانجليز فى ايه ؟ دول يحمونا من روسيا

وكيل النيابة ــ كان المجلس يشمل مين ومين ؟

الشاهد ــ زكى زهران ومصطفى شاهين وغيرهم لا أعرفهم ، وكان الكلام ده قدام الدكان بتاعى ، وزكى زهران فى يوم قال ان النحاس كان بيصلى فى جامع بالاسكندرية وكانوا شايلينه على الأعناق ، وأربعة ضباط طلبوا منه الهدوء فضربهم بعصاية كانت معاه ، ولما الشعب شاف كده هجم عليهم ، ومرة كان بيصلى فى السيدة زينب فواحد قال له : أنا وكيل نيابة وعايزينك تنقذنا من العهد ده ، وقال ان الانجليز فصلت الاسماعيلية عن القطر المصرى .

وكيل النيابة ــ الا تذكر وقائع أخرى عن تعليقاتهم عن رجال الحركة وعلاقتهم ببعضهم والمسألة متروكة لذاكرتك ؟

الشاهد ــ دى حاجة بقى لها مدة ، وهم كل حاجة يعلقوا عليها ، ويوم الانذار البريطانى كان زكى زهران بيعانق واحد امامى ، والله والله أنا متذكر الواقعة دى .

الرئيس ــ مبسوط ؟

الشاهد ــ مبسوط جدا ويقول رايحين نرجع . واحمد نصيف قال ان خمسين جندى يقدروا يحتلوا القيادة ويعينوا حسين سرى عامر ، كما قال عن حادثة والدة عبد الحكيم عامر ان المقصود كان عبد الحكيم عامر نفسه ، مش والدة عبد الحكيم عامر ، وأنا انغميت من الكلام ده .

الرئيس ــ قصده ايه ؟

الشاهد ــ ما اعرفش .. يظهر العهد مش عاجبه .

وكيل النيابة ـ الاجتماعات كانت أمام دكانك بس ؟

الشاهد ـ لا . . كمان فى بيته فى نفس العمارة اللى فيها المحل وكانت تيجى لأحمد نصيف عربيات كثيرة . ومرة أحمد نصيف جه ومعاه شنطة أوراق ولم يظهر طول النهار وقال لى خذ الشنطة طلعها فوق . وكان زكى زهران موجود فطلعت فوق للست أعطيتها الشنطة .

الرئيس ـ الشنطة مقفولة والا مفتوحة ؟

الشاهد ـ مقفولة والخرائط باينه منها .

وكيل النيابة ـ هل كانت اجتماعاتهم مستمرة والا متقطعة .

الشاهد ـ فى بعض الأحيان يقعدوا عندى وأحيانا يجتمعوا بعيد عننا ، وفى مرة كان أحمد نصيف وزكى زهران موجودين مع آخرين ، وروحوا بدرى والساعة ١٢ مساء وجدتهم كلهم ماشيين فى الطريق .

المدعى ـ ألم يتكلم زكى زهران عن انتخابات السودان ؟

الشاهد ـ أظن أحمد نصيف قال اننا أخذنا مقلب فى اتفاقية السودان ، وان الانجليز أكلوها منا ، وكما ضحكوا علينا فى السودان ، ضحكوا علينا فى الجلاء ويوميا كان أحمد نصيف بييجى ويقول الكلام ده .

الرئيس ـ ومصطفى شاهين ؟

الشاهد ـ مرة جه نص الليل وقال لابراهيم صاحب المحل : اعطينى زجاجة ليمون ، وقال له أحسن لك تأخذ أولادك وتشوف لك بلد ثانية لأن رايح يحصل ثورة مسلحة ، وكان يؤيد كلام نصيف وزكى زهران والحالة دى استمرت خمس شهور .

الرئيس ـ وفى الخمسة شهور دى سمعت حاجة ثانية ؟

الشاهد ـ كلام كثير .

وكيل النيابة ـ هل كان فيه غيرهم أشخاص بيترددوا على المحل ؟

الشاهد ـ زكى شمس ومحمد عبد الغفار وعبد العزيز فى الصحة وغيرهم .

الرئيس ـ اللى كان بييجى يشترى يسمع الكلام ده ؟

الشاهد ـ كل اللى بييجى يسمع الكلام .

الرئيس ـ كان بيبان ان قصدهم يسمعوا الناس أو بيتكلموا تسلية ؟

الشاهد ـ كانوا بيتكلموا علنا ، ومفيش غير مصطفى غيث هو اللى كان يتكلم مع نصيف بصوت واطى خالص ولو جه عيل جنبه يقطع الكلام .

محامى المتهم الأول ـ حديث نصيف عن عبد الحكيم عامر كان بعد عملك فى المحل بأد ايه ؟

الشاهد ـ شهر واحد أو شهر ونصف .

الدفاع ـ متى وقع حادث والدة عبد الحكيم عامر ؟

الشاهد ـ لا أذكر .

الدفاع ـ تعرف ان أحمد نصيف كان يبنى عمارة لحساب زوجته ؟
الشاهد ـ لا أعرف .
الدفاع ـ الخرائط اللى شفتها جائز خاصة بالعمارة .
الشاهد ـ أنا لا فى كلية الهندسة ولا فى كلية الزراعة ولا أعرف .
الدفاع ـ هل حديث نصيف عن الانجليز كان يدل على حبه لهم ؟
الشاهد ـ أيوه كان يدل على كده .
الدفاع ـ ما قولك ان احد الشهود فى التحقيق وهو سيد رشدى قال ان أحمد نصيف كان دايما يقول عن الانجليز انهم أولاد كلب ؟
الشاهد ـ لم يحصل .
محامى المتهم الثالث ـ قررت ان مصطفى شاهين قال لابراهيم عثمان اقفل وشوف بلد آخر ، ولم تذكر الواقعة دى فى التحقيق .
الشاهد ـ الكلام ده انا متأكد منه وحلفت يمين وده اللى حصل بالضبط .
الدفاع ـ كان امته الكلام ده ؟
الشاهد ـ لا أتذكر وده اللى حصل .
الدفاع ـ يعنى أقوالك دى هى الحقيقة والا أقوالك فى التحقيق ؟
وكيل النيابة ـ أنا أعترض على السؤال لأن هذا من شأن المحكمة .
الدفاع ـ وكان يوم ايه ؟
الشاهد ـ مش متذكر بالضبط . جايز افتكر الواقعة دى دلوقت .

(انتهى سؤال الشاهد الأول ثم خرج ونودى على الشاهد الثانى سيد رشدى)

الرئيس ـ الشاهد الثانى سيد رشدى .
الشاهد ـ أيوه يا فندم .
الرئيس ـ قول والله العظيم والله العظيم والله العظيم أقول الحق ولا غير الحق والله على ما أقول شهيد .

(حلف الشاهد اليمين)

المدعى ـ ماذا تعرف عن موقف المتهمين فى هذا الادعاء بصفتك لك صلة بهم ؟
الشاهد ـ أنا أعرفهم الثلاثة احمد نصيف وزكى زهران ومصطفى شاهين والأول أنا عرفته عند واحد بتاع سجاير ، وهو خبير ، وعندى ارض وقلت هو يرشدنى ، وفعلا قدم لى مساعدات . . وأحيانا كنت اشوفه فى المحل وكنا نتكلم فى الدين والسياسة وفهمت منه انه بيقول ان الانجليز دولة قوية وجيشنا لسه ضعيف ، والبلد مفككة ، ومرة قال لى على ما اذكر ان والده له أرض فى السودان .

أما زهران فمره كان عنده شبه ذبحة صدرية ، فرحت زرته مع احمد نصيف وفهمت من كلامه ان الوفد كانت ايامه رخاء ، وكان رايح يطرد

الانجليز ، ولولا سراج الدين ماكانش الوفد يبقى موقفه سلبى .. والجيش لم يعمل شيئا والانجليز باقين والغلاء باق أيضا .

ومرة شاهين قال لى رأيك ايه قلت له مليش فى السياسة فقال لى انت جبان فأنا صدمت بالكلمة دى .

المدعى ـ الم يتحدث أمامك بكلام عن رجال الحركة ؟

الشاهد ـ بيقول ان الجيش لم يعمل شيئا .

المدعى ـ هل تمر على محل السجاير فى طريقك ؟

الشاهد ـ أيوه باستمرار وكنت اشوف احمدنصيف كثير وزكى زهران مكنتش أشوفه كثير وأحيانا كان يوجد احمد نصيف وشاهين .

المدعى ـ قعدت معاهم كام مرة ؟

الشاهد ـ أظن مرتين أو مرة واحدة مع شاهين ومع زهران أربعة .. ونصيف قعدت معاه كثير وكنا نتكلم عن مسائل عامة كالضرائب .

الرئيس ـ ضرائب ايه ... كان بيعطيك محاضرة ؟

الشاهد ـ لا .. ده رجل لطيف وكنت اقعد معاه أتنور وقال ان الانجليز أولاد كلب .

المدعى ـ يعنى ايه ؟

الشاهد ـ يعنى دوخوا العالم .

المدعى ـ انت قلت ان مصطفى شاهين قال لك ان ضباطنا غير محنكين ، وان نصيف قال لك ان الانجليز أولاد كلب ولا نقدر عليهم .

الرئيس ـ انت بتشوفهم فى محل السجاير ، وتلاقيهم بيتكلموا مع بعض ، فهل تقدر تقول لنا يقصدوا ايه بالأحاديث دى ؟

الشاهد ـ ما اعرفش والله . كان قصدهم عموما ان الجيش ماخدمش البلد وانهم قاموا بحركة القنال .. ولولا حرق القاهرة كانت مصر انتصرت .

الرئيس ـ هما وفديين يعنى ؟

الشاهد ـ أيوه وفديين ومصطفى شاهين كان عايزنى اشترك فى الحديث فرفضت فقال انت جبان .

الرئيس ـ قصده ايه من جبان ؟

الشاهد ـ !! والله ما اعرفش ودى قلة ذوق منه .

المدعى ـ هل تربطك رابطة بزكى زهران ؟

الشاهد ـ ابدا مااعرفوش .

المدعى ـ الثابت ان شاهين متجوز بنت عبد العزيز النحاس .

الشاهد ـ والله مااعرفش .

محامى المتهم الأول ـ هل يعرف الشاهد ان احمد نصيف له صلة بالأجانب ؟

الشاهد ـ لا اعرف .

الدفاع ـ قلت فى التحقيق انك لو عرفت كنت قاطعته .

الشاهد ـ أيـــوه .

الدفاع ـ هل ابراهيم عثمان صاحب المحل يتمتع بسمعة طيبة ؟

الشاهد ـ سمعته زى الزفت ، والطباخ بتاعى قاللى يا بيه ماتروحش هنـــاك وبيقولوا انه بيبيع مخدرات .

الدفاع ـ هل قال لك ان المخبرين بيقفوا عنده ومعاهم آلات تسجيل ؟

الشاهد ـ ايوه قال كده .

(انتهت مناقشة الشاهد الثانى وخرج وحضر الشاهد الثالث حسين صفوت)

الرئيس ـ الشاهد الثالث حسين صفوت .

الشاهد ـ أيوه يا افندم .

الرئيس ـ قل والله العظيم والله العظيم والله العظيم أقول الحق ولا غير الحق والله على ما أقول وكيل .

(حلف اليمين)

المدعى ـ أين تسكن ؟

الشاهد ـ فى مصر الجديدة بشارع دسوق رقم ١٣ .

المدعى ـ أتعرف أحدا من المتهمين ؟

الشاهد ـ ايوه اعرف الأول نصيف والثانى زهران وكنت اشوف شاهين معاهم احيانا .

المدعى ـ كيف عرفتهم ؟

الشاهد ـ انا كنت فى مرور القليوبية وكان زكى زهران مدير المرور .

المدعى ـ عرفتهم ازاى ؟

الشاهد ـ كان زكى زهران بيتردد على بائع السجاير وقابلنى هناك ونقلنى من القليوبية للاسكندرية فى العهد البائد ، وكان ابراهيم صاحب المحل هو الواسطة .

المدعى ـ ما معلوماتك عن الادعاء الحالى الخاص بالاشاعات ؟

الشاهد ـ زكى زهران كان بييجى عند ابراهيم عثمان بائع السجاير ، وطلع فى التطهير ومرض ، وبعدين تردد ثانية على المحل ... وكان فى بعض الأحيان يقف مع احمد نصيف وكنت الاحظ ان شاهين يحضر معهما ويتكلموا مع بعض فى السياسة .

الرئيس ـ بيقولوا ايه مثلا ؟

الشاهد ـ بيقولوا مثلا النحاس كان بيصلى والناس بتهتف له .

المدعى ـ ايه الحاجات اللى كان زهران بيتكلم فيها ، وكان بيقول ان بتوع العهد الحاضر متفقين مع الانجليز ؟

الرئيس ـ متفقين على ايه ؟

الشاهد ـ ما اعرفش .

الرئيس ـ كنت واقف معاهم والا واقف بعيد ؟

الشاهد ـ كنت واقف بعيد شويه .. يعنى بينى وبينهم زى نصف متر لأن المحل له ناصيتين وابراهيم قال لى .. ان كنت تحب تسمعهم اسمعك كلامهم فأنا قلت له بكل ممنونية خصوصا اننا فى عهد جميل .. عهد محمد نجيب .

الرئيس ـ اتكلم فى الموضوع .

الشاهد ـ كان شاهين بيقول ان العمال خايفين .

الرئيس ـ وهو عاوزهم يعملوا ايه ؟

الشاهد ـ ما اعرفش ونصيف كان بيقف أحيانا عند ابراهيم ، ولم أسمعه بيتكلم وبتاع السجائر لفت نظرى لكلامهم .

الرئيس ـ متى كان ذلك ؟

الشاهد ـ من حوالى شهر ونصف فى فترة الاشاعات الكثيرة .

الرئيس ـ وزكى زهران صديق صاحب المحل ؟

الشاهد ـ أيوه .. صداقة كبيرة .

الرئيس ـ لكن صاحب المحل بتاع سجاير .. وده أميرالاى .. وسمعة صاحب المحل وحشه .

الشاهد ـ معلهش دى شيء ما اعرفوش ولازم فيه سر .

الرئيس ـ يعنى انت مش حدق وتفهم ايه ؟

الشاهد ـ ما اعرفش .

المدعى ـ انت فى مصر الجديدة من امتى ؟

الشاهد ـ من ١٢ سنة .

المدعى ـ وابراهيم فاتح المحل من امتى ؟

الشاهد ـ بعد الحرب يعنى سنة ١٩٤٩ تقريبا ، وانا فى مرورى اشوف زهران وشاهين بالليل قاعدين على كراسى .

المدعى ـ لما تكون واقف جنب المحل تسمع كلامهم ؟

الشاهد ـ أمال ... المحل متر فى متر ونصف .. وكانوا يتناقشوا بصوت مسموع .

الرئيس ــ يعنى اللى ماشى فى الشارع يسمع ؟
الشاهد ــ اللى ماشى مش رايح يقف يسمع .
المدعى ــ انت قدمت لنا تقارير بخطك يوم ٢٨ سبتمبر قلت انك كنت عند المحل وشفت زكى زهران يتكلم ويسب فى الحركة ، وبيقول ان اعضاء مجلس قيادة الثورة يهربوا الأموال للخارج ، وان الحكم لن يستمر طويلا وضيعوا السودان .
الشاهد ــ حصل .
الرئيس ــ بيهربوا فلوس فين ؟
الشاهد ــ بيهربوا الذهب .
الرئيس ــ هل هذا الكلام كنت بتسمعه والا بيقوله لك ؟
الشاهد ــ كان بيقوله لشاهين ، وشاهين كان متحمس .
المدعى ــ انت قلت ان الشخص (السمين) شاهين كان بيتكلم زى زهران بالضبط .
الشاهد ــ أيوه .
المدعى ــ ونصيف ألم يشترك معهم ؟
الشاهد ــ كان بيشترك معهم كثير ولم يكن يتكلم وكان يسمع بس .
الرئيس ــ يعنى ماكانش راضى عن الكلام ده ؟
الشاهد ــ لأ ... راضى .
الرئيس ــ راضى ازاى ؟ .
الشاهد ــ كانت ميوله متفقة معاهم .
المدعى ــ انت قلت ان نصيف كان يوافق زهران .
الشاهد ــ أيوه .
الرئيس ــ وايه حكاية ضيعوا البلد دى ؟
الشاهد ــ زكى زهران كان بيقول : ضيعوا السودان وكلام لا يصح أن يقال
الرئيس ــ لازم يقال هنا .
الشاهد ــ لا يصح أن يقال منهم فى مثل هذا العهد .
المدعى ــ انت قلت ان زهران كان بيقول ان الحكم سوف لا يستمر وانهم يعملون الألاعيب على الشعب وسوف يضيعون مصر وان الوفد راجع الى الحكم لا محالة .
الشاهد ــ حصل .
محامى المتهم الأول ــ التقرير الذى احتكم اليه المدعى جاء فيه انك قلت أقسم أن نصيف لم يتكلم أمامى عن الحركة .

الشاهد ـ أيـوه .

الدفاع ـ هل كانت العلاقات طيبة بين صاحب المحل ونصيف ؟

الشاهد ـ نصيف كان يقف كثير أمام المحل .

الدفاع ـ انت قلت فى تقريرك ان فيه سوء تفاهم .

الشاهد ـ حصل سوء تفاهم بينهما لما اتخانق ابراهيم مع واحد وكيل نيابه ، وراحوا القسم .. وبات ابراهيم صاحب المحل ليلة .. ونصيف لم يشهد معه فزعل منه .

المدعى ـ انت قلت انهم كانوا بيتكلموا فى السياسة وكنت تتحاشاهم ؟

الشاهد ـ أيوه كانوا بيتكلموا فى السياسة الداخلية .

المدعى ـ أرجو ان تأذن المحكمة بسماع صوت المتهم احمد نصيف .

الرئيس ـ يا احمد يا نصيف .. انت سمعت أقوال الشهود دلوقتى .. كنت بتقول الكلام ده ليه ؟

المتهم احمد نصيف ـ الحمد لله ان المحكمة أعطتنى الفرصة دى علشان اتكلم وأنا سوء حظى خلانى أسكن فوق دكان ابراهيم وأنا ساعات أنزل مع أولادى والاقى أى حد واقف عند دابراهيم فأقف معاه لحد ما تنزل الست ، أركب العربية وأمشى ولا يتعدى خروجى بيت عديلى أو شقيقى أو صهرى أو بيت صادق حمدى المستشار .

ولما أرجع بالليل انزل الأولاد وأروح انا اجرج العربية ودكان ابراهيم فى طريقى ، ولما أقف عنده يبدانى ابراهيم بقوله ان النحاس لو بقى فى الحكم لأخرج الانجليز ، وكنت أرد عليه باستمرار ان مصطفى النحاس رجل منافق ضحك على الشعب ، وفهم الناس انه يقدر يطلع الانجليز بالقوة علشان يفسد الأمر على من يخلفه والفئة الوحيدة اللى قادرة تفهم الشعب كما فهمه النحاس هم رجال القيادة اللى فهموا جهل الشعب وتأثير النحاس عليه ، فقدروا يستميلوا الشعب ويخرجوا من راسـه النحاس . واعتقد ان فكرة هيئات التحـرير هى لسحب الشعب من النحاس مش من الأحزاب الثانية لأن ممعهاش حد . وخلاص الشـعب لا يكون الا ببقاء هيئات التحرير ٢٥ سنة لتخلق شيئا جديدا ، وهـذا يظهر من تصريحات البكباشى جمال عبد الناصر ، وكنت أمثل النحاس بالأم الجاهلة التى تحنن الطفل عليها فيقف فى وجه أبيه . وعلشان كده جمال عبد الناصر صرح أولا بأنه سيخرج الانجليز بالقوة وبعدين عمل هيئات التحرير وبعدين قعد يفهم الشعب شوية شوية ... واضطر الى قبول الهتاف ليحبب الشعب اليه ، وبعدين أعطى تصريحا جديدا قال احنا رايحين نطلع الانجليز بالذوق .. والا فبالقوة .

الرئيس ـ فيه تسجيل عليك .

المتهم ـ تسمح لى أكمل . كان يقول لى : ليه القيادة لا تعلن الحرب على الانجليز؟ فكنت أقول له كفاية غلطة حرب فلسطين اللى احنا طالعين منها .. مين ينفعنا الا دولة زى دى ؟ يقول لى روسيا أقول له استعمار الانجليز أحسن من الاستعمار الروسى . ووالله كان كلامنا يدور حول ذلك .

المدعى ـ المتهم اعترف بأقواله المسجلة فى الشريط .

الدفاع ـ الحديث لم يؤخذ فى يوم واحد ولكن على أيام متتالية وكل رجائى أن نعمل جهدنا لرد الحديث الى أصول منتظمة .

الرئيس ـ لما يقول خمسين واحد ينزلوا بالباراشوت على القيادة يبقى معناه ايه ؟

المدعى ـ هو قال الحرب دلوقتى فى دقيقة ، وانت تخش تنام تلاقى الانجليز الصبح فى الشوارع نزلوا بالبراشوت ، ونزلوا على القيادة ، وانجلترا جزيرة فيها ٨٠ مليون نفس والجزيرة ضيقة عليهم . والانجليز قطعوا المباحثات علشان القيادة لا تمثل الشعب والقيادة طلبت من النحاس اصدار بيان لتأييدها فرفض .

الرئيس ـ قلت الكلام ده ؟

المدعى ـ هو اعترف فى التحقيق .

المتهم نصيف ـ أنا لم أسمع الحديث ولا أعرف اذا كان صوتى أولا .. وحديثى كان متقطع .

الرئيس ـ وحكاية الباراشوت دى جت ازاى ؟

المتهم ـ ابراهيم قال لو أعلنا الحرب نقعد ثمانية شهور وروسيا تلحقنا ، فقلت له الحرب دلوقتى حرب طيارات ونفس القيادة استولت على البلد بالليل وقمنا الصبح لقيناها استولت على البلد .. ودلوقت لو الانجليز جم بالليل مش رايحين يلاقوا حد .. هم الأعضاء بيناموا فى القيادة .

الرئيس ـ حيدر كمان لم يكن نائما فى كوبرى القبة .

المتهم ـ وانا قلت ان الشعب جاهل والتجار زعلانين ، والملاك زعلانين ، والموظفين زعلانين وازاى عايزهم يعلنوا الحرب .. وقلت القيادة تمهد للجمهورية وهذا حصل .

الرئيس ـ لو كان كلامك كده كانت تبقى دعاية كويسة للحركة .

المتهم ـ والله هذا ما قلته ، وقلت لازم هيئة التحرير تبقى ٢٥ سنة .

المدعى ـ أثناء الحديث قال : دلوقتى بيقولوا بالذوق ، فين القوة احنا مانقدرش نقف فى وش الانجليز ولازم نقوى نفسنا ، والمتهم الآن يكاد يكون مقرا بما تلوته عليه ومقـرا بأن مناقشاته السياسـية كانت مع ابراهيم الذى يطعن فيه .

المتهم نصيف ــ لولا ابراهيم فتح دكان تحت مسكنى ماكانش يبقى لى اقوال.

الرئيس ــ انت موظف درجة ايه ؟

المتهم ــ درجة رابعة مغبون .

الرئيس ــ وابراهيم ده ايه ؟

المتهم ــ بتاع كوكا كولا .

الرئيس ــ وازاى تقف تتكلم معاه وتتناقش فى السياسة ؟

المتهم ــ ده خطير وكل الحتة تتحاشاه . . . وأنا أتحاشاه .

الرئيس ــ يعنى تقوم تكلمه فى السياسة ؟

المتهم ــ أبدا أنا بانفعه علشان يبعد عنى . . . وهو يعرف انى أكره النحاس .

الرئيس ــ جاوب على قد الأسئلة واترك الباقى للدفاع .

المتهم ــ الدفاع لم يسأل الشهود .

الرئيس ــ يمكن له خطة ثانية .

المتهم ــ انا جرحت الشهود أمام المحققين وأنا أحترم شرفهم العسكرى ، والقضائى ، أو على الأقل شرف المحقق العسكرى لأنه سألنى وحقق معى يوما كاملا . وأنا طعنت له فى محمد مصطفى وقلت انه طلع فى التطهير وكان عايز يستأجر دكان .

الرئيس ــ الكلام ده خارج عن موضوعنا .

المتهم ــ ابراهيم قال لى ابعد عنه لأنه من المخابرات ولا يعقل انى أتكلم أمامه والله دى فرصة ربنا يجازيكم عليها لأنكم اتحتم لى الكلام .

الرئيس ــ كفاية بقى أحسن الدكتور جرانه مايلاقيش حاجة يتكلم فيها .

الدفاع ــ كفاية بقى يا نصيف .

الرئيس ــ ترفع الجلسة ربع ساعة للاستراحة .

(ورفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة السابعة والدقيقة ٤٥ ثم أعيدت فى الساعة الثامنة والدقيقة السابعة)

الرئيس ــ زكى زهران .

المتهم ــ زكى زهران ــ أيوه يا فندم .

الرئيس ــ سمعت الكلام اللى قالوه الشهود ؟

المتهم ــ أيوه . . . وأنا لم يحصل منى شىء اطلاقا . وأنا خرجت من الخدمة فى ديسمبر ثم مرضت شهرين فى المنزل وكانت قدمى فى الجبس .

الرئيس ـ بتنفى كل الكلام ده ؟

المتهم ـ خالص ـ خالص .

الرئيس ـ يعنى الشهود الثلاثة كذابين ؟

المتهم ـ والله انا أتركهم لضميرهم وذمتهم ... وأقسم بالله العظيم انه لم يحصل منى أى طعن بل بالعكس فؤاد سراج الدين كان يضطهدنى ، فليس لى مصلحة فى الدفاع عن الوفد .

الرئيس ـ بينك وبين الكونستابل حسين ايه ؟

المتهم ـ جالى فى الوزارة وتظلم لى لأن والدته مشلولة وله اختين عوانس لا عائل لهم .

الرئيس ـ هل نقلته للاسكندرية .

المتهم ـ انا نقلته خدمة وبعد سنة ارتكب جريمة جوزى عليها ونقل من المرور .

الرئيس ـ يعنى مافيش بينكم حاجة ؟

المتهم ـ أبدا وباين فى نفسه حاجة بخصوص ما ناله من جزاء .

الرئيس ـ اتكلمت عن السودان ؟

المتهم ـ والله ابدا والشاهد محمد مصطفى قال انى لم أتكلم ، ووالله ما جبت سيرة السودان .

الرئيس ـ لك رأى فى الاتفاقية ؟

المتهم ـ انا راجل فى حالى ومعاشى اتسوى ولا داعى للكلام فى السياسة .

الرئيس ـ وايه حكاية الثورة الدامية اللى قلتها لابراهيم ؟

المتهم ـ ماحصلش .

الرئيس ـ ايه حكاية النحاس وصلاته فى الجامع ؟

المتهم ـ انا لم أتكلم عنه أبدا .. وانا راجل بوليس وفاهم كل حاجة .

الرئيس ـ ما علاقتك بابراهيم بائع السجائر ؟

المتهم ـ علشان كنت باشرب سجاير كنت بامر عليه فى طريقى الى محطة المترو واشترى منه وبعدين أصبت بذبحة صدرية .

الرئيس ـ فيه صداقة بينك وبينه ؟

المتهم ـ أبــدا .

الرئيس ـ مش كان هو واسطة فى نقل الكونوستابل ؟

المتهم ـ هوه قالى ظروفه فقلتله خليه يقابلنى .. وان كان يستحق النقل أنقله وبعد مرضى لم أكن أمر عليه الا قليلا . لقد كنت مريضا وممنوعا عن الكلام .

الرئيس ـ ماكنتش بتقعد أمام المحل ؟

المتهم ـ كنت بقعد قبل مرضى .

الرئيس ـ سيد رشدى قال انه شافك قاعد عنده .

المتهم ـ هو قال مرة أو اثنين بس .

الرئيس ـ يعنى عمرك ما تكلمت ضد العهد الحاضر ؟

المتهم ـ والله ابدا ولم اتكلم أو اطعن فى العهد الحاضر وهل يعقل انى اتكلم مع بائع سجاير على قارعة الطريق لم يحصل هذا اطلاقا فانا كنت راجل بوليس وفاهم كويس ان الحاجة دى مش كويسة .

الرئيس ـ المتهم الثالث المهندس مصطفى شاهين .



المتهم مصطفى شاهين يتحدث الى الدكتور محمد هاشم المحامى فى قاعة المحكمة

المتهم شاهين ـ نعم يا فندم ...

الرئيس ـ هل صحيح انت تكلمت ضد العهد الحاضر ؟

المتهم ـ ابدا لقد كان شرفى ونزاهتى موضع مؤاخذة حتى سنة ١٩٥٢ والجرائد كانت بتشنع على وهذا العهد أنصفنى ، قالوا على اننى راجل حرامى وأخرجت ، ولكن عهدكم برأنى فكيف اكره هذا العهد الذى رد الى اعتبارى وحفظ على كرامتى ونزاهتى التى طعنت من سنة ١٩٤٢ ، أنا مهندس واقدر اشتغل فى الأعمال الحرة .

الرئيس ــ بينك وبين الشهود حاجة ؟

المتهم ــ أنا لا أعرفهم وثابت بالأدلة انى كنت مريض فى مستشفى الحميات فى هذه الفترة ، ويمكن الاستيثاق من صحة هذا القول .. وعلى العموم فانى أترك للمحامى مهمة الدفاع وأنا ما اقدرش أتكلم كثير لأنى لا زلت مريض وأعصابى تعبانة .

الرئيس ــ المدعى عاوز يقول حاجة ؟

وكيل النيابة ــ ارجو أن تتكرموا بسماع التسجيل .

الرئيس ــ طيب سمعونا .

(أدير جهاز التسجيل الصوتى فلم يكن يسمع بوضوح وقال مهندس الصوت انه يمكن سماعه بوضوح بسماعة فرأى الرئيس تأجيل سماعه الى ما بعد المرافعة وبحضور المتهم الأول)

الرئيس ــ الكلمة للمدعى .

المدعى :

قضاة الشعب :

اليوم نقدم لكم لونا جديدا من الاتهام ونوعا جديدا من المتهمين كلاهما يدخل فى المكان الذى رسمه الأمر الصادر بتشكيل هذه المحكمة الموقرة وكلاهما ــ الاتهام والمتهمون ــ من العوامل التى أراد قادة الثورة ــ وبحق ــ القضاء عليها .

ففى الوقت الذى تسير فيه الثورة قدما لتحقيق أهدافها النبيلة لخير هذا الشعب ورفاهيته .. اذ بطائفة هى فى الواقع قلة ضئيلة استغلت رحمة الثورة والعاطفة الكريمة التى بدت من القادة الأحرار فعن لها (لهذه الطائفة اللئيمة) أن تعكر الجو ، وتعيث فى الأرض فسادا ظنا من هؤلاء الضعفاء انهم بما ينفثون من سموم وما ينشرون من شائعات كاذبة مغرضة ودعايات خبيثة مضللة قادرون على عرقلة قافلة الأحرار عن السير فى طريقها القويم نحو الهدف الأسمى من تحرير البلاد والوصول بها الى أعلا مراتب الكمال ، ولكن خاب فألهم وطاش سهمهم ، وكشفوا بفعلتهم النكراء عن نفسيات مريضة وافئدة جردت من كل معنى من معانى الوطنية .

والمتهمون الثلاثة الذين نطرح أمرهم بين أيديكم فى هذا المحراب،انماهم من هذه العصابة ، ولكل منهم حظ معلوم من الثقافة وحسن الادراك ، فلا حجة لأحدهم تقبل تبريرا لموقفهم غير الكريم من حركة قادها كرام الى هدف كريم .

ولعل العجيب من أمرهم انهم جميعا يقرون صراحة بأنهم أفادوا من هذا العهد فوائد مادية وأدبية !!

فأولهم احمد نصيف يقر بأن حصة له فى وقف كانت مغتصبة ويئس فعلا من الحصول عليها وانقطع به حبل الأمل دون بلوغها حتى اذا ما قامت

الحركة ردت اليه حقوقه كاملة ، من غير ما جهد بذل ودون أن يلجأ الى أى طريق ملتو ، كما كان الحال فى الماضى .. بل لقد قال بأنه نال درجة فى هذا العهد بلا وساطة أو رجاء لأنه يستحقها .

وثانيهم وهو الاميرالاى زكى زهران يقر بأنه قد أفاد من هـــذا العهد اذ أحيل الى المعاش مكرما يكاد مرتبه لم يمسسه نقص ، الى جانب راحة بدنه وباله .

وثالثهم مصطفى شاهين يجهر بالقول ان العهد الحاضر قد رد اليه حقوقه وحفظ عليه كرامته فخرج الى ميدان العمل الحر مرفوع الراس مزودا بشهادة عهد الثورة . هذا العهد الذى لم يرع فى كافة التصرفات سوى الله والمصلحة العامة دون تفريق بين الأفراد ، لدين أو حزبية أو غير ذلك .

فالادعاء الثانى المقام على المتهم الأول والادعاءان المقامان على المتهمين الثانى والثالث الدليل عليها قوى متين من أقوال الشـــهود السابقين والتسجيلات .

ولا يريد الادعاء أن يشق عليكم فى ترديد كل عبارة قالها هؤلاء فالأوراق طافحة مسودة الصحائف من شر ما نفثوا واذاعوا .

قضاة الشعب :

هاقد بينا موقف المتهمين من هذا العهد المبارك ، انهم قوم مارقون جاحدون ، كفروا بنعمة الوطن وعز عليهم — وهم ذوو نفوس شريرة نزاعة الى التدمير لا يهنأ لهم عيش الا فى أوكار الفساد وعهود الفوضى والاستغلال ! عز عليهم أن لا يكون العهد الحاضر — وقد أحسن اليهم كما سبق القول — الا يكون هذا العهد كما يشتهون من فوضى ورشـــوة وفساد ، وهم قوم استمرأوا عيش الظلام فلا أقل من أن يحرموا من النور .

اننا اذ نطالب بأن يكون عقابهم رادعا زاجرا ، فانما نطالب للوطن بحق شرعى أنتم حفظته وحماته .

فاذا طاف بكم — فى خلوتكم المقدسة طائف الرحمة فليكن على الوطن .. وعلى الوطن فقط .

وفقكم الله الى ما يحبه ويرضاه .

الرئيس — قررت المحكمة نظر الادعاء الأول بالنسبة للمتهم الأول أحمد نصيف فى جلسة سرية بحضور المدعى والدفاع ، وسماع أقوال الدفاع فى جلسة يوم الخميس القادم انشاء الله .

(ثم رفعت الجلسة العلنية فى الساعة الثامنة والدقيقة الثلاثين مساء وأخليت القاعة من جميع الحاضرين بمـا فيهم الصحفيين ولم يبق فى القاعة الا هيئة وأعضاء مكتب الادعاء والتحقيق والمتهم احمد نصيف وحارسه ومحاميه الدكتور زهير جرانة وسكرتارية المحكمة)

وفى الساعة العاشرة الا خمس دقائق أعيدت علنية الجلسة وأعلن الرئيس رفع الجلسة على أن تعقد فى الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس لاستمرار النظر فى القضية وسماع مرافعات الدفاع . ورفعت الجلسة فى الساعة العاشرة تماما .

الجلسة الثامنة

المنعقدة يوم الخميس ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣ فى الساعة العاشرة صباحا

لاستمرار نظر قضية المتهمين السيد أحمد نصيف والأميرالاى زكى زهران والمهندس مصطفى شاهين

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الثامنة من جلسات محكمة الثورة . هل المتهمون موجودون ؟

البكباشى ابراهيم جاد الحق المدعى العام ـ أيوه موجودون يا فندم .

الأستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام ـ تقدم الينا شاهد يريد الادلاء بأقوال خاصة بصميم موضوع الدعوى المعروضة أمام حضراتكم ، ونحن من طريقنا نقدمه لحضراتكم .. ونستميحكم أن تأذنوا بسماعه الآن ، فأقواله فى صميم الادعاء الموجود .

(بعد مداولة بين أعضاء المحكمة)

الرئيس ـ قررت المحكمة سماعه .

(نودى على الشاهد)

وكيل النيابة ـ اسمه عبد المنعم محمود غنيم .

الرئيس ـ الشاهد عبد المنعم محمود غنيم .

الشاهد ـ نعم يا فندم .

الرئيس ـ قل والله العظيم ، والله العظيم ، والله العظيم أقول الحق ، ولا غير الحق والله على ما أقول وكيل .

(حلف الشاهد اليمين)

وكيل النيابة ـ اشرح للمحكمة ما لديك من المعلومات الخاصة بموضوع الادعاء المعروض الآن يعنى قول ايه اللى تعرفه كله .

الرئيس ـ انت تعرف الجماعة دول ؟ (مشيرا الى المتهمين)

الشاهد ـ أيوه يا أفندم أعرفهم .. أحمد نصيف (مشيرا الى أحمد نصيف) واعرف زكى زهران (مشيرا الى زكى زهران) واعرف مصطفى شاهين (مشيرا الى مصطفى شاهين) .

فى يوم الصبح كانت عربات الجيش بتاخد الناس اللى عاوزين يتطوعوا من الفدائيين ، وكان أحمد نصيف بيقول مساكين الجماعة دول ، قال بيروحوا يتطوعوا علشان يحاربوا ، دول علشان يموتوا نفسهم ، قلت له ايه الكلام اللى بتقوله ده ؟! دلوقت أنا لو كنت عاوز أتطوع معاهم علشان احارب ضد العدو كلامك حيمنعنى ويمنع غيرى ، فقال لى لا انتم ولا عشرين زيكم يقدروا يقفوا أدام قوة الانجليز ، دول الجماعة اللى بيطوعوا وبيروحوا هناك بيموتوا وانت فاهم يعنى أن دول يقدروا يطلعوا الانجليز قلت له ده احنا حنبهدلهم وحنطلعهم من هنا . وبعد كده سبته ومشيت

وبعد كده بكام يوم كان زكى زهران واحمد نصيف موجودين وقاعدين بيتكلموا وبيقولوا خلاص راحت حياة الفرفشة والفخفخة ، ده عهد ده .. ده بكره حايجيبو فاروق ، قلت له يعنى تقصد الانجليز قاللى أيوه. وكان بيتكلم عن زكريا محيى الدين كلام مش كويس .. قلت لهم ياجماعة بلاش الكلام ده هوه .. فعملت معاهم خناقة فقالوا لى احنا زينا زيك.. الكلام ده بنسمعه بيتقال من الناس .

وكيل النيابة ـ الكلام ده كان امتى ؟

الشاهد ـ الكلام ده كان من حوالى شهرين .

وكيل النيابة ـ كان فيه حد بيسمع الكلام ده ؟

الشاهد ـ كان فيه ناس واقفين ساعتها ومن بينهم محمد مصطفى اللى بيشتغل عند ابراهيم منصور وانا ساعتها رحت ماسك احمد نصيف ..

وكيل النيابة ـ طيب لما مسكت احمد نصيف عمل ايه زكى زهران ؟

الشاهد ـ مشى على طول .

الرئيس ـ طيب انت شفت مصطفى شاهين ؟

الشاهد ـ أيوه أنا شفته مرة واحدة ، وكان ساعتها بيسأل عن احمد بك .. ولما مالقهوش مشى على طول .

وكيل النيابة ـ انت بتشتغل فين ؟

الشاهد ـ باشتغل فى شركة جانكليس بتاعة السجاير (وهنا أراد الشاهد أن يثبت عمله بالشركة بأن أخرج من جيبه احدى الفواتير الخاصة بالشركة التى يعمل بها)

(ضـــحك)

وكيل النيابة ـ وعرفت منين اسماء المتهمين ؟

الشاهد ـ أنا سألت ابراهيم فقال ده احمد نصيف وده زكى زهران وده مصطفى شاهين .. هو قاللى الراجل ده اسمه ايه والراجل ده اسمه ايه والراجل ده اسمه ايه .

الرئيس ـ انت ذاكرتك قوية قوى .

الشاهد ـ أصل دى حاجة تزعل قوى .. لأنه كان بيقول دول ناس مش كويسين وافرض سيادتك ان واحد زى حالاتى عاوز يتطوع يسمع الكلام ده يتأثر ومايتطوعش ، مش جايز كده ؟

وكيل النيابة ـ تقصد ايه من حكاية مش كويسة ؟

الشاهد ـ دى حاجة وحشة قوى ... دول كانوا بيخوفوا الناس اللى كانوا عاوزين يتطوعوا .

الرئيس ـ يعنى انت خفت بعد ما سمعت الكلام وماتطوعتش .

الشاهد ـ لأ ماخفتش لكن فيه ناس يمكن تتأثر بالكلام ده .

الرئيس ــ الدفاع يحب يسأل الشاهد ؟
الدفاع ــ لأ .
المتهم احمد نصيف ــ يسمح لى سيادة الرئيس (انى أسأله سؤال)
الرئيس ــ مفيش مانع .
المتهم موجها كلامه للشاهد ــ هل انت سمعت الكلام ده منى والا سمعته من ابراهيم عنى ؟
الشاهد ــ سمعته منك .
المتهم ــ لا ، أنا متكلمتش فى حاجة .
الشاهد ــ ليه . مش فاكر لما كنا حنتخانق سوا أدام المحل بتاع ابراهيم .
الرئيس ــ طيب خلاص الشهادة بتاعتك انتهت .
الشاهد ــ السلام عليكم .

(خرج الشاهد بعد أن أدى شهادته)

الرئيس ــ والآن لنستمع الى التسجيل .
وكيل النيابة ــ ان كل ما نرجوه هو أن يحتفظ لنا بحق التعليق بعد سماع التسجيل .

(وهنا أدار المهندس المختص آلة التسجيل واستمعت هيئة المحكمة الى جزء مما دار فى الشريط المسجل وعندما رأى سيادة رئيس المحكمة الاكتفاء بسماع جزء من الشريط وكان لم ينته بعد ، طلب الأستاذ عبد الرحمن صالح الى سيادته الاستمرار فى سماع الجزء الثانى المتعلق بحضرة البكباشى السيد جمال عبد الناصر فأجابه سيادة الرئيس الى ما طلب وبعد فترة أمر السيد الرئيس بايقاف التسجيل)

وكيل النيابة ــ هل هذا الحديث بتاعك واللا لأ ؟
المتهم ــ هل هذا صوتى ؟
الرئيس ــ المحكمة تقدر هذا .
المتهم ــ ألتمس من المحكمة أن تطلع على هذه الورقة (وهنا قدم لهيئة المحكمة ورقة مكتوبة مطوية) يا الله يا ساتر يا رب .

(أطلعت هيئة المحكمة على الورقة المقدمة من المتهم ثم سلموها الى عضوى الادعاء ليطلعا عليها)

المتهم ــ الحديث الذى سجل ، سجل بمنتهى الخبث .
الرئيس ــ الكلمة للدفاع .
الدكتور جرانة محامى المتهم الأول أحمد نصيف :
حضرات القضاة : يطيب لى أن أكرر هنا ما ذكرته فى الجلسة السرية

الرئيس ــ الكلام الآن بالنسبة للادعاء الثانى فقط .

الدفاع ــ يطيب لى أن أكرر هنا ما ذكرته فى الجلسة السرية ومن حقكم علينا ومن واجبنا نحوكم أن نشكر لكم سعة صدوركم ، وأن نشكر لكم ذلك .. بأنكم وقد أحالكم أمر تشكيلكم من الاجراءات التى ألفناها فى المحاكمات القضائية المعتادة الى اجراءات قصد بها بث الطمأنينة . والضمانات ، بأن ضربتم حول أنفسكم سياجا أسمى من هذه الاجراءات الشكلية ، سياجا مستمدا من ضمائركم ، سياجا مستمدا من اعتقادكم بأن التبعات الملقاة عليكم فى هذه المحاكمات هى من الفداحة بحيث تستأهل مزيدا من التأنى ، ومزيدا من الدقة ، نحمد الله أن اتخذتم عنوانا لها فى كل جلسة من جلساتكم اسم الله العلى القدير واسم الثورة الطاهرة المباركة ، فهذان الاسمان خير ضمان لنا بأن العدالة الحقة ستأخذ مجراها ، أقول العدالة الحقة لأننا لا ننشد غيرها ، أقول العدالة الحقة .. لأننا اليوم بعد أن أمضينا جلستين طويلتين فى قراءة ملف التحقيق وأوراقه ثم فى سماع الشهود .. أقول وأنا مطمئن تماما بأننا لسنا أمام أدلة تجزى الادانة .. ولسنا أمام قرائن ، بل أمام فتات متناثرة من هنا وهناك لا ينتظمها حبل ولا تنتظمها فكرة متسقة ، يمكن أن يستخلص منها فداحة التهمة المنسوبة الى المتهم الأول .

نتنقل من هذا الاجمال الى التفصيل ، التهمة المنسوبة فى الادعاء الثانى الى المتهم الأول هى أنه قاد حملة من الاشاعات .. حملة اسموها وقصدوا بها المساس بالنظام القائم وبأركان الثورة وأساسها . وقد أحسن المدعى العام اختيار وصف التهمة فقال بأنها ليست فى ترديد قول وليست فى ابداء رأى ، وليست فى نقد نهج ، ولكنها تنحصر فى تزعم حملة من الاشاعات .

أقول أنه أحسن فى هذا ، لأنه يدرك تماما كما ندرك جميعا بأن النظام الذى نعيش فيه ، والجو الذى يسود حولنا ما يزال يكفل مع صورة السلام ، حرية الرأى ، والدستور المؤقت الذى أعلن والذى لم ينل منه أمر تشكيلكم فى قليل أو كثير ما زال يكفل حرية الرأى لكل مواطن ، وانما حرية الرأى التى انتقلت من الرأى الذى يعبر عنه الشخص الى محاولة التضليل والى محاولة الاضرار والى محاولة خلق أقوال لا صحة لها . هذا الرأى بلا شك يعد جرثومة ، وفرق بين هذا وبين حرية الرأى الجائزة المشروعة التى تعتبر ركنا من أركان تكوين المواطن وتهذيبه وتقويمه وهذا ما نحن فى حاجة اليه .

ثورتكم ــ واسمحوا لى أن أقول ــ وأن اتشحت بالسياج العسكرى

فهى قبل كل شيء ثورة أخلاقية ، وهى قبل كل شيء ثورة تهذيبية وهى قبل كل شيء ثورة تهدف الى تدارك ما فاتنا من خلق المواطن الصالح واذا أردنا خلق مواطن صالح فلا يكون ذلك الا بتشجيع هذه المقومات والحرية المعنوية فيها ، وفى جملتها توكيد هـذا المعنى ، حرية الرأى ، وحرية العقيدة .. الى آخر هذه الحريات التى تقوم الانسان . ولكنى أعود فأقول ان ابناء هذه الأمة فى هذه الآونة فى حاجة ماسة الى أن يكون للراى حدود لا فى التعبير عنه ولا فى الايمان به ولا فى الاعتقاد بخطأ رأى دون رأى ولكن فى محاولة التمويه ، والحـــد الفاصـــل بين هاتين النقطتين يا حضرات القضاة هو النية والقصد · هل حينما يعبر عن رأيه ، ينزلق لسانه بالكلام فى التعبير عما يشعر به !.. وهل أراد خيرا ؟ وهل أراد التعبير عن وضع خالجه فلم يرد أن يعقله فى صدره ، أم أنه قصد الهدم ؟ وقصد الدمار ؟ وقصد تقويض اركان الثورة ؟ هذا هو الحد الفاصل .. لذلك أقول ان الادعاء العام فسر وأدرك تماما ما يتعين .. فتخير ما يصلح أن يكون تهمة اذ قال ان الاتهام المنسوب الى المتهم الأول ليس فى أنه عبر عن رأيه أو أفصح عن رأيه وانما اقام حوله منظمة من الاشاعات .

فى ظل هذا الاطار يجمل بنا أن نتأمل أوراق التحقيق لكى نرى ما اذا كان هذا الاتهام حقيقة له دعائم لتثبته أم أنه متـــداع الأركان . وان النظرة الفاحصة اليه لا تلبث أن تزول قبل أن ينتهى ؟ اسمحولى أن ابرز من ثنايا أوراق التحقيق شخصيتين : أما الشخصية الأولى فهى شخصية ابراهيم بائع السجاير الذى حاول اثبات التهمة ولصقها بالمتهم ، ولا اقول محمد مصطفى لأننى لست فى مجال الكلام عنه الآن ، والشخصية الثانية هى شخصية المتهم ، وشخصية المتهم التى تضعونها فى الميزان الآن ، يجب أن ينظر الى جانبها ، لا الى ماضى الشخص فحسب . . ولكن الى مستقبله وسمعته بل وحياته أيضا . من الخير أن نتعرض قبل كل شيء الى الشخصيات . فابراهيم هذا أنا لا اريد أن أتطوع بالطعن فيه من عندياتى لأنى لا أعرفه ، ولكنى استلهم القول من الأوراق .. فانظروا ما تقوله الأوراق وما يقوله الشهود على غير توافق ، وتبيينا للقول المدبر .

أولا · رجائى يوسف . هذا موظف فى السلطة القضائية فى وزارة العدل والمفروض فيه أن يزن القول ويحسن ادراك مرماه ، فقد تحدث عن ابراهيم فقال ما يأتى فى صفحة ١٣ من التقرير « ابراهيم لا يدرى ما يقول ولا يعى شيئا لأنه على الدوام فى سكر بين ، وهو على الدوام يهذى أمام الناس قائلا انه مندوب المخابرات »

حضرات القضاة ـ رجائى ـ وهذه سيطرتكم على أعصابكم وجلدكم ـ

أن تتفضلوا بفكركم لحظة لتنزلوا مثل هذا القول على الواقع .. وتدركوا معى مالا بد أن يحدثه من نتيجة فهو يقول انه من المخابرات . وهذا يدل على انه رجل غير عادى على الأقل .

هذا القول يا حضرات القضاة ردده من بعده قائد الفرقة الجوية أبو رابية اذ قال ما يأتى عن ابراهيم فى ص ١٨ من التقرير . سؤال : الا تتردد على دكان ابراهيم عثمان بائع السجاير ؟ فقال : أبدا لعدة أسباب ، منها أنه قواد ويتجر فى المخدرات ، وسمعته غير طيبة ، فضلا عن أن مكانه لا يليق لمثلى أن نقعد فيه وهذه الشهادة الثانية المزكية للشهادة الأولى رددها شاهد الاثبات الثانى الذى قدمه الادعاء العام أمام حضراتكم وأقصد به السيد رشدى اذ ذكر ما يأتى عن ابراهيم فى صفحة ٢١ من التقرير « هذا الشخص عابث وكداب وله نزعات دينية ومحدش يأخد كلامه جد .. هو مجنون »

حضرات القضاة الأجلاء .. هذا هو الرجل الذى يريد من حضراتكم اليوم أن تصدقوه ، وهذا هو الرجل الذى يريد أن يكون رقيبا على وطنية المصريين . رقيبا حسيبا وناقلا أمينا لذمتهم نحو وطنهم . فهل تحتكمون فى ذمة المصريين ووطنيتهم الى قواد ؟ ومع هذا انا سأترك لحضراتكم الكلام عن ماديات الدعوى وماديات جديدة تظهر لكم بالأدلة القاطعة كذب هذا الرجل وتفننه فى هذا الكذب . هذه شخصية أحد بطلى الرواية واستميحكم عذرا فى استعارة هذا المعنى لأحمد نصيف .. أحمد نصيف موظف .. وموظف فى وزارة العدل ، ووظيفته خبير ، يعنى نوع من القضاء ، وهذه الوظائف بصرف النظر عن نفسيته ، من شأنها وحدها أن تورث — ولو فى وعيه الباطن — احساسا بالابتعاد عن النزعات الحزبية ، لأن الذى يشترك فى العدالة يجمل به أن لا يندفع فى التيارات الحزبية . قد يعنى بالمسائل الحزبية فيجب عليه أن يبتعد عنها ، أنا أريد أن أكون أمينا فى الدفاع وانما انتقل خطوة واحدة فأقول بأن هذا الجو من طبيعته أن يورث فى الوعى الباطن ميلا محايدا فى الشخص . هذا الميل المحايد اعترض أو اصطدم بتيارات أخرى ، فلننظر اذن هل هذه التيارات حملت أحمد نصيف على الاعتراض أم لا . هذا يقتضينا أن ننتظم فى سائر جنبات الجو فنرى ما يأتى .. نرى أن كل الظروف المعيشية الخاصة بأحمد نصيف هذا ، من شأنها أن تؤكد هذا الجو فان مال فالميل الى الخير ، وان مال فالميل الى حركتكم لأنها عنوان الخير وتجدون هذا ظاهرا : أولا شقيقته كما تشرفت فذكرت ، هى أمينة صندوق جمعية مشوهى الحرب . وعادة فى بلاد الشرق وبنوع خاص فى مصر يرفرف على الأسرة الواحدة تيار

واحد وميل واحد ، والدليل على ذلك أن شقيقته تعمل فى خدمة مشوهى الحرب ، يعنى فى أجل ناحية من نواحى الخدمة الانسانية والبر ، وأخاها يقال عنه انه خائن . ثم هو نفسه أصاب من الحركة فعلا كل خير ... فالحركة عندما قامت لم تقم لاحمد نصيف وحده وانما من فضل خيراتها أناله شيئا منها فهو مستحق فى وقف شأنه ذلك شأن كل المستحقين لا يصيبه منه الا النذر . وله أموال فى السودان كانت الحواجز بينه وبينها قائمة والسدود منيعة ، فرفعت هذه السدود بفضل حركتكم .. أقر هذا لا بصفتى محام ولا لأصنع دفاعا وانما هـــذه الاعتبارات كانت ماثلة فى ذهنه فور سؤاله فجرت على لسانه . شوفوا حضراتكم أول ما قال : اذا كانت المسألة متعلقة بشخصى فقد أصابنى كذا وكذا . وانا الذى أقوله اليوم ليس الا نقلا مما قاله . ولكنه الى جانب هذا ــ كما وصفه شاهد الاثبات السيد رشدى ــ عذب الحديث ومع الأســـف احنا طبيعتنا الدردشة ونحب الدردشة كثير ، والدردشة مش وكرها دكان ابراهيم وانما العادة الذميمة فى الجلوس على المقاهى وحبذا لو أن اصلاحاتكم تطرقت الى هذه الناحية يوما ما . الناس تقعد وتدردش ويتطرق الكلام الى السياسة ويسبح منه الخيال فالناس تتكلم فى ايه غير السياسة ، المفروض أن المتحدث مش مشغول بعمل فتتلقفه الشائعات والأقوال ويستدرج به الحديث ويتدرج الى حيث لا يدرى .

ندوة .. وكان ابراهيم اللى كان يتجر بالدردشة التى نقلت اليكم على هذه الصورة المشوهة . الندوة دى كان يصح أن نعتبرها ندوة خطيرة أى وكر لنفث الشائعات فى الجو انما اللى عاوز ينفث لازم يكون له نشاط منتظم ، المسألة مش مسألة انهم ييجوا هنا علشان يجتمعوا هنا بس ، بل بيجتمعوا كمان فى بيت محمد عبد الغفار ، وشاء حظ ابراهيم العاثر وشاء حظنا السعيد ، وشاءت العناية الالهية من وراء هذا وذاك ، أن ابراهيم هذا حدد واقعتين .. فقد قال انهم مش بس اجتمعوا هنا بل اجتمع فلان وفلان .. وذكر انهم اجتمعوا فى بيت محمد عبد الغفار فى يوم كذا . ومش عاوز أثقل عليكم فأعود الى ما ذكرت فيكفى ان النيابة بينت كذبه ، فهو قال ان نصيف رجع من السفر يوم ٢٠ مع ان نصيف رجع يوم ٢٢ .

ما قولكم فى اعتبار مادى أكبر ، اتخذه عنوانا للحكم على بقية التحقيق ، لما سئل ابراهيم عثمان فى صفحة ٤٩ من التقرير عن أين كان الاجتماع فى بيت عبد الغفار ، فوصفه ــ وهذه هى الكدبة الثانية ــ قال : دخلنا فى بيته وهو ساكن تحت فى أول دور والصالة فيها كراسى خيزران . عنيت

يوم بارحت أول أمس فى أن أتحرى هذا ، فما قولكم يا حضرات القضاة الأجلاء ان محمد عبد الغفار هذا لا يقطن فى الدور الأول وانما فى الدور الرابع . تصوروا فى الدور الرابع ! فيه فرق كبير بين الأول والرابع، والمسألة لا يمكن أن تدعو الى لبس . أنا أفهم لو قال فى الدور الأرضى فنجده فى الدور الأول يبقى معلهش . والرجل الذى يجرؤ على الحق هذه الجراة عندما يسأل عن نقطة .. لا يلبث أن يفتضح أمره . رجائى أن تحققوا هذه المسألة من بعدى وأن تنزلوا عليه العقاب فهو رجل كاذب وكذبه صريح . أما حكاية خطأ التاريخ فقد وجد الادعاء العام لها منفذا ، ولكن ما قوله فى نقطة السكن ! هذه ناحية من النواحى .

الرئيس ـ المحكمة غير مقيدة بالتحقيق الابتدائى . المحكمة مقيدة بشهادة الشهود .

الدفاع ـ أنا شاكر . كنت أحب أن يكون ابراهيم ماثلا أمامكم حتى كنت أنا بل كنتم أنتم تناقشونه فى مثل هذا وتقولون له يا ابراهيم ايه قولك ؟ نحن مقيدون بالتحقيق انت لو جيت شهدت فى واقعة معينة .. الدردشة فى الدكان لا يمكن ان يلجأ اليها فيكون الاجتماع فى البيت ، ويبقى اجتماع منظم فيه فلان وفلان يتكلموا ويتداولوا . فلما نيجى للحقيقة نجد أن المدعى العام استدعى جملة شهود ولكن الأغرب من هذا يا حضرات القضاة أن ابراهيم عثمان هذا ، سطر اسمه بين قائمة شهود الاثبات ، ثم ضرب على اسمه ؛ ما معنى هذا ؟

نيجى لمسألة الشهود .. تجدون نوعا من التوافق العجيب بين كلامهم وكلام ابراهيم ، ولما سئل أحمد نصيف عن معرفته ببعض الأشخاص قال: أعرف فلان وماأعرفش فلان يعنى زكى شمس أعرفه ، وسيد رشدى أعرفه عائليا ، وقابلته فى الاسكندرية وسعيد سنبل أعرفه ولم تدم معرفتى به ، ومحمد عبد الغفار أعرفه ولكن لا زرته ولا زارنى . ما قول حضراتكم بأن هذا الكلام الذى سطر على لسان احمد نصيف ـ وهو مقبوض عليه يعنى محجوز بينه وبين الاتصال بالآخرين ـ جاء مؤيدا جملة وتفصيلا من الشهود الآخرين . السيد رشدى سئل قال أيوه أعرفه .. اعرفه معرفة عائلية ، والتقينا فى الاسكندرية وسعيد سنبل قال اعرفه معرفة عابرة وان لم أزره ، وزهران ومصطفى شاهين مشفتهمش فى بيتنا . فى جملة المسائل التى أثيرت أن هذا الرجل تلقى خطابين من مضربين وسئل المصريان فانكرا ؛ واحد منهم قال أنا ماعرفش أقرأ ولا اكتب .. والثانى ..

الرئيس ـ هذا كلام خارج عن الموضوع ..

الدفاع ـ أحب أن أضيف الى هـــذا ، أن الذى قيل عنه انه يقود حملة من الشائعات فتشوا منزله فلم يعثروا على شىء . لا شك ان اتصالاته كانت مراقبة وأقواله المتصلة بالآخرين تبين مبلغ ما فى كلام ابراهيم عثمان من كذب حينما قال انه كان فى اجتماع فى ٢٠ سبتمبر ، فأولا كان ابراهيم جاهل الاجتماع ، وتكذيب آخر من جانب الوقائع البدائية ومما ورد من أقوال ، تبقى المسألة فى هذه الحالة واضحة ومردها ـ لكى نلتزم حدود الحق وحدود الاعتدال ـ اننى أخذت على احمد نصيف صلته ومعرفته برجل مثل ابراهيم وعاتبته على دردشته معاه ، الدردشة التى لا يقصد منها تصريف اساءة الى عهد هو يحبه ونال من خيراته ما نال .

بقيت ناحية التسجيل . أولا من الناحية القانونية أنا لا اعتراض لى اطلاقا على أن يصدق مثل هذا الحديث . فلا أقل من ان أناقشه كشاهد فأحرج التسجيل كما أحرج الشاهد .. وأكذب التسجيل كما أكذب الشاهد . لأن التسجيل كما سمعتموه يستقيم أمام حضراتكم . طيب هذا الكلام الذى سمعناه لا يمكن أن يقال انه يمثل فكرة كاملة ، وصدقونى ان ذكرت لحضراتكم بأنى مبلى بمثل هذه الآله فعندى فى بيتى واحدة مثلها ، وكل دقيقة السلك يقطع ، فأسمع أم كلثوم لتشجينى بصوتها ثم يقطع السلك فأسمع جازباند ! ففى التسجيل الموجود أمامكم سمعنا كلاما متقطعا فيه حاجة عن الانجليز على لسان نصيف ، ولا شك أن هذه كبيرة من الكبائر لو كان نصيف يذكر الانجليز بالخير .. ولكن عندما نفرض البديهيات والاعتبارات المحيطة به لا يمكن اطلاقا أن نجعله راضيا عن الانجليز .. فالكلام الذى يدور فى ذهن الكثيرين ان انجلترا لا شك قوة عسكرية ، ولا شك أن محاربة الانجليز فى حاجة الى دهاء ولا شك انه من الخير .. من الحصافة ومن السياسة أن نتخير لحركتنا الزمن الملائم والمكان الملائم حتى نعد عدتنا ، بصرف النظر عن ماهية هذه العدة . عدة عسكرية عدة فكرية .. الخ . هل يريد مواطن أن نقذف بجنودنا ـ غير مستعدين ـ فى أتون النار ؟ اذن فلا يمكن أن يؤخذ هذا الكلام على علاته ويقال لقائله انت خائن ، ورجل مثل نصيف ظروف معيشته وظروف حياته الخاصة كما قلت لو فرض انه قال هذا فلمصلحة من ؟ صدقونى يا حضرات القضاة انه ليس أشنع من أن تنكب بلد من البلاد بأن يفترض فى ابنائها الخيانة بفرض أنهم مواطنون غير صالحين . نحن نعترف اننا فى حاجة الى وعى ، وانما على الرغم من عدم وجود الوعى وعدم الاحساس بالوطنية ـ وستتعهدون أنتم هذا ـ ولكن الى أن يتم هذا التعهد ، فهل

حصل من هذا الرجل شيء من هذا ؟ عندى ما يمكن أن أطمئن معه بأن هذا الحديث ليس فيه فقرة كاملة تدل على انه خائن .

بقى الحديث الذى بخلت علينا به النيابة العمومية وهو ما ذكر فيه أحمد نصيف بانه يود أن تبقى هيئة التحرير خمســة وعشرين عاما ، لا يمكن التوفيق بين هذا وبين ما سمعتموه الآن من فقرات متقطعة الا اذا كان التسجيل كاملا .

وكيل النيابة ـ نحن تعمدنا أن لا ينشر لأن فيه ألفاظا نابية لو نشرت قد تسيء الى المتهم .

الدفاع ـ ان هيئة التحرير هيئتكم ، فاذا دعا الى بقاء هيئة التحرير ٢٥ سنة يعنى من هذا أن يبقى هذا العهد ٢٥ سنة وليس من يدعو الى هذا يقال عنه انه رجل خائن .

أنا تشرفت بعرض هذه القضية فى كلياتها وجزئياتها سواء من ناحية الشهود أو من ناحية الماديات التى تكذب عنوان الاتهام فيها ، وهو ابراهيم عثمان ، هذا الرجل الذى لم يأت ويا ليته أتى لكى تسلطوا عليه أسئلتكم . كل هذا يحدث أمام رجل يصح انه أخطأ وانا أؤكد هذا ، والا فبأى علة من العلل يعقد الصلة مع مثل ابراهيم ؟ وأظن ما أصابه الآن فيه الجزاء الرادع .

حضرات القضاة الأحرار :

هذا ما أردت أن أعرضه على حضراتكم راجيا ان ينال منكم ما يحقق العدالة كما أفهمها وأرضى بها وترضون بها ..

وكيل النيابة ـ أرجو أن يسمح لنا بالتعقيب بعد الانتهاء من جميع المرافعات

الرئيس ـ مافيش مانع والآن ترفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة .

(ورفعت الجلسة للاستراحة الساعة ١١ والدقيقة ٢٠ صباحا وأعيدت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة ٣٥ صباحا)

الرئيس ـ هل الدفاع الذى يمثل المتهم الثانى موجود ؟

الدكتور محمد هاشم محامى المتهم الثانى ـ أيوه يا فندم .

الرئيس ـ اتفضل .

الدفاع ـ قضاة الثورة وقضاة الشعب ...

لقد فكرت طويلا بعد أن تناولت ملف هذه الدعوى . بم أبدأ وقد اعتدنا ـ نحن المحامين ـ أن نهيىء للدعوة جوها ، وفكرت طويلا : فى أى اطار سأعرض دعواى ، وفى أى حدود تعرض هذه الدعوى على قضاتها ؟

وانتهى بى شعورى ، ثم وجهنى تفكيرى الى أن أبدأ مرافعتى بهاتين

العبارتين _ قضاة الثورة وقضاة الشعب ، لا لشيء الا لأننا ونحن الآن ماثلون بين أيديكم ، لا يقيدنا قانون معين ولا اجراء محدود . ولكنى تذكرت دراستى يوم كنت أدرس طالبا ، ويوم كنت ادرس القانون ... أن القانون فى أصله ووضعه ، ان هو الا الحق .. ان هو الا العدل.. انهو الا الذوق السليم والاحساس المرهف الدقيق ، فاذا توفرت لى كل هذه العناصر التى اعرض عليها دعواى ، تحقق القانون بكل معانيه ، وتحققت العدالة التى ننشدها .

ان القانون ليس باجراءات وليس بأشكال . بل اننا كثيرا ما عانينا من هذه الاجراءات ومن تلك الأشكال ، فاذا ما تحررنا من هذه ومن تلك لنعود الى الحالة الطبيعية ، نعرض مسائلنا على الحق والعدل ، ونقيسها بمعيار الذوق السليم ، أى نعود الى القانون الطبيعى ، مجردا من أشكاله وأوضاعه ، تحققت لنا العدالة فى أسمى معانيها .

وانى مطمئن الى اننا فى هذا الجو الآن _ نعين هذا الجو لسبب بسيط _ .. أنتم فريق ممن قاموا على الثورة ، قاموا بالثورة وعاشوا للثورة ويعيشون فيها الآن . فأنتم أدق ميزان يحس بما يجرى فى البلاد وما يقصد بما يجرى ونحن كثيرا ما حضرنا قضايا أمام الجهات التى رسمها القانون ، فكنا نحاول كثيرا أن نجعل او نهيىء الجو للقاضى العادى ، كى يفهم القضية ان كانت من نوع خاص ، كالنوع السياسى ، وانتم الآن .. وأنتم تهيمنون على سياسة البلاد ، أقدر من يستطيع تكييف الوقائع . واذن فانا ومتهمى مطمئنان تمام الاطمئنان الى تقدير ما سيعرض على حضراتكم .

اننى لا أريد أن أتناول القضية من جوانبها العامة ، فقد تفضل زميلى وصديقى الأستاذ الدكتور زهير جرانه بعرض هذا الجانب على حضراتكم ولا أريد أن أكرر ما قاله زميلى الا فى الحدود التى يحتمها على دفاعى عن المتهم ، فالمتهمون الثلاثة _ فى الحدود التى قدمها الاتهام _ يوشكوا أن يكونوا مرتبطين فيما يتصل بأنفسهم وفيما يتصل بالوقائع المسندة اليهم ، واستميحكم عذرا أيضا فى أن تشملونى بنوع من الصبر ، ان عرضت لبعض النصوص التى وردت فى التحقيقات المكتوبة ، لأننى اريد أن أجعل من التحقيق المكتوب ثم من التحقيق الشفوى الذى أجرى فى الجلسة بين أيديكم ، وحدة لا تتجزأ . ولقد قال سيدى الرئيس _ وبحق _ أن التحقيق الذى يجرى فى الجلسة ، هو الأساس ، ولكن الى جانب هذا أيضا أرى ان التحقيق المكتوب يهدى وينير السبيل أمام حضراتكم ، ولا شك انكم تقدرون ما قيل وما سمعتم وما شاهدتم وما قدرتم ، وما أحسستم

والشاهد امامكم يلقى بشهادته .. أريد أن أستنطق التحقيق.. أريد أن أستفهم العبارات والألفاظ .. وأريد أن أقابل وأن أقارن ، ثم اهتدى الى نتيجة اعرضها على حضراتكم لتقدرونها ، ان لى وان على . وفى تلاوة النصوص ـ بعض الأحيان ـ خشونة قد لا تكون مستحبة ..

شاء الاتهام وهو يقدم هذه الدعوى ، أن يضعها فى أسلوب وفى عبارات تكاد تكون مقيدة ، بما نسمع وما نقرأ فى القوانين العادية وفى المحاكم العادية وأمام القضاء العادى ، لأنه أولا وقبل كل شىء من رجال القانون ، ولكن أنا أريد أن أتحلل حتى من هذا فأعود ـ كما قلت ـ الى مجرد الدفاع .

ان متهمى ، أو المتهم الثانى ، متهم بأنه أتى أفعالا ضد سلامة الوطن أو تعتبر ضد سلامة الوطن وضد أمن الدولة .. وانه اشترك فى حملة منظمة لترويج الاشاعات من شأنها بلبلة الأفكار .. والآن .. لننظر فى ظروف المتهم ، ثم فى ظروف الشهود ، ثم ننظر أخيرا فيما قاله كل منهم .

ان متهمى له ظروف معينة ، فهو يتصل بصلة المصاهرة برئيس الوفد السابق ، وأرجو الا تكون فى هذه الصلة ـ منظورا اليها دون باقى ظروفها ـ ما قد يسوق الى الأذهان ، انه مندفع بحكمها وبطبيعتها الى ان يأتى أعمالا قد تكون اجرامية ضد وطنه وضد سلامته .

الرئيس ـ لأ ماتخافش .

الدفاع ـ على اية حال ، فأنا أطمئن اليكم ، ولكنى أخشى أن يكون قد ورد فى اقوال الشـهود شىء من هذا ، هو حقيقة متصل بهذه الصلة ، ولكنه عاش طوال ذلك العهد مغبونا أو على حد قوله هو غير مدلل ، وانهم ذهبوا فى معاملته الى حد ان أمره عرض فى ترقية ما على وزير الداخلية اذ ذاك فرفض أن يرقيه ، ثم أحيل الأمر على مستشار الرأى ، فأعطاه الحق فى الترقية ، ولكن الوزير أصر على عدم العمل بفتوى مجلس الدولة ، وأحال الأمر من جديد الى جهة ما ، حتى يؤجل الأمر وحتى يفعل الله أمرا كان مفعولا ، وظل هكذا الى أن خرج . ولو ان هذه الصلة كانت يوما من الأيام تستطيع أن تشفع له لتحقيق هذا الخير الذى كان يرجوه .. لتم له ذلك ، ولكن الحكم بقى سنة وسنتين ولم يتحقق له هذا الأمر . ان كل ما كان يمكن أن يبتغيه هذا المتهم هو أن يصل الى رتبة اللواء .. ثم يحال الى المعاش بعد ذلك ، فيقدر معاشه بخمسة وسبعين جنيها . وهذا هو ما تم له فى هذا العهد . أحيل الى المعاش فى سن الحادية والخمسين وتقاضى معاشا شهريا قدره خمسة وسبعين جنيها ، أى معاش اللواء وهو فاضل له على سن المعاش سنتين أو ثلاثة على حسب ما كانت تقضى به القوانين السابقة اذ ذاك . واذن لا يمكن أن نتصور أن يكون

فى نفسه حقد أو ضغينة يمكن أن يأخذها على هذا العهد ، فيبدأ من تلقاء نفسه ببث اشاعات معينة لمحاولة القضاء بها أو المساس بها على هذا العهد .. عهد الثورة .

هذا من الناحية الشخصية، أما من ناحية الوقائع ، وهذا مايعنينى ، فانى أقول انه من ناحية الوقائع ثبت من أقوال الشهود جميعا ان زكى زهران لم يتصل اتصالا وثيقا بأى من هؤلاء، بل بأى من الشهود الذين شهدوا وأدلوا بشهاداتهم فى التحقيق مهما كان مركزهم الحالى او المستقبل ، اذن فلم تكن هناك رابطة وثيقة بين زكى زهران واحمد نصيف . ولقد قالوا ان زكى زهران متصل بمصطفى شاهين بصلة النسب ، ولكن صلة القربى وحدها لا تكفى لكى يكون الشخصان مرتبطين برباط الصداقة ، بل بالعكس قد يكونان ـ وهو الطبيعى فى بعض الأحيان ـ أقول قد يكونان أقرباء وانسباء واصهارا ، والصلة على غير ما ينبغى ، وهذا ثابت ! والآن ، كيف صورت هذه القضية ، بياع سجاير ، صبى بيشتغل بياع سجاير ، وكونستابل بوليس ، وشاهد اسمه سيد رشدى ، لعل له مكانة غير مكانة هؤلاء ، وشاهد آخر آتوا به فى الجلسة من مستوى بياع السجاير وصبيه !.. كل هؤلاء .. شهدوا ، ولهم أقوال مكتوبة ، وأخرى شفهية ادلوا بها فى الجلسة . فلننظر اذن الى ما قرره الشاهد الأول فى المحضر ، ثم لننظر فيما يمكن أن نستنتجه من هذه الأقوال . لقد قرر أولا ان المتهمين كانوا يحضرون الى دكانه منذ نحو ٤ أو ٥ أشهر وكانوا يجتمعون الخ .. ثم يقول الشاهد : وكانوا يتكلمون فى السياسة ويكررون أقوالا سابقة على أوانها . ثانيا ـ قرر أيضا ان احمد نصيف تشاجر معه فلم يعد لا هو ولا الآخرون يحضرون الى الدكان . ولكيما يسهل على حضراتكم تتبعى ، سأذكر أرقام الصفحات فيما يلى : لقد قرر بعد ذلك ان مصطفى غيث الموظف بسلاح الطيران حضر اليه قبل التحقيق بحوالى اربعة أيام وهدده وقال له « يجب عليك أن تمتنع عن الاتصال بمكتب المخابرات والا احنا مش حانجيلك ومش حايحصل كويس ـ وقرر بعد ذلك ـ وهذا هو المهم ـ انه منذ نحو ٤ أو ٥ أيام حضر زكى زهران الخ و ... الى آخر ما ورد فى أقواله وقال ما قاله .. اذن كيف نوفق بين هذه الأقوال جميعا ؟! ده بيقول انه من شهرين ماكانش حد بييجى ثم بعد ذلك يرجع ويقول انه من ٤ أو ٥ أيام جانى مصطفى غيث وهددنى! مما يفهم منه ان مصطفى غيث ـ ان كان هناك تنظيم بين هؤلاء المتهمين ـ كان على صلة بهم ، وانهم بدورهم يعرفون ان بياع السجاير متصل

بالمخابرات ، وانهم فى تدبيرهم سوف يكشفون . ثم يأتون بعد ذلك ليتحدثوا فى الأمور . كيف يتأتى ذلك الى الذهن ؟!

ان المتهمين جميعا ما بين موظف بمكتب الخبراء وما بين ضابط بوليس وما بين مهندس فى وزارة الشئون الاجتماعية ! فكيف يتأتى هذا الى الذهن . ده أول ما سئل ابراهيم عثمان قال انه من نحو ٤ أو ٥ أشهر اعتاد زكى زهران أن يحضر الى الدكان . وهذه الأقوال واردة فى الصفحة الأولى ـ وفى الصفحة الثانية يقول « وكان يتردد محمد مصطفى على منازلهم لتوصيل الطلبات بصفة صبى المحل ولم يكن أحد يشك فيه.. الى آخر ما ورد فى أقواله . كذلك ورد فى الصفحة الثانية أيضا ما يلى (س) هل تعرف سعيد سنبل ؟ (ج) أيوه ، وكان يتردد على دكانى الى ما قبل شهر مضى ، ثم تشاحنت معه ومع الآخرين ، وبعد ذلك لم يحضر منهم أحد . . وكانوا يجتمعون باحمد نصيف فى منزله الخ . . اننى أريد أن أكون أمينا فى العرض ووقت حضراتكم قد لا يتسع للقراءة والبحث والتدقيق ولذلك فأنا اقتطفت بعض الأقوال الهامة وأعطى أرقام الصفحات الثابتة فيها . طيب كويس ! ايه اللى حصل بعد كده ؟ (س) ما المدة التى ظل مصطفى يعمل فيها ؟ (ج) حوالى ستة شهور . وهذا وارد فى الصفحة الخامسة . وبعد كده فى آخر الصفحة الخامسة وأول الصفحة السادسة نجد ما يأتى : (س) هل لديك معلومات أخرى . (ج) من نحو اربعة أيام أو خمسة كان أمام الدكان احمد نصيف ومحمد عبدالغفار ومصطفى شاهين وسيد رشدى وزكى زهران يتحدثون مع بعضهم ـ وهنا شاء الله أن ينطق هذا الشاهد كلمة الحق فيقرر انهم تحدثوا مع بعضهم فيما عدا الأخير . على ان هذا الكلام أيضا لم يحدث . لقد سقت الى حضراتكم بعض الأقوال لأن تحت يدى ما يثبت ان زكى كان مريضا بالذبحة الصدرية من يوم ١٥ ابريل ، ثم ثبت أيضا ان زكى زهران كان مريضا بالتهاب لوز حاد قبل يوم اعتقاله بحوالى اربعة أيام وانه كان ملازما الفراش حتى وقت اعتقاله .

اذن تتبينون حضراتكم من أقوال الشهود انه لا يمكن أن تكون هذه الواقعة حقيقية ومعى الدليل المادى على ذلك وهو كلام الطبيب . اذ قال انه كان مريضا والى جانب ذلك انه لما راح السجن كانت حرارته ٣٩ . يضاف الى هذا اننى أفسر هذه الأقوال بأنها تفسيق لشهادة هذا الشاهد وما كنت أريد ان استعمل هذا التعبير الا اننى أرانى مضطرا اليه . وبعد ذلك تجدون حضراتكم انه قرر فى الصفحة السادسة عندما سئل « هل لديك معلومات أخرى » فقال « وفى ذات مرة كان سيد رشدى يحمل كمية

من المنشورات التى تحض على كراهية الحكومة ـ وقد أظهرها فى مواجهة محمد مصطفى ، ولكن هذا لم يشأ أن يضبطه فى هذا الوقت ، وكان هذا من نحو ثلاثة أشهر . لم اذن هذا العناء كله ولديك الدليل القاطع الذى لو قدم الى المحكمة من أجله لحكمت عليه بالاعدام ، ولكان حكمها محل ارتياح من جميع المصريين اتريد أن تدبر شيئا آخر ؟ لا . . قد لايواتيك الحظ فى ضبطه . والسيد رشدى هذا ، لا أعتقد انه بلغ به الحد من البله أن يحمل المنشورات بيده ويروح لبياع السجاير ويوريها للصبى بتاع السجاير . راجل فيما يبدو متحمس تحمسا غير عادى ، عمال بودى ويجيب ؟ ازاى يا أخى احتملت انك تجد هذا الدليل وتسيبه ؟! كيف هذا ؟ ثم بعد ذلك يقــــرر فى آخر الادلاء بأقواله الأولى عندما سئل . ولحساب من يعمل هؤلاء ؟ فكانت الاجابة اللى أعرفه انهم يعملون لحساب الانجليز ، لأن ناس كثير من القنال والاسماعيلية يحضرون لهم مرارا عديدة ويتصلون بهم ، واللى كنت الاحظه أن نصيف كان بيسافر كتير مرة أو اثنين فى الأسبوع الواحد بعد مقابلة بتوع الانجليز .

المقصود من ذلك هو التأثير على حضراتكم انتم القائمون بالأمر . المسألة مش بالبساطة دى . ان هذه الوقائع وهذه الأقوال لا تثبت بمجرد نظرة عابرة أبدا. هذا ما يقوله ابراهيم عثمان ـ ولقد كان يهمنى أن أراه ولكن فى الحدود الموضوعة امامى ليس لى الا أن أحاول الاستنتاج .

والآن لننتقل الى أقوال الكونستابل ، فماذا قال فى ابراهيم عثمان ، قال ـ وآسف أشد الأسف أن أذكر الألفاظ التى قيلت فى وصفه فى هذه الجلسة ، ولكن الظروف تضطرنى الى ذلك ـ قال عنه انه قواد ، تاجر مخدرات ، مخمور باستمرار ، رجل غير أمين ، يتكلم بلا حساب وينبش الناس ، يعنى يبدأ هو فى الكلام علشان يجر رجلين الناس ـ وبعد ذلك الكونستابل فى آخر دقيقة يقول « ان ابراهيم ده راجل لما كنت اشوفه كنت ابتعد عنه وخايف منه » وآخر حاجة فى التقرير انه كان بيقول انه علم ان ابراهيم عثمان كثير الكلام ولذلك فانه كان يتحاشاه .

بعد ذلك انتقل الى التقرير الرابع ـ وهو تحفة من التحف ، ومع الأسف فقد اثقل على حضراتكم فى التلاوة نوعا ـ هذا هو تقرير الكونستابل حسين صفوت : الأول عن زكى زهران وأنا مش حاعلق على التقرير ده بل سأذكر وقائع ـ المتهمون اعتقلوا يوم ٢٧ أو يوم ٢٨ والتقرير الرابع بتاريخ ٢٨ ، يعنى يوم ما اعتقلوا أو ثانى يوم ما اعتقلوا برضه أنا فى هذا الصدد سأحاول أن أحلل التقرير واترك الاستنتاج لحضراتكم .

التقرير الأول : عن زكى زهران ـ بيقول فيه ، انه وفدى ومتزوج قريبة مصطفى النحاس ، وسبب معرفتى به هو ابراهيم عثمان حيث كنت اعمل ببوليس الاسكندرية ، فكلمه فنقلنى الى بوليس القليوبية ، وكان من ضمن الضباط الذين طهروا فى الحركة وخرج من البوليس ، وأول ما علمنا ذلك تحاشيته وكنت أمر بابراهيم بياع السجاير الخ .. وكان كل ما يقف عند ابراهيم يتكلم معاه فى الحركة .. وكان يتناقش مع ابراهيم فى هذا الموضوع . وبالنسبة لأنه اميرالاى وأنا كونستابل كان دائما يقلل من الكلام معى ، وأخيرا علمت من ابراهيم انه مراقب من المخابرات وانه سوف يقبض عليه ، وقد شاهدت الشخص السمين مع زكى زهران .. الخ .. ثم يقول : وكان يخشى الكلام أمامى لما عرف انى رجل بوليس ، وامتنع عن الحضور عند ابراهيم ، ومابقاش يجى وبقى يروح القهوة ولما علمت ان زكى زهران مراقب أخذت اتجنبه ، ولما كنت أجده عند ابراهيم استأذن وانصرف لعدم شبهتى معاهم .. (وبعدين الكونستابل عرض خدماته بأن سيكون شاهدا فى القضية) .

التقرير الثانى ـ عن أحمد نصيف .. برضه مكتوب فيه مقدمة عن أحمد نصيف وبعد كده يقول فيه : وعندما كنت الاحظ ان ابراهيم عثمان حيتكلم مع احمد نصيف فى السياسة ـ كنت انصرف واستأذن منعا للشبهات ثم تقريرين قال فيهما ـ بخطه ولسانه ـ انه لما كان يشوف زكى زهران ، كان يستأذن وينصرف ـ مش زى ما كان بيقول فى الجلسة انه كان بيقعد بعيد شوية يعنى كده بين باب وباب ، وكان يستمع للحديث ويقول انه بس هو اللى كان بيسمع هذا الحديث يعنى الناس اللى فى الشارع ماكانوش بيسمعوا وهو اللى بيسمع بس ، بأه ده اسمه كلام ؟!

ان المحكمة تريد أن تتحرى العدالة . ان الوضع الطبيعى ان اللى ماشى جنبه كمان يقدر يسمع هذا الحديث ، والا ايه ؟! هذا ما قرره فى تقريرين . لقد قرر انه كان يستأذن وينصرف .. ازاء هذا أرى ان كل ما يمكن أن يرد على لسانه سواء ما سمعه أو رآه فهو غير صحيح ويبقى لا يعتد به . كون ما يقرره ، هو عبارة عن نقل عن مصطفى أو ابراهيم عثمان جائز ، انما ما شاهده هو أو سمعه هو فلا . وفى التقرير الأخير تأكيدا لما اقرره الآن ، اذن فمثل هذا الشاهد لا يمكن أن تكون شهادته مباشرة مأخوذة من سماع أو مشاهدة ، وانما هى منقولة عن ابراهيم عثمان فاذا عرفنا ابراهيم عثمان هو ايه ، يبقى اذن شهادته الفعلية ساقطة ولا يعتد بها . بعد كده يقول « كنت دائما اتحاشى الكلام مع

ابراهيم فى مثل هذه الأمور لخطورتها ، خصوصا وان ابراهيم كان بيتكلم عن الحركة حتى مع أشخاص لا يعرفهم »

حضرات القضاة العدول :

لا يمكن أن يكون مثل هذا الشاهد ، شاهد صدق عادل ، وانما هو رجل يحترف حرفة ويصطنع صنعة يريد أن يأخذ من ورائها ما يأخذ هو لا يقرر الحق والعدل انما هو محترف ، الناس اللى مايعرفهمش يجيبهم ويكلمهم فى السياسة علشان آخر النهار يقول كلمة أو يكتب تقرير ، وبعد ذلك يقول حسين صفوت فى التقرير (ولا أقول انه بيتكلم ضد الحركة) رجل مأخوذ خايف على نفسه ، ويخشى أن يوضع موضع الاتهام ، يقوم يدافع عن ابراهيم عثمان ويقول (ولا أقول انه بيتكلم ضد الحركة ، بل كان يقول أخبار جديدة سابقة لأوانها أما عن احمد نصيف فاقسم انه لم يتكلم أمامى عن شىء ضد الحركة وأنا أعلم) ..

وكيل النيابة ـ هذه الأقوال متفقة مع التقرير السابق ، فقد ورد فيها ان احمد نصيف عندما كان يتكلم مع ابراهيم عثمان كان بينصرف .

الدفاع ـ أنا باذكر هذه النقطة مخصوص لأنه فى التقرير الثانى عن احمد نصيف سيثبت عكس هذا فقد ورد فى التقرير الثانى بعد المقدمة ما يلى : (وكان فى بعض الأحيان يحضر زكى زهران وانا واقف ، ويقف مع احمد نصيف وابراهيم ويتكلموا عن الأشياء التى ذكرتها) .



من اليمين : مصطفى شاهين يتحدث الى جاره وقد وقف زكى زهران يتحدث الى أحد المحامين وبجانبه احمد نصيف أثناء الاستراحة

اذن هذا كذب .. ولقد حلف هذا الرجل يمينا عظيمة غليظة ثم ينساها ليقرر فى تقرير آخر مكتوب فى نفس اليوم ، عكس ما قرر بعد ان حلف اليمين . كيف اذن يمكننى أن آخذ بلفظ من هذه الألفاظ او بعبارة من هذه العبارات ، أو بمعنى من هذه المعانى ، لأضع هذه الرقاب فى المشنقة ؟

وكيل النيابة ـ لقد كان احمد نصيف يستمع له .

الدفاع ـ لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى ، اؤكد لكم اننى أمين ، فأنا اقرأ كل شىء ، وسأعلق على كل شىء . الواقع ان هذا التقرير تحفه .. انه يقول : (واحمد نصيف يستمع له ، وكنت الاحظ ان احمد نصيف يوافق زكى زهران فى أقواله ، وكان احمد نصيف حريص فى كلامه) . حرص ايه ده ؟ بقى ساعة تقول لنا : ده رجل عمال يدردش ويأخذوا له شريط ، ومرة تقول انه رجل حريص فى أقواله . ايه الكلام ده ، وايه التناقض ده ؟! اذن بأى القولين نأخذ ؟ بعد ذلك يناقض نفسه مرة أخرى ويقول (وكان عقب انصرافهم زكى زهران يقول لابراهيم ..) وهنا ، اما أن يكون الكلام ده حق ، واما أن يكون تلفيق لواقعة حدثت ، واما انهم اتكلموا مع ابراهيم وهو لم يسمع وانما ابراهيم هو اللى قال له (انهم سوف يطلبونه شاهدا فى القضية فكنت دائمـــا على استعداد لتأدية الشهادة) .

اننى لم انقل محضر الجلسة ، وأرجو من حضرات ممثلى مكتب التحقيق والادعاء أن يتابعونى ، لأنى يمكن أروى الرواية على غير صحتها . لقد جاء هنا ليجعل من نفسه رجلا أمينا فقال « أنا اللى عرضت على ابراهيم أن أؤدى الشهادة . ان هذا تزوير وتلفيق ، وبهذا يكون هذا الشخص مواطنا غير صالح ، لأن الثابت ان ابراهيم هو اللى قال له . انت حتستدعى للشهادة » .

أنا عندما قدمت مقدمتى قلت جريا وراء ما قرره رئيس الجلسة ، ان المعول على ما يقال فى الجلسة ـ أنا مش عاوز اسمع الكلام الذى قيل فى الجلسة بل انا عاوز أكون حاضرا وقت ان يؤدى كل شاهد شهادته لأرى واسمع كيف كان يطرح السؤال ، وكيف وكيف ، ثم كيف كان يؤدى الشاهد شهادته وفى هذا الكفاية . وانا مطمئن وأنا أنظر الى حضراتكم انكم كنتم تستقصون ، وتحاولون أن تستقصوا اوجه الحق من الباطل حينما كان الشاهد يدلى بشهادته أمام حضراتكم . قال ايه بعد كده ؟ قال (ألا اننى لما علمته كل هذه الأعمال كنت أتحاشى الوقوف معهم) يا راجل اثبت على عبارة واحدة ، وعلى رأى واحد !! ايه الكلام ده ؟!

ساعة تروح ، وساعة تيجى ، وساعة ابراهيم بيقول ، وساعة تقول انا كنت اتحاشى الوقوف معهم وانصرف ، وساعة تقول انا كنت اسمع كلامهم الاتنين أثناء وقوفى عند ابراهيم ، يبقى هو كان بيسمع كلام نصيف ، مش كده ؟ طيب وبعدين يقسم بالله العظيم انه لم يسمعه . بعد كده يقول فى التقرير الثالث أو الرابع عن زكى زهران : « واول ما علمت ذلك تحاشيت معرفته ، فكان عندما يحضر عند ابراهيم علشان يشترى سجاير كنت انصرف .. الخ » مع ان زكى زهران لم يذق السجاير من أيام ما جت له الذبحة الصدرية ، ولما سئل زكى زهران قال « أنا كنت بافوت عليه علشان آخذ زجاجة كوكاكولا أو زجاجة كازوزة . هذه هى التقارير الأربعة وقد عرضت طرفا منها على حضراتكم ...

اذن كيف يمكن — يا حضرات القضاة — أن نطمئن الى أقوال مثل هذا الشاهد المبتور ، وكيف يمكن أن نطمئن الى شهادته الشفوية وهو يدلى بها فى الجلسة ؟! وقد شاهدتم ورايتم كيف انه فى أول الأمر كان يعمم ، ثم يسأل من الاتهام أسئلة صريحة ، فيحاول أن يعتقد مثل هذه الأسئلة الصريحة معناها أن تكون الاجابة بالايجاب ، فيقرر بالايجاب ، فتسأله المحكمة شوية أسئلة يقوم يلخبط ، وقبل أن يجيب ، يقوم ينظر الى اللى بيسأله كأنه يريد أن يستوحى منه الاجابة .

وكيل النيابة — أنا على اى حال ماقلتش له شىء .

الدفاع — وقعد يقول أنا أحب وأكره ، اللى يحب ويكره مايقولش ، ودى مسألة الواحد يقدر يعرفها ، اذن مثل هذه الشهادة يجب ألا يعتدبها واعتبارها ساقطة سواء أكانت مباشرة سماعية بالمشاهدة أو غير مباشرة سماعية بالواسطة .. فاضل عندنا بعد كده محمد مصطفى الشاهد الثالث ، محمد مصطفى والحمد لله أقواله الواردة فى التحقيق تثبت انه هو وابراهيم عثمان بيتنافروا فى رواية الحديث .. ابراهيم عثمان تناقض مع محمد مصطفى ، ومحمد مصطفى بدوره ناقض ابراهيم عثمان . فقد قال فى الأول عندما سئل : انت عملت ايه ؟ قال « أنا جانى محمد عبد الغفار وأعطانى خمسة قروش علشان اشترى بهم فحم ، وفى الرواية الثانية — وقد جاء ذكرها فى آخر المحضر — الكلام اللى مكتوب غير كده بالمرة — قال : أنا رحت ووديت الفحم وقعدت ساعة وفى هذا الوقت بالذات كان بيقول اننى عرضت على محمد مصطفى انه يتفضل فرفض . أكثر من هذا أيضا ، فهناك حاجة تانية بين محمد مصطفى وابراهيم عثمان فى الرواية الواردة عن الشيك . ابراهيم عثمان قرر ان الحديث الذى دار بين نفس الشخص والشخص الآخر عن الشيك كان

بحضور محمد مصطفى وانه شاف وسمع هذا ، ومحمد مصطفى لم يرو هذه الرواية ولم يقل شيئا عن الشيك الا فى الجلسة لما جه بعد ذلك ، ولما سئل ابراهيم عثمان — وقد سئل مرتين — لما سئل للمرة الثانية روى رواية الشيك بصورة اخرى قال : ان الشخص الآخر أعطاله شيك ، راح يصرفه من فرع الموسكى ، ولكن الفرع لم يصرف الشيك ، فرجع به وقاله اصرفه انت وادينى الفلوس ، ومحمد مصطفى لما جه فى الجلسة وسئل ، برضه فى الأول قال كلام من النوع ده . كمان ذكر مسألة السودان والحديث عن السودان ، ولما جه فى التحقيق المكتوب نسبه الى زكى زهران ولكن لما جه فى الجلسة نسى هذا . ده كان كلام حافظه ونسيه لما جه فى الجلسة نسب الكلام ده — يعنى حكاية السودان — لاحمد نصيف .. مع ان الرجل اللى شاهد وسمع حاجة ، لا يمكن ان ينساها مطلقا لان مثل هذه المسألة ترسب فى الوعى الباطن ، ولا يمكن للانسان ان ينساها .. فهل يعقل انه ينساها فى ظرف ثلاثة ايام ، وهى الفترة ما بين التحقيق المكتوب وبين أقوال الشهود ؟

بقى لنا بعد ذلك الشاهد الأخير وهو رشدى ، وما كنت أريد ان أتعرض لشخصية هذا الشاهد ، ولكن فى التقرير المكتوب نجد ان بعضهم قال عن رشدى انه راجل تافه ، وانه مش فى الدنيا وانه وانه .. ولما جه فى الجلسة — وحقيقة أنا لا أريد أن أتزيد — ثبت فى ذهنى انه راجل مش دريان . وقد قال فيما قال : أنا راجل عندى حتة أرض ، واحمد نصيف بيكلمنى فى الضرائب ، حتى ان رئيس الجلسة قال له : يعنى يفهم من ذلك انك انت كنت بتاخد من احمد نصيف درس فى الضرائب . ولما طلب اليه أن يتعمق اكثر من ذلك ليذهب الى ما وراء ما قال او شاهد ، بدأ يلخبط . لماذا ؟ علشان هو راجل تافه مذهول قعد يقول أنا لا أعرف نصيف ، وان زكى زهران كان عيان بالذبحة الصدرية فلما سئل بيتكلموا عن مين فى الجيش ، قال : أهو يمكن كانوا بيتكلموا عن الجيش ، فلما سئل جيش ايه قال يمكن بيتكلموا عن الجيش كله ، فهل ده يبقى كلام معقول ؟! يبقى رشدى من هذه الناحية ، انا لا أعول كثيرا على شهادته .

على اننا اذا ما عرضنا لباقى من سئلوا فى محضر التحقيق ، فاننا نجد ان هناك اشخاصا لا تتعدى شهاداتهم عبارة : لا ، أو أيوه ، ومثل ذلك مثل شهادة رمزى يوسف وشهادة الدكتور أنور حسن عبد الله ، فشهادتهما لم تزد عن شهادة اى واحد يقول : لأ أو أيوه .

أمسك فى شهادة رجائى يوسف رفعت وشهادة سعيد سنبل . لقد سئل سعيد سنبل فقال : انه يعرفهم معرفة سطحية ، وانه لا يذكر وقائع

معينة . كما قرر انهم لم يتحدثوا فى مسائل غريبة . ولما سئل هل كانوا يتكلمون عن الجيش المصرى والانجليزى ، أجاب بأن ذلك جائز ، ولكن لم تحصل مقارنة بين الجيش المصرى أو الانجليزى ، ولما طلب أن يسأل للمرة الثانية ، لم تتعد أقواله ما قاله فى المرة الأولى .

أما رجائى يوسف رفعت ، فهذا شاهد أحب أن أزن شهادته بعض الشىء لأنه كان وكيل نيابة ، ويعمل الآن موظفا بوزارة العدل . فهذا رجل قطع قطعا بأن هؤلاء الشهود لم يكونوا يجتمعون لغرض غير سليم ، وما كانوا يتكلمون فى السياسة ، أو فى المسائل الغريبة التى تنسب اليهم اطلاقا ، وانهم اذا كانوا بيجتمعوا فى البيوت ، فهذا شىء لا يعرفه . هو يقرر الحقيقة وهذا شاهد صادق ، فما رآه وما سمعه قرره على حقيقته .

من ذلك ترون حضراتكم ان أقوال الشهود جاءت متناقضة فى التحقيق فلقد قيل ان اجتماعات حدثت فى ١٤ أغسطس وفى ٢٥ أغسطس ، وكل هذه الاجتماعات لم يشهد بها غير واحد هو ابراهيم عثمان . وكمال رياض لما سئل ، قال : انه كانت هناك اتصالات بين احمد نصيف وزكى زهران . وكمال رياض كان ضابط فى القسم المخصوص سابقا ، ونحن نعرف ...

المدعى ــ هذا الكلام خاص بالادعاء الأول ....

الدفاع ــ ان هذا الشخص الذى أشرت اليه ، ما كان يمكن أن يكون فى هذه البساطة ، راجل يعطى كارت يقوم يعطيه لبياع سجاير ، وحتى فى الوصف قال عليه ان له شارب ولونه قمحى مع ان هذا الشخص ليس له شارب

يا حضرات القضاة ــ آسف لأننى أخذت من وقتكم أكثر مما ينبغى ، اما وقد تحدثت فى الأقوال وقارنتها ببعض ــ فاننى اشكر لحضراتكم هذا الانصات وسعة الصدر ، لأنكم كما سبق أن قدمت ــ انما تتحرون العدالة وبعد ذلك أترك متهمى بين أيديكم وانتم تخلون لأنفسكم راجيا الله أن يلهمكم الحق والعدل والسداد .

الرئيس ــ والآن ترفع الجلسة للاستراحة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين بعد الظهر ثم أعيدت فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخمسين بعد الظهر) .

الأستاذ يحيى حسنى عن المتهم الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات القضاة ، عندما وكلت عن المهندس مصطفى شاهين تهيبت الموقف ، تهيبت المثول بين أيديكم لا لسبب ، سوى ان موكلى هو مصطفى شاهين . مصطفى شاهين الذى استمر هدفا لأكبر حملة صحفية قرابة عام بأكمله .. لم تترك هذه الحملة عيبا الا أسندته اليه ولم تترك نقيصة من النقائص سواء أكانت الرشوة أم الاستغلال الا والصقتها به ، ولكن حين فكرت فى اننى سأقف للدفاع عن مصطفى شاهين وهو متهم بكل هذه النقائص أمام محكمة قضاتها من الضباط الأحرار الذين وضعوا رؤوسهم على اكفهم فداء لهذا الوطن ، وما ان اطلعت على التحقيقات والمت بظروف مصطفى شاهين ، حتى أيقنت ان الله قد أكرمنى ، وانه أراد لى أن أكون الوسيلة الى اصدار حكم البراءة من أيديكم لموكلى .

من هو مصطفى شاهين ؟ مصطفى شاهين مهندس تخرج من كلية الهندسة سنة ١٩٣٢ وكان ترتيبه الثالث ، وعمل بالحكومة المصرية ، وفى سنة ١٩٣٣ ناسب الرئيس السابق مصطفى النحاس ، واستمر يعلو وينخفض ، واعتقد الناس انه محسوب لهذا الرئيس السابق ، فتعرض لمثل ما يتعرض له هذا الزميل من الاتهامات والهجمات ، الى أن استقالت وزارة صهره فى يناير سنة ١٩٥٢ ، فتقدم لمجلس تأديب وحوكم ، وأدانه هذا المجلس وقضى بخصم ١٥ يوما من مرتبـــه . وكان وزير الشئون الاجتماعية وقتئذ هو السيد فؤاد جلال ، فاستأنف مصطفى شاهين حكم مجلس التأديب ، ولكن الوزير استعجل الأمور فطلب فصله ، وفعلا فصل ، فلم يرض مصطفى شاهين أن يفصل وهو موصوم بهذه التهم ، فسعى وجاهد أمام مجلس الدولة حتى أتيح له أن ينظر استئنافه للحكم أمام الدائرة الخاصة بالموظفين ، وصدر الحكم ببراءته فى أول ابريل سنة ١٩٥٣ ، وتلك فرصة سعيدة لأن يرد الى مصطفى شاهين شرفه ، وان نعلن انه قد برىء من كل اتهام وجه اليه ، وخرج من الحكومة كأنظف ما يخرج الموظف الحر النزيه الأمين . وقف مصطفى شاهين الى أول ابريل سنة ١٩٥٣ .. اذن كان وقفا على قضيته وعلى المعركة بينه وبين الظـلم ، فالظلم لا يريد له أن يخرج بشرفه ونزاهته مصـونة ، انتصر مصطفى شاهين فى هذه المعركة وارتاح الى انه استرد حقوقه ، ولكن تلك المعركة تركت أثرها فى نفسه وصحته ، فمرض مرضا خطيرا ثابتا بالدليل الذى لا يمكن اصطناعه . مرضا جسمانيا ماديا سنقدم الدليل الذى لا يرقى اليه الشك عليه ، فهناك من الأدلة ما يمكن أن يصطنع

فموكلى مرض ولا يزال مريضا حتى هذه اللحظة ، ولم يكن يترك منزله أو مستشفاه الا لأيام متقطعة لا يلبث أن يعود بعدها من جديد الى فراشه والآن نتطرق ، بعد أن ذكرت هذه المقدمة التى تحيط بظروف مصطفى شاهين ويتبين منها انه كان مريضا !. واختصارا للوقت سأقدم فى اثنائها أدلة مرضه فى كل مناسبة من المناسبات التى ورد فيها ذكر له . أول شاهد ضد مصطفى شاهين هو ابراهيم عثمان ، والادعاء . وكل هذه القضية ترجع فى تاريخها الى خمسة او ستة اشهر الى الوراء ، فلنرجع الى الوراء لنرى أين كان مصطفى شاهين فى هذه الفترة اى فى مايو سنة ١٩٥٣ . وهذه حافظة فيها ايصال رسمى من مستشفى الحميات تثبت انه كان الى يونية موجودا بالمستشفى ، وتلك تقارير التحليلات الطبية التى اجريت له فى الفترة من مايو حتى تاريخنا هـذا ، وملف القضية حافل بالشهادات الطبية ، ولكنى لم اقبل أن اقدمها لأن مثل الشهادات يمكن أن تصطنع وأن تقدم كخدمة فى الظروف الحالية ، أما هذه التقارير ، فلها أصول من دفاتر منمرة ثابتة التاريخ فى المعامل التى أجرتها ، وأسماء الأطباء الذين قاموا بعلاج موكلى : هم سويدان وعبد المنعم المفتى وعبد الحميد عمر وعيدروس ومهنا . هؤلاء هم الأطباء الذين قاموا على علاجه من مايو حتى هذا التاريخ . ثابت اذن انه كان مريضا .. ولكنى أعود الآن الى التحقيق ، وارى بعد أن وجه الادعاء الى موكلى تلك التهمة الخطيرة وهى انه اتى افعالا تعرض سلامة الوطن للخطر ، وانه اشترك فى حملة منظمة لترويج الاشاعات وبث الدعايات ، أرجع الى القضية فأجد ان مصطفى شاهين مثل فيها دور الأبكم فلم ينسب اليه شاهد انه تفوه بلفظ واحد ، حتى ان أحد الشهود بعد أن قال انه سمع مصطفى شاهين عاد وشكك بين مصطفى شاهين وشخص آخر . وابراهيم عثمان يقول : من نحو اربعة شهور أو خمسة اعتاد شاهين أن يتردد على محلى مع آخرين . وفى ص ٣ جـ ١ قال : ان احمد طلبه صقر كان يتكلم على مسمع من زكى زهران ومصطفى شاهين واحمد نصيف . وفى ص ٤ قال : انه اجتمع مع عبد الغفار وآخرين ، وتلك هى الواقعة التى تولى تكذيبها حضرات الزملاء . وعند سؤاله فى ص ٤٨ قال : انه كان فيه اجتماع فى بيت عبد الغفار وافتكر ان شاهين كان موجودا .. تلك هى اقوال الشاهد المخمور القواد التى يراد بها أن يحيط بأعناق هؤلاء الأبرياء حبل المشنقة . أما أقوال الشاهد الكونستابل حسين صفوت واسمحوا لى ان أسميه بالشاهد الأراجوز ، انكم لستم قضاة فحسب ، بل انكم قضاة وفرسان وتقدرون الوطنية والرجولة حق قدرها ، كما تقدرون العدالة تمام التقدير .. ماذا قال الشاهد حسين صفوت ؟! فى الاجابة

الثالثة ، قال : وكذلك الشخص البدين الذى علمت ان اسمه مصطفى شاهين ضالع معهم فى هذا . بهذه البساطة !! هى غدوة والا عزومة ، يدخل فيها شاهين مع الداخلين يقول الشخص البدين ضالع معاهم ويريد بهذاأن يحيط عنق موكلى بحبل المشنقة .. بهذه الكلمات ! ماقالش: عملوا ايه ؟ قالوا ايه ؟ مافيش اى حاجة . وجه فى الجلسة ، ولما نوقش ناقشته المحكمة فقال أنا كنت باشوفه معاهم وما اعرفش اسمه انما كان بيحضر ويقف معاهم . هذا الشاهد يرتدى البدلة العسكرية ، واعتقد ان للمحكمة رايها فيه وفى تقدير شهادته . الشاهد الثالث هو سيد رشدى جه وقال فى الجلسة اسمه نصرت شاهين وانما ماشفتوش الا مرة واحدة ، وكذا قال ، فى التحقيق ان زكى زهران اتكلم فى وجودى وفى وجود شاهين — ولا اذكر ان كان هوه ولا زهران — ان الضباط غير متفقين . والشاهد الرابع اللى هو ركن هام فى هذه الدعوى فيما يبدو وهو الذى قام بالدور الايجابى فى مسألة التسجيل ، قال فى ص ٥٢ فى الاجابة السابقة كان بيحضر هذه الأحاديث زكى زهران ومصطفى .. ومصطفى حاف لا مصطفى شاهين ولا الشخص البدين كما أسماه الشاهد الآخر ، ثم قال فى ص ٥٣ كلهم كانوا يؤيدون احمد نصيف .. ثم قال فى الجلسة ان شاهين كان بيوافق يعنى بيقول ايوه . هذه هى الادعاءات التى قدم بها مصطفى شاهين الى المحاكمة .. هذه الاتهامات قد تسببت لمصطفى شاهين فيما سيكون له أثر فعال فى مرضه وعلى حياته بالذات لأنه رجل مريض وشعوره بانه سيحاكم لمثل هذه التهمة الخطيرة كاف لقتله والقضاء عليه .

محمد مصطفى لما جه وساله الادعاء فهم ان موقف مصطفى شاهين نظيف فكبا الكبوة التى تجعله شاهد زور وتجعله ممعنا فى الاجرام اذ قال: ان مصطفى جه الساعة ١٢ ليلا وهو مروح بيته ، وقال لابراهيم خسارة دكانك ، خد مراتك وعيالك وامشى لحسن فيه ثورة فى البلد . فقد اختلط على هذا الشاهد الأمر فخلط بين احمد نصيف وبين مصطفى شاهين . ان مصطفى شاهين يقطن شارع القناطر وهوه مروح مايفوتش على ابراهيم لأنه مش فى سكته .. انما اللى يفوت على ابراهيم نصيف اللى ساكن فوقيه الشاهد .. فانه ركن هام وهو انه ليس هناك ما يدعو شاهين القاطن بشارع القناطر أن يمر بشارع عمر بن الخطاب وبينه وبين مسكنه مسافة ، وهو اختلط عليه مين اللى ساكن فوق ابراهيم منهم .

الرئيس — يعنى معنى هذا ان نصيف هو اللى قاله ؟

الدفاع — لا يا فندم .. انا لا اقصد هذا وانما أدلل على كذب الشاهد ، ولو انه وجد ان مركز احمد نصيف يحتاج الى تقوية لما تردد فى الكذب والذى

اريد قوله هوانه اختلط على الشاهد ، من منهم اللى ساكن فوق ابراهيم اختلط عليه الوضع فكبا هذه الكبوة وليس معنى هذا انها منسوبة الى احمد نصيف على الاطلاق ، والتقارير التى قدمها حسين صفوت لم يرد فيها ذكر مصطفى شاهين الا مرة واحدة قال فيها ان مصطفى شاهين كان بيحضر بعض هذه الاجتماعات ولا يسميه مصطفى شاهين وانما قال عنه الشخص السمين . وثابت فى الحافظة أن ترسيب الدم لدى موكلى فى هذا الوقت كان ٦٨ فى حين ان درجة الترسيب العادية ٧٨ وهذا واضح من التقارير التى قدمتها لحضراتكم وظاهر منها انه كان من شهر مايو الى أغسطس مريض . ويمكن الرجوع الى مستشفى الحميات ليستدل على انه كان بها الى أواخر يولية وخرج للبيت فأصيب بنكسة فارتفعت كرات الدم البيضاء الى ١٢٥٠٠ فى حين ان الطبيعى هى ألا تزيد عن ٨٠٠٠ يعنى حالته مش حالة الشخص اللى يفكر يسب فى محمد نجيب ويمدح فى النحاس وانما هى حالة واحد يجب الا يفكر فى غير صحته . مش يهتم بالسياسة وترويج الاشاعات وما الى ذلك مما ورد فى الادعاء . الاتهام هنا على ضوء هذه الشهادة وعلى ضوء الأقوال التى بينتها من صميم المحاضر ثم من أقوال الشهود قال انه اتى أفعالا وبث الدعايات ونشر الاشاعات .. عاوز تورونى أى تصرف ايجابى واحد قام به مصطفى شاهين ؟. لو افترضت فى الشهود انهم صادقون فأين التعرف الايجابى الذى قام به مصطفى شاهين . لو صح وهو غير صحيح اطلاقا ان له دورا فان موقفه لم يزد عن موقف المستمع .. فلم يقل أحد الشهود انه تكلم اطلاقا وبالتالى ما دام هذا الكلام حقيقيا يبقى لا أساس للاتهام لأننا نفينا نشر الاشاعات وبث الدعايات فنتيجة طبيعية لهذا ينهدم .. ان هذه التصرفات كانت لصالح جهة أجنبية فاذا ثبت انه لم يتكلم تنتفى عنه التهمة .

حضرات القضاة .. ان الأستاذين الكبيرين الذين سبقانى فى الكلام قد استوفيا هذه القضية جدا وانى لا استطيع أن أختم الدفاع عن المتهم وسائر المتهمين الآخرين الا بالآية الكريمة التى قراتها اليوم « يا أيها الذين آمنوا لا يجرمنكم شنآن قوم على الا تعدلوا . اعدلوا هو أقرب للتقوى »

والسلام عليكم ورحمة الله .

الرئيس ــ هل للادعاء تعقيب ؟

المدعى العام ــ لئن شكرنا الله نعمه وتوفيقه، وللمحكمة سعة صدرها ودقة بحثها فاننى أيضا أشكر الدفاع ان مهد لى سبيلا هينا سهلا أوضح فيه ما طرقوه فى دفاعهم .. كل، عن المتهم الذى ترافع عنه ، ذلك لأننى كنت اعتقد

قبل ان يترافعوا ان الموضوعات التى سيطرقونها سوف لا تحتاج الى تعقيب ولكن ما داموا قد طرقوها بهذا التوسع فانى أرد عليهم فى اختصار لأن ما طرقوه يحتاج الى أكثر من هـــذا ، واود بادىء ذى بدء أن أقول وأن اثبت وأن اجهر بأن هذه الدعوى لم يكن المقصود منها بادىء الأمر ، هؤلاء المتهمين ولكن كما قلت فى سبيل بحث موضوع آخر اصطدمت ادارة المخابرات بالمتهم الأول وحده ، ولم يكن هذا التوجيه منصبا عليهم بادىء الأمر ولكنهم اصطدموا باحمد نصيف ثم بعده بباقى المتهمين ولم يكونوا هم الذين اختاروا وانما صدموا وهم فى سبيل البحث والمراقبة بشخص معين ، باحمد نصيف ، وأؤكد لكم انه مما لا يسر أى مصرى أن يبقى فى مثل هذا التيار مصرى آخر . صدمنا بالمتهم الأول فاذا قيل ان احمد نصيف كان هو الهدف فان ردنا ان من راقبوا لم يكونوا هم أصحاب هذا الهدف وانما وجهوا اليه ، فقيل لهم راقبوه وما تسفر عنه المراقبة أبلغونا عنه . فمايجيش احمد نصيف ويقول محمد مصطفى وابراهيم عثمان قصدونى ، وانما هم جاءوه .. فاسمه معروف سلفا للاسباب التى قيلت فى الجلسة السرية .. بعد هذا انصب كلام الدفاع على الطعن على ابراهيم وقالوا ما قالوا ونحن نسلم مع الدفاع بكل ما قالوه فى انه قواد وحشاش وغير ذلك ، ولكن أسألكم لم اخترتموه صفيا تطمئنون اليه وتأتمنوه على أسراركم وتلقون أمامه بالاشاعات والأقوال المثيرة أكان ذلك لغرض ؟ هم قالوا عنه انه شخص كثير القول والكلام ، ثرثار ، حتى انه ليلقى بالقول جزافا . وهذا هو مربط الفرس وهذا هو الذى نريده ، فما الذى تريدونه سوى هذا الصنف ، هذا الثرثار هو الذى ينفع فى اذاعة الاشاعات فكان اختيار ابراهيم ليس اعتباطا وانما عن روية فلا يستطيع هذا سوى ابراهيم .. ابراهيم هذا شخص يملأ بالكلام ، يقعد احمد نصيف والمتهمين يملوه بالكلام لأنهم عارفين انه بيفضفض .. عبارة عن دينامو مالوش رابط امتلأ كلام .. لازم يقول ، وهم عاوزين ايه أكثر من كده .. انتم بتقعدوا جنبه وبتلفقوا عنده وتشركوه فى حديثكم لأنه الشخص الثرثار الناقل للكلام وهذا هو الهدف . الكلام يطلع منكم لهذا الثرثار ومنه للناس وبهذا تنتشر الاشاعات . هذه كلمة عامة عما تعرض له الدفاع وانتقل بعد هذا الى المتهم الأول فأول ما بدأ قال ان هناك تمويه بالنسبة لموقفه من التهمة وأنا لا يسعنى فى نطاق الادعاء المعروض الذى اترافع فيه الآن الا ان أربط بين الادعاء المطروح والادعاء الأول فيستبين ما هو هدفه من هـــذا ؟ وايه نفسيته ؟.. لما يقول ان البكباشى أنور السادات اعتقل وان الصاغ خالد محيى الدين حددت اقامته . ما تفسير هذا سوى ان المقصود به بلبلة الأفكار وان ينتشر بين افراد الشعب ، ان

بين رجال القيادة خلاف أدى الى هذا الاجراء ، هما عاوزين بلبلة الأفكار وأظن انه لا يمكن فعل هذا بغير هذه الطريقة .. يمكن يقول ان البكباشى أنور السادات اعتقلوه علشان يقعد فى محكمة الثورة .. يأخذ الدفاع على الشهود انهم قالوا فى التحقيق حاجات مقالوهاش وقت اداء الشهادة امام المحكمة . دى مسألة منطقية ومنطق الحوادث ومجرى الدعوى يتمشى مع ما حصل ، ويدل على انه لم يكن هناك افتعال لأن الرقابة بدات من ستة شهور وسلسلة الحوادث تتكرر يوميا ولا يمكن لشخص مهما أوتى من قوة الذاكرة ان يرصد ما حدث يوميا فى تلك المدة الطويلة ، فالذى لم يذكر أمام المحقق وذكره أمام حضراتكم ، تبريره انه تذكره امامكم فقاله، فليس من المفروض أن يتذكر الشهود ــ والفترة طويلة ــ حوادث كل يوم بالساعة والمكان . دول كل يوم يعقدوا اجتماع فى مكان معين ، ويتكلموا عن رجال القيادة النهاره وبكره عن حاجة تانية وهكذا . ولا يمكن للشاهد ان يحفظ كل هذه الأقوال ويذكرها مرة واحدة . بعد كده يقول الدفاع عن المتهم الأول ان ظروفه العائلية ــ وضرب الأمثلة عليها كلها ــ تبعد الشبهة عنه ، فأخته فى جمعية مشوهى الحرب الى آخر ذلك ، وهل يؤخذ هذا دليل قاطع ، المثل البلدى بيقول صوابعك مش زى بعضها . لقد كنا نرى الى عهد قريب ان أخوات أشقاء كل منهم ينتمى الى حزب وكل واحد وطبيعته الخاصة واحد وحش وواحد كويس والمسألة مش مسألة قياس يعنى ما دام اخوات يبقوا زى بعض فلكل استعداده الخاص فان كان كويس يبقى مشكور وان كان مش كويس يلقى جزاءه . والدفاع عن المتهم الأول مسك ودق فى حكاية عبد الغفار ونحن كنا نود الا نكشف الأسرار التى لا تشرف ولكنا مضطرون أن نذكر ايه الواقعة اللى راحوا لها ، همه مش رايحين يحششوا ؟! ليه يحششوا فى بيت عبد الغفار فى وسط أولاده وزوجته وليه مايكنوش راحوا لجارسونيرة بتاعة عبد الغفار الموجودة فى الدور الأرضى فاذا ما وصفها ابراهيم بقوله المنزل فهو حسن تعبير منه . قال الدفاع ان منزل المتهم عندما فتش ماوجدش فيه حاجة والرد على هذا بسيط وهو ان المتهم والدفاع أجمعا على ان هناك نبأ وصل المتهمين بأنهم موضوعون تحت المراقبة ، وسوف يضبطون ويعتقلون وانهم محل اجراءات سريعة أتظن انه بعد أربعة ايام من وصول الخبر عندى ــ وقلت لمصطفى غيث وابراهيم هذا ــ لما ييجوا يفتشوا ويلاقوا عندى حاجة أبقى معتوه .. خصوصا اذا كان الشخص على مثل حصافة هذا المتهم واحتياطاته الدقيقة .. لا يعقل انه يبقى عنده ما يشتم منه رائحة التهمة فهذا دليل لنا لا علينا . خصوصا وانه يعترف ان عنده علم ويقول عن التسجيل انه خد حته وقطع حته والكلام اللى ثابت فيه غير

اللى ناقشته بصفة عامة لتبرير هذا الكلام مما يفهم منه انك اتكلمت .. انت بتقول ان الكلام نقد فهل ينقد الموقف بالشكل ده .. وتنقده أمام مين ؟.. أمام ابراهيم عثمان المخمور القواد الذى لا يفيق . هل يؤخذ منك هذا الكلام على انه نقد . عاوز تنقد يمكنك انك تبعث لرجال الحركة وقد برهنوا على انهم خير من يتقبل النقد السليم . هو يقول كنت انتقد الموقف فهل تنقده بمثل هذه العبارات الخطيرة . ان منطق الحوادث محيط بك يا احمد يا نصيف.. سواء فى الادعاء الأول أو الثانى .. لاحظنا فى التسجيل ان قلبك قوى على الجماعة دول وعمال تقول انهم ٨٠ مليون وبتوزعهم على البلاد كمان وانهم بيحطوا نصف مليون هنا ونصف مليون هنا ، علشان يشبعوا وبعدين يرجعوهم ويجيبوا غيرهم علشان ياكلوا فهل هذا هو الانتقاد الذى تقول ان له تبريرا ، ان هذا الكلام مالوش تبرير أبدا . الأوراق مش حاتكلم فيها وهى معروضة على حضراتكم والوحش ، كان صاحبك لآخر لحظة ، وانت جيتله قبل أربعة أيام وقلت له انا اشتبه فى مصطفى . انت تهاجمه تبريرا لموقفك وموقفك معاه طول هذه المدة غير مقبول .. اقولها كلمة أخيرة لاحظت انه يريد فى مذكرته التى قدمها ان يقول ان الادعاء بحكم مهنته حمل على هذه الحملة ، ويريد الصاق التهمة بى ، وأنا أقول ان الادعاء بحكم وطنيته كمصرى وبحكم صفته كرجل قضاء ، يترافع عن يقين وطنى خالص ، وانى اذ أطلب توقيع أقصى العقوبة على هذا المتهم فانما أطلبها وانا مطمئن الى موقفى كل الاطمئنان .

المتهم الثانى زكى زهران معترف هو أيضا بأن عنده خبر من أربعة أيام وماضبطش عنده شىء زى زميله ، حمل هو أيضا على ابراهيم .. وردى عليه نفس الرد الذى قلته لزميله .. لم اتخذت ابراهيم خليلا وصفيا حتى ان ابراهيم كان واسطة لديك فى نقل الكونستابل من بلد الى بلد آخر .. اظن بعد كده منزلة ما يبقاش ! انى أسألك لماذا تتحدث الى القواد ولماذا تأتى اليه وتجلس معه . ثم يقول انا كنت عيان ويقدم تذكرة طبية بأنه كان عنده ذبحة صدرية .. سلامتك يا سيدى ولكن المهم عندى هل مرضك منعك من الكلام .. منعك من انك تقعد عند ابراهيم وتتحدث معاه .. حتى ان هذا المرض لم يمنعك من انك لما بلغك نبأ الانذار عانقت شخصا آخر فرحا .. انذار جاى لبلادك تعانق آخر ليه ؟... هى دى الوطنية . هل ده شىء بسيط؟ التذكرة الطبية ماتعلقش عليها .. مريض مريض ولكن لسانه مكنش مريض ومكانش يمنعه من هذا العمل . يتساءل الدفاع عن انه كانت هناك منشورات مع سيد رشدى لم تضبط فهل كانت فى متناول يد ابراهيم ولم يتسلمها ، وكذلك

لم يكن فى مكنة الرقيب ان يكشف عن نفسه لأن القصة لم تكن قد تمت فصولها ، ثم هى أتت مع سيد رشدى واخدها وانصرف ، ثم دى مش من الأهمية .. بمكان .. فليست من الأدلة على زكى زهران . يطعن الدفاع فى شخصية حسن صفوت وهو شخص ربيب نعمة هذا المتهم ومحل عنايته فقد أجاب له رغبته ونقله وكل حاجة . بيقولوا ان حسين صفوت كتب التقارير وهو مقبوض عليه ، والرد على ذلك ان حسين صفوت كتبها لما كان محبوس لتقرير حقائق وللدفاع عن نفسه ، وهو الذى قدمها ولم تطلب منه .. وهو كمان اعتقل اذ اشتبه فى ان له صلة لأنه كان بيقف على الدكان وربما يكون ضالع من المتهمين . ومع ذلك فهو لم يقل شيئا أكثر مما راى وسمع مما يتفق مع اقوال الشهود الآخرين . واذا كان ذكر حاجة فى التقارير فماقالهاش فى الجلسة ، فقد اوضحت لحضراتكم علة ذلك وهى ان الزمن الذى وقعت فيه الحوادث طويل ولا يمكن لأى شاهد أن يتذكر الحوادث بالزمان والمكان بالضبط .. وانما هو يقول ما يعلمه . وتكلم الدفاع عن عبد الغفار وان الاجتماع كان فى منزله ،و انما أوضحت ان الاجتماع كان فى الجارسونيرة وأوضحت حكاية الدور الأرضى .

المتهم الثالث مصطفى شاهين ، مصطفى شاهين مهما حاول أن يبعد عن المتهم الثانى وقال أنا ما اعرفوش فالرابطة الوثيقة وهى رابطة القرابة والمصاهرة بينهم ما يقدروش يجادلوننا فيها ، وأنا لا أعلق على المصاهرة فى ذاتها وانما أقول أنهما اذا اجتمعا على أمر واتجها الى هدف فهو واحد . فيه انسجام وفيه توافق فى الأفكار .. كل يسعى الى هدفه فيلتقيان . بيقول انه كان مريضا ، وانى اسأله .. هل منعك المرض من أن تزاول الخروج والدخول والكلام ؟؟

هذا المتهم يسكت وينغز . ويفضل ساكت ساكت وبعدين ينغز نغزة . تعالى يا ابراهيم اقفل دكانك ولم عيالك وامشى ، دا بكره فيه ثورة ودبح .. لما يعملها ابراهيم ويعملها غيره ..! الدكاكين تتقفل والحركة تتعطل فى البلد وهيه الشائعات ايه غير كده ؟ حكاية الاتصال بمديرى الشركات هم حيقولوا احنا عاوزين نعمل حاجة لها أثر ما تروحوا لمديرى الشركات لاقناعهم بأن يبطلوا الشغل ويبطلوا الانتاج يقوم العمال يتعطلوا ... ومايلقوش شغل .. فيه حاجة اخطر من كده ؟ اذا كنت سىء النية أقول ايه غير كده ؟ ان منطق الحوادث وارتباط المتهمين وخصوصا الادعاء الأول الموجه ضد المتهم الأول ، هو بيسعى لتحقيق هدف ، وهمه بيسعوا الى هدف آخر .. اختلفوا فى الغاية والتقوا فى الوسيلة التقاء تاما لم يخرج عن النطاق المرسوم .. هؤلاء هم المتهمون الثلاثة وسنبين للدفاع

من هم المتهمون وما خطرهم علشان نأتى بهم دون الناس .. احمد نصيف موظف بوزارة العدل وأمثاله يعدون بالمئات وفيه أكبر منه كثير وقد تكون حزبيته غير ظاهرة وزكى زهران اميرالاى بالمعاش ، ومصطفى شاهين مهندس وأمثاله كثيرون والأصهار كثيرون ولم يمسسهم سوء . يبقى مايضفوش على نفسهم الوجاهة والفخامة ، وأؤكد لحضراتكم انهم لم يكونوا فى خاطرنا اطلاقا وانما هم كشفوا عن أنفسهم وعن أفعالهم ، والرقابة لم تكن موجهة اليهم اطلاقا ، ولكن لما تكشفت عن المتهم الأول تكشفت عن سلسلة كانوا احد حلقاتها .

حضرات القضـــاة

رددت على ما أثير .. غاية الاختصار .. ولكنى أريد أن أختم هذا الدفاع بكلمة أوجهها الى حضراتكم وهى ان أمثال هؤلاء المتهمين وأذنابهم فى الخارج خائفون يترقبون مآل ما ستنتهى اليه هذه الدعوى .. فاما نشاط واما قضاء . ونحن فى عهد هذه الثورة والظروف تستلزم أن يكون الحزم والعدل رائدنا فى كل أمر ... فان أفلت هؤلاء أو أرادوا أن يشككوا فى التهمة فسيكون لهذا رد فعل كبير يعلم الله مداه وخطره ولذلك فأنا ان طالبت بتوقيع العقاب الذى يردع ويزجر خصوصا وقد تبين أن جميع الاشاعات التى روجت كانت من أولها الى آخرها كاذبة فمثلا اشاعة الخلاف الخطير بين أعضاء مجلس القيادة وكلنا يعلم انكم وان كنتم أحد عشر شخصا الا انكم شخص واحد فى كل شىء . والواقع يكذبهم والوطنية تنادى بالقصاص منهم .

حضرات القضاة .. ارجو الله أن يوفقكم الى خير هذا الوطن لنقضى على دعاة السوء وحملة الجراثيم من أعوانهم وأذنابهم لنطمئن ولنرقى .

ولسوف يعطيك ربك فترضى .

الدكتور زهير جرانة ـ الدفاع ـ اسمحوا لى أن أبدأ من حيث انتهى المدعى بكلمة عتب ، فقد انهى مرافعته بكلمة استعداء .. وليست كلمة قضاء لأنه قال : انكم اذا برأتم المتهمين فان فى الخارج من سيطمع فى البراءة .. وأحب أن اطمئن صديقى حضرة المدعى الى أن الحق الذى لا مراء فيه هو أن هذا العهد اقوى وابعد جذورا ، وامكن فى قلوب المصريين الواعية من أن يروا فى البراءة الحقة علامة تخاذل ومن أن يروا فى العقوبة الصارمة سهما طائشا ولكن كل منا يعلم انكم حين تقضون انما تنطقون بكلمة الحق فى غير ما تشف وفى غير ما انتقام ، وفى غير ما خوف ، من أن يكون الحكم بالبراءة مشجعا .. سمعت كل شىء ساكتا ، وغفرت للادعاء كل شىء ، الا هذه الكلمة الأخيرة فقد أخطأه التوفيق فيها حقا اذ نطق بها .

قال المدعى انكم أحد عشر شخصا تصدرون فى أعمالكم كشخص

واحد واننى أقول ان العشرين مليون مصرى كلهم شخص واحد .. أزيد على هذا ملاحظات على ما أثاره الادعاء ، ويبدو انا اتفقنا بشأن ابراهيم ولكن الادعاء عاب علينا ان المتهم الأول اتخذ من ابراهيم هذا خليلا وانا اقول انه اتخذه واسطة لعمل يتفق مع مهنته ومثل هذا العمل يرفع الكلفة وان كنا فى معرض المعاتبة فهل لى أن اعتب عليك ، ان اتخذت من القواد رقيبا على ؟ وان تقول نطرح جانبا ماديات الدعوى ووقائعها ولا أصدق الأقدار . أتتعلق كلمة القضاة بشفاه قواد . لو اننا اتفقنا سلفا فى هذا فلا أظن انه يغنينا فى شىء ولكن حين نحكم عقولنا بالقول .. فالأجدر والأصح والأنفع أن نحتكم لعقولنا . لا لسان قواد ، تضارب فى أقوال لو تمعنت فيها لوجدت تضاربا وتهافتا — بصرف النظر عن صناعته المرذولة التى تجعلنا لا يمكن أن نطمئن الى قوله . ويكفى لحضراتكم أن تطلعوا على صورة اقواله فهو يقول ان دول من شهر ونصف مابقوش يقعدوا عندى ، ثم عاد فروى انباء اجتماعات وعن وقائع واعمال فأى القولين آخذ .. اننا فى مثل هذا الموقف يجب أن نحكم عقلنا فيما جاء فى الورق .. ولعل من أقوى ما أردنا أن نبرزه ، ان هذا الذى قيل عن المراقبة والتربص لو كان له ظل من الحقيقة ، والعيون ساهرة لاقتناص الدليل القائم .. لو صح هذا المنطق وكانت واقعة المنشورات حقيقة لكانت كافية لاراحة المخابرات ، وتقصى الأدلة ، فهى كافية فى ذاتها لاراحة المدعى لا من ان يسترسل فى تسجيل مشوش وأسلاك مبتورة واستنتاجات وتخمينات . ان الدليل المادى فى يدى منشورات مطبوعة .. عاوز دليل اكثر من كده ؟ .. ولكنك لم تفعل .. اذن فاسمح لى أن أقول انه لا كان فيه منشورات ولا مطبوعات ولا مؤامرات . اذا ماكنتش تقدر تأخذ منها لكيلا تكشف عن شخصية رجل المخابرات ؟ الم يكن فى الاستطاعة أن تتصل برجال الأمن ليقبضوا على سيد رشدى ويأخذوا المنشورات . أما ولم تفعل فاسمح لى أن أقول ان هذه الواقعة غير صحيحة. فنحن فى موقف تحرى العدل ويجب اقامة الدليل على يقين .

بقيت أخيرا مسألة الاجتماعات فى بيت عبد الغفار التى قيلت بالأمس واذا بالادعاء يأتى بعذر آخر وانا لا اسميه الا بعذر ، فقد قال : كنا نريد أن نتعفف فلم نرد أن نقول انه كان فى جارسونيرة عبد الغفار . ياسيدى أن المحاضر طافحة بهذا اللفظ . فقد ذكر عن علوى بأن له جارسونيرة وحدث شك فيه ووجدوا أن الاجتماعات بريئة . خايف تخدش مين ، نعم يا سيدى هل من المعقول أن الذى يريد ان يعمل جارسونيرة يعملها فى الدور الأرضى من منزله أو حتى قريبة من منزله .. فمسألة الجارسونيرة هى قول .. أو مخلص .. اعتب على الادعاء أن يستعمله لانه

لا يجب أن يذكر سوى الحقيقة المسلمة التى عرض لها السيد المدعى عن المتهمين وهى انهم ليسوا من الفخامة فى المركز والشأن بحيث يتصور انهم خطر ماثل !! ولو انهم خطر ماثل لقبض عليهم فى الحال ، واننى أعود الى الحلقة المفرغة ، وهى أن المخابرات قد أوكلت الأمر الى اناس ظنوا انهم يقومون بمهمة جليلة الشأن ، ولا أقولها من عندياتى فان ابراهيم هذا كان يذيع انه من رجال المخابرات ـ وكان المتواتر انه كذلك ـ ويشهد سيد رشدى بمثل ذلك فهو يقول انا كنت بابعد عنه لأنه كان بيعتقد انه بقى بنى آدم وله حيثية لأنهم بيقعدوا عنده وييجوا يدردشوا دردشة ما يعرفش معناها ، كما قال انه بيتحاشاه لأن خادمه حذره منه .

المسألة الأخيرة العجيبة هى اننى كنت قلت انه عند تفتيش منزل موكلى لم يوجد به شىء فعلل السيد المدعى ذلك بأنهم سمعوا انهم مراقبون قبل اربعة أيام ويصح يكونوا مهددين بالاعتقال .. فاذا كان موكلى على هذا الاحتياط المفروض أن يكون عليه ، فكيف يستساغ أن نعقل أن المتهم يصل فى عدم احتياطه الى حد عقد الأحاديث فى الطريق على مسمع من الناس . أنت تقول انهم أحسوا بأن الجو سيىء فحرقوا الأوراق أى انهم أناس يسرفون فى الاحتياط ، فكيف تستسيغ هذا التفريط منهم ؟ فاما انهم مفرطون واما انهم حريصون فلا يصح مطلقا أن نهدر جانبا ونبقى جانبا . اقول ما يفيدنى وأسكت على ما لا يسر . لا يجمل بى أو بالادعاء هذا ، على أن الادعاء يعمل كرجل من رجال القضاء واقر له بل وأشهد بانه من خيرة رجال القضاء ولكن ليس معناه أن يعتبر كلامه قضية مسلمة . بدليل أن هناك قضية خطيرة وكان الادعاء على ثقة بأنها تحمل فى طياتها الادانة فرأيتم غير هذا فى غير ما جدل أو مناقشة « فالأمر اليكم بعد الله » .

حضرات القضاة ... ما من دليل تقدم اليكم الا اكتنفته المعاول الهدامة وأنتم قضاة عدل فالقول بأن هذه الأدلة لا يرقى اليها الشك غير صحيح ... واى شك يجب أن يفسر لمصلحة المتهم ، سترون أن الأدلة مزعزعة وهذه حقيقة أقولها لا بصفتى محاميا عن المتهم ولكن بصفتى من المعاونين على ارساء قواعد العدالة بأوسع ما تكون صفتها والأدلة التى تقدمت بحمد الله تعفينى من الجدل ولا يمكن أخذ مصرى بتهمة الخيانة وبهذه الأدلة .

المدعى ـ تصحيحا لموقفى بدأ الدكتور جرانه تعقيبه بأن حمل على ممثل الادعاء وقال انه يستعدى المحكمة وانا أؤكد له أن الادعاء لم يستعد المحكمة وانما طرحت وجهة نظرى وبررت طلبى بما يتراءى لى .

الدكتور محمد هاشم (الدفاع) ـ قال الادعاء اننا نقـــول عن ابراهيم انه شخص بيتكلم كثير وثرثار ، ونحن ما ذكرنا هذا الا فى الحديث عما جاء على لسان الشاهد حسين صفوت فهو الذى قال اننى أتحاشاه لأنه كثير الكلام . ثم يقول الادعاء ان دول اقرباء واصهار ولما يلتقـوا ويجتمعوا يبقوا متحدين فى الهدف ، ولكنى أرد عليه فأقول أليس من الجائز أن هذه الصلة سبب فى انهم مختلفون مع بعض . هذا والصلات الموجودة بالجهات الأخرى مالهاش صلة بالمتهم الثانى ، أحد الشهود فى الجلسة قال انهم لما سمعوا الانذار تعانقوا مع أن تاريخ حدوث هذه الدعوى وقعت فى الشهر اللى كان فيه ملازم السرير ، وكان مأمورا بعدم الحركة ... فضلا عن هذا اذا كان موكلى يقود حركة تنظيم اشاعات ودعايات كان عليه أن يتحاشى ابراهيم خصوصا وان التواتر واللى كان بيشيعه عن نفسه ، انه بتاع مخابرات .

الرئيس ـ احب أن أوضح نقطة بهذه المناسبة . هى ان المخابرات عندما تختار اعوانا لا تختارهم من هذا الصنف ، بل لابد من توافر صفات معينة فيهم .

الدكتور محمد هاشم ـ بقيت مسألة نقل زكى زهران للكونستابل والتدليل منها على متانة الصلة بين زكى زهـران وابراهيم .. وكل من يشرب السجاير يعرف أن الشخص يقف يشترى علبة ويطلع سيجارة يولعها وفى الأثناء دى يتكلم بتاع السجاير كلمة من هنا وكلمة من هنا ، وليس معنى هذا أن الصلة أصبحت وثيقة فهو لما يكلمه ويقول له ان الكونستابل ده ظروفه كذا ويقوله ابعتهولى اذا ثبت انه يستحق النقل انقله ما يبقاش ده دليل على وجود صلة وثيقة ، ولكن زكى زهران كما هو ثابت وقع على الكونستابل جزاء بالخصم عشرة أيام يبقى اذن فى نفسه شىء . هناك اشياء توجب الوقوف عندها ومن بينها واقعة الشركات المنسوبة الى سيد رشدى . أنا مش عارف هل سيد رشدى هو الشخص اللى يحسن أن يقوم بمثل هذا العمل وهل له من الشخصية ما يمكنه من هذا .

لو صح ان هناك اجتماعات كما يقال ولو صح انهم موضوعون تحت المراقبة من اربعة أو خمسة أو ستة أشهر أفلم يكن من الممكن اخذ أى تسجيل لمثل هذه الاجتماعات .. يعنى بس ما كانش قدامه غير الراجل اللى ساكن فوق بيته كان يقدر يقدم الدليل على هذه الاجتماعات بدليل ان كان عنده الوسيلة .. بعد كده فيه عتب على الادعاء فهو فى مرافعته يخاطب شعور القضاة واننى لواثق تماما رغم أنه اتجـه الى البكباشى انور السادات أن سيادته يقدر موقف المتهمين ولا يتأثر بمثل هـــذه التوجيهات . وانه حينما يصدر عن رايه بين اخوانه لن يصدر الا عن اقتناع وروية وتفكير .

الأستاذ يحيى حسنى ــ الدفاع :

احب أن أنفى ما قال الادعاء ، فان الحالة المرضية التى استمرت مع موكلى حتى أول أغسطس ، هذه الحالة ما كانت تسمح له بالحركة بل أن الحركة كانت تقتله فقد وصل ترسيب الدم لديه الى ٧٨ وكان فى مركز لم يكن يسمح له بالحركة . ثم أراد الادعاء أن يجعل من صلة القرابة والمصاهرة بين موكلى وبين الأميرالاى زكى زهران ما يدل على أن هناك توافقا بين الأهداف والتفكير واننى أقول ان هذه الصلة قد تكون سببا فى التنافر فى التفكير والاتجاه ، هذا ما أردت أن أقوله وأؤكد لحضراتكم اننى ما قبلت وزملائى أن نترافع عن هؤلاء المتهمين الا وقد استراحت ضمائرنا الى براءتهم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الرئيس ــ النطق بالحكم فى جلسة السبت الساعة العاشرة صباحا . والآن ترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية والربع مساء)

***

وفى يوم السبت الموافق ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ الساعة العاشرة صباحا افتتح الرئيس الجلسة باسم الله وباسم الثورة ثم اصدر حكم المحكمة كالآتى :

الرئيس ــ المتهم الأول ــ احمد نصيف .

الحكم :

حكمت المحكمة على المتهم احمد نصيف فى الادعاءين المقامين عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة .

المتهم الثانى ــ زكى زهران .

الحكم :

حكمت المحكمة على المتهم زكى زهران بالنسبة للادعاء المقام عليه بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما .

المتهم الثالث ــ مصطفى شاهين .

الحكم :

حكمت المحكمة على المتهم مصطفى شاهين بالنسبة للادعاء المقام عليه بالأشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات .

***

(تعقيب)

ثالوث الاشاعات

مصطفى شاهين وزكى زهران واحمد نصيف

أما الأول (مصطفى شاهين) فهو ضخم الجثـة تلمح فى عينيه علامات الالتواء النفسى ! وفى قسمات وجهه الدهاء الممتزج بالقسوة .. كان يعمل مديرا لادارة المشروعات بوزارة الشئون الاجتماعية ، وكان مكروها من كل موظفيه .. أما تهمته فتتلخص فى ترويج الاشاعات التى تسمم أذهان العامة بغية تشكيكهم فى العهد الجديد ..

أما الثانى فزكى زهران الذى كان أميرالايا بالمعاش .. رجل طويل القامة .. نحيف البنية وتهمته هى اشتراكه مع المتهم الأول فى ترويج الاشاعات .. هذا علاوة على قرابته وصداقته القديمة له .

ولكن الثـالث وهو احمد نصيف فانسان متجهم الوجه .. كان يعمل



المسجون احمد نصيف بين أصدقائه الجدد بالسجن

وكيلا لقسم الخبراء بوزارة العدل .. وهو متهم بالخيانة العظمى اذ انه كان متصلا ببعض الجهات الأجنبية قاصدا بذلك الاضرار بمصلحة الوطن فى سبيل مصلحته الخاصة .

ولعل صلته المريبة بعملاء الأعداء ، تعزز سوء نيته فى ترويج الاشاعات الضارة التى عاونه على بثها مصطفى شاهين وزكى زهران .

هذا هو ثالوت الاشاعات ، الذى كان مرتبطا برباط الاثم والخيانة ، وقد كانت تقوى أواصر هذا الرباط تلك العلاقة المريبة التى تقوم على النساء والخمر والمخدرات .. وهذا هو السبب فى صداقة (ابراهيم) بائع السجائر بهم ! تلك الصداقة التى لم يكن فيها من التكافؤ الا قيامه بالمهمة الدنيئة ! واطمأن الثلاثة (الكبار) الى صديقهم (الصغير) اطمئنانا أدى الى كشف القناع عن جريمتهم بل جرائمهم .. وقدموا لمحكمة الثورة ..!!

كانت هى القضية الأولى من نوعها .. لذلك فقد اكتظت قاعة المحكمة بالنظارة ورجال القانون .

وافتتحت الجلسة فى الساعة الرابعة مساء بمناقشة الشهود الذين أثبتوا جميعا صحة الوقائع المنسوبة للمتهمين ثم نوقش المتهمون مناقشة اكدت للمحكمة الجرم الكبير الذى اقترفوه ورات المحكمة أن تستمع الى تسجيل اخذ للمتهمين أثناء قيامهم ببعض أفعالهم وذلك بعد المرافعة وبحضور المتهم الأول .

وبدأ الادعاء بسرد الوقائع تلو الوقائع قائلا : ان هؤلاء المتهمين لهم حظ معلوم من الثقافة وحسن الادراك فلا حجة لأحدهم تقبل تبريرا لموقفهم غير الكريم من حركة قادها كرام الى هدف كريم خصوصا وانهم جميعا يقرون انهم أفادوا من هذا العهد فوائد مادية وأدبية !

وطالب المدعى بأشد العقوبة .

واخليت القاعة بعد ذلك من النظارة والصحفيين واعلنت سرية الجلسة لنظر الادعاء الأول المقام على احمد نصيف .. ورفعت الجلسة فى الساعة العاشرة مساء .

وفى يوم الخميس أعيدت الجلسة لسماع أقوال الدفاع وبعد مرافعة استمرت طويلا ، سمع فيها ثلاثة من المحامين هم الأساتذة : الدكتور زهير جرانة عن احمد نصيف ، والدكتور محمد هاشم عن زكى زهران ، يحيى حسنى عن مصطفى شاهين .

بعد هذه المرافعة رفعت الجلسة فى الساعة الثانية والربع مساء .. وفى يوم السبت أعيدت الجلسة واكتظت القاعة بمن يرغبون فى سماع الحكم واشرابت الأعناق الى منصة القضاء وتعلقت عيون المتهمين بأعضاء المحكمة ونطق الرئيس بالحكم فكان :

الأشغال الشاقة المؤبدة لاحمد نصيف ، وخمسة عشر عاما مع الأشغال الشاقة لزكى زهران ، وعشرة سنوات مع الأشغال الشاقة لمصطفى شاهين .



زكى زهران فى السجن .. حيرة وشرود وندم ...



وفى غرفة السجن استقر السجينان احمد نصيف ومصطفى شاهين ..

الجلسة التاسعة

القضية المتهم فيها كل من :

محمـــود صبرى على ، وحسن حسن محيى الدين ، وابراهيم اسـماعيل على وعطيه عزيز جنـدى ، وحسن سيد احمـد وشهرته (حسن قدرى)

المنعقدة فى الساعة العاشرة والدقيقة الثانية عشرة من صباح يوم السبت الموافق ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ أول صفر سنة ١٣٧٣ .

المتهم محمود صبرى



- حكم عليه بالاعدام شـنقا بعد ان ثبتت عليه تهمة الخيانة الوطنيـة فى١٢/١٠/١٩٥٣أمام محكمةالثورة
- كان يعمـل فى مرسى مطروح مع الجيش البريطـانى ثم فى منطقـة القنـال .
- بعد الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ عمد الى التنكيل بأبناء وطنـه وكان انجليزيا أكثر من الانجليز ودهش الانجليز من نشاطه الاجرامى فرقى الى منصب « كبير مفتشين » .
- كان الساعد الأيمن لرئيس مكتب مخابرات سلاح الطـيران البريطانى « موندى » وكان يقوم بارشـاد البريطانيين الى أماكن الفدائيين الذين هبوا للدفاععن الوطن . نجح مئات المرات فى اتمام القبض عليهم وكان يقوم باستجوابهم وتعذيبهم .
- استطاع الفدائيون أن يختطفوه بعد ان اسـتدرجوه من المعسكرات البريطانية وأرسل الى القاهرة لينال جزاءه .
- تهيج جنرال « فستنج » عندما وصله نبأ اعـدامه وأذاع راديو لندن فى حزن واسى هذا النبأ فى تمجيد مفرد لخائن منحـل .



حسن حسن محيى الدين



عطية عزيز جندى



حسن سيد احمد وشهرته (حسن قدرى)



ابراهيم اسماعيل على

* * *

بعد النطق بالحكم على المتهمين الثلاثة احمد نصيف ، وزكى زهران ، ومصطفى شاهين . بدىء فى نظر القضية التالية :

المتهم فيها محمود صبرى على وحسن حسن محيى الدين وابراهيم اسماعيل على وعطية عزيز جندى وحسن سيد احمد وشهرته (حسن قدرى) .

(حضر المتهمون الخمسة ومعهم حضرات المحامين الذين وكلوا للدفاع عنهم فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا) .

الرئيس ــ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة التاسعة من جلسات محكمة الثورة .. هل المتهمون موجودون ؟

البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق المدعى العام ــ ايوه يا فندم موجودون .

الرئيس ــ المتهم الأول : محمود صبرى على ــ هل وكلت عنك محامى ؟

المتهم ـ أيوه وكلت عنى الأستاذ جلال شاهين المحامى .

الرئيس ـ المتهم الثانى : حسن حسن محيى الدين ـ هل وكلت عنك محامى ؟

المتهم ـ أيوه يا فندى وكلت عنى الأستاذ عبد القادر عودة المحامى .

الرئيس ـ المتهم الثالث : ابراهيم اسماعيل على ـ هل وكلت عنك محامى ؟

المتهم ـ أيوه وكلت عنى الأستاذ مصطفى كامل بسيونى المحامى .

الرئيس ـ المتهم الرابع : عطية عزيز جندى ـ هل وكلت عنك محامى ؟

المتهم ـ أيوه وكلت عنى الأستاذ محمد طاهر الخشاب .

الرئيس ـ المتهم الخامس : حسن سيد احمد وشهرته (حسن قدرى) هل وكلت عنك محامى ؟

المتهم ـ أيوه وكلت عنى الأستاذمحمود كامل المحامى .



المتهمون محمود صبرى وعطية عزيز جندى وحسن حسن محيى الدين وحسن قدرى (من اليمين الى اليسار) أثناء المحاكمة

الأستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام :

يلتمس الادعاء من عدالة المحكمة أن تقرر نظر دعوى المتهمين المقدمين اليوم فى جلسة سرية ، وسرية مطلقة بمعنى أن يقتصر الأمر على حضراتكم وعلى المتهمين أمامكم . لتحققوا بأنفسكم ما هو منسوب اليهم كما جرت تقاليد هذه المحكمة من قبل فى القضايا المماثلة ذلك لأن الموضوعات التى ستطرح على حضراتكم جميعا ، سواء من ناحية المكان أو من ناحية الزمان أو من ناحية الأشخاص ، انما تستلزم السرية . . والسرية المطلقة حفظا لمصادر نريد أن تكون فى طى الكتمان ، حتى يمكننا أن نستفيد بها فى القضايا التى ستعرض على حضراتكم ، وكذلك جريا وراء ما تتطلبه المصلحة العامة ـ وأرجو أن يكون لها ـ كما كان لها ـ الاعتبار الأول والأخير . فمصلحة أمة تنمحى ازاءها كل مصلحة خاصة ، واذا وازنتم

حضراتكم بين مصلحة المتهمين وبين مصلحة الأمة ، فلا شك ان المصلحة العامة ستكون هى الأجدر بالرعاية والأولى بالاعتبار .

الرئيس ـ كل واحد من حضرات المحامين ـ على حسب تسلسل أسماء المتهمين له الحق فى أن يبدأ بالكلام ، على أن يكون الكلام منصبا على طلب الادعاء فى جعل الجلسة سرية .

الأستاذ جلال شاهين محامى المتهم الأول :

قبل أن أتكلم فى الموضوع ، أريد أن أسأل سؤالا : هل فيه شهود أم لا ؟ وهل الادعاء طلب شهود أم لا ؟

الرئيس ـ المحكمة تعلم ان هناك شهودا ولكن ..

المدعى ـ لقد اعلنت المتهم بالشهود من ثلاثة أيام .



محمود صبرى (كنج) أثناء المحاكمة والى جواره زملائه فى المحكمة

الدفاع ـ اننى أريد أن أعرف هل الشهود حيسمعوا والا مش حيسمعوا علشان تكون القضية ...

الرئيس ـ احب أن الفت نظر حضرتك الى أن هذه الاعتبارات تترك للمحكمة .

الدفاع ـ انا عاوز أعلق على هذا .

الرئيس ـ المحكمة لسه ماقررتش اذا كنا حناخذ أقوال هؤلاء الشهود أولا ، واحب أقول لك ان المسألة اللى احنا عاوزين ننظرها الآن مش منصبة على سماع الشهود أو عدم سماعهم ، وانما المسألة منصبة على الطلب الذى تقدم به الادعاء بجعل الجلسة سرية .

الدفاع ـ أنا واخد بالى . ولكنى أحب أن أقول انه اذا كان هناك شهود ، وانكم ستستمعون الى هؤلاء الشهود فتكون شهادتهم لها كلام وتكون السرية لا موضوع لها ، وعلى ذلك فلست أرى محلا للسرية .

الرئيس ـ يترك هذا الأمر لتقدير المحكمة . فللمحكمة اذا رأت أن تجعل الجلسة

سرية ، كما أن لها ان تستدعى الشهود أو لا تستدعى ، وكذلك اذا ما رأت ان الحالة تستدعى عقد الجلسة بصفة سرية وأن يحضرها الدفـاع والادعاء فلها ذلك ، كما ان لها الا تسمح للمحامى والادعاء بأن يكونا موجودين أثناء الجلسة السرية .

الدفاع ـ المتهم بتاعى له ظروف تتمثل فى انه كان فى الاعتقال من أول ديسمبر سنة١٩٥٢ ـ اى مضى عليه فى الاعتقال حوالى سنة ، كان فى خلالها سجينا ليس له اى نشاط أو اى اتصالات ، وظروفه الى ما قبل هذا ، اعتقد انها لا تسمح ولا تجيز أن تكون موضع سرية ، خصوصا وان هذا الاعتقاد وبعده عن الجو الخارجى ، يجعل كل ظروفه معـروفة واذن فلا داعى للسرية والأمر لكم اولا وأخيراً .

الأستاذ عبد القادر عودة محامى المتهم الثانى :

لقد طلب حضرة الزميـل ممثل الادعـاء أن تكون الجلسة التى ينظر فيها الادعاء المقام على حسن حسن محيى الدين فى جلسة سرية مطلقة ، ومن رأيى انكم اذا رايتم السرية ، فلتكن هذه السرية محددة بمعنى أن يترك لمحامى المتهم أن يدافع عنه فى الجلسة السرية ، ولا شك ان اعتبارات العدالة توصى بذلك . وهى الاعتبار الأول . واذا كان الادعاء يرى ان المصلحة العامة تقضى بالسرية المطلقة فنحن ـ اذا ما أمكن ـ نوافق على ذلك ، ولكن بحيث لا تكون السرية مطلقة كما طلب الادعاء بأى حال من الأحوال . فالمتهم سيواجه بالاتهامات وبشهادة الشهود وبالأوراق ، ونحن لا نريد أن نعرف شيئا من الأسرار ، بل ان كل ما يعنينا هو موضوع التهمة فى حد ذاتها حتى يمكننا أن ندافع عن الوقائع غير الصحيحة، وحتى نتمكن من تعليل بعض الوقائع التى يمكن تعليلها ،فان رأت المحكمة ان السرية واجبة ، وانه لا يصح ان تنظر الدعوى فى علنية ، فاننا نرى أو نطلب من المحكمة ان تأخذ بوجهة نظرنا وهى أن تكون السرية محددة وغير مطلقة بحيث يستطيع المحامى الدفاع عن موكله .

الأستاذ مصطفى كامل بسيونى محامى المتهم الثالث :

بالنسـبة للمتهـم الثـالث ، أرى ان مركـزه يختـلف عن باقى المتهمين فالادعاء المقام عليه لا يمكن أن يكون محل سرية مطلقا لأن ما وصل الى الدفاع من معلومات هو ان الحادث قد وقع فى صالة (فتحية محمود) وهذه الواقعة لا يمكن أن تكون محل سرية، ان أمام حضراتكم وقائع القضية ، ولقد أردنا الاطلاع عليها فقيل لنا انها سرية ، وحضراتكم تقدرون السرية من عدمها . ان التهمة الموجهة الى موكلى هى انه أتى أفعالا تعتبر ضـد سلامة الوطن والأسس التى قامت عليها الثورة . هذا هو الادعاء . انما المعلومات التى توصلت اليها هى ان هذا قد وقع فى صالة فتحية محمود !!

الرئيس ـ ومنين جبت المعلومات دى ؟

الدفاع ـ دى المعلومات اللى يمكن للدفاع أن يسرقها من الأخبار عن طريق موكله

الرئيس ـ يعنى مش عن طريق الادعاء ؟

الدفاع ـ لأ . وكمان فيه تهمة فى ذيل الادعاء وهى انه طلب التجنس بجنسية أجنبية وهذه مسألة علنية ونشرت فى الصحف . لذلك فأنا اطلب من حضراتكم ان تكون الجلسة بالنسبة لموكلى علنية حتى أستطيع أن أؤدى رسالتى . و اذا رأيتم حضراتكم الموافقة على العلنية ، فأرجو أن تمنحنى المحكمة أجلا ولو لبضع ساعات قليلة حتى أتمكن فى خلالها من الاطلاع على ملف موكلى ، ثم الخلوة بموكلى ، لان الخلوة مفيدة بعد الاطلاع ، والأمر متروك لحضراتكم .

الأستاذ محمد طاهر الخشاب محامى المتهم الرابع :

لا شك ان الدفاع يقدر المصلحة العليا التى تدعو لأن تكون الجلسة سرية . . ولا شك ان الدفاع يقدر هذا كما يقدر الادعاء هذه المصلحة أيضا ـ الا اننى أيضا أرى من واجب الدفاع ان يبدى لهيئة المحكمة الموقرة ملاحظة هامة فى هذه السرية المطلقة . ان حق الدفاع حق من الحقوق الأولى المقدسة فى الشرائع جميعها وفى جميع انواع القضايا .

ان الدفاع حق مقدس ، والمتهم فى حالته العادية ، وفى حالته المعنوية رجل مشتت الذهن مرتبك لا يستطيع أن يضبط اعصابه حتى اذا كان متعلما وذا ثقافة ، ولذلك فانه لا يستطيع ـ مهما كان بريئا ـ أن يقدم لعدالتكم القرائن والأدلة مرتبة حتى يستطيع ان يثبت براءته ولذلك فأنا أنضم الى حضرات الزملاء الذين تكلموا قبلى ، فى أن تكون السرية نسبية : فليكن المتهم بين أيديكم ، وليكن بجانبه الدفاع ـ ولن يكون ـ يا حضرات القضاة ـ شىء فى علنيته ، محام يسمع من المتهم كل يوم ما حدث بينه وبين التحقيق . قابلت موكلى وقلت فيم سئلت ؟ فقال : سئلت فى كذا وكذا ، لأنه أى موكلى يسر الى بذات نفسه ، فلن تكون هناك علنية تلك العلنية التى يخشى عليها . ومع ذلك فان لى طلبا احتياطيا أتقدم به الى حضراتكم ، وهو انكم اذا رأيتم ، ان المصلحة العليا تحتم هذه السرية وأن تكون هذه السرية مطلقة ، فاسمحوا لى فى حالة موكلى بالذات ـ أن تسمعوا كلمتى فى جلسة ولو سرية . وسوف لا أعرض للتحقيق من قريب أو بعيد ، ولكن اتقدم اليكم بتاريخ المتهم . . . ، بماضيه . . . ، بعلاقته بهذه الهيئة الأجنبية ، وهل هذه العلاقة ـ وهى ثابتة ـ يمكن أن يقال معها انه يتعاون معها هذه المعاونة المتهم بها ؟ لذلك فأنا أبدى هذا الطلب الاحتياطى ، وهو أن اتقدم الى حضراتكم فى جلسة ولو سرية

وبعد ذلك تسألون المتهم وهو بين أيديكم وتناقشونه فيما ورد فى الأوراق وانا فى مرافعتى لن أتناول من قريب أو بعيد ما جاء فى الأوراق انما اكتفى فقط بقرار الاتهام الذى نشر فى الصحف ، وأعلن على الملأ والذى أعلن به المتهم . اقول سوف لا أتناول اطلاقا من قريب أو بعيد هذا الذى جاء فى الأوراق . انما سوف اتكلم من الوجهة العامة . تاريخ المتهم وعلاقاته ، المسائل التى لم يستطع الكلام فيها ــ حتى تكون امام حضراتكم نواحى القضية جميعها . فتقدرون الموقف حق قدره والله يتولاكم بتوفيقه .

الأستاذ محمود كامل محامى المتهم الخامس :

سأكون عمليا فى كلامى وفى مناقشة طلب الادعاء . اننى لم اطلع بعد على الأوراق ، فلا أستطيع ــ بطبيعة الحال ــ أن اناقش الاعتبارات العليا التى استند اليها ، زميلى الفاضل ممثل الادعاء ولكن حضراتكم ــ بطبيعة الحال ــ مطلعون على الأوراق ــ وكل ما أستطيع ان اقوله اننى وموكلى مطمئنان كل الاطمئنان الى سلامة تقديركم وعدالة القرار الذى سوف تصدرونه فى شأنه . حضراتكم مصريون قبل أن تكونوا قضاة وستتبينون قطعا قيمة الاعتبارات التى ذهب اليها الادعاء ــ والتى اجهلها ــ فى طلب جعل الجلسة سرية . ولكن فى حدود طلب السرية ، اريد ان اتفق مع زميلى ممثل الادعاء على مسألتين : فمما لا شك فيه أن زميلى ممثل الادعاء يقرنى على اننى أمام عدالة المحكمة : المتهم برىء الى ان تقضوا حضراتكم بادانته ، بل يظل بريئا الى ان يصدق مجلس قيادة الثورة على حكم حضراتكم بالادانة ، وما دام المتهم بريئا الى أن تقضوا حضراتكم بادانته والى ان يصدق مجلس قيادة الثورة على حكمكم ، فهو يتساوى مع باقى المواطنين المصريين فى الحقوق الى أن تقضوا حضراتكم بادانته وبعد ان يصدق عليه مجلس قيادة الثورة . ومعنى المساواة ، هو ان يتساوى المتهم ــ الذى يظل بريئا أمام حضراتكم ــ الى ان تثبت ادانته ومن الحقوق : حقه كمواطن فى مخاطبة السلطات مثل حق الدفاع وحق الكلام وحق العقيدة أو حرية العقيدة ــ فهذا حق من الحقوق التى احتفظ بها الاعلان الدستورى الصادر من حضراتكم فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ تلك المبادىء الدستورية الهامة وفى مقدمتها المساواة ، مساواة هذا المتهم بباقى المواطنين ــ مادام يعد بريئا الى أن يصدر حكمكم بادانته والى ان يصدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم ، حقه فى مخاطبة السلطات ومن باب أولى ، حقه فى مخاطبة قضاته . ان موكلى فى صدره اشياء . والاعتبارات العليا التى تصدرون عنها حكمكم ــ انا مطمئن الى انكم ستراعونها وسينتهى حكمكم الى رفض طلب الادعاء وستوافقون

على أن تكون مرافعتنا فى جلسة علنية ، واذا صدر قراركم بجعل الجلسة سرية ، فأرجو أن تمكنوا هذا المتهم من حقه فى مخاطبة السلطات وفى مخاطبة قضاته .. ان فى صدره أشياء واشياء ــ وهذه المخاطبة كحق من حقوق الانسان تكون اما مباشرة او بواسطة وكيل ــ فهو يرجو حضراتكم ، اذا انتهى قراركم بعد وزن الاعتبارات العليا التى تقدرونها حضراتكم بميزان العدالة ــ أقول اذا انتهى قراركم الى جعل الجلسة سرية ، فمكنوه من حقه الانسانى ــ مكنوه من مخاطبة قضاته بما فى صدره . أن فى صدره أشياء بالنسبة للاتهام وبالنسبة لقرار الادعاء وبالنسبة لخصومه . فهو قد يستطيع اقناع حضراتكم فى الجلسة السرية ــ اذا انتهى القرار الى السرية ــ بأن هذه الخصومة هى مبعث هذا الاتهام.

أريد من زميلى الفاضل ممثل الاتهام ، أن يقرنى على أن اى شك فى المتهم لازم يفسر لمصلحته .. وفى أمر التشكيل وفى قضاء حضراتكم العادل فى القضايا السابقة قرأت انكم كنتم لا تحكمون بالادانة الا اذا أيقنتم بالادانة والا اذا اقتنعتم بالادانة ، والا فحكمكم هو البراءة ..

هذا المتهم يريد أن يشكك ضمائر حضراتكم فى أدلة الاتهام ، يريد ذلك لشيئين . انه يريد ذلك مستندا الى تحقيق أجرى أمام نيابة الخليفة فى ١٢ اغسطس سنة ١٩٥٣ فقد حقق معه فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وقبل أن يعرف انه متهم حقق معه وهو محبوس من يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ حقق معه قبل أن يعرف فيم هو متهم . وتقدم بشكوى من السجن الى النيابة العامة وأمام وكيل نيابة قسم الخليفة أدلى بأقوال سمعها ونسب فيها خصومه وقائع وذكر حوادث مشاجرات علنية وقعت فى محال عامة ــ هذا التحقيق يسرده لكى يصل الى تشكيك حضراتكم لأنه اذا وصل الى التشكيك وصل الى حكم البراءة بمجرد أن يشكك ضمائركم فيه ــ ومجرد هذا الشك سينتهى قطعا باصدار القضاة لحكم البراءة . وعلشان يشكك حضراتكم فى الاتهام ، فهو يريد ضم هذا التحقيق الذى أجرى فى ١٢ اغسطس سنة ١٩٥٣ ويريد من حضراتكم أن تستمعوا الى شهود حتى فى الجلسة السرية اذا انتهى قراركم الى السرية . وأسماء الشهود أنا تقدمت بها الى الادعاء بالأمس .

نحن نريد أن يكون اداء الواجب على أكمله . فالشاهد يسمع فى جلسة سرية وأنا زى ما قلت أسماء الشهود أنا تقدمت بها الى الادعاء أمس . انما فى الواقع أنا لست فى حل من أن أقول : يشهد على ايه ! والا نبقى قلنا على وقائع الجلسة السرية . اما ان تكون الجلسة علنية أو تكون الجسة سرية . يبقى بذلك اكون اديت واجبى فيما اعتقد على الوجه الأكمل .

محامى المتهم الثانى – طلبت أن تكون الجلسة علنية ، فاذا رات المحكمة أن هناك من الظروف ما يستوجب أن تكون الجلسة سرية فلتكن مقيدة محددة . أما اذا رات المحكمة ان تكون السرية مطلقة فلتسمح المحكمة للدفاع بالكلام عن المتهم . انا أقول ان لدى من الدفاع ومن الأوراق ما يقطع بأن المتهم برىء من التهمة المنسوبة اليه . والمتهم الذى امثله أمى لا يعرف القراءة ولا الكتابة ولا يستطيع ان يقدم وحده هذه الأوراق – فاذا رايتم ان تكون السرية مطلقة فاسمحوا لى ان اترافع عنه فى جلسة علنية لكى ابين أوجه براءته واقدم الأوراق التى تقطع بأن التهمة غير صحيحة . وانا فى هذه الجلسة لن اتناول الا الأدلة ولن اتناول الا مجرد الاتهام الذى قدم المتهم بشأنه ، واظن ان فى هذا ما يحقق العدالة من بعض الوجوه وما يحقق المصلحة من كل الوجوه .

وكيل النيابة – مع اصرار الادعاء على ما يطلب من جعل السرية مطلقة ، أود أن اعقب سريعا على ما ورد على لسان المحامين فى تبرير معارضة هذا الطلب .

قال احد الزملاء ان الوقائع التى يحاكم من أجلها المتهمون ، انما وقعت جهارا نهارا ونحن لم نقل انها وقعت سرا ، انما نطلب السرية للمصادر والظروف التى تحيط بهذه الدعوى ، أما فيما يتعلق بالقول بأن المتهمين يعتبرون أبرياء حتى تثبت ادانتهم ، فهذا قول لا شك فيه ولكن الادعاء اذ يتقدم بهم الى حضراتكم انما يتقدم وهو على ثقة ويقين تامين بأنهم اشخاص خطرون ، قام الدليل من وجهة نظر الادعاء بما **يكفى لادانتهم** والمطالبة بتوقيع اشد عقوبة نص عليها أمر تشكيل المحكمة .

واكرر القول وهو ما سبق ان قلته فى جلسات سابقة أمام حضراتكم من ان السرية المطلقة قد ثبت عملا انها تحقق كل مصلحة عامة وخاصة معا . فقد مثل امام حضراتكم متهمون نسبت اليهم جرائم فى منتهى الخطورة ومع ذلك فقد انفردتم وحققتم ما هو منسوب اليهم . فقضيتم – وقضاؤكم مشكور – ببراءتهم دون حضور المحامى أو الادعاء – واستمعتم الى ما كان هناك من ظروف – فالضمان بحمد الله مكفول فى السرية والعلنية على السواء . فاذا كانت المصلحة العامة التى نتمسك ونطمئن اليها اليوم فى طلب جعل الجلسة سرية ، فان السوابق تسند الادعاء فى هذا الطلب وتؤيده وتؤازره . وقد تقبلنا حكم البراءة على من قضى فى أمرهم من قبل ونحن فى الواقع فخورون مزهوون بقضاء الثورة لأن الادعاء يسره دائما الا يوصم وطنى بمثل ما يوصم به المتهمون . فالبراءة عندنا لا شك اذا قضيتم ببراءة أحد الذين اتهموا بمثل هذه

التهمة ، تجعلنا نفخر ونزهو بقضاتنا والله يتولاكم برعايته وتوفيقه كما تولاكم دائما .

محامى المتهم الثالث ـ كلمة بسيطة . زميلى ممثل الادعاء يقول لحضراتكم ان السرية تتنافى مع المصدر ، مع ان التهمة والمصدر أعلن بهما المتهم ... ومع ان التهمة وقعت فى علنية ، والمصدر أعلن به المتهم وأصبح علنا . فبالنسبة لموكلى ارى أن العلنية واجبة ، واننى ممن يقدر السرية وممن يعرف حدود السرية فلو كنت أعلم ان فى السرية أية فائدة لطلبت أن تكون الجلسة سرية .

الرئيس ـ فيه اعتبارات أخرى مختلفة زى اعتبارات سياسية .. المحكمة هى اللى تقدرها ولترفع الجلسة .

(وفى الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين صباحا رفعت الجلسة للنظر فى طلب الادعاء ورد الدفاع عليه)

ثم أعيدت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا .

الرئيس ـ قررت المحكمة ما يأتى :

١ ـ نظر قضية المتهم ابراهيم اسماعيل على فى جلسة علنية اليوم .

٢ ـ نظر قضايا المتهم محمود صبرى على وحسن حسن محيى الدين وعطية عزيز جندى وحسن سيد احمد فى جلسة سرية اليوم لا يحضرها سوى المتهمون .

٣ ـ استبعاد شهود الادعاء فى قضية المتهم محمود صبرى على .

محامى المتهم الثالث ـ سمحتم لى بجعل الجلسة علنية ، وانا كنت مؤمنا ومطمئنا بأننى سأجاب الى رجائى وهو أن تمكنونى من الاطلاع على الأوراق ، وأرجو من حضراتكم ـ ولا أثقل فى الرجاء ـ أن تعطونى أجلا استطيع أن أعد فيه دفاعى مع موكلى ، وحتى يمكننى أن اختلى به ، لأنه كما تعرفون حضراتكم وكما ذكر الزملاء ان هناك فائدة فى الاختلاء مع المتهم للاطلاع . لذلك أرجو من حضراتكم أن تفسحوا لى وقتا لأطلع على الأوراق .

الرئيس ـ قررت المحكمة جعل الجلسة العلنية المقبلة الخاصة بالمتهم اسماعيل على فى الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم .

محامى المتهم الثانى ـ هل معنى ذلك أن نحضر مع المتهمين .

الرئيس ـ لا .. يحضروا لوحدهم .

الدفاع ـ هل يمكن ان تسمح لنا المحكمة بتقديم دفاع عن المتهم ؟ لا يتصل بالتحقيق ولا يتصل بالأدلة ، ولكن لتقديم مستندات ؟

الرئيس ـ مستندات ايه ؟

الدفاع ـ مستندات خاصة بالاتهام تنفى هذا الاتهام .

الرئيس ـ يمكن للمحكمة ان تخلوا للاطلاع عليها .

الدفاع ـ طبيعى أن كل مستند بيحتاج الى تقديم ، فاسمحوا لنا بجلسة بعد الانتهاء من الجلسة السرية لكى تسمعونا . يعنى تسمحوا لكل واحد منا يقدم متهمه بكلمة دفاع .

الرئيس ـ الدفاع ده حيبقى مبنى على اساس ايه ؟ يعنى حيبقى عن ماضى المتهم أو وقائع بالنسبة للقضية او بالنسبة للقضية اذا كانت تنظر فى جلسة سرية .

الدفاع ـ المفروض فى السرية انها لحفظ أدلة ، ولحفظ وقائع ، ولحفظ المصدر . ونحن لن نتكلم عن ذلك ، بل نتكلم عن أدلة من ناحيتنا تنفى هذه الأدلة من أساسها وتدحضها .

محامى المتهم الرابع ـ سوف نقول لحضراتكم من هو المتهم ، وما علاقته بالهيئة الأجنبية ، دون أن نتعرض من قريب أو بعيد الى التحقيقات التى نحرص كل الحرص على أن تكون سرية وفى طى الكتمان .

محامى المتهم الخامس ـ بعد وزن الاعتبارات وزنا دقيقا احب أن أقول أن هذا قرار نقبله ونرحب به ما دام أن المصلحة العليا تتحكم فيه ـ انما فيما يختص بالناحية القانونية ، فاحنا مش حانحضر محاكمة المتهمين ، ولكن أحب أن أقول ان الواقعة التى أعلن بها المتهم بقرار الادعاء هى جريمة فنشوف أركان الجريمة تتكون امتى ومن ايه ، بعد ان نشرح الموضوع ونشوف فى الآخر هل ينطبق عليه ده واللا لأ .

ان قرار السرية معناه اننا لن نحضر محاكمة المتهم وانما يمكن لنا ان نشرح فى جلسة سرية قبل المحاكمة أو بعدها ما يريد المتهم أن يشرحه .

وكيل النيابة ـ انا لا زلت أقول ان القرار الصادر محدد وعلى وجه لا يقبل الجدل وهو ان المحكمة قضت بأن تنظر قضية هؤلاء المتهمين فى جلسة سرية ومعنى هذا ان تكون سرية فى بدايتها وفى نهايتها ، ولا يمكن تفسير هذا القرار بغير ذلك لأنه تفسير قاطع صريح بات .

محامى المتهم الأول ـ كنت أود ان أقول ....

الرئيس ـ اظن ان اخوانك قالوا ما فيه الكفاية . حاتقول ايه ؟

الدفاع ـ اريد أن أتحدث عن عهد على هذا العهد .

الرئيس ـ يعنى ايه ؟ حدد رأس الموضوع احصر الموضوع .

الدفاع ـ رأس الموضوع انه كان هناك حديث صرح به الصاغ صلاح سالم وقال ان محكمة الثورة انشئت ..

الرئيس ـ صلاح سالم مش عضو فى هذه المحكمة ولا فى مكتب الادعاءات .



المتهم محمود صبرى كنج يستعطف ..

(قررت المحكمة سماع مرافعة الدفاع عن المتهمين فى جلسة سرية الآن ، على أساس ان الدفاع يوجز بقدر الامكان ، والمحكمة ستتمسك بوجهة نظرها فى الايجاز دون التعرض لنفس قرار الاتهام .)

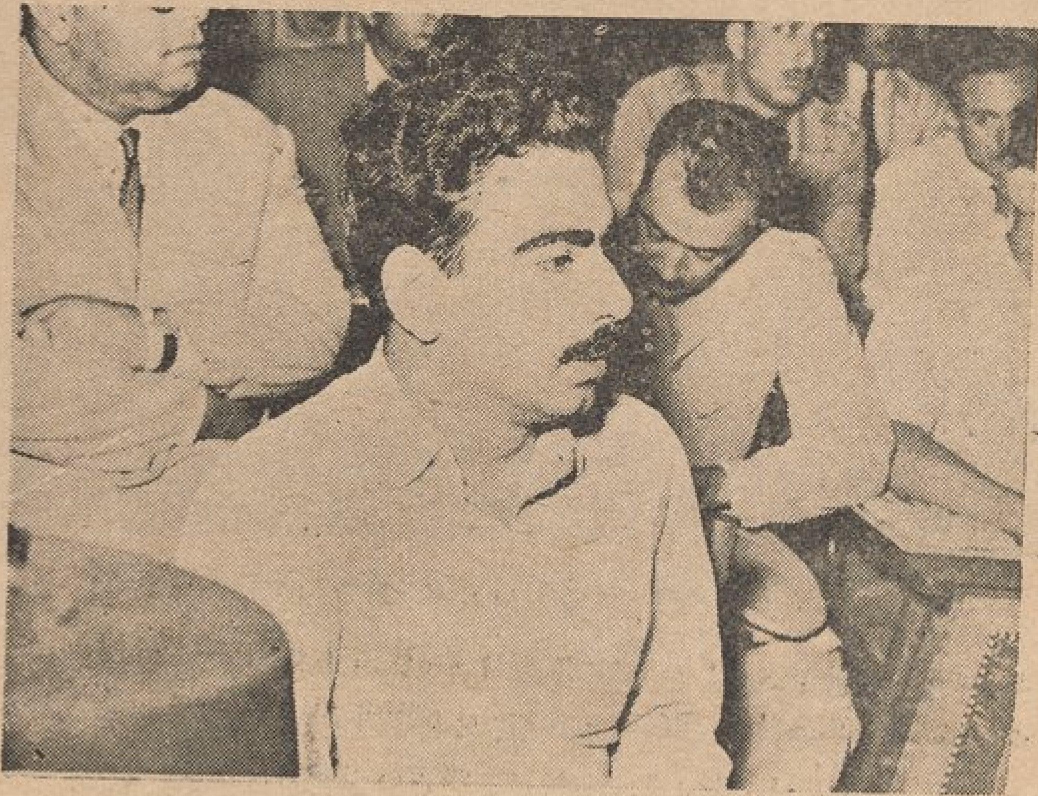
(ثم أخليت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا من حضرات الصحفيين ومن الزوار) .

الجلسة التاسعة المستمرة والعاشرة

المنعقدة علنا فى الساعة الرابعة والدقيقة العاشرة بعد الظهر ، بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة يوم السبت ١٠ اكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق أول صفر سنة ١٣٧٣)

الرئيس — باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة التاسعة من جلسات محكمة الثورة ، هل الشهود حاضرون ؟

المدعى البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق — أيوه يا فندم الشهود حاضرون .



المتهم ابراهيم اسماعيل على يجلس شاردا فى قاعة المحكمة أثناء محاكمته

محامى المتهم الثالث ابراهيم اسماعيل على — لى مطلب واحد ، فبعد أن أطلعت على القضية وعلى الأوراق ، أقول لحضراتكم اننى جئت اليوم مستعدا للدفاع وانما رايت من واجبى فى مبدأ الأمر . أن اعرض على حضراتكم أمرا ، وهو أمر عادل كل العدل وهو اننى عندما اطلعت على اقوال الشهود فى أثناء التحقيق ، وجدت أن حضرة المحقق قد اجتمع بهم فى مجلس واحد ، ووجدت أن كل واحد منهم يؤيد زميله فى الأقوال . ولقد تقدم الادعاء لحضراتكم بشاهدين فقط ، وانا أرى ان من العدل وأنتم تبحثون

فى هذه القضية ، والتحقيق الذى يجرى امامكم هو التحقيق الأول والأخير أقول أرى من العدل أن تطلبوا حضراتكم الآن استدعاء السيدة فتحية محمود والأستاذ عبد الغنى السيد ، اذ أن لهما ضلعا كبيرا فى هذه القضية سيثبته الدفاع لحضراتكم .

الرئيس ــ ايه هو دور السيدة فتحية محمود ؟

الدفاع ــ لقد ذكر لى المتهم ان مشاجرة قامت بينه وبين السيدة فتحية محمود وأنا لم أكن أعير أقوال المتهم اهمية مطلقا ، فقد كنت دائما أسيء الظن بأقوال المتهمين ، لولا انني وجدت فى ثنايا التحقيق ان هذا المحقق قد وجد هناك شكا فى اقوال فتحية محمود ، فهى تقول بأنها تعلم ان المتهم من رواد الصالة ، وانه لما سألها ولم اختصت هذا المتهم ولماذا تعرفه دون غيره ؟ أجابت بقولها : (لأنى أنا أعرفه) ثم فى أقوال اخرى : لأنى اول ما دخل الصالة بعد مدة شاورت للشاهد عليه . المتهم بيقول ان هناك عداء مستحكما سابقا قبل ذلك وانها طردته وانها قالت له بأنها حتوديه فى داهية . والشاهد الثانى عبد الغنى السيد ده مغنى فى فرقة فتحية محمود ..

الرئيس ــ مين هو عبد الغنى السيد ؟

الدفاع ــ عبد الغنى السيد ده مغنى فى صالة فتحية محمود .

الرئيس ــ أيه دوره ؟

الدفاع ــ دوره هو الرئيسى فى هذه القضية .

الرئيس ــ ده مش شاهد . والمحكمة فى التحقيق الابتدائى ترى ما تأخذ به ومالا تأخذ به . أما احنا فأمامنا قضية تنظر وفيها شهود . يعنى مافيهاش لا عبد الغنى ولا فتحية ولا أبو زيد الهلالى . يعنى انا أحب أقول ان القضية اللى أمامنا ستبحث من جديد ، واحنا مش عاوزين نطول فى الموضوع وتقول لنا فتحية ومش فتحية .

الدفاع ــ اذا رأيتم حضراتكم ضرورة لسماع ..

المدعى ــ هذا التحقيق الذى يشير اليه الدفاع أجراه البوليس الحربى ونحن غير متمسكين به .

الرئيس ــ والآن ليستدع الشاهد الأول

(حضر الشاهد الأول فاروق وحلف اليمين وهــذا نصه : والله العظيم والله العظيم والله العظيم أقول الحق ولا غــير الحق والله على ما أقول وكيل)

المدعى ــ هل تعرف المتهم ابراهيم اسماعيل على ؟

الشاهد ــ أنا ماليش به معرفة .

المدعى ــ يعنى انت شفته قبل كده وهو ده ابراهيم اسماعيل على ؟

الرئيس – طيب وضح للمحكمة معلوماتك عن المتهم .

الشاهد – معلوماتى عن المتهم جت عن طريق المصادفة . أنا كنت فى أوبرج الترف ، وفى هذه الليلة كنت قاعد مع عبد الغنى السيد .. الأستاذ ده جه (مشيرا الى المتهم) وسلم علينا ، وقال لعبد الغنى تسمح اقعد معاك

الرئيس – يعنى هو جه ووجد عبد الغنى ؟

الشاهد – أيوه وقال له : تسمح أقعد معاك . عبد الغنى لم يعترض . وبعدين دار الحديث بينه وبينه ، قعد يكلمنا عن حكاية القنال ، واحنا كشبان كنا مهتمين بالحديث ده . قلنا له : الناس هناك ازيهم وروحهم المعنوية ازيها ؟ فبدأ يعمل دعاية هدامة قعد يقول الناس هناك عريانين ومش لاقيين ياكلوا والانجليز أقوياء وانهم عملوا القاعدة العريضة وانهم مش خارجين من مصر ، فلما قلت له : ده النهـارده البلد كلها مصممة على خروج الانجليز من البلد قال لى : لا . انت بتصدق كلام الزعماء دول .. ده الانجليز هم كلحاجة وهم أدرىالناس . ده حتى الرئيس محمد نجيب زار معسكراتهم فى السويس فحيوه وقعد معاهم اربع ساعات .

المدعى – وايه اللى حصل بعد كده ؟

الشاهد – الكلام ده حصل من فترة طويلة . من مايو لغاية النهارده دى فترة كبيرة لا تجعلنى اتذكر بالضبط الكلام اللى قاله . انما الأثر النفسانى اللى تركه كلامه معايا خلانى أهب واتخانق مع ناس لا أعرفهم – ازاى واحد فى سنة ١٩٥٣ يقول ان الانجليز ناس كويسين وهذا الكلام كان ينشره فى كل مكان .

الرئيس – هو بيدعى انه كان سكران .

الشاهد – هو اللى بيدعى انه كان سكران ؟ أبدا كان كلامه كلام واحد واعى أوى .

المدعى – الجرائد كانت بتكتب ايه ؟ هل رأيت حضرتك فى كلامها ان المباحثات ستقف كما كان يقول ؟

الرئيس – ده كان عالم ببواطن الأمور .

الشاهد – هو بيدعى دائما ان الانجليز مش خارجين – فأنا قلت له انه لما تقوم الثورات لازم المحتل يخرج . فقال لى : ان هذا الكلام لن يحصل ، فقلت له : طب وافرض ان العناية الآلهية عملت هذا فقال لى : اذا خرج الانجليز فأنا حاخرج معاهم ، واذا استلزم الأمر سأتجنس بالجنسية الانجليزية ، وطبيعى أنا قلت فى أقوالى فى أول مرة اننى لا أستطيع ان استرجع كل هذه الأقوال .

الرئيس – مرة واحدة بس شفته فيها ؟

الشاهد – بس – بعد كده سأل على ضابط عظيم فقلت له هذه المعلومات .

المدعى – هل تحدث عن الفدائيين ؟

الشاهد – قال أنا شفتهم عريانين غلابة بيشيلوا الحاجات فى الجبل وكلهم

حرامية وقطاعين طرق ومافيش فيهم حد من اللى بنقرأ عنهم فى الجرائد وتصفهم بالبطولة . دول كانوا بيعيطوا لما كانوا يتمسكوا .

المدعى ــ مين كان معاكم بيستمع للكلام ده ؟

الشاهد ــ رشيد النحال .

وكيل النيابة ــ هل كان فيه حد له سابق معرفة بالمتهم ؟

الشاهد ــ أبدا . وهو كان من المعجبين بالأستاذ عبد الغنى السيد ، فلما لقاه قاعد معانا قاله : تسمح لى أقعد معاك وقعد . ده بالضبط اللى حصل .

الرئيس ــ الدفاع يحب يسأل حاجة ؟

الدفاع ــ أيوه حوالى الساعة كام حصلت المناقشة دى ؟

الشاهد ــ بعد ما خلص عبد الغنى الأغنية بتاعته .

الدفاع ــ يعنى بعد الساعة ١٢ والا قبل الساعة ١٢ ؟

الرئيس ــ يعنى عاوز تعرف اذا كان سكران واللا لأ ؟

الدفاع ــ لماذا لم تبلغ حضرتك وقت الحادث ؟

الشاهد ــ أنا مش مسئول مسئولية قانونية عن التبليغ .

الدفاع ــ حضرتك متعود تزور هذه الصالة دائما ؟

الشاهد ــ أحيانا كلما سمحت لى الظروف بذلك .

الرئيس ــ طيب احنا متشكرين أوى والآن ليستدع الشاهد الثانى .

(استدعى الشاهد الثانى محمد عبد المؤمن وحلف اليمين وهذا نصه : والله العظيم والله العظيم والله العظيم أقول الحق ولا غير الحق والله على ما أقول شهيد) .

المدعى ــ وضح للمحكمة معلوماتك عن المتهم ابراهيم اسماعيل على .

الرئيس ــ يعنى قول ايه اللى تعرفه عنه .

الشاهد ــ فى يوم كنت أنا والأستاذ فاروق القاضى فى أوبرج الترف وكان قاعد معانا عبد الغنى السيد ورشيد النحال . وبعد ما غنى عبد الغنى ، هذا الشخص تعرف على عبد الغنى وسحب كرسى وقعد معنا .

الرئيس ــ مالوش سابق معرفة به ؟

الشاهد ــ لأ ــ بدأ ياخد ويدى مع عبد الغنى لحد ما طلب من عبد الغنى أن يعرفه بنا . تعرف علينا وقعد معانا . ابتدأ يتناقش وقعد يتكلم كلام يدل على حبه الشديد للانجليز ، الى ان وصل فى كلامه لدرجة ان الأستاذ رشيد سأله : طيب لو الانجليز طلعت بره ايه اللى يعمله ؟ فقال أروح معاهم وفى هذه اللحظة هاج الأستاذ فاروق القاضى واحتج على هذا الكلام ، فرشيد راح غمزه ، سكت فاروق وابتدأ يوجه أسئلة ، فأخذ يرد عليها فى غموض .

الرئيس ــ أسئلة زى ايه ؟

الشاهد ـ من ضمن الأسئلة مثلا انه كان بيقول له انت كنت موجود أيام الفدائيين ؟ قال أيوه ، قال له ، طيب كان موقفهم ايه ، فرد عليه وقال : دول كانوا بييجوا لنا مبهدلين . وكان يحب يدخل فى كلامه بعض كلام يقوله باللغة الانجليزية وكان يقول بالانجليزية : أنا لست مصريا (وقالها باللغة الانجليزية) وبعدين الأستاذ فاروق قال له : هل تستطيع أن تدلنا التجار اللى كانوا بيتعاملوا مع الانجليز أيام حرب القنال ، فقال له : على ايه مافيش داعى : ولما سأله تانى رد عليه وقال له : ده محمد نجيب جه المعسكرات وعملوا له كركون شرف واجتمع بهم ثلاث أربع ساعات ، فلما سئل : ايه رايك فى المفاوضات رد وقال : مافيش مفاوضات ولا حاجة هذه هى الرواية .

المدعى ـ الم يتكلم معاكم عن الجنسية الانجليزية أو الجنسية الأجنبية ؟

الشاهد ـ اذكر انه تكلم فى هذه الناحية لدرجة انه أقر انه ماهواش مصرى .

المدعى ـ كان بيتكلم بالعربى واللا بالانجليزى ؟

الشاهد ـ خليط بين الانجليزى والعربى ـ يعنى مثلا فى حالة النفى كان يقول « نو » ثم يتابع حديثه بعد ذلك بالعربى ، يعنى كان بيدخل فى حديثه كلمات انجليزية مع الكلام العربى .

الرئيس ـ الم تره مرة أخرى فى الصالة ؟

الشاهد ـ نعم والبوليس الحربى لما عرف الحكاية دى لامنى وقال لى طيب ليه تسيب واحد زى ده فقلت له انا حبيت انى اشوف حد له سلطة فى انه يمسكه ـ فقال لى أرجوك لو شفته لازم تتصل بالبوليس الحربى وفعلا كان . أنا راحتى كانت يوم السبت ، فلما رحت الصالة وجدت انه لسه ماكانش جه فأنا نبهت على الراجل اللى كان واقف على الباب وقلت له لو شفت الشخص اللى كنا احنا قاعدين معاه فى يوم الأحد الماضى جه ادينا خبر ـ وفى نفس اليوم جه ومعاه اثنين ، فلما تأكدت من وجوده اتكلمت فى التليفون واتصلت بالبوليس الحربى وأبلغتهم ان هذا الشخص موجود . فجم وقبضوا عليه .

الدفاع ـ ماكانش فيه خمر فى ايد المتهم ؟

الرئيس ـ يعنى كان سكران واللا لأ ؟

الشاهد ـ اللى أنا فاكره ان كل كلمة كان بيقولها كانت فى منتهى العقل . فيه حديث الواحد يقول انه صادر من سكير ، ولكن حديث المتهم ماكانش فيه كلمة تدل على أنه سكران أثناء المناقشه بتاعته من أولها لآخرها .

الرئيس ـ كانت الساعة كام كده ؟

الدفاع ـ الشاهد ما أجبش على سؤالى . أنا أرجو من المحكمة أن تسأله : هل كان فيه خمر أو كان فيه كاس فى أيد المتهم ؟

الشاهد ـ اللى فاكره أنا انه ماكانش فى ايده كاس خمر .

الرئيس ـ يعنى ماكانش ريحته فايحة ؟

ضـــــحك

الشاهد ـ لم اتنبه الى هذا ، وهذا الشخص كان بعيد عنا بحوالى ٣ متر تقريبا .

الدفاع ـ فى الترابيزة بتاعته ماكنش فيه خمر ؟

الرئيس ـ دول كانوا قاعدين وهو جه قعد معاهم وهو لا يعرفهم ولكنه لزق نفسه بهم .

الشاهد ـ أقسم انه لم تكن هناك كاسات خمر أخرى والدليل على ذلك ان رشيد النحال مادقش الخمر ابدا ولا يحبش الناس اللى بيشربوا خمرة وكلنا عارفين عنه كده .

الدفاع ـ عبد الغنى بيقول فى أقواله ان المتهم طلب له كاس ويسكى ؟

الرئيس ـ هذه واقعة لا تعلق بالذهن من مايو لغاية دلوقتى . يعنى طلب له كاس وسكى . هل هذه تبرىء المتهم مما هو منسوب اليه ؟

الدفاع ـ الساعة كانت كام ؟

الشاهد ـ امتى ؟

الرئيس ـ لما كان بيتكلم . يعنى انتم سهرتوا لغاية الساعة كام ؟

الشاهد ـ كان الوقت ما بين حداشر ونص واتناشر .

الرئيس ـ طيب متشكرين .

(وعلى أثر ذلك انتهت شهادة الشاهد)

وكيل النيابة ـ وهكذا ـ يا قضاة الشعب ..

الرئيس ـ تسمح لنا نستجوب المتهم كام سؤال قبل ما تبدا كلامك ؟

وكيل النيابة ـ اتفضل .

الرئيس ـ انت شفت الاثنين الشهود دول ؟

المتهم ـ أيوه .

الرئيس ـ وقعدت معاهم ؟

المتهم ـ أيوه .

الرئيس ـ هل كنت تعرفهم قبل كده ؟

المتهم ـ لا انما الأستاذ عبد الغنى بعد ما خلص دوره طلبت منه دور فاجابنى الى طلبى فانا قمت علشان اشكره فالح على فى الجلوس معه .

الرئيس ـ هل تعرفه ؟

المتهم ـ عبد الغنى خلص الدور بتاعه وكان دور صغير وبعدين جه بعد ما خلص والح على أن أجلس معاه وبعد كده بدأ الحديث معاى وقال لى . .

الرئيس ـ يعنى عبد الغنى السيد هو اللى سألك ؟

المتهم ـ هو قال لى انت اسمك ايه فقلت له ابراهيم . وبعدين سألنى انت بتشتغل فين ، فقلت له : أنا باشتغل فى الجيش الانجليزى .

الرئيس ـ بقى لك أد ايه بتشتغل معاهم ؟

المتهم ـ ١١ سنة .

الرئيس ـ بدون انقطاع ؟

المتهم ـ نعم .

الرئيس ـ انت كنت معاهم من أيام حركة الفدائيين ؟

المتهم ـ أيوه .

الرئيس ـ ايه رأيك فى الفدائيين ؟

المتهم ـ حاجة عظيمة أوى .

الرئيس ـ كده ؟! انت شفتهم وهم بيتقتلوا هناك ؟

المتهم ـ لا .

الرئيس ـ ماسمعتش حاجة ؟

المتهم ـ لا .

الرئيس ـ ليه . . هل كنت مغمض عنيك ؟

المتهم ـ لا .

الرئيس ـ عملت ايه كمواطن مصرى ؟

المتهم ـ كنت عاوز اخرج ولكنى ماقدرتش اخرج من عند الانجليز وقعدنا ننتظر مندوب هيئة الأمم علشان نشكى له من الحكاية دى فماجاش لغاية لما والدى كتب لى أربع مرات وانا مش عارف اخرج .

الرئيس ـ وهل محمد نجيب جه عندكم واستعرض الجيوش الانجليزية ؟

المتهم ـ لا .

الرئيس ـ وهل دول بيدعوا عليك الكذب ؟

المتهم ـ فتحية محمود هى اللى قالت كده .

الرئيس ـ يعنى اثنين موظفين محترمين زى دول حيمشوا وراها . **هل بينك** وبين الاثنين دول حاجة ؟

المتهم ـ لا .

الرئيس ـ هل انت بتروح الصالة دى باستمرار ؟

المتهم ـ لما آجى فى اجازتى كنت أروح احيانا .

الرئيس ـ بتنزل من القنال كل اد ايه ؟

المتهم ـ كل يوم سبت وحد ؟

الرئيس ـ هل انت متزوج ؟

المتهم ـ لا .

الرئيس ـ هل انت بتحب مصر ؟

المتهم ـ أنا وأبويا وأمى وأخواتى ملك للوطن ونا باربى اخواتى علشان يفيدوا الوطن .

الرئيس ـ أمال بتأنف انك تكون مصرى ليه ؟

المتهم ـ أنا ماقلتش كده أبدا والله .

الرئيس ـ عاوز تسافر معاهم ليه امال ؟

المتهم ـ هم عرضوا على ذلك وطلبوا الى أن أسافر معاهم على شرط أن أقعد معاهم ٥ سنين .

الرئيس ـ هل انت طلبت انك تروح معاهم ؟

المتهم ـ أنا طلبت انى اروح معاهم علشان كده اعلنت فى الجرنال ان اللى له اعتراض يقدمه لادارة الجوازات وانا كنت طلبت التجنس علشان خاطر الوظيفة فيها زيادة ١٢ جنيه وهى وظيفة لا يشغلها الا انجليزى . وانا كنت سألت الرئيس عن الشغلة دى فقال لى مش ممكن انك تمسك الوظيفة دى لأن اللى يمسكها لازم يكون واحد اجنبى ، فلما قلت له ما هى الطريقة علشان أشغل الوظيفة دى قام قال لى لازم تتجنس بالجنسية الانجليزية ولازم تقعد فى انجلترا ٥ سنين .

الرئيس ـ يعنى انت ماكتفيتش بالاعلان وحبيت تثبت لهم هذا الولاء انك انجليزى صحيح فبقيت تقول هذا الكلام فى الأماكن العامة وتعمل لهم دعاية .

المتهم ـ هذا الكلام لم يحدث أبدا انا مش ممكن أقول مثل هذا الكلام وازاى اتكلم ضد البلد اللى فيها ابويا وامى واللى انا متربى فيها .

الرئيس ـ انت بتقول بقالك ١١ سنة معاهم . وعلى رأى المثل (من جاور الحداد اكتوى بناره) انت كنت عاوز تتجنس بالجنسية الانجليزية علشان ١٢ جنيه .

المتهم ـ انا كنت طلبت منهم انى اشغل الوظيفة دى . والانجليز دول مايهمهمش الا مصلحتهم بس .

الرئيس ـ يعنى كنت عاوز تبقى (انجلو اجبشيان) مش كده ؟؟

المتهم ـ ده كان طلب اذا كانت الحكومة توافق عليه معلهش والا فبلاش منه .

الرئيس ـ طيب .

وكيل النيابة ـ اقول ـ **يا حضرات القضاة ـ يا قضاة الشعب** ، وهكذا تختلف الوسائل والسبل أمام هؤلاء الخونة فى اذاعة أكاذيبهم واشاعاتهم بين المواطنين وفى صباح هذا اليوم قضيتم فى نوع من هذه القضايا اختار المتهمون أن يكون لهم وكر ينفثون منه سمومهم ، وها نحن اولاء نقدم لكم هذا المتهم وهو جرثومة خبيثة اندست بين المصريين ، لم يتورع ولم يتردد فى ان يسعى او ان يندمج أو يندس بين الناس لنفث سمومه ، ينتقل من مكان الى مكان ، ويحاول متطفلا التعرف الى من لا يعرفهم ، فيجالس أناسا لم يسبق له أن جالسهم من قبل كما فعل فى هذه القضية ، ليقول القول الفاحش فى حق المواطنين ابناء هذا الوطن ليبلبل الأفكار ، ويضعف الثقة فى قادة هذا العهد ، وهم قادة كرام ليس فى ذلك شك . المتهم كما سمعتم حضراتكم من الشاهدين اليوم ، حضر من تلقاء نفسه الى الصالة واتجه الى هؤلاء وفرض نفسه فرضا على هذه الجماعة فتعرف غصبا على عبد الغنى السيد ، ثم طلب ان يجالسهم . وكنت أفهم انه لو أراد أن يبدى اعجابه أو ان يطلب من عبد الغنى طلبا لاقتصر الأمر على التحية وانصرف . ولكنه تعمد أن يبقى بينهم ثم يفتح المجال للكلام !! ودخلنا فى القنال وقال لنا ان المصريين هناك مش لاقيين ياكلوا لأنهم أعداء الانجليز .. دول الانجليز أحسن من المصريين ، وان القادة اللى بيقولوا المفاوضة والجلاء دى حاجات مش حاتحصل ـ وعاوز يثبت امام الناس ان رئيس الحركة الرئيس محمد نجيب زار المعسكرات وضربوا له كركون سلاح وتشريفه وانه قعد أربع ساعات . هل بعد ذلك يقال ان المتهم كان حسن النية كما يريد الدفاع أن يقول عنه ! أو لم يكن فى وعيه ، ومع ذلك ومن حسن حظنا أو من حسن حظ هذا الوطن ومن سوء حظ المتهم ، انه اصطدم بأناس كتبت عليهم الوطنية ، فأدوا الأمانة حق الأداء لأنهم ابلغوا عنه وانتهى الأمر بالقبض عليه . المتهم كما يبدو لى يريد أن يقول انه ربما كان مخمورا . فمن الناحية الواقعية لم يثبت ذلك من شهادة الشهود ، حتى ان الشاهد الثانى كان دقيقا فقال : ان المتهم كان كلامه موزون ، ويجيب على كل الأسئلة اجابات مستفيضة ، ومع ذلك

فمن الناحية القانونية هو الذى لجأ الى الخمر ، فاذا تم السكر يكون بارادته وارتكب جريمة فهو مسئول عنها من الناحية القانونية . وسواء من الناحية الواقعية او من الناحية القانونية فالمسئولية قد وقعت . أما هدفه .. فالدليل عليه وعلى سوء نيته كان من واقع اقواله هو مما حوته الأوراق ، فقد اثبتت الأوراق انه كان يتأنف من أن يقال عنه انه مصرى حتى ان الشاهد قال انه كان يتكلم كلمتين بالانجليزية وكلمة بالعربى . وقد أراد أن يدلل على ميوله الانجليزية الى أبعد حد ، فطلب التجنس بالجنسية الانجليزية ، وأراد أن يبرر هذا الطلب فقال : دى وظيفة كنت عاوز آخذ منها فلوس زيادة ، زى واحد عاوز يطلع من دينه وبس يأخذ عشرة جنيه !! أراد أن يطعن المصريين . فكفر بوطنيته ، وكفر بدينه ، وكفر بمصريته ، فلا يصح أن يبقى مثل هذا الشخص فى هـذا المجتمع . الشخص الذى يتبرأ من مصريته ، لا أقل من أن نتبرأ منه ومن مصريته ، التى يطعن فيها ، ولا أقل من أن يلقى جزاء يردعه . هذا الشخص جرثومة خطيرة متنقلة ، فقد رضع لبن معسكرات القنال ، فتبرع بعد ذلك وتطوع وجاء ينفث سمومه ، فهل مثل هذا يصح أن يبقى أو أن يشفع له ؟ لا .. لا يشفع له الا أن نطلب فى عقابه أقصى العقوبة التى نصت عليها المادتان الثانية والثالثة من أمر تشكيل محكمة الثورة . كل هذا يشفع للادعاء اذا ما طالب بتوقيع أقصى العقوبة على هذا المتهم الآن . فمن كان مثله خطر .. أى خطر !!

يا حضرات القضاة :

لا اريد أن اشق عليكم فيما ورد فى التحقيقات من اقوال فتحية محمود فقد قالت : أنا ماشفتش حاجة ، وعبد الغنى السيد قال : انه كان يتكلم مع الجماعة دول فىمناقشات رددها الاثنين الشهود . والآن وقد اعترف المتهم امامكم بأنه لم يعرف هذين الشاهدين من قبل .

اختتم كلمتى بأن الوطنية : يا حضرات القضاة : تنـادى بأن من استنكر لوطنه يجب ان يستنكر له هذا الوطن ، وما دام هو قد أراد أن يباعد بينه وبين مصريته فلا أقل من أن يبتعد المصريون عنه .

وفقكم الله وهدانا واياكم سواء السبيل .

الدفاع ــ لقد كانت مهمتى عسيرة .

الرئيس ــ على الدفاع أن يركز بالنسبة للوقائع .

الدفاع ــ ذلك لأننى حضرت اليوم للدفاع عن خائن ، ووالله أقولها اننى لو كنت اعتقد فيما بينى وبين نفسى ان هذا المتهم قد أتى هذه التهمة وهو يعلم

بكل ما فيها ، لتنحيت عن الدفاع عنه ، لأننا كلنا مصريون وكلنا نحب مصر وانا اعلم بحالة العمال فى مصر ، واعلم ان كل العمال فدائيون ويحبونكم اشد الحب . أو ليس عجبا أن يصدر هذا التشريع العظيم فى عصركم ، ذلك التشريع الذى توج صفحة جديدة فى تاريخ العمال ، وهذا التشريع — يا سيدى الرئيس ويا حضرات القضاة — كنت دائما أتخيله بالنسبة للعمال ، الحد الفاصل للتعسف بالعمال .

الرئيس — احنا دلوقت مش بنتكلم فى العمال ، ده محاسب !

الدفاع — ان هذا الذى يمثل أمام حضراتكم ان هو الا عامل . .

الرئيس — انت محاسب والا عامل ؟

المتهم — محاسب يا فندم .

الرئيس — يعنى القوانين المصرية تطبق عليك .

المتهم — أمال يا فندم .

الرئيس — طيب ليه جحدت فضل المصريين عليك ؟

المتهم — أنا ماجحدتش فضل المصريين على أبدا ، ده أنا أحب مصر وأبويا مصرى وامى مصرية وأنا اتربيته على أرض مصر .

الدفاع — انا أقول هذه الكلمة الموجزة لأنى أشعر بشعور العمال نحوكم فلقد كنت محاميا عن العمال فى كل المراحل ، وكان العمال دائما فى صوب المدفع ... وهذا عامل مصرى قدمه الاتهام على أنه خائن مارق . وحاشا لله أن يكون كذلك .

الرئيس — قبل أن يكون عامل فهو مصرى ، بلاش حكاية عامل ، وبلاش حكاية موظف وبلاش اننا بنحاكم عامل ، وامشى دوغرى .

الدفاع — انه مصرى ، يعتز بمصريته ، ويعتز بوطنيته ، اننى عندما استعرضت هذه الأوراق — يا حضرات القضاة — وجدت ان المتهم الماثل أمام حضراتكم ضعيف الى أبعد حدود الضعف ، فهو لا يقوى على دفاع . ويكفى أن تطلعوا حضراتكم على أقوال عبد الغنى السيد ، لأنه هو الحجر الرئيسى فى هذه القضية بل هو العمود الفقرى فى هذه الدعوى .

الرئيس — احنا بناخد أقوال الشهود اللى فى المحكمة . والمحكمة لها الحرية المطلقة فى هذا . أما عبد الغنى السيد فالمحكمة لا تعرفه .

المدعى — ونحن لم نحقق معه .

الرئيس — المحكمة مالهاش دعوة بعبد الغنى . .

الدفاع — أمام حضراتكم أقوال الشهود — ويكفى أن أرجع الى أقوال شاهد من الشهود ، فقد قال فيما قال أن المتهم كان سكران . .

الرئيس ـ اى شاهد من الشهود بتتكلم عنه ؟

الدفاع ـ باتكلم عن محمد عبد المؤمن ، ورشيد النحال مالناش دعوة برشيد النحال خلينا مع عبد المؤمن . وهو بيقول فى أقوال ثابتة انه كان سكران.

الرئيس ـ هو يؤيد جملة مش حرفيا . يعنى هو يؤيد أقوالا فيما عدا انه سكران

الدفاع ـ فيه لعبة بيلعبوها الجماعة الانجليز ، يقعدوا على شكل دايرة وكل واحد منهم يحكى للتانى حكاية فى ودنه ...

الرئيس ـ يعنى هم بيلعبوها فى القنال ؟

ضحك

الدفاع ـ واحد يؤلف قصة صغيرة ويقولها للى جانبه فى ودنه واللى جانبه يحكيها للى بعده زى ما سمعها وهكذا حتى تصل الى راوى القصة الأول فيجدها متغيرة تغيرا تاما عن القصة الأصلية وهذا ما نسميه بالبلدى أو العامى : يولد من الحبة قبة .

الرئيس ـ هم ما سمعوهاش من حد بل كانوا قاعدين معاه وشافوه وسمعوه.

الدفاع ـ كل واحد بيقول رواية تختلف اختلافا جزئيا عن اللى بيقولها غيره ولما نشوفها فى الجملة نجدها مغايرة لبعضها . الحادث وقع فى صالة فتحية محمود ، ويقول المتهم انه كانت قد حدثت بينه وبين صاحبة هذه الصالة مشاجرة ، ونفس الأقوال دى يمكن استنتاجها من أقوال فتحية محمود فى التحقيق .

الرئيس ـ ايه دخل فتحية محمود فى الموضوع ؟

الدفاع ـ هو عاوز يخلص من هذا الى أن فتحية محمود قد يكون لها سبب فيما يقوله الشاهدان .

الرئيس ـ اللى أنا شايفه انهم ناس محترمين وموظفين كويسين واللا انت مش شايف كده ؟

الدفاع ـ أيوه يافندم .

الرئيس ـ يعنى مش معقول ان فتحية محمود تجيبهم علشان يشهدوا ضده .

الدفاع ـ نفس أقوالهم يشتم منها الحقد اللى بينها وبين المتهم حتى ان نفس المحقق لاحظ هذا فسألها لماذا تذكرين هذا الشخص بالذات مع انه بييجى على فترات متقطعة فما الذى لفت نظرك اليه ؟

الرئيس ـ ايه اللى لفت نظرها هى قالت حاجة قبل كده ؟

الدفاع ـ عندما سألها المحقق ما الذى لفت نظرك الى هذا الشخص بالذات دونا

عن الذين يترددون على محلك فقالت هو من كام اسبوع جه قعد مع الأستاذ فاروق وانها سمعت ان حصلت مشادة يعنى عن طريق السماع .

الرئيس ــ هو ده اذن اللى لفت نظرها للكلام اللى قاله ؟

الدفاع ــ هذا هو كلامها واللى أنا باستنتجه انها مش معقول تاخد بالها من جلسة دارت فى الصالة يصح ان الكلام وصل اليها بعد ما انتهت الحفلة اذ لابد واحد من الموجودين قاعد ، قالها وهى تعرفه وتشاور للشاهد وتقوله أهه جه ، اللى أنا عاوز تستنتجوه هى انها مهتمة بشأنه وان فى هذا دليلا ساطعا على ان فيه حقدا متمكنا بينهما . المتهم يروى رواية ، مش عارف حظها ايه من الصدق انما على أن أنقل ما يدور بينى وبين المتهم . هو يقول انه كان فيه حفلة عيد ميلاد عند فتحية محمود فى البيت فراح هناك وطلب خمر أكثر من اللازم فحصلت مشاجرة لأنهم حبوا يخرجوه فحصل احتكاك فلا بد وانه فى نفسها حاجة منه .

الرئيس ــ هل تبيع خمر فى البيت ؟

الدفاع ــ فى حفلات أعياد الميلاد اللى فهمته منه أن كل واحد بيجيب خمرته على حسابه وهو قاللى اننى بعت أطلب خمرة أسوة بفلان وفلان وذكر لى أسماءً شخصيات محترمة ليس من الداعى ذكرها .

الرئيس ــ واحد عاوز يشترى خمـــرة وينفعهم يطردوه ويقولوا لا ؟ دول يرحبوا بيه .

الدفاع ــ هم يمنعوه خوفا من أن يسكر ويحدث فى قلب البيت فضيحة .

وكيل النيابة ــ الكلام ده لما سئل قال انه بينى وبين واحد من عمـال فتحية محمود اشكال على حساب وانا اتهورت عليه شوية وكان ذلك من شهرين فجت السيدة فتحية محمود فقالها دى أمور نصب ، مافيش بينه وبين فتحية محمود خناق .

الدفاع ــ أنا ارد على ما قاله الشهود .. وهذا هو الكلام الذى قاله لى المتهم فى خلوتى معه ولا يعقل مطلقا ان مصريا كائنا من كان يتقول على بلاده وعلى هذه الحركة خاصة وهو مصرى فقير فموكلى رجل فقير كما ترون .

الرئيس ــ واذا تقول المصرى على بلاده فما حكمك ؟

الدفاع ــ هذه أكبر جريمة فى رايى ، عندما سئل المتهم : الديك أقوال أخرى فقال : ما الذى استفيده من ترويج الاشاعات ، علشان تفهموا نفسية المتهم ، مافيش فايدة ايه فائدته هو بالذات ؟

الرئيس ــ عاوز أرد لك على هذاالسؤال ؟

الدفاع ــ مسألة التجنى ...

الرئيس ــ واحد بيستفيد من وجود الناس دول هنا فمنطقى انه يحب انهم يقعدوا لأن دول يوم ما يمشوا مش حيلاقى شغل أو على الأقل، مش حيلاقى شغلانة زى دى .

الدفاع ــ ماهو بيقول خدونى معاكم .

الرئيس ــ لو جمع بين الاثنين يبقى أحسن ، لو امكن وجوده فى مصر والشغل مع الانجليز يبقى أحسن .

الدفاع ــ هناك أحسن لأنه ياخد بدل انتداب .

الرئيس ــ ما هو بياخد العشرة بدل جنسة .

الدفاع ــ الكلام عن الجنسية ، طبيعى لست من رأى الذين يتجنسون بالجنسيات الأجنبية ولا أوافق أى مصرى على هذا وانى أتذكر فى هذا الصدد كلمة المرحوم مصطفى كامل « لو لم أكن مصريا لتمنيت أن أكون مصريا » ولكنى ازاء دفاع ، وموقفى عصيب ، والمتهم يدفع عن نفسه بقوله : انه يعول أسرة كبيرة العدد وله والد كبير فى السن وله أخوة فهو حين يطمع فى الحصول على وظيفة محاسب خالية فانه يتطلع اليها لأن فرقها فى المرتب عشرة جنيهات وهذا المبلغ كبير بالنسبة اليه فاذا ما غرر به وقيل له لابد من التجنس بالجنسية الانجليزية ووافق ، فهو معذور ثم ان للتجنس شروط لابد من استيفائها . والشروط اللى أخذناها فى كلية الحقوق

وكيل النيابة ــ الشروط قديمة .

الرئيس ــ يحسن بالدفاع مسايرة تطور القوانين .

الدفاع ــ هم قالوا اكتب طلب تجنس وينشر فى جريدة انجليزية علشان اللى له اعتراض يتقدم زى طلب تغيير الاسم . انه معذور فقد غرر به وهو على كل حال اشترط موافقة الحكومة المصرية .

الرئيس ــ بعد أن تقدم بالطلب طبعا .

الدفاع ــ الذى يحدث فى انجلترا أن على طالب التجنس أن ينشر فى أحد الجرائد الانجليزية علشان اللى له اعتراض يتقدم .

الرئيس ــ مين اللى يعترض المصريين واللا الانجلز ؟

الدفاع ــ المصريين طبعا .

الرئيس ــ وهل المصريين بيقروا جرايد انجليزية ؟

الدفاع ــ ده شرط عندهم .

الرئيس ـ الاعتراض حيكون من مين ؟ هو حد بيقرا جرائد انجليزى بانتظام ؟

الدفاع ـ الاعتراض من المصريين .

الرئيس ـ انت بصفتك شخص مثقف .... بتقرا الجرايد الانجليزية ؟

الدفاع ـ فى حالتى انا بالذات أيوه باقراها للتقوية فى اللغات .

الرئيس ـ بتقراها بانتظام .

الدفاع ـ احيانا .

الرئيس ـ طيب قرأت اسمه وطلبه فى الجرائد الانجليزية ؟

الدفاع ـ لأ . انى شفته منشور فى جريدة انجليزية كانت جايبه القطعة الانجليزية المنشورة فى الجريدة الانجليزية والسبب الوحيد اللى خلاه يترك هذا الطلب هو انهم قالوا له لازم تقعد فى انجلترا خمس سنين .

الرئيس ـ أحب أستفسر هل شرط أساسى أنه لازم يقعد خمس سنين فى انجلترا . واذا كان الشرط ده أساسى وهو مش راضى فليه نشر اسمه فى الجريدة اذا كان يستحيل أحد الشروط الأساسية ؟

الدفاع ـ هوه ما عرفش الا بعدين .

الرئيس ـ ازاى ما يعرفش هو ما اطلعش على الشروط الخاصة بالتجنس ؟

الدفاع ـ دول أطلعوه عليها تدريجيا تغريرا به فالأول قالوا له قدم طلب فهو قالهم شوفوا أولا الحكومة المصرية تعترض واللا لأ . وبعدين قالوا له لازم تقعد فى انجلترا ٥ سنين وهذا شرط مستحيل .

حضرات القضاة :

لقد كنت اريد الا أتعرض الى هذه الأقوال غير اننى أب لولد واحد وأعرف شعور الآباء ولقد رأيت والد المتهم رجلا طاعنا فى السن مريضا ورأيت اخوته الذين لا يعولهم سواه فأرجو ألا تحرموه من عطفكم فقلوبكم أبر من أن تحرم أسرة من عائلها واختتم مرافعتى بأن أضع موكلى أمانة فى أيديكم والله يوفقكم الى ما فيه السداد وما فيه الخير .

الرئيس ـ الحكم فى جلسة الغد التى ستعقد فى العاشرة صباحا .

(رفعت الجلسة الساعة الخامسة والدقيقة العاشرة مساء)

الجلسة العاشرة

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة والدقيقة ١٢ صباحا بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة يوم الأحد ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٢ صفر سنة ١٣٧٣) .

حضر المتهمون الخمسة

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة العاشرة من جلسات محكمة الثـــورة .

اعلان الأحكام فى القضية المتهم فيها كل من :

محمود صبرى على .

حسن حسن محيى الدين .

ابراهيم اسماعيل على .

عطيه عزيز جندى .

حسن السيد احمد وشهرته حسن السيد قدرى .

المتهم الأول محمود صبرى على .

حكمت المحكمة على المتهم محمود صبرى على فى الادعاء المقـــام عليه بالاعدام شنقا .

المتهم ـ نموت وتحيا مصر .

الرئيس ـ المتهم الثانى : حسن حسن محيى الدين .

حكمت المحكمة على المتهم حسن حسن محيى الدين بانه غير مذنب فى الادعاء المقام عليه وتحال أوراقه الى النائب العام لاجراء شأنه فيها .

المتهم ـ فلتحيا المحكمة .

الرئيس ـ المتهم الثالث : ابراهيم اسماعيل على .

حكمت المحكمة على المتهم ابراهيم اسماعيل على فى الادعاء المقـــام عليه بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما .

المتهم الرابع : عطية عزيز جندى .

حكمت المحكمة على المتهم عطية عزيز جندى فى الادعاء المقام عليه ببراءته .

المتهم ـ لتحيا المحكمة ولتحيا الثورة وليعيش رئيس الجمهورية .

الرئيس ـ المتهم الخامس : حسن السيد احمد وشهرته حسن السيد قدرى .

حكمت المحكمة على المتهم حسن السيد احمد وشهرته حسن السيد قدرى فى الادعاء المقام عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة .

ولترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة فى الساعة العاشرة والدقيقة ٢٠ صباحا) .



الخائن محمود صبرى الشهير بكنج صبرى

(تعقيب)

كان المتهمون فى هذه القضية خمسة : أولهم فى الخمسين من عمره ذى شارب كث وعينين جاحظتين محتقنتين وراء عوينات سوداء .. هذا المتهم هو محمود صبرى الملقب بكنج ...

كان صبرى كنج ذراع الانجليز الأيمن وحبـــل الصلة بين الخونة والمستعمرين ، ولذلك فقد اغدقوا عليه وأسكنوه فى ثكناتهم لما قام ويقوم به من جلائل الأعمال !!!



أربعة من المتهمين فى عربة الحرس : ابراهيم اسماعيل على ومحمـود صبرى يجلس خلفهما عطية عزيز جندى وحسن حسن محيى الدين بعد سماعهم الحكم

ولقد خان بلاده مرات ومرات خانها فى سنة ١٩٤٠ حينما انضم لمعسكرات الانجليز ليعمل فيها جاسوسا ! وخانها بعد الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ حين راح يعذب الفدائيين بعد اقتناصهم ويطلق عليهم الكلاب الجائعة !! وخانها بعد الحركة باتصالاته المريبة .. حتى كان اليوم الذى اصطاده فيه الوطنيون بحيلة عجيبة .. وجىء بهذا الخائن الى محكمة الثورة ليحاسب على ما اقترفته يداه ووكل عنه الأستاذ جلال شاهين المحامى ليدافع عنه ..

أما الثانى فهو حسن قدرى الذى تطل من عينيه أشباح الخيانة .. وتنطق ملامح وجهه بأنه مستعد أن يبيع وطنه لقاء دريهمات ..

أما الثالث فابراهيم اسماعيل على المصرى الذى أحب أن يتنصل من مصريته وأن يخرج عن جنسيته جريا وراء المال .. والمال وحده !!.



حسن حسن محيى الدين وعطيه عز ز جندى أثناء خروجهما من المحكمة

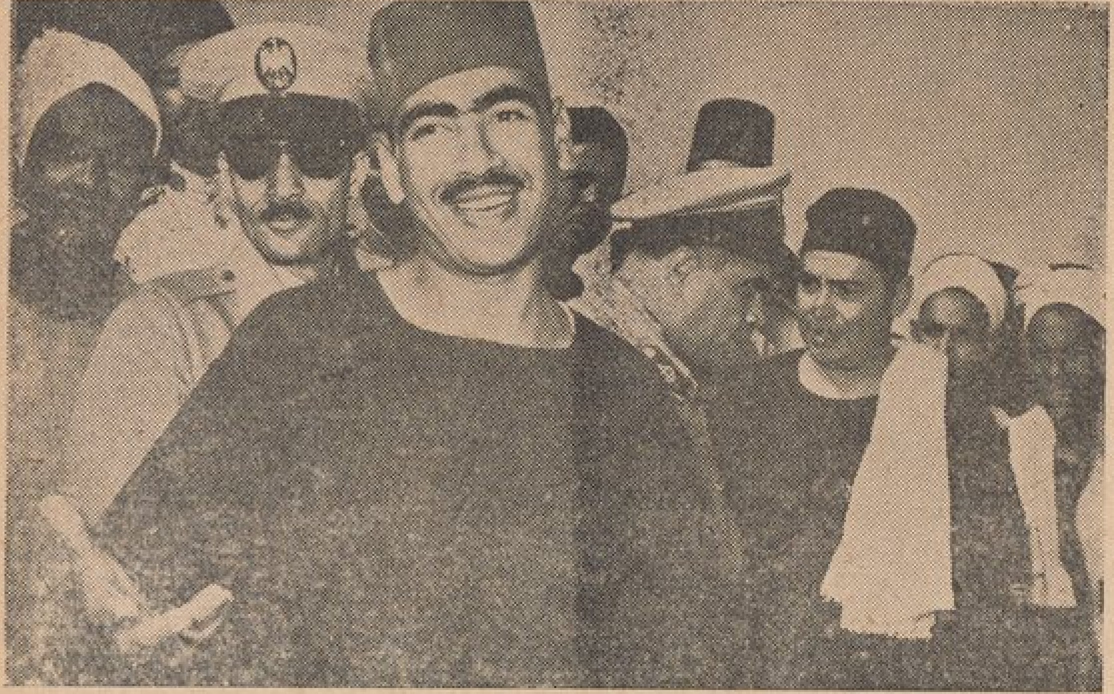
اما الرابع والخامس فهما عطية عـــزيز جنـدى وحسن حسنى محيى الدين ؟ وافتتحت الجلسة بتلاوة الادعاءات المقامة عليهم .. ثم وقف المدعى يطلب أن تكون الجلسة سرية صونا لمصلحة البلاد العليا وحفظا لسرية المصادر الهامة ...

وقبلت المحكمة طلبات الادعاء بالنسبة للأول والثانى والرابع والخامس اما بالنسبة للثالث فقررت المحكمة ان تكون محاكمته علنية .

ونظرت المحكمة القضية العلنية فى بادىء الأمر فجلس المتهم هلع الى جوار محاميه ...

وشهد الشهود فقالوا انهم كانوا فى صالة فتحية محمود يجسون مع المطرب عبد الغنى السيد حينما حضر المتهم وفرض صداقته عليهم فرضا ثم جلس اليهم يتحدث بلكنة نصف انجليزية ليقول ان الانجليز لا يمكن أن يقهروا ، وانهم فى طريقهم الى احتلال مصر وان محمد نجيب

قد حضر الى المعسكرات واستعرض جيوش البريطان .. وانه يود تغيير جنسيته لينضم الى الانجليز ويسافر معهم الى الخارج .. كانت كل هذه الأكاذيب سببا فى استثارة شعور الحاضرين الذين سمعوه فكانت الواقعة وكان أن قبض عليه .. وتكلم الادعاء فسرد كل الخيانات التى قام بها هذا المتهم .. واضاف الى ذلك أنه نشر عن تغيير جنسيته فى الصحف وتكلم الدفاع .. ثم أصدرت المحكمة حكمها بالنسبة اليه فاذا به الأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما ..



ابراهيم اسماعيل على فى السجن

أما بالنسبة للأربعة الباقين فقد عقدت الجلسة السرية فتكلم المحامون عن تاريخ حياة المتهمين .. ثم بعد ذلك جعلت السرية تامة ؟ وخرجت المحكمة لتعلن حكمها الآتى ؟!

الاعدام شنقا لمحمود صبرى على والأشغال الشاقة المؤبدة لحسن السيد قدرى والبراءة لعطية عزيز جندى وحسن حسنى محيى الدين .



كنج صبرى ... فى طريقه الى حبل المشنقة

الجلسة الحادية عشرة

المتهم فيها : محمود شكرى



المتهم محمود شكرى

المنعقدة علنا بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة يوم الاثنين ١٢ اكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٣ صفر سنة ١٣٧٣) الساعة العاشرة والربع صباحا لمحاكمة المتهم السيد محمود شكرى .

الرئيس ــ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الحادية عشرة من جلسات محكمة الثورة هل المتهم موجود ؟

البكباشى سيد سيد جاد (المدعى) ــ أيوه موجود يا فندم .

الرئيس ــ المتهم محمود شكرى . هل وكلت عنك محامى ؟

المتهم ــ أيوه يا فندم وكلت الأستاذ ابراهيم طلعت .

الرئيس ــ الادعاء

((أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته ، وذلك بأن عمد الى الاتصال بجهات أجنبية ، ومدها بمعلومات ضارة بالبلاد والمصلحة الوطنية العليا)) .

فهل أنت مذنب او غير مذنب ؟

المتهم ــ غير مذنب يا فندم ؟

المدعى :

يقدم الادعاء اليوم ، لونا جديدا من ألوان الخيانة ، التى ابتليت بها هذه البلاد من بعض أبنائها .. يقدم المتهم ، وهو صحفى مصرى فى جريدة مصرية لها شأنها فى توجيه البلاد ! نقدمه فى ادعاء الخيانة : هذا الادعاء الجد خطير وخاصة اذا ثبت وادين به المتهم ، لأنه صحفى وأقول صحفيا لأن البلد اذا ما ائتمنت شخصا فانما تأتمن الصحافة أولا . وتأتمن صحفيا ، وتعطيه كل أسرارها وتبوح له بكل أخبارها . اننا نؤمن برسالة الصحافة .. نؤمن بها لأنها السلطة الرابعة فى البلاد ، فلها شأنها فى توجيه كيان الأمة ، وكان لزاما عليها بعد هذا الائتمان أن تبادر بتقديم كل شخص يتخذ منها تجارة ويعبث بالوطن تحت ستارها ، والصحافة يجب أن تظل ، وهى والحمد لله بخير وستظل منزهة قوية مطهرة أمينة ولا يدخل فى صفوفها الا من كانت لهم صحف مطهرة ، لا شائبة فيها .. بيضاء ناصعة البياض ، وبذلك يمكننا أن نطمئن على مستقبل البلاد .

الادعاء يستند على تقارير ومعلومات ، لو عرضت فى جلسة علنية قد يكون فيها ضرر على الصالح العام ومصلحة البلاد ، لهذا يلتمس الادعاء من المحكمة أن تنظر هذه القضية وتفصيلاتها فى جلسة سرية وذلك للصالح العام ولما فى موضوع القضية من حساسية خاصة تمس نواحى كثيرة متعـــددة .

والأمر مفوض بعد ، اليكم فى هذا الطلب .

الأستاذ ابراهيم طلعت ــ الدفاع ــ انا طبعا موافق الادعاء فيما طلبه ، واشكره على لفتته الكريمة بالنسبة للصحافة ، وأوافقه ايضا على أن الصحافة ، يجب أن تتطهر من جميع الشوائب ، أما وقد أشار حضرة المدعى الى صفة المتهم التى لم تثبت حتى الآن فى الصحف وعن الاتهام الذى قراه السيد رئيس المحكمة على المتهم ، وبعد ذلك تقدم بطلب خطير هو جعل الجلسة سرية للحساسية التى ــ كما يقول ــ تتصل بموضوع القضية ، فلا أعتراض لدينا على جعل الجلسة سرية ، لسبب .. هو أن حضرة المدعى عندما وضح القضية فى سطور أمام حضراتكم .. طالب بالسرية ! وقد كلفنى المتهم بشرف الدفاع عنه ، وانا لا يعنينى أكثر من أن أضع الحقيقة أمامكم مش حتجدوا منى ما يعطل عملكم ومش حتجـدوا فى مرافعتى ما يشكك فى الاتهام لو انه حقيقى ، اقول : اذا ادين المتهم فاحكموا عليه بأقصى العقوبة ، ولا تخففوا الحكم فى مجلس الثورة .

ولكن اذا برىء ، فمن حقه أن يعلن براءته على الملأ من أجل الصالح العـــام .

سيدى الرئيس حضرات الأعضاء

تتبعت محاكماتكم فى القضايا السابقة ، وانا أعرف السوابق التى سارت عليها المحكمة فى القضايا السابقة ، واعرف الداعى والباعث لجعل الجلسة سرية دون حضور المحامى والمدعى . أظن انه فى احدى القضايا قال حضرة الرئيس ، ان المصلحة العليا للبلاد ، تقتضى أحيانا نظر القضية فى جلسة سرية وهذا ما يقضى به أمر تشكيل المحكمة ، وهو ينص على



المتهم محمود شكرى وهو داخل الى المحكمة

جعل الجلسة سرية . وقال الرئيس : ان أسباب الجلسة السرية هى المصلحة الوطنية العليا للبلاد .

والابقاء على الجهاز والمصدر الذى يستمد منه مكتب الادعاء معلوماته الخاصة بقضايا الخيانة ، وانما فى هذه القضية .. العناصر التى توجب جعل الجلسة سرية غير موجودة ، لأن القضية معروفة للكافة والعامة . أنا مش جاى أطلب التأجيل للاستعداد ، أنا جاى ومعى مستنداتى ، ولن اثقل عليكم ، فسأنتهى من دفاعى اليوم .. الجهاز هذا لا يوجد لدينا ، فأسباب السرية منعدمة ، فليس هناك جهاز يقتضى منا أن نحافظ عليه اما اذا كان هناك شهود ، فدول ناس مش من صالح الوطن ولا القضية العامة ان يبقى عليهم اذا ثبت كذبهم ! فمافيش انسان من قلم المخابرات اللى مش عايزين يكشفوا أوراقهم ، والتى تطلب السرية للمحافظة عليهم

فالجهاز الذى تستخدموه غير موجود فى هذه القضية .. أنا عن المتهم ومختلف مع حضرة المدعى .. واظنه اتفق معى فى نقطة ، قال : اذا ثبت الدليل عليه : متهم يقدم لحضراتكم موصوما بالخيانة ! بأن أتى افعالا : الى آخره : وانا اعتبرت نفسى قاضيه ، قبل أن أكون محاميه ، واذا كان ليس لى ان أفصل فى الدعوى ، وانا أعتبر ان المتهم مجاهد وطنى ، وانما ظروفه اللى حاتشرف بعرضها على المحكمة هى التى أوقفته هذا الموقف.

حضرات الأعضاء

أنا جيت مش لابس مسوح المحامى ، وانتم مش لابسين أوسمة القضاء ، أنا جيت مواطن أتحدث الى مواطنين ، ومجاهد يتحدث الى مجاهدين ، كل انسان معرض ان يطعن فى ظهره من الخلف لغيرة او لكفاءة او لحسد . يكون كبش الفداء وان يقدم بتهمة يدبرها قوم يحسدونه فتشعرون بما يشعر به المتهم وتحسون بالمرارة التى يحس بها فى هذا الموقف ، وهو يمثل امامكم بتهمة من أبشع التهم ، وهم يبخلون عليه حتى بشرف التضحية ، ومن حق المتهم ان يقدم اوراقه الموجودة ، وثابتة فى التاريخ ولا يوجد فيها أن الصالح العام يقتضى أن تكون الجلسة سرية ، لأنى واثق من أنه اذا كان المتهم بريئا ، فستبرئون ساحته ، علشان تكون عبرة للغير .

الرئيس ـ هل هذا يمنع اذا كانت الجلسة سرية ؟

الدفاع ـ أنا بقول لسيادتكم فى الصالح العام ، فمافيش جهاز ومفيش معلومات يخشى عليها .

الرئيس ـ انت أسست براءته على أن تكون الجلسة علنية ؟

الدفاع ـ قضية المتهم مطبوعة من سنة ١٩٥١ وموزعة على الجميع ، وان كنت أسبق الحوادث واقدم قضية مطبوعة .. ومش حاقول أكثر من الكلام الموجود فى المذكرة ، ان كنتم حضراتكم عاوزين تبقوا على الصحافة وان لا يتساءل الناس ماذا تم ، فاجعلوا الجلسة علنية والمسألة لا تمس المصلحة العليا ، ومن حق المتهم أن يعرض صحيفته على الناس ، لأن المتهم قد تبنى براءته على الشك ، وقد تكون البراءة بالدليل القاطع ، أما الشك .. اذا طلعنى براءة ، فانه يقتلنى ! ، انا أقول باسم المتهم ، اذا وجدتم شكا أولوه ضد مصلحتى ، لا لمصلحتى كما تقضى جميع القوانين والشرائع ، عايزين تسليم اكثر من كده ؟ انا أخشى فى هذه الجلسة السرية ان الرأى العام لا يعلم شيئا عن هذا الموضوع ، ان مجرد شك لديكم يبرىء المتهم ، ولكنى أقول لكم انه اذا كان هناك أى شك ، بأنه خائن ! فانى أطالبكم بتوقيع اقصى العقوبة عليه ، وأرجوكم هذا كمواطن مجاهد ، والأمر لكم .

(مداولة قصيره بين هيئة المحكمة)

الرئيس ـ للمتهم : انت مش كنت هنا فى القيادة ؟

المتهم ـ كنت مندوب المصرى فى مجلس الثورة ، ومندوب المصرى المرافق لرئيس الجمهورية من أول ساعة الحركة .

الرئيس ـ طيب اقعد .. قررت المحكمة جعل الجلسة سرية بدون المدعى وبدون الدفاع على أن تكون هذه الجلسة سرية اليوم بعد نظر القضية الثانيــة .

الدفاع ـ أرجو أن تسمحوا لى بالمرافعة عن المتهم .

الرئيس ـ اذا كنت عاوز تترافع عن المتهم ، قدم طلب .

الدفاع ـ أطلب هذا من الآن ؟

الرئيس ـ طيب اتفضل بس متتناولش وقائع الادعاء المقام على المتهم .

الدفاع ـ القضية المعروضة على حضراتكم هى قضية الغيرة والحسد ، ازاء شخص معين فالمتهم شأنه كشأن الكثيرين من الصحفيين كان موظفا بمصلحة البريد وهو محرر بجريدة المصرى وكان محررا قضائيا بها وقد عهدت اليه الجريدة بعمل ريبورتاجات وتحقيقات صحفية فى نواح كثيرة فى سنة ١٩٥٠ قبل الغاء المعاهدة ، بدات حركة الكفاح الشعبى ضد القوات الانجليزية فى القنال فأرادت صحيفة المصرى أن تمهد للرأى العام بما سيحدث ، وأرسلت المتهم محمود شكرى باعتباره محررا بها .

الرئيس ـ يعنى كانت جريدة المصرى تعلم ان الحكومة حتلغى المعاهدة ؟

الدفاع ـ لأ . لكنها كانت تمهد الرأى العام ، لكن الحكومة تلغى أو متلغيش دى حاجة ماكنتش معروفة .

الرئيس ـ المصرى عرفت منين ؟

الدفاع ـ هى كانت تمهد الرأى العـام للحالة فى القنال ، لأن الغاء المعاهدة ماكانش معروف، فى ١٤ يونية سنة ١٩٥٠ بدأ المتهم فى عمل تحقيق صحفى عن فايد .. هذا التحقيق الصحفى موجود فى العدد الصادر يوم ١٤ يونية سنة ١٩٥٠ عنوانه « نيران الانجليز تصيد أهالى فايد » واقدم العدد لحضراتكم .. اريد أن أقول : انا جيت وقلت على بركة الله أترافع النهاردة وأنا كنت جاى علشان أطلب من حضراتكم التأجيل لاستيفاء بعض الأوراق وطلب الاستماع الى بعض الشهود ، فأنا سأترافع اليوم واترك لحضراتكم التقدير فى انه اذا كان هناك شك فى المستندات التى سأقدمها ، فحضراتكم يمكنكم استدعاء الشهود الذين سأقول لحضراتكم عن اسمائهم ومهمتكم أن تستكملوا هذا النقص .. وبعد ذلك باشر المتهم عمل التحقيقات الصحفية يثير بها الرأى العام ضد القوات البريطانية

عن الجرائم التى كان يرتكبها الانجليز فى ذلك الوقت وعندى عدد أيضا بتاريخ ٣ يوليـــو فيه تحقيق صحفى بعنـــوان « استعداد السلطات الانجليزية بفايد ووصول قطارات محملة بالذخيرة » وبه مكتوب تمكن مندوبا المصرى محمود شكرى وحمدى النقيب .. وحمدى النقيب هذا هو مصور جريدة المصرى ، والذى قام بهذا العمل هو المتهم الذى التقط هذه الصورة على الرغم من التفتيش ، وفى نفس العدد من الصفحة الرابعة تفاصيل حادث سرقة الأسلحة التى كان يرتكبها الانجليز ويتهمون بها المصريين وهذا التحقيق من عمل المتهم نفسه ، واتشرف بتقديم هذا العدد وفيه الصور وثابت به التاريخ .

ظل المتهم بعد ذلك يوالى صحيفته بعدد من هـــذه التحقيقات الصحفية واذا قرأتم حضراتكم ــ ولا شك انكم قراتموها فى يوم من الأيام ــ ستجدون الناحية الوطنية التى سار فيها المتهم فى أعماله .. ظل على هذه الحال حتى الغيت المعاهدة فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ .. فأرسل الى الاسماعيلية كى يمثل جريدة المصرى فى النضال القائم فى هذه البقعة من أرض الوطن ، وفى الاسماعيلية بدأ المتهم فى هذا الجو الذى كان قاتما ! بدأ رسالة وطنية كبيرة .. وكبيرة جدا فى ظل حملة الارهاب التفتيشية التى شنها البريطانيـــون على المجاهـــدين المصريين والأهالى وعلى الشعب ، كان المتهم يقود بمفرده معمعة كى يصل الى هدفين : الأول كى يمد صحيفته بالأخبار الصحيحة والصور عن المعركة الدائرة ، والرسالة الثانية لكى يؤدى واجبه كوطنى فى هذه البقعة من أرض الوطن فماذا عمل المتهم ؟ بدأ يحرض العمال المصريين الذين يعملون فى المعسكرات البريطانية على ترك العمل ، هذا ما كان يوافى به المتهم صحيفته فى هذا الوقت .. فى هذه الصفحة وفى غيرها من الصفحات . وكان المتهم فى ذلك الوقت ــ لكى يصل الى بعض الصور ويهربها من الاسماعيلية .. يضعها فى ظهره ويفتش فى البوابات عند الكيلو ٩٩ وغيرها من البوابات البريطانية التى كانت على طريق السويس الى ان حل يوم ١٦ اكتوبر ، فاتصل مراسل المصرى بالاسماعيلية بجريدة المصرى وابلغهم بحوادث اعتداء القوات البريطانية على الأهالى بالاسماعيلية .. وأنا هنا ، لا أترافع وانما أروى قصة مؤيدة بالمستندات .. فى ١٦ اكتوبر سنة ١٩٥٠ أول يوم بدأ فيه الاعتداء واستفزاز الانجليز للاهالى فى الاسماعيلية ، بعد أن الغيت المعاهدة فى ٨ اكتوبر ووافق عليها فى مجلسى البرلمان يوم ١٢ اكتوبر .. بدات القوات البريطانية تحتك متعمدة بالأهالى فى مدينـــة الاسماعيلية ، وواجب الصحافة حتم على مراسل الجريدة أن ينبىء

جريدته بأن الانجليز قد اعتدوا على الأهالى بكيت وكيت ، ومدير الجريدة وهو الأستاذ مرسى الشافعى وكان يهمنى أن تسمعوا شهادته اتصل بالمتهم وكلفه بالسفر الى مدينة الاسماعيلية .. اتصل بزميل مش حقول اسمه ، واسمه موجود أمامكم فى التحقيقات برضه ، رعاية لخاطر السرية وانه محرر أيضا كان فى الجريدة وقتذاك وقال له : يا فلان خذ محمود شكرى معك وروحوا وافونا بالأنباء عن الاسماعيلية ، والزميل الآخر لم يتصل بالمتهم مع أن التكليف كان للمتهم والزميل الآخر ، وانما تصرف هذا الزميل بمحض ارادته هو واتصل بزميل آخر هو الأستاذ زكريا الحجاوى المحرر بجريدة الجمهورية الآن ويمكنكم أن تستدعوه لتسألوه عن وقائع الدعوة لتروا مدى صحة ما نقول ؟ فجاء الزميل واتصل بالأستاذ زكريا الحجاوى .. وقال له عندى تكليف بأننا نروح الاسماعيلية ، وسافروا .. وفى المساء التقى الأستاذ مرسى الشافعى مدير الجريدة بالمتهم وسأله لم لم يسافر ؟ فقال له : ان فلانا اخذ زكريا الحجاوى وسافروا ... الجريدة عملت ايه ؟.. تصرفت ازاى ؟ أرسلت المتهم فورا للاسماعيلية وبعثت معه جوابين : أحدهما الى الزميل اللى حاتيجى قصته دلوقت ، تقول له فيه : مرسل لك الأستاذ محمود شكرى ليتعاون معك ، والجواب الآخر للاستاذ زكريا الحجاوى تقول له فيه : ارجع الى مصر ، لأن مكانك مش فى الاسماعيلية وكل واحد حسب طاقته فى العمل ، يؤسفنى أن أقول انه دب خلاف بين المتهم وهذا الزميل .. ازاى ؟.. بدل السفر يا حضرات المواطنين — فى هذه الفترة من تاريخ البلد — وصل فى جريدة المصرى الى ١٢ جنيها فى اليوم خلاف المصروفات التى تنفق لمد الجريدة بالمعلومات . بدأ هذا الزميل ، أنا مش عايز أحرجه انما حاقول الوقائع بذمة وأمانة ؟ بدأ يستغل طيبة المتهم . كل ما فى الأمر ان المتهم طيب القلب ومخلص ونظيف اليد ولا يعرف الالتواء . وكان الزميل يقول له يا شكرى امضى على المصروفات ؟ يروح ماضى والمصروفات فى اليوم كذا جنيه . فى يوم من الأيام جاء له وكان قاعد فى لوكاندة « اسماعيلية بالاس» فجالوا الفراش بتاع اللوكاندة فقال له الورق ده لقيناه فى جيبك .. جيب البدلة الى أرسلتها للمكوجى فاستغرب المتهم لأنه لم يرســـل بدلة للمكوجى ؟ ولكنه فهم ان الأمر اختلط على الفراش ، وان الذى أرسل البدلة هو الزميل فدفعته طبيعته الصحفية ، أو دفعه الفضول الى الاطلاع على الأوراق فوجدها الكشف الحقيقى للمصروفات ، فوجد انه كان مغفلا ، لأنه يمضى ويمنح الزميل كل هذه الثقة ! ثم اتصل بجريدة المصرى وقال لهم بكل أمانة على الذى حدث ، ويمكنكم أن تتأكدوا منها عن حقيقة هذه الواقعة ؟

فى هذا الوقت كان المتهم مشغولا بمسألة هامة جدا ؟ وهى تحريض العمال المصريين على ترك العمل فى معسكرات الجيش البريطانى، وبالاتصال بالأستاذ عبد الفتاح حسن وزير الشئون الاجتماعية فى ذلك الوقت لتشغيل العمال ، وفعلا كان يعقد مؤتمرات يحضرها جميع المسئولين وبعض رجال البوليس ، سامسك عن ذكر أسمائهم .. وبدأ محمود شكرى يحرض العمال على ترك العمل وله القدح المعلى فى موضوع ترك العمال المصريين ، العمل فى المعسكرات البريطانية .. نصيب الأسد كان لهذا المتهم فى هذا العمل الوطنى ، وهو المتهم بالخيانة الآن ! وآدى تلغرافات عن استقالات العمال وآدى تلغراف باستقالة ٤٠٠ عامل وهاهى البرقية المرسلة ؟ ها هو وصل البرقية ، وأصل البرقية بخط المتهم ، مكتوبة على ورقة تلغراف ، وتقرير من عبد الفتاح حسن عن هذا الموضوع فكلامى مؤيد بالمستندات . وآدى برقية من فايد تقول : ان الانجليز يجبرون العمال المصريين على العمل والمدافع فى ظهورهم ، وأصل البرقية اذا كنتم تريدون التأكد منها يمكن أن يرسل لكم من فايد أو الاسماعيلية ، فاذا لم تجدوها بخط المتهم فاحكموا عليه بأقصى العقوبة ، وفى ثنايا هذا التحريض اتصل المتهم بعامل من العمال الذين كانوا يعملون فى الاسماعيلية ، اسمه زغلول .. واسمه موجود عند حضراتكم ، وأظن حاتسمعوا شهادته . انا لن أتعرض لهذه الوقائع ولكن المتهم كان يستعمل كل أساليبه وخبرته الصحفية ، كى يساعد الحركة الوطنية ضد المستعمر . اتفق المتهم مع زغلول والفدائيين ــ وقد كان كثير من العمال الذين يعملون فى المعسكرات البريطانية من الفدائيين ــ على احضار خرائط طبوغرافية كاملة للمعسكرات البريطانية ، تساعد الفدائيين على الكفاح ضد الانجليز ، وفعلا جاتله خرائط من زغلول وآخرين وراحا بصحبة الأستاذ مرسى الشافعى لمقابلة عبد الفتاح حسن ، وفى هذا الوقت كان هو الوزير الذى يتولى مسائل العمال الخارجين من المعسكرات البريطانية ، وكان معهم زغلول .. كان رايح علشان يشتغل ويستفيد أيضا ويفيد ، وهذه واقعة يمكن التأكد منها من عبد الفتاح حسن ... وعبد الفتاح حسن أمام مرسى الشافعى قال له : الخرائط دى والمستندات وأعمال التحريض طبعا تكلفك كثير ؟ واحنا يهمنا أن هذا العمل يستمر .. ويستمر على طول ولذلك سأحاول أن أمدك ببعض المال ، وأعطى له من خزينة الوزارة مبلغ ٧٠ جنيها وجاب مدير مكتبه وكتب شيك .

المتهم ــ لأ .. انا أخذت المبلغ نقدا .

الدفاع ــ كتب ايصالا اولا بخمسين جنيها ، وشطبه عبد الفتاح حسن وكتب

سبعين جنيها . وكان موجودا عند مدير المكتب العامل زغلول ، فشاف الفلوس طالعة من الخزنة فافتكر انهم بيبيعوه فثار ، وكان مع المتهم فى ذلك الوقت فى جيبه عشرون جنيها و ٧٠ جنيها يبقوا ٩٠ وفى سفره الى الاسماعيلية كان وراه أعمال أخرى ، فأخذ من مراسل الجريدة فى فايد واسمه محمود قايد .. اخذ منه مبلغ ١٥ جنيها يبقوا ١٠٥ جنيه واستطاع وهو داخل الاسماعيلية أن يدخل بهذا المبلغ رغم التفتيش ، واظنكم تذكرون ، كان يحدث ايه للاهالى أثناء التفتيش ، فراح علنـــا وأمام الناس جميعا وترك مبلغ ١٠٠ جنيه أمانة عند صاحب اللوكاندة .

الرئيس ـ كانت فكة ولا حتة واحدة ؟

المتهم ـ مش فاكر .. دول كانوا ميت جنيه ثم اخذت ٣٠ من والدى لمشروع جواز فبقوا ١٣٠ جنيها وفتحت حساب فى البنك الأهلى صفى على ريال .

الرئيس ـ ايه اللى خلى الدفاع يعتقد ان الادعاء منصب على المسألة دى ؟

الدفاع ـ اللى فهمته أن الادعاء لم يشر الى تاريخ معين فهو يقول عادة فى غضون سنة كذا اما فى هذا الادعاء فلم يقل .

الرئيس ـ فيه مثل بلدى (اللى على راسه بطحة يحس بيها) !

الدفاع ـ انا على راسى بطحة .. وبطحة اد كده ، فالمتهم ينكر عليه شرف التضحية وبعد كده يقدم لمحكمة الثورة بتهمة الخيانة ! دى كرامة رجل ، بشرفى دى كرامة أمة ، رجل يضحى ، مش ضرورى كلمة شكر ، ولكن يقدم للخيانة لا !! دنا على راسى بطحة كبيرة اد كده .

الرئيس ـ أصلك أشرت الى واقعة معينة ، والادعاء لم يشر الى شىء .

الدفاع ـ المتهم حوكم قبل كده فى هذا الموضوع .

الرئيس ـ يمكن الاتصال بدولة أجنبية حدث من شهرين ..

الدفاع ـ حضراتكم قلتم انكم حاتنظروا الادعاء فى جلســـة سرية وانا أقول معلوماتى اللى أخذتها من المتهم .

الرئيس ـ مسألتش المتهم ليه هو مقدم للمحاكمة ؟

الدفاع ـ أنا سألته واخذت حريتى معاه الصبح وبعد الظهر .

الرئيس ـ المتهم لما ذكر لك الوقائع دى ركز على الفترة أيام معركة القنال ! ايه اللى خلاه يتجه هذا الاتجاه مع انه ربما يكون الاتصال فى الفترة الأخيرة من سنة ١٩٥٣ .

الدفاع ـ أقول لحضراتكم ، ان المتهم حقق معه وأوراق التحقيق أمام حضراتكم ،

والمتهم يشعر بهذا الموضوع من زمن طويل وانه متهم به منذ زمن ، وأنا أقدم المستندات التى لدى ، فان كان فيه حاجات جديدة لم يحقق فيها مع المتهم ، فهذا شىء تانى انما أنا برىء ذمتى من الموضوع اللى قاللى عليه ، وده التحقيق الذى اجراه الأستاذ عبد الرحمن صالح ممثل الثورة فى هذه المحكمة وانا اتكلم فى الموضوع الذى حقق فيه .

الرئيس ـ احنا قلنا ان الدفاع لا ينصب على الادعاء وانت بتتكلم عن حياة المتهم .. اتكلم فى الحدود المصرح بها .

الدفاع ـ أنا ما اطلعتش على الأوراق ، أنا أمامى الادعاء بيقول : انه بيحاكم بالخيانة للاتصال بدولة أجنبية ، فالادعاء اللى قدم غامض وموضوعه : انه أتى أعمالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته وذلك انه عمد الى الاتصال بجهات اجنبية ، فأنا أقول لكم ما هو هذا الاتصال ، وماضى المتهم يجعل من حقه أن يقول كل ما لديه ، وأنا اروى قصة ولا أحاول التشكيك فى موضوع الادعاء لو صح ، وأقول لحضراتكم لو ثبت موضوع الادعاء فاحكموا عليه باقصى العقوبات وفى هذا الوقت كان فيه ..



محمود شكرى بين حارسه ومحاميه

الرئيس ـ ساكنين فين ؟

الدفاع ـ فى لوكاندة اسماعيلية بالاس

الرئيس ـ ماكانتش الحركة قامت ؟

المتهم ـ كانت قامت ، ولكن كان لايزال مسموحا لهم بالسكنى فى المدينة .

الدفاع ـ فى هذا الوقت الزميل الذى اضع علامة استفهام أمام اسمه ؟ رأى ان شخصا ليس انجليزيا ولكنه ايرلنديا وأنتم تعلمون أن الايرلندى عميق فى كراهيته لانجلترا اكثر من اى شخص آخر فى العالم ، وقد أبرز

هذه الحقيقة الأستاذ فتحى رضوان فى كتاب له عن دى فاليرا ، وكان هذا الايرلندى يتردد على سيدة من هناك .. هذه السيدة موجودة ، واسمها موجود ، واسمها مكتوب على ظهر تقرير عبد الفتاح حسن اللى قدمته لحضراتكم ، وفى يوم من الأيام كان المتهم عاوز ينزل مصر ، واقول لكم بصراحة ان المتهم كان بيستفيد من هذا الايرلنــــدى واذن فان اى واحد عنده كومن سنس ، يعرف صديقه من عدوه .

الرئيس ـ الست دى ماسمعناش عنها حاجة الا النهاردة . ماكنتش تعرف واحدة تانية هناك ؟

الدفاع ـ المتهم اذا كان عنده اتصالات أخرى شخصية دى شىء تانى .

نزل المتهم هو والأستاذ احمد زين ، المحرر بجريدة أخبار اليوم ، فى تاكسى بالأجرة (بالنفر) ومعهم الرجل الايرلندى .

الرئيس ـ عاوز توصل لايه فى هذا الموضوع ؟

الدفاع ـ لأن الاشاعات التى قيلت تبين ان المتهم خان .

الرئيس ـ يعنى بنيت قصة الخيانة على الايرلندى بس ؟

الدفاع ـ على العموم أنا قربت انتهى ... حلمكم شوية . أنا باروى القصة . فى هذا الوقت المتهم نزل اللوكاندة ومعاه ١٠٠ جنيه ، ووراهم للناس على راى المثل « الكحكة فى ايد اليتيم عجبه » ونزل معاه واحد ايرلندى اللى الزميل لجهله ظنه انه انجليزى ـ ولما نزل معاه حدث ما يأتى : حدث أن اتصل الزميل من القاهرة تليفونيا بجريدة المصرى من الاسماعيلية وقال لهم محمود شكرى زميلى ، بيتعاون مع الانجليز واخــــذ من يد الانجليز ١٠٠ جنيه ، ونزل بهم القاهرة ، يعنى عمل الايرلندى انجليزى ، وقال هذا فى غيبة المتهم ، والمتهم رجع من جريدة المصرى وبعد كده عاد الرجل الايرلندى ، مع الست صاحبته . السواق قال له اتفضل فطلع شرب قهوة ، فقعدت السيدة هذه ، تشكو من حبيبها الرجل الايرلندى ، ولو رحتم حتلاقوا صور خطابات تدل على ذلك .

الرئيس ـ يعنى عاوزنا نروح ؟

الدفاع ـ حقكم تروحوا .

الرئيس ـ لا يهمنا الايرلندى والست بتاعته .

الدفاع ـ دى مش الست بتاعته ، دى ست مصرية .

الرئيس ـ احنا يهمنا سيدة اخرى .

المتهم ـ ممكن سيادتكم تتصلوا بها ؟

الدفاع ـ شفتم حضراتكم الغيرة والحقد ! دعت زميله أن يقول هذه الواقعة ومش بس كده ، ده عمل بوق ضد المتهم فى الاســـماعيلية عند جميع الصحفيين ، وانتم برضه رأيتم وسمعتم بيقولوا فلان بيخون ... فلان

بيعمل .. فلان بيسوى .. والحكاية إنتهت الى انهم قالوا المصرى جريدة وطنية ازاى يمثلها خائن .. لا يمكن يعمل فيها واحد زى ده .

قائد الأسراب حسن ابراهيم ـ الايرلندى كان بيشتغل ايه ؟

المتهم ـ مهندس تطوع فى الجيش الانجليزى ، وورانى جواز سفره وعرفت ان له فيزة للاقامة فى مصر .

الدفاع ـ انا قلت لحضراتكم هذه وقائع وممكن لكم استكمالها ، وانا حريص على المصلحة العامة . أنا قلت ان المتهم كان يستخدم هذا الايرلندى ـ وهذا راجع الى ذكاء المتهم ـ وفيه ناس بيعتبروا ان الايرلندى انجليزى .

ودعى المتهم يوم ٤ نوفمبر لمقابلة مدير التحرير فى ذلك الوقت ، وتصوروا ان حتى رئيس التحرير رفض مقابلته ، واستقر الأمر على فصل محمود شكرى من جريدة المصرى . وهذا نتيجة للبوق الذى أطلقه زميله ... فلان متصل بواحد انجليزى فلان معاه ١٠٠ جنيه .. حتى على الموت لا أخلو من الحسد !

الرئيس ـ انت قلت ان مدير التحرير كان مع المتهم لما اخذ الفلوس .

الدفاع ـ ايوه كان معاه وعرف سرها كويس .

الرئيس ـ طيب لما كان معاه وعرف سر الفلوس دى يبقى ازاى يتهمه بالخيانة ؟

الدفاع ـ هو كان عارف انه أخذ من عبد الفتاح حسن ٧٠ جنيه ، زى حكاية الثورة الفرنسية لما قام « روبسبير » وقال (تريتور .. تريتور) أى خائن خائن ، وبعد ذلك لم تفلت رقبة روبسبير نفسه من الجيلوتين (المقصلة) .

الرئيس ـ وهل مدير المصرى نفسه كان له مثل هذه الروح ضد المتهم ؟

الدفاع ـ جميع الصحفيين الموجودين اعتقدوا ان هذا المتهم طاعون ، لدرجة ان مرسى الشافعى نفسه ، استدعى محمود شكرى وضربه وارغمه على تقديم استقالته فى الحال . ووجه اليه سبا مقذعا .

شوفوا حضراتكم نشروا فى جريدة المصرى يوم ٥ نوفمبر ايه فى صفحة الوفيات . خبر عنوانه استقالة من المصرى (قدم الأستاذ محمود شكرى استقالته من جريدة المصرى وقد قبلت فى الحال) . هذا الخبر كتب فى مكان مختف من صحيفة الوفيات كأنه ميت وتاووه .

الرئيس ـ الجزء الأخير هذا مؤيد للاتهام .

الدفاع ـ يعنى بتفتكروا انى باسلم لكم برقية المتهم ؟

كان الاتهام قائما فى ذلك الوقت ، واردت أن ازيل هذا الاتهام عن موكلى ، ولم يقم الدليل عليه فأنتم يا حضرات القضاة معرضون لمثل هذا كما أنا معرض لمثله وكل المواطنين معرضون له .

الرئيس ـ انت تكلمت فى الوقائع ساعتين دلوقت ، والصحفيين ايدهم تعبت

النزلات الشعبية

اصابات البرد

الكحة

هذه الاصابات لم تعد تقلقهم
لانهم حالما يشعرون بقدومها
يتناولون :

شراب

بلمونكس

ولوقايتك امتص دائما
اقراص بلمونكس

انتاج معامل روش

مصانع جبنه

خلفاء

نقولا روسغلو

٦٢ شارع نجيب الريحاني بالقاهرة
(سابقا قنطرة الدكة)

جميع اصناف الجبن

والجبن المطبوخ (الشستر)

تليفون ٤٠٦٧٧ ص.ت. ٧٨١٠٣

محلات
شملا
الكبرى شركة مساهمة مصرية

١١ شارع فؤاد الاول
تليفون ٧٩٢٦٥-٦-٧

أجود البضائع



بأحسن الأسعار

GRANDS MAGASINS
CHEMLA S.A.E.
11, RUE FOUAD 1er - Tél: 79265-6-7

LES MEILLEURS ARTICLES
AUX MEILLEURS PRIX

عمارات قيمتها ٣ مليون جنيه

عمارة التوفيقية — أضخم وأفخم عمارات القاهرة
عمارة لاظوغلى — خلقت حى الوزارات خلقا جديدا
عمارة النيل — مطلة على النيل بقصر الدوبارة
عمارة سليمان باشا — شرع فى تشييدها مواجهة لنادى محمد على
عمارة بالاسكندرية — على مساحة ٤٠٠٠ متر بشارع فؤاد الأول
عمارة بالاسكندرية — بشارع شريف

كلها ملك شركة مصر للتأمين وتقدر بحوالى ٣ مليون جنيه – شيدت بأموال مصرية ويستثمرها المساهمون المصريون – ويأخذ حصة من ايراداتها المؤمنون . ويفيد منها الاقتصاد القومى .
جملة الاستثمارات سنة ١٩٥٢ بلغت ٤٫٣٠١٫٠٠٠ جنيها وكانت سنة ١٩٥١ – ٣٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيها – أى انها زادت بحوالى مليون جنيه
جملة الاحتياطيات سنة ١٩٥٢ بلغت – ٣٫٧٢٢٫٠٠٠ جنيها – وكانت سنة ١٩٥٠ – ٣٫٣٥٩٫٠٠٠ جنيها .

شركة التليفات التجارية

ش . م . م

مركزها الرئيسى: ٤١ شارع عبد الخالق ثروت مصر — ص . ب ١٤٦٢

فرع الاسكندرية: ٧ شارع أديب ص . ب ٢٥٢٩٩ اسكندرية

نشـــــاطها

عمليات الاستيراد والتصدير والتجارة المحلية فى مختلف الاصناف وأعمال التأمينات والتخليص على البضائع وخلافه

نسيم عدس وأولاده

بمصر تليفون ٤٥٠١٧

تجارة مانيفاتورة بالجملة

س . ت ٧٣٤٩٤

Nassim Ades & SONS

CAIRO. Tel. 45017

R.C. Cairo No 13494

الدفاع ـ أنا اعرف ان الصحفيين كلهم عارفين هذه القضية بحذافيرها .
الرئيس ـ طيب مش عاوزين تكرار .
الدفاع ـ أنا مش بكرر فى الكلام ، أنا باتسلسل فى القصة بشرفى .. للصالح الوطنى ، وللصالح العام ، لكى أزيل ما وصم به موكلى طول هذه المدة .. موكلى الذى قدمت تهمته الى محكمة الثورة .
الرئيس ـ المحكمة يهمها أمر كل مصرى وتود أيضا ان تبرىء كل مصرى من تهمة الخيانة مافىهذا شك . تكلم فىالوقائعواترك تقدير الأمر للمحكمة .
الدفاع ـ أظن انا قلت لحضراتكم اننى سأترك المتهم لعدالتكم ، واذا رأيتموه مدانا بهذه التهمة الخطيرة فأطلب منكم توقيع أقصى الحكم عليه .

لقد بينت لحضراتكم كيف انتهى الحال فىجريدة المصرى بخصوص هذا المتهم ، حتى انه ضرب وطرد ، وكان المتهم فى ذلك الوقت موظفا فى الحكومة فوصل الى مسامع عبد الفتاح حسن وزير الشئون الاجتماعية وقتئذ هذه الاشاعات .. تركت حضراتكم فى نقطة مهمة جدا ، سأتركها للمتهم ، لكى يقولها لكم فى الجلسة السرية وهى ان الاشاعات وصلت الى المخابرات .

فبعد ما فصل المتهم من جريدة المصرى ، نقل مباشرة من مصر الى أسيوط انما يروح أسيوط ازاى وهو خارج من مصر ملوث ومتهم بالخيانة العظمى ؟

الرئيس ـ هو كان موظف وصحفى فى نفس الوقت ؟
الدفاع ـ شأنه كشأن كثير جدا من الموظفين .
الرئيس ـ يعنى كان بيسيب شغله وبروح الاسماعيلية ؟
الدفاع ـ كان ذلك بأجازات رسمية .

المهم بعد كده مارضيش يروح أسيوط ، ووقتها صدر حكم على بعض الوطنيين بالاعدام فراح له فى بيته شوية ناس علشان يستدرجوه وهم فاروق القاضى وكان سكرتير وزير المالية فى ذلك الوقت ، وزكريا خليفة المحرر فى جريدة المصرى ، وسعد الديب ، وضياء الدين راسخ دول حبوا يستدرجوه ، وقالوا له تعالى نوديك فى عزبة ـ فالمتهم شم ريحة خيانة فى كلامهم فهرب ، ونزل من بيته ، وقال لهم أنا حاروح اشوف أهلى فى السيدة زينب ، ونلتقى مرة اخرى . وبعد ذلك نزل فى لوكاندة اكسومراندى فى ٧ نوفمبر باسم غير اسمه .

الرئيس ـ يعنى كان مطارد ؟
الدفاع ـ أيوه مافيش اسوأ من كده مطاردة فنزل وأرسل تلغراف لرئيس الحكومة ، وعبد الفتاح حسن ، وفؤاد سراج الدين ، واحمد ابو الفتح ، ومصطفى نصرت ، واحمد الصاوى ، والنائب العام ، يقول لهمانحكما

بالاعدام صدر ضدى وهذا يا حضرات القضاة نتيجة وشاية أثارها أحد الزملاء وبناء عليه طلب التحقيق معه فراح لمكتب النائب العام وقال له ان بعض المواطنين يتهمونى بالخيانة، فقال له النائب العام قدم شكوى ، فقدم شكوى رقم ٣٨٢٢ فى يوم ٥١/١١/١٠ الى نيابة بور سعيد وظل المتهم يكافح كفاحا عنيفا لاثبات براءته ، تارة بارسال تلغراف ، وتارة بطلب التحقيق معه ، وتارة بمقابلة فلان وعلان ، حتى طبع المذكرة التى قدمتها لحضراتكم ، وبعد ذلك تكال له التهم . ياحضرات القضاة « يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين »

جاءه بعد ذلك خطاب من جريدة المصرى تقول له فيه : هل تقبل أن نحاكمك فى هذا الموضوع والا ما تقبلش ؟ اذا كنت تقبل تعالى الساعة ١٠ مساء فى اليوم الفلانى ، فبعث لهم موكلى خطابا بالموافقة ، مع ان جريمة قتل كانت مدبرة له .

الرئيس ــ فى جريدة المصرى ؟

الدفاع ــ أيوه يا فندم كان محكوما عليه حكما شعبيا بالقتل ، ولو كان المتهم فى هذه الحالة ضحية يبقى فدائية منه واجره على الله .

اجتمع احمد أبو الفتح ، ومرسى الشافعى ، وحسنى سليمان ، وسعد مكاوى ، وصلاح عبد الحميد ، وآخرون ، وعملوا لموكلى جلسة فوجدوا ان اوراقه بيضاء ناصعة البياض ، فأعادوه فورا الى العمل ، بعد ما تبين لهم مدى الوشاية التى حدثت من زميله وردت اليه كرامته ، وكتب فى جريدة المصرى الخبر الآتى : استأنف الأستاذ محمود شكرى عمله فى تحرير جريدة المصرى ، بعد أن ثبت أن الأسباب التى حملته على الاستقالة لم تنهض على أساس .

الرئيس ــ ونشروا الخبر ده فى الوفيات المرة دى كمان ؟

الدفاع ــ المرة دى فى الاجتماعيات .

شوفوا حضراتكم كيف انتهى الموقف .. شوفوا حضراتكم ايه اللى حصل ؟ حصل ان الزميل الذى أثار هذه الوشاية بدافع من حقده على المتهم وحسده عليه ــ لان المتهم وصل فى هذه الفترة بمجهوده وكفايته وقد كان محررا عندكم فى مجلس قيادة الثورة وأظنكم لاحظتم ذلك ــ الى علاوات قدرها ٢١ جنيها فى مدة تسعة أشهر ، تصوروا حضراتكم علاوات قدرها ٢١ جنيها فى تسعة أشهر فقط ! فلماذا لا يدخل الحسد فى قلوب بعض الناس ؟

وبعد أن اكتشف المتهم حقيقة الزميل بخصوص المصاريف الحقيقية وهذا من واقعة المكوجى التى تكلمت عنها . حقق مع الزميل واتضح

انه قد اختلس من أموال الجريدة مبلغ ٤٠٠ جنيـه وامامكم جريدة المصرى اسألوها عن هذه الواقعة اذا شئتم . وبعد ذلك ، أى بعد ١٥ او ١٦ يوما - وطبعا بما هو معروف عنا ، اننا شعب عاطفى قعدوا يقولوا ده غلبان ده عنده عيال نرجعه ولكن يا جماعة ده راجل اختلس ٤٠٠ جنيه ؟ قالوا مفيش مانع نقسط عليه المبلغ كل شهر ٥ جنيه . والى الآن يا حضرات القضاة موجود هذا الانسان وما زالت الخمسة جنيهات تخصم من مرتبه شهريا .. خلصت من الموضوع .

وفى الختام بدات ثورة الجيش فى يوم ٢٣ يولية ، وانا مش حا اقول لكم هذا الكلام علشان أقرب لكم المتهم ، لا . أما أن أكون مدانا واما أن اكون بريئا ، وانما كلمة الحق ، بدأت ثورة الجيش مفاجأة فى الساعات الأولى من يوم ٢٣ يوليو الفجر - نسيت أقول لكم ان المتهم أعيد للخدمة بعد ثبوت براءته - وكان يمكن لثورة الجيش أن تنتكس فى الساعات الأولى لو ان هناك خيانة بسيطة قد لحقتها ، مفيش شك ولا جدال ، انكم لما قمتم بحركتكم كان كل واحد منكم حاطط راسه على كفه وكان معاكم من حاطط راسه على كفه زيكم ، ثلاثة صحفيين هم المتهم ، وحسنى سليمان ، ومرسى الشافعى ، كانوا فى بدء الساعات الأولى للحركة فى اشد حماسة للحركة ، ثلاثتهم يعملون دون أن يعرف منهم احد كلمة سر الليل ، وهذه هى الصورة الأولى التى أخذت فى ذلك الوقت وفيها جميع ضباط الثورة وحسنى سلمان ، ومحمود شكرى ، راجل يحط راسه على كفه علشان ايه ؟ علشان لا تنتكس الحركة ، مش بس كده فيه صحفيين فى ذلك الوقت كان بيتصلوا وبيترجوا قائد الجيش وبيحاولوا يمنعوه أن لا يذيع بيانه فى الصباح ، وكنت فى تلك الليلة فى الاسكندرية واعرف هذا .

والمتهم لم تعرفوا عنه التهمة الا منذ أيام ، وانا اقدم لكم ذلك مش للتأثير على المحكمة (وقدم المحامى للمحكمة صورة شمسية للمتهم يصافحه الرئيس محمد نجيب ، ثم قدم لهيئة المحكمة مجموعة كبيرة من الصور للمتهم محمود شكرى فى مختلف المواقف والمناسبات سواء فى القنال ، او مع ضباط الثورة .

هذه صور كان الخائن يتسلل الى المعسكرات البريطانية لأخذها ، وهذا ليس للتأثير على حضراتكم ، كلمة خائن .. المتهم لم يكن أول انسان مجاهد طعن من الخلف وفى التاريخ قبله ، من وقف موقفا مثل موقفه ، ذلك هو موقف عائشة زوجة الرسول عليه الصلاة والسلام عندما اتهمت بأبشع جريمة تتهم بها سيدة « يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » . والمثل الثانى مثل حديث .. وهو قضية دريفس ، وانا أشعر بالدافع والباعث القوى الذى جعل أميل زولا لا يحمل راسه على كفه

ويدافع ، لانه شعر بذلك الرجل الذى يعيش فى جزيرة الشيطان بينما الخونة الحقيقيون موجودون أحرارا ، حتى جاء الحق الذى أخرج دريفس بريئا من التهمة التى أدين بها .

تصوروا حضراتكم بعد كل اللى عملته أتهم بالخيانة .. المتهم كان حريصا على أن تظهر براءته ! يا نائب ياعمومى حقق معى ، ولكنه لم يحقق .. كل ما يفعله ، مصيره الى الحفظ الادارى « آخر خدمة الغز علقة » .

وظلت هذه البطحة موجودة يحس بها المتهم ، وكانت ثغرة أوجدت فى نفسه مركب نقص « قالها بالانجليزية » .

هذا ما قلته بالنسبة للمعلومات اللى عندى ، وبالامس قلت لحضرتكم اننى قاضيه قبل أن أكون محاميه ، وان لم يكن لى أن أفصل فى موضوع الدعوى ، وانا أعرض على حضراتكم هذه القصة ، كنت أمينا ، وقدبدت أمانتى بالمستندات التى قدمتها لكم كما أرجو أن لا يكون فى نفوسكم شىء ، ولو اننى اثقلت على حضراتكم وفى النهاية أرجو أن يوفقكم الله .

الرئيس ـ طيب بس أوجز .

الدفاع ـ فاتنى أشكر حضرة زميلى ممثل الادعاء ، وأنا قد شكرته فى البداية وأعود فأكرر شكرى له فى النهاية .

المدعى ـ لقد قدم لنا الدفاع الناحية الشخصية للمتهم ، لانه يعرفه أكثر منا فعرض علينا بأنه على وصف الصحفيين جميعا ، سواء من هم فى جريدة المصرى أو غيرهم ، كانوا يرون فيه الطاعون . فالصحفيون اذا جاء أحدهم بمعلومات أو بأخبار ، فاننا فى الواقع نحترمه ، أو على الاقل نحترمه فى الغالب ، الا اذا كان الأستاذ لا يرغب فى هذا . لقد تكلم الزميل عن صداقة المتهم وعلاقته بالرجل الايرلندى ، وهذه علاقة لا تشرف كما قال . اذا كانت أساسها المنفعة ، ولكنه لم يذكر لنا ماهية تلك المنفعة ، وما الفائدة التى تجعله قاسما مشتركا بين رجل ايرلندى وبين حبيبته أو عشيقته ؟

الدفاع ـ أنا مستعد أتكلم وأشرح ..

الرئيس ـ المدعى سابك تتكلم من غير مقاطعة اشمعنى انت بتقاطعه سيبه يتكلم .

المدعى ـ أنا مش باتكلم فى موضوع الادعاء .. تكلم الزميل عن الحكم الصادر ببراءته فى جريدة المصرى ثم عقب على هذا الحكم ، بأن هناك حكما آخر قد صدر على صحفى آخر من نفس الجريدة ، بعد أن اتخذت اجراءاتها لاعادته . واتهم الزميل الشعب بأنه عاطفى يميل الى ناحية العاطفة ، ولكنى أؤكد لزميلى اننا من اليوم يجب ألا نكون عاطفيين ، يجب أن لا نكون عاطفيين بعد اليوم .. يجب أن لا نكون عاطفيين مع من أساءوا ويسيئون للوطن ، انهم انما يسيئون الى أنفسهم .. فمن أساء فلنفسه ، ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره . والامر مفوض للمحكمة .

الرئيس ـ والآن لترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الاربعين صباحا)

الجلسة الثانية عشرة

المنعقدة علنا بمقر قيادة الثورة يوم الثلاثاء ١٣ اكتوبر سنة ١٩٥٣ الموافق ٤ صفر سنة ١٣٧٣ الساعة العاشرة صباحا لاستمرار النظر فى القضية رقم ١١ المتهم فيها السيد محمود شكرى .

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الثانية عشرة من جلسات محكمة الثورة هل المتهم موجود ؟

البكباشى سيدسيد جاد ـ أيوه موجود يا فندم .

الرئيس ـ الحكم فى القضية المتهم فيها محمود شكرى .

« حكمت المحكمة على المتهم محمود شكرى بالنسبة للادعاء المقام عليه بالسجن عشر سنوات » .

« انصرف المتهم بصحبة حارسه كما انصرف محاميه الأستاذ ابراهيم طلعت »

* * *

(تعقيب)

كانت قضية محمود شكرى أمام محكمة الثورة هى الأولى من نوعها اذ اتهم فيها واحد من الهيئة التى تمثل السلطة الرابعة فى مصر ... واحد ممن يجب أن تتوفر فيهم الأمانة التامة فالصحفيون خزائن اسرار الدولة ...

وفى الساعة العاشرة صباحا افتتحت الجلسة .. كانت القاعة مكتظة بالصحفيين ورجال القانون والزائرين وكان المتهم يجلس بجوار محاميه الأستاذ طلعت مضطربا ومطرقا فى ذهول وأعلن رئيس المحكمة الادعاء المقام عليه ثم قام الادعاء فطلب أن تكون الجلسة سرية لمساسها بمصالح عليا .. فوافقت المحكمة على ذلك غير أن محامى المتهم طلب أن يترافع عنه فوافقت المحكمة على شرط أن لا تتعرض محاكمته للادعاء السرى .

وقال الدفاع ان موكله قد ادى واجبا وطنيا فى القنال وانه عانى كثيرا فى سبيل مصر وان تاريخه مشرف مجيد ...

لكن الادعاء رد عليه بأن المتهم كان كالطاعون الاسود بين زملائه ٠٠ فهو مكروه ٠٠ وهو ملتو ٠٠ وهو ذو سيرة غير مشرفة ٠٠ واستدل بالتحقيق الذى اجرى معه فى جريدة المصرى كما استدل بصلته بالرجل الايرلندى وذلك من أجل امرأة ٠

وبعد ذلك أعلنت الجلسة سرية ٠٠ وناقشت المحكمة المتهم نقاشا طويلا ٠

وفى اليوم التالى عقدت الجلسة فأعلنت المحكمة حكمها ويقضى بالسجن عشرة سنوات ٠

كان المتهم متطلعا ببصره الى منصة القضاء فما ان سمع الحكم عليه حتى ارتعدت فرائصه وظهرت على وجهه علامات الندم والحزن العميق .

(تابع) الجلسة الثانية عشرة

القضية المتهم فيها كل من :

الفريد عوض ميخائيل ، ومحمد عزت محمد راغب ، وبولس مكسيموس سويحه



عقب الحكم فى قضية المتهم محمود شكرى قدمت القضية المتهم فيها كل من الفريد عوض ميخائيل ومحمد عزت محمدراغب وبولس مكسيموس سويحة .

الرئيس ـ هل المتهمون موجودون ؟

البكباشى سيد جاد ـ أيوه يا فندم موجودون .

الرئيس ـ المتهم الأول الفريد عوض ميخائيل الادعاء المقام عليه :

« أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته وذلك أنه فى غضون شهر سبتمبر سنة ١٩٥٣ وما قبله قام بالتجسس لحساب دولة أجنبية بأن مدها بتقارير وبيانات ومستندات رسمية لها صفة السرية المطلقة قاصدا بذلك الاضرار بسلامة البلاد ومصالحها العليا .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب .

الرئيس ـ المتهم الثانى محمد عزت محمد راغب الادعاء المقام عليه :

« أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته وذلك أنه فى غضون

شهر سبتمبر سنة ١٩٥٣ وما قبله قام بالتجسس لحساب دولة أجنبية بأن مدها بتقارير وبيانات ومستندات رسمية لها صفة السرية المطلقة قاصدا بذلك الاضرار بسلامة البلاد ومصالحها العليا » .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب .

الرئيس ـ المتهم الثالث بولس مكسيموس سويحة الادعاء المقام عليه :

« أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته وذلك أنه فى غضون شهر سبتمبر سنة ١٩٥٣ وما قبله قام بالتجسس لحساب دولة أجنبية بأن مدها بتقارير وبيانات ومستندات رسمية كانت تحت يده بحكم وظيفته لها صفة السرية المطلقة قاصدا بذلك الاضرار بسلامة البلاد ومصالحها العليا » .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب ؟

الخونة . . .



فى قاعة المحكمة : بولس مكسيموس والفريد عوض ومحمد عزت

الرئيس ـ الادعاء

الأستاذ احمد موافى ـ المدعى العام ـ من المؤلم يا قضاة الشعب أن يكون على أرض مصر ، مصرى يجرى فى عروقه دم مصرى ، وتظله سماء مصر ،

ويرويه نيلها ويكون عاقا لها ! وأشد ما يزيد هذا الألم عندما يصطحب هذا العقوق بنشاط ايجابى ضد هذا الوطن البرىء . والمتهمون الذين نقدمهم لحضراتكم اليوم من المصريين .. لا .. أستغفر الله ، بل من المارقين الخوارج الذين أضلهم الشيطان، والذين سولت لهم أنفسهم الدنيئة أن يتجسسوا لحساب دولة أجنبية ، فيمدوا هـــذه الدولة بالبيانات والتقارير والمعلومات والوثائق الرسمية .. وثائق لها صفة السرية المطلقة والعجيب ان اثنين من هؤلاء الثلاثة ، من الموظفين الذين ائتمنتهم الدولة على هذه الوثائق ، وكانت تحت أيديهم بحكم وظيفتهم ، فخانوا الأمانة ، وسلموا هذه المستندات . ولا يمكن أن يتصور العقل أن يقدم شخص على خيانة فى حق بلده أبشع ولا أفظع من هذه الخيانة . ولا عجب يا حضرات القضاة انهم ارتكبوا هذه الخيانة فى شهر سبتمبر الماضى . اى فى الوقت الذى نمضى فيه قدما على ما عاهدنا الله عليه ، من المضى فى سبيل تحقيق أهداف البلاد كاملة .

ارتكبوا هذه الخيانة فى هذا الوقت ، فارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى ، والشيطان سول لهم وأملى عليهم ، أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم . وقد شاءت عدالة الله أن تحبط أعمال هؤلاء الشياطين ، وتفضح أعمال هؤلاء المارقين فيأتيهم من الأنباء ما فيه مزدجر .

واليوم يا حضرات القضاة . اليوم موعدهم ، وانا اذ نطالب باسم الشعب براس هؤلاء المتهمين انما نعتمد على أدلة دامغة ، وعلى وثائق رسمية بالغة الخطورة ، لها صفة السرية المطلقة ، لذلك فاننى أطلب الى حضراتكم أن تنظروا هذا الادعاء فى جلسة سرية .

الرئيس ـ المتهم الفريد عوض ميخائيل وكلت عنك محامى ؟

المتهم ـ لأ .

الرئيس ـ لك طلبات .

المتهم ـ اطلب سماع شهادة القاضى فريد احمد كونستابل المباحث العامة فى منطقة القنال .

المدعى ـ القاضى فريد احمد كونستابل فى المباحث العامة بفايد فى منطقة القنال واحنا طلبنا نظر الادعاء فى جلسة سرية فاذا تبين لحضراتكم ضرورة الاستماع الى هذا الشاهد فيمكننا أن نحضره فى نفس اليوم .

الرئيس ـ طيب خد اسمه عندك .

المدعى ـ حاضر يا فندم .

الرئيس ـ لك حاجة ثانية انت ما وكلتش محامى ليه ؟

المتهم ـ أنا بعت لأهلى وانا معتقل وماحدش رد عليه .

الرئيس ـ انت بتشتغل فى فايد ؟

المتهم ـ أيوه يا فندم .

المدعى ـ اهله موجودون فى القاهرة وماكنش فيه حد فى فايد الا هو وزوجته وزوجته نزلت القاهرة .

المتهم ـ أهلى ناس فقرا وانا اللى باصرف عليهم وانا بعت لهم ماردوش .

الرئيس ـ شوفوا له حد يدافع عنه .

الأستاذ احمد موافى ـ لو استطاع أن يعطينا اسم أحد حضرات المحامين نقدر نتصل به ونوكله للدفاع عنه .

الرئيس ـ طيب اقعد ـ المتهم الثانى محمد عزت محمد راغب ، انت وكلت عنك محامى ؟

المتهم ـ أيوه يا فندم الأستاذ عبد المجيد عامر .

الأستاذ عبد المجيد عامر ـ أنا حاضر مع المتهم .

حضرات القضاة أننا نستنكر ان يقدم أحد على الخيانة ولكنى أؤمن ايمانا قويا بأن المتهم برىء فاذا كان الادعاء يرى نظر هذه القضية فى جلسة سرية للمصلحة العليا فنحن نوافقه على هـذا ، ولكنى أؤكد لحضراتكم ، ان هذا المتهم ضحية لغيره من المتهمين ، وانه برىء من هذه التهمة الموجهة اليه . ولكنى أيضا يهمنى كما يهم الجميع ظهور براءة هذا المتهم اذا كان بريئا ، وطبيعى انه لا يمكن التوفيق بين هاتين النظريتين الا بتمكين الدفاع من الحضور فى الجلسة السرية والاطلاع على الأوراق لنتمكن من ابداء وجهة نظر المتهم والتدليل على براءته ، وذلك حتى تتأكدوا من أن هذا المتهم برىء حقا من هذه التهمة ، واذا كان أدنى شك فى نفوسنا نحو هذا المتهم . اذا كان هناك ادنى شك فى أن له ضلعا فى هذا الاتهام ، لما قمت بالدفاع عنه ، ولكنى أؤمن ايمانا قويا بأنه لم يزج به فى هذا الاتهام الا بحكم وظيفته ، وبحكم وجود الآخرين فى نفس المبنى . ولذلك التمس أن تجعلوا الجلسة سرية ، وان تكون سرية نسبية ، فتسمحوا لى بحضور الجلسة وأن تأذنوا لى بمهلة للاطلاع على الأوراق حتى أستطيع أن أؤدى واجبى نحو المتهم .

الرئيس ــ المتهم الثالث بولس مكسيموس سويحة . لك طلبات ؟

المتهم ــ أطلب الاستماع الى شهادة الرسام عبد القادر محمد حسين ودفتر تسليم الأوراق .

الرئيس ــ فيه حاجة عندكم فى الأوراق من ذلك ؟

الاستاذ أحمد موافى ــ لم يطلب هذا أثناء التحقيق .

المتهم ــ أريد ان أبين اننى سلمت هذه الأوراق على دفتر رسمى بالامضاء .

((بعد مداولة قصيرة بين أعضاء هيئة المحكمة))

الرئيس ــ قررت المحكمة ما يأتى :

((نظر الادعاءات المقامة على المتهمين فى جلسة سرية . ونظر قضية المتهم الثانى بعد نظر قضية المتهم الأول والمتهم الثالث وتبدأ فورا هذه الجلسة)) .

(أخليت القاعة من الزوار والصحفيين ولم يبق فى القاعة سوى المتهمين وسكرتيرية الجلسة . ورفعت الجلسة العلنية فى الساعة العاشرة والدقيقة العشرين صباحا) .

الجلسة الثالثة عشرة

المنعقدة فى يوم الأربعاء ١٤ اكتوبر سنة ١٩٥٣ الموافق ٥ صفر سنة ١٣٧٣ الساعة العاشرة صباحا . لاستمرار نظر القضية المتهم فيها كل من :

الفريد عوض ميخائيل .

محمد عزت محمد راغب .

بولس مكسيموس سويحة .

(حضر المتهمون الثلاثة)

الرئيس — باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الثالثة عشرة من جلسات محكمة الثورة .

اعـلان الحكم فى القضية المتهم فيها الفريد عوض ميخائيل ، ومحمد عزت راغب ، وبولس مكسيموس سويحه .

المتهم الأول الفريد عوض ميخائيل : حكمت المحكمة على المتهم الاول الفريد عوض ميخائيل بالاعدام شنقا بالنسبة للادعاء المقام عليه .

المتهم الثانى محمد عزت راغب . حكمت المحكمة على المتهم الثانى محمد عزت محمد راغب بالاعدام شنقا بالنسبة للادعاء المقام عليه .

المتهم الثالث بولس مكسيموس سويحة . حكمت المحكمة على المتهم الثالث بولس مكسيموس سويحة بالاعدام شنقا بالنسبة للادعاء المقام عليـه .

(ولترفع الجلسة)

(رفعت الجلسة الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة صباحا) .

* * *

(تعقيب)

كانت هذه القضية هى قضية تجسس ولكنه تجسس من نوع آخر .. سرقة الأوراق الخاصة بالدولة والتى تعدها من أسرارها الخطـيرة وتسليمها للاعداء .. جرم وذنب لا يغتفران .

فالمتهم الفريد ميخائيل يعمل فى تكنات الانجليز بفايد ، أما الاثنان الآخران فكانا موظفين بادارة البحوث والتطورات التابعة للقوات المسلحة .

كانت القاعة تموج بالحاضرين حينما كان المتهمون الثلاثة يجلسون بجوار حارسهم . وافتتحت الجلسة بتلاوة الادعاءات المقامة على المتهمين ثم تكلم الادعاء عن عظم جرم هؤلاء الذين خانوا بلادهم وتصرفوا فيما لديهم من أمانات لغير صالح وطنهم ثم طالب بجعل الجلسة سرية .

ثم تكلم بعد ذلك الدفاع طالبا حضور الجلسة السرية وتمكينه من الاطلاع .

وبعد ذلك ناقشت المحكمة المتهمين وسألتهم عما اذا كان لدى



نظرة ساهمة يودع بها الفريد ميخائيل هذه الدنيا

احدهم اية طلبات : فطلب الأول سماع شهادة كونستابل المباحث العامة بفايد كما طلب الثالث سماع شهادة الرسام عبد القادر محمد حسين .

وتداولت المحكمة لحظات ، ثم قررت ان يستمر نظر القضية فى جلسة سرية .

وأخليت القاعة من الزوار والصحفيين والدفاع والادعاء ...

وفى صباح اليوم التالى افتتحت الجلسة فى العاشرة صباحا فأعلن رئيس المحكمة الحكم وهو يقضى **باعدام الجواسيس الثلاثة شنقا .**

وسيقوا بعد أيام الى ساحة الاعدام حيث شهدهم الكثيرون ممن يحملون التصريحات .. وبعد ساعات كانوا فى عداد الموتى ..



وهكذا يساق بولس مكسيموس الى حبل المشنقة



انها الخيانة جزاؤها الاعدام ٠٠ الذى سيق اليه الخائن محمد زعت راغب

المحاكمات فى سطور

ابراهيم عبد الهادى

- اقيم الادعاء عليه فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ويتلخص فى الخيانة وقضايا التعذيب ومسؤولياته فى حرب فلسطين .
- مثل الادعاء البكباشى محمد التابعى والأستاذ مصطفى الهلباوى .
- كان محاميه الأستاذ مصطفى مرعى الذى انسحب من أول جلسة .
- انعقدت الجلسة فى ١٩٥٣/٩/٢٦ ثم جعلت بعد ذلك سرية .
- صدر الحكم عليه فى أول اكتوبر سنة ١٩٥٣ بالاعدام شنقا مع مصادرة كل ما زاد عما ورثه شرعا .
- صدق مجلس الثورة على الحكم فى ٤ اكتوبر سنة ١٩٥٣ مع تعديل الحكم من الاعدام ، الى السجن المؤبد
- تنفذ الحكم فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

***

احمد محمد عوض

- أقيم الادعاء عليه فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ويتلخص فى الخيانة .
- مثل الادعاء البكباشى سيد سيد جاد والأستاذ احمد موافى .
- ليس له محام .
- انعقدت الجلسة فى ١٩٥٣/١٠/١ سرية .
- صدر الحكم فى ١٩٥٣/١٠/١ وهو يقضى باعدامه شنقا .
- صدق مجلس الثورة على الحكم فى ١٩٥٣/١٠/٤ مع تخفيفه الى الأشغال الشاقة المؤبدة .
- نفذ الحكم فى ١٩٥٣/١٠/٦ .

***

البكباشي سعد الدين السنباطي

- اقيم الادعاء عليه فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ ٠
- تهمته الخيانة وافساد الحكم ٠
- مثل الادعاء البكباشي سيد سيد جاد والأستاذ أحمد موافى ٠
- كان محاميه الأستاذ حمادة الناحل ٠
- انعقدت الجلسة فى ١٩٥٣/١٠/٤ ، ١٩٥٣/١٠/٦ ٠
- حكم له بالبراءة من الخيانة وأحيلت أوراق افساد الحكم الى النائب العام فى ١٩٥٣/١٠/٦ ٠

صدق مجلس الثورة على الحكم فى ١٩٥٣/١٠/١١ ٠

* * *

البكباشي اسماعيل المليجى

- اقيم الادعاء عليه فى أول اكتوبر سنة ١٩٥٣ ٠
- تهمته التستر على اعمال الخيانة ٠
- مثل الادعاء البكباشي سيد سيد جاد والأستاذ أحمد موافى ٠
- كان محاميه الأستاذ وحيد رأفت ٠
- انعقدت الجلسة فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ٠
- حكم له بالبراءة فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ٠
- صدق مجلس الثورة على الحكم فى ١٩٥٣/١٠/١١ ٠

* * *

ابراهيم فـــرج

- اقيم الادعاء عليه فى ١٩٥٣/١٠/٣ ٠
- تهمته الخيانة والاتصال بجمعية سرية هدامة ٠
- مثل الادعاء البكباشي ابراهيم سامى جاد الحق والأستاذ عبد الرحمن صالح ٠
- كان محاميه الدكتور محمد صلاح الدين ٠

- انعقدت الجلسة فى ١٩٥٣/١٠/٥ مرتين سريتين .
- حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فى ١٩٥٣/١٠/٦ .
- صدق مجلس الثورة على الحكم فى ١٩٥٣/١٠/١١ مع تخفيفه الى ١٥ سنة سجن .
- نفذ الحكم فى ١٩٥٣/١٠/١٣ .

***

احمد نصيف وزكى زهران ومصطفى شاهين

- أقيم الادعاء عليهم فى ١٩٥٣/١٠/٣ .
- تهمتهم ترويج الاشاعات ومد جهات أجنبية بمعلومات تضر بصالح الوطن
- مثل الادعاء البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق والأستاذ عبد الرحمن صالح .
- المحامون الأساتذة زهير جرانة والدكتور محمد هاشم ويحيى حسنى عبد الحميد .
- انعقدت الجلسة فى ١٩٥٣/١٠/٦ ، ١٩٥٣/١٠/٨ ، ١٩٥٣/١٠/١٠ .
- صدر الحكم فى ١٩٥٣/١٠/١٠ وهو يقضى بالأشغال الشاقة المؤبدة لاحمد نصيف وخمسة عشرة سنة مع الأشغال الشاقة لزكى زهران وعشرة سنوات أشغال شاقة لمصطفى شاهين .
- صدق مجلس الثورة على الحكم فى ١٩٥٣/١٠/١١ .
- تنفذ الحكم فى ١٩٥٣/١٠/١٣ .

***

محمود صبرى ، وعطية عزيز جندى وحسن قدرى وابراهيم اسماعيل على وحسن حسن محيى الدين

- أقيم الادعاء عليهم فى ١٩٥٣/١٠/٧ .
- تهمتهم الخيانة وتعذيب الفدائيين .
- مثل الادعاء البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق والأستاذ عبد الرحمن صالح .
- المحامون الأساتذة محمد طاهر الخشاب ، وجلال شاهين ، وعبد القادر عودة ، ومصطفى كامل بسيونى ، ومحمود كامل .

- انعقدت الجلسة فى ١٩٥٣/١٠/١٠ .
- صدر الحكم فى ١٩٥٣/١٠/١١ ، وهو يقضى باعدام محمود صبرى والأشغال الشاقة المؤبدة لحسن قدرى ، ١٥ سنة مع الأشغال الشاقة لابراهيم اسماعيل على وبراءة عطية عزيز جندى ، واحالة أوراق حسن حسن محيى الدين للنائب العام .
- صدق مجلس الثورة على الحكم فى ١٩٥٣/١٠/١١ .
- نفذ الحكم فى ١٩٥٣/١٠/١٣ .

* * *

محمود شكرى

- اقيم الادعاء عليه فى ١٩٥٣/١٠/١٠ .
- تهمته الاتصال بجهات أجنبية ومدها بمعلومات .
- مثل الادعاء البكباشى سيدسيد جاد والأستاذ احمد موافى .
- كان محاميه الأستاذ ابراهيم طلعت .
- انعقدت الجلسة فى ١٩٥٣/١٠/١٢ ، ١٩٥٣/١٠/١٣ .
- صدر الحكم عليه فى ١٩٥٣/١٠/١٣ بالسجن عشرة سنوات .
- صدق مجلس الثورة على الحكم فى ١٩٥٣/١٠/١٤ .
- نفذ الحكم فى ١٩٥٣/١٠/١٧ .

* * *

محمد عزت راغب والفريد عوض وراغب مكسيموس

- اقيم الادعاء عليهم فى ١٩٥٣/١٠/١١ .
- تهمتهم مد جهات أجنبية بتقارير وأوراق رسمية .
- مثل الادعاء البكباشى سيد جاد والأستاذ احمد موافى .
- المحامى الأستاذ عبد المجيد عامر .
- صدر الحكم عليهم فى ١٩٥٣/١٠/١٤ وهو يقضى باعدامهم شنقا .
- صدق مجلس الثورة على الحكم فى ١٩٥٣/١٠/١٤ .
- نفذ الحكم فى ١٩٥٣/١٠/١٧ .

خاتمة

... وبهذا القدر من القضايا نقدم الجزء الأول من كتاب محكمة الثورة ، وكان لابد لنا ـ ونحن نقدم كتابا عن محكمة الثورة ـ أن نتتبع الأحداث التى تعتبر كمقدمات لهذه المحكمة والدوافع التى دفعت المسئولين الى تشكيلها .

ومن هذه المقدمات ومما دار فى جلسات المحكمة ، يتضح لنا ان محكمة الثورة كانت ضرورة لابد منها ...

كانت ضرورة لابد منها ... للتاريخ ... وللمؤرخين لمصر الحديثة .

كانت ضرورة لابد منها ... لردع وزجر بعض من وسوس لهم الشيطان فقبلوا خيانة وطنهم ... بعد ان انستهم رحمة الثورة البيضاء ، انهم فى ثورة تستطيع أن تنقلب الى حمراء .. فى سبيل أمنا الكبرى مصر .. ومصر وحدها .

كانت ضرورة لابد منها ... لتعيد للشعب الذى طال جوعه وعريه ومرضه ما سلبه الأثرياء ومستغلو النفوذ بالأمس .

كانت ضرورة لابد منها ... لنعلم ـ والكثير منا ما كان يعلم ـ كيف كانت تسير أمور السياسة والاقتصاد ، وفقا للأهواء والأغراض ...

وبعد ...

فاننا نرجو مخلصين ، أن نكون قد وفقنا الى نقل صورة صحيحة عن محكمة الثورة ، بعد أن توخينا فى واجبنا هذا ، الأمانة كل الأمانة .. والصدق كل الصدق .

والله ولى التوفيق .

القاهرة فى ديسمبر سنة ١٩٥٣

فهرس الجزء الأول من كتاب محكمة الثورة

الباب السادس

الباب السابع

فهرس الصور



التجليد اللولبي
لاول مرة فى مصر واختصت به
مطبعة مصر
٤٠ شارع نوبار باشا





DAC 20
ضد
الصداع
النورالجيا
الأنفلونزا
الرشح
ASPEOL
القرص
الصغير
ذو المفعول
الكبير
اسبيول
احد منتجات دوش

محمد عفيفي

محكمة الثورة



قائد الثورة اللواء أركان الحرب محمد نجيب

رئيس جمهورية مصر

"إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى" صدق الله العظيم

رئيس وأعضاء مجلس قيادة الثورة



البكباشي ا ح جمال عبد الناصر



الصاغ ا ح صلاح سالم



اللواء ا ح عبد الحكيم عامر



قائد الجناح
جمال سالم



قائد الثورة اللواء اركان الحرب محمد نجيب
رئيس جمهورية مصر



قائد الجناح
عبد اللطيف بغدادي



بكباشي ا ح
زكريا محيي الدين



صاغ ا ح
كمال الدين حسين



قائد اسراب حسن ابراهيم



صاغ خالد محيي الدين



بكباشي ا ح حسين الشافعي



بكباشي أنور السادات

المصدّقون على أحكام محكمة الثورة

محكمة الثورة

أشرف على اعداده
صاغ
أمين حسان كامل
ليسانسيه فى الآداب ، دبلوم معهد الصحافة

الجزء الثاني

الطبعة الأولى
القاهرة ـ مارس ١٩٥٤

الإهداء

- الى روح الثورة ...
- الى روح الثورة ... التى تفجرت عنها ينابيع الحياة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، فأحالت الموت الى حياة ، والجمود الى حركة واليأس الى امل .
- الى روح الثورة ... التى دفعت الأحرار ، فثاروا من أجل وطنهم وحريتهم وكرامتهم ... ثاروا ليثبتوا للعالم اجمع أن وادى النيل سيظل دائما حاملا لواء الحرية والمدنية والانسانية .
- الى روح الثورة ... التى تقمصت أجساد الثوار الأحرار فجعلت نفوسهم نورا ونارا ... نورا يضىء الأفق نحو العدل والخير والمثل العليا ... ونارا تقضى على الظلم والشر والفساد ...
- الى روح الثورة ... التى احالت سواد الليل وظلمته الى نهار دافىء ساطع الضياء يسرى دفؤه الى نفوس البشر فيشعرهم بالأمل والرجاء بعد اليأس والقنوط .
- الى روح الثورة ... التى أعادت الى الفلاح أرضه والى العامل حقه ، والى المواطن شرفه وكرامته ، والى الوطن عزه ومجده .
- الى روح الثورة ... التى يجب أن تظل تسرى وتسود حتى يختفى شبح الماضى الأليم بآثامه واوزاره ، ويعم الرخاء والتآخى أنحاء الوادى الخصيب .
- الى روح الثورة ... التى تسامحت وتساهلت وفتحت صفحاتها البيضاء ومدت ذراعيها مفتوحتين للجميع ، ونادت بالاتحاد ... ولكن بعض ذوى النفوس الضعيفة من الخونة والحاقدين دعوا الى الفرقة والفوضى والخيانة ... فانقلب التسامح والتساهل قوة وعزما ، ثم كان الضرب بيد من حديد، للقضاء على عناصر الشر قبل أن يستشرى الداء .
- الى روح الثورة .. .التى طالبت بمحكمة الثورة ... بل التى كانت محكمة الثورة احدى صورها ... فأدانت الخونة والمارقين من أعداء الله والوطن وكان فى احكامها نذير ووعيد وعبرة لمن لا يعتبر .
- الى روح الثورة ... التى ستظل تغمر المواطنين الاحرار حتى يحققوا الحرية الكاملة والنصر على كل مغتصب او معتد أثيم .
- الى روح الثورة ... التى ستظل تسرى فى نفوس الأحرار فى كل زمان ومكان حتى يرفرف السلام والأمان والحق والعدل فى سماء الانسانية جمعاء.
- الى روح الثورة ... والتاريخ ...

مقدمة

لئن كان للثورة منطقها وطريقها الخاص .. الا أن من النتائج الطبيعية للثورات عموما .. أن تقوم فى أعقابها محاكمات . تستكمل بها رسالتها ، وتحقق هدفها ، من القضاء على الفساد والطغيان والخيانة ، ومن تطهير الحياة العامة من العوامل التى أدت الى قيامها . والا لبقيت هذه العوامل كامنة .. ان سكنت يوما ، فانها ما تلبث أن تتحرك لتعود سيرتها الأولى ، مما يترتب عليه تهديد الثورة فى كيانها ، وتهديد الوطن فيما يكون قد أحرزه من تقدم . وأن استقراء حوادث التاريخ ،لتؤكد أن هذه المحاكمات ، حلقة لازمة من حلقات الثورة ، وخطوة لابد منها للوصول بالثورة الى غايتها من الاصلاح .

لهذا .. لم يكن مستغربا أن تأتى هذه المحاكمات ــ وهى جزء مكمل للثورة ــ مصطبغة بنفس صبغتها ، لتحاسب كلا عما جنته يداه ، وتزيل ما قد يعترض سبيلها من عوائق .

وفى الثورات الدموية ، تصطبغ محاكمها بذات الصبغة ، فقد حصل فى الثورة الفرنسية أن انشئت محكمتها فى ١٩ أغسطس سنة ١٧٩٢ ، فظلت تثير الرعب فى النفوس ، وتطيح بالرءوس . حتى الغيت فى ١٥ ديسمبر سنة ١٧٩٤ . وكانت القسوة قد بلغت فيها حدا رهيبا ، حتى سميت هى نفسها بالمحكمة المروعة Le terrible tribunal révolutionnaire اذ لم يكد المتهم ليمثل أمامها ، حتى يرى نفسه فى طريقه الى المقصلة (الجيوتين) ! وبلغ عدد من ساقتهم اليها فى سبعة أسابيع نحو ١٥٠٠ شخص بمعدل ٦٠ــ٧٠ شخصا فى كل يوم من أيام انعقادها . وهكذا أشاعت الرعب بين الناس ، حتى أصبحت كلمة الارهاب تطلق فى المعاجم على هذا العهد نفسه.

ولكن الثورة المصرية .. قد امتازت بصبغة أخرى ؟ اذ خلت من الدماء ، ولم يخالطها أثر من أثار القسوة الجامحة ، حتى سميت بالثورة البيضاء ، وهى على هذا .. لم تأخذ طريق غيرها من الثورات ، بل نهجت نهجها الخاص فآثرت الهوادة والتؤدة ، وأمهلت المفسدين والخونة والطغاة .. أمهلتهم لا عن ضعف أو تردد ، بل كان ذلك أملا فى أن يسايروا الركب ، عسى أن يؤثر فيهم ما يحيط بهم من عوامل جديدة تستهدف صالح الوطن ، وخير المواطنين ، أو أن يتأثروا بما كشف عنه الحال من تجاوب الشعب مع الثورة وتأييده لها .

الا انه وقد خاب الأمل فيهم ، وعادوا سيرتهم الاولى . كان من حق الثورة وحق الشعب ــ ولم يكن بد من حمايتهما ــ اعلان قيام محكمة الثورة .

ولم ترد الثورة أن تترك أمر المحاكمات دون ضابط ، بل حرصت على كفالة جل الضمانات الجوهرية فى المحاكمات ، وذلك حتى توفر للناس محاكمة عادلة لتنأى بأسسها عن كل مظنة للحيف أو الجور ، فكانت فى وضعها هذا .. أدنى الى المحاكمات العادية ــ المطمئنة ــ منها الى محاكم الثورات العاصفة.

فالمحاكمات .. تسبقها تحقيقات .. يخول المتهم فيها حق ابداء وجوه دفاعه . كما ترك له حق الاستشهاد بشهود نفى ، أو تقديم مستندات . ونص فى الأمر الصادر بانشاء محكمة الثورة على جواز الاستعانة بمحام للدفاع عن المتهم . وعنى أيضا بالنص على أن المحاكمات تجرى بطريقة علنية ، الا اذا قررت المحكمة جعل الجلسة سرية لأسباب تراها ، كما خول للمحكمة سماع شهود الاثبات ومناقشة أدلة الاتهام ، وهى تبنى قضاءها على ما تطمئن اليه منها ــ شأنها فى ذلك شأن المحاكم الجنائية العادية . من ناحية أن الأمر مرجعه كله الى مجرد الاطمئنان والاقتناع ــ ثم جعل للمحكمة سلطات واسعة عند الحكم ، فلها أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة ، أو أن تعفى المحكوم عليه من العقاب ، ان كان به مرض أو قامت ظروف للتخفيف تجعله خليقا بالرحمة . وخول لها فى الجانب الآخر ، حق الحكم بتجريد المتهم من شرف المواطن ، أو الحرمان من الرتب العسكرية ، ان رأت لهذا النوع من العقاب محلا . وذلك حتى تتلاءم العقوبة مع الجرم وحالة المجرم .

وهكذا نرى ان المحكمة فى توقيع العقاب ، انما تستوحى روح الثورة ونهجها ، غير مقيدة بتلك العقوبات التقليدية المعروفة فى القوانين العادية ، بل تجاوزتها الى غيرها مما يتفق وطبيعتها ، وطبيعة هذا النوع من الجرائم التى جعل لها حق النظر فيه .

أما عن الحكم بمصادرة المال الحرام ، فهو حلال فى جميع نواحيه . وهو ليس بغريب أو مستحدث ، بل سبقتنا اليه تشريعات أخرى ، جعلته جزاء على الخيانة والغدر .

والحرام منهى عنه ، بغيض عند الله والناس .

فاذا أضيف الى ما تقدم ، أن الأحكام تعرض قبل تنفيذها على مجلس قيادة الثورة للتصديق ، كان الأمر مكتملا من ناحية العدل وموازينه .

وثمت جانب آخر أسفرت عنه هذه المحاكمات ، فلم تقتصر على أخذ المجرم بخطيئته وعقابه على جرمه فحسب .. بل حرصت المحكمة على أن تجعل منها سجلا تاريخيا ، يكشف للشعب عن حقيقة الحكم والحاكمين ، فى تلك الفترة التى سبقت الثورة ، لعل فى ذلك عظة وعبرة ، والذكرى تنفع المؤمنين .

احمد حسنى
وزير العدل



هيئة محكمة الثورة



قائد الجناح عبد اللطيف بغدادى رئيس محكمة الثورة



البكباشى أنور السادات عضو محكمة الثورة ...



قائد أسراب حسن ابراهيم عضو محكمة الثورة ...



البكباشي أركان حرب زكريا محيي الدين رئيس مكتب الادعاءات



محكمة ......

محاكمة
السيد كريم ثابت

كريم ثابت



- عمـــره ٥٠ عاما وهو من مواليـد ٩ يوليو سـنة ١٩٠٣ .
- اشتغل بالصحافة وعمره ١٨ سنة وأنشأ مجـلة العالم وعمره ٢٣ عاما .
- قربه الملك فؤاد اليه وكان الصحفى الوحيـد الذى صحبه فى رحلته فى عـام ١٩٢٧ الى الخارج .
- عينت زوجته وصيفة للملكة فى سنة ١٩٤٨
- عين مستشارا صحفيا للملك فى سنة ١٩٤٩ .
- متزوج من كريمة الأستاذ سليم سركيس .
- اشتهر بتأريخ حياة الملوك والدعاية لهم ...
- أنعم عليه بالبكوية وعمره ٤١ عاما وبالباشوية وعمره ٤٥عاما وبالوشاح الأكبر من نيشان النيل وعمره ٤٧ سنة .
- استطاع أن يكون صاحب المكان الأول فى قلب الملك السابق.
- شغل منصب مدير الاذاعة .
- حاول السفر الى الخـارج فى ٢٧ يوليو سـنة ١٩٥٢ ، ولكنه منع من السفر .
- قدم لمحكمة الغدر وحكمت بحرمانه من الحقوق السياسـية والاجتماعية ١٠ سنوات والزامه برد الخمسة آلاف جنيه التى حصل عليها من مستشفى المواساه .
- قدم لمحكمة الثورة فى ١٩٥٣/١٠/١٢ متهما بالخيانة الوطنية وافساد الحكم والحياة السياسـية وتوجيه الملك السابق وجهات أخلاقية ومادية وأدبية تتعارض مع مصلحة البـلاد ... واستغلال النفوذ .

محامي المتهم

الأستاذ أحمد رشدى

- عمره الآن ٦٧ سنة .
- حصل على أجازة الحقوق من فرنسا .
- عين وكيلا للنائب العام بمركز فوه لمدة سنتين .
- اعتزل خدمة الحكومة واشتغل بالمحاماة .
- عرض عليه على ماهر الوزارة فى وزارته قبل الأخيرة فرفض .

شهود القضية



السيد
عبد السلام الشاذلى



الرئيس السابق
حسين سرى



الدكتور
حافظ عفيفى

السيد عبد السلام الشاذلى

- كان مديرا لأسيوط ، ثم مديرا للبحيرة ، ثم محافظا للعاصمة سنة ١٩٣٨ ، ثم وزيرا للشئون سنة ١٩٣٩ ، ثم عين عضوا بمجلس الشيوخ سنة ١٩٣٩ ، ثم عين وزيرا للاوقاف سنة ١٩٣٩ .
- حوكم أمام المجلس الأعلى بوزارة الداخلية ، لاصلاحاته التى قام بها فى دمنهور وأسيوط !

- أحد الأعضاء الذين وقعوا العريضة التى رفعت للملك السابق ، بشان فساد حكم الوفد !
- أحد الشيوخ الذين تولوا استجواب المحروسة والأسلحة الفاسدة .

الرئيس السابق حسين سرى

- ولد فى ديسمبر سنة ١٨٩٢ .
- تخرج فى جامعتى انجلترا سنة ١٩١٥ وباريس سنة ١٩١٦ .
- كان مهندسا ، ثم مديرا للمساحة ، ثم وكيلا لوزارة الأشغال ، ثم وزيرا للاشغال سنة ١٩٣٨ ، ثم وزيرا للحربية سنة ١٩٣٩ ، ثم وزيرا للمالية فى وزارة على ماهر الثانية سنة ١٩٣٩ ، ثم وزيرا للمالية سنة ١٩٤٠ ، ثم وزيرا للاشغال فى وزارة حسن صبرى ، ثم وزيرا للمواصلات فوق وزارة الاشغال ، ثم رئيسا للوزارة سنة ١٩٤٠ ، ثم رئيسا للوزارة سنة ١٩٤١ ، بعد أن استقال وأعاد تاليفها . وعين عضوا فى مجلس جامعة فؤاد سنة ١٩٤٧ ، ثم عضوا فى اللجنة الاستشارية لشركة القنال سنة ١٩٤٨ ، ثم ألف الوزارة سنة ١٩٤٩ للاشراف على الانتخابات ثم عين رئيسا للديوان سنة ١٩٥٠ .
- أجرى الانتخابات التى أعادت الوفد للحكم سنة ١٩٤٩ .
- أقام مأدبة لتكريم القواد الانجليز سنة ١٩٤٠ !
- أول مدير مصرى تولى مصلحة السياحة .

الدكتور حافظ عفيفى

- كان سفيرا لمصر فى لندن ، ثم قدم استقالته وعين عضوا بالبنك الأهلى سنة ١٩٣٨ . ثم عين مندوبا لمصر لحضور مؤتمر المحاجر الصحية الدولى بباريس سنة ١٩٣٨ . ثم عين عضوا بالبنك العقارى سنة ١٩٣٨ ثم اختير رئيسا فى مجلس الاتحاد المصرى للصناعات سنة ١٩٣٨ . ثم انتخب رئيسا للغرفة التجارية بالقاهرة سنة ١٩٣٩ . ثم اختير عضوا فى مجلس ادارة بنك مصر سنة ١٩٣٩ .
- أنشأ شركة لصناعة المستحضرات الطبية سنة ١٩٤٠ .
- عين رئيسا للديوان سنة ١٩٥١ . وقد استقال فى نفس السنة من رياسة بنك مصر .
- صاحب التصريح المشهور عن معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وكيف أنها لم تكن نكبة ! وتمنى أن تعقد مصر معاهدة ثلاثية مع انجلترا وأمريكا !!!



المتهم كريم ثابت بصحبة حارسه فى طريقه الى محكمة الثورة ....

الجلسة الثالثة عشرة

المنعقدة علنا بمقر قيادة الثورة بالجزيرة يوم الأربعاء ١٤ اكتوبر سنة ١٩٥٢ الموافق ٥ صفر سنة ١٣٧٣ الساعة العاشرة صباحا .

المؤلفة وفقا للامر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٧ محرم سنة ١٣٧٣ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الأسراب حسن ابراهيم من أعضاء مجلس قيادة الثورة ..وبحضور البكباشى محمد التابعى المدعى والأستاذ مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

قدمت القضية المتهم فيها السيد كريم ثابت .

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة ..

هل المتهم موجود ؟

البكباشى محمد التابعى المدعى العام ـ ايوه يا فندم المتهم موجود والشهود موجودون ما عدا الدكتور حافظ عفيفى .

الرئيس ـ المتهم ـ كريم ثابت ـ هل وكلت عنك محامى ؟

المتهم ـ أيوه يا فندم .

الأستاذ احمد رشدى (الدفاع) ـ انا احمد رشدى المحامى ـ وقد وكلنى الأستاذ كريم ثابت لأكون محاميه عند نظر قضيته أمام حضراتكم .

الرئيس ـ الادعاءات المقامة على المتهم .

الادعاء الأول :

((أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن ، وضد سلامته والأسس التى قامت عليها الثورة ، وذلك انه فى غضون عام ١٩٥٣ عمد الى الاتصال بجهات أجنبية تهدف الى الاضرار بالنظام الحاضر ومصلحة البلاد العليا))

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب يا فندم .

الرئيس ــ الادعاء الثانى :

« أتى أفعالا ساعدت على افساد الحكم والحياة السياسية واستغل نفوذه استغلالا لم يرع فيه صالح الوطن فى غضون المدة من سنة ١٩٤٦ وما بعدها وذلك انه :

أ ــ بحكم صلته الوثيقة بالملك السابق ، عمل على توجيهه وجهات تتعارض ومصلحة البلاد ، من النواحى الخلقية ، والمادية ، والأدبية .. الأمر الذى كان له أسوأ الأثر فى الحياة السياسية .

ب ــ فى عام ١٩٤٩ بوصفه مستشارا صحفيا للملك السابق ، سعى من جانبه للحصول لنفسه ، على عمولة من احدى الشركات الأجنبية الكبرى ، فى مقابل تدخله لابرام اتفاق فى صالح تلك الشركة ، مضرا بمصلحة البلاد .

جـ ــ وفى غضون عامى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ بوصفه مستشارا صحفيا للملك السابق ، استولى لنفسه بدون وجه حق ، على مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، ثم ألفى جنيه من أموال مؤسسة خيرية عامة « مستشفى المواساة بالاسكندرية » .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ــ غير مذنب .

المدعى ــ لنا طلب واحد : ان الادعاء يطلب فيما يتعلق بالادعاء الأول ثم فيما يتعلق بالفقرة « ب » من الادعاء الثانى .. جعل الجلسة سرية فى كلتا الحالتين ، فبالنسبة للادعاء الأول ، نطلب جعل الجلسة سرية ، وذلك للاعتبارات التى سبق أن أملتها المصلحة العامة على هيئتكم الموقرة ، والتى قدرتموها حضراتكم حق قدرها . ولذلك فنحن نصر على أن ينظر الادعاء فى جلسة سرية . وفيما يتعلق بالفقرة « ب » من الادعاء الثانى ، نرى أيضا نظر هذه الفقرة أو هذا الشطر .. فى جلسة سرية ، لأن الشركة التى يقال ان المتهم حاول من جانبه الحصول على عمولة منها ــ أقول ــ هذه الشركة انما هى شركة كبيرة ، ولا زالت موجودة . والاعتبارات الاقتصادية تقتضى أن ينظر الادعاء الخاص بهذه الشركة فى جلسة سرية اننا نطلب هذا من حضراتكم ولكم الأمر أخيرا .

الدفاع ــ أنا شخصيا ليس لدى مانع من هذه السرية ، وكل ما أرجوه ، هو أن أستفيد من تلك السنة المحمودة ، التى استنتها المحكمة ، فى أن تسمح للمحامى بأن يترافع فى غير موضوع المحاكمة السرية ، بما قد ينفع المتهم فى دفاعه ، حين ينفرد مع المحكمة . هذا فيما يتعلق بالادعاء الأول . أما فيما يتعلق بالشق الثانى من الادعاء الثانى ، فأرى انه

لا يتصل بمصلحة البلاد ، ولكن يمكن أن يكون فى ذلك مراعاة لمركز الشركة الكبرى ، التى يتهم الأستاذ كريم ثابت بأنه سعى اليها ، كى يحصل لنفسه على عمولة منها .. كل هذا كويس ، انه يكون فى جلسة سرية ...

ايضا ليس لدى مانع ، على الا تكون السرية على المترافع ، ولذلك أرجو فيما يتعلق بالادعاء الأول ، أن تسمح لى المحكمة بتطبيق السنة المحمودة التى استنتها ، وهى أن تسمع منى كلمة على هامش هـذه التهمة . وفيما يتعلق بالشق الثانى من الادعاء الثانى فاننى أرجو من عدالتكم ، أن تسمحوا لى بالحضور ، وانا أترافع فيه . هذا ما أردت أن أتقدم به لحضراتكم فيما يتعلق بالسرية .

الرجاء الثانى : هو اننى شخصيا قد أبلغت بهذه الادعاءات أمس فى منتصف النهار تقريبا ، وبطبيعة الحال ، لم يتسع لى الوقت الكافى لكى أطلع على الأوراق ، ولكى أتمكن من اعداد دفاعى ، ارجو أن أمنح فرصة أستطيع أن أعد دفاعى فيها .

الرئيس ـ مش عاوز تحدد الفرصة دى ، يعنى تبقى اد ايه ؟

الدفاع ـ اذا أمكن أترافع يوم الخميس اللى جاى ، يبقى لكم الحمد والشكر على كل حال .

الرئيس ـ طيب اتفضل .

(بعد مداولة قصيرة)

الرئيس ـ قررت المحكمة ما يأتى :

١ ـ نظر الادعاء الأول فى جلسة سرية بدون حضور الادعاء والدفاع .

٢ ـ نظر الفقرة ((ب)) من الادعاء الثانى فى جلسة سرية بوجود الادعاء والدفاع .

٣ ـ السماح للمحامى عن المتهم بالدفاع عنه بالنسبة للادعاء الأول ، بعد الانتهاء من نظر الفقرة ((ب)) من الادعاء الثانى فى جلسة سرية .

٤ ـ وافقت المحكمة على طلب الدفاع تأجيل نظر القضية الى جلسة تعقد فى يوم الخميس ١٩٥٣/١٠/١٥ الساعة العاشرة صباحا .

الدفاع ـ مع الشكر .

الرئيس ـ والآن لترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والعشرين بعد الظهر)

الجلسة الرابعة عشرة

المنعقدة يوم الخميس ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٦ صفر سنة ١٣٧٣) الساعة العاشرة صباحا .

لاستمرار نظر القضية المتهم فيها السيد كريم ثابت .

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الرابعة عشرة من جلسات محكمة الثورة . (للمدعى) المتهم والشهود حاضرون ؟

البكباشي محمد التابعي (المدعى) ـ أيوه يا فندم حاضرون .

الأستاذ احمد رشدى (الدفاع) ـ أعلنت بالأمس زوجة السيد كريم ثابت لتحضر للشهادة أمام المحكمة .

الرئيس ـ الادعاء ـ هل أخذتم أقوالها ؟

المدعى ـ نعم اخذنا أقوالها .

الرئيس ـ المحكمة قررت نظر الادعاء الثانى وتأجيل النظر فى الادعاء الأول بعد نظر الادعاء الثانى ، والآن نبدأ بسماع الشهود .

المدعى ـ الشاهد الأول الأستاذ عبد السلام الشاذلى .

(حضر الشاهد)

الرئيس ـ اسم الشاهد عبد السلام الشاذلى .

الشاهد ـ أيوه يا فندم .

الرئيس ـ قل والله العظيم والله العظيم والله العظيم أقول الحق ولا شيىء غير الحق والله على ما أقول شهيد .

(أقسم الشاهد اليمين)

المدعى ـ هل لدى سيادتكم معلومات عما قام به المتهم من افعال اضرت بالبلاد وأفسدت الحكم .

الشاهد ـ فى الواقع ياحضرات القضاة أنا هاجمت كريم ثابت فى البرلمان وفى فى اوج سلطانه ، وما كنتش أحب خلقيا أن أتكلم عنه ، وهو فى هذه الحالة ولكن المصلحة الوطنية العليا ، والمصلحة الوطنية فوق كل شيء ، تدعونى الى أن أقول معلوماتى . لأنى أعتبر ان الواجب الوطنى يقتضى من كل مصرى ان يكشف الستار عن سوءات الماضى ويجعل منها العبرة لكيلا تتكرر . انا لا أعرف شيئا عن تهمة الخيانة الموجهة اليه عن سنة ١٩٥٣ وانى اعرف انه قبل سنة ١٩٥٢ كانت تصرفات كريم ثابت كلها خيانة نحو الوطن وخيانة نحو البلاد التى اكرمته .. كريم ثابت فى التهمة التى

أشهد عليها ، انه استولى على الملك ووجهه توجيها ضارا بمصلحة الوطن استولى على الملك ازاى . اتصل به « فيه ناس يقولوا » والعامة تقول : ان ده سحر وفيه ناس يقولوا انه استولى عليه لأنه استغل ضعفه من جهة الشهوات الحيوانية وعلشان ما تعرفوا حضراتكم كيف وصل الى هذه السلطة ، والى أى مدى وصلت سلطته حاقول لكم حكاية سمعتها بودنى من المرحوم اسماعيل صدقى وسمعها غيرى فى نادى محمد على وذلك ان الملك فى سنة ١٩٤٦ طلب منه ان يعين كريم ثابت وكيل وزارة للدعاية فصدقى باشا صهين ، وتكرر عليه الطلب فأيضا لم ينفذه ، فالملك عينه بأمر ملكى مستشارا صحفيا للسراى . صدقى باشا علشان ما ينفذ المسألة دى لأن الملك طلب منه أن يعينه قام كتب جواب للسراى يقول لهم فيه ان كريم كان يتناول من وزارة الداخلية مرتبا من المصاريف السرية فهل أستمر فى دفعه له بعد أن عين مستشارا صحفيا للملك فكان الرد أن يدفع له ضعف المبلغ الذى كان يدفع له ! وهذه الحكاية تدل على مقدار النفوذ الذى كان كريم ثابت قد وصل اليه فى سنة ١٩٤٦ . وشهدته بعينى راسى فى الأوبرج وفى الأندية العامة كان يصطحب الملك السابق ويجلس منه جلسة غير عادية . كان يجلس منه جلسة غير مستساغة ، فكان يقعد رجل على رجل والسيجار الطويل فى فمه فاذا ضحك الملك ضحكته العالية المعروفة كان يضحك كريم ثابت أعلى منه . كل هذا الاستيلاء على الملك يا ريت كان علشان توجيه الملك لمصلحة البلاد واللا لخدمتها وانما استولى عليه علشان المنفعة الخاصة . كان بمقتضى جلسته معه فى الأوبرج والأندية والمحلات العامة كان الناس يشهدوا المظهر ده يقوم الناس أصحاب الأعمال المساكين ومديرو البنوك كلهم اعتقدوا هذا الوضع اللى خللى الراجل قوى ذو سلطان واسع . ثم جه كريم واستولى على مبلغ من المواساة وهى جمعية خيرية وظهر هذا المبلغ أثناء فحص الحساب بمعرفة ديوان المحاسبة .

فأخطرنا ، أنا وبعض زملائى من اعضاء الشيوخ بهذا الموضوع ، من محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة فذهبنا له واجتمعنا به ، واطلعنا على الموضوع وقررنا فيما بيننا تقديم سؤال . فاذا لم يكن الجواب كافيا حول الى استجواب وفعلا عمل الاستجواب فقامت الدنيا وقعدت . ليه ؟ أنا أقولكم هذه معلومات سمعتها من وفديين ، ان كريم ثابت استولى أيضا على فؤاد سراج الدين واقنعه بأنه سيعيده الى الحكم اذا كان ينفذ له الطلبات ، فحصل أن انقلبت وزارة ابراهيم عبد الهادى فجأة ، وشكلت وزارة حسين سرى وعملت انتخابات وشكلت بعدها

وزارة النحاس اللى كانت باغلبية ٧٠٪ ! النحاس اللى جه يقدم فروض الطاعة التى اتفق عليها مقدما ! وقال انه باسم الشعب يطلب تقبيل يد الملك ! .. حصل فى هذا العهد فى السنتين الأخيرتين ، بعد هذا الاستسلام ان كانت الحكومة .. حكومة شيلنى واشيلك بكل صراحة وبكل بساطة فلم تكن غير هذا طوال السنين ! فلما عمل هذا الاستجواب كان يقتضى الأمر أن يدافع فؤاد سراج الدين دفاعا شديدا عن كريم ثابت ! هذه الواقعة لم تحدث فى عهدكم وانما وقعت فى عهد آخر ، فكان عليكم أن تحققوها وتقولوا لنا نتيجة التحقيق ؟ لم يحدث شيء من هذا ، ولكن الذى حدث هو انقلاب وتهديد لمجلس الشيوخ ! كان لازم كريم ثابت يقول للملك نطرد أعضاء مجلس الشيوخ كله ونسوى المسألة ، ولكن قلب مجلس الشيوخ ، واخرج منه افضل أعضائه ، واستمر الحال على كده ، كل هذا بسبب ان كريم ثابت أخذ ٥٠٠٠ جنيه من المواساة للدعاية وقد بحثنا فى أمر هذه الدعاية لنجد لها مظهرا واحدا فلم نجد لها مصدرا والخمسة آلاف أخذت من مال جمعية خيرية ! من طريق جمعية الاسعاف من مال اليانصيب ! فكل هذه المساوىء كان أساسها انه يتولى توجيه الملك توجيها ضارا .

الأستاذ مصطفى الهلباوى (وكيل النائب العام) ـ ما هى معلومات الشاهد عن الحالة المالية لكريم ثابت ؟

الشاهد ـ الحالة المالية له تعرفونها أنتم أكثر منى .

وكيل النائب العام ـ الذى نقصده هو حالته المالية قبل سنة ١٩٤٦ .

الشاهد ـ قبل سنة ١٩٤٠ كنت وزيرا للاوقاف فى وزارة على ما هر ، فجاءنى كريم ثابت يرجونى التوسط له عند على ماهر ليقابله ، وفهمت الغرض من هذه المقابلة ، كان من أجل المصاريف السرية يعنى كانت حالته المالية بطالة .



الاستاذ عبد السلام الشاذلى

الرئيس ـ عاوز مصاريف سرية يعمل بيها ايه

الشاهد ـ هو كان صحفى .

الرئيس ـ هم كل الصحفيين بياخدوا ؟

الشاهد ـ مش كل الصحفيين .

الرئيس ـ يعنى كان بياخد اعانة يتعيش بها ، هو دخله ما كانش بيكفيه ؟

الشاهد ـ لأن المقطم ماكانش فى حالة مالية كويسة .

الرئيس ـ قبل على ماهر يعطيله ؟

الشاهد ــ انا ما توسطتش وما عرفتش تم ايه .

المدعى ــ معلوماتك ايه عن ثروته ؟

الشاهد ــ ما اعرفش انتم اقدر منى بالطبع على بحثها .

المدعى ــ أيام استجواب الشيوخ ، هل حصل اى تأثير أو تهديد ؟

الشاهد ــ كان فيه تهديد ، خصوصا بعد كلامى عن المحروسة ، وعن مرتبات الملك بما فيها الديوان . اللى أفهمه ان ده مستشار صحفى ، مهمته الدفاع عن الملك والدفاع عن البلاد ، والملك كان يعتبر ممثل للبلاد ورمز لها . ولكن ما رايتش أى دفاع مدة تعيينه مستشار صحفى ، بل لم يحدث ان البلاد اعتدى عليها بمثل ما اعتدى عليها به فى ذلك الوقت فى صحافة العالم . وعندى قطع من الجرائد تشيب الرؤوس من هول ما كانت تكتبه عن الملك السابق وعن مصر . اقسم انى كنت فى أوروبا سنة ١٩٥١ وكنت أخجل من الناس ، من اللى بيقال عنا ، وهذا كان شأن جميع المصريين الذين يذهبون الى أوروبا أو غيرها . عملت ايه يا مستشار يا صحفى ؟ دافعت عن الملك . لأ . دافعت عن الدولة . لأ . كل الذى عمله هو منع الجرائد والمجلات الأجنبية من الدخول ! منع ١٥٠ صحيفة ومجلة فى عهد فؤاد سراج الدين من الدخول وكل هذه تؤثر فى سمعتنا . ايه البلاد دى اللى بتمنع دخول الصحف ؟ واذكر أن امريكى جاء مصر ، وفى المطار كان معاه مجلة لايف فأخذت منه ، فرجع بالطيارة ولم يدخل البلاد ، بصدد هذا الحادث ، أرجو الا تقبلوا تبريرا أو معاذير بأنه أو غيره لا يملكون من الأمر شيئا ، اذا ماكنتش قادر تدافع عن تصرفاتك يمكنك أن تستقيل ، وكل مصرى يملك أن يستقيل ، فاللى يقول انا أجبرت ماتصدقوش كلامه فكل مصرى يملك حق الاستقالة على الأقل ، اذا لم يمكنه تحمل عبء المسئولية وهذه هى الحكاية .

المدعى ــ هل هددت بسبب استجوابك ؟

الشاهد ــ أيوه يا فندم ، كتابة وبالتليفون ! واذا كانت سيدة ترد على التليفون كانوا يشتموها ويبهدلوها ، فانا مرة مسكت التليفون وجدت صوت بوللى ، وبعد بوللى أعطى التليفون للملك السابق ، وشتمنى شتيمة قبيحة شوية .

الرئيس ــ كل ده بسبب استجواب كريم ثابت ؟

الشاهد ــ كل ده بسبب انى أديت بعض الواجب ، اللى كان يجب ان الجميع يعملوه أكثر من كده .

الرئيس ـ فى الفترة الأخيرة من سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٥٢ ماتعرفش هل كان كريم ثابت بيتدخل فى ادارة دفة البلاد واللا لأ ؟

الشاهد ـ اظن ان كل واحد من أصحاب الأعمال ، أو غيرهم من اللى كان بيروحوا فى اى وزارة ، كانوا بيروا النور الأحمر مولع عند الوزير ، وكريم ثابت جوه ؟ أنا ماكنتش فى الوزارة فى الايام دى ، وماكنتش متصل ، وكل الناس كانت بتقول انه بيتدخل فى الأعمال ، تدخل غريب .. تدخل رجل ذو سلطان .

الرئيس ـ لما كان حافظ عفيفى رئيس ديوان أيام وزارة الوفد ، وبعدها لما جه على ماهر هل اتصلت ؟

الشاهد ـ أنا أعرف ان على ماهر رشحنى للوزارة ، فرفض هذا الترشيح وجريدة اسمها روز اليوسف ذكرت ان الشاذلى لمع اسمه خمسة دقائق ولم يلمع بعد ذلك ! والمستقبل بيد الله ولا يمكن أن يقف فى سبيل المستقبل انسان .

الرئيس ـ ماعندكش معلومات تانيه ؟

الشاهد ـ فيه معلومات تانية ما اقدرش اقولها ، لأنها تمس العلاقات بدول أجنبية ، وشركات وأنتم حتسألوا فى الجلسة السرية .

الرئيس ـ يعنى تعتقد ان كريم ثابت أفسد الملك السابق ؟

الشاهد ـ بعد كده افساد !! بعد كده فضائح كفايه اللى نشر عنا فى الخارج .

الرئيس ـ طيب اتفضل .

ثم نودى على الشاهد الثانى

الرئيس ـ اسم الشاهد السيد حسين سرى .

الشاهد ـ أيوه يا فندم .

الرئيس ـ قل والله العظيم .. والله العظيم .. والله العظيم أقول الحق ولاشيىء غير الحق والله على ما أقول شهيد .

(حلف الشاهد اليمين)

المدعى ـ متى استقلت من رئاسة الديوان وما هى أسباب استقالتك ؟

الشاهد ـ قدمت استقالتى من رئاسة الديوان فى ٢ ابريل سنة ١٩٥٠ ، وأسرار الاستقالة هى انى كنت اتفقت مع الملك على أن لا يتدخل غير المسئولين فى الأعمال اللى بينى وبين الحكومة .

الرئيس ـ لما طلبت من الملك عدم تدخل غير المسئولين . تقصد مين بالذات ؟

الشاهد ــ أقصد كل الرجال اللى كانوا موجودين فى السراى ، وأسـماؤهم معروفة كريم ثابت ، وبوللى ، ومحمد حسن ، والشلة كلها .

الرئيس ــ ايه هى الشلة دى ؟

الشاهد ــ الشلة الهمج ، اللى كانوا عاوزين يكون الاتصال بينى وبين الحكومة بواسطتهم وكنت باقابل رئيس الحكومة فى ذلك الوقت ، ويجى يقابلنى وكل المسائل تمر بسهولة ، الملك السابق كان يعتقد أن مجىء الوفد الحكم حيبقى صعب عليه ، وحتبقى تحصل مشادات بينه وبين رجاله ، فطلب منى أن أكون رئيس ديوان مع انى كنت اشعر انى آخر واحد اقدر أصلحه ! فقاللى انت السبب لأنك فى الانتخابات اللى عملتها لما كنت رئيس حكومة ، رجعت الأغلبية الوفدية ، ودول حييجوا يعاكسونى ، فأنا عاوزك تيجى رئيس ديوان علشان تتقبل الصدمات ، فقعد معايا مرة وشرطت عليه كل الشروط الممكنة ؟ وهى انى لكى أؤدى واجبى كويس ، مش عاوز غيرى يتدخل فى عملى . واستمر الحال فى الشهر الأول على أحسن ما يكون ، وبعد كده كانت الأمور استفحلت بين الحكومة والملك السابق ، فشعرت بأن كل واحد من السراى غير مسئول ، يتحرك ويروح راسا للمصالح المختلفة ، ويتصل بالوزارات والوزراء عن غير طريقى ، وأصبحت وظيفتى غريبة شوية ، والشروط اللى اشترطتها مع الملك السابق ماكنتش منفذة ، فلما وجدت الحال مهش سليم طلبت منه مرارا أن يبعد هؤلاء ، فسمعت وعرفت فعلا ان شوية من السراية غير مسئولين فعلا ، بيروحوا يتدخلوا فى أعمال الحكم ، وفى أعمال الوزارات ، فطلبت وكررت طلبى أن يوقف هذا ، والا أستقيل ، فوجدت ان مافيش فايدة فاستقلت .

الأستاذ مصطفى الهلباوى (وكيل النائب العام) ــ انما ايه هى أسباب الاستقالة المباشرة ؟

الشاهد ــ الأسباب كثيرة ، وآخر سبب ، هو ان الملك السابق كان عاوز يعمل قانون خاص له ، لاعفائه من الضريبة العامة على الايراد ! انا اول ما طلب منى قبول الرئاسة قلت له : ان مركزه فى البلد مش كويس وان البلد ابتدأت انها متحبوش وطلبت منه انه يجب أن يتنازل عن مبلغ ضخم من ايراده الشخصى علشان يسعد به الشعب ، وحددت له ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه فقبل مبدئيا ، وكانت دهشتى عظيمة ، انه لم يقبل دفع المبلغ من جيبه الخاص بل طلب منى أن أطلب من الحكومة معافاته من الضريبة على الايراد ! حتى اذا اقتضى الأمر اصدار قانون مافيش مانع ، أطلب

برضه من الحكومة اصدار هذا القانون ! فبطبيعة الحال قلت هذا مش ممكن ، ويجب عليك بصفة انك ملك تسيب هذا المبلغ للشعب ، فقال لا ما دمت انت مش عاوز تعمل اللى انا طلبته منك ودى حاجات اقتصادية انا حاكلف غيرك ، فقلت له لأ . دى مش مسألة اقتصادية ، دى مسألة سياسية ، بل انا اعتبرها على راس المسائل السياسية ، وما دمت انت حاتكلف غيرى فأنا مستقيل ، وارجو ان تقبل استقالتى ، قال طيب لما اشوف ؟ قلت له انا بصفتى مصرى انصحك ان لا تعمل هذا العمل ويجب ان تدفع الـ ٢٠٠٠٠٠ جنيه ومش بس تدفعهم .. بل تدفعهم علشان تفرقهم على الجمعيات الخيرية وترضى الفقراء والغلابة ، وتعطف عليهم بهذا المبلغ . فقال لأ . وطبعا عرفت انى ما دمت ماعملتش اللى هو عاوزه حيكلف غيرى ، فمافيش غير انى اقدم استقالتى ، ثم سمعت انه كلف كريم ثابت أن يقابل فؤاد سراج الدين وزير الداخلية وقتئذ ، وقابل كمان زكى عبد المتعال وزير المالية وقتئذ ، وكلمه فى الموضوع ، وتبين لى ان التغيير حصل ، فقدمت استقالتى .

الرئيس ـ متعرفش هل أعفى فعلا من هذه الضريبة واللا لأ ؟

الشاهد ـ علمت انهم صهينوا عليه وكان علمى بهذا الموضوع زى اى واحد فى الشارع بيسمع أى حاجة ، فقالوا له مش حنطالبك ولا نعفيك من غير قانون فانت تسكت واحنا نسكت .

وكيل النائب العام ـ وقبلت استقالتك فى الحال يعنى ؟

الشاهد ـ انا قمت يوم الاثنين الساعة الثامنة ليلا ، قالولى قبلت استقالتك .

وكيل النائب العام ـ ايه اختصاص كريم ثابت كمستشار صحفى ؟

الشاهد ـ ما اعرفش .

الرئيس ـ انت كنت رئيس ديوان وطبعا وظيفة المستشار الصحفى تحت ادارتك ؟

الشاهد ـ انا شـــخصيا ، وانا رئيس ديوان ماكنتش اعرف اختصاصاته ، والمفروض ان كل الأخبار السرية الخاصة بالملك كانت مع كريم ثابت .. وكريم ثابت كان بيقوم بكل الحاجات دى من غير علم رئيس الديوان .

الرئيس ـ الم تتخذ اى اجراء مع كريم ثابت كموظف تحت ادارتك .

الشاهد ـ كان لازم قبله اعرف ايه اختصاصاته ، ولذلك ما أمكنيش أعرف : اذا كان انحرف واللا لأ .

الرئيس ـ يعنى بصفتك رئيس ديوان ماتعرفش ايه اختصاصات موظف طرفك ؟

الشاهد ـ انا لغاية دلوقت ، ما اعرفش اذا كان موظف فى الديوان واللا لأ ، وما اعرفلوش عمل غير الاتصال بالصحف .

الرئيس ـ ايه اللى كان مانع انك تعرف ؟

الشاهد ـ الملك نفسه . المفروض ان كل حاجة تتركز فى يد رئيس الديوان ، والا يكون هناك عمل للناس غير المسئولين ، وانا اتكلم ذلك كرئيس حكومة سابق ، وكان كريم ثابت وغيره من المسئولين بيروحوا ويكلموا الوزراء فى أعمالهم وطلباتهم باذن الملك ، وكانت بتمر هذه الأعمال بدون ما اعلم بها ، ولكن فيه أعمال تحتاج لمجلس وزراء يعنى أكبر من سلطة الوزير فكانوا الوزراء بييجوا ويكلمونى فيها .

الرئيس ـ كنت رئيس حكومة ، وناس زى كريم ثابت كانوا بيتدخلوا ، تقدر تذكر لنا واقعة بالذات .

الشاهد ـ الوقائع كثيرة . ولكن لا أستطيع أن أذكر واحدة بالضبط ، لأنى مش فاكر . يعنى ما قدرش أقول فلان جانى وطلب الشىء الفلانى . .

الرئيس ـ يعنى ما تذكرش وقائع بالنسبة لكريم ثابت بالذات ؟

الشاهد ـ لأ .

الرئيس ـ كريم ثابت كان فى وزارتك وزير ؟

الشاهد ـ أيوه ولكنها ماقعدتش غير أيام ، وفى الواقع لم يتدخل فى هذه الفترة لأنى وضعته فى وظيفة مايقدرش يتدخل فيها . ولما طلب منى فى مايو سنة ١٩٤٩ أن أعمل رئيس حكومة لأن الحزبين الموجودين فى الحكم ، ابتدات البلاد تتضجر منهما ، والبرلمان ماكنش بيمثل البلاد فطلب منى أن أعمل رئيس حكومة فقلت اننى اقبل على شرط ان البرلمان الموجود أشيله ، وان غير المسئولين ما يتدخلوش فى شؤون الحكومة ، فلم يقبلوا الوضع وبعدين تأزمت الحالة ، وأنا موجود فى أوروبا . فقالوا لى الحالة تحرجت تعالى شكل الوزارة ، فقلت أنا اشترطت اشتراطات هل قبلت ؟ فقال لى حسن يوسف أيوه ، والملك حتى حيقولك ، وكلمنى الملك بأنه قبل فجيت وشكلت الوزارة . فى هذا الوقت أنا اشترطت من جديد على عدم تدخل غير المسؤولين ، وقلت ان الناس تتألم من تدخل غير المسؤولين ، بعد كده . جيت رئيس ديوان فاشترطت على الملك السابق أن يمنع رجاله وطلبت ذلك مرتين أو ثلاثة ، فلم أفلح فى منع تدخل غير المسؤولين فى الحكم . وده اللى خلانى لما استدعيت لتأليف الوزارة بعد كده قلت للوزراء ان مفيش وسيلة لمنع التدخل سوى أن انتخب صديقه واظهر المحيطين به فى الوزارة . وأخذت كريم ثابت على أن يمنع

الزعانف التانيين من التدخل . لكن لازم يكون مفهوما بيننا ، ان كريم ثابت لم يتدخل فى أى عمل له صلة مباشرة معى .

المدعى ـ انت اللى اخترت ؟..

الرئيس ـ الفرق بين كريم ثابت وبوللى ومحمد حسن ايه ؟

الشاهد ـ كريم ثابت راجل مثقف ومطلع ، وبوللى راجل كهربائى لا يفهم شيئا ومحمد حسن خادم وماكانوش يقدروا يوجهوا الملك الى طريق الصواب .

الرئيس ـ يعنى بالنسبة للنفوذ ، مين اللى كان له نفوذ على الملك ؟

الشاهد ـ كل واحد كان له نفوذ فى ناحية .

الرئيس ـ ايه السبب فى هذا النفوذ ؟

الشاهد ـ ده كان بيقابله فى كل ساعة من الليل والنهار ، ولو ان شخص تتيسر له الفرصة دى ويلازم شخص آخر يقدر يؤثر عليه مهما كان . ورئيس الوزارة مهما قابل الملك حيقابله مرة كل خمس أيام ورئيس الديوان يقعد بالشهر والاثنين .. مايقابلوش مرة وأحيانا مايقابلش رئيس الديوان طول مدته .

الرئيس ـ بوللى ومحمد حسن ماكانوش فى درجة ثقافة كريم ثابت وماكانوش يقدروا يوجهوا الملك الى الطريق الصواب ، ليه كريم ثابت ما أرشدوش ؟

الشاهد ـ أرجو سيادة الرئيس توضيح السؤال .

الرئيس ـ كريم ثابت مثقف ويقدر المسئولية ..؟

الشاهد ـ المسئولية غير الأخلاق ، المشكلة الكبيرة ان مفيش أخلاق فى البلد .

الرئيس ـ هل تعتقد ان كريم ثابت كان من ضمن الذين أفسدوا الملك السابق واللا لأ ؟

الشاهد ـ الاعتقاد شىء واليقين شىء آخر . أنا اعتقد هذا ، ولكن ايه البراهين ما اعرفش .

الرئيس ـ ما انت قلت البراهين واهى كثيرة .

المدعى ـ هل تعرف كيف عين كريم ثابت مستشارا صحفيا ؟

الشاهد ـ لأ .

المدعى ـ ما راى اسماعيل صدقى فى هذا الترشيح ؟

الشاهد ـ هو حد كان يقدر يقول لأ ، ولكنى أعتقد انه لم يسأل .

المدعى ـ هل تعرف الظروف التى عين فيها طه حسين وزيرا للمعارف ؟

الشاهد ـ لما طلب من النحاس تأليف الوزارة عرض على بعض الأسماء وكان من بينهم طه حسين ، بعضهم استبعدته بموافقة النحاس وقلت للنحاس بلاش طه حسين لأنهم فى السراى بيقولوا عنه ان افكاره يسارية ، فقال ده أهمهم فقلت له انت متشدد فيه فرد عليه بأن ده أهم واحدى عندى ، انشالله تشطب الكل انا مستعد أتنازل عن كل الوزراء ما عدا طه حسين فقلت للملك آدى الكشف واللى بيتشدد فيه النحاس قوى طه حسين فقال مستحيل ده راجل افكاره يسارية ، فقول للنحاس أنا مش عاوزه ولكن النحاس زى ما قلت قال انه مستعد يتنازل عن كل الوزراء الا طه حسين ، فكريم ثابت هو اللى أقنع الملك بدخول طه حسين الوزارة .

المدعى ـ هل تعرف الوسيلة التى أقنعه بها ؟

الشاهد ـ أهو قعد يكلمه بالطريقة اللى بيكلمه بها .

المدعى ـ ما هى الظروف اللى كلف فيها ، بهى الدين بركات بتأليف الوزارة وهل كان لكريم ثابت دخل فى هذا ؟

الشاهد ـ لأ ، ده الياس اندراوس الله يرحمه ، لأن اندراوس هو اللى كان الواسطة بين الاثنين ، لما طلبت طلبات ورفضها الملك وتشدد ، فقلت انى لا اقبل الوزارة بهذا الشكل واقترحت اسم بهى الدين بركات ، فجه بهى الدين بركات ، وقابلنى لمعرفة الأسباب التى أدت الى عدم قبولى الوزارة وذكرت له الأسباب فقال طيب ، وكنت جمعت اخوانى اللى طلبت منهم الاشتراك معى فى الوزارة لأشكرهم وافهمتهم الأسباب التى أدت الى عدم قبولى تشكيلها ، وقبل ما يجتمعوا جانى الياس اندراوس وقال لى : الملك قبل كل شروطى ، فألفت الوزارة ، وعدل عن تكليف بهى الدين بركات بتأليفها .

المدعى ـ سيادتك قلت ان كريم ثابت هو اللى تدخل ؟

الشاهد ـ لا أعتقد . ان كريم ثابت لم يكن له تدخل فى هذا الوقت بل ان الذى تدخل هو الياس اندراوس .

المدعى ـ هل كان كريم ثابت بيتدخل فى تشكيل الوزارات ؟

الشاهد ـ لا أستبعد هذا . ولكن كريم ثابت فى هذه المرة بالذات لم يتدخل لأنه كان أحد الوزراء اللى حيعاونونى فى الوزارة وهو على كل حال صاحب الياس اندراوس ولكن ما اقدرش ادى برهان على انه كان بيتدخل فى تشكيل الوزارات .

المدعى ـ هل كان له دخل فى اسقاط وزارة ابراهيم عبد الهادى ؟

الشاهد ـ جايز . انا على أى حال ماكنتش موجود فى ذلك الوقت فى مصر ، وكل معلوماتى سماعية .

المدعى ـ كان بيتدخل بأى طريقة ؟

الشاهد ـ هو كان مستشار صحفى ، واذا كان الراى العام ثائر على الوزارة أو يراد اسقاطها لأسباب خاصة ، فهما اللى كانوا بيشيروا على الملك أو بينفذوا رغباته .

الرئيس ـ مين كان رئيس ديوان فى الوقت ده ؟

الشاهد ـ ما كانش فيه رئيس ديوان ، لأن ابراهيم عبد الهادى كان رئيس ديوان وتولى رئاسة الحكومة فكان فيه وكيل ديوان بس .

المدعى ـ معلومات الشاهد عن الحالة المالية لكريم ثابت ايه ؟

الشاهد ـ أنا عرفت كريم ثابت عندما كان مخبرا صحفيا فى جريدة المقطم سنة ١٩٢٥ وبعد كده مرت الأيام ، وبقيت وزير أشغال وبرضه كريم ثابت كان مخبر فى جريدة المقطم وبييجى يأخذ اخبار الترقيات والتنقلات وكان متوسط الحال . بعد كده اشترك فى جريدة المصرى ، ولكن كنت اشوفه فى الوزارة فى سنة ١٩٤٠ . طلع من المصرى ولكن موجود كمندوب للمقطم فى رياسة مجلس الوزراء يعنى بطبيعة الحال يبقى غلبان .

الرئيس ـ من مخبر صحفى ، لملك غير متوج على البلاد ! لازم فيه حاجة ممتازة ايه هى ما تعرفش ؟

الشاهد ـ يمكن قوة الاقناع .

الرئيس ـ ما دام راجل عنده قوة اقناع يبقى راجل ينفع ، فايه اللى خلاك تطلب وتشدد فى الطلب بالنسبة لكريم ثابت .

الشاهد ـ حاجة شخصية مفيش . انما كان فيه تدخل فى أعمال الحكومة وانا ما احبش أجيب وسيط غير الراجل الرسمى ، اللى هو اما رئيس الديوان او وكيل الديوان ، واى واحـــد تانى حتى ولو كان هو ملاك نازل من السماء ، انا ماسمحلوش بالتدخل ..

الرئيس ـ هل كانت فيه أشياء فى نفسك هى اللى خلتك تطلب كده ؟

الشاهد ـ أبدا . انا أعرف انه أيام صدقى ، جاب حســـنى الزعيم مصر من غير ما يعرف رئيس الحكومة ، وهذه الأعمال تعتبر تدخل ضد سياسة رئيس الحكومة ، وأنا ما احبش ان بعد هذه المعلومات اللى اعرفها أن يكون فى السراى مثل هذا العمل ، وهذا النشاط من غير المسئولين . وانى احب أن يكون فيه راجل مسئول واعرف ايه مسئوليته ..

الرئيس — لما كنت رئيس ديوان مانصحتش الملك ؟



المهندس حسين سرى

الشاهد — أيوه نصحته .
الرئيس — قال ايه ؟
الشاهد — قال حاضر .
الرئيس — ماسمعش الكلام ؟
الشاهد — لو كان سمع كان نفذ .
الرئيس — ما جيبتش كريم ثابت ونصحته أن يعمل على مافيه خير البلاد ؟
الشاهد — الأصل ان رئيس الديوان يكون هو الناصح الوحيد والمرشد الوحيد للملك
الرئيس — ما أمكنش ؟
الشاهد — نعم ولذلك لم اقعد ولو أمكن ، كنت قعدت مدة طويلة وانا مقعدتش غير فترة قصيرة .
الرئيس — الدفاع يحب يسأل الشاهد ؟
الدفاع — قال الشاهد ان كريم ثابت تدخل وعاون على افساد الملك ، فأريد أن أحدد معنى افساد الملك والتدخل .
الشاهد — التدخل معناه انه كان يجى فى المصالح والوزارات ، ويتكلم ، ويطلب طلبات باسم الملك وهذه الطلبات لم يتبين ان كانت مبدأها كريم ثابت أو انها رغبات حقيقية . وهل هى أوامر الملك ، أو أوامر كريم ثابت . كان هناك طلبات الى الحكومات المختلفة تقدم بواسطة كريم ثابت وهذا هو التدخل . وماتفكروش ان كريم ثابت وحده بس ..
الرئيس — أيوه كريم ثابت وباقى أفراد العصابة !
الدفاع — أقدر أفهم التدخل كان ينحصر ويقف فقط عند نقل أو أخبار ، أو تبليغ رغبات وأوامر الملك السابق .
الرئيس — سواء أكانت حقيقية أو غير حقيقية كما يقول الشاهد ؟
الشاهد — ليس هذا من عندياتى ، وأنا لا أتكلم عن كريم ثابت وحده .
الرئيس — أيوه هو والشلة والعصابة .
الشاهد — أيوه ..
الدفاع — ألم يكن هناك وسيلة للتأكد من صحة هذه الطلبات او الرغبات ، لمعرفة هل هى حقيقية أو غير حقيقية ؟
الشاهد — أيوه كنا بنسأل الملك ، وفى بعض الأحيان كان يجيب أيوه ، وفى بعض الأحيان لم يكن يرد .

الرئيس ـ كل الحاجات دى ، هل المفروض ان الملك كان يعرفها ، يعنى كان بيقرا رول مجلس الوزراء ؟

الشاهد ـ الملك زى ما تعرفوا ماكانش يميل للقراءة كثيرا ، والأخبار دى كانت بتصل اليه عن طريق الحاشية ، كانوا يجتمعوا ويتناقشوا ويقولوا له ما يدور فى الوزارات والمصالح .

الرئيس ـ يعنى اللى بيعملوه ان هناك اتجاه كذا ، ومن المستحسن عمل كذا .

الشاهد ـ ده فرض وافتكر الحاشية كانت بتجتمع ، وتناقش المسائل ، ويتفقوا على شىء يبلغوه للملك .

الرئيس ـ ما يدور فى المصالح والوزارات هو حيعرفه منين ؟

الشاهد ـ طبعا بواسطة رجاله .

الرئيس ـ طبعا بواسطة الشلة المعروفة دى ؟

الشاهد ـ نعم .

الرئيس ـ لما ينقلوا رغبات الملك بناء على انهم نقلوا اليه هذه المعلومات وأقنعوه بفكرة معينة ينفذها ، يبقى موقفهم ايه ؟

الشاهد ـ ده استنتاج .

الرئيس ـ طبعا على أساس انه هو مايعرفش ايه اللى فى الوزارات .

الشاهد ـ كان المفروض ان رئيس الديوان هو اللى يطلعه على الحاجات دى ، لكن الوزارات والمصالح واللى بيدور فيها ، كانت الشلة هى اللى بتطلعه ، مش معقول اتصور ان ملك عايش فى سراى عابدين أو القبة أو بيتفسح فى البحر الأحمر ومنعزل عن الناس يعرف كل حاجة فى البلد . من عادة الملوك انهم يقابلوا ناس كثير يمثلوا مختلف الآراء والطبقات فى البلد ، ويقابلوا الناس اللى مع الحكومة واللى ضدها علشان ممكن يتعلموا ، ودى غلطة ارتكبها الملك السابق ؟ فلم يحاول أن يتصل برجالات البلد ، وانا حاولت فى سنة ١٩٤٠ أن أصلح هذه الغلطة ، وفعلا بدأت أرتب مقابلات له مع رجالات البلد ، وتعمدت أن يكون بينهم الكثير من أعدائى السياسيين وعملت كشف بأن يقابل هؤلاء ثلاث مرات فى الاسبوع ، ولكنه لم يستمر فى هذا فانقطعت الصلات بينه وبين رجالات البلد ، فماكانش عنده صلات الا بالناس دول .

الرئيس ـ لما الملك كان بيروح الأوبرج ..

الدفاع ـ ده الشاهد الأول هو اللى كان بيروح .

الشاهد ـ أنا متأسف خالص ماكنتش باروح حتت زى دى .

الدفاع ـ هل كان لمجلس الوزراء جدول أعمال بالأعمال التى ستعرض عليه أو لأ ؟

الشاهد ـ أيوه فيه جدول اعمال .

الدفاع ـ هل كانت تبلغ هذه القائمة الى ديوان الملك أو لا ؟

الشاهد ـ أيوه كانت تبلغ .

الدفاع ـ ماذا كان يجرى فى ذلك ؟

الشاهد ـ كان رجال الديوان يتناقشون فى صدده ، ويجوا يكلموا رئيس الوزراء قبل انعقاد المجلس بعشرة دقائق ويقولوا المسألة .

الرئيس ـ دائما ؟

قائد الأسراب حسن ابراهيم (عضو المحكمة) ـ ايه اللى كان بيعمله رئيس الديوان ؟

الشاهد ـ كان بيدرس هذا ، والمفروض أن يعرضه على الملك .

الرئيس ـ ماكانش فى ايده ؟

الشاهد ـ فى بعض الأحيان رئيس الوزارة لما تكون مسألة مستعجلة ما يسألش وان ماكانتش مستعجلة يأجلها . والملك يلغى المرسوم ورئيس الديوان أو وكيل الديوان يرسل للوزارة الرغبة .

الدفاع ـ قبل انعقاد المجلس بقد ايه كان بيرسل جداول الأعمال ؟

الشاهد ـ قبل الانعقاد بيومين ثلاثة . وأرجو أن أبين أن رئيس الديوان لم يقابل الملك كثيرا .

الرئيس ـ كريم ثابت بس هو اللى كان بيقابله . ماتعرفش ايه السبب ؟

الشاهد ـ كانت أوقاته غير طبيعية .

الرئيس ـ ايه المعنى المقصود من كده ؟

الشاهد ـ فى مدة عملنا من الساعة ٨ الى الساعة ٢ كان الملك نايم وطلبت منه أن يعود الى السراى فى السابعة مساء ليعرض عليه كل رئيس قسم الأوراق ، فقال حاضر وماجاش .

الرئيس ـ يعنى كان سهران للصبح .

الشاهد ـ كان بيبقى نايم ماعرفش سهران فى الأوبرج أو غيرها .

الرئيس ـ أمال حكاية السبحة دى ليه ؟

الشاهد ـ ما اعرفش اسألوه عنها .

الدفاع ـ هل كان كريم ثابت من الشلة اللى بتفسد ؟ على قدر فهمى انت قلت هذا .

الرئيس ـ يعنى كان بيوجه الملك توجيه سيء واللا لأ ؟

الشاهد ـ ما هو سبب السؤال ده ، اننا كنا بنعتبر ان الملك ولى من أولياء الله والشلة اللى حواليه أفسدته ولكنى أقول ان الملك نفسه ماكنتش كويس يعنى كان بيستلذ بسماع الأشياء اللى تروق له بالنسبة لأخلاقه .

الرئيس ـ يعنى كان بيصطفى الناس اللى حواليه ؟

الشاهد ـ احنا كلنا مصريين ونعرف حكاية *أولاد الذوات الخسرانين ، وان ابن الذوات اللى من هذا النوع له شلة حواليه ، هى اللى يرضاها ، ويكون مستوى تفكيرها من مستوى تفكيره وهما اللى يخلو له البحر طحينة .

الدفاع ـ مش فاهم ايه اللى يقصده ؟

الشاهد ـ انا باتكلم يجوز كلام فلسفى شوية ..

الرئيس ـ أقول ايه اللى فهمته من الشاهد .

الشاهد ـ هو لما يقعد مع ناس جد جايز يتضايق .

الرئيس ـ يبقى قرفان ؟

الشاهد ـ فيقعد مع ناس يخلوله البحر طحينة ويرضوه .

الرئيس ـ يعنى ابن الذوات له شلة تخللى البحر طحينة وتزيد فساده ما تصلحوش .

الشاهد ـ يجب أن نفهم ان اخلاق الملك ماكانتش كويسة ، وان الغلطة غلطته وانه بطبيعة تكوينه ونشأته ، ماكانش كويس وكان عاوز مدة طويلة علشان يتصلح اذا اجتمع بناس كويسين ، ولكن اذا اجتمع بناس مش كويسين زاد فى الانزلاق .

الدفاع ـ بدأ من امتى ؟

الشاهد ـ بدأ من أول ما عرفته .

الدفاع ـ عمل كريم ثابت الايجابى ايه فى هذا ؟

الشاهد ـ ما اعرفش ، والملك ابتدأ وهو شاب ، واستمر وازداد لغاية ما طغى الطغيان الهائل .

الدفاع ـ عمل كريم ثابت الايجابى ايه بالنسبة لهذا ، نحن فى مقام الاستيلاء على الملك السابق فماذا عمل فى هذا الشق من التهمة .

الشاهد ـ ماكنتش موجود معاهم علشان أعرف .

الرئيس ـ يكفى قوة الاقناع ووسائل الاقناع ؟

الشاهد ـ كل هذا استنتاج ، أنا ماكنتش موجود معاهم .

الرئيس ـ هل للدفاع أسئلة ؟

الدفاع ـ لا يافندم .

الرئيس ـ هل للادعاء أسئلة ؟

المدعى ـ لأ .

الرئيس ـ طيب اتفضل .

(جلس الشاهدان)

الرئيس ـ الشاهد الثالث الأستاذ حافظ عفيفى . قل والله العظيم .. والله العظيم ، والله العظيم ، أقول الحق ، ولا شىء غير الحق والله على ما أقول شهيد .

(أقسم الشاهد اليمين)

المدعى ـ ما هى وظيفة المستشار الصحفى للملك السابق ؟

الشاهد ـ الوظيفة دى مالهاش اختصاص مكتوب ، وانا ما اعرفش كان بيعمل ايه أو ايه كانت الوظيفة . وفى مدة الخمس أو الست شهور التى قضيتها فى القصر ماكانش لى اتصال بكريم ثابت .

المدعى ـ ألم تسمع انه كان بيتدخل فى الحكم ؟

الشاهد ـ أيوه كنت باسمع انه كان بيستفيد من علاقته بالملك ، فيقنع الملك أن يعمل هذا أو ذاك .

المدعى ـ أسباب استقالة نجيب الهلالى تعرفها ؟

الشاهد ـ سبب استقالة نجيب الهلالى ، يوم من الأيام ، وكان يوم جمعة قبل استقالته بيوم طلب مقابلتى حالا ، فقلت ليكن بكره فجاءنى فى سراى رأس التين ، وقاللى أنا مستقيل وآدى استقالتى ، فسألته ايه السبب فقاللى علمت من مصدر موثوق به ان الملك يريد تغيير الوزارة ويجيب حسين سرى ، وأنا ماعنديش شك فى صدق هذا المصدر وحاولت ان أتبين ان كان هذا الكلام صحيحا أو لأ ، خصوصا وانا لم أكن أعلم بحاجة زى دى من الملك أو غيره ، ان فيه فكرة . فقال لى لا ، ده حصل،وحصل اجتماع فى جنيف من يوم أو اثنين ، وتم فيه الاتفاق على هذا وذكر لى أسماء !

الرئيس ـ الملك كان هناك ؟

الشاهد ــ لأ .

الرئيس ــ امال مين اللى اجتمعوا ؟

الشاهد ــ اجتمع عبود باشا والياس اندراوس . وقال أيضا ان بوللى جه من ايطاليا ، وقاللى انه واثق من هذا المصدر، ولم أفلح فى اقناعه، فكلمت الملك بالتليفون، فقاللى ليه عايز يستقيل؟ فقلت له ان حركة دبرت لاسقاط الوزارة فقال مستحيل ، فقلت له هو مصمم على الاستقالة ، فقال طيب . واذا سمحتم لى حضراتكم ، أنا ذكرت شىء من هذا فى محكمة الغدر ، وذكرت اسم الأستاذ كريم ثابت ضمن اللى كانوا حاضرين وفى الواقع لم يكن هذا صحيحا ، وانما حصل لبس بين اندراوس وكريم ثابت ، وذلك بسبب انه فى يوم ما سافر اندراوس لحضور اجتماع الجمعية العمومية لشركة القنال ، لقيت كريم ثابت وياه فى الصورة ، واعتقدت انه سافر معاه ، فدهشت ولكن بعد أيام لقيته مشترك فى وزارة حسين سرى ، فده عمل عندى لبس . باقول هذا لأن حضرة المحامى عمل لهذا الموضوع أهمية ، واللى أفهمه ان كل هذه الحركة دبرت فى مصر قبل ما يسافروا ، ويمكن برضه بحثت فى باريس بعد ما راحوا ، أردت أن أقول هذا البيان . ولما نجيب الهلالى صمم على الاستقالة ، وانطلب حسين سرى لتأليف الوزارة . .

المدعى ــ ما هى الظروف التى دعت بهى الدين بركات الى عدم تأليف الوزارة ، وهل كان هذا نتيجة لتدخل كريم ثابت ؟

الشاهد ــ ما اعرفش الدور اللى لعبه كريم ، ولما تعثرت وزارة حسين سرى فى التشكيل ، لأن كثيرين ممن طلبهم لمعاونته فى الحكم تنحوا ورفضوا ، فكلمنى الملك بعد الظهر الساعة الرابعة أو الساعة الثالثة والنصف ، وقال يا سيدى أهو حسين سرى تنحى نهائيا عن تأليف الوزارة ، فمين تقترحه لتأليف الوزارة ، فقلت له أصلح واحد لتأليف الوزارة فى هذه الظروف ، هو بهى الدين بركات ، فتردد شوية ، وقال يمكن ما يقبلش فقلت له نحاول ، وانا حاشوف اذا كان فى اسكندرية والا فى مصر ، وسألت عنه فوجدته فى مصر . وكلمته فى التليفون وقلت له أنا عاوز اقابلك بسرعة ، فقاللى خليها لبعد بكره علشان عندى بعض أشغال مستعجلة فقلت له لأ ، ارجوك تأتى حالاً فى قطار الصباح ، فجه . وأخبرته الخبر وقلت له انت عارف الظروف اللى احنا فيها ، وبعد مناقشة طويلة قال طيب اترك لى يومين أفكر فيهم ، يجب أن أستشير اخوانى ، ويجب أن أفكر بنفسى فقلت له لأ خليها لبكرة ، كفاية أربعة وعشرين ساعة ،

وعلى أثر هذا كلمت الملك فى التليفون وقلت له أنا اتصلت ببهى الدين ، وبعد حديث طويل ، قال أنا حا افكر فى الأمر وانا لا قبلت ولا رفضت ، اتركنى لباكر لما أفكر ، اذا كنت أقبل أو لا ، فقال الملك احنا لازم نؤلف الوزارة دلوقت فقلت له هو كان طالب أكثر من هذا ، فقال طيب ، وفى الساعة الواحدة اتصل بى ، وقاللى خللى بهى الدين بركات يقولك حيقبل واللا لأ ؟ فقلت له ما اقدرش وده أقصر وقت يمكن فيه الاتصال بزملائه اللى حيعاونوه على تأليف الوزارة ، وحيصفر بنفسه ، وأظن نقدر نستنى الليلة فقال طيب . وفى الساعة السابعة كلمنى الملك ، وقال لى أنا عايز الليلة تتألف الوزارة فقلت له أنا ما استطعش فقال حاول يمكن عمل استشاراته بعد الظهر ، فقلت له انا ماوجدتوش وافتكر نقدر نستنه لبكره واهى الساعة ثمانية دلوقت فقال طيب . وفى الساعة الحادية عشرة اتصل بى وقال انا ما اقدرش استنى لبكره وانا قلت لحسين سرى يؤلف الوزارة ما دام بهى الدين بركات ما قبلش أو ما استطعش ، فأنا قلت له حسب قولك لى ، حسين سرى تنحى نهائيا . فقال لى ما دام ما ألفهاش بهى الدين لغاية دلوقت فانا قلت لحسين سرى يستمر فى تأليف الوزارة !

الرئيس ــ هو الملك اتصل بسرى بنفسه ؟

الشاهد ــ ما اعرفش .

الرئيس ــ انت كنت رئيس ديوان ومفروض انك تعرف ؟

الشاهد ــ اللى اعرفه ان كريم ثابت والياس اندراوس كانوا مع الملك طول الوقت ، انما بلغت حسين سرى فى الأول ان الملك يطلب منه تأليف الوزارة ولكن بعد أن تعثرت الوزارة فى التشكيل وقبل أن تشكل ، أنا ما اعرفش .

المدعى ــ هل تعرف مدى الصلة بين فاروق وكريم ثابت ؟

الشاهد ــ كانت صلة متينة ، واللى أعرفه ان كريم ثابت ما كانش بيقابل الملك فى الأوقات العادية اللى فيها شغل فى الديوان ، وانما كان بيقابله بعد الظهر .. يقابله بالليل خارج السراى ، وكان باين من أثر هذه المقابلات انه بيأثر على الملك .

المدعى ــ عندما سئلت فى التحقيق ، أجبت بأن هذه الصلة معروفة لكل الناس فى السراى وخارجها ، ويظهر انه كان له تأثير على الملك ، وكان بيمده بالمعلومات التى توجهه الى حيث يريد كريم لأنه كان بينتفع .

الشاهد ــ هذا ما قلته تماما وما أؤكده .

المدعى ــ ما وجه الانتفاع ؟

الشاهد ــ كان بينتفع من غير شك . انما انا ما عنديش الدليل المادى اللى اقدمه ، واقول انه اخذ مبلغ كذا ، واللى اعرفه انه كان بينتفع وهذا أعرفه سماعا من الكثيرين ــ سياسيين وغيرهم وأصحاب أعمال وشركات .

الرئيس ــ سمعت وقائع معينة ؟

الشاهد ــ اللى أعرفه ان العلاقة ما كانتش لوجه الله ، وانما لوجه المصلحة .

المدعى ــ هل تذكر شيئا من حالته المالية ؟

الشاهد ــ انا أعرفه وهو شاب صغير من أيام ما كان موظف صغير فى جريدة السياسة يتقاضى مرتب بسيط قدره ٢٥ جنيها ، وبعد كده بشوية ، أى حوالى سنة ١٩٢٦ ما اعرفش عن دخله حاجة .

المدعى ــ لغاية سنة ١٩٢٦ كان اتصالك بكريم ثابت مباشرة ؟

الشاهد ــ أيوه كان اتصالى مباشرة فى الشغل وكان مجتهد متواضع .

المدعى ــ منذ متى اتصل بالسياسة ؟

الشاهد ــ من سنة ١٩٤٦

المدعى ــ هل كان يتدخل فى مسائل اخرى غير السياسة ؟

الشاهد ــ أيوه ، كان بيتدخل فى المسائل الدينية ، وسمعت من واحد فى السراى أنه بيحضر اجتماعات اللجنة اللى بدها توصل نسب فاروق الى الأسرة النبوية .

الرئيس ــ هما عملولها لجنة ؟

الشاهد ــ أيوه عملوا لجنة لهذا الموضوع ، وكان أعضاؤها رئيس التشريفات ، وحسن يوسف ، والشيخ الببلاوى ، وكريم ثابت كان بيحضر مش عارف بصفة ايه !

الرئيس ــ الدفاع له أسئلة .

الدفاع ــ لأ .

الرئيس ــ هل تعتقد ان كريم ثابت كان أداة من أدوات افساد الملك السابق ؟

الشاهد ــ اعتقد انه مش هوه لوحده ، بل هو وغيره ، ومفيش شك انه وجهه توجيهات غير صالحة .

الرئيس ــ كنت رئيس ديوان وهو مستشار صحفى ، فهل كان يعتبر من موظفى الديوان ؟

الشاهد ــ يعتبر أو لا يعتبر ، أنا ما اعرفش لأنى ما اعرفش له مكان ، وانما هو جه زارنى مرة على أثر تعيينى ورديت له الزيارة .

الرئيس ـ أمال مرتبه أو مكافأته كان بيخدها منين ؟ من جيب الملك ؟
الشاهد ـ لا من جيبه ما يعطيش .
الرئيس ـ ايه المميزات اللى كان كريم ثابت يقدر يؤثر بها على الملك ؟
الشاهد ـ هو شاب ذكى والذكاء قد يوجه الى الخير ، وقد يوجه الى الشر ، وهو اتصل بناس كثير من كل الطبقات . كان بيعرف طبقات كثيرة من الناس من مصريين وأجانب وسوريين ويهود بحكم وظيفته ، فطبعا هذه العلاقات يمكن هى اللى خلته صالح علشان يشتغل الشغلة دى .
الرئيس ـ تقصد ايه ؟
الشاهد ـ هو قعد يكتب شوية كتب عن تاريخ الملك الأسبق ، ومقالات فى الجرايد ، وكتب عن تاريخ الملك السابق ، مع انه ماكنش مضى عليه ستة أشهر فى الحكم .


الدكتور حافظ عفيفى

الرئيس ـ وتوثقت الروابط بعد كده ؟
الشاهد ـ أيوه .
الرئيس ـ ايه السبب فى توثيق الروابط دى ؟
الشاهد ـ الواقع انى كل ما كنت أروح مكان عام ، زى الأبرج الاقيهم قاعدين !
الرئيس ـ يعنى ايه السبب الرئيسى ؟
الشاهد ـ هو كان شاطر فى المديح ، وعمل لنفسه بروباجندا « دعاية » انه قابل هتلر وموسولينى وماكدونالد .
الرئيس ـ ازاى بيستفيد منه ماليا ؟
الشاهد ـ أهو كان بيلم له باسمه الخيرات ويديله .
الرئيس ـ يعنى ايه الخيرات ؟
الشاهد ـ يعنى الجمعيات الخيرية زى ما حصل فى حكاية المواساة وانا كنت باسمع كثير .
الرئيس ـ تسمع واللا تعرف ؟
الشاهد ـ كنت باسمع .
الرئيس ـ وانت رئيس ديوان ، مالفتش نظر الملك لخطورة الوضع ؟
الشاهد ـ لفت نظره مرارا . وكان بيقول ده مش صحيح .
الرئيس ـ كان بيثق فيهم ؟
الشاهد ـ أيوه كان بيثق فيهم لدرجة انه اعطى أوامر أن يدعى لكل عزومة يعملها الملك أو يدعى اليها ، كريم ثابت والياس اندراوس .

الرئيس ـ هل تعرف وقائع معينة عن تدخل كريم ثابت فى مصالح الحكومة المختلفة أو أعمال الوزارات ؟

الشاهد ـ تسأل الوزارات أو المصالح فى هذا .

الرئيس ـ بقى ما تعرفش عن تدخله حاجة أبدا ؟

الشاهد ـ حاجة معينة لأ ، انما كنت باسمع .

الرئيس ـ من ناس موثوق بيهم ؟

الشاهد ـ أيوه واللى كان بيسقط الوزارات ويقيمها يقدر يعمل ما هو أكثر من كده وانا سمعت انه تدخل كثيرا لقضاء مصالح فى الوزارات .

الرئيس ـ ألم تسمع انه أيام حرب فلسطين ، كان بيتوسط للافراج عن اليهود .

الشاهد ـ أيوه سمعت كثير ولكن برضه ماعنديش دليل قاطع .

الرئيس ـ سمعت من مصريين واللا يهود ؟

الشاهد ـ سمعت من يهود .

الرئيس ـ اشرح ما سمعته .

الشاهد ـ مقالوش مبالغ فيه ولكن قالوا انهم دفعوا ، وأرجو اعفائى من ذكر الأسماء وهو كان بيتدخل لرفع الحراسة عن شركات اليهود والافراج عنهم .

الرئيس ـ الفلوس دى كانت لكريم واللا للملك السابق ؟

الشاهد ـ ده سر ما اعرفوش . واللى اعتقده من أخلاق الاثنين انهم بيتقاسموا بس واحد له نصيب الأسد ، وواحد له نصيب القط .

الرئيس ـ متى سافر كريم لحضور اجتماع شركة القنال ؟

الشاهد ـ هو سافر ثلاثة أو أربعة أيام فى الفترة ما بين استقالة نجيب الهلالى وتشكيل وزارة حسين سرى ، وقبل ما يستقيل الهلالى ، كان سافر وقبل تأليف حسين سرى الوزارة كان جه .

الرئيس ـ ماعرفتش ايه السر ؟

الشاهد ـ لأ .

المدعى ـ ما حدش شكى من انه تدخل ؟

الشاهد ـ أظن شكالى مرة الهلالى ان الملك ألح عليه مرات أن يأخذ كريم ثابت يعمله وزير بروباجندا (دعاية) فرفض .

الرئيس ـ وما اخدوش ليه مع انه أولا صحفى ، وثانيا وثالثا انه قد يؤثر على ملك طاغية ، وكوزير للدعاية أظن ينفع مع توافر هذه الصفات .

الشاهد ـ بس أى نوع من الدعاية ، هو مش عايز هذه الدعاية .

الرئيس ـ هل للدفاع أسئلة ؟

الدفاع ـ متشكر .



المتهم كريم ثابت مع محاميه الأستاذ احمد رشدى فى فترة الاستراحة . . .

الرئيس ـ ترفع الجلسة للاستراحة .

(رفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الأربعين) .

(أعيدت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العاشرة ظهرا)

الرئيس ـ المدعى عنده حاجة ؟

المدعى ـ لأ .

الرئيس ـ الدفاع له طلبات ؟

الدفاع ـ بالأمس تقدمت بطلب الى حضرة المدعى العام ، أن يضم الى أوراق الدعوى محضر أعمال لجنة خبراء وزارة العدل .

المدعى ـ لم يضم .

الدفاع ـ ده لازمنى فى الدفاع ، وعلى الأخص آخر محضر من أعمال اللجنة .

الرئيس ـ تقدروا تطلبوه دلوقتى .

المدعى ـ نضمه حالا .

الرئيس ـ المتهم كريم ثابت ؟

المتهم ـ ايوه يا فندم .

الرئيس ـ انت تعلمت فى مصر ؟

المتهم ـ أيوه .

الرئيس ـ يعنى ثقافتك مصرية ؟

المتهم ـ أيوه .

الرئيس ـ اشتغلت فى الصحافة امتى ؟

المتهم ـ من أول يناير سنة ١٩٢٤ الى ١٩٤٩ .

الرئيس ـ صحفى عادى أو مستشار صحفى ؟

المتهم ـ أولا أنا نشأت فى المقطم وكانت والدتى من أصحابه ، ووالدى كان رئيس التحرير وجدى كان صحفى ، وخال والدتى صحفى ، وخالى صحفى ، اذن من الناحيتين نشأت فى بيئة صحفية ، وقعدت فى المقطم من أول يناير سنة ١٩٢٤ لغاية سنة ١٩٢٦ وفى سنة ١٩٢٦ أنشأت مجلة اسمها العالم وهى أول مجلة سياسية من نوعها زى المجلات اللى بتطلع اليومين دول ، وفى سنة ١٩٢٧ ضمت هذه المجلة مجلة كل شىء ، التى كانت تصدر عن دار الهلال وتركت المقطم واشتغلت فى جريدة السياسة سنة ١٩٢٧ ، وكانت أيام خلاف بين الأحزاب مع بقائى فى دار الهلال . وكنت أحرر المصور قبل فكرى أباظة الى جانب كل شىء والعالم ، ثم رجعت المقطم فمكثت فيه لغاية سنة ١٩٣٦ . وفى سنة ١٩٣٦ اشتركت مع محمود أبو الفتح ومحمد التابعى فى انشاء جريدة المصرى متساويين وبعد ذلك فى سنة ١٩٣٨ لأسباب عائلية رجعت المقطم لأساعد والدى على تحرير الجريدة الى أن قضت الظروف أن أترك العمل المباشر فى آخر سنة ١٩٤٩ .

الرئيس ـ يعنى فى خلال خدمتك للصحافة كصحفى مباشر كان دخلك من الصحافة كثير ؟

المتهم ـ دى نقطة سئلت عنها فى المعتقل فى اكتوبر الماضى . فقد سئلت عن مصدر ثروتى .

الرئيس ـ أنا ما بسألكش عن الثروة دلوقت ، أنا باسـألك عن دخلك من الصحافة ؟

المتهم ـ الصحفى عنده أجر ثابت ، فاذا كان صاحب جريدة أو مساهم فى جريدة أو له اشراف عليها يستطيع أن يكون له أبواب ثانية للايراد . وقد نشأت

جرائد كثيرة واغتنت وترعرعت من غير الايراد الثابت ، وفيها حاجة اسمها الدعايةوده موضوع ، كل صحفى عنده جريدة ، يعرفه .

الرئيس ــ الايراد الخارجى بييجى منين ؟

المتهم ــ ساعات بتحصل حملات اقتصادية أو تجارية بيدفع ثمنها ، وانا اعرف عن يقين انه فى أثناء معركة القطن الأخيرة كان ثمن المقالة الواحدة بيصل الى ألف جنيه فى بعض الأحيان .

الرئيس ــ مين اللى بياخذ المبلغ ، صاحب الجريدة أو الصحفيين ؟

المتهم ــ صاحب الجريدة أو المهيمنين عليها .

الرئيس ــ كان بيجيلك ايراد كبير من الناحية دى ؟

المتهم ــ أيوه واظن ايراد كبير كان ..

الرئيس ــ كان بيدخل ايراد كبير من الناحية دى تقدر تضرب لنا أمثلة ؟

المتهم ــ متأسف ما اقدرش اضرب أمثلة معينة ، لأنها مسائل تمس شركات وبيوت مالية ، وده اللى بيقولوا عليه سر المهنة .

الرئيس ــ اللى كنت بتكتبه كنت بتكتبه عن يقين ، انه فى الصالح العام ، واللا علشان تأخذ فلوس وبس ؟

المتهم ــ والله دى راجعة لضمير الصحفى ، وتتوقف على سمعته ، وهل هو خامل أو معروف ، نشط أو كسول . أنا ما احبش اتكلم عن نفسى ولكن أترك المسائل تتحدث عن نفسها . واذكر لحضراتكم مثلين صغيرين لما دار الهلال عرضت على ضم مجلتى لها والاشتراك معها فى التحرير لم تبحث عن كاتب خامل ، ولما أراد التابعى ومحمود ابو الفتح انشاء جريدة المصرى بحثوا عن صحفى يقدر يتم المجموعة ، ما يبحثوش عن صحفى خايب وكانوا بيقولوا اننا الفرسان الثلاثة ، وهذا دليل على اننى كنت صحفى ناجح .

الرئيس ــ يعنى ما تتذكرش وقائع معينة أخذت فيها مبالغ من المال فى مناسبات معينة ؟

المتهم ــ حتى لو كنت أتذكر ، فأرجو اعفائى ، لأنى ما اقدرش اقول .

الرئيس ــ الحكومة كانت بتشترك فى المجلات وتدفع مصاريف سرية ؟

المتهم ــ الحكومة كانت بتدفع من أجل الدعاية الخاصة بها .

الرئيس ــ لغاية سنة ١٩٤٩ كان عندك ثروة كبيرة ؟

المتهم ــ أيوه كان عندى .

الرئيس ـ عرفت الملك السابق ازاى ؟

المتهم ـ عرفته على مراحل . وآخر يومين وأول يومين سنة ١٩٤١ ، سنة ١٩٤٢ كنت فى أسوان أقضى مع عائلتى عيد رأس السنة ، ولم يكن معروفاً انه سيحضر ووصل هو والملكة فريدة ، كانوا فى رحلة صحراوية قريبا من أسوان ، فعرجوا على هناك . . وهناك اجتمعوا بالرئيس السابق حسين سرى ، وهو الذى قدمنى للملك السابق . بعد ذلك لم أر الملك وماشفتوش وهو راجع القاهرة .

الرئيس ـ قعد حوالى ٢٠ يوم ؟

المتهم ـ لا اربعة أيام فقط .

الرئيس ـ مصطفى النحاس ما كانش موجود فى اللوكاندة ، وحسين سرى رئيس حكومة .

المتهم ـ مصطفى النحاس ما كانش موجود . وحسين سرى هو اللى قدمنى للملك . بعد كده ما شفتوش لغاية أغسطس أو سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، حيث قابلته مقابلة رسمية فى عابدين .

الرئيس ـ يعنى مقابلة عابرة فى اسوان ، ومقابلة عابرة فى حفلة رسمية .

المتهم ـ فى اسوان قعد معايا واتكلم فى موضوعات شتى ، وبعد كده قال لى انشاء الله لما نرجع مصر احب اشوفك ، وانا اعتبرت ان دى مجاملة منه وما كانش معقول أروح أخبط على السراى أقول لهم ان الملك قال انه يحب يشوفنى . وبعدين قابلته فى الحفلة الرسمية فى اغسطس أو سبتمبر سنة ١٩٤٢ ثم بعد كده فاتت سنة ماشفتوش ، وفى يوم من الأيام كنت موجود فى مكان ما ، فشافنى .

الرئيس ـ نقدر نعرف المكان ؟

المتهم ـ كان فى الأوبرج ، وكان معاه الياور عز الدين عاطف ، وانا كنت عازم اثنين أصحابى على العشاء ، واحد ملازم أمريكى ، كان والده وكيل وزارة الخارجية اسمه بين ويلز ، وموظف فى السفارة الأمريكية اسمه فريد حداد . فعز الدين عاطف شافنى من بعيد والظاهر انه قال له احنا موجودون .

الرئيس ـ هو عز الدين عاطف كان يعرف انه فيه بينك وبينه علاقة ؟

المتهم ـ عز الدين عاطف كان ياور فى اسوان ، وجه عز الدين وطلبنى اقعد مع الملك ، فرحت وسلمت وقعدت مدة طويلة لغاية الساعة الواحدة ونصف ، حتى انْ اللى كانوا معايا انصرفوا وبعدين قال لى متشكرين

نشوفك فى فرصة أخرى وجه ظرف شفته ، والحكاية جرت بعضها بهذا الشكل ، وكنت الأول أقابله فى مواعيد متفاوتة وبعدين بقت علاقة شخصية الى ان كان سنة ١٩٤٦

الرئيس ـ علاقة شخصية يعنى ايه ؟ صحفى .. وملك ؟!

المتهم ـ ما اقدرش اقول انه ماشافش أذكى منى حد ، أو ابرع فى الحديث منى ، أو أحسن منى ، ولكن أقدر أقول انه استلطفنى ، زى ما الواحد يستلطف صديق أكثر من الثانى وده اللى حصل . الى ان كان يوم كلمنى عز الدين عاطف ..

الرئيس ـ لما بقى فيه علاقة شخصية كنت باستمرار معاه ، والا ما تبقاش علاقة شخصية .

المتهم ـ الأول كانت متقطعة ، وبعدين بقيت باستمرار معاه .

الرئيس ـ يعنى فى غدواته ..

المتهم ـ أيام الحرب وفى الحفلات الخاصة ، وعند القائد البريطانى ، وعند الأمريكان وكان فيه فى السراى قائمة مطبوعة بمن يدعون مع الملك فى الحفلات الخاصة ، سواء كان يقيمها أو يدعى اليها ، فيه ١٥ أو ٢٠ يعرضوا عليه وهو يشطب ويختار حسب المزاج ، وحسب الغضب والرضى . غضبان يشطب الاسم ، مبسوط يخليه والغضب والرضى حسب بورصة مزاجه الشخصى ، وحسب الشخص .

الرئيس ـ وحسب الحفلة ؟

المتهم ـ أيوه الى ان جيت فى سنة ١٩٤٦ فى مايو ، وعيننى مستشار صحفى ..

الرئيس ـ بعد ما توثقت الروابط ؟

المتهم ـ أيوه ، كنت معاه فى رحلة الحجاز ووافيت صحف العالم بأنباء الرحلة ووصفها فانبسط منى ، وفى سنة ١٩٤٦ عيننى مستشار صحفى وسيادتك سألت عن اختصاص الوظيفة دى ، وماحدش عرف يجاوب ، والواقع انه ماكنش لها اختصاص محدود . قال الملك أنا عينته كريم ثابت مستشار صحفى ، فقال الجميع حاضر يا فندم وبدون مرتب .

الرئيس ـ ماكنتش بتأخذ مرتب ؟

المتهم ـ دى نقطة مهمة أحب أن أوضحها . ماكنتش باخد مرتب ولهذا لم اعتبر موظفا ، وظللت محتفظا بعملى فى الصحافة ، وعملى فى الشركات ، الى أن عينت مستشارا بالاذاعة بمكافأة .

الرئيس ـ مكافأة قد ايه ؟

المتهم ــ ١٤٠٠ جنيه .

الرئيس ــ لما اتعينت مستشار صحفى مش لازم تعرف مهمتك ايه ؟

المتهم ــ دى كانت متروكة له هو .

الرئيس ــ يعنى ماكنتش بتشتغل حاجة ؟

المتهم ــ هو قاللى كل حاجة تخص الصحافة تفوت عليه ، ولما يكون فى رحلة واللا حاجة اوافى الجرائد بالأخبار ، وكمان لما يكلفنى بشىء له صلة بالصحافة أقوم بيه .

الرئيس ــ اسمك مستشار صحفى ، وانت صحفى ، لازم عارف مهمتك ؟

المتهم ــ الأساس ان كل ما يتصل بالصحافة كان يعرض على .

الرئيس ــ هوه قالك ما تشتغلش ؟

المتهم ــ لأ كل شىء خاص بالصحافة كان بيعرض عليه كما قلت .

الرئيس ــ كان لك نشاط كمستشار صحفى ؟

المتهم ــ عملى معه هو ...

الرئيس ــ زى ايه ؟

المتهم ــ كل ما يخص الصحافة . يعنى مثلا واحد عاوز يكتب مقالة عن الملك ازوده بالمعلومات ، عاوز صور أسهل له الأمر ، ولكن ماكانش عملى الف على الجرايد .

الرئيس ــ عملت ايه لما الجرائد الأجنبية هاجمته ؟

المتهم ــ مش عملى ده وهو كان بيطلع على الجرائد الأجنبية قبل ما نشوفها ، حضرتك سألته سؤال كيف كان يعلم الملك، وازاى كانت بتجيله المعلومات؟ فأنا أحب أوضح النقطة دى مش دفاعا عن نفسى . فهل كنا بنبلغه ونأخذ النتيجة كما يقال ، لأ اللى كان بيحصل انه ماكانش فيه عمل بيعمل فى الحكومة ، الا بعد استئذان الملك أيا كان هذا العمل مش بس انشاء كوبرى أو مستودع أو غيره ، من الأعمال الكبيرة اللى طبيعى انه يعلم بها ، وانما ايه رأى حضرة الرئيس فى ترشيح مدير للتنظيم كان يعرض على الملك وهل يوافق أو ما يوافقش . قنصل مصر فى لفربول ، عاوز يبجى ١٥ يوم أجازة علشان أمه عيانة ، حركة ترقيات البوليس بموافقته ، حركة ترقيات الجيش بموافقته ، تغيير الملابس الصيفية بالشتوية للجيش والبوليس ومتى يغيروا هذه الملابس ، والشتاء يبتدىء فى ١٥ نوفمبر فى مصر و ١٠ نوفمبر بالاسكندرية واذا ما صدرتش الموافقة ما كانوش يغيروا . كيف كان يعرض عليه كل هذا . ان رول مجلس الوزراء من أيام الملك فؤاد كان يبجى الى السراى قبل الجلسة بأيام ، وجرت

العادة على هذا من سنة ١٩٢٤ الى يوليو سنة ١٩٥٢ وكان بيرفع رول مجلس الوزراء الى الملك يطلع عليه ، والمسألة اللى عاوز يأخرها يأخرها واللى عاوز ينظرها تنظر ، فكل الترشيحات والتعيينات والترقيات كانت بتعرض عليه ، حتى ترشيح مدير التنظيم أو مدير المجارى لازم استئذان السراى ، ووكيل الديوان يرفع بيها البوستة .

الرئيس ـ كان بيحصل هذا فى جميع العهود باستمرار ؟

المتهم ـ أيوه فى جميع العهود .

الرئيس ـ كان فى عهود اصحاب الأغلبية ؟

المتهم ـ كان بيحدث هذا فى جميع العهود باستمرار ، اغلبية وغير أغلبية ، وانا دخلت السراى لقيت الحال كده ، وترفع البوستة للملك ويرجعها وتوزع على المختصين وعليها التأشيرات اما بالموافقة أو الرفض أو بتعليماته بشأنها .

الرئيس ـ كان بيجيب رول مجلس الوزراء والمذكرات ويطلع عليها ؟

المتهم ـ أيوه ، وهاتوا البوستة شفوها ، وده غير بوستته الخاصة .

الرئيس ـ كان بيطلع عليها ؟

المتهم ـ أيوه كانت بتروح له شنط كل شنطة قد كده ، وفيها مذكرات عن كل شيء حتى عدد الغزلان فى ادفينا وانشاص ومات منهم كام .



المتهم كريم ثابت يشرح أسرار عهد الفساد !!

الرئيس ـ كان بيجيب وقت منين ؟

المتهم ـ رغم سهره ولعبه كان بيشوف البوستة ودى غريبة من الراجل ده ، والتأشيرات اما بخطه واما بخط واحد من الشماشرجية اللى فى خدمته ، محمد حسن ، أو عزيز افندى . حاجة ثانية أحب أقولها للتاريخ ، ما دام

محكمة شعب ، ومحكمة تاريخ . هل الملك كان بيعرف كل شيء أولا واللى جنبه همه اللى بيقولوله واللا لأ ؟ الملك كان بيعرف كل شيء وكان قائد بوليس السراى الاميرالاى احمد كامل بيكتب له تقارير يومية بكل ما يقال عنه فى البلد . ويوم ما حصل اضرابات فى الجامعة ونزلوا صورته ومزقوها وشتموه وهتفوا ضده ، ولما هتفوا ضده فى المدارس وضد ناريمان كان عارف قبل ما نعرف ، عرف هذا كاملا مفصلا عن طريق الأميرالاى احمد كامل . وكل ما كان يكتب عليه فى أوروبا كان بيطلع عليه ، كانت المجلات بتحجز فى المطارات ويطلع عليها ، ويطلع عليها اللى حواليه ، مش هما اللى كانوا بيقولوله . حتى تغيير اللبس للجيش والبوليس فى الصيف والشتا كان بأمره ، وافتتاح المدارس والكبارى وغير ذلك لو حضراتكم طلبتم الأوراق من الديوان ، حتشوفوا العجب ، وحتشوفوا انه كان بيستشار فى كل شيء ، ويطلب اذنه فى كل شيء ، وفى عهد جميع الوزارات . وما دام صدركم اتسع لسماع هذا الكلام أنا أقولكم ان مفيش رئيس وزارة شكا ، جايز شكا بعد خروجه من الحكم .

الرئيس — شكوا من مين ؟

المتهم — شكوا من كريم ثابت .

الرئيس — جاء فى أقوال الشاهد حافظ عفيفى ، انك سافرت باريس يومين ورجعت .

المتهم — أنا فى سنة ١٩٥٢ سافرت أوروبا مرتين كل مرة اقعد مدة طويلة . وانا كنت مستقيل ، وماكنش لى حظ أو شرف اننى اشتغل مع حافظ عفيفى ، لأنى كنت استقلت من السراى ، وهو جانى مرة وانا زرته مرة وبس .

الرئيس — سافرت أولا ؟

المتهم — سافرت مرتين .

الرئيس — قعدت يومين فى باريس ؟

المتهم — قعدت ١٥ يوم ، ومرة قبلها قعدت ١٥ يوم ، وكنت باسافر باكمل علاجى ، ولا رحت جنيف ولا غيره .

الرئيس — طيب فى عهد الوفديين كانوا عاوزين يطلعوا قانون الصحافة ، فهل ابديت وجهة نظرك للملك السابق عن خطورة القانون ؟

المتهم — أولا فيما يتعلق بالقانون ، الملك كان متعنت جدا بشأن قانون الأنباء الخاصة بالقصر ، وكان متشدد جدا . أما فيما يختص بالقانون الخاص

بتقييد الصحافة ، فلا يوجد وزير أو موظف كبير يستطيع آن يشهد ، ولا اى مخلوق يمكنه ان يقول ان كريم ثابت كلمه فى هذا الموضوع ..

الرئيس ـ انت مستشار صحفى ، وفيه اتجاه بالشكل ده عملت ايه ؟ يعنى ماقلتش بلاش الكلام ده ؟

المتهم ـ طبيعى أنا قلت له بلاش الكلام ده ، واعتقد كصحفى ، ان الخبر اللى يمنع يذاع وينتشر بشكل أفظع مما لو نشر ، ومثل آخر عنه أضربه لحضراتكم ، حدث فى سنة ١٩٥١ كان الملك بره وماكنتش معاه ، وجه تلغراف بأن الملك اتغدى فى مكان ، وجه هذا الخبر ، وفى الصباح تنبه المسؤولون كيف يكتب ان الملك تغدى فى رمضان لازم يصادر الجرنال ، وفعلا صودر . صبحت أبحث عن الجرنال فقيل لى ما جاش لأنه صودر فسألت ليه صودر ؟ فقيل لى علشان نشر أن الملك اتغدى ، وان هذا لا يجوز ، علشان المسلمين يزعلوا . بأى منطق يصادر الجرنال ؟ أنا لو كنت مطرحهم ، كنت أترك الخبر يمر وما حدش حياخد باله .

الرئيس ـ ما الذى تعرفه عن أخلاق الملك السابق ؟

المتهم ـ من حيث ايه ؟

الرئيس ـ أخلاقه عموما .

المتهم ـ أخلاقه عموما ؟

الرئيس ـ انت مش كنت مختلط بيه ؟

المتهم ـ أيوه .

الرئيس ـ فيه حاجة بارزة فى أخلاقه ؟

المتهم ـ هو مافيش شك ، ماكانش غبى ، وكان صاحب ذاكرة قوية ، وكان له جلد كبير .

الرئيس ـ على السهر يعنى ؟

المتهم ـ فى كل حاجة . ولكن ماكانش عنده قوة الاستمرار فى التفكير ، وكان دايما يعتقد ناحية السوء فى الناس ، فلما واحد يحكى له حكاية مثلا ، يأخذ الجانب السىء منها . هذا من حيث شخصيته وحاجتين أثروا عليه .. تكوينه الجثمانى ، من أوله لآخره . وغدده أثرت على جسمه ، وكان لها تأثير على عقليته . وكذلك لعب القمار .

الرئيس ـ فسر لنا الحته دى شوية ؟

المتهم ـ تكوينه الجثمانى ، أدى فى آخر الأمر الى أن كان جسمه لا يساعده على تحمل أى مجهود ، لهذا أنا أعتقد انه كان مريض .

الرئيس ـ مريض مرض جثمانى ؟

المتهم ـ مفيش شك .

الرئيس ـ سبب انحرافه وتصرفاته ايه ؟

المتهم ـ شواذ طبيعية ، ونا واحد من الناس كنت الاحظ فيه هذا ، وكنت معتقد انه مع الوقت ومع التجارب والأزمات ، حيتحسن وكنت أقول ده شباب ودلوعه ، وجاهل ! ملك وغنى وما اتوجهش التوجيه الصحيح لكن أنا لاحظت مع الأسف الشديد ، ان الشذوذ كان بيزداد يوم بعد يوم ، ولا ينقص . وده أول ما ضرب فى ذهنى ان المسألة مش مسألة نزوات . يمكن السيطرة عليها أو التغلب عليها . الى ان كنت يوم من الأيام فى زيارة صديق طبيب ، فأطلعنى على كتاب فى تكوين الشواذ ، وقرا لى صفحة خيل الى ان الكاتب الأمريكى أو الانجليزى وضع شخص فاروق امامه ، وقعد يوصفه ، فأيقنت انه لن يتحسن مع الوقت ، ولهذا استقلت فى أول فرصة .

الرئيس ـ يعنى كنت بتحاول اصلاحه ؟

المتهم ـ أنا استقلت خمس مرات .

الرئيس ـ حاولت اصلاحه أو لأ ؟

المتهم ـ حاولت ، وآخر مرة حاولت فيها فى اكتوبر سنة ١٩٥١ فقد استقلت بعد ان كتبت له جواب من أوروبا فى ٢٠ صفحة واظن مافيش واحد يكتب جواب زى ده ، الا ويكون نصيبه أحد أمرين : اما انه يهنئنى على هذه الصراحة ، واما انه يمسكنى يدينى رصاصة . حدثته فى هذا الخطاب عن كل اللى بيحصل وانه هو سبب هذا . بعت له هذا الجواب من أوروبا من رحلتى ، فضرب لى تليفون وكان الشخص اللى بيتكلم هو احمد كامل وقال لى الجواب ده مين اللى كتبه على الماكينة ؟ فقلت له أنا . فقال انت مابتعرفش تكتب ماكنة فقلت له لما آجى ابقى امتحنى ، فقال لى وليه كتبته بالماكنة فقلت له علشان الطيارة ، فقال لماذا لم توقعه فقلت علشان بعته بالطيارة ، وعلى العموم لم أوقعه خوفا من أن يقع فى يد أحد ، وعلى أى حال أنا كاتبه بشكل يعرف مين اللى كاتبه بدليل انه خلاك كلمتنى . وكان الجواب يدور حول النوادى وتصرفاته فيها وبعد كده قعدت شهر ، وأخذت خبر انه راح مع زوجته النوادى ومافيش فائدة فاستقلت وهوه كان ينتقل كل سنة من القاهرة الى الاسكندرية ، ولكن لا يعتبر الانتقال رسميا الا اذا ذهب هو بصفة رسمية ، ومعنى عدم الانتقال بصفة رسمية ، انه لا يصح جمع مجلس الوزراء فى الاسكندرية

وانما للوزراء أن ينزلوا يوم ، اثنين ، ثم يعودوا الى مصر وفى سنة ١٩٤٦ علم الملك ان النقراشى حايجمع المجلس فى اسكندرية فالملك قال ما دام أنا مش منتقل رسمى يبقى ما فيش مجلس وزراء يجتمع فى الاسكندرية . وفضلوا فى أخذ ورد ، لغاية بعد الظهر فاذا بالملك يقول لى اسمع يا فلان اذا كان النقراشى مصمم على أن يجمع المجلس فى الاسكندرية .. يا يستقيل ، يا أقيله . فانت تاخد معاك محمد حيدر وكان وزير حربية مع النقراشى ، فرحت للنقراشى بالليل البيت وبعد الكلام عن الصحة والسؤال عن المزاج ، سألته عن حكاية مجلس الوزراء فقال ماله ؟ فقلت له أظن انته عارف ان رئيس ديوان الملك قال لك ان الملك زعلان من الحكاية دى . وكنت أتصور انه يطلب اعفاءه من منصبه أو يبدى رغبته فى الاستقالة فبص شوية كده وفاجأنى بقوله : طيب يا سيدى أنا بكره مش جامع مجلس الوزراء . وأجل الاجتماع ! لأن فيه لجنة سرية حيحضرها رئيس مجلس الوزراء ، مع أن الوزراء كانوا حضروا الى الاسكندرية وهذا هو مثل من أمثلة المهام التى كنت أكلف بها . وهى وقائع تدل على عقليته .

الرئيس ــ انت كنت بتحضر معاه فى المحلات العامة ؟

المتهم ــ أيوه .

الرئيس ــ ليه ؟

المتهم ــ لأن تواجده ماكنش مثيرا ، أو فيه أى شىء ضد الآداب ، وأقصد بالمحال العامة ، لما يروح الأوبرج مثلا يتعشى ، بعد كده الأندية الليلية اللى كان بيحضرها كنا بنروح على مضض ، واظن الهامى حسين وهو شخص موضع احترام الجميع ما اقدرش اقول انه كان بيحضر الحاجات اللى على مضض ، وكذلك اخواته واسماعيل شيرين كان يبقى حينفجر وفوزية وهى مثال الأخلاق كانت رخرة تنفجر ، وفى يوم شم النسيم الساعة عشرة بالليل عاوز ياخدنا نادى السيارات ، وكنا تعبانين لأننا معاه طول النهار ، فأضربنا . وراح معاه أربعة خمسة ، فتانى يوم خدنا بالقوة نعمل ايه .

الرئيس ــ استقيل .

المتهم ــ استقلت خمس مرات مافيش فايدة . وكان ممكن أستقيل ولكن ماكانش ممكن أعاديه .

الرئيس ــ هو استلطفك يعنى كان بيسمع كلامك ، لما كان بيعاكس واحدة فى مجلس عام وتشوفه وانت معاه تعمل ايه ؟

المتهم – المعاكسة دى لها انواع ، وكان له ساعات آلاعيب بالنسبة للراقصات وننصحه مافيش فايدة ، ومن ضمن الألاعيب ، كورة صغيرة كان يبلها ويرميها ، تلزق فى الفستان وعلمت انه عمل هذه الألاعيب فى بيارتيز ، وكان الهامى حسين بيتجنن ، لأن هناك مفيش سكوت واذا كانوا هنا بيسكتوا فهناك ما يعرفوش كده .

الرئيس – كنت بتعمل ايه ؟

المتهم – اللى شافوه بيعمل الحاجات دى ، كل اللى اشتغلوا معـــاه ، أكبر شنبات ، واكبر بشاوات فى البلد ، ومحدش قدر يقوله حاجة ، والورق بيصلهم عن طريق محمد حسن وعزيز افندى الشماشرجى . وفى عهد حسنين رائد الملك ومربيه وهو رئيس ديوان قبل ان يكون اتصاله بالملك عن طريق الشماشرجية ، حسنين اللى كان فاروق فى ايده زى العجينة يصلحها على كيفه ، بدليل أن حسن يوسف كان بيقول لو جانى يوم وصلت لمركزه ، أنا مش ممكن أقبل الأوضاع دى ، وبعدين قبل ! ورئيس الديوان اللى يقولكم ان الملك اتصل به ، كذاب . لأن الاتصال كان عن طريق الشماشرجية ، محمد حسن ، وهم اللى بيأشروا على الأوراق بخطهم ، فتشوا أوراق السرايا وشوفوا هى بخط مين . كل اللى كان يعمله الملك انه اذا وافق يعمل علامة صح ، واذا رفض يعمل علامة اكس ، ويروح رئيس الديوان أمام الوزراء ويقول الملك قابله وقال له .. أنا يمكن باخذ من وقتكم شوية كثير ، ولكن دى فرصة تاريخية ، وانا عايز اقول كل اللى عندى علشان دى آخر فرصة . كريم ثابت النهاردة لما الملك يقول له روح قول للنقراشى . أقول لأ ؟ فيه حد قال لأ .. اللى أحب اسمعه ان وزير أو موظف كبير أو رئيس وزارة ، ييجى ويقول بعد حلف اليمين انى طلبت منه حاجة لى أو للملك . انما سمعت وقالوا لى .. ده مش كلام رجالة . هما عارفين ان كريم ثابت محدش بيحميه دلوقت غير ربنا وعدالتكم ، محدش قدر يقف ويقول انى كلفته بأى طلب . نفس حسين حسنى كان متولى شئون السودان وكان بياخد مبالغ من المصروفات السرية على انه حيصرفها هناك ، فايه دخل كريم ثابت ؟ لكن ليه ، لازم حافظ عفيفى ييجى ويقول ان كريم ثابت حضر اللجنة المشكلة علشان يجعلوا الملك حفيد للنبى ، تلقى هذه العبارات بهذا الشكل يبقى كريم ثابت بيتدخل فى الشئون الدينية ، مال كريم ثابت بهذا ؟ الموضوع حصل وحافظ عفيفى رئيس ديوان ، فليه ما قدمش استقالته ؟

الرئيس – المساخر دى كانت بتحصل فى عهد الحكومة اللى عندها الأغلبية ؟

المتهم – كانت بتحصل فى كل عهد .

الرئيس ـ انت قضيت من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٥٢ تقريبا ؟

المتهم ـ الى سنة ١٩٥١ .

الرئيس ـ كنت بتشوف حاجات معينة ؟

المتهم ـ دى كلهم شافوها ، ومفيش وزير أو قنصل كان يقوم بأجازة الا بموافقة الملك .

الرئيس ـ مين كان وزير خارجية ؟

المتهم ـ صعب انى أتذكر .

الرئيس ـ ما شفتش حاجة معينة بالذات ، شخصية محترمة لها مواقفها .

المتهم ـ ماحدش كان بيقف فى وشه ، أما لجنة الانتساب الى النبى ، فايه اللى جاب كريم ثابت فيها .

الرئيس ـ ايه اللى جاب القصة كلها ، ومين اللى اقترح عليه انه يبقى حفيد النبى ؟

المتهم ـ مراد محسن قال انه سمع ان شريف باشا كان اسمه السيد شريف باشا ، واذا حصل بحث يمكن اثبات ان أصله شريف ، وكان معاه كرت من واحد ، وفى يوم كان فيه عزومة فى عابدين وكان وزير الأوقاف موجود ...

الرئيس ـ اهتم بالموضوع ؟

المتهم ـ طبعا . يا حسين .. افندم .. شوف الحكاية .. حاضر يا فندم وفى يوم طلبونى بصفتى مستشار الاذاعة ، وقالو لى ان فيه حاجة مهمة . وجه حسين الجندى ، ومعاه السيد الببلاوى ، ومعاهم الفتوى من نقابة الأشراف بأنه ثبت لديهم ان الملك حفيد النبى ، وطلبوا منى اذاعة النبأ وكان معانا فى السراى على خليل فقلت له يذيع الخبر .

الرئيس ـ كان على خليل معاك ليه ، انت كنت عارف ؟

المتهم ـ أيوه يا فندم ، كبير الأمناء قال لى تعالى يا سيدى ، أهم طلعوا لنا الملك حفيد النبى .

الرئيس ـ لما كنت مستقيل كان الاتصال مستمر ؟

المتهم ـ أنا استقالتى كانت فى اكتوبر ، والأستاذ رشدى رايح يتكلم فى هذا الموضوع ولكن أحب أوضح ، فقد يقال ايه الدليل على ذلك . اننى بعد ان استقلت باسبوع أنعم على والدى بالباشوية ، وكتبت جميع الصحف بايعاز من النقراشى اننى استقلت لأسباب صحية وان مكانى محجوز لى أعود اليه فى أى وقت عندما أشاء (يعنى مش مغضوب عليه) .

قائد الأسراب حسن ابراهيم (عضو اليسار) ـ كان صحيح الكلام ده ؟

المتهم ـ لأ أنا طالع زعلان ولكن هو اللى قال اننى عيان ، علشان مش عاوز يورى اننا زعلانين ومحله محجوز مش مغضوب عليه . وهو مش يومها خاصمنى، وأكثر من ذلك علشان تعرفوا اخلاقه كان مخاصمنى وانا وزير .

الرئيس ـ كنتم أعزاء عند بعض ؟

المتهم ـ قعد مخاصمنى الى يناير مفيش لا كلمة ولا تليفون ، وحتى لما جاب ولى العهد كان مخاصمنى ، دى عقلية من الصعب تفسيرها واكثر من كده انه كان مخاصمنى وانا وزير طيب مخاصمنى يجيبنى وزير ليه ؟ ولما كنت وزير رحته مرة اتعشى بدرى فى نادى السيارات علشان لما يجى مايجدنيش لأنه متعود يجى متأخر . رحت الساعة ثمانية ونصف وكان فيه الدكتور يوسف رشاد ، وفجأة الساعة تسعة وعشرة على خلاف العادة طب الملك مع بوللى ، ولما شافنى دور وشه الناحية الثانية بعد كده طلب يوسف رشاد ، وسلم عليه وقعد يضحك معاه ولم يسلم على ...

الرئيس ـ علشان يغيظك ؟

المتهم ـ وبعدين عمل حتة عيش بالزبدة والعسل ، وجه يوسف رشاد وجابلى السندوتش وقال لى : الملك شافك بتاكل ماجبش يزعج معاليك ، دى مرة قعد مخاصمنى شهر لأنى كنت ضيفه فى المنتزه والساعة عشرة قاللى أنا نازل البلد فقلت يمكن معاه (تفليته) عنده معاد ولم أسأله ، وقعدت انتظره للساعة حداشر ونصف .. اتناشر فطلبت العشاء ولسه يدوب رايح آكل أول لقمة وباقول باسم الله الرحمن الرحيم لقيته جه ، وقال بتاكل من غيرى اخص عليك وقعد مخاصمنى شهر . لا كلام ولا حديت . انما العمل مستمر ، ورق رايح وورق جاى ، وفى الفترة دى جه الملك فيصل الصغير ملك العراق وهو يعرف علاقتى بالأسرة الهاشمية ، وهى من أيام الملك فيصل الكبير فطلبنى نروح نزوره فرحت المنتزه ، والعاده انى فرخة بكشك اطلع على طول ولكن البورصة كانت نازلة فقالوا انتظر هنا ، فانتظرت على السلالم وهو نزل وركبنا ورحنا زرنا الملك فيصل فى سان استفانو وركبت معاه ، وبعد انتهاء الزيارة .. وعند أول حوداية قال لى اتفضل انزل ، فقلت متشكر وقعد شهر مخاصمنى تفسروا ده بايه ؟

الرئيس ـ كان بيغير عليك ؟

المتهم ـ حسين سرى أشار الى نقطة وقال ان أخلاق الملك طول عمرها كده ،

وانا فى يوم قاعد مع حسين سرى قلت له تعالى قوللى يا أخى ، الملك ساعات نبقى قاعدين بالليل ويطلب تصليح شباك ، أو كسر باب ويصر على التنفيذ فورا . ومرة كنا بناكل فى اليخت النيلى (قاصد خير) احنا والعائلة كلها موجودة ، فجاله مزاجه عمل شباك واحنا قاعدين عمالين ناكل ، والنجار عمال يدق ويشتغل . فأنا قلت له قول يا حسين سرى ايه الحكاية ، فقال لى ده طول عمره كده . مرة وهو عريس كان فى أدفينا مع فريدة وكنت انا موجود . فيه حائط عاوز يهدمها بعد أن أخذ رأيى قلت له كويس . فطلب المهندس والعمال فورا وقعدوا يهدوا واحنا بناكل والتراب نازل . يبقى مش كريم ثابت هو اللى علمه الهدم والبناء ، فيه شخص كنت أريد أن يحضر للشهادة هو الهامى حسين فهو قد رآنى مع الملك فى سهراته ويستطيع أن يشهد لله ماذا كان يعمل كريم ثابت ابقاء على كرامة الملك . مرة كنا فى دوڤيل . .

الرئيس ــ عاوز أسأل سؤال واحد . لما جه الوفد الحكم سنة ١٩٥٠ قرر أن يكون على وفاق مع الملك السابق ، فهل عندك معلومات عن هذا ؟ وهل حضرت المفاوضات ؟

المتهم ــ ماكانتش فيه مفاوضات . ولكن هو قبل النحاس على مضض لأنه ماكانش عايزه ، ولكن النحاس معاه أغلبية ومش ممكن ما يجيش لأن معنى كده ، ان الانتخابات كانت استفتاء ضد الملك فهو دخل النحاس على مضض لأنه كان بيسمع انه حايجى يقلل من سلطته ، ولكن النحاس محروق من الاقالات الثلاثة اللى قبل كده وكان جاى محاسب علشان ما يحصلش اللى حصل فى الماضى فالاثنين كانوا متحفزين لبعض،منتظرين لبعض ولكن شاءت الظروف ان الوزارة سايست الملك .

الرئيس ــ حصلت سياسة الوفاق ازاى ؟

المتهم ــ الظروف اجبرتهم على كده .

الرئيس ــ ماحدش رسم السياسة دى ؟

المتهم ــ لأ .

الرئيس ــ صحيح النحاس باس ايده ؟

المتهم ــ اللى شاف كده حسين سرى ، وانا كنت حاضر ساعة حلف اليمين والنحاس باس ايده .

الرئيس ــ صحيح فؤاد سراج الدين كان حمش معاه ؟

المتهم ــ للتاريخ الملك كان يكره فؤاد سراج الدين .

الرئيس ــ شفت وقائع ؟

المتهم ـ دى حاجات بتبان فى العين من غير كلام .

الرئيس ـ كان يكرهه ازاى ، وهوه اللى عافاه من الضريبة ؟

المتهم ـ هو كان يحب ويكره من غير قاعدة وبدون داع .

الرئيس ـ يعنى لله فى لله ؟



المتهم كريم ثابت .. يرد على الادعاءات المقامة عليه

المتهم ـ مفيش أساس لهذا ، هو كان يحب ويكره بدون ضابط .

الرئيس ـ اتفضل اقعد ، وترفع الجلسة الآن للاستراحة .

(رفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة الواحدة والنصف)

(وأعيدت فى الساعة الواحدة والدقيقة الخمسين)

الرئيس ـ المدعى .

الأستاذ مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام ـ كنت بالأمس **يا حضرات القضاة** أحدثكم عن كبير من كبار محترفى السياسة فى هذا البلد ، والذين عاونوا على فساد الحكم والحياة السياسية فى هذا البلد . واليوم .. أقدم لكم رجلا كان فى الست سنوات الأخيرة ، وان لم يكن هو الجالس على العرش فعلا ، الا انه كان الموجه والمحرك لهذا الجالس على العرش ، أو أحد كبار موجهيه على الأقل . سترون يا حضرات القضاة ، ان هذا الرجل الذى ابتليت به مصر ، والذى ظهر على مسرح الفساد السياسى كالممثل الأول ، كانت له اليد الطولى فى هذا الفساد ، الذى استشرى فى كل مرفق

من مرافق البلاد . هذا الفساد الذى كان فيه هو الأستاذ الأول ، أو على الأقل الأستاذ الأهم ، لدى مولاه وسيده فاروق فهو الذى تمكن بوسائله الخاصة ... هذه الوسائل التى لم يكن ليجيدها غيره ، تمكن أن يزيد انغماس هذا الملك فى وادى الرذيلة بكل ألوانها وثمارها واقتياده الى بؤر الفساد ، يزين له كل شر ، ويحبب له كل مجون ، وهو الذى زين له الاستهتار بحقوق الشعب الدستورية وبكل مقومات ومفسدات هذا البلد . وسترون حضراتكم ، يا حضرات القضاة ، ان فاروقا لم يختر المتهم كمستشار صحفى له عبثا . وانما اختاره لأنه كشف له عن مؤهلات تتفق واخلاقه هو وطبعه ونزعاته .

والآن ، قبل أن أحدث حضراتكم فى الادعاء الثانى المقام على هذا المتهم .. أرى لزاما على أولا : أن أقدم لكم المتهم . وأود قبل أن اقدم لكم المتهم ، ان اقول لكم ان ما شاهدته اليوم وما شاهدتموه حضراتكم ، والمتهم يقدم نفسه لكم — ما شاهدته وما شاهدتموه — وهو يلقى بأقواله أو يدلى بدفاعه ، وهو يتحرك يمنة ويسرة ، وهو يقول لكم عن تلك الصلات التى كانت بينه وبين فاروق ، وعن هذه الصداقة وعن هذا الخصام وكيف كان فى ابان هذا الخصام الشديد ، يهديه فاروق الزبدة والعسل وكيف كان فاروق يستلطفه ، فهمت من هذا ولعلكم فهمتم جميعا ، ولعل زوار هذه الجلسة فهموا جميعا من المتهم وهو يشرح نفسه أو هو يقدم نفسه .. لعلهم فهموا جميعا لماذا اختاره فاروق ، ولماذا كانت بينهما هذه الصلات ، ولماذا كان لكريم هذا النفوذ القوى على قلب فاروق ، وعلى عواطف فاروق ، وعلى شهوات فاروق .

عمل المتهم **يا حضرات القضاة** اول ما عمل ، صحفيا بالمقطم وبجريدة السياسة ثم أسس بعد ذلك مجلة سماها مجلة العالم سنة ١٩٢٦ ، ومن حسن الحظ ان العدد الأول من هذه المجلة فى يدى الآن . وسترون حضراتكم ان كريم ثابت ، كان صحفيا تافها . أقول هذه الكلمة ودليلى فى يدى . كان لا يعرف من فنون الصحافة والكتابة الا ما يتفق وعقله ، وذوقه ، وتفاهة تفكيره ، فهو لا يكتب ولا يؤلف الا عن مقابلته لبعض الملوك والأمراء . هؤلاء الملوك والأمراء الذين لم يدفعه الى مقابلتهم الا أردأ غريزة عميقة فيه ، وهى غريزة الزلفى والملق والرياء واستجداء المال .

هو لا يكتب **يا حضرات القضاة** ، الا عن ابراهيم الغربى ، وكيف كان يعيش ، والبلد جميعا يا حضرات القضاة .. تعرف من هو ابراهيم الغربى ، والجيل الجديد ان لم يكن يعرفه ، فقد قرأ عنه . فكريم ثابت لا يكتب فى صحيفة ولا مجلة الا عن ابراهيم الغربى ، وكيف كان يعيش

وكم ترك من أموال ، وكيف خلف بعد وفاته اثنين واربعين منزلا ، وكيف كان ايراده اليومى من متاجرته بأعراض النساء .. مائة جنيه ! وكيف كان متوسط ما تكسبه المرأة أو الفتاة من مائة وخمسين قرشا ، الى مائتى قرش فى اليوم ! وهو لا يكتب الا عن أنواع الرقص فى مصر ، وأى الرقصات أحسن !!

هذا هو العالم الذى كان يعيش فيه كريم ثابت !! وهذا هو الجو الذى لا يستطيع أن يتنفس وينطلق الا تحت سمائه ! وهذا هو الحقل الذى يستطيع أن يجرى فى ربوعه ويجرى فى وصفه قلمه !!

وهكذا .. لا يهتم كريم ثابت من الصحافة ، ولا من رسالة الصحافة — يا حضرات القضاة — الا بالحديث عن البغاء ، والرقص والزلفى للملوك والأمراء ، ولعله قد اختير لهذه المؤهلات جميعا ، مستشارا صحفيا لفاروق ، وبهذه الانطباعات الذهنية ، اصطبغت أعماله بعد ذلك ، حينما اتصل بفاروق وعرف كيف يوجهه الى تلك الهاوية التى أرداه فيها . ولذلك أصبحنا لا نرى المتهم مع فاروق الا فى نوادى القمار وسهرات الليل ، وأصبحنا نسمع عن فاروق واستهتاره بأكبر مجلس تشريعى فى البلاد — وهو مجلس الشيوخ — حين غضب عليه ، لاجتراء بعض أعضائه على المساس باسم المتهم ! وهل تدرون يا حضرات القضاة فى أى مكان وقع هذا الاستهتار وهذه السخرية .. فى نادى الاسكندرية بالاسكندرية! هذا النادى الذى كان كعبة ومصلى فاروق حتى مطلع الفجر .

هكذا قال السيد ابراهيم مدكور عضو مجلس الشيوخ السابق ، فى التحقيق الذى أجرى مع هذا المتهم فى قضية محكمة الغدر الأولى . هذه القضية التى سجل فيها القضاء على المتهم ان فاروقا اندفع وراءه وقد بلغ من تأثره به ، انه جعل كرامته من كرامة المتهم ، كما سجلت عليه أيضا هذه المحكمة تدخله فى أعمال الحكومة وافساده لأداة الحكم والحياة السياسية ، وانه هو الذى حمل فاروق على أن يطلب من رئيس الحكومة وقتئذ ، العمل على اخراج رئيس مجلس الشيوخ وبعض أعضائه جزاء وعقابا لهم على مهاجمتهم لذات المتهم المصونة ، المقدسة كذات سيده ومولاه ، وذلك أثناء مناقشة الاستجواب الذى قدم عن بيان أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة محمود محمد محمود .

وقد قال الأستاذ حسن يوسف فى تحقيقات قضية الغدر عن المتهم ، انه حين انفجر فى تدخله فى حالة اخراج هؤلاء الشيوخ ، قال له ان الديوان لا يتحمل رئيسين . أما فى دعوى اليوم ، فقد شهد بأنه منذ سنة ١٩٤٩ كان فاروق يباشر شئون الدولة من خارج المكتب ، والشاهد

يعنى بهذه العبارة ، انه كان يباشرها فى نوادى القمار وملاهى المجون . كما شهد أيضا ان فساد هذا النظام وهو مباشرة شئون الدولة خارج المكتب اقتضى بأن يكون كريم ثابت أقرب الناس الى فاروق ، كما اقتضى أن يكون لكريم ثابت كل صفة ، بدون أى تحديد ! ولا يكتفى هـــذا الشاهد ــ يا حضرات القضاة ــ أن يقول . ما قاله ، من تدخل المتهم فى أعمال الديوان والحكومة ، بل يقول أيضا انه كان لكريم ثابت دخل كبير فى اسقاط وزارة ابراهيم عبد الهادى ، وانه بصفته رئيسا للديوان بالنيابة ، قد فوجىء بهذه الاستقالة أو الاقالة .

وهكذا ترون **يا حضرات القضاة** كيف ان وزارة تستقيل ، أو تقال ، ولا يعلم بأمرها حتى رئيس الديوان ، المستشار السياسى الأول للملك ! ذلك لأنه كان هناك فى القصر ملك آخر ، يوجه الملك الأصيل ، الى حيث تريد شهواته وأطماعه .

وهذا رئيس حكومة سابق ، ورئيس ديوان سابق ،و هو المهندس حسين سرى يقول فى تحقيقات قضية الغدر عن المتهم .. انه كان له مركز ممتاز فى السراى ، وانه حين كان رئيسا للديوان كشف ان المذكرات السريةالتى كان يرفعهاالى فاروق،تعاداليه ليناقشه فيها كريم ، وانه رفض أن يتحدث معه بشأنها لأنها خارجة عن اختصاصه ، ويقول هذا الشاهد فى تحقيقات دعوى اليوم ، انه استقال من وظيفة رئيس الديوان ، لاصرار فاروق على اعفائه من ضريبة الايراد ، ولقد اقتضى الأمر وضع تشريع بذلك ، واصراره هو على عدم الاعفاء ! ويقول فى هذا الصدد : ان كريما اتصل بالوزارة الوفدية فى هذا الشأن ، وانه حين كلف بتأليف الوزارة فى سنة ١٩٤٩ حدثه فاروق فى شأن كريم ، وأوصاه به ، فطلب منه الشاهد الا يجعل كريما يتدخل فى أعمال الوزارة ، بل طلبت منه أكثر من ذلك .. طلب منه أن ينبه على كريم بألا يقابله اطلاقا . ولكن فاروق أفهمه ان المتهم هو الرجل الوحيـــد فى القصر الذى يفهم كيف يبلغ تعليمات الملك ، ويذلل جميع الصعاب ، وفى هذا الصدد يقول حسين سرى تدليلا على مدى قوة ونفوذ كريم ثابت لدى مولاه وسيده ، وهو نفوذ لم يبلغ مبلغه أحـــد ، لا من الوزراء ولا من رؤســاء الوزارات ولا رؤساء الديوان ولا من رجال الحاشية . يقول فى هذا الصدد ان الملك كان يعترض على تعيين الدكتور طه حسين فى وزارة الوفد ، وأصر على هذا الاعتراض وحاول هو كثيرا بصفته رئيسا للديوان أن يذلل هذه الصعوبة فلم ينجح اطلاقا ، ولكن الذى لم ينجح فيه المستشار السياسى للملك يا حضرات القضاة ، شجع فيه صنو هذا الملك ونديمه فى سهرات

الليل الحمراء وموائد القمار الخضراء ! وبمجرد تدخله لدى الملك عين طه حسين وزيرا وذابت جميع جبال العراقيل والصعاب .

ويقول هذا الشاهد أيضا ، انه بالرغم مما طلبه من الملك من التنبيه على كريم ثابت الا يتدخل فى أعمال الوزارة ، علم من زملائه الوزراء انه كان يوميا يتدخل فى أعمالهم ويطلب من كل منهم طلبات استثنائية ، ويقول صراحة فى موضوع آخر من أقواله ، انه بالرغم من اشراكه المتهم معه فى وزارته الأخيرة اتقاء لتدخله فى أعمال الوزارة وهو رجل غير مسئول ، نبه على زملائه الوزراء جميعا وفى حضور المتهم نفسه ... الا يسمحوا لزميلهم هذا بأن يتدخل فى أعمالهم اطلاقا .

فما معنى وما مدلول هذا كله يا حضرات القضاة ؟ أليس المعنى الوحيد لكل هذا ان المتهم كان واضعا أنفه فى كل عمل من أعمال الحكومة وانه كان يريد أن يجعل كل مكتب من مكاتب الوزراء ملحقا بمكاتب القصر ولو كانت للخدم ورجال الحاشية ! وان يجعل الجهاز الحكومى كله ، لا يعمل الا للقصر ولأذناب القصر ولخدم القصر ولعصابة القصر !!

ويقول أخيرا هذا الشاهد يا حضرات القضاة ، وهو يستعرض الظروف التى كلف فيها الدكتور بهى الدين بركات بتأليف الوزارة ولم يشكلها ، يقول : انه يعتقد ان عدم تأليف الدكتور بركات الوزارة بعد ان كلف بذلك رسميا ، انما يرجع لتدخل كريم ثابت والياس اندراوس . وبهذا المعنى شهد أيضا الدكتور حافظ عفيفى .

وسترون يا حضرات القضاة كيف كانت مصائر البلاد جميعها فى أيدى هذين الصديقين ، اللذين لم يتعارفا ولم يتصادقا الا على الشر والفساد ، والعبث بمقدسات هذه البلاد ، الأخلاقية بل والدينية أيضا . والا على العبث باقتصاديات هذا الوطن ، والا على توجيه هـــذا الملك التوجيه الذى أرداه فى مهاوى الرذيلة والمجون والفساد ، كائنا ما كانت صوره وألوانه وفنونه .

وسترون أيضا ، ان هذين الصديقين لم يعملا على تنحية بهى الدين بركات عن الوزارة ، الا ليؤلف حسين سرى الوزارة ، حتى يدخلها أحدهما وهو المتهم . ويبقى الآخر خارج الوزارة يكتنز الأموال له ولصديقه الحميم كريم ثابت ، وقد قال حسين سرى صراحة ، ان هذين الصديقين كان لهما دخل كبير فى تأليف وزارته الأخيرة .

وفى هذا الصدد أيضا يقول حافظ عفيفى : ان الياس اندراوس طلب من الأستاذ نجيب الهلالى أن يعين صديقه كريما ، وزيرا للدعاية ،

فرفض الهلالى هذا العرض . كما يقول أيضا ان رغبة هذين الصديقين كانت تتجه الى أن يعين كريم ثابت وزيرا للقصر فى وزارة حسين سرى ، حتى تكون الحكومة طبعا بعد ذلك احدى مكاتب السراى ، واحدى مزارعها الواسعة وخزائنها العامرة .

ثم يقول الشاهد أيضا ، وهو يتحدث عن تأثير المتهم فى فاروق ان المتهم كان يوجه فاروق الى حيث يريد هو .

وأخيرا يقول هذا الشاهد الذى كان بالأمس القريب ، المستشار السياسى للملك ، ان كريم ثابت كان لا يتدخل فى المسائل السياسية والاقتصادية فحسب .. بل جاء وأقحم نفسه ، وتطفل حتى فى المسائل الدينية الاسلامية التى كان يتصور تدخله فى كل شىء الا فيها ، بل انه لم يكن ليدور بالخلد اطلاقا يوما ما ، أن يقف حتى عند باب الغرفة ويناقش فيهـــا .

أتدرون يا حضرات القضاة ما هى هذه المسألة الدينية التى تدخل فيها كريم ثابت ، وتناقش فيها ، وأدلى بآرائه الفقهية الاسلامية فيها ؟!

هل تدرون ان هذه المسألة .. هى الخاصة بكشف النسب ، بين عائلة فاروق من ناحية جده شريف ، وبين الأسرة النبوية الكريمة ، أسرة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام !

يقول حافظ عفيفى يا حضرات القضاة ، ان كريم ثابت كان أحد أعضاء المجلس الذى انعقد بسراى عابدين والذى قرر قيام هذا النسب .

يا لله ، ألم تستح يا كريم ، ويجرى فى وجهك .. ولو قطرة واحدة من دم الخجل ، وانت تدخل قاعة هذا المجلس ، لتهز رفات نبينا الكريم فى قبره الطاهر غضبا على هذا المنكر المقوت وهذا الفحش الملعون !!

وهكذا فليسمع الشعب المصرى ، وليسمع المسلمون جميعا فى ربوع العالم بتلك السخرية الكبرى بدينهم وبنبيهم ، فليسمعوا جميعا ، ان صاحب الفضيلة العالم العلامة الشيخ كريم ثابت قد أفتى ، بأن عائلة فاروق لها صلة القربى بأسرة نبينا وسيدنا محمد عليه الصلاة والسلام !!

واذا كان نفوذ كريم ثابت يا حضرات القضاة ، قد تغلغل حتى فى المسائل الدينية الاسلامية على هذا النحو ، فاسبحوا فى خيالاتكم كما تشاءون وتصوروا كيف كان نفوذه فى سائر المسائل الأخرى ، الخلقية والاقتصادية والسياسية .

وهكذا يا حضرات القضاة كان الحكم يجرى فى مصر ، وهكذا كانت تساس أموره ، وتحترم عقائده ، وتصان كراماته وامجاده . وهكذا كان

ينظر فاروق وأذنابه وذيوله وأساتذته فى العبث والمجون والفساد ، هكذا كانوا ينظرون الى هذا الشعب النبيل الحر الكريم ، هكذا كانوا يسخرون منه ويستهترون به ولكن الله تعالى ، كان أقوى وأعز منهم ، فسخر منهم ومكر بهم ، ولا يحيق المكر السىء الا بأهله ، ان الله عزيز ذو انتقام !

وليس حسين سرى ، وحسن يوسف ، وحافظ عفيفى ، وحدهم يا حضرات القضاة هم الذين يقولون عن كريم ثابت ما قالوا ، بل ان الأستاذ عبد السلام الشاذلى يقول ان المتهم كانت له اتصالات مريبة بفاروق وانه بسبب هذه الاتصالات زاد تدهور فاروق الخلقى والمادى والأدبى ، وان هذا المتهم سبق ان جهر بالقول للسيد محمد طاهر ابن عمة فاروق ، ان الذى لم ينجح فيه يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ لخلع فاروق ، قد نجح فيه كريم ثابت .

ويقول هذا الشاهد أيضا ، ان المتهم كان السبب فى جشع فاروق المادى .. هذا الجشع الذى دعاه الى أن يسطو على أموال المؤسسات الخيرية ، ووجـــوه البر والاحسان ، ليقتسما غنيمة هذا السطو ، وثمرة هذه الجريمة .

وهكذا ترون يا حضرات القضاة ، من أقوال هؤلاء الشهود جميعا ، كيف كانت تحكم البلاد بواسطة هذه العصابة التى كان رئيسها فى القصر كريم ثابت باعتباره أقواهم نفوذا ، وأقربهم الى قلب الملك فاروق ، وعواطف فاروق ، وشهوات فاروق .

هذا هو كريم ثابت يا حضرات القضاة كمفسد ، أو معاون على فساد الحكم والحياة السياسية فى البلاد . فمن هو ؟ وكيف كان ؟ وكيف أصبح الآن ..؟

كان المتهم يا حضرات القضاة ، صحفيا تافها كما قلت ، وكان مرتبه فى جريدة السياسة خمسة وعشرين جنيها ، لا يملك من متاع الدنيا شيئا . وبقى حاله هكذا حتى يوم ١٩٤٦/٥/٢٧ وهو التاريخ الذى عين فيه مستشارا صحفيا .. ويقول لنا الأستاذ عبد السلام الشاذلى ، انه جاءه فى سنة ١٩٤٠ ، وقت أن كان وزيرا للاوقاف فى وزارة الرئيس السابق على ماهر ، يستجدى منه تقرير اعانة شهرية له من الحكومة ، لتعينه على شظف العيش وخشونته .. ولما تزوج من زوجته الحالية السيدة « هيلانة سركيس » فى سنة ١٩٣٣ كانت لا تملك سهما واحدا ، ولا عقارا واحدا ، كما هو موضح بتقرير الخبراء الذين ندبوا من لجنة الكسب غير المشروع لفحص الاقرار المقدم من المتهم .

هذا هو حال هذين الزوجين قبل يوم ١٩٤٦/٥/٢٧ ، وقبل أن يتصل بفاروق والياس اندراوس ، وبالشركات والمؤسسات . كان لكريم

قبل هذا التاريخ قطعة أرض فى الزمالك مساحتها ٧٠٠ متر ثمنها ١٧٥٠ جنيها ، ولم يدفع من هذا الثمن الا ٥٩٥ جنيها ، وقسط الباقى على أربعة أقساط متساوية ولم يكن ليملك من الأسهم والسندات الا ١٥٠ سهما ، أما زوجته فكانت لا تملك فى ذلك التـــاريخ شيئا ، لا عقارا ولا سهما واحدا كما قلت .

والآن انظروا **يا حضرات القضاة** ، كيف تبدلت هذه الحال ، وكيف صار الفقير المعدم غنيا لا تقدر ثروته بآلاف الجنيهات بل بمئات الألوف من الجنيهات . فى تلك الفترة القصيرة جدا ، وهى من ١٩٤٦/٥/٢٧ الى ١٩٥٢/٧/٢٠ وقت خروجه من وزارة حسين سرى ، وهذه هى ثروته الطائلة .

أولا — فى يوم ١٩٤٦/٥/٢٧ وهو اليوم الذى التحق فيه بالقصر ، امتلك ٢٧٢٤ سهما قيمتها ١٧١٣٠ جنيها .

ثانيا — أودع فى البنوك ، وحول لحسابه فى الفترة ما بين سنة ١٩٤٩ و ١٩٥٢/٧/٥ مبلغ ١٥٠٣٥٤ جنيها ، ومن بين هذا المبلغ ٧٧ر٠٠٠ جنيه أودع فى سنة ١٩٤٩ وحدها ومبلغ ٣٥٣٤٠ جنيها اودع فى سنة ١٩٥٠ ، مع ان مجموع المبالغ التى دفعت له من الشركات من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥٢ بلغت ٣٢ر١٤٠ جنيها فقط .

ومجموع ما كان يتقاضاه من مرتبه كمستشار صحفى ، وكمستشار للاذاعة ، وكأحد اصحاب جريدة المقطم ، لم يتجاوز هذا كله ٢٥٠٠ جنيه سنويا . ويقول الخبراء فى تقريرهم .. انه يلاحظ أن رصيده بالبنك حتى هذا التاريخ ، كان ٢٩٥٩ جنيها فقط . اذ كان يسحب من حسابه مبالغ كبيرة ، سواء لمشترى العقارات ، أو الأوراق المالية باسمه أو باسم زوجته ، كما كان يحول مبالغ كبيرة الى الخارج .

ثالثا — بلغت المبالغ المحولة للخارج باسمه أو باسم زوجته ٢٢٤١٦ جنيها فى المدة ما بين ١٩٤٧/٨/٥ و ١٩٥٢/٦/٢٥ .

رابعا : امتلك سيارتين « كاديلاك » « وبكار » .

المتهم — دى مش باكار دى « بويك »

وكيل النائب العـــام — لنفرض انهـــا هكذا .. قيمتها يا حضرات القضـــاة ٣٣٠٠ جنيه وقد اشتراهما فى سنة ١٩٤٩ ، ١٩٥١ .

هذا ما أمكن العثور عليه من ثروة المتهم الظاهرة يا حضرات القضاة ، أما الثروة التى لم تظهر ، فلا يعلمها الا الله وحده وكريم ثابت .

أما ثروة زوجته فقصتها أبلغ وادهى وافضح . قلت لحضراتكم انها لم تكن لتملك قبل أن يلتحق زوجها بالسراى شيئا ظاهرا من حطام هذه

الحياة ، كما هو موضح بتقرير الخبراء ، فأصبح عندها وقت خروج زوجها من الوزارة فى ١٩٥٢/٧/٢٠ ما يأتى :

أولا ــ ثلاث عمارات وفيلا بالاسكندرية ثمنها ٦١٥٠٠ جنيه فقط اشتريت لها بواسطة الياس أندراوس وذلك خلاف فيلا أخرى بالزمالك لم يدرجها المتهم فى اقراره ، وقد باعتها الى صديق العائلة الحميم الياس اندراوس .

ثانيا ــ أسهم وسندات عددها ٤٦٥٠ وقيمتها ٦٠٧٠٠ جنيه فقط

ثالثا ــ مجوهرات قيمتها كما هو موضح فى اقرار زوجها نفسه ما بين ٢٥٠٠٠ جنيه و ٢٨٠٠٠ جنيه فقط .

وقد ذكرت هذه السيدة فى التحقيق صراحة ، أنه لولا الياس أندراوس لما وصلت ثروتها هى وزوجها الى هذا القدر .. الى هذا المبلغ الضخم !!

ومن هذا ترون **يا حضرات القضاة** ، ان زوجة المتهم ، التى آلت اليها كل هذه الثروة الضخمة ، وهى التى لم تكن لتملك كما قلت سهما واحدا ، ولا عقارا واحدا ، ولا قرشا واحدا ، فى أى بنك من البنوك . هذه الزوجة التى كانت بهذه الحال .. لم تحصل على هذه الثروة الا من مال زوجها الذى اراد ــ احتياطا للمستقبل ــ أن يهرب معظم أمواله باسم هذه الزوجة كما ترون أيضا ، أن هذه الزوجة التى كانت بالأمس ليست أحسن حالا فى الفقر من زوجها ، قد أودعته فى يوم واحد وهو ١٩٤٩/٩/١٣ ولأول مرة فى البنك البلجيكى مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه فقط !! فأين كان هذا المبلغ الضخم ؟ وما مصدره ؟ لا يعلم هذا يا حضرات القضاة ، الا الله وحده ، والا السيدة زوجة المتهم .

اما ما قاله المتهم ، من انه كان يؤلف الكتب ويربح من عمله الصحفى فقد ظهر من تقرير الخبراء انه لم يحصل من كتابيه عن فؤاد وفاروق الا على مبلغ ٦٦٠ ، و ٣٢١ جنيها . واما قوله عن الهدايا والهبات التى كان يتقاضاها من الملك والأمراء ، فلم يقدم اى دليل على صحة هذا الزعم ! وأما عن عمله الصحفى فقد رأيتم حضراتكم ، انه كان صحفيا تافها . وأما ما قالته زوجته من أن والدة المتهم أهدتها على دفعتين مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه فى الفترة ما بين سنة ١٩٣٣ تاريخ زواجها ، وسنة ١٩٣٨ فيكفينى لهدم هذه الأكذوبة الكبرى ، أن أقول لها ، انه لو كان لهذه الوالدة الموسرة هذه الثروة التى تنازلت عنها ، لما سمحت لابنها أن يلتجىء الى الوزارات ليستجديها اعانة شهرية فى سنة ١٩٤٠ ، اى بعد أن تزوج من السيدة هيلانة التى تقول الآن عنه انه غنيا لسبع سنوات ، كما يكفى أيضا لهدم جميع دفاعها ودفاع زوجها أيضا ، أن أقول لهما معا ، ان هذه الثروة الهائلة المقدرة بمئات الألوف من الجنيهات .. لماذا لم تبرز الى الوجود وترى النور الا بعد أن التحقا معا بالقصر ، فأين اذن كانت أموال والدته ؟ وأين اذن كان لوالدته هذا الغنى ؟ ولماذا لم تمد له يد المساعدة ، حين اشترى قطعة الأرض بالزمالك فى ١٩٣٨/٣/٢٩ أى بعد زواجه بخمس

سنوات وعجز عن دفع قيمتها البسيطة ، فقسطها كما قلت على أربعة أقساط ؟ ولماذا لم تعرفه الشركات ولم تكشف مواهبه وكفايته الاقتصادية الفذة ، الا بعد أن عمل مستشارا صحفيا لفاروق .

خلاصة هذا كله يا حضرات القضاة ، ان جميع ما تمتلكه زوجة المتهم قد استحصلت عليه من طريق الكسب غير المشروع حيث عجزت كل العجز عن أن تقيم الدليل القاطع على مصادره لا سيما اذا لاحظنا ظروف حالها قبل يوم ١٩٤٦/٥/٢٧ ، وهى ظروف تنادى الآن بأن مال هذه الزوجة قد حصلت عليه من أموال زوجها التى حصل هو أيضا عليها من طريق الكسب غير المشروع .

وهكذا عرف المتهم يا حضرات القضاة ، كيف يقبض ثمن مساهمته فى افساد فاروق ، و فى افساد الحكم ، والحياة السياسية ! ويا له من ثمن ويا لها من نهاية !

البكباشى محمد التابعى (المدعى العام) ـ جاءنا الآن كتاب بعنوان «الملك فاروق» أرسله مواطن ، ومعه خطاب يذكر فيه : انه وقد شكلت محكمة الثورة للقضاء على الخونة والمنافقين ، فانه يرسل خطابه هذا ، ومعه كتاب عن الملك السابق فاروق ، ويرجو أن تصوغ المحكمة منه أدلة اتهام جديدة لزعيم المنافقين كريم ثابت .

الرئيس ـ (ترفع الجلسة الآن ، على أن تعود للانعقاد فى الساعة الخامسة من مساء اليوم) .

(رفعت الجلسة الساعة الثالثة مساء)



الأستاذ احمد رشدى المحامى يتحدث الى المتهم كريم ثابت فى قاعة المحكمة أثناء فترة الاستراحة

الجلسة الرابعة عشرة المستمرة

أعيدت الجلسة فى الساعة الخامسة من مساء يوم الخميس ١٥ اكتوبر سنة ١٩٥٣ الموافق (٦ صفر سنة ١٣٧٣) لاستمرار النظر فى القضية المتهم فيها السيد كريم ثابت .

الرئيس ــ المدعى .

البكباشى محمد التابعى المدعى العام :

حضرات القضاة ــ قدم لكم زميلى ــ المتهم بما فيه الكفاية ــ فوضح لحضراتكم كيف عاون الفساد ، وأسس له ، وأضر بالبلاد وبمرافقها وحياتها الاقتصادية ، وسمعتها .

فرأيتم كيف كان المتهم قبل سنة ١٩٤٦ ــ وكيف أصبح ؟ لم يكن شيئا مذكورا ، فأصبح من رجال الثراء ! وفجأة اكتشفت فيه عديد المواهب . فأصبح صحفيا لامعا ، وأحد عمداء الاقتصاد ، والاذاعة ، والدعاية ، وشيوخ السياسة !!.

كل هذه المواهب ، لم تعرف عنه الا فى الأعوام التى تلت سنة ١٩٤٦ تفتحت أمامه الأبواب ، وانهالت عليه الثروات فاقتنى وملك . ولكنه لم يكتف بما حاز من أموال ، فسطا على أموال المؤسسات العامة ، وشارك فى السلب منها . وبالأمس رأيتم كيف دمغته محكمة الغدر فى قضائها . فأثبتت عليه انه استغل نفوذه ، وعاون فى افساد الحكم والحياة السياسية وسطا على مبلغ خمسة آلاف جنيه ، من أموال مستشفى المواساة ! واليوم نقدم لكم المتهم بجريمة جديدة ، هى فى الواقع صورة طبق الأصل من الجريمة الأولى ، التى قال فيها القضاء كلمته .

قضاة الشعب :

بطريق الصدفة .. والصدفة المحضة .. ضبطت ادارة المخابرات الحربية ، اصل خطاب مرسل من الدكتور احمد النقيب ، الى المتهم ، تبين منه ان الأخير قد حصل على مبالغ أخرى من أموال المستشفى . كأنما لم يكفه ما سبق له الحصول عليه من أموالها !!

وتحرى ديوان المحاسبة الموضوع ، وتتبع خيوط هذه الجريمة المدبرة . فثبت بالدليل القاطع ، ان المتهم حصل على مبلغ خمسة آلاف جنيه ، ارسلت اليه بأربع شيكات ، وحولت لحسابه فعلا فى البنك الدولى البلجيكى .

ووقائع هذه التهمة الجديدة توضح لنا بجلاء مدى التدهور الخلقى والفساد الذى فاق الوصف وجاوز الخيال .

ففى سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، عهدت مستشفى المواساة الى مكتب تضامن اليانصيب ، بالقيام بشئون اليانصيب الخاصة بالمستشفى . على أن لا يقل صافى الايراد عن خمسة وعشرين ألفا من الجنيهات . وكان المكتب يرسل شهريا مبلغ ٢٠٠٠ من الجنيهات تحت الحساب بشيكات تحرر باسم المستشفى ، وكانت أوامر المدير تقضى بأنه وحده الذى يفتح الخطابات الواردة للمستشفى ، وخاصة ما كان منها متعلقا بالشيكات .

وقد تبين من البحث الذى أجراه ديوان المحاسبة ، ان هناك مبلغ خمسة آلاف جنيه ، وردت من مكتب تضامن اليانصيب ، وأرسلت الى المستشفى ، من أصل ايراد اليانصيب . عن المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، الى آخر أغسطس سنة ١٩٤٩ . ولم تضف هــذه المبالغ بالايرادات ، وانما حولت الشيكات باسم المتهم .

وقد ثبت من تحقيق نيابة الغدر ، ومن تحقيقات ديوان المحاسبة ، ان مبلغ الـ ٥٠٠٠ جنيه جاءت بأربعة شيكات .

الاول بمبلغ ٥٣٤ر١٠١٠ تحت رقم ٤٦٤٠٦٨ بتاريخ ١١/١٠/١٩٤٨
الثانى بمبلغ ٦٥٠ر٤٠٠ تحت رقم ٤٦٤٠٦٩ بتاريخ ١١/١٠/١٩٤٨
الثالث بمبلغ ٨١٦ر٥٨٨ تحت رقم ٤٦٤٠٩٦ بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٤٨

وكان الشيك الأخير بناء على طلب مدير المستشفى ، ليكمل مجموع المبالغ ٢٠٠٠ جنيه ، وثبت هذا من الاطلاع على الخطاب الصادر من مكتب التضامن فى ٢٠/١٠/١٩٤٨ .

أما الشيك الرابع وهو الخاص بمبلغ الثلاثة آلاف جنيه ، فقد تبين انه أرسل الى المستشفى فى يوم ١٥/١/١٩٤٩ ، ثم حول الى المتهم بالخطاب الذى وقع فى يد المخابرات ، والذى فيه يشكر المدير ، المتهم على ما قام به من مجهود .

ثبت أيضا ان هذه الشيكات الأربعة وقيمتها خمسة آلاف جنيه لم تقيد كلها بدفتر الوارد الخاص بالمستشفى . وبالتالى لم تقيد فى دفتر الصادر ! وان الشيكات الثلاثة لم تقيد بالدفاتر الحسابية . وأكثر من هذا ، فقد أوضح السيد احمد عزت الكاتب على الآلة الكاتبة ، ان الدكتور النقيب أعطاه مسودة الخطاب الذى سبقت الاشارة اليه ، فكتبه ثم سلم المسودة والخطاب الى الدكتور النقيب الذى أرسلها بمعرفته .

ويود الادعاء أن يشير هنا ، الى ان المتهم لم يقم بأى نوع من أنواع الدعاية ، لأن مكتب تضامن اليانصيب ، تعهد بالقيام بجميع شئون الدعاية الخاصة بأوراق اليانصيب المتعلقة بهذه المستشفى . فليس هناك اذن من سبيل أمام المتهم ، للقول بانه كان يقوم بشئون الدعاية لأعمال اليانصيب الخاصة بالمستشفى .

فتسلسل الوقائع على النحو الذى بسطناه ، وعلى ما ثبت من التحقيقات . ان الأمر كان مبيتا بين المتهم ، وبين الدكتور احمد النقيب على السطو على مبلغ خمسة آلاف جنيه من أموال مستشفى المواساة وهى الأموال التى رصدت للعناية بالمرضى ، والقيام على شئونهم يسلبها لنفسه ليزيد من ماله الذى تراكم ، ولينعم بشراء الدور والقصور ، وتنعم زوجته باقتناء الجواهر . لا يهمه اذا كان قد حرم منه المرضى والفقراء والمساكين ، الذين هم فى اشد الحاجة الى العون .

كل هذا ثابت يؤكد سوء النية لدى المتهم ، ولدى مدير المستشفى وان الأمر كان مبيتا بينهما . ان لائحة الجمعية تحتم عرض أمر كل اتفاق تتجاوز قيمته ٣٠٠ جنيه على مجلس الادارة . وهو ما لم يحدث !!

وان هذه الشيكات لم تقيد بالدفاتر الحسابية للمستشفى ، كما تقضى بذلك الأوامر . ولا يجوز لمدير المستشفى استلامها وتحويلها بمعرفته ، قبل قيدها فى دفاتر الصادر والوارد .

ثم ان المتهم لم يقم من جانبه بأى نوع من أنواع الدعاية ، حتى يستحل لنفسه هذا المبلغ . اذ اتضح ان المستشفى حينما تعاقد مع مكتب تضامن اليانصيب ، اشترط أن يقوم المكتب بأعمال الدعاية الخاصة بالمستشفى .

اليس هذا تجبرا وفسادا ما بعده من فساد ؟!

اليس غريبا ان يقرر المتهم ، انه لا يستطيع أن يذكر ان كان قد حصل على هذه المبالغ ، لأنه فى وسط غمرة مشاغله العديدة لا يتذكر شيئا ! وآخر ناحية كان يهتم بها هى الناحية المالية .

حقا .. ! انه لا يهتم بالمال .. ! ولا بالناحية المالية .

ولكن هل لى أن أذكر المتهم ، بأنه حول بخط يده الشيكات الى البنك الدولى البلجيكى ، أو ان المال كان بكثرة ، بحيث لا يتذكر هذه الواقعة .

وكأنما أحس المتهم بسوء موقفه وحرجه ، فكان دفاعه الذى أبداه أمام محكمة الغدر ، فى قضية الخمسة آلاف جنيه الأولى . وثبت من حكم هذه المحكمة انه لم يقم بأى دعاية يستحق عنها أجرا . هل تعلمون

حضراتكم ان المتهم قرر فى محكمة الغدر ، بانه لم يحصل على خمسة آلاف جنيه !!

هذا هو كريم ثابت على حقيقته .. كما يجب أن يعرفها كل مواطن . وهكذا كان الحكم فى مصر ! حكم البغاة ! حكم الفساد .. الذى ران على البلاد ، طوال السنين الماضية .

الآن .. حق للشعب أن يعلم ، كيف كانت تساس أموره ، وكيف كانت تدار شئون البلاد . وليعرف الآن كل مواطن ، ماذا جنى عليه رجال العهد الماضى . والى أى حد وصل الحال بهذه البلاد .

المتهم لم يرع الله ، ولم يرع مبادىء الأخلاق ، فخرج على كل مبادىء الانسانية ، واستحل لنفسه الأموال ، غير آبه بمصدرها .

فباسم الشعب الذى قاسى . من المتهم وأمثاله ..

باسم الفقراء والمساكين وأبناء السبيل ، الذين استحل المتهم ما تبرع لهم به رجال الخير ، وباسم دافعى الضرائب ، أطالبكم بتطهير البلاد من أمثال هذا المتهم . لتردوا للناس حقوقهم ، وتحفظوا عليهم أموالهم التى سلبها المتهم .

اذا طالبنا ببتره . فلأنه عضو فاسد ، أمعن فى الفساد .. حتى قيل : « ان كريم ثابت هو الفساد ، والفساد هو كريم ثابت » .

فطهروا البلاد منه ، ليحيا المجتمع قوى الجانب ، طاهرا مطهرا . ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره .

الرئيس ــ الدفاع .

الأستاذ احمد رشدى (الدفاع) :

حضرات القضاة . جرى نص الشق الأول من الادعاء الثانى فى العبارة الآتية « بحكم صلته الوثيقة بالملك السابق ، عمل على توجيهه وجهات تتعارض ومصلحة البلاد ، من النواحى الخلقية والأدبية والمادية . الأمر الذى كان له أسوأ الأثر فى الحياة السياسية » .

حضرات القضاة . حين يطرح على حضراتكم مثل هذا الادعاء أو مثل هذه الواقعة من الادعاء ، يجب أن يتوفر فيها عنصران : ملك ضعيف ، بحيث يستطيع كل من اصطفاه ان يحدث فيه اى أثر اراد . وعنصر آخر فى شخص كريم ثابت ، هو أن يكون رجلا قويا . قد ابتغى لبلاده أسوا ما يبتغى رجل فاسد . هل توافر هذان العنصران يا حضرات القضاة ؟ أم لم يتوافرا ؟ ارجو كمصرى أولا ، وكمحام ثانيا ، ونحن فى هذا المقام .. مقام القضاء فى حياة شخص ، الا ناخذ هذا الشخص الا بدليل يتناسب مع ما يبغى الادعاء .

هل توافر فى الملك من الضعف ، بحيث يستطيع كريم ثابت أو غير كريم ثابت ، أن يحدث فيه ذلك الأثر السىء ، أو لا .

يقتضى منى المقام ، ان أعرض صورة سليمة صحيحة ، مستقاة من أوراق رسمية لهذا الملك . لتروا ان كان ضعيفا للحد الذى أراده الادعاء أو انه لم يكن ضعيفا اطلاقا ؟ نحن فى سنة ١٩٣٨ ، فاروق يتولى عرش مصر وهو فى الثامنة عشرة من عمره . كان فى ذلك الوقت مصطفى النحاس رئيسا للوفد ، ورئيسا للحكومة . واذا قلت الوفد ، قلت أغلبية سكان هذه البلاد . فماذا جرى بين هذا الملك السابق ، وبين مصطفى النحاس رئيس الأغلبية ، ورئيس الحكومة ؟ ماذا جرى ؟ أقاله الملك من الحكم دون مبرر ! تلك كانت **الخطوة الأولى** ، من خطوات الطغيان والعدوان على الدستور . مجلس النواب قائم ، مجلس الشيوخ قائم ، وهو يتصل بمصطفى النحاس ! وله أغلبية فيه ، ومع ذلك لم يحرك انسان ساكنا ، لا مجلس شيوخ احتج ، ولا مجلس نواب احتج ، ولا نفس مصطفى النحاس اللى وقع عليه العدوان احتج !! كانت هذه هى الصدمة الأولى التى صدمت بها هذه البلاد . **الصدمة الثانية** ، أن اعتلى رئاسة الحكومة زعيم المعارضة ، وكان فى ذلك الوقت المرحوم محمد محمود وما ان بقى زمنا قليلا ، حتى أكره على الخروج من الحكم . محمد محمود زعيم المعارضة ، وكانت المعارضة تتكون من أشخاص لهم مقامهم الكبير ، وثقافتهم العالية .. لم يتحرك واحد منهم ، ليعترض على هذا الملك الباغى !

وكانت **الخطوة الثالثة** ، ان محمد محمود خرج من الحكم ، ودخل مكانه على ماهر ، وكان يومئذ رئيسا للديوان الملكى . لم يبق زمنا طويلا بل اضطر آخر الأمر أن يترك الحكم دون أن يكون هناك ما يبرر هذا الترك أفهم أن يقال رئيس الحكومة ، لأنه حق دستورى منح للملك ، أو أفهم ان يسقطه مجلس النواب بسحب الصفة منه ، أو أفهم أن يكون هناك حادث وقع من رئيس الحكومة يظهر للناس ليبرر هذا التصرف معه ، حتى يمكن ان يكون مبررا للاستقالة . لم يقع شىء من هذا مطلقا .

كانت هذه النواحى والتصرفات فى أيام الملك السابق ، الأولى ! وكان موقف أصحاب الراى فى هذا البلد المسكين ، هو هذا الموقف الذى عرضته ، موقفا سلبيا كأنهم ليسوا من أهل هذا البلد .

جئنا الى سنة ١٩٤٥ ، واذا بهذا الملك يختفى .. الى اين ذهب ؟ لا يعلم انسان ! لم تكتب جريدة الى أين ذهب ؟ ولم يقل انسان الى اين ذهب ؟ !! ولا تعرف الحكومة الى أين ذهب ؟! حتى قيل يومئذ بعدها

انه سافر للحجاز ليجتمع بملك الحجاز عبد العزيز آل سعود ! كنت افهم أن الحركة الأولى ، أو الاحتجاج الأول ، أن تستقيل الحكومة ؟! لا شيء من هذا مطلقا .. راح ليه ؟ لا يعرفون ماذا جرى من حديث بينه وبين الملك ابن السعود .. لايعرفون ! كنت افهم أن هذا الملك ، وهذا تصرفه ، حين يعود .. لايقابله انسان . لانه سافر بغير اخطار رئيس الحكومة ، وبغير اصطحاب وزير الخارجية . فحين يعود كان المعقول أن لا يقابله أحد .

على النقيض من هذا ، سافر رئيس الحكومة ومعه وزراؤه،ليستقبلوا الملك السابق فى السويس !

الرئيس ـ من كان رئيس الحكومة وقتئذ ؟

الدفاع ـ اظن احمد ماهر . سافروا الى السويس ليحتفلوا بعودة هذا الملك من الحجاز ، واذا برؤساء الدول العربية وملوكها ، يدعون الى اجتماع فى انشاص ! مجتمعين ليه ؟ البلد لا تعرف ؟ حيقولوا ايه ؟ ماحدش يعرف ؟ والحكومة القائمة وعلى رأسها اسماعيل صدقى .. ايه اللى فعلته ؟ كل اللى عمله صدقى ، انه راح علشان يسلم ، ويهنىء الملك بالفكرة اللى جمع من أجلها ملوك الدول العربية ، فيشكر له الملك ثم عاد .

حين يجرى الملك فى أول ايامه على هذا النحو ، الى سنة ١٩٤٦ . كريم ثابت لم يكن له صلة بالملك ، ولا صلة بالسياسة ، ولا تدخل فى الحكم ، لا بالخير ولا بالشر . فكيف يمكن أن نفهم ان كريم ثابت أفسد الملك ، وأفسد الحكم ، وتدخل فى غير مصلحة البلاد . ومن أين يمكن أن يقال ؟ يقال على اساس سمعنا ؛ ما هى الوقائع المعينة ؟ يتقدم لكم كريم ثابت بوقائع ليصور هذا الملك وطغيانه واستسلام الناس الى هذا الأمر الواقع . اسمعنى من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٥٢ كل موبقة وكل وزر صاحبه كريم ثابت ؟ أليس فى ماضى هذا الملك من سنة ١٩٣٨ الى سنة ١٩٤٦ .. ثمانى سنوات يعنى نصف المدة اللى تولى فيها الحكم ؟ أليس فى هذا ما يدل على انه بدأ الطغيان والعدوان على الدستور ، وكان يقوى بمرور السنوات . ذنب كريم ثابت يطلع ايه فى هذا يا حضرات القضاة ؟

فى سنة ١٩٥٠ ـ ولا أريد أن أطيل ، لأن الذى أرويه الآن كلام معاد ، ثقيل على نفسى أن أرويه ـ مرة أخرى ـ سافر الملك فى سنة ١٩٥٠ وفى سنة ١٩٥١ الى أوروبا ولم يعين مجلسا للوصاية .. لم ينب

عنه انسانا ما ، وبقى يتردد بين عواصم أوروبا وسواحلها .. وكانت المراسيم التى تصدر وتستوجب أن تمر بامضائه ، ترسل اليه حيث يكون ، بل ذهبنا الى أبعد من هذا .. ذلك ان وزيرا عين فى سنة ١٩٥١ وهو الأستاذ عبد الفتاح حسن . وكان الواجب أن يقسم اليمين . اتعرفون أين أقسمها ؟ ... أقسمها فى كابرى ! على خلاف ما يقضى به الدستور وعللوا ذلك بأنه أقسمها فى باخرة مصرية ، وهو فى عرفهم مكان مصرى حسب ما يقضى به الدستور !!

ده تصرفه فى الحكم فيما يتعلق بحكومته ، وبالأعمال والصلات الخارجية . بقى تصرفه فى المال . شوفوا حضراتكم فى يدى جريدة الأهرام الصادرة فى ١٩٥٢/٨/١٤ تحت عنوان « كيف استولى الملك السابق على وقف خيرى كبير قدره ٥٠٠٠ فدان » مجلسا الشيوخ والنواب لا عمل لهما أمام نطق سام . الأستاذ على عبد الرازق يتحدث عن مناورة برلمانية لكشف تصرفات الملك السابق . يرجع هذا المقال الى أن الأستاذ على عبد الرازق كان عضوا بالشيوخ حين عرضت ميزانية الوزارة على المجلس حاول أن يزج بهذا الأمر لعل المجلس يقول كلمة فى هذا الشأن فلم يقل أحد كلمة . اين وضع كريم ثابت من هذا ؟ اين اثره فى هذا ؟ حتى مجلس الشيوخ ومجلس النواب حتى البرلمان الذى انتخبته الأمة ليحفظ عليها أموالها وأرواحها وأعراضها . كانت تقع هذه المجازر على مرآى منه ، فلم يحرك ساكنا .

ده عمل ايجابى من ناحية الملك السابق .. والموقف الذى كان يقفه هؤلاء الساسة جميعا ، موقف سلبى ! لكن هناك مرحلة أخرى ، وقف فيها زعماء الأمة ورؤساء الحكومات ، موقفا ايجابيا من هذا الملك .

أفهم من الادعاء ، انه يوصم كريم ثابت بأنه كان آلة لافساد هذا الملك . لكن حين أقرأ للاستاذ نجيب الهلالى وكان رئيسا للحكومة ، فى عيد الجلوس ٦ مايو سنة ١٩٥٢ ، يعنى لسه باقى مايو ويونية وجزء من يولية ، علشان يطير عرش الملك . أقبل أن يكون لكريم تأثير على عرش الملك ، لكن الذى لم يستطع انسان أن يقوله .. أن يكون له سلطان على رؤساء الحكومات ، حتى يدفع بهم الى أن يقولوا ما قالوا ، لتروا قسط رؤساء الوزارات من الافساد . وهل يمكن أن يكون هناك قسط يساويه من ناحية كريم ثابت .

قال نجيب الهلالى فى ٦ مايو سنة ١٩٥٢ فى عيد جلوس فاروق «أوتى فاروق الملك والسداد ، فأصبح عرشه قبلة الآمال ، سبحانك اللهم

ما أعظم شأنك ، وأوضح برهانك ، فقد أردت بنا رحمة واحسانا ، وتوفيقا واصلاحا . تؤتى الملك من تشاء . آتيت فاروقا الملك والسداد ، فأصبح عرشه قبلة آمال المواطنين ، ومعقد رجائهم ، وآية وحدتهم . وقد ملكت قلوبنا سجاياه ، وشفانا الطيب من رياه » وقد ورد ذكر ملكه فى أربع وعشرين موضعا من القرآن .

حضرات القضاة ــ كان هذا هو شأن كل رؤساء الوزارات فعلى ماهر على هذا النحو ، ومصطفى النحاس ، على هذا النحو .

الرئيس ــ نحب نسمع حاجة من كلامهم ؟

الدفاع ــ حديث على ماهر فى ١١ فبراير سنة ١٩٥٢ ، فى عيد الميلاد بعد حرق القاهرة بخمسة عشر يوما ، عنوانه « مولد فاروق ، طالع يمن وتوفيق . التجاوب بين الملك والشعب » ثم قال على ماهر « ولا شك ان أبناء وادى النيل جميعا ، وهم يحتفلون فى ثنايا قلوبهم وافئدتهم بعيد الميلاد ، ليذكرون فى عزة وفخار ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ، يوم أعلن البشير مولد الفاروق المحبوب ، ففاضت قلوب المواطنين بشرا وسرورا ، وان طالع الفاروق الميمون ، أكبر دلائل التوفيق والسداد .. نشأ فاروق المحبوب على حكمة والده العظيمة ، فتحقق نفعه لأمته ، فعمل جاهدا ونهض باكرا ، وظل طابع التوفيق يلازم خطواته السديدة فى الحياة . فتجمعت لمصر فى عصره الذهبى براهين الحضارة والتقدم »

حضرات القضاة ــ هذه وقائع عشنا فيها ، ورسالتكم اليوم ان تزنوها بميزان دقيق . هذه وقائع مكتوبة ، فأين لكريم ثابت كلمة اى واقعة مثل هذه ؟

مصطفى النحاس الذى كان واجبا عليه ان لا يبقى فى الحكم يوما واحدا حين يكشف نقصا ما ، أو عملا قذرا من أعمال القذارة ، أو فسادا من أعمال الفساد ، سترون كيف وقف من هذا الملك .

قال مصطفى النحاس فى ٧ مايو سنة ١٩٥١ « ان أبناء الشعب جميعا يشعرون بأن مليكهم قد أصبح جزءا لا يتجزأ من حياتهم ، له فى كل قلب من قلوبهم مكان الحب والاجلال ، وعاطر الذكر . وهل تنسى مصر ، انها من يدى أبى الفاروق تلقت دستورها ، ثم أودعته بين يدى فاروق الحانيتين ؟!

والى الفاروق ملكنا المحبوب ، ترجع كل الفضائل ! فلا عجب اذا رأى الشعب فيه سنده المتين ، ويفدى عرشه المكين بالأرواح والمهج .. » الى آخر ما جاء بهذا الخطاب .

وقال الدكتور طه حسين فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بمناسبة افتتاح معهد الصحراء « واليوم نحتفل بهذه المأثرة الكبرى من مآثر فؤاد نضر الله وجهه . وانت أمامنا دائما فى هذه الحفلات ، يرى الشعب عنايتك بالعلم والعلماء ، فيرى صورة جليلة رائعة من صور الوفاء الذى لا نظير له ، ولا حد له . انت أستاذ شعبك فى الخلق »

فى الخلق اللى كريم ثابت بحكم صلته الوثيقة وابتداء من سنة ١٩٤٦ وجه الملك وجهات تتعارض مع مصلحة البلاد ، من النواحى الخلقية والأدبية والمادية ! أؤكد لحضراتكم انى حين اطلعت على هذا الوصف للتهمة .. جزعت من ناحيته الخلقية ! من أسوأما يمكن أن تكون فى حياة انسان . لأن الخلقية والمادية والأدبية ، انتزعت من شهادة عبد السلام الشاذلى وحده . وحين قرأت فى صدر شهادة الشاذلى الانحطاط الخلقى ، جزعت مرة أخرى حيقول ايه ؟ واذا به يروى ان الانحطاط الخلقى يرجع الى ان كريم ثابت كان يجلس الى جانب الملك فى المنتديات! يا سبحان الله ! زنوا العبارات .. قدروا انكم تشهدون أمام رجال لهم قدرهم وسلطانهم ؟ هل دى عبارات تقال من رجل يقدر مسئوليته ؟ ان لم يكن يريد أن يحترم نفسه .. فلا أقل من أن يحترم من يروى اليهم ما يروى .

وبعد ان قال طه حسين لفاروق « انك أستاذ شعبك فى الخلق الذى يمس سيرة الفرد وسيرة الملك مع شعبه » ومرة أخرى فى جامعة فاروق بالاسكندرية قال طه حسين لفاروق « وما أرى انك ستقنع بشىء فى سبيل الخير ، فهذه جامعة تنشئها ومن يدرى أى جامعة تنشىء فى العام المقبل يا ابن فؤاد وحفيد اسماعيل .. خلال ورثتها ونميتها بما منحك الله من ذكاء القلب وخصب العقل ، وبعد الهمة . فأنت تريد ، ثم لا تكاد تريد .. حتى تفعل . وأنت لا تحب شيئا كما تحب الاسراع الى الخير ، ولا تكره شيئا الا الابطاء فى الخير »

فى جانب هذه الشخصية .. شخصية الملك السابق على هذا التصوير المختصر والا جئت لكم بأمثال هذا كثير ، فى مدة السبعة عشر عاما التى حكمها فاروق . مافيش كلمة واحدة قيلت ، تسندها الشجاعة ، الا فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

ذنب كريم ثابت ايه ؟ شخصية كريم ثابت .. هذا الصحفى التافه تطلع ايه ؟ ليكن تافها . ليكن صعلوكا .. ليكن شحاذا يستجدى المارة لكن ايه صلته بالملك وشخصيته التى عاشها طوال أيامه .. هل يمكن أن يجرى منها ما أراد الاتهام ان يلصقها به ، أم لا ؟

الى هذه الساعة سمعت شهادة الشهود ، ومرافعة الادعاء ، فلم اسمع مرافعة معينة ، يمكن أن يؤخذ بها ، ان لكريم ثابت سلطانا على هذا الملك ، ويوجهه الى ناحية الشر . سمعت انه أقنع الملك ان طه حسين يكون وزيرا . دى تطلع توجيه الى الشر ليه ؟ لم لا يكون هذا الاقناع أثرا لحجة قوية ، مش عن طريق التوجيه والافساد . لتكن واقعة من الوقائع .

الواقعة الثانية ، انه حضر اجتماع لجنة نسب الملك ، وعائلة الملك ، للنبى . كويس ، هل هناك جريمة فى مجرد الحضور . أو انه قال شيئا يمكن ان يمس دين المسلمين وهو من غير المسلمين ؟ لم يستطع واحد ، ولا الادعاء ، ولا حافظ عفيفى ، أن يقول انه جرى على لسان كريم ثابت شىء من ذلك . اجتمع فى لجنة تتحدث عن مسألة دينية ، فيها البلاوى وحسين الجندى وغيرهما . كان هو مستشار الاذاعة ، وعلل حضوره على هذا النحو ، ماذا يمكن أن يكون فى حضوره من مأخذ عليه ؟

التهمة .. انه تسلط على الملك وهو مستشار صحفى ، وفى هذا الوقت لم يكن مستشارا صحفيا .

اننا كلنا مصريون ، وكريم ثابت لم يقل حرفا واحدا فى هذا الاجتماع لماذا لم تسألوا البلاوى ، وحسين الجندى ، عن تدخل المتهم ؟

لن أقف عند حد القول بأن كريم ثابت ما قامش ضده دليل ، عاوز أبرز شخصيته فى اطار صغير ، لتحكموا بعد هذا ، هل يمكن أن تكون هذه الشخصية لها على الملك من السلطان ، ما يحقق توافر العنصرين اللى عرفتهم فى بدء مرافعتى .

كريم ثابت حين شرع فى خلق الجامعة العربية ، كانت مصر والحجاز فى شبه قطيعة ، حتى قيل وقتئذ ان ابن سعود لن يقبل المحمل . وكانت مصر مع العراق فى شبه قطيعة أيضا . فتولى كريم ثابت ، هذا الصحفى التافه . تقريب ما بين العراق والحجاز وشرق الأردن ، وبين مصر ، وانتهى مسعاه الى صداقة هذه الدول ، وعمل على تكوين الجامعة العربية . ما هو دليلى على ذلك ؟ اسألوا سفير العراق ، أو جميل مردم أو عبد الرحمن عزام ، أو صادق المجددى ؟ فهؤلاء جميعا .. ومن حق كريم عليكم وأنتم قضاته ، أن تجيبوا طلبه . لا سيما وان التهمة عارية من الدليل . اسألوا هؤلاء أو واحدا منهم ؟

الرئيس – الدفاع ماطلبش حد منهم ليه ؟

الدفاع – أنا قدرت ان هؤلاء جميعا سفراء ، ووزراء لهم حصانتهم ، واعلانهم

لا يكون الا عن طريق وزارة الخارجية ، وعلشان ما تتعطلش الدعوى اسألوا واحد بس .

الرئيس ــ كان يمكن لسيادتك فى الجلسة الماضية ، طلب ذلك وكان يمكن أن تطلب من الادعاء مهلة للتأجيل .

الدفاع ــ قدرت ان هذا دون قرار من حضراتكم ، لا يصح .

ومع ذلك قد يغنينا عن الشهادة ما فى يدنا من دليل مادى ، فعرفانا بجهود كريم ثابت ، انعمت عليه الحكومة السورية بأرفع وسام ، وهو وسام امية ذو العقدة ، ووسام الاستحقاق السورى الممتاز ، دى واقعة مادية .

انعم عليه لبنان ، بوسام الاستحقاق اللبنانى ، وأنعم عليه العراق ، بوسام ، وأنعم عليه شرق الأردن بوسام .

يلحق بهذا كله . . مسألة الضمان الجماعى بين اعضاء الدول العربية انما كان أثرا من آثاره ، ومن عمل كريم وحده ، فهل من يعمل ذلك ، يبقى خيرا لمصر ، أو شرا لها ؟

لا شك ان كريم ثابت ــ وهذا دليله ــ كان يبتغى الخير كل الخير . الصحفى التافه ، اللى كان يستجدى وزارة الأوقاف ، تكتب عنه جريدة أخبار اليوم فى ٣ فبراير سنة ١٩٤٥ ، تحت عنوان « ماذ اقال الملكان » انه كان الصحفى الوحيد الذى حضر اجتماع فاروق بابن سعود ، ووافى صحف العالم بالأنباء كأحسن ما يقوم بذلك الصحفى الممتاز . وقد كتبت عنه أخبار اليوم ذلك ، قبل أن يصبح مستشارا صحفيا ، وقبل أن تكون له علاقة بالملك السابق .

كريم ثابت كصحفى تافه ، تلقى من صدقى باشا خطابا فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٣١ ، يمجد فيه كتابه عن رحلة الملك الى أوربا .

وكذلك خطابا من المرحوم محمد توفيق رفعت فى سنة ١٩٣١ ، وخطابا من الجمعية الايرانية بمصر . أفهم ان كريم ثابت ذو الأثر السىء فى الحياة السياسية ، حين يدعى ليساهم فى وزارة ما ، ان يعين وزيرا ، وينتهى الأمر . ولكن العجيب أن يتلقى برقيات التهانى من اقطاب البـــلاد .

فهذه برقية من على ماهر ، يرجو التفضل بقبول أصدق التهانى ، وبهذا الاجلال والاكبار والتعظيم ، خاطب على ماهر كريم ثابت ، وعلى ماهر رجل عليم بكل ما يجرى فى مصر ، وبما اذا كان كريم مفسدا ، أم لا .

وهذا خطاب من المستر كافرى سفير امريكا .

ماذا كانت ؟ هذه هى شخصية كريم ثابت ، وهذا رأى الكبراء ، ورأى العروبة فيه ، فهل هو الذى كان له أثر سيء فى السياسة ؟

الرئيس — تحب ترتاح شوية ؟

الدفاع — يبقى كتر خيركم .

الرئيس — طيب استراحة ربع ساعة .

(رفعت الجلسة فى الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والعشرين وأعيدت فى الساعة السادسة والدقيقة الخمسين)

الرئيس — ليتفضل الدفاع باتمام مرافعته .

الدفاع — يا حضرات القضاة . بعد ان قدمت لحضراتكم هذه الصور المختلفة ، كنت فى غير حاجة الى الحديث عن شهادة الشهود .

حضرات القضاة :

للثورة جلالها وقوتها وكان واجبا ان يراعى الناس الذين يأتون الى رجال الثورة ، والى محكمة الثورة ، هذا الجلال . فلا يقولون الا حقا . كان واجبا ان يسمو كل شاهد بنفسه ، اجلالا لمقامكم ، واحتراما لنفسه .

هل عرف هؤلاء الشهود ، الذين يشهدون فى دعوى ، يطلب المدعى فيها ، بتر المتهم ، هل عرفوا واجبهم نحوكم ؟

قال عبد السلام الشاذلى فى التحقيق ، انه لاحظ علاقة مريبة لكريم ثابت بالملك السابق . والمهم عندى هو ما قرره الشاهد فى التحقيق والجلسة . فقد قال « ان الوقائع المحددة على ذلك ، عديدة لا حصر لها ولا عدد . واذا ذكرت واقعة معينة .. تعين البحث عن أدلتها فى مختلف المصادر » .

نحن فى مقام جد لا هزل ، والثورة رات أن تصون أهدافها . وكانت فى مفاوضاتها مع الانجليز ترمى من الخلف بأشواك ، فخلقت هذه المحكمة .. لصيانة رسالة الثورة ، بعد أن خلقت محكمة الغدر وترفقت بالناس فى العقوبات .

لقد نشأت هذه المحكمة لتطهير البلاد ممن يريدون بها سوءا . ولكن الشهود جاءوا فى التحقيق يمزحون بمثل هذا الاستهتار ! هل أتى الشاهد للنزهة على جسر النيل ؟.. انه حضر ليؤدى الشهادة ضد خائن ، فهل هذه الشهادة يمكن أن يستند اليها حكم ؟ كلا والف مرة كلا ..

وظل الابهام والغموض فى شهادة الشاذلى قائما فى أقواله بالجلسة . وروى لكم روايات لا دليل عليها ولا تحديد فيها . كان واجبا أن يأتى عبد السلام الشاذلى اليكم بصحيفة بيضاء ، حتى يمكن أن يقبل منه ، انه رسول العدالة . وقد مس عبد السلام الشاذلى فى شهادته ، ان الملك السابق غضب عليه ، لأنه كان رئيسا لنادى الجزيرة وذكر فى ذلك بواقعة مادية معينة ، فعندما أصدرت الحكومة قرارا بالاستيلاء على نادى الجزيرة ، وجعله منتدى للشعب ، كان أول المعارضين فى القرار . فتناولته الصحف يومئذ بالهجوم . وقد عثرت على صحيفة الاشتراكية ، وفيها قال الأستاذ احمد حسين « الموت بالنعال » كنا قد وعدنا فى العدد الماضى أن نناقش موقف حافظ عفيفى . ولكننا وجدنا شخصا آخر حقيقا بالدرس ، هو الخائن الأول عبد السلام الشاذلى الذى لا يصح أن يكون موته الا بالنعال « والشعب يرى أن رجم الشاذلى بالأحجار ، لا يكفى لاحتقاره وازدرائه . انه يدافع عن نادى الجزيرة الى حد الذهاب الى فؤاد سراج الدين ، ووصف الاستيلاء على النادى الانجليزى بأنه جريمة ! وقد رد عليه وزير الشئون الاجتماعية ، بأن عمله هو الاجرام بعينه » .

هذا هو حكم الناس على عبد السلام الشاذلى فى ديسمبر سنة ١٩٥١ . وحين يشهد الشاذلى على كريم .. كان واجبا أن تكون صفحته بيضاء . أما حين يقال عنه ذلك ، فهو أبعد الناس عن الشهادة .

وشأن عبد السلام الشاذلى ، شأن حافظ عفيفى .

ومما أرادت الثورة أن تقضى عليه فى هذه الظروف .. الاشاعات ، وما زلنا حتى اليوم ! يأتى رجل من رجال الدولة مثل حافظ عفيفى ، ويقول لحضراتكم يظهر لى انه كان يؤثر على الملك « كيف يظهر له ؟ انه يشهد فى دعوى ، ويجب أن يحقق الوقائع ، كريم ثابت فى عرف حافظ عفيفى صحفى ثان . ولما كنا فى محكمة الغدر ، جاء حافظ عفيفى ، وأقسم أن يقول الحق . وروى هناك انه من ضمن المسائل التى تعزى الى كريم ثابت الاجتماع فى جنيف مع عبود واندراوس ، وتفاوضوا على أخذ أجر من عبود لاقالة الهلالى ، واعادة سرى للحكم ، وكذبنا الواقعة هناك .

واليوم حافظ عفيفى يصحح الواقعة هنا ! بيقول انه علم أن اللى راح الياس اندراوس وليس كريم ثابت . فهل يطمأن الى هذه الشهادات؟ انه اعترف لكم انه شهد أمام محكمة الغدر شهادة كاذبة ! وهذا مغمز فى شهادته ، بل هذا هو احترامه لليمين .. والقضاء .

لقد زار كريم ثابت لندن فى يونيو سنة ١٩٣٣ ، وكان حافظ عفيفى سفيرا لمصر فى لندن ، فقدمه الى رئيس الوزراء مستر ماكدونالد . هذا هو الصحفى التافه الحقير . فعلى اى أساس يقدمه حافظ عفيفى الى رئيس وزراء بريطانيا ان لم يكن ممن يفخر بهم ؟

ولقد تناولت مجلة التحرير حافظ عفيفى فى ٣ يونيو سنة ١٩٥٣ بما تناولت به الصحف عبد السلام الشاذلى . وكان يجب أن يكون أبيض الصحيفة ، ليتقدم الى القضاء . لأن القضاء هو كل شيء ... قالت التحرير : ان حافظ عفيفى صرح بأن سبيل استخلاص حقوقنا من الانجليز ، هو عقد معاهدة مع بريطانيا وأمريكا . فهاج الشعب . وعندما اشتد الصراع ، فوجيء الشعب بتعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان ! ومع هذا يقول الشاهد فى محكمة الغدر : انه فوجيء بتعيينه رئيسا للديوان ، دون أن يفاتح فى ذلك .

والعجيب انه فى هذا الموقف ، ترك كل الشركات .. ترك رئاسة مجالس الشركات ، وترك عضوية الشركات ، وفضل رئاسة الديوان . وكنت أفهم أن يكون ذلك لخدمة الوطن ، لكن حافظ عفيفى بعد أن عين لم يفعل شيئا . وروى انه لم يتصل بالملك ، حتى أخذ عليه رئيس محكمة الغدر البقاء فى المنصب مع ظهور القاذورات له . والواقع يا حضرات القضاة انه فى الفترة التى بقى فيها حافظ عفيفى بالقصر ، كان كريم ثابت مستقيلا ولم يعمل معه .

يبقى بعد ذلك حسين سرى . وده راجل عايم فى شهادته ، فقد قال ان الحاشية كانت بتيجى تطلب طلبات باسم الملك ورماها — وخصوصا كريم — بالتدخل . والتدخل هو الاشتراك مع صاحب الوظيفة فى عمله وهذا ما لم يستطع حسين سرى أن يدلل عليه مطلقا وكل ما قاله : ان الحاشية هى زعانف السراى ، ومش عارف المفرد بتاع زعانف ايه ، علشان نسمى كريم ثابت .

وبعد ذلك قال حسين سرى : انه لم يلاحظ شخصيا أى تدخل . ولكن علم من الوزراء ، ان كريم ثابت كان بيتدخل لديهم . ولكنه لا يذكر أية واقعة ، مع انه كان رئيسا للوزارة فى سنة ١٩٤٩ ، اى فى عهد قريب جدا . وقد أحضرت لكم صورة رسمية من محضر جلسة شهادة حسين سرى أمام محكمة الغدر ، لتروا ماذا قال .. وثابت فى المحضر على لسانه ان مسلك كريم ثابت فى الوزارة كان التضامن معه ، ومع الوزراء حتى آخر دقيقة ، فى كل المسائل وفى خلافه مع السراى بشأن الجيش . فلو ان كريم ثابت ، رجل السراى .. فكيف يقف ضدها مع الوزارة ؟

وقد قال حسين سرى أيضا : ان الذى يؤكده ، ان كريم احترم تعهده بعدم مقابلة الوزراء ، وحرص وهو وزير على أن يتصل بى وحدى . وكان يطلب باسم الملك بعض المطالب الحقة .

فهل هذا هو الشاهد الذى يؤتى به اليوم ليعاون القضاء ؟

هناك مسألة اخرى ، سأمر عليها على عجل ، وانا حاسس انى بقيت تقيل على حضراتكم . والمسألة هى مسألة الشيوخ ، التى أشار اليها المدعى . وانا جبت مضابط الشيوخ (وها هى أقدمها لكم) وستجدون فيها ان مراسيم الشيوخ كانت نتيجة الخلاف على التجديد النصفى منذ سنة ١٩٤١ وقد طلبت من محكمة الغدر سماع أقوال النحاس فى ذلك ، فلم تسأله اكتفاء بشهادة فؤاد سراج الدين التى قال فيها ان اخراج الشيوخ كان تنفيذا لسياسة الحكومة الوفدية .

والواقعة حصلت بأن عرض النحاس على الملك هذا الاجراء فقبله الملك .. فلماذا يتحمل كريم ثابت ذلك ، وأين وزر الذين قاموا بالتنفيذ؟ اذا كان هذا هو الماضى .. والماضى القريب فلم يحمل كريم وحده وزر هذه المراسيم .

والآن — **يا حضرات القضاة** — عرضت على حضراتكم جميع الصور من جميع النواحى . واظهرت أن كريم لم يكن فى يوم من الأيام صاحب هذا السلطان . والآن أصل الى دليل لا يقبل جدلا . فكريم ثابت كان وزيرا فى وزارة حسين سرى ، والملك السابق عايز يعيد المرحوم عبد الرحمن عمار الى وزارة الداخلية مع ما بينه وبين الاخوان المسلمين وعاوز يجيب كمان حسين طنطاوى رئيس محكمة الجنايات ، وكيل ثان فى الداخلية وقد وصلت الرغبة الى اتفاق بين السراى وحسين سرى باعتباره رئيسا للحكومة ، ولم يقف فى وجه الاجراء الا كريم ثابت وكان وزير دولة . فاسمعوا خطابه .

الرئيس — للملك مباشرة .

الدفاع — قال له كريم ان بقاء عمار فى المواصلات مفيد . اما نقله للداخلية فيثير الاخوان . اما تعيين طنطاوى وكيلا للداخلية بعد احالته الى المعاش ، يغضب رجال الادارة والمستشارين ، وليس له خبرة بأمور وزارة الداخلية .

الرئيس — وازاى الخطاب ده رجع لكريم ثابت ؟

الدفاع — سأقول .. كنت أفهم ان الملك يعاون على ذلك ، ولكن الملك كتب على

المذكرة : يهمنا حالة الأمن واستتبابه ، بالرجال القادرين . وهذا ما اتفقنا عليه مع سرى باشا ، ولا نريد مناقشة فى ذلك . ونريدك منفذا ومؤيدا للأمـــر .

الرئيس ــ لماذا لم ترسل الخطاب لرئيس الحكومة بصفتك وزير دولة ؟ (موجها كلامه للمتهم)



المتهم كريم ثابت يكشف للمحكمة عن عهد الفساد الذى عاش فيه :

المتهم ــ ده خط محمد حسن ، أصلهم اثنين شماشرجية ، محمد حسن وعزيز . واحد يعرف يكتب اللى هو محمد حسن ، وواحد مابيعرفش اللى هو عزيز .. وانا ماكنتش اعرف الترشيح ده ، فكتبت مذكرة لما علمت به ، ولم يعينوهم لأن الحركة جت .

الدفاع ــ والآن ، انتقل الى الشق الثالث الخاص بمبلغ الخمسة آلاف جنيه ونحن بيننا وبين الادعاء خلاف على استحقاق الأستاذ كريم ثابت ، لما تقاضاه من الدكتور النقيب ، وسند النيابة ، ان هذه المبالغ من مال المواساة وسندنا نحن ، ان هذا مال معهد فاروق الطبى . ودليلنا على الاستحقاق خطاب سنة ١٩٤٨ من الدكتور النقيب .. يعترف فيه بجهود كريم فى البروباجندا ، ويشكره عليها وقد يقال ان النقيب رجل تقوم عليه الشبهة ، فما رأيكم فى قرار مجلس الادارة نفسه فى ١٤ مايو سنة ١٩٥٠ وتأييد الموافقة على صرف أتعاب الأستاذ كريم ثابت .

الرئيس ــ ده قرار مجلس الادارة سنة ١٩٥٠ مع ان جواب النقيب سنة ١٩٤٨ يعنى القرار بعد المكافأة ؟

الدفاع ــ ايوه وحين عرض استجواب مصطفى مرعى تنـاول بحث المجلس موضوع الخمسة آلاف جنيه ، وقررت اللجنة الدستورية برئاسة حلمى عيسى ، أن لا محل لتحقيق الأمر اذ تبينت من الوقائع ان المبلغ صرف من مبالغ متبرع بها لمشروع معهد فاروق ، وليس مستشفى المواساة . ووافق المجلس على ذلك .

ودافعنا على هذا النحو أمام محكمة الغدر فلم تأخذ بدفاعنا ، فقمنا برد الخمسة آلاف جنيه ، وفوقها الخمسة آلاف جنيه الأخرى ، التى يعرض أمرها عليكم الآن .

وكيل النائب العام : تاريخ السداد .

الدفاع ــ رايح أريحك ، السداد فى ٤ اكتوبر الحالى ، ١٠ اكتوبر الحالى ، أى قبل أن ندعى للمحاكمة بساعات .

وزميلنا الهلباوى عاوز يقول : اننا لم ندفع الا خلقا لدفاع نتقدم به اليكم . ولكن الذى لا شبهة فيه ان محامى المواساة ، جاءنى وطلب المبلغ المحكوم به ، والمبلغ الثانى ، فقلت له ابعث لى بيان عنها ، فأرسل المحامى خطابا فى ٤ أغسطس سنة ١٩٥٣ للاستاذ كريم ثابت يطالبه بالعشرة آلاف جنيه ، ويقول فيه انه يرسل بيانات المبالغ ويطلب السداد . ومع الأسف فى هذا التاريخ كنت أنا فى أوروبا فانتظر كريم عودتى ، وبعد عودتى اطلعت على الخطاب وكان كريم مقبوضا عليه ، فدفع المبلغ ورغم هذا الوفاء ..

الرئيس ــ تحب سيادتك تاخذ راحتك شوية ؟

الدفاع ــ اذا سمحتم .

الرئيس ــ ترفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الثامنة وخمس دقائق وأعيدت فى الساعة الثامنة والدقيقة الثلاثين) .

الدفاع ــ بقيت لى مسألة سأتشرف بعرضها على حضراتكم من الناحية القانونية التى ينطوى فيها ، حين يحكم من محكمة الغدر فى هذه المسائل ، تنتهى مسئولية كريم ثابت ، ولكن أرجو أن يسجل هذا ، على حين أتكلم عن كريم ثابت فى مسألة تتصل بالأخلاق والنزاهة ، ومصلحة الوطن . محال أن أتستر فى القانون ولو كان فى ذلك البراءة التامة . وانما أسوق لكم هذه المسألة ، ليكون ما بينى وبين الله عامر .

فى ٩ ابريل سنة ١٩٥٣ صدر القانون المعدل لقانون الغدر ونص على العقاب ، على ما من شأنه افساد الحكم . ونص على العقاب على استغلال النفوذ . هل هذه الجرائم بالذات ، قد وردت فى أمر تشكيل محكمة الثورة أم لا ؟ فى المادة الثانية من قانون محكمة الثورة ، وهو يحمل

امضاءات حضراتكم ، فكان عهدا عليكم ، وأنتم أول من يقدر الوفاء بالعهد .

نصت المادة الثانية « على اختصاص المحكمة بالأفعال التى ساعدت على فساد الحكم ، وتمكين الاستعمار ، وافساد الحياة السياسية ، واستغلال النفوذ كما تختص بالنظر فيما يرى مجلس قيادة الثورة عرضه عليها من القضايا ، ما دام لم يصدر فيها حكم » .

فهل هذه الجرائم بالذات ، اقيمت علينا وصدر فيها حكم سابق أم لا ؟

ان الحكم الذى أصدرته محكمة الغدر ضد كريم ثابت ، كان خاصا باستغلال النفوذ وافساد الحياة السياسية بصفته مستشارا صحفيا للملك السابق .

وهذه هى نفس الادعاءات المقامة علينا أمامكم بألفاظها .

يبقى أن يقال لى ، واظن زميلى الأستاذ الهلباوى يتحفز لذلك ، وليقول : ان هذه القضية خاصة بخمسة آلاف جنيه أخرى غير الخمسة الآف الأولى ويقول لى : ان فساد الحكم أمام محكمة الغدر ، كان متعلقا بوقائع غير الوقائع المعروضة اليوم على حضراتكم .

ان هذا مخالف لذلك بالمرة ذلك لأن التهمة وصف ، والواقعة تدخل فى نطاق الوصف ، وحين تتعدد الوقائع وينفرد بها غرض واحد فالعقاب على واقعة منها يجب كل الوقائع الأخرى .

مثلا صراف فى شركة ، كل شهر يختلس ٢٠ جنيها . وفى وقت من الأوقات اكتشف الاختلاس بالنسبة لمائة جنيه فقط ، فحوكم . وبعد ذلك اكتشف اختلاس آخر بالنسبة لمبلغ آخر ، فهنا لا تجوز محاكمته مرة أخرى .

وها نحن قد صدر علينا حكم من محكمة الغدر ، وعلى ذلك يمتنع علينا العقاب وانى أدلل على ذلك بأقــوال على زكى العرابى فيما يقول فى مثل هذا الوضع .

والآن لا اريد أن أتستر بهذا الدفع ، ولا يريد كريم ثابت أن يتستر بستر من أستار القانون بل يلقى بصحيفته وبجسمه على المشرحة فمن راى سوءا يقول .

أنا حاسس انى أثقلت عليكم ؟

الرئيس ــ احنا مستعدين نسمع .

الدفاع ــ أنا طلبت محضر الخبراء ؟

وكيل النائب العام — جه دلوقتى (وناوله للدفاع) .

الدفاع — قضى قانون الكسب غير المشروع ان كل موظف يقدم اقراره . وكان كريم ثابت معتقلا ، وكانت يده خالية من المستندات ، وسأله أحد الخبراء وهو معتقل .

وبعد الافراج عنه لم يسأله احد عن شيء . وأخيرا فى أول هـذا الشهر طلبونى بصفتى وكيلا عن كريم ثابت لأذهب الى لجنة الخبراء بوزارة العدل ، وفتح المحضر وكان كريم معتقلا وطلبوا منى بيان ثروة كريم ثابت وثروة زوجته وثروة كريمته فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ ومصدر الثروة والمستندات الدالة على ذلك ، وكتابة مذكرة بتطور الثروة سنة بسنة فطلبت الاطلاع على الملف والاتصال بكريم ثابت فى المعتقل ، فأعطونى فرصة اسبوعا . وذهبت بعد يومين للاطلاع على الملف فرفضوا لعدم وجـــوده .

ما هى النتيجة الجسيمة لذلك يا حضرات القضاة ؟ ان اللجنة عجزت عن معرفة الثروة فكيف يمكن ان تقبل مرافعة النيابة حول هذه الثروة ؟

وقد طلب المدعى مصادرة الأموال . وكنت أرجو أن اطلب وقف الفصل فى هذا الطلب ، الى أن يتم بحثه وخصوصا وان المتهم محبوس وانى أرجو باخلاص استبعاد هذا الطلب حتى يتم بحثه . والذى استطعت ان احضره لكم دليلا على فساد شهادة الشهود من ان كريم ثابت ولد صعلوكا وبقى حتى سنة ١٩٤٩ صـعلوكا — استطعت أن أحضر لـكم تصميمات عملت فى ٨ يوليو سنة ١٩٣٨ لبناء عمارة للاستغلال تصل تكاليفها على الأقل أربعين أو خمسين الف جنيه .

والى هنا ياحضرات القضاة انتهى دفاعى عن كريم ثابت ولا أستطيع أن أبرح مكانى ، دون ان أسجل لكم فى غير ملق وفى غير زلفى ، كلمة ليست الا شكرا خالصا من شخصى الضعيف ، على ما أوسعتم به صدوركم لتسمعونى . ويبقى لى رجاء آخر هو ان الاحساس برسالتكم يقتضى تطهير القضاء الذى يحمل اسمكم ، من أمثال شهود هذه الدعوى .

ولذلك أرجو البراءة ، ووقف طلب المصادرة .

الرئيس — الادعاء له تعقيب ؟

المدعى العام — كلام الدفاع عن الزعماء ، سبق أن قيل فى محكمة الغدر وفصلت فيه المحكمة وقالت المحكمة فى ذلك « انها تلاحظ أن الملك السابق كان مصابا بانحراف الشخصية عنيد ، مستبد ، نزق ، حين يواجه رجاله المسئولين . فاذا ما خلا الى اذنابه وخدمه عاد بينهم لين العريكة منحطا ،

يسعى الى شهواته . وقالت المحكمة « ان كريم ثابت كان عند فاروق أثيرا مكينا لا يرد له طلبه . »

أما عن شهادة الشاذلى فمن المؤسف حقا ان يستدل على خيانته بمقال لجريدة يومية أبلغ هو ضدها النيابة . وما لنا نذهب بعيدا ومواقفه معروفة ، وسبق أن اشادت هذه الجريدة بمواقفه ووطنيته .

أما عن شهادة الدكتور حافظ عفيفى فأمرها متروك لكم طالما انها تتفق مع سير الأمور . أما ان المتهم لم يكن موجودا فى الديوان معه فالواقع انه استقال من الديوان ، ولكن صداقته بالملك استمرت ، بدليل تعيينه وزيرا ، والانعام على والده بالباشوية .

أما عن شهادة حسين سرى فهى واضحة أمامكم ، وقد تكلمت عنها محكمة الغدر وبخصوص الخطاب الذى اعترض فيه المتهم على تعيين عمار وكيلا للداخلية فهو دليل عليه لا له . ويبين حظوته لدى الملك حتى انه يكتب له مباشرة ، فيأخذ الملك برأيه .

أما عن دفع العشرة آلاف جنيه ، فقد دفعهما بعد أن قيدت نيابة الغدر القضية ضده بالنسبة للخمسة آلاف جنيه الأخيرة .

وكيل النائب العام ـ أما ما قاله الدفاع عن المسألة القانونية فان قانون تشكيل المحكمة يجيز لها الحكم ، لا فى الجرائم فحسب . بل فى الأفعال . ونحن اليوم نسائل المتهم عن أفعال وجرائم وقعت منذ سنة ١٩٤٦ ، ولا علاقة بينها وبين ما حوكم عليه أمام محكمة الغدر ، فالزمان والمكان مختلف بالنسبة للوقائع .

والوقائع المعروضة على حضراتكم اليوم خاضعة لاختصاصكم أما ما قيل عن الحالة المالية للمتهم ، وطلبه وقف الفصل فى هذا الادعاء ، فنحن نطلب رفض الطلب . لأن المدعى عليه سئل عن ذلك كله منذ عام . ولو كان لديه مستندات تنفى ما ينسب اليه لقدمها فى خلال هذه السنة . بل ولقدمها منذ أعلن بهذه الدعوى . وتقرير الخبير استوفاه من اقرار المتهم .

الرئيس ـ الدفاع له كلام .

الدفاع ـ لا يا فندم ، وانا متمسك بالمسالة القانونية ، ابراء لذمتى . ولأدلل على ان كريم ما بينه وبين الله عامر .

الرئيس ـ قررت المحكمة نظـــر الادعاء الأول فى جلسة سرية ، يوم السبت الساعة العاشرة صباحا والنظر فى ١ فقرة (ب) من الادعاء الثانى ، فى نفس الجلسة ولكن بحضور المدعى والدفاع ولترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة فى الساعة التاسعة والدقيقة العاشرة مساء)

الجلسة الخامسة عشرة

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا بمقر مجلس قيادة الثورة فى الجزيرة يوم السبت ١٧ اكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٨ صفر سنة ١٣٧٣) .

تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة ، وعضوية البكباشى أنور السادات ، وقائد الأسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قياد الثورة .

وبحضور البكباشى محمد التابعى المدعى ، والأستاذ مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

لاستمرار نظر القضية المتهم فيها السيد كريم ثابت .

الرئيس ـ **باسم الله وباسم الثورة .. نفتتح الجلسة الخامسة عشرة ، من جلسات محكمة الثورة : المدعى : المتهم والشهود موجودون ؟**

المدعى العام ـ أيوه يا فندم .

الرئيس ـ فيه حاجة ؟

المدعى ـ وردت الينا البرقية التالية :

« كلفت بصرف مبلغ كبير من بند المصاريف السرية بالخارجية عقب اجتماع ملوك العرب بانشاص الى كريم ثابت » .

عطية نجم
مراقب حسابات المالية

الرئيس ـ تضم هذه البرقية الىأوراق التحقيق ، ويستدعى صاحبها .

المدعى العام ـ حاضر يا فندم .

الرئيس ـ فى جلسة يوم الخميس كانت المحكمة قد قررت نظر الدعاء الأول فى جلسة سرية بدون حضور الادعاء والدفاع ثم نظر الفقرة (ب) من الادعاء الثانى فى جلسة سرية يحضرها الدفاع والادعاء . والآن تنتقل المحكمة الى غرفة المداولة لمناقشة المتهم فى الادعاء الأول المقام عليه ، ثم تنعقد هيئة المحكمة بعد ذلك بصفة سرية ، للنظر فى الفقرة (ب) من الادعاء الثانى .

(انتقلت هيئة المحكمة الى غرفة المداولة فى الساعة العاشرة والنصف وانتهت من مناقشة المتهم فى الادعاء الأول ، فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين) .

(وفى الساعة الواحدة بعد الظهر ، أعيدت الجلسة بصفة سرية بحضور الادعاء والدفاع) .

(وفى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والعشرين رفعت الجلسة على أن يصدر الحكم فى الجلسة التى تعقد فى الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣) .

الجلسة السادسة عشرة

المنعقدة فى الساعة العاشرة والدقيقة الثانية عشرة صباحا يوم الأحد ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣ الموافق (٩ صفر سنة ١٣٧٣) .

لاستمرار نظر القضية المتهم فيها السيد كريم ثابت .

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة ، نفتتح الجلسة السادسة عشرة لمحكمة الثورة .

الحكم فى القضية المتهم فيها السيد كريم ثابت .

الحكم ـ « حكمت المحكمة على المتهم كريم ثابت فى الادعاءات المقامة عليه :

أولا ـ بالأشغال الشاقة المؤبدة .

ثانيا ـ برد ما استولى عليه هو وزوجته من أموال الشعب ، الى الشعب . وذلك بمصادرة كل ما زاد من أموالهما وممتلكاتهما ، عما كانا يملكانه قبل ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ » .

(وعلى أثر ذلك انصرف المتهم برفقة حارسه)

* * *

وقد صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم بتاريخ ١٨ أكتوبر أى فى نفس اليوم .

كما أخطرت الجهات المختصة بالكتاب رقم ١٦/٢ (٦٩) بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٩ لتنفيذه .



كريم .. بين جدران السجن



كريم بين زملائه من نزلاء السجن .

تعقيب

ظاهر ان محكمة الثورة لا تتقيـــد باجـراء معين ، من الاجراءات المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية ، على نحو ما هو معروف فى القضاء العادى . وهى لا تتقيد أيضا بحد من الحدود المرسومة فى قانون العقوبات . فليس لكل جريمة عقوبة ، لا يجوز الخروج عليهابحال من الاحوال . والا كان الحكم باطلا . والواقع ان المحكمة تسير وفق ما هو منصوص عليه فى امر تشكيلها . فهو .. أى دستور هـــذه المحكمة . حدد لها اجراءاتها . ونص على العقوبات التى لها ان توقعها. ولم يحدد حدا أقصى ، وحدا ادنى . بل ترك الامر لتقدير المحكمــة وفطنتها وللظروف والأحوال .



كريم ثابت يلقى درسا فى التوبة ...

وليس هذا غريبا . فمحاكم الثورة بخلاف المحاكم العادية .انشئت لتحقيق هدف معين . وسيلتها السرعة وغايتها القضاء على اعدائها . ولذلك فان احكامها كثيرا ما خرجت على المألوف فى الاحكام العادية . فلم نعهد ايقاف تنفيذ مع عقوبة السجن . ولم نعهد الحكم بالحرمان

من شرف المواطن .. الخ . والاحكام تصدر بعد التحقيق الذى تجريه المحكمة ، التى تكون اقتناعها مما يجرى أمامها ، وتقضى بحسب ما يرتضيه ضمير قضاتها .

والقضية التى نحن بصددها توضح كيف كانت تحكم البلاد . وكيف كان السلطان فى يد اشخاص امعات . لاهم فى العير ، ولا هم فى النفير . بل هم جماعة من الخدم ! اصطفاهم الملك السابق . وناولهم مقاليـــد الأمور فأساءوا التصرف .

والذى يظهر من هذه القضية ثلاثة امور :

الأمر الأول – ان مقاليد الأمور كانت فى يد غير المسئولين . وهم اشخاص لا علم لهم ولا دراية ولا ثقافة . كانوا يتصرفون فى جميع شئون الدولة، ويصدرون الاوامر الى الوزراء وكبار الموظفين . ومن رجال الحاشية يعين الوزراء . ويستوحى رؤساء الوزارات اسماء وزرائهم .



كريم ثابت ... وقت الفسحة

الأمر الثانى – ان كبار رجال الدولة ورجال السراى الرسميين ، انعـــدمت شخصياتهم ، ولم تعد لهم كرامة ! فقبل البعض صدور الأمر اليهم من الخدم والحشم ، وقبل البعض الآخر الا يكون لهم قيمة ولا مركز. بل كانوا مجرد اسماء واشخاص . مراكز موجودة اسما لافعـــلا ! السلطان كل السلطان فى يد الغير ، ومع ذلك لم يفكر واحد منهم فى ان

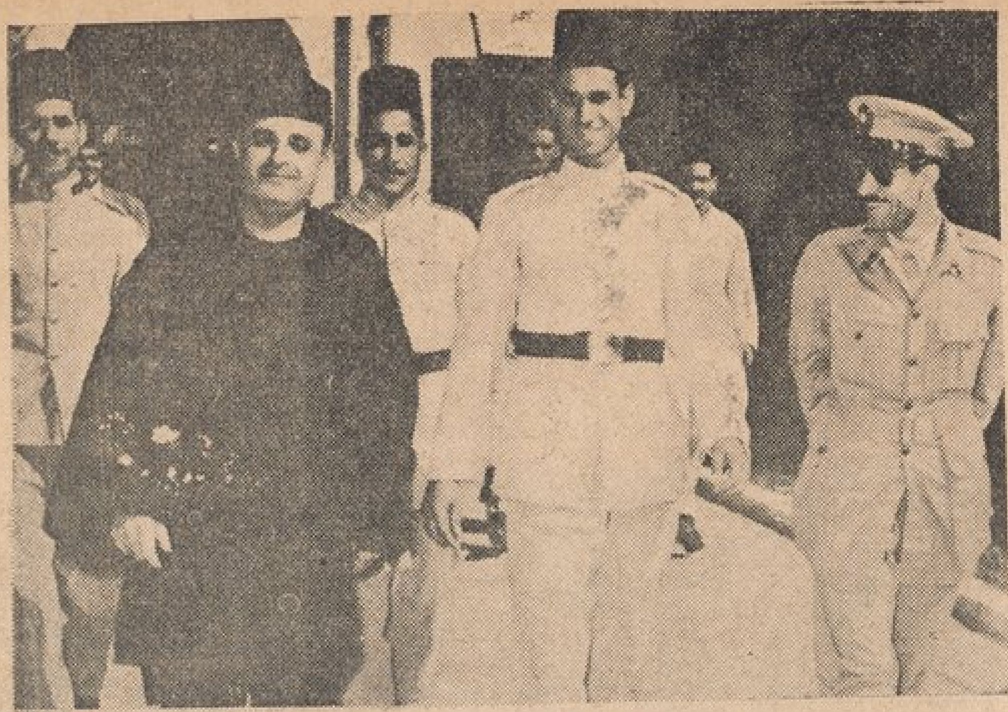
يترك كراسى الحكم احتجاجا على الاوضاع الشائنـة ، واحتجاجا على تدخل الاشخاص الغير مسئولين فى الحكم ، والاساءة اليهم والى سمعة بلادهم . فلم يستقل احد منهم احتجاجا او استنكارا ، بل كلهم كانوا يخطبون الود ، ويسعون الى نيل الرضى تقربا وزلفى للملك السابق .

الامر الثالث — ان اموال الدولة كانت نهبا مشاعا يغترف منها هؤلاء الخدم ورجال الحاشية ويستفيدون ، ويكونون الثروات الضخمة . وقد رأينا ثراء المتهم العريض ، وتمتعه بكل النعم ، فى الوقت الذى يشقى فيه ابناء البلاد .



السجين كريم بين فريق من زملائه .. نزلاء السجن

والجديد فى هذا الحكم ، هو نوع المصادرة . التى امتدت فشملت ثروة زوجة المتهم . لانه ثبت ان المتهم قد هرب معظم امواله باسـم زوجته . كانما كان يخشى المصادرة فى يوم من الايام ! وهذا الحكم ، وان كان يبدو غريبا بالنسبة لقضاء المحاكم العاديـة ، الا انه ليس كذلك ، بالنسبة لمحكمة الثورة ، التى تهدف الى رد الامور الى نصابها ، بعد ما تبين لها أن هذه الزوجة لم تكن تملك شيئا . قبل دخول زوجها خدمة الملك السابق . فلا غرو ان هى امرت برد الاموال الى اصحابها . وهم أبناء الشعب .



السجين كريم ثابت بين حراسه



كريم ثابت مع أصدقائه فى السجن ...



كريم ثابت ... خاتمة المطاف

محاكمة
السيد محمود سليمان غنام

تابع الجلسة السادسة عشرة

المتهم السيد محمود سليمان غنام



- ولد سنة ١٨٩٢ .
- حاز على ليسانس الحقوق، من جامعة فؤاد .
- كان سنة ١٩٢٦ سكرتيرا خاصا لسعد زغلول ، ثم مارس المحاماه .
- كانت أمنيته ، وهو نائب أن يلغى الرقابة الصحفية .. فلما عين وكيلا لوزارة الداخلية، كان من أقسى الرقباء الذين واجهتهم الصحافة !
- اختير وزيرا للتجارة فى وزارة الوفد سنة ١٩٤٢ .
- عين سكرتيرا مساعدا للوفد عام ١٩٤٧ .
- عين وزيرا للتجارة والصناعة للمرة الثانية ، فى وزارة الوفد الأخيرة .
- أهم ما حوكم من أجله .. الاشتراك فى نشاط جماعة هدامة ، وافساد الحكم واستغلال النفوذ .
- حكمت عليه محكمة الثورة بالسجن ١٥ عاما مع ايقاف التنفيذ وابطال الاجراءات التى اتبعت فى الصفقتين الأولى والثانية الخاصة بأراضى مربوط وطهواى ومصادرتها لمصلحة الشعب .

محامي المتهم

الدكتور محمد صلاح الدين :

- ولد فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٠٢ .
- دخل الخديوية وكان خطيبا . وكان أحد أربعة تكونت منهم أول لجنة من لجان الطلبة التنفيذية .
- عاصر الحركة الوطنية منذ سنة ١٩١٩ ، ودخل الوفد .
- حصل على الليسانس سنة ١٩٢٤ ، وكان ترتيبه الرابع .
- اشتغل سنة ١٩٢٤ محاميا .
- اختير فى وفد المفاوضات مع بريطانيا سنة ١٩٣٠ .
- اشترك بعد ذلك مع زهير جرانة فى مكتبه .
- عين سنة ١٩٣٦ مديرا لمكتب رئيس الوزراء .
- سافر الى مونترو سنة ١٩٣٧ .
- شاعر .. يحب التمثيل والالقاء .
- عين سكرتيرا عاما لمجلس الوزراء سنة ١٩٤٢ ثم وكيلا للخارجية بدرجة وزير مفوض . ثم استقال واشتغل وكيلا لشركة المياه سنة ١٩٤٥ .
- عين وزيرا للخارجية سنة ١٩٥٠ .
- من أنصار حركة المرأة ولكنه محافظ فى منزله !
- اشتغل بالصحافة هاويا من ايام التلمذة ، اذ تولى رئاسة تحرير جريدة الكواكب سنة ١٩٣١ .
- طالب بتطهير الوفد بعد الحركة ..
- سافر مع بعثة المحامين المصريين للدفاع عن بعض زعماء السودان فى مارس سنة ١٩٥٣ .
- انتخب رئيسا لجمعية الفلاح فى مارس سنة ١٩٥٣ .

شهود القضية

السيد محمد عبد الله جاب الله

- عمدة الامراء مركز كفر الدوار بحيرة .
- عمره ٦٠ سنة تقريبا .
- استدعته المحكمة وقد قال محامى المتهم ـ الدكتور محمد صلاح الدين ـ ان الشاهد المطلوب ، هو فؤاد جابر وليس محمد جاب الله ، الا انه تبين ان الشاهد المذكور قد طلب بناء على أمر المحكمة .
- قال عنه المحامى انه شاهد نزل من السماء لصالح المتهم ، اذ قرر انموضوع أرض عزيزة الوكيل ، كانت من صنع يد الدكتور حامد زكى .

بعد النطق بالحكم على المتهم كريم ثابت .

(قدمت القضية المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام)

حضر المتهم وبصحبته الدكتور محمد صلاح الدين محاميه .

وقد حضر البكباشي ابراهيم سامى جاد الحق المدعى والأستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام عضوا مكتب التحقيق والادعاء .

الرئيس ــ للمدعى : المتهم موجود .

البكباشي ابراهيم سامى جاد الحق (المدعى) ــ أيوه يا فندم ، المتهم موجود . وقد أعلن بتهمة جديدة فى صباح اليوم . وعلى هذا الأساس أصبح الادعاء الثانى مكونا من خمس فقرات .

الرئيس ــ المتهم محمود سليمان غنام .

المتهم ــ أيوه يا فندم .

الرئيس ــ الادعاءات المقامة على المتهم .

الادعاء الأول ــ « أتى أفعالا ضد سلامة الوطن .. وذلك انه فى غضون عام ١٩٥٣ اشترك فعلا فى نشاط جماعة سرية ذات مبادىء هدامة ، ترمى بوسائلها غير المشروعة الى مناهضة النظام الحاضر والأسس التى قامت عليها الثورة » .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ــ غير مذنب ، وهذا غير صحيح اطلاقا ، ولم أشترك فى أى جماعة سياسية على الاطلاق ، ولا فى أى جماعة لها نشاط سرى .

الرئيس ــ هذا يقوله الدفاع وقت المرافعة .

المتهم ــ ده كلام باقوله على الهامش .

الرئيس ــ الادعاء الثانى ــ « أتى أفعالا ساعدت على افساد الحكم والحياة السياسية . واستغل نفوذه استغلالا لم يرع فيه صالح الوطن ، أثناء توليه مهام وظيفة عامة فى الدولة وذلك أنه :

أولا ــ فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٠ بوصفه وزيرا للاقتصاد ، استغل نفوذه لتحصل السيدة عزيزة الوكيل على ميزة غير قانونية ، بأن يسر لها شراء أرض حكومية بمنطقة مريوط بطريق الغش والتدليس ، وصرح لها بأن تستأجر القطعة رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ بالمنطقة الثالثة من الأرض المذكورة ومساحتها ٣٠٠ فدان بطريق الممارسة ، توطئة لشرائها تلك القطع طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ ، مخالفا بذلك الأصول التى جرى عليها العمل بمصلحة الأملاك الأميرية ، والتى لا تجيز التأجير بالممارسة الا بالنسبة للأراضى الزراعية التى لا تزيد

مساحة كل قطعة منها على عشرين فدانا . وبذلك مهد لها السبيل لأن تزيد مساحة ما اشترته الى ٦٠٠ فدان .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب وهذا أيضا غير صحيح ، ولم تتقدم لى السيدة عزيزة الوكيل بأى طلب ولم أصرح لها اطلاقا بأى شيء من هذا النوع .

الرئيس ـ ثانيا ـ من الادعاء الثانى :

« وفى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٠ بوصفه وزيرا للاقتصاد الوطنى ، استغل نفوذه ليحصل الأستاذ عبد الخالق بدوى على ميزة غير قانونية ، بأن يسر له شراء أرض حكومية بزمام طهواى مركز أشمون منوفية ، وأضفى عليه صفة ليست له بأن اعتبره مستأجرا لتلك الأرض تحايلا منه لاتمام صفقة البيع بالممارسة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ ، وبثمن بخس هو ٣٠٠ جنيه للفدان ، برغم تقدم من يرغب فى الشراء بسعر أكبر هو ٤٠٠ جنيه للفدان الواحد » .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ وهذا أيضا غير صحيح ، وأنا غير مذنب ، وأنا لم اخلع أية صفة على هذا القاضى اللى هو عبد الخالق بدوى لأنه كان مستأجرا من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٥٠ .

الرئيس ـ ثالثا ـ (من الادعاء الثانى)

« بوصفه وزيرا للتجارة والصناعة ، أدلى فى مجلس الشيوخ ببيان كاذب ـ بسوء قصد ، وفى ظروف مريبة ، أثناء مناقشة مشروع القانون الخاص بشروط استغلال شركة الملح والتعدين الأهلية لملاحات المكس وجليم ومنفيس وما جاورها ـ فأشاد بكفاية تلك الشركة ونزاهة قصدها وقدرتها على القيام بالتزاماتها على غير الحقيقة . اذ كانت تحت يده وقتذاك تقارير المختصين بوزارة التجارة والصناعة . وكلها تدحض ما جاهر به فى المجلس وتدمغ الشركة المذكورة بعدم الكفاية ، وعدم النزاهة . وكانت نتيجة بيانه هذا ، أن اعتمد مشروع القانون سالف الذكر » .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب وهذا البيان الذى ألقيته فى مجلس النواب ، أو مجلس الشيوخ كان صحيحا من أوله الى آخره . وقد أيدت أحكام القضاء ما أدليت به من بيانات فى هذا المجلس . وهذا الادعاء انما هو مستخرج أوصى به الأستاذ محيى الدين عابدين بسبب الخصومة القائمة بينى وبينه ، ورفعت على أساسها دعوى أمام مجلس الدولة .

الرئيس ــ أنا باذكر الادعاء ، وعليك اذا سئلت : هل انت مذنب أو غير مذنب ، أن ترد بأنك مذنب أو غير مذنب بس .

المتهم ــ دى كلمة تفسيرية باشرح بيها أننى غير مذنب .

الرئيس ــ رابعا ــ (من الادعاء الثانى)

« فى شهر فبراير سنة ١٩٥٠ بوصفه وزيرا مسئولا أدلى أمام مجلس النواب باسم الحكومة ببيان كاذب بسوء نية ، أثناء مناقشة مشروع القانون الخاص برفع تكاليف اليخت ــ محروسة ــ من مليون جنيه الى ١٫٣٢٠٫٠٠٠ جنيه ! فقرر أن العقد قد أبرم مع الشركة وفقا لشروط فتح الاعتماد ، وان الاصلاح قد بدىء فيه فعلا ، وهذا غير الحقيقة . اذ لم يتم التعاقد الا فى ٢١ مارس سنة ١٩٥٠ ، ولم يشرع فى الاصلاح الا فى أول ابريل سنة ١٩٥٠ . وبذلك ضلل المجلس ووضعه أمام الأمر الواقع على غير الواقع » .

المتهم ــ غير مذنب ، وده وفقا لقرار المحكمة والتفاصيل بعدين .

الرئيس ــ خامسا ــ (من الادعاء الثانى)

« وفى ٤ يونيو سنة ١٩٥١ بوصفه وزيرا للتجارة والصناعة ، أثناء بحث مشروع القانون الخاص باعانة شركة الخطوط المصرية للطيران الجوى « سعيدة » أدلى أمام مجلس الشيوخ ببيان غير جدى ، تضمن تعهده بعدم صرف الاعانة التى كان مزمعا منحها للشركة المذكورة وقدرها ١٠٠٫٠٠٠ جنيه الا بعد أن تسوى ديونها مع دائنيها ، وترتب على هذا التعهد الصورى ، أن صودق على مشروع القانون ، ثم تم الصرف للشركة دون أن يتحقق ذلك الشرط الأساسى . وبهذا ضلل المجلس وغرر بأعضائه وتسبب فى انفاق ذلك المبلغ الطائل من الخزانة العامة ممالأة منه للملك السابق ، ورضوخا لرغباته الجامحة ، دون ما مقتضى أو دافع وطنى »

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ــ غير مذنب ، وأقرر انه لا الملك السابق ولا السراى ، كنت أعرف حد منهم أبدا ، ولا كانت لى صلة بيهم بالمرة .

الدكتور محمد صلاح الدين (الدفاع) ــ أنا حاضر مع المتهم لأكون محاميه وذلك للعلم .

الرئيس ــ المدعى .

المدعى ــ اننا لا نرغب فى استدعاء شهود عند نظر هذه الادعاءات ، ونكتفى بالمستندات والملفات المودعة لدينا .

الأستاذ عبد الرحمن صالح (وكيل النائب العام) ـ فيما يتعلق بالادعاء الأول ، لا زلنا كما نحن دائما نطلب أن يكون نظره فى جلسة سرية .. وجلسة سرية مطلقة للصالح العام .

الرئيس ـ الدفاع .



المتهم محمود سليمان غنام يجلس بجوار محاميه الدكتور صلاح الدين أثناء المرافعة

الدفاع ـ فيما يتعلق بالادعاء الأول اذا رات المحكمة ـ والأمر مرجعه اليها أولا وأخيرا ـ أن ينظر فى جلسة سرية مطلقة ، فالأمر متروك للمحكمة ولكنى كذلك فيما يتعلق بالادعاء الأول ، أرجو من حضراتكم أن تمكنونى من الدفاع عن المدعى عليه من الناحية العامة . ولكى نتمكن من ذلك لابد لنا من أن نستشهد بشهود ، ومن أن نتقدم ببعض الطلبات . ولن اسمح لنفسى أن أقول ما هى هذه الطلبات الآن ، احتفاظا بالسرية التى يطلبها الادعاء . وسأحتفظ لنفسى بأن أقدم هذه الطلبات حينما تقررون بدء الجلسة السرية . وليس معنى هذا أن يستمر حضورى فى الجلسة السرية .. بل ان كل ما أريده هو أن أمكن من أن أقدم اليكم الطلبات والأوراق التى نحتاجها لهذا الدفاع العام ، الذى تفضلت المحكمة فى قضية سابقة فأباحت لى أن أدلى به ، أما فيما يتعلق بالادعاءات الأخرى فاننا لا ندرى شيئا عنها ولا عن الوثائق والملفات والمستندات التى يستند عليها الادعاء ولكننا نفترض أن تقدم جميع هذه الوثائق وهذه الملفات وهذه المستندات ، أى جميع ما يمس الموضوع سواء فيما يتعلق بما يمس الموضوع من وجهة نظر الادعاء ، أو بما يمس الموضوع من وجهة نظر الدفاع . ولعلكم تحرصون على كل ما يمس الموضوع من وجهة نظر

الدفاع أكثر مما تحرصون على ما يمس الموضوع من وجهة نظر الادعاء فالدفاع كما تعلمون حق مقدس . أما الادعاء فله ميزة على الدفاع ، اذ هو يعرف ما قدمنا به فى حين اننا نحن فى تجهيل تام . فأنا لم أطلع على شيء مطلقا ، ولا أدرى ما هى الأوراق التى يمكن أن تكون النيابة قد قدمتها أو ضمتها ، لذلك فأنا أفترض أن تضم جميع الأوراق ، والأمر مرجعه الى المحكمة . وربما اتقدم ببعض طلبات .. أخرى ولذلك أرجو من المحكمة ان تأمر باجابتها . وفيما يتعلق بالادعاء الأول فقد أسلفت اننى احتفظ لنفسى ببعض الطلبات .

المتهم ـ دى جلسة تحضيرية .

الدفاع ـ هو يقصد أن يقول ان دى من ناحية التحضير .

الرئيس ـ خللى الدفاع هو اللى يتكلم ، واذا ماكنتش عاوز الدفاع يتكلم ، خليه يتنحى وتبقى انت تدافع عن نفسك .

المتهم ـ لا يافندم .

الدفاع ـ اسكت انت يا غنام ، ماتقاطعنيش وخللينى اتكلم . أما فيما يتعلق بالجزء الأول من الادعاء الثانى وهو الخاص باستغلال نفوذه ، لتحصل السيدة عزيزة الوكيل .. الخ ما جاء فى هذا الادعاء ، فاننا نفترض أن يكون هناك ملف للموضوع كاملا . ونفترض كذلك أن يقدم ملف لجنة التطهير أو التنظيم التى حققت هذا الموضوع .

المدعى ـ الملفات دى موجودة كلها .

الدفاع ـ الحمد لله ـ كذلك نطلب أن نسمع السيد سعيد السبع ، الذى كان مديرا لمصلحة الأملاك الأميرية . ونرجو فيما يتعلق بالملفات التى ضمت أو التى يمكن أن تضم أن تراعى بوجه خاص ، شكوى العمدة الذى كان واضعا اليد على هذه الأرض ، واسمه محمد جاب الله وشركاؤه ، وكذلك قرار النيابة بشأن هذا التحقيق ، وهو الذى بنى عليه المدعى تصرفه .

الرئيس ـ موجودة ؟

المدعى ـ موجودة يا فندم .

الدفاع ـ وكذلك مذكرة مفتش أملاك مريوط رقم ٣ المرفوعة فى ٥٠/١٠/٢٣ والتى تقرر فيها صراحة أن محمد جاب الله كان يضع يده على القطع من ١ ـ ٦ منذ سنة ١٩٤٨ . وكذلك الدعوى المرفوعة من مصلحة الأملاك فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ والتى شطبت فى ١٩٥١/٤/١٠

المدعى ـ موجودة برضه .

الدفاع ـ وكذلك الملف رقم ٢٤/١٦/٥/٤٨٥ والملف رقم ٢٥١ ـ ١/٤٢ .

المدعى ـ ده خاص بايه ؟

الدفاع ـ ده برضه من ضمن ملفات الموضوع .

الرئيس ـ موضوع ايه ؟

المتهم ـ احنا بنتكلم فى الادعاء الأول ، وفى الأوراق المتناثرة عندى ، أنا لقيت فيها اشارة الى هذه الملفات . ونحن نقول هذا من باب الاحتياط .

الدفاع ـ وهناك أيضا شاهدان آخران ، قد يستدعى الأمر الاستشهاد بهما . وهما الأستاذ جابر رئيس لجنة التطهير ، والأستاذ محمد محمود اسماعيل رئيس نيابة بالنقض كان عضوا فى لجنة التطهير ؛ وكمان الأستاذ حامد خضر ، اللى كان عضو ثالث فى اللجنة . لأن الاستشهاد بهؤلاء خاص بواقعة أساسية فى الادعاء . ودى مسألة مهمة لأنها تنفى ان هناك صلة بين الأستاذ غنام والسيدة عزيزة . احنا عاوزين نثبت ان مافيش صلة بالمرة لتصرف غنام مع السيدة عزيزة الوكيل بل لعل ما قيل فى لجنة التطهير ينفى هذا من ناحية السيدة عزيزة الوكيل ، ويعتبر تحاملا من غنام عليها

أما فيما يتعلق بالجزء الثانى من الادعاء الثانى ، وهو الخاص باستغلال نفوذه ليحصل للاستاذ عبد الخالق بدوى على ميزة غير قانونية ، فاننا نفترض بطبيعة الحال . ان ملف الموضوع ده مضموم وكذلك ملف لجنة التطهير الذى تناول هذا الموضوع .

وكيل النائب العام ـ موجود .

الدفاع ـ وهناك قضية جنحة مباشرة ، كانت رفعت أمام محكمة امبابه رقمها ٥٣٤١ سنة ١٩٤٦ من عبد الفتاح عامر الزمر ، ضد محمد البيلى مأمور مركز امبابه وقتئذ ، وضد وزير الداخلية . وكان القاضى فى هذه القضية الأستاذ عبد الخالق بدوى ؛ والغرض من الاستشهاد بهذه القضية هى اثبات انه مافيش أى علاقة بين غنام والأستاذ بدوى ، اللهم الا أن تكون علاقة عدم اتفاق .

المدعى ـ أثير هذا الموضوع أمام لجنة التطهير .

الدفاع ـ ما دام الأمر كذلك ، فمن باب أولى احنا سبق اننا رأينا ان لجنة التطهير رأت أن له صلة بموضوع الادعاء . من أجل هذا فهناك ما يشير الى ذلك فى تحقيقات لجنة التطهير ،ويبقى احنا محقين فى طلبنا ضم هذه القضية .

وكيل النائب العام ـ ان هذا الموضوع أثير أمام اللجنة ولعل هذا الطلب يستشف منه ان الذى أصدره الأستاذ عبد الخالق بدوى كقاض ، سيكون محل

اعتبار فى مدى علاقة المتهم به . والقاضى وهو يحكم لأى شخص كان أو عليه ، لا يمكن أن يدور فى خاطره ان هناك علاقة ، سواء أكانت ايجابية أو سلبية . والرأى الأعلى لحضراتكم . ورأيى أن ضم هذه القضية لا يمكن أن نوافق عليه ، لأن كرامة القاضى وهو يحكم لا يصح أن تكون محل مناقشة ، سواء أحكم لفنام ، أو عليه . ان القاضى ليس خصما لأحد ، فان تبين أن هناك علاقة من أى نوع وجب عليه قانونا أن يتنحى . أما وقد حكم فليست هناك أى علاقة ، وليس هناك اذن أى داع لهذا الطلب .

المتهم ـ أنا عاوز أقول . .

الرئيس ـ يعنى انت عاوز تنحى الدفاع وتتكلم انت ؟

المتهم ـ ادونى عذرى ، الوقت كان ضيق . . اعذروا الأستاذ صلاح ، لأن الوقت كان أمامه ضيقا .

الدفاع ـ فى الواقع أنا محتاج بعض الوقت للمعاونة . . ولذلك اطلب أن تسمحوا لى ببعض الوقت للاستعداد .

الرئيس ـ الطريقة المتبعة ، ان المتهم يهمس فى أذن الدفاع بما يريد أن يقول مش يتكلم هوه .

المتهم ـ أريد أن أبدى شيئا من تفاصيل الدفاع ، لأن حضرة الزميل المحترم كان الوقت ضيقا عليه ، وحتى فترة الثلاثة أيام ، ضيقين عليه . وانا ما اقدرش أهمس فى ودنه بكل حاجة ، اعذرونى . دنا محامى وما اقدرش اسكت . . وكنت أريد ان أوضح هذا الظرف . كنت عاوز أبين ايه سبب طلب ضم هذه الجنحة المباشرة اذا سمحت المحكمة . وذلك أن عبد الفتاح الزمر وهو المدعى المدنى ، كان رفع قضية وهو يبقى ابن شقيقتى ، ومن هيئة حزبية غير الوفد . رفع القضية على مأمور المركز لأنه اعتقل ابن اختى ووضعه فى المركز ٦٣ يوما ، بالرغم من ان الحاكم العسكرى احمد ماهر رفض الاذن ، وكذلك النقراشى . وبالرغم من هذا ظل ابن اختى سجينا ومعتقلا فى سجن المركز ، لما تبينت لى هذه الظروف . . . ووجدت احمد ماهر والنقراشى رفضا الموافقة على الاعتقال ، رفعت جنحة مباشرة ضده ، ولما كانت القضية بتنظر أمام حضرة القاضى ، المتهم بانى حابيته واعطيته عشر فدادين . كان حضرة القاضى بيجلس مع المأمور وكانوا بيضحكوا بصفة ظاهرة ، فأخذت على خاطرى ، ثم صدر الحكم خطأ . وأؤكد لحضراتكم ، ومحكمة النقض بينت أن هذا الحكم لا يمكن أن يصدر من شخص فى سنة أولى . وانا أريد ان ابين هذه الظروف للمحكمة .

الدفاع ـ دى حماسة المتهم للدفاع عن نفسه .

المتهم ـ دى مش حماسة ولا حاجة .

الرئيس ـ ماتقاطعش الدفاع .

الدفاع ـ أنا بالاضافة الى حماسة المتهم أرجو ان المحكمة تقدر ان المتهم معذور فى هذه الحماسة واقصر كلامى فى الرد على كلمة النيابة على الناحية القانونية . هذا حكم ابتدائى والحكم الابتدائى دائما يكون موضع هجوم من جانب أصحاب الشأن ودى مسألة مسلم بها عندى فى القانون ، فالحكم يستأنف وأمام محكمة الاستئناف يناقش الموضوع من الناحية القانونية والموضوعية وفى بعض الأحيان يكون الهجوم عنيفا الى حد ان عبد العزيز فهمى ـ وهذه مسألة معروفة فى تاريخنا القضائى ـ كان فيه حكم أصدره قاضى محكمة عابدين ، وعمل عليه عبد العزيز فهمى استئناف ، هاجم بيه هذا الحكم . وهو استئناف مشهور ، وكاد يتعدى الحكم الى القاضى واحنا عاوزين نوضح المركز أمامكم وان شاء الله لن نتعدى هذا الى الهجوم على القاضى . الحكم يستأنف وبعد ذلك فيه نقض . وهذا الحكم أيده الاستئناف ، وبعدين راح لمحكمة النقض مرتين .. مرة من ناحية الشكل ومرة من ناحية الموضوع . ومحكمة النقض نقضت هذا الحكم ، واحنا عارفين حدودنا . واذا ضم هذا الحكم حنتكلم فى هذه الحدود فقط ، وأنا أطمئن زميلى الأستاذ عبد الرحمن صالح ، الى اننى حريص كل الحرص على كرامة القضاء .

المتهم ـ فعلا أنا مسلم مع حضرة المدعى ..

الرئيس ـ وبعدين معاك ، هو انت حتفضل تتكلم كده ، مش انت أول واحد نحاكمه . سكوت تام هنا ، ما دام فيه دفاع قائم بالأمر ..

المتهم ـ حاضر .

الرئيس ـ أو تقوم انت بالدفاع عن نفسك ، والمحامى يتنحى ؟

المتهم ـ لا .

الدفاع ـ فيما يتعلق برضه بالأوراق التى نطلب ضمها فى الجزء الثانى من الادعاء الثانى .. منشور لمصلحة الأموال المقررة الخاصة بأراضى الجزائر وطريقة تأجيرها وشروط تسليمها لمصلحة الأملاك . وهذه تبين الوضع الذى يجرى عليه العمل فى مصلحة الأملاك علشان نشوف : هل احنا خالفنا الأصول القانونية ، وهل حابينا هذا القاضى الذى لا يمكن ان تكون بيننا وبينه علاقة .. اللهم الا علاقة عدم الاتفاق فى أضيق الحدود .

وكذلك نريد الاستشهاد بالاستاذ السعيد محمد السبع مدير مصلحة

الأملاك السابق ، والسيد حشيش ، وكان ايضا مدير مصلحة الأملاك الأميرية ، وهو الآن على ما أعتقد وكيل وزارة المالية . فى الجزء الثالث من الادعاء الثانى ، وهو الخاص بشركة الملح والتعدين الأهلية . وهـذا موضوع واسع المدى خالص ، أرجو أن يتسع صدر المحكمة لما نطلبه من وثائق ومستندات ، متعلقة بهذا الموضوع ، وهو من الموضوعات الخطيرة الموجهة للمتهم ، والتى لا تنهض على قدميها ، حينما تضم الأوراق التى سأتشرف بطلب ضمها . نحن نفترض أن ملف الموضوع يكون كاملا . وكذلك الحال فيما يتعلق بملف لجنة التطهير ، وهـذا الموضوع كما سمعتم من المدعى عليه ، له علاقة بالأستاذ محيى الدين عابدين وكيل وزارة التجارة والصناعة ، علاقة ثابتة لا يمكن انكارها . لأنها تدرجت الى أطوار ، وأحب أقول : ان محيى الدين عابدين بالنسبة الى يعتبر كأخ أصغر ، تربطنى به أحسن الصلات ، ولكن أنا فى مركز أشعر ان على واجبا نحو المدعى عليه ، قبل اى شخص آخر . محيى الدين ده انا باعتبره فى مكان أخى الصغير ، وعلى أى حال فأنا أيضا أعـد المحكمة والادعاء ، بأننى سألتزم الحدود الضرورية لبيان موضوع الادعاء ونحن فى هذا الصدد لا نقصد تشهيرا بأحد ، أو طعنا فى أحد . وانمـا نقصد الدفاع عن أنفسنا ، ولذلك فسنطلب ضم ملف خدمة محيى الدين عابدين حتى نتبين العلاقة بين الأستاذ محيى الدين عابدين نفسه ، وبين سليمان غنام ، الذى كان وزيرا للتجارة والصناعة . ولا شك ان مثل هذه العلاقة مع كل التطورات التى دخلت فيها القضية ، يبقى طلب الملف داخلا فى صميم الموضوع . كذلك أرجو ضم محاضر لجنة التجارة والصناعة ، الخاصة بموضوع تعاقد الحكومة مع شركة الملح والتعدين الأهلية . وكذلك ثلاث قضايا رفعتها شركة الملح والتعدين أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة ، خاصة بعلاقتها مع الحكومة . قضية منها طلبت فيها هذه الشركة وقف تنفيذ والغاء القرار الادارى الصادر بامتناع وزير التجارة عن توقيع عقد امتياز الشركة ، والقضية الثانية رفعت بوقف تنفيذ والغاء القرار الصادر بالغاء التعاقد مع الشركة والقضية الثالثة بوقف تنفيذ . والغاء القرار الصادر من مجلس الوزراء الذى مر بجلسة ١٩٥٣/٣/١١ برفع يد الشركة ، واستلام العملية ، واستصدار قانون بالغاء القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ . واجراء مزايدة جديدة لاستغلال هذا المرفق . وهناك قضايا رفعت على الشركة ، سواء أمام القضاء المدنى أو القضاء الجنائى . ودى لها أهمية كبيرة فى هذه القضية لأن الطعن جاى على الشركة من ناحية سوء حالتها ، ومخالفتها لقوانين

التسعيرة . وهناك قضية رفعت فى هذا الشأن وصدرت فيها أحكام هى القضية رقم ١٣٢٤ لسنة ١٩٥٢ محكمة اسكندرية للامور المستعجلة وقد صدر الحكم فيها بتاريخ ١٩٥٢/٦/٩ وهى مرفوعة من الأستاذ نجيب أنطون ، ضد وزير التجارة والصناعة وآخرين . كذلك قضية النائب العام رقم ٧١ لسنة ١٩٥٢ ضد ياقوت صالح ، وقد صدر الحكم فيها من محكمة القاهرة العسكرية بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢ . وياقوت صالح ده مدير فرع الشركة ؛ وقد قدم للمحاكمة بتهمة مخالفة التسعيرة . والرأى القائل أن الشركة غير صالحة لأن تستمر فى عملها كصاحبة التزام استغلال الملح والتعدين .. هو رأى محيى الدين عابدين . وكان يستند فى ذلك على أن الشركة تخالف قوانين التسعيرة وهذا حكم صادر بالبراءة وهناك أحكام أخرى صادرة بالبراءة من محكمة الاسكندرية .

الحكم الأول : أهميته انه يتناول المبدأ ، وبعد ذلك كان الدفاع يستند على ما رأته المحكمة ، لكى يقدم دفاعه فى جميع القضايا الأخرى المشابهة لهذه القضية . والتى صدرت فيها كلها أحكام بالبراءة ، مثل جنح عسكرية العطارين .

المدعى — انت عاوز ملفات القضايا دى والا بتضرب مثل ؟

الدفاع — أنا عاوز ملفات القضايا دى ، لأنى أرجو أن يكون تحت يد المحكمة ، أطلب هذه القضايا التى رفعت على الشركة ، باعتبارها انها قد خالفت قانون التسعيرة . لذلك أطلب من حضراتكم ضم الملفات الآتية .

جنح عسكرية العطارين رقم ١٠١ ، ١٠٨ سنة ١٩٥٢ .

مستعجلة اسكندرية رقم ٤٢٦ سنة ١٩٥٢ ، ٩٧ سنة ١٩٥٢ و ٢٠ سنة ١٩٥١ ، ١١٤ سنة ١٩٥٢ ، ٢٢٨ سنة ١٩٥٢ ، ١٧٧ سنة ١٩٥٢ ، ٢٤٦ سنة ١٩٥٢ ، ٤٩ سنة ١٩٥٢ ، ٩٧ سنة ١٩٥٢ . كما نطلب أن نستشهد فى هذه القضية بالأستاذ محمد حسن يوسف ، الذى كان الأستاذ محيى الدين عابدين شكى اليه ضد وزير التجارة والصناعة اذ ذاك ، كما نطلب ان نستشهد بالأستاذ صليب سامى الذى كان وزيرا للتجارة والصناعة فى وقت من الأوقات .

أما الادعاء الرابع أو الجزء الرابع ..

الرئيس — تقصد الرابع من الادعاء الثانى ؟

الدفاع — أيوه ، أما فيما يتعلق بالملفات التى طلبت ضمها ، الخاصة بشركة الملح ، أرجو أن تكون مستوفاة ، وهذه هى أرقامها .

٧٢ — ٢٩/٢٥ ، ١١٤ — ١٦٢٥/٢/٨ ، ١٣٢ — ٨٧/٩٨ جـ ٢ ١٣٢ — ٨/٨/٩ فرعى ٢١٥٤ ، ٨٤ — ٢/١٩٠ ، ١٧٥/٤١/٦٠٠ ، ٦٠٠ — ١٨٣١/٢ ، ١١٤ — ٣/٨ فرعى ٦١٢ ، ٧/٧٩/٣٣٣ فرعى .

وكذلك أطلب ضم محاضر لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ ، الخاصة بتعاقد الحكومة مع شركة التعدين . وقد سبق لها أن قدمت هذا الطلب . وكذلك ملف لجنة التطهير والدوسيهات التى كانت مرفقة به .

وفيما يتعلق بالفقرة رابعا ، من الادعاء الثانى ، فاننا نفترض أن يكون ملف الموضوع مضموما ، وكذلك الحال فيما يتعلق بملف لجنة التطهير ، وكذلك نطلب الاستشهاد بالأستاذ عبد المجيد عبد الحق . أما فيما يتعلق بالادعاء الذى قدم صباح اليوم ، فأرجو أن تعذرنا المحكمة اذا ما احتفظنا بحقنا فى بحثه ونرى ما يقتضيه الدفاع عن المتهم ، لكى نتقدم بطلبنا للمحكمة فى الوقت المناسب وبطبيعة الحال فنحن حريصون على سرعة العمل أمام المحكمة ، ولن نتسبب فى اعاقة أعمال المحكمة ، وبالطبع نحن نفترض أن يكون ملف الموضوع مطروحا ، واذا كان حصل تحقيقات أمام اللجان المختلفة ، فتضم هذه التحقيقات ايضا . واحب ان أقول فى هذا الصدد ، ان سليمان غنام لم يسأل مطلقا عن هذا الموضوع ، فى اى وقت من الأوقات . ولكنى من باب الاحتياط ، أطلب هذه الطلبات ثم احتفظ لنفسى بما قد أرى تقديمه للمحكمة من طلبات أخرى فى هذا الموضوع .

الواقع ان هذه القضية ضخمة جدا ، فيما يتعلق بكل هذه الادعاءات فهى فى الواقع تتضمن ستة ادعاءات : الادعاء الثانى منها يحتوى على خمسة أجزاء ، الى جانب الادعاء الأول . أى أن الادعاءات المقامة على المتهم ، عددها ستة . لذلك ارجو أن تمنحنا المحكمة المهلة القصوى ، التى اباح القانون منحها للدفاع .

وكيل النائب العام ــ كلمة صغيرة فيما يتعلق بالطلبات بوجه عام .

جميع الملفات التى أوردها الدفاع أمام حضراتكم غامضة ، ولا نعرف ماهو موضوعها . وهل هذه القضايا التى يطلب ضمها ، هى مرفوعة أمام القضاء العادى ، أم هى مرفوعة أمام القضاء الادارى . وأرجو أن يقول الدفاع ماذا تم فى القضايا الثلاث التى رفعت أمام مجلس الدولة .

الدفاع ــ لقد فصل فيها .

وكيل النائب العام ــ لقد فصل فيها بالرفض .

الدفاع ــ قد يكون الفصل فى مصلحتى ، وقد يكون لمصلحتك .

وكيل النائب العام ــ الأستاذ غنام يعرفها ويعرف انه فصل فيها بالرفض ، وطلبات وقف التنفيذ دى قضايا فصل فيها بالرفض . وفيما يتعلق بالشق الأول من الادعاء الثانى ، فقد طلب الدفاع الاستشهاد بالأستاذ السعيد السبع ومحمد جاب الله والأستاذ حشيش ، ومن حسن حظنا ان الأول والثالث مسئولان عن هذه الصفقة ، أى انهما ضالعان مع المتهم فيما هو منسوب اليه ، واستشهاد متهم بمتهم آخر ، لا يجدى ولا يجوز لأن الاثنين متهمان بتهمة واحدة ، وهما بصدد تقديمهما الى محكمة الغدر ، وكذلك فيما يتعلق بفؤاد جابر ، ومحمد محمود اسماعيل ، وحامد خضر ، فانهم كانوا أعضاء لجنة التطهير . أدلوا برأيهم فى ذلك الوقت . ورأيهم واضح صريح وليس هناك أى داع ولا أى مبرر لسؤالهم . لا داعى لأن نسأل محققا فيما حققه .

أما فيما يتعلق بطلب الدفاع ، ضم ملف خدمة الأستاذ محيى الدين عابدين ، فأنا مش فاهم علاقته ايه بالادعاء ؟ اللهم الا اذا اريد التشهير بهذا الموضوع ، ونحن نستند الى مستندات رسمية سواء كانت من مجلس الشيوخ ، أو مجلس النواب ، أو أوراق مصلحية من وزارة التجارة والصناعة . وعلى ذلك فليس هناك أى داع لضم ملف وكيل وزارة فى مثل هذه الدعوى علشان تشهروا به وتطعنوا فيه زى ما انتم عاوزين . مع التسليم جدلا بأنه هو اللى حرك الأوراق .. فهل كان على حق أو كان على غير حق . هذا هو ما سيبحث امام المحكمة . أما فيما يتعلق بالطلبات العديدة التى طلبت وغير محددة البيانات ، ومش عارفين مطلوبة علشان ايه ؟ المسألة مش كثرة طلب ضم أوراق ، خصوصا ان بعضها فى الاسكندرية ، نحن نستند الى قرار مجلس الوزراء اللى قضت محكمة القضاء الادارى بوقف تنفيذه . كذلك الأستاذ عبد المجيد عبد الحق ، مطلوب الاستشهاد به فيما يتعلق بالشق الرابع من الادعاء الثانى ونحن لم نأخذ المتهم الا بأقواله هو .

الرئيس ــ المدعى ــ عاوز تقول حاجة ؟

المدعى ــ لأ .

الرئيس ــ الدفاع ؟

الدفاع ــ فى أول كلامى ، أنا قلت ان النيابة لها ميزة علينا ، هى انها تعرف كل حاجة مقدما ، ونحن لا نزال فى غموض الآن . ولذلك التمسنا ما التمسناه .

الرئيس ــ دى حاجات مش جديدة على المتهم .

الدفاع ــ نعم صحيح مش جديدة ، وهو اللى أرشدنى الى كل هذه الطلبات ، وكل هذه الأوراق التى طلبت ضمها . ففيما يتعلق بالملف الخاص بالأستاذ محيى الدين عابدين .. الزميل يقول اننا نقصد التشهير ، وعلم الله اننا لا نقصد التشهير بأحد مطلقا ، ولكن فى جميع القضايا الجنائية ، وهذه قضية جنائية ، فى مسائل محددة ، لا شك أن الدافع له أهمية كبيرة جدا سواء كان الدافع للمدعى عليه أو الشاهد يشهد عليه ، كل هذا له أهمية كبيرة جدا فى القضية . فى هذه الحدود ، وفى حدود الدافع الذى دفع الأستاذ محيى الدين عابدين الى خصومة بينه وبين الأستاذ سليمان غنام ، الذى كان وزيرا للتجارة والصناعة .. والذى أدى فى النهاية الى هذه القضية المرفوعة عن سليمان غنام ، ولا أظن أن احدا يقول : ان هذا ليس له علاقة بالموضوع . صحيح المسألة مش مسألة أوراق ، ولكن دائما الدوافع التى خلف الأوراق ، يكون لها تقديرها ، وتكون لهـــا أهميتها ، ونحن لذلك نتمسك بهذا الطلب .

كذلك الحال فيما يتعلق بأعضاء لجنة التطهير ، يقول الزميل انهم

ليسوا الا محققين فى تاريخنا القضائى . وكثيرا ما استدعى المحققون لكى يسمعوا ، ونحن نريد أن نسمعهم وأن نستشهد بهم فى وقائع محددة ، تثبت أن سليمان غنام لم يكن له أى صلة بالسيدة عزيزة الوكيل . طيب دى كانت دائما تنقم على سليمان غنام وتقول انه هو اللى خرب بيتها . فاذا طلبنا تحقيق هذه الواقعة ، ذات الصلة الوثيقة بالقضية استدعى محققون وأجريت مناقشة معهم ، وفى الحدود التى تخضع لرقابة المحكمة اللى نعرف كيف نلتزمها احتراما لكل ما يقتضى المقام احترامه . كذلك الحال فيما يتعلق بالأستاذ عبد المجيد عبد الحق . نحن نستشهد بالأستاذ عبد المجيد عبد الحق ، لأن له فى محضر الجلسة الذى أشار اليه الادعاء ، والذى تضمن الكلمة التى القاها محمود سليمان غنام فى هذه الجلسة .. له كلام سابق على كلام سليمان غنام . وينطبق على كلام غنام .. لأنه عضو فى لجنة المالية التى كان تقريرها معروضا أمام المجلس ، وانه يشهد على وقائع جرت أمام لجنة المالية ، وكان معارضا لهذا المشروع المقدم للمجلس وهو مشروع رفع اعتماد اليخت (محروسة) فالبيانات التى أدليت أمام المجلس بعد ذلك ، هى التى أقنعته ، وجعلته يقرر العبارة السابقة لعبارة سليمان غنام ، وسليمان غنام لم يكن فى هذه المسألة وزيرا للمالية أو وزيرا الحربية ، بل كان بالمصادفة ، الشخص الوحيد من هيئة الوزارة اللى كان قاعد فى الجلسة ، ودى مسألة سأشرحها فى المرافعة بوضوح . ولما لم يكن هناك أحد من هيئة الوزارة غيره ، فقد سأله رئيس المجلس فى أمر معين ، واضطر ان يجيب . ولكنه استند فى اجابته على ما سمعه من تقرير اللجنة ، ومن معارضة أحد المعارضين ، ومن كلام عبد المجيد عبد الحق ، الذى هو أحد أعضاء اللجنة المالية ، والذى كان معارضا للمشروع ؛ ثم بعد ذلك وافق على المشروع ، فلما نجيب عبد المجيد عبد الحق علشان نستشهد به على هذه الواقعة ، ونبرز كل ما دار فى هذه الجلسة بالذات وفى لجنة المالية ، نبقى احنا نكون فى حدود حقنا ، ومن أجل هـــذا .. انا مصر على طلب الأوراق والمستندات ، واستدعاء الشهود الذين تشرفت بذكر أسمائهم على حضراتكم . كما أطلب من هيئة المحكمة الموقرة ، منحى مهلة كافية من الوقت .

الرئيس ــ تختلى المحكمة للمداولة فى طلب الدفاع .

(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة صباحا ، ثم أعيدت فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة ٢٣ صباحا)

الرئيس ــ قررت المحكمة ما يأتى :

١ ــ بالنسبة للادعاء الأول ، نظره فى جلسة سرية ، بحضور المتهم فقط ، دون المدعى والمحامى .

٢ ـ بالنسبة للادعاء الثانى :

أولا : ـ

أ ـ سماع شهادة محمد جاب الله ، والترخيص للدفاع باستدعائه .
ب ـ ضم ملف الموضوع الخاص بالتهمة .
ج ـ ضم التحقيق الادارى الخاص بمحمد جاب الله .
د ـ ضم مذكرة مفتش أملاك مريوط .

ثانيـا : ـ

أ ـ ضم ملف موضوع هذه التهمة .
ب ـ ضم ملف لجنة التطهير .
ج ـ منشورات مصلحة الأموال المقررة ، الخاصة باستئجار الأرض .

ثالثـا : ـ

أ ـ ضم ملف الموضوع الخاص بشركة الملح والتعدين الأهلية .
ب ـ ضم محاضر لجنة التجارة والصناعة عن عقد الحكومة مع الشركة .

رابعا : ـ

أ ـ ضم ملف الموضوع الخاص باصلاح اليخت (محروسة) .
ب ـ الترخيص للدفاع باعلان الأستاذ عبد المجيد عبد الحق شاهدا .

خامسا : ـ

أ ـ ضم الملف الخاص بشركة سعيدة .
ب ـ تأجيل نظر القضية الى الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة ٣٥ صباحا)



المتهم محمود سليمان غنام يرد على الادعاءات المقامة عليه

الجلسة السابعة عشرة

المنعقدة فى يوم الثلاثاء ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ١١ صفر سنة ١٣٧٣) الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة صباحا .

لاستمرار نظر القضية المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام .

الرئيس ـ **باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة .. المدعى .**

البكباشى سامى جاد الحق (المدعى) ـ المتهم موجود ، والشاهد محمد جاب الله موجـود .

الدفاع ـ لو سمح لى سيادة الرئيس .. فيما يتعلق بالشاهد جاب الله ، احنا اللى طالبين الاستشهاد بيه ، هو فؤاد جابر مش محمد جاب الله ، واظن ان الكلام كان صريحا فى هذا . لكن أنا ما اعرفش يمكن يكون المحكمة التبس عليها الأمر ، ومافيش ما يمنع من اننا نستمع الى أى شاهد . بس احب أقول : انه لا يمكن يعتبر هذا الشاهد هو شاهد الدفاع .

الرئيس ـ فؤاد جابر ده كان رئيس لجنة التطهير ، وانتم اللى طلبتم سماع شهادة جاب الله .

الدفاع ـ أنا اقول اننا طلبنا فؤاد جابر ، لتأدية الشهادة . ولكن يمكن حصل التباس بين الاسمين .

الأستاذ عبد الرحمن صالح (وكيل النائب العام) ـ من بين الشهود اللى طلب الدفاع سماعهم .. كانوا السعيد السبع ، ومحمد حشيش ، ومحمد جاب الله .

الدفاع ـ على أى حال أنا جيت أصحح الواقعة ، ولكن لو أردتم حضراتكم سماع اقواله فالأمر متروك لكم ، سواء أكان هذا الشاهد هو شاهد النيابة أو شاهدنا ، وكل ما فى الأمر ، هو اننى أردت أن أضع الأمور فى نصابهـا الصحيح ، ولكن على ما اذكر احنا طلبنا سماع شهادة فؤاد جابر ، ولم نطلب محمد جاب الله لتأدية الشهادة . ولكن على أى حال يمكن الذاكرة تخون ، وانا متأسف لسوء الفهم اللى حصل .

الرئيس ـ المحضر موجود عندك ؟

المدعى ـ ايوه يا فندم موجود ، وبه اسم جاب الله بين الشهود اللى طلبهم .. أمال احنا جبنا اسمه منين .. وعضو اليمين كاتب اسمه عنده !

وكيل النائب العام ـ للادعاء كلمة ، فهو يرجو تصحيح خطأ وقع فى الجلسة الماضية . لدى الاطلاع على محضر جلسة ١٨ الجارى ، لفت نظرى وجود خطأ كتابى أرى من واجبى كممثل للادعاء أن أصححه ، لقد ثبت فى سياق عبارتى التى اعترضت فيها على الدفاع اننى مسست الأستاذ احمد حشيش وكيل الوزارة : والواقع ان هناك لبسا وقع فيه من كتب ووقعت فيه من بعده الصحف ، فالأستاذ احمد حشيش ليس هو الشخص الذى عنيته ، ولم يكن هو الشخص المقصود فى اعتراضى ، ولم يدر فى خلدى قط أن تؤول اشارتى اليه فالموضوع الذى ثار الجدل فيه فيما بينى وبين الدفاع لم يكن لوكيل المالية دخل فيه ، فيما كان من تصرفات من قريب أو من بعيد ما يمس النزاهة ولذلك أرجو صادقا أن يكون فى بيانى هذا الكفاية لازالة كل لبس ووضع الأمور فى نصابها احقاقا للحق .

الرئيس ـ المحكمة كانت قررت فى الجلسة الماضية نظر الادعاء الأول فى جلسة سرية وسينظر هذا الادعاء بعد نظر الادعاء الثانى . والآن نبدأ فى نظر

الادعاء الثانى :

« فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٠ بوصفه وزيرا للإقتصاد الوطنى استغل نفوذه لتحصل السيدة عزيزة الوكيل على ميزة غير قانونية بأن يسر لها شراء أرض حكومية من منطقة مريوط بطريق الغش والتدليس وصرح لها بأن تستأجر القطع رقم ١، ٢، ٣، ٤ بالمنطقة الثالثة من الأرض مخالفا بذلك الأصول التى جرى عليها العمل بمصلحة الأملاك الأميرية والتى لا تجيز التأجير بالممارسة الا بالنسبة للاراضى الزراعية التى لا تزيد مساحة كل قطعة منها على العشرين فدانا وبذلك مهد لها السبيل لأن تزيد مساحة ما اشترته الى ٦٠٠ فدان .. المدعى ؟ ..

المدعى ـ الشاهد موجود . **(حضر الشاهد محمد عبد الله جاب الله)**

الرئيس ـ اسمك ايه ؟

الشاهد ـ محمد عبدالله جاب‌الله

الرئيس ـ قل والله العظيم والله العظيم والله العظيم أقول الحق ولا شىء غير الحق والله على ما أقول شهيد .

(أقسم اليمين)



محمد جاب الله ..

المدعى ـ ما هى معلوماتك بخصوص بيع أراضى مريوط ؟

الرئيس ـ يعنى عاوزينك تقول لنا اللى تعرفه عن اللى تم فى بيع الأراضى بتاعة مريوط ..

الشاهد ـ انا سئلت فى ذلك ٤ مرات .. فى لجنة التطهير ، وانا معنديش حاجة تانية غير اللى قلته أمام اللجنة دى .

الرئيس ـ احنا عاوزين نسألك من جديد يعنى عاوزينك تقول لنا الحكاية من اولها لآخرها .

الشاهد ـ طيب من سبع أو ثمان أو عشر سنين كنت باشتغل ناظر فى عزبة الشيخ .. عزبة البوصى اللى حوالى الملاحة وكنت باعمل تجربة زراعية فى أراضى الحكومة فزرعت يبجى فدان أو اثنين أو ثلاثة ومن سنة ١٩٤٤ جه مشروع اسكندرية وعمل حد فاصل بين أراضى الملاحة واتقطعت المية وشفت الزراعة نشفت الأرض .

الرئيس ـ الحكومة ماكنتش بتحاسبك على ايجار الأرض ؟

الشاهد ـ من اول سنة ١٩٤٤ ماكانتش بتحاسبنى وفى سنة ١٩٤٦ كنت بازرع فدان هنا ونصف فدان هناك فحصرت الأرض ييجى عشرة اتناشر فدان واصبحت من وقتها بادفع ايجار وفضلت أزرع من سنة ١٩٤٨ ١٢٠ او ١٥٠ فدانا .

الرئيس ـ كنت بتدفع ايجار قد ايه ؟

الشاهد ـ كنت بادفع ايجار للفدان ١٢ جنيه .

الرئيس ـ كانت بتطلع محصول كويس ؟

الشاهد ـ كنت بازرع برسيم حته تطلع وحته ماتطلعش .. واصل الأرض سبخ وفى سنة ١٩٤٩ زرعت فيها زى مائتين فدان وكسور ولكن اللى كنت واضع يدى عليه كان حوالى ٦٠٠ فدان .

الرئيس ـ يعنى كنت بتدفع ايجار ٢٠٠ وانت فعلا واضع يدك على ٦٠٠ فدان.

الشاهد ـ أيوه كنت واضع يدى على ٦٠٠ فدان ولكن اللجنة ماكانتش بتقيس الا المزروع بس . وفى سنة ١٩٤٩ زرعت فيها ٢٠٠ فدان وكسور . جت مصلحة الأملاك وجه حسن الخولى والسبع بك .. وكانت عاوزة تشيلنى خالص وجابت الجرارات بتاعتها وقطعت المية وهدت المصارف والملايات اللى انا عاملها وصارف عليها فلوس ، وبعدين الدنيا شتت فزرعت على مية الشتاء قد خمس أو ست فدادين شعير وربنا بارك فيهم وبعدين المديرية أرسلت لى وقالت احنـــا يجب نقيس الأرض فقاستها على حساب سنة ١٩٥٠ فدفعت ايجارها سنة ١٩٥٠ وفى سنة ١٩٥١ جه خليل الجزار وعزيزة الوكيل ..

الرئيس ـ مين الجزار ده ؟

الشاهد ـ انا ماعرفهمش ، ولكن اتعرفت عليهم صدفة لما اتقابلنا عنـــد الدكتور النقيب فى المواساة .

الرئيس ـ يعنى عرفتهم صدفة واللا حد عرفك بيهم ؟

الشاهد ـ مافيش غير الدكتور النقيب وكنا قاعدين فى المواساة وكنت باشكى له الموضوع فعرضوا انهم يتوسطوا فى الموضوع علشان يخلصوه .

الرئيس ـ يعنى يتوسطوا فى الموضوع علشان يخلصوه فىمقابلايهوعلشانايه ؟

الشاهد ـ انا قلت كفاية ١٠٠ أو ٢٠٠ فدان كفاية قوى على الغلابة اللى زى حالاتنـــا .

الرئيس ـ اتفقتم ان ثمن التخليص ده يكون ايه ؟

الشاهد ـ ما اعرفش .. أقول لك الحق .

الرئيس ـ يعنى يخلصوها لك كده لله فى لله ؟

الشاهد ـ يخلصوها لى علشان أخذ الأرض اللى تنوبنى بالممارسة .

الرئيس ـ يعنى دلوقت الدكتور النقيب وانت كنتوا فين ؟

الشاهد ـ كنا فى المستشفى .

الرئيس ـ وبعدين بتقول ان دول جم بالصدفة وانت كنت بتشكى له من الحالة .

الشاهد ـ وقلت انهم يخلصولى الحكاية دى ويخشوا شركة معايا .

الرئيس ـ واساس الشركة دى كان ايه ؟

الشاهد ـ يعنى همه يأخذوا النصف وانا آخذ النصف .

الرئيس ـ الدكتور النقيب كان موجود ؟

الشاهد ـ أيوه شوية وبعد يومين قابلنى فى المواساة .. خليل الجزار شيع لى العربية بتاعته وركبت انا وخليل الجزار وعزيزة وواحد تانى ورحنا شفنا الأرض وبعدها بكام يوم واللا اسبوع أنا مش فاكر ، بعتلى مرة ثانية وقال لى انا كنت عاوز نخلص لك الشغلة ، هم عاوزين يأخذوا الأرض وتخلص الشغلة دى ، فهمه عاوزين ياخدوا الحتة الفلانية فقلت له زى بعضه ما دام يخلصونا وكفايه عليه مائة فدان أو مائتين .

الرئيس ـ هما كانوا عاوزين ياخدوا قد ايه ؟

الشاهد ـ حوالى ٤٠٠ فدان وبعد كده ماصلحوش حاجة ولا دفعوش ثمن الأرض ولا شىء أبدا .

الرئيس ـ يعنى انت مش عاوز نصيبك ؟

الشاهد ـ دول اخدوا كل شىء ، وبعد كده غيروا الاسماء وكتبوها على الفلاحين

الشراقوه اللى كانوا بيشتغلوا ، وبعد كده جونى تانى وقالوا تعالى أجر فقلت لهم أنا مش عاوز أأجر .

الرئيس ــ تؤجر من مين ؟

الشاهد ــ هم قالوا كلنا حنأجر من المصلحة ، وهم عملوا كونتراتات ومضوا عليها ومافضلش غير انا ، قلت انا مش مأجر ، يا تثبتوا لى وضع اليد يا اما انا مش مأجر فقالوا لى انت حتعطلنا واللا ايه ، ده احنا حنخلصهالك بالله نمضى العقد بتلات سنين وناخد الأرض بالممارسة ، فقلت زى بعضه .

الرئيس ــ اندهشت انت من الحكاية دى ؟

الشاهد ــ أيوه ، وبعدين رحت انا دفعت التأمين .

الرئيس ــ كده على طول تدفع التأمين ؟ مش كان لازم تطمئن الأول وتعرف ايه الطريقة ؟

الشاهد ــ ما هم قالوا انهم حيخلصوها بالواسطة .

الرئيس ــ واسطة مين ؟

الشاهد ــ بواسطة الوزراء .

الرئيس ــ وزراء مين ؟

الشاهد ــ أهم وزراء وبس .

الرئيس ــ مش كان لازم تسأل ؟

الشاهد ــ اظن كان فى المدة دى حامد زكى او غيره والا مش عارفين ، لكن يظهر انه كان حامد زكى . خدت بال سعادتك . بعد كده بعد ماكان بالممارسة عملوا بالمزاد يوم ٢٣ ، ٢٤ شهر ديسمبر مش فاكر سنة ١٩٥١ واللا ٥٢ جت العالم كلها وحاجة لخبطة أوى ولا حول ولا قوة بالله بتقول فى النشرة انه ما يجوزش البيع لغير أهالى الجيزة وما بصينا الا ولقينا الجزار جايب معاه خاله من الشراقوه والجماعة الدكاترة بتوع المواساة والميرى ، جايبين الشنط مليانة فلوس .

الرئيس ــ والدكاترة بتوع المواساة دول كانو جايين لوحدهم ، والا النقيب هو اللى جابهم ؟

الشاهد ــ النقيب ما جابهومش ، دول هم اللى سمعوا ، وجم كلك عملوا وده بقى منمر على الحتة دى ، وده منمر على الحتة دى والدكاترة اخذوا الأرض كلها والـ ٧٠٠ فدان صفصفت ومافضلش منها الا ١٢٠ فدان اللى كانوا معايا وبعدين قالوا اشترى قلت لهم ازاى انا اشترى الفدان بـ ٢٠٠ ، ٣٠٠ وانا اللى مصلح الأرض وصارف عليها .

الرئيس ـ وهم اشتروا ؟
الشاهد ـ اشتروا ودفعوا فلوس وبنوا بيوت .
الرئيس ـ ومن هم الشراقوه اللى كانوا جايين هم معاهم ؟
الشاهد ـ دول ناس من سمخراط .
الرئيس ـ من بلدهم يعنى ؟
الشاهد ـ أيوه .
الرئيس ـ قرايب والا معرفة ؟
الشاهد ـ أنا ما اعرفش دول يمكن من رجالتهم .
المدعى ـ ما هى علاقتك بالدكتور النقيب ؟
الشاهد ـ كنت مستأجر من ارضه وفى ريح ملكه .
الرئيس ـ وهو مشترى فى الحتة دى ؟
الشاهد ـ هو كان مأجر وماكانش واضع ايده ، هو كان مأجر ٤٠ فدان .
المدعى ـ أمال ازاى أجر من غير وضع اليد ؟
الشاهد ـ أنا عارف بأه .
الرئيس ـ أمال مين اللى عارف .. مش انت العمدة ؟
الشاهد ـ عمدة ايه ـ والله ده انا من نهار ما نزلت العمودية ، وانا فى عذاب .
الرئيس ـ الأرض دى مش كانت فى ايدك وانت اللى بتزرعها ؟
الشاهد ـ انا كنت بازرع الأرض والناس كلها بتزرع الأرض وبتاخدها بخمسة وبعشرة جنيه الفدان ودول عملوها بالمزاد العلنى . دول خربوا بيت العـــالم كله .

الرئيس ـ والاعلان كان على أساس ان أهالى المنطقة هم اللى يشتروا بس ؟
الشاهد ـ هم عملوا شهادات وقالوا انه ما يصحش أن يكون فيها الناس اللى هم مزارعين من كفر الدوار بس فأنا قلت لغاية كده وبس . بتوع كفر الدوار أنا عارفهم بالنفر فرد حسن الخولى وقاللى امضى ، قلت له يا أخى هم دول مش مزارعين كفر الدوار ـ هو انت تجيب لى الترحيلة اللى بتشتغل وتقول لى دول من كفر الدوار ـ قال يا أخى امضى ، قلت يعنى امضى تحت مسئوليتك يعنى عاوزنى أروح فى ستين داهية .

الرئيس ـ وانت راجل عمدة وتفهم كل حاجة ، ازاى يقولك امضى وتمضى .
الشاهد ـ كان فيه ضغط ، وانا افهم كل حاجة ولكن أنا مش فاضى ، ومش بس كده ده الجزار ومأمور المركز .
المدعى ـ والست عزيزة .
الشاهد ـ لأ ـ دى ماكانتش تيجى فى اللجنة .
الرئيس ـ المأمور كان بيضغط عليك ؟

الشاهد ـ أيوه والنعمانى أنا كنت حاتضارب معاه ، اسمح لى انا ما استحملش اى سلطة انا فقير صحيح ولكن انا غنى النفس والحمد لله .

الرئيس ـ لكن اللى اخدوا الأرض ماكانوش من أهل المنطقة ؟

الشاهد ـ لا ماكانوش من أهل المنطقة . ولا واحد منهم وانا قلت فى اللجنة كده وقلت ان الشهادات الممضية زور قالوا انت ماضى عليها قلت آه . ودى شهادات مش صحيحة ، وانا ماضى زور .

الدفاع ـ انا عاوز استوضح النقطة الأخيرة اللى قلتها ، وهى انهم ضغطوا عليك لغاية ما وقعت أمام المحقق فى لجنة التطهير .. ايه اللى انت وقعت عليه ؟

الشاهد ـ الشهادات الادارية بتاعة الأشخاص المشترين .

الدفاع ـ كانوا مشترين بالمزاد والا بالممارسة ؟

الشاهد ـ لأ . بالمزاد العلنى .

الدفاع ـ كان فى سنة كام الكلام ده يعنى الواقعة بتاعة الضغط ؟

الشاهد ـ كان فى سنة ١٩٥٢ .

الدفاع ـ كويس .. أول ما قابلت الجزار عند النقيب كانت سنة ايه ؟

الشاهد ـ سنة ١٩٥١ .

الدفاع ـ فى شهر ايه ؟

الشاهد ـ مش متذكر .

الدفاع ـ يعنى فى النص الأول أو النص الأخير من السنة ؟.

الشاهد ـ ده انا متذكر كل حاجة .

الدفاع ـ طيب اذا كنت متذكر كل حاجة رد بقى على سؤالى وقل لنا الكلام ده كان امتى ؟

الشاهد ـ ما تطول بالك على شوية . الايجارة الزراعية ـ خد بالك ـ بتتأجر من نوفمبر ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ آخرها يعنى من ـ نوفمبر سنة ١٩٥١ لغاية اكتوبر سنة ١٩٥٣ .

الدفاع ـ يبقى الشهر اللى جالك فيه الجزار أول ما قابلت الجزار كان امتى ؟ كان فى شهر نوفمبر ؟ .

الشاهد ـ انا مش متذكر ـ واحنا هنا حلفنا اليمين ونا حاقول الحكاية بالمفتشر .

الرئيس ـ ايه معنى التأكيد على التاريخ ؟

الدفاع ـ الواقع ان غنام مالوش دعوة خالص ، والتاريخ اللى انا باسأل عليه له أهمية كبرى فى تأكيد ذلك .

الرئيس ـ دى حاجة فات عليها سنتين ، وبالطبع الشاهد ما يقدرش يفتكر التاريخ بالضبط يعنى انا لما أقول للدفاع حاجة من سنتين ، هل تعلق بذهنك المسائل دى ؟

الدفاع ـ دى مسألة مهمة وتتعلق بموضوع أعنى به ..

الشاهد ـ انا ماجبتش سيرة غنام .. انا ما اعرفوش ولا شفته .

الدفاع ـ لما تبقى حاجة حيوية بالنسبة للأرض وبالنسبة لحضرة العمدة ، يبقى انا أرجح أن أتذكر .. واسأله على واقعة مهمة لأن فى الورق التاريخ مجهل كل التجهيل وهذا دليل على براءة غنام .

الرئيس ـ الشاهد ماكانش يعرف انه فى يوم من الأيام ييجى أمام محكمة الثورة .. كشاهد .. ولذا ماكانتش الحكاية دى مهمة فى نظره علشان يحفظ التواريخ لأن ماكانش متصور ان المسألة راح تنقلب .. كان متصور ان الدنيا راح تفضل زى ما هى .

الشاهد ـ انا كنت فاكر ان ربنا راح يظهر الحقيقة لأن ربنا ما يرضاش بالظلم ده .

المدعى ـ أنا رايح أفكرك .. المقابلة دى كانت قبل الايجار واللا بعده ؟

الشاهد ـ فى الحال على طول .. انا كنت واضع اليد وكنت بادفع للمديرية ايجار زراعة خفية مش لمصلحة الأملاك .. وبعدين المفتش والناظر والمهندس جونى لغاية بيتى علشان امضى .

الرئيس ـ بدى اسألك سؤال واحد .. لما قابلت الجزار والسيدة عزيزة عند النقيب وتمت الاجراءات على الأرض اللى راح تاخدها بالممارسة كان فات قد ايه عليها ؟ كان فات شهر واثنين وثلاثة ؟

الشاهد ـ انا كنت واضع يدى من ٤ او ٥ سنين وكنت ادفع ايجار زراعى خفية .

الرئيس ـ طيب ويوم المقابلة بهم فى المستشفى كان فات قد ايه .

الشاهد ـ ده كان بعد شهرين أو ثلاثة .. هم أجروا سنة ١٩٥١ .

الدفاع ـ انت كنت بتقول ان المقابلة مع الجزار كانت سنة ١٩٥٠ .

الشاهد ـ سنة ١٩٥٠ أنا كنت مؤجرها خفية .

الدفاع ـ أنا عاوز أفهم المقابلة كانت سنة ١٩٥٠ أو سنة ١٩٥١ .

الشاهد ـ كانت سنة ١٩٥٠ . فى نوفمبر على ما أتذكر .. كانت فى آخـرها يعنى فى الثلث .

الرئيس ـ والايجار كان كام ؟

الشاهد ـ ايجار الخفية كان ١٢ ، ١٥ صاغ مش متذكر .. وانما لما أجرت من مصلحة الأملاك انا مارضيتش امضى على الكنتراتات .. يا تحددوا لى وضع اليد يا انا مش ماضى .

وكيل النائب العام ـ طيب وعزيزة الوكيل أجرت الأرض من مصلحة الأملاك بالممارسة ؟

الشاهد ـ أيوه .

وكيل النائب العام ـ امتى .

الشاهد ـ سنة ١٩٥١ .

وكيل النائب العام ـ وضعت يدها امتى ؟

الشاهد ـ وضعت يدها بالايجار .. انما وضع يد مافيش .. وقبل كده ما اتفقتش على حاجة .

المدعى العام ـ وانت قابلتها قبل الايجار واللا بعده ؟

الشاهد ـ انا قابلتها قبل الايجار .. الايجار انهو ، قبل الايجار الأخرانى بتاع سنة ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ .

الدفاع ـ هل تتذكر قبلها بقد ايه ؟

الشاهد ـ شهرين أو ثلاثة .

الدفاع ـ انت لك شركاء فى عملية وضع اليد واستأجروها خفية ؟

الشاهد ـ أيوه فيه .

الدفاع ـ طيب عددهم كام ؟

الشاهد ـ ١٧ و ١٨ و ١٠ يعنى محمد جاب الله وشركاه .

الدفاع ـ آهم شركاه دول اللى انا احب اسأل عليهم ، دول يبقوا مين ؟

الشاهد ـ عشرين واحد أحط .. خمسين واحد أحط .. أحط زى ما انت عاوز .

الرئيس ـ شركاه معنى ليمتد .

الدفاع ـ والشركاء دول كان فيهم الجزار وعزيزة ؟

الشاهد ـ أنا حالف اليمين ، وراح أتكلم بصراحة زيادة عن اللزوم حتى .. انا كنت عيان بسبب الأرض لغاية دلوقت .. ولكن أهو ربنا أظهر الحقيقة دلوقت .

الرئيس ـ طيب قول بقى بصراحة ؟

الشاهد ـ الصراحة بقى احنا عملنا عقد صورى عند النقيب بينى وبين عزيزة والجزار .

الدفاع ـ وتاريخ العقد الصورى كان امتى ؟

الشاهد ـ أهو عندكم .

الدفاع ـ آه العقد الصورى مهم جدا ، يجوز انك تتذكر تاريخه .

الرئيس ـ والعقد الصورى ده مضيته كده ؟ .. هم عملوه أمتى ؟ يعنى عملوه من تاريخ سابق يعنى من ١٢ سنة فاتت ؟

الشاهد ـ انا عارف أهو من سنة ١٩٤٦ ثابت رسمى فى القسائم بتوع الحكومة وانا اللى كنت واضع اليد وهم اعتبروا نفسهم معايا من سنة ١٩٤٦ .

الرئيس ـ وايه السبب اللى خلاهم كتبوا ؟

الشاهد ـ علشان يخلصوا لنا الدور .

الرئيس ـ ايه الدور ده ؟ أنا مش فاهم ايه الفايدة اللى راح تعود عليهم لما يكون عقد الايجار صورى .

الشاهد ـ أهم راح ياخدوا ٢٠٠ أو ٣٠٠ فدان بالممارسة وانا يدونى شوية .

الرئيس ـ على أساس انهم بقى لهم كذا سنة ويطلعوك من المولد بلا حمص ؟

الشاهد ـ آه وانا اطلع من المولد بلا حمص . أنا عمدة من سنة ١٩٣٩ ونازل عمدة غصب عنى .



الشاهد محمد جاب الله يدلى بشهادته فى قضية سليمان غنام

الرئيس ـ طيب وانت كنت بتمضى عميانى كده من غير ما تحقق وتشوف ايه الحكاية .

الشاهد ـ ما هو كان على عهدتهم .

الدفاع ـ وأول ما وضعوا اليد ..

الشاهد ـ دول ما وضعوش اليد أبدا .. دول كانوا عاملين عقد صورى .

الدفاع ـ ما وضعوش اليد أبدا ؟

الشاهد ـ أبدا يا بوى .

الدفاع ـ يعنى اللى بيأجر الأرض علشان يزرعها مش لازم يضع يده عليها .

الشاهد ـ أصل الايجارات دى أشكال .. فايجار الأراضى البور شكل ... وايجار الأرض الخفية شكل ..

الدفاع – يعنى هم وضعوا اليد عليها واللا لأ ؟

الشاهد – لأ .

الرئيس – المسألة دى عاوزة توضيح شوية ففرق لنا بين وضـــع اليد وبين الاستئجار .. المحكمة عاوزه تعرف الفرق بين الاثنين .

الدفاع – وضع اليد عبارة عن مسألة واقعية يعنى واحد واضع وحاطط ايده على الأطيان وعلى كل حاجة .. الصور المختلفة لوضع اليد هى ان الأرض مش بتاعتهم لكن هم واضعين يدهم عليها دى حاجة واقعية .. بعد كده ممكن يستأجروها ويبقى هنا فيه استئجار ووضع يد .. انا لما وجهت السؤال قد يكون وضع يد بالمعنى الواقعى وقد يكون مستأجر وفى الغالب قد يكون وضع اليد مقترنا باستئجار الأطيان يعنى جايز انه هو يزرعها أو يأجرها لواحد تانى يعنى يبقى واضع يده عليها بينما يؤجرها لشخص آخر .. المسألة فيها ارتباط بالنتيجة النهائية .. جايز بعد خمس سنين يؤدى هذا الى تملك الأرض .. ووضع اليد من غير أى سند لمدة خمسة أو عشر سنوات يؤدى الى تملك الأرض برضه . يبقى الأسئلة على ضوء ما قصدت لها علاقة بوقائع الدعوى علشان هو وضع يده على ٦٠٠ فدان .. علشان يملكها ؟.. عن طريق الايجار ووضع اليد . أو يملكوها بمجرد وضع اليد ؟ كل هذا يدخل فى الدعوى .

الرئيس – طيب قول لنا بصراحة بقى .

الشاهد – كل العالم مش بس انا .. الاصول المتبعة ان الملكيات الكبيرة دى كلها اتخذت بوضع اليد اللى عنده ١٥٠٠٠ فدان ده جابهم منين يعنى هو اتولد ولقى ابوه فايتهم له ؟.. دى الأرض بتاعت الملاحة اللى عندنا فيها يجى فوق عن ٢٠٠٠٠ فدان قلت يا واد أوضع ايدك انت كمان علشان تبقى غنى ..

الدفاع – طيب قول لنا ..

الرئيس – ماتقطعش حبل تفكيره .

الشاهد – اى والنبى اعمل معروف انا دماغى بيروح منى .. وبعدين ده الفلاحين حالتهم زى الزفت وانا اللى باشتغل بنفسى والفلاحين انكسرت بالفين جنيه وانا كان عندى ٥٠ فدان ملك فى الرمل جنب المنتزه والملاك اتعندت ودخلونى فى قضية ونزعوا منى الأرض .

الرئيس – يعنى الأرض راحت ؟

الشاهد – لأ دى لسه ما راحتش وانا ما اعرفش محاكم ولا حاجة وهم عاوزين ياخدوها بالمزاد العلنى فى المحكمة دول الجماعة المحامين ربنا يخليهم ناس كويسين قوى انا رحت لواحد منهم اسمه محمد عبد السلام فى الاسكندرية

لما دخلت عنده قال لى انت جاى لى بعد ما الأرض راحت ؟ وبعدين راح عمل لى طريقة اوقف بها بيع الأرض .. وبعدين جانى واحد قلت له تشترى الأرض .. قال لى بكام قلت زى ما تقول قال لى بمية وعشرة قلت له انا عاوز أبيعها كلها خــذها والله يربحك بها والأرض اتباعت وربنا سهل .. وانا قلت لما الخمسين فدان راحوا قلت يا واد انزل وخد شوية أراضى من أراضى الحكومة انت والجماعة الفلاحين .. آه .. انا باساعد الفلاحين بفلوسى .. جت الحكاية مالحقتش ومصلحة الأملاك والمفتش اتعندنى والسبع وكراره من قبلها وده كان أصله مدير اتعندوا كل دول معايا ولما وقعت مع الجماعة دول .

الرئيس ــ ومين الجماعة دول ؟

الشاهد ــ اللى فى الأرض

الرئيس ــ مين يعنى ؟

الشاهد ــ خليل الجزار وعزيزة الوكيل .. قلت لهم يا عم خلاص .. خلصونى من شغلة الأرض دى قالوا طيب .. والشغلة كانت كلها واسطة وجم شقوا معايا على الأرض وقالوا نقدر نخلص لك الموضوع فى نظير اننا ناخد حتة الأرض المزروعة دى فقلت طيب ادفعوا لى تعويض .. الفدان بيكلف ٢٠ أو ٧٠ جنيه ادفعوا لى ٢٠ جنيه وراحت الشغلة وقلت ربنا موجود وجابوا حسن الخولى المفتش واسطة علشان يضيعنى أنا .. وعمل لهم ايجار .

الرئيس ــ حسن الخولى مفتش فى المصلحة ؟

الشاهد ــ مفتش أملاك مربوط اسألوا حتى عزت عبد الوهاب .. وعزت ده هو الراجل الطيب الوحيد فى المصلحة اسألوه عن محمد جاب الله وقولوله انت ماقلتش نشوف الأرض ؟ والسبع بك اتعند معايا ولم الأرض للجماعة دول ، اللى هما عزيزة وشركاها فقلت زى بعضه احنا حنموت ؟ بلاش فضيحة .

الرئيس ــ يعنى القاضى ومفتش الأملاك والسبع ما كانوش يقضوا بالحق .

الشاهد ــ ابدا حتى هاتهم لى قدامى .. دول أذونى ، وربنا مطلع ، لا مؤاخذة انا دماغى بتروح منى ساعة ما بتيجى سيرة الأرض .

الرئيس ــ تحب تقعد ؟

الشاهد ــ لا متشكر ، خلينى كده واقف أحسن .

وكيل النائب العام ــ لما رحت للدكتور النقيب وقلت له عاوزك تحل لى المشكلة دى ؟ ليه اختار عزيزة الوكيل والجزار ؟

الشاهد ــ أنا ما اعرفش .

وكيل النائب العام ـ وبعدين ما عرفتش ليه اختارلك دول بالذات .

الشاهد ـ يعنى هى تايهة .

الرئيس ـ هى تايهة علينا ؟

الشاهد ـ ما انتم عارفين كل حاجة .

الرئيس ـ معلش قول ؟

الشاهد ـ ما انتم عارفين ان عزيزة تبقى اخت زينب ، وكان النحاس هو رئيس الوزارة فعملوها بالمزاد علشان يغطوا موقفهم ، وانا باتكلم اهه بصراحة ومش حاخبى حاجة .

الرئيس ـ انت حالف اليمين فلازم تقول كل حاجة ؟

الشاهد ـ مصلحة الأملاك أهى بتصلح الأرض وأراضيها مفيهاش أى حاجة وانا زارع برسيم وطماطم ودره ، مش يصح اننى آخذ مكافأة ؟

الدفاع ـ فى كلامك الأخير قلت ان حسن الخولى عمل لهم عقد ايجار امتى ؟

الشاهد ـ أيوه وده كان فى سنة ١٩٥١ وانتهى فى سنة ١٩٥٣ ويا ريتنى كنت جبت العقد معايا .

الدفاع ـ ده كان قبل السنة الزراعية أو بعدها ؟

الشاهد ـ كان فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ وتمشى ٥١ ، ٥٢ .

الدفاع ـ يعنى قبل السنة الزراعية أو بعدها ؟

الشاهد ـ أهه الشهر اللى يهل يبقى أول الايجار عندنا ، خمسين نوفمبر .

الرئيس ـ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ؟.

الدفاع ـ لما اشتروا الأرض اشتروها بكام ؟

الشاهد ـ مين همه ؟

الرئيس ـ الجزار وعزيزة الوكيل ؟

الدفاع ـ الجماعة دول لما اشتروا الأرض اللى انت بتقول عليها اللى همه الجزار وعزيزة الوكيل ، ورسيت عليهم فى المزاد تعرف اشتروها بكام ؟

الشاهد ـ يا سيدى انا باقولك أنا كنت حاضر فى الجلسة خد بالك منى . يوم ما جم فى الجلسة واحنا كلتنا فى الأرض ، والأرض دى تبع عموديتى وهما انتدبوا واحد تانى اسمه زكى افندى .

الرئيس ـ علشان يحضر محلك ؟

الشاهد ـ أيوه ... ولو ان الأرض تبعى ، الا انى واضـــع يدى . وبعدين فتحوا الجلسة من نمرة ٥ لغاية ٦ ولغاية آخر النمرة بتاعتى ١٧ ، ١٨ مافيش حد اتكلم !

الرئيس ـ يعنى الدكاترة استذوقوا ومارضيوش يتكلموا .

الشاهد ـ أيوه استذوقوا واستفتحوا فى غيرها والأرض بعضها كان متقدر له

٢٧٠ جنيه للفدان وبعضها كان متقدر له ١٧٠ جنيه للفدان فحصلت الأرض الأولنية ٢٨٠ جنيه ، ٢٩٠ جنيه للفدان ، والأرض التانية حصلت ٢٢٠ ، ٢٣٠ جنيه للفدان ، والأرض دى أخدها الجزار ، والدكاترة ومفيش أسمى خالص .

الرئيس ـ يعنى جاب ناس تانية وادالهم فلوس علشان يدفعوها ؟

الشاهد ـ مافيش فلوس ، احنا كنا نوكل أستاذ يدفع عنا .. أنا عشر فدادين وغيرى عشر فدادين ورسيت الأرض على الجماعة الدكاترة .

الدفاع ـ الأرض اللى بتقول انهم زايدوا فيها هى اللى بتقول انها بور ؟

الشاهد ـ آه .. وبعد كده عملوا مزاد آخر يوم ١٢ يناير .

الرئيس ـ سنة كام ؟ ..

الشاهد ـ اظن سنة ١٩٥٣ .. مش متذكر قوى أهو فى يناير وبس .. وبعدين فضل الـ ١٢٠ فدان جه واحد قبل الجلسة وقال للمأمور العمـــدة مش عاوز يشترى لازم مامعاهش فلوس وقعد يتوشوش مع المأمور فأنا قلت له أنا ماعنديش سر ، انته جاى تشترى منى الأرض دى مش بتاعتى فقال لى دول حينقلوا الجلسة فى مصر فقلت له ازاى وهى الأرض حتنتقل مصر .. مش عيب انك تقول خدلك قرشين هو انا نصاب .. يبقى يقدر حد يهوب ناحية الأرض .

الرئيس ـ وهى صحيح انتقلت الجلسة مصر ؟

الشاهد ـ أبدا والأرض اتباعت كلها ومافضلش غير المائة وعشرين فدان .

الدفاع ـ الأرض اللى زايدوا فيها غير الأرض اللى وصفتها بانها بور .

الشاهد ـ هما اخذوا من أرضى زى ١٠٠ فدان مزروعين وخدوهم بـ ٢٨٠ جنيه رسيوا على الجماعة بتوع الجزار .

الرئيس ـ ما حدش نافسهم فيها .

الشاهد ـ مافيش حد .

الدفاع ـ الأرض دى تساوى كام دلوقت ؟

الشاهد ـ ما اقدرش اتمن دى متساويش ٢٧٠ جنيـــه ولكن جنب الأرض السبخ تساوى ٢٧٠ جنيه .

الرئيس ـ افرض انهم اشتروها بألف جنيه المحكمة ما يهمهاش ده وانما يهمها الطريقة اللى اتبعت .

الدفاع ـ مين كانوا شركاءك لغاية سنة ١٩٥٠ .. لغاية ما تقرر اعطاءك الأرض بالايجار ؟

الشاهد ـ ما اعرفش دلوقت وفيه ناس منهم ماتوا .

الدفاع ـ الى ان تقرر اعطاءك الأرض بالايجار هل كان فيهم الجزار أو عزيزة الوكيل ؟

الشاهد ــ لأ وانا قلت الكلام ده قبل كده .

الرئيس ــ هما عملوا عقد صورى .

الدفاع ــ اللى يهمنى هو هل كان لهم اسم فى مصلحة الأملاك وفى أى وقت من الأوقات .

الشاهد ــ دول ماكانتش عندهم ولا فدان وانا اللى دخلتهم معــايا فى مصلحة الأملاك علشان يبقوا شركائى ويخلصولى الشغل .

الدفاع ــ هل سبق حققت مصلحة الأملاك معاك علشان انت اعتــديت على اراضى الحكومة او استوليت عليها ؟

الشاهد ــ هما كانوا عاوزين المفتش والناظر والخولى أنى امضى عقــد .. فانا قلتلهم مش ممكن امضى عقد الا اذا ثبتولى وضع اليد وبعدين عزت بك المفتش قال لى روح مصر لكرارة بك وكان مدتها المدير .

الرئيس ــ وبعدين ؟

الشاهد ــ وتنيتنى جاى مصر وانا ما اعرفش مصر ولا اعرفش مصلحة الأملاك فين ، وكان عندنا ابراهيم رشيد اللى مناسب صدقى باشا ولى صلة به . فشورت على التليفون وقلت له انا عاوزك فقال لى تعالى لى القهوة فرحت له وقابلته على القهوة وأخذنى على مصلحة الأملاك وسابنى لأنه كان عنده شغل . شوية وجه عزت بك ودخلنى لكرارة وقال لى انت عاوز ايه . فقلت والله انا جاى أقابل حضرة المدير وهم بيقولوا انه راجــل طيب . فقال انا مش طيب ، فقلت له انا كمان مش جاى علشان اشحت منك . اتاريه كان باعت جواب لمريوط قال فيه ان ده واضع يده من عشر سنين مش ضرورى دفع التعويض وأجروا له الأرض الـ ٣٠٠ فدان والتفتيش كان مخبى الجواب ــ علشان ما نتطلعش عليه ــ قالى لى طيب روح ، قلت انا مش عاوز حاجة ــ وبعدين عزت بك مسك فى وطلع الدوسيه ، فقلت له ازاى تؤذونا مش حرام عليكم ــ انت مش قلت كلمة شرف ، انت مش قلت نشف الأرض وانا نشفت الأرض من الرز وهو كان أد كده ــ قال لى طيب روح يا عمدة ده كرارة بك راجل طيب ، وقال لى اننا حنبعتلك مندوب ، فقلت له على شرط متسيبوش مندوب ييجى راكب فى اتومبيل ، انا حاحضر له حمارة علشان يركبها ويلف بها ويشوف الأرض انا صلحتها وصرفت عليها ازاى . ده مصلحة الأملاك بتجيب ٢٠ و ٣٠ مستخدم علشان يصلحوا الأرض ولا طلعتش زهرة باميــة لحد دلوقتى ، واذا كان صحيح يمضى لك العقد على وضع اليد امضى .

الدفاع ــ الـ ٣٠٠ فدان اللى قالك عليهم كرارة بك وقت ما قابلته ، كانت قطعها نمرها كام ؟

بنك مصر



يعتبر بنك مصر السلاح الأول الذى حاربت به مصر الاستعمار منذ ٣٤ عاماً واذا كان الجيش المصرى فخورا بأسلحته وبروح جنوده وضباطه المعنوية فان الجيش لفخور كذلك بأن يعتبر بنك مصر سلاحا ماضيا من أسلحة جهاده لأنه وشركاته عمل على تحرير البلاد اقتصاديا ... **والاقتصاد كما قال الرئيس محمد نجيب هو السياج الذى يحمى الثورات وانه أقوى دعائم الاصلاح الاجتماعى ...** لهذا فقد كان لشركات بنك مصر أثرها الواضح فى صيانة الاستقلال القومى وانها الميادين التى برزت فيها صناعاتنا الوطنية على أيدى آلاف من مواطنينا .

الشركات التى أنشأها بنك مصر

مطبعة مصر
شركة مصر للغزل والنسج الرفيع من القطن المصرى
شركة مصر للغزل والنسج
شركة بيع المصنوعات المصرية
شركة مصر لحلج الأقطان
شركة مصر لتصدير الأقطان
شركة مصر لنسج الحرير
شركة مصر للكتان
شركة مصر للتأمين
شركة مصر [illegible]
شركة مصر للطيران
شركة مصر للسياحة
شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت
شركة مصر للمناجم والمحاجر
شركة مصر للملاحة البحرية
شركة مصر لمصائد الأسماك
شركة مصر للمستحضرات الطبية
شركة مصر للتمثيل والسينما
الشركة المصرية لصناعة ودباغة الجلود
الشركة العقارية المصرية
شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح
شركة التعاون المالى التجارية
بنك مصر سوريا لبنان
شركة مصر للحرير الصناعى

الشاهد ـ النمـــر كانت ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ٨ مكرر ودى كانت وضـع يد .

الدفاع ـ وكرارة بك عرض عليك دول ؟

الشاهد ـ عرض على ٣٠٠ فدان .

الدفاع ـ انت قلت من واحد لغاية تسعة فايه النمر بتوعهم .

الشاهد ـ أنا ما اعرفش بأه .

الرئيس ـ وتفتكر ان ده له دخل بالواقعة اللى احنا بنحققها ؟

الدفاع ـ ده فى صميم الموضوع ، لان النمر اللى عرضها كرارة فى سنة ١٩٤٩ هى ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ والواقع ان تأشيرة غنام كانت بتقول يعطى للعمدة بايجار القطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ وهى التى عرضها كرارة فى سنة ١٩٤٩ .

الرئيس ـ قال لك ٣٠٠ فدان وبس ؟

الشاهد ـ ايوه ؟

الرئيس ـ متذكر واللا لأ . اذا كان حدد القطع ؟

الدفاع ـ أنا حفكرك من واقع الدوسيه .

الشاهد ـ ما تقول من الدوسيه .

الرئيس ـ انت متذكر واللا : لأ ؟

الشاهد ـ متذكر ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، قال أجروا له دول ... قمت قلت دول ازاى .. ازاى أسيب المزروع وآخد السبخ . وقلت لا ما سيبش ٤ ، ٥ اللى أنا زارعهم ، واتعاكسنا ودخلنا فى قضية مع مصلحة الاملاك ـ ولما دخلت أنا والجزار والسيدة عزيزة قالوا اشطب القضية واحنا نخلص الشغلة فرحت للمحكمة ـ وأقول صراحة والله العظيم هذا حصل . والجزار قال لى كده هو والسيدة عزيزة ومفتش الاملاك ، فانا رحت ادام القاضى وقلت له احنا اصطلحنا خلاص . أتانى محامى مصلحة الأملاك كان طالب شطب الدعوى فحملتنى مصلحة الاملاك بالمصاريف ، فقلت أنا مش دافـع ولا قرش .

الرئيس ـ وحصل ايه ؟

الشاهد ـ حصل انهم شطبوها ودفعوا المصاريف من معاهم وانا طلعت بره .

الدفاع ـ القضية اللى تصالحتم فيها كان مين اللى رفعها عليك ؟

الشاهد ـ مصلحة الأملاك .

الرئيس ـ بس الجزاروالسيدة عزيزة هم اللى قالوا بس اصطلحوا واحنـا حنخلصلك الشغلة دى .

الدفاع ـ بعد مقابلة كرارة بك قلت انه حيبعث لك مفتش ، علشان ايه ؟

الشاهد ــ علشان انا متحكم على ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر وانا كنت عاوز الارض دى · فهم عاكسونى وكانوا بيقطعوا لى المية وهدموا المصارف ·

الدفاع ــ نتيجة المهمة بتاعة المفتش اللى بعته كراره بك ، هل بعد ما خلص مهمته هو عرض عليك نفس العرض ؟

الشاهد ــ ماعرضش على شىء وانا كنت عاوز اخلص ·

الدفاع ــ أمال المفتش جه علشان ايه ؟

الشاهد ــ هو كان عاوز يدينى القطع ١ ، ٢ ، ٣ ·

الدفاع ــ لما كراره بك عرض عليك ١ ، ٢ ، ٣ يبقى مفيش لزوم انه يبعت لك حد ويحقق فى اللى عرضه عليك ·

الشاهد ــ انا قلت لهلا هو كان عاوز يدينى ١ ، ٢ ، ٣ فانا قلت له لاأناعاوز ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر لانى زارعهم · ده اللى انا قلته لكراره بك فقال طيب المفتش حيشوف ·

الدفاع ــ حيشوف ايه ؟

الشاهد ــ حيشوف ان الارض مزروعة وحيشوف القطع اللى هى ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر ·

الدفاع ــ ولما جه وجدها مزروعة ؟

الشاهد ــ أيوه .

الدفاع ــ وبعد كده ما عرضش عليك أكثر من ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ؟

الشاهد ــ هو عرض على ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

الدفاع ــ وبعد كده ؟

الشاهد ــ أنا قلت لكرارة بك انا ماسبش ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر لأنى كنت زارع الأرض فيهم ، جه المفتش وشيع رجالته وشافوا ان الأرض مزروعة قطن وخضار وانا اللى صارف عليها وازاى بقى ماتدونيش الأرض دى . ولكن أقول لكم الحق .. ده أنا راجل عمده وأخاف على الأرض وماحبش الشوشرة .

الدفاع ــ طيب انت تعرف حسن الخولى ؟

الشاهد ــ يا سلام ده انا اعرفه بالثلث .

الدفاع ــ وعزت عبد الوهاب ؟

الشاهد ــ برضه أعرفه .. ده راجل طيب .

الدفاع ــ هل لهم علاقة بمصلحة الأملاك ؟

الشاهد ــ واحد منهم مفتش مصلحة مريوط والثانى مدير الاقليم .

الدفاع ــ دول بيقولوا فى تقريرهم فيما قرره حسن الخولى ..

الرئيس ــ وايه دخل الشاهد فيما قرره حسن الخولى .

الشاهد ـ حسن الخولى ده هو المفتش .

الرئيس ـ هذه المسألة تترك للمحكمة وتقديرها .

الدفاع ـ هم بيقولوا انهم حصروا عليك بواسطة لجنة البيع بمصلحة الأمـلاك سنة ١٩٤٨ .

الشاهد ـ أيوه الله ينصر دينك ده انا كنت ناسيها . وده كان بواسطة على افندى السرسى .

الدفاع ـ قل لنا الحكاية دى ؟

الشاهد ـ فى سنة ١٩٤٨ جه جندى افندى عريان وعلى السرسى عضو مجلس رشيد . قالوا كل واحد واضع يده على أراضى الحكومة حيبيعوها له بالممارسة . وكان العالم كله فى كوم اشو وكفر الدوار كل واحد واضع ايده على حتة أرض ، لكن الأرض المزروعة هى اللى كانوا بيقيسوها . قاسوا لى ٢٠٠ أو ٣٠٠ فدان مش متذكر . وتانى أو ثالث يوم انتظرهم ولحد النهاردة ماجوش . ايه المانع ؟ سمعنا انه كان فيه واحد وزير عاوز ياخد الأرض دى اللى هى ٢٠,٠٠٠ فدان .

الرئيس ـ مين هو الوزير ده ؟

الشاهد ـ ده وزير والله ما اعرفه فلغاية دلوقتى وقف البيع . ايه تانى ؟

الدفاع ـ مافهمتش انا هل حصروا عليك الأرض بالايجار ؟

الشاهد ـ ده كان سنة ١٩٤٦ .

الدفاع ـ يعنى مش من سنة ١٩٤٨ .

الشاهد ـ سنة ١٩٤٨ كانوا بيقيسوها لى علشان الشراء .

الدفاع ـ وصلت كام ؟

الشاهد ـ وصلت لغاية سنة ١٩٤٨ .. انا مش عارف كام فدان .

الدفاع ـ احنا نرجو من المحكمة انها تعذرنا شوية . احنا تعبانين .

الشاهد ـ والله ما تعبان الا انا .

الدفاع ـ يعنى كانت أقرب لـ ٢٠٠ فدان أو ٣٠٠ فدان ؟

الشاهد ـ انا ما اعرفش .

الدفاع ـ القطع ده كانت سنة ١٩٤٨ ؟

الشاهد ـ القطع كانت ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ وشوية من ٥ ، ٨ مكرر .

الدفاع ـ القطع دول يطلعوا كام فدان ؟

الشاهد ـ يطلعوا حوالى ٣٠٠ فدان .

الدفاع ـ أيوه كده ، أهو أنا عاوز الحق وبس .

الرئيس ـ والقطع ٥ ، ٨ مكرر يطلعوا أد ايه ؟

الشاهد ـ القطعة نمرة ٥ تطلع ٦٥ فدان .

الرئيس ـ والقطعة ٧ مكرر تطلع اد ايه ؟ وهى خمسة كلها بتنزرع ؟

الشاهد ـ خمسة كلها بتنزرع وأربعة تطلع حوالى ٥٥ فدان و ١ ، ٢ ، ٣ تطلع ١٢٠ فدان و ٨ مكرر فيها ٦٠ فدان بينزرعوا .

الدفاع ـ يعنى المساحة بتاعة ١ ، ٢ ، ٣ ١٢٠ فدان والمساحة بتاعة ٤ تطلع ٥٥ فدان يبقى مجموع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ يبقى ١٧٥ فدان .

الرئيس ـ يعنى الدفاع عاوز يقول ان ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ أقل من ٢٠٠ فدان أنا مش فاهم ايه علاقة ده بالموضوع ـ المحكمة مش بتنظر للموضوع من ناحية المساحة وانما هى بتنظر من ناحية المبدأ . والحاجات اللى بيتعرض لها الدفاع دلوقتى خارجة عن نطاق الغرض الحقيقى .

الدفاع ـ الادعاء بيقول ان غنام تعمد أن يعطى لعزيزة الوكيل ما يمكنها فى النهاية من انها تشترى ٦٠٠ فدان وانا علشان كده باناقش على أساس الادعاء .

الرئيس ـ الادعاء بيقول ان ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ حوالى ٣٠٠ فدان وانه بعد كده يسر لها أن تصل ما تمتلكه الى ٦٠٠ فدان واحنا على أى حال بننظر فى مسألة المبدأ .

الدفاع ـ أشكر المحكمة أن سبقتنى فى تصحيح ما ورد فى ادعاء النيابة ، أنا شاكر للمحكمة هذا . وما ورد فى ادعاء النيابة هو هذا .

الرئيس ـ أقل من ٢٠٠ فدان أو غيره مايهمناش .. ويستوى عندنا انه يكون ١٠ أفدنة أو ٣٠٠ فدان . كل ده مضيعة لوقت المحكمة والحديث عن المساحة مضيعة للوقت .

الدفاع ـ قبل ما يتضح لى هذا الايضاح من المحكمة أنا مش عارف غير ان المحكمة بتنظر فى ادعاء النيابة .

الرئيس ـ هل سليمان غنام يسر لهم واللا لأ ؟ هذا هو المهم .

الدفاع ـ انا مش عارف المحكمة بتؤاخذنى على ايه ؟ الادعاء بيؤاخذنى على ٣٠٠ فـــدان .

وكيل النائب العام ـ الادعاء يؤاخذ على الاجراءات الملتوية التى اتخذت فى هذا الشأن .

الدفاع ـ عقد الايجار اللى عرضته عليك المصلحة علشان تستأجر بعد ســنة ١٩٥٠ ، هل قبلته أو رفضت أن توقع عليه فى الأول ؟

الشاهد ـ أنا رفضت خالص .

الدفاع ـ علشان ايه ؟

الشاهد ـ علشان وضع اليد .

الدفاع ـ قبلت امتى توقعه ؟

الشاهد ـ أنا ماقبلتش .

الدفاع ـ عرض عليك امتى ؟

الشاهد ـ عرض على وقت ماجه خليل الجزار والسيدة عزيزة وأنا قلت لهم ازاى تضحكوا على وانا مصلحها من عرقى وصارف عليها ۰۰۰ر۱۲ وبازرع وباشتغل بايدى . أنا قلت مش عاوز أرض وكفايه اللى عندى . قالوا لى لازم تيجى تمضيه بكره ، فقلت انا ممعاييش ولا قرش وبعدين حتموا رأيهم علشان يخلصوا الحكاية .

الرئيس ـ ومضيت ؟

الشاهد ـ أيوه والله العظيم والله العظيم رحت وجبت ۲۱۰ جنيه دفعتهم تأمين الصبح .

الدفاع ـ دفعتهم تأمين ليه ؟

الشاهد ـ لايجار القطع ۱ ، ۲ ، ۳ .

الدفاع ـ يعنى وقعت عقد ايجار ؟

الشاهد ـ أيوه .

الدفاع ـ امتى ؟

الشاهد ـ من سنة ۱۹٥۱ ، ۱۹٥۲ ، ۱۹٥۳ .

الدفاع ـ أمال رفضت امتى ؟

الشاهد ـ ده كان سنة ۱۹٤۹ .

الدفاع ـ عندما توسط جماعة خليل الجزار ، ووقعت العقد هل وقعته قبلها واللا بعدها ؟

الشاهد ـ أنا وقعت سنة ۱۹٥۱ .

الرئيس ـ انت وقعت العقد فى نوفمبر سنة ۱۹٥۰ واللا سنة ۱۹٥۱ ؟

الشاهد ـ فى نوفمبر سنة ۱۹٥۰ .

الرئيس ـ وعقد الايجار ينتهى امتى ؟

الشاهد ـ فى اكتوبر سنة ۱۹٥۳ .

الرئيس ـ يعنى تنتهى بعد أد ايه ؟

الشاهد ـ بعد سنتين .

الدفاع ـ والسبب فى هذه الأسئلة هو انه ظل ممتنعا عن توقيع العقد ويرمى فى النهاية الى الامتلاك . اما لما يوقع العقد يبقى انقلب الوضع ، يبقى أصبح مستأجر ويدفع ايجار للحكومة ، وملكية الحكومة فى هذه الحالة ثابتة فيها وهو امتنع عن توقيع العقد مدة ، وهذا كله خاص بموضوع سليمان غنـــام .

الرئيس ـ هو امتنع أد ايه . . يعنى سنة ؟

الدفاع ـ نحن نريد أن نسأله فى هذا قبل أن نقول له من واقع الدوسيه .

الشاهد ـ فى سنة ١٩٤٩ كنت مؤجر من مصلحة الأملاك وبعدين هم حاشونا وكتبوا للمديرية وقالوا حيث أن فلان ده مستولى على الأرض فى زمام مربوط يصح يأجر مننا .

الرئيس ـ الكلام ده كان فى سنة ١٩٤٩ ، يعنى انت امتنعت عن توقيع عقد الايجار سنة ١٩٤٩ لمصلحة الأملاك .

الشاهد ـ ايوه وسنة ١٩٤٩ هم جابوا الجرارات والأنفار وهدوا المصارف والملايات وبالطبع ده زعلنى منهم ، وقلت سيبهم منهم لله . ربنا سبحانه وتعالى مش بيسيب حد ولا بيظلمش حد ففى السنة دى نزل مطر وقعد شهرين فأنا زرعت من الأرض ٥٥ فدان شعير ومصلحة الأملاك ما أمكنهاش تزرع واتومبيلها انفرس وحسن الخولى لما قال لكراره بك عن الحكاية دى قاله وانتم كنتم فين وليه مازرعتوش زيه ؟

الرئيس ـ وقعت امتى عقد الايجار ؟

الشاهد ـ فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

الرئيس ـ والعقد كان ينتهى امتى ، وهل وقعته فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ واللا فى سنة ١٩٥١ ؟

الشاهد ـ كان من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لغاية اكتوبر سنة ١٩٥٣ .

الدفاع ـ أنا فاهم ما ترمى اليه المحكمة ، لكن سؤالى لا يتعلق بهذا ، انا سؤالى ان هذا العقد اللى يبدأ فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

وكيل النائب العام ـ أنا لا أحب ان المتهم يوجه الى اية ملاحظة .

الرئيس للمتهم ـ احنا لفتنا نظرك فى الجلسة الماضية ،و احنا أعطينا لك فرصة دلوقتى تحط لسانك جوه بقك . انا مش عاوزك تكلم الشاهد أو وكيل النيابة .

المتهم ـ حاضر يا فندم .

الدفاع ـ ولكن ارجو أن تسمحوا لى بأن أقول انه فى بعض الأحيان يهمنى أن أسأله .

الرئيس ـ أو يكتب لك ورقة بملاحظاته .

الدفاع ـ وهو كذلك .. سؤالى كما أوضحته للمحكمة كان خاصا بابتداء الايجار سنة ١٩٥٠ ، وهو بيقول انه أخذ ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ لكن هذا ليس سؤالى .. سؤالى هو : وقع العقد بتاع الثلاث سنين امتى ؟ هـو لم يوقعه قبل سنة ١٩٥١ ـ أنا اريد أن أعرف التاريخ اللى وقع فيه هذا العقد بتاع خليل الجزار .

الشاهد ـ يا ريتنى جبت العقد معايا والا يعنى أروح واكتب لكم واللا أخلى سعادة المدير يكلم المحكمة ، يعنى هو انا عقلى دفتر ؟

الرئيس ـ يعنى مانتش فاكره ؟

وكيل النائب العام ـ انت وقعت العقد لمدة ٣ سنين فهل وقعته قبل ابتداء المدة أو بعد ابتدائها ؟

الشاهد ـ انا ما وقعتش على العقد بتاتا انا كنت بأجر خفية من المديرية ، ولما جت المديرية بتاعة مربوط عملنا العقد من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وينتهى فى أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

وكيل النائب العام ـ هل وقعته قبل نوفمبر سنة ١٩٥٠ أو بعدها ؟ يعنى قبل ما تبدأ مدة الايجار ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ يعنى قبل ما تبدأ الدورة الزراعية .

الشاهد ـ دلوقت أنا مؤجر .

الرئيس ـ الايجارة تبدأ فى نوفمبر .

الشاهد ـ حصل اننا وقعنا فى نوفمبر ١٩٥٠ .

الدفاع ـ واذا كان ثبت فى الأوراق انك وقعت فى يناير سنة ١٩٥١ فهل تستطيع أن تفتكر انك ما مضيتش فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ . خد بالك العادة حاجة واللى حصل حاجة تانية السؤال بتاعى منصب على اللى حصل .

الشاهد ـ العادة كده .

الدفاع ـ هل انت متشكك .

الشاهد ـ أيوه متشكك .

الدفاع ـ ثابت فى مكاتبات المصلحة انه وقع العقد فى يناير سنة ١٩٥١ .

الشاهد ـ طيب ما هى هى . ما هى المدة ٣ سنين .

الدفاع ـ هل وقعت اقرارا باسمك وباسم شركائك وصدق عليه فى مركز البوليس هل فيه اقرار موقع منك وباسم شركائك وصدق عليه فى مركز بوليس كفر الدوار ؟

الشاهد ـ علشان ايه يعنى ؟ ايه الاقرار ده مش تقراهولى .

الدفاع ـ اقرار خاص بك وبشركائك . هل وقعت الاقرار ده ؟

الرئيس ـ اقرار انك مثلا انت وفلان وفلان شركاء .

الشاهد ـ يمكن عملوها من بره بره .

الرئيس ـ هل انت وقعت مثل هذا الاقرار وقلت فيه ان شركاءك يبقوا فلان وفلان وفلان ؟

الشاهد ـ أنا مش متذكر الواقعة دى والله هم كانوا عملوا محضر صحيح لما حبوا يشتكوا المفتش وانا ما اعرفش حاجة أبدا بعد كده .

الدفاع ـ أهو انا باجتهد انى افكرك .

الرئيس ـ كان سنة كام الكلام ده ؟

الدفاع ـ لو سمحت المحكمة أرجو ان يجيب الشاهد على سؤالى أولا . الاقرار

ده خاص بانك توضح اسماء شركاءك ومقدار الأرض اللى كل شريك وضع منهم اليد أو حيضع اليد عليها . انت عمدة وتعرف ان فيه اقرارات ويصدق عليها فى المركز وانا اقول لك أسماء الشركاء .

الشاهد ـ قول انا بدى اعرف الأسماء دى ..

الدفاع ـ محمد جاب الله ، ومحمد حسين خلف ، ومحمد مراد حامد ، وعبد اللطيف الشيخ ، وعزيزة الوكيل حرم خليل الجزار .

الشاهد ـ أيوه انت فكرتنى .. ده واحد راح بدالى ومضى بالنيابة عنى . راحوا فى المركز وجابوا واحد وعمل الشغلانة دى اللى انت فكرتنى بها ... ده انا بادور عليها الله ينصر دينك .

الرئيس ـ ومين اللى عمل الشغلة دى ؟

الشاهد ـ حسن الخولى .

الرئيس ـ علشان خاطر مين ؟

الشاهد ـ علشان عزيزة دى حاجات تبان لوحدها .

الرئيس ـ هل معاكم الصورة الأصلية علشان نقدر نشوف التزوير ؟

الدفاع ـ مش معايا لأن الصورة الأصلية فى الملف .

المدعى العام ـ الشهادات الادارية الشاهد بيقر انها صورية .

الدفاع ـ علشان نرشد اخواننا ممثلى الادعاء اقول لهم ان دى موجودة فى ملف مجلس الدولة رقم ٨ ملف مربوط .

المدعى العام ـ المحكمة رفضت طلب ضم هذا الملف .

الرئيس ـ نبعت نجيبه علشان نشوف حكاية التزوير ونشوف الشخص المزور .

وكيل النائب العام ـ ملفات مجلس الدولة وملفـــات مصلحة الأملاك كانت موجودة تحت يد المتهم .

الدفاع ـ طيب انت تعرف تكتب وتقرا ؟

الشاهد ـ اما ازاى ابقى عمدة وما اعرفش اقرا واكتب انت راجل طيب . اسمع يا سيدنا الافنـــدى انا مش راضى ارد عليـــك . امال ده لابسه اسخم به ايه (مشيرا الى الطربوش) .

الدفاع ـ ماتزعلش .

الشاهد ـ لا ابدا ده انا باستحمل كثير ما هم برضه سألونى السؤال ده فى لجنة التطهير .

الدفاع ـ علشان ما تزعلش انا قصدى انى اسألك سؤال تانى بعد كده انت بتقول انهم زوروا .

الرئيس ـ زوروا ازاى هو انت كنت موجود اثناء التزوير ؟

الشاهد ـ لا ده واحد من خفر مصلحة الأملاك قال لى ان واحد جاب الورقة الفلانية وازاى انت مضيت عليها ، قلت له امتى قال لى امبارح وفيها اسمك فقلت له ومين اللى بعتها قال لى المفتش وما اعرفش ايه الورقة دى ، والراجل ده كان بيشتغل خولى ومات ومن عندنا فى العزبة وانا كنت عاوز أدور على الورقة دى وهو فكرنى النهاردة بيها وباللى قال لى عليها الله يرحمه بأه .

الدفاع ـ يعنى فيها امضاء لو كان مزور تعرف انهم زوروه ؟

الشاهد ـ اذا وجدت امضائى تبقى مزورة .

الدفاع ـ الاقرار ده فيه توضيح لأسماء شركائك ووضع يد كل واحد منهم . وهذا الاقرار صدق عليه مركز كفر الدوار ، وبلغك ان واحد قال لك انت وقعت ، هو يقول فى روايته ان واحد من الخولة من مصلحة الأملاك قال انك وقعت .

الرئيس ـ انت وقعت الاقرار وبتقول فيه ان عزيزة الوكيل احدى شركائك ؟

الشاهد ـ الورقة اللى انكتبت كانت واحنا فى المواساة والدكتور النقيب وخليل الجزار كتبوا اقرار بأننا شركا من سنة ١٩٤٦ ، ادى الحكاية . وغير كده مافيش . وفى لجنة التطهير لما سألونى قالوا لى هناك اقرار مسجل فى الشهر العقارى ـ أما غير هذا مفيش .

الدفاع ـ دلوقتى بتقول ان الجزار والنقيب هم اللى عرضوه عليك فى المستشفى .

الرئيس ـ وعزيزة الوكيل كانت موجودة ؟

الشاهد ـ لأ .

الدفاع ـ ده بقى كان فى أول مقابلتك مع الجزار واللا بعدين ؟

الشاهد ـ كان التاريخ سنة ١٩٤٦ أو سنة ١٩٤٧ .

الرئيس ـ لما تقابلتم فى المستشفى كتبتم الشهادة دى ؟

الشاهد ـ بعدها باسبوع أو اثنين .

الدفاع ـ هذا الاقرار هل وقعت عليه واللا لأ ؟

الشاهد ـ أنا وقعت على ده . . ده عقد ايجار . ده غلب ايه ده .

الدفاع ـ الغلب ده هو اللى احنا فيه .

الشاهد ـ ده ربنا لسه حيوريكم .

الدفاع ـ الله يسامحك .

الشاهد ـ أنا مش باقول عليك .

الدفاع ـ طيب ما هو انا باتكلم عن موكلى .

الشاهد ــ موكلك مالوش دعوة .. غنام لا أخد أرض ولا له اسم عندنا .

الدفاع ــ الاقرار اللى قالوا ان عليه امضاءك .

الرئيس ــ الدفاع عاوز يضيع وقت .. هو قال ان واحد قال له هذا الكلام . فما هدف الدفاع اذن ؟ هو معترف انهم خلوه يوقع ويقول ان عزيزة الوكيل شريكة لى فى سنة ١٩٤٦ وقال انه وقع فى مستشفى المواساة ان عزيزة شريكته ، مش انت معترف بانك وقعت على حاجة تنص على ان عزيزة الوكيل شريكة معاك سنة ١٩٤٦ ؟



الدكتور صلاح الدين يناقش الشاهد محمد جاب الله

الشاهد ــ أيوه .

الدفاع ــ الأمر الثانى اللى صدق عليه فى المركز واللى هو بيقول ملوش دعوه به انا وجدته فى الورق فأنا عاوز أسأله هل هذا توقيعك واللا لأ ؟

الرئيس ــ علشان تثبت ايه ؟

وكيل النائب العام ــ من وجهة نظر الادعاء جميع التوقيعات سواء كانت من الشاهد أم من غيره فنحن نسلم بأن جميعها غير مطعون عليها من جانبنا لأن اجراءاتنا ومطاعننا انما هى على الصورية .

الرئيس ــ انا مش فاهم ايه لزوم كل الكلام ده احنا بنكرر الحاجة ثلاث أو اربع مرات بقى لنا ساعة ونص فى حلقة مفرغة .

الدفاع ــ لأن الاجابة غير واضحة وتستدعى ذلك . والغرض من هذا هو تحديد موعد توقيع عقد الايجار وهذا له كل الصلة بالقضية .

الرئيس ــ انت متذكر .

الشاهد ـ أنا ممكن أجيب عقد الايجار بكره .
الرئيس ـ نحن سنعود الى كل هذه التواريخ .
الدفاع ـ النيابة حسمت هذا الموضوع وهذا الموقف .
وكيل النائب العام ـ أساس الادعاء هو صورية جميع هذه الاجراءات ونحن نسلم جدلا بالوقائع المعروضة ولكن الذى يهمنا هو صورية الاجراءات .
الرئيس ـ الدفاع ـ عاوز حاجة تانية ؟
الدفاع ـ لا متشكر .
الرئيس ـ طيب خلاص انتهت الشهادة .

(انتهت شهادة الشاهد)

الرئيس ـ والآن لترفع الجلسة للاستراحة ..

(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الأربعين صباحا وأعيدت فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العاشرة بعد الظهر)

الرئيس ـ المدعى ـ الشاهد الثانى موجود ؟
المدعى العام ـ ماجاش ، وبمراجعة الملفات المقدمة وجدنا أن له اقوالا فى محضر لجنة التطهير وهذه الأقوال تغنينا ، ولذا فنحن نكتفى بأقواله فى محضر لجنة التطهير .
الدفاع ـ يهمنى أن أطلع على ما أثبت من شهادة هذا الشاهد فى محضر جلسة اليوم ولست أريد أن أعطل الاجراءات ولكنى أرجو أن احتفظ بالرد على ما يمكن أن يقال فى هذا الجزء بعد الاطلاع على المحضر . واذا رأت النيابة أن تؤجل مرافعتها الى حين مرافعتى فلها ذلك ، أما اذا رأت أن تدلى مرافعتها فى الجزء الأخير فلتدل هى به ، أما فيما يتعلق بمرافعتى فانى أرجو ان تأذنوا لى أن أؤجلها فى هذا الجزء الى ما بعد الاطلاع على محضر جلسة اليوم .
الرئيس ـ وهو كذلك .
الدفاع ـ شكرا .
الرئيس ـ المدعى .

(مرافعة البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق ـ المدعى العام)

بسم الله الرحمن الرحيم

قضاة الشعب : أمامكم متهم له طابعه الخاص سواء من ناحية تكوينه السياسى أو من ناحية الادعاءات المقامة عليه . فهو شخص مهنته الأصلية المحاماة ويا حبذا لو كان قد استمر مكبا عليها عاملا فى ميدانها الكريم . ولكنه تنكب هذا الطريق القويم واحترف السياسة وجعلها مهنته

الأصلية واطرح ما هيئت له نفسه فأصبحت المحاماة نافلة فى عرفه ، والسياسة هى الأساس بل هى الكل فى الكل فى حياته .

والسياسة فى ذاتها لها أهدافها الكريمة اذا ما روعيت قواعدها التى وضعها اساطينها . ولها أهدافها غير الكريمة اذا ما استغلها محترفوها استغلالا سيئا معيبا .

وفى هذا المحيط الأخير كان المتهم . وظل الى الآن . فجعل من امتهانه السياسة سبيلا الى الوصول الى غاياته الذاتية واهوائه الشخصية غير هياب ولا وجل بل غير عابىء بالمعقبات . ايا كانت لأنه عاش فى عهد انغمس ساسته فى أوزار لا حد لها فسار فى القافلة .. قافلة محترفى السياسة يكد ولكن لنفسه .. ولنفسه فقط . وليس للوطن فى شرعته حق قبله . بل جعل من الوطن ومصالح الوطن مطية ذلولا يصل بها الى مبتغاه وليكن ما يكون .

فالمتهم أمامكم . شخص تجرد من الوطنية . وقتلته الأنانية وانبرى يسابق الزمن للفوز بمغانمه الذاتية .

هو شخص أبت عليه نفسه التى هى أمارة بالسوء . الا ان يصل فى الظلام ولو أدت فعلته الى الفوضى وانهيار النظام .

قضاة الشعب :

بهذه العبارة المختصرة . اقدم لكم المتهم وأى متهم . انه محمود سليمان غنام .

اقدمه بهذه الادعاءات المطروحة عليكم ولا يغرين عن البال ان ما حوته هذه الادعاءات من وقائع انما هو من قبيل المثال مما ارتكب ، فليست على سبيل الحصر . لأن المتهم حياته السياسية لا سيما فى تلك الفترات التى ولى فيها مناصب عامة كلها مليئة بالجرائم والمخالفات الصارخة من كل النواحى .

ونوضح ذلك فى ايجاز غير مخل فنقول : ان مصلحة الأملاك تملك حوالى ٢٠٠٠ فدان فى المنطقة الثالثة بجهة مريوط فتعرض لها بعض الأفراد فى زراعة ١٧ فدانا فى الجزء الغربى من هذه المنطقة .

واضطرت المصلحة الى رفع الدعوى رقم ١٩٥٠/٤٥ لطردهم من الأرض التى يزرعون فيها .

وكان محور الادعاء عمدة الأمراء محمد جاب الله . اذ كان يطمع فى سلب هذه الأراضى ووضع يده على ما يمكن انتفاعه منها .

وعلى أثر رفع الدعوى عليه وعلى غيره من المتعرضين لجأ الى طريقة

خسيسة وهى التى كانت سائدة فى ذلك العهد البائد البغيض فسارع الى الدكتور احمد النقيب .

وكان الدكتور النقيب على ثقة تامة بأنه سوف ينجح فى فض النزاع بالطريقة التى لجأ اليها . فلا القانون يؤازره ولا لوائح مصلحة الأملاك تسعفه فى نصره عمليا ، فانتقل الأصيل والعميل الى الخطوة التالية . وعرف الدكتور النقيب العمدة بخليل الجزار عديل الرئيس السابق مصطفى النحاس ، وحرمه عزيزة الوكيل شقيقة زينب الوكيل حرم الرئيس السابق اللذين تعاهدا وتعهدا له بالعمل على الحصول على الأرض التى يرغب فى الاستيلاء عليها ثم بيعها اليه فى المستقبل بالممارسة وذلك فى مقابل اشتراكهما معا — اى العمدة والسيدة عزيزة — فى الادعاء بوضع اليد تمكينا لها من الاستيلاء على جزء من الأرض لأنها بالايجار من مصلحة الأملاك ، ليتم لها الشراء بعد ذلك بالممارسة ليتمشى الحال مع ما تقضى به اللوائح فى مصلحة الأملاك .

وتنفيذا لهذا الاتفاق غير الكريم . تمت الصفقة على أن يكون نصيب العمدة فيها ١٢٠ فدانا . وعلى أن يختص الزوج والزوجة بالباقى اى بما تنزل لهما عنه مصلحة الأملاك زيادة عن هذا القدر .

تم هذا الاتفاق كما ذكرنا — مظهرا لا مخبرا — كأية عملية قانونية تجرى بين متعاقدين وفقا للاصول المرعية .! وكان مخبرا لا مظهرا على أساس من الغش والتدليس والزور الفاضح والهدف الأول والأخير هو اقتناص أراضى الدولة اعتمادا منهم على انهم الأصهار والمحاسيب . هم الحاكمون ، وهم المسيطرون ، كلمتهم نافذة ولو على ضلال . واتفاقهم مبرم ولو على اغتيال وليكن حكم القانون ما يكون فليس لحكم عليهم سبيل .

ماذا تم بعد ذلك ؟ سعى خليل الجزار والسيدة عزيزة الوكيل — والوزارة وزارتها — لدى مصلحة الأملاك ولدى وزير الاقتصاد — الذى هو المتهم — فمنحهما بلا وجه حق ، تصريحا منه باستئجار القطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من المنطقة الثالثة التى تبلغ مساحتها حوالى ٣٠٠ فدان . وكان العمدة — أحد أفراد العصابة — قد توجه قبل ذلك الى المصلحة يرجوها فى الحاح ، انهاء لنزاع بينه وبينها على أن تصرح للمتعرضين باستئجار جزء من هذه الأرض فباءت جهوده بالفشل . وما ان ايقنت السيدة عزيزه الوكيل ان سبيلها الى وزارة الاقتصاد هين ، وان طلباتها جميعا مجابة بأدنى مجهود وان الوزير غنام فى قبضة يدها توجهه متى تشاء ، حتى تقدمت الى مصلحة الأملاك وقد كشفت عن نفسها بتظلم جديد موقعا عليه منها ذكرت فيه انها وشركاءها يضعون يدهم على مقدار ٦٠٠ فدان من أراضى الحكومة فى منطقة مريوط . وان المصلحة عرضت عليهم

استئجار جزء من الأطيان فى مقابل النزول عن الادبار بوضع اليد من جانبهم . وأن المصلحة صرحت لهم باستئجار ٣٠٠ فدان وهو أقل حقوقهم فأجابتها المصلحة الى ما طلبت فورا ورفعت المساحة الى ٦٠٠ فدان !!

ولم تكتف السيدة عزيزة عبد الواحد الوكيل بما امتلأت به جعبتها نهبا رسميا ، وبما قدم لها المتهم من أسلاب من مال الأمة ، بل وثبت وثبة اخرى فى جراة نادرة فتقدمت من جديد تطالب بشراء هذه الأرض الـ ٦٠٠ فدان وارادت أو أريد لها بعبارة أفصح أن يكون البيع مسايرا للنظم القائمة . وانتهى تفكير المتآمرين الى استئجار الأرض بأسماء أفراد العائلة والأقارب والأصهار والأذناب على أن يستأجر كل فرد جزءا يتجاوز العشرة أفدنة حتى يتمكن من شراء الأراضى بالممارسة مستقبلا .. اذ لو استأجرت هى بنفسها جميع هذه الأطيان بأسماء وهى التى اختصت بها فى الاتفاق الكريه ـ لما تمكنت فى القليل من شرائها بالممارسة وبذلك تسهل العملية ويسير الأمر على الوزير المتهم ليتخذ فى شأنه القرار المناسب أو القرار المطلوب .

ففى ٥٠/١١/١٩ قدمت لمصلحة الأملاك اقرارا مكتوبا ذكرت فيه أسماء .. قالت انهم شركاؤها فى وضع اليد والمطلع على ذلك الاقرار العجيب يرى فيه الأعاجيب فقد جمعت القصر والصغار من عائلات الجزار والوكيل وشركس والسلحدار ورستم والنقيب وزكى زهران .

هؤلاء هم العصابة وأبناء العصابة وأصهار العصابة وأذناب العصابة تربطهم صلة الدم فتوثق بينهم علاقة السلب والنهب .

قرت بهذا الاجراء الخسيس عين المتهم ، وسهلت مأموريته . فلما برز الاعتراض بأن هؤلاء جميعا لم يباشروا اى عمل فى هذه الأطيان . تفتق ذهنها وذهن من تآمر معها . عن حيلة جديدة هى أن يحل الاتباع والخدم محل هؤلاء بما فيهم القصر والصغار والغاية تبرر الوسيلة . فكان هذا التصرف الصورى من جانبها تحت سمع المتهم وبصره بل لا أعدو الواقع اذا قلت انه كان بتوجيهه وارشاده ، كان هـذا التصرف أخطر ما فى الموضوع من غش وتدليس وتزوير .

وفى النهاية وصلت الى مبتغاها ورسا المزاد المحلى على هؤلاء وأصبحت هى المالكة للأرض بعد أن مهد لها المتهم السبيل الى مقصدها . وذلل لها كافة الصعوبات القائمة فداس القوانين وطرح اللوائح واغفل الاجراءات .

قضاة الشعب :

هذا هو ما اقترفه المتهم وهذا هو كتابه ، وهو كتاب أسود الصفحات .

١ ـ ضرب بمذكرات مصلحة الأملاك ـ المصلحة صاحبة الولاية والاختصاص ـ عرض الحائط فخرق القوانين فى سبيل ارضاء هـــذه العصابة الضالة ، التى عاثت فى الأرض فسادا .

٢ ـ والملفات المودعة تحت أيديكم تنطق بفساد الخطـــوات التى اتخذت حتى تمت الصفقة التى فاحت رائحتها الكريهـــة حتى زكمت الانوف . وضج منها الأحرار .

والمتهم قد أخذ بالرأى المعارض لرأى المختصين فى مصلحة الأمـلاك مستغلا نفوذه معتمدا على سطوته وسلطانه ممن يؤيدهم فى هذه المطالب الصارخة فلم يرع الضمير ويؤد الواجب . بل عمد الى ارضاء زعمائه ورغبة زمرة الآثمين مغتصبى الحقوق الذين لم يترددوا فى الالتجاء الى الطرق غير المشروعة سواء بالصورية أو الغش والتدليس والتزوير . ليصلوا الى مبتغاهم .

٣ ـ وليس هناك أبلغ ولا أقطع فى الدلالة مما سطرته لجنة التطهير عند بحثها موضوع التعدى على أراضى الحكومة فى مريوط . اذ قررت ان الاجراءات التى اتخذت كانت بالغة الخطورة . وتكشف عن رغبة غير كريمة فى الاستيلاء على أملاك الدولة بالتحايل على مخالفة النظم القائمة بعرض الجاه واستغلال النفوذ . واستجابة المتهم السيد غنام لمثل هذه الرغبات العابثة وبمثل هذه الأساليب الملتوية مما كان ينبغى عليه أن يناهض هذه الروح الانتهازية ويدرا عن نفسه وعن اداته هذه التصرفات.

فتصرفات المتهم على هذا النحو تعتبر ضربا من ضروب اساءة استعمال السلطة وخروجا عن الغاية المشروعة وتعتبر خدمة لأشخاص ومحاباة صارخة لذوى الحظوة والنفوذ كالسيدة عزيزة الوكيل .

٤ ـ كما ان قسم الرأى مجتمعا قد قرر صراحة ان جميع هـــذه التصرفات كانت صورية ، وقد شابها التحايل والتزوير ، وان للحكومة الحق فى ابطال هذه التصرفات الشائنة .

قضاة الشعب :

ننتقل بعد ذلك الى واقعة شركة الملح والتعدين فملخصها أن المتهم عندما كان وزيرا للتجارة والصناعة فى شهر يناير سنة ١٩٥١ أدلى فى مجلس الشيوخ ببيان كاذب وبسوء قصد وفى ظروف مريبة أثنا مناقشة شركة الملح والتعدين الأهلية حق استغلال ملاحات المكس وبلبيس ومليس وما جاورها ، وذلك لاستخراج ملح الطعام لمدة عشرين عاما مع جواز تجديدها لمدة خمس سنوات أخرى . وقد كانت الشركة قبل تقديم مشروع القانون مكلفة من قبل باستغلال هذه الملاحات بالقرار الوزارى رقم ٥٠٢ لسنة ١٩٤٨ ولمدة عام ثم صدر قرار آخر برقم ١٣٧ لسنة

١٩٤٩ بتكليف هذه الشركة بالاستمرار فى استغلال هذه الملاحات لحين تاريخ العمل بالقانون المزمع اصداره فى شأن الترخيص للحكومة بالتعاقد مع الشركة .

وعلى أثر تنفيذ الشركة لشروط العطاءات اتضح للادارة العامة للشركات ان هذه الشركة عمدت منذ استغلالها للملاحات الى عدم التقيد بشروط ، فمن حيث السعر الجبرى للملح بالرغم من تعهدها فى عطائها بالبيع بالسعر الرسمى الذى اعتبرته الوزارة شرطا للاستغلال اساسيا كانت تبيع للمشترين بأكثر من هذا السعر بطريقة احتيالية ، كما عمدت الى خلق سوق سوداء للملح بتفضيل بعض التجار على غيرهم فأدى ذلك الى عدم انتظام التوريد وتوفيره للجمهور فى جميع انحاء البلاد متعللة بذلك بشتى المعاذير غير المقبولة وتحت سمع المتهم وبصره وقد غض الطرف عنها .

وواضح من الطلبات المعروضة ان الادارة العامة للشركات قد قامت بالتفتيش على الشركة عدة مرات . وقدمت تقارير ومذكرات فى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٠ ، وفى ١٩٥١/١/١٥ واشارت بصفة أصلية وباسهاب الى مخالفات الشركة لشروط الاستغلال . وانتهت فى هذا كله الى اقتراح رفع يد الشركة عن الاستغلال لعدم أمانتها وعدم كفايتها وفعلا كانت الشركة غير أمينة فى تصرفاتها . فبجانب البيع بأكثر من السعر الجبرى وخلق سوق سوداء للملح . عمدت الى مخالفة شروط الاستغلال ، واختلفت على نوع الملح المقدم ولجأت الى الاحتكار حتى تتحكم فى الجمهور كما عمدت الى اخفاء مستنداتها ودفاترها عن المراقبين تهربا من اداء الضرائب وانشأت دفاتر صورية وأصبح مركزها المالى مزعزع الأركان .

وبالرغم من ذلك كله تقدمت الوزارة فى عهد المتهم — وهو عهد بغيض — بمشروع قانون الى البرلمان للترخيص لهذه الشركة بالاستغلال بدلا من التكليف السابق صدوره ووافق الوزير على هذه الصفقة المريبة وعندما طرح المشروع على مجلس الشيوخ للنظر فى اعتماده فى جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٥١ — وأحب أن أشير الى ان ادارة الشركات كانت قد قدمت تقريرها الأخير فى ١٥ يناير اى قبل عرض الموضوع على المجلس باسبوعين كاملين والمخالفات ماثلة فى الأذهان وفضائح الشركة قائمة واضحة حدث أن طلب أحد الشيوخ من المتهم ايداع تقارير الادارة العامة للشركات للوقوف على ما بها من مخالفات . ولكن الوزير احتج بشده وفى جراة لا يأتيها غيره على هذا الطلب فقد اراد أن يتلافى وقوعه فى الحرج الذى سيواجهه اذا ما نشرت هذه التقارير .

وتصدى المتهم للرد على المستجوب بحدة :

وتقرر كما جاء فى مضبطة مجلس الشيوخ بأن الحكومة قد راقبت هذه الشركة كما تراقب أى شركة مؤسسة وقائمة بالاستغلال فعلا كما تبين لنا وتبين لى بصفة خاصة عندما فاجأت هذه الشركة وأجريت تحقيقا دقيقا ان العمل فيها جار على وجه مرض . لا محل معه للشك فى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وان أمر التكليف منفذ تمام التنفيذ طبقا لما وضع من شروط .. واخذ يدافع عن وجهة نظره أو بالأحرى اخذ يدافع عن الشركة كأنه محاميها ـ وبالرغم من مخالفتها الخطيرة ـ حتى نجح فى اقناع المجلس برفض ايداع التقارير وانتقل المجلس الى مناقشة مشروع القانون وانتهى بالموافقة عليه وصدر القانون رقم ٤ يوليو سنة ١٩٥١ .

وبذا انتصر الوزير الكاذب المضلل على خصومه الشرفاء ! وبذا انتصر الباطل على الحق .

أتدرون يا سادة ماذا تم فى أمر هذا القانون وماذا كان حال هذه الشركة ؟

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١١ مارس ١٩٥٣ أى فى هذا العهد القويم على مذكرة وزارة التجارة والصناعة والتى تستند على المذكرات التى أخفاها المتهم من قبل وأبى الا استغلال هذه الملاحات .

وامام حضراتكم :

١ ـ تقارير الادارة العامة للشركات التى تنادى بفساد الشركة .

٢ ـ مناقشة مشروع القانون أمام مجلس الشيوخ والتصريح الحماسى للمتهم .

٣ ـ راى مجلس الدولة فى استغلال الشركة والشوائب التى رانت عليها وسوء قصد المتهم فى هذا التصرف .

٤ ـ قرار مجلس الوزراء برفع يد الشركة عن الاستغلال والمذكرة المرفوعة من وزارة التجارة والصناعة فى هذا الشأن .

وبذلك أسدل الستار فى هذا العهد السعيد على فضيحة من فضائح ذلك العهد البغيض .

كما كشف الستار عن احدى مغامرات المتهم لحسابه الخاص على حساب المصلحة العامة . ولم يتورع عن الكذب والغش ليفيد الشركة ويستفيد .

قضاة الشعب :

هكذا كان الفساد ، وهكذا عم واستشرى ، فامتد الى الشئون

الاقتصادية وأناخ بكلكله عن الأداة الحكومية بأدوات مدمرة هى وزراء ذلك العهد ثم تطاول حتى غزا الهيئة التشريعية .

والمتهم فى غيه غارق ، وضميره فى سبات عميق ، ولن يكون غير ذلك . ولا عجب .. فشعاره كل شىء لى وليس للوطن شىء .

وكيل النائب العـــام :

قضاة الشعب :

استمعت الآن معكم الى بيان زميلى وهو يقـــدم المتهم فى عباراته المختصرة الشاملة التى حددت كل شىء ، والتى لم تجعل لى محلا لأن ازيد عليها وقد انهاها بأن الادعاءات التى قدم بها المتهم أمام حضراتكم ان هى الا أمثلة وهذا صحيح ، وذلك هو الباقى الذى تركه لى ، ادخل منه لأروى أو لأسرد لا على سبيل الحصر ايضا ولكن على سبيل المثال مخالفات المتهم . لم نتقدم بها لحضراتكم لأن ما تقدمنا به فيه الكفاية — وحرصا على الوقت ..

الواقع ان محكمة الثورة ونحن نتقدم اليها بالمتهم انما نقدمه بأمثلة من افعاله فان اطمأنت المحكمة الى سلامة هذه الادعاءات كفانا ذلك ، لأنه لا يمكن أن نردد الاتهامات بعد الاتهامات والنتيجة واحدة . لم نقدم المتهم يا حضرات القضاة بما حوته مذكرة الصاغ محمود أمين حافظ ولعل المتهم لا يجهله بل يذكره جيدا .

الدفاع — لى كلمة بسيطة . الكلمة العامة التى سمعناها من ممثل الادعاء الأول قال فيها ان هذه التهمة الموجهة الى المتهم انما توجه على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر — كويس لغاية كده — ونستطيع أن نرد على هذه الكلمة العامة بكلمة عامة مثلها . اما ان تقدم اتهامات أخرى ..

وكيل النائب العام — لا نقدم اتهامات .

الدفاع — أما ان تقدم اتهامات أخرى من غير تحديد ، ومن غير أن نطلب من المحكمة اننرد عليها ، انا لماستعد الا فيما قدم من اتهامات، فلن استطيع أن اجارى الادعاء فى الرد على هذه الاتهامات الأخرى التى يوردها من غير أن يقدمها الى المحكمة فهذا اخلال بحق الدفاع وهذا ما أرجو ألا تسمح به المحكمة . كلام عام يمكن أن يرد عليه بكلام عام مثله ، أما وقائع محددة فلا يمكن الرد عليها . أنا لغاية دلوقتى مراجع ٩٣ دوسيه لكى أستعد فى التهم الخمسة التى وجهت لسليمان غنام .

الرئيس — الادعاء يذكر بعض الأمثلة ، والأمر فى ذلك متروك للمحكمة فان رأت ان تأخذ ببعضها فسوف تمنح الدفاع فرصة للاستعداد .

الدفاع — انا مستعد بالنسبة للتهم الموجهة للمتهم فعلا ، الادعاء يذكر هـــذا

على سبيل التمثيل وليس كلاما عاما يمكن أن يرد عليه بكلام عام .

الرئيس ـ على اى حال المحكمة حتوزن المسألة .

الدفاع ـ ان المحكمة تزن كل شيء .

الرئيس ـ اذا قررت المحكمة الأخذ باحدى هذه التهم فسوف تعطيك فرصة لتستعد للدفاع عن هذه التهم الجديدة .

وكيل النائب العام ـ ان الادعاء مستعد أن يجعل من هذه الأمثلة عشرة تهم جديدة وانما نحن لم نرد ذلك تخفيفا على المتهم .

الرئيس ـ خليها أمثلة .

وكيل النائب العام ـ خليها أمثلة تخفيفا على المتهم .

أقول .. لم نقدمه لحضراتكم بما حوته وطفحت به مذكرة الصاغ محمود أمين حافظ ـ ذلك الذى شرد ، ذلك الذى قضى عليه ظلام العهد البائد بألا يستقر لأنه ابت عليه نفسه بأن يجارى فى التلاعب . كان ضابطا بمباحث التموين فى قسم الأزبكية وقد تقدم من بدء تشكيل هذه المحكمة وردد هـذا فى مذكرته الأخيرة لنا فقال عن وقائع فى منتهى الخطورة ولكن أردنا أن نعرضها على حضراتكم على سبيل المثال برضه ، وهذا الكلام كان فى سنة ١٩٤٣ ما هى أصل المسألة مش بتاعة سنة ١٩٥٠ بس فيه واقعة قبل كده فى سنة ١٩٤٣ .. كان حافظ ضابط مباحث فى قسم الأزبكية وهى منطقة كلها تجارية ومخازن تجار . ضبط مخزن وكان وزير التموين وقتئذ الأستاذ احمد حمزة قد أدلى ببيان قال فيه ان من يضبط مواد تموينية مخزونة يأخذ مكافأة ٢٥ ٪ من قيمتها فاجتهد هذا الضابط سواء أكان الدافع ماديا أو وطنيا .. سيان . وضبط مخزن خمور ضخم هو مخزن الكورسال وكانت الحكاية لها قيمة وعمل محضر ، ووزير التموين اخطر بهذا الاجراء واذا بوزير التجارة ـ وكان المتهم ـ يصدر أمرا بسحب المحضر وحفظه ولم يعثر له على أثر لغاية اليوم ، بينما الأشخاص الذين تداولوا هذا المحضر احياء ! وسلم هذا المخزن وكان يحوى بضائع قيمتها ١٥٠,٠٠٠ جنيه لأصحابه . وكان حصل سوء تفاهم كما قال الشاهد بين الوزيرين حمزة وغنام بشأن هذا الاجراء المريب ، وضرب مثلا آخر وقال انه ضبط ميشلان بتاع الكاوتش والرخصة بتاعته لبيع كل أنواع الكاوتش ميشلان وأصناف أخرى ـ ضبط وهو يختزن بمائة الف جنيه خمرة كان شأنها فى ذلك الحين شأن الأولى وفسروا كلمة الكاوتش وأصناف أخرى على انها تشمل خمور وكل صنف فى التجارة هذا هو تفسير المتهم . وبناء عليه سلمت البضاعة لصاحبها !! ومثل آخر ان صيدناوى ضبط وهو يبيع

الدمور والأقمشة الشعبية فى السوق السوداء وعلى ذلك يعمل له محضر ثم يتدخل فيه المتهم ومن هو أكبر منه واقصد رئيس الوزارة فيعمل على سحب المحضر وينتهى كل شيء، هذا كلام نحن نقوله الآن لأن الشاهد كان موجودا وكان يمكن أن نقدم للمتهم ادعاء مستقلا . ولقد آثر الشاهد أن يتقدم بمذكرته فى هذه الأيام وانا أعرضها على حضراتكم من نوع الأمثلة برضه .

الدفاع — وهل الأخ ممثل الادعاء تحقق من هذا الذى قدم اليه ؟

الرئيس — ان المحكمة لن تأخذ بهذه الأمثلة .

الدفاع — أنا شاكر جدا للمحكمة والف شكر .

المتهم — أقسم بربى انى لا أعلم عن هذا شيئا . . حرام والله حرام !!

وكيل النائب العام — أنا . .

الرئيس — ادخل فى الادعاءات .

وكيل النائب العام — شركة صباغى البيضا يمكن أن يقدم بشأنها عشرون ادعاء .

الرئيس — فوت .

وكيل النائب العام — الشق الثانى من الادعاء الثانى وبكل أسف يدخل فيه أحد زملائنا وهو الأستاذ عبد الخالق بدوى ، وانا سأركز كلامى بغية الاختصار علشان يظهر ان كلامى ثقيل .

الدفاع — لا أبدا .

الرئيس — انت دمك خفيف على المحكمة .

الدفاع — وعلى الدفاع أيضا .

وكيل النائب العام — فيما يتعلق بهذا الادعاء اقول ان مضمونه ان المتهم بصفته وزيرا للاقتصاد الوطنى استغل نفوذه ليحصل الأستاذ عبد الخالق بدوى على ميزة غير قانونية بأن يسر له شراء أرض حكومية بزمام طهواى مركز اشمون منوفية وأضفى عليه صفة ليست له بأن اعتبره مستأجرا لتلك الأرض تحايلا منه لاتمام صفقة البيع بالممارسة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ وبثمن بخس هو ٣٠٠ جنيه للفدان برغم تقدم من يرغب فى الشراء بسعر أكبر هو ٤٠٠ جنيه للفدان الواحد . وأفسر هذا الادعاء باختصار وبساطة والأستاذ عبد الخالق بدوى وهذا أليم على نفسى زميل لى وهو الآن وكيل نيابة أول سوهاج وقد كان قاضيا وقتئذ وتربطه بالأستاذ محمود شوقى سكرتير عام مجلس الوزراء سابق علاقة نسب لأن الأستاذ عبد القوى شقيق الاستاذ

بدوى عديل الاستاذ محمود شوقى وتربطه علاقة قرابة من ناحية أخرى من ناحية صهر الاستاذ عبد الخالق بدوى وكما سمعتم من زميلى المدعى العام كيف تكون المصاهرة وأثرها ومداها والى أى حد تنتهى اجراءاتها .

الرئيس ـ دى فى الشطر الثانى من الادعاء الثانى .

وكيل النائب العام ـ الأستاذ عبد الخالق بدوى له أرض فى ناحية طهواى منوفية وهى أرض جزائر ومش عاوز اقول اكثر من كده ، وكان بياجرها فى الأول بثمن بخس ثم أتى شخص آخر وبلاش ذكر اسمه وبعد ٨ جنيه الفدان وصلها لثلاثين جنيه ونصف وبعقد لمدة ثلاث سنين ولكن من ناحية اخرى الأستاذ عبد الخالق بدوى اعتبر هذا اجتراء على سلطانه أو بالأحرى على سلطان أخيه على الأقل فسعى حتى ألغى هذا التعاقد لأى سبب لا ندرى . الراجل احتج وقالوا لعبد الخالق انت علشان عبد الخالق له صرف فهو يريد أن يشترى الأرض بالممارسة على حسب القاعدة المتبعة والتى قيلت فى الشق الأول من الادعاء الثانى .

الراجل اشتكى وثار ! يا مصلحة الأملاك يا مصلحة الأموال المقررة يا هيصة مافيش فايدة لأن التصحيح كان لابد أن يصل الى الأستاذ بدوى . انا عاوز اشترى هذه الأرض وكانت قدرت بالممارسة فى سنة ١٩٤٠ الفدان بمبلغ ٢٤٠جنيه وانا عاوز اشتريها ب ٢٤٠ جنيه كما قدرتها اللجنة فى سنة ١٩٣٩ فالراجل قال وعبد الخالق بدوى مش مستأجر ، ازاى هذا ؟ قالوا لا ، عبد الخالق بدوى نقدر نجيبه من ناحية تانية نجعله زارع خفية وبعدين نسوى الحكاية لأننا احنا عندنا تفسير للزراعة الخفية ولكن شروطها وطبيعتها وأوضاعها سار عليها مجلس الدولة وقسم الرأى . عبد الخالق بدوى هو المستأجر عاوز ياخذ ما يقدرش لأنهم أربعة عشر فدانا فقالوا طيب ناخذ ١٠ أفدنة بكام ب ٢٤٠ جنيه فالراجل قال لأ يا جماعة انا اخدها ب ٤٠٠ جنيه واجتمعت اللجنة وهذه أول مرة أراها فى مثل هذه الاحوال ، الظاهر لأن الراجل كان جامد . وواحد دفع ٣٠٠ جنيه تأمين وواحد دفع ٢٠٠٠ جنيه تأمين علشان يخشوا المزايدة وعملوا اللجنة وانتهى الأمر بأن عبد الخالق يأخذها بالممارسة . والوزير نفسه وهو المتهم رأس هذه اللجنة وانتهى الأمر بعد الاتفاق مع عبد الخالق ـ ذرا للرماد فى الاعين ـ على أن يرفع السعر الى ٣٠٠ جنيه للفدان وخدها ياعبد الخالق الله يبارك لك. الراجل قال طيب الباقى انا مستعد اخده باربعمائة جنيه للفدان فقالوا له بس راح منها فدانين ثلاثة فى المنافع العامة تأخذ الباقى ؟ قال ايوه واخده باربعمائة جنيه للفدان ولكن الرد

العجيب يا حضرات القضاة انهم قالوا له مش حنبيعلك . لماذا ؟ لأن الثمن بخس ، الاجراءات الملتوية التى اتخذت لتمكين عبد الخالق بدوى من ان يأخذ من أرض الحكومة بـ ٣٠٠ جنيه للفدان تبقى صح فى عرفهم والاجراءات الصحيحة لراجل عاوز يدفع ٤٠٠ جنيه تبقى غلط ويقوله لأ ده اللى بيسموه الراس تحت والرجلين فوق .. الوضع مقلوب وانا اشرح كيف حدث هذا .. سردنا ما انتهت اليه التحقيقات وكانت النيابة العمومية بصدد تقديم المتهم والأستاذ عبد الخالق بدوى الى محكمة الغدر وانى حسب أمر تشكيل المحكمة سحبناها لتكون تحت انظار حضراتكم وبلاش اقول اكثر من كده . الجزء الرابع من الادعاء الثانى وهذا أمره هين ، واود قبل أن اتطرق الى شرحه ان أقول بأن الحياة النيابية شرعت فى الدساتير ليكون من البرلمان رقابة على الهيئة التنفيذية ولتحديد مسئولية الوزراء قبل البرلمان الذى يضم ممثلى الشعب . هل تحقق هذا ؟ هذه هى النظرية ، نشوف تطبيقها عمليـا ومدى هذه الرقابة ومدى اهتمام الوزراء بالبرلمان ومدى رقابة هذا البرلمان على الوزراء . فى ملف تحقيق الدعوى الخاصة باليخت المحروسة يبين موقف المتهم فى صفحة ٩٩ ــ ١٠٢ على لسانه ولم نأخذه الا بأقواله . هو كان فتح اعتماد بمبلغ مليون جنيه لاصلاح اليخت المحروسة فى الوزارة التى سبقت وزارة النحاس فجاءت هذه الوزارة ورفعت الاعتماد الى ١٫٣٢٠٫٠٠٠ جنيه وطرح هذا الأمر على اللجنة المالية ثم على مجلس النواب واود أن أقول هذا بملء فمى انه لم يكن للحكومة فى تلك الجلسة الا ممثل واحد . أى اهتمام للوزراء بالبرلمان ؟ والى أى حد وصل الاستهتار بممثلى الأمة !!
ممثل واحد للحكومة هو المتهم باقراره هو : طرح هذا الأمر وكان يتعلق بالحربية والاقتصاد فدارت فيه مناقشة اعتراض من بعض الأعضاء أو استفسار عما تم فى أمر الاعتماد السابق وقال لقد فتح الاعتماد بشرط فهل تم التعاقد وهل بدىء التعاقد ؟ فانبرى المتهم لأنه لم يكن هناك غيره وهو ممثل الحكومة ، انبرى ووقف وقال أقول لكم أن التعاقد تم والعمل قد بدىء فيه فعلا فى حين ان الواقع من الأوراق غير كده ومش عاوز اتكلم لأن الأوراق رسمية وثابتة ، وبرر المتهم موقفه بعذر هو أقبح من الذنب . ما هو عذره ؟ وزير مسئول فى وقت كانت تبحث فيه مسائل مالية خطيرة وفى مسائل حساسة قال (أنا لم يكن غيرى فى البرلمان واننى ممثل الحكومة وفوجئت من رئيس المجلس بهذا التساؤل فقلت جوابى ارتكانا على أقوال الأستاذ عبد المجيد عبد الحق لأنه سبقنى للادلاء بهذه البيانات ، هل هــذا يعفيك من المسؤولية الا يدل هــذا الموقف على

استهتار بالمسؤولية الوزارية وهل هذه حجة لك أو عليك ؟ (انت واقف تجيب فى موضوع حاسم ينتهى الأمر فيه الى قرار نقول مبدأ الكلام وتحتج بهذه الحجة غير مقبول ، انا مش مختص خالص اسكت لما ييجى الوزير المختص ، أو لما أجيبلكوا البيانات . لكن تقول وتحتج بمثل هذه الحجة دى تبقى حجة غير مقبولة من جانبه ومن جانب كل مصرى .

حضرات القضاة . . هذه هى التهمة محددة محصورة لا نسأل المتهم الا على انه بوصفه ممثلا للحكومة أدلى بمثل هذا البيان فأيا كانت حجته الآن ـ من وجهة نظر الادعاء ـ فاننا لا نقبل هذه الحجة ، لأنها غير قانونية وغير منطقية ولقد بينت لحضراتكم الى اى مدى كان اهتمام الحكومة بالبرلمان وبمصالح هذه الأمة .

الفقرة الخامسة من الادعاء الثانى : أحب أقول فى الادعاء اللى فات ان اللازمة فى القضايا التى تعرض على حضراتكم انه كلما كان الأمـر متعلقا بالملك السابق من قريب أو بعيد سارع كل وزير وكل مسئول وهذا هو أساس الفساد ـ وسارع كل منهم الى مرضاة الملك بأى طريق وبأى شكل . مين مايقولش كلمة تقفل الباب ويفوت المشروع ، الموضوع كان متعلق برفع تكاليف اصلاح اليخت المحروسة وكان الكل يتسابق لأرضاء مولاه وسيده . وهذه الأمة اتحد فيها الجميع فى ذلك العهد .

وانا أعتقد انه لو لم يكن هذا الضعف لما كانت تلك الاجابة .

وفيما يتعلق بخامسا من الادعاء الخاص باعانة شركة سعيدة ـ فهذا الأمر غريب برضه ويدعونا لأن نتساءل . أولا سعيدة دى ايه ؟ دى كانت سعيدة حقا لأنهـا كانت مناط كل رعاية ومحل كل بحث وتدقيق من هؤلاء لأن برضه العامل والمحرك والدافع موجود فيها وانا لا أريد ان ادخل فى التفاصيل ، ولكن عاوز اقول ان من ضمن أسهمها حسب الظاهر ٣٦٠٠ باسم الدكتور حافظ عفيفى و ٣٥٠٠ سهم باسم الهامى حسين و ١٧٥٠ باسم محمد طاهر و ١٠٠ سهم باسم محمد نجيب سالم انما تعالوا بقى ندخل فى التفاصيل وندخل فى الاقرارات الموجودة فى الورق المخفى ، نجد ان ٢٤٠٠ سهم مكتتب فيهم باسم الدكتور حافظ عفيفى تخص الملك السابق لا يعلمها الا أولو الأمر والعالمون ببواطن الأمور فى ذلك الوقت ، ١٠٠ سهم مكتتبة باسم محمد نجيب سالم تخص الملك السابق و ٩٠٠ سهم باسم حافظ عفيفى تخص الأميرة فوزية و ٩٠٠ سهم تخص الأميرة فوقية و ١٠٠ سهم باســم الهامى حسين تخص نازلى و ٥٠٠ سهم باسم الهامى حسين تخص فوقية . . هذه هى العلة فاذا تبين ان الدافع موجود ومصلحة الملك وأسرة الملك السابق موجودة

يبقى ندخل فى هذا الادعاء . أولا الوزارة سارعت قبل عرض هـذا المشروع وصرفت مبلغ ٣٠٫٠٠٠ جنيه قبل موافقة البرلمان ــ وهـذا خارج عن نطاق الادعاء ــ وهذه مخالفة دستورية خطيرة أن يدفع من مال الدولة ٣٠٫٠٠٠ جنيه قبل أن يعرض أمر ذلك فى مشروع قانون على البرلمان كما ورد ذلك فى تقرير لجنة التطهير . نعطيها ٣٠٫٠٠٠ جنيه وبعدين نلحقها علشان الطيارات ماتقفش وتخش فى ١٠٠٫٠٠٠ جنيه ونشبك فيها شركة مصر للطيران مع شركة سعيدة ان شركات الطيران لابد أن تصان . محدش قال حاجة انما شركة سعيدة اللى كان عليها نصف مليون جنيه ديون نعطيها اعانة ١٠٠ ألف جنيه ازاى . مع ان التقارير بتقول ان الجماعة بتوع الشركة دول جماعة بيتفسحوا وبياخدوا الفلوس يتمتعوا بها لمصلحتهم مش للمصلحة العامة . مش لازم تعملوا لها شروط ؟ عملوا لها ١٤ شرطا ! يهمنى فى هذه الشروط ، الشرط الحادى عشر لأنه أساس هذا الموضوع .. وزارة التجارة والصناعة فى عهد المتهم عملت هذه الشروط ، عملت هذه الشروط فى صرف الاعانة على أساس ــ تتعهد الشركة بالقيام بمساع جديدة لتخفيض ديونها وان تعمل الشركة للتخلص من الديون التى تدفع عنها الشركة فائدة مرتفعة بمجرد تقرير أو استلام الاعانة ــ ولما عرض الموضوع فى مجلس الشيوخ ، الأستاذ ابراهيم بيومى مدكور والأستاذ احمد عثمان حمزاوى قالوا يا جماعة انتم عرضتم حالة الشركة بهذا الشكل المخيف ولعلهم كانوا يعلمون ما وراء الكواليس أو ما وراء الستار .

وعبد الوهاب طلعت قال : هل ستسوى هذه الديون قبل منح هذه الاعانات ؟ ــ سؤال فى محله ــ ثم عقب الأستاذ حمزاوى وقال ــ هل معنى هذا ان الحكومة لن تعطى الشركة الاعانة قبل تسوية ديونها ؟ ــ وهذا هو الوضع السليم .

محل الاعتراض فى هذه النقطة واضح ، ولكن المتهم انبرى وقال : نعم .. أمام المجلس ، واتعهد بالعمل على تسوية الديون قبل منح الاعانة ومفيش تفسير ولا ايضاح أقنع من ذلك . وقال : وقد وضعت شروطا بلغت ١٤ شرطا وقد أشير اليها فى تقرير اللجنة ولن يصعب على تسوية الديون قبل منح الشركة الاعانة . فقال الدكتور مدكور : اذا كان معالى الوزير متفق معنا على وجوب تسوية الديون قبل منح الاعانة فهل لديه مانع من اضافة فقرة تنص على هذا فى القانون ، لقد كان من اليسير ومن السهل وكان يكون من محاسنه ومحل فخره أن يجيب مثل هذا الطلب تصحيحا لهذا الامر ، لأن هنـاك طرفا آخر خارج عن سلطة

الحكومة ، ولا نملك بشأنه شيئا الا بسلطة التشريع ، لأن هذا الأمر لا يتعلق بعمل تنفيذى بحت ، ولأن هناك طرفا آخر أجنبيا خارج عن سلطة الحكومة ولا نملك فى شأنه شيئا ، اللهم الا بسلطة التشريع .

وهنا رد حضرة صاحب المعالى المتهم وقال : اظن لا داعى لوضع النص على هذا لأنى تعهدت تحت رقابتكم البرلمانية بتنفيذه ، وانا مسئول أمامكم عن ذلك هل هناك صراحة أكثر من ذلك .

لقد اعترض المتهم على اقتراح الدكتور مدكور ان يكون هناك نص فى صلب القانون . وتعهد من جديد فهل نفذ هذا التعهد؟ كلا . . لليوم لم ينفذ وانتهت الشركة ، وصرف المبلغ كما هو واضح فى الأوراق بشكل سريع جدا وراحت الفلوس ، ٣٠٠٠٠ر٣٠ جنيه او ٠٠٠ر٧٠ جنيه هذا هو مناط الادعاء . فلم نكن مفترين وانما أخذنا المتهم بما قال وبما قال فقط وبما نسبته اليه الأوراق ، والآن لقد عرفتم السر وقد قلنا لكم فى غاية الاختصار والآن . . مع احتفاظ الادعاء بطبيعة الحال بحقه فى التعقيب على كل ماسيثيره الدفاع فى جميع الادعاءات ، فانى اختتم كلمتى ختاما مؤقتا وهاهو المتهم وقد استمعتم الى الادعاءات التى اقيمت عليه وعرض من اجلها على حضراتكم . الادعاء الثانى بفقراته الخمس بالاضافة الى الادعاء الاول ، ابى الا ان يكون كذلك لأنه رغم هذه السوءات القديمة التى كان رجال الثورة وقادتها قد اطرحوها ولو الى حين ، أو تغاضوا عنها او اظهروا اللين من ناحية مرتكبيها على ان يعودوا الى رشدهم ، او ينزووا على الاقل فيتركوا المجال للصالح ، ولكنه تحرك من جديد ـ وهو محل الادعاء الأول ـ فحركنا له القديم أى انه الذى حرك الادعاء على نفسه بنفسه وما ظلمنا . ولكنه ظلم نفسه ! أفمن يمشى مكبا على وجهه أهدى أمن يمشى سويا على صراط مستقيم .

الدفاع ـ الآن الساعة الواحدة والنصف والمرافعة ستكون طويلة ، وفيما يتعلق بالشطر الأول من الادعاء الثانى ، تفضلت المحكمة فأجابتنى الى ما طلبته من افساح الوقت لى ، وانا أريد ان أطلع على محضر جلسة اليوم ، وريثما يتم هذا الاطلاع فانا أترك ما قاله الادعاء معلقا على صحيفة المتهم الناصعة الى ان ابدأ دفاعى وموعدنا الصبح اذا شئتم ، أليس الصبح بقريب .

الرئيس ـ لحظة واحدة لو سمحت .

(مداولة قصيرة بين هيئة المحكمة)

الرئيس ـ قررت المحكمة سماع مرافعة الدفاع الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس . والآن تحب المحكمة أن تستجوب المتهم وتستفهم منه عن بعض النقط .

الدفاع ـ تحت أمرك يا فندم .

الرئيس ـ تقدر تبين للمحكمة كيف بدأت حياتك السياسية .

المتهم ـ بدأت حياتى السياسية وانا طالب فى السنة الأولى من الدراسة الابتدائية بمعنى مش كنت باحترف السياسية وانما تصادف ..

الرئيس ـ احنا نقصد حياتك السياسية وانت راجل مش تقول لنا عن تاريخ حياتك بالتفصيل من الأول خالص .

المتهم ـ دى كلمة عابرة ، انا اتربيت فى مدرسة مصطفى كامل وسمعت الدستور وسمعت الوطنية فيظهر انى تشبعت بهذه المبادىء ، فكنت وقت سعد زغلول وزملائه لما راحوا دار المندوب السامى .. كنت انا تلميذ فى السنة الرابعة الاعدادية (الثانية) .

الرئيس ـ وتشبعت بالدستور وبروح الدستور .

المتهم ـ أيوه وتشبعت أيضا بالوطنية ، ثم قامت الحركة الوطنية سنة ١٩١٩ فاشتركت فيها .

الرئيس ـ لما تشبعت بروح الدستور كنت بتحافظ عليه ؟

المتهم ـ أيوه يا افندم .

الرئيس ـ حتى فى حياتك السياسية وانت وزير ؟

المتهم ـ كنت باحافظ عليه كل المحافظة .

الرئيس ـ هل الدستور نص ان الوزير ييجى أمام ممثلى الأمة ويدلى اليهم ببيانات لم يدرسها ولا يعرف صحتها من خطئها .

المتهم ـ أقرر لحضراتكم اننى لم أدل ببيان كاذب اطلاقا ولم أدل ببيان غير صحيح .

الرئيس ـ وبالنسبة للمحروسة ؟

المتهم ـ انا قلت فى التحقيق انا كنت الوحيد .. صحيح يعنى انا كنت الوزير الموجود مصادفة .

الرئيس ـ وهل الدستور روحه ..

المتهم ـ أنا مش مسئول شخصيا .

الرئيس ـ هل الدستور ينص انه من الجائز ان مجلس الوزراء لا يمثل أمام الأمة ؟ أمال مجلس النواب بيجتمع ليه ؟

المتهم ـ يكفى ان واحد من الوزراء يمثل الحكومة .

الرئيس ـ والباقين فين امال ؟

المتهم ـ بيكونوا فى مجلس الشيوخ أو عندهم اجتماع لجنة .

الرئيس ـ وحيدر كان موجود فى مجلس الشيوخ ؟

المتهم ـ حيدر ايه . لا .

الرئيس – هو مش كان وزير الدفاع ؟

المتهم – لأ ده كان وزير الدفاع مصطفى نصرت .

الرئيس – طيب مش هو الوزير المسئول عن المحروسة ؟

المتهم – أيوه .. والحكاية جت مصادفة ووجدت نفسى أنا الوحيد فى مجلس النواب .

الرئيس – لما انت مش مختص ليه ما طلبتش التأجيل بدل ما تدلى باجابة غير صحيحة .

المتهم – أنا سأبين ان اجابتى صحيحة . انا مش جاوبت على السؤال ، لكن اللى حصل ان اللى أثار هذا الموضوع قال : هل بدىء فى الاصلاح ، فسارع الأستاذ عبد المجيد عبد الحق وقال ان المسألة مسألة فرق عملة واحنا بصدد اعتماد فرق عملة بس ومن حيث مبدأ الاعتماد ده كان تقرر من قبل كده فى مجلس النواب فى عهد السعديين يبقى المبدأ مفروغ منه فسأل الرئيس وعبد المجيد عبد الحق رد عليه وقال وقد بدىء فى الاصلاح فعلا .

الرئيس – هو كان فى هذا الوقت نائب ؟

المتهم – أيوه ولكنه كان عضو فى لجنة الشئون المالية اللى من اختصاصها ان تبحث هذه الاعتمادات وان تستدعى الوزير المختص ، وممثل الحكومة المختص من كبار موظفى الدولة ، يعنى مش ضرورى الوزير .. يكفى وكيل الوزارة أو مدير عام المصلحة المختص . فانا استنتجت انه .. أولا دار البحث فيه فى مجلس الوزراء وان عبد المجيد عبد الحق كان نائبا وعضوا فى لجنة المالية ، فلابد ان مندوب الحكومة كان حاضرا وسئل هذا السؤال ، وعزز هذا الايضاح .. وعلى هذا الأساس أدلى هو باجابته بأن الاصلاح بدىء فعلا .. وبعد كده انا تكلمت وجايز يكون رئيس المجلس سألنى وقال احنا عاوزين راى الحكومة .

الرئيس – الرئيس هو اللى وجه السؤال ؟ وهل كان فيه جلسة لمجلس الشيوخ فى نفس اليوم ؟

المتهم – أنا مش فاكر لأن دى حاجة بقى لها سنين .

الرئيس – طيب ابقوا ابحثوا لنا المسألة دى .

وكيل النائب العام – حاضر .

المتهم – بعد هذا .. الحكاية دى أصلا من اختصاص وزير المالية لأنه هوه اللى بيبحث الاعتمادات المالية ، ووزير الحربية أيضا مختص بذلك . لأن العملية دى واقعة فى وزارته ، وانا بنيت ردى على سببين جوهريين .. السبب الأول ان المسألة سبق أن اعتمدت سنة ١٩٤٩ لغاية سنة ١٩٥٠ . من غير ما يكونوا بدأوا فى الاصلاح ، والسبب الثانى كان عبد المجيد عبد

الحق اتكلم فى المجلس وقال انه بدىء فعلا فى الاصلاح ..

الرئيس ـ ولكن الواقع انه ماكانش بدىء فى الاصلاح .

المتهم ـ الذى تبين لنا ـ وهذا ما سيبينه الدكتور محمد صلاح الدين ـ ان الاصلاح قد شرع فيه فعلا .

الرئيس ـ كان بدىء فيه ؟

المتهم ـ انا قلت انه شرع فيه وعبد المجيد عبد الحق قال انه بدىء فيه وانا قلت شرع وفيه فرق بسيط بين الاثنين .

الرئيس ـ ايه الفرق اللى بينهم ؟

المتهم ـ البدء اننا نجيب المركب ونخلع فيها ونصلحها ، أما الشروع فيختلف عن ذلك . ولقد تبين من استجواب جلال علوبة وهو المختص وكان حاضرا فى لجنة الشئون المالية بمجلس النواب ، ان جلال علوبة اثبت ان المركب كانت راحت قبل كده فعلا الى ايطاليا يعنى شرع فى اصلاحها أى انها فى طريقها الى الاصلاح .

الرئيس ـ طيب وانتم ماكنتوش تعرفوا ان الميزانية كان فيها عجز ١٦ مليون جنيـــه ؟

المتهم ـ انا مش مسئول على النقطة دى .

الرئيس ـ انت كنت وزير فى هذه الوزارة وطبعا تبقى انت مسئول فى هـذه الوزارة ؟

المتهم ـ هذه المسألة لها وجهة نظر دســـتورية ، فالوزير مسئول مسئولية تضامنية عن الوزارة فى السياسة العليا ، انما كل وزير فى همه وفى أعماله فى الوزارة بتاعته يعنى هو مسئول عنها شخصيا .

الرئيس ـ عاوز استفسر .. عندنا مركب بتاعة الملك السابق اللى هى المحروسة هو عاوز يصلحها .. قدر لها مليــون جنيه من أيام وزارة ســابقة ، ولم يكن قد بدىء فى التنفيذ وبعد ذلك جت وزارة الوفد . هذا الاجراء يعنى خطأ أو صواب هل درستوه لأنه كان من وزارة سابقة .

المتهم ـ احنا جينا أمام الأمر الواقع والمشروع ده كان صدر به قانون .

الرئيس ـ مش تقدروا تلغوا القانون ؟

المتهم ـ يصح .

الرئيس ـ كنتم تعرفوا ان فيه عجز فى الميزانية تقدر بحوالى ١٦ مليون جنيه ؟ أنا باتكلم عن مجلس الوزراء ، هل فكر فى هذا الموضوع ؟

المتهم ـ لما يكون هذا الموضوع قد عرض على مجلس الوزراء فاحنا جينا فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٠ .

الرئيس – وكنتم مستعجلين على ايه بالنسبة للاصلاح ؟ وليه لم تطلبوا تأجيل نظر هذا الموضوع ؟

المتهم – فى مجلس الوزراء واللا فى مجلس النواب ؟

الرئيس – فى مجلس النواب عرض موضوع زيادة الاعتماد لاستصلاح اليخت وانتم مادرستوش الموضـــوع زى ما بتقول دلوقتى ، فليه ماطلبتش التأجيـــل ؟

المتهم – انا ارتكنت على كلام عبد المجيد عبد الحق باعتباره عضوا فى لجنـــة المالية والمفروض انه لابد يكون استمع لمندوب الحكومة اثنـــاء مناقشة المشروع فى اللجنة .

عضو اليسار – يعنى عبد المجيد عبد الحق مسئول ؟

الرئيس – ربنا عرفوه بالعقل . لما اشوف مركب قديمة مطلوب اعتماد مبلغ مليون جنيه وبعدين ٣٢٠ الف جنيه لاستصلاحها اقوم افكر فى الموضوع .

المتهم – الـ ٣٢٠ الف جنيه دول فرق العملة .

الرئيس – الخزانة تتكلف اد ايه .

المتهم – مليون و ٣٢٠ الف جنيه .

الرئيس – يستصلحوا مركب بمليون و ٣٢٠ الف جنيه علشان يركبها واحد .

المتهم – أؤكد لكم انى ما اعرفش التفاصيل .

المدعى العام – امال اتصديت لها ليه ؟

الرئيس – انت راجل وزير .. المفروض انك تعترض .

المتهم – كوزير فى مجلس الوزراء ايوه ..

الرئيس – لما عرض عليكم المشروع ده اللى يتكلف مليون و ٣٢٠ الف جنيـــه ماكنتوش عارفين ان فيه عجز اد ايه فى الميزانية . ثم ده اعتماد اعتمدته الوزارة اللى قبليكم وانتم ناس أصحاب اغلبية ومسنودين من الشعب فليه ما عارضتوش ؟ انتم عندكم اغلبية والا لأ ؟ تقدروا تقفوا وتخالفوا رغبات الملك ؟

المتهم – أيوه نقدر نقف وسبق وقفنا .

الرئيس – وليه ماوقفتوش فى الموضوع ده ؟

المتهم – انا والله مش فاكر ظروفها ، جايز اتناقشنا فيه وجايز أكون اعترضت والله أعلم .

الرئيس – اذا كانت المسألة دى أثيرت فى مجلس الوزراء وانت اعترضت تبقى عارف حقيقة الأمر وتقدر تدافع عن هذا فى مجلس النواب بحماس ، لو كان الأمر بحث فى مجلس الوزراء . يعنى ماتدليش ببيانات فى مجلس النواب الا اذا كنت عارف الحقيقة .

المتهم ــ ارجعوا للمذكرة التفسيرية للاعتماد .

الرئيس ــ ربما المسألة أثيرت فى مجلس الوزراء والموضوع ده يتناول مبلغ ضخم زى ده لاصلاح مركب لا فائدة منه ، المفروض انهم يدرسوا ويدرسوا الموضوع بتفاصيله فاذا كانوا درسوا الموضوع فى مجلس الوزراء بتفاصيله .. لما رحت مجلس النواب لازم تكون عارفه . لكن اجابتك فى مجلس النواب كانت تخالف هذا .

المتهم ــ الاعتماد صدر فى يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وبعد كده اتغير سعر الجنيه اللى هو فرق العملة .

الرئيس ــ انا مسلم بهذا . انا مسلم بفرق العملة ، انما بس الخزانة اللى فيها عجز ١٦ مليون جنيه .. ازاى مع هذا افكر انى أصلح مركب علشان واحد يتفسح بها .. وتدفعوا فى نظير كده مليون و ٣٢٠ ألف جنيه .. انتم كوزراء مسئولين ما فكرتوش فى الحكاية دى ؟

المتهم ــ كوزير مسئول فى البرلمان انفذ ولو كان ده ضد رأيى .

الرئيس ــ هل درس هذا الموضوع ؟

المتهم ــ الموضوع درس .. وقال لنا وزير المالية الاستاذ زكى عبد المتعال أن فيه خبراء شاهدوا المركب وقالوا ان الاصلاح أوفر من شراء مركب جديدة .

الرئيس ــ يا سلام .. الاصلاح أحسن من شراء مركب جديدة . خصوصا اذا كان الاصلاح بينصرف عليه مليون و ٣٢٠ ألف جنيه .

المتهم ــ ده راى وزير من الوزراء .

الرئيس ــ طيب والمركب دى كان بتستخدم فى ايه ؟

المتهم ــ انا أعرف ان المحروسة دى من أملاك الدولة .

الرئيس ــ طيب وكانت بتستخدم فى ايه ؟

المتهم ــ انا اعتقادى انها كانت بتستخدم فى اغراض عامة .

الرئيس ــ يعنى كانت بتنقل ركاب ؟

المتهم ــ جايز يكون فيه خدمات .. والتفاصيل دى ما اعرفهاش .. انا اعرف انها بتقوم بخدمة عامة وانا أصارحكم بالحقيقة .

الرئيس ــ وايه هى الخدمة العامة ؟ يعنى عاوز تقول انها بتخدم فى الموانى ؟

المتهم ــ حقيقة لا أعرف .

الرئيس ــ طيب نفرض انها بتقوم بخدمة عامة فى الموانى ، تقوموا تصرفوا عليها مليون و ٣٢٠ الف جنيه ؟

المتهم ــ يبقى معنى ذلك انى انا احمل مسئولية غيرى أو مسئولية احد الوزراء أو مسئولية مجلس الوزراء كله .

الرئيس ــ انا بناقشك مناقشة مواطن لمواطن .. بلاش انت كنت وزير ..

وبلاش نتكلم فى المسئولية . الحالة المالية بتاع البلد بالشكل الفلانى وكان فيها عجز ١٦ مليون جنيه .

المتهم ــ انا لم اكن أعرف ان الميزانية فيها عجز لأن الميزانية ماكانتش اعدت بعــد .

الرئيس ــ نفرض ان مفيش عجز وان حالة الميزانية مفيش أحسن من كده ، وان حالته المالية معدن والاحتياطى مالى الخزاين والأشيا رضا ، تيجوا تصلحوا مركب ركاب علشان يستعملها فرد واحد عنده بدل المركب مراكب ومراكب .



المتهم محمود سليمان غنام أثناء مناقشة المحكمة له ...

المتهم ــ اقسم بالله العظيم انا ما اعرف الحكاية دى .

الرئيس ــ انتم لما بتقعدوا فى مجلس الوزراء بتناقشوا المسائل اللى بتعرض عليكم واللا لا ؟

المتهم ــ طبعا ــ ولكن اللى خلانى مش متذكر الوقائع انى لما رجعت للمذكرة الايضاحية اللى رفعها وزير المالية زكى عبد المتعال بعد ان أثيرت الحكاية دى ، وجدت ان المذكرة مقتضبة وما وجدتش فيها أكثر من أشــــارة لفرق العملة .

الرئيس ــ أنا باتكلم من الناحية المنطقية . دولة تتحمل هذه النفقات ، الغرض من استخدام هذا المركب هو ايه ؟ هل سيعود ذلك على البلد بفائدة . الملك اذا كان عاوز يصلح المركب هل فيه مراكب ثانية يمكن أن تؤدى الغرض .. كل الحاجات دى يجب انها تكون فى بالكم وتناقشوها .

المتهم ـ طبعا بتناقش .. ولكن من الجائز ان وجهات النظر بتختلف .. ويمكن انا لى راى وزميل لى له راى تانى ، وبعد كده يؤخذ الراى فى مجلس الوزارة بالأغلبية وده اللى يصبح راينا جميعا .

الرئيس ـ راجل عنده بدل المركب عدة مراكب ..

المتهم ـ افرضوا انى ماكنتش موافق على اصلاح اليخت المحروسة ، وقلت وابديت رايى هذا ، وحصل كثيرا فى مجلس الوزراء وهذا شاهد اللى هو صلاح الدين ويستطيع ان يقسم اليمين ويقول لكم عن اللى كان بيحصل .

الرئيس ـ انا عاوز احكمك فى هذا الموضوع . الملك عنده بدل هذا المركب عدة مراكب اخرى . مطلوب لاصلاح المحروسة اعتماد ٣٢٠ الف جنيه فوق المليون جنيه ، هل الميزانية تحتمل هذا العبء أم لا ؟ دى مركب حيركبها فرد واحد ولازم يكون بالنا انه عنده بدل المركب دى مراكب غيرها .

المتهم ـ اذا كنت انا عرفت هذه التفاصيل .

الرئيس ـ دى مسألة مش عاوزه تفاصيل ومعروفة فهل كنت تعترض ؟ وليه انت ما اعترضتش ؟

الدفاع ـ أتزر وازرة وزر اخرى ؟

الرئيس ـ والحكاية دى مشيت ازاى ؟

المتهم ـ الحكاية كانت فى ٦ فبراير والاعتماد جه لمجلس النواب فى ذلك الوقت ، ومن الجائز ان الموضوع ده يكون جه فى يناير ولكن على أى حال انا مش متذكر التفاصيل .

الرئيس ـ المسائل اللى زى دى كانت بتدرس واللا لأ ؟

المتهم ـ كانت بتدرس وكنا بنعقد ٤ أو ٥ ساعات واذكر ان وزير المالية فى ذلك الوقت الدكتور زكى عبد المتعال قال لنا ان فيه خبراء جم وعاينوا المركب وقالوا ان الاصلاح أحسن من شراء مركب جديدة . الجائز اننى اعترضت على هذا الاجراء . مش فاكر يمكن اعترضت .

الرئيس ـ ولكن انتم عارفين انكم حاتصلحوا اليخت . لنفرض ان الملك حايستعمله فى نزهاته وهو عنده بدل المركب مراكب اخرى فهل كنتم مقتنعين ؟

المتهم ـ نفرض ان مجلس الوزراء اخطأ تقوم المحكمة تسألنى انا وتؤاخذنى .

الرئيس ـ انا بدى اشوف الأوضاع كانت ماشية ازاى علشان انت كنت ..

المتهم ـ من ضمن الشلة . ده الخطأ جايز على كل فرد ده حتى الأنبياء نفسهم بعضهم اخطأ وعوتبوا فى ذلك .

الرئيس ـ نحن لا نتكلم عن الخطأ بل نبحث فى طريقة التصرف ، عاوزين نعرف

هل المسائل كانت بتدرس بروح المصلحة العامة واللا بروح المصلحة الشخصية ؟

المتهم ــ أؤكد لحضراتكم اننا فى بعض المسائل ماكناش بنناقشها فى جلسة واحدة أو جلستين بل كنا نأخذ فى دراستها جلسات وجلسات .

الرئيس ــ كنتم بتتناقشوا مثلا وتقولوا اننا لو ماعملناش لفاروق ده يقوم يحصل بيننا وبينه تصادم ؟

الدفاع ــ جايز كنا بنفكر فى هذا .

الرئيس ــ فنقوم نرضيه ونمشى له هذا الطلب .

الدفاع ــ جايز .

الرئيس ــ يعنى الأغلبية اللى مسنودة من الشعب ملهاش اعتبار .

الدفاع ــ المتهم يحاسب عن عمله هو .

الرئيس ــ أنا باتكلم فى هذه النقطة لأن المحكمة تحب تستوضح فى بعض حاجات علشان تشوف المتهم كان وضعه ايه .

المتهم ــ وهل انا احمل مسئولية تصرف ١٦ وزير ؟

الرئيس ــ ده من باب الاستئناس بس .

المتهم ــ اعملوا معروف انا حالتى النفسية تعبانى وانتم برضه مقدرينها .

الرئيس ــ طيب وليه كنت موافق تقعد فى هذه الوزارة ؟

المتهم ــ اقسم بالله العلى العظيم انى دخلت الوزارة فى سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٥٠ .. كنت مرغم وكان ذلك رغم أنفى ، وانا استشهد بمقالة كتبها مصطفى أمين فى ذلك الوقت . انا لما دخلت وكيل وزارة الداخلية رحت بالدموع وكان النحاس كل ما يعرض على ويلح .. أنا أرفض .. وبعد خمس مرات قال لى دى رغبة جلالة الملك والمرسوم خلاص اتمضى فلما قال الكلام ده دخلت على صلاح الدين ورحت مستلقى على الكنبة وبكيت وقلت يا باشا اتركنى فى مكتبى وانا مش عاوز الا المحاماة وعضوية مجلس النواب كخدمة عامة .. خمس مرات دخلت عليه وانا ابكى . وهذه مقالة مصطفى أمين كان كتبها فى ذلك الوقت . وانا لما دخلت سنة ١٩٤٢ اذا بى لما عينت وزيرا لم اسكت وكانت روحى فى المعارضة ظاهرة . ولما قدم استجواب ضد اعتقال على ماهر وكان مقدم من عبد السلام الشاذلى كان فيه عشرين طلب للكلام ، فانا أخيرا طلبت الكلمة فاذا برئيس المجلس يستدعينى وقال انت حاتتكلم أول واحد وكان فاكر اننى سأؤيد الوزارة فى تصرفها بشأن اعتقال على ماهر ، واذا بالمجلس يدهش اذ وجدنى أعارض فى اعتقال على ماهر . أنا أحب المعارضة ويظهر ان هذا هو الذى جاب لى التعب . أنا أحب المعارضة البريئة . من سنة ١٩٣٧ وانا وعبد الحميد

عبد الحق فى المعارضة وقد نجحت وعارضت الملك فى استجوابات عديدة لما راح سد الشارع اللى يطل على ميدان عابدين وهدم البيوت اللى جنب السراى وتصرف فى بركة الصيد اللى فى الفيوم كل ده أثرته فى مجلس النواب ولما جمعتنى الصدفة فى الاعتقال مع كريم ثابت قال لى ان الملك كان معارض فى تعيينك وزير ، فقلت له يا ريته ما كان وافق على تعييني .

الرئيس – وهل انت كنت بتعارض رأى مجلس الوزراء وماكنتش موافق على الأوضاع دى ؟

المتهم – فى بعض الأحيان لما كنت فى الوزارة كنت باعارض داخل المجلس ، ولكن انا كنت بابقى أقلية واضطر اننى اروح ادافع فى مجلس النواب .

الرئيس – يعنى انت ماكنتش موافق على اللى ماشى .

المتهم – يصح .. بس مش كله .

الرئيس – ولما عرضت مسألة المحروسة فى مجلس النواب كان عدد النواب اللى كانوا حاضرين كام ؟

الدفاع – يعنى النسبة القانونية للحضور كانت اد ايه ؟

الرئيس – مفيش حد اتكلم غير عبد المجيد عبد الحق ؟

المتهم – ابراهيم شكرى قال بالرغم من ان المحروسة لها اعتبارات وطنية وتاريخية فانى أرى انه بدل تصليحها نجيب مركب تانية .

الرئيس – ودى تضعوها فى المتحف مثلا .. هو يعنى لما أقول بدل ما نصلحها نجيب واحدة جديدة هى دى تبقى معارضة ؟ أمال مجلس النواب اللى هو ممثل الأغلبية كان بيعمل ايه ؟

المتهم – الصور ساعات تمشى خطأ وساعات تبقى مضبوطة .

الرئيس – يعنى بالنسبة للمحروسة كانت خطأ .

المتهم – انا مش شايف ان الملك ده شخصيا يستحق حتى فلوكه والله على ما أقول شهيد .

عضو اليسار – النهاردة بس بتقول الكلام ده .

المتهم – انا قلت هذا .

عضو اليسار – اللى قلته ثابت وهو انه بدىء فى الاصلاح .

المتهم – كلام الادعاء عاوز شىء من الدقة ، واحنا حانصححه لما نيجى لوقت المرافعة . وبهذه المناسبة حضرة المدعى الأستاذ عبد الرحمن صالح اللى تولى الادعاء بتاع المحروسة – وانا أحتكم الى ضمائركم – ينسب الى ويقول : قرر غنام أن الحكومة قررت وتعاقدت على العقد فى حدود الاعتماد ، مع ان هذا ماحصلش منى وكل ما قلته انه فضلا عن الاعتبارات الوطنية والتاريخية التى ذكرها ابراهيم شكرى ، فقد شرع فى الاصلاح

فعلا ، وانا ارجو ان الوضع يكون مفهوم وحضراتكم تعرفون ان البلد كلها من أولها لآخرها من جميع النواحى وجميع الفروع الملك أفسدها وظلمت هيئات كثيرة .

الرئيس ــ عاوز تقول أن سلطان الملك وجبروته هو اللى خلى مجلس النواب يوافق على هذا وهو اللى خللى مجلس الوزراء يوافق على هذا ؟

المتهم ــ هذه سياسة عليا يعرفها اللى بيتصلوا بالملك .

الرئيس ــ ومجلس النواب ماعارضش ليه ؟

المتهم ــ عارف مجلس النواب بييجى يعمل ايه ؟

الرئيس ــ كان يقدر واللا لأ ؟

المتهم ــ يقدر .

الرئيس ــ وصاحب اغلبية والا لا ؟

المتهم ــ أيوه .

الدفاع ــ انا لم اكن ارد ان ادخل فى هذا الموضوع لأن هذا الموضوع يدخل فى السياسة العليا وهذا موضوع يطول أمره . وانا حرصا على مصلحة المتهم كان يقتضينى الأمر انى اترافع على أساس : ولا تزر وازرة وزر اخرى . انا أدافع عن غنام فى حدود ما يقتضيه الدفاع عن المدعى عليه ، وفى حدود هذه التهم التى وجهت اليه ، ولكن بطبيعة الحال المحكمة لها وضع خاص .. وضع المحكمة الخاص يجعلها تنظر الى المتهم كما قال رئيس المحكمة على ضوء الحالة العامة التى كانت موجودة . وانا حين اترافع ربما مسست هذه الناحية بما فيه مصلحة المتهم بالمقدار الذى يثار فى هذه الجلسة .

الرئيس ــ هل انت بتترافع دلوقتى ؟

الدفاع ــ لا . ولكن ارجو أن يسمح لى باربع أو خمس جمل ونحن نكتفى بهذا .. فهل تأذن لى المحكمة بهذا ؟

الرئيس ــ اتفضل .

الدفاع ــ يصح ان الأغلبية التى عرفت دائما باصطدامها بالملك السابق رات ان اصطدامها بالملك السابق كان يؤدى الى الاعتداء على الحياة البرلمانية ، فسدت هــذه الناحية حتى لا يصح أن يقال ان البلد كان فيها حياة برلمانية واغلبية ، مهما تكن هذه الأغلبية يكن حكمنا عليها الآن ومهما يكن قولكم عليها .

الرئيس ــ احنا ما بنقولش حاجة .. احنا بنسأل كان فيه اغلبية واللا لأ ؟

الدفاع ــ هذه الأغلبية مجموع مدة حكمها فى الحياة الدستورية كلها لم تتجاوز ٧ سنوات والباقى من سنة ١٩٢٤ الى ١٩٥٠ كانت الأقلية هى التى تحكم

هذا البلد وبهذا فسدت الحياة الدستورية . هذه سياسة عليا ومن الجائز اننا كنا نرى أن المصلحة الدستورية فى تثبيت أقدام الدستور ..

الرئيس ـ هذه هى السياسة التى أفسدت الدستور .

الدفاع ـ وقد وقفت الأغلبية باستمرار فى وجه الملك ، وكان هذا يؤدى الى مجىء الأقلية فى الحكم مما قلب الأوضاع البرلمانية .

الرئيس ـ علشان احمى الدستور اقوم اخضع ويبقى مفيش رقابة للدستور فى نفس الوقت .

الدفاع ـ جايز أساسى مش اخضع . فيه مسائل قد يهون أمرها ولكن لازم اعلو بمصلحة الوطن .

الرئيس ـ تثبيت قواعد الدستور معناه انه يبقى يحضر وزير واحد فى مجلس النواب .

الدفاع ـ يمكن يكون للوزراء الآخرين مشاغل أخرى .

الرئيس ـ أهم من انهم يأتوا أمام ممثلى الأمة . هل هذه روح الدستور ؟

الدفاع ـ يحصل كثير جدا فى جميع المجالس النيابية فى البلاد الأخرى الا يحضر أمام المجلس الا وزير واحد ممثلا للحكومة ، وليس هذا بدعا فى مصر بل انه يحدث فى انجلترا أن ينعقد البرلمان بأربعين عضوا .

الرئيس ـ والوزير الواحد ده الممثل للحكومة ، هل يقدر يجيب على أسئلة الاعضاء المختلفة من تجارة وزراعة وصحة الخ ..؟

الدفاع ـ على حسب ما يجرى فى الجلسة .

الرئيس ـ يعنى كان مكلف .

الدفاع ـ يصادف ان بعض الوزراء بييجوا فى اول الجلسة ويردوا على أسئلة النواب ويكون عندهم عمل فينصرفوا .

الرئيس ـ وهذه الأسئلة كانت موجهة من جلسات سابقة ؟

المتهم ـ بعض الوزراء يجيبوا على هذه الأسئلة ، وبعد ذلك يكون عند بعضهم استجواب فى مجلس الشيوخ أو عنده لجنة فى الوزارة أو موعد آخر يقوم ينصرف .

الرئيس ـ دى لها أولوية على حضور جلسات البرلمان ؟

المتهم ـ الخطأ كان جاى من ان اللجنة المالية أو مجلس النواب لما يخطر الوزير اللى عنده حاجة ، يقوم الوزير اللى عنده مشغولية ينتدب أحد الموظفين المختصين وده يجب أن يكون من كبار الموظفين بحكم الدستور . علشان المسائل الأساسية الخاصة بالوزارة يبقوا موجودين ، ويساعدوا الوزير الموجود على الرد ، والظروف هى اللى أوجدتنى أن أكون انا الوزير الوحيد فى المجلس وابقى أمام امر واقع فأرد .. وحصل كثير اننى أفضل لوحدى

فى المجلس واكون مرتبط بمواعيد ما اقدرش اوفيها . وافضل فى المجلس لغاية الساعة ١٢ أو واحدة بالليل نتيجة اننى اواظب وأؤدى مهمتى كما يرضاها ضميرى .

الرئيس – كان من حقك أن تطلب التأجيل للاجابة على هذا السؤال واللا لا ؟

المتهم – يصح . وكلمة شرع دىلها قيمتها وكلمة لها مايبررها فىأوراق التحقيق كما سيبين لحضراتكم زميلى الدكتور صلاح – مش زميلى دلوقت لا قدر الله – انما اخى .

الدفاع – ليه انا زميلك برضه .

المتهم – سيبين فى المرافعة اخى صلاح كيف شاء سوء الحظ أن أكون فى هـذا الموقف وكيف ظلمتنى الصدفة ! وعلشان كده انا جزعت لما افتكرت ان المحكمة حتحملنى مسئولية هذا التصرف كله مع ان انا ماليش شان فيه بالمرة .

الرئيس – شركة سعيدة لها نفس الموضوع .

المتهم – فيما يتعلق بالادعاء الموجه الى فى هذا الصدد فهو غير صحيح وانا لما اتعهدت هذا التعهد كنت صادقا فيه ونفذته .

الرئيس – طيب هل الشركة سددت ديونها ؟

المتهم – يخيل الى أن ضيق الوقتبرضه لم يمكنحضرات ممثلى الادعاء – ولهم العذر – من مراجعة هذه الدوسيهات كلها . والجلسة كانت يوم ٤ يونية وجات لى المضبطة يوم ٦ يونية .

الرئيس – برضه كنت الوزير الوحيد فى هذه الجلسة ؟

المتهم – مش فاكر .

الرئيسى – وليه ما ردش وزير الحربية ؟

المتهم – انا كنت الوزير المختص . والاعانة كانت خاصة بسنة ١٩٤٩ ومقررة سنة ١٩٤٩ قبل ما نيجى واحنا اللى نفذناها .. وبعد ما انصرفت ... وزارة الحربية قالت دول عاوزين اعانة جديدة لسنة ١٩٥٠ وقـدرها ١٠٢٫٠٠٠ وكسور لشركة سعيدة . فأشرت على الورق وقلت يرسل كتاب لوزارة الحربية باننا أصبح لا شأن لنا بهذا الموضوع . خصوصا وان مصلحة الطيران المدنى تابعة لوزارة الحربية ، وهى التى تستطيع أن تتولى تقدير هذه الاعانة وهى أولى بأن تتصرف فى هذه الناحية وان كانت الوزارة فى حاجة الى معونة ادارة الشركات بوزارة التجارة والصناعة فىمراجعة حسابات الشركة فلا مانع لدينا ، تصوروا ان الأستاذ عبد الرحمن الساوى فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ وقبل أن نخرج من الوزارة

باسبوع او بعشرة أيام كتب جواب من صفحتين يقول فيه ، انتم يا وزارة التجارة اللى مسئولين وانكم انتم اللى طلبتم الاعانة .

الرئيس – طيب ليه تكلمت فى مجلس النواب ؟

المتهم – لم يكن الاختصاص قد تغير . وهذا الوضع انا أردت أن أصححه لما جت لى المضبطة بتاعة ٤ يونية التى تعهدت فيهاهذا التعهد . أشرت عليها وقلت سعادة الوكيل عبد الله بك اباظة ، ارجو تنفيذ هذا التعهد الذى تعهدت به فى الا يصرف هذا المبلغ الا بعد سداد الديون . وبعد ذلك ايه اللى حصل ؟ اللى حصل ان هذا الجواب أرسل للاستاذ محيى الدين عابدين بادارة الشركات .

الرئيس – هل نظر مجلس الوزراء موضوع الاعانة ؟

المتهم – أيوه .

الرئيس – طيب والاعانة قدرت على أساس ايه ؟

المتهم – هذه الشركة كانت شركة مستولى عليها الطلاينة ، ولما اللجنة المشكلة اجتمعت وكانت مكونة من الأستاذ عبد اللطيف مرسى ووزير التجارة والصناعة والمالية حضروا قلنا نطلب مندوب من الشركة ، فجه الأستاذ محمد طاهر – وعلم الله – وهذا ثابت فى الملفات – اننى أمام محمد طاهر قلت له ان هذه الشركة يجب الغاؤها او ان تحل أو أن تنضم وتندمج فى شركة مصر للطيران . لأن العمل كان بايظ فيها جدا وانا اردت أن افرق بين عهدين : العهد الأجنبى واللى كان فيه الطلاينة مستوليين على الشركة وبين العهد المصرى .

الرئيس – هل اشترطتم طرد الطلاينة ؟

المتهم – نعم اشترطنا تمصير الشركة .

الرئيس – وخرجوا ؟

المتهم – أيوه خرجوا .

الرئيس – خرجوا امتى ؟

المتهم – خرجوا فى وقتها .

وكيل النائب العام – الجماعة الطلاينة تركوا أسهمهم للملك السابق وعائلته .

الرئيس – يعنى خرجوا بعد الشركة ما خسرت رأسمالها ودفعتولها الاعانة وهى ١٠٠ الف جنيه وكانت الشركة غير قائمة .

المتهم – الشركة قائمة ولكنها كانت بايظة .

الرئيس – كانت بتؤدى مهمتها ، ولكنها كانت بتتعثر وماشية بصعوبة ، وبهذه المناسبة اذكر انى كان عندى قضية فى طرابلس الغرب ولما جيت ارجع لمصر وجدت طيارة من طيارات شركة سعيدة بينما الطيارات الأخرى

علشان استناها لازم انتظر اسبوع . فأخذت الطيارة وكانت متعبة جدا وقلت الكلام ده لمحمد طاهر .

طيب والمائة الف جنيه قدروا على أساس ايه ؟

المتهم – على اساس تقارير حسابية عملتها ادارة الشركات بشرط ان الشركة تنتقل الى حيـاة مصرية صميمة .

الرئيس – والمبلغ ده كان بيصرف فى التشغيل ؟

المتهم – كان المبلغ ده بيصرف فى تجديد بعض الطيارات اللى كانوا بيجيبوها من ايطاليا . وكانوا يشتروا عدد الغيار ويرجعوها تانى وواحد مثلا له ورشة وهو موظف طليانى فى الشركة يقوم يصلح فى الورشة بتاعته وبعدين يحاسب الشركة على كيفه . كل هذه العيوب اعتقد ان مجلس النواب لما أثار هذا الموضوع ما وجدش الا تقرير سليمان غنـام اللى اتكلم عنها .

الرئيس – وهل هذه العيوب ذكرت فى مجلس النواب ؟

المتهم – **انا اللى اعترفت بهذه العيوب ، ولما** طلبت اللجنة المالية الملف بعت لهم الملف . وكان فيه بعض آراء انه مايصحش .. فقلت لهم لازم اظهر النواب على الحقائق وكانت معارضة الاستاذ توفيق خشبة النائب السعدى كلها مستقاه من هذا الملف . وقال اننى اظهرت العيوب وانه يجب أن نفرق بين عهدين : عهد الطلاينة وعهد مصرى جديد .

الرئيس – يعنى انت لما وافقت على هذا الاعتماد وضعت طبعا الضمانات الكفيلة بحسن سير الشركة ؟

المتهم – أنا عملت الشروط اللى بيقول عليها المدعى انها مكونة من ١٤ شرطا وجمعت مجلس الادارة وجبتهم وقلت لهم على التفاصيل وأخذنا عليهم تعهد .

الرئيس – ممكن تكتب ضمانات ولكن المهم هو التنفيـذ . أمال الشركة كبت الكبوات بتاعتها النظيفة دى ازاى ؟

المتهم – هـذه الكبوات حظوظ ... ده الواحـد يبقى ملىء وتجيله حاجه تكسره .

الرئيس – قدرت الاعانة امتى ؟

المتهم – فى سنة ١٩٤٩ ونفذت فى سنة ١٩٥٠ .

وكيل النائب العام – وصرف المبلغ فى يولية سنة ١٩٥٠ .

المتهم – صرف مبلغ ٣٠ر٠٠٠ جنيه فى أول سنة ١٩٥٠ ومبلغ ٧٠ر٠٠٠ جنيه صرف فى يوليو ١٩٥١ . شوفوا حضراتكم هذه المسألة : انا أرسلت على

المضبطة اللى فيها التعهد اخطار الى وكيل الوزارة انه ينفذ التعهد اللى ادليت به امام المجلس فأرسله بدوره الى ادارة الشركات برئاسة الاستاذ محيى الدين عابدين اللى هو خصم لى . وانا لازم أقول الوقائع اللى حصلت . . أنا علمت من الجرايد أن هناك تحقيقا من السنة اللى فاتت عن شركة سعيدة وأنا معتقل فى المدرسة الثانوية العسكرية وشفت فى الدوسيه ان الاستاذ عبد الله اباظة والأستاذ محيى الدين عابدين سئلا حتى بدون توجيه يمين عن هذا الموضوع . فقالا اننا فوجئنا بأن الشركة أرسلت لنا جواب لادارة الشركات وقالت يا ادارة الشركات احنا صرفنا المبلغ من مصلحة الطيران المدنى ، وازاى ده يتنفذ . والشركة كانت فى هذه الناحية حسب ما تبين من الاوراق كانت قد أرسلت تقول احنا مش حنصرف المبلغ الا لما الوزير ينفذ التعهد ، فأنا جمعت الدائنين فى الاسكندرية وكان حوالى ١٢ دائن بعضهم تنازل وبعضهم كبنك مصر قال أنا لازم ارجع لمجلس الادارة علشان آخذ رايه.

الرئيس ــ وليه الحكومة تتدخل فى هذا الشأن ؟

المتهم ــ لانى أنا اللى تعهدت فلازم أوفى تعهدى .

الرئيس ــ وانت كنت بتعمل ده لجميع الشركات ؟

المتهم ــ فيه غيرها كثير واحنا بنتدخل أحيانا فى منازعات لفضها ، فمثلا شركة الملح لما وجدت ان أعضاء مجلس الادارة متنازعين فيما بينهم فى الصحف جمعتهم وكان السبب فى هذا اننى اخشى أن يؤثر هذا على سير العمل فى الشركة فى حين أن الملح سلعة تموينية هامة .

الرئيس ــ يعنى بتتدخلوا علشان فض منازعات . . ومش علشان تسويةديون.

المتهم ــ انا تعهدت بتسوية الديون . وبعدين الاستاذ محيى الدين عابدين وفيه بينى وبينه خصومة . . وانا أحب أحفظ لنفسى الحق فى أن أبينها لأن هذا مصدر . . .

الرئيس ــ المحكمة لا يهمها الا الوقائع . ولا يهمها شخص مقدمها .

المتهم ــ أنا شاكر جدا على كل هذا الكلام . ولما سئل الأستاذ محيى الدين عابدين ازاى انتم ما اتصلتوش بمصلحة الطيران المدنى علشان مايصرفوش الا بعد تسوية الديون بناء على تأشيرة على المضبطة فقال انا افتكرت ان التصريح مش جدى وده كان بس علشان يغرى الشيوخ والنواب بالموافقة .

الرئيس ــ ومحيى الدين عابدين كان هو اللى بيعتمد المبلغ واللا لازم موافقة الوزير ؟

المتهم ــ كان يجب عليه أن يرسل لمصلحة الطيران المدنى ويقولها ماتصرفوش الا لما أقول لكم . . لما الوزير ينفذ التعهد بتاعه ، علشان يبرر الموقف ده

لما سئل كمتهم فى ١٨ ابريل سنة ١٩٥٣ فى هذه الحالة قال انا فاكر ان الوزير أدلى بتعهده فى مجلس الشيوخ ويبقى بناء على هذا تبقى كل الوزارات عارفة هذا ، ومفروض فيها انها تنفذ هذا بناء على هذا الوعد .
ويقول فى التحقيق أنا أرسلت واحد موظف الى غنام علشان يباشر التنفيذ بنفسه ومع ذلك نفذنا وسوينا الديون قبل الشركة ما تصفى .

الرئيس ــ نتنقل بعد هذا الى الكلام عن شركة الملح والتعدين ، علشان يصدر القانون انت ادليت ببيان أمام مجلس الشيوخ .

المتهم ــ الحكومة فى سنة ١٩٤٩ ...

الرئيس ــ أنا لسه ماكملتش ..

المتهم ــ طيب اتفضل يا فندم .. انا متأسف .

الرئيس ــ باقول علشان يصدر القانون انت ادليت ببيان فى مجلس الشيوخ .. واحد الشيوخ طلب تقارير ادارة الشركات علشان يطلع عليها فماجبتلوش .. فهل عرضت كل الحاجات دى على مجلس الشيوخ ؟

المتهم ــ انا لم أخف شيئا اطلاقا عن مجلس الشيوخ مما وجه من انتقادات عن الشركة ، والمضابط لما ترجعوا لها حتجدوا ثابت فيها هــذا ... والموضوع باختصار ان الحكومة كانت أعلنت عن مناقصة . وهنا كلمة مناقصة غريبة شوية لأن بالنسبة لملاحة بور سعيد بيسموها مزايدة ، وهذه المناقصة عينت ثمن الملح بـ ١٩٠ قرشا وهو السعر الجارى فى الوقت ده .. وعلى أساسه تقدمت الشركة سنة ١٩٤٩ .

الرئيس ــ أنا باسأل سؤال ، أنا مش عاوز تسرد لى تاريخ شامل أنت تقدمت بكل ما طلب يعنى التقارير أودعت بعد ما قلت البيان بتاعك الشامل أمام مجلس الشيوخ ؟

المتهم ــ تقدمت بها ولم أخفها .

وكيل النائب العام ــ ثابت فى المضبطة ان التقارير لم تودع .

الرئيس ــ تقارير ادارة الشركات ؟

المدعى ــ لقد طلب من المتهم ايداع التقارير المطلوبة ولكنه رفض .

المتهم ــ ادارة الشركات كانت قد تقدمت الى بمذكرة وقالت ان هذه الشركة تبيع الملح بأكثر من التسعيرة وتمتنع عن البيع بالسعر الرسمى وانما فيما يختص بهذه المذكرة فانا أشرت ..

الرئيس ــ وفى نفس الوقت كانت بتحط الملح فى أشولة قديمة .

المتهم ــ الحاجات دى أنا قلتها فى مجلس الشيوخ .

الرئيس ــ اشرحها باختصار .

المتهم ــ أول ما جيت انا فى الوزارة كانت بتجينى شكاوى مجهولة بهذا المعنى . وكان بيكتب فى الصحف .. فى جريدة الأهرام وفى غيرها بأسماء زى

محمد عبد العزيز وعلى عمر الخ .. وقولوا وقائع — وبعدين انا أبعت للصحف لرؤساء التحرير أقول لهم من فضلكم هاتولى أصحاب هذه الشكاوى علشان استمع اليهم ماحدش جانى ، وكانت بتجينى من مصلحة التلغراف برقيات بعناوين مجهولة ولم يمكن الاستدلال على أصحابها ، وبعدين لما تجمعت هذه الشكاوى كلها اردت أن أتحقق بنفسى من صحة هذه الشكاوى ، فاتصلت بالمرحوم الدكتور السيد عبد الواحد مدير السكة الحديد وقتئذ وقلت له عندك عربيات ملح علشان انا عاوز اشوفها واتحقق من صحة بعض الشكاوى فاتصل بى فى نفس اليوم بعد نص ساعة وقال لى بالصدفة فيه عربية جاهزة فى محطة بولاق الدكرور ، فكلفت واحد من الموظفين هو الدكتور برسوم وقلت له هات لى واحد موظف من الدمغ والموازين ، وواحد تانى من مصلحة الكيمياء وفجاة انتقلنا الى محطة بولاق الدكرور . كل هـذا قلته فى المضبطة « روحنا فوجدنا العربيات ومعايا الموظفين ومعانا الموازين وعاينت بنفسى فوجدت الشوالات جديدة ولما وزنت وجدت ان الشوال اللى مفروض ان وزنه ١٠٠ كيلو طلع ١٠٣ فقلت يمكن العربية دى تكون صدفة فكشفنا على عشر عربات فوجدتها كلها مضبوطة فقلت لهم حرروا محضرا بهذا » ولم اكتف بهذا بل ارسلت منشورا دوريا الى مكاتب السجل التجارى فى جميع انحاء القطر بمفاجاة شون الملح وقلت لهم اذا اسفر التفتيش عن وجود نقص فى الأوزان اعملوا مخالفة وقدموا صاحبها للنيابة .

الرئيس — يعنى كانت ادارة الشركات بتقدم بيانات خاطئة ؟

المتهم — هذا له اساسه ، فقد ثبت ان بعض الشكاوى كانت على حق وانا قلت فى لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ ان بعض الشكاوى كانت على حق . انما الخلاف اللى حصل بينى وبين محيى الدين عابدين كان على مسألة قانونية بديهية . هو رفع لى التقرير بناء على المخالفات التموينية التى ارتكبتها الشركة وقال لازم تلغى العقد بتاع امتيازها . فانا قلت لأ .. وهذه النقطة لها أهمية جدا فى هذا الموضوع . لأن فيه منافسين للشركة ، فقلت انا لا أستطيع أن الغى الامتياز بناء على شكاوى لم يفصل فيها القضاء ، وانما صرحت ردا على سؤال من الأستاذ محمد عبد السلام جابر فى الاسكندرية وهو أحد منافسى الشركة .. قلت لما تيجى لى أحكام قضائية نهائية يصح انى انظر وقتها فى الغاء العقد .

الرئيس — انا باسال أسئلة محدودة وانت ما بتسيبش حاجة للدفاع . هو الدفاع مش حيتناول النقط دى ؟

الدفاع — اعملوا معروف سيبوا لى حاجة .

الرئيس — مجلس الشيوخ طلب ايداع التقارير فهل أنت اودعتها بناء على هذا الطلب ؟

المتهم ـ انا لم أخف أى تقرير .

المدعى العام ـ المتهم هو اللى رد وقال احنا ماعندناش وقت واهى المضبطة فى ايدى تشهد على ذلك .

الدفاع ـ أنا فى نيتى ان اقراها كلها فى مرافعتى اذا سمحت لى المحكمة .

المتهم ـ أنا لم اخف أى تقرير .. والدليل على ذلك ان الدكتور ابراهيم بيومى مدكور عندما سئل فى لجنة التطهير . أيد هذا وقال انا اقتنعت بكلام الوزير ولما وجدت ان الوزير بحث الموضوع اقتنعت بهذا وعندما سأله رئيس لجنة التطهير هل الوزير ضالع فى الشركة قال : اظلم نفسى واظلم الوزير اذا قلت شيئا من هذا ، انما المفهوم أننى لم أخف شيئا اطلاقا والنظرية ...



المحكمة تناقش المتهم محمود سليمان غنام

الرئيس ـ لو سمحت لحظة .

المتهم ـ النظرية هى اننى لا يصح لى الغاء الامتياز الا بعد صدور حكم القضاء . وهذه الأحكام لما راحت المحكمة طلعت براءة وفضلا عن ذلك فهم أخذوا على اننى حولت المخالفات على وزارة التموين ،ولكنى ما فعلت ذلك الالأنها هى المختصة وبها توجد مراقبة الأسعار .

الرئيس ـ اتفضل استريح .

المتهم ـ متشكر جدا .

الرئيس ـ والآن لترفع الجلسة على أن تعود الى الانعقاد فى الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة عشرة بعد الظهــــر) .

الجلسة الثامنة عشرة

المنعقدة فى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة من صباح يوم الخميس ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٥٣ الموافق ١٣ صفر سنة ١٣٧٣ .

بدأت المحكمة بنظر قضية الدكتور أحمد محمد النقيب .. غير أنها تأجلت لجلسة يوم الأحد الموافق ١٩٥٣/١٠/٢٥ .

فاستمرت المحكمة فى نظر القضية المتهم فيها محمود سليمان غنام .

الرئيس — باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الثامنة عشرة من جلسات محكمة الثورة .

هل المتهم موجود ؟

البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق (المدعى) — أيوه يا افندم موجود .

الرئيس — امال فين الدفاع بتاعك ؟

المتهم — جاى حالا يا افندم

(حضر الدكتور محمد صلاح الدين محامى المتهم) .

الأستاذ عبد الرحمن صالح (وكيل النائب العام) — المحكمة كلفتنا فى الجلسة الماضية باحضار مضبطة مجلس الشيوخ ١٣ فبراير سنة ١٩٥٠ . وقد أحضرناها فعلا ، وتبين منها أن ٧ من حضرات الوزراء كانوا موجودين بالجلسة وكان المتهم موجودا فى مجلس الشيوخ ، وبعدين انصرف الى مجلس النواب بعد ان أجاب على سؤال موجها اليه فى مجلس الشيوخ .

الرئيس — سؤال آخر قبل أن يبدأ الدفاع دفاعه عن المتهم . أحب أسأل المتهم هل تتذكر بعد كام شهر من حكم الوزارة الوفدية كانت موافقة مجلس النواب على رفع الاعتماد بمبلغ ٣٢٠ الف جنيه الخاص بالمحروسة ؟

المتهم — الوزارة الوفدية جت فى يناير ، وعلى ما اتذكر فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٠ وفى ٦ فبراير كان أول ما قدم فى مجلس النواب ، ولكن امتى نظر فى جلسة الوزراء فده مش متذكره . ولكن ده ثابت فى المذكرة بتاعت مجلس الوزراء الملحقة بالمضبطة . وانا فاكر أن ده حصل فى أواخر يناير ، وعلى أى حال الحاجات ثابتة فى الأوراق وفى ٦ فبراير دى الجلسة اللى انا تكلمت فيها ، ومجلس الوزراء لازم يكون وافق قبل كده . وهذا

ثابت فى مذكرة وزير المالية اللى بيقول وافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة بتاريخ كذا ، وده نقدر نرجع اليه .

الرئيس – المدعى .. انا قلت لك جيب لنا البيانات دى انت جبتها ؟

وكيل النائب العام – ايوه يا افندم ، ومجلس الوزراء كانت موافقته على رفع الاعتماد فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٠ .

الرئيس – يعنى وافق على الاعتماد فى التاريخ ده ؟

وكيل النائب العام – أيوه ، وبعدين أجل الموضوع لجلسة ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ ، لاستيفاء بعض البيانات .

المتهم – دى راحت فى مجلس النواب ونظرت فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ . يعنى وردت لمجلس النواب قبل كده .

الدفاع – على أى حال الفرق بسيط .

المتهم – دى نظرت فى أول جلسة فى ٦ فبراير واحنا ماكانش بقالنا الا حوالى اسبوعين وبعدين مجلس الشيوخ نظرها وانا ماكنتش موجود .

الرئيس – انا عاوز اخرج من الموضوع بأن اعرف قد ايه كان اهتمام الوزارة بالأمـــر ؟

المتهم – فيه حاجة تانية بدى أقولها ..

الرئيس – تفتكر انها مهمة ؟

المتهم – أيوه ، بس لو سمحتولى اتكلم ، فيه تصحيح وشوية كلام صغيرين فى المحضر السابق ، كان سيادة الرئيس سألنى اذا كان الطلاينة فى شركة سعيدة فضلوا لغاية دلوقت ؟ وأنا احب اقول ان القانون يبيح ويجيز عند تمصير الشركة ، بقاء نسبة ٢٥٪ من الأجانب بعد التمصير ، فيمكن فصل منهم شوية . فيه نقطة تانية ، وهى اننى كنت قلت فى كلامى بالنسبة للنائب ابراهيم شكرى ، انه قال بدل ما نصلح المركب نجيب مركب جديدة . والواقع انه قال نجيب مراكب حربية ، وده بس انصاف للحق ولله :

الرئيس – يعنى وطنى ؟

المتهم – أيـــوه .

الدفاع – قضاة الشعب – قضاة الثورة :

كان بودى أن أبدأ على الفور فى التحدث فى الموضوع ، ولكن الادعاء من ناحيته ، ابى الا أن يبدأ مرافعته بأن يقدم اليكم المتهم . وقد قدمه

أسوا تقديم ، ووصفه بأشنع الصفات فهو أجرم ويرتكب أخس الجرائم .
وهو مزيف مزور ، وهو يسعى الى الثراء من كل سبيل ! وقال انه انما يسوق هذا على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر ! وقال عنه انه من محترفى السياسة . وقد تدارك الادعاء . فقال : ان السياسة كثيرا ماتكون طيبة نافعة نبيلة ، وقد أحسن الادعاء اذ تدارك . ولكنى أزيد على هذا الذى قاله متداركا عباراته العامة ، أن احتراف السياسة نفسه قد يكون عملا نافعا نبيلا . وان الاحتراف والسياسة أمران متلازمان . وتأبى هذه الحياة الدنيا الا أن تكون هناك سياسة وان يكون هناك ساسة ، وهؤلاء الساسة دائما من المحترفين . وليست الصحافة وهى من أشرف المهن وأنفعها الا حرفة من حرف السياسة وليست الوزارة وقد كان محمود سليمان غنام وزيرا ، الا حرفة من حرف السياسة ، لأن الحرفة معناها أن يعمل الانسان فى عمل من الأعمال متخصصا فيه والوزراء يتخصصون فى السياسة ، ولا عمل لهم بمقتضى الدستور الا السياسة . ولكن هناك فارق بين الساسة ، فهناك ساسة يستحقون هذه الأوصاف التى وجهها الادعاء للمتهم وهناك ساسة لا يستحقون الا الحمد والتكريم والثناء . وليس هذا الرجل الا من الطائفة الثانية . وحاشا أن يكون من الطائفة الأولى . لقد نشأ نشأة وطنية . تعلم أول ما تعلم فى مدرسة مصطفى كامل ، شعورا من عائلته ، وهى عائلة وطنية قديمة ثابتة القدم فى ميدان الوطنية بانه يجب أن ينشأ هذا الطفل نشأة وطنية . فلما انتهى من دراسته الابتدائية التحق كذلك بمدرسة وطنية اخرى ، هى المدرسة الاعدادية التى كان يشرف عليها رجال الحزب الوطنى والتى كانت بمثابة جامعة حرة بين المدارس الثانوية ، والتى كان من بين المدرسين فيها عباس العقاد ، والمازنى . والتى كان يشرف عليها الشيخ الجاويش رحمة الله عليه من ناحية الحزب الوطنى . ولم يكد غنام يغادر هذه المدرسة حتى شبت ثورة سنة ١٩١٩ ومهما قيل فى هذه الثورة ومهما حدث بعد ذلك — ويجب هنا أن نحدد تاريخ سنة ١٩٢٤ فاصلا اذا أردنا مثل هذا التحديد من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٢٤ او قل لم يكن هناك مجال الا للجهاد والتضحية لكل من اراد أن يقتحم ميدان السياسة ، وقد أراد غنام — لأنه كان شابا متوثبا متحمسا — ان يقتحم هذا الميدان ، وكان أول من اقتحمه فى سنة ١٩١٩ . وكان غنام من بين أعضاء لجنة الطلبة . وتعلمون حضراتكم جميعا أن لجنة الطلبة لم تكن معرضة الا لكل تضحية ولكل خطر شديد .

لقد كدت أنكر هذا الرجل الذى أعرفه منذ أكثر من ثلاثين سنة ،

عندما سمعت النيابة تاتى فتصفه بهذه الأوصاف « **لا .. لا ياحضرات القضاة ويا قضاة الشعب ويا قضاة الثورة** ليس هذا غناما ، ليس هذا غناما الذى كان يعرض صدره لرصاص المظاهرات الانجليزية ! وليس هو الذى تعرض للخطر يوم خرجت النساء لكى يحمى هذه المظاهرات النسائية ، وكان من جراء ذلك أن اعتقل ، وكان هذا أول اعتقال له . انه غنام الذى اعتقل واتهم فى قضية السردار ، وما ادراكم ما عاناه هـذا الرجل وما كان يتعرض له المتهمون فى هذه القضية . وتخرج غنام فى مدرسة الحقوق فى سنة ١٩٢٤ . فوقف وقته ووقف جهده ، للدفاع عن القضية الوطنية من ناحية معنى الدستور ، والمبادىء الدستورية السليمة الصحيحة التى تعملون لها حضراتكم ، ومقالات فى هذا الشأن لا يحصرها العد ــ وغنام كما ترون اذن لا يزال ناصع البياض منـــذ نشأته حتى اليوم ــ فلما ابرمت معاهدة ١٩٣٦ ، ودعونى اتدرج معكم الى اليوم ، لأنى قد لاحظت أن زميلى ممثل الادعاء يدون على ما اقول .. وأحسبنى لا أخطىء الظن ، فهو يريد أن يقول.ولكن قد تغير غنام . لا ، لم يتغير غنام حتى هذه اللحظة ، وسأتتبع الأدوار .. دورا دورا ، ثم أنتقل بعد ذلك الى موضوع القضية نفسها ، والى موضوع هـــذه الادعاءات التى تنظر فى هذه الجلسة العلنية ، وسنثبت لكم بالأدلة القاطعة ، ان هذا الرجل لا يزال منذ اليوم الأول كريما شريفا ، صفحته ناصعة البياض . بعد ذلك أقول لما أبرمت معاهدة سنة ١٩٣٦ ، تلك المعاهدة التى أبرمتها الأحزاب كلها ، وكان الوفد هو العامل الأول فيها . لما قدمت هذه المعاهدة الى البرلمان .. نجد غناما يسبق البرلمان لينير له السبيل ، فيأبى الا أن يضع الحسنات فى ناحية ، ثم يضع السيئات فى الناحية الأخرى ، ويهاجم هذه المعاهدة التى يرتبط بها حـزبه ! يمكن يقال ان غناما حابى ده علشان ده قريب النحاس ، أو عمل الشىء الفلانى للشخص الفلانى علشان انه قريب محمود شوقى ، وعلشان كده غنام جامل قرايب النحاس ! لا . بل انه فى أخطر الأمور لم يجامل النحاس أو أى انسان آخر . لأن الأمر مرتبط بناحية وطنية . وقد ألف كتابا عن المعاهدة المصرية الانجليزية ، وفى هذا الكتاب اللى الفه حول المعاهدة المصرية الانجليزية قال : ان هـــذه المعاهدة الأبدية لا يمكن ان تكون متفقة مع استقلال البلاد !! بل واكثر من ذلك ، وهذا ما يشرح صدرى أن أقوله لكم ، فقد قال : ان البلاد يجب أن تتربص اول فرصة سانحة لكى تلغى هذه المعاهدة ! ومهد لهذا من الناحية الدولية بأن قال : ان هذا ممكن عند تغير الظروف . لقد قال غنام هذا ، والذى يشهد

على ذلك ، هو زميله وزير الخارجية فى الوزارة التى الفت المعاهدة . وانى أشهد أمام حضراتكم ان غناما كان اسبق الى طلب الغاء هذه المعاهدة بل كان ينادى بهذا الرأى فى اليوم الذى ابرمت فيه معاهدة سنة ١٩٣٦ ولكن .. لعله تغير بعد ذلك ، ولعله مد يده بالباطل طالبا الثراء !! لا ...

يا حضرات القضاة : ان محمود سليمان غنام محامى ..

الرئيس ـ وهل كان فيه كثيرون امثال المتهم ضد هذه المحالفة ؟

الدفاع ـ كان فيه معارضة . ولكن البلد كانت مجمعة على توقيع المعاهدة ..

الرئيس ـ بالرغم من انها محالفة أبدية ؟!

الدفاع ـ فقد قال غنام انه مع تغير الظروف نقوم نلغى المعاهدة . ولقد استند المعارضون على فكرة غنام وعلى كتاب غنام . وعلق فكرى أباظة فى مجلة المصور فقال : ان محمود سليمان غنام رمى المعاهدة بسهام من نار .

الرئيس ـ الكلام ده كان بعد ابرام المعاهدة ، مش كده ؟

الدفاع ـ أيـــوه .

الرئيس ـ والكتاب ده نشر امتى ؟

المتهم ـ نشر فى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٣٦ ، وقلت ان هـــذه خطوة فى سبيل الاستقلال .

الدفاع ـ احنا مستعدين لأن نقدم الكتاب ده كله اذا اردتم ؟

الرئيس ـ مفيش مانع .

(وهنا سلم الدفاع الكتاب الى سيادة رئيس المحكمة) .

الدفاع ـ ان محمود سليمان غنام وصل الى محترف للسياسة ، وقد اعترفت النيابة معنا ان له مهنة هى المحاماة ، ومهنة المحاماة هذه .. حينما تقبل على المحامى لا تعادلها مهنة من حيث الثراء التى تتهمنا النيابة باننـــا نسعى وراءه ، ولما صدر قانون « من أين لك هذا » وقدمت الاقرارات ، تقدم محمود سليمان غنام باقرار مفصل الى آخر مليم والى آخـــر سهم ، واشار فيه الى كل جزئية من الجزئيات ، ودى اشتريتها منين الخ .. واخيرا وصله خطاب من اللجنة المختصة بفحص الاقرارات ، بتقوله فيه ان الاقرار حفظ فى رياسة مجلس الوزراء بمعرفة اللجنـــة المختصة ، والذى يهمنى حين أشير الى هذه النقطة ان غناما فى ســـنة ١٩٤٩ واحنا جايبين لكم اشهاد البنك ، لم يكن وزيرا فى ذلك الوقت ولم تكن الوزارة وفدية . اقول ان غنام قد ورد للبنك حوالى ١٥ ألف جنيه ، قليل منها مما ورثه ونماه عن والده من الأرض التى ورثها ،

واكثرها وهو الثلاثة ارباع كان من دخله فى المحاماة ، يعنى المحامى اللى بيربح ١٢ ألف جنيه من المحاماة مايخششى الوزارة الا تحت واحد من فرضين : فرض منهما انه مكره . واشهد ، ويشهد الله انه فى كل مرة دخل فيها غنام الوزارة أو تولى الوظائف العمومية ، كان غنام فيها مكرها ـ مكرها ـ بهذا المعنى . لأن الوزارة بالنسبة لأمثاله تضحية فى تضحية فى تضحية! فى سنة ١٩٤٢ أول ما دخل الوظائف .. لما عين وكيلا لوزارة الداخلية ، دخل وزارة الداخلية والدموع فى عينيه! ويشاء الله ان واحدا من خصوم غنام يكتب مقالا فى جريدة الأهرام فى ذلك الوقت يصف فيها هذه الواقعة فيقول .. حينما دعى لكى يتولى متضامنا مع الحزب الذى ينتمى اليه منذ اللحظة الأولى منصبا من المناصب الكبرى ـ وكاتب المقال ده هو الأستاذ مصطفى أمين ـ يقول كاتب المقال : بعد أن قدم غناما ببضعة كلمات .. لم اتعود ان احيى الوزراء حينما يتولون مناصبهم بل انى لا أجيد التهنئة مثلما أجيد العزاء ، ولكنى مضطر ان اخرج على عادتى اليوم من أجل رجل ضحى بمصلحته الشخصية فى سبيل مصلحة الدولة . لقد عرض الرئيس مصطفى النحاس منصب وكيل وزارة الداخلية على محمود سليمان غنام ثلاث مرات ، واعتذر غنام ثلاث مرات . وفى المرة الرابعة قال النحاس ان من حقه تجنيد الكفايات . وبهذا الشكل وعلى هذا النحو قبل غنام المنصب وهو يبكى!! وغير غنام قد يقبل مثل هذا المنصب ، قد يقبل ان يكون سكرتيرا عاما ، أو مديرا عاما أو غير ذلك من المناصب ، ولكن غناما كان ناجحا فى عمله لقد كان نجما ساطعا فى مجلس النواب وكان نجما ساطعا فى المحاماة ، وكان رجلا فى أدوار حياته منذ كان طالبا ، ومنذ كان عضوا فى لجنة الطلبة سنة ١٩١٩ . لقد كان رجلا فى كل أدوار حياته .. ثم يقول كاتب المقال : ولست أعرف هل أهنىء غناما أو أعزيه ، ولكنى أعد التعيين انتصارا للشباب ، وخسارة لمحمود سليمان غنام ، لأنه خسر بهذا التعيين خمسة أمثال مرتبه الجديد كوكيل لوزارة الداخلية .

المسألة لم تكن بين غنام وبين نفسه ، ده غنام كان وصل فى المحاماة الى مركز يعرفه كل واحد .. عرفه هذا الصحفى فقال انه خسر وضحى بخمسة أمثال ما كان يكسبه فى المحاماة بتعيينه وكيلا للداخلية .

الرئيس ـ ندخل باه فى الادعاءات وكفاية سرد تاريخه من الابتدائية لغاية الآن .

الدفاع ـ حاضر ، سأدخل فى الادعاءات ، وسأكون عند حسن ظنكم فى كل ما طلبتم ...

الادعاء الأول الخاص بأراضى مربوط ...

الرئيس ـ تقصد القسم الأول من الادعاء الثانى ؟

الدفاع ـ ايوه ، طابع كل هذه الادعاءات التى تضمنها الادعاء الثانى ، أو طابع كل هذه الأقسام التى تضمنها الادعاء الثانى ، انها جميعا بدات قبل عرضها على غنام بأزمان طويلة ، وهذا الادعاء لا يشذ عن هذه القاعدة . وخصلة أخرى تجمع بين هذه الأقسام فى الادعاء الثانى ان غناما تصرف فيها التصرف الذى يرفع الرأس . فلو أردنا انصافا ، لما كان هذا الرجل ليحاكم على هذه التهم ، ولكن كان يثنى عليه ، ويقدر ويكرم من أجل تصرفاته هذه .

خلاصة الادعاء الاول أن جاب الله ، اللى نزل علينا فى هذه القاعة من السماء ، واللى تشرفت فى أول الجلسة الماضية بأن قلت لكم عليه انه ليس شاهدى ، استدل من اقواله هو فى هذه الجلسة ومن أقواله فى محضر لجنة التطهير ومن ملفات القضية على قول يرفع رأس غنام . جاب الله هذا واضع يده على أطيان فى مريوط من ١٤ سنة ، وهو تملى فى التحقيق يقول من عشر سنين ، يعنى هو مفهوم دلوقتى انه واضع يده من ١٤ سنة ، وثابت ثبوتا قاطعا فى الملفات انه بيقول ان واضع يده من ١٠ سنين من سنة ١٩٥٠ .

الرئيس ـ يقصد من يوم ما وضع ايده لغاية ما راحت منه .

الدفاع ـ فى الملفات وقتها كان من عشر سنين .

الرئيس ـ أظن لسه واضع اليد لغاية النهارده على الأرض ؟

الدفاع ـ أظن .

الرئيس ـ هو كان يقصد من عشر سنين كان واضع اليد لغاية ما أخذت منه .

الدفاع ـ هو يقصد انه كان واضع اليد من عشر سنين ، من أجل هذا اقول واضع اليد لسه ؟ واضع اليد لكى يصل فى النهاية الى تملك الأرض دون أن يدفع فيها شيئا ! واقواله أمامكم وأقواله فى الاوراق صريحة وناطقة بهذا ، جاب الله ده غلب مصلحة الأملاك الاميرية ، وفى كل يوم يضع يده على أرض جديدة حتى ان تفتيش مريوط أرسل عدة خطابات وشكاوى لمصلحة الأملاك يقول فيها : ان جاب الله وضع يده على ارض جديدة ، وهو مستمر على هذا ، لأنه قال أنا عاوز املك كام فدان بوضع اليد يعنى كان عاوز ٦٠٠ فدان .

الرئيس ـ كان عاوز من كده انه يتشبه بالجماعة الكبار فهو شافهم بيضعوا أيديهم على الأرض فعاوز يعمل زيهم !

الدفاع ـ سأقول هذا فى كلامى ، وانا لا اقصـــد من كلامى هذا مهاجمة جاب الله أبدا ، أنا عاوز أوريكم أن تصرف هــذا الرجل أدى الى وقف هذه الحالة والذى قضى عليها هو محمود غنام نفسه .

الرئيس ـ عاوزك تفسر لى ، غنـــام قضى عليها ازاى ؟ انا أعرف أنه يقضى عليها للمصلحة العامة مش لأى مصلحة غيرها .

الدفاع ـ طبعا للمصلحة العامة فقط . الوضع القـــانونى أيه فيما يتعلق بوضع اليد . الوضع القانونى لحسن الحظ المحكمة أدركت اهمية هذه النقطة فسألتنى ، ولكن السؤال كان محصورا أو محددا قلت فيما قلت أن وضع اليد يمكن أن يؤدى الى التملك بمـــرور خمسة سنوات ، اذا كان هنـــاك سند صحيح أو بمرور خمسة عشر سنة ، اذا لم يكن هنـــاك سند على الاطلاق . ولكن هنـــاك قواعد أخرى ، وهذه القواعد التى وضعتهــا الحكومة ، يعنى وضعتها مصلحة الأملاك لكى تحث الناس على استصلاح اراضى الحكومة البور ، لان مصلحة الأملاك لا تستطيع أن تستصلح هذه الملايين من الأفدنة ، لأن مصر عبارة عن رقعة زراعية محصـــورة على ضفتى النيل ، وبقية مســـاحتها صـــحراء ، فلا يمكن لمصـــلحة الأملاك استصلاح هذه الأراضى ، الا بتشجيع الأهالى على التملك بطريقة وضع اليد . وهذا هو ما اعتمـــد عليه جاب الله . ولكن هنـــاك أكثر من هذا . . هناك القانون المدنى وهو صريح فى اعطاء سند التمليك لجاب الله ، أو لامثال جاب الله سواء فى ذلك القانون المدنى القديم ، أو القـــانون المدنى الجـــديد .

ففى الفصل الرابع من القانون المدنى القديم ، الخاص بالتمليـــك ووضع اليـــد ، تنص المادة ٥٦ فيـــه على أن الأموال التى ليس لهـــا مالك تعتبر ملكا لأول واضع يد عليها ، والأموال هنـــــا جاءت مطلقـــة يعنى تنطبق على المنقول كما تنطبق على العقـــار ، فالمال اما عقـــارا ، واما منقولا . والأموال التى ليس لها مالك تعتبر ملكا لأول واضـــع يد عليهـــا .

والمادة ٥٧ تنص على « أن الأراضى الغير مزروعة المملـــوكة شرعا للميرى » . وهذه العبـــارة عاوزة شوية تفسير دقيق . . أرجـــو أن اوفق فى شرحها للمحكمة . فالغير مزروعة على أحد وجهين : وهى أن كل أرض غير مزروعة تبقى مملوكة شرعا للميرى . ولكن هنـــاك وجـــه آخر ، وهو أقرب الى الصواب . الارض غير المزروعة تكون أيضامملوكة شرعا للميرى . ولكن الحكومة عندها الدليل على أنها تملك هـــذا الذى تنطبق عليـــه هذه المادة . فلا يجـــوز وضع اليـــد عليها الا باذن الحكومة

ويكون اخذها بصفة ابعادية ، تطبيقا للقواعد لأن الروح التى كانت سائدة هى روح الابعاديات والاقطاعيات « وانما كل من زرع أرضا من أرض الحكومة يملكها بوضع اليد » هذه هى الحاجة اللى عرفها جاب الله ، والتى من أجلها رفض فى كل وقت - رغم مساعى مصلحة الاملاك - كتابة عقد ! حتى جاء غنام واخرج جاب الله ، واضطره فى النهاية الى توقيع العقد . وهذا العقد هو الذى حمى أرض الحكومة . وإنما « كل من زرع ارضا من أراضى الحكومة ، أو بنى عليها ، أو غرس فيها غرسا يصير مالكا لتلك الارض ملكا تاما » لسه بقه فيه استدراك ، ولكن هيهات أن ينطبق هذا الاستدراك على جاب الله ، لأن جاب الله عارف القانون وحريص على أن يكون واضعا يده وضعا متصلا لا يمكن أن يأتى على هذا الاستدراك ، فتقول المادة « ولكنه يسقط حقه فيها بعدم استعماله لها مدة خمسة سنوات ، وفى ظرف الخمسة عشرة سنة التالية لوضع اليد عليها » . يعنى ايه ؟ يعنى واضع اليد أصبح مالكا على طول ، ولكن اذا أهمل اى قطعة من هذه الأرض التى وضع يده عليها ، أصبح مالكا بمقتضى وضع اليد . واذا أهملها - مش اذا أهملها سنة أو سنتين أو أربع سنوات ، لا - خمس سنوات مش متفرقة بل متوالية .

والقانون المدنى الجديد أوضحها بما لا يمكن أن يترك مجالا للشك . لما يهملها خمس سنوات متوالية ، يعنى ايه .. ؟ يعنى لما يهملها اربع سنوات وبعدين فى السنة الخامسة يتدارك الموقف ويزرعها من جديد، يبقى خلاص تبدأ خمس سنوات أخرى . كل خمس سنوات مش مطلوب منه ، الا انه يروح فى السنة الرابعة أو النصف الثانى من السنة الخامسة ويتعهدها من جديد ، وبهذا يكون مش تبع المادة بتنص بالضبط ؟ ما فيش اكثر من كده تسهيل بقه ؟ وعلى العموم أشكر المحكمة علشان قالت لى أتكلم فى المبدأ ، وانا دلوقت باتكلم فى المبدأ ، كنت اقول : ان الادعاء تجنى على غنام ، بقوله انه اعطى لعزيزة الوكيل ٥٥ فدانا لحسابها وذلك تمهيدا لأن تملك ٦٠٠ فدان ، كل هذا يدخل فى تقديركم . ولاشك أنى كمحام اكون مخطئا لو لم أتعرض لهذه الناحية ، ولكن المحكمة قالت لى تكلم فى المبدأ ، وانا الآن سأتكلم فى المبدأ ، وسأتكلم فى الصورية .

ان الملفات لا تخلو من الصورية . انا لا أريد أن اتهم أحدا فاذا كان هناك اتهام معلق على رأس أحد ، فهو وشانه ، يدافع عن نفسه كما يشاء . ولكنى ادافع عن هذا الرجل الشريف . وعاوز اقول لكم

لكى لا تتصوروا انى بأخرج عن الموضــــوع أن غنام عمــل فى وزارة الاقتصاد فترة بسيطـة ومحددة ، فكان وزيرا لها بين يوليو سنة ١٩٥٠ و١١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وسأقرأ من مرافعـة اخـوانى ممثلى الادعاء أنفسهم ، لكى اثبت براءة المتهم ، ولكى أثبت لهم أنهم يتكلمون عن عهد آخر ، وعن أمر آخر لا شأن لهذا الرجل به . هذه هى كل القضية نلخصها فى كلمتين مؤقتا .. وبعد ذلك نقيـم الدليل ، لكى لا تأخـــذوا كلامى قضية مسلمة .

أولا : أقدم المرسوم الخاص بتعديل الوزارة فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، الذى أسند الوزارة الى غير غنام .

الرئيس ـ من يوليــو الى نوفمبر يعنى أربعة شهور ، واظن دى مدة كفـــاية قوى لواحد عاوز يتصرف أى تصرف .

الدفاع ـ نحن الآن نحاسب على ما جرى بعد ذلك ، يعنى نحاسب على تصرفات غيرنا . أنا أولا حاقول كلامى مستندا الى كلام النيـابة . فعـلا حصلت تصرفات وهذه التصرفات التى تسندها النيـابة الى غنام ، هى التصرفات التى حصلت فى نوفمبر أو بعـد نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

المدعى ـ على العموم احنـا حنعلق بعدين .

الدفاع ـ نرجع للقانون المدنى الجديد . القـانون المدنى الجديد عـــدل بعض مواد فى القانون المدنى القديم .

الرئيس ـ التعديل ده حصل بتاريخ كام ؟

الدفاع ـ التعديل حصل بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وهذا هو التـــاريخ الذى نفذ فيه القانون المدنى الجديد . ولغـاية ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩ كان جاب الله يعـامل تحت أحكام القـانون المدنى القديم . والقـــانون الجديد لا يختلف عن القديم ، الا فى أنه أصلح بعض العبارات التى فيها لبس أو غموض .

المادة ٨٧٤ فيها ثلاث فقرات : الفقرة الأولى الاراضى غير المزروعـة التى لا مالك لها تكون ملكا للـدولة . نحن قلنـا هناك : الاموال ، ولـكن هنا قال الأراضى غير المزروعة التى لا مالك لها ، أخرج الأرض غير المزروعة مما ينطبق عليها نص الاموال . واعتبر أن كل أرض غير مزروعة تعتبر ملكا للدولة .

الرئيس ـ فيه برضه فى الأول ، الأرض غير المزروعة للميرى .

الدفاع ـ تشرفت بأن أفسر نصا للمحكمة فيه خلاف فى تفسيره . والنص الآخر يقول « الأرض غير المزروعة المملوكة شرعا للميرى » يعنى بمجـرد ان اشترط ، شرطين ..

الرئيس ـ فسرته بأن فيه ما يثبت للحكومة ، أنها مالكة فعـلا بخـرائط أو خلافها ، دى تبقى أميرى . والثانية أنه لما يثبت انها ملك للحكومة تعتبر ملكا أميريا برضه ؟.

الدفاع ـ تعتبر ملكا اميريا ولكن مباحة للناس . هنا حسم الأمر . اولا «الأرض الغير مزروعة التى لا مالك لها تكون ملكا للدولة » ثانيا : لا يجوز التملك الا بترخيص من الدولة . ثالثا : الا اذا زرع رسميا أرضا غير مزروعة او غرسها أو بنى عليها فى الحال . . . وضع اليد او بنى أو غرس أو تملك فى الحال . هنـاك ما كانش بيقول فى الحال وهنـا يقول تملك فى الحال . ولكن يفقد مدتها فى حالة عدم استعمالها مدة خمس سنوات متوالية خلال الخمسة عشرة سنة التالية للتملك ، خمس سنوات متتالية . . يعنى لو اهمل سنة أو سنتين او ثلاث سنوات أو اربع سنوات ، وبعد كده زرع ولو شجرتين يبقى خلاص .

الرئيس ـ الفقرة الأولى قبل الأخيرة اللى هى بهـا تملك للأرض ما دام يزرع فيها ، جاب الله كان بيزرع الارض فى القطـع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر ، وبعد كده اختطفوها منه . فيبقى القـانون أصبح مالكا لها . ونزعها منه يبقى مخالفة للقانون ؟

الدفاع ـ لأ .

الرئيس ـ ازاى قدرتم تتحروا ؟.

الدفاع ـ انا باتكلم دلوقت عما يخص غنام فقط .

الرئيس ـ والحكومة مش فيه خطأ من ناحيتها ؟

الدفاع ـ انا لا أجيب عن هذا ، لأنى حريص فى الدفاع عن غنـام ، فى هـذا الاتهام . . ما أقدرش أقول . . انا كمحام لا تسمح ذمتى مطلقا أن أجيب على مسائل غير منظورة أمامكم ، وغير مسئول عنها .

الرئيس ـ انت كمحام . . راجل عنده قطعة أرض ، وزرعها طبقا للقانون . جت الحكومة ونزعت منـه الأرض وعرضتها فى مزاد مش يبقى مخالفة للقانون ؟.

الدفاع ـ لأ .

الرئيس ـ ازاى وأبقى مالك للارض ؟

الدفاع ـ ده جاب الله يفضل محمود غنام احرج غنام ووضع حدا لمطامع جاب الله فوقع على عقد الايجار وأصبح معترفا بأن الأرض مملوكة للحكومة .

الرئيس ـ هل صدر تعديل فى القانون بانه من الممكن زرع هذه الأرض التى أصبحت ملكا للافراد ، بعد ما قاموا بزراعتها ؟.

الدفاع ـ أيوه فيه تعديل . صدر قرار من مجلس الوزراء بهـذا . وكما قلت لحضراتكم ان جاب الله بفضل غنام أحرج غنـام ووضع حدا لمطامـع جاب الله ، لأن جاب الله بعد ما كان يتملص فى توقيع عقـد الايجـار ، وقعه . وبعد ما وقع أصبح معترفا أن هذه القطع مملوكة للحكومة . .

الرئيس ـ الفتوى دى مين اللى عملها ، هو تعديل فى القانون .

الدفاع ـ مش تعديل فى القانون ، وانما تعديل للواقع فيما يتعلق بانه اضطر انه يستأجر فى النهاية بعد أن تهرب من الايجار عشر سنوات .

الرئيس ـ انا كنت اعرف أن القانون يعطينى هـذا الحق بانى املك الأرض ما دمت زارعا لها .

الدفاع ـ هو اللى خلاه يمضى ايه ؟ اللى خـلاه يمضى أن الحـكومة رفعت دعوى . .

الرئيس ـ مستنده الى ايه فى رفع الدعوى ، اذا كان القانون يعطى له هـذا الحـق ؟

الدفاع ـ مستندة الى سوء نيته .

الرئيس ـ هو القصد من القانون مش تشجيع النـاس انهم يزرعوا ويستصلحوا الأراضى البور ؟

الدفاع ـ ايوه . .

الرئيس ـ فالرجل راح لقى حتة أرض وزرعها وبقت ملك له . ايه اللى خـلى الحكومة بعد كده تنكرت لهذا الاتجاه ، وهـذه الروح الموجـودة فى القـانون ؟.

الدفاع ـ تنكرت للمصلحة العـامة ، فيما يتعلق بعدم الممارسة والبيع .

الرئيس ـ أنا عنـدى قانون . وأعرف أن روح القانون عملت علشـان زراعة الأرض البور . والراجل راح نفذ هـذا القانون .

الدفاع ـ أسقط حقه . .

الرئيس ـ يعنى استغلوا جهل الرجل ؟!

الدفاع ـ فرق بين امرين . أمريبقى بموافقة الحكومة ، وأمر آخر يتعـلق بأن الحكومة تدلك على ما ترمى اليـه ، وأنا حاقول لـه كل اللى سيادتك عاوزه .

الرئيس ـ أنا راجل بقيت مالك لهذه الأرض اللى زرعتها طبقا للقانون ، ايه اللى يدفعنى انى أروح أأجر ؟

الدفاع ـ الحالة الأولى فيه نزاع على كل حال بينـه وبين الحكومة . .

الرئيس ـ النزاع ابتدأ امتى ؟

الدفاع ـ من اول ما وضع ايده .

الرئيس ـ بالرغم من وجود هـذا القانون ؟

الدفاع ـ حصلت مناوشة بينه وبين الحكومة ، وتحقيقات النيابة اللى حتجيلكم دلوقت ، تدل على هذه المناوشة . هو مركزه كويس من الناحيةالقانونية، ولكن لما يدخل فى نزاع مع الحكومة جائز جدا أن الحكومة تثبت انه ماكانش واضع يده فعـلا على بعض هذه القطع . هو طريقته انه يزرع فى حتت متفرقة . فزرع الـ ٦٠٠ فدان . وجائز جدا أن علشـان القطعمساحتها كبيرة بالشكل ده ، تكون موضع نزاع جـدى بينه وبين الحكومة .

الرئيس ـ هذا على الأرض الغير مزروعة ، ولكن هنـا ينص على انه يصبح مالكا للارض فورا بعـد زراعتها ، يعنى حتى لما يعطوا له خمس سنين يستمر فىزراعتها أو استغلالها ، فالراجل كان بقاله مدة .

الدفاع ـ الوقائع بتاعة وضع اليـد قد تكون موضع أخذ ورد ، وموضـع نزاع بينه وبين الحكومة .

الرئيس ـ هذه اقواله قال : لما راح لمفتش الأملاك الأميرية قال أنا عاوز القطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر ، وكان مفتش مربوط موجود معاه ومعترف بأن هذه المنطقة الراجل ده بيزرعها فعـلا . ازاى مادام القانون اعطاه هذا الحق عاوزين تخرجوه منها ؟

الدفاع ـ انتم تسألونى سؤالا اضع نفسى فيـه موضع جاب الله . ليـه قبل انه يخرج .

الرئيس ـ أنا راجل مالك الأرض دى ، اضطريت انى أؤجرها يعنى لازم فيـه ناس لهم سلطان عاوزين يأخذوا الأرض دى زى ما ورد فى أقوال جاب الله يعنى هى لفـة . .

الدفاع ـ انا باتكلم عن غنام ، وبافسر موقف العمدة .

الرئيس ـ يعنى لو ماكانش مضى عقـد الايجار ، كان محدش قدر يخـرجه من الأرض ؟.

الدفاع ـ أيوه . .

الرئيس ـ يعنى هو مغفل علشان مضى العقد ؟

الدفاع ـ أيوه . المسألة لما تبقى جد ، الحكومة تحب تدافع عن حقها .

الرئيس ـ هو مش فيه قانون ؟

الدفاع ـ أيوه .

الرئيس ـ طبقا للقانونتبقى من حقه هو مش من حق الحكومة .

الدفاع ـ القانون حاجة وتطبيق . . .

الرئيس ـ يعنى القانون حبر على ورق ؟!

الدفاع ـ القانون حاجة وتطبيق القانون حاجة تانية . ففيما يتعلق بالنزاع اللى بين جاب الله والحكومة ، القانون صريح . ولكن فيما يتعلق بتطبيقه

على الواقع ، حيبقى فيه نزاع وحتيجى مصحلة الأملاك وتقول له لا ، انت لا تضع يدك على الحتة دى والحتة دى ..

الرئيس – هو فعلا وضع يده عليها ، وزرعها باعتراف الناس الرسميين .

الدفاع – اعتراف الناس الرسميين ، انه باستمرار بيعتدى على أملاك الحكومة .

الرئيس – يعنى هم اعتبروا تصرفه هذا اعتداء .. هو فيه قانون ينص على انه اعتدى .. يبقى اعتداء ازاى ؟.

المتهم – أرجو من هيئة المحكمة ان تسمح لى بكلمة .

الدفاع – المتهم يرجو من هيئة المحكمة ان تسمح له بأن يبين وجهة نظره .

الرئيس – اتفضل .

المتهم – عاوز أقول لسيادتكم ، ان اللى جارى عليه العمل فى مصلحة الأملاك وفى القانون المدنى القديم ، أو فى الجديد . انهم يسجلوا فى دفاترهم . يعنى مثلا سكة صحراء اسكندرية ، يقولوا شرقى السكة داخل فى الزمام ويبقى الغرب خارج الزمام . وقد نظم مجلس الوزراء التأجير بالممارسة ووضع اليد بقرارات منه عديدة . وأنا لاحظت لما جيت أن كل واحد عاوز أرض يرخص له ، وده كان من سنة ١٩٠٢ حتى سنة ١٩٥٠ فقلت أن دى فوضى . وقلت لازم نعمل لجنة علشان تنظيم المسألة دى . وفعلا كان فيه لجنة فيها الاستاذ وصفى اباظة مستشار الدولة ، علشان التنظيم الداخلى لمصلحة الأملاك . يعنى قرارات مجلس الوزراء من سنة ١٩٤٢ عبارة عن فوضى ، فأنا قلت لازم نضع حدا لهذه الفوضى بعمل مشروع قانون . والأستاذ وصفى أباظة عمل المشروع وكان المشروع فى طريقه . يعنى اللى يحكم أراضى مربوط قرارات مجلس الوزراء . وتجدون أن أحكام مجلس الدولة كلها مستندة الى هذه القرارات . والكلام اللى قاله الأستاذ صلاح الدين ينصب على الصحارى . وانا عايز أقول ان اللى يحكم هذا الموضوع قرارات مجلس الوزراء مش القانون المدنى على اطلاقه . والقانون المدنى طويل قوى . والذى أذكره أن القانون المدنى الجديد ذكر الأرض اللى هى خارج الزمام ، وعلشان ترتاحوا استدعوا مدير مصلحة الاملاك واسألوه .

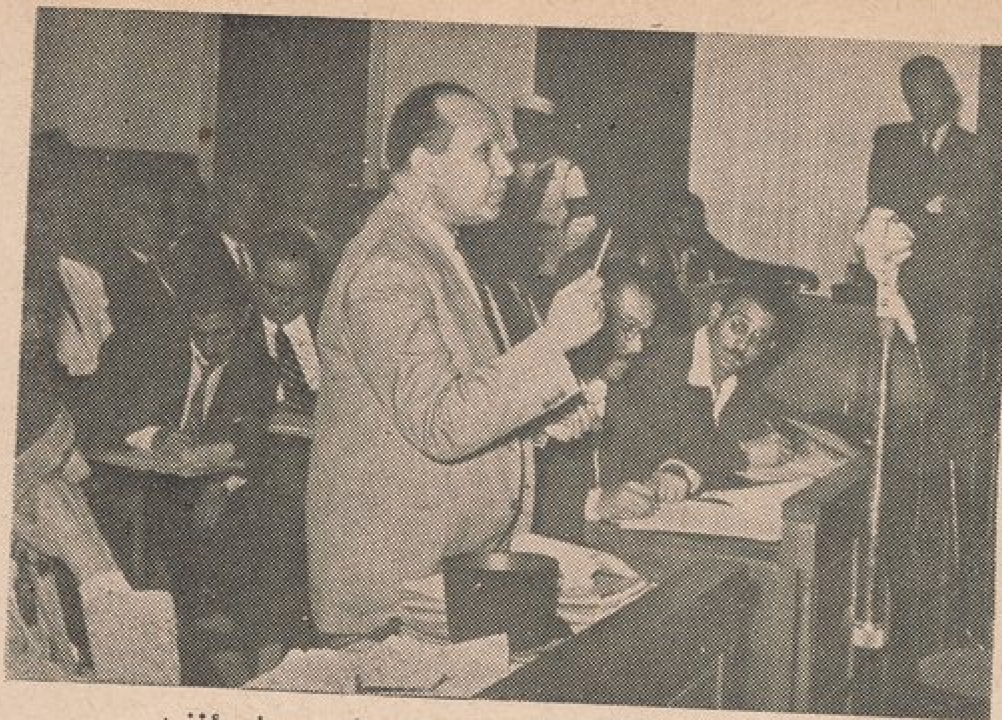
الرئيس – يعنى فيه ناس راحوا للراجل ده ، وضغطوا عليه أو اقنعوه ؟

الدفاع – أنا استأذنت المحكمة فى أن تعطى له الكلمة لكى لا يظن انى قصرت فى حقه .

الرئيس – ترفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين).

(أعيدت الجلسة الساعة ١١٫٥٥)



الدكتور صلاح الدين يترافع والمتهم غنام يرهف أذنيه ..

الدفاع ـ لكى نبدأ من حيث انتهينا ، لا أرانى مختلفا مع سـيادة الرئيس فى أن القانون المدنى ، هو القانون العام الذى يطبق رغم كل شيء ، كما قال سيادة الرئيس . غير أن هنـاك قرارات من وزارة المالية أو بنـاء على قرارات من مجلس الوزراء ، علشان يرسـموا خط سير لمصلحة الأملاك . وقد يتعـارض خط السير هذا مع نص من نصوص القـانون وكثيرا ما يقاضى الأشخاص الحكومة أمام المحاكم . هنـاك قضـايا مرفوعة امام مجلس الدولة فى هـذا الموضوع بالذات . والمسـائل القانونية دائما تحتمل الجدل من ناحية تفسير القـانون ، وكثيرا ما يكون هناك جدل جدى من ناحية الوقائع . وهذه هى التى تهمنـا . انا فاهم سؤال سيادة الرئيس ، وانا بادافع عن غنام . فاذا كانت هنـاك تصرفات أخرى يبقى أصحابها يدافعوا عن أنفسهم . نحن نتـكلم فى الصورية . النيـابة تقول أن تصرفات غنـام كانت صـورية ومهمتى هنا أن أبين لحضراتكم أن لغاية ما تصرف غنـام ، لا يمـكن ان يكون هناك شبهة الصورية . جاب الله وضع يده بالتدريج على حسب دعواه هو ، على ٦٠٠ فدان وهذه دعوى مبالغ فيها يعنى مهما تصورنا لا نتصور انه وضع يده وضعا جـديا على ٦٠٠ فدان ، وتقدر الحكومة تنازع من هذه الناحية . لذلك هو بيسايس الحكومة ، وانا شخصـيا مقتنع وقد تلوت الأوراق . ان اللى عاوزه جاب الله انه يفوت أكثر وقت ممكن ، علشان فى النهاية يتملك الأرض بوضع اليـد ، وبعدين لما الامر

يدخل فى سين وجيم ، قال بصراحة انا عاوز أتملك بوضـع اليـد .
وقال هنـا حكاية التفاتيش والنـاس اللى تملكوا ١٥ الف فـدان .
والذى قاله هنـا ، قاله فى لجان أخرى ! وهذا الكلام ما يمكنش يقوله
الراجل لمصلحة الأملاك ، انما له سياسة ثانية معاها وهو انه يسايسها
حتى يمكنه تملك الأرض بعد ١٥ سنة بوضع اليد ،ويبقى خلاص مافيش
حاجة يمكن أن تكون موضع اعتراض على ملكيته . وده يفسر أن هناك
تيـارات مختلفة قد تبـدو أمام حضراتكم . جاب الله هـذا عرضت
عليه القطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ قبل ما يكون لغنام أى صلة بوزارة الاقتصاد
الوطنى ، وهذا ثابت فى الأوراق ثبوتا قاطعـا . وحضراتكم شفتم من
الأسئلة التى وجهتها للشاهد ، وأحب أن أعتـذر لكم لو كنت طولت
فيها شـوية . ولكن ثابت وقاطع من الأوراق وممكن اسـتخلاص
الوقائع اللى ما بيرضاش يقولها لأول وهـلة . وانا عارف انه وجودة فى
الاوراق ، وقاطعة فى هذه الدعوى ، ومؤيدة للبراءة الكاملة ، بل وتدعو
الى التقدير والثناء على غنام . وذلك انه عرض عليـه بالفعل القطـع
٤،٣،٢،١ . ولكن ٤ مارضيش يعترف بيها أمامكم ، والأوراق صريحة
فى أن هـذا عرض عليه فى عهد كراره ، وانه عرض عليه نمرة ٤ أيضا .
فى محضر لجنة التطهير ص ٧٨ أقوال جاب الله اللى مارضيش يقولها
هنا ، قالها هنـاك (عرض على كبـار الموظفين بالمصلحة تأجير الـ ٣٠٠
فدان وهى القطع ١ ، ٢ ، ٣ وهذا اعتراف منـه بانه مش بس عـرض
عليه ١ ، ٢ ، ٣ اللى تبلغ ١٢٠ فدانا ، ولكن ٤،٣،٢،١ اللى تبلغ ١٧٦
فدانا ، قال انهم عرضـوا عليـه ٣٠٠ فدان فرفض ، لأنه يريد التملك :
اما بوضع اليـد ، أو عن طريق بيعهـا له بالممارسـة . هـذا كلام
جاب الله . وهـذا هو ما أرمى اليـه ، وهذا هو تصرف مصلحـة
الأملاك قبل أن تكون لغنـام أى صـلة بهذه المصلحة . مش بس أقوال
جاب الله ، بل يتضح من أقوال حسن الخـولى مدير الاصلاح بالمصلحة ،
قال : فرفعنـا شكواه وتظلمه ثانية . ولما ترجعـوا سيادتكم للاوراق ،
ترون أنها سياسة مرسومة . وهو يطـالب مصلحة الأملاك وله الحق .
فانا لا أتحامل على الرجل . بل على العكس فى هـذه القضيـة . بل
سترون من كلامى فى الادعاء الثانى ، أو الشق الثانى من الادعـاء الثانى ،
أن القاضى بدوى له الحق أن يتمسك بوضع اليـد تمسكا فى النهـاية
يؤدى الى الملكيـة ، لأن هـذا هو نص القـانون وحكمة التشريع ظاهرة .
فالقـانون قال : ان اللى يصلح الأرض يمتلكها . وانا لا اطعن عليـه ،
بل أبرر موقفه ولكن من الناحية الثانية ، لما المسألة يبـقى فيها نزناز
من ناحية الوقائع ، هذه يستحيل أن نفصل فيها ، ونحن موجودون
هنا ، مهما كان كلام جاب الله . هو يقول انه زرع الـ ٦٠٠ فدان ،

وانا اقول ما يمكنش ، وده يفتح البـاب لحسن تصرف الادارة المختصة، ومش تصرف الوزير المختص . اقوال حسن الخـولى ، هو يقـول . فرفعت شكواه وتظلمه ثانية فردت المصلحة بأن هـذا الرجل مادام يتظلم فلا مانع من اعطـائه القطع ١ ، ٢ ، ٣ التى كان يزرع فيهـا ومسطحها ١٢٠ فدانا . وعرضت على العمـدة اجابة المصلحة فرفض ، وأصر على طلب الـ ٦٠٠ فدان وقال اذا لم توافقـوا على اعطـائى الـ ٦٠٠ فدان .

الرئيس ـ عاوز يبقى غنى ؟.

الدفاع ـ أيوه . ولذلك قال على الأقل اعطونى القطعـة نمرة ٤ ومساحتها ٥٥ وهو قال ٦٠ علاوة على ١٢٠ فدانا فقـلت له روح قابل المـدير . فذهب العمدة الى مصر وقابل كراره بك وكراره بك طلع قبل غنـام على المعاش . وعمر غنام ، ما قابله ولاحظ وشه فى وشـه . ودى اجراءات عـادية تصرفت فيها المصلحة من بدرى وكل تصرفها مطـرد على حسب ما يجرى عليـه العمل فى مصلحة الأملاك . فجه غنام لقى الشغلة منتهية نهاية تامة . بعد ذلك ارسل مدير مصلحة الأملاك احد المهندسين للتحقيق فى اعطاء العمـدة نمرة ٤ لأنه ربما يتعـارض مع عملية الاصلاح اللى بتقوم بيها المصلحة ودى مسـألة تهمنى . يعنى شـوفوا حضراتكم فيه عملية اصـلاح بتقوم بها المصلحة والعمـدة مكوش على الأرض عاوز يضع يده على الارض كلها ، وده يمكن يتعارض مع عملية الاصلاح ويهم المصلحة انها لما تسـلم على الأقل ، تسلم فى حاجة هو واضع يده عليها حقيقة . ويستطرد حسن الخولى فى شهـادته فيقول : وعقب ذلك حرر خطاب المصلحة يفيـد التـأجير للقطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، للعمـدة ومساحة هذه القطع ١٨٠ فـدانا . عقب هذا ، يعنى على طول ، أى فى عهد كرارة اللى عمر غنام ما شافه ـ اى فى سنة ١٩٤٩ ـ قبل غنـام ، وقبل الوزارة اللى ينتمى اليهـا غنـام . هذا فيما يتعـلق بأن المسألة كانت منتهية بالشكل اللى تصرف فيه غنـام . فيبقى ايه اللى دخل خليـل الجزار وعزيزة الوكيل . دول جم بعـدين . وانا متمشى مع المحكمة فيما يتعلق بالأسئلة الـتى وجهت الى ، وانا اترافع عن غنـام على أساس نظرية « ولا تزر وازرة وزر اخرى » . واحصر كلامى فى هذه الحـدود . ايه الاجراءات بتاعة مصلحة الأملاك ضـد جاب الله ؟ وهل هى اجراءات صـورية ؟ بيقولوا لنا صـورية ، أيوه صورية ، وأصل عمل لجنة الايجـارات صورى . جاب الله عمـدة ودايما الحكومة يبقى لها نفوذ على العمـدة فكلموه بالحسنى . والحسنى ما نفعتش مع جاب الله . والحكومة متمسـكة

بخطتها الى النهاية ، فاشتكوا الى الجهات الادارية مرة واثنين وثلاثة ، وعملت تحقيقات من الجهات الادارية مرة واثنين وثلاثة . وهذه التحقيقات فى عهد سليمان غنام ، تبقى صورية ايه بقى ؟ تحقيقات من الجهات الادارية بناء على شكوى من الحكومة ، وترفع هذه التحقيقات الى النيابة العمومية وتتصرف النيابة فيها بالحفظ ، تأييدا لوجهة نظر جاب الله ، ازاى صورية ؟ حا أقول لكم بس تواريخ التحقيقات .

الرئيس ـ الشكاوى لما كانت بتروح من مصلحة الأملاك كانت بتعرض على الوزير ؟.

الدفاع ـ لا ابدا .

الرئيس ـ مصلحة الأملاك ماكانتش قادرة تفسر حق الراجل ده ، علشان تحلها بدل ما تشكى للجهات الادارية ؟

الدفاع ـ مصلحة الأملاك من ناحيتها ، تعتبر ان هذا الرجل معتد على حقوقها .

الرئيس ـ انا كمواطن لما أبص كل يوم والثانى ألاقى النيابة جاية تحقق معاية ، طبعا مافيش شك ان ده ضغط غير مباشر ، يعنى عاوزين يطفشونى .

الدفاع ـ هو بينازعها .

الرئيس ـ مصلحة الأملاك يجب تبص فى الشكوى ، هل له حق أو لا .

الدفاع ـ ده ما عرض على الوزير . انما الذى أقوله : ان المسألة ما هياش صورية ، وانما دى مسألة جدية .

الرئيس ـ النيابة حفظت هذه الشكاوى ؟

الدفاع ـ دى ما عرضتش على الوزير ، وهذا الموقف قديم من أول جاب الله ما وضع يده على الأرض .

الرئيس ـ أفهم انها كانت ترفع قضية عليه .

الدفاع ـ رفعت فى النهاية .

الرئيس ـ انما النيابة حفظت التحقيقات .

الدفاع ـ حفظت ، ومن مصلحة غنام انها حفظت ، فقد كان هذا الحفظ فى ١٦/٤/١٩٥٠ أى قبل غنام .

الرئيس ـ يعنى فى عهد الوزارة الوفدية ؟

الدفاع ـ ماليش دعوى ، أنا اللى يهمنى أنها مش فى عهد غنام .

الرئيس ـ آخر شكوى ، والا أول شكوى ؟

الدفاع ـ علشان اريح الرئيس احنا لسه جايين للتواريخ بتاعة عزيزة الوكيل ، وخليل الجزار ، ولسه ما بداش أى ذكر عنهما .

الرئيس — يعنى ما كانوش لسه دخلوا فى الموضوع ؟

الدفاع — زى ما قلت عندما قدمت للكلام فى هذا الشأن ، ان مهمتى هى اثبات عدم صورية الاجراءات التى انتهت بتأشيرة سليمان غنام . اما بعد ذلك فلا شأن لنا .

الرئيس — مش جاب الله مضى عقد الايجار فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ ؟

الدفاع — لا ، فى يناير سنة ١٩٥٠ .

المدعى — هو مضاه فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

الدفاع — هو بيقول كده . وبتاريخ ١٦/٤/١٩٥٠ محضر نمرة ١٦ احوال آدى التحقيق الأول والتحقيق الثانى ، لأنه فى هذه الاثناء وضع يده على حتة جديدة ثانية .

الرئيس — الشكوى مقدمة من مين ؟

الدفاع — من مصلحة الأملاك .

الرئيس — يعنى مش من أفراد ؟

الدفاع — أيوه ، ومقدمة ضد جاب الله ، لأن المصلحة لها مصلحة متعارضة مع وضع اليد ، وهذا يؤدى الى نزاع ، والواقع انه مهما تكن نصوص القانون ، فان الوقائع قد تؤدى الى نزاع والتحقيق الأول كان بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٠ والثانى ١٩/٤/١٩٥٠ والثالث فى ٢٤/٤/١٩٥٠ والمسألة تدور حول تحقيق وضع اليد ، وبعدين النيابة تتصرف فى الموضوع وتصرفت النيابة فى الموضوع بالحفظ اداريا ليه ؟ لأن القانون صريح ، خصوصا من ناحية الشكوى الجنائية . يرفع دعوى مدنية زى ماهو عاوز . ولقد ثبت فى هذه التحقيقات بالنسبة للارض أن جاب الله وشركاه عارفين حقوقهم كويس ، فهم يقولون مش احنا اللى نعتدى على مصلحة الأملاك ، انما مصلحة الأملاك هى اللى بتعتدى علينا . وكل هذا قبل غنام مايجى . عند التحقيق واحد منهم اسمه حسن غلاب يقول : انا هنا بقوة القانون ، وما أخرجش من هنا الا بقوة القانون . ناس شطار فاهمين حقوقهم كويس . واذكر هنا كلمة روبسبير عندما قال نحن هنا بقوة الشعب ، ولن نخرج الا بأمر الشعب . ناس شطار يعرفوا يسوسوا أمورهم علشان يتملكوا الارض . كلام صريح يبين لكم ان الحالة جدية مش صورية ولجنة التطهير فى مقدمة تقريرها ، قدمت للموضوع تقديما صريحا يكاد يكون صورة طبق الأصل من هذا الذى تشرفت بعرضه على حضراتكم . ولجنة التطهير المفروض انها تعطى ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله . قالت : لقد

ووجهت المصلحة عند بدء اصلاح هذه المنطقة بادعاءات بوضع يد الغير ، تمهيدا لتملكهم حسب نصوص القانون المدنى . ووفقا لقرارات مجلس الوزراء الخاصة بإباحة التملك بمضى المدة ، أو قرارات مجلس الوزراء التى أشار اليها غنام التى قلت لحضراتكم انها لا تؤثر فى حكم القانون . لأن هذا تنظيم داخلى فى مصلحة الأملاك . والقانون المدنى على كل حال هو الذى يجب أن تسود أحكامه . فالمسألة تبقى موضع نزاع وتروح مجلس الدولة ، وله قرارات تنظم وتفسر وضع اليد والزراعة الخفية وما الى ذلك . محمد جاب الله رجل له عزبة كبيرة ، وهى التى قال لحضراتكم انه باعها علشان ينفق منها على الاصلاح . وهو راجل له نفوذ ويؤازره العرب الضاربون فى هذه المنطقة . ولكى تعرفوا مقدار ما هناك من خلط .. علشان تعرفوا ان مافيش حاجة اسمها صورية ، لجنة التطهير تقول وصفا للموقف (وقد قامت المصلحة باخطار النيابة ، ومخابرة وزارة الداخلية وادارة قضايا الحكومة لمنع هذا التعرض . ووجهة نظر المصلحة .. وبعد هذا تقرر لجنة التطهير وتصف كيف بدأ الاعتداء ، أو كيف بدأ وضع اليد ، بلاش نسميه اعتداء وبلاش مانحكمش بين الراجل وبين المصلحة ، علشان نكون صادقين . كيف تطور وضع اليد ، وكيف أصبح سافرا فى سنة ١٩٤٩ .. فين الصورية اذن .. ثم محاولة رجال المصلحة تلافى الأمر لتجنيب المعتدين فى مساحة ٨٣ فدانا .. وهذه تفسر حاجة قلتها لكم ، وهى أن جاب الله ما زرعش الأرض كلها ، وانما وضع رؤوس كبارى . حاطط كبرى فى كل حتة ، والكبرى ده مكتفى به فى المنطقة علشان يطلع عين المصلحة ، ولا هى قادرة تطلعه .

الرئيس — يعنى واضع اسفين ؟

الدفاع — أيوه ده أحسن تعبير . واضع أسافين فى كل حتة . فقامت المصلحة فكرت فى تجنيبه فى ٨٣ فدانا ، وهذا يفسر ما حاوله رجال المصلحة ؟ كانوا يطمعون فى مساحة أكبر ، وتطور الادعاء بوضع اليد .. الأول ما كانش سافر ، وفى سنة ١٩٤٩ أصبح سافرا . الأول ما كانش تطور الى هذا الحد ، وانما تطور أخيرا الى التمسك بوضع يدهم على ٦٠٠ فدان ، فرفعت المصلحة دعوى طرد على جاب الله ، وفى الوقت ده ما كانش غنام له أى علاقة بوزارة الاقتصاد . ولكن من ناحية أخرى ، مصلحة الأملاك فى هذه الظروف لها مشاريع استصلاح ، تقوم يعنى ما تدافعش عن نفسها ؟ دافعت عن نفسها بالطريقة اللى قلتها

لحضراتكم ، ولكن الخلاصة النهائية هى انها عرضت عليه فى عهد كرارة سنة ١٩٤٩ انها تؤجر له القطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

انما المذكرة التى رفعت لغنام ، لما غنام جه فى المدة القصيرة دى ، فى وزارة الاقتصاد الوطنى وتاريخها ٢٣/١٠/١٩٥٠ ، والتواريخ دى تهمنى قوى ، تاشيرة غنام تاريخها ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٠ يعنى الموضوع ده اللى تصرف فيه غنام وهو وزير اقتصاد ، لا يمكن أن يكون قد تصرف فيه غنام الا بين هذين التاريخين وبعد هذين التاريخين ، المذكرة دى عرضت للنزاع وكانت موجودة فى الدوسيه ومرفوعة من مفتش مربوط الى الوزير يشرح له فيها محل النزاع اللى قلته لحضراتكم . الدوسيه ده كان رقم ٣٣ وغنام ادى تاشيرة . ويتضح من هذه المذكرة انه قال فيها انه لا مانع من تأجير القطع رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ بالمنطقة التالية الشرقية الى محمد افندى جاب الله وشركاه . . النيابة تخالفنا فى هذه وتقول انتم خالفتم القانون .

الرئيس ـ وعزيزة وقتها كانت ظهرت كشريكة ؟

الدفاع ـ لسه وطول عمر الراجل ده له شركاء من يوم ما وضع ايده واستجد عليه كمان شركاء بعد كده . والشركاء دول ما يهموناش اننا نحددهم لحضراتكم من ناحيتنا ليه ؟ . . لأن عزيزة الوكيل ما كانش لها اى اسم فى الدوسيه ولا اى ذكر فى مصلحة الأملاك ولا أى تدخل فى الموضوع قبل تاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

الرئيس ـ هل دخلت شريكة من سنة ١٩٤٦ ؟

الدفاع ـ ده فى العقد الصورى اللى عملوه بعدين . وارجو التفريق ، والا تزر وازرة وزر أخرى ـ بقول ان دول عملوه بينهم وبين بعض فى العقد الصورى اللى حرر انا اللى يهمنى مين هم الشركاء بتوع جاب الله فى عرف مصلحة الأملاك ملفات مصلحة الأملاك فى عرف الواقع والحقيقة ـ لغاية غنام ما طلع من وزارة الاقتصاد او نفد منها بجلده ـ ده نمرة واحد . نمرة اثنين ان النيابة بتقول لنا ان تصرف غنام هذا التصرف السليم ده مخالف للقانون . ليه . . ؟ لأن القانون بيقول ما يتأجرش بالممارسة الا عشرين فدانا وانت اديته القطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ اللى مساحتها ١٧٦ فدانا ده كلام كويس لو كان جاب الله لوحده لكن دا هو وشركاه ، داحنا لو اخذنا بأقوال جاب الله هو قال ان شركاه . . .

الرئيس ـ هو قال ١٠ ويقدر يحط خمسين غيرهم .

الدفاع ـ لا أبدا عشرة تكفينى لأن الـ ١٧٦ فـدان على عشرة يطلع كل واحد منهم بسبعتاشر فدان .

الرئيس ـ ومصلحة الأملاك كانت تعرف مين ، هم شركاؤه بالاسم والا كانت كده عايمة ؟

الدفاع ـ كانت معروفة .

الرئيس ـ معروفة صورى ولا رسمى ؟

الدفاع ـ لا .. معروفة رسمى .

الرئيس ـ اذا ما كانتش فيـه علاقة بينهم وبين المصلحة ازاى تعرفهم ؟ .

الدفاع ـ ده كان باستمرار بينه وبين مصلحة الأملاك أخذ ورد ، وباستمرار تحقيق فى وضع اليـد ويظهر له الشركاء .

الرئيس ـ فيه أوراق رسمية تثبت الشركاء ؟

الدفاع ـ أيوه واحد منهم هو حسين غـلاب اللى قلت لحضراتكم انه قال فى التحقيق أنا هنـا بقـوة القانون ، وما أخرجش الا بقـوة القـانون وده من الشركاء .

الرئيس ـ اذا كانت الأسماء دى موجودة فعلا فى مصلحة الأملاك ، ازاى خليل الجزار وعزيزة الوكيل اداموا كده وقالوا انهم شركاء من سنة ١٩٤٦

الدفاع ـ برضه ده مالناش دعوى بيه .

الرئيس ـ هل فيه مستندات رسمية تبين الشركاء ؟ ويـبقى ازاى دخلت عزيزة الوكيل شريكة صورية وعملت عقد من سنة ١٩٤٦ انا مش فاهم الوضع ده ؟

الدفاع ـ ولا أنا كمان أفهمه .

المتهم ـ ولا أنا كمان أفهمه أو أبقى مسئول عنـــه ، لأنى ما عملتوش واللى بعدى هو اللى عمله .

الرئيس ـ عاوزين نعرف أسماء الشركاء دول . هو فى مصلحة الأملاك مافيش فيها ورقة رسمية تثبت الاسماء دى .

الدفاع ـ الأسماء ثابتة فى الأوراق وغنـام عنـدما عرض عليه الموضـوع كان فى الأوراق الأسماء ثابتة وهى محمود جاب الله ، وحامد عبد الله ، وتيسير جاب لله ، ومتـولى جاب الله ، وزينب السيد ، وحسـين غـلاب .

الرئيس ـ الكلام ده فى التحقيق ولا فى أوراق رسمية ؟ فيـه نزاع بين مصلحة

الأملاك وبين جاب الله وشركاه فهل فيه ما يثبت أسماء الشركاء فى مصلحة الأملاك ؟

الدفاع ــ الأسماء موجودة فى الملفات وباقى الأسماء هى :

عبد الله ــ محمد مراد حامد ــ وزينب محمد الزيادى وآخرين .

الرئيس ــ هل كانت من بينهم عزيزة الوكيل ؟

الدفاع ــ لا .. لغاية ما عرض الامر على غنام . يعنى لغاية ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٠ .

الرئيس ــ طيب لما دخلت عزيزة الوكيل وخليل الجزار كشركاء من سنة ١٩٤٦ ابلغوا مصلحة الأملاك ؟

الدفاع ــ أيوه ..

الرئيس ــ من سنة ١٩٤٦ ؟

الدفاع ــ هم اول ما تقدموا تقدموا لمصلحة الأملاك فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وادعوا انهم من زمان شركاء من سنة ١٩٤٦ .

الرئيس ــ ادعوا لمصلحة الأملاك أنهم كانوا شركاء من سنة ١٩٤٦ ؟

الدفاع ــ أيوه .

الرئيس ــ والمصلحة ما اعترضتش على هذا وسألته ازاى جت الشركة . ده ثابت أن الشركاء هم فلان وفلان وفلان دول نفسهم ما تكلموش وقالوا ازاى انتوا جيتوا ده مافيش ما يثبت انكم شركاء .

الدفاع ــ انا لما أدرس القضية ، أدرسها لغاية المتهم وبس بقى أنا ما اعرفش أرد على السؤال ده لأن دراستى قاصرة على ما يخص موكلى فقط وعلشان أرد على السؤال ده لازم ..

الرئيس ــ علشان أدافع عن المتهم ، المفروض فى كمحام انى لازم أفهم الصورة كلها مش تكون من ناحية المتهم وبس .

الدفاع ــ أكون مقصر فى واجبى اذا لم أنظر فى المسألة من ناحية موكلى بس . هو انتم اديتونى شهر علشان ابحث وأدرس كل النواحى . دول ٧٢ دوسيه هم دول شوية .

الرئيس ــ المفروض انك تدرس كل حاجة والمتهم كمان عارف أدوار هذه القضية والمسألة مش جديدة عليه وهو حافظ الدوسيهات وقعد قدام لجنة التطهير ومسئول .. يعنى هو مفروض فيه انه مستعد من زمن . حاجة ثانية انتم قاعدين طول النهار مع بعض .

الدفاع ـ صحيح قاعدين طول النهار مع بعض لكن قاعدين فين .. داحنا قاعدين فى وسط ٧٢ دوسيه .

الرئيس ـ قبل ما تطلع على الدوسيهات طلبت ضـم أوراق والمفروض أن المتهم مستعد زى ما بأقول من زمان .

الدفاع ـ أيوه مستعد من أول ما سئل .

المتهم ـ انا سئلت كشاهد أثناء اعتقـالى فى المدرسة الثـانوية العسكرية ثم استدعيت مرة أخرى أمام نيـابة الغدر ، ولما وجدت حضرة المحقـق لم يخلفنى اليمين قلت أنا ممتنع عن الاجابة ، وقلت ان ده مش تهـرب منى وانما ده هو الوضع القانونى .

الدفاع ـ انا قلت ان أول ما جت سيرة للجزار وعزيزه الوكيل فى مصلحـة الأملاك كانت فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ . قبل كده ما كانش فيه حاجة أبدا لكن قد يقال أن ده اللى ثابت فى الورق ولكن الحقيقة فيـه حاجة قبل كده . انتم سمعتم جاب الله لما سئل كان له كلام قاطع وصريح فى هذا قال الأول انه فى سنة ١٩٥١ وده كلام له مدلوله ، لأن الجواب الأول فى الواقع يبقى أقرب الى الصحة لان الحاجة طازةوهو أول ما يحاول الجواب ، ودى مسألة يمكن تكون نفسية . من العوامل النفسية التى أوحت بالاجابة هى أن التـاريخ أقرب الى سـنة ١٩٥١ منـه الى سنة ١٩٥٠ وهو قرر فى الأول وقال سـنة ١٩٥١ وبعـدين لخبط بين ثلاث مسـائل مسألة بداية السنة الزراعية وبعـدين مسألة توقيعه على العقـد فى ينـاير بعد غنام ما طلع من وزارة الاقتصـاد وهـذا ثابت فى الأوراق وبين السؤال اللى انا بأسأله وهو امتى قابل خليـل الجزار عند النقيب لخبط بين كل المسائل دى ولكنه رغم كل هـذه اللخبطة ما تعـداش كلامه نوفمبر سنة ١٩٥٠ وحضراتكم شهـود على هـذا . وانه مسك فى نوفمبر وانا يكفينى هذا .

الرئيس ـ ده بالنسبة لعقـد الايجار ؟

الدفاع ـ لا .. ده مش بالنسبة لعقـد الايجار .. ده بالنسبة لمقابلتـه مع الجزار عند النقيب .

الرئيس ـ هو قال قبلها بأسبوعين ثلاثة .

الدفاع ـ قبل توقيع العقـد بأسبوعين ثلاثة دى تجيبنا لبعـد نوفمبر فهـو لم يوقع فى نوفمبر والورق بيقـول فى يناير .

الرئيس ـ هما دخـلوا شركاء امتى ؟

الدفاع ـ مش عارفين

الرئيس ـ ظاهر انهم دخلوا فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ يعنى تمت اتصالات قبل ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وان الراجل وافق انهم يدخلوا شركاء معاه يعنى مثلا فى أكتوبر .

الدفاع ـ ده ما يبقاش بقى فى أوائل نوفمبر سنة ١٩٥٠ وعلى أى حال كل شك يفسر لمصلحة المتهم . ليه انا أقف الموقف ده ، فيه قاعدة من القواعد الأساسية بتقول ان المتهم برىء حتى تثبت ادانته وان كل شك يفسر لمصلحة المتهم وان البينة على من ادعى .

وكيل النائب العام ـ نحن معك ، ونحن مستعدون للاثبات بالدليل القاطع . وانا متفق مع الدفاع على هذه القاعدة .

الدفاع ـ أنتم لغاية دلوقت لم تقطعوا ولم تقطعوا وانا الذى سأقطع لكم . أنا أقول أن البينة على من أدعى ، وأنا أعرف الى ماذا يرمى زميلى ، وانا سأقول لكم وسأفكركم بهذا بعد أن يتكلم زميلى بما يريد أن يتكلم فيه .. ليس فى الأوراق أى شىء يمكن أن يقطع بتاريخ مقابلة الجزار مع النقيب مع العمدة ، ليس فى الأوراق أى شىء من هذا وانا يكفينى هذا الموقف السلبى . والآن انتقل الى الموقف الايجابى .

الرئيس ـ عزيزة الوكيل وخليل الجزار دخلوا شركاء باعتراف الدفاع فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ والراجل اللى زرع يطمئن اليهم والى شركتهم فى أرض قعد يستغلها عشر سنين ، لابد أن تكون مضت مدة حتى انه يعرفهم ويدخلهم شركاء معاه .

الدفاع ـ لأ .. ليه ؟ بدليل أنه راح للنقيب يقول له : دور لى على ناس يخلصونى الشغلة دى ، وظاهر عند العمدة انه مقتنع أن عزيزة الوكيل وخليل الجزار دول همه اللى حيخلصوا الشغلة وعشان كده هوه على طول عمل الاتفاق واللى استنتجه وهذا يمكن يكون أقرب ما يكون الى التصور ، أن بعد ما قابل الجماعة اللى حايخلصوا الشغلة يبقى بعدها على طول أن الجماعة دول يحرصوا على أنهم يقيدوا أسماءهم فى مصلحة الاملاك وكل ده بعد تأشيرة غنام .

الرئيس ـ يوم ١٩ نوفمبر قابلهم وفى ذلك اليوم دخلهم شركاء ؟

الدفاع ـ جايز يكون قبلها بيومين .

الرئيس ـ هما اتقابلوا فى الاسكندرية أول مرة وطبعا اتفقوا ازاى حايكونوا شركاء واتفقوا على المقابل حيكون ايه . يعنى أنا لو قابلت واحد وقال لى تعال حل لى المشكلة دى حاحلها كده على طول مش لازم

أسأل المختصين يبقى لابد أنهم رجعوا لناس فنيين علشان يحددوا لهم نصيبهم ، فالحكاية دى تأخذ قد ايه ؟

الدفاع ـ ده كله بعد تأشيرة غنام .

الرئيس ـ همه يعنى سافروا على مصر جرى ؟ أنا بدى أعرف الحكاية دى تاخد قد ايه خصوصا انهم كانوا فى اسكندرية ؟

الدفاع ـ الحكاية دى تاخد يومين .. ثلاثة .. أربعة .. هى مصر فين !

الرئيس ـ تفتكر يعنى جايز اتصلوا بالتليفون ؟

الدفاع ـ لا ، أنا لما اهتم بحاجة أروح جاى على مصر .

الرئيس ـ ومش لازم أعاين الأرض .. والمعاينة دى اللى عملوها قبل الاتفاق تأخد أد ايه ..؟

المدعى ـ الشاهد قال انهم راحوا عاينوا الأرض .

الرئيس ـ طيب تأخد قد ايه المعاينة دى ؟

الدفاع ـ تاخد لها يومين .

الرئيس ـ طبعا اذا كنت تعتبر أن المسألة ماشية بسرعة الذرة ، يعنى خليل الجزار اهتم بهذا الموضوع لدرجة انه اصبح بيجرى ورا محمد جاب‌الله وكان ماشى بسرعة الذرة ، وبعدين الجزار بعت له عربيته .

الدفاع ـ دى المرة الأولى اللى شافوا فيها الأرض ؟

الرئيس ـ وفيه مرة ثانية أرسله علشان يمضى أنهم شركاء ، فهو اتكسف وراح يمضى ، كل ده طبعا أخذ مدة مش أقل من أسبوعين ثلاثة .

الدفاع ـ لا .. أنا أتصور ان الحكاية دى تتم فى خمسة أيام ، اذا حصل اهتمام بهذا الموضوع واذا كانت الأمور تستدعى الاستعجال ، واذا كان التصوير هو انهم جماعة متكالبين على تحقيق مصلحة ، وان العمدة كان بيبحث عن اللى يخلص له الموضوع وانا عاوزكوا تأخدوا بالكم من كلمة يخلصوا لى دى ، لأنها تحمل معنى الاستعجال يبقى كل ده يقتضى الاستعجال ، وكل الحاجات ممكن تحصل فى خمس أيام فليه نفترض الافتراضات دى .. لازم نقدم البينة .. دى لما يبقى عندنا فرضين .. انه يقدر يعملها فى ثلاث أيام .

الرئيس ـ تأشيرة المتهم كانت امتى ؟

الدفاع ـ فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٠ .

الرئيس ـ يعنى دخلوا شركاء فى ١٩ نوفمبر ؟

المتهم ـ العمدة بينكر ..

الرئيس ـ هو اعترف بهذا ده بيقول ان واحد جاله من المركز وقال له انت

الرئيس ـ جايز تكون فيـه أفعال يتمسك بها الادعاء ؟

المتهم ـ اذا كان فيه طلب صريح من عزيزة الوكيل لحامد زكى ، يبقى ايه المـانع انها لا تقـدمه لى .

وسيثبت لكم زميـلى كل حاجة ، وأن التـاريخ يحدد مقـابلة النقيب وبحمـد الله أن هـذا التـاريخ لم يجىء الا على لسـان الادعـاء .

الرئيس ـ ليتفضل الدفاع . .

الدفاع ـ سأواصل كلامى من حيث انتهى موكلى ، وقـد أشار موكلى الى مرافعة الادعاء ، ومرافعة الادعاء تحدد تاريخ مقـابلة الجزار وعزيزة ومحمـد جاب الله ـ أقول أن مرافعة الادعاء تحـدد التاريخ على حسب ما فهمه الادعاء . ولقـد قال الادعاء فى مرافعته ما يأتى بالحرف الواحد ، وأحمـد الله ان كانت مرافعته مكتوبة حرصـا منه على دقة ما يقـدمه الى المحكمة ، وأنا أشكر له هـذه الدقة ، اذ يمكن لو كانت جت على لسان زميلنـا عبد الرحمن صالح يمكن كنا تشاكلنـا ، وكنـا نقول يا ترى بتوع الاختزال كتبوها ، ياترى كتبوها واللا لأ ، ولكن الحمد لله ان المرافعة بتاعت الادعاء كانت مكتوبة ، وهـذا هو ما قاله بالحرف الواحد : « وما أن أيقنت السيدة عزيزة الوكيـل أن سبيلها الى وزارة الاقتصاد ، هين ، وأن طلباتها جميعـا مجابة بأدنى مجهـود ، وان الوزير غنام فى قبضة يدها ، توجهه متى تشاء . وغنـام ده أحـط تحته خط ـ توجهه متى تشاء حتى تقـدمت الى مصلحة الأملاك ، وقد كشفت عن نفسها بتظلم جـديد موقعا عليه منها ذكرت فيـه أنها وشركاء لها يضعـون يدهم على مقدار ٦٠٠ فـدان من أراضى الحكومة فى منطقة مريوط . . الخ . .

ثم علق الادعاء على ذلك بأن قال : ان غنام حابى عزيزة الوكيل !

الرئيس ـ الشكوى دى كانت فى أكتوبر ؟

المتهم ـ كانت فى ١٩ نوفمبر .

الرئيس ـ يعنى كنت اتخليت عن الوزارة ؟

المتهم ـ أرجو أنكم تلاحظوا نقطة ، وهو أن يوم ١٠ السابق على مرسوم تغيير الوزارة كان يوم جمعة ، وهو يوم عطلة ويوم ٩ كان يوم خميس .

الدفاع ـ عال . . احنا كسبنا يومين كمان ، احنا غادرنا الوزارة يوم ١١ وسيادة الرئيس لقطها ، وسألنى سؤال من واقع مرافعة النيابة ، يحدد تاريخ المقابلة الأولى بين جاب الله وبين عزيزة وخليل الجزار .

وكيل النائب العام ـ اذا كان الدفاع سيتمسك بهذا التاريخ كأساس لتحديد مقابلة جاب الله وعزيزه وخليل الجزار عند النقيب رغم ما فى التحقيقات . .

الرئيس ـ هذا متروك تقديره للمحكمة وللظروف المختلفة .

الدفاع ـ ايه اللى فى التحقيقات ؟

وكيل النائب العام ـ آهى أمام حضرتك يا أستاذ .

الرئيس ـ اترك هذه المسألة للمحكمة تقدرها .

الدفاع ـ هذه مسألة استراتيجية وأنتم أدرى الناس بها ، لا يمكن أن أترافع الا على أساس كلام النيابة ، لأن النيابة لا تأخذ بكل ما ورد فى التحقيقات والذى استنتجه من ذلك أن النيابة اهدرت ما لا تريد أن تقوله ، من الكلام الوارد فى التحقيقات وقالت كلاما على نقيضه ، فهى لم تطمئن الى الكلام الوارد فى التحقيقات . وانا الذى أفترضه واظن ابقى مقصر اذا كنت افترض ان النيابة أخذت بهذا الكلام .

الرئيس ـ أحسن نعدى النقطة دى ، ونخش فى الموضوع .

الدفاع ـ خلاص . . . كلام النيابة بالحرف الواحد . . . قال المدعى : وعلى أثر رفع الدعوى عليه ـ على مين ؟ على العمدة ـ وعلى غيره من المتعرضين ، لجأ الى طريقة خسيسة هى التى كانت سائدة فسارع الى الدكتور احمد النقيب . . الذى تربطه به صلة ، وطلب اليه مساعدته . استنادا الى ما كان له من سلطان بين فى ذلك الحين طلب اليه مساعدته فى النزاع الذى نشأ بينه وبين مصلحة الأملاك . كان الدكتور النقيب على ثقة تامة بأنه سوف ينجح فى فض النزاع بالطريقة التى لجأ اليها فلا القانون يؤازره ولا لوائح مصلحة الأملاك تسعفه فى منصر عميله فانتقل الأصيل والعميل الى الخطوة التالية ، وعرف الدكتور النقيب العمدة بخليل الجزار وعزيزة الوكيل ، وخليل الجزار هو عديل الرئيس السابق مصطفى النحاس وعزيزة الوكيل هى شقيقة زينب الوكيل حرم الرئيس السابق اللذين تعاهدا وتعهدا له بالعمل على الحصول على الأرض التى يرغب فى الاستيلاء عليها ثم بيعها اليه فى المستقبل بالممارسة ، وذلك فى مقابل اشتراكهما معا ـ أى العمدة والسيدة عزيزة الوكيل ـ فى الادعاء بوضع اليد ، هذه أول مقابلة حصلت بين العمدة وبين هؤلاء . . .

الرئيس ـ المحكمة تبين لها أن هذه المقابلة لم تكن أول مقابلة بل انه قبل ١٩ نوفمبر كان فيه مقابلات والمحكمة لها الحرية فى ان تأخذ بأقوال النيابة أو اقوال الدفاع .

الدفاع ـ على اى حال انا باشرح للمحكمة الموضوع لأنى مش عارف ايه اللى بيدور فى خلدها .

الرئيس ـ المدعى يقول ان هذه اول مقابلة يعنى بعد يناير سنة ١٩٥١ وهذا عكس ما هو ظاهر للمحكمة .

الدفاع ـ تبقى المقابلات دى مش معانا احنا . ولم يتقدم اى دليل أو اى شبهة وأنا كنت اكتفى بالموقف السلبى لغاية ما تقدم اليه أى شبهة واذا لم تقدم حاجة فمعنى هذا ان النيابة ترى انها ليست جديرة بالتقدم . ومعنى هذا انها بحثت عن نواحى أخرى لأن الذى أمامها غير جدير بالتقديم وأنا لا أريد الاطالة فى هذا الصـدد ولكن كنت أريد ان أقول انه من واقع كلام النيابة . نطلع ليناير مش لنوفمبر بعد رفع الدعوى على العمـدة. والنيابة لما تصور الامور كان الكلام الأخير تحت نظرها اللى على هـذا الوجه . ولكنها اسقطت هذا . أما وجهة نظرى واضـحة وأرجو مرة أخرى ان أوضح للمحكمة أنى أترافع عن غنام على أساس نظرية ولا تزر وازرة وزر أخرى .

الرئيس ـ احنا لسه فى اولا من الادعاء الثانى .

الدفاع ـ سيادة الرئيس ـ ان رفع الدعوى فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ يعنى كلام النيابة برضه له أساس و٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ . هذا يؤيد كل ما قلته فى الجلسة من أن هذه أول مقابلة بين عزيزة وخليل الجزار وبين جاب الله .. وفقا لما تقوله النيابة يبقى الكلام ده معقول ومقبول ، وغنام ماقعدش فى الوزارة الا يوما أو بعض يوم .

المتهم ـ ويبقى زى سيادة الرئيس ما قال قبل ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

الدفاع ـ يعنى المقابلة حصلت قبل تظلم عزيزة بعشرة أيام ، ودى هى اللى حددت وقربت نظريتى . عندما كنا نتناقش فى هذا الموضوع وبنقول الجماعة مستعجلين وعاوزين يخلصوا الشغلة وسيادة الرئيس قال فى قد ايه ، اختلفنا : أنا اقول فى أيام ، وسيادة الرئيس قال دى تمتد الى أسابيع . دى فى ٩ نوفمبر سـنة ١٩٥٠ قبل ١٩ نوفمبر أول ماجت سيرة لعزيزة فى الأوراق بعشرة أيام ... واستطردت النيابة بعد ذلك تقول فى ١٩٥٠/١١/١٩ قدمت السيدة عزيزة الوكيل اقـرارا مكتوبا ذكرت فيه أسماء ، قالت أنهم شركاؤها فى وضع اليد . والمطلع على هذا الاقرار يعجب لما جمع من القصر والصغار من عائلات الوكيل والجزار وشركس والسلحدار ورستم والنقيب وزكى وزهران .

الرئيس ـ محمد جاب الله أعلن بالدعوى فى ٩ نوفمبر واللا الدعوى أقيمت عليه فى ٩ نوفمبر .

المتهم ـ وصلته الدعوى يوم ٩ نوفمبر والدوسيه موجود .

الرئيس ـ مصلحة الأملاك كانت شرعت فى هذا قبل كده ؟

المتهم ـ ربما الاعلان وصله فى هذا التاريخ ، والادعاء حدد المقابلة . وقال على أثر رفع الدعوى بعد ما قال تاريخ ٩ نوفمبر يعنى بعد ما قال كده قال انهم جولى وأنا خلصت لهم الحكاية فى ٢٩ نوفمبر .

الدفاع ـ الوزير اللى خلص الحكاية مش غنام . وأنتم سمعتم العمدة وهو يشهد ، وشهادته ما كانتش أول شهادة .. الشاهد قال ...

الرئيس ـ هو قال انه ما شفش غنام وكان بيشوف عزيزة .

المتهم ـ وقال لسيادتكم أن الوزير كان حامد زكى .

الرئيس ـ الدكتور صلاح الدين يقعد والمتهم يترافع .

الدفاع ـ أنا أرجو أن تحمينى المحكمة من المتهم .

الرئيس ـ للمتهم ... يعنى نطلعك بره

المتهم ـ لأ خلاص أنا سكت .

الدفاع ـ أنا أذكر ايه اللى اتقال ، وأذكركم بكلمة قاسية قالها جاب الله قال : تستاهلوا اللى يجرى عليكوا ... فقلت له الله يسامحك ، وأنا قرات ما دار فى الجلسة ، وما سجلته ثلاث جرائد صباحية فلم اجد لهذه العبارة أثرا وكاتب الجلسة له عذره اذا لم يتمكن من كتابة كل كلمة بالحرف مما يدور فى الجلسة .

الرئيس ـ هناك المختزلون ايضا ، وهم يسجلون كل ما يدور فى الجلسة بالحرف الواحد وبدقة .

الدفاع ـ بالطبع الاختزال هو أقرب ما يمكن لتسجيل كل ما يدور بالجلسة ، ولكنى لم أتمكن من الاطلاع على المحضر الذى سجله المختزلون . قال هذا الشاهد انتوا تستاهلوا اللى يجرى عليكم فقلت له الله يسامحك . فقال لى انت مالك انت راجل طيب فقلت له طيب ما أنا بتكلم بالنيابة عن موكلى فقال لى وغنام داراخر ماله هو ده أخد ايه هو خد حاجة ... ده مالوش اسم عندنا بالمرة ولا له أرض عندنا ... وما دام الأمر كذلك وما دام الراجل ده عمره ماجاب سيرة غنام .

الرئيس ـ أنا متذكر هذا .

الدفاع ـ الحمد لله وكمان قبلها قال اسم حامد زكى صراحة ، خلاصة دفاعى **يا حضرات القضاة ..**

الرئيس ـ الخلاصة دى نعملها احنا بأنفسنا ، احنا اللى رايحين نلخصها لأنفسنا وممكن انت تنتقل الى الفقرة الثانية من الادعاء الثانى .

الدفاع ــ وهو كذلك .

الرئيس ــ والآن ترفع الجلسة للاستراحة ، على أن يبدأ الدفاع مرافعته فى القسم الثانى من الادعاء الثانى .

(رفعت الجلسة فى الساعة الواحدة بعد الظهر) .

(وأعيدت فى الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والعشرين بعد الظهر) .

الدفاع ــ لو سمحت لى المحكمة دقيقة واحدة قبل الانتقال الى الادعاء الثانى كى يطمئن ضميرى لأنى مش عاوز أترك حاجة أبدا ــ فيما يتعلق بنقطة عقد الايجار اللى وقعه العمدة أنا قلت ان ده حصل فى يناير وهذا صحيح. ولكن سيادة الرئيس رجع الى كلام جاب الله وهو يؤخذ منه أنه نوفمبر والأوراق قاطعة بأن هذا كان فى يناير لأن الفئة الايجارية لم تكن قد حددت فى تأشيرة غنام ، واقتضى الأمر الكتابة الى التفتيش وبطبيعة الحال العقد لا يوقع عليه الا بعد أن تحدد الفئة الايجارية . أخذت المسألة مكاتبات من ضمنها جواب فى ١٩٥٠/١٢/٤ بشأن تحديد الفئة الايجارية ، يبقى يعنى العقد وقع بعد ذلك وهو التاريخ الثابت فى الأوراق وهو يناير . مسألة أخيرة ، وهى النقطة التى تركتها من غير أن أستوفيها وهى الخاصة بأننا خالفنا القوانين بأن أجرنا لواحد ، ده ثابت فى الأوراق أن الشركاء عشرة ، وهو اللى هو العمدة قال فى بعض أقواله أمام لجنة التطهير انهم عشرون . وهناك أيضا ما يستفيد منه غنام بشكل قاطع وهو ان اللى فهمته بالفعل ان الموظفين بتوع مصلحة الأملاك يتصرفوا فى حدود القانون ، وطبيعى لما الوزير بيأشر ، بيأشر تأشيرة عامة . ولكن الموظفين بعد هذا ينفذوا طبقا للقانون . وبالفعل كتبوا خطابين .

الرئيس ــ هل مصلحة الأملاك متبعة طريقة أنها تؤجر بالشركة يعنى بالجملة ؟ يعنى القانون بيقول ٢٠ فدان . يعنى مش مجرد تحديد المساحة بالنسبة لكل واحد .

الدفاع ــ مصلحة الأملاك تركت البيع على حسب وضع يد كل واحد ، ومع ذلك استوفت استيفاء تاما من حيث هذه النقطة كل الاجراءات فى حدود القانون بحيث لا تزيد المساحة ..

الرئيس ــ عقد الايجار لازم ينص فيه على القطع ، يعنى تحديد القطعة ومساحتها .

الدفاع ــ كل هذه الاجراءات استوفتها مصلحة الأملاك ، وحرصت فى استيفائها على حساب ما هو ظاهر فى الأوراق ، على أن تكون فى حدود القانون بحيث لا تزيد الكمية المؤجرة الى أى واحد عن ٢٠ فدانا .

أقول لسيادتكم بالنص (من المدير العـــام الى تفتيش مربوط فى ٤/١٢/١٩٥٠ وهذا يؤيد أن العقد جه بعد كده . على أن يلاحظ لدى تحرير العقد أن كل عقد يجب الا تزيد المساحة الواردة به على عشرين فدانا وفقا للتعليمات ــ وحتى دى وجدوا انها يمكن تفتح باب مخالفة . وكل واحد جايز ييجى يعمل أكثر من عقد ، ويعطوا له بذلك عشرين فدانا ، فلحقوها فى ١٣/١٢/١٩٥٠ وقالوا : على أن يراعى لدى تحرير العقد ، ان كل عقد يجب أن لا تزيد المساحة الواردة به على ٢٠ فـدانا للشخص الواحد) .

الرئيس ــ يعنى ذلك أن كله فيه عدة عقود . محمد جاب الله اللى كان بينه وبين المصلحة ٢٠ فدان .

الدفاع ــ ده قبل ما يكتب العقد ، ومحمد جاب الله فيما يخصه قبل ٢٠ فدانا.

الرئيس ــ هل فيه صورة عقد موجودة ؟

المدعى ــ موجود يافندم .

الدفاع ــ الادعاء الثانى الخاص بالقاضى عبد الخالق بدوى فيه شبهة ، وهى العبارة التى وردت على لسان الادعاء ، وهى أن القاضى عبد الخالق بدوى تربطه علاقة نسب بمحمود شوقى ، وده يبقى ابن أخت الرئيس السابق مصطفى النحاس . يبقى كل الاجراءات اللى حصلت معمولة علشان غنام يحابى القاضى عبد الخالق بدوى . يعنى تأثر بهذه العلاقة التى تربطه بمحمود شوقى ، هذه هى الشبهة التى أرادت النيابة ان تقدم المتهم بها. والعلاقة بين غنام وبدوى كانت على عكس هذا ولا يمكن معها أن يتصور أن غنام يحابى هذا القاضى ، لأن محمود شوقى يبقى ابن اخت النحاس ولكن العلاقة بين غنام وبدوى ، تتحد فى واقعة اخرى ؛ ففى وقت من الأوقات قبض مأمور امبابة على عبد الفتاح الزمر ، وهو ابن اخت غنام، وظل معتقلا ستين يوما رغم عدم صدور أمر باعتقاله من الحاكم العسكرى، كان فى الأول الدكتور أحمد ماهر ، وبعدين المرحوم النقراشى ، المأمور أراد أن يستأذنه فى القبض على عبد الفتاح الزمر ، فلم يأذن الحاكم العسكرى ورغم هذا قبض عليه ثم تغير الحاكم العسكرى ، وجاء المرحوم النقراشى فأراد أن يستصدر منه أمرا بحبس الزمر ، فلم يوافق ومع ذلك قبض عليه وقعده ٦٠ يوما فى السجن فرفع غنام قضية أمام محكمة امبابة برئاسة عبد الخالق بدوى ، وخرج من القضية برأى معين لم يخفه ، قال أمامكم وأمام لجنة التطهير ، وأمام حما عبد الخالق ، ان هـــذا القاضى لا يعرف ما يعرفه طالب سنة أولى حقوق ، وأنه يجهل القانون .

الرئيس ـ يجب أن تراعى حرمة هذا الشخص كقاضى ، دى قضية والرجل كقاض نظر اليها ووجهة النظر بتختلف .

الدفاع ـ بلاش الرأى اللى كونه ، ونعود به أمام لجنة التطهير . قال ان غنام ظلمه فى هذه الصفقة واتهم غنام بأنه انما تصرف هذا التصرف الضار بمصلحة القاضى بدوى لأنه كان فيه قضية امام محكمة امبابة وكان ابن اخته فى القضية ، وأنا اللى حكمت .

الرئيس ـ ليه هو اشتراها بكام ؟

الدفاع ـ بمبلغ ٣٠٠ جنيه للفدان .

الرئيس ـ وكان فيه ناس عاوزين يشتروها ب ٤٠٠ جنيه .

الدفاع ـ أنا جاى أهه ، بدوى هو اللى واضع اليد وبيزرع لازم نشوف سلسلة التصرفات اللى صدرت من غنام . تاريخ الموضوع يرجع الى سنة ١٩٣٧ المرة دى بدوى هو اللى وضع اليد ، وهو اللى بيصلح الأرض ، وهو اللى بيزرع وثابت هذا فى الأوراق .

الرئيس ـ الأرض مستصلحة برضه ؟

الدفاع ـ ايوه وهو اللى بيصلحها ، والأرض راحت له علشان هو اللى بيصلحها .

الرئيس ـ ماكانتش تحتاج لرى دائم ؟

الدفاع ـ أبدا علشان أسهل على حضراتكم ، اذا أردتم الرجوع . ارجعوا الى اقوال واحد من موظفى مصلحة الأملاك ، هو محمد مصطفى حلمى مدير ادارة البيع بالمصلحة ، وكلامه فى لجنة التطهير فى الصفحة الأولى . يقول انه من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٤٠ .

الرئيس ـ كان وضعه ايه وقت اجراء الصفقة دى ؟

الدفاع ـ كان مدير ادارة البيع فى وقتها وقال انه فى هذه الفترة ، القاضى كان مستأجر خمسة أفدنة وكسور ومن سنة ١٩٤٠ الى سنة ١٩٤٣ كان يستأجر ستة أفدنة معمور و٣٤ وكسور فساد ، أى سباخ . ومن سنة ١٩٤٣ الى ١٩٤٦ تجدد هذا الايجار عن ١٣ فدانا قربوا من ال ١٤ اللى كان الكلام على أنهم يباعوا ولم يبع له الا ١٠ منها ، ٦ افدنة معمورة و ٤ استصلحت من الأرض الفساد ، ثم تجدد الايجار فى سنة ١٩٤٧ عن نفس المقدار اللى هو ١٣ فدان اللى هو استمر واضع اليد عليهم ، وهنا فيه واقعة مهمة جدا ، هى اللى سأل عنها سيادة الرئيس (ثم طرحت الأرض للايجار فى المزاد بعد زيادة اثنين ، يبقى الكل خمسة عشر فدانا

عن مدة سنتين فى سنة ١٩٤٩ وده المزاد الأول . وفى المزاد الأول لم يتقدم مزايدون فاستمر القاضى بدوى واضع ايده ، ومافيش مزايد ، ثم طرحت أيضا فى المزاد عن ثلاث سنوات فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، ورسا مزاد الايجار على الشيخ الشاذلى ، اللى عمل دوشة فى هذه القضية ، والمزاد رسا عليه بـ ٣٠ جنيه و ٥٠٠ مليم سنة ١٩٤٩ ولكنه لم يضع يده .

الرئيس – الأراضى المستصلحة بـ ٣٠ جنيها ؟

الدفاع – أيوه الكلام ده كان سنة ١٩٤٠ ، ودلوقت غنام فكرنى بحكاية حصلت بين القاضى من ناحية ، وبين الشيخ الشاذلى من ناحية ثانية . لامؤاخذة أصل الواحد عقله مش دفتر (رسا المزاد على الشيخ الشاذلى) ولكنه لم يكتب له عقد ، ولم يضع يده على الأرض ، لأن ده قاضى عارف حقوقه ، وهو واضع اليد وأبى الا أن يستمر واضعا لليد ، واعتبر كل تصرف غير هذا تعرض له فى وضع يده .

الرئيس – مين اللى وضع ايده ، الشاذلى والا بدوى ؟

الدفاع – بدوى ، والشاذلى ما وضعش ايده .

الرئيس – انت بتقول ان المزاد رسا على الشيخ الشاذلى وما وضعش ايده ؟

الدفاع – أيوه .

الرئيس – يعنى عقد الايجار اللى بين مصلحة الأملاك وبين الشاذلى لم ينفذ ؟

الدفاع – لم يكتب عقد ، ولا الشاذلى وضع ايده .

الرئيس – طيب ايه الاجراءات اللى اتبعتها المصلحة ؟

الدفاع – النيابة تدخلت وقضت للقاضى ، وفصلت لمصلحة القاضى بعدم التعويض له . طالما انه هو واضح اليد والفئة الايجارية كانت ١٦ جنيها ، ووصلها الشيخ الشاذلى الى ٣٠٫٥ جنيها ، وكان ذلك فى ١٩٤٩/١١/١٨ ، جئنا سنة ١٩٥٠ حصرت الأرض خفية عن القاضى وهى عبارة عن اصطلاح يعرفوه فى مصلحة الأملاك ، وتفسيرها تثبيت لوضع اليد ، تمهيدا للبيع بالممارسة ، ولذلك بيقولوا حصرت الأرض خفية .

الرئيس – ازاى اذا كان وصل ايجارها الى ٣٠٫٥ جنيها ، ازاى تحصر خفية ، والأرض الثانية يؤجرها بـ ١٢ اللى هى بتاعة جاب الله ؟

الدفاع – همه عرضوا الأمر على قسم الرأى فى ١٩٥٠/٢/٢٠ فأشار « بحصر الأطيان باسم واضع اليد الفعلى ، الذى يقوم بزراعة الأرض واستغلالها وربطها بالايجار عليه . وكل هذا قبل أن يكون غنام وزيرا للاقتصاد ،

والأرض دى قبل ما ييجى غنام بيعت بالفعل للقاضى بدوى بسعر ٢٤٠ جنيها للفدان . كيف تم هذا ؟..

الرئيس – ازاى تبقى مباعة له وازاى يؤجرها ؟

الدفاع – تقصد قبل ما ييجى غنام والا بعد ما جه ؟

الرئيس – أنا أقصد بعد فبراير سنة ١٩٥٠ .

الدفاع – فى يناير سنة ١٩٥٠ طلبت مصلحة الأموال المقررة من مصلحة الأملاك الأميرية التصرف فى الأرض حسب شروط وقيود بيع الأملاك الميرى . أصل فيه أرض يحبوا همه يزرعوها بنفسهم وأراضى ثانية يحبوا همه يتخلصوا منها . فكتبت مصلحة الأموال المقررة الى مصلحة الأملاك الأميرية ، علشان يتخلصوا منها تقول « مع مراعاة حقوق الأولوية » أى حقوق وضع اليد ، يعنى حقوق وضع اليد مفيهاش الأولوية فى التاريخ الطويل العريض اللى شرحته لحضراتكم .

الرئيس – ودى طبعا للمصلحة العامة ؟

الدفاع – طبيعى وبالفعل عرضت لجنة البيع على الأستاذ بدوى بيع هذه الأطيان بالممارسة على أساس ٢٤٠ جنيها للفدان ، الـ ٢٤٠ جنيها قدرت ازاى ؟ قدرت بواسطة لجنة تسمى لجنة التقدير العليا ، أو اللجنة العليا للتقدير ، وهذه اللجنة فى هذا الوقت كان يراسها رجل مشهود له بالكفاءة والذمة ، وهو المهندس عبد الرحمن على وكان مدير الأموال المقررة أو الأملاك مش متأكد . وكان ذلك فى نوفمبر سنة ١٩٤٩ وتم البيع فعلا الى عبد الخالق بدوى ودفع مقدم الثمن ، بيعت الأرض فعلا الى عبد الخالق بدوى ، وقبل البيع وتحدد الثمن ٣٠٠٠ جنيه وكان البيع على أساس ١٤ فدانا ، يعنى الثمن للقطعة كلها . ودفع بالفعل المبلغ الذى اعتبر بالفعل الجزء المعجل من الثمن وهو ٨٣٢ جنيها و ٢٩٤ مليما .

الرئيس – فى شهر ايه حصل ده ؟

الدفاع – فى شهر يناير سنة ١٩٥٠ .

الرئيس – طيب وفى فبراير حصل ايه ؟ ده حصل فتوى من مجلس الدولة .

المتهم – أنا عارف غرض سيادة الرئيس . وأنا فاهم مناسبته ، فلو سمح لى سيادة الرئيس اتكلم ؟ الايجار تم لعبد الخالق فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٩ بالفئة اللى زود بها الشيخ الشاذلى ، وكيل الوزارة قال علشان مانفوتش مدة الزراعة بعد ان كتب العقد ، اتخذت المصلحة اجراءات بيع لعبد

الخالق بدوى فى ١٩٥٠/١/٣٠ وقالوا له تعالى ادفع معدل الثمن . بعد كده الشيخ على الشاذلى أرسل شكوى يقول فيها ازاى انا مستأجر .. ده انا صاحب حق .

الرئيس — يعنى بيدعى انه مستأجر وهو مش كده ؟

المتهم — نعم خطأ أو صح ، أنا على اى حال مكنتش موجود . لما رسا المزاد ولما تحرر له العقد اعتبر ان هذا يخول له الحق بعد أن عرف ان عبد الخالق بدوى دفع له معجل الثمن والعقد ماشى فى طريقه النهائى . لذلك أرسل شكاوى وتظلمات ، بعد كده المصلحة بعثت لمجلس الدولة وقالت للمجلس : الموضوع كذا وكذا فقال مجلس الدولة لأ يبقى العقد اللى يمشى هو اللى اتعمل فى ٢٠ فبراير يعنى فتوى مجلس الدولة جت بمناسبة شكوى جديدة أرسلها الشيخ على الشاذلى .

الرئيس — يعنى ما حصلش تأجير تانى ؟

المتهم — لأ وبعدين استمروا فى اجراءات البيع والشيخ على الشاذلى ده راجل عمره ١٠٠ سنة وفوق الـ ١٠٠ سنة .

الدفاع — اترك لى أنا مهمة الكلام من الناحية القانونية لما راجل تقول له الحكومة أنا بعت لك وهو وافق أنه يشترى يبقى ده عقد ابتدائى وفى هذه الحالة لا يسمح لأحد الطرفين أن يرجع فى هذا العقد وان اى الطرفين يستطيع أن يرفع دعوى صحة التعاقد وهذه الدعوى ليست الا اجراء شكليا . ولا تتدخل الملكية الا بعد التسجيل يبقى القانون عمل هذه الطريقة ؟ وهو يرفع دعوى صحة التعاقد ويقول هذا هو التعاقد بتاعى وأنا وقعت دليلا على انى تعاقدت ثم يثبت هذا التعاقد ويأخذ حكما من المحكمة ويسجله بالفعل عبد الخالق بدوى رفع دعوى صحة تعاقد على الـ ١٤ فدان وبالثمن الموجود هنا وهو ٢٤٠ جنيه للفدان . بعد ذلك اتى غنام فى وزارة الاقتصاد فى يولية سنة ١٩٥٠ ولما جه غنام فى وزارة الاقتصاد وجد الشكوى مستمرة من ناحية الشيخ الشاذلى وكانت الشكاوى بترسل رأسا لغنام ! شوفوا كيف تصرف غنام فى هذه الشكاوى وهل كان لسه متأثر من القاضى أو انه كان بيدقق .. الله أعلم بما فى الصدور . وها هى سلسلة تصرفاته . أول ما جت له أول شكوى من الشيخ الشاذلى أشر بوقف اجراءات البيع وطلب عرض الأوراق عليه فى أقرب وقت .

الرئيس — هل يصح قانونا أن يوقف البيع وفيه عقد ابتدائى ؟

الدفاع ـ على الأقل هو لا يعرف هذه الواقعة ولكن لهذا السؤال أهميته من الناحية القانونية التى تكلمنا فيها . مصلحة الأملاك لا تتصرف تصرفا نهائيا وهذا عقد بيع ابتدائى .

الرئيس ـ وأصبح ملزما للطرفين .

الدفاع ـ وبالطبع لا تتصرف قبل تأشيرة الوزير الجديد .

المتهم ـ لا ده غير ملزم .

الرئيس ـ الدفاع قال انه ملزم للطرفين يعنى انت عاوز تقول انه غير ملزم .

المتهم ـ انا عاوز أقول انه ملزم من ناحية المشترى .

الرئيس ـ لكن الدفاع قال انه ملزم للطرفين .

الدفاع ـ أيوه يبقى ملزم للطرفين ، ده عقد بيع ابتدائى الظاهر يا غنام انت نسيت القانون والحقيقة احنا نعذره ده المتهم لا يستطيع أن يدافع عن نفسه ده انا لو كنت مطرح غنام كنت جائز أقول الكلام اللى بيقوله . وبعدين جابوا الأوراق لغنام ومعها مذكرة لمصلحة القاضى فأشر غنام تأشيرته بوقف اجراءات البيع وقال « وعرض الأوراق علينا فى أقرب فرصة » جابوله الملفات بتاعت الموضوع ومذكرة فى هذا الموضوع بالذات فوجد ان هذه المذكرة تؤيد حق القاضى فأشر غنام وقال العبارة الآتية « وتبحث هذه الشكوى بمعرفة لجنة البيع وطلب معلومات مصلحة الأموال فى هذا الشأن أوضحت ان هذه الأطيان تم حصرها خفية عن سنة ١٩٥٠ زراعية باسم عبد الخالق بدوى بمسطح ١٣ فدان عن سنة ١٩٥٠ و ٢١ قيراط ، ٢ سهم بقيمة ٣٠ جنيه للفدان وغير مؤجرة للشاكى على الشاذلى يعنى بيسدد كل خانة على الشاذلى وان عبد الخالق بدوى هواللى واضع اليد «تأشيرة تانيةمن غنام فى ٤ أغسطس سنة ١٩٥٠ » .

الرئيس ـ لما قدمت له هذه المذكرة ايه الاجراءات اللى اتبعها ؟

الدفاع ـ قال غنام « المهم هو اثبات وضع اليد فعلا لا التأجير فقد يكون التأجير مفتعلا وكذلك أرجو ندب مفتش مشهود له بالدقة لمعاينة هذه الأراضى جميعها وتحقيق وضع اليد الفعلى وموافاتى بنتيجة هذا التحقيق ذاته »، فراحوا ورجعوا لغنام بالمذكرة بعد ان شملت معاينتين من ثلاث أشخاص لأن حضرته اللى هو غنام حنبلى شويتين فأرسل مهندس الأملاك ومفتش الاملاك بمديرية المنوفية ومراقب البيع وقاموا بالمعاينة وكتبوا المذكرة

التى يؤخذ منها « انه بمعاينة الأطيان اتضح ان الزارع فيها هو حضرة الأستاذ عبد الخالق بدوى وقد حصرت باسمه خفية وهذا للعلم » فمافيش بعد كده تدقيق ولا تحقيق ومع ذلك فقد أشر غنام بأنه « يأسف أن يقرر قصور المعاينة وعدم دقتها وطلب ندب أحد القانونيين المنتدبين من المصلحة ومعه بعض المختصين من غير موظفى المنوفية يعنى مافيش تحقيق ولا دقة أكثر من كده .

الرئيس ــ طيب وجه التقصير كان ايه ؟

الدفاع ــ هو عاوز وضع يد تفصيلى واحنا متهمين بمحاباة القاضى فلما يؤشر تأشيرة زى دى يصح اننا نقول عليه انه بيضطهد القاضى مش بيحابيه .

الرئيس ــ طيب مش لسه فيه مراحل ثانية ؟

الدفاع ــ أيوه .

الرئيس ــ طيب أمال ايه وجه التقصير ؟

الدفاع ــ عدم وجود قانونى فى المعاينة .

المتهم ــ انا كنت عاوز اقول ...

الرئيس ــ انت عاوز تعطله عن الدفاع .

الدفاع ــ هو كان عاوز يعرف منين بدوى تلقى وضع اليد وفى المدة دى اللجنة كانت اتكونت من رؤساء المصلحة وراحت انتقلت ودققت وسألت عن الشاذلى لدرجة ان الشاذلى وهو اكبر مشاكس امتنع عن الانتقال أو الادلاء بأى بيان ويؤخذ من الاطلاع على المحضر الذى حررته اللجنة والمودع فى الملف المرفوع الى مدير المصلحة . ان الشاكى وهو نائب العمدة فى الوقت ذاته وأخو القاضى بالنيابة عنه كانا فى انتظار اللجنة وانها طلبت من الطرفين الانتقال معها الى أرض الجزيرة لاجراء المعاينة فى حضورهما ولسماع أقوالهما وملاحظاتهما وان هذا الشاكى امتنع بادىء الأمر عن الانتقال معها أو الادلاء بأى بيان وانه بعد المناقشة قبل أن ينتقل معها « وعندما انتقلت الى الأطيان موضوع النزاع طلبت الى الشاذلى بصفته نائب العمدة أن يحضر زراع هذه الأطيان فيقول لهم لا فائدة من استحضارهم لأنه يعتقد انهم سينكرون ذلك » .

الرئيس ــ وبيعتقد ليه كده ؟

الدفاع ـ لأن الواقع غير كده وانهم واضعين اليد وبعدين رفعت اللجنة تقريرها الى غنام وجاء فى التقرير على لسان الشيخ الشاذلى اننى جاوزت المائة ورجل طاعن فى السن وان عبد الخالق بدوى هو الزارع الحقيقى للأرض هو ومزارعوه وانى والأستاذ عبد الخالق قريبان فوالدته عمة والدى ولكن نظرا لحصول فصل منه ماس بى خاص بتأجير أرض أخرى فأنا أريد ان أشاغبه وأخرج الارض من البيع بالممارسة للمزاد . وأنا مستعد أن يكون ثمن الفدان ١٠٠٠ جنيه بدلا من ٢٤٠ دي الفائدة فى هذه الحالة عايدة على الحكومة .

عرض كل هذا على غنام ولكنه أشر على الأوراق ! وكنت انتظر ان تكون هذه الخطوة هى نهاية المطاف ولكن هناك تأشيرة أخرى فقد أشر على الأوراق بطلب الاجتماع بمدير المصلحة وأعضاء اللجنة وحدد موعدا لذلك لبحث الموضوع من الناحية القانونية ولاستيفاء أوراق منها محضر حجز ادارى .

الرئيس ـ المسألة اللى تهم المحكمة ان الأرض بيعت لعبد الخالق بدوى بـ ٣٠٠ جنيه فى حين انه تقدم غيره بثمن ٤٠٠ جنيه .

الدفاع ـ دى حاجة غير الأرض دى وده سأفسره فى حينه .

الرئيس ـ المحكمة لا يهمها مساحة الأرض ولكن يهمها المبدأ .

الدفاع ـ عاوز أبين ان غنام طبق القانون وحاقول لكم كلمتين : مصلحة الأموال بتسلم الأراضى لمصلحة الاملاك فاذا انقضت ست سنوات من هذا التاريخ يمكن بيع ٢٠ فدان لواضع اليد واذا مضى أكثر من سنة بس لا يمكن أن يباع لواضع اليد أكثر من عشرة افدنة وقد تبين ان بدوى ممن يقعوا تحت البند الثانى . الثمن كان ٢٤٠ جنيه للفدان واللجنة كانت تركن لمدير المصلحة ان يحدد الثمن .

الرئيس ـ الراجل واضع ايده وفيه عقد بينه وبين المصلحة بمبلغ ٢٤٠ فازاى يزيد الثمن ؟

الدفاع ـ القاضى غلطان ولم يتمسك بحقوقه . ولما المصلحة جت تحدد الثمن قالوا ٢٤٠ جنيه للفدان ورأى تانى قال ٢٥٠ جنيه ومدير الاملاك قال ٣٠٠ جنيه وغنام وافق على الـ ٣٠٠ جنيه .

الرئيس ـ ده ثمن أساسى للمزاد واللا ايه ؟

الدفاع ـ ده بالممارسة والثمن حدد بـ ٣٠٠ جنيه لعشرة افدنة ونسيت ان أقول انه أثناء العمل ، اللجنة حرصت على ان الشاكى يكون موجود وكمان المشكو فيه . وأثناء وجودهم أخذت اللجنة عليهم تعهدات ان القاضى يأخذ

١٠ أفدنة والباقى اثنين فدان وكسور عرض فى المزاد ورسا المزاد بمبلغ ١٢٠٠ جنيه للمساحة المذكورة وكان ذلك بعد خروج غنام من الوزارة .

الرئيس — وعملية المزاد دى تمت ازاى ؟

الدفاع — انا ماشفتهاش ومتهمنيش لأن المزاد تم بعد خروج موكلى .

الرئيس — نعود لمحمد جاب الله وضعه كان زى وضع هذا الشخص .

الدفاع — انا مالى ومال محمد جاب الله .

الرئيس — ده شخص مواطن وده شخص مواطن .

الدفاع — غنام أعطى لجاب الله هو وشركاه ١٧٥ فدان .

الرئيس — (موجها كلامه للمتهم) انت اعطيته صحيح ؟

المتهم — أيوه ياافندم والتأشيرة كانت صريحة .

الرئيس — عملت لجنة وحددت ثمن الأرض .

المتهم — ده جاب الله حالته حالة ايجار وأطيان مربوط أطيان ضعيفة وأطيان بدوى جزائر والشروط بتختلف وانا حرصت بالنسبة لبدوى على تطبيق قرارات مجلس الوزراء والفضل فى ذلك الى اللجنة ومسألة جاب الله كانت تأجير مش بيع وانا لقيت فى الأوراق بعد خروجى من الوزارة ان فيه اقرار بين محمد جاب الله وشركاه والسيدة عزيزة الوكيل تاريخه ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وبعد كده عزيزة الوكيل قدمت طلب بتوزيع ٥٥ فدانا على أسماء العائلات التى ذكرتها واقسم بالله العظيم انى ما اعرف حاجة عن هذا ولا علم لى به ولو كانت عزيزة الوكيل تقدمت لى ....

الرئيس — طيب افرض انت الوزير المختص وتقدمت لك كنت تعمل ايه ؟

المتهم — ماكنتش أوافقها .

الرئيس — ليه ؟

المتهم — أولا لأن اسم عزيزة الوكيل ليس أمامى بين شركاء جاب الله ولا المستأجرين ولما الوزير يعمل كده يبقى بيساعد على الصورية ومحمد جاب الله قال لكم على العقد الصورى وهذا العقد مالوش أثر بالمرة فى الأوراق ولجنة التطهير طلبت من الجزار العقد فقال لها انه فقد منه فازاى بقه انا اسأل عن هذا والنيابة تقول ان غنام كان فى قبضة عزيزة الوكيل . ده السعيد السبع جانى وقال لى بلاش تدى جاب الله نمرة ٨ مكرر فانا وافقت .

الدفاع — نرجع لموضوع بدوى وده اللى لا يمكن أن يتسرب الشك اليه ويؤيدنى فى ذلك حكم موظف انجليزى فى مصلحة الاملاك اسمه المستر هولدن وكان من ضمن الناس اللى راحوا يحققوا شكوى العمدة أو نائب العمدة .

الرئيس ـ وده موظف فى الاملاك ازاى ؟
المتهم ـ ده كان مراقب .
الرئيس ـ جنسيته مصرى ؟
المتهم ـ وقتها كان ..
الدفاع ـ ده كان الكلام ده سنة ١٩٥٠ وهو الانجليزى الوحيد فى المصلحة وراح وأجرى معاهدة .
الرئيس ـ معاهـدة !؟
الدفاع ـ ما دام انجليزى **(ضاحكا)** .
الرئيس ـ هو راح يجرى معاينة مش معاهدة **(ضاحكا)** .
الدفاع ـ والله دى كلمة من غير قصد جت بس لما جبنا سيرة الانجليز وهو أجرى المعاينة واثبت فيها عدم جدية شكوى الشاذلى .
الرئيس ـ احنا قربنا نخلص ؟
الدفاع ـ خمس دقائق بس . تقرير المستر هولدن قال ايه بقه « قال انه بمناسبة ما لاحظناه من كثرة الشكاوى وما تناول موضوع التأجير من كثرة الأخذ والرد نوجه النظر الى ما يأتى :

أولا التصحيح على رأى واحد فى الموضوع وعدم تقرير هذا الرأى كلما تقدم شخص بشكوى منه كما حدث فى هذه السنة . »

يعنى مش كل ما يجى الشيخ على الشاذلى عاوز يضر القاضى ويدفعه أكثر مما قضت القوانين بأن يدفعه ، نقوم نسمع الكلام ده ونغير الرأى . واستكمل هذا يا سيدى القاضى بأن بدوى واضع اليد واستصلح ، والقاعدة العامة تشجيع الاستصلاح . ومن اجل هذا جت مسألة البيع بالممارسـة فلما المصلحة تبيـع لبدوى بسعر ٣٠٠ جنيه يكون عملها فى محله لأنه هو اللى صرف على الاطيان وأصلحها ، وده بيكون مقابل تشجيع عام ، لكل واحد جه واستصلح الأرض .

الرئيس ـ احنا فلاحين وعارفين .
الدفاع ـ يبقى غنام غير مسئول عن ذلك ، والدنيا ماهياش سايبة ، وفيه مجلس دولة فلو ان تصرفاته فى هذه القضية كانت موضع ريبة أو انه قال بلاش بيع له ، كان مجلس الدولة يلغى القرار ، أو يحمل الحكومات تعويضات . يعنى يأخذ منا تعويض ، وابقى انا الخاسر .
الرئيس ـ قررت المحكمة نظر باقى الادعاء فى جلسة يوم السبت ١٩٥٣/١٠/٢٤ فى الساعة العاشرة صباحا .

(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الظهر) .

الجلسة التاسعة عشرة

المنعقدة فى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا فى يوم السبت ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ١٥ صفر سنة ١٣٧٣) .

لاستمرار نظر القضية المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام .

الرئيس ــ باسم الله وباسم الثورة ، نفتتح الجلسة التاسعة عشرة من جلسات محكمة الثورة ..

الدفاع . . .

لنبدأ الآن فى نظر الجزء الثالث من الادعاء الثانى .

الدفاع ــ والآن لنبدأ فى الجزء الثالث من الادعاء الثانى :

لعل هذا الجزء أوضح من سابقيه تدليلا على ان هذا الرجل لم يكن يتصرف فى اى شأن من الشئون التى يعهد بها اليـه ، الا على اساس من الذمة والضمير والمصلحة العـامة . ويشترك هذا الجزء من الجزئين السابقين فى أن المسألة ترجع الى تاريخ سابق عما وجده غنام فى وزارة التجارة والصناعة . اذ ترجع المسألة الى سنة ١٩٤٧ حيث انتهى التزام شركة الملح والصـودا فيما يتعلق بملاحـات المكس ، واضطرت الحكومة اذ ذاك ، ان تكلف الشركة بالاستمرار فى تشغيل هـذه الملاحات سنة اخرى ، اذ لم تكن قد استعدت بعد فيـمن يحل محـل الشركة فى هذا العمل . وفى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨ ، طرحت أمر هذه الملاحـات فى مناقصة عامة بعد أن انتهى العـام او قبل أن ينتهى العـام ، وذلك استعدادا لهذا الانتهاء ، فكما سبق لى أن ذكرت .. فقـد كلفت شركة الملاحات فى تشغيل هـذه الملاحات سنة أخرى .

ولقد تقدم فى هذه المناقصة شركتان ، شركة الملح والتعـدين التى هى محور هذا الجزء من الادعاء ، وشركة أخرى هى فى الواقع ثلاث شركات ، وهذه الشركة تسمى الشركة المالية والصناعية ، وهى تشتمل على : الشركة المالية والصناعية وعلى شركتين أخريين ، احداهما الشركة

الأولى التى كان لها الامتيـاز ، وهى شركة الملح والصـودا ، وشركة أخرى هى شركة ملاحـات بور سعيد . وشركة الملح والصـودا شركة انجليزية ، وشركة ملاحات بور سعيد شركة يغلب فيها الصالح الفرنسى والصالح الايطالى حتى مصرت بعد ذلك سنة ١٩٥٢ . ولقـد كان عطاء شركة الملح والتعدين التى هى محـور هذا الجزء من الادعاء أفضـل العطاءات . قبلت جميع الشروط التى وضعتها الحكومة ، فى حين أن الشركة الاخرى أو الشركات الثلاث بتعبير أدق ، لم تقبل هذه الشروط كما وضعتها الحكومة . كذلك الحال فيما يتعلق بالاتاوة . فقـد قبلت أن تدفعها للحكومة . يعنى كان موقفها أفضل من الشركة الأخرى ، وكذلك الحال فيما يتعلق بسعر الملح الذى يبـاع للجمهور على مختلف أنواعه ، فقـد كان السعر الذى حددته هذه الشركة أقل من السـعر الذى حددته الشركة الثانية . هذا من ناحيـة ، ومن ناحيـة أخـرى فقد كان هذا السعر الذى حددته الشركة ، أفضل من السعر الـذى كان محددا فى التسعير الجبرى ، فرسا المزاد على هذه الشركة لكل هذه الاعتبارات ، ولكن حين يرسو المزاد لا ينتهى الأمر عند هذا الحد ، بل يجب بعد ذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة لكى تعطى هذه الشركة الالتزام بمقتضى القانون ، فلابد اذن من تقديم الأمر الى البرلمان ، وتقديم الأمر الى البرلمان ، كما لا يخفى على حضراتكم ، يحتاج الى وقت ، وقد يقصر أو يطول هذا الوقت ، وكثيرا ما يطول هذا الوقت وكل ذلك كان فى سنة ١٩٤٨ فرئى ان تكلف الشركة بالرغم من عدم صـدور القـانون بالالتزام حتى لا تتعطل المصلحة وحتى يستمر استخراج الملح أقول : رئى أن تكلف هذه الشركة بتشغيل الملاحات ريثما تتم الاجـراءات . وبالفعل صدر لها هذا التكليف فى سنة ١٩٤٨ واستمر التكليف عاما ، ثم بعد ذلك جدد هذا التكليف عن هذه الملاحات ذاتها سنة أخرى ، واقف هنـا قليلا لكى استنتج وأعرض على عدالتكم انه لم يكد يفهم أن تكلف الشركة بهذا التكليف ، ثم بعد ذلك يجـدد هذا التكليف الا اذا كانت الشركة قد اثبتت بالفعل — وبخاصة بعد مرور العام الأول — انها شركة صالحة تستطيـع أن تقوم بالعمل ، والا لما كان هنـاك معنى على الاطـلاق لأن يجدد لها أمر التشغيل عام آخر بعد أن انتهى العام الأول الذى يعتبر هنا فى حكم التجربة . ولم يقف الامر عنـد هذا الحد — وقد كانت هناك ملاحات أخرى تدعى منيس وبليس وبلطيم — هذه الملاحات ، كلـفت هذه الشركة أيضا فى سنة ١٩٤٩ بعد التجربة الأولى التى أثبتت الشركة فيها أنها قادرة على العمل أقول : كلفت هذه الشركة بأن تنهض وأن

تشغل هذه الملاحات الجديدة . ثم بعـد ذلك عرض الأمر على البرلمـان وأقره مجلس النواب فى سنة ١٩٤٩ ، واقرار مجلس النواب للقانون بعد ذلك ، يجب أن يؤخذ منه ، ويستدل منه أيضا على انه قد ثبت لمجلس النواب ان الشركة قادرة على أن تبدأ عملها وان تستمر فيـه ، لأنه قد ثبت بالتجربة انها صالحة للاستمرار فى العمل .

فى سنة ١٩٤٩ وفى سنة ١٩٥٠ عرض الأمر على مجلس الشيـوخ وهنـا وحين يعـرض الامر على مجلس الشيوخ ـ كما لا يخفى على عدالتكم بطبيعة الحال ـ يمـر أولا باللجنة المختصة وهذه اللجنة هى لجنة التجارة والصناعة ثم ينتهى الأمر من هذه اللجنة المختصة ويقـدم الى جلسات المجلس . فلننظر اذن كيف جرى الأمر فى لجنـة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ ، وكيف كان على الأخص موقف هــذا الرجل فى هذه اللجنة ، فالموقف واضح فى جميـع الجلسات ، ولا يمكن أن يؤخذ منه أى شبهة يمكن أن توجه الى هـذا الرجل بل بالعـكس ان كان هنـاك ما يمكن أن يقال فى حق هــذا الرجل ، فلن يكون هنـاك الا كل ما يشرفه ويثبت انه رجل مدقق ذو ذمة وذو ضمير ، وانه ماكان يبحث الا عن وجه المصلحة العامة .

وفى اللجنة ، عرض الامر أول ما عرض فى جلسة ١٩٤٩/٧/١٩ وكان لسه غنـام ماجاش فى الوزارة ، ولا كانش فى الحزب الذى ينتمى اليه ولا كانش الحزب حتى ، قد تولى الحـكم . ولمـا عـرض هـذا الأمر على اللجنة فى جلسة ١٩٤٩/٧/١٩ ، رات اللجنة تأجيل الجلسة الى ١٩٤٩/٨/٢ ، وهنا ارجو أن ألفت النظر الى سلسلة هذه التأجيلات لأن الوضع يتلخص فى انه عندما جاء هـذا الموضوع الى المجلس كان وضع جماعة يريدون رغم مرور عامين على تقديم الأمر الى مجلس الشيوخ أن يؤجلوا وأن يؤجلوا الى ما لا نهاية ، ولهم فى ذلك مصلحة وقد أرادوا أن يكون هذا الرجل ـ وكان وزيرا وقتئذ ـ مطية هـــذه المصلحة ، فأبى عليهم هذا .

الرئيس ـ يقدر الدفاع يفسر لنا الغرض من التأجيل كان ايه ؟

الدفاع ـ ايوه ـ الموضوع ده أجل فى جلسة ١٩٤٩/٧/١٩ وده وضع يكاد يكون طبيعيا ، لأن الموضوع لسه فى أدوار البحث الأولى وبعـــدين أجل فى جلسة ١٩٤٩/٨/٢ ، وبعدين حصلت فترة الانتخـابات ـ ويجب أن يكون هــذا أيضا واضحا . فعندما تكون هناك فترة انتخابات ، مابيكنش هناك مجلس نواب ، ولذلك بتتوقف جلسات مجلس الشيوخ . وبعد الانتخابات ، أعيد بحث الامر فى لجنـة التجارة والصناعة بمجلس

الشيوخ فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ وكانت اللجنة برياسة الاستاذ صليب سامى والأستاذ صليب سامى هو رئيس لجنة التجارة والصناعة فى مجلس الشيوخ منذ وقت طويل ، ويكاد يكون رئيسها دائما لأنه رجل له صلة بوزارة التجارة والصناعة ، فقدتولى أمرها مرات قبل غنام وبعد غنام وانا هنـا اريد أن أوضح موقف الأستاذ صليب سامى :

عقـدت هذه اللجنة برياسة صليب سامى ، وكان هنـاك مندوبون من قبل وزارة التجارة والصناعة ، ووزير التجارة والصناعة غنـام ما كانش بيحضر اللجنة بنفسـه ، علشان نفترض أن له أغراضا كما يريد ان يقول زميلنا ممثل الادعاء . لأنه اذا كانت هناك مسألة تهم غنام ، ويريد أن يتبناها ، كان يبقى حريص على ان يحضر اجتماعات اللجنـة بنفسـه ولكنـه لم يحضر الا جلسة واحدة .

الرئيس ــ أول مرة نظر فيها طلب الشركة كان فى ١٩٤٨/٩/٧ ؟.

الدفاع ــ كان فى سنة ١٩٤٩ .

الرئيس ــ طيب واجل اد ايه ؟

الدفاع ــ نظر الموضـوع فى اللجنة اللى بيقـال ان غنام دافع فيهـا عن الشركة ..

الرئيس ــ قبل الانتخابات أجل الموضوع سنة مش كده ؟

الدفاع ــ قبل الانتخابات أجل الموضوع فترة قليلة .

الرئيس ــ طيب وكان امتى أول مرة نظر فيها هـذا الموضوع فى اللجنة ؟

الدفاع ــ فى ١٩٤٩/٧/١٩ ، يعنى فى أول النصف الثانى من سنـة ١٩٤٩ واللجنة اللى نظر فيها الموضوع ده ، وغنام كان له كلام فيهـا كانت فى يناير سنة ١٩٥١ . وبعدين عرض الموضوع فى جلسة ٦ فبراير . وزى ما بقول لحضراتكم فضل الموضوع يؤجل من جلسة الى جلسة ، وكان دائما يحضر مندوبون من وزارة التجارة والصناعة وماكانش غنـام بيحضر . وكان فى الجلسة أحد مندوبى وزارة التجارة والصـناعة واسمه الأسـتاذ الدفراوى وهو اللى طلب تأجيل البحث . وكان الكلام ده فى عهـد غنام والموظف ده بطبيعة الحال لا يستطيـع أن يطـلب التأجيل الا اذا كانت عنده تعليمات من غنـام . ومن هذا يتبين لحضراتكم ان هذا الرجل ما كانش بيخفى شىء لا عن مجلس الشيوخ ولا عن اللجنة ، يعنى الرجل ده ما كانش بيخفى شىء على الاطـلاق . قلت لحضراتكم أن الدفراوى هو اللى طلب التـأجيل . تعرفوا ليـه ؟ لبحث ما قد يرد للوزارة من شكاوى بسبب مخـالفة شروط الاسـتغلال .

الوزارة هى اللى بتطلب التأجيل وهى اللى بتعطل عمل اللجنة وهى اللى بتبدى السبب ، وهو انه فيه شكاوى كثيرة ضد الشركة ، والوزارة تريد أن تتحقق منها فأجلت الجلسة ليوم ١٩٥٠/٣/٦ ، ولما اجتمعت وكانت برضه برياسة صليب سامى أشار الرئيس الى ما قيل فى الجلسة السابقة عن الشكاوى وقال انه اجاب الدفراوى الى طلب التأجيل لبحثها ثم قال ، (ولكنى اعتقد أن هذه الشكاوى سواء أكانت من التجار أم من المستهلكين لا علاقة لها بموضوع التعاقد) ده كلام صليب سامى رئيس اللجنة وهو حجة من اكبر حجج القانون فى هذه البلد ، ومن ناحية أخرى ، فقد كان مستشارا ملكيا ، اذن فهو يدرى كل ما يقول ، ويدرى أين تقف حدود المسائل التى تعطل الموافقة على التزام الشركة ، ويدرى أين حدود المسائل الأخرى ، التى وان اعتبرت مخالفات فملهاش دعوة بعقد الشركة .. دى عبارة عن مخالفات تموينية ... يعنى زى دكان بتبيع لهذه الشركة ، أو فرع من الفروع أو مكتب من المكاتب التابعة للشركة ، وحررت له مخالفات تموينية علشان بيبيع باكثر من السعر المحدد فى التسعيرة ، او ممتنع عن البيع بتاتا أو ممتنع عن البيع بالسعر المحدد فى التسعير او ان الجوال جديد والا قديم وتاثير هذا على السعر . كل المسائل دى نسميها مخالفات تموينية ، والمخالفات التموينية دى جايبين لحضراتكم موقف غنام عنها كان ايه .. نرجع مرجوعنا لكلام صليب سامى .. يقول ولكنى اعتقد أن هذه الشكاوى سواء أكانت من التجار أم من المستهلكين لا علاقة لها بموضوع التعاقد وانما علاقتها بوزارة التموين فلها أن تضع الاجراءات اللازمة حتى تمنع أسباب هذه الشكاوى . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فالمشروع تقدم الى مجلس النواب فاقره ثم أحيل الينا فرأت اللجنة بفضل تدقيقها أن يضاف الى شروط التعاقد شرطان: أحدهما خاص بالنقاوة .. وكان فى الأول الالتزام ماشى على ماهو عليه ولكن اللجنة رأت ان تلزم الشركة أيضا بشروط أخرى ، وفى هذه الحالة تضطر وزارة التجارة والصناعة انها تأخذ موافقة الشركة فاذا ما وفقتش الشركة فلا حق لوزارة التجارة والصناعة فى ذلك ولا للجنة ولكن التصرف يبقى للبرلمان نفسه ، فاما انه يقر الالتزام أولا يقره ولكن الشركة برضه وافقت على هذه الشروط الجديدة بعد كده ارجع لكلام صليب سامى .. يقول (فرأت اللجنة بفضل تدقيقها أن يضاف الى شروط التعاقد شرطان : أحدهما خاص بالنقاوة ، وثانيهما خاص بالنعومة ، وعلى ذلك تأجل البحث ريثما يصل الينا رد الشركة ،

وقد قبلت الشركة ما طلب منها ، وكان المفروض بعد قبول الشركة أن تقر وتنهى التعاقد فى أول جلسة اذ لا اعتراض عليه) امتى الكلام ده بيقال ؟ فى ٦ مارس سنة ١٩٥٠ . يعنى قبل الهنا بسنة ! احنا فى يناير وفبراير سنة ١٩٥١ ، وصليب سامى بيقول الكلام ده فى ١٩٥٠/٣/٦ كان بيقول : انه كان المفروض بعد قبول الشركة لهذين الشرطين اللى اشترطتهم لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ .. يقول (كان المفروض بعد قبول الشركة أن تقر ، وان يتم التعاقد فى أول جلسة اذ لا اعتراض عليه) . ولكن حضرة مدير المناجم طلب التأجيل، يعنى الوزارة هى اللى طلبت التأجيل .. ايه اللى حصل بعد كده ؟ اللى حصل ان الجبالى قال : (لقد كلفنى معالى الوزير أن أطلب من حضراتكم تأجيل البحث مدة أخرى حتى يستطيع فى أثنائها دراسة الموضوع دراسة كاملة) .. أهو ده عيبه ! عيب غنام انه كل ما يجيله موضوع يموته بحثا وتدقيقا الى أن يقتنع به .. وهنا الرئيس — رئيس اللجنة يعنى — ابتدأ يعارض الوزارة فى طلب التأجيل ، وعضو من الأعضاء كمان ، اعتبر انه ليس للوزارة أن تطلب التأجيل ، وقال ان ده شغل اللجنة ، مش شغل الوزارة ، واذا ارادت الوزارة انها تبحث وتدقق فى المشروع ، تبقى تسحبه أحسن . وهنا ارجع بحضراتكم الى ما قاله صليب سامى رئيس اللجنة (اذا رأى حضرات الأعضاء اعطاء فرصة أخرى لمعالى الوزير ، فلا مانع عندى ، ولقد كان من رأيى أن تنتهى اليوم) وهنا قال أحد حضرات أعضاء اللجنة (وهل من حق الوزير أن يطلب التأجيل) فرد عليه الرئيس قائلا (هذا أمر اللجنة ، وانما للوزير الحق فى سحب المشروع وليس من شك فى أنه لا يملك التحكم فى اللجنة ، ولكن اذا أجبناه الى طلبه ، فيكون ذلك من باب المجاملة والذوق) وهنا قال السيد اللوزى (كنا نود أن تبين الحكومة وجوه اعتراضها حتى تستبين الأمور) فرد الجبالى وقال (ان معالى الوزير يقصد من التأجيل الدراسة) فرد عليه حضرة العضو قائلا : (الواقع أن التأجيل المتكرر يسىء الى سمعة الحكومة) .. فرد رئيس اللجنة وقال (ومن شأنه أيضا أن يضعف الثقة بها .. وهنا تدخل فى المناقشة واحد من أصحاب المصالح الأخرى وهو عضو فى اللجنة ولم يمتنع عن أن يشترك فى هذه المناقشات وان يوجه هذه المناقشات لما فيه مصلحة الشركة الاخرى ، وهى شركة ملاحات بور سعيد اللى سبق لنا اننا قلنا عنها أن الصالح الغالب فيها هو الصالح الايطالى والصالح الفرنسى الى أن مصرت . وارجو هنا

أن تلاحظوا حضراتكم أن هذه اللجنة مصرية ، واحنا بندقق معاها كل هذه التدقيقات .. وستتبينون حضراتكم من كل هذا انه ما كانش فيه حاجة ابدا يمكن أن تؤخذ على غنام ازاء قيامه بواجبه كمصرى فهو لم يعطل مصالح هذه الشركة ، وستتبينون حضراتكم أن المدة الطويلة التى مرت على هذا النحو وعلى ما سيأتى من نحو هذا ، كان له أثر سىء جدا فى أن تقوم الشركة بالتزاماتها تلك المدة الطويلة التى تسبب فيها امثال هذا الرجل ، واقصد هنا عضو اللجنة الذى كانت له مصلحة معينة فى أن يعاكس هذه الشركة لحساب الشركة الايطالية الفرنسية ، وأمثال بعض موظفى الوزارة . وانا هنا عند حسن ظنكم فلن اتعدى حدودى ولن أتكلم الا بالقدر الذى يتعلق بالقضية فقط . هذا التعطيل هو الذى أوقع الشركة بعد ذلك فى الحرج ، مش فى وقت غنام بل فى سنة ١٩٥٢ ، وما قالته النيابة بشأن ما قدم الى مجلس الوزراء فى العهد المبارك الحالى ، والذى بناء عليه قرر مجلس الوزراء رفع يد الشركة ، وقد رفعت قضية الى مجلس الدولة . واحنا على أى حال لا شأن لنا بها على الاطلاق ، اذ انه من المفهوم أن ينتهى الأمر بنا فى فبراير سنة ١٩٥١ .. ثم بعد ذلك تجد أمور وامور وأمور .. هذه الأمور تنتهى بمجلس الوزراء فى عهدكم السعيد الى أن يتصرف هذا التصرف .. يبقى أنا دخلى ايه باه ؟!.. أحمد عطا الله تكلم علشان يؤيد الحكومة ، لأن الحكومة كانت طالبة التأجيل ، وهو عاوز يعطل .. فيقول (من حق الحكومة أن تقول : أريد أن أدرس الموضوع لاسيما وان العطاء عمل فى ظروف لم يستبن فيها الرأى السليم فى استغلال الملاحات ولذا أرى أن توافق اللجنة على طلب الحكومة) .. وانتهى الأمر بأن قبل التأجيل وتحدد فى هذه المرة لعقد الاجتماع ثلاثة أسابيع واعتبرت الثلاثة أسابيع كافية لأن ينتهى الموظفون من بحثها وعندئذ قال الرئيس فى ذلك (تكلمت مع الوزير ..) وكان قام كلمه بالتليفون.. (وهو يرجو اللجنة قبول آخر تأجيل وانتهت معه على ثلاثة اسابيع) وفى جلسة ١٩٥٠/٤/١٥ وبرضه اللجنة كانت برياسة صليب سامى — الرئيس شرح الوقائع وقال انه لم ترد لنا نتيجة بحث الشكاوى ثم قال (وفى هذه الاثناء قابلت معالى وزير التجارة والصناعة فأخبرنى بأنه انتقل الى الملاحات بالاسكندرية بنفسه ، ووجد الشركة قائمة بالعمل على أحسن وجه) .. مش أول مرة قالها فى البرلمان علشان يخدع الأعضاء ، بل ده كان فى أول بحث للجنة

اللى تستطيع أن تطلب من الوزارة اقامة الدليل على هذا .. ما كانش الكلام ده معه فى الجلسة علشان ياخد الاعضاء « جركسوة » علشان بعدها يقال انه أدلى ببيان كاذب عن سوء قصد ، لتضليل الشيوخ حتى يجعلهم يوافقون على القانون .. لا .. وانما حصل هذا فى أثناء بحث اللجنة فى المرة الأولى .. هو بيقول الكلام ده على انه يحقق بنفسه كما تفعلون انتم .. دول الجماعة اللى بيقعدوا فى مكاتبهم ويحكموا على الأمور دول لهم حكم ، ولكن سليمان غنام راح مكتب الشركة وحقق ثم انتقل الى محطة بولاق الدكرور انتقالا مفاجئا ، وده كان أول انتقال . ويمكن ده البعض يقول انه ما كانش مفاجىء ... ولكن الانتقال الثانى لا يمكن التشكيك فى أنه كان مفاجئا .. عمل ايه ؟ ده مسك التليفون وطلب الله يرحمه مدير السكة الحديد الدكتور سيد عبد الواحد ،وقال وانا عاوز آجى افتش وحالا تدوروا لى على عربة أو قطر من قطارات الملح اللى بتشحن فيها شركة الملح والتعدين الملح ، علشان آجى افتشها . وطبعا غنام ما كانش عارف ، سيد عبد الواحد حيوديه فين .. يا ترى بولاق الدكرور ... يا ترى بنها .. ياترى اسكندرية .. وطبيعى القطر ده متنقل . وبعدين بعد البحث ، المرحوم سيد عبد الواحد وجد ان القطر موجود فى بولاق الدكرور ، فقال لغنام : ان القطر موجود فى بولاق الدكرور . فراح غنام وأخذ معاه أكثر من ثلاث موظفين من موظفى الوزارة وكلهم من المختصين : واحد كيماوى علشان يشوف درجة الصفاء والنعومة ، وواحد وزان علشان يتحقق من الوزن ، وواحد علشان يشوف الخيش . راح غنام ومعاه الموظفين دول وفاجأوا بضاعة الشركة فى محطة بولاق الدكرور ، وبعد كده كله راح فتش على الملاحات وفتش على الشركة وكان مصحوبا بوكيل الوزارة مصطفى ماهر ، ومدير المناجم الدكتور الدفراوى ، والدكتور برسوم . كان غنام مصحوبا بهؤلاء فى المرة الأولى ، وفى المرة الثانية . فهذا الرجل مش بيخبى حاجة ابدا ، بل انه بيعمل علشان يبحث عن الحقيقة . ودلوقتى يرجع مرجوعنا الى اللى كنا بنقوله من كلام اللجنة . وأحب أقول لحضراتكم أنه من اهم ما يعرض عليكم ، كلام صليب سامى اللى هو رئيس اللجنة ... يقول (وفى هذه الاثناء قابلت معالى وزير التجارة والصناعة فاخبرنى بانه انتقل الى الملاحات بالاسكندرية بنفسه ، ووجد الشركة قائمة بالعمل على أحسن وجه وعاين الشون والتعبئة والشوالات فوجدها على أتم ما يكون . ثم عاين التخزين فوجده يكفى الاستهلاك المحلى كفاية تامة ، وبناء

على ذلك فان معاليه لا يعارض هذا المشروع وانه يقر الاتفاقية) ..

ثم بعد هذا ، وفى الجلسة التالية فى ١٧/٤/١٩٥٠ ، جه غنام وحضر اجتماع هذه اللجنة وهى اللجنة الوحيدة التى حضرها هذا الرجل الذى يقال عنه ان له أغراضا فاذا كان صحيح له اغراض ما كانش حضر اجتماع اللجنة دى بس ، بل كان حضر من أول الاجتماعات لآخرها

واحب اقول لحضراتكم هنا ، ان اللجنة لما تيجى تكتب تقريرها ففى الغالب بيكون لتقريرها ده ، اكبر الأثر فى توجيه المجلس ، لأن اللجنة بيبقى ممثل فيها جميع الأحزاب ، والشىء اللى بيمر فى اللجنة، لما بيروح المجلس بيبقى من أسهل ما يكون انه يمر فيه .. وهذا هو الحال فيما يتعلق بهذا الموضوع فيما عدا بعض الأشخاص اللى لهم نواحى اخرى ، ولهم مصالح أخرى ويروحوا يشوشروا على الموضوع .

وهنا أحب أقول لكم ان اللى كان بيشوشر على الموضوع كان وكان وكان . بلاش الموظفين .. واحد اسمه نسيم رومانو . وده كان موظف عند الشركة ومختص بمسائل الخيش وطردته الشركة من خدمتها .

واثنان كانا فى وقت من الأوقات عضوين فى مجلس ادارة الشركة بل كانا عضوى مجلس الادارة المنتدبين ، وهذان الاثنان قررت الجمعية العمومية بعد ذلك بناء على خلاف وقع بينهما وبين رئيس الشركة وأعضاء مجلس الادارة الآخرين أنهما يعزلان ، فلما عزلا ، وقفا للشركة بالمرصاد . وآخرين كانوا بيطمعوا فى أن الشركة تعطيهم كميات من الملح لا قبل لها بها ، لكى يحتكرا الملح فى البلاد ، وبعد كده انا جى لكم فى الأحكام اللى صدرت لمصلحة الشركة . وبرئت الشركة من كل ما نسب لها وما قال عنها هؤلاء وهؤلاء ، ومن بينهم هؤلاء الذين طالبوا الشركة بهذا الطلب الذى أسلفت الاشارة اليه . فلما لم تجبهم الشركة الى ما طلبوا ، كانوا من أكثر المتحاملين على الشركة فراحوا يحاربونها ..

راح هؤلاء يحاربونها وكذلك فعلت شركة الملح والصودا الانجليزية وشركة بور سعيد الفرنسية .. راح يحاربها كل هؤلاء الموتورون ، لأنه كانت لهم مصلحة فى هذا ، فالشركة دى فوتت عليهم هذه المصلحة .

بعد كده نرجع تانى للجنة .. جه غنام فى هذه الجلسة .. وهنا يقول الرئيس تمهيدا لتقديم غنام (لقد ذكرت فى الجلسة السابقة ما صرح به معالى وزير التجارة عن نتيجة دراسته وتحقيقه الشكاوى التى قدمت ضد الشركة) وهنا قال غنام (يجب أن نفرق بين هذه الشكاوى وحق الالتزام ، اذ أن حق الالتزام أمر ينفصل عن الشكاوى) يعنى هو لم يهمل الشكاوى .. وبعدين يقول (وقد حققت هذه الشكاوى

بنفسى لاسيما ما يختص منها بمسألة الشوالات ، اذ قالوا عنها انها قديمة وتقدم للجمهور على اعتبار انها جديدة ، وقد تحريت الأمر وفاجأت عربات السكة الحديد التى يشحن فيها الملح ، والتى تقصد الوجه القبلى . كما رافقنى موظفان من الوزارة لانه قيل ايضا أن هناك نقصا فى الوزن ، ولكنى وجدت الشوالات جديدة ، كما أن الوزن لم يكن به نقص ، وقد حرر محضر بذلك ، كما أرسلت الى مراقبة الأسعار بالوجه القبلى بمراقبة هذا الأمر .. شوفوا بأه ده ... لم يكتف بأنه تحقق مرتين .. مرة بالاسكندرية ومرة فى بولاق الدكرور. لا .. بل يقول (كما أرسلت الى مراقبة الاسعار بالوجه القبلى بمراقبة هذا الأمر ، وقد اتضح أن بعض هذه الشكاوى كان على حق) اتضح ده امتى ومن مين ؟! اتضح هذا من تحقيق مراقبة الأسعار ... حتى الحاجة اللى قال عليها غنام لم تكن على حق ، وانا اقول كلام على مسئوليتى وانا كنت طلبت ضم قضايا فى هذا الصدد ولازال الوقت متسعا أمام المحكمة علشان تجيب كل القضايا دى ، التى اقول بأعلى صوتى ، انه لم يحكم فى أى قضية منها ضد الشركة ... غنام أمامه التحقيق الادارى بتاع المصلحة بتاعته .. هو بيقول لهم ان الشكاوى دى كانت على حق .. فأين هو اذن الذى يخفى معلومات عن اللجنة أو عن المجلس انا حا أقول لكم الكلام الخاص بمجلس النواب ، وبعدين حا أقول لكم الكلام الخاص بمجلس الشيوخ ، ومنه حتعرفوا اذا كان غنام فى أى وقت من الأوقات أخفى حاجة أو انه كان كاذبا متعمدا ذلك ، علشان يضلل الشيوخ والا لأ .. وحتعرفوا ان غنام ما كانش كده . انما غيره هو اللى كان كده .. الواقع ان مما كنا نشكو منه فى العهود الماضية ، أن يأتى الوزير لأسباب حزبية فينقض ما أبرمه الوزير السابق .. ولما جه غنام كان عنده من الرجولة والتجرد من الحزبية ما جعله مضرب الأمثال .. وهنا انتقل الى عطا الله هذا الذى سبق أن أشرت اليه ، وده كان من أكبر الوفديين .. كان رئيس لجنة الوفد فى بور سعيد وابن شيخ قديم من أكثر الناس اتصالا بالحزب الذى كان منتميا اليه ، وهو اللى أصبح بعد أبيه عمدة الوفد ، وشيخ فى مجلس الشيوخ منذ زمن طويل ...

الرئيس ـ انتم كنتم بتسموا الواحد من دول عمدة الوفد ، وعمدة السعديين ؟

الدفاع ـ انا أقصد يعنى عماد الناحية .. يعنى اللى كان بيعتمد عليه الحزب بالمعنى اللغوى ، مش بالمعنى الادارى .. عطا الله ده جه لغنام

وأراد ان يضغط عليه لدرجة انه راح واشتكاه للنحاس باشا ، واستخدم هذا السلاح وقال له : الشغل ده كان فى عهد السعديين ، فلم يسمع منه هذا الكلام أيضا ، لأنه لا يريد أن يبحث الا عن المصلحة .
ويقول غنام بعد ذلك (وقد اتضح أن بعض هذه الشكاوى كان على حق ، ولكن هذا لا شأن له بابطال عقد الالتزام ، أما مسألة الأسعار فان مخالفتها يحققها القضاء ، كما اننى انتقلت الى ملاحة المكس وتفقدت الحالة هناك ووجدت أن هناك تيارات غريبة ، اذ تصلنى خطابات غفل من الامضاء وبعضها متشابه ، يطعن مرسلوها فى بعض حضرات الشيوخ أو الموظفين . كما ان الجرائد تتعرض لهذا الموضوع ممن لهم مصلحة خاصة . ولكن الوزارة لا غرض لها الا تحقيق المصلحة العامة) .
كانت تكتب مقالات طويلة عريضة فى الجرائد وكانت هذه المقالات ليست الا اعلانا مدفوعا ثمنه من خصوم الشركة ، وكانت الشركة تجيب مقالة هى كمان ، ترد بها على المقالات اللى كانت بتنكتب ضدها . وهذا هو ما سماه غنام تيارات مختلفة حار بينها ، فترك الأمر كله بين يدى اللجنة والبرلمان . ان غنام يقول (كما أن الجرائد تتعرض لهذا الموضوع) فهل بعد هذا يقول ان غنام كان يخفى شيئا ؟ ازاى ده !! ده كان بيقول اللى فيه الكفاية ! ده بيقول (كما ان الجرائد تتعرض لهذا الموضوع ممن لهم صلة خاصة ، ولكن الوزارة لا غرض لها الا تحقيق المصلحة العامة ، وانا من جهتى انفى كل ما يقال عن حضرات الشيوخ والموظفين) .. شوفوا حضراتكم كرامة هذا الرجل .
الا ليت غناما يعامل كما يعامل هو غيره من الناس . تيجى له حاجات كثير غفل من التوقيع ولكنه مش عاوز يتهم احد فيقول (وانا من جهتى انفى كل ما يقال عن حضرات الشيوخ او الموظفين ، لأنى درست هذا الموضوع فلم يتبين لى ان أحدا من حضرات الموظفين له غرض خاص ، كما انى ارى أن المسألة تحتاج الى اصلاح شامل ، ولذلك رأيت أن نعيد النظر فى قانون المناجم وتعديله ، وفعلا شكلت لجنة واستعرضنا المسألة ، وانتهينا من دراستها بعد عدة جلسات ..)
ولم يقف عند هذه المسألة فحسب ، بل وصل الي الأساس فيقول (كما انى علمت أن شبه حملة قد وجهت الى احد حضرات الموظفين الذين شهدوا اجتماع لجنة التجارة بالمجلس وقد تألمت لهذا ، ونريد أن نسير على تقليد برلمانى ، أرجو ان تقرونى عليه ، وهو يجب ألا يهمل رأى الشركات أو المصالح المتعارضة عند بحث الموضوع) .. لقد رأى الا يهمل رأى الشركات أو المصالح المتعارضة .

فماذا يقال بعد ذلك ؟ ليس معنى هذا الا أن أكون أمينا فى أداء واجبى مفيش أكثر من كده تدقيق .. هو يقول اذا كان فيه مصالح متعارضة . اسمعوا رأى الاثنين . واذا كانت الشركة لها مصلحة وتريد أن تحقق مصلحة أو غرضا غير مشروع ، فهذه تتحفظوا فيها الى أن تأخذوا رأيى . مفيش بعد كده تدقيق فى الدنيا .. شوفوا حضراتكم هو بيقول للجنة ايه ؟ بيقول ايه فى الجلسة الوحيدة اللى حضرها ، ولم يحضر قبلها ولا بعدها .. يقول (نريد أن نسير على تقليد برلمانى أرجو أن تقرونى عليه ، وهو يجب ألا يهمل رأى الشركات أو المصالح المتعارضة عند بحث الموضوع . وما هذا الا لأكون أمينا فى أداء واجبى ولاشك فى أنه اذا كان هناك مصلحة معينة لشركة ، فانى أتحفظ فى ابداء رأى هذه الشركة المعارضة ، ثم لحضراتكم بعد ذلك أن تقرروا الغاء ..) شوفوا حضراتكم .. هو لم يبدأ بقوله ابقاء ، بل بدأ وقال الغاء أو بقاء هذا الالتزام . وانا أعرض على حضراتكم نتيجة هذه الدراسة ولا أتمسك برأى خاص ، ولحضراتكم الرأى الأعلى . وبعد قليل غادر غنام اللجنة وروح وتركهم يتناقشون مع بعضهم ، بعد ان أعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله ... وقد لاحظتم حضراتكم كيف انهى كلامه مع الأعضاء ، وكيف قال والرأى لكم .. ولكم فى النهاية ... الرأى الأعلى لحضراتكم — ويكرر هذا مثنى وثلاث ..

انتقل بعد هذا الى جلسة ٢٢ مايو علشان تكمل سلسلة هذه الجلسات وكانت برضه برئاسة صليب سامى .. كل المناقشات أصبحت — بعد ما بين غنام كل ما عنده — أقول أصبحت كل المناقشات ، عبارة عن مناقشات موضوعية فى موضوع الالتزام وبعدين جلسة ٢٦ يونية ، وبعدين راح الموضوع الى مجلس الشيوخ .. يعنى خلص من اللجنة وراح لمجلس الشيوخ ... هذا هو موقف غنام فى اللجنة وقبل ما آجى لموقف غنام فى مجلس الشيوخ ، عاوز أقول ايه اللى حصل فى اللجنة .. اللجنة كانت نتيجة بحثها أنها وافقت على الموضوع ما عدا ثلاثة .. واحد مالوش دعوة بالموضوع ، هو الاستاذ عبد السلام محمود . واثنين كانامن شركة بور سعيد هما : أحمد عطا الله ، واصلان قطاوى . وهما أيضا من أعضاء مجلس ادارة شركة بور سعيد ، وهى شركة منافسة . أما بقية اللجنة فقد وافقت على المشروع .

الرئيس — وليه ما تنحوش من الأصل عن نظر الموضوع ؟

الدفاع — ما تنحوش ، وكان يجب عليهم أنهم يتنحوا .

الرئيس ــ وليه ما طلبتوش منهم بذوق انهم يتنحوا ، ليه هو مفيش لائحة داخلية تنص على ذلك .

الدفاع ــ فيه لائحة داخلية ، ولكن مفيهاش نص بالشكل ده ، واللى بيفترض انه اذا كان لواحد مصلحة ، فهو اذا اشترك فى المناقشة يشترك فيها ، ولو أن له مصلحة . ولكن المفروض أن يكون عنده ذمة وضمير . دلوقتى احنا فى لجنة بتضع الدستور ، لما تيجى نقطة زى دى ، لا يمكن اننا نفصل فيها فصلا قاطعا ..

الرئيس ــ المفروض أن اللائحة الداخلية معمولة علشان تنظم المبدأ !

الدفاع ــ لأ . مفيش ما يشير اليه سيادة الرئيس .

المتهم ــ دول عملوها للمحامين .

الدفاع ــ أيوه علشان ما يخدش قضية ويجى يترافع فيها فى المجلس .

الرئيس ــ يظهر أن اللائحة مفيهاش تنظيم لهذا ؟

الدفاع ــ اكاد أقطع بأنى لا اعرف ان فى أى دستور من الدساتير ، ولا فى أى لائحة داخلية من اللوائح ، ما يذهب اليه سيادة الرئيس من تدقيق الى هذا الحد . والسبب يمكن يكون واضح ، وهو أن الدستور ينظم العمل . والادوات بتاعته وهى المجلسان .. مجلس الشيوخ ، ومجلس النواب .. والدستور لا يفترض وهو ينظم هذا العمل ، ان دول ناس ما عندهمش ذمة .

الرئيس ــ أهى أخلاق بلدنا كده ، وده اللى كان ملموس ، فكان يجب أن نراعى ذلك فى الدستور .

الدفاع ــ هذه مناقشة مبدئية ، وسيادة الرئيس يعنى دائما بالمبادىء ، فلما سألنى قلت له ما كان يجرى عليه الأمر . فاذا رأى سيادته أن بلدنا لها هذا الوضع الخاص ، فليكن هذا وليراع هذا عند وضع الدستور الجديد .

الرئيس ــ اللى باقوله هو على أساس الوقائع الملموسة .

الدفاع ــ علشان ناخد بالحاجات دى ، يحتاج الأمر الى وقت . ويتطلب الامر قيام ثورة علشان ..

الرئيس ــ يعنى الحاجات دى لم تكن ملموسة الا بعد قيام الثورة ؟

الدفاع ــ كان بيبقى فيه اصلاح ، ولكن ماكانش بيكون اصلاح راديكالى . فمثلا حكاية المحامين ماكنتش موجودة فى الأول وبعدين عملت . على أى حال المسألة بتاخد وقت .

الرئيس ــ الاستاذ غنام كان وزير فى الوزارة ودخل اللجنة وشاف ناس كانوا اعضاء فى مجلس ادارة الشركة ، كان لازم يفكر فى هذه الغلطة . النهاردة عضوين ، بكره يمكن يبقوا خمسة مش كان لازم تفكر فى الموضوع ده ؟

الدفاع ــ فاتنى ان الأمر لا يمكن أن يقتصر على اللائحة الداخلية . لان حرمان أحد الاعضاء سواء من حضور بعض اجتماعات اللجان ، أو حرمانه من ان يدلى بصوته ، كل الحاجات دى تقتضى تعديل فى الدستور نفسه مش فى اللائحة الداخلية . وهذا من الناحية الشرعية أو من الناحية القانونية . وبعد كده حصل فى مجلس النواب بجلسة ١٧/٤/١٩٥٠ أن وجه الى غنام سؤال من النائب المحترم محمد سالم جبر (هل صحيح انه قدمت للوزارة شكاوى من جميع موزعى الملح بالقطر المصرى ضد شركة الملح بالاسكندرية ، ذكروا فيها وقائع لمخالفات خطيرة ، واذا كان الأمر كذلك فما الذى اتخذته الوزارة من الاجراءات قبل هذه الشركة ؟ ألا يرى معالى الوزير ــ وده كلام النائب محمد سالم جبر ــ ألا يرى معالى الوزير انه من المصلحة العامة اعادة النظر فى أمر التكليف الخاص بملاحة المكس بالاسكندرية .. وهكذا تتبينون حضراتكم من هذا السؤال ان السائل سأل ، وأشار الى المخالفات واستنتج الوجهة التى يريد أن يصل اليها . فقال الوزير قمت بنفسى بتفتيش مفاجىء على الملح المشحون من الشركة الفرعية بواسطة السكة الحديد ، والموجود بمحطة بولاق الدكرور وكان معى فى هذا التفتيش أحد حضرات مفتشى التموين وحضرة مدير المعمل الكيماوى وغيرهما من الموظفين الفنيين للتحقق من نظافة الملح وحالة الأشولة وصحة وزنها ، قمت بزيارة منطقة الاستغلال بالاسكندرية ومعى حضرات موظفى الوزارة الفنيين للاطلاع على عملية الاستخراج والشحن وكلفت حضرة مفتش الاسعار بمكتب السجل التجارى ــ وأحب ان اقول لحضراتكم فى هذا الصدد ــ ان مكاتب السجل التجارى تكاد تكون موجودة فى كل بلد من بلاد القطر ، ويقول غنام فى رده على سؤال النائب محمد سالم جبر ، انه لم يكتف بمفتش الاسعار ، بل كلف أيضا مكاتب السجل التجارى فى كل انحاء القطر بالتفتيش على شون الملح بجميع جهات القطر من حيث توزيع الملح وتعبئته وبيعه ، وهذا ما نسميه بالمخالفات التموينية ثم يقول غنام .. وقد أثبتت نتيجة تلك المعاينات وهذا التفتيش فى محاضر ، وما زالت الاجراءات مستمرة لتحقيق الوقائع الواردة فيها اذ لاشك أن كل مخالفة يثبت وقوعها تبلغ فورا الى النيابة

كما حصل بالفعل ، لا تخاذ ما يلزم نحوها . واذا ما صدرت أحكام قضائية نهائية بالادانة ضد المسئولين عن ادارة شركة التعدين فسوف ينظر فى مدى تأثير هذه الأحكام ، سواء بالنسبة لأمر التكليف للشركة ، أو بالنسبة لمشروع التعاقد المقدم للبرلمان عن هذا الاستغلال ويجرى اللازم قانونا حسب الاحوال .

وهنا قال محمد سالم جبر : ان امر التكليف هذا معروض على لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ ، بعد أن أقره مجلس النواب السابق لصالح شركة الملح والتعدين الأهلية بالاسكندرية فهلا يرى معى معالى الوزير أن العدالة والمصلحة تقضيان بوقف نظر هذا المشروع حتى يتم بحث تلك الشكاوى الخطيرة والتى منها ان هذه الشركة تخصص ٥٪ من ارباحها لاعطائها للموظفين فى حين أن شركة بور سعيد تعطى ٣٠٪ فرد الوزير وقال لقد حضرت اجتماعات لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ اليوم اثناء بحثها هذا المشروع وأقرر هنا كما قررت هناك أنه يجب الفصل بين الشكاوى التى تقدم بها بعض الموظفين والمنافسين ، وبين المشروع المنظور الآن بمجلس الشيوخ اذ لا يوجد مطلقا ما يبرر تعطيل المشروع حتى الانتهاء من بحث هذه الشكاوى التى ثبت ان بعضها صحيح والبعض الآخر غير صحيح . وستتخذ الوزارة الاجراءات القانونية بخصوص الشكاوى التى ثبتت صحتها بمجرد الانتهاء منها . هذا هو موقف الرجل — هذا الرجل المسكين — فى مجلس النواب . بقى موقفه فى مجلس الشيوخ وقبل هذه الجلسة وقبل ان نبدأ بما جرى من نقاش فى مجلس الشيوخ ، احب أن أقول لحضراتكم مسألة لها أكبر الأثر فى انكم تحكموا على هذه المناقشات .. المسألة دى ايه ؟ المسألة كانت انتهت من اللجنة وراحت المجلس فلما راحت المجلس ، المعارضين اللى لهم غرض فى نفوسهم أرادوا أن يعطلوا .. قالوا ايه .؟ قالوا نطلب رد التقرير الى اللجنة هو كان فيه طريقة ، هى انه اذا طلب رد التقرير وقبل مقرر اللجنة والمجلس ، يعنى وافقوا على أن يرد التقرير الى اللجنة .. فان التقرير يرد اليها .. أول مرة المقرر قال : طيب وغنام وافق على أن يرد التقرير الى اللجنة ، لأن دى كانت أول مرة لسة بعد ما بحثت اللجنة المشروع .. فرد التقرير الى اللجنة .. التعطيل الأول أخذ نحو ستة أشهر ، والتعطيل الثانى اخذ نحو خمسة أشهر . اجتمعت اللجنة وبحثت ورجعت مرة ثانية الى مجلس الشيوخ .. وفى المرة الثانية قالوا نطلب اعادة التقرير مرة اخرى الى اللجنة ... ليه ؟ لأن عندنا

بيانات وملاحظات نريد أن ندلى بها . طيب وافقوا على هذا : راح التقرير للمرة الثانية مردود الى اللجنة تعرفوا الملاحظات والبيانات الجديدة كانت ايه ؟ لا ملاحظات ولا بيانات ولا أى شيء جديد ، انما كانت طريقة للتعطيل واعادة الأمر للجنة ! وثابت هذا فى اللجنة ، فهم لما قالوا مرة ثانية ان التقرير يعاد للجنة لابداء ملاحظات وبيانات جديدة ، قالت اللجنة فى تقريرها اللى رفعته للمجلس : ونظرا لعدم تقديم اى اعتراضات أو ملاحظات جديدة على هذا المشروع ، رأت اللجنة الموافقة بالاجماع على تقديم تقريرها الأول فى المدة دى ، حتى اللى كانوا بيعطلوا .. قالوا نقدم التقرير .

تعرفوا حضراتكم فى الجلسةهذه رئى اعادة الموضوع الىلجنة التجارة والصناعة للمرة الثالثة ، ولا يمكن اطلاقا . أظن لما ييجى الوزير بعد كل هذا وبعد أن اطمأن ضميره وبعد أن أعطى كل فرصة سواء فى الوزارة أو فى اللجنة ، وبعد أن مر على المسألة أكثر من سنتين ، وبعد أن أعيد التقرير مرة فمرة أراد اعادته للمرة الثالثة ييجى الوزير ويعارض فى هذا ، لا يمكن أن يقول أحد انه بيعمل لمصلحة الشركة .

أنا فى مجلس الشيوخ ـ واستميحكم أن أطيل شوية لكى أريح ضميركم الى مالا نهاية ـ هناك رجل تفتخر به حياتنا البرلمانية . شخص ليس له دعوة بهذا كله وهو الدكتور ابراهيم مدكور .. الدكتور ابراهيم مدكور كان معارضا للوزارة ، وللمعارضة حكمها ، وهو كمعارض تكلم فى هذه الجلسة وقد أشرت فى أولى مرافعتى انه كانت هناك أغراض . ولما قلت ووصفت أصحاب هذه الأسماء ، وأخشى هنا وأنا أشير الى الدكتور ابراهيم بيومى مدكور أن يتسرب الى الذهن ان ابراهيم مدكور صاحب غرض .. لأ . هو رجل برلمانى من طراز عظيم ونزيه ، ومن أكثر الناس تدقيقا وأطهر الناس يدا ، وهو من الناس الذين لا يصيبهم أى رشاش ، وهو من الذين يتعاونون تعاونا صادقا مع العهد الحاضر .

ابراهيم بيومى مدكور هذا ، هو الذى دارت المناقشة بينه وبين غنام . وسأمر على قدر الامكان على كل ما قاله مدكور وكل ما قاله غنام وايضا كلام الاثنين لأنهما مختصان أكثر من باقى المجلس كله وانصافا للحق عاوز أقول لكم كل حاجة يمكن أن يكون لها أهمية والاثنين هما المقرر ، وهو الرجل الذى ينوب عن اللجنة فى الشرح أمام المجلس ، والأستاذ صليب سامى رئيس اللجنة فهما يتناوبان هذه المهمة .

فكلام الدكتور مدكور « أرجو من حضراتكم الموافقة على رد التقرير

الى اللجنة للاسباب الآتية » أقول لحضراتكم ان هذه كانت ثالث مره يرد فيها التقرير لأمرين : الأمر الأول انهم يشوفوا الاتاوة المستحقة للحكومة ، مسألة حسابية .. مسألة لا ينتهى أمرها ! ليه ؟ لأن الحسابات موجودة ، والحسابات طبعا تأخذ وقتا طويلا وأمر النزاع يقتضى وجود خبراء علشان يشوفوا الدفاتر ، ويعملوا حسابها مرة واثنين وثلاثة . الحسابات دى أرسلت لادارة الشركات للاختصاص أولا ، وثانيا لمراقبة تنفيذ قانون الشركات الخاص بالنسبة للموظفين والعمال المصريين الى جميع موظفى الشركة . فيه قانون شركات يقول ٧٥٪ ..الخ وطبعا الى جانب هذا ما دام هذا حق لكل مصرى ، يبقى من باب أولى حق لأى ادارة من ادارات الحكومة . وان من رأى مخالفة للقانون ، عليه أن يبلغ عليها . وهذا مبدأ من المبادىء المسلم بها عند جميع الناس . يعنى اذا رأى مخالفة من اللى تودى محكمة الجنايات أو الجنح أو المخالفات يبلغ عليها . فطبيعى أن يقبل أيضا من ادارة الشركات ، ولو أن مالهاش اختصاص . والاختصاص ده يبقى اختصاص مصلحة المناجم والمحاجر ، واختصاص مصلحة التموين أصلا . وراح لمصلحة التموين من بدرى من قبل الجلسة دى بزمان . كان صحيح فى وزارة التجارة والصناعة انما ما كانش فى عهد غنام اختصاص التجارة ، ولكن اختصاص التموين . ومع ذلك يقبل غنام من ادارة الشركات كل كلام فى هذا . ولكن المخالفات هذه اللى حققت مرة واثنين وثلاثة قدمت الى النيابة ، والنيابة رفعت أمرها الى القضاء ، وان غنام صرح أكثر من مرة فى كل ناحية من نواحى العمل ، سواء أمام اللجان أو امام مجلس النواب أو أمام مجلس الشيوخ ، أن هناك مخالفات وان هذه المخالفات ثبتت على الشركة ، وان بعضها أحيل على القضاء . يبقى بعد كده متجيش ادارة الشركات وتقول لازم تتقدم للبرلمان ، بالعكس لو كانت من غنام كنت أشك فى ادارة الشركات ، والتقرير لاشىء فيه ، أقولها واكررها ولا أحب أن استعمل ألفاظا بالمثل ، أقولها واكررها ، لم يكن الى انه نظر الأمر فى هذه الجلسة التى تكلم فيها غنام .. لم يكن هناك ماهو منسوب للشركة الا مخالفات تموينية ، وتعذرنى المحكمة اذ أقرر هنا ان كل هذه المخالفات حكم فيها بالبراءة . ويسمح لى سيادة الرئيس أن أقول له ان محكمة عابدين قالت : أن كل هذه الشكاوى كيدية من جماعة لهم مصالح يريدون الاضرار بالشركة ، واظن مفيش فى الدنيا بعد كده .

رد غنام على ابراهيم مدكور بيقول له ايه ؟ ... بيقول له ان فيه

نواحى عاوزين نتبينها « اية ناحية يقصدها حضرة الشيخ المحترم ؟ يعنى هو حاسس بناحية ، وستجدون أن غنام يريد الايضاح عن كل شيء . يقول له نعمل استجواب ؟ يقول أهلا اعملوا استجواب . يقول له فيه كلام .. يقول له لازم تقول لنا الكلام عن مين » .. غنام مش الشخص اللى يخفى حاجة ابدا . حتى من الناحية النفسية ، لما واحد يقول حاجة يقوم يحلق عليه ، ولكن لما يجى واحد يتحداه وابراهيم مدكور بالفعل تحداه ، قال له حاجات محرجة وغنام لم يهرب من هذا . ولما طلب أن تعاد للجنة ـ ووالله لو كان هذا الرجل أراد اخفاء شيء لقادر أن يردها للجنة ولكن ـ قال له غنام اذا كان عندك حاجة قلها هنا .

الرئيس ـ قلت حضرتك انها لما تروح اللجنة ، فمن غير الممكن انها تطبخ بسهولة .. تطبخ ازاى ؟

الدفاع ـ نسبيا .

الرئيس ـ قلت قبل كده ما دام تدرس فى اللجنة تمر غالبا فى المجلس .

الدفاع ـ سيدى الرئيس بيعصرنى قوى ، وأنا سعيد بكده . والكلام أقصد به مدلولات ومش ضرورى يطبخ ، اذا كانت المسألة عاوزة طبخ يروح طبعا للجنة ثانى ، ويمكن ما ينجحوش فى طبخه . غنام قال « واية ناحية يقصدها حضرة الشيخ المحترم » قال مدكور « شركة من الشركات أعطيت أمر تكليف وقامت بعملها فهى خاضعة لاشراف وزارة التجارة والصناعة من ناحية عملها ، وخاضعة لمصلحة المناجم والمحاجر ، وخاضعة أيضا لادارة الشركات « قال هذا وهو نفس الكلام الذى قاله أولا ! وفى الواقع مدكور فسر نفسه بنفسه ، اذ فسر الماء بعد الجهد بالماء ! اذ قال « ولاشك أن أى تعاقد مع أية هيئة أمر خطير وفى هذا يجب أن نفيد من التجارب قبل الارتباط بالعقد الأول ، وأود أن أرى على ضوء دراسة اللجنة ان اشراف هذه الجهات سواء فى ذلك مصلحة المناجم ، أو ادارة الشركات .. ادارة الشركات بوجه خاص لها شأن فى هذا الموضوع » بالعكس يا حضرات القضاة . اللى له شأن فى هذا الموضوع هى مصلحة المناجم والمحاجر . أدى هذا الى ان شروط التعاقد وأوامر التكليف قد احترمت . ولو لم تحترم ـ وهذا عسير ـ علينا أن نتقدم الى الخطوة النهائية ، وبناء على ذلك نطلب رد التقرير الى اللجنة لكى توضح لنا نتيجة التجربة التى قدمت » برضه الختام بتاع كلامه طلب رد التقرير الى اللجنة للمرة الثالثة .

وقال غنام « أعتقد انه لا محل اطلاقا لاعادة هذا التقرير الى اللجنة ، لأن هذا التقرير بالذات أعيد عدة مرات الى اللجنة ولم تتقدم أى اعتراضات أو ملاحظات جديدة على مشروع هذا القانون . أما ما يثيره حضرة الشيخ المحترم ابراهيم مدكور بأن هناك فرقا بين أمر التكليف وادارة الشركة ، لأن أمر التكليف يكون تحت اشراف الحكومة وسواء الشركة تدار بأمر تكليف أو تدار بدون امر تكليف ، فان رقابة الحكومة موجودة فى الحالين ويظهر انه قد تسرب الى ذهن حضرة الشيخ المحترم أن الحكومة هى التى تدير هذا المرفق عندما يكون هناك أمر تكليف ، والحقيقة ان الحكومة تشرف فقط كما هو الشأن فى أى شركة . ان عقد استغلال اى مرفق قد انتهى سنة ١٩٤٧ ، وقد سبق أن ناس عقدوا هذا الامتياز على أن تؤول جميع هذه الشركات الى الحكومة بمجرد انتهاء امتيازها .

الرئيس ـ انت حتقرأ المضبطة كلها والا ايه ؟

الدفاع ـ اذا كان على قراية المضبطة كلها ، حناخذ وقت لغاية بكره فانا استأذنكم فى قراءة بعض فقرات .

الرئيس ـ اذا كان الأمر يهمك احنا مستعدين نسمع .

الدفاع ـ دى نقطة مهمة قوى .

الرئيس ـ السيد غنام ممكن انه يفسر أكثر ، لانه حافظ الموضوع كويس .

الدفاع ـ أنا أقدر أفسر أحسن منه .

« اذا كان ثمة ملاحظات . فقد سبق أن عهدت الى مكاتب التسجيل التجارى وجميع البلاد ، باجراء تحقيق فى الشكاوى التى ترد الى الوزارة فتبين صحة بعضها من بعض . وقد أحيل الصحيح منها الى النيابة العامة » هذه هى الأولى . والثانية يقول غنام : انه مستعد لأن يرد فى هذه الجلسة على جميع ما يطلب منه من بيانات واستيضاحات فما الذى يطلبه حضرة الشيخ المحترم مدكور ؟ والثالثة « اذا كان عندك أسماء قلها لنا ، واذا كان عندك شكوى فى اى انسان قل لنا اسمه ايه ، واذا كنت عاوز تعمل استجواب ، الحكومة يهمها ذلك . لأن الاستجواب يوضح الأمر كله على نور فنحن ليس لدينا مانخفيه » ايه اللى خرج به الدكتور مدكور نفسه فى كل هذا . قال غنام « يتفضل بالاطلاع على كل ما يريد الاطلاع عليه ، قبل أن يطلب تحديد البيانات التى يطلبها . والوزارة على استعداد لاجابة طلبه » هذه قاطعة يعنى حتى اذا كان عاوز بيانات أو تقارير بس يقول لى .. خلصنا من هذا .

عاوز أوضح حاجة بسيطة فيما يتعلق بحق الدكتور مدكور نفسه ، اذا كان يريد أن يتحرى الأمر . اللجنة تبيح لكل عضو من اعضاء البرلمان انه يحضر فى أى لجنة ولو لم يكن عضوا فى هذه اللجنة يعنى كان يقدر الدكتور مدكور يحضر لجنة التجارة والصناعة ، بس لما يحضر مايتكلمش ولا يؤخذش صوته ولكن اللائحة احتاطت لهذا وقالت : اذا كان لأى عضو مش من اللجنة أى اقتراحات ، يبقى فى الحالة دى يكتب اقتراحاته وملاحظاته ويبعتها لرئيس اللجنة وفى هذه الحالة يمكنه أن يشترك فى المناقشة ولكن لا يكون له صوت . هذا فيما يتعلق بحق ابراهيم مدكور . فى المادة ١٥٨ مسألة الوقت تنص « على كل لجنة أن تقدم تقريرا فى ظرف شهر من مدة العمل البرلمانى عن كل موضوع يحيله المجلس اليها ، ما لم يحدد المجلس أو اللائحة ميعادا آخر . فاذا مضى الميعاد ولم يقدم التقرير فلرئيس المجلس أن يطلب من رئيس اللجنة بيان سبب التأخير ، وتحديد المدة اللازمة لاتمام عملها وسيعرض الأمر على رئيس المجلس لمنح المدة . فاذا لم يقدم التقرير فى الموضوع كان للرئيس أن يعرض الأمر على المجلس ويتخذ بشأنه ما يراه » . نحن نأخذ على العمل البرلمانى اكبر المآخذ ، انه يعطل الأعمال . فلما تبقى المسألة فحصت كل هذا الفحص ويراد اعادة التقرير الى اللجنة لثالث مرة يبقى غنام مذنب ؟

الرئيس ــ ارجو الاختصار .

الدفاع ــ أنا قربت أخلص .. بعد ذلك أقول لكم عن أمر القضايا اللى حفظ فيها الموضوع . ابراهيم مدكور أظن اذا كان هناك من يستطيع أن يحكم على جو الجلسة ، وأن يكون رأيا فى التيارات المختلفة الموجودة فى جو الجلسة .. رأيا صائبا ، سيما لابد من رأى هؤلاء الذين لهم مصلحة هنا ، ورأى هؤلاء اللى لهم مصلحة هنا لا رأى هذا المسكين ، اللى كل ما يعمل اى حاجة ، مع انه بيدقق فى كل حاجة .. يبقى موضع اتهام . نشوف الرأى اللى خرج به مدكور فى صفحة ٩٢ من المحضر : انه لم يستمد أى بيانات من أى موظف بادارة الشركات أو مصلحة المناجم ! وهنا يقول لنا التقرير بتاع نوفمبر والتقرير بتاع يناير ، وسبق ان قلت وأكرر أن هذين التقريرين ليس فيهما اى شىء أبدا الا مخالفات تموينية ، وفيه مخالفات كثيرة أخرى . جاء بعد ذلك فى سنة ١٩٥٢ مالناش دعوى بها . فيه الحسابات المتعلقة بالانارة مالهاش دعوة بالالتزام حتى يثبت منها اى شىء . والتهريب جه بعد كده .. تهريب الأموال الى الخارج . لم يكن هناك اى شىء منظور أمام غنام .

« وبياناتى هذه التى أشرت اليها كانت تدور حول نقطتين رئيسيتين

أولاهما : عملية التوزيع اللى هى المخالفات التموينية التى قلنا عنها ، وما لوحظ عليها من بعض الاهمال . والثانية : النظر حول خلاف داخلى بين أعضاء مجلس ادارة هذه الشركة . طيب هو ماله ومال كل ده . ومع ذلك يأبى هذا الرجل ـ كما حصل فى حكاية شركة سعيده ـ يأبى سواء له دعوى أو مالوش دعوة ، وهو وزير لوزارة التجارة والصناعة مهمته أن يحيى التجارة والصناعة .. يأبى الا أن يدرس عمل الشركات فجمع أعضاء مجلس ادارة الشركة ، لمجرد أن قيل لغنام ان هناك خلافا نشب بينهم . أراد أن يسوى هذا الخلاف الذى بينهم . الخلاف كان فى أوله لم يصل بعد الى ما وصل اليه من رفع دعوى بعضهم على بعض ، فجمعهم غنام فى الوزارة كى يزيل هذا الخلاف بينهم وبين بعض ، ولا يبغى من هذا الا أن الشركة مرفق عام تقوم بعمل ملح الطعام ، وعاوز الادارة تبقى كويسة .

وشركة الورق لما حصل خلاف بين أعضائها بعضهم البعض ، من أجل المصلحة .. أراد غنام أن يوفق بينهم جميعا . وفى شركة الاسفنج أيضا وصل الأمر بين أعضائها الى القضاء ..

الرئيس ـ هذا خارج عن موضوعنا خالص ؟

الدفاع ـ عاوز أبين أن طبيعة رغبة غنام ، التوفيق بين أعضاء الشركات كلها .

الرئيس ـ دى مسألة خارجة عن الموضوع .

الدفاع ـ استطرد من هذا الى انه فى سنة ١٩٤٧ اللى غنام جرح فيها بكل شناعة ونسبت اليه كل جريمة ، وفيه محكمة من المحاكم مطروح عليها نزاع الاسفنج عاوزه تدور على حارس . فالمحكمة من تلقاء نفسها ـ لما عرف عن هذا الرجل من انه نزيه ـ اختارته من غير ما هو يتقدم لها . وتقول فى حيثياتها « حيث أن المحكمة ترشح للحراسة محمود سليمان غنام ، استرعت فى ذلك ما يأتى : أولا أهمية المشروع اللى هو مشروع مصرى ومرفق عام من مرافق الدولة ، والمصلحة تقضى بأن تتعهد الموضوع من بدايته يد أمينة نزيهة مجربة ، حتى لا يتعرض المشروع للفشل » كان هذا الكلام سنة ١٩٤٧ وبعد ذلك من ضمن الأسباب ، ان المدعى عليهم الثلاثة رشحوه ، لأنه أولا منزه عن الغرض . ثانيا : مقدرته واستطاعته . ثالثا : مقدرته على الرعاية . رابعا : المصلحة العامة . وخامسا : ما تبين للمحكمة من انه كان رسول السلام بين جميع الخصوم ..

الرئيس ـ كفاية الصفات الحميدة دى كلها .

المتهم ـ ربنا أعلم .

الدفاع ـ فاتنى أن اذكر من كلام مدكور وأشير الى هاتين النقطتين : فبالرجوع الى مضبطة مجلس الشيوخ فى ٢٩ يناير سنة ١٩٥١ يبدو منها هذا ، ويشهد أيضا أن وزير التجارة حينذاك أشار الى هاتين النقطتين اذ قال « ان بياناتى كانت معتمدة على محور السماع ولم أعتد أن أعرض موضوعاتى فى المجلس الا بعد أن يكون لدى مستندات رسمية تؤيدها وخصوصا أن الأمر يتعلق بشركة حرة خارجة عن المجلس لا ينصب أمرها على المسئولية الوزارية وحدها . وطلبت فى نفس الجلسة تأجيل الموضوع الى أن تعرض تقارير المختصين فى هذا الموضوع على لجنة التجارة والصناعة كى تتأكد من حال الشركة التى يراد منحها حق الاستغلال ، ولكن المجلس لم يأخذ بوجهة نظرى » ثم يقول « لم يكن لدى ادلة قاطعة فى موضوع ما ، لا سيما أن الأمور المالية فى هذا تحرج الانسان ، ولأن المنافسة فى السوق الحرة قد تعرض أحيانا الى اشاعات لا يصح أن يقف الانسان عندها ساعة الحساب ، هذا الى أن معلومات الصحافة أو ما يمكن أن يتلقف من طريق أو من آخر ، لا تبيح لى عند توجيه المسئولية على اى حال أن اتهم » ثم يقول « أرى واجبا على أن أؤكد أن الملاحظات التى أشرت اليها فى مجلس الشيوخ لم تكن تمس الموظفين مطلقا » ويقصد طبعا الموظفين ، ومن باب أولى رئيسهم وهو الوزير « بدليل أنى قلت فى الجلسة نفسها أن الأمر لا ينصب على المسئولية الوزارية ، انما ينصب على شركة أريد منحها حق الاستغلال ، ويجب أن نتأكد من حال هذه الشركة » .

سؤال صريح « هل ترون أن فى اجابة الوزير على سؤالكم ما أبديتموه من ملاحظات ، ما يستشف منها انه كان محاميا للشركة أو ضالعا معها ؟ » هنا نسمع رد مدكور على هذا السؤال « أظلم نفسى وأظلم الوزير معى أن اثبت شيئا من ذلك ، وكل الذى دفعنى الى المعارضة فى الموضوع هو مطالبتى باستيفاء البحث والوزير نفسه فى الجلسة ، تعرض للنقطتين اللتين أثرتهما وهما موضوع التوزيع والخلاف الداخلى فى مجلس الادارة . وقرر علاجهما معا بل سلم فى الجلسة نفسها بأن نقصا فى التوزيع قد تداركه ، وانه قام شخصيا بحملة تفتيشية على محطة بولاق الدكرور واطمأن الى الأمر ، وانه قرر أيضا انه جمع بين أعضاء مجلس الادارة وانه لاحظ بعض مخالفات مالية طفيفة هى محل بحث . وازاء هذا لم يكن أمامى الا أن أسقط الظن كما قدمت ، ولم أكن فى طلبى الا الاستيفاء مزودا ، أى دليل قاطع أستطيع أن أواجه الموقف به . ونفس تسليم الوزير بالنقط التى أثرتها ، وتقريره للوقائع جعلتنى أطمئن على أن ما أثرته ، كان له أساس

وانه علاج بالعقل » يعنى النتيجة اللى طلع بها مدكور أن تقرير غنام للوقائع جعلته يطمئن الى أن ما أثاره كان له أساس وانه علاج بالعقل . غنام لم يوقع العقد . ليه ؟ لأنه منتظر حكم المحكمة فى القضايا التى رفعت .

الرئيس ــ الادعاء لم يقل انه وقع العقد . الادعاء مبنى على نقطة واحدة الدفاع لم يتناولها . وهى ان المتهم أمام مجلس الشيوخ أشار بكفاءة تلك الشركة ونزهها ، ونوه بقدرتها على الالتزام على غير الحقيقة . اذ كانت تحت يده وقتئذ تقارير المختصين .

المدعى ــ التقارير أهه .

الدفاع ــ كل التقارير الموجودة التى تحت يده ليس فيها الا مخالفات تموينية .

المدعى ــ لأ . فيها مخالفات من كل ناحية .. كلام مدكور اللى قاله الدفاع ماكملوش ، لازم يكمل الكلام كله لانه عمل بالضبط زى لا تقربوا الصلاة ووقف ماكملش .

الدفاع ــ انا كنت حاقرا كل كلام مدكور ، ولكن سيادة الرئيس طلب منى أخلص .

المتهم ــ انا ..

الرئيس ــ المتهم يظهر انه طمع فى ان المحكمة سايباله الحبل شويه النهارده .

المتهم ــ أنا قبل ما بتكلم باستأذن .

الدفاع ــ انا باستأنس .

الرئيس ــ ترفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين وأعيدت فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العاشرة) .

الرئيس ــ قبل ما يبدأ الدفاع أحب أوجه نظره الى انه يركز بقدر الامكان .

الدفاع ــ عند حسن ظنكم ..

المسألة الأخيرة اللى كنا بنتكلم فيها ، هى حكاية التقرير اللى بيقولوا ان غنام أخفاه عن المجلس ، وأن غنام فى المجلس أشاد بالشركة وهذا هو الكلام الذى قاله علشان تشوف اذا كان يستحق الوصف ده واللا لأ . رجائى من عدالتكم أن ترجعوا الى المضبطة وقد تلوت عليكم أقوال الدكتور مدكور الذى دارت المناقشة بينه وبين غنام ، والشعور اللى خرج به مدكور من هذه المناقشة وهو ما عبر عنه بهذا الكلام الذى تلوته على حضراتكم من محضر لجنة التطهير والسؤال الصريح الذى وجه الى مدكور « انت شعرت ان الوزير بيدافع عن الشركة هو محامى الشركة ؟ »

فقال « اظلم نفسى واظلم الوزير ... الخ » هذا هو الشعور اللى طلع به الرجل اللى بيناقش وهو الخصم الحقيقى فى هذه المناقشة التى جرت، واقصد من هذه الخصومة النزال البرلمانى مش خصومة شخصية .

اما أن التقارير التى كانت تحت يد غنام تحتوى على أشياء أخرى غير المخالفات التموينية ، فهذا ما نقطع بعكسه . ليه لأنه فيما يتعلق بالحسابات أنا لا أخفى شيئا . ففيما يتعلق بالحسابات هى من اختصاص ادارة الشركات أصلا ، وقلت لكم ان فيه حسابات .. والحسابات دى لغاية سنة ١٩٥٢ . ألفت لجنة أخرى علشان تراجع هذه الحسابات فلا يمكن أن هناك حسابات تراجعها ادارة الشركات ، وغنام يوقف القانون المستصدر من مجلس الشيوخ ، لغاية ما تنتهى هذه الحسابات ، مسألة طال شرحها ولا تنتهى ولا تؤثر على العقول .

الحكاية الثانية اللى كانت فى التقرير ، هى الخلاف بين اعضاء الشركة وتكلمت هنا عن الخلاف بين أعضاء الشركة وقلت لكم ان غنام صرح بوجود هذا الخلاف فى لجنة التجارة والصناعة ، كذلك فى مجلسى البرلمان لم يخف أن خلافا حدث . وأخيرا ما عدا ذلك مخالفات تموينية أقول لكم عليها ، ولا أعرف وانا بأطلع قدرت أطلعها كلها واللا لأ . فالذى اطلعت عليه أن تقرير الادارة المقدم فى ١٥ يناير فى المسائل الآتية : بيع الملح بأكثر من التسعيرة التى ارتبطت بها الشركة . هل هذه مخالفة تموينية واللا لأ ؟ بيع الملح الناعم ، هل هذا تموينى واللا لأ ؟ تعاقد الشركة بتوريد اشولة ، تموينى كذلك واللا لأ ؟ تأخير الشركة فى ارسال طلبات التجار ، تموينى أيضا واللا لأ ؟ كمان الأرباح التى أخذتها الشركة من الخيش ، دى كمان تموينية . ليه ؟ لأنهم يقولوا ان الخيش المستعمل قديم جـدا يعنى كل حاجة من دول تموينية مفيش شك فيما عدا الحسابات . وغنام لم يخف شيئا مطلقا .

الرئيس ـ مش خلصنا من ثالثا واللا ايه ؟

الدفاع ـ ناقص كلمتين حاقولهم فى دقيقتين . فى كلام غنام مع مدكور بيقول له « أرجو أن تتفضل ببيان ما تريد الاطلاع عليه قبل أن يطلب ايداع الملف ، والوزارة على استعداد لاجابة طلبك » لذلك خرج مدكور من الجلسة بالشعور الذى طرح على حضراتكم ، يبقى ناقص ايه ؟ ناقص ان كل المخالفات التموينية حكم فيها بالبراءة .

الرئيس ـ عاوزين نمر القضايا .

الدفاع ـ جنح عسكرية العطارين نمرة ١٠١ لسنة ١٩٥٢و١٠٢ لسـنة ٥٢

العطارين ، ومستعجلة اسكندرية ٤٢٦ لسنة ٥٢و٩٧ لسنة ٥٢ و٢٠ لسنة ٥٢و١١٤ لسنة ١٩٥٢ .

المدعى ــ الاسكندرية برضه ؟

الدفاع ــ أيوه . و٢٢٨ لسنة ٥٢و١٢٨٠ لسنة ٥٢و٢٤٦ لسنة ٥٢و٤٩و٩٧ لسنة ٥٢ وقضية الحراسة التى رفعت بعد ذلك فى سنة ٥٢ المتعلقة بما كان بين الشركة من خلاف حكم فيها أيضا ، وحكم فيها لمصلحة الشركة وهنا فى مصر حكم صادر من محكمة عابدين اكتفى به ، لأنه عمل مبدأ عدم تحايل فى البيع بأكثر من التسعيرة وحكم محكمة عابدين فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٣ ونمرة القضية ٧١ لسنة ١٩٥٢ . هذا فيما يتعلق بعدم الاخفاء عن البرلمان ، ولكن تقرير ادارة الشركات أخذ من هذا الرجل كل عناية وحوله أولا على الادارة المختصة .

الرئيس ــ المحكمة فاهمة روح المتهم .

الدفاع ــ هذا التقرير بالذات أحاله الى ادارة المناجم ، وادارة المناجم اخذت رأى الادارة القانونية اللى هى بمثابة المستشار القانونى ، وتسمى بادارة التشريع . وادارة التشريع أشرت ان كل هذا ينتهى ويعرض بعد أسبوع .

الرئيس ــ المحكمة مكتفية بكل هذا .

الدفاع ــ فيه حاجة من حقى أن أقولها . انا كنت أشرت الى القضايا المرفوعة الى مجلس الوزراء وزميلنا الأستاذ عبد الرحمن صالح قال لى غنام يعرف ايه اللى تم ، وأنا سألت غنام عن اللى تم فقال لى أنا رفضت ، أنا لا أحب أن أجادل فى شيىء مش مالى ايدى منه ١٠٠ ٪ فقلت له طيب مع ذلك أرجو ضم هذه القضايا . فاذا كانت حفظت أستخرج منها ما ينفعك . واذا لم تحفظ أنا أستخرج منها ما ينفعنى فلم تحفظ. وكل هذه القرارات رفعت الى مجلس الدولة . عظيم جدا .. انه يبقى عندنا نظام رفع دعوى ضد الحكومة ، الى ناحية يمكن ان يشتكى الناس اليها، وهى مجلس الدولة . وعظيم من العهد الحاضر أنه اذا كان لم يقض فى هذا فى مجلس الوزراء ولو انه مؤلف من بعض رجال مجلس قيادة الثورة أن يوافق مع ذلك على الالتجاء الى مجلس الدولة ضد أحكام مجلس الوزراء ، وهذا ليس أحسن من هذا فى توخى العدالة فهناك قضايا ، وقضايا أخرى سبق أن أمليت أرقامها .. هذه القضايا اللى حصل بشأنها فى مجلس الدولة أن قضيتين أبعدتا وواحدة مرفوضة ، لأن بعض الدوائر تنحت ولا تزال هذه القضايا منظورة أمام مجلس الدولة سواء فيما يتعلق بوقف التنفيذ أو فيما يتعلق بالغاء القرار والنمرة أقولها لكم

١٩١ سنة ٧ قضائية . اما الاثنتان اللتان أبعدتا ٨ سنة ٧ قضائية والجلسة أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

الرئيس ـ انتقل على رابعا بقه ؟

الدفاع ـ الجزء الرابع .

الرئيس ـ بس ركز فى رابعا وخامسا من فضلك .

الدفاع ـ انا برضه حا أركز فى الرد على السؤال العام الذى تفضل به سيادة الرئيس عند استجوابه لغنام . لقد سأل سيادة الرئيس عن موضوع حضور الوزراء جلسات البرلمان ، وهل كان هناك اهمال فى حضور هذه الجلسات ، وبعدين طلب الرئيس من المدعى أن يتحقق مما اذا كانت هناك جلسة لمجلس الشيوخ فى نفس اليوم ، ولقد تبين من السؤال أن مجلس الشيوخ كان منعقدا وحضره ثمانية من الوزراء .

الرئيس ـ اذا كنت سألت هذا السؤال ، فلأنى حبيت تفهم الأوضاع كانت ماشية ازاى ، ولكن دى مش داخلة فى موضوع الادعاء ، وانما تفيد فى تفهم الروح التى كانت تسير بها المسائل .

الدفاع ـ بلاش اذن نتكلم عن الميزانية وتحضيرها وموعدها ، لأن سيادة الرئيس يطلب أن ندخل فى صميم الادعاء .

الرئيس ـ الادعاء هو أن غنام أدلى بتصريح قال فيه : ان الاصلاح قد بدىء فيه فعلا وهذا غير الحقيقة .

الدفاع ـ هذا الكلام يكاد ينص على ما قاله الادعاء أكثر مما ينصب على كلام غنام . لقد قرأ الادعاء ما قاله غنام ، وقال انه يقول فيه أن العقد قد ابرم ، واذا رجعنا الى هذه العبارة وجدنا أنه لا وجود لها ، وآدى مضبطة ١٣ فبراير سنة ١٩٥٠ وفيها كلام غنام .

الرئيس ـ هو كان سنة ٥١ ولا سنة ٥٠ ؟

الدفاع ـ لأ ده كان سنة ١٩٥٠ وآدى كلام غنام ، فهو يقول فضلا عن الاعتبارات الوطنية والتاريخية التى اشار اليها حضرة النائب المحترم الاستاذ ابراهيم شكرى ، فان هناك خبراء انجليز قد عاينوا المحروسة . هذا عدا خبير ايطالى من البحرية الايطالية فحص هو أيضا ، وعدا فحصها فى مالطة ودى ماجبتهاش النيابة ، لأن ما فيش فيها حاجة ونص عبارة : الاصلاح بدىء فيه فعلا ، ماهياش موجودة وكل الذى قيل هو أن خبراء بحثوا الموضوع وقد شرع فى الاصلاح فعلا . ما فيش كلمة غير كده ، يبقى ما جاء مما ورد فى الادعاء مالناش دعوة بيه ، لأنه مش موجود فى كلام غنام . فقد قال الادعاء انه تعمد أن يقولها وقالها كذبا

ليضلل المجلس ! وان الوزير قال هذا علشان مصلحة الملك السابق . وغنام لما دافع كان موجودا فى المجلس باعتبار أنه الوزير الوحيد الذى بقى فى المجلس ممثلا للحكومة . وجه السؤال من رئيس المجلس الى الأستاذ عبد المجيد عبد الحق ولكن أظن أن اجابة الأستاذ عبد المجيد عبد الحق ما تعفيش مندوب الحكومة ، من أنه يجاوب . وهو أيضا قد اجاب بما لا يخرج عن اجابة عبد المجيد عبد الحق وبما يتفق مع الواقع الثابت فى الملفات بناء على شهادة ناس كدول ، لا يمكن أن تتطرق الى أقوالهم الشبهات أو الشكوك . غنام حضر جلسات مجلس الوزراء اللى بحث فيها الموضوع قبل ما يقر من مجلس الوزراء ويذهب الى البرلمان ، لأن الموضوع كما تعرفون حضراتكم قبل أن يأتى الى مجلس الوزراء تبحثه لجنة المالية ، بوزارة المالية ، بناء على مذكرة ترفعها الوزارة المختصة . وهى هنا وزارة الحربية والبحرية ، ثم يرسل بعد موافقة اللجنة المالية عليه الى مجلس الوزراء والموضوع فى الواقع يرجع الى سنة ١٩٤٩ كما هو ثابت فى أقوال جلال علوبة حيث فحصها خبراء انجليز عندما سحبت فى القنال . والخص أقواله بكل اختصار ، فهو يقول : فى سنة ١٩٤٧ انتدب بالفعل جماعة طلاينة علشان يشوفوا المحروسة ويكتبوا تقريرا عنها ، وده فى أقوال جلال علوبة أمام لجنة التطهير . وثابت فى محاضر لجنة التطهير ص ١٨ ومنها يتبين أن فكرة اصلاح اليخت ترجع الى سنة ١٩٤٦ واتجهت النية فى سنة ١٩٤٧ الى اسناد العملية الى الشركة الايطالية . ولقد كتب الديوان الى الوزارة فى أوائل سنة ١٩٤٨ ، ولكن الوزارة رفضت فى عهد النقراشى وأعاد الديوان الكتابة فى هذا الشأن فوافق الوزير فى أوائل سنة ١٩٤٩ ولكن البرلمان اشترط شرطين : أن تتم موافقة مجلس الوزراء على الاصلاح ، وأن تذلل الصعوبات القائمة من ناحية الخبراء العالميين ، على أن يكون مفهوما أنه لا يرجع الى مجلس النواب بل الى مجلس الوزراء ، اذن كان الموضوع قد انتهى ولا شأن للبرلمان به ، ولكن انخفاض سعر العملة ادى الى حدوث فرق فى الاعتماد المفتوح ، مما تطلب العودة الى البرلمان لطلب اعتماد بهذا الفرق . بعد هذا مهما كان الموقف فالاعتماد كان قد انتهى أمره ، والشرطين اللذين اشترطهما البرلمان هما ان يفحص الخبراء اليخت بقصد المقارنة بين أمرين : الاصلاح أو شراء مركب جديدة . فالمطلوب هو بحث : أيهما أحسن ؟ انهم يشتروا يخت جديد ، أو يصلحوا . آدى الغرض من الخبراء وان يكون الصرف على أساس تقرير الخبراء الجدد ، مرهونا بموافقة من مجلس الوزراء ، ومجلس الوزراء كان مفوض من البرلمان فى سنة ١٩٤٩ أنه يبت فى الحكاية دى بالقبول . وانتهت المسألة وما كانتش تحتاج الى رجوع للبرلمان تانى . ولكن لسوء الحظ انخفضت العملة وانخفض سعر الجنيه المصرى وقدم الاعتماد

بطلب رفع تكاليف الاصلاح من مليون الى مليون و٣٢٠ ألف جنيه ، وبالبحث وجد أن المذكرة قد رفعت فى عهد الوزارة السابقة لوزارة الوفد ، وانها بتوقيع وزير المالية فى ذلك الوقت ، وهو الأستاذ عبد الشافى عبد المتعال وأرسلت من وزارة المالية الى مجلس الوزراء بالفعل ، ولكن الوزارة سقطت قبل اقرار الاعتماد . وقد جرت العادة أن الوزارة اذا سقطت ترد المذكرات ثانية الى اللجنة المالية ، فتعيد النظر فيها من جديد وتقدمها الى مجلس الوزراء من جديد ، وليس هذا فى الواقع الا اجراء شكليا . وأقرتها اللجنة المالية من جديد ، وأرسلتها الى مجلس الوزراء وكان وزير المالية فى الوزارة الوفدية فى ذلك الوقت ، هو الاستاذ زكى عبد المتعال وبالرجوع الى المذكرة نجد انه لم يذكر فيها شىء سوى عن فرق العملة . نيجى للكلمة الدقيقة التى قالها غنام ، وهى أنه شرع فى الاصلاح فعلا ؟ فنجد أن الاصلاح شرع فيه من بدرى من أكتوبر ، وعلى حسب كلام جلال علوبة أنه حصل فى أكتوبر سنة ١٩٤٩ ما يعتبر شروع فى الاصلاح فعلا ! ازاى جلال علوبة بيقول ان ماكانش فيه فائدة وان كان واضح أن الملك مصمم ، وان نيته اتجهت من اللحظة الأولى على أنه يدى الشركة الايطالية أورلندو ، وأن الملك رأى أن الوقت ضاع بين الأخذ والرد والمكاتبات بين الشركات ، فأعطى أمره بسفر اليخت الى ايطاليا . هو احنا جايين ندافع عن الملك السابق وسوء تصرفه واستبداده وطغيانه ! ان كل هذا معروف . ومجمل ما يقال فى هذا الصدد هو تحصيل حاصل ، وانتم تعرفون هذا خيرا منا . وهل معنى هذا أن يحمل غنام مسئولية فساد الملك السابق ؟! يستمر جلال علوبة فى أقواله فيقول : ان الملك مصر على أن تعطى عملية اصلاح اليخت للشركة الايطالية اورلندو ، وانه لهذا لم تتدخل الشركات الانجليزية فى الموضوع لأنها عارفة أن مفيش فايدة .

الرئيس ــ هو الملك كان عنده حرية التصرف فى التعاقد مع اى شركة على كيفه؟

الدفاع ــ لأ طبعا . ولكن أنا حا أورى سيادة الرئيس ايه اللى عمله ، وان كنت أنا سأحاول أتمشى مع رغبة سيادة الرئيس فى أن أحصر كلامى فى الموضوع . لأ هو ملوش حرية التعاقد ، ولما شاف أن الحكاية أخذت أخذ ورد ، وواحد بيقول له ان فيه شروط وضعها البرلمان ــ ولقد ذكرت لحضراتكم أن البرلمان وضع شرطين بتوع الخبراء ، وان الصرف يكون حسب تقريرهم ــ أعطى أمره لليخت بالسفر الى ايطاليا . وفى هذا يقول جلال علوبة « ورغبة الملك اتجهت منذ اللحظة الأولى الى الشركة الايطالية أورلندو » وكما رأى الملك أن الوقت قد ضاع بين الأخذ والرد والمكاتبات بين الشركات ، فأعطى أمره بسفر اليخت الى ايطاليا على أن تتم موافقة مجلس الوزراء وتذلل الصعوبات القائمة من ناحية الخبراء

العالميين ، كما أمرني الملك أن أستدعى أحد الخبراء الايطاليين لمعاينة اليخت المحروسة ودراسة مشروع الشركة وفعلا أول ما وصل اليخت الى المياه الايطالية اتصلت بالسلطات البحرية لتعيين من يرون . وندبوا فعلا كبير مهندسيهم ويحمل رتبة أمير البحار ، وقد وافق هذا الخبير على مشروع الشركة وكان من المقطوع به كأمر الملك السابق ، أن هذه الشركة هى التى ستقوم بعملية الاصلاح . وظلت المحروسة فى ايطاليا فى مكانها هذا (حوض الشركة) من ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٩ الى أول أبريل سنة ١٩٥٠ . ولا تعجبوا من هذا ، فأن الذى يؤيده هو أن جلال علوبة يقول ما دام الملك مصر ، وما دام عرف ان أمر الاصلاح سيسند اليها .

الرئيس ـ والحكومة الدستورية كانت فين ؟

الدفاع ـ والله ما كناش موجودين ، ولكن كان فيه حكومة دستورية برضه سنة ١٩٤٩ .

الرئيس ـ ماكنتوش لسه انتم جيتم ؟

الدفاع ـ أيوه . وده الجواب ، وده الحد الفاصل . وسيادة الرئيس يعلم وهو سيد العارفين ، كيف كان الجيش يستخدم فى وقت من الأوقات ضد الحركة الوطنية وقد كان الجيش فى يد جماعة تعلموا على يد الانجليز . وكانوا يوجهون الجيش ضد الحركة الوطنية . وفى كل مناسبة من المناسبات التى كانت تلى فيها الحكم الوزارة الوفدية كانت تصطدم بالملك السابق ، ولم تكن تخرج من الحكم الا مقالة فى كل مرة من المرات ، حتى بلغ عدد مرات اقالتها خمسة ! ثم بعد ذلك فى آخر مرة جاءت فيها الحكم ، أرادت أن تجرب تجربة ، وهى سياسة المهادنة مع هذا الملك الطاغية . وكانت تهدف فى ذلك الى غرضين : الأول أنه ربما أمكنها التخفيف من طغيانه ، ولعلكم تذكرون ما كان يقال عن الوفد ، وعن أن النحاس رفع علما على بيته عاوز يعمل رأسه برأس الملك ، وان النحاس قاعد أمام الملك ومربع ايديه ، وان النحاس عاوز الجمهورية . كما سبق أن اتهم سعد زغلول بأنه يطمع فى عرش مصر .

الرئيس ـ أنا عاوز بس أتصور الوقائع على حقيقتها ، حكومة الوفد موجودة بحكم الأغلبية ، وتقدم لها طلب بزيادة اعتماد المحروسة ، وكان لسه العقد ما وقعش وفيه زيادة ٣٢٠ الف جنيه فرق عملة .. ما كانتش تستطيع أن تعترض وتلغى القانون ؟

الدفاع ـ كانت تستطيع .

الرئيس ـ ولكن ما حصلش !

الدفاع ـ أيوه ما حصلش .

الرئيس ـ ليه ؟

الدفاع ـ ربما للسياسة الجديدة التى رأت انتهاجها ، وخصوصا أن الموضوع كان بت فيه من عهد برلمان سابق ، ووزارة سابقة . واللى كان معروض عليهم هو اعتماد لفرق العملة .

الرئيس ـ لو كان حصل كان يقيل الملك الوزارة ، علشـــان ما وافقتش على اعتماد اصلاح اليخت ؟

الدفاع ـ لأ . ليه ؟ هو مش عبيط . هو ينتظر ويستنى لها على حاجة بعد أن يقوم بتسوىء العلاقات والجو من ناحية المعارضة والبرلمان .

الرئيس ـ هل معنى هذه المهادنة ، اننا نوافق له على كل حاجة ونساعده على كل حاجة ولو كانت ضد المصلحة ؟

الدفاع ـ أنا اقول انها جايز ماجتش ، وده فرض جدلى . وانت بتسألنى وانا با أرد وان كان هذا لا صلة له بموضوع الادعاء .

الرئيس ـ طيب ندخل فى موضوع الادعاء .

الدفاع ـ ان لى أن أستنتج أكثر من هذا ، من هذه الأقوال . ان لى أن أستنتج ان الاصلاح بدىء فيه فعلا . فمش معقول أن الملك السابق مصر على الشركة أورلاندو وانه بعث اليخت الى ايطاليا ، وان يوافق الخبير على مشروع الشركة ، وما يكونش العمل قد بدأ بالفعل . ويتضح هذا من أقوال جلال علوبة ، وآدى كلامه فى محضر لجنة التطهير المره دى . فى ص ٢٥ سئل : هل كان الملك عندما أمرك بتسفير اليخت الى ايطاليا ، هل كان مفهوما أن تسلم اليخت الى الشركة لتقوم بالاصلاح بمجرد وصولك « وتحققوا وجه هذا السؤال اليه ، فأجاب هذه المرة بحرص شويه ، ولكن برضه برغم احتياطه ، فان الجواب فيه ما يدل دلالة قاطعة صريحة على ان الاصلاح ابتدأ . فهو يجيب قائلا « كان المفروض أن أمر الملك بسفر اليخت الى ايطاليا لاحراج الوزارة ووضعها امام الأمر الواقع حتى توافق على اعطاء شركة أورلاندو عملية الاصلاح . وقد تم للملك ما شاء ولم أنفذ تعليمات من الملك السابق بشأن تسليم اليخت للشركة ، وأنا من نفسى أعطيت تعليمات بعدم تسليم اليخت للشركة الا لمجرد الفحص الظاهرى ؟ ومش مفروض أبدا أن العمل بيبتدىء الا بالفحص الظاهرى .

الرئيس ـ الناس اللى حيفحصوا ، بيفحصوا يمكن علشان حياخدوا العملية ، ولكن العقد ماكانش أبرم .

الدفاع ـ العقد ماقلتوش لأنى ماليش دعوة بيه ، وانا عاوز أرجوكم اننا نحصر الكلام فى الادعاء ، فالنيابة لا تقول ان غنام قال ان العقد أبرم ، ولكن هى تقول ان غنام قال شرع فى التنفيذ فعلا . ولكن لم تأت سيرة العقد .. وهل شرع فى الاصلاح من غير تعاقد .

الرئيس ـ هى الحكومة مش ملزمة تتحقق من هذا ؟



الدكتور صلاح الدين وبجواره غنام يراجعان بعض المستندات

الدفاع ــ طبعا . ولكن غنام سئل : هل شرع فى التنفيذ أولا ، فقال شرع فى التنفيذ فعلا وهذا مسلم به من أول لحظة ، ولكن فيما يتعلق بأن الحكومة من الأول كان عليها أن تدرس الموضوع وتشوف هل العقد أمضى أولا ؟ فهل يحمل موكلى مسئولية هذا العمل كله . وهل يحمل مسئولية مجلس الوزراء وحده ومسئولية البرلمان بمجلسيه ؟ لقد رفعت مذكرة من اللجنة المالية الى وزير المالية عبد الشافى عبد المتعال قبل الوزارة الوفدية ، وقدمت الى مجلس الوزراء باعتماد مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه من تكاليف عليه قدرها مليون جنيه وذلك للسنة الأولى . ثم بعد هذا جدد وصرف بعد اشتراط البرلمان عرض الأمر على خبراء عالميين جدد ، وان يكون الصرف على أساس تقرير لجنة الخبراء الجدد ، ومرهونا بموافقة مجلس الوزراء . وخلص مجلس الوزراء وانتهى من أن الشروط اللى علق بها البرلمان الصرف مراعاة ، والحكاية كانت خالصة وجاهزة والمذكرة بتاعت رفع المبلغ وزيادة مقدار ٣٢٠ ألف جنيه انكتبت قبل الوزارة الوفدية ، واللى كتبها عبد الشافى عبد المتعال . ثم أعيدت للجنة المالية وأعادتها الى زكى عبد المتعال ورفعها الى مجلس الوزراء ، ثم المذكرة وافق عليها المجلس بعد ما انتهت اليه فى حدود ، ان ده فرق عملة لأن العملة كانت خفضت . أما المسألة السياسية فدى تتعلق بالوضع السياسى

اللى كان موجود . والذى أريد أن أقوله ان غنام لم يقل أن العقد أبرم ، وكل ما قاله هو أن الاصلاح شرع فيه فعلا . لى أن أتصور أن علوبة وقد كان قائدا للبحرية ، بيخفف العبارة ، فهو يقول : ان اليخت سلم للشركة للفحص الظاهرى ، والفحص الظاهرى ليس فى الواقع الا شروعا أو ابتداء فى التنفيذ ، هناك رجل عظيم زى ما قلنا على الدكتور ابراهيم مدكور ، وهو رجل يستطيع أن يواجه الملك ص ٥٣ من محضر لجنة التطهير التى سئل أمامها الاستاذ حسين فهمى ، وقد كان كما قلت من الناس الذين يقولون للملك السابق لا ! وهو من الناس العظام الذين يستعين بهم العهد الحالى « وحدث بعد ذلك فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ وكان حوالى ٢٠ سبتمبر وعلى وجه التحديد يوم حريق الذخيرة بالقلعة ، وكان يومها اجتماع لمجلس الوزراء فى المساء .. أخبرنى وزير الحـــربية الفريق محمد حيدر أن المحروسة تسافر الليلة الى ايطاليا بأمر الملك لتنفيذ عملية الاصلاح ، فحذرته من بدء التنفيذ قبل استيفاء كل الشروط الواردة فى قانون الميزانية » الرجل عمل اللى عليه ، ولكن هل كان تحذير حسين فهمى يوقف الملك عن تنفيذ أغراضه . ولسه كلام عبد المجيد عبد الحق .. له كلام صريح ، وهو الرجل اللى حضر جلسة اللجنة المالية التى بحث فيها هذا الأمر ، ومنها يتبين بشكل قاطع أنه كان مفهوما أن بدء الاصلاح كان قطعيا لاشبهة فيه ، وكلام عبد المجيد عبد الحق الذى قاله فى الجلسة هو الذى تلاه كلام غنام ، الذى يؤاخذ عليه . وكلام عبد المجيد عبد الحق له أهمية لأنه رد على رئيس المجلس وتلاه غنام ، فقال عبارة « وشرع فى الاصلاح فعلا » . هو بيحكى حكاية فى الأول بيقول فيها انه فى مناسبة من المناسبات حضر حفلة من حفلات الجيش المصرى ، وجلست فى مكان فيه منصة عالية يجلس عليها بعض الضباط العظام ، ثم حضر الى ضابط برتبة لواء ودعانى الى الجلوس الى هذه المنصة بناء على طلب حيدر باشا . فذهبت وأفردوا لى مكانا بجوار حيدر باشا . وفى أثناء الحديث قال لى : الملك غضبان منك جدا علشان اعتراضك على المسائل اللى الملك عاوزها ، فقلت مسائل ايه ، مسألة المحروسة مثلا ؟ فقال أيوه وانا أفهمت الملك انك من المخلصين ، فأفهمته أن اخلاصى هو اللى يدعونى الى الاعتراض وان كل شخص مخلص لازم يرشد الى ما فيه الخير ، وخصوصا ان هذه الأعمال مضرة بالعرش ضررا بليغا ، وفيه اشاعات بأن هذه المبالغ تدخلها رشوة لبعض رجال الحاشية . ثم يقول الرجل بعد هذا انه رأى ان الفريق محمد حيدر — ونقولها انصافا للحق — ممتعض من تصرفات رجال الحاشية ، لأنهم بيساعدوا الملك السابق على انه يعمل اللى على كيفه ، ثم يقول انه بعد الاجتماع الثانى يتبين من أقوال مندوب البحرية — وهو جلال علوبه — أن التعاقد الذى

عقد على الاصلاح فى سنة ١٩٤٩ نص على أن تكاليف الاصلاح ترتفع بنسبة ارتفاع المواد فى السوق العـالمية ، وان الكلام فى التكاليف او فى التعاقد نفسه عن الاصلاح انتهى أمره حيث تم التعاقد فعلا ، وبذلك لم نجد مفرا من الموافقة على الاعتماد لأنه كان قد دفع مليون جنيه كما فهمنا . وان اليخت فى المرحلة الأخيرة من اصلاحه ، ولابد من تنفيذ العقد .

فهو يعتبر اذن أن هناك تعاقدا فعلا ، وذلك كما سمع من اقوال مندوب البحرية .

الرئيس ـ وهو الملك كان يملك المحروسة ؟

الدفاع ـ أنا عارف .

الرئيس ـ والله احنا عاوزين نبيعه .

الدفاع ـ يبقى أحسن .

الرئيس ـ ما ييجى يشتريه بالأموال اللى هربها للخارج !

الدفاع ـ يفهم من هذه الأقوال ان التعاقد تم من سنة ١٩٤٩ وبعدين حدث فيه ارتفاع فى السوق العالمية ، وسقوط سـعر الجنيه انتج الفرق . فطلب اعتماد الـ ٣٢٠ ألف جنيه ، ومندوب الملك السـابق أو مندوب الوزارة الحاضر أمام اللجنة قال هذا . ولذلك قال عبد المجيد عبد الحق ما معناه انتم مجانين تعارضوا ! لقد انتهى الكلام فى التكاليف او فى التعاقد على الاصلاح ، لقد انتهى أمره وكل ما يبحث هو اعتماد فرق العمـلة ولا مفر من الموافقة على الاعتماد ، لأنه قد دفع مليون جنيه . كما فهمت أن اليخت فى المرحلة الأخيرة من اصلاحه ، ولا بد من تنفيذ العقد . فبعد كده قالوا له مين اللى قالك ؟ فقال لهم المندوب ، وكان مندوب الحربية وثابت فى الأوراق انه جلال علوبة .

الرئيس ـ عبد المجيد عبد الحق عضو فى اللجنة المالية ، ما يقدرش يعرف من المندوب كان أمتى التعاقد وبدأ الاصلاح امتى ؟

الدفاع ـ سألوه فأجاب بما قلت سابقا ، واللجنة عادة تأخذ كلام المنـدوب قضية مسلم بها ، ولا يتشككوش فى أقوال مندوب الحكومة ، والا يعتبر انه زور فى أوراق رسمية .

حضرات القضاة : لقد طلبنا الاطلاع على محاضر لجنة الشئون المالية بمجلس النواب للاطلاع على ما قيل فى هذا الشأن ، وأنا كنت عضوا فى لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ وكانت بتعمل لها محاضر مستوفاة ، وكذلك لجنة المالية بمجلس الشيوخ تسير على هـــذا الوضع بالذات وجرت العادة أن تكون لها محاضر مفصلة تشمل جميع المناقشات واذا بنا نجد محضر الشئون المالية بمجلس النواب ليس فيه سوى أن الأمر

عرض على اللجنة ، فقررت اللجنة الشيء الفلانى ، لأنه متعلق بانخفاض سعر العملة ، وبعدين المحقق راح ـ وله الحق ـ وسأل سكرتير عام مجلس النواب . اشمعنى ؟ ليه محاضر لجنة المالية بمجلس الشيوخ ، تختلف عن محاضر لجنة الشئون المالية بالمجلس ، ولماذا تختلف المحاضر فى المجلسين ! واذا كانت هذه القاعدة تتبع فى اللجان الأخرى ، أفليس من الواجب حفظ محاضر مفصلة للجنة الشئون المالية وهى أهمها . قلت لحضراتكم اننى كنت بلجنة الخارجية بمجلس الشيوخ ، وأذكر أن محاضرها كان يكتب فيها كل كلمة بالتفصيل ، وهذا يفسر أن الامور كانت ماشيه ازاى . ومع ذلك فلن أكثر من الاستشهاد بكلام عبد المجيد عبد الحق ، واعتقد انه قد يقال انه يريد أن يجامل غنام ولكن ايه الرأى فى كلام حيدر ؟

الرئيس ـ ما تدخلش الاعتقادات فى الموضوع ، الوزارة السابقة اعتمدت مليون جنيه ...

الدفاع ـ ان ما قاله جلال علوبة ، وما قاله الأستاذ عبد المجيد يؤيده أمران : الأول سفر اليخت لايطاليا ، واستحضار الخبير الايطالى ، يبقى فيه تنفيذ والا لأ ؟ علوبة يقول للفحص الظاهرى ، ولكن كان هناك بالفعل تنفيذ مما يتضح من اقوال الأستاذ عبد المجيد عبد الحق ، ومن كلمة الفريق محمد حيدر عندما يقول : ان الملك السابق قال ابعتوا المحروسة ايطاليا علشان تصلح . واللى يعرف الملك السابق ويفهم روحه يقدر يتصور الحقيقة ، خصوصا وان علوبة يقول « كان المفروض أن امر الملك بسفر اليخت الى ايطاليا لاحراج الوزارة ، ووضعها أمام الأمر الواقع » ويبقى كلمة غنام اذن كلمة حق . وليس هذا فقط بل انها تحصيل حاصل ، ولا يمكن أن تكون عبارة غنام القصيرة هذه ، هى اللى رجحت كفة على كفة ، وهى التى حملت المجلس على أنه يوافق على هذا الاعتماد. لقد وافق المجلس عليه بالاجماع دى مسألة منتهية من زمان ، واللجنة المالية موافقة باجماع الآراء والتقرير يفهم منه أن المجلس حيوافق لأن المسألة مسألة فرق عمله . ثانيا المجلس لما عرض عليه الأمر وافق بالاجماع فلم تكن الموافقة بالأغلبية النسبية ، ولم تكن الموافقة بأغلبية ١٠٠ ضد ٩٨ مثلا ، حتى يقال أن كلام غنام أقنع اثنين أو ثلاثة لأ ، ده كانت الموافقة بالاجماع ، حتى ابراهيم شكرى اللى كان معارض ما اعرفش ـ انصافا للحق ـ هل كان حاضر عملية التصويت أو لأ ، المهم أن الموافقة كانت بالاجماع . ولكن **يا حضرات القضاة** .. هل كان مجلس النواب هو وحده المنفرد بالأمر . ده كان فيه مجلس شيوخ ولم يثبت على موكلى انه تكلم فى مجلس الشيوخ باجماع الحاضرين ؛ ما عدا الأستاذ عبد

السلام الشاذلى ، ومجلس الشيوخ كان فيه معارضـة قوية ضـد الحكومة القائمة ، وكان فيه كل أقطاب المعارضة الممتازين وهم الذين قدموا بعد ذلك العريضة العظيمة التى ينتقدون فيها الأوضـاع للملك السابق . يظهر **يا حضرات القضاة** ان البرلمان اعتبر أن الحكاية خلصت من سنة ١٩٤٩ . انتهيت من الشطر الرابع من الادعاء الثانى .

الرئيس — ننتقل الى الفقرة خامسا من الادعاء الثانى الخاصة بشركة سعيدة .

الدفاع — حاضر واظن أنا كنت مختصر فى كلامى .

الرئيس — كويس اتفضل .

الدفاع — برضه باختصار موضوع اعانة شركة سـعيدة عرضت على غنام مرتين . مرة فى اللجنة اللى شكلت لبحث الموضـوع ، ومرة فى الدور الثانى للموضوع ، وتتصل بكلمة قالها فى مجلس الشيوخ ردا على زميلنا الدكتور ابراهيم مدكور . فقد سأله سؤالا ورد عليه ، فيما يتعلق بالاعانة فهل اللى عمله غنام فيه اخلال فى حق المصلحة العليا ، واخلال فى حق السلطة العليا للبرلمان الخ .. كما ورد فى الادعاء ؟ مسألة اعانة شركة سعيدة لم تمر بسهولة ، بل عملت لها لجنة . واللجنة عملت لجنـة فرعية وكانت اللجنة الكبيرة مكونة منه رئيسا ، ومن الأستاذ عبد الله أباظة وكيل الوزارة ، ومحيى الدين عابدين مدير ادارة الشركات ، ومدير مصلحة الطيران المدنى أعضاء .

الرئيس — ايه دخل وزارة التجارة فى مسألة من اختصاص مصلحة الطيران المـدنى ؟

الدفاع — كان بيعتبر أن دى شركة ، وادارة الشركات تابعة لمصلحة الطيران المـدنى .

الرئيس — اعانة شركات الطيران مسألة تخص مصلحة الطيران المدنى منطقيا .

المتهم — يظهر ان ده كان موضع خلاف ، وبعد كده أعيد الاختصاص لمصلحة الطيران المدنى ، ولدرجة اننى قلت كده لعبد الله أباظة ، وانا قلت كده فى تأشيرتى .. ان هذا الموضوع من اختصاص مصلحة الطـيران المدنى ، ووزارة التجارة على أتم استعداد أن تكلف ادارة الشركات بمراجعـة الحسابات ودفاتر الشركة ، وانا قلت هذا لأنه اذا كانت ناحية مراجعة الحسابات ، هى اللى جابت لنا الاختصاص فاحنا مستعدين للمعاونة كلما طلب الينا ذلك .

الرئيس — اللجنة اللى قدرت المائة الف جنيه كانت من وزارة التجارة ؟

الدفاع — كانت مشتركة مع مصلحة الطيران المدنى .

المتهم — ده كان فى أوائل سنة ١٩٤٩ .

الرئيس — احنا عاوزين نعرف مين اللى قدر الاعانة .

المتهم — الاعانة قدرت فى مصلحة الطيران . مصلحة الطيران المدنى هى اللى

حددت ووافقت على اعانة المائة الف جنيه فى سنة ١٩٤٩ وبعدين رفعت الورق الى وزير الحربية ، وهذه حولته الى ادارة الشركات وكانت تابعة فى الأصل لوزارة المالية ، وبعدين تصادف أن ادارة الشركات نقلت فى سنة ١٩٤٩ الى وزارة التجارة والصناعة . بقى لو كانت بقيت تابعة لوزارة المالية، ماكانش يبقالى دعوه بالمره ، وكانت تبقى من اختصاص وزير المالية وكفى الله المؤمنين القتال . وكان مكتوب لمجلس الوزراء قبل ما أدخل الوزارة ، وكل المذكرات دى اتكتبت قبل عهدى ، وبعدين اتحركت فى مدتى وبعد ما انتهت اعانة سنة ١٩٤٩ وصرفت طلبوا منى عمل اعانة سنة ١٩٥٠ فقلت ما صدقنا خلصنا من اعانة ١٩٤٩ . وكتبت لنا مصلحة الطيران المدنى تطلب تقرير اعانة ١٠٢ر٢٠٠ جنيه للشركة ، فأنا اشرت وقلت لأ . وقلت لحضرة وكيل الوزارة أرجو أن تكتب ان ده مش اختصاصنا وانه اختصاص الطيران المدنى وقول لهم قدروا المبلغ فعلا وشوفوه واحنا مستعدين نعاونكم فى الحسابات والمراجعة ، فرد عبد الرحمن الساوى وكيل وزارة الحربية وقال لأ ، جريا على ما تم فى اعانة سنة ١٩٤٩ انتم المختصون ، فأشرت وقلت انا مصمم وبعدين انا خرجت من الوزارة .

الدفاع — يعنى كان من رأيه أن يعود الأمر الى الادارة المختصة ، وان يقوم على اساس التعاون بين الوزارة . ولذلك عرض مساعدة ادارة الشركات فى مراجعة الحسابات . شكلت لجنة اذن لفحص موضوع الاعانة ، وهذه اللجنة مشتركة بين وزارة التجارة والصناعة ، ووزارة الحربية . ولكن كان يرأسها غنام ، وكانت الشركة ممثلة فى هذه اللجنة المشتركة ، ثم عملت لجنة فرعية يرأسها محيى الدين عابدين مدير ادارة الشركات ، وحضرت الموضوع وبحثت الأمر وأعادته الى اللجنة الرئيسية ، واجتمعت هذه وقررت الاعانة ، وكلام الوزير فى محضر هذه اللجنة يفهم منه انه حمل على الشركة وعلى الخدمة فى خطوطها ، وانها أسوأ الشركات . ولكنه مع هذا يجب أن يعتبر أن هذا عهداً مضى ، وأنه يفرق بين عهدين .. بين عهد مضى ، وبين عهد جديد يرمى حقيقة الى الاصلاح ، والى تحسين حال الشركة . وانه اذا كانت الحكومة تقرر الاعانة للشركة ، فانما تقررها على هذا الأساس .. وعلى هذا الأساس وحده . ثم بعد هذا أخذت اللجنة تنظر فى مذكرة اللجنة الفرعية ووضعت ١٤ شرطا مثل شروط ويلسن الأربعة عشر . حتى تكون الشركة مقيدة بها وما أظنش فيما يتعلق بالاعانة الأولى التى دفعت ، ان نتصور وهى دفعة لتمشية الشركة ما يمكنش أن ننتظر ان الأربعة عشر شرطا حينفذوا كلهم مرة واحدة .

وان كان تنفيذ هذه الشروط والاشراف عليه من اختصاص وزير الحربية والبحرية ، ولعله يدهشكم انه فى هذا المحضر نجد غنـــام يثنى أطيب الثناء على ادارة الشركات ، وعلى مديرها وموظفيها على تقريرها القيم، والدقة التى توختها فى اعداده ودراسة جميع الأمور فى الشركة لاعداد هذا التقرير . رجل منصف لا يبغى الا الانصاف . هو تقديره من أجل هذه الشروط الأربعة عشر ، ثم يذهب الموضوع الى وزارة المالية فتختصر من هذه الشروط ، ولا توافق الا على ستة منها . وترى أن بقية الشروط الأربعة عشرة داخلة فيها ، ودى مسألة ملناش دعوة بيها ، لما راحت وزارة المالية . بقت الشروط الـ ١٤ بكل اختصار ، ٦ شروط . ولكن لما راحت البرلمان تمسكت اللجنة المالية بشروط غنام الأربعة عشر ، واللى يهمنى من هذه الشروط كلها ، الشرط الخاص بتسوية الديون علشان فيه فرق كبير بين تسوية الديون وسدادها . ويظهر أن النيابة بتقدمنا علشان ما سددناش ، ولكن احنا تعهدنا بالتسوية ومش بس سـوينا الديون ، ولكن دفعنا الديون ، حتى على أسوأ فرض ممكن دفعنا الديون.

الرئيس – هم اللى دفعوا . . ؟

الدفاع – طبعا الشركة هى اللى دفعت بناء على الاجتماع اللى عمله غنـــام فى اسكندرية ، وفقا للتعهد الذى تعهده غنام والذى قرره فى مجلس الشيوخ.

الرئيس – كان القرار على أساس أن تسوى الديون فى الأول قبل أن تؤخذ الاعانة . . . ؟

الدفاع – هى أخذت الاعانة من مصلحة الطيران ، وعلى أى حال الشركة جمدت الاعانة .

الرئيس – الوزير عمل تعهد ، ازاى تأخذ الشركة قبل تنفيذه ؟

الدفاع – على أى حال الشركة لم تتصرف فى الاعانة ، وانما جمدتها وثابت هذا فى الملفات . صحيح خدوها ولكنها جمدت .

الرئيس – ايه المناسبة انهم يأخذوها ؟

الدفاع – اللى دفعت مصلحة الطيران المدنى مش وزارة التجارة ، ولقد قال محيى الدين عابدين وعبد الله أباظه وحمزه عليش عندما سئلوا فى هذا، ان هذه غلطة مصلحة الطيران المدنى وانها كان يجب أن تنتظر حتى ترى أن شرط البرلمان قد نفذ قبل ماتصرف للشركة ، خصوصا وأن هناك تعهدا من الوزير بأنه أولا يسوى الديون التى للدائنين قبل الشركة . فكان عليها أن توقف الصرف حتى ترى هل سويت الديون أولا . ولكن الشركة مع ذلك كانت عنده حسن الظن بها وجمدت المبلغ الى أن تسوى الديون ،

والتى انتهت فعلا بسداد الديون فيما يتعلق بال ٧٠ الف جنيه وهو الشرط الوارد فى الشروط الأربعة عشر .

الرئيس ــ ومصلحة الطيران هى اللى دفعت ؟

الدفاع ــ أيوه ومش وزارة التجارة . ولعل مما يدل على سلامة موقف موكلى انه لا يتردد رغم هذه الشروط ، أن يعطى مزيدا من الضمانات اذا ما طلب اليه ذلك . فهو يتعهد أن تقوم الشركة بمساعى جدية لدى الدائنين لتسوية ديونها ، وأن تتخلص من الديون التى تدفع عنها فائدة مرتفعة وذلك بمجرد تقرير واستلام الاعانة . لا تكفى هذه الشروط الأربعة عشر التى وضعت مع التدقيق الشديد فى ادارة الشركات . تلك الشروط التى دققت لجنة المالية مع وزارة المالية ، واعادتها من جديد ــ وبالرغم من هذه الشروط ــ وهى أنه بعد ما ندفعلك يا شركة .. مش مقيدينك الا بالأربعة عشر شرطا دول ، ومش مفروض انهم مرة واحدة حينفذوا ، نحن لا نقيدك يا شركة الا بانك تعملى عمل جدى على تسوية الديون . يقوم غنام يتطوع بأكثر من هذا ويقيد نفسه بأن ده ما يدفعش الا بعد تسوية الديون ولست أريد ان أقرأ المضبطة لكيلا أثقل على حضراتكم ، فهى أمامكم ولابد انكم ستطلعون عليها . ومنها يتبين أنه قال انه سيعمل على تسوية الديون والعمل على تسوية الديون شىء وتسويتها شىء آخر ومن الجائز ما يوفقش والعبرة بالنتيجة وقديما قال الشاعر .

على المرء أن يسعى الى الخير جهده
وليس عليه انجاح المطالب

ومش ضرورى انه ينجح تمام النجاح .

الرئيس ــ دفعوا الديون من ال ١٠٠ ألف جنيه ؟

الدفاع ــ لأ . دفعوها من ال ٧٠ ألف .

الرئيس ــ الغرض انهم سددوا من الاعانة .

الدفاع ــ شرط البرلمان مسدده .

الرئيس ــ مش كان المفروض انها تأخذ الاعانة ، تمشى بها نفسها وتؤجل سداد الديون لبعد كده من الايراد بعد ما تمشى ؟ أو تأخذ الاعانة علشان تسد الديون ؟

الدفاع ــ هو كله من بعضه ، لأن أنا لما آخذ الاعانة واسدد بها الديون .. الايرادات تمشى الشركة ، والحكاية من بعضها ، واحنا فضلنا حاجة عن حاجة فان الديون مفضلة قانونا عن كل شىء ، ولها الأسبقية فى كل الشرائع والشريعة الاسلامية تضعها فى المرتبة الأولى ، ولا يستطيع

الوارث أن يمس الشركة قبل سداد الدين ولا تنفذ الوصية قبل سداد الدين لأن دول أجانب .

الرئيس ـ انا اقصد أن من أرباحها تقدر تسدد الديون كلها على مر السنين ان تحققت أرباح لأن الادارة السيئة كانت لا تزال موجودة .

الدفاع ـ انا ردى كان ان ده قرار البرلمان .

الرئيس ـ هل مجلس النواب حقيقة كما يقـول الدفاع قراره صريح بدفع الاعانة للشركة على أساس تسوية الديون ؟ وهل فيه ما يثبت هذا .

الدفاع ـ المضبطة موجودة وفيها الشروط .

الرئيس ـ احنا عاوزين القرار .

الدفاع ـ مفيش قرار .

الرئيس ـ يعنى هما مش موافقين على قرارات اللجنة .

الدفاع ـ فيه قرار عام بالموافقة على قرارات اللجنة وهذا يختلف على اللى تطوع به غنام زيادة على هذه الشروط فهو تطوع هذا التطوع الذى نؤاخذه عليه . ان الشرط الوارد فى التقرير هو أن على الشركة أن تسعى جديا لتسوية ديونها مع دائنيها ولم يكن غنام مسئولا عن هذا ، ولكنه تطوع ، ويسأل اذا لم يكن قد نفذ تطوعه وهو قد نفذه كما بينت لحضراتكم . ثم هو لم يصرف وان مصلحة الطيران هى التى صرفت دون انتظـار لتنفيذ تطوع الوزير ومع ذلك فقد كانت الشركة عند حسن ظنه والشركة ما تصرفتش تصرف يضره ، فهى قد جمدت المبلغ وعقـد اجتماع فى الاسكندرية مع دائنى الشركة . وقبل كده ـ علشان تشوفوا التدقيق الى أى حد ـ جاب مضبطة مجلس الشيوخ وأشر تحت تعهده وقال : الى حضرة الوكيل .. انا تعهدت بكذا أمام مجلس الشيوخ ، وأرجو أن تقول لادارة الشركات أن تلاحظ تنفيذ هذا التعهد . وتيجوا الرياسة علشان اجتمع معاهم ، علشان تنفيذ هذا الشرط . وراحت للاستاذ عبد الله أباظه ودى اجراءات تثبت أن ما يمكنش ان عمله يكون غير جدى ، والا لما بادر الى هذا العمل . ولما الشركة صرفت الاعانة من مصلحـة الطيران المدنى جمدت الاعانة ، واتصلت بعد هذا بالوزارة ، وقالت ان الأبواب الآتية عندى ملحة وملجئة ، وده فيه الرد على كلام سـيادة الرئيس . دى حالة ملحة ملجئة غير الديون ، وذلك أن الشركة فى خطابها بتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٠ قالت : ان الحالة الملجئة هى كيت وكيت وانه يلزمنى ٨٠٠٠ جنيه ماهيات واجور الموظفين والعمال عن شهر يوليه سنة ١٩٥٠ . أظن مفيش حاجة ملجئة فى الدنيا اكثر من كده . العمال

اللى بياكلوا شهر بشهر ، ثم ده دين مستحق وله الأولوية على الديون الأخرى ، لأنه يعتبر دين نفقه وهو أكثر الديون الحاحا ، وهو يدخل فى نطاق التصريح اللى قاله الوزير فى مجلس الشيوخ ، ولا يمكن أن نقول لهم استنوا لما نعمل اجتماع للديانة . ولذلك سمح بصرف هذا المبلغ . ثم عقد اجتماع الديانة فى ٩ اغسطس ، وفيه مذكرة هى دليلى الحاسم فى هذه القضية . لجنة التطهير لما تناولت الموضوع ، وأبادر هنا فأقول ان الأستاذ غنام عمره ما سئل أمامها كمتهم ، وانما سئل فيها على أساس انه شاهد . أرسلت لجنة التطهير تطلب بيانا عما تم فى هذه المسألة ، فأرسلت اليها ادارة الشركات مذكرة .. (بامضاء معين العرب) وملخص هذه المذكرة ان الوزير سوى الديون ، وان الديون دفعت بالفعل فيما عدا الـ ٨ آلاف التى دفعت من قبل كما قلت لحضراتكم ، لأنها تعتبر دين نفقة . وخلاصة المذكرة وبلاش أقرأها ، وأنا هنا كما قلت أفرق بين سداد الديون والتسوية وفرق كبير جدا بين الاثنين ، فان التسوية فى اصطلاح القانون هى أن واحد يفلس فيجب أن يصفى حالته مع الدائنين ، وكل واحد ياخذ جزء من أصل دينه ، ولايمكن أن يعتبر هذا سدادا للدين ، ومن المستحيل أن نقول ان الشركة سددت سدادا تماما ، الدين الذى عليها . لأن عليها ٢٥٠ الف جنيه وكل ما وعد به غنام طبقا لتعهده فى البرلمان ، أنه سيعمل على تسويتها . وهو سعى لهذا بصرف النظر عن النتيجة . وجايبه المذكرة الدائنين تحت ا ، ب ، جـ الخ . فنظارة الملك السابق كانت تدين الشركة ــ ودى حاجة غريبة ــ قبلت تأجيل سداد الشركة لديونها حتى تتحسن حالتها المالية . وبنك مصر أفاد مندوب البنك بأنه ليس لديه أى نية لتخفيض الدين . ان البنك يعتبر ماله من ديون قبل الشركة ، ديونا انقاذية . لأن الشركة لجأت الى الاقتراض من البنك لتواجه ما عليها من ديون مستحقة . ولقد طلب معالى الوزير من مندوب البنك تأجيل موعد سداد ديونه ، فقبل حضرته مبدأ التأجيل ، ولكنه أفاد بأنه لا يمكنه تحديد مدى هذا التأجيل الا بعد عرض الأمر على مجلس ادارة البنك . ووعد حضرته باخطار الوزارة بما يتم عليه الاتفاق . الشركة المصرية الهندسية للطيران قبلت مبدأ تخفيض الدين فى مقابل أن تدفع الشركة جزءا مما عليها فورا . وان تدفع الباقى فى بحر سنة ، من تاريخه . شركة شل قبلت تخفيض دينها على الشركة . شركة سوكونى فاكوم قبلت مبدأ تأجيل سداد الديون ، وكذلك شركة مصر للتأمين ، وشركة اعلانات الشرق الأوسط قبلت أن تخفض جزءا من دينها فى مقابل دفع جزء منه فى الحال ، وكل هذه تسويات . نيجى للشركات الأجنبية علشان

نشوف حتعمل ايه فى هذا ؟ كل دى تسوية ولكن من حسن الحظ مش بس مجرد تسوية مبلغ الـ ٧٠ ألف جنيه ، التى تؤاخذنا النيابة الآن على اننا مسئولين ! احنا مش مسئولين لأن اللى دفع غيرنا ، وان عبد الله أباظة ومحيى الدين عابدين وحمزه عليش ، كلهم كلامهم واضح على أن ذلك المبلغ ضم ودفع كل مليم فيه ، وسدد الدين ٨ آلاف جنيه ، وخلصنا منها ، نشوف غيرها والشيكات التى دفعت بها الشركة هذه الديون .

الرئيس – هل يمكن نأخذ الكشف ده ؟

الدفاع – ما فيش مانع ، ده موجود عندكم زيه . جمعت هذه المبالغ ووجد انها تنقص ١٢ ألف جنيه تقريبا عن مجموع الـ ٧٠ ألف جنيه ، والـ ١٢ ألف جنيه تم فيها ايه .. ؟ لم تدفعها مصلحة الطيران لأن قبل ما تدفع مصلحة الطيران دفعت ١٢ ألف جنيه بشيكات محددة معينة أمامكم فى هذا التقرير الى الدائنين .

الرئيس – يعنى اخذوا السبعين الف وزعوهم على الدائنين ، معنى كده ان الحكومة هى اللى سددت الدين !!

الدفاع – هى اعانتها .

بعد كده فيه راجل ماحدش يقدر يتهمه وهو على ماهر ، دفع لها ٤٠ ألف جنيه ، واندفع المبلغ ده بطريقة أسرع من طريقـــة دفع مبلغ الـ ٧٠ ألف اللى كان فيها تدقيق وخوته .

يبقى أنا خلصت من الشطر الخامس من الادعاء الثانى ، بس عاوز أقول لكم انه هو لم يعمل كل هذا علشان يغتنى . فيه كلام كتير جدا نشر فى الجرائد وتشنيعات كثيرة جدا شنع بها على غنام . ففى وقت من الأوقات أشيع أنه أخذ مليون جنيه من شركة البترول ! شوفوا الى أى حد بتوصل التشنيعات .

الرئيس – يعنى حطهم تحت البلاطه ؟

الدفاع – مفيش أى مصلحة مادية من هذه التصرفات كلها ، التى رأيتم مبلغ تدقيقه فيها ! فين المصلحة المادية اذا كان غنام مديون بخمســة آلاف جنيه ووصلوا الى ستة آلاف ، واضطر أخـــيرا الى أن يبيع فدانين أو ثلاثة من أملاكه ، لأنه كان معتقلا مدة ، والمكتب ما كانش بيشتغل ، وله ابن بيتعلم فى لندن أحوج ما يكون لمعاونته ، بيكتب خطابات تمزق القلب ويسأله هل هو اللى أخذ المليون جنيه صحيح ؟! هذا الرجل لو كان استقر فى المحاماة – وهو يلام على هذا دائما – كان بقى من الأثرياء . تصوروا أنه كان بيكسب من مكتبه أد ايه ؟ ده فى سنة ١٩٤٩ بس كسب

من مكتبه كمحامى ١٢ الف جنيه مكسب حلال . وبعدين دخل الوزارة، ودخل فى السياسة .. والسياسة ظلمها لا تجهلونه ، والاشاعات التى تشكون منها كما شكى كل من هم قبلكم لا تجهلونها ايضا . أنا لا أريد أن الجأ الى عواطفكم ، فما قلته عاطفيا فى دقيقتين قلت أمامه واقعيا ساعات طويلة .

لى فيما يتعلق بالادعاء الأول رجـــاء عادل ، أرجو قبل خلوتكم ان تمكنونى من أن اقول كلمتين فيه .

الرئيس ـ احنا عطوفين على المتهم اكثر من الدفاع ، ويهمنــا ان المتهم يكون بريئا فنبرؤه .

الدفاع ـ لا أقرب ولا أحسن من هذه الكلمة التى قيلت عن لسان ســيادة الرئيس ، وهى أنه يهمه أن كل من يقدم الى محكمة الثورة يطلع برىء ولذا أنا متنازل عن طلبى فى الكلام بعد ذلك .

الرئيس ـ ترفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والثلاثين)

(أعيدت الجلسة فى الساعة الثانية بعد الظهر)

الرئيس ـ المدعى

وكيل النائب العام ـ كان الادعاء **يا حضرات القضاة** ، قد استسمحكم عنـــدما شرحنا على قدر الحال الادعاءات المقامة على المتهم ، ان يعقب على مايقوله الدفاع . وقد تفضلتم فاستجبتم لهذا الطلب مشكورين وانى اذ أعقب على ما قاله الدفاع ســوف لا اطيل ، وســـوف أثبت لحضراتكم صدق الحكمة الخالدة ، وهى أن خير الكلام ما قل ودل ، وانا فى هـــذا الزمن القصير أدلل ببيانات ســوف ينهـــار امامها دفاع استمر جلستين ، سوف لا اكون فى دفاعى الا مرتكنا على وقائـــع ثابتـــة فى الأوراق ، وسوف لا ارد على ما قيل فى خارج نطـــاق الادعاء ، اذ لا قيمة له فى نظرى . فقد تكلم الدفاع عن ماضى المتهم المجيـــد ، وهنـــاك أشخاص حوكموا أمام حضراتكم وادينوا وكان لهم ماض لا يقل عن ماضى المتهم . ان أمامنـــا وقائع ثابتة محددة ، والماضى لا يشفع مع مثل هذه المخالفات الخطيرة المعروضة عليكم .

القسم الاول من الادعاء الثانى . نحن لم نكن هازلين **يا حضرات القضاة** عندما دونا صيغة الاتهام عليه بالوصف الموجود فى صحيفـــة الادعاء . نحن لم نقل أن محمـــد جاب الله ـــ وقد سمعتوه حضراتكم



الصالون الأحمر
ممر الكونتنتال
سيد عبد الفتاح
الثائر مع الثورة فى خفض الأسعار
من أجل الوطن

يوسف لندل
ماكينات الطباعة والتجليد
وملحقاتها ولوازمها
القاهرة: ٢٣ شارع الملكة فريدة
تليفون ٥٩٧٩٣
ص.ب ٥١٣٩١
المكتب الفرعي: شارع كوتشي باشا
الاسكندرية ت ٢٦٩٢١
ص.ب ٢٩٢٣٣

مصانع البشبيشي
دخان وشاى البرنيطه
٢ شارع الواجهة و٨ شارع الحكر
بولاق القاهرة
الاسكندرية ٣٧ شارع السبع بنات
تليفون ٥٤٣٠٩ ص.ب ٢٠٩٢

شركة النقل النيلية
شركة مساهمة مصرية

زنكوغراف الترقى
١٧٠ شارع محمد على بمصر . أمام سوق الخضار
سيد البقري
الدار المصرية التي قامت بعمل كليشيهات
هذا السجل التاريخي بأمانة واتقان

سام سولام وشركاه
وكلاء فبارك ماكينات نسيج ولوازمها
وجميع أصناف المشمعات والبويات
شارع التياترو رقم ٢ القاهرة
تليفون ٧٨١٨٠
ص.ب ٦٣٥١٥

يفصل موقفه الغريب ـ يفصل موقفه من مصلحة الاملاك هو وشركاؤه كاملا ، ونحن لم نقل أن أعمالهم كانت صورية ، ولكن قلنا : الصوريه بدأت من وقت أن تدخلت عزيزة الوكيل ومعها جاب الله . ولقد عرفتم كيف انهم لما اتفقوا بعد مقابلتهم عند النقيب ، كيف راحت الشركة لسنة ١٩٤٦ ورجعوها للوراء ! كل الأوراق التى قدموها مطروحة من جانبنا ، ولا يعول عليها ٠ وانما نؤاخذ بما جاء على لسان ذوى الشأن فى تحقيقات النيابة فى التطهير . ولننظر اولا ماذا قال خليل الجزار زوج السيدة عزيزة الوكيل فى ص ١٠٤ وقد كان يمثل السيدة عزيزة الوكيل ويحضر معها فى الاجتماع مع جاب الله ٠٠ تلك الاجتماعات التى تلاها الدور موضوع الادعاء . شوفوا اللى قاله فى صفحة ١٠٤ بعد ما اتكلم وقال احنا مستأجرين من قديم مع محمد جاب الله ، قال فى سنة ١٩٥٠ أشير علينا أن نحدد موقفنا قبل الحكومة لكى نعرف الى ماذا ينتهى الامر فى هذه الارض ! فقابلت غنام وتحدثت معه فى هذا الموضوع وأفهمته ان السيدة حرمى والدكتور النقيب وآخرين معاهم ، واضعين يدهم على الارض فى تلك المنطقة . فأجابنى بأن البيع غير ميسور ، وان الطريقة العملية هى الاستئجار تمهيدا للبيع بالممارسة ٠ الصورية هنا هى التأجير لامكان البيع لهم بالممارسة ، وكيف يكون التيسير الا بالتوجيه . وانت وجهته الىأن يستأجر ، وليس هذا كلام الجزار وحده ، ولكن شوف كلام عزيزة الوكيل فى ص ١٢٢ قالت ايه .. أشير علينا حسما لهذه المنازعات ، أن نتصل بالوزير المختص وعرض الامر عليه ليشير علينا بما يراه . فقابلت الوزير وكان غنام ووضحت له الموضوع ووعد بدراسة الورق وأفهمنى بانه وان كنت صاحبة حق حسب الثابت من الأوراق ، الا انه لمركزكم يحسن أن تأخذوا الأرض بالايجار كسائر الناس ، ويكون لكم ما لهم من حق فى الشراء بالممارسة . وبعد هذا يقال انه ليست هناك صورية ، وانه ليس توجيه من الوزير لهم ، اثنين لم يكن لهم دخل الا بعد أن اتفقوا مع محمد جاب الله بعد تعرفه بهم بواسطة الدكتور النقيب ، بلاش دى .. نرجع لكلام المتهم نفسه . هو بيقول فى ص ٣٠٢ عندما سئل : هل لم يتردد عليك خليل الجزار وعزيزة الوكيل بشأن هذا النزاع ؟ فيرد بانه يذكر انه جاءه فى وزارة التجارة والصناعة وتكلم معه فى شأن شيء من هذا القبيل . فسئل ماذا فهمت من صفة خليل الجزار ؟ فقال أنا فهمت انه كان شريك للعمدة ، ولكن (تأشيرتى على ما اذكر لم اشر الى أسماء !اى كان معاه شركاء ، والشركاء كانوا هم الذين وردوا فى الكشف . فهل كنت تعلم الاسماء الواردة فى الكشف ، او لم تكن تعلم ؟ كلا الامرين يدينك يا سيدى بصفتك وزير . فهل

كنت تعرف أن عزيزة الوكيل وباقى أفراد العائلة قد زج بهم ، مما أدى الى النتيجة التى قال عنها جاب الله لحضراتكم . بعد كده المسألة مش محتاجة لتطويل . هذا اقرار أمر من ٣ اطراف من أصحاب المصلحة وأظن يكفينى هذا . المتهم .. سأله سيادة الرئيس : ماذا يكون موقفك لو تقدمت اليك السيدة عزيزة الوكيل بهذا الطلب ؟ فقال كنت أرفض فورا أى انه مسلم بأن الموقف لم يكن سليما . اظن بقه مش حنتكلم أكثر من كده ، والكلام عن التواريخ والتمسك بها ، وأخطأت فيها النيابة وما اخطأتش .. أنا اتكلم وأقول : العبرة بالواقع . والتوجيه كان ظاهر وكما وعدت لن أشق على حضراتكم أرض عبد الخالق بدوى ، قال الدفاع أن عبد الخالق بدوى كان مستأجر ، ثم قال انه واضع اليد ! وأحب بس أقول ان الحالة دى لها ثلاث حالات وهى الايجار والزراعة الخفية ووضع اليد .. واضع اليد لا يدفع ايجارا ، والايجار اذا كنت مستأجرا فقد أكون واضعا يدى وقد أكون زارع خفية والموضوع هو أن عبد الخالق بدوى ــ والعبرة فى الموضوع بالايجار كما يقول ديوان المحاسبة مش العبرة بوضع اليد أو الزراعة الخفية ، واعتبار أن الزراعة الخفية تساوى الايجار ، وهذا هو التحايل الذى أدى الى هذا التصرف المريب ــ فالأستاذ عبد الخالق بدوى . لم يكن مستأجرا وقت أن عرضت عليه الارض للبيع بالممارسة . والدفاع هنا قال ان المتهم كان دقيقا وشكل اللجنة بعد اللجنة ، لأنه حنبلى ، ولكنى أقول ان المتهم كان دقيقا ، وشكل اللجنة بعد اللجنة لهدم تقرير مستر هولدن الموظف الانجليزى . مستر هولدن الذى ذكر طرف من تقريره ، واغفل .. كمن يقول « ويل للمصلين » ويسكت عن بقية الآية وهى « الذين هم عن صلاتهم ساهون » لازم يقول بقية التقرير ، مش يأخذ حتة ويسيب حتة . مستر هولدن قام بتحقيق مسألة وضع اليد ، وكتب تقريرا أشار فيه الى ما يدعيه كل فريق بأنه هو واضع اليد وقال انه يعتقد أن زراع هذه الأطيان هم فلاحو عبد الخالق بدوى ولكنه لم يتمكن من الوصول الى معرفة واضع اليد وانتهى الى نتيجة ، وهى أن عبد الخالق بدوى هو اللى زارع الارض . والواقع ان اللى كان مؤجر الأرض زى ما قلت لكم ، هو على الشاذلى ورسيت عليه بثلاثين جنيها ونصف . ولكنهم الغوا عقد الايجار وادوها لعبد الخالق بدوى . وهذا الالغاء لم يكونوا على حق فيه ، والعبرة بالايجار كما يقول ديوان المحاسبة . فانت أعطيت حق الشراء بالممارسة ، مما انتهى به الى اخذ هذه الأرض وهو كان يزرع خفية ، والزراعة الخفية خلاف الايجار . ولذلك كان يجب أن تقوم المزايدة ما دامت قد انتقلت عنه صفة الايجار فى الجزء الذى أخذه بالممارسة ، على أساس تقدير سنة ١٩٤٩ بثلاثمائة جنيه .

هم عاوزين يستندوا الى تقدير سنة ١٩٤٩ فى حين ان هـذه الأرض فى منطقة تختلف الاسعار للاطيـان حسب سعر السوق كل عام بدليل انه عرض فى الجزء الباقى منها ٤٠٠ جنيه للفدان ، فقيل أن هـذا ثمن بخس ــ ٤٠٠ جنيه ثمن بخس ، وثلاثمائة جنيه كفاية ، وبهـذه المناسبة أذكر ردا على ما قاله الدفاع ، انه لم يكن من يتقـدم للمزايدة سوى على الشاذلى . أقول انه ورد الينـا كتاب من بركات رمضـان ابراهيم يقول فيه : انه دخل فى المزايدة .

الدفاع ــ هذه واقعة انا قلت عليها وقلت انه وكيل عن على الشاذلى .

وكيل النائب العام ــ هو يقول فى كتابه : انه دخل المزايدة مستقـلا ، وقـد دخل فى المزايدة عن على الشاذلى ابنه محمد على الشاذلى ، وواحـد اسمه عبد الرازق العبـادى ، وواحد اسمـه ابو طيره ..

الرئيس ــ القسم الثالث من الادعاء الثانى .

المدعى ــ حاضر يا فندم . القسم الثالث وهو الخـاص بشركة الملح والتعدين الأهلية . وكل ما قيل فى هذا الموضوع سـواء أكان على لسـان الدفاع أو المتهم ، خارج عن الموضوع . احنـا بنقول كانت هناك تقـارير خطيرة ضد الشركة ومع ذلك فانك كنت فى موقف المدافع عن الشركة ، وأمام المجلس كنت محرج . كنت قدمت هذه التقارير وسبت المجلس يتصرف. هذه التقارير تكررت وكلها بنفس الصورة، حتى انتهت فى هذا العهـد برفع يد الشركة . لما تنشأ حالة جديدة تؤدى الى رفع يد الشركة فى سنة ١٩٥٣ ، وانما ظلت تلك التقـارير مستمرة الى أن وصلت الى مجلس الوزراء أخيرا ، وفصـل فيها بهـذا القرار الحكيم . لنا أن نتساءل هل كانت هذه التقـارير موجودة امام المجلس ، وهـل اذا كانت موجودة أمامه ، هل كانت النتيجة انتهت الى ما انتهـت اليـه ؟..

الرئيس ــ ممكن نعرف التقارير بس ارجو عدم التطويل .

وكيل النائب العام ــ هم ثلاثة تقارير ..

عضـو اليسار ــ من مصلحة المناجم والمحاجر ؟

وكيل النائب العـام ــ واحد منها من مصلحة المناجم والمحاجر ، والاثنـين الباقيين من ادارة الشركات والتقرير الأول مفصل ، وانتهى الى أن استغلال المرفق لا يتم طبقا للشروط المقـدمة خصوصا وان الشركات مقتنعة بأنها تخالف هذه الشروط . ولذلك لا يمكن لهذا اتمام اجراءات التعـاقد معها علاوة على انه يبرر الغـاء أمر التكليف . وهـذا التقرير تاريخـه ١٥ يناير أى قبل الموضوع بخمسة عشر يوما .

الرئيس ــ هذه التقارير من ادارة الشركات ومصلحة المناجم ؟

وكيل النائب العام ــ اثنين من ادارة الشركات ، وواحد من مصلحة المناجم .

الدفاع ـ ممكن نشوفها .

وكيل النائب العام ـ كانت فى الملف .

الدفاع ـ نشوفه تانى .

وكيل النائب العام ـ يقول الدفاع أن الوزير قام وفاجأ الشركة . وردى على ذلك ما ورد فى تحقيقات نيابة التطهير . فقد جاء على لسان احد اعضاء مجلس ادارة الشركة قال : عندما سئل عن الوزير عمل زيارة مفاجئة ، أن زيارة الاسكندرية لم تكن مفاجئه أما زيارة بولاق الدكرور فقد كانت هناك صلة بين الشركة والوزير عن طريق أحد المحامين لن اذكر اسمه ، وانه لما وردت على الوزير شكاوى عديدة أشار على الشركة بشحن شحنة معينة . فلم يكن اذن التفتيش مفاجئا ولكنها كانت مدبرة ، ودبرت هذه الشحنة واتفق عليها وأنا ما باجبش حاجة من عندى . ثم قال حاجات كثيرة أخرى . انا عندى شكاوى كثيرة ومحاضر بتحرر للشركة ، وانا اذا تكرر هذا وكان عندى التحقيق الجدى ، كنت أقدر أتتبع هذه التقارير ، وارد عليها أو أشوف الاجراءات التى تتخذ . أنا ليه أضع نفسى فى هذا الموقف وآخذ على عاتقى أن هذه التقارير صحيحة فى حين أن تقارير المختصين عكس ذلك . الشخص الوحيد اللى كان دائم الاشادة بالشركة كان كبير مفتشى مصلحة المناجم ويكفى أن أقول انه مقدم أمام المحكمة العسكرية العليا بتهمة الرشوة . يقال بعد هذا أن التقارير كانت كلها عن مخالفات تموينية ! وارد على هذا بأن أقول : انها كانت تشمل مخالفات ضرائبية وعن مسألة الانتاج الخ .. ثم فى الجلسة يتمسك الدفاع بأقوال الشيخ المحترم ابراهيم بيومى مدكور وهو يقول : لما لقيت مافيش فائدة أنا رفضت الموافقة . وهاهى أقواله من مضبطة المجلس. حضرات الشيوخ المحترمين أنا اعارض فى مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ، لأن التجربة اثبتت أن الشركة لم تقم فى فترة التكليف ، الدليل على انها صالحة للقيام بهذه المهمة .. ورغم كل ما قاله الدكتور مدكور فهو عضو شيوخ ، فالوزير يردعليه ويقول مافيش عندى غير اللى قلته . يعنى تصدقنى ما تصدقنيش انت حر ! ويعرض الأمر على المجلس طبعا والأغلبية هى الأغلبية وانتهى الامر ..!

فيما يتعلق بالجزء الخاص بالمحروسة من الادعاء نعود فنقول : ان الأمر فى هذا الادعاء هين بين ، وهو احنا جبنا كلام من عندنا ؟ هذا الادعاء لما رفع هذا الشق من الادعاء الثانى ، قال حاجة من بره . نحن لم نخرج على ما قاله غنام ، نحن على حق حين نقول انه قال : أن الاصلاح بدىء فيه فعلا . وأحب الحتة دى قبل ما أخش فى موضوع

الادعاء . فاذا كنـا سنأخذ بنظرية ان المهندس لما يفحص اليخت ، يبقى ده شروع فى اصـلاح اليخت . يبـقى اليخته شرع فى اصلاحه من وقت أن عوينت المحروسة فى بحيرة التمساح ، أى من سنة ١٩٤٥ . فقـد راحت لها لجنة وعاينتها وهى لجنة من رجال الاسطول الانجليزى . فاذا كنـا حنعتبر أن المعـاينة الظاهرية شروع فى اصلاح ، يبقى شرع فى اصـلاحه من ذلك التـاريخ ، أى فى سنة ١٩٤٥ او حتى شرع فى اصلاحه سنة ١٩٤٨ لما عوين فى مالطة . ندخل بعد هـذا فى صـميم الموضوع . نحن لا نأخذ المتهم الا باقواله الثابتة من التحقيق ، ان مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٠ بعـد تشكيل الوزارة باثنى عشر يوما ، وافق على مبدأ الاصـــلاح مع زيادة الاعتـماد . وفى ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ وافق على تكليف الشركة الايطـالية أورلاندو بالقيـــام بعملية الاصلاح بطريق الممارسة وكان غنام عضوا فى مجلس الوزراء ، يعنى كان موجود فى الجلستين اللتين فحص فيهما الموضوع فى جلسة ٢٥ يناير ، التى نظر فيها زيادة الاعتـماد وفى جلسـة ٨ فبراير التى اسندت فيها العملية الى الشركة الايطالية . يعنى التعـاقد لم يتـم الا بعـد ذلك ، وان كان الدفاع يريد غير هـذا اى انه يعـلم أن التعاقد تم على غير الشروط التى اشترطها ، وتاريخ التعاقد لاحق على تاريخ الجلسـة ان كان يعلم هذا فلا عذر ، وان لم يكن يعلم فكان عليـه أن يطلب تأجيل الجلسة ، لأنه لا يمكنـه الاجابة على السؤال . ولكن ما عذر المتهم عندما يسأل فيجيب ويشترك فى المناقشة . وهو يقـول اقطع بانه وقت اجابته لم تكن فى ذاكرته كل هذه التفاصيل ، وليس فى ذهنه عنها شىء ! هـذا تحليل لموقفه . وهل هـذا من وزير . نحن نحاسبك عن موقف دستورى وقفته فى مجلس النـواب ، كان عليـك أن تطلب التأجيل اذا لم تكن متـأكدا من الاجابة . هو مقر بأنه لم يكن فى ذاكرته أى بيـانات ، ولكنـه يعـود فيدلك بعـد هذا على انه لم يكن يجانب الصواب فى موقفه . هذا هو موقفك فى ذلك ، وهذه هى المضبطة ماتروحش كده وتروح كده . هو يقول : لقد أجبت اجابة عابرة نيابة عن الوزير المختص ولم أكن دارسا الموضـــوع ، ولكنى أجبت على اساس احتمال ان اللجنـة المالية درست الموضوع ! فاذا قال الاستاذ عبد المجيـد عبد الحق أن الاصلاح بدىء فيـه ، يقوم ويقول هـو ، ان الاصـلاح بدىء فيه ! وهذا هو ما نحاسبك عليه ، وهذا هو الموقف الذى نأخذه عليه كوزير ، وهو أن يكون اهتـمامه بالمجلس بهذا الشكل ، وشعوره بالمسـئولية الوزارية هو هذا . هذه هى المواقف التى أدت الى فساد الحكم والى اننا لم نسمع أن برلمانا أسقط وزارة أو عـارض رغباتهـا .

شركة سعيدة برضه . موقفك منها محـدد ونرجع فيه الى أقوالك

نعيدها عليك . لقد وعدت أن الاعانة لا تصرف الا بعد تسوية الديون.. لماذا ؟ اذا كان موقفك سليما رفضت أن تضمن هذا التعهد فى صلب القانون ، ولكنك رفضت وقلت : أنا مسئول ، ايه الحكمة ؟ علشان مايتعطلش الاعتماد ؟ مش فاهم ايه معنى عدم وضعه فى القانون · لو كنت وضعته فى القانون كنت خليت من المسئولية · نيجى للتسوية اللى بيقول انه عملها فهو بيقول باعترافه ، بعضهم قالوا لا أنقص ولا أوجل ، ان التسوية معناها أن يبت فى أمر الدين بشكل قاطع .. وهنا أحب أن أستدرك نقطة قد فاتتنى لسرعة العرض الذى أعرضه على حضراتكم ، ودى خاصة بما ورد فى تقرير لجنة التطهير فقد جاء فيه « وتصرفات الوزراء الثلاثة لوزارة الاقتصاد على النحو المتقدم ، تعتبر ضربا من ضروب اساءة استعمال السلطة ، وانها تصرفات ضارة بالمصلحة العامة لأنها لم تملها المصلحة العامة ، وانما أملتها روح الخدمة لأشخاص من ذوى الحظوظ كالسيدة عزيزة الوكيل وغيرها .

الرئيس ـ ده تقرير ايه ؟



سليمان غنام الى جوار محاميه ينصتان الى المدعى

وكيل النائب العام ـ تقرير لجنة التطهير وقد ورد فيه « يتضح مما تقدم ، أن وزراء الاقتصاد الثلاثة الاستاذ محمد محمد الوكيل ، والاستاذ محمود سليمان غنام ، والدكتور حامد زكى .. وخصوصا محمود سليمان غنام حيث أمر بتأجير ٣٠٠ فدان بالممارسة للسيدة عزيزة الوكيل » وده تقرير موجود ونحن لم نكن هازلين فى مسألة الادعاء ؛

ويكفينى ما قمت بعرضه على حضراتكم بهذا الاختصار وقد قطعت على نفسى عهدا ، أن أهدم فى نصف ساعة ما أقامه الدفاع فى جلستين وقد فعلت فيما أعتقد .

الرئيس — فيه لسه حاجة ؟

المدعى — حاشوف يا فندم . أعتقد ليس لى الا كلمة أخيرة أقولها لحضراتكم . ان التعبير الذى يقولونه « **أذل الحرص أعناق الرجال** » الحرص على النفوذ واستغلاله استغلالا سيئا .. الحرص على ممالأة ذوى السلطان ومن يلوذ بالسلطان ، واخيرا الحرص على الثراء ولو على حساب الوطن ومصلحته العليا .

الكرامة يا سيدى الرئيس عند الكريم حياء لاشك فى ذلك فى عرف التاريخ الخالد . وعزة النفس لا يتردد الكريم فى التمسك بها ، ولو أدى به موقفه الى الجهل . ذلك ما كنا نبحث عنه فى الماضى وصدق قول الشاعر :

لا تسقنى ماء الحياة بذلة بل فاسقنى فى العز كأس الحنظل
ماء الحياة بذلة كجهنم وجهنم فى العز أطيب منزل

قضاة الشعب هذا ما طرحناه عليكم من أمر هذا المتهم ، فاقضوا لهذا الوطن . فانتم قادرون مقدرون **فحكمكم أنتم قضاة الشعب حكم الله ، بل أمر الله . والله غالب على أمره ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون .**

الرئيس — متشكرون .

الدفاع — لى رجاء . أنتم لم تروا منى أى اتجاه الى أن أعطلكم ، وكنت عند حسن ظنكم دائما . وان كنت قد أطلت عليكم ، فاقتناعا بأن واجبى نحو غنام يقتضى هذه الاطالة ولكنى ترافعت اليوم اكثر من اربع ساعات ومضطرا أن اترافع من جديد بعد هذا الاتجاه الجديد . ففيما يتعلق بالشطر الأول من الادعاء الثانى ، لم تكن النيابة قد استندت على شىء من هذه الاقوال مطلقا . وأنا دارسها ولكنى لا أقدر الآن على أن أرد عليها فاطلب من سيادتكم ان تمهلونى حتى غد . وسوف لا أطيل عليكم أكثر من ساعة من الزمن . فزميلى ممثل الادعاء تكلم نصف ساعة ، فلا أقل من أن أرد عليه فى ساعة .. وأرجو أن تقدروا مركزى كمدافع عن المتهم .

هذا رجاء رجل يعتمد على عدل المحكمة ، فى أن تمكنه من أن يؤدى واجبه . وانا فى المرة الأولى تركت مرافعة زميلنا ممثل

الادعاء ، معلقـة على رقبة المتهم حتى اليوم التالى ، وابتـدأت فى مرافعتى . وهذه المرة أترك مرافعته معلقة على رقبته ، ولذا أرجـو أن تكمنونى من الكلام غـدا .

الرئيس ــ المدعى ماجابش حاجة من عنـده ، بل من الدوسيهات . وانت ترافعت ما فيه الكفاية وافتكر أن المحكمة كانت واسعة الصدر .

الدفاع ــ سأترافـع فى كلام مختصر ، وأرجـو أن تكون مـرافعتى وانا فى حالة طيبة لأنى تعبت اليوم .

الرئيس ــ المدعى ما جابش حاجة من عنده .

المتهم ــ أنا ما عنـديش مانع أرد عليه .

الرئيس ــ مفيش مانع المتهم يرد فى ربع ساعة . المحكمـة عاوزة تصـل الى الحقيقة سواء المتهم دافع عن نفسه أو أنت دافعت عنه الحـكاية واحدة .

الدفاع ــ لذلك انا كنت عاوز أعاون المحكمـة ، وانا فى حالة أحسن . لـكى أعاون معـاونة جـدية من وجهة نظر الدفاع . لأن اخواننا بيـعاونوا معاونة جدية من وجهة نظر الادعاء .

الرئيس ــ خلاص مفيش مانع ، المتهم يتكلم .

المتهم ــ **أنا لا يسعنى الا أن أقدم لحضراتكم جميعا جزيل الشـكر عـلى انكم تريدون أن تصلوا الى الحقيقة ولا يسعنى الا أن أرجو الله أن يوفقكم ويهديكم الصبر . مسألة عزيزة الوكيل ..**

الرئيس ــ بس باختصار من فضلك .

المتهم ــ المسألة دى احنا عارفين اللى قيل فى الجزء الخـاص بلجنة التطهير . ولكن نحن كنا مقيدين أمام مرافعة الادعاء . الحكاية اللى ماكانتش معروفة اللى هى موعد مقـابلة عزيزة الوكيـل لجاب الله فى مستشفى الدكتور النقيب .. هذه كانت تايهة . وحضراتكم وسـيادة الرئيس بالذات ، استطاع أن يحدد التاريخ وهو قبل ١٩ نوفمبر . وأنا متفق وأيدت سيادة الرئيس فى هـذا ، وهو ما سأبينه لحضراتكم من واقـع الكلام الذى أشـار اليـه حضرة المدعى ، ونقـلا عن أقوال خليـل الجزار ، وعزيزة الوكيل وغنام . خليـل الجزار أول ما سـئل ، سـئل فى ٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ قال انا قابلت غـنام وكان وقتهـا وزيـر الاقتصاد . أنا موافق على هذا ، بيقول ايه ..؟ قال انا رحت قلت له ان السيدة حرمى والدكتور النقيب معـاها ، يضعون يدهم على الأرض هو عاوز يقول عزيزة الوكيل بدل جاب الله وشركاه ، وبعـد كده قال

ايه .. قال اننـا نريد شراء هذه الأرض . فأجابنى غنـام بأن البيع غير ميســور ، والطريقة العملية هى استئجار الارض ، ونحن شركاء . فاتصلت بجاب الله ، واعترض على التأجير وقال : أن التأجير يضيع علينا وضع اليـد . وقبل النصيحة واستأجر ، والعمـدة وقع هو وشركاؤه عقد الايجار . هذه الوقائع يا سيدى الرئيس ويا حضرات الاعضاء كلها تؤكد تماما ، أن هذه المقـابلة لم تأت اطـلاقا الا بعـد أن تم التصرف . والتأشير على الاوراق يوم ١٩٥٠/١٠/٢٩ والدليل القائم عليـه ايه ..؟ لم يستطع خليـل الجزار أن يدعى ويقـول انا قدمت طلبـا لغنـام ، أو أمرنى وقلت له نستأجر . هل هو تصرف، وثبت أنه أجر ؟ ثم قال اللى حصل اننا عاوزين نشاور غنام وقال شىء مش رسـمى . يقدر يقول وراح يؤشر لى وقال خـلاص خذ ياعـم اللى كان مفروض انه لما كان غنـام أصدر رأيه خـدمة لعزيزة الوكيل ، كان على غنام مجرد التصرف فى مساحة الـ ٦٠٠ فدان بأكملها ، فغنام لم يقصر تصرفه الا على الأربع قطع ١،٢،٣،٤ بالرغم من الأوراق المعروضة . والمفتش بيقول وضع يده على ١،٢،٣،٤،٥،٨ مكرر وطلع اللى انا اديته لعزيزة ١٧٥ فـدانا .

وكما قلت لحضراتكم أن كلام خليـل الجزار يشعر تماما ، أنه عاوز يحافظ على الحق المدنى للسيدة عزيزة الوكيل ، فيما اذا أثير هـــذا النزاع المدنى المسيطر عليـــه كل التسيطر ، العقد الصــورى الذى عقـده بينـه وبين جاب الله .

ننتقل الى عزيزة الوكيل ، شهادتها قاطعة . الست عزيزة قالت ان الوزير المختص كان غنام ، وعرضت عليه الموضوع ووضحت له تظلمى هذا . كلمـة وضحت له تظلمى هذا تقطع بوضوح ، انها كانت بتكلمنى على حسب ما تقول ، كانت تتظلم من القرار اللى قررته . هى تقـول ازاى الارض ترسى على ١٧٥ فـدانا ، وهى يمكن تطـلع ما فيش حاجة أبدا ، وهذاما ثبت فعـلا « وضحت له تظلمى هـذا وظروف المسـألة تفصـيلا ، فوعد بدراسة الأوراق وبعد مدة » والله أعلم المـدة ايه « اتصلت به وأفهمته بانى انا صاحبة حق ثابت من الأوراق » هـــذه الكلمة التى أقحمت اقحاما لا يمكن أن تصـدر على لسان عزيزة الوكيل لأنها ليست فى اى ورقة من الأوراق . وهذا الموضوع لم يشر اى اشـارة الى اسم عزيزة الوكيـل على الاطـلاق ، كما بينت لحضراتكم قبل ١٩ نوفمبر ، يوم أن تقـدمت بالاقرار ولما جه تفتيش مربوط ينفــذ العقد قال الاقرار لمحمد جاب الله وشركاه ، راحت عملت هى وجاب الله اقرارا

وبعد ذلك فى نفس اليوم كما جاء فى مرافعة الادعاء عملت اقرارا آخر .

المدعى ـ كشف الايجار موجود أهه **(وقدمه للرئيس)** .

المتهم ـ انا حاتكلم فيه حالا .

شوفوا حضراتكم بعدين قال لها غنام « أولا لمركزكم يحسن أن تأخذوا الأرض بالايجار كسائر الناس ، ويكون لكم ما لهم من حقوق فى الشراء بالممارسة » وكلمة حضرة المدعى تركها وهى « طبقا للقوانين » واقطع انا بأن هذه السيدة لم تفاتحنى اطلاقا ، الا ربما حديث فى منزل الرئيس السابق مصطفى النحاس بعد أن تركت الوزارة . وانما هذا الكلام الذى نقلته عنى وكتر خيرها ، انها استطاعت أن تقول « انكم تؤجرون كسائر الناس ، ويكون لكم مالهم من حقوق فى الشراء بالممارسة طبقا للقوانين » يعنى حتى لما أكون قلت لها مثل هذا الكلام ، يبقى مفيش حاجة خارجة عن القانون .

ثم بعد ذلك الذى يؤكد أن هذا الحديث قانونى ، انها ما كانت تقصد غنام ، بل تقصد وزيرا آخر . واطلعت على نص القوانين والاوامر وتأكدت من هذا وراحت الشركة وأقنعتها . لما سئلت فى التحقيق قالت الوزير .. ولم تقل اسمه ، ولكن كل هذا حايبين أن الوزير واحد تانى مش غنام وقالت « حتى أستشير زملائى ومنهم جاب الله . فقلت له أن هذا هو القانون ، وهذا كلام الوزير ، ولا يمكن أن يدعى حق مع صراحة هذا القول توافق على ذلك » أظن حضراتكم لما حاترجعوا الى ما ذكر أمامكم فى التحقيق تعرفوا أن جاب الله قرر صراحة أن هذا كله كان فى مدة حامد زكى .

بعد هذا بقيت كلمة قيلت « رجيت العمدة فى التنازل عن القضية والصلح فيها ، على أساس الايجار فطلبنا الايجار بعد ذلك من المصلحة » وهذا يؤكد تماما أنه بعد ١٩ نوفمبر « عن القطع التى عليها النزاع ، وهى التى أجرينا فيها اصلاحا فعليا اللى هى الـ ٦٠٠ فدان » همه عاوزين يدعوا الملكية ، ايه اللى حصل ؟ « جت المصلحة عرضت علينا القطع ١،٢،٣،٤ وهى فى حدود الـ ٢٠٠ فدان تقريبا وكان ذلك بعد الاتفاق مع المصلحة » وهى لم تقل غنام ، بل قالت المصلحة بعد ما كانت طالبة ٦٠٠ فدان جت المصلحة وعرضت عليها الاربع قطع التى استقيتها من واقع الاوراق . نيجى لكلام غنام ؟ غنام سئل فى ٢١/١٠/١٩٥٢ وكنت فى ذلك الوقت مشرفا بالمدرسة الثانوية

العسكرية ، وجابنى رئيس اللجنة كشاهد وسألنى « عرض عليك هذا الملف ؟ أنا وجدت تحقيقات أجريتها بشأن شكوى هذا العمدة،فأنا طلبت من حضرة الرئيس الدوسيه فقال لى يا فلان انا آسف نسينا نجيب الدوسيه ، أنا وجدت تحقيقات أجرتها النيـابة بشـأن هذا العمـدة ، واعتقـد انى اثبت رأيى كتـابة على ضـوء هـذه التحقيقات ، وعلى ما أستطيع ان اذكره ، اننى لاحظت ان مصلحة الأملاك أقرت وضـع يد هذا العمدة وشركاء له على قطع معينة ، وأن هناك عربا على ما أذكر يضعون أيديهم على نقطة ، فأشرت تأشيرتى على أساس ما استخلصته من تحقيق النيـابة .

التحقيق لما أشار اليـه صـلاح الدين من يوم ٤/١٩ و٤/٢٠ كلهم يذكروا الاسماء جاب الله فى ٤/١٩ ومحمد غراب وشركاه فى ٤/٢٠ . وسئل أصحاب الأملاك عن وضع يدهم على هذه الأرض وجاب تنفيـذ التأشيرة حضرة وكيـل النيـابة فى نفس اليـوم ٤/٢٢ وسئل أحمد السيد أبو زهرة مأذون الخضراء ، وغـلاب وجاب الله ومحمـد مراد حامد وعطية جبر خليفة وعبد السلام الحفنـاوى . انما حضرة المدعى فاته كلمة كان يجب يقولها ضدى وانما انا حاقولها . سـئلت أمام اللجنة بعد سنتين .

س ــ عندما عرضت عليكم الأوراق الخاصة بهـذا الموضوع هل علمت من هم شركاء العمـدة ؟

شـوفوا حضراتكم قلت ايه ؟؟

جـ ــ الأوراق كانت بيـدى عند ذكر هؤلاء الشركاء فيما عدا العرب التى ورد ذكر أسمائهم فى الملف ، والذى كنت فاكره فى ذلك الوقت ، المذكرة بتاعت مفتش مريوط التى أشرت عليها هذه المذكرة لم يرد فيها الا اسماء العـرب ليس الا كما قلت فى اجابتى . وانمـا لم افتـكر ولما جيت أطلعت على التحقيق وجـدت أسـماء الجماعة العرب اللى كانوا مشتركين مع جاب الله .

س ــ ألم يتردد عليـك خليل الجزار وعزيزة الوكيل ؟

جـ ــ جاءنى على ما اذكر خليـل الجزار وأنا فى وزارة التجـارة ، وتكلم معى فى شىء من هذا القبيل ولا أذكر شيئا عن ذلك .

وبعد ذلك حب يعـرف النقطة دى بالذات ، قال قبل التصـرف والا بعـد التصرف ؟ قلت لا أستطيع ان اذكر ذلك .

والذى أذكره على وجه القطع أن تأشيرتى فى مصلحة الاملاك ،

لا اذكر اذا كانت قبلها أو بعدها من الجائز أن تكون هذه التـأشيرة نتيجة لدراسة ملف الموضوع بتاع الجزار ، ومن الجائز أن تكون هـذه التأشيرة سابقة ، وقد يكون الجزار جاءنى بعـدها وطلبت الدوسيه واطلعت عليه .

كل قراءتى للاحوال والمستندات التى فى هذا الملف تقطع بلا أدنى شـك بأن زيارة خليـل الجزار ما جاءت الا تظلما من قرار . لأنه ثبت ان هذا العقـد عمل فى ١٩ نوفمبر .

س ــ ماذا فهمت من صفة خليـل الجزار عنـدما تحدث اليـكم فى هذا الموضوع ؟

ج ــ انا فهمت انه شريك العمـدة هو وزوجته ولكنى لم أشـر الى ذكر الاسمـاء . ومن واقع وضع اليـد الفعـلى وفقا للتعليمات ولقرارات مجلس الوزراء .. الخ .

والذى أيد هـذا فى هذا الموضوع انه لما سئل السعيد السبع قال ان عزيزة الوكيـل لم تظهر الا بعـد صدور قرار غنـام والحمـد لله التقرير يحصر المسئولية فى ثلاث وزراء يقوم ييجى الادعاء ويذهب بمحمود غنام فى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٥١ لما ظهرت أرض مربوط يقـول مجلس الوزراء ويفتى أن هـذا تحايل وتزوير .. ييجى يقول الادعاء انمـا كنت فى قبضة عزيزة الوكيل وطلبت منى فى ١٥ يناير سنة ١٩٥١ .

المدعى ــ العبرة بالواقع مش بالتاريخ .

المتهم ــ الواقع كمان .

الرئيس ــ الادعاء يحـدد زى ماهو عاوز ومفروض انه يصب التهم ولا تتمسك على لفظ قاله تكلم فى الشطر الثانى من الادعاء الثانى .

المتهم ــ بيقول بركات ابراهيم فى خطابه اللى وصل للادعاء انى دخلت مزايدة وطبعا مش راضى يقول انا دخلت بصفة ايه انما انا يكفينى فقـط مراجعة حضراتكم وأطلب قرار اللجنة اللى فيها كبار الموظفين ، أولا أنا أحضرت الشاكى والمشكو القاضى ورمضان ودخلت واحـد واحد فى الحجـرة اللى كنت قاعد فيها ، وكان هذا أمام اللجنة مش بمفردى ولما استدعيته قلت له انت وكيل عن الشيخ الشاذلى وثبت فى أقواله وأبنه كان موجود وفهمت أن الشيخ الشاذلى لم يتقـدم بصفته الشخصية انما كان وكيل الشاذلى واراد انه يحارب القـاضى لخصومة شخصية .

المدعى ــ نحن لم نعـرض الخطاب وانما هو ورد لنا فقط .

المتهم ـ والكلام بخصوص الملح ، هذا الملف هو من بين الملفات وأشكر الدكتور صلاح الدين اللى استطاع أن يغوص فى هذا الخضم واطلب من الله ان يعينكم بأن تدلوا بدلوكم فى الدلاء .

شوفوا حضراتكم الادعاء نسب الى انى أخفيت تقريرين تقرير ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ و١٥ يناير سنة ١٩٥١ وانا طبعا عقلى مش دفتر ! ملحقتش أطلع على كل حاجة وانما أشكر المحكمة أنها مكنتنى من انقاذ ما يمكن انقاذه .

وكيل النائب العام ـ نصحح على طول علشان ما يبقاش فيه خلاف . احنا مقلناش ان المتهم اخفى الدوسيهات أو التقارير وانما قلنا انه أشاد بكفاية تلك الشركة فى حين انه كانت تحت يده فى ذلك الوقت تقارير تنطق بغير ذلك فلم نقل انك أخفيت تقارير .

المتهم ـ اذن الحمد لله اللى ما قيلش اننى اخفيته والتقرير الثانى طويل وعريض وموجود تحت رقم ٥٧ دوسيه ويفهم من عنوانه انه تقرير مؤقت عن ملاحات المكس وبلطيم وحا إثبت لكم انه ما كانش تحت يدى وهو بامضاء الأستاذ محمد حسين أبو سالم مفتش بالادارة العامة للشركات وبعد كده امضاء الأستاذ عبد اللطيف ثم امضاء الأستاذ محيى الدين عابدين وتاريخه ١٦ ديسمبر ومكتوب عليه تعد مذكرة لمعالى الوزير بوجوه المخالفات التى ارتكبتها الشركة فى تنفيذ عقد الالتزام الخ .... وبعدين واحد تانى بعتاه ادارة الشركات للتنفيذ انتهينا الى ان هذا التقرير لم يكن تحت يدى ولم يكن لى به علم ولم اعرفه الا بعدين فى ١٥ يناير ثم فيه مذكرة بعد كده بتقرير مطول وعظيم ، أخذ ٧ صفحات وكان تاريخه ١٢ يناير سنة ١٩٥١ ومقدم من عادل المراغى ومحمد حسين ابو سالم ثم امضاء احمد عبد اللطيف ثم تأشيره « يعرض هذا البحث بعد استيفاء البيانات التى طلبها معالى الوزير عن المخالفات التى تسند الى هذه الشركة وبعدين يعرض على معالى الوزير » وعرض بمذكرة أخرى فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٠ اللى أشار اليها الادعاء وقبل ما تجيلى التقارير بتعرض على وكيل الوزارة وادلى برأيه أمام كل فقرة من المذكرة فهو يقول أمام أحد الفقرات يكتب لمراقبة الأسعار عما يجرى عليه العمل . ذلك لأن هذا التقرير مش نهائى يؤخذ ما به قضية مسلمة . لذلك فهو يعلق على الفقرات ويشرحها وهو يكتب أمام فقرة أخرى (يكتب للسجل التجارى والتموين عن هذه الحالات) ويكتب على فقرة تراجع صادرات الشركة من الملح ويفاد عن الموقف وهل تحسن عن ذى قبل وهكذا أمام باقى الفقرات مع تحديد موعد

للاجابة . على الا يتجاوز شهرا . يقوم ييجى الوزير اللى يعلم به ربنا واللى حظه الله أعـــلم به فيقول مايصحش اننى اتصرف من غير ما اطلـع مصلحة المناجم والمحاجر فهى المختصة أصلا واذا عملت هذا ابقى مقصر فكتب فى أعلى الصفحة بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٤ مصلحة المناجم والمحاجر للاطلاع على المذكرة وابداء ما قد يكون لديها من ملاحظات عليها ويستعلم من ادارة السجل التجارى عما تم فى المحاضر ضـــد موظفى الشركة والاطلاع على نتيجة التفتيش الذى طلبته من محمد ابراهيم ثروت ونجيب نسيم ضد الشركة على أن يصل الى فى اسبوعين على الأكثر فى الوقت اللى بيقول فيه وكيل الوزارة فى شهر . ولكن هل كان الأمـــر فى الوقت ده مستوى ! لأ ويكفى للدلالة على هذا تأشيرة وكيل الوزارة . ثم أنا مقتنع برأى قانونى وهو ان مراقبة الأسعار كانت تابعة لوزارة التجارة قبل أن تضم الى وزارة التموين ولكن فى يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ صدر قرار من مجلس الوزراء باحالة مراقبة الأسعار الى وزارة التموين وقد كنت أعمل دائما ضد توزيع الاختصاص بالوزارات لأن النتيجة ان وزارة التموين تمشى فى الشرق ووزارة التجارة والصناعة تمشى فى الغرب . واحيلت الشكاوى الى وزارة التموين لأن مراقبة الأسعار كانت تابعة لهذه الوزارة والخلاف الذى كان بيننا هو على اننى مقتنع برأى قانونى وهو ان وزارة التجارة والصناعة ليس لها اختصاص على مراقبة الأسعار ولذلك أشرت بأن تحول هذه المخالفات الى مراقبة الأسعار لاجراء اللازم بشأنها وهذا هو التقرير الذى كان مفروض أن أؤجل نظر المشروع علشانه بعد سنتين ونصف .

الرئيس ـ هل كلها مخالفات تموينية ؟

المتهم ـ نعم والحمد لله اللى مكنتونى من أن اطلع على الدوسيه .

وكيل النائب العام ـ ما هو كان عندكم .

الرئيس ـ المحكمة مكتفية بما قاله الدفاع وبما قلته والله يلهمنا الصـواب فلا نظلم أحدا .

المتهم ـ وأنا مفوض أمرى الى الله واليكم **قل لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا .**

الرئيس ـ ترفع الجلسة الآن على أن تعود المحكمة للانعقاد فى الساعة الرابعة من مساء اليوم للنظر فى الادعاء الأول فى جلسة سرية بدون حضـــور الدفاع أو الادعاء .

(رفعت الجلسة فى الساعة الثالثة والربع مساء)

الجلسة العشرون

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة صباحا بمقر مجلس قيادة الثورة فى يوم الاحد ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ١٦ صفر سنة ١٣٧٣)

بحضور البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق المدعى والاستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

الرئيس - باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة العشرين من جلسات محكمة الثورة .....

الحكم :

الحكم فى القضية المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام .

« حكمت المحكمة على السيد محمود سليمان غنام بالنسبة للادعاءات المقامة عليه بما يأتى :

أولا - بالسجن ١٥ عاما مع ايقاف التنفيذ .

ثانيا - بابطال كامل الاجراءات التى اتبعت فى الأراضى الخاصة بالفقرتين ١ ، ٢ من الادعاء الثانى وهى أراضى ناحيتى مريوط ، وطهواى ومصادرة تلك الأراضى لمصلحة الشعب .

المتهم - اننى أشكركم .

(ثم انصرف الاستاذ محمود سليمان غنام برفقة حارسه) .

* * *

وقد صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم بتاريخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

تعقيب

الجديد فى هذه القضية ، ليس فى نوع التهم المنسوبة الى المتهم . فقد تعودنا فى محكمة الثورة حضور قضايا وقائعها جديدة . وتبعا لهذا سماع ادعاءات مختلفة عن الادعاءات الأخرى . ولذلك فاننا لن نلقى بالا الى تلك الوقائع . فقد لمسها المطلع على القضية او الذى تتبع وقائعها .

انما الجديد فى هذه القضية ، هو الحكم الذى أصدرته المحكمة . ولقد راينا من قبل أن امر تشكيلها لا يلزمها باجراء معين . أو يقيدها بقيد محدود فأحكامها طليقة من القيود المعروفة فى قانون العقوبات ، وقانون الاجراءات الجنائية .

ولذلك . ليس غريبا من المحكمة أن تصدر عقوبة السجن ، ولمدة خمسة عشر عاما على متهم . وتأمر بعد ذلك بوقف تنفيذها .

قد يكون هذا حكما باطلا بالنسبة للقضاء العادى . فالمادة ٥٥ من قانون العقوبات تنص على ان وقف التنفيذ لا يكون الا فى عقوبة الحبس ، الذى لا يتجاوز سنة . وبالشروط التى رسمتها تلك المادة وحددت المدة التى يوقف فيها التنفيذ بخمس سنوات ، بحيث اذا حكم على المتهم فى بحر هذه المدة بعقوبة ما ، تطبق عليه العقوبتان معا .

أما ودستور المحكمة ــ محكمة الثورة ــ فليست فيه هذه القيود . ولا يمكن القول بأن هناك شذوذا فى الحكم ، أو خروجا على القواعد العامة

ولقد راينا من قبل ان هذه المحكمة ، انما تحاكم على جرائم معينة . وانها تهدف الى أغراض معينة ومن ثم . فان سلطانها فى وقف تنفيذ العقوبة ــ حتى ولو كانت بالسجن ولمدة خمسة عشر عاما ــ قد تقتضيه الصوالح التى من أجلها أنشئت هذه المحكمة .

ولعلها عند تقدير العقوبة ، رات أن هناك ظروفا أحاطت بالمتهم ، تقتضى أن يوقف تنفيذ العقوبة . فالادانة ثابتة . والعقوبة مرصودة . ولكن تنفيذها موقوت . بحيث اذا عاد المتهم . وارتكب جريمة ما ، وحكم عليه فى هذه الجريمة ، جاز تنفيذ العقوبتين معا . وهكذا يبقى الحكم سيفا مصلتا على المتهم . فيلتزم جادة الصواب . ولا تحدثه نفسه بالاشتراك فى عمل من الأعمال المخالفة للقانون .

وشرط المدة المنصوص عنه فى المادة ٥٥ من قانون العقوبات ، غير موجود فى احكام محكمة الثورة .

ولقد ثار البحث حول الأثر الذى يترتب على ايقاف التنفيذ ، ومتى تنفذ العقوبة ، وبأمر من ؟. هل يكون ذلك بأمر محكمة الثورة . أو مجلس

قيادة الثورة . أو المحاكم العادية .. الخ . وهل ايقاف التنفيذ يمنع المتهم من مباشرة مهنته اذا كان محاميا ؟.

الواقع . انه فيما يختص بتنفيذ العقوبة . اذا ما ارتكب المتهم احدى الجرائم . فأمر ذلك متروك لمحكمة الثورة . ومجلس قيادة الثورة . بحيث انه يمكن القول . ان المتهم اذا ارتكب مخالفة من المخالفات . أو احدى الجنح البسيطة . وحكم عليه بالغرامة . أو الحبس مثلا . فان هذا لا يستتبع تنفيذ العقوبة عليه .

انما اذا أتى فعلا من الأفعال التى قدم بسببها للمحاكمة . وثبتت عليه . جاز تنفيذ العقوبتين معا .

فالأعمال التى تحاكم عليها محكمة الثورة ، ليست كلها من الأفعال التى تنضوى تحت قانون العقوبات . ولذلك . فأمرها متروك لمحكمة الثورة أو مجلس قيادة الثورة . على أن هناك سؤالا يظل حائرا ؟ وهو : كيف يكون الحال بعد انتهاء فترة الانتقال ؟.

الرأى عندى فى هذه الحالة . وجوب صدور تشريع يحدد الجهة التى تستطيع أن تنظر فى الأمر ، والتى يؤول اليها الاختصاص .

أما عن الكلام عن مباشرة العمل . فان حكم ايقاف التنفيذ لا يمنع . بدليل أن المتهم ، قد أجازت له نقابة المحامين ، مباشرة عمله كمحام . وباشره فعلا .

يبقى بعد هذا . أمر ابطال الصفقة التى عقدت . بحيث تؤول الأرض التى بيعت ــ ولم يراع فى بيعها قانون أو لائحة ــ الى الحكومة .

ونص الحكم بهذا التحديد . يفوت على المشترين الحق فى استرداد الأموال التى دفعوها ثمنا لشراء هذه الأرض . وبذلك تعود الى الدولة . ويضيع على المشترين ما دفعوه من ثمن .

ولا شك . أن ذلك عقوبة لحقت بهم . ولا شك أيضا ان هذا انذارا لكل من تسول له نفسه الاستيلاء على أموال بغير الطريق القانونى ، استنادا الى سلطانه أو الى سطوة أقاربه وانسبائه .

وبعــــد .

فهذه عجالة رأينا أن نشير بها الى حكم . يعتبر من الأحكام التى لم تألفها القوانين العادية ــ ولذلك كان مثار نقاش كبير .

والواقع ان الانسان لو أراد بحثه بحثا قانونيا محضا . لما اتسعت له هذه الصفحات . ولأثار الملل فى نفس القارىء . والغالبية العظمى من القراء ليسوا من رجال القانون . ولغة القانون لغة جامدة ولكن . لابد مما ليس منه بد .

فهذه قضية جديدة . والتعليق عليها بمقتضى توجيه العناية الى الحكم الصادر فيها ، هو حكم يستحق العناية فعلا . لأنه حكم على ما كان سائدا فى العهود البائدة . وقضاء على فساد ، كان هو الأصل فى كل الأعمال .

محاكمة
السيد احمد النقيب

الدكتور أحمد النقيب



- كان يشغل وظيفة مساعد جراح بوزارة الصحة سنة ١٩٣٥
- أحيل الى المعاش فى ذلك الوقت وكان معاشه ٨ جنيهات و ٣٢٥ مليما .
- عين بعد ذلك مديرا لمستشفى المواساة سنة ١٩٣٥
- تقدمت وزارة الصحة فى وزارة النحاس بمذكرة قالت فيها : ان معاش النقيب ضئيل ولا يكفى ووافق مجلس الوزراء على رفع المعاش الى ٥٠ جنيها .
- ألغى معاشه الاستثنائى فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ . ومع ذلك استمر يصرفه كاملا حتى ١٩٥٢
- طلب اعفاءه من ادارة المستشفى فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٢ .
- أنعم عليه الملك بالباشوية فى سنة ١٩٤٣ بمناسبة علاجه عقب حادث القصاصين .
- كشف ديوان المحاسبة تصرفاته فى المستشفى سنة ١٩٤٦ .
- حوكم أمام مجلس الثورة بتهمتى استغلال النفوذ . وتصرفه في أموال المستشفى لمنفعة الملك مما ترتب عليه ضياع ٦٠ ألف جنيه .

شهود القضية

السيد أحمد نجيب الهلالى

- ولد فى أول أكتوبر سنة ١٨٩١ .
- تخرج فى كلية الحقوق فى سنة ١٩١٢ .
- كان مستشارا للرأى بوزارة المعارف ، ثم اختير وزيرا للمعارف سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٤٢ .
- ألف الوزارة من المستقلين سنة ١٩٥٢ .
- انتخب رئيس شرف لاتحاد المهندسين للفنون الجميلة سنة ١٩٤٣ .
- فصل من الوفد سنة ١٩٤٤ .

السيد حسين فهمى

- كان مديرا للجمارك .
- عين وزيرا للمالية فى وزارة ابراهيم عبد الهادى سنة ١٩٤٩ .
- كان عضوا بمجلس ادارة مستشفى المواساة سنة ١٩٣٢ .
- كان مديرا لشركة الملح والصودا ثم رئيسا لمجلس الانتاج القومى ، ورئيسا للبعثات الاقتصادية فى الخارج .

الدكتور أنيس الحشن

- كان طبيبا جراحا بمستشفى المواساة .
- التحق بخدمة المستشفى سنة ١٩٣٥ .
- فصل سنة ١٩٤٥ .
- فصل من المستشفى لتحريضه زملائه الاطباء على الاحتجاج بسبب اهانة احدى رئيسات المستشفى لزميل لهم صيدلى .
- استدعاه مدير المستشفى وكلفه بالاستقالة . ولما لم يستقل سلمه خطاب الفصل .

محامى المتهم

الأستاذ أمين مرعى



الدكتور النقيب فى طريقه الى المحاكمة

تابـــع

الجلسة العشرون

بدىء نظر القضية المتهم فيها الدكتور أحمد محمد النقيب فى الجلسة الثامنة عشرة يوم الخميس ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣ الموافق ١٣ صفر سنة ١٣٧٣

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة، نفتتح الجلسة

المدعى ، المتهم موجود ؟

البكباشى سيد سيد جاد المدعى ـ المتهم موجود يا فندم .

الأستاذ أمين مرعى (الدفاع) ـ أنا حاضر مع المتهم .

الرئيس ـ الشهود موجودون ؟

المدعى ـ موجودون يافندم .

الرئيس ـ المتهم الدكتور أحمد محمد النقيب .. الادعاء الأول ..

« أتى أفعالا ساعدت على فساد الحكم فى البلاد . وذلك انه فى غضون عام ١٩٥٢ وما قبله يحكم صلته الوثيقة بالملك السابق ، تصرف تصرفات أضرت بمصلحة البلاد وسمعتها من النواحى الخلقية ، والمادية ، والأدبية . مما كان له أسوأ الأثر فى حياتها السياسية والاجتماعية » .

مذنب أم غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب ؟

الرئيس ـ لو سمحت ترفع صوتك علشان نسمعك .

المتهم ـ غير مذنب .

الرئيس ـ الادعاء الثانى ...

« أتى أفعالا استغل فيها نفوذه ، دون مراعاة لصالح الوطن . وذلك أنه فى غضون عام ١٩٥٢ وما قبله بوصـــفه مديرا لمستشفى المواساة بالاسكندرية ، تصرف فى أموال المستشفى لمنفعة الملك السابق وآخرين ، تصرفات أضاعت على المستشفى مبلغا يزيد على ٦٠ ألف جنيه » .

مذنب أم غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب .

المدعى ـ القضية جاهزة .

الدفاع ـ الدفاع يرجو تأجيل نظر الدعوى الى صباح يوم الأحد لعدة أسباب.

أولا : لان الدكتور النقيب أعلن بقائمة الادعاءات فى الساعة الخامسة والنصف من مساء الثلاثاء . وقد أبلغت بهذا النبأ وانا فى الاسكندرية اذ اننى مقيم بها . ابلغت مساء ذات اليوم الساعة الثامنة مساء وبكرت فى الحضور أمس وضاع وقتى بين مقابلته فى سجن الأجانب ، وبين الاطلاع على ملف القضية فى مكتب الادعاء بمحكمة الثورة ، وقد مكثت فيها حتى الساعة الثانية . وعند هذا الحد لم يكن فى استطاعتى أن أستمر بعد هذا المجهود الذى بذلته ، وأمس ضمت ملفات أخرى ، ٧ أو ٨ ملفات لم تضم الى ملف القضية الا بعد أن غادرت محكمة الثورة ، أى بعد الثانية مساء ، وقد أبلغت نبأها صباح اليوم ، فألقيت نظرة عاجلة على ملف أو ملفين من هذه الملفات ، ولكنى لم أستطع أن أطلع على باقى الملفات ، كما اننى لم أستطع أن أطلع على باقى الملفات الأخرى . وهى عديدة وخصوصا تقرير مقدم من ديوان المحاسبة وهذا وحده يحتاج الى خبراء لدراسته . لهذه الأسباب مجتمعة ، أرجو أن تتفضلوا بتأجيل نظر الدعوى الى صباح يوم الأحد لأنى مضطر الى ان أعود الى الاسكندرية لأمضى فى بيتى وبين عائلتى ، يوما أو بعض يوم . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فلدى المتهم شهود نفى ، كما انه يرجو ضم اوراق فى الاسكندرية فى مستشفى المواساة ، ومهما بذل مكتب الادعاء من جهد فلن يتمكن من ضم هذه الأوراق . لأن باكر عطلة وانا لن اتمكن من الاطلاع عليها قبل يوم السبت ، ولذلك ارجو أن أمكن من أن أؤدى رسالتى نحو المتهم ، وذلك بتأجيل نظر الدعوى الى يوم الأحد .

الرئيس ـ وشهود النفى دول مين ؟

الدفاع ـ الدكتور يوسف رشاد ، والأستاذ حسن يوسف الذى كان رئيسا بالنيابة لديوان الملك السابق ، والدكتور على توفيق شوشة ، والدكتور محمد أبو العلا وهو وكيل حالى لوزارة الصحة ، والدكتور على قطرى . وهؤلاء الشهود بعضهم من الاسكندرية . اما الأوراق التى أرجو أن تتفضلوا باصدار امركم بضمها ، فهى دفتر محاضر مجلس ادارة مستشفى المواساة ، وكذلك ردود مجلس الادارة على مناقضات ديوان المحاسبة فى السنين المختلفة كما تشاءون من سنة ١٩٤٨ الى الآن .

الرئيس ـ مفيش حاجة غير كده ؟

الدفاع ـ أبدا يا افندم .

الرئيس ـ أسماء شهود النفى دول متعلقين بايه ؟ هل كلهم متعلقين بوقائع الادعاءين ؟

الدفاع ـ الموجه الى المتهم ادعاءان . بعض هؤلاء الشهود مطلوبين فى خصوص الادعاء الأول ، والبعض الآخر مطلوب فى خصوص الادعاء الثانى . أضرب لحضراتكم مثلا ؟ الدكاتره الثلاثة على توفيق شوشة والدكتور أبو العلا والدكتور على قطرى دول فى خصوص الادعاء الثانى ، والدكتور يوسف رشاد والأستاذ محمد حسن يوسف دول فى خصوص الادعاء الأول .

الرئيسـ طيب والمحاضر والأوراق المطلوبة ، هل هى داخلة فى صميم الموضوع؟

الدفاع ـ داخلة فى صميم الموضوع ، ولولا ذلك لما سمحت لنفسى أن أجهدكم فى طلبها .

المدعى ـ الادعاء يلتمس من هيئة المحكمة الموقرة ، طلب استدعاء الشاهد الدكتور أنيس الخشن كشاهد اثبات .

الرئيس ـ فى أى أدعاء ؟

المدعى ـ فى الادعاء الأول .

الرئيس ـ ترفع الجلسة الآن لتختلى هيئة المحكمة للمداولة .

(رفعت الجلسة فى الساعة العاشرة والدقيقة العشرين) .

(أعيدت الجلسة فى الساعة العاشرة والنصف) .

الرئيس ـ قررت المحكمة ما يأتى :

١ ـ ضم الأوراق التى طلبها الدفاع .

٢ ـ تكليف مكتب الادعاء والتحقيق باستدعاء شهود النفى الآتية أسماؤهم :

١ ـ الدكتور يوسف رشاد .

٢ ـ الأستاذ محمد حسن يوسف .

٣ ـ الدكتور محمد أبو العلا .

٣ ـ التصريح لمكتب الادعاء باستدعاء شاهد الاثبات الدكتور أنيس الخشن .

٤ ـ تاجيل نظر القضية الى جلسة يوم الأحد القادم ١٩٥٣/١٠/٢٥ الساعة العاشرة صباحا .

الدفاع ـ أنا متشكر أولا ، وثانيا لى رجاء آخر ، أنكم تتفضلوا بالأمر بنقل الأوراق الى غرفة المحامين ، لأتمكن من الاطلاع عليها .

الرئيس ـ ده يرتب مع مكتب الادعاء مش مع المحكمة .

الدفاع ـ طيب يا فندم .

وفى يوم الأحد ١٩٥٣/١٠/٢٥ الموافق ١٦ صفر سـنة ١٣٧٣ .
وبعد النطق بالحكم فى القضية المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام .
استمرت المحكمة فى نظر القضية المتهم فيها الدكتور أحمد محمد النقيب
فحضر المدعيان العامان البكباشى سيد سيد جاد والأستاذ أحمد موافى
عضوا مكتب التحقيق والادعاء .

الرئيس ــ المتهم موجود ؟

المدعى ــ موجود يا افندم .

الرئيس ــ أمال الدفاع بتاعك فين ؟

المتهم ــ موجود بس ما حدش طلبه هما طلبونى بس .

الرئيس ــ هو مش عارف ان المحكمة حتنظر القضية الساعة عشرة ؟

المتهم ــ هو موجود بس لما طلبونى ماطلبهوش .

الرئيس ــ الشهود موجودون ؟

المدعى ــ أيوه يا أفندم موجودون وجاهزون .

الأستاذ أحمد موافى وكيل النائب العام ــ الشاهد محمد حسين يوسف وهو من شهود نفى المتهم ، اعتذر لمرضه .

(حضر الأستاذ أمين مرعى للدفاع عن المتهم) .

الرئيس ــ انت مش عارف أن المحكمة منعقدة من الساعة عشرة ؟

الدفاع ــ أيوه يا أفندم . وانا هنا موجود من الساعة التاسعة والثلث ، ولكن انا تصورت ان حضراتكم حتنطقوا أولا بالحكم فى قضية السـيد محمود سليمان غنام ، ثم بعد ذلك تنظرون قضية أخرى للتأجيل ، وانا شخصيا كنت قاعد فى أودة المتهمين .

الرئيس ــ طيب اتفضل . نقرأ الآن الادعاءات المقامة على المتهم .
الادعاء الأول ...

« أتى أفعالا ساعدت على فساد الحكم فى البلاد ، وذلك انه فى غضون عام ١٩٥٢ وما قبله بحكم صلته الوثيقة بالملك السابق ، تصرف تصرفات أضرت بمصلحة البلاد وسمعتها من النواحى الخلقية والمادية والأدبية ، وكان لها أسوأ الأثر فى حياتها السياسية والاجتماعية . المدعى .. الشهود عن الادعاء الأول موجودون ؟

المدعى ــ أيوه يا فندم .

الرئيس ــ انده الشاهد الأول .

(حضر الشاهد الأول الدكتور أنيس الخشن .

الرئيس ــ اسم الشاهد الدكتور أنيس الخشن ؟

الشاهد ــ أيوه يا أفندم .

الرئيس – قل والله العظيم والله العظيم والله العظيم أقول الحق ، ولا شىء غير الحق ، والله على ما أقول شهيد ٠

(أقسم الشاهد اليمين)

الرئيس – المدعى ٠

المدعى – متى التحقت بخدمة مستشفى المواساة ، ومتى فصلت منها ؟

الشاهد – التحقت بها فى سنة ١٩٣٥ فى شهر نوفمبر ، وفصلت فى أول ابريل سنة ١٩٤٥ ٠



الدكتور الخشن

المدعى – ما هى أسباب فصلك من مستشفى المواساة ؟

الشاهد – أسباب فصلى ، هو اننى تقدمت وبعض زملائى الاطباء بشكوى لمدير المستشفى ، وكان وقتئذ الدكتور النقيب، نحتج فيها على سوء معاملة السسترات لنا ، وبخاصة اثنين منهم ، وتبين بعدين أنهم كانوا يشتدون على الاطباء ويطردون المرضى ويفرضون عليهم علاجات معينة ٠ فلما حدث أخيرا أن ثارت واحدة من السسترات على أحد الاطباء ورفعت يدها بحركة تدل على أنها تريد ضربه ، طلبت من الاطباء انهم يجتمعوا ، ونكتب شكوى للمدير الدكتور النقيب،مضمونها ما حدث فعلا . وبعد زمن طلبنى المدير فى مكتبه وقال لى ان الحالة – بينى وبينك – أصبحت لا تسمح بأنك تشتغل معايا ! تحب أوديك وزارة الصحة ؟ فقلت له لأ . فقال تحب تستقيل ؟ فقلت له لأ . فقال تحب أفصلك فقلت له افصلنى اذا أمكنك انك تفصلنى ، وقلت هذا لأننى أعلم أنه لايمكنه فصلى الا بعد اذن مجلس الادارة ، ولكنى فوجئت بأنه أخرج ورقة من مكتبه وقال لى اتفضل انت مفصول ! وفصل معى ثلاثة من زملائى ، فقدمنا شكوى الى السراى والى النقابة ، وبعد كده استقال خمسة أطباء آخرون ٠

الرئيس – أول ما ابتديت تشتغل فى المستشفى كان سنة كام ؟

الشاهد – أنا اشتغلت فى المستشفى فى سنة ١٩٣٥ ، من أول عهد المستشفى اتعينت أنا والدكتور النقيب ٠

الرئيس – هل تغير النقيب عما كان فى أول عهده أولا ؟

الشاهد — فى أول عهده كان مسالم ، لأن كان فوق منـــه رقابة من جمعية المواساة ، وبعدين لما وجد أن جمعية المواساة استنفدت كل نقودها فى بناء المستشفى ، أحب أنه يتخلص من هذه الرقابة ووجد اسلم طريقـة للوصول الى هذا ، انه يسند ظهره الى السراى ، لأنه كان يعلم أن الأحزاب كل يوم على حال ! النهاردة الوفديين ، وبكره السعديين ، وبعده غيرهم ، والظاهر انه قال ارتكن على سلطة تبقى على طول .

الرئيس — قال فى نفسه طبعا ؟

الشاهد — أيوه ، وعلشان يحقق هذا الفرض ســـافر الى أوروبا قبل الملك ما يستلم سلطته الدستورية ، ووثق علاقته بيه هناك .

الرئيس — وعرفت منين ؟

الشاهد — كنت شفت بعض جوابات المرحوم فهمى عبد المجيد ، وهو الذى بنى المستشفى وكان بيشرف عليها ، والدكتور النقيب كان بيبعت جوابات ان سياسته هى توطيد علاقته بالملك السابق والجميع يعلمون ان فهمى عبد المجيد ، الملك السابق ما كانش بيحبه . والملك فؤاد كان ضـــد المشروع ، والدكتور النقيب وثق علاقته به عن طريق الفريق عمر فتحى ومراته ، وأصبح معاهم فى الحاشية . ولما وجـد فهمى عبد المجيد ان الدكتور النقيب فتح باب المستشفى لموظفى وخدم السراى ، وأى واحد يخش فى السكندو أو البريمو . فقال له دول اذا أحسنت حظهم فى القسم المجانى ما تحطهمش علينا فى البريمو ، وعقب كده جاءت وزارة على ماهر فى الحكم ، وأول ما وليت الحكم الفت وظيفة فهمى عبد المجيد ، وخرج من خدمة الحكومة ، وطلبوا منه أن يسيب منصـــبه كرئيس لجمعية المواساة . قبل كده كان فيه حفلة سنوية تقيمها الجمعية ، وكان مفروضا أن يطلب اليه بصفته الرئيس ، أن يلقى خطابا ، ولكن قيل له بلاش تلقى الخطاب انت . فقال طيب أخلى أبو العلا أو ذهنى — وهما الوكيلان — يلقى الخطبة ، فقالوا لا . واحد موظف ، ودى خطبة بين ايدين الملك مش مقبولة ، والثانى من الأعيان وده مش مهم . خلى الدكتور النقيب هو اللى يلقى الخطبة ، فقال فهمى عبد المجيـــد اذا القى الدكتور النقيب الخطبة فأنا مش حا أحضر الحفلة ، وفعلا لم يحضر هذه الحفلة ، والقى الدكتور النقيب الخطاب واعتبر محمود عبد المجيد من يومها عدوا للملك ، وطلعوه عقب هذا من شغلته ومن الجمعية .

الرئيس — ايه الخدمات اللى كان بيؤديها للملك ؟

الشاهد — فيه خدمات خاصة كان بيؤديها للملك ، وذلك انه وفر له مكانا فى المستشفى يخلد فيه الى الراحة .

الرئيس — كان فيه ايه المكان ده ؟

الشاهد ـ كان فيه شوية مراجيح .

الرئيس ـ يعنى كانوا بيعملوا ايه . بيتمرجحوا ؟

الشاهد ـ هو وفر له مكان فيه شوية ... وكراسى وقعده كويسه .

الرئيس ـ كان بيقعد فيه لوحده ؟

الشاهد ـ فى مستهل حياته كان بييجى مع الملكة السابقة فريدة ، وكان أحمد حسنين بييجى مع نازلى . ولم نكن نرى شيئا وانما كنا نسمع الأصوات.

الرئيس ـ أصوات ايه ؟

الشاهد ـ ضحك من الملك السابق ، وكان له ضحكة عالية ومعروفة .

الرئيس ـ هل كانت الحكاية قاصرة على المراجيح ؟

الشاهد ـ لا ... ولكن هو كان له جناح فى الدور الرابع البريمو ، وفيه سراير علشان اذا جه أى واحد من الحاشية فى أى وقت ، يقعد وينام وياكل ويشرب على كيفه .

الرئيس ـ الدور الرابع ده كان مكون من كام حجرة ؟

الشاهد ـ كان يشمل ٥ أود ، وهو كان فى الأصـــل ١٠ أود . فتحوهم على بعض علشان يبقوا واسعين .

الرئيس ـ هو كان فى الحقيقة ١٠ أود ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ كانتش بتعمل حفلات ساهرة فى المستشفى ؟

الشاهد ـ ايوه كانت بتعمل فى المستشفى حفلات ، وكانت حديقة المستشفى بيعمل فيها الحفلات الكبيرة .

الرئيس ـ انا أقصد هل كانت بتعمل حفلات خاصة ، أو كانت بتعمل حفلات عـــامة ؟

الشاهد ـ الاثنين كانوا بيتعملوا ، واحنا طبعا بناخد علم بالحفلات العامة . أما الحفلات الخاصة اللى كانت بتعمل ، كنا بنسمع أخبارها من البنتين السسترات ، وكنا بنسمع ان الملك بيجيلهم فى الأودة .

الرئيس ـ بنتين مين ؟

الشاهد ـ واحدة اسمها مارى فيليبدس ، وواحدة تانية صاحبتها اســمها راشيل وبالأخص مارى .

الرئيس ـ جنسيتهم ايه ؟

الشاهد ـ كانت مارى فيليبيدس يونانية قبرصية وراشيل كانت صاحبتها . وكانت راشيل رئيسة المرضات ، ومارى وكيلة المرضات .

الرئيس ـ ازاى اتعرفوا بالملك السابق ؟

الشاهد ـ الملك السابق كان دائم التردد على المستشفى .

الرئيس ـ علشان يتمرجح فى المستشفى ؟!

الشاهد ـ هو كان دائم التردد على المستشفى ، وكان الأول بيسترعى نظرنا ولكن بقى يتردد كثير لدرجة انه أصبح يتهيأ لنا انه بيشتغل معانا .

الرئيس ـ تعرف ليه كان بيفضل المستشفى مع انه عنده قصور كثيرة ؟

الشاهد ـ اللى كنا بنسمعه من مارى فيليبيدس ، وهى فتاة كان عندها نوع من الهستريا . وكانت فضفاضة كانت بتقول كثير انه رقص معـايا ، وتغيبت مرة عن المستشفى ثم سألناها عن السبب ، فقالت انها كانت فى ضيافة الملك فى السراى .

الرئيس ـ كان بياخدها لحساب المستشفى ولا لحسابه هو ؟

الشاهد ـ ما نعرفش ايه اللى بيحصل ، ولكن كان بياخدها بره المستشفى ، وكانت البنت تقول لنا ، الملك بيهادينى بعقود وساعات وحاجات من دى . ولا نعرف عن الصلة التى بينهم وبين بعض ، الا ما تقوله هى . وفى مرة ـ اسمحو لى فى هذه الكلمة ـ قالت النهاردة وانا باغير للملك على رجله وطى على وباسنى ... لا مؤاخذه البنت دى كانت مفضوحة .

الرئيس ـ كان بيغير على رجله فى المستشفى ؟

الشاهد ـ أحيانا واحنا على أى حال ماكناش بنشوف الحاجات دى .

الرئيس ـ مش عنده أطباء فى السراى ، وفيه له أجزاخانة ، يجى المستشفى يغير ليه وعنده كل ده ؟

الشاهد ـ مستشفى المواساة كانت بالنسبة اليه كل شىء ، وهو كان بييجى يمضى وقت كويس فى المواساة .

الرئيس ـ يمضى وقت كويس ازاى ؟ دى مستشفى ؟!

الشاهد ـ ماهو كان بييجى فى أى وقت يعجبه ، ويجيب الأشـــخاص اللى على كيفه .

الرئيس ـ ماسمعتش انه كان بيجيب سيدات معاه ؟

الشاهد ـ احنا كنا بنسمع وكان الجناح الخاص به محرم علينا دخوله ، وكنا نسمع أن الملك حضر ومعاه ... وطبعا بعض السيدات فيهم ، ولكن كان دخوله وخروجه من الباب الكبير المسمى بالبـــاب الملكى وفى غير مواعيد العمل .

الرئيس ــ مين بيرتب له الحاجات دى ؟

الشاهد ــ الملك يا فندم ما كانش له علاقة بحد غير المدير ، وكان الدكتور النقيب بيعتبر من الحاشية ، زى محمد حسين وكفاتس وبوللى . وهو اشتغل وظيفته كطبيب ومدير مستشفى وقد يؤثر على الملك السابق من طريق مهنته ونال حظوة كبيرة ، واصبح الحاكم بأمره لا فى المستشفى وحدها .. بل فى الاسكندرية كلها .

الرئيس ــ كان بيحضر الحفلات الخاصة ليه ؟ هل كانت هذه الحفلات محترمة ومتحشمة ؟ ماهو ممكن اقامة حفلات يحضرها رجال ونساء وما يبقاش فيها حاجة .

الشاهد ــ والله انا ما افهمش ليه تعمل حفلة خاصة محترمة ومحتشمة فى مستشفى .

الرئيس ــ مش فاهم قصدك ايه ؟

الشاهد ــ هو كان يحب يلعب تنس ويلعب معاهم كارت ويرقص معاهم .

الرئيس ــ لازم بتدفعوا كويس للممرضات اللى بيرقصوا ؟ كنتم بتجيبوهم منين ؟

الشاهد ــ أذكر ان الملك مرة جه يستعرض طاقم ممرضات جاء من بولندا فى سنة ١٩٤٠ وراحوا جابوه فى عز الحرب من بولندا .

الرئيس ــ ايه دخل الملك فى استعراض المرضات .. هو كان بيوقف الواحدة ويقول لها يمين وشمال . وادورى ويشوف وشها وظهرها ؟

الشاهد ــ هو الأول كان بيشوف الصور الفوتوغرافية بتاعتهم فى الباسبورتات، وبعدين لما جم استقبلهم علشان يرحب بهم . وساعة ما وصلوا كانوا موجودين وسمعنا ان الملك جاى وانه هو اللى راح يستقبلهم !

الرئيس ــ هو اختار منهم ناس علشان يشتغلوا والباقى رجعه ؟

الشاهد ــ الطاقم كله اشتغل ولكن الظاهر انه لما كان بيستلطف حد كان بييجى يتعـــالج .

الرئيس ــ هى مصر كانت فقيرة من المرضات حتى انهم يجيبوا اجانب يقوموا بالمهمة دى ؟

الشاهد ــ احنا كنا ماشيين على تفضيل المرضات الأجنبيات على المصريات .

الرئيس ــ ازاى وانت اول ما قلت فى شهادتك اتكلمت عن سوء معاملة دول للأطباء والمرضى ؟

الشاهد ــ ما هم دول كانوا وصلوا ... ده احنا شفنا شوية أيام .. كانت

المرضات بتخرج المرضى ، وتفرض أنواع العـلاج وتدس الدسائس للدكاترة عند النقيب . ولما كنا نشتكى من انهم بيخرجوا المرضى وبيدخلوهم على كيفهم ، كان الدكتور النقيب يقول دول وصلوا يا دكتور حاسب على نفسك .

الرئيس ـ وصلوا يعنى ايه ؟

الشاهد ـ يعنى وصلوا للراس .

الرئيس ـ يعنى المدير ؟

الشاهد ـ لا . . . يعنى وصلوا لأكبر راس ! لدرجة اننا لما وقعنا على المدير حبينا نقدم شكوى وبعدين اتضح ان مافيش قدامنا غير اننا نخبط راسنا فى الحيط ، ولما اشتكينا للسراى وقلنا فى الشكوى ايه اللى بيجرى فى المواساة ، وقدمنا شكوانا لعبد اللطيف طلعت ، كان أيامها أحمد حسنين مريض فقال لهم قدموها للملك . فلما عرضت عليه حولها للدكتور النقيب، فما بقيناش عارفين نشتكى لمين ، ولما جينا نثير المسألة فى البرلمان قصدنا الدكتور طراف وكان وقتها نائب فى البرلمان . وعندما حب يثير الموضوع كسؤال فى مجلس النواب ، ما أمكنش لأن كان دائما السـؤال بتاعنا يؤخر ويؤجل ويقدم عليه أسئلة خاصة . . فتح مدرسة . . بناء جامع وما أشبه ذلك .

الرئيس ـ سيبنا من الشكوى دى ، لأن دى مسألة معروفة انكتب عنهـا فى الجرائد . مين اللى كان بيتعالج مجانا ، من رجال الحاشية فى المستشفى .

الشاهد ـ كل موظفى السراى ورجال الحاشية زى بوللى وكافاتس وبترو وغيرهم . .

الرئيس ـ وكلهم كانوا بيتعالجوا فى البريمو ؟

الشاهد ـ مش كلهم فى البريمو . . . اما رجال الحاشـية اللى قلت عليهم ، فدول ما كانوش عيانين ، لأنهم كانوا يروحوا وييجوا زى ما هم عاوزين، ويشربوا وياكلوا وكانوا عاملينها لوكاندة ! اما موظفو السراى المرضى اللى كانوا ييجوا للعلاج ، فدول كانوا يتحطوا فى البريمو أو السكندو ، حسب مراكزهم بالنسبة للملك والدكتور النقيب كان بارومتر السراى . . وأذكر مرة أن واحد من خدم السراى اسمه عم عبده ، وده رجل تركى كبير السن يقال انه كان مربى الملك . فكان قاعد فى البريمو وكان فى الأوده اللى جنب احمد حسنين ، فجاء الملك المستشفى وزار عم عبـده ومادخلش عند احمد حسنين ، ففهمنا من هذا أن احمد حسنين كان مغضوب عليه .

الرئيس ـ ايه اللى تعرفه عن الدكتور النقيب كمان ؟

الشاهد ـ اللى أعرفه عنه انه كطبيب ما أثراش من مهنته ، وقد كان يعمل فى الاسكندرية كمساعد جراح قبل ما يكون مدير مستشفى ثم هو كطبيب، رجل عادى .

الرئيس ـ يعنى تقصد انه أثرى عن طريق غير مشروع ؟

الشاهد ـ أيوه . لأنه مش ممكن يصل الى هذه الثروة اللى وصل اليها كطبيب، واللى أعرفه انه مش كان بس بياخد شغل فى الشركات ، وانما كانت تعرض عليه عضوية مجالس الادارة فى كثير منها .

الرئيس ـ كطبيب ماكان لوش مستشفى خاص بيقوم بعلاج مرضاه فيه ؟

الشاهد ـ لأ .. مستشفى المواساة هى اللى كانت تستقبل زبائنه .

الرئيس ـ بعد فهمى عبد المجيد ماكانش الملك بييجى فى المستشفى ؟

الشاهد ـ الدكتور النقيب بعد ما انفصلت المستشفى عن الجمعية ، أتكون مجلس ادارة للمستشفى وارتكن الى الاعانة الحكومية ، والحكومة عادة لا تعطى اعانة الا اذا كان لها ممثلين . ولكن الدكتور النقيب كان يحاول التملص كمان من رقابة الحكومة مستندا فى ذلك الى صلته بالملك . وفى سبيل الوصول الى هذا الغرض ، فى يوم من الأيام تذكر النقيب حاجة مهمة وهى أن عنده قسم للعلاج بالكهرباء والمياه المعدنية ، مع انه كان بيشتغل من سنة ، فعمل حجته ان الملك ييجى يفتتح هــذا القسم ، فجاء الملك واستقبله أعضاء مجلس الادارة برئاسة عبد الفتاح يحيى ، وبعد لفة بسيطة قعد فى الجنينة وقعدوا حواليه .. قعــدوا حواليه البرنسات وكبار المدعوين واعضاء مجلس الادارة ، فقال الملك أن هذا المستشفى يحمل اسم أبى ، وانا أشعر وأنا جالس هنا كأنى موجود فى سراى المنتزه ، والدكتور النقيب موضع ثقتى وكل من يعترض طريقه فحسابه عندى ...

الرئيس ـ اعتبروه نطق سامى ؟

الشاهد ـ بعد هذا النطق ، أقبل كبار الموظفين على الدكتور النقيب يهنئونه على رضا الملك ، وبعد هذا تشتت أعضاء مجلس الادارة واعتبر هــذا انتصارا للدكتور النقيب .

الرئيس ـ وماجابوش ممرضات تانى غير البولنديات ؟

الشاهد ـ هو سافر لبنان علشان يجيب ممرضات بعد ما التحقت البولنديات بالجيش الثامن .

الرئيس ـ ليه هو ما عجبهمش الشغل ؟

الشاهد ـ بعضهم كانوا صغيرين ، وبعضهم كانوا عواجيز ...

الرئيس ـ والعواجيز هم اللى مشيو ؟

الشاهد ـ لأ . بعضهم قعد ودول أصلهم ناس مهاجرين وعاوزين ياكلوا عيش ، فلما جاء الجيش الثامن انضموا اليه ، وبعد كده سافر الدكتور النقيب زى ما قلت ، لبيروت وجاب طاقم ممرضات أرمنيات ويهوديات وكان منهم راشيل اللى قلت عنها .

الرئيس ـ ماجابش حاجة من قبرص ؟

الشاهد ـ جاب ... أيوه جاب مارى فيليبيدس وغيرها .

الرئيس ـ وايزيس ماكانتش معاهم ؟

الشاهد ـ ايزيس ماسمعتش عنها الا بعدين .

الرئيس ـ الملك كان له علاقة بدول ؟

الشاهد ـ أيوه قطعا كان له علاقة بمارى ، وهى اللى كانت بتقول لنا ، وكانت بتقول انها بتروح معه رحلات وبيهاديها هدايا زى ما قلت لكم قبل كده. والدليل على أن الصلة كانت وثيقـــة بين الملك والدكتور النقيب ، انه فصلنا من غير الرجوع لمجلس الادارة مع أن الواجب كان يقتضى التحقيق والرجوع اليه ، فكان اذن يتحكم فى المستشفى على كيفه .

الرئيس ـ ازاى كان يتحكم ؟ ما كانش فيه رقابة عليه ؟

الشاهد ـ أيوه ماكانش فيه رقابة .

الرئيس ـ ومجلس الادارة قبل الوضع ده ؟ .. ماحدش استقال ؟ ما حدش احتج ؟!

الشاهد ـ يستقيلوا ازاى ؟ هو ده معقول ؟

المدعى ـ هل سمعت ان بعد حفلة من الحفلات اللى أقامتها المستشفى باتت رقاصة فى المستشفى ؟

الشاهد ـ أيوه سمعت ان فيه واحدة رقاصة بعد انتهاء الحفلة الخيرية التى أقيمت لصالح المستشفى فى الحديقة ، شوفنا الملك طلع الدور الرابع والرقاصة حصلته .

الرئيس ـ حصلته تعمل له ايه ؟

الشاهد ـ والله ما كانش معنا فتلة نمررها .

المدعى ـ ماعملتوش عمليات اجهاض فى المستشفى فى الدور المخصص لرجـال الحاشية ؟

الشاهد ــ أيوه فيه بعض عمليات عملت لنساء جم من بره عن طريق السراى .

الرئيس ــ أجانب والا مصريات ؟

الشاهد ــ لأ . أجانب ! ودول ماكانوش يقيدوا فى سجل المستشفى ، كما عرفت فيما بعد من حكيم البنج .

المدعى ــ هل صدرت أوامر بمنع الصلاة فى جامع المواساة ؟

الشاهد ــ أيوه صدرت أوامر بمنع الصلاة فى أيام العيد ، علشان التهليل والتكبير كان بيزعج المدير وهو ساكن جنب المستشفى .

الرئيس ــ هو ساكن فين ؟

الشاهد ــ فى الفيلا اللى جنب المستشفى ، والجامع فى الأرض الفضاء اللى مجاورة للمستشفى .

المدعى ــ هل كانت تستورد حبوب وعجول ومواشى للمستشفى من عند الدكتور النقيب ؟

الشاهد ــ كنا نسمع هذا من المتعهد ، وكان بيقول هو ربنا اللى شمل كل الناس برحمته مش راح يشمل المستشفى دى ؟ سألناه ليه ؟ فقال الراجل النقيب بده يدينى الميته والعيانة علشان نوردها لحوم للمستشفى .. وسمعت انه كان بواسطة نفوذه يبيع المواشى العيانة بدون مراقبة من السلخانة .

المدعى ــ هل كان فيه ممرضة تبع المستشفى موجودة فى بيت النقيب ؟؟

الشاهد ــ أيوه كان فيه بنت اسمها عايدة ، ألحقت بخدمته الخاصة وقيدت على المستشفى وكانت مقيمة وبتبات هناك .

الرئيس ــ هل تعرف ان الدكتور النقيب استولى على أموال المستشفى على غير وجه حق ؟

الشاهد ــ دى حصلت ، وذلك ان الدكتور النقيب تمكن بواسطة أمين عثمان أن يرفع معاشه من ثمانية جنيهات الى خمسين جنيها ! وهو كان قبل ما يعمل فى المواساة ، مساعد جراح فى المستشفى الميرى .

عضو اليسار ــ كان بياخد اد ايه مرتب ؟

الشاهد ــ حوالى ٢٢ جنيها . ومستشفى المواساة فى الواقع كان مصيدة للناس الكبار ، اللى يجى يتعالج فيها يجى ، واللى ماكانش يجى يروح يجره جر . والحكاية حصلت بأن أمين عثمان كان له أخت ولدت فى المستشفى ، فضربت معرفة مع الدكتور النقيب ، وبعدين طلب منه رفع

معاشه على أساس انه لو كان بيخدم فى الحكومة كان وصل لدرجة وكيل وزارة . وعدل المعاش على أساس هذا الطلب .

الرئيس ـ فى عهد الوفديين ؟

الشاهد ـ أيوه . . . وبعدين هو حب انه ياخد فرق المعاش ولكن اتفاق الجنتلمان اللى كان بينهم ، انه ما يخدش الفرق من مالية الدولة ، وانه اذا حب ، يقدر ياخدهم من المستشفى . حسب حسبته فوجد ان المبلغ يطلع أربعة آلاف جنيه . . .

الرئيس ـ والمبلغ ده فرق عن مدة قد ايه ؟

الشاهد ـ هو فرق من سنة ١٩٣٥ لسنة ١٩٤٣ يبقى يعنى ٨ × ١٢ = ٩٦ شهرا فى ٤٢ جنيه فرق المعاش القديم من الجديد ، يبقوا أربعة آلاف جنيه . . . وهو كان عاوز ياخدهم من الحكومة ، ولكن قالوا له الذمة ما تسمحش .

الرئيس ـ الذمة ما تسمحش بأخذ الفرق ، انما تسمح بأنهم يدوا له ٥٠ جنيه معـــاش ؟

الشاهد ـ مش فاهم ازاى مجلس الادارة وافق على هذا ، واللى اعرفه انه قال لمدير المكتب يا حسن أفندى أعمل لى شيك بأربعة آلاف جنيه ، ولما ذاع الخـــبر والناس كلها عرفتـــه ، قال له هو ما فيش سر او خبر الا ما يذاع ؟

وسكت له شوية وانتهز أول فرصة بعد شهر وطرده .

الرئيس ـ ماحدش من قرايب النقيب كان ييجى يتعالج فى المستشفى ؟

الشاهد ـ ما أظنش . . . الشهادة لله ما كانش بيحب قرايبه .

الرئيس ـ ما كانش بيحب ولا أولاده حتى ؟

الشاهد ـ لا طبعا . ودول كان كل حاجة مسخرة لهم .. تموينهم وصابونهم ومكوتهم وكل حاجة كانت بتروح لهم من المستشفى .

الرئيس ـ حتى وهو باشا بيعمل حاجات زى دى ؟

الشاهد ـ بالعكس دى انفتحت نفسه زيادة .. البشاوات بيقـــدروا على الحاجات اللى ما يقدروش عليها وهم أفندية .

الرئيس ـ طيب لما كان بيسافر فى الخارج كان بياخد سكرتيرة معه ؟

الشاهد ـ أيوه مس بيدرمان وهى انجليزية .

الرئيس ـ مافيش حد تانى ؟

الشاهد ـ بعد ما خرجت سمعت انه أخذ بنته كسكرتيرة له .

الرئيس ـ بنته كان لها عمل فى المستشفى ؟

الشاهد ـ جايز بعد ما خرجت ، لأن أيام ما كنت موجود كانت تلميذة ، وبعدين اتجوزت واطلقت . وفى أثناء الطلاق سمعت انه أخدها معه بره كسكرتيرة .

الرئيس ـ سافرت على حساب المستشفى طبعا ؟

الشاهد ـ أيوه طبعا .

الرئيس ـ هل كان فيه تعاقد بين المستشفى وبين المصالح الحكومية لعلاج العمال ؟

الشاهد ـ كان فيه تعاقد بين المستشفى وبين السكة الحديد لعلاج مرضى المصلحة .

الرئيس ـ التعاقد تم على أساس ايه ؟ وهل كان فيه تعاقد مع شركات أخرى ؟

الشاهد ـ هو لما كبر نفوذه كانت الشركات تيجى له ، أو كان يستولى عليها .

الرئيس ـ هو مش كان التعاقد بين المستشفى والشركات ؟

الشاهد ـ الكلام ده كان فى الأول ، وحساب الشركات ده كان له ادارة قائمة بذاتها . وكان مفروض ان المستشفى تستولى عليه ، والاتفاق اللى كان يبرمه النقيب أن الغيار بعشرة قروش ، والعملية بكذا وكان المستشفى بياخذ ربع الاتعاب .

الرئيس ـ وال ٣/٤ يروح فين ؟

الشاهد ـ كان بيروح له ، والمفروض انه كان بيعالج ، وانما كان هو قاعد على الكيس .

الرئيس ـ المستشفى بيقوم بالعلاج ، ال ٢٥٪ بياخذهم المستشفى وال ٧٥٪ بيروحوا فين ؟

الشاهد ـ كانوا بيروحوا على جنابه هو .

الرئيس ـ بأى حق ! هو مثلا كان ممكن يأخذ ١٠٪ عمولة .

الشاهد ـ اذا كان ممكن ، ولكن مين اللى يقول له لأ ، ده كان حاكم بأمره وما كانش حد فى المستشفى يقدر يقف فى طريقه .

الرئيس ـ تقدر تحدد لنا شركات كان بينكم وبينها تعاقد ؟

الشاهد ـ الشركات كثير ، ولكن هو كان حين يغير العقد يجعله بينه وبين الشركة .

الرئيس ـ مش بينه وبين المستشفى ؟

الشاهد ـ لأ . هو أولا كان العقد بين الشركات والمستشفى ، ولكن كان سهل عليه بعد ذلك انه يغيره .

الرئيس ـ الـ ٢٥٪ التى تدفع للمستشفى كانت بتشمل كل حاجة ؟

الشاهد ـ هو كان بيدفع الـ ٢٥٪ للمستشفى ، لأن المستشفى بتهيأ له مكان يعالج فيه مرضاه ، وعندها حكما مساعدين ونواب وغير ذلك .

المدعى ـ هل تعرف ظروف سفر ابن الدكتور النقيب بعثة الى انجلترا ؟

الشاهد ـ سمعت انه فى عهد الوزارة الوفدية أرسل بعثة ليتعلم الطب ، واللى حصل ان ابن الدكتور النقيب تخرج فى مدرسة فكتوريا ، فأرسلوه بعثة يتعلم الطب ، وهو كان طمعان انه يحل محله فى ادارة المستشفى بعد عمر طويل ، فراح الولد البعثة يتعلم الطب من أول سنة أولى لغاية ما يخلص على حساب الحكومة ، والحكومة جرت العادة فيها انها ما تبعتش الا واحد خريج جامعة ، ولكن احنا شفنا ابن الدكتور النقيب ارسل علشان يدرس من سنة أولى .

الرئيس ـ على حساب الحكومة مش على حساب المستشفى ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ تقرر امتى الكلام ده ، أيام أمين عثمان برضه ؟

الشاهد ـ مش فاكر انما دى حاجة ثابتة ، وانما روزاليوسف ذكرت اسمه هو وشوية من أولاد الذوات و ...

الرئيس ـ هو انت تفتكر ان اللى يعمل العمل ده ، يبقى من أولاد الذوات ؟

الشاهد ـ كان زمان ده طبعا ، وكان أولاد الذوات هما الناس اللى يتخدموا وهما اللى يستغلوا الشعب وتسخر لهم كل مرافق الدولة ، والحاجات دى كانت صفات الذواتية عندنا .

المدعى ـ هل سمعت ان الدكتور النقيب أدخل بعض المعتقلين الاسرائيليين المستشفى أثناء الحرب ؟

الشاهد ـ سمعت وهم اذا كانوا يشوفوا شخص كويس ودسم من الاسرائيليين المعتقلين فى أبى قير ، كانوا يمهدوا له السبيل . فيقوم يدعى المرض ويبعتوه مستشفى المواساة باسم العلاج ! ودى حصلت وانا بره المستشفى ، ولكن انا اطلعت على الأسماء وشفت اللى قعد ٤ أشهر ، واللى قعد ٦ أشهر ، ودى مدد مش معقولة . واعتقد ان شهر واحد كفاية للعيان يا يخف يا يموت .

الرئيس ـ طبعا فى مقابل فلوس الحاجات دى ؟

الشاهد ـ الاشاعات كانت بتقول كده .

الرئيس ـ يعنى مش متأكد ؟

الشاهد ـ دى ما اقدرش أقولها .

الرئيس ـ طيب متشكر اتفضل اقعد هنا .

الرئيس ـ الشاهد الثانى ؟

المدعى ـ الشاهد الثانى الأستاذ حسين فهمى .

الرئيس ـ قل والله العظيم .. والله العظيم .. والله العظيم .. أقول الحق ولا شىء غير الحق والله على ما أقول شهيد .

(أقسم الشاهد اليمين)

الرئيس ـ المدعى .

المدعى ـ متى نشأت صلتك بمستشفى المواساة ؟

الشاهد ـ من وقت انشائها فى سنة ١٩٣٣ أو سنة ١٩٣٢ عندما فكر فى بنايتها .

الرئيس ـ هل الدكتور النقيب كان له دور فى بناء المستشفى ؟

الشاهد ـ أيوه على ما أعتقد هو اللى أشار على المرحوم الأستاذ فهمى عبد المجيد بذلك .

الرئيس ـ تعرفه من مدة طويلة ؟

الشاهد ـ من وقت قصير قبل بناء المستشفى .

الرئيس ـ هل حصل تغيير فى أخلاقه من وقت ما عرفته لغاية سنة ١٩٥٠ ؟

الشاهد ـ عرفته فى سنة ١٩٣٣ وكان اسمه كويس .

الرئيس ـ يعنى دلوقت هو اسمه بقى وحش ؟

الشاهد ـ أنا اقصد أنهم بياخدوا عليه بعض المآخذ ، ومنها انه كان بيدير المستشفى بطريقة دكتاتورية .

الرئيس ـ مش فاهم ايه اللى تقصده ، يعنى كان حازم وشديد ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ لمصلحة المستشفى ؟

الشاهد ـ أنا أتكلم عن كلام الناس اللى باسمعه .

الرئيس ـ مش كنت عضو فى مجلس الادارة ؟

الشاهد ـ كنت عضوا فى مجلس الادارة لمدة وجيزة وبعدين حصل خلاف بين المستشفى والجمعية ، وفصلت دى عن دى .

واللى كان بيؤخذ عليه انه كان بيدير المستشفى باعتبار انها مستشفاه شخصيا ؟

الرئيس — أليس من الجائز ان هذا لمصلحة المستشفى ، أنا لما أكون موظف واقوم بالعمل كأنه لحسابى غير ما أقوم به على انه لحساب الغير ، يعنى يبقى قلبه عليه .

الشاهد — يعنى هذا ما اقصد فقط ، ولكن كان بيقال انه يدير بعض مرافق المستشفى لحسابه الخاص .

الرئيس — زى ايه ؟

الشاهد — سمعت انه كان يعالج فيه بعض مرضاه . ولقد سمعت هذا الكلام بعد ما النقيب ساب المستشفى .

الرئيس — كانت البلد كلها تعلم ان المستشفى يدار لمصلحة شخص معين ورجاله وحاشيته .

الشاهد — كان فيه لغط كثير ، وعرفت ان بعض المؤسسات كانت تقوم بعلاج أعضائها على حساب المستشفى ، والدكتور النقيب يستولى على أجر العلاج .

الرئيس — يعنى كانت الشركات تدفع ، والمستشفى يطلع من المولد بلا حمص !

الشاهد — المستشفى طبعا له حسابات ، يقوم بالتفتيش عليها ديوان المحاسبة ومراقبو حسابات .

الرئيس — المستشفى كان بياخذ نصيب قليل والنقيب يأخذ الجزء الأكبر طبعا . على اى اساس اتفقت مصلحة السكك الحديدية مع مستشفى المواساة ؟

الشاهد — اتفق على تخصيص عدد معين من الأسرة بأجرة سنوية .

الرئيس — ٥٠٠ جنيه مثلا فى السنة ؟

الشاهد — ايوه زى كده .

الرئيس — الـ ٥٠٠ جنيه كان بياخد منهم كام ؟

الشاهد — انا مش حافظ الأرقام ، ولكن تبين أن المقاولة بيد المستشفى .

الرئيس — وهل يستحق الأتعاب التى يتقاضاها من الشركات ؟ وبصفة ايه .. متعهد مرضى ؟

الشاهد — بصفة متعهد علاج ، وهو يحاسب المتعاملين على اعتبار انه صاحب الشأن ، ويأخذ المبلغ اللى يحصله ويدفع ثمن الأدوية والأسرة والأدوات وفقا للتعريفة المخفضة .

الرئيس ـ يعنى كان بياخد الجزء الأكبر ؟

الشاهد ـ ماكانش يستطيع الانسان أن يضع حدودا فاصلة بين ماله ومال المستشفى .

الرئيس ـ ازاى بقى ؟

الشاهد ـ شركة البيضا مثــلا أو شركة الأقطان تتفق مع الدكتور النقيب شوف لنا المرضى ، ويتقاول وياخد جزء والمستشفى جزء ، واحنـــا ماكناش بنفحص الأوراق بصفة رسمية ، لأن كان فيه مراقبين حسابات ومندوبين من ديوان المحاسبة وتبين لنا انه كان بيحاسب المستشفى بالتعريفة المخفضة ، وده بعد ما ترك الدكتور النقيب المستشفى .



السيد حسين فهمى

الرئيس ـ وترك المستشفى امتى ؟

الشاهد ـ فى أغسطس أو سبتمبر .

الرئيس ـ سنة ١٩٥٣ ؟

الشاهد ـ لا سنة ١٩٥٢ .

الرئيس ـ يعنى بعد يوليو سنة ١٩٥٢ ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ كنت تعرف فهمى عبد المجيد ؟

الشاهد ـ أيوه الله يرحمه .

الرئيس ـ وايه سوء التفاهم اللى حصل ؟

الشاهد ـ سوء التفاهم حصل مباشرة بعد افتتـــاح المستشفى ، والمرحـــوم فهمى عبد المجيد ، علمت ـ لأنى ما كنتش عضو فى مجلس الادارة فى الوقت ده . وكنت باغيب عن الاسكندرية ، لأنى كنت مشغولا بتعديل التعريفة الجمركية ـ علمت أن فهمى عبد المجيد اصطدم بالدكتور النقيب بشأن علاج مرضى الخاصة الملكية .

الرئيس ـ يعنى كانت حقيقة واقعة ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ كان بيعالجهم بفلوس أو مجانا ؟

الشاهد ـ مجانا .

الرئيس ـ لو كان بفلوس كان يزعل ؟

الشاهد ـ مش معقول انه يزعل لو كانوا بفلوس ، لأن المستشفى كانت لسه

فاتحة جديد ، وسبب زعله انه هو مش عاوز حد من الأثرياء يعالج مجانا . ولذلك قال له ماحدش من المرضى يدخل بالمجان الا بقرار من مجلس الادارة .

الرئيس ــ هو مش فيه درجة مجانية ؟

الشاهد ــ أيوه وهذه لم يكن له اعتراض عليها .

الرئيس ــ كانوا بينزلوا فى أى درجة ؟

الشاهد ــ مش عارف ولكنهم كانوا بينزلوا على أى حال فى أى درجة من غير المجانية ، وفيه أولى وثانية وتالتة .

الرئيس ــ هى الدرجة الثالثة مش مجانا ؟

الشاهد ــ أيوه ولكن فيه درجة تالتة بفلوس .

الرئيس ــ انت كنت متصل بالاثنين يعنى تعرف الواقعة ؟

الشاهد ــ أيوه لأنى شفت مكاتبات فى هذا الشأن سنة ١٩٣٧ على ما اذكر ودى حاجة من مدة طويلة ما اقدرش افتكرها ، ولكن دى حاجة كمان محل اخذ ورد ، وجميع الناس علموا بيها وفهمى عبد المجيد الله يرحمه كان شديد ....

الرئيس ــ شديد فى الحق ؟

الشاهد ــ نعم .

الرئيس ــ وبعدين ؟

الشاهد ــ انتهى الأمر .

الرئيس ــ ازاى ؟

الشاهد ــ فهمى عبد المجيد ساب المستشفى والجمعية ، والنقيب فضل .

الرئيس ــ كان باين انه محل الغضب ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ هل كان النقيب متصل ؟

الشاهد ــ الملك السابق كان بيعتبر المستشفى مسئوليته الشخصية . وكان معروف ان المستشفى تحت رعاية الملك وكان مهتم بها قوى ، وحصل بعد كده الحادث اللى جت سيرته ، الخلاف اللى أنا قلته . كانت الجمعية والمستشفى بتعمل الحفلة السنوية للحصول على شىء من الايراد لمساعدة المستشفى والجمعية والمؤسستين منضمتين لبعض وكانت العادة

جارية على ان رئيس الجمعية يلقى الخطاب فى أثناء الرواية أو الحفلة التمثيلية ، وبعدين فهمى عبد المجيد بلغ أن الملك مش عاوزه يلقى هو الخطاب .

الرئيس – علشان اعتراضه على علاج الحاشية بالمجان ؟

الشاهد – أيوه أظن كان اعتراضه قبل كده ، وعبد المجيد فى الوقت ده كان عاوز درجة مدير عام مصلحة الجمارك ، فقلت له يا عبد المجيد أنا علمت ان المرسوم مركون عند الملك مش عاوز يمضيه .

الرئيس – هل كان يستحق لأنه راجل كويس ؟

الشاهد – أيوه هو ماكانش فيه أحسن منه .

الرئيس – يعنى الرجاله أو اللى بيعملوا رجاله فى البلد دى كانوا بيعاملوا معاملة سيئة ، اذا كان فهمى عبد المجيد كويس ليه عومل المعاملة دى ؟

الشاهد – يمكن علشان كده .

الرئيس – بصفتك عضو فى مجلس الادارة ، والدكتور النقيب مدير المستشفى كنتوا بتراجعوا الأعمال ؟

الشاهد – لما انتخبت رئيسا للجنة كانت الجمعية فى سنة ١٩٣٩ فى ضائقة مالية ، والمستشفى فى ضائقة . وكنا مهددين بالتوقف عن العمل، وبعدين عملت تسوية مع الحكومة وعلى أساسها فصلنا المستشفى عن الجمعية واصبح لها شخصية معنوية مستقلة ، وانفردنا بالجمعية وأخذنا اعانة من البلدية ومن الحكومة ، وحميت الجمعية من الطلبات التى تقع على عاتق المستشفى . وفى سنة ١٩٤١ أو سنة ١٩٤٠ مافتكرش اتجدد مجلس ادارة المستشفى وكنت عضوا فيه أو ماكنتش ، مش فاكر .

الرئيس – الجمعية فصلت فى سنة ١٩٤٠ ؟

الشاهد – لا فى سنة ١٩٣٩ وافتكر انى بصفتى عضو فى الجمعية أو المستشفى استدعينا الى السراى أنا وعبد الفتاح يحيى . وقال الملك لنا علمت ان بعضكم بيخلق صعوبات للدكتور النقيب ، واللى بيعمل شىء من هذا حسابه على أنا . واستغربت أنا ! وعبد الفتاح يحيى سألنى ايه الحكاية فكان ردى عليه انى قلت له ما اعرفش .

الرئيس – يعنى الملك كان بيعتبر نفسه مدير المستشفى ؟

الشاهد – قالها مرتين انه معتبر نفسه صاحب المستشفى ، وكان بيقول : اسمها مستشفى فؤاد ابويا .

الرئيس ـ هل كان أبوه فؤاد فى المستشفى ؟

الشاهد ـ لا ابدا .

الرئيس ـ أمال قال مستشفى أبوه ليه ؟

الشاهد ـ بالضبط زى ما اعتبر الأملاك الحكومية بتاعت أبوه .

الرئيس ـ هل كان أبوه بيتبرع ؟

الشاهد ـ أبدا بالعكس .

الرئيس ـ انت بتقول سمعت اشاعات أو سمعت كلام عن الدكتور النقيب ، انه كان بيدير المستشفى بطريقة معينة لخدمة أشخاص معينين اللى هم الملك وحاشيته ؟

الشاهد ـ سمعت بعد الدكتور النقيب ما ساب المستشفى .

الرئيس ـ ولكن وقت ما كانت الهيصة ماشية ماسمعتش حاجة ؟

الشاهد ـ فى الواقع انا اعتذر عن الجواب ، لأنى كنت مشغول . اما فيما يتعلق بالحسابات فديوان المحاسبة هو اللى كان بيشرف على ميزانيـة المستشفى ، وعلى كده كلنا فاهمين ان الحسابات بتاعت المستشفى مضبوطة .

الرئيس ـ الدكتور النقيب كان بيشتغل ايه قبل ما يكون مديرا لمستشفى المواساة ؟

الشاهد ـ كان جراح ثانى أو جراح ثالث على ما اظن فى المستشفى الأميرى .

الرئيس ـ بياخد مرتب كام ؟

الشاهد ـ حوالى ٢٠ جنيها على الأكثر .

الرئيس ـ وبعد ما جه المستشفى اخذ مرتب اد ايه ؟

الشاهد ـ انا أعرف انه كان بياخد ١٠٠٠ جنيه فى السنة .

الرئيس ـ وكان بياخد معاش اد ايه نتيجة خدمته للحكومة ؟

الشاهد ـ على قد ما اذكر وكما كنت أعرف من المرحوم فهمى عبد المجيد ، انه ماكانش له معاش بل كان له مساعدة .

الرئيس ـ اد ايه المساعدة دى ؟

الشاهد ـ ٨ جنيه .

الرئيس ـ ماتعرفش ان معاشه ارتفع ؟

الشاهد ـ عرفت هذا .

الرئيس ــ ماعرفتش أد ايه ؟

الشاهد ــ سمعت ٥٠ جنيها بقرار من مجلس الوزراء .

الرئيس ــ ماتعرفش انه اخد مبلغ متجمد لخدمته السابقة ؟

الشاهد ــ سمعت .

الرئيس ــ ماتعرفش أد ايه ؟

الشاهد ــ حوالى اربع آلاف جنيه وكسور .

الرئيس ــ من أموال المستشفى ؟

الشاهد ــ نعم .

الرئيس ــ هل هذا من حقه ؟ مش المفروض ان الحكومة هى اللى تديله المبلغ مش المستشفى ؟

الشاهد ــ أنا فى غموض . أنا أعرف ان المعاملة الخاصة بالاطباء اللى بيخدموا فى مستشفى المواساة . أحيانا تكون وفقا لأوامر وزارة الصحة ، وتحمل مثل هذه الأعباء ماكانش فيها رأى قاطع .

الرئيس ــ انت كنت وزير مالية قبل كده هل كنت توافق انك ترفع معاش من ٨ جنيه الى ٥٠ جنيها بصفة استثنائية لو عرض عليك أمر زى ده ، وخصوصا المعاش ده بدون وجه حق ؟

الشاهد ــ ماكنتش أوافق طبعا ، ولكن لو كان له حق ، أفضل ان المستشفى هى اللى تصرف له مش خزانة الحكومة .

الرئيس ــ المدعى .

المدعى ــ هل يذكر حضرة الشاهد السبب اللى جعل مجلس الوزراء يوافق على رفع معاشه الى ٥٠ جنيها بصفة استثنائية ؟

الشاهد ــ أنا عرفت ده بعد كده ، يعنى بعد الثورة .

الرئيس ــ ماسمعتش ايه السبب ؟

الشاهد ــ انا حلفت اليمين ومانش فاكر دلوقت .

المدعى ــ المتهم معملش خدمة لحد ؟

الشاهد ــ كان بيعمل خدمات كثيرة للملك وحاشيته وامين عثمان والدنيا كلها .

الرئيس ــ والخدمة دى لله ؟

الشاهد ــ والله ماكنتش أعرف ليه ، لأنى ماكنتش متداخل .

الرئيس ـ كان مين وزير المالية وقتها ؟

الشاهد ـ سمعت انه كان أمين عثمان .

الرئيس ـ متعرفش ايه اللى عمله لأمين عثمان ؟

الشاهد ـ لا أتذكر .

الرئيس ـ الجناح اللى كان عامله للملك فى مستشفى المواساة بالطبع سمعت عنه ... هو الملك كان بيعيا كثير واللا ايه ؟

الشاهد ـ الملك كان بيبلطج فى كل حاجة ، وكان بيتردد كثير على المستشفى هو والخدامين بتوعه . على العموم أنا سمعت ان الجناح اللى كان فوق كان محجوز للملك ولكن أنا مشفتش الجناح ده ...

الرئيس ـ هو الملك كان بيروح يعمل عمليات فى المستشفى دى ؟

الشاهد ـ قيل انه كان بيعمل عمليات ، وقيل انه كان حاجزه وعامله منتدى .

الرئيس ـ كان بيعمل حفلات ساهرة فى الجناح ده ، هو كان بيعمل عمليات بالليـــل ؟

الشاهد ـ الملك ماكانش عنده ليل .

الرئيس ـ انت قلت ان النقيب كان مدير حازم ، وهو الذى يعمل المستشفى منتدى يبقى حازم ؟ أنا أفهم ان المنتدى يحضر فيه ذكور واناث !

الشاهد ـ سمعت كده ؟

الرئيس ـ يعنى كباريه داخل مستشفى ، فين الحزم بقه وفين الادارة الحازمة اللى بتقول عليها ؟

الشاهد ـ أنا باتكلم عن ادارة المستشفى من حيث الخدمة ومن حيث النظافة والنظـــام .

الرئيس ـ هو الملك السابق كان بيروح يوميا المستشفى ؟

الشاهد ـ نعم كان بيروح المستشفى يوميا .

الرئيس ـ كان بيروح يعمل عمليات ، والا علشان الممرضات البولانديات ؟

الشاهد ـ اللى موجودين دلوقت ألمانيات .

الرئيس ـ والبولانديات ؟

الشاهد ـ لا أعرف شيئا عن البولانديات ، الا الأسبوع ده ، لأنى أنا لم أوافق على وجود الألمانيات .

الرئيس ـ سمعت مسألة الدكاترة اللى طردهم النقيب ، وايه السبب ؟

الشاهد ــ سمعت ان فيه خلاف بينهم وبين النقيب .

الرئيس ــ سمعت من مين ؟

الشاهد ــ سمعت من بره ، وقلت اعتقد ان اسهل طريق هو انهم يرفعوا الأمر الى القضاء .

الرئيس ــ ماسمعتش عن الدكتاتورية اللى كانت مفروضة فى المستشفى ، بوساطة الممرضات الأجنبيات اللى لهم حظوة عند الملك السابق ؟

الشاهد ــ سمعت ان بعض الموظفين ومنهم الأطباء وبعض الممرضات ، بيجتمعوا اجتماعات يمكن متكونش فى حدود اللياقة . وسمعت أن بعضهم تصرف تصرفات مش كويسة بدرجة انهم تطاولوا على بعض الأطباء .

الرئيس ــ تقصد بعض الممرضات !

الشاهد ــ نعم . سمعت ان واحدة منهم هددت واحد بضربه بالقلم .

الرئيس ــ هى نتيجة الحزم حصلت ان واحدة ممرضة تحاول تضرب واحد من الأطباء ؟!

الشاهد ــ لو تقارنوا مستشفى المواساة بالمستشفيات التانية من ناحية نظامها والخدمة الفنية فيها ، تلاحظوا أن مستشفى المواساة فى مستوى كويس جدا .

الرئيس ــ يعنى طريقة الدكتور النقيب فى مستشفى المواساة تدل على الحزم ؟ يعنى لما نبص نلاقى منتدى فى المستشفى ، والدكتور النقيب مابيدخلش فيه الا الأغنياء وبالمجان ، بدلا من الفقراء دى تدل على الحزم ؟

الشاهد ــ لا تدل على الحزم طبعا .

الرئيس ــ ناخذها من الناحية الخلقية . واحد استعمل المستشفى فى غرض آخر ، وعمل فيه كباريه ، وفى نفس الوقت المستشفى فاتح أبوابه لذوى السلطان .. تبقوا فى الأصل بنيتوه ليه ؟

الشاهد ــ لمعاونة الفقراء طبعا .

الرئيس ــ ولما يدخل الأغنياء دول فى الدرجات الأولى والثانية بالمجان ، طبيعى يبقى الوضع شاذ شوية .

الشاهد ــ يبقى فيه برضه ايراد بيدخل المستشفى .

الرئيس ــ هل الناس اللى كانوا بيدخلوا دفعوا تبرعات ؟

الشاهد ــ اعرف ان فيه ناس منهم بيدفعوا .

الرئيس ـ مين اللى كان بيدفع ، بوللى والا محمد حسن والا كريم والا الياس أندراوس والا ..؟

الشاهد ـ انا سمعت أن أخته و ...

المدعى ـ هل سمعت أن بعض السيدات كانت بتروح مع الملك فى الجناح الخاص بالمستشفى ؟

الشاهد ـ سمعت ان بعضهم كان بيجتمع هناك .

الرئيس ـ ممرضات واللا سيدات أخريات ؟

الشاهد ـ سيدات .

الرئيس ـ مصريات والا أجنبيات ؟

الشاهد ـ مصريات .

المدعى ـ هل تفتكر أى اجتماع عمله الملك هناك مع سيدات ؟

الشاهد ـ سمعت ان الملك كان بيتردد على بيت الدكتور النقيب .

الرئيس ـ يعنى على شكل حفلات وسهرات ؟

الشاهد ـ زى كده .

الرئيس ـ بيت الدكتور النقيب كان قريب ، يعنى فيلا فى نفس المستشفى خاصة به ، هل الممرضات صاحبات الحظوة من الملك كانوا بيروحوا البيت ؟

الشاهد ـ لا أعرف .

المدعى ـ هل كان مخصص للنقيب بدل انتقال ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ كان عنده عربيات ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ على حساب المستشفى ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ عنده كام عربية ؟

الشاهد ـ عربتين .

الرئس ـ يعنى بيستعمل العربيتين ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ ماكانش فيه عربية للبيت وعربية له ؟

الشاهد ــ ماكنتش متصل .

المدعى ــ هل تذكر أول مرة اجتمع فيه مجلس ادارة المستشفى ؟

الشاهد ــ أى مجلس ؟ المستشفى له خمس أو ست مجالس . الذى أذكره بعد أن انتخبت رئيسا لجمعية المواساة وبعد أن فصلت المستشفى عن جمعية المواساة وصدر مرسوم بقانون سنة ١٩٣٩ بيقول ان الحكومة تقدم مبلغ والبلدية تقدم مبلغ اعانة للمستشفى ، يعنى مجلس الادارة يشمل أعضاء من الصحة وأعضاء من البلدية .

المدعى ــ هل تذكر ان مجلس الادارة اجتمع من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٥ ؟

الشاهد ــ أظن لا . لأنى فى هذه المدة كنت بين القاهرة والسويس ، وكان لازم القرار يصدر من وزارة الصحة لتشكيل المجلس ومش عارف صدر والا لأ .

الرئيس ــ كم دكتور فصلوا ؟

الشاهد ــ انا عرفت انهم كانوا خمسة والا ستة مش فاكر ، وواحد تانى كان عرض أمره على ، قلت له ارفع قضية على المستشفى .

الرئيس ــ مين اللى فصلهم ؟

الشاهد ــ الدكتور النقيب .

الرئيس ــ هل من حقه هذا ؟!

الشاهد ــ اظن عرض أمرهم على مجلس الادارة .

الرئيس ــ ومجلس الادارة وافق ؟ هل كان فيه سبب قوى يدفع مجلس الادارة انه يفصل خمسة أو ستة من الأطباء ، هو المستشفى فيه كام دكتور ؟

الشاهد ــ فيه كتير .

الرئيس ــ هل حصلت ثورة فى المستشفى لما فصلوا دول كلهم بسبب ممرضة واحـــدة ؟

الشاهد ــ لا .

الرئيس ــ هل لو كنت مديرا للمستشفى ، كنت ترضى انك تفصل ســـبع أطباء بسبب ممرضة واحدة ؟

الشاهد ــ لا أسمح .

الرئيس ــ اذن مافيش حزم هنا ؟

الشاهد ـ مسألة الحرم أنا قصدت بها حسن ادارة المستشــــفى ونظامها والخدمة فيها . وهذا بلا شك ناقص فى المستشفيات الأخرى .

الرئيس ـ مسألة النظافة دى مش شغلة المدير ولكن شغلة الفراشين .

الشاهد ـ أنا باقول انه كان حازم لغاية الحكاية دى .

الأستاذ احمد موافى وكيل النيابة ـ أفكر الشاهد بأنه فى جلسة ١٥ ابريل سنة ١٩٤٦ اجتمع مجلس ادارة المستشفى ، وأبدى أحد أعضاء المجلس على الحاضرين ، ان موضوع الأطباء عرض على المجلس فعلا بحضــور الشاهد ، وانه أشار فى هذا الاجتماع الى خطاب النقيب الأعلى للمهن الطبية بشأن هؤلاء الأطباء ، وكان القرار كالآتى :

« قد عرضت مسالة خطاب ورد من حضرة صاحب العزة النقيب الأعلى للمهن الطبية بخصوص الخمسة أطباء الذين فصلوا من خدمة المستشفى ، وقد تلى سكرتير الجلسة الخطاب ، وبعد مناقشة الموضوع قرر المجلس أن مدير المستشفى مسئول عن ادارته وعن أعمال المستشفى ولم يترك للمدير حق التصرف فى ادارته . وقرر المجلس بالاجماع عدم النظر فى أمر اعادة هؤلاء الأطباء المذكورين ، كما قرر النظر فى موضوع حضراتهم من الناحية المالية وتسوية حالة كل منهم تبعا لمدة خدمته وقرر المجلس اجابة الدكتور النقيب الأعلى للمهن الطبية » فترك أمر الشكوى للدكتور النقيب ، وترك المجلس الأمر للدكتور النقيب ليتولى الرد على النقيب الأعلى للمهن الطبية . ونحن نطلب من حضرة الشاهد أن يوضح لنا كيف كان نفوذ الدكتور النقيب على مجلس الادارة ؟

الرئيس ـ الشاهد حلف اليمين ، ونحن هنا نسجل للتاريخ .. يعنى بنسجل كيف كانت تدار سياسة مصر ، وكيف كان يتدخل الملك السابق فى كل صغيرة وكبيرة ، وكيف كان الرجال الذين كانوا يتشبهون بالرجال وأصحاب الألقاب الضخمة يخضعون ويذلون انفسهم للملك السابق ! نحب تبين لنا هذا بوضوح .

الشاهد ـ يعنى أتكلم عن نفسى .

الرئيس ـ لا تجامل أحدا ، اذكر الحقيقة ، تكلم عن الوضع اللى كان ماشى فى المستشفى . تكلم عن علاقة الملك السابق بالنقيب ، وكيف كان النقيب يعمل منتدى خاصا للملك فى المستشفى وعمل هذا المنتدى ليه ؟

الشاهد ـ انا قلت ...

الرئيس ـ انت بتقول سمعت . طبعا انت فى مجلس الادارة ومجلس الادارة لابد أن يقول كل شىء .

الشاهد ــ اعضاء مجلس الادارة كانوا بيجتمعوا كل شهرين مرة .

الرئيس ــ ولكن طبعا بيصلهم هذا .

الشاهد ــ انا كنت باشوف المستشفى على حال أحسن بكثير من المستشفيات الأخــرى .

الرئيس ــ احنا بنتكلم عن النزاهة .. بنتكلم عن الفساد اللى كان بيدور داخل هذا المستشفى .

الشاهد ــ على العموم انا كان عنــدى الشجاعة انى أطلب من الملك فاروق طلبات كثيرة ، كان هو عاوز يرفضها .

الرئيس ــ احنا مش بنحاسبك انت ، احنا عارفينك كويس من الناحية دى وعارفين موقفك ، احنا دلوقت بنتكلم عن شخص المتهم .

الشاهد ــ الكل عارف موقفى بخصوص المحروسة وفخر البحار وغيرها وغــيرها .

الرئيس ــ احنا بنتكلم عن مسألة أخلاقية منسوبة الى المتهم .

الدفاع ــ التهم الموجهة الى المتهم من كلام المدعى .

الرئيس ــ احنا بنسمع تهم عاوزين نقتنع بها ، والا لو كنا مقتنعين ماكانش يبقى فيه لزوم للمحاكمة دى .

الدفاع ــ أنا باقول ان المدعى ..

الرئيس ــ كلامنا واضح ومفهوم .

الشاهد ــ صحيح كنت أشوف ان الدكتور النقيب كان له نفوذ معروف ، ولكن المسألة اللى اتكلم فيها المدعى بخصوص اجتماع مجلس الادارة ، وقرر فيه هذا الذى قاله المدعى انا مش عاوز اقول ما دام المدعى قال .

الرئيس ــ متقولش ليه ، يمكن موقفك كان معارض ؟

الشاهد ــ مش عاوز أقول أكثر من كده ، لأنى دائما كنت باتعرض . وكنت أقول للدكتور اللى بيشكيلى ، انه يرفع أمره الى القضاء . وكنت اقول لهم كلهم ، أرجو أن القضاء ينصفكم .

الرئيس ــ الى أى مدى توطدت العلاقة بين الدكتور النقيب والملك السابق . هل العلاقة كانت توطدت قوى والا نص ونص ؟

الشاهد ــ انا أعرف ان النقيب باعتراف واحد من السراى ، كانت علاقته متوطدة بالملك قوى بدرجة انه كان دائما موجود فى مآدب الملك .

الرئيس ــ انت راجل لك خبرتك ، مسمعتش ايه السبب فى كده ؟

الشاهد ــ أنا اعرف انه اتصل بالسراى .

الرئيس ــ ماتعرفش ازاى اتصل بالسراى ؟

الشاهد ــ بخبرتى لفاروق لا أستغرب انه يجيب أى واحد ويصطفيه ويعتبره من رجاله .

الرئيس ــ ماسمعتش ان فيه ممرضات مخصوصين .

الشاهد ــ لم أسمع ان الملك كان له علاقة بنساء . سمعت ان لما زوجته ناريمان ولدت ، أخذت واحدة ممرضة من الممرضات ، وكان كمان فيه أعمال تجافى القواعد والأصول . لكن سمعت كلام كله لغط عن حاجات غير كده .

الرئيس ــ مسألة السكة الحديد ، أصل التعاقد بينها وبين المستشفى كان على ايه ؟

الشاهد ــ أنا أعتقد ان السكة الحديد كانت متفقة مع المستشفى على عدد من السراير خاصة بها ، وتدفع عليها فلوس كل سنة .

الرئيس ــ اظن كانت بتدفع للمستشفى ٨٠٠ جنيه وبعدين بقوا ٥٠٠٠ جنيه الـ ٥٠٠٠ جنيه كانت بتدفعهم على أساس ايه ؟

الشاهد ــ اظن علشان ٣٠ سرير .

الرئيس ــ كانت بتتوزع ازاى ؟

الشاهد ــ اذا سمح لى الرئيس ، فيه مفتش حسابات كان بيقوم بهـــذه العمليات ويسأل عن هذا .

الرئيس ــ ماسمعتش انت حاجة ؟

الشاهد ــ الحسابات بتجينا عنها تقاريرَ بس .

الرئيس ــ يعنى الحسابات مقفلة صح ، وانتم تمشوا الحسابات على انها مقفـــلة ؟

الشاهد ــ ايوه .

الرئيس ــ متعرفش اذا كانت الفلوس دى بتدخل فى جيب المستشفى ، والا فى جيب حد تانى ؟

الشاهد ــ أنا أعرف انه كان فيه شركات أخرى بتتعاقد مع المستشفى ، بخصوص موظفيها المرضى .

الرئيس ــ كانت بتتعامل ازاى ؟

الشاهد ــ كانت بتتعاقد مع الدكتور النقيب مدير مستشفى المواساة .

الرئيس – يعنى كانت بتتعاقد معاه شخصيا ؟

الشاهد – اللى اعرفه ان النقيب مدير المستشفى ، كان يفسر التعاقد مع الدكتور النقيب . يعنى كان بيفسر التعاقد مع نفسه . بيتعاقد ضمنيا أو واقعيا مع مستشفى المواساة ويقول لهم انا جبتلكم مرضى ، يحتاجوا كذا سرير والسرير بكذا فى اليوم .

الرئيس – يعنى مقاول عيانين ؟

الشاهد – ملتزم علاج .

عضو اليسار قائد الأسراب حسن ابراهيم – هل هذا ... يجوز باعتباره مدير مستشفى ؟

الشاهد – عالجنا هذا بعد كده .

الرئيس – كان بياخد على العامل أد ايه ؟ كان بياخد بالشهر طبعا ؟

الشاهد – لأ بالسنة . انا أعرف انه كان الأول بياخد عن الواحد جنيه وبعد كده ٢ جنيه لما زاد الارتباط .

الرئيس – يعنى لما زاد الارتباط مع الملك السابق وبقى صاحب حظوة ...

الشاهد – وزارة الشئون كانت تفرض التزامات أكثر من اللى كانت مفروضة من قبل ، وتعيد النظر فى الفئة .

الرئيس – لكن هل كانت الشركات بتدفع أكثر ؟

الشاهد – لا أعرف هذا .

الرئيس – يعنى لو عملت رسم بيانى ابتداء من سنة ١٩٣٩ يطلع أقصى ما يمكن مثلا كام ؟

الشاهد – الحكاية دى موجودة من سنة ١٩٣٧ .

الرئيس – الجنيه والا الاثنين جنيه ، كانوا بيروحوا للمستشفى والا للنقيب نفسه ؟

الشاهد – اللى أعرفه ونعرفه كلنا ان الفلوس كلها تروح المستشفى ، والدكتور النقيب يوزع للمستشفى أجر وهو أجر وهكذا .

الرئيس – بيديها أد ايه ؟

الشاهد – مش فاكر ، انما يمكن أقول اكثر من النصف .

الرئيس – هل كانت هذه التعاقدات تزيد دخل المستشفى زيادة نسبية والا ماكانش فيه زيادة ؟

الشاهد ــ أولا احنا دائما بعد الظروف المالية المتبعة اللى مرت عليها المستشفى أصبح عندنا دائما احتياطى ٩٠ الف جنيه ووصل الى ١٠٠ الف جنيه ودلوقت عندنا احتياطى ١٢٠ الف جنيه .

الرئيس ــ كل ده من أجور الدرجة الثالثة ؟

الشاهد ــ لا كان فيه برضه تبرعات من الدرجات الأولى والثانية ، والمستشفى ايراداتها باينة .

وكيل النائب العام ــ فى جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٨ من جلسات مجلس ادارة المستشفى ، أجازت المستشفى للدكتور النقيب أن يستقبل مرضاه الخصوصيين بالمستشفى . ومع تسليم الادعاء بهذا ، هل يجوز فى ضوء هذا القرار أن يستحق الدكتور النقيب أى مبلغ من مريض ، يكون قد تم علاجه بمستشفى المواساة ، عن غير طريق النقيب . يعنى عالجه أطباء آخرون ؟

الشاهد ــ لأ .

وكيل النائب العام ــ هل يستحق الدكتور النقيب أجرا عن علاج حدث فى المستشفى وهو فى الوقت نفسه فى أمريكا أو أوروبا ؟

الشاهد ــ لأ .

وكيل النائب العام ــ هل يستحق النقيب أجر مرضى مترددين على عيادته فى المستشفى ، رأت المستشفى من التيسير أن تنشىء عيادة خارجية يترددوا عليها ؟

الشاهد ــ أصلا لأ . ولكن دى عايزه تفسير .

الدفاع ــ المتهم ماكانش بيعمل كده ؟

الرئيس ــ الدفاع يتكلم فى الآخر .

الدفاع ــ أريد أسأل سؤالا ؟ هل مستشفى المواساة أنشأت مصحات خاصة أو مستوصفات فى مقر الشركات الكبرى كشركة الملح والصودا ، وشركة البيضا . أم أن هذه الشركات هى التى كانت تقوم بانشاء هذه المستوصفات الخاصة لموظفيها وعمالها ؟!

الرئيس ــ أنا سألت هذا السؤال فأجاب الشاهد انه يعرف حالة واحدة وقال انه كان فيه عيادة خارجية فى الشركة للعمال ، والدكاترة من مستشفى المواساة يروحوا يكشفوا عليهم نتيجة اتفاق مع الدكتور النقيب .

الدفاع ـ هذه العيادة الخارجية الخاصة لم تقم بها مستشفى المواساة ، انما قامت بها الشركة .

الرئيس ـ دى متفرقش .

الدفاع ـ حتفرق قوى وسأبين هذا فى دفاعى .

الشاهد ـ كان عمال الشركة بتاعت الملح والصودا بيتعالجوا فى المستشفى ، ولكن علشان ما يجوش العمال الى المستشفى ، الأطباء كانوا بيروحولهم هناك فى الشركة .

الرئيس ـ ولكن الأطباء من مستشفى المواساة ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ والدواء مين يتولى صرفه ؟

الشاهد ـ على المتعهد ، اما الدكتور النقيب او مدير مستشفى المواساة ايا كان .

الرئيس ـ يعنى يمضى له الدكتور على الأورنيك بتاعه ؟

الشاهد ـ انا عرفت ان الدكتور النقيب كان بيدفع ثمن الدواء .

المدعى ـ الشاهد ما سمعتش عن حوادث سرقة حصلت فى جمرك الاسكندرية؟

الشاهد ـ سمعت ، انما مش فاكر سمعت من مين ... أظن سمعت ان أودة سفرة او أودة نوم مش فاكر طلعت من الجمرك بدون رسم .

الرئيس ـ يعنى صاحبها اللى طلعها ؟

الشاهد ـ اظن سمعت انها سرقت . الواقع ان الجمرك فى السنين الأخيرة ما كانش فى حالة اطمئنان .

الرئيس ـ يعنى ما سرقتش ؟ اخذت ؟

الشاهد ـ سمعت ان النقيب يمكن اشتراها أو حد خدها مش عارف .

الرئيس ـ صاحبها كان يعرف ان الدكتور النقيب اللى اخذها ؟

الشاهد ـ مش عارف .

الرئيس ـ طبعا انت معايا بأن مش سهل أن واحد يأخذ أودتين ؟

الشاهد ـ أيوه مش سهل .

الرئيس ـ يعنى لم تسرق ؟

الشاهد ـ سمعت انها هربت .

الرئيس ـ بعلم بعض موظفين كبار ؟

الشاهد ــ صدقنى مش عارف .

الرئيس ــ شخص له مكانته او هو يعتقد فى نفسه أن له مكانته ، أو الناس تعتقد أن له مكانته ، لقى أودتين بتوع تاجر أو واحد زبون شاريهم وأخذهم ! فى نظرك العمل ده يبقى ايه ؟

الشاهد ــ يبقى عمل اجرام مفيش شك فى هذا .

الرئيس ــ ترفع الجلسة الآن للاستراحة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة ظهرا)

(أعيدت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العشرين بعد الظهر).

الرئيس ــ المدعى : الشاهد الثالث موجود ؟

المدعى ــ موجود يا فندم .

(وعلى أثر ذلك استدعى الشاهد الثالث الرئيس السابق أحمد نجيب الهلالى وحلف اليمين وهذا نصه . والله العظيم ... والله العظيم ... والله العظيم .. أقول الحق ولا شىء غير الحق والله على ما أقول شهيد.



السيد نجيب الهلالى

الرئيس ــ اتفضل ارتاح اذا كنت عاوز ؟

الشاهد ــ لما اتعب ابقى اقعد .

الرئيس ــ المدعى .

المدعى العام ــ هل لديك اى معلومات عن الدكتور احمد النقيب فى مدة توليكم رياسة الوزارة ؟

الشاهد ــ أيوه ... فى يوم ٢ مارس ارسل لى ...

الرئيس ــ سنة ايه ؟

الشاهد ــ سنة ١٩٥٢ . أرسل لى الدكتور حافظ عفيفى بأن الرئيس السابق على ماهر استقال ، وان حالة البلد تقتضى أن أقبل تشكيل الوزارة ، ودى ماكانتش فى الواقع اول مرة كلمنى فيها ... لأنه يوم حريق القاهرة، كان جانى الدكتور حافظ عفيفى هو والمغفور له الياس اندراوس ، حوالى الساعة العاشرة مساء فى البيت . وقال لى ان الملك بيكلفك بتشكيل الوزارة ...

الرئيس ــ انت قلت دلوقتى انه كان معاه الياس اندراوس ، فاحنا عاوزين نعرف كان الياس اندراوس معاه بصفته ايه ؟

الشاهد ــ حافظ عفيفى قال لى ان الراجل ده اقحم نفسه وركب معاه الأتومبيل ، اهو الدكتور حافظ قال كده ... فلما جاءنى وقال لى ان

الملك بيكلفك بتشكيل الوزارة ، أنا اعتذرت وقلت له ان الموقف خطير ، وده عاوز يكلف ناس كبار فى السن ولهم صفة ، وعلى ذلك فأنا يمكن ما اقدرش اقوم بالعبء ده ، وكل ما هنالك أن أشير عليكم انكم تسندوا الوزارة الى الرئيس السابق على ماهر ... وبعد مناقشة تيجى ساعة .. قلت له أنا قابلت الرئيس السابق على ماهر يوم ١٥ يناير وكان سبب هذه المقابلة ، انه كان فيه اجتماع عام ضمننا وتحدثنا فيه عن حالة البلد، وعلى كل حال فآراؤنا واحدة ... وفى نهاية المناقشة قال لى يعنى أقول للملك السابق انه مش قابل ، قلت له أيوه ... وقلت كمان ان رأيى هو اسناد الوزارة لعلى ماهر باشا ... فلما استقال الرئيس السابق على ماهر .. وده سبب معاودة الكلام معايا - يعنى مش من الباب للطاق كما يظن بعض الناس - فأنا قلت له انه من الصعب على قبول الوزارة. اعمل معروف بلاش ، دى حالة البلد من الناحية الدولية صعبة ... والناس اتلموا على ، وقعدوا يقولوا لى انت مش عارف ايه اللى بيتقال عليك ... دول بيقولوا عليك انك عمال تحط فلوس فى جيبك والانجليز مستعدين يرضوا البلد ، ولكن مش تحت عامل الضغط ... قلت امرى لله ... وفى ليلة تشكيل الوزارة ، رحت أنا بيت الدكتور حافظ عفيفى حوالى الساعة الرابعة الا الربع ، وقعدت لغاية الساعة الحادية عشرة الا الربع . واول شيء اتكلمنا فيه هو مسألة الوزراء .. فيه أسماء الملك مش عاوزها ، وهو عاوز أسماء ثانية ، وليلتها ماجتش سيرة الدكتور النقيب اطلاقا .. وحوالى الساعة العاشرة والنصف ، اذا بى أفاجأ بأنهم يقولوا لى لازم تاخد الأستاذ كامل قاويش نائب عمومى ! فأنا قلت لا . وبعدين رحت لابس البالطو بتاعى وهو راح على التليفون واتكلم وقال خاللوا الملك يتنازل عن الطلب بتاعه ، ومكنوا الهلالى من تشكيل الوزارة .

الرئيس - الكلام ده كان بالنسبة لكامل القاويش ؟

الشاهد - أيوه بالنسبة للقاويش ... بعد كده أنا رحت على الرياسة . فكرتى فى الأصل انه يكون فى الوزارة رجال من كل الأحزاب ، الا الوفديين ... انا حالف اليمين ولازم أقول كل حاجة .. الملك ماكانش عاوز دول ؛ لأنهم هم اللى مضوا العريضة فأنا قلت له احنا فى اشكال مع الانجليز ، والوفديين غضبوا وخرجوا والعلاقة مع الانجليز سيئة ، ومش لازم يغضب الوزارة اللى جاية ، لأنه اذا أغضبها يبقى معناه انه أغضب البلد كلها ... عرضت الأمر على السياسيين فتلكأوا ... فعدلت عن فكرتى وقلت أمرى لله ، وقعدنا نشكل فى الوزارة على حسب الأسماء التى اتفقنا

عليها ... بعضهم اعتذر ... وأحب اقول لكم بخصوص وزارة الصحة ودى تهمكم بالطبع . ان الدكتور عزمى لما عرضت عليه الوزارة .. اعتذر ، والدكتور ابراهيم شوقى اعتذر ، وانا كنت بافكر فى الدكتور مورو ، ولكننى فى الحقيقة استخسرت الدكتور مورو فى الوزارة لأنه كان سادد جزء كبير جدا فى الجامعة . وكنت مرشح لوزارة الشئون الاجتماعية الدكتور أحمد حسين ، وهو كمان اعتذر ، ففكرنا فى الأستاذ راضى باعتبار انه كان وكيل وزارة الشئون الاجتماعية ، وملم بأعمالها ، فيعمل هو وزير الشئون ... وبعدين قلت له يا راضى احنا مش لاقيين وزير صحة ، اعمل معروف انك تقبل وتعمل وزير صحة . فقال ده كثير على ، فقلت له دى الوزارة دى أقرب الوزارات اتصالا بوزارة الشئون الاجتماعية .. فقال طيب بس على أن يكون ذلك مؤقتا ... وبالشكل ده خلصنا من الأسماء ، والدكتور حافظ عفيفى كان موجود وطبيعى بلغ كل الحاجات دى .. وبعد كده أنا روحت ، وتانى يوم رحت الرياسة علشان أعد البيان وكنت أنا كتبته بالليل ... وأحب أقول لكم ان الدكتور حافظ عفيفى وقتها ، ما كانش بيتصل بالملك السابق مباشرة ...

الرئيس ــ أمال مين اللى كان بيتصل به مباشرة ؟

الشاهد ــ هو كان بيتكلم من بيته مع واحد .. فى ذلك الحين ماكنتش أعرف هو كان بيتكلم مع مين .

الرئيس ــ وبعدين عرفته ؟

الشاهد ــ هو كان بيتكلم بالواسطة . كان يقول عزيز .... عثمان ... عرفت بعدين ان منهم واحو هو بوللى ، كانوا حطينله اسم من الأسماء دول . والتانى كان محمد حسن ، ولكن أنا على أى حال ما استعملتش هذا الاسم أبدا !

الرئيس ــ يعنى رئيس الديوان ماكانش بيقابل الملك وانما كان الاتصال بيكون بواسطة هؤلاء ؟

الشاهد ــ كان من ضمن الاتصال انه كان بيتصل بواسطة التليفون ، وليلتها الاتصال اللى حصل ماكانش مباشر . وفى هذه الليلة ماجبتش سيرة الدكتور النقيب اطلاقا ، لا جه اسمه ولا عرض علينا . وتانى يوم كنت موجود فى ديوان الرياسة ، فكلمنى الدكتور حافظ عفيفى فى التليفون وقال لى ان الملك يرغب فى انك تأخذ الدكتور النقيب وزير صحة ، فقلت له انا ما أقدرش .

الرئيس ــ ماتقدرش ليه ؟

الشاهد ــ حا أقول أهه . ماهو برضه أثناء التحقيق سئلت ، فقلت انا ما اقدرش فى الوقت ده .. فى نفسى كده عدة أسباب : السبب الأول انكم تعرفوا أن مجلس الوزراء لازم يكون حر فى مناقشاته ، فلما يتوجد واحد هو اذن الملك، وقلبه مش على اخوانه ، تبقى فايدة المناقشة ايه.

الرئيس ــ يعنى كنم خايفين لحسن كل حاجة تدور فى مجلس الوزراء ، يروح يبلغها ؟

الشاهد ــ انا عندى الشبهة دى قطعا ؛ الأمر الثانى ..

الرئيس ــ قبل ما نتنهى من الأمر الأول ، أحب أسألك : الشبهة دى قامت ليه ؟

الشاهد ــ لأن صلته بالملك كانت كبيرة أوى .. انا نفسى ما أعرفهوش .

الرئيس ــ ده المفروض أن رئيس الديوان اكثر واحد له صلة بالملك السابق ؟

الشاهد ــ لكن ده اللى كان حصل ..

الرئيس ــ وهل صلته بالملك السابق تدفعه ان يبلغ كل شيء ؟

الشاهد ــ أصل رئيس الديوان كان مغضوب عليه .

الرئيس ــ طيب اشمعنى ده بالذات اللى شكيتوا فيه ؟

الشاهد ــ أصل العلاقة كانت .. كان أكثر تدخلا من غيره ، وتقدروا تقولوا عليها تدخل أو حظوة .

الرئيس ــ والحظوة دى جت منين ؟

الشاهد ــ جايز من اللى كنت باسمعه ، الناس كانت بتقول ان النقيب كان من خلطاء الملك .

الرئيس ــ لكن سمعت منين ، أو ايه هى الطريقة اللى وصلتك الى هذا ؟

الشاهد ــ فاتنى فى التحقيق أن أقول بعض الحاجات دى ، وافتكرت بعدين .. انا لا أعرف الدكتور النقيب أصلا ، وانا لما أقول لا .. لازم يكون فيه شيء فى نفسى هو اللى خلانى أقول لا . انا افتكرت بعد ما خلص الادعاء من التحقيق ، افتكرت واقعة حصلت سنة ١٩٤٢ ... سنة ١٩٤٢ عملت جامعة الاسكندرية وأهم كلية فيها هى كلية الطب ، والكلية دى كانت عاوزة اختصاصيين ومعامل ، وليس عندى ملجأ اليه الا الدكتور على ابراهيم باشا . فرحت وقلت له نقدر نعمل الكلية فقال لى أيوه ، قلت له يعنى أتكل عليك ، قال لى أيوه اتكل على الله وعلى ، وحنعمل كل حاجة وحنعمل المعامل وكل حاجة تمشى ، وكانت غايتنا من كده أن الشهادات بتاعت الجامعة دى يعترف بها فى جامعات أوروبا زى مابتعترف بكلية طب قصر العينى . وقانون انشاء الجامعة كان صدر فى الاسبوع

الأول من أغسطس ، وعلشان ما يمشيش القانون ويكون حبر على ورق كنا متفقين اننا نفتتح الجامعة فى اكتوبر ، وعلشان كده هو رشح لى عدد كبير من كلية الطب يمكن أن يكونوا نواة لهذه الكلية ، وكان منهم الدكتور عباس حلمى الجراح المشهور ، والدكتور صلاح الدين بتاع اسكندرية وأمثالهما ، وقال لى دول ناس كويسين جدا ، وعباس ده حيبقى أحسن منى فى المستقبل وصلاح ده مهول أوى .. يعنى النواة كلها كويسة ، وقال لى اطمئنوا من الناحية دى ، لكن انا حا اقولك شطبتهم جميعا ، وايامها كانت الحالة صعبة أوى ، وكانت المدافع بتسمع فى الاسكندرية .. هو قال لى ان كلهم مشترطين انه لو الدكتور النقيب عتب كلية الطب بتاعت اسكندرية ، فهم اذا كانوا متعينوش مش حيقبلوا وان كانوا اتعينوا حيستقيلوا .. فقلت له . ليه ؟ فقال لى ماتسألنيش ليه .. ده حتى الدكتور على ابراهيم لما كان بيعيا ماكانش بينزل فى المواساة ، ولكن كان بينزل فى المستشفى اليونانى . وعلى اى حال فالدكتور النقيب لا كان صديقى ولا عدوى ، ولكن ده اللى كنت باسمعه من الناس ومن زملائى .

الرئيس ـ الم تتدخل فى تفاصيل «ليـــه» دى اللى وجهتها للدكتور على ابراهيم ؟

الشاهد ـ هو مارضيش يتكلم زيادة عن كده ، ولكن انا قلت له وايه اللى جاب سيرة الدكتور النقيب ، فقال لى بكره تشوف وتعرف . انى كنت سمعت وقتها اشاعات ان الملك عاوز يفرضه مدير للجامعة ، ولكن دى كانت اشاعات ومحدش كلمنى فيها .. وبعدين اتكلمنا فى حكاية العمداء وكنت وقتها زى ما بقول لحضراتكم سمعت اشاعات ان الملك عايـز يفرضه مدير جامعة ، أو عميد فقلت له على ايه .. يا على باشا نعمل احنا مجلس فنى للجامعات علشان الحكاية ، وعلشان انا ما استقلش برأيى ، اقترح انت على العمداء فى أقرب وقت . فاقترح على أسماء سبع عمداء ، واصدرت القرار وعينتهم واعطيته للجرائد ، وكان الكلام ده فى اغسطس . وتانى يوم الصبح الساعة الثامنة صباحا كلمنى الأستاذ عبد الوهاب طلعت مدير الادارة العربية من السراى ، وقال لى ايه الاعلان المنشور فى الجرائد ده ، هو ده صحيح ؟ فقلت له ايه هو اللى منشور ، فقال لى تعيينات العمداء فقلت له وهل الجرائد كلها تجمع على هـذا الخبر من غير ما يكون ده حصل .. ده انت ما قلتش لنا حاجة . كانت النغمة دى غير مقبولة فقلت له : قل لجلالة الملك ، ان التشريع اللى تشرف بتوقيعه يعطى لى هذا الحق .. خلصنا من كده . واعتقدت انا ان المسألة انتهت . بعد كده ، ندهلى الرئيس السابق مصطفى النحاس

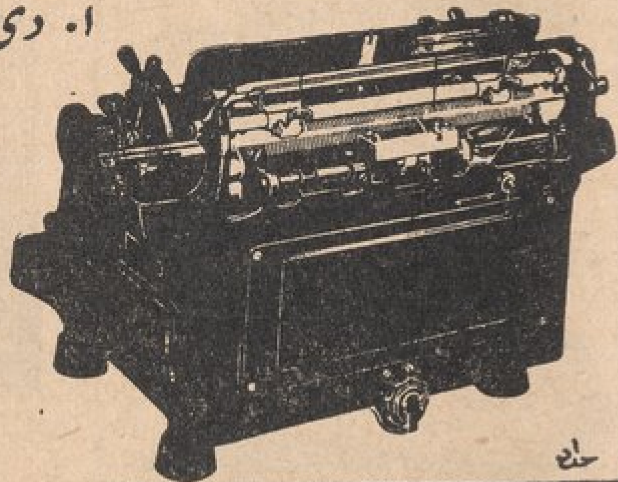
وقال لى يا سيدى السراى بعتت لى النقيب وهو بيشتكى منك ...
فقلت له بيشتكى ليه ؟ فقال بيشتكى علشان انت ما أخدتهوش وده
بيبكى يا نجيب .. ده بيقول انك ظلمته علشان ماتعرفهوش .. فقلت
له صحيح أنا معرفهوش ، لكن أنا لم أظلمه وشرحت له المسألة ، وقلت
له اذا كان يقدر يعمل كلية يرأسها يتفضل يعملها .. لكن الدكاترة كلهم
مشترطين انهم ما يعتبوش الكلية اذا هو عتبها . وأنا قلت ان جميع
الأطباء مايحبوش يتعاونوا معاه . وعلى باشا ابراهيم الله يرحمه ، كنت
اثق فيه وهو اللى أنشأ الكلية ، لم يقتنع ولم يقبل الدكتور النقيب .
فهل أنا أقبله وزير .. دى حاجة صعبة .. ودى كانت حالة من
الحالات اللى أنا ما افتكرتهاش فى التحقيق .. احنا كنا بنقرأ فى الجرائد
انه استولى على أطيان من أطيان الحكومة ، وبعدين ننتظر تكذيب ..
مفيش تكذيب .. مش ده يخلى الواحد يفكر فى حاجات كتير .. اقرأ
فى الجرائد ان العريضة جه اسمه فيها يبقى بعد كده لما يقولوا لى
الدكتور النقيب خده أقولَ .. لأ ، حد الله بينى وبينه .. لأن الوزراء
زى مابتقول دول سمعة ، وأنا كنت جاى بسلامة نية أو بعبط
فما يصحش انى أبدأ هذه البداية ، لأن هذا يشكك الناس . ولذلك
أنا قلت للدكتور حافظ عفيفى أنا لا استطيع قبوله ، فقال : نقول الكلام
ده للملك . وبعد شوية أنا وقفت وقلت لنفسى يمكن يكون جالك الفرج
.. جانى تانى يوم وقال لى الملك بيقولك ، يعنى ماتجاملهوش فى واحد
بعد اللى حصل امبارح .. فقلت له انا مستعد أجامله .. عنده دكتور
اسمه عباس الكفراوى ، وانا اعرفه من زمن ، من وقت ما كنت باشتغل
فى الأوقاف الأهلية (سنة ١٩٢٠ . وانا اعرف عنه انه رجل لم يتدخل
فى أى شىء ، ولم يسمع عنه أى شىء وشفايفه مربوطة ، ولا ينقل كلام
من هنا لهنا .. ده راجل أنا أعرفه كويس ، وهو راجل سليم وانا
مستعد آخده .. قال لى تقوله يا فندم .. راح ورجع بعد شوية
وكلمنى وقال : الملك رفض الدكتور الكفراوى . فقلت له وانا رافض
الدكتور النقيب .. قال لى على كيفك .. فاعتقدت ان المسألة انتهت
عند هذا الحد . وبعدين رحنا علشان نحلف اليمين .. قالوا لنا تعالوا
احلفوا اليمين الساعة كذا .. فرحنا علشان نحلف اليمين. .أول ما وصلنا
قال لى الدكتور حافظ عفيفى ، أنا عاوزك فى كلمة .. قال لى ان الملك
مصر على أن تأخذ الدكتور النقيب .. ايه المهزلة دى ؟! نيجى لغاية هنا
وتقول لنا الملك مصر .. ايه ده ؟ هو ده شرط ضرورى ؟ قلت : هو
يصر وانا أصر ... الوضع كان سخيف ، وكانت الحكاية مهزلة ..

ناس لابسين ردنجوهات .. انا يمكن أكون عبيط ، لكن ده فى حق البلد كان فصل بارد ، ولو كان الوضع ده انكشف للبلد كانت بقت مهزلة فقال لى : على أى حال الملك حيفتح لك الموضوع ده .. وانا كان لى ٨ سنين تقريبا ماشفتهوش . وبعدين لما قابلت الملك قال لى : انت مش نادم ان ايدك تبقى بعيدة عن الشئون العامة وكنت تقدر تخدم البلد .. وبعد الثناء المستطاب اللى من ضمنه : انا مبسوط وكل الناس مبسوطة قال لى انت صريح ، وانا احب أكون صريح معاك .. أنا لى ملاحظتين . الملاحظة الأولى : انك جامع الحربية والداخلية فى يد وزير واحد ، وده كتير ، فقلت له انا والله رشحت لك اللواء محمد نجيب وانت مرضيتش ثم رشحت الأستاذ حسين فهمى ، وانت قبلت ولكنه اعتذر لمرضه بعينيه . وما دام انا مش لاقى راجل عسكرى يبقى احسن أجيب راجل يفهم فى الصفقات ، علشان حكاية الأسلحة ويعرف فى العطاءات وسلامتها واجراءاتها .. ويمكن يكون من محاسن الصدف ان الجيش الآن وهو اللى عليه المعول فى حفظ الأمن ووزير الداخلية مسئول عن الأمن . فيمكن من محاسن الصدف ان المسائل دى تجتمع فى يد واحدة .. فقال لى بس على شرط انه مايطولش فقلت حاضر ، قال لى كمان فيه ملاحظة تانية .. قال انت أعطيت لراضى الشئون الاجتماعية والصحة ، وده مايقدرش يقوم بأعمال الوزارتين . فقلت له أنا مرضتش ومهانش على أن أحرم الجامعة من الدكتور مورو ، وانا كنت اتكلم مع الدكتور ابراهيم شوقى ، ولكنه برضه اعتذر فلم أجد الا هذا الحل . فقال لى طيب

اسمع يا سيدى بأه .. أنا عندى مرشح هو الدكتور النقيب ، وأنا أشهد له بأنه راجل ادارجى ، حازم مستقيم عنده ذمة .. تقول ايه فى شهادتى دى .. دى داهية ايه دى ؟ ولكن أنا وجدت انه من آداب الدين ، حسن التخلص .. يعنى اذا قدرت تخلص من واحد من غير ما تشتمه يكون أحسن وأكرم .. مثال ذلك انه دخل رهط من اليهود على النبى صلى الله عليه وسلم ، وقال له السام عليكم ! والسام معناه فى اللغة العربية الموت والهلاك . وكانت السيدة عائشة رضى اللهعنها واقفة فقالت : السام عليكم أنتم ولعنة الله ، فالنبى صلى الله عليه وسلم خاطبها وقال لها . لم قلت هذا ؟ فقالت ما سمعتش هما قالوا ايه ؟ قال سمعت .. ولكن هل سمعت ماذا قلت لهم ؟ فقالت وبم رددت ؟ فقال الرسول عليه الصلاة والسلام ، قلت عليكم . وقال لها ان الله يأمر بالرفق فى الأمور كلها .. والمذهب الذى احفظه يقول : عجبت لمن يطلب الأمر بالجهد وهو يقدر عليه بالرفق . والله يقول : وادفع بالتى هى أحسن ،

فاذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم . واحد من أمرين ، اما انى اقدر أخلص بلطافة ويبقى فى الحالة دى خلصنا بدل الفضيحة ، والا اذا ما أمكنش والأمر حبك ، نقول له لا . والسلام عليكم ونمشى .. لكن تقولوا ايه فى شهادته دى ؟ أنا لما سمعته بيقول كده ، قلت له شهادتك على عينى وراسى . ولكن انت يخلصك انى اطلع كل الوزراء اللى جايين بالتيلة ، هل انت ترضى انى أطلع من عندك بواحد واخسر انا ثلاثة بره .. أقول لكم الحقيقة ، هو سكت وما تكلمش ، لأن الحجة اللى واجهته بها ، ما قدرش يرد عليها ، فقال لى هيه .. وزام ، وكان يزوم كده..؟! آه .. انا حلفت اليمين ولازم اقول لكم اللى حصل . فانا حبيت انى أقطع هذا السكون ، فقلت له انا على أى حال حا اقول الحكاية دى لزملائى واشوف وقعها ايه .. فقال أيوه علشان تيجى وتقول غير مقبول .. أيوه أصل الراجل السياسى لازم يستعمل المبدأ اللى انا قلت لكم عليه ، وهو انه فى مثل هذه المآزق مفيش أحسن من حسن التخلص، وبعد كده محدش جاب لى سيرة الدكتور النقيب كمرشح وانما من حين لآخر اقرأ فى الجرائد ان الدكتور النقيب لا يزال مرشحا .. وجرايد تقول الوزارة رافضة ، وطبيعى ده كان يضايقنى .. لغاية ما مرة باقابله ـ اظن بعد أول جلسة من الجلسات بتاعت المحادثات مع الجانب البريطانى ـ وبعدين قال لى هو كان بيزعل جدا من كونى أتقابل مع أى واحد ، امضى العريضة اللى فى حق الدكتور النقيب وكريم ثابت حتى لغاية قبل ما اخرج وكنت انا حا اقابل الدكتور هيكل فارسل لى ثلاث مرات ، وقال لى انت اللى بتعين الوزراء ، واذا كان فيه حاجة من الكلام اللى انت بتقوله ، مش كان لازم اتفق معاك ثم قال لى طيب وبتقابلهم ليه ؟ ، فقلت له ان رئيس الحكومة لازم يستشير الناس دول .. وانا لما رحت اقابله وجدته حاطط العريضة فى المحفظة ! فانا قلت له : الملك ملك الجميع ورجائى ان الحاجات دى تتنسى . فقال لى لا . دول مضوا العريضة ، وكمان عندك وزير هو طه السباعى ماضى العريضة وما دام ماضى العريضة فلازم تجبره يجى عندى ويعتذر . فانا ماردتشى .. وانا بالطبع ماقلتهش لطه السباعى الكلام ده الا بعد الثورة .. وبعد كده رحنا الاسكندرية وحضرت المادبة التقليدية ... وبرضه نقرزه لطه السباعى .. وبعد كده ليلة الوزارة الأخيرة اللى ماقعدتش ١٧ ساعة كان مزنوق . فانا بعد ما خرجت قعد يشنع على ، ويلعن خاشى ويشتم فى الياس اندراوس .. يوم ٢٣ يولية كان يوم أربعاء على ما أذكر ، ويوم الأحد الساعة واحدة ونصف جانى رسول من عند الدكتور حافظ عفيفى .







أصناف وأنواع
بوليتكس
الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف
فخر الصناعة المصرية

الرئيس ـ ومين كان الرسول ده ؟

الشاهد ـ تسمح لى المحكمة .. انا أقدر أقول .. هو كان الأستاذ مصطفى أمين . كان رسول من حافظ عفيفى لنجيب الهلالى .. فزوج بنتى وابنتي صحونى وقالوا فلان جاى من عند الدكتور حافظ ، قلت طيب وانا اعمل ايه ؟ الساعة واحدة صباحا هاتولى هنا فى السرير . فلما دخل قال انا جايب رسالة .. طيب يا أخى مش كان حافظ عفيفى يتكلم فى التليفون .. فقال ده من الساعة العاشرة وهو بيضرب التليفون ومفيش حد بيرد .. وكان تليفون الحكومة اتشال من ١٥ أو ٢٠ يوم . فقلت له حصل خير ايه الحكاية ؟ فقال ان الملك عاوز يسند اليك الوزارة انما بيترجى انك اذا رفضت محدش يعرف الحكاية دى ... وحافظ هو اللى مكلف مصطفى أمين .. أنا قلبتها فى دماغى ، وقلت انه ما يبعتليش الا اذا كان مزنوق ، واللى خطر فى بالى ان حكاية المليون جنيه مؤثرة فيه لدرجة انه عاوز يمسحها .. وانا سمعت من بعض الوزراء انه كان عاوز يخلينى ١٥ يوم ثم يقيلنى ! فقلت انا فى خدمة البلد ولكن كل شرط كان مخالف فيه ، لازم يسلم به .. وبعدها اللى حصل ان كل اللى كان مخالفنى فيه قبله .. نجانى الصبح الساعة السادسة وقال لى الشروط مقبولة ...

الرئيس ـ برضه اللى جالك هو مصطفى أمين ؟

الشاهد ـ اعتقد كده ، وكان من ضمن الشروط الغاء الأحكام العرفية ، وكان الملك مش راضى فى الأول على الغائها ولا الغاء الرقابة .. ولذلك انا كنت باقول انا مش وصى على المصريين .. والمفاوضات اللى كنا بنعملها حصل لها نكسة . ولذلك فانا عاوز أرد الأمانة الى أهلها .. بعد كده حصلت خناقة كبيرة ، فانا كنت قلت لفريد زعلوك اعمل بيان بالغاء الأحكام العرفية ، وليلتها كنا رايحين نحضر الاحتفال بذكرى محمد على ، والا بليلة الأسراء مش فاكر فى الجامع . وبعد ما خرجنا من الجامع ، جانى حافظ بعدها بساعة ونصف وقال لى فريد ده متسرع ، ده صرح بأن الحكومة قررت الغاء الأحكام العرفية ، فقلت له مش فريد اللى بيقول الكلام ده ، ده أنا اللى بقوله ، المقصود كان فيه عدة خلافات من ضمنها انه كان عايز يحل الشيوخ وبيدعى ان سفير امريكا كان له دخل فى الموضوع ، وانا اعتقد ان هذه الدعوى غير صحيحة . وبعدين انا أمليت على مصطفى أمين بيان قلت فيه كل طلباتى : قلت عدم تدخل غير المسئولين ، يعنى لا يقول لى كريم ثابت يروح مستشار فى الاذاعة

ولا حاجة من دى ، وبعدين جانى وقالى الشروط مقبولة فانا قلت هذا لا يكفى ، أنا لازم أسمع هذا من رئيس الديوان . حصلت اتصالات تليفونية أو غيرها لهذا الفرض ، وبعدين قلت أنا أروح أقابله فى بيت واحد من زملائى ، فرحت فى بيت عبد الخالق حسونة وزير الخارجية وتقابلنا هناك الساعة الرابعة وأطلعته على شروطى فقال لى ان الملك موافق . وفيما يتعلق بطه السباعى فاحنا بعد ما انتهينا من استعراض الأسماء بعتناها ، الملك لم يعترض على اسم طه السباعى اطلاقا ، وانا كنت قلت أقابله قبل حلف اليمين ، لأنى كنت عاوز اسمع منه انه موافق علشان مايتلاعبش بعد كده ، زى ما حصل بعد الاتفاق على الأسماء ويقول لى خد فلان ، فدخلت قابلته قبل حلف اليمين . فقال لى انت ظلمتنى واستقلت وما كانش ده لازم يحصل ابدا . وانا سمعت انك بتقول ان رجالتى عملوا حاجات وانا مش مسئول عنهم ، فقلت له يعنى انا اللى مسئول عنهم ! ده رجالتك ما يقدروش يمشوا فى تيار يخالف رغباتك . فقال لى اللى فات فات ، والمره دى تقعد طويلا : أيوه لغاية ما تخلص الانتخابات : فكلمته فى الأحكام العرفية وفى وقتها مجبش سيرة حد ، ووافق على كل حاجة ومجبش سيرة طه السباعى . . . طلعنا نحلف اليمين ، وده شافه وزى ما يكون شاف عفريت : وقال وكمان فيه وزير منكم ماضى العريضة اياها ولم يعتذر . . لازم يعتذر ! فطه السباعى فوجىء ولم يكلمه ولم يعترض عليه . . ايه الحكاية ؟! ما حلف اليمين وخلاص ! الطريقة اياها مابقتش أعرف أستعملها . فقلت له ما خلاص حلف اليمين ، وهو فهم انه يمين الولاء . قصدى من كده ان وجه الاعتراض كان يبقى قبل ما يقبل وزير ، وبرضه فيه حكاية لطيفة أرويها عن النبى صلى الله عليه وسلم « فكان رايح واقعة وكان معه السرية فقابلوا بعض الأعراب من غير المسلمين ، فقالوا له من الرجل ؟ فقال من ماء فقعد الرجال الاعراب يفكرون فيما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان الرسول يقصد بالماء ما جاء فى الآية الكريمة (وخلقنا من الماء كل شيء حى) ، وده اللى اسمه حسن التخلص ، فانا قلت له : هو حلف اليمين واذا كان فيه اعتراض كان يبقى قبل حلف اليمين عند استعراض الأسماء . وبعدين طه السباعى بعد الثورة قال لى الرجل ده كان متصدينى ليه ؟ فحكيت له الحكاية وحكيت له كمان حكاية النقيب وهو ماكانش واخد باله ، فقلت له انا بعتك لحافظ علشان تسدد النمرة .

الرئيس ـ وايه حكاية المليون جنيه اللى فاتت ؟

الشاهد ــ سبق اننى قلت ان راضى تظلم الى بسبب الجمع بين الوزارتين ، وقال لى انت ظلمتنى بالجمع ده وشفته تعبان من وزارة الصحة ، فمره كان بيزورنى الدكتور على شوشة ، وانا اعرفه من زمان واتربينا مع بعض فى المدرسة الابتدائية وصديقى من مدة طويلة . فقلت له تعالى اشتغل معانا ، فقال : أنا أحب ما على انى اشتغل معاكم ، لكن لازم استأذن هيئة الأمم فقلت له خد الوقت اللى يعجبك . وانا لما أرشح واحد زى ده ، كنت فاهم انهم ينكسفوا يقولولى خد الدكتور النقيب . وانا كنت قلت فى التحقيق انهم جابوه فى السراى ، وقالوله اسحب نفسك . ولما قابلنى رفض يعلق على ماحدث . فلما سألته عملت ايه ، قال لى انه يخشى الا يعين مصرى آخر فى هيئة الأمم بدله ، وهو ما قالش لى الحقيقة الا بعد الثورة قال لى انهم جابوه فى السراى وقالوا له اسحب نفسك وكان الكلام ده بعد الثورة .

الرئيس ــ حكاية المليون جنيه مرت كده بسلام . احنا عاوزين نسمع قصتها ؟

الشاهد ــ أنا لا أعلم عن المليون جنيه شىء فى وقتها وانما انا مره رحت لوكاندة سيسل ، وكنت بروح هناك علشان أقابل لطفى السيد . وانا بينى وبينه معرفة ومودة ، فقال لى ان الديلى اكسبريس نشرت أن فيه مليون جنيه دفعت ، ويظهر ان الحكاية دى كانت مكتوبة على التيبريتر ...

الرئيس ــ دفعت لمين ؟

الشاهد ــ للملك .

الرئيس ــ علشان ايه ؟

الشاهد ــ علشان يطلعنا من الوزارة . وده كان أول علمى بالمليون جنيه ، والله أعلم يمكن فريد أو غيره جاب التلغراف او صورة التلغراف اللى جى . وبعدين الناس بقوا يتكلموا ويظهر انها بقت حريقة فى البلد « فكلمنى واحد انجليزى من القاهرة اسمه مستر كوك ، وواحد من الاسكندرية صاحب جريدة أعرفه بس ناسى اسمه كلمنى وقال لى ان مستر كوك جى مخصوص يقابلنى ، فجه مستر كوك ومعاه زميله الصحفى وهو رئيس تحرير جورنال فى الاسكندرية . وقال لى انا جاى من الديلى اكسبريس لأنها اسندت اليهم حكاية المليون جنيه وعاوز منك معلومات فحكيت له ما حكيته لحضراتكم هنا . فقلت له انا سمعت حكاية المليون جنيه من تلغراف جاى نقلا عنكم وبعدين أنا اشتريت الديلى اكسبريس فوجدت انكم ناشرين الخبر وبتقولوا انه من مندوبكم فى جنيف ، فانتم اللى تنوروا على . فقال لى لا . دى حكاية المليون جنيه احنا عندنا أدلة

عليها ، لكن احنـــا نحب نعـرف ايه هو سبب خروجك ، علشان نقدر نربطه بحكاية المليون جنيه اللى اندفعت ، فقلت له انه فيه خلافات بينى وبين الملك ، وآخر معلوماتى انه كان فيه اتفاق .. مش اتفاق لأ ، كان فيه توسيط أو مساعى عند الملك علشان يخرجنى ... وانا لما تكررت معاكسات الملك لى ، راجعت زملائى وقررنا الاستقالة ، وزكى عبد المتعال كلم حافظ عفيفى ، ويوم السبت قدمنا الاستقالة ، فحاول أن يثنينى فرفضت ، وقال ان مسألة السودان ما انتهتش ولا المفاوضات .. فقلت له انا ما اقدرش استنى .. فقال سبب الاستقالة يوم ؟ فقلت له وانا جاى قلت للناس انى رايح أستقيل ، طيب اذا ما استقلتش ، هل تضمن انه ما تصلنيش اقالة .. ده انا لا صاحب حزب ولا معايا الانجليز ، والملك بيعطل أعمالى ورجاله يعملون ضدى ، فليه انا بقى رايح اقعد فقال لى حافظ عفيفى . ده انت متواضع ، وانت أقوى منه فقلت له مفيش فايدة . أهى دى ملابسات الاستقالة وفيه أسباب تانية مش عاوز أقولها لمصلحة البلد . وكان حصل خمس مرات انى كنت عاوز أخرج ، والظروف هيه اللى كانت بتستوجب انى أبقى .. لأن كان مره السودانيين عمل فيهم فصل بارد ، ومرة ثانية علشان ظفر الله خان . فهذا الرجل حمل حكومته على انها تعترف باللقب ، وكان المقصود من كده حق مصر . وكلف الطيب حسين فى نصف الليـــل انه يبشرنى ، ويقول لى ان حكومة الباكستان قررت الاعتراف باللقب وارسال سفير لهذا الغرض . وجانى تلغراف من وزيرنا فى الباكستان والطيب حسين تانى يوم جانى ، وقال لى انت مقدر العمل ده نتيجة ايه ؟ قال لى ان السفير اللى جى أوراق اعتماده اللى يقدمها ، يجب ان الملكه اليزابيث تمضيها لأنها ملكة الباكستان وذلك طبقا لما ينص عليه الدســـتور الباكستانى ! حقيقة انى وجدت هذا شىء نافع ، والكلام ده كان يوم العيد . وبعدين رحت انا السراى علشان أقيد اسمى ، فوجدت اخوانى هايجين وبيقولوا لازم نجتمع ونتخذ فى هذا الشأن الاجراءات اللازمة .. انا كنت عرفت الاتجاه ، لأن حسونة كان رايح يحلف واحد اليمين فقالوا له هناك ان الباكستان دى ناوية تاخد منا الاسلام ! فلما قرأت فى الصباح الخبر ربطت ده بده فقالوا لازم نجتمع فدخلنا عند حافظ عفيفى ، فوجدناه لا يعرف شـــيئاً عن الموضوع . وبعدين اخـوانى الوزراء مشيوا ، وانا قلت له ان الملك هو اللى عمل كده ، فقال ازاى . فحكيت له الحكاية .. طيب الحاجات الداخلية دى باقول أمرى لله فيها لكن الحاجة الخارجية اللى المفروض فيها انها بتكون خدمة مجدية ،

ازاى نقف فيها بالشكل ده . . بقى كل ما امشى خطوة الى الأمام ، تمشوا انتم خطوة للوراء . . مره مع السودان ومره مع الباكستان . . وبعد كده جه يكلمنى ، فقلت له ان البطريرك جاى لى فى البيت ومشيت فجانى هوه فى البيت ، وقال لى طول بالك ده اللى عمل الحكاية دى واحد اسمه الشيخ عبد الحميد طاهر شيخ رواق من أروقة الأزهر ، هوه ده اللى مفهمه هذا ، فقلت له ان اللى أفهمه ان الحاجات السياسية لازم رئيس الحكومة يكون له رأى فيها . . وبعدين لما جه يكلمنى بالليل انا كنت ناوى أخرج وبعد شويه بعد ما كلمنى هوه ، خرج وكان بيعتقد اننى اقتنعت باللى قاله . . وده كان يوم السبت ويوم الثلاثاء والأربعاء كان أجازة ويوم الخميس أنا قابلت الدكتور هيكل خلافا للاوامر ، وكان موجود من الوزراء زكى عبد المتعال . فأنا كلمتهم وقلت لهم احنـــا عاوزين نخرج ، ولما ترجعوا حضراتكم للاستقالة تجدوا اننى قلت فيها (وبدا لى ولفريق من زملائى) . . فأنا اتكلمت فى السراى وكان حوالى الساعة ١٢ ، وطلبت الدكتور حافظ عفيفى علشان كنت عاوز ابعت له الاستقالة ، فقالولى ده سافر العزبة . فقلت طيب خليها ليوم السبت ومش فاكر اذا كان حسن يوسف كان موجود والا لأ . وعلى اى حال فاحنا وجدنا انه من اللائق ان ننتظر . .

الرئيس ــ هل كلمته فى العزبة علشان حكاية المليون جنيه ؟ ده هوه قالهـا أمام المحكمة ؟

الشاهد ــ هوه راجل كان معقول قلبه للخير والنفع ، وانا لم أكلمه يوم الجمعة وانما اللى كلمه هو زكى عبد المتعال . هو كان قابله فى القطار وكان هوه اللى قال لى ان حافظ كان معايا فى القطار ، فاخذ منى الاستقالة . فانا قلت له الحمد لله . فرحت له ، ولما سألت زكى عبد المتعال قال لى ده جه . قلت له أنا طيب أقابله ، ما أبلوش ومش مستعد . طيب سيبه عندى الليلة على ما أقابله قلت له لأ . وأنا خارج من الديوان قلت للناس أنا رحت السراى ، وكان عندى وايت فقعدنا نتكلم قال لى ناوى تخرج . . انكسفت واحد صحفى يســـمع أنى استقلت . . قلت له انا عندى زائرين حاروح اعتذر لهم . أنا أقدم استقالة . . تضمن انت مايقبلش استقالة . . اقنعنى انت ، أنا لا لى حزب ولا حاجة . . طيب لما هــو بيعطل لى عملى ورجالته بيشنعوا على ويروح يعمل رجوات ومساعى علشان أخرج ، أنا اقعد علشان ايه ، وصفتى ايه أقول لكم اللى حصــل . . قال لى انت راجل متواضع ، انت أقوى منه . . قلت له خليه فى

حاله وانا فى حالى ما دمت انت اقتنعت . الخلاف بيننا كبير ، وبعد كده أفاجأ بكده .. هذه هى أسباب الاستقالة .. منها حاجة سرية لمصلحة البلد ما اقدرش اقولها ، الا لناس مسئولين وفى ظروف خاصة لا تتناول أشخاص ، لكن تتناول السياسة الخارجية .

الرئيس ـ اعتراضك على الدكتور النقيب كان بناء على أن الجرائد كتبت ؟

الشاهد ـ اللى حصل سنة ١٩٤٢ اجماع الأطباء على عدم التعاون معاه .

الرئيس ـ طيب ومن سنة ٤٢ الى سنة ٥٢ ماغيرتش فكرتك عنه ؟

الشاهد ـ والله ترك فى نفسى مرارة ، لأنى قاعد أنشىء فى الجامعة ، وهو عاوز يعكر على !

الرئيس ـ فى مدة العشر سنين دى ، ماسمعتش حاجة عن الدكتور النقيب ؟

الشاهد ـ ياما اتهامات اتقالت عنه ، انما انا ما احبش اعمل على الاشاعات .

الرئيس ـ ماسمعتش من الناس ؟

الشاهد ـ الناس كمان بتقول .

الرئيس ـ ما استفسرتش الكلام ده منين ؟

الشاهد ـ أنا عادتى ماسألش حد عن حاجة ، الا اذا كان هو اللى يقولها . هذا خلقى ، انما احساسى أنا من ناحيته ، ما اقدرش اتعاون معاه .

الرئيس ـ المدعى مافيش حاجة ؟

المدعى ـ لأ .

« انتهى كلام الشاهد السيد احمد نجيب الهلالى »

ونودى على الشاهد الدكتور يوسف رشاد .

الرئيس ـ اسم الشاهد ؟

الشاهد ـ الدكتور يوسف رشاد .

الرئيس ـ قل والله العظيم .. والله العظيم .. والله العظيم .. أقول الحق ولا شىء غير الحق ، والله على ما أقول شهيد .

(حلف الشاهد اليمين)

الرئيس ـ الدفاع ؟

الدفاع ـ هل كانت صلة الدكتور النقيب بالملك السابق صلة فساد ؟

الشاهد ـ كانت صلة جراح بمريض على ما أعلم .

الدفاع ـ هل كانت صلة الدكتور النقيب بالملك السابق تجلب الخير لمستشفى المواساة ؟

الشاهد ـ أرجو تحديد السؤال .

الدفاع ـ هل استغل الدكتور النقيب صلته بالملك السابق لخير المستشفى ؟

الشاهد ـ أعتقد ذلك .

الرئيس ـ المحكمة عاوزة تفهم ، هل الملك كان بيدفع هبات للمستشفى ؟

الشاهد ـ الأموال كانت بتتدفق على المستشفى .

الرئيس ـ هل هذا هو الخير ، زى ايه الأموال دى ؟

الدفاع ـ حضرتك أجبت على السؤال بأن علاقة الملك بمستشفى المواساة ، عادت بالخير على المستشفى . هل تستطيع أن تفسر هذه الفائدة ؟

الشاهد ـ اللى أذكره لما كان فيه أى شىء يلزم المستشفى من مال أو أدوات أو توسيع ، فكان الدكتور النقيب يوطد علاقته بالملك ، علشان يساعده فى الحاجات دى ويتوسع فى المستشفى .

الرئيس ـ تقدر تدينا واقعة بالذات ؟

الشاهد ـ انا آسف مش عارف واقعة بالذات فى هذا الموضوع ، انما هو ده اللى كنت باشوفه .

الرئيس ـ يعنى التوسع حصل فى المستشفى فعلا من الدكتور النقيب ؟

الشاهد ـ فى وقت من الأوقات كان يحاول يجيب مبالغ علشان المعهد الملحق بالمستشفى .. معهد فاروق ، فصلته بالملك مكنته أنه يلم تبرعات .

الرئيس ـ كان فيه أد ايه ؟

الشاهد ـ حصلت مناقشة بين الملك والنقيب على معهد فاروق ، على ان الدكتور النقيب ناوى يعمله زى المستشفيات الموجودة فى أمريكا من ناحية استعداده من كل الوجوه ، فيجيبله اخصائيين عالميين ، ويجيبله معدات حديثة وكان النقيب ينقصه المال فأخذ يلم تبرعات .

الرئيس ـ والملك تبرع ؟

الشاهد ـ لا أعلم ذلك .

الرئيس ـ يعنى غيره تبرع ، انما هو لأ ؟

الشاهد ـ لا أعلم ذلك .

الدفاع ـ هو ماكانش بيتبرع أبدا .

الرئيس ـ يعنى الخير بييجى من غيره ؟

الدفاع ـ حكاية ان الدكتور النقيب جعل الملك يعمل من المستشفى كاباريه ، غير صحيح وما قالش الكلام ده الا اعداء النقيب .

الرئيس ــ المحكمة تعرف ان أعداء النقيب مين همه .

الدفاع ــ اما من ناحية الأطباء المفصولين ، فسأتكلم عنهم فى مرافعتى غدا .

الشاهد ــ الذى أعلمه ان فى كل المرات اللى كنت مرافق فيها الملك بنفسى ، مشفتش حاجة من دى أبدا .

الدفاع ــ ما الذى تعلمه عن ادارة الدكتور النقيب فى مستشفى المواساة ، هل كانت هذه الادارة صالحة أم لا ؟

الشاهد ــ كانت ادارة حازمة والنقيب مشهور أنه ادارى كويس جدا ، وكان مدير مستشفى كأحسن ما يكون من الناحية الادارية .

الدفاع ــ اكتفيت .

الرئيس ــ المدعى يحب حاجة ؟

المدعى ــ لأ .

الرئيس ــ من شهادتك تبين ان عندك معلومات كثيرة عن مستشفى المواساة هل تعرف حاجة ؟

الشاهد ــ أعرف عن المستشفى بقدر زياراتى لها كمريض ، فلما صدمت فى الصحراء الغربية كان العلاج بتاعى فيها كامل .

الرئيس ــ دفعت من حسابك أد ايه ؟

الشاهد ــ كان فيه شبه تقليد ان بتوع السراى وموظفيها ما يدفعوش حاجة .

الرئيس ــ هو ده الخير ؟

الشاهد ــ انا لا أعلم .

الرئيس ــ كل موظفى القصر ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ طبعا كنت من ضمن الحاشية ؟

الشاهد ــ أيوه كنت فى بحرية الملك السابق .

الرئيس ــ هو الملك السابق كان دائما يعالج فى مستشفى المواساة ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ انت اللى كنت بتشير عليه بكده كدكتور ؟

الشاهد ــ أحيانا الأمر كان يقتضى انه يعالج بالبخار أو بالأشعة ، فكان يدخل مستشفى المواساة علشان كده ، لأن مفيش العلاج ده بره ولا فى السراى .

الرئيس ــ كدكتور خاص له ، تعرف المرات اللى راح فيها المستشفى ؟

الشاهد ـ ما اعرفش بالضبط .

الرئيس ـ كنت بترافقه ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ هل كان له جناح خاص بالمستشفى ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ ماكنتش بتشوف حفلات فى الجناح ده ؟

الشاهد ـ انا لم أر شيئا غير التمريض .

الرئيس ـ الحفلات الساهرة ماكنتش بتحضرها ؟

الشاهد ـ لأ .

الرئيس ـ ماطلعتش فوق سطح المستشفى ابدا ؟

الشاهد ـ لأ .

الرئيس ـ كانت علاقتك قوية بالملك ؟

الشاهد ـ على حد طبيب لمريضه .

الرئيس ـ ماكنتش بترافقه ؟

الشاهد ـ أحيانا كان بيحصل ، كنت ساعات أرافقه اتعشى معاه زى اى واحد .

الرئيس ـ يعنى مش كطبيب ؟

الشاهد ـ لأ .

الرئيس ـ تصرفاته فى المحلات العامة كانت ترضيك ؟

الشاهد ـ من أى ناحية ؟

الرئيس ـ يعنى معاكسات للسيدات .

الشاهد ـ المرات اللى كنت معاه فيها لم يحصل شىء من هـــذا ، ولو كان بيحصل منه حاجة بتعرف زى كل الناس ما بتعرف لأنى ماكنتش دائما برفقته .

الرئيس ـ عرفته ازاى ؟ أو عرفك هو ازاى ؟

الشاهد ـ انا كنت طبيب مستشفى الميدان فى الصحراء الغربية سنة ١٩٤١ ، فانتدبت فى خدمة بحرية الملك وفضلت أخدم لغاية حادث القصاصين سنة ١٩٤٣ ، فرحت أزوره وعرضونى عليه رجال الحاشـية فكنت أمرضه . وارتاح لتمريضى ، ومن وقتها العلاقة بقت أقرب مما كانت عليه من سنتين .

الرئيس ـ توطدت العلاقة على مر السنين طبعا ؟

الشاهد ـ استمرت عادية ولكن أخيرا حصلت بعض خلافات .

الرئيس ـ بينك وبينه ؟

الشاهد ـ ما اقدرش اقول بينى وبينه .

الرئيس ـ من ناحية العلاج أمال ؟

الشاهد ـ مايقدرش يخالف الطبيب من ناحية العلاج .

الرئيس ـ ماكنتش تقدر تعالجه فى القصور بتاعته ؟

الشاهد ـ ماكانش فيها استعداد كفاية .

الرئيس ـ يعنى ماكانتش مجهزة ؟

الشاهد ـ مجهزة انما ما كانتش زى المستشفى .

الرئيس ـ مفيش ممرضات فى القصر ؟

الشاهد ـ مرة انتدبت ممرضة للملكة السابقة .

الرئيس ـ يعنى راح مستشفى المواساة علشان فيه اللى يدلكه واللى يعمل له حمامات بخار ؟!

الشاهد ـ ماكانش بيحصل تدليك ، كان حمامات بخار وأشعة بس .

الرئيس ـ العلاج ده كان يستدعى أنه يروح المستشفى الساعة ٣ بعد نصف الليل ؟!

الشاهد ـ أنا رحت معاه فى الأوقات العادية فقط .

الرئيس ـ ما سمعتش حاجة من الناس عنه ؟

الشاهد ـ الناس بتتكلم كتير .

الرئيس ـ ايه اللى سمعته ؟

الشاهد ـ الواحد مايقدرش يهتم بالاشاعات .

الرئيس ـ الناس بتقول اشاعات ايه يعنى .. بتقول انه بيلعب طاولة فى المستشفى ؟

الشاهد ـ ما اعرفش .

الرئيس ـ يعنى بيروح المستشفى ويقعد فى الجناح الخاص بيتسلى ، يعنى بيتسلى ازاى ؟

الشاهد ـ اللى بيرمى اليه حضرة الرئيس هو اللى كان بيقال .

الرئيس ـ ماشفتش المراجيح اللى فوق السطوح ؟

الشاهد ــ انا ماطلعتش السطوح أبدا .

الرئيس ــ فيه حته خصوصية أقيمت فى المستشفى ؟

الشاهد ــ سنة كام ؟

الرئيس ــ سنة ١٩٤٢ .

الشاهد ــ ماكنتش أروح مع الملك فى هذه السنة فى أى حته .

الرئيس ــ لما رحت معاه فى المستشفى الكام مرة اللى رحت فيهم ، ما شفتش كده كام ممرضة لهم حظوة خاصة عند الملك ؟

الشاهد ــ كان فيه ممرضة اللى هى كانت رئيسة الممرضات ، كانت فعــلا قديرة فى التمريض وعندها شهادة فى التمريض . والمفروض ان هى اللى تقوم بتمريض الملك .

الرئيس ــ اسمها ايه ؟

الشاهد ــ ايريس .

الرئيس ــ سنها كام ؟

الشاهد ــ ما اعرفش .

الرئيس ــ ما تعرفش ازاى سنها ؟

الشاهد ــ صعب على الحكم على سن سيدة .

الرئيس ــ عجوزة ولا شابة ؟

الشاهد ــ شابة .

الرئس ــ يعنى ٢٥ سنة .. ٣٠ سنة ؟

الشاهد ــ كانت شابة وجميلة جدا .

الرئيس ــ جنسيتها ايه ؟

الشاهد ــ قبرصية على ما أعلم .

الرئيس ــ مفيش واحدة تانية ؟

الشاهد ــ ما اذكرش واحدة تانية .

الرئيس ــ ماسافرتش مرة أمريكا ورجعت تانى ؟

الشاهد ــ أنا أعرف انها سافرت علشان تدرس وتجيب شهادة تمريض .

الرئيس ــ على حساب المستشفى ؟

الشاهد ــ ما اعرفش المسائل المالية ولا دخل لى بها .

الرئيس ـ رئيسة الممرضات كانت مبعوثة فى بعثة ؟

الشاهد ـ أعتقد ذلك .

الرئيس ـ مافيش واحدة تانية ؟

الشاهد ـ ما اعرفش .

الرئيس ـ مافيش وكيلة لها ؟

الشاهد ـ ما اعرفش .

الرئيس ـ بحكم صلتك بالملك السابق تقدر تدينى فكرة عن تصرفاته .. هل كانت تصرفات ملك محترم ، أو تصرفات غير عادية .. يعنى تصرفاته كانت طبيعية والا غير طبيعية ؟

الشاهد ـ السؤال ده عائم شوية . حدد شويه .

الرئيس ـ يعنى ملك يروح يسهر فى الكباريهات ويقعد يتفرج على نمر يبقى ملك كويس ؟

الشاهد ـ مفيش شك ان هذا تصرفا لا يليق ، وبعض الناس كانوا ينصحوه على كده ومش عاوز أقول انى أنا كنت منهم ، لربما يقال أنا عاوز أمجد نفسى .

الرئيس ـ والولاعات بشكل خاص ؟

الشاهد ـ ما اعرفهاش .

الرئيس ـ وقبل ما يروح آخر الليل كان بيمر على المستشفى ؟

الشاهد ـ ما اعرفش .

الرئيس ـ مين تانى من الحاشية اللى دخلوا المستشفى للعلاج ؟

الشاهد ـ ربما يكونوا كلهم .

الرئيس ـ من الخدامين أنا أقصد ؟

الشاهد ـ حسنين وبوللى وبيتر وضابط من البحرية ، ماكنش ميسور انى أبعثهم الى المستشفى العسكرى ، فكنت أبعثهم مستشفى المواساة وبعض زوجات الضباط كان يجيلهم الوضع .

الرئيس ـ كل ده مجانا ، وضباط البحرية كان بيعتبروا من الحاشية ؟

الشاهد ـ بحرية الملك غير السلاح البحرى .

الرئيس ـ كل دول كانوا يعالجوا بالمجان ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ فى الدرجة الثالثة والا ايه ؟

الشاهد ـ بعضهم فى الدرجة الثالثة لو كانوا فلصو يعنى ناس صغيرين فى المركز ، والدرجات الأولى والثانية للاحسن كل واحد حسب مركزه .

الرئيس ـ ومحمد حسن ؟

الشاهد ـ محمد حسن ده حاجة تانية ، هوه علشان مش متعلم كان لازم يكون فى الدرجة الثالثة ، انما كان بيتحط فى الدرجة الأولى .

الرئيس ـ ماكانش الملك بيدفع فلوس عليكم ؟

الشاهد ـ لا أعلم ذلك .

الرئيس ـ هل الملك بيصدر أمر أنكم تعالجوا بالمجان ؟ والا ده من تلقاء نفس مدير المستشفى ؟

الشاهد ـ ما أظنش أنه عمل الحاجات دى مدير المستشفى من نفسه .

الرئيس ـ لو كان عمل كده من نفسه يبقى جرىء قوى ، وهو كويس أنه يعالج الناس القادرين بالمجان .

الشاهد ـ أى موظف مش قادر طبعا ..

الرئيس ـ وبوللى ما كانش قادر يدفع أجرة علاجه .. محمد حسن ما كانش قادر يدفع أجرة علاجه ، وكريم ثابت ما كانش قادر . اذا كانوا دول موظفين فى الدولة يبقى معلهش ، لأن الموظف ماهيته على أده . انما هو الملك فقير ؟

الشاهد ـ لأ .

الرئيس ـ ماكانش ليه بيدفع مصاريف علاج الحاشية بتاعته ؟ نسأل المتهم : هل كان الملك بيدفع حساب علاج الناس بتوعه دول ؟

المتهم ـ لا ما كانش بيدفع . أنا طبعا مش فى موقف الدفاع ، هو ما كانش بيدفع وانا ماكنتش أعفيه الا اذا كان هذا الاعفاء وراه مصلحة كبيرة .

الرئيس ـ يعنى ايه ؟

المتهم ـ يعنى لما نحسب التبرعات اللى كان بيتبرع بها الملك والملكة والأمراء نحسبهم يطلعوا أد أيه ، وبعد كده نشوف كان بيغطى العلاج والا لأ .

الرئيس ـ يعنى بترد له التبرعات ؟

الشاهد ـ أبدا ده مش هو بس اللى بيتبرع ، دى امه واخواته كانوا بيتبرعوا .

الرئيس ـ سنة كام اتبرع ؟

الشاهد ـ سنة ١٩٤٧ كان هو تبرع بـ ١٠٠٠ جنيه ووالدته بـ ٥٠٠ جنيه والأميرات كل واحدة بـ ٥٠٠ جنيه .

الرئيس ـ علشان كده كنتم بتعالجوه وحاشيته مجانا !

المتهم ـ مش علشان كده ، انما مقابل ده ، المعهد كله تقريبا من فلوسه .

الرئيس ـ دفع حاجة فيه ، والناس اللى تبرعوا للمعهد وليتوا منهم ٣/٤ مليون جنيه ، هل واحد منهم لو حب يدخل المستشفى تدخلوه مجانا برضـــــه ؟

المتهم ـ لأ . والذى أريد ان أصل اليه ، هو ان الصلة التى كانت بين الملك والمستشفى ، كانت لمصلحة المستشفى .

الرئيس ـ أنا باسأل بالنسبة للتبرع ؟

المتهم ـ هم لا ينظرون الا أنهم يتبرعون ثم يعالجون مجانا ! والذى اريد أن اقوله هو ان الحاشية كان لها السيطرة الكاملة عليه .

الرئيس ـ ويوسف رشاد كانت له سيطرة عليه ؟

المتهم ـ أعتقد ان علاقة الدكتور يوسف رشاد كانت علاقة الطبيب بالمريض وزى ما قال ناس تنصح ونصحته ومكنتش نقدر نحوشه عن اللى بيعمله والدكتور يوسف رشاد أراد أن يسدل ستارا على اسمه ، وقال ان فيه ناس كانوا بينصحوه ولا أعتقد ان يوسف رشاد لوحده هو الذى كان يحاول أن يمنع الملك عن كونه يمشى فى هذا التيار .

الدفاع ـ هل رجال الحاشية من موظفين وعمال كانوا يعالجون فى مستشفيات الحكومة مجانا ؟

الشاهد ـ أفتكر اننى أرسلت بعض موظفى القصر الى مستشفى الملك فعولجوا مجانا .

الدفاع ـ هل كانت هذه السنة متبعة فى مستشفيات الحكومة ؟

الرئيس ـ وهل كانوا يعالجون فى الدرجة الأولى ؟

الشاهد ـ نعم .

الرئيس ـ محدش طالبهم بالحساب ؟

الشاهد ـ لأ محدش طالبهم بالحساب .

الرئيس ـ يعنى كانت سنة ؟

الشاهد ـ أنا كطبيب ييجى لى واحد من اللى بيعملوا معانا ويكون مريض،فأبعته علشان يعالج فى القاهرة . لأنى أنا معنديش وسائل العلاج السريعة ،

فأبعته مثلا الى مستشفى الملك وأوصى عليه ، ويروح يتعالج وأروح أزوره مرة أو اتنين ويرجع بعد ما يطيب . وكان الله يحب المحسنين ويبقى الأطباء عملوا خير .

وكيل النائب العام ـ اذا راح أى مريض من الحاشية أو غـير الحاشية فى مستشفى من مستشفيات الحكومة ، فهل يدفع اجرا عن ذلك أم يعالج مجـانا ؟

الشاهد ـ فى بعض المستشفيات العلاج فى الدرجة الأولى والتانية يكون بفلوس والدرجة الثالثة يكون مجانا .

الرئيس ـ وانت كمواطن تشوف أن الاجراء ده كان سليم والا لأ ؟

الشاهد ـ من ناحية ايه ؟

الرئيس ـ من ناحية الناس يدخلوا المستشفى فى الدرجة الأولى والمفروض ان المستشفى ده بيتقاضى أجر والناس دول ماكنوش بيدفعوا أجر .

الشاهد ـ ما حدش طالبهم .

الرئيس ـ القاعدة ان الدرجة الأولى والثانية بالنسبة لكل الناس يدفع عنها فلوس ، فهل هذا الاجراء سليم فى انكم كنتم بترسلوا اناس يتعالجوا بلاش ؟

الشاهد ـ انا عاوز اقول انه بالنسبة لمستشفى الملك . . .

الرئيس ـ أنا باتكلم عن مستشفى المواساة أو مستشفى الملك أو أى مستشفى؟

الشاهد ـ كان المفروض ان الخاصة تدفع الأجرة . يعنى كان المفروض ان الخاصة أو الجهة المختصة تدفع فلوس .

الرئيس ـ طيب وانت كمسئول ، ماكنتش بتبعت تقول الحساب كام ؟

الشاهد ـ أنا كنت بوصى عليهم وهم يرحوا ويتعالجوا .

الرئيس ـ ومكنش حد بيتجرأ انه يطلب الحساب طبعا ؟

الشاهد ـ الحكاية مش حكاية جرأة ، أنا كنت أبعت الواحـــد من دول الى مستشفى قصر العينى ، والمستشفى ده مكنش بياخد منــه فـلوس للعـلاج .

الرئيس ـ كنت بتبعت لمستشفى القصر العينى أو مستشفى الملك ؟

الشاهد ـ أيوه على حسب الفراغ والحالة الموجودة .

الرئيس ـ يعنى على كده تبقى مستشفى المواساة مش حكومية ؟

الشاهد ـ أنا كنت فاهم أن هـذا هو التقليد اللى ماشيين عليـه ، وأنا مش باهرب من المسئولية .

الرئيس ـ انت ذكرت من ضمن أقوالك دلوقتى ، أن العلاقة كانت سـاءت بينك وبين الملك ، أو فيه خـلافات بينك وبين الملك ، تقـدر توضح لنا النقطة دى ؟

الشاهد ـ دى أغلبها بخصوص الجيش ، بعض اخـوانى من الضباط جم طلبـوا منى انى أرفع بعض مطـالب لهم للملك السـابق ، وأنا قدمت هذه المطالب لهم ، ولكن كان فيه معـارضة من ناس آخرين تبين أنهم أكبر منى فى الجيش .

الرئيس ـ نحب نعرف أسماء هم ؟

الشاهد ـ مثلا فى يوم من الأيام بعد انسحاب القوات من أسدود والمجدل ، المواوى بعت تلغراف يرجو الاذن له بالانسحاب قبل الغروب ، والا لن يكون مستطيعا ان يكون مسئولا عن سلامة القوات ، حصل أن اجتمع مجلس الجيش الأعلى بادارة الجيش فى العبـاسية وحضر الاجتماع النقراشى باشا رئيس الوزراء ، كما حضر حيدر باشـا وزير الحربية وعثمان المهدى باشا ، وقعدوا للساعة ٨ مسـاء مش قادرين يتخذوا قرار . فواحد من اخوانى قال لى ما تتصل بالملك علشان ينهى الموضوع ، فاتصلت بالملك السـابق وشرحت له الموقف والنجومى كان وقتهـا ياور . فسأل عثمان المهدى فقال له الحالة كويسة ، وعلى كده الملك قال لى ان معلوماتك غلط ، فقلت له البس وتعالى وادخل فى مكتب المهدى وشوف صورة التلغراف . فلبس ونزل وجه وشاف صورة التلغراف ، فدخل جوه واداهم كلام كتير جامد ، وبعد كده أعطى لهم الأمر بانسحاب القوات . بعد كده كان لازم الناس اللى اخفوا الحقيقة كان يجب أن يؤاخذوا ، وأنا كنت أناقشه وأقول له ليه مآخـذتش الناس دول ، ده يبقى اسمه ضعف منك فى الحكم ، ومناقشتنا طالت وفى الآخر علاقتنا لم تكن كما كانت فى الأول .

الرئيس ـ من كلامك تبين أن فيه علاقة قوية بينك وبين الملك ، لدرجة أنك كنت بتقوله ده ضعف فى الحكم ؟

الشاهد ـ المسألة مش مسألة علاقة .

الرئيس ـ ده ملك ، فازاى يسمح لدكتور هوه طبيبه الخـاص أنه يكلمه بالشكل ده ، الا اذا كانت فيه علاقة قوية بينك وبينه ؟

الشاهد ـ يمكن أنا بس كنت باعبر بطريقة ناشفة ، اللى حصل انى أردت أن يكون التصرف أحسن من كده ، يعنى كنت أقول له مولانا عمل ايه لفلان ولفلان ، ومثلا كان وعد مره أنه يتبرع بمال من الأموال اذا جاله ولى عهد .

الرئيس ـ مين اللى يتبرع ؟

الشاهد ـ الملك السابق قال فى جلسة من الجلسات ، أنه حيعطى للشعب مليون جنيه ، فاحنا اقترحنا وقتها عليه أنه يعطى نصف مليون للشعب ، ونصف مليون للجامعة . يعنى يعطى للشعب وللجامعة هبة ... وجه ولى عهد ، وفات يوم واثنين ولم يظهر حاجة عن التبرع ، فكلمته فى هذا ، فبدأ يحتج وبعدين حصلت خناقة وشتيمة .

الرئيس ـ الحاجات دى كانت بتزعله ؟

الشاهد ـ أحيانا . وهذه أمثلة لبعض الخلافات التى كانت تنشأ بينى وبين الملك السابق .

الرئيس ـ هل لاحظت عليه أنه كان جشع ؟

الشاهد ـ لم يكن كريما ، ومكانش يحب يصرف كتير .

الرئيس ـ يعنى كان جشع ؟

الشاهد ـ هو كان يحب الفلوس وكان عنده فلوس كفاية .

الرئيس ـ جابها منين ؟

الشاهد ـ يسأل فى ذلك ناظر الخاصة بتاعه .

الرئيس ـ يعنى جابها بطريقة جشعة ؟

الشاهد ـ أنا كنت بعيد عن الناحية المالية ، وأنا ولله الحمد دخلت السراى فقير وطلعت منها فقير .

الرئيس ـ انت كنت راجل محتك به ؟

الشاهد ـ فيه حاجات لم أكن أحاط بها ، فكل ما يتعلق بالمعاملات المالية والتجارية لا علم لى بها ، وكذلك الحال فيما يتعلق بالمسائل السياسية . الحاجات الوحيدة اللى كان بيسمح لى ان أتدخل فيها ، هى مسائل الجيش والأطباء ، وبحكم أننى ضابط كنت باوصله أحيانا بعض المطالب الخاصة بالضباط ، وأحيانا كنت أعرض عليه مطالب الضباط والأفراد ، فيقوم يرجع لهم حقوقهم من جراء تدخلى . وكذلك الحال فيما يتعلق بالاطباء . فتدخلى كان منحصرا فى هذه الناحية .

الرئيس ـ سافرت معاه الى كابرى ؟

الشاهد ـ أيوه سافرت .

الرئيس ـ بتضحك ليه ؟

الشاهد ـ علشان انت بتضحك .

الرئيس ـ تصرفاته كانت ازاى هناك ؟

الشاهد ـ واحد رايح فى أجازة ، المفروض انه ياخد حرية كاملة زى أى شخص مش ملك .

الرئيس ـ وأخذ هذه الحرية ؟

الشاهد ـ زى معظم المصيفين هناك .

الرئيس ـ كانت تصرفاته مفضوحة هناك ؟

الشاهد ـ اذا كنت تسمح ، حدد أكثر ؟

الرئيس ـ كان بيعمل حاجة ينتقدها النـــاس ، أو كان بيعمل حاجة ماكنش يصح انه يعملها ؟

الشاهد ـ بالنسبة لنا هنا كانت تبقى منتقدة .

الرئيس ـ بالنسبة لهناك مش منتقدة ؟

الشاهد ـ كل واحد بيعمل كده .

الرئيس ـ أمال الجرائد كانت بتتكلم ليه ؟

الشاهد ـ ماتنسوش الجرائد اليهودية ، وهذه كان لها نواحى مغرضة .

الرئيس ـ ماكانش فيه ناس تانيين غيره ؟

الشاهد ـ كان معانا ملك يوغوسلافيا .

الرئيس ـ كان بيعاكس حد ؟

الشاهد ـ محصلشى .

الرئيس ـ كان بيعمل كور ورق ؟

الشاهد ـ فى البـــال كل واحد كان بيعمل كده ، كان بينسى نفسه ويتصرف زى أى واحد عادى .

الرئيس ـ كان بيعمل ايه ؟

الشاهد ـ كان يحدف كور على الناس اللى جانبه ، لكن كان يصح انه ما يعملش كده مراعاة لبلده .

الرئيس ـ كملك شرقى ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ــ كان فيه واحده جابها ونازله فى سميراميس ؟ سمعت عنها ؟

الشاهد ــ ابدا دلوقتى بس .

الرئيس ــ وقعدت حوالى ٢٥ يوما وصرف عليها ستة آلاف جنيه !

الشاهد ــ هنـا ؟

الرئيس ــ أيوه .

الشاهد ــ لم أسمع عنها الا دلوقتى بس .

الرئيس ــ مع الشكر .

الشاهد ــ متشكر .

(وعلى أثر ذلك انتهت شهادة الشاهد وانصرف)

الرئيس ــ آخر شاهد .

وكيل النائب العام ــ فاضل شاهد نفى واحد .

(وهنا استدعى الشاهد الدكتور محمد حلمى أبو العلا وحلف اليمين)

الرئيس ــ الدفاع

الدفاع ــ هل كنت عضوا فى مجلس ادارة مستشفى المواساة نائبا عن وزارة الصحة ؟

الشاهد ــ أولا عن البلدية فى أول اجتماع ، ثم عن الصحة فى ثانى اجتماع .

الدفاع ــ ما رايك فى ادارة الدكتور النقيب لمستشفى المواساة ، باعتبار أنك كنت عضوا فى مجلس الادارة ؟

الشاهد ــ أشهد بأن الدكتور النقيب كان يهتم كثيرا برفع مستوى المستشفى اداريا وفنيا .

الرئيس ــ كان يهتم ..

الشاهد ــ وكان يعمل . جايز فى الفترة الأخيرة وأسفاره كانت كثيرة ، يمكن تكون حالت سفرية يعنى قل العمل شوية .

الدفاع ــ هل كان الدكتور النقيب يستعمل أو يستغل أى نفوذ أو أخذ قرارات من مجلس الادارة بتوجيه الشكر اليه على تصرفاته ؟

الشاهد ــ لأ .

الدفاع ــ بس يا فندم .

الرئيس ــ خلاص ؟

الدفاع ــ أيوه .

الرئيس ـ كنت عضوا فى مجلس الادارة ؟

الشاهد ـ نعم .

الرئيس ـ من سنة كام ؟

الشاهد ـ من أول ما أنشئت المستشفى فى أواخر سنة ١٩٤٥ لغاية سنة ١٩٥٢ يعنى زى ستة سنين ونصف .

الرئيس ـ يعنى بصفتك عضو فى مجلس الادارة لك حق تروح المستشفى ؟

الشاهد ـ أيوه دخلت المستشفى .

الرئيس ـ ودفعت أجر العلاج ؟

الشاهد ـ لأ . ده أنا دخلت زيارة بس .

الرئيس ـ شفت الجناح اللى كان فوق ؟

الشاهد ـ لأ . ولكن دخلت المكتب بتاع الدكتور النقيب وبعض الغرف .

الرئيس ـ سمعت أن فيه جناح مخصوص ؟

الشاهد ـ أعرف هذا .

الرئيس ـ كان مخصص لايه ؟

الشاهد ـ جايز للملك السابق . وده منشـــأ من زمن ، من أول ما أنشىء المستشفى وأنا جيت ووجدت الوضع كده .

الرئيس ـ كان بيستعمل فى ايه ؟

الشاهد ـ اللى أعرفه انه كان بيستعمل كمستشفى .

الرئيس ـ الجناح ده كان بيستعمل فى ايه ؟

الشاهد ـ كمستشفى .

الرئيس ـ كان مفروش فرش مستشفى ؟

الشاهد ـ أنا لم أدخله .

الرئيس ـ هل سألت بصفتك عضو مجلس ادارة ؟

الشاهد ـ أعرف انه مفروش .

الرئيس ـ مفروش مستشفى ؟

الشاهد ـ أنا سمعت ...

الرئيس ـ سمعت ايه ؟

الشاهد ـ سمعت اشاعات أنه بيستغل فى سوء استعمال خلقى .

الرئيس ـ زى ايه ؟

الشاهد ـ أظن واضح كلامى .

الرئيس ـ هل من سلطة مدير المستشفى أنه يستخدم هذا ؟

الشاهد ـ اذا صحت الاشاعات ، لا .

الرئيس ـ انت كعضو مجلس ادارة ، لما سمعت الاشاعة هل تحققت من هذه المسألة ؟

الشاهد ـ أنا سمعت أخيرا وانا قليل الاختلاط .

الرئيس ـ هل رحت وشفت مراجيح ؟

الشاهد ـ عمرى ما طلعت فوق .

الدفاع ـ يعنى مفيش مراجيح ؟

الرئيس ـ انا أستجوب الشاهد فلا تتدخل انت .

الدفاع ـ وهو كذلك .

الرئيس ـ أفراد الحاشية لما كان يعالجوا فى المستشفى ، كانوا بالفلوس ؟ أو مجانا ؟

الشاهد ـ اللى سمعته أنهم كانوا بيتعالجو مجانا .

الرئيس ـ مجلس الادارة كان موافق على ذلك ؟

الشاهد ـ هذه المسألة لم تكن من اختصاصنا . واحنا كانت بتيجى لنا الميزانية، ولكن المفردات ماكانتش من اختصاصنا .

الرئيس ـ من اختصاص مين المفردات ؟

الشاهد ـ ديوان المحاسبة .

الرئيس ـ هل سلطة مدير المستشفى انه يعالج الناس بالمجان ؟

الشاهد ـ اللائحة الأولى كانت تنص على اعفاء أعضاء الجمعية الخيرية ، وبعدين عدلنا اللائحة فى سنة ١٩٤٨ ووسعنا اختصاص مدير المستشفى، وسمحنا له بادخال من يراه مستحقا بالمجان . وعلى ما أذكر عمل تخفيض ٢٥ ٪ لبعض الأفراد .

الرئيس ـ أى افراد ؟

الشاهد ـ لم يحددوا ... وعملوا ٥٠ ٪ لبعض الهيئات والشركات ، ومجانا لمن يرى مدير المستشفى انه يستحق ذلك بشرط الا يخل بمصلحة المستشفى .

الرئيس ــ لما تكون أنت مــدير المستشفى ، فهل تســمح أن تعالج أفراد الحاشية القادرين انهم يدفعــوا فلوس ثمن علاجهــم ، وهل ده يبقى يصح والا لأ ؟

الشاهد ــ الواقع انه لا يصح ما دام يقدروا يدفعوا .

الرئيس ــ وهل ده من حسن الادارة ؟

الشاهد ــ لأ .

الرئيس ــ أمال حكمت عليه أنه حسن الادارة ازاى ؟

الشاهد ــ لأ . أنا حكمت عليه دون هذا القسم . وأنا حلفت اليمين والمستشفى مستوفى كل حاجة من ممرضات وأجهزة .

الرئيس ــ هو القسم ده مش داخل الادارة ؟

الشاهد ــ أنا أقصد الاقسام اللى دخلتها .

الرئيس ــ هل لمست أن الممرضات كانوا لابسين نظيف فى هذا القسم ؟

الشاهد ــ المستشفى كان معد من ناحية الأدوات والأجهزة . اما هذا القسم فلا أعرفه .

الرئيس ــ هل مجلس الادارة وافق على صرف متجمد معاش استثنائى لمدير المستشفى ؟

الشاهد ــ لا أذكر .

الرئيس ــ ده مجلس الادارة وافق على صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه ؟!

الشاهد ــ لا أتذكر ذلك ... سنة كام لو سمحت ؟

المدعى العام ــ سنة ١٩٤٣ .

وكيل النائب العام ــ فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٣ .

الشاهد ــ لم أكن موجودا فى الوقت ده .

الرئيس ــ كان فيه تعاقد بين المستشفى وبعض الشركات ؟

الشاهد ــ أيوه كان منصوص على ٣٠ سرير للسكة الحديد ، وبعد ذلك تقدم التماس من الكونستبلات .

الرئيس ــ طيب والمبلغ اللى كانت بتدفعه السكة الحــديد ، كان بيدخل المستشفى والا بيدخل جيب شخص معين ؟

الشاهد ــ هذه مفردات لا أعرفها . احنا كنا بنشوف الحاجات التى تقدم كل ثلاثة أشهر .

الرئيس ــ مش تشوف دخل المستشفى ايه ؟

الشاهد ـ الموضوع نفسه . . .

الرئيس ـ أنا بسألك ٠ أنت سمعت والا لأ ؟

الشاهد ـ سمعت أخيرا أن بعض الاجور كان بياخدها مدير المستشفى ، وأقسم أنني لم أعرف ذلك الا أخيرا ٠

الرئيس ـ من غير حق أو بحق ؟

الشاهد ـ الظروف لا أعرفها .

الرئيس ـ بحق أو بغير حق منطقيا ؟

الشاهد ـ منطقيا لا ، الا اذا كان فيه اتفاق انه هو يأخذ أجر ، اذا كان منصوص فى الاتفاقية على كده ، وجايز يكون النص ده فى الاتفاقية .

الرئيس ـ أمال ايه اللى سمعته ؟

الشاهد ـ اللى سمعته أنه كان بياخد ، حتى لما كان فى الاجازة ٠

الرئيس ـ يأخذ نسبة معينة ؟

الشاهد ـ لا أعرف .

الرئيس ـ وده يبقى من حسن الادارة ؟

الشاهد ـ طبعا لأ .

الرئيس ـ كنت عضوا فى مجلس الادارة لما حصل سوء تفاهم بين بعض الأطباء وممرضة ؟

الشاهد ـ دى اللى طلع فيها عشرة أطباء ؟

الرئيس ـ أيوه . سمعتها ؟

الشاهد ـ سمعت انهم تظلموا من تدخل ممرضة تدخلا معيبا مع الأطباء ، فتقدموا بمذكرة للمدير ، كان من نتيجتها انهم فصلوا ، واللى خلانى أعرفها ، هو الحكم عندما عرض علينا ، وكان فيه ان واحد بس خد الف جنيه .

الرئيس ـ عشرة أطباء وممرضة . . . دول فى كفه ، ودى فى كفة !! يفصل العشرة أطباء وتفضل الممرضة .. هل هذا وضع ؟ نفرض جدلا أن الاطباء مخطئون والممرضة هى التى على صواب ، فهل يستدعى ذلك أن يفصل عشرة أطباء علشان أخطأوا فى حق ممرضة ؟

الشاهد ـ دى مسألة تقدير لنوع الاساءة .

الرئيس ـ مهما كانت الاساءة . . .

الشاهد ـ هى تبقى شديدة ، ولكن أنا معرفشى نوع الاساءة .

الرئيس ـ نفرض جدلا أن الممرضة على حق ، المسألة لازم يكون فيها تعدى صارخ بشكل بشع حتى يفصل عشرة أطباء .

الشاهد ـ أمال نفصل الممرضة ؟ لو فصلت الممرضة أبقى راجل ظالم .

الرئيس ـ أنا باوازن هل تفصل عشرة اطباء أو الممرضة ؟

الشاهد ـ لو فصلت الممرضة أبقى ظالم .

الرئيس ـ لكن تقدر تؤاخذ واحد من الأطباء ؟

الشاهد ـ لو كانت الممرضة هى اللى حاولت أن تعتدى على دكتور وأنا بالطبع لا أسلم بهذا المبدأ . . .

الرئيس ـ هل كان يجب فصل هؤلاء الأطباء ؟

الشاهد ـ لأ .

الرئيس ـ يعنى فصلهم يبقى من حسن الادارة ؟

الشاهد ـ لأ بالطبع . أنا باتكلم عن حسن الادارة من ناحية النظافة واستيفاء الأدوات .

الرئيس ـ هل لما كان بيسافر الى الخـــارج كانت تخسر ادارة المستشفى ؟ والمستشفى بيبقى وسخ ؟

الشاهد ـ اللى اعرفه أنا أن الناس كانت تخشاه ، وتعمل حسابه ان حـــد يشكى له . ولم يكن هناك من يتهاون فى غيابه .

الرئيس ـ علشان بيقدر يفصل ؟

الشاهد ـ علشان بيمشى المستشفى كما يجب .

الرئيس ـ تعرفه من زمان ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ من امتى ؟

الشاهد ـ افترقنا من سنة ١٩١٧ ولم نتقابل الا فى آخر سنة ١٩٤٥ .

الرئيس ـ وكان فى سنة ١٩٥٢ أخلاقه زى ما كانت سنة ١٩٤٥ والا طرأ عليها تغيير .

الشاهد ـ أنا احتكيت به فى العمل ، ولم أختلط به اختلاطا خاصا أبدا . وكنت أشوفه فى المستشفى وما كانش باين على أخلاقه حاجة وحشة أبدا .

الرئيس ـ ماجتش ممرضات جدد فى المستشفى وأنت عضو فى مجلس الادارة ؟

الشاهد ـ لا أعتقد . ومن حوالى سنة ٥٠ـ٥١ جابوا من بره ولكن ما اذكرهمش

لأنى ماشفتهومش وكان مفروض انهم ييجوا ، ولكن كان فيه مفاوضات على المرتب .

الرئيس ــ ماسمعتش ان فيه ممرضة سافرت أمريكا على حساب المستشفى؟

الشاهد ــ لا اذكر .

الرئيس ــ ما كانتشى المستشفى تتعاقد مع الشركات علشان علاج العمال ؟

الشاهد ــ أنا قلت السكة الحديد . حتى منصوص عنهم فى اللائحة والكونستبلات ، ونقابة المهندسين طلبت .

الرئيس ــ كنتم مراعين اللائحة وأنتم فى مجلس الادارة ؟

الشاهد ــ كانت تنفذ . وكان فيه مناقضات لديوان المحاسبة ، بعضها حاجات عادية وبعضها مش عادية . يعنى مثلا خرج المدير عن اختصاصه فى مشتروات بـ ١٠٠ ج م .

الرئيس ــ أمال أعطى لكريم ثابت المبلغ ده على أساس أيه ؟

الشاهد ــ مافيش مكافآت .

الرئيس ــ أمال أعطى لكريم ثابت المبلغ ده على أساس ايه ؟

الشاهد ــ على أساس مكافأة للمجهود بتاعه فى الدعاية .

الرئيس ــ هل ده كان من حقه ؟

الشاهد ــ كان لازم يعرض على المجلس .

الرئيس ــ وهل هذا من حسن الادارة ، علشان الدفاع يقتنع ؟!

الدفاع ــ حضراتكم انتظروا لما أقول دفاعى ، وشوفوا اذا كان دفاعى حيقنعكم والا لأ .

الرئيس ــ طيب انت عضو مجلس الادارة ، وافقت على أن الدكتور النقيب يأخذ بنته كسكرتيرة له وهو مسافر للخارج ؟

الشاهد ــ سنة كام ؟

الرئيس ــ سنة ٥٠ــ٥١ .

الشاهد ــ ماعرضش هذا على المجلس ، ولم أذكره ، دى أول مرة أسمعها ولا أعرفها .

الرئيس ــ لو كانت عرضت عليكم المسألة دى كنتم وافقتم ؟

الشاهد ــ اذا كانت العملية مثلا تحتاج الى بيانات وتحتاج الى سكرتيرة تسافر مفيش مانع . واذا كان مفيش ما يحتاج اليها ما فيش داعى تسافر .

الوزير ساعات بيسافر من غير سكرتير وعند اللزوم يأخـــذ سكرتيره الخـــاص .

الرئيس – هل تعتقد أنه من حسن الادارة أن المستشفى يســـفر ناس على حسابه بدون وجه حق . وممرضة تروح كابرى وترجع ثانى سنة ١٩٥٠ ؟!

الشاهد – هل هذا مثبت فى محضر الجلسة ؟

الرئيس – ماعرضتش عليك الحكاية دى ؟

الشاهد – لا أعرفها .

الرئيس – هل هذا من حسن الادارة ؟

الشاهد – لا أعرف .

المدعى – أنا سمعت الدفاع يوجه سؤالا للشاهد عما اذا كان مجلس ادارة المستشفى شكر الدكتور النقيب ، فأجاب الشاهد بالنفى .

الدفاع – لا السؤال ما كانش كده ... السؤال هل كان النقيب يستغل نفوذه يعنى الشكر المدون لم يكن تحت تاثير هذا .

الرئيس (للشاهد) – هل شكرتم المتهم الدكتور النقيب ؟

الشاهد – فى بعض المحاضر .

الرئيس – ايه المناسبة ؟

الشاهد – لا أذكر . يمكن علشان بعض مشتروات اشتراها من الخـــارج ، علشان المعهد الجديد ووفر مبلغ ١٥ ألف جنيه .

الرئيس – هل قام بهذه العملية بمفرده ؟

الشاهد – أيوه بمفرده .

الرئيس – هل عندكم ثقة فيه بأنكم تتركوه يشترى الحاجات دى بمفرده ؟

الشاهد – أيوه .

المدعى – حا أفكر الشاهد بواقعة شكر أخرى ، وهى حـدثت فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٨ ..

الشاهد – كان الموضوع ايه ؟

المدعى – فى نفس محضر الجلسة « اعترض ديوان المحاسبة على تصرف المدير فى اعفاء بعض المرضى » والرد الذى أرسله مجلس الادارة الى الديوان بهذا الخصوص ، يقول الدكتور شوشة وكان أحد الاعضاء : أنه لا يمكن أن يكون هناك رد أفضل من هذا ، وشكر الدكتور النقيب على هذا الرد .

الشاهد ـ ايه وجه مناقضة ديوان المحاسبة فى هذا ؟

المدعى ـ على تصرف المدير فى اعفاء بعض المرضى .

الشاهد ـ كان بعض المرضى أغنياء وهو دافع عن هذا بأنهم شخصيات كبيرة كانوا بيدفعوها تبرعات للمستشفى أضعاف أضعاف .

الرئيس ـ محمد حسن دفع كام ... وبوللى دفع كام ؟

الشاهد ـ ما أعرفش .

الرئيس ـ الروح اللى كنت ملاحظها فى مجلس الادارة هل كانت تقدر توقف النقيب عند حده كمدير للمستشفى والا ما كانتش تقدر ؟

الشاهد ـ المسائل اللى كانت بتعرض علينا مسائل عادية .

الرئيس ـ هل تعرف ان الدكتور النقيب كان على صلة وثيقة بالملك السابق ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ تعرف كيف توطدت هذه الصلة ؟

الشاهد ـ عاوز توضيح .

الرئيس ـ يعنى الصلة كانت وطيدة جدا ومتينة ، ما تعرفش ايه السبب ؟

الشاهد ـ أعرف أنها وطيدة ولكن على أى أساس ؟ لا أعرف .

الرئيس ـ ما سألتش ازاى هى مثلا ؟

الشاهد ـ لأ ، والحكاية بتاعت المرحوم فهمى عبد المجيد أنا لا أذكرها . لأنى ما كنتش فى اسكندرية ولا أنا اسكندرانى خالص .

الرئيس ـ طبعا كنت تعرف ان فيه صلة ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ هل الصلة دى كانت فى محلها ؟

الشاهد ـ حسب الاشاعات ، لأ .

الرئيس ـ ليه ؟

الشاهد ـ أنا راجل لا أملك فى حياتى الا سمعتى وكرامتى .

الدفاع ـ المستشفى عادة بتأخذ أجر لاجراء العلاج . مين اللى كان بيقبض أجور العمليات والعلاج ؟ المستشفى والا الدكتور النقيب نفسه ؟

الشاهد ـ حسب الاتفاق .

الرئيس ـ النظم المتبعة فى المواساة ايه ؟

الشاهد ـ أول ما أنشىء المستشفى لغاية سنة ١٩٤٨ أو سنة ١٩٥٠ لا اذكر ، كان يأخذ ٢٥٪ من الطبيب اللى يعمل العملية ، والمستشفى تأخذ من الطبيب . واظن سنة ٥٠ــ٥١ حالة العمل مبقاش زى زمان فقرروا رفع الـ ٢٥٪ .

الرئيس ـ دى بالنسبة للى يعمل عملية ؟

الشاهد ـ أيوه . واظن فيه ١٥٪ أرباح للأمراض البولية .

المدعى ـ بعد اطـــلاع المجلس على القرار برد مدير المستشفى عليه ، وافق المجلس على ما جاء فيها ووافق على صرف المبلغ . وعندما قرأ الدكتور النقيب خطابا الى كريم ثابت بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٤٨ شكره على المجهود الكبير على التبرعات التى جمعها من الخيرين ، وقال أن هذا الشكر هو أقل واجب نظير المجهود الكبير المنتج .

الرئيس ـ مجلس الادارة شكر كريم ثابت لمجهوده ؟

الشاهد ـ لما تقدم لنا بما قام به من دعاية .

الرئيس ـ كانت الدعاية دى سنة كام ؟

المدعى ـ الثابت ان ماكانش فيه أى شىء !

الرئيس ـ التبرعات دى كانت سنة كام ؟

الشاهد ـ فى ميزانية سنة ٤٨ دفع المبلغ .

الرئيس ـ والشكر كان سنة ١٩٥٠ ؟

المدعى ـ كان فى ١٤ مايو سنة ١٩٥٠ .

الرئيس ـ المبلغ ده اندفع بدون علمكم ، وبدل ما تدينوا المدير على انه دفع المبلغ ده بدون علمكم ، تقوموا تشكروه ! يعنى تؤيدوه فى تصرفه هذا بعد سنتين !

الشاهد ـ هو جاب لنا بيانات وتقارير .

الرئيس ـ عاوزين الحقيقة أنت حالف اليمين ؟

أنا أتكلم عن واقعة مدير مستشفى ، وأنا عضـو فى مجلس ادارة المستشفى . ده تصرف فى ٥ آلاف جنيه ، ولو أنها ١٠ آلاف كما ظهر بعد كده مش ٥ آلاف بس بدون علم مجلس الادارة ، ولما كشفت أخذ منكم جواب شكر فمضيتم على هذا الشكر فى الوقت اللى ما حاسبتهوش .

الشاهد ـ حاسبناه شفوى .

الرئيس ــ حاسبتوه شفوى يعنى ايه ... يعنى لمتوه ؟

الشاهد ــ تقريبا كده .

الرئيس ــ اللوم صدر فى اى شكل ؟

الشاهد ــ قدمنا الشكر حسب ما بان لنا وما دام تبين لنا أن التصرف سليم خــلاص .

الرئيس ــ هل راجعتم هذا المبلغ فى الميزانية والا لأ ؟

الشاهد ــ لا أذكر .

الرئيس ــ أمال ديوان المحاسبة جابه ازاى ؟

المدعى ــ كان غير مدرج .

الرئيس ــ المخابرات كشفت الورق عنه ، يعنى جت صدفة ! ومين يدرى يمكن فيه ٥٠٠٠ ج م غيرها .

الشاهد ــ أمال انحط ازاى بعد سنتين ؟

الرئيس ــ سنة بسنة ... هل التصرفات دى من حسن الادارة ؟

الشاهد ــ احنا شكرنا على أساس أن الراجل جمع للمستشفى مبالغ .

المتهم ــ أنا غرضى أن أوضح للمحكمة ...

الرئيس ــ ستسأل فى هذا كله تقريبا مرة ثانية ، « للشاهد » طيب متشكرين .

(تؤجل الجلسة الى باكر لسماع مرافعة الادعاء والدفاع واستجواب المتهم)

(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والاربعين بعد الظهر)

الجلسة الحادية والعشرون

المنعقـــدة فى الساعة العاشرة والدقيقة العـاشرة صباحا فى يوم الخميس ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ١٧ صفر سنة ١٣٧٣) .

لاستمرار نظر القضية المتهم فيها الدكتور أحمد النقيب .

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الحادية والعشرين من جلسات محكمة الثورة ... خلصنا من الشهود ؟

المدعى ـ أيوه يا أفندم من جميع الشهود .

الرئيس ـ الدفاع يحب يقول حاجة قبل ما نبتدىء مع المتهم ؟

الدفاع ـ أرجو أن تعطوا المتهم فرصة استثنائية أثناء استجوابه ، لكى يعبر عما يختلج فى نفسه ، لأنه فعلا لم يحقق معه . وأنتم محققوه وقضاته . هذا كل ما يرجوه الدفاع .

الرئيس ـ الجزء اللى حيتناوله المتهم للدفاع عن نفسه ، انت حتتناوله بعد كده ؟

الدفاع ـ هو مش حيتناول الا بعض النقط ، وطبيعى هو يقدر يتكلم فيهـا بتعبير أدق ، ولعل تعبيره يؤثر فى نفوسكم أكثر من تعبيرى أنا .

المتهم ـ اذا سمحت المحكمة لى بالكلام على شرط أنى مش حاخرج عن سرد الوقائع .

الرئيس ـ حنسأل المتهم دلوقت .

المتهم ـ أنا تحت أمر المحكمة فى أى مناقشة ولأى مدة . فأنتم أوسعتم صدوركم لكلام الشهود والمتهمين كلهم اللى قبلى . فأرجو أن لا أحرم من هذا . فأنا مستعد لأى مناقشة ولأى مدة بس اسمحوا لى أن أسرد الوقائع التى لم يتمكن من سردها الدفاع . لأنى امبارح خرجت من هنا ورحت على المعتقل وهو خرج يحضر دفاعه بموجب اللى ســمعه امبارح من الشهود . ومعنـدوش وقت ، فأنا حاقول الوقائع لأنى لامسها كويس وحانور المحكمة بها .

الرئيس ـ قبل ما تشتغل فى مستشفى المواساة كنت بتشتغل فين ؟

المتهم – فى المستشفى الاميرى .

الرئيس – ومرتبك كان كام فى المستشفى الأميرى ؟

المتهم – ٢٧ جنيها .

الرئيس – ومرتبك كان فى المواساة أد ايه .. ؟

المتهم – ٨٠ جنيها . وانا كان عندى مستشفى فى محرم بك . وكان الأستاذ فى القصر العينى وقتها بيأخذ ماهية ٢٠ جنيها أو ٣٠ جنيها .

الرئيس – أنا لا أتكلم عن المرتبات .. المعاش اللى كنت تستحقه عن مدة خدمتك فى المستشفى الأميرى كام ؟

المتهم – كان ٧ جنيهات مش زى ما قالوا ٨ جنيهات .

الرئيس – أول ما رحت مستشفى المواساة كان معاشك ٧ جنيهات ، وبعدين رفع الى كام ؟

المتهم – رفع الى ٥٠ جنيها . وكان قرار مجلس الوزراء اللى عمل لى المعاش كده . كان قرار مسبب .

الرئيس – قرار مجلس الوزراء كان سنة كام ؟

المتهم – اظن سنة ١٩٣٧ .

الرئيس – مين كان وزير المالية وقتها ؟

المتهم – كانت وزارة الوفد . وأعتقد أنه كان أمين عثمان .

الرئيس – وهو كان أمين عثمان سنة ١٩٣٧ فى وزارة الوفد ؟

المتهم – لا أذكر .

الرئيس – كان فى سنة ٤٣/٤٢ . يعنى أخذت المعاش الاستثنائى ده سنة ١٩٤٢ ، وبعد ذلك المستشفى الأميرى ؟

المتهم – سنة ١٩٣٥ كان قرار مجلس الوزراء مسبب . واذكر أن المجلس قرر معاشات أخرى فى نفس الجلسة لبعض أشخاص . وكان القرار نفسه ينص على : « لما قام به الدكتور النقيب من الخدمات الجليلة للبلد ، والتى لم يقم بها أحد مثله من قبل » . هذا هو نص قرار مجلس الوزراء .

الرئيس – ايه الخدمات الجليلة التى قمت بها ؟

المتهم – بنيت مستشفى المواساة .

الرئيس – لوحدك بنيتها ؟

المتهم – اذا سمح لى سيدى الرئيس . انا كنت جراح مساعد فى مستشفى

أسيوط ، ونقلت جراح مساعد بالمستشفى الاميرى . أول يوم رحت المستشفى الاميرى علشان أستلم شغل ، وجدت مكتوب على جدران المستشفى بالطباشير بخط كبير « داخله مفقود وخارجه مولود » . فساءنى ذلك . وجبت البواب بتاع المستشفى واديته شلن وجاب خيشة ومسح الكلام ده ، وبعد كده سمعت البواب بيقول : وده جالنا منين ده . بعد كده لقيت برضه نفس العبارة مكتوبة « داخله مفقود وخارجه مولود » . وما أعرفش اذا كانت اتمسحت بعد كده والا لأ .

الرئيس — الكلام ده خارج عن الموضوع . عاوزين نعرف المعاش الاستثنائى اللى ادهولك بسبب الخدمات الجليلة التى قمت بها بالنسبة لمستشفى المواساة . مستشفى المواساة مستشفى خيرى ؟

المتهم — أصلى كنت عملت مجهود .

الرئيس — فهمى عبد المجيد قام بمجهود زى مجهودك والا لأ ؟

المتهم — انا لا أنكر فضل فهمى عبد المجيد ابدا فى عمل هذا المشروع . ولن أنكره ما حييت ، وفضلنا نطرق ابواب الجمعيات الخيرية علشان نخلى مستشفى المواساة أحسن من المستشفيات الأجنبية كمان .

الرئيس — يعنى فهمى عبد المجيد يستحق نفس المعاملة اللى انت عوملت بها والا لأ ؟

المتهم — كان يستحق أكثر .

الرئيس — عملوا ايه معاه ؟

المتهم — لو سمحت لى المحكمة ، اقدر اذكر شىء من التاريخ اللى وصل الى هذا الحال ، وتسمحوا لى أن لا اذكر أسماء ، لأنها أسماء ناس عظام ، وموجودين فى مراكز معاكم عظيمة جدا ، لأن هما اللى تسببوا فى هذا .

عاوز أقول ان فهمى عبد المجيد كان وكيل الجمارك ، وانا كنت حكيم صغير . فضيت وظيفة رئيس الجمرك ، وكان من الطبيعى أن فهمى عبد المجيد يكون مدير الجمارك ، ولا أعلم ولا أريد أن أقول كيف دخل فى ذهن فاروق ، أن فهمى عبد المجيد حرامى . فقلت لفاروق بمناسبة أن فهمى عبد المجيد أحسن واحد يكون مدير الجمارك . قام بص لى وقال ده حرامى . فقلت له اذا كان فهمى عبد المجيد حرامى أبقى انا كمان حرامى . واللى قالك فهمى عبد المجيد حرامى هو اللى حرامى . وانا أعرف مركز اللى قال له فهمى عبد المجيد حرامى .

الرئيس — هو ده السبب المباشر انك انت القيت الكلمة ، وفهمى عبد المجيد ما رضاش يحضر ؟

شركة المباني المصرية المساهمة

إيجيكو

الإسكندرية
٣٣ شارع
صفية زغلول
ت ٢٨١٥١
س ت ١٧٨٦١

القاهرة
١٠٦ ش محمد فريد
تليفون
٤٧٥٣٤/٥٣٦٩٥
س ت ٢٧٦٩٨

شركة

أولاد أحمد منصور

بالغورية . بمصر

أكبر وأحدث الشركات المصرية

أحدث الواردات المصرية والأوربية
من حراير وأصواف وأقطان
مفروشات . سجاد . خردوات
شنط سيدات . أحذية
قسم خاص لجهازات العرائس

الأسعار محددة على كل صنف
تليفون ٥١٣٧١

أمان تام..

في السرعات الكبيرة

لأن إطارات ميشلان مصنوعة
من القطن المصري فقط
وأن تيلتها متينة شديدة المقاومة
تضمن لكم الأمان
التام أثناء السير
عبر الطريق .



التركيب والخدمة مجانا

كلما اشتريت الإطارات ماركة ميشلان
كلما ساعدت على تصريف القطن المصري

ميشلان

القاهرة : ١٦ شارع عماد الدين ت ٧٦٠٥٧ / ٧٦٠٥٨

الاسكندرية : ٢٥ شارع سعيد الأول ت ٢٦٦٢٥

المتهم – هذه الواقعة سابقة بكثير . وانا لما اتأخر فهمى عن الحضور رحت له . وقلت له يا فهمى حصل كيت وكيت ، فخرج ومشى على بيته . وعلشان فهمى كان صديقى الحميم ، ولحم جسمى من بيته ، وكنت باكل واشرب من بيته ، رحت لهم فى البيت وقلت لهم حرام عليكم تحطوا فى ذهن فهمى كده . وما كانش يخرج من ذهن فهمى ، الا أن النقيب هو اللى حط ده فى ذهن الملك ! وكان المرحوم فهمى راسه ناشف شوية ، فقلت له يافهمى انت وكيل جمارك وانا لو كنت طمعان فى وظيفتك كنت أعمل كده ، وانا أطمع فى وظيفتك ليه ؟ ده انت لما تكبر تكبرنى ، وانا لو كبرت أشيلك ويايا .. اعمل معروف اخرج ده من دماغك . وبعد كده جابونى حفلة الهمبرا . وكان فى الوقت ده أحمد ماهر رئيس الحكومة وكان صديق فهمى ، فجاب فهمى وقال له : يا فهمى أحسن رشح نفسك فى مجلس النواب ، وبلاش تكون مدير جمارك . وأنا اللى كنت قايم بالدعاية لفهمى لما رشح نفسه لعضوية مجلس النواب ، وانا اللى كنت واقف جنب الصندوق بتاع الانتخابات علشان ينجح ضد الوفدى اللى قدامه . وهو كان سعدى . جت بعد كده واقعة حفلة الهمبرا اللى كانت كل سنة بتتعمل وخطب فيها ثلاثة . رئيس الجمعية ، والدكتور النقيب ومدير الأوبرا . وكان وقتها سليمان نجيب ، فجه كلمنى عبد الوهاب طلعت وهو الآن حى يرزق ، وقال لى تعالى يا دكتور نقيب . وطبعا فهمى فى ذاك الوقت بيقول لى انت اللى منعت عنى مركز مدير الجمارك . وقال لى عبد الوهاب طلعت دلوقت الساعة ٨ مساء والحفلة الساعة ٩ أعمل الخطبة بتاعت الليلة دى . فسألته عن فهمى ليه ما يلقيهاش . فقال حصل كيت وكيت ، وحاولت انا أنى أفهم فهمى فهو لم يقتنع . فقلت له انت عارف شعورى نحو فهمى . فقال لى أعمل انت الخطبةدى .

الرئيس – وهو كان عاوز يقنع فهمى بايه ؟

المتهم – لابد عن حاجة زى كده . وجيت الحفلة وكان وقتها ذو الفقار ...

الرئيس – ما علينا من حكاية الحفلة .

المتهم – المهم انه ما حضرش ، وكان موجود على ماهر . وبعدين الحفلة خلصت وثانى يوم الملك بعت لى . فرحت له قصر المنتزه ، وقال لى صاحبك ما حضرشى الحفلة .. أنا مش زى أبويا .. أبويا كان راجل كبير فى السن ، وكان بيطول باله . ولكن أنا لأ . قل له ده بيخبط راسه فى حيطة ناشفة . صاحبك ما كانش عيان زى ما بيقول . انما كان قاعد فى « التريانو » قلت له مش ممكن أبدا انه يكون قاعد فى التريانو . ده حتى لو ما كانش عيان يقعد فى بيته مش فى التريانو . وقعدت ثلاث سنين ،

بعد كده يقول أهل اسكندرية : اتق شر من أحسنت اليه . ليه .. لأن النقيب هو اللى عمل فى فهمى عبد المجيد كده ، وما كنتش اقدر أمشى أورى وشى لحد ، وبعد كده بمدة طويلة مات فهمى الى رحمة الله !

الرئيس – سيبنا من قصة فهمى .

المتهم – أنا بدى أذكر قصة فهمى كلها علشان أولاده ، لما توفى كان فى وزارة الوفد، وكان الدكتور عبد الواحد الوكيل صديق لفهمى جدا وكان أولاده صغار . فقلت له عاوزين نعلم أولاده مجانا على حساب الحكومة ، فقال مش ممكن الا اذا كان يجينى أمر من الملك . فرحت لحسنين باشا فقلت يا حسنين تعتقد ان الملك يقدر يعارض فى أن أولاد فهمى عبد المجيد يتعلموا على حساب الحكومة ، بعد العمل العظيم اللى عمله . فقال لى يا دكتور نقيب انت مش عارف مين خرج دلوقت . انت جاى تقول انى أنا أقول للملك . قلت له أنا واثق انه حيوافق . وفعلا جه ورق من من البولوك وحسنين كلم النحاس وقال له الملك ما عندوش مانع انهم يتعلموا على حساب الحكومة ... هذا هو التاريخ بتاع موضوع فهمى عبد المجيد .

الرئيس – رفع المعاش بتاعك من ٧ جنيهات الى ٥٠ جنيها ؟

المتهم – أيوه .

الرئيس – هل عومل الناس التانيين اللى كانوا موجودين معاك نفس المعاملة ؟

المتهم – كانت معاشاتهم كبيرة . وجميعهم من الموظفين اللى كانوا موجودين فى الجمارك وظلوا فى وظائفهم الى أن خرجوا على المعاش .

الرئيس – اخذت مجمد أد ايه ؟

المتهم – أظن ٣٠٠٠ جنيه وكسور . لأن لى ٣٥ سنة خدمة . والموظفين اللى كانوا فى المستشفى وراحوا الحكومة احتسبت لهم مدة خدمة المواساة ، ومدة خدمة الحكومة . انا لم أطلب معاشى . انما طلبت احتساب مدة خدمتى فى المواساة . واعتبروها خدمة حكومية ، علشان تكون منضمة الى المدة اللى خدمتها وهى ١٧ سنة فى الحكومة . علشان لما أطلع زى دلوقت ماليش معاش لأن معاشى الاستثنائى الغى .

الرئيس – هل قرار مجلس الوزراء كان له أثر رجعى ؟

المتهم – لأ .

الرئيس – القرار كان سنة ١٩٤٢–١٩٤٣ ، وأنت اخذت معاش من سنة١٩٣٧؟

المتهم – الى سنة ١٩٤٢ أخذته من مستشفى المواساة .

الرئيس ــ بأثر رجعى .

المتهم ــ المكاتبات اللى حصلت بين وزارة المالية ، ووزارة الصحة كانت بالنص وقرارات مجلس الوزراء ليس لها أثر رجعى . فالقرار اللى عمله مجلس الوزراء كان يوم صدوره . أما عن مدة خدمة النقيب من أول ما طلع الى هذه اللحظة يجب أن تكون على حســـاب الجمعية . والجوابات دى موجودة . ومش أنا اللى سويت الجواب ده . المستشفى لها مراقب حسابات .

الرئيس ــ انت بتشتغل فى مستشفى المواساة من سنة ١٩٣٥ وبتاخد مرتب عن خدمتك فى مستشفى المواساة . وفى نفس الوقت أخذت معـــاش ٥٠ جنيها من سنة ١٩٣٥ الى سنة ١٩٤٣ ، اللى هو تاريخ موافقـــة مجلس الوزراء على المعاش الاستثنائى . يعنى كنت بتاخـــذ مرتب من المستشفى ومعاش من يوم ما سبت المستشفى الأميرى .

المتهم ــ كنت باخذ ٧ جنيهات معاش .

الرئيس ــ لأ . انت دلوقت بتاخذ ٥٠ جنيها وبتشتغل فى مستشفى المواساة، يعنى معاش ومرتب فى وقت واحد .

المتهم ــ تعليل هذا بسيط جدا . لأن مدة خدمتى فى المستشفى الأمـــيرى لو خدتها مش حيطلع لى معاش كويس . ومدة خدمتى فى المواساة مش حتطلع لى معاش . فمرتب المعاش الاستثنائى يجمع المدتين مع بعض.

الرئيس ــ هل بيحصل لكل واحد كده ، والا انت بس اللى لك استثنائى ؟

المتهم ــ أنا ما أعرفش حوادث أخرى مماثلة . لأن ده أول حادث من نوعه . أنا العمل اللى عملته يشرف مصر . وأنا مش بقول انى عملته بمفردى ، وانما كنت فى الصف الأول ومش بس من الناحية المالية ، الناحيـــة الفنية كمان كنت أنا كل شيء . يعنى مسئولية العمل الفنى كله ، كانت على عاتقى أنا . ولذلك كنت أسهر لغاية الساعة اثنين بعد منتصف الليل .

الرئيس ــ والحكومة ليه ما صرفتش لك هذا المعاش من خزانة الدولة ؟

المتهم ــ بيقولوا قرارات مجلس الوزراء لا تنطبق على المدة الماضية .

الرئيس ــ تنطبق على المستشفى الخيرى بس يعنى الحكومة اذا كانت رأت هذا ، تصرف لك من عندها مش من المستشفى .

المتهم ــ أنا لم أطلب هذا لأن هذا ليس فى مصلحتى .

الرئيس ــ هل عرض هذا الموضوع على مجلس ادارة المستشفى ؟ .

المتهم ــ ما كانش فيه مجلس ادارة فى ذلك الوقت .

الرئيس – يعنى مدير المستشفى اللى قرر ؟

المتهم – لا . لم يقرر مدير المستشفى . هذا قرار مجلس الوزراء والصحة .

الرئيس – فى اى عهد من العهود ؟ برضه الوفديين ؟

المتهم – أظن كده .. مراقبين الحسابات همه اللى عملوا العملية دى ، وهمه اللى قدروها .

الرئيس – يعنى لوحدهم همه تصرفوا هذا التصرف ؟

المتهم – همه اللى يعملوا الحسابات اللى أشارت بها وزارة المالية . أنا اقول انه احسن لى انى أدفع الثلاث آلاف جنيه ، وادونى معاش عن خدمتى . أنا خدمت ٣٥ سنة . وأنا دلوقت لو آخذ معاش آخذ ٩٠ جنيها .

الرئيس – احنا مش بنتكلم عن ال ٣٠٠٠ جنيه ، المبدأ نفسه صحيح والا مش صـــحيح ؟

المتهم – حسب اعتقادى فى ذلك الوقت أنا أخذت رفض عليه . لأنى طلبت من الحكومة أن تضم لى مدة ولم تقبل . فقبلت هذا .

الرئيس – المستشفى كان بيتعاقد مع بعض الشركات ومنهم السكة الحديد ، علشان معالجة العمال . تقدر تقول لنا التعاقد كان أساسه ايه ؟

المتهـم – تعاقد الشركات نوعين . شركات تبعت للمستشفى وتسألهـا عن شروطها ايه ، اذا أرسلت عمالها المرضى للمستشفى ..

الرئيس – التعاقد بيكون بين الشركة والمستشفى ، والا بين المدير والشركة ؟

المتهم – أنا يسرنى جدا أن سيادة الرئيس بيتتبعنى خطوة خطـوة ، علشان يرتاح ضميره . اللى بدى أقوله .. ان مفيش مستشفى فى الدنيـــا ياخد عرق جبين الحكيم . أنا سمعت امبارح من بعض الشـــهود أن النقيب له عمولة .. أحب أقرر مفيش مستشفى يحتمل على نفســـه ولا يستحق أجرة عملية يجريها طبيب . على رأى الفرنسيين يقولوا انها لوكاندة ربنا (هوتيل ديو) . كل طبيب مش النقيب بس لواحـــده يتقاضى أجرته سواء كان أجرة عملية أو علاج أو غيره .

الرئيس – ياخد أد ايه ..؟

المتهم – دى حاجة أنا أشكر سيادة الرئيس على أنه نبهنى اليها ، لأنها بيت القصيد . مثلا فيه حالات ولادة ، الطبيب ياخد فيها ١٠٠٠ جنيه ..

الرئيس – يعنى النسبة كام ؟

المتهم – مفيش نسبة .

الرئيس – يعنى اجتهادى ؟

المتهم ـ لو سمحت لى المحكمة ٠٠

الرئيس ـ سيبنا من الحالات الفردية ٠ تكلم فى الشركات والسكة الحديد مثلا ٠٠

المتهم ـ الشركات نوعين ٠٠ والمسألة مش مسألة اتفاق ٠ يعنى ما فيش اتفاق كتابى أبدا بين الشركة والمستشفى ٠ عدد الشركات كلها حوالى ٢٠ أو ٣٠ شركة ٠ والمستشفيات فى الاسكندرية تتنافس كلها على علاج مرضى الشركات ، لدرجة أن المستشفى الفرنساوى كان بيعالج المريض بـ ١٥ جنيها واحنا كنا بناخد ٢٥ جنيها ٠ فكنا مضطرين علشان تنافس المستشفيات الاجنبية ٠

الرئيس ـ وشركة البيضا مش كنتم متعاقدين معاها ؟

المتهم ـ أنا حاجى للنقطة دى دلوقت ٠ الشركات تبعت للمستشفى وتسألها ؟ قولى لنا شروطك ايه ٠ احنا عندنا فورمة جاهزة ٠ الشروط دى كذا وكذا ، عمليات الاطباء كذا والعلاج كذا ونبعت الاوراق دى ٠ تقوم الشركة تبعت جواب وتقول قبلت وحابعت مرضاى فى اليوم الفلانى ٠ والشركات كلها لما تبعت مرضاها يقوم المستشفى يكتب الفاتورة بالنيابة عن الاطباء ، ويقول لهم أجرة المستشفى كذا واحنا كنا محددين أجور العمليات ، وكنا نحمى العمال الصغيرين ٠ فالعملية الكبيرة بـ ١٠ جنيهات ، والعملية الصغيرة بـ ٥ جنيهات ، وأجرة السرير نبعت فاتورة بكل ده ، والفلوس لما تيجى نقسمها وياخد الطبيب الفلوس اللى يستحقها ٠

الرئيس ـ يعنى الطبيب نفسه اللى قام بالعملية هو اللى ياخد الفلوس مش مدير المستشفى ؟

المتهم ـ أيوه اللى قام بالعملية هو اللى ياخد ، وهذا الكلام سأفسره للمحكمة كويس ٠ أما القول بأن الدكتور النقيب كان يسيطر على أتعاب الاطباء ، ده كلام ما يعقلش ٠

الجزء الثانى : من الشركات اللى هى زى شركة البيضا ، وشركة الملح والصودا وشركة مصر للتأمين ٠٠ الشركات دى لها مستوصفات ومستشفيات صغيرة ، فى المصانع بتاعتها ٠ كلفونى انى أجرى العمليات بتاعتهم ٠ وسألونى آخذ اد ايه نظير اجراء العمليات دى لأنى كنت بأعمل عمليات عنين وأسنان واذن بنفسى ، وآخذ أجرة عليها ٠ قلت لا يمكنى أبت فى هذا قبل ما أشوف ، لمدة ٦ شهور أن مرضاكم حيآخدوا كام سرير وكام عملية ٠ وعلى كده أقدر أبنى على أى أساس أقدر لهم المبلغ اللى يدفعوه ٠

جيت فى المكتب قلت لهم شركة البيضا والملح والصودا والتأمين ، يفتحوا حساب خاص لمدة ٦ شهور ، علشان نشوف الميزانية بتاعتهم أد ايه ٠ ومش عاوز أقول أن الكثير من الاطباء ـ وأرجو أن لا يثبت هذا فى المحضر ـ كل مرضاهم فى المستشفى بيدخلوهم بلاش ٠

الرئيس ـ وتم التعاقد على ايه ؟

المتهم ـ عملت ترتيب الميزانية ٠

الرئيس ـ التعاقد اللى تم بين الدكتور النقيب والشركات ، والا بين المستشفى والشركات ؟

المتهم ـ بين النقيب وبين الشركات ٠

الرئيس ـ لو عرضت مسألة زى دى على القضاء ، هل يقدر القضاء يفسر هذا ٠٠ هل بين الدكتور النقيب شخصيا والا بين المستشفى ؟

المتهم ـ أظن أنا غلطان ، لأنى مش راجل قانونى ٠ أنا لم أكتب عقود ٠ عقد البيضا صريح بين البيضا والدكتور النقيب وشركة مصر للتأمين ليس بينى وبينها أى عقد ، بل جاء المدير وقال لى يا دكتـــور نقيب ، احنا كذا وكذا ونقدر ندفع ٢٥ ٠/٠ أو ٣٠ ٠/٠ من قيمة تأمين الشركة على العمال عندنا ٠

الرئيس ـ ولما تم التعاقد ، كنت بتاخد على العامل كام فى السنة ٠

المتهم ـ شركة مصر للتأمين ٠٠٠

الرئيس ـ الكل ٠

المتهم ـ شركة الملح والصودا كنا بناخد ١ جنيه وحسين فهمى كان مدير شركة الملح والصودا ٠

الرئيس ـ كان جنيه بس على العامل فى السنة ؟

المتهم ـ ما أعرفش والله كان جنيه ، والا أكثر والا أقل ٠

الرئيس ـ نفرض جنيه ٠ الدكتور النقيب كان بيأخد من الجنيه كام ؟

المتهم ـ المسألة ليست مسألة نسبة ، دى مسألة استحقاق ٠

الرئيس ـ عاوز أعرف المستشفى كان بياخد كام والنقيب كان بياخد كام ؟

المتهم ـ المستشفى كان بياخد أجرة السرير ٠

الرئيس ـ يعنى كنت بتاخد الفلوس الباقية دى كلها ؟

المتهم ـ الشيك كان بيجى باسمى ٠

الرئيس ـ كنت بتدى الحكيم النصيب بتاعه ؟

المتهم – الحكيم بياخد ٢٥ ٠/٠ أو ٣٠ ٠/٠

الرئيس – كان بيدفع جنيه على كل عامل ؟

المتهم – كان المبلغ بيجينى أنا .

الرئيس – وبتوزعه كله ؟

المتهم – مش باوزع . أنا كنت أشوف ايه اللى يستحقه المستشفى ، وأدفعه والاطباء ، كنت بادفعلهم استحقاقهم ، والباقى بتاعى أنا . لأن العمليات أنا اللى بأعملها تقريبا كلها . والطبيب ما يقدرش يبت فى أى حاجة لا فى جرح ولا فى عاهة الا لما أشوفه أنا . أنا ما كنتش قاعد فى المكتب وبس زى ما بيقولوا .

الرئيس – لما كنت تسافر الى الخارج مش كان فيه عمليات بيعملوها همه وأنت مش موجود ؟

المتهم – الموضوع مش موضوع شكليات .

الرئيس – وأنت فى الخارج كنت بتأخد حسابك برضه ؟

المتهم – لما أكون فى الخارج اللى بيقوم بهذا المساعدين بتوعى ... أنا لما كنت فى أسيوط سنة ١٩٢٤ ..

الرئيس – رد لى سؤالى المحدد . كنت بتاخد فلوس والا لأ ؟ وانت بره فى الخارج عن العمليات اللى كانت بتتعمل فى عدم وجودك ؟

المتهم – كنت باخدها .

الرئيس – بالرغم من انك ما كنتش بتقوم بها ، ولا كنت بتتشاور فيها ؟

المتهم – ده واجب الزميل لزميله . بدى أقول انى كنت فى أسيوط بأشتغل فى عيادة الدكتور على عطا الله ، وكان هو مش موجود مدة . وفى المدة دى العيادة جابت ١٨٠٠ جنيه فلما جه أعطيتهم له ، قال خد منها قد كده واداني . وكنت مع كرزويل فى السويد ...

الرئيس – يعنى أنت اعتبرت التعاقد بين الدكتور النقيب وبين الشركة ، مش بين الشركة والمستشفى ؟

المتهم – هو كده فعلا .

الرئيس – يعنى اعتبرت التعاقد شخصى ؟

المتهم – الواقع ده .. مش اعتبرت همه لو كانوا دول متعاقدين مع المستشفى مش كان يكون فى أصل العقد كده .

الرئيس – ان ماكانش فيه تعاقد بين المستشفى والشركة ، كان الوضع اختلف ؟

المتهم ـ ليس من واجب المستشفى أصلا ولا أى مستشفى أن تعالج مريضا خارج جدرانها . ولم يحصل اطلاقا أن مستشفى تتعهد بأن تعمل عمليات بالشكل ده . عمليات علاج عمال الشركات .. دى عمليات فردية صرفة ..

الرئيس ـ نفرض أن دكتور من دكاترة المستشفى تعاقد ..

المتهم ـ فعلا بعض الاطباء فى مستشفى المواساة كانوا بيتعاقدوا مع شركات ، وأخذوا فلوسهم .

الرئيس ـ يعنى يعمل حساب المستشفى كذا ؟

المتهم ـ أيوه واحد تعاقد ودخل ١٠ مرضى ب ٥٠٠ جنيه ، المفهوم فى الوضع ، ان المستشفى تستحق كذا والا لأ حسب الاتفاق مع الشركة .

الرئيس ـ ننتقل الى نقطة أخرى . الجناح اللى كان فى المستشفى كان مخصص لمين ؟ ..

المتهم ـ كان مخصص للعائلة المالكة .

الرئيس ـ همه اللى طلبوا كده ؟

المتهم ـ أولا المستشفى خمس أجنحة . درجة أولى ، وثانية . وكل جناح فيه ٢٤ سرير .

الرئيس ـ يعنى السراية بعتت جواب للمستشفى وقالت احجزوا لنا جناح ؟

المتهم ـ لم يحصل هذا .

الرئيس ـ أتعمل من تلقاء نفسك ؟

المتهم ـ أيوه ..

الرئيس ـ هل كل مستشفى عاملة نفس العملية دى ؟

المتهم ـ ما أظنش أن فيه مستشفى زى مستشفى المواساة فى نظافتها ونظامها .

الرئيس ـ المستشفى اليونانى عملت كده ؟

المتهم ـ مافيش ملك يونانى فى مصر علشان تعمل كده .

الرئيس ـ مافيش مستشفى عملت كده غير المواساة ؟

المتهم ـ مافيش غير المستشفى الحكومى .

الرئيس ـ كان فيه مستشفى فى القاهرة بتعمل كده ؟

المتهم ـ أيوه . كان فيه مستشفى الملك . الملك ماكانش له جناح فى أى مستشفى الا فى مستشفى المواساة ؟!

الرئيس ـ الجناح كان مجهز على أساس انه للعلاج ؟ والا فيه مراجيح فوق السطوح ؟ ..

المتهم ـ لو سمحت لى المحكمة أتكلم عن حكاية المراجيح . المستشفى كان فى سنة ١٩٣٣ يعنى قبل ما يكون فاروق ملك كان فى التصميم حاجة اسمها (روف جاردن) .

الرئيس ـ والروف جاردن ده كان للمرضى ؟

المتهم ـ للمرضى أيوه . وأنا متشكر من سيدى الرئيس انه بيفكرنى .

الرئيس ـ يعنى كان للمرضى مش للملك ؟

المتهم ـ أيوه .. ومع الاسف .. بل الاسف الشديد كان فيه دكك وترابيزات وبعض كراسى خاصة للروف علشان المرضى يتشمسوا ..

الرئيس ـ هل المرضى كانوا بيتمتعوا بها ؟

المتهم ـ أيوه .. قال الزميل الدكتور الخشن : ان فيه مراجيح وضحكت المحكمة والكل ضحكوا ، فعلا كان كلام يضحك . فنحن لم يكن عندنا مراجيح . وانما كان فيه كراسى بتهتز . وبعد سنتين وجدنا أن الروف جاردن ما حدش بيستعمله ، ولا حد كان يعرف فائدة الروف جاردن . الحادثة اللى بيقولها الزميل الدكتور الخشن .. ان الملك جه بالليل . الحمد لله انه قال انه مش جه لواحده ولكن قال أنه جه مع الملكة فريدة .. وبهذه المناسبة كان فيه فى المستشفى ٢٣ ستر ألمانيات من فضليات السيسترات فى العالم وما فيش حد يقدر يطعن فى ذمتهم .

الرئيس ـ الجناح ده كان معمول منتدى للتسلية ؟

المتهم ـ أؤكد لسيدى الرئيس ، وللمحكمة أن الخشن جه مستشفى المواساة ...

الرئيس ـ أنا ماليش دعوة بأقوال الخشن .. لأن فيه أقوال كتيرة بتقول الكلام ده .. يعنى كان الجناح ده مجهز للتسلية .

المتهم ـ أبدا مطلقا .. الدكتور الخشن التحق بالمستشفى سنة ١٩٣٥ وخرج سنة ١٩٤٥ .. عشر سنوات لم تخرج على المستشفى اشاعات وحشه طول هذه المدة ولم تخرج تلك الاشاعات التى ملأت الدنيا على المستشفى الا من اللى خرجوا .. كل ده علشان يهدموا النقيب .. ويعودوا همه الى المواساة ..

يعنى تحالفوا علشان يهدموا النقيب ؟

الرئيس ـ أنا لا أتكلم عن الاشاعات ·

المتهم ـ أرجو أن لا تأخذوا بالاشاعات اللى انتم بتحاربوها ·

الرئيس ـ هل كان فيه منتدى ؟

المتهم ـ أبدا ·

الرئيس ـ هل ما كانش فيه حفلات ساهرة ؟

المتهم ـ ماكانش فيه الا حفلة واحدة وكانت فى الجنينة بتاعت المستشفى ، وكان فيها كرام السيدات · ولمينا تبرعات ليلتها ٣٣٠٠٠ جنيه ·

الرئيس ـ هل أحضرت ممرضات من الخارج سنة ١٩٤٠ ؟

المتهم ـ الحمد لله الرئيس بينبهنى عن حاجات ماكنتش فاكرها ، فى سنة ١٩٣٩ قامت الحرب وكنا عاوزين نحتفظ بالسسترات الالمانيات اللى عندنا ··

الرئيس ـ السؤال محدد ، جبت ممرضات والا لأ ؟

المتهم ـ أيوه ··

الرئيس ـ كانوا كام ؟

المتهم ـ ٢٦ واحدة ·

الرئيس ـ منين ؟

المتهم ـ من بولندا بس عن طريق رومانيا ·

الرئيس ـ هل الملك جه واستعرضهم ؟

المتهم ـ كلام مش صحيح · انما الملك كان يعرف كل السيدات ·

الرئيس ـ أنا باتكلم عن الطقم الجديد · شاف الباسبورتات بتاعتهم ؟

المتهم ـ أيوه ·

الرئيس ـ هو اللى طلبهم والا جه المستشفى وشافهم ؟

المتهم ـ جه للرئيسة بتاعتهم ·

الرئيس ـ هل كانت دى حالته دائما ؟

المتهم ـ هو كان له عوائد غريبة ! لا أظن أنى أخرج أو أصل للمعنى اللى قاله الشاهد ، انه كان يقصد كذا وكذا · على كل حال الملك السابق أعماله باينة ، وأحواله فى الخارج ظاهرة ·

الرئيس ـ انت كنت مختلط بيه كويس ؟

المتهم ـ بيقولوا على النقيب انه من الحاشية · أنا لم أكن فى وقت من الاوقات من الحاشية بتاعت الملك ·

الرئيس – أنا مش بأقول انك من الحاشـــية ، آنا بأسأل كنت مختلط به والا لأ ؟ ..

المتهم – أيوه كنت مختلط به فى كل حاجة متعلقة بالطب ، وهو كان معتقد ان حياته معلقة بالنقيب ، وكتير كان بيقول لى حواليه خذوا بالكم من النقيب ، احنا ماعندناش غيره .

الرئيس – انت كطبيب تقدر تحكم لنا على تصرفاته كانت ايه ؟

المتهم – أرجو المحكمة أن تعفينى من هذا ، فأنا لدى من الاقوال ما قد ترضى المحكمة ، ولكن أنا لا أسمح لنفسى أن أقولها . لأنى طبيب ولو لم أكن طبيبا كنت قلت لكم كل حاجة ، فأرجو أن تعفينى المحكمة ..

أنا فى حادثة القصاصين بتاعت الملك لم يكن بينى وبينه صلة ، وجاله على باشا ابراهيم وغيره ، ولم يرض أن يقابل أحدا وطلب النقيب بنفسه من غير ما كان يعرفنى .

الرئيس – عرفته امتى ؟

المتهم – من أيام افتتاح المستشفى سنة ١٩٣٥ .

الرئيس – معرفتوش قبل كده ؟

المتهم – شفته بس سنة ١٩٣٣ وعمر فتحى حصل له (ستروك) وهو فى كين هاوس ، وبعد كده اضطرت حالته نقله الى لندن (كلينيك) وكان الكفراوى موجود ، وأما عن فاروق فكان باركستون الاخصائى يقول لفاروق أنا مش ممكن أدى التقارير الا للنقيب ، فكان بيعطينى التقارير وما كانش يعطيها لى الا عن طريق عمر فتحى .

وفيما يختص بالثقة اللى كانت عند فاروق من ناحيتى ، أنا كنت الجراح بتاعه .

الرئيس – عملت له كام عملية ؟

المتهم – أظن ٣ عمليات ، وتسمح لى المحكمة أن لا أذكر نوع العمليات ، وعملت لفريال وللملكة الجديدة وللاميرات ، وعملت كثير لهم كلهم وعملت كل العمليات دى ، فى نفس الجناح اللى بيقولوا عليه ندوة .

الرئيس – فيه واحدة ممرضة سافرت كابرى على حساب المستشفى ؟

المتهم – جانى تليفون ... وكانوا فى نيس ، وكان الملك والحاشية كلهـــم موجودين وضربوا لى التليفون ، وقالوا الملكة بتسقط أبعت سستر ! وفى نفس الوقت ، مجدى اللى هو المولد بتاع الملكة كلمنى بالتليفون ! .

الرئيس ـ سنة كام ؟

المتهم ـ قريب بس مش فاكر ، قبل الولادة بكام شهر كده · وكنا فاهمين أكيد أن الملكة جالها مغص شديد ، فسافر مجدى وما قابلنيش قبل ما يسافر وكان لنا ٥٠ جنيه أجرة ·

الرئيس ـ وهل طالبتهم بهذا المبلغ بعدين ؟

المتهم ـ لم أطالبهم ·

الرئيس ـ الحاشية كانت بتدفع أجرة علاجها فى المستشفى ؟

المتهم ـ لأ ···

الرئيس ـ المستشفى ما كانتش بتحاسبهم ؟

المتهم ـ لم أحاسبهم · لان السيد حسين فهمى علمنى مبدأ ، لانه رجل اقتصادى · أنا ماكانتش أبدا مقيد بأى روتين حكومى ، وتصرف حسين فهمى الاقتصادى ده ، هو اللى وصل المستشفى الى هذا · واحنا بعتنا ناس علشان ياخدوا اشهاد (ف · ر · س · اس) علشان يخدموا المستشفى ، وبعتنا ناس بعثة علشان يدرسوا تكييف الهواء ·

الرئيس ـ سيبنا من ده ··· يعنى كل الحاشية بتتعالج مجانا

المتهم ـ أيوه .

الرئيس ـ فى الدرجة الأولى ؟

المتهم ـ الحاشية كانت ماليه المستشفى ، والمحكمة طبعا فاهمة ان كل الأجنحة اللى بالفلوس كانت مليانة .

الرئيس ـ ايه الفائدة اللى عادت على المستشفى من بوللى وغيره ؟

المتهم ـ اذا سمحت لى المحكمة أن اتكلم بصراحة ؛ أما الفائدة اللى كانت بتحصل عليها المستشفى ، هى الحالة اللى وصلت اليها . أما فيما يختص بالمادة .....

الرئيس ـ بوللى كان بيدفع تبرعات للمستشفى ؟

المتهم ـ لا ماحدش من الحاشية كان بيدفع حاجة ، التبرعات كانت بتيجى بناء على رضاء السراى ، وفاروق كان ملك فى ذلك الوقت .

الرئيس ـ يعنى الملك كان راضى أن المستشفى تعالجهم بالمجان ؟

المتهم ـ انا عارف انى لو اغضبت واحد من دول ، يدور لى ظهره ! مرة الملك ضرب تليفون وقال فيه واحد اسمه بسيم اغا حطه فى الدرجة الثانية ، والمرحوم فهمى عبد المجيد بعت جواب يقول فيه « المدعو بسيم اغا فرحت » ····

الرئيس ـ سيبنا من الموضوع ده . هل فيه نيرس بسافرت الى أمريكا على حساب المستشفى ؟

المتهم ـ ما سفرتش من هنـا .

الرئيس ـ سافرت من قبرص ؟

المتهم ـ ولا من قبرص . أنا عاوز أبين لك حكاية البولانديات .. لما سافروا السسترات الألمان ، وجدنا ما فيش فى المستشفى سيسترات خالص الا الصغيرين من المصريات . وانا مش بانزل من قيمة الممرضات المصريات، انما باقول اللى عندنا ميصلحوش سسترات . فقلت للملك أنا مسافر وسمعت أن الألمان زحفوا على بولندا ، وبقوا فى رومانيا . قال لى انت مجنون ! فى الحرب دى حتروح بولندا أو رومانيا ؟ أنا مش مسئول عنك . قلت له أنا مش قادر أقعد وأشوف المستشفى تضيع . وسـافرت فقابلت واحدة كونتيس هنـاك ، وهى رئيسة الهلال الأحمر فلمينا ٢٦ سستر وراح الورق للقومسيير ، وثانى يوم رحت ملقيتوش .. لقيته عيان وفى أجازة . والكونتيسة قالت لى احنا هنا فى ألمانيا وقعدت هناك فى لوكاندة لحد الساعة ١٢ ليلا ، ورحت للست الالمانية وطلع لى واحد ، قلت له أنا مصرى ، جى من مصر لمهمة خاصة . الراجل افتكر أنى جاى له هو أو أنا صاحبه ! فقلت له أنا الدكتور النقيب . فقال لى أنا أعرف أنك هنا ، وقالها بالانجليزية ، قلت له احنا عندنا سسترات ألمان ، والانجليز عرضوا علينا سسترات ، ولكن احنا ما قبلناش ، قلت له حتجيب بولانديات . وأخذ الالمان فقال لى أنا آسف ده مش شغلى (بالانجليزية) وفى تانى يوم الساعة ١٠ كانت الباسبورتات معلم عليها بالموافقة ، وبعدين ركبنا مركب ....

الرئيس ـ يعنى عملت مجهود كبير عبال ما جبتهم ؟

المتهم ـ وكنت حاغرق فى البحر الأسود .

الرئيس ـ يوم ما وصلوا الملك قابلهم فى المينا ، والا فى المستشفى ؟

المتهم ـ الكلام ده مش معقول .

الرئيس ـ أمال استعرضهم داخل المستشفى ؟

المتهم ـ أنا ما شفتش أنه استعرضهم .

الرئيس ـ لما كنت تسافر الى الخارج كنت بتاخد اذن من الملك ؟

المتهم ـ أيوه . لأن كان ظرف خاص يعنى ظرف حرب .

الرئيس ـ ما سفرتش مرة غير دى ؟

المتهم ـ سافرت وحاقول دلوقت ، بعد ما جبنا دول وجبناهم ٠٠

الرئيس ـ قعدوا شوية ومشيوا ؟

المتهم ـ مشيو . وأخـذوهم الانجليز فرحت سميراميس وقابلت واحـد انجليزى هناك ، وقلت له احنا عندنا جنـاح خاص للعمال الانجليز ، فقال لى احنا فى حرب « وور وور وور » war

الرئيس ـ كان متوسط سنهم كام ؟

المتهم ـ من ٥٥ سنة الى ٢٥ سنة .

الرئيس ـ اللى مشيوا العواجيز والا الشباب ؟

المتهم ـ مشيوا كلهم ..... قلت له طيب ادونا الفلوس اللى صرفناها على ما جبناهم ٠٠ فرفض

الرئيس ـ المرضة اللى سافرت الى أمريكا ، سافرت على حساب المستشفى؟

المتهم ـ أذكر هـذه الواقعة ، هذه الممرضة وزميلتها اللى همـه فيلبيدس وراشيل .

الرئيس ـ دى كانت من الطقم الثانى ؟

المتهم ـ انا رحت تانى بيروت ، وكانوا عندهم مؤهلات .

الرئيس ـ فيلبيدس وراشيل كان سنهم أد ايه ؟

المتهم ـ الجروب بتاع شيكيلى وراشيل لواحده ، وفيلبيدس دى وصفها تانى . راشيل وشيكيلى كانوا من أحسن المرضات ، لأننا كنا دائما ننتقى الواحدة اللى نشاطها أحسن .

الرئيس ـ وزميلتهم فيلبيدس سنها كام سنة ؟

المتهم ـ سنها ٢٨ سـنة .

حادثة السستر دى ليس لها علاقة اطلاقا بطرد الاطباء من المستشفى مطلقا ، كان هذا فى زمن آخر غير ده ،وأما السستر دى وحـدها ٠٠ فهى متخصصة فى أمراض النساء ، والدكتور كان داخل أودة العمليات، والمريضةمكشوفة علىالترابيزه. فراح علشان يعقم ايده،والسستر معاها الفوطة المعقمة . ولبس جوانتى معقم وقدمت له الفوطة المعقمة ، فرماها وقال لها ده مش شغلك ! بعد كده جه الدكتور وفتح الباب على محتدا وقال لى لازم ترفد السستر دى ! قلت له مش كده الكلام يبقى . وشوية ودخلتالسستر وقالت معذرة يا سيدى المدير اكسيسكيوز مىديركتور « ووجهت الكلام للطبيب وقالت له : أنا مش باكلمك كممرضة أنا دلوقت باكلمك كامرأة عادية بتكلم راجل لابس بدلتـه . فأنا لا أسـمح

مطلقا أنك تكلمنى بالشكل ده . ولكن الفوطة دى اللى تغير الوضع وتخليك من راجل عادى الى طبيب . ماتخلكش تتصرف كده احنا ناس متعلمين الكفاية ، ونعرف ازاى نعامل « هاوتوتريت » وقالتها بالانجليزية ، وبعدين خرجت . وبعد ما خرجت قلت له . انا حاجتهد ان السستر تستسمحك ؟ فقال أنا لا أقبل منها اعتذار،فرحت للسستر وقلت لها انى ما عندكيش حق روحى اعتذرى .

لا هو قبل الاعتذار ، ولا هى قبلت أن تعتذر . وخرجا من عندى .واذا بالاشاعات بعد أيام تملأ المستشفى ! أن السستر اعتدت على الحكيم ! فى حين أن المسألة غير ذلك ، وأن السستر نبهته لواجبه ازاء هذه المريضة ،وكان عليه من نفسه أن يدرك هذا الخطأ .

الرئيس ــ ولذلك طردت كام دكتور فى الحكاية دى ؟!

المتهم ــ مسألة فصل الأطباء لا علاقة لها بهذا الموضوع ، والممرضات دول بالأخص مارى فيلبيدس وزميلتها عندهم هوسة دينية ، وينتمون الى جماعة دينية لها تعاليم وطقوس غريبة ؛ منها أن يصوموا فى بعض الأوقات شهورا معينة ويأكلون ماكولات معينة . وهذه الجماعة الدينية اسمها جماعة الـ . .

وأنا معرفتش هذا الا بعد ما سافروا ، وكان لهم مكافاة اخذوها بعدين . وفى يوم من الأيام سابوا المستشفى من غير اذن ولا سألوا ، وسابوا كل اللى لهم وسافروا . وحقيقة الأمر ان لا علاقة لهم بهذه الحادثة . والحادثة كما أتذكرها انه فى يوم دخلت على السكرتيرة تقول : ان سيدة معها ٣ أولاد تريد أن تقابلك ؟ فقلت لها ما قالتش لك هى مين أو عاوزانى ليه ؟ فقالت لا فقلت لها طيب خليها تتفضل ودخلت . وأول ما دخلت قالت أنا فلانة بنت فلان الفلانى ، وكان هذا من اعاظم رجال المهن فى الاسكندرية وميصحش ان أذكر اسمه قالت لى هل يجوز أن فلان اللى عندكم ييتم الأولاد دول ؟ وفلان هذا طبيب من أطباء المستشفى . فسألتها ايه الحكاية ؟ فقالت انه عاوز يتجوز الممرضة فلانة اليهودية اللى عندك فقلت لها يا ستى أنا آسف ده مش شغلى ، دى مسائل خصوصية ملناش دعوة بيها فقالت لى مش شغلك ازاى ، مش انت مدير المستشفى . ازاى تسمح بأن واحد من موظفينك يعمل كده ؟ فقلت لها طيب يا ستى أنا حاشوف الحكاية وأساعدك انشاء الله . وخرجت هذه السيدة وأولادها ، فأرسلت للطبيب المذكور وقلت له يا فلان.الحكاية دى صحيح ؟ فقال أيوه صحيح فقلت له مش عيب تخرب بيت واحدة مصرية عندك منها أولاد ، علشان واحدة أجنبية يهودية ! ان كان ولا بد أتجوزها وخلى الثانية ، وبلاش تخرب بيتك بايدك .

فقال لى لا مفيش فايدة فقلت له طيب أنا حديك يومين فرصة تفكر فيهم ، واذا عملت كده أنا حافصلك وبعد يومين ندهته وقلت له انت غيرت فكرك والا لأ ؟ فقال أنا مصمم فقلت له اذا أنت مفصول ، فنزل وكتب أجازة ١٥ يوم علشان يفكر فى الموضوع ، واذا بى بعد أيام يحضر الى أحد الموظفين ويقول لى الحكما كلهم مستقيلين ، وبيقولوا اذا كنت متمسك بفصل فلان ، فهما مستقيلين ! فقلت له ده تهديد لا يمكن أن أقبله ، ولا يمكن أن يقبله أى نظام فى الدنيا ، لأنى اذا قبلته اليوم معناه أننى مضطر الى قبوله كل يوم بعد ذلك . ولما جاءنى الكتاب الذى يستقيلون فيه وكان عددهم ٢٦ ، كتبت على الورقة تقبل الاستقالة .

الرئيس ـ كان فى المستشفى كام طبيب فى الوقت ده ؟

المتهم ـ كان فيها ٣٤ طبيب .

الرئيس ـ وسبب استقالة الجماعة دول ايه ؟

المتهم ـ علشان زميلهم .

الرئيس ـ يعنى هما موافقينه على اجراءاته ؟

المتهم ـ دول كانوا شباب زى بعض ، ومن الجائز انهم بيقروه على تصرفاته ، ويمكن قالوا المدير ماله يروح يتجوز زى ما هو عاوز .. وأنا فى الواقع كنت حريص على أن ما يتقفلش بيت مصرى ، علشان خاطر واحدة يهودية .

الرئيس ـ وهل لك الحق فى أن تفصل الطبيب بدون موافقة مجلس الادارة ؟

المتهم ـ أنا طبعا حاعرض الأمر على مجلس الادارة ، ولكن كان الأمر يستلزم فصله فى الحال فى حين أن مجلس الادارة مش بيجتمع غير كل شهر او كل شهرين مرة ، ونجرى وراء أعضائه علشان يكتمل الـ .. « العدد القانونى » ولذلك أنا بعد كده عملت لجنة تنفيذية .

الرئيس ـ دى بالضبط زى ما أعطيت كريم ثابت ...٥ جنيه من غير ما تعرض الأمر على مجلس الادارة !

المتهم ـ اسمحوا لى فى هذا الموضوع كلمة : قال ديوان المحاسبة انى أعطيت كريم ثابت ...٥ جنيه من مال المستشفى ، وهذا غير صحيح . لأنه لم يكن فى اختصاص مجلس الادارة جمع التبرعات .

الرئيس ـ احنا حنتكلم فى موضوع فصل فيه القضاء ؟

المتهم ـ ده هو جمع تبرعات المستشفى وأخذ عمولة زيه زى الآخرين .

الرئيس ـ بلاش تتكلم فى الموضوع ده ؟

المتهم ـ طيب يا فندم أنا لسه ما اتكلمتش على الجناح الملكى اللى بيقولوا أن فيه مراجيح . ولما خرجت من المستشفى كثرت الأقوال عنه ، وهجم الصحفيون والمصورون عليه ودخلوا ، وكانوا بينتظروا انهم يشوفوا فيه جاز وبيست للرقص وطاولات للقمار وبار للشرب الخ ما صوره الخيال ،

فلم يجدوا شيئا من هذا ، لقد قال السيد على ماهر يا دكتور نقيب اعمل معروف سيب المستشفى ، وكان يصح ابقاء على السمعة العالمية اللى عملتها لهذا المستشفى ، ألا تثار حوله الاشاعات .

طلعوا فلم يجدوا أكثر مما هو موجود فى أى مستشفى فجابوا ... وصوروه ، وقالوا ده الكرسى اللى كان الملك السابق بيقعد عليه . وعلى ذلك لم يجدوا طاولة أو جاز أو جرامفون .

الرئيس ـ ما عملتش عمليات اجهاض فى هذا الجناح ؟

المتهم ـ لم تعمل فيه اطلاقا اى عملية من هذا النوع ، وانما كانت تعمل فيه عمليات عادية للملك وأفراد أسرته ، ولزوجته ، وفاطمة طوسون عملت مرة عملية فيه . وحتى حماته لما كانت بتيجيى ، كانت بتقعد فى أى أودة ثانية فى المستشفى .

الرئيس ـ المدعى عاوز يسأل حاجة ؟

المدعى ـ لا يا فندم .

المتهم ـ لم يكن هذا الجناح الا كأى جناح آخر بالمستشفى ، وبالمستشفى خمسة أجنحة . وهذا الجناح فاضى ، وهناك جناح آخر تحت .. فاضى . دول ١٢٠ سرير وبالمستشفى سراير أكثر مما فى مستشفيات البلد كلها .

الرئيس ـ ترفع الجلسة للاستراحة .

« رفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة ١١ والدقيقة الـ ٢٠ »

« وأعيدت فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة ٥٥ »

الرئيس ـ المدعى ؟

المدعى ـ بسم الله الرحمن الرحيم .

قضاة الشعب :

يقدم الادعاء اليوم اليكم المفسد الاول للاداة الحكومية ، التى سادت الحكم فى البلاد لمدة تقرب من الخمسة عشر عاما . هذا المتهم نقدمه بصفته مديرا لمستشفى المواساة ! نقدمه بصفته عضوا معينا فى مجلس الشيوخ ! نقدمه بصفته مديرا لأكثر من شركة تجارية ! نقدمه بصفته عضوا فى أكثر من عشر شركات ! نقدمه بأنه صاحب ثروة تزيد على المائتى ألف جنيه ! وسنبين لعدالتكم أن المتهم لم يكن مديرا لمستشفى المواساة ، ولكنه كان بطلا لأكبر مأساة . المتهم كما ناقشتموه الآن ظهرت فيه الصفة الاولى وهى نباهته . وهذه النباهة كانت المبضع الذى يجرى به عملياته . والظاهرة التى لاحظناها أخيرا من الأوراق ، أن شخصيته مادية . فهو يدور فى كل عملياته حول محور واحد ، هو المادية الانتفاعية . أما الشرف وأما الكرامة وأما الفضيلة ، فلا حساب لها عنده .

عندما بدا حياته كجراح فى المستشفى الأميرى بالاسكندرية ، كان مساعد جراح أو جراحا ثالثا . وعلى حد قوله : يتقاضى ٢٢ جنيها . وعندما اشتم رائحة تكوين مستشفى المواساة بالاسكندرية ، استطاع بنشاطه وأساليبه أن يسيطر على فهمى عبد المجيد مدير الجمعية ، وبذلك استطاع أن ينتقل من مساعد جراح الى منصب المدير لهذا المستشفى ، المنتظر أن يكون أكبر مستشفى فى الشرق. ولم نسمع عنه فى هذا الوقت ولم يحدثنا التاريخ أو الصحافة على أنه كانت تأتيه المرضى من الأقطار الأوروبية على متن الطائرات للعلاج ، أو أنه كان يأتيه المرضى من الأقطار الشرقية ، حتى يكون له الصيت أو الشهرة التى تجعله فيما بعد يعين مديرا لمستشفى هذه الجمعية ! استطاع اذا أن يكون مديرا لمستشفى هذه الجمعية بهذه الوسيلة مع فهمى عبد المجيد . وعندما جاء مديرا لهذه المستشفى هداه تفكيره الى انه لا يستطيع أن يصل الى مبتغاه ، وأنه لن يحقق آماله وأمانيه واطماعه الجشعة ، اذا اعتمد على مهنة الطب وحدها . لأن مهنة الطب لا تستطيع أن تجعل منه شخصا يساير الملك ، ويجالسه ويقامر معه ويؤانسه . ومهنة الطب لا تستطيع أن تجعل منه عضوا معينا للشيخ ، أو مديرا لشركات اقتصادية لا صلة لها بالطب . رأى أنه لا يستطيع أن يصل الى كل هذا وهو طبيب . اذا ماذا يصنع ؟ طرق الباب الذى رأى أنه يمكن ان يصل منه الى قلب الملك . لقد ذكر فى أقواله أمام سيادتكم انه زار أوروبا فى سنة ٣٣ ، وكان الملك لا يزال أميا يتلقى العلم . والطبيب اذا كان طبيبا جراحا ، فهو انما يعتمد على علم النفس .. ففهم نفسية فاروق وبتحليل مرضه استطاع أن يكشف الثغرة التى يصل منها الى قلب الملك وهو فى أوروبا .

أنشأت الجمعية المستشفى ، وأصبح مديرها ! وكانت المستشفى خاضعة للجمعية . فماذا يصنع ؟ وجد أول الأمر عقبة فى طريقه ؟ هذه العقبة هى فهمى عبد المجيد ! لأنه رئيس الجمعية الذى له السلطة والسلطان والحول والطول ، بالنسبة للجمعية ومتفرعاتها . وكانت حاجات المستشفى تعرض على مجلس ادارة الجمعية ، لأن المستشفى لم يكن له مجلس ادارة . وأول ما لاحظ فهمى عبد المجيد وهو رئيس الجمعية .. لاحظ أنه يعالج المرضى الأثرياء مجانا ! فأرسل له خطابا ؟ وفهمى عبد المجيد رجل عنيد وخصوصا فى الحق ، وعناده هذا هو الذى يستطيع أن يبنى هذا المستشفى . كتب له يقول : لماذا تعالج المرضى الأثرياء بالمجان ؟ فرد عليه الدكتور النقيب وفند كل أقواله وأرسل له كشفا ؟ فرد عليه فهمى عبد المجيد فى جواب آخر يقول : ان فلانا ده دخل المستشفى بأمر من الخاصة ، فاذا كان الأمر يقتضى أن يعالج هؤلاء داخل المستشفى مجانا ، فليكن .. وليدخلوا بالأقسام

المجانية . ولكن تبين من الكشف المرسل انك حطيته فى الدرجة الثانية ! وانتهى الأمر على الا يسمح للأثرياء بأن يعالجوا مجانا ! بالفلوس التى تجمع من الأثرياء على ذمة الفقراء ، لأنها انما جمعت باسم الفقراء لا الأثرياء . وهذه أول عقبة اصطدم بها . ماذا يصنع اذا ؟ ليس هناك من قوة تستطيع أن تزحزح هذا العنيد الا الملك ، فيدس له لديه ! فيجى الملك فى الحفلة السنوية العادية للجمعية والمستشفى ، وكانت العادة جرت ان رئيس الجمعية يلقى خطابا بين يدى الملك ، فنبه عليه ان الملك لا يريد أن يلقى فهمى عبد المجيد الخطاب ، وأن الدكتور النقيب هو الذى سيلقيه ، هذه الوقائع ذكرها لنا شاهد عدل ، هو السيد الأستاذ حسين فهمى فقال : انه كان فيه خلاف دب بين الاثنين وبصفتى صديق الطرفين ، حاولت فلم أوفق فى تصفية الخلاف . وجه الملك وجمع أعضاء مجلس الادارة وقال النطق السامى : ! وهو أن اللى بيعترض على النقيب يبقى بيعترض عليه !!

الرئيس ـ لقد قال يبقى حسابه عندى .

المدعى ـ نعم قال هذا . وبعد هذا النطق انتهى كل شىء الى يد النقيب ، وأصبح بعد هذا التصريح هو المالك لهذا المستشفى يتصرف فى كل شىء ، وانتهى الأمر . ولكن لا يكفى أن تتزحزح تلك العقبة عن طريقه ، بل يجب أن يعمل عملا ايجابيا يوقف به الجميع عند حدهم . ولسه ماكنش فيه عمليات عملها للملك ، ولكنه عرف الداء الدفين للملك ؟ فأخذ يستهويه ليكون تحت سيطرته ، ليسخره فى اغراضه ! فجاءت واقعة السطح التى ذكرها الدكتور الخشن ، وقال ما سمعتموه عن واقعة المراجيح ! والدكتور النقيب نفسه يقول ان السطح معمول على شكل روف جاردن فى شجر ، وترابيزات وقاعدة كويسة للمرضى ! والواقع أن المرضى لا يمكن أن يلجأوا الى هذا المكان ، اذا كان الملك موجودا بالمستشفى على الأقل لأنه اذا كان موجودا تقفل الابواب . اذا واقعة السطح يؤيدها المتهم نفسه ، ولكنه يقول ان فكرة الروف جاردن انتهت الى الاهمال ، وأن الأثاث بلى ، وعدل عن هذه الفكرة !! لماذا عدل عنها : هل لم يكن هناك مرضى ؟ لا . انهم كانوا موجودين ولكن الملك بييجى ؟ ! اذن الغاية اللى كان من أجلها السطح مترتب بالنخل والزرع والجناين لا تزال موجودة ، لكن لأن فيه غاية حلت محلها ؟ وهى أن يحول الدور الرابع الى جناح خاص ينزل فيه الملك والملكة ، وأحمد حسنين ونازلى ، وأى واحد تانى من رجال الحاشية ! وهوه معقول ينزلوا دول فى أود ، زيهم زى غيرهم . قاصرة على سرير وترابيزة وحنفية ؟ مش معقول . اذا ترفع الأسوار بين الأود ، لتكون الجلسة مريحة ! ورفعت فعلا الأسوار !



المتهم الدكتور أحمد النقيب ينصت فى وجوم الى مرافعة الادعاء ...

الرئيس ـ تقصد الحوائط ؟

المدعى ـ نعم الحوائط الحائلة بين كل حجرة وأخرى ، وفرشت الأود ولكن هذا الفرش والأثاث لا يكفى . ولكى تكون الجلسة رومانتيك أكثر ، يسافر الدكتور النقيب الى أوروبا وقت الحرب وفى عزها ! علشان يروح يجيب ممرضات من أوروبا فى الوقت اللى كانت فيه الغارات بتمسح البلاد مسح ! يقول الدكتور النقيب قولا فى هـذه الواقعـة ، والمنطق لا يصدقه . وعلى أى حال هو سافر فى وقت الحرب لاحضار الطاقم المعروف بالبولانديات ؛ بعد أن استأذن فى السفر من الملك . لنفترض أنه صحيح زى ما بيقول ، مهتم بالمرضى ! وان ما يصحش يترك المرضى بدون ما يكون فيه ممرضات ممتازات ، ولذلك فهو اهتم وسافر يجيب سسترات ؟ نفترض هذا ، ولكن يقول انهم عند حضـــورهم الملك طلب يشوف البسبورتات ! ليه دول ناس عيانين جايبين لهم ممرضات ، ايه دخل الملك فى الحكاية ؟ وعندما نسأل عن واقعة استعراض الملك للمرضات يقول : مش متذكر ! مقلش لأ محصلش أبدا . ولكن الشاهد الذى قدمه الادعاء ذكر هذه الواقعة وقال : انه تم الاستعراض ، وأن الملك استقبل المرضات بنفسه ، وأظن الجملة دى تكفى للدلالة على الغاية المقصودة . والحقيقة أن تلك المرضات جم يكملوا الجناح ، لأن الجناح ميقعدش كده سك (...) بعضهم يظهر اشمأز من الناحية الأخلاقية ، لأنهم مكانوش جايين لهذه الغاية . فانتهزوا أول فرصة وانضموا للجيش الثامن ، وبرضه الدكتور النقيب يكلف نفسه العناء والمشقة ، ويروح لبنان علشان يجيب ممرضات من بيروت ! فربنا

يكرمه بطقم كويس برضه ، فيجيب الطقم اللى كان منه مارى فليبيدس ، وراشيل . وهو بيقول ان مارى فليبيدس عمرها ٢٢ أو ٢٤ سنة وراشيل عمرها حوالى ٣٠ سنة . وعلى العموم دى وقائع مش حنقف عندها . والشاهد وهو طبيب بالمستشفى يقول : ان مارى فليبيدس ـ وهى بنت على حد تعبيره ـ عندها هستريا وفضفاضة ، وكانت مستحوذة على قلب الملك ! وكان بيديها هدايا وبترقص معاه ، وتبات عنده فى السراية ! وكان بيجيلها الأودة ! والشاهد يقول : ان دى كانت بنت مجنونة وغرورها كان بيخليها تحكى الحاجات دى كلها . ومن بين الحاجات اللى حكتها ؟ فى يوم بتغير على رجله ، وطى عليها وباسها ! وطبيعى انه يستحوذ على من استحوذت على قلب السلطان ليمكنه أن ينفذ مآربه ! وعندما جاءت الخناقة بتاعت الأطباء ، وهنا أقول ان الدكتور النقيب عندما عرض لهذا الموضوع لم يكن موفقا اذ انه يقول : ان موضوع القضية واستقالة الأطباء موضوع آخر لا يتعلق بمارى فليبيدس ! دى حكاية تتعلق بزهير أو غيره ولا أود أن أرد عليها من عندى بشيء ، بل أستأذنكم فى ان اقرأ بعض حيثيات حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية ، وهذه الحيثيات تبين الواقعة بالذات . فهى تذكر أن العداء الذى قام بين الأطباء وبين فئة السسترات ، وبالأخص مارى فليبيدس وراشيل ، قد انتصر فيها الدكتور النقيب للممرضات . والمحكمة حكمت لبعضهم بقرش صاغ تعويض وتقول المحكمة : حيث يتعين بعد ذلك رفع الدعوى فى سبيل الوصول الى هذا الأمر ، طلبت المحكمة من الحاضر عن المدعى عليهم احضار ملف خدمة المدعى وبيان سبب الفصل . وازاء عدم قبول احضار ملف خدمة المدعى بالمستشفى ، وازاء عدم بيان السبب فى هذا الفصل ، اللهم الا ما قاله المدعى عليه من أن نزاعا قام بين فئتين من موظفى المستشفى : هم فئة الأطباء والممرضات ، وان حضرات الأطباء أرادوا التعصب بما فيهم المدعى ، وان مدير المستشفى عالج الأمر كما يقول محاميه بفصل الأطباء ! وهذا يؤيد ما قال به المدعى من أن أسباب الفصل انما ترجع الى رغبة مدير المستشفى من الانتصار للممرضات ، رغم ما قيل من قيام بعض هؤلاء الممرضات باهانة مصر والمصريين ، ومحاولتهن الحط من قدر البلاد . ودلل المدعى على ذلك بما نشر فى مجلة روز اليوسف والصحف الأخرى ، التى أخذت حديثا من مارى فليبيدس وراشيل والأولى ـ أى مارى فليبيدس ـ عندما سألها مندوب المجلة قالت انها لا تعرف شيئا عن المصريين ، وان أحد الأطباء أعطاها كتابا عن مصر والمصريين باللغة الانجليزية ، وان هذا الكتاب يصف أخلاق المصريين وعاداتهم وعقائدهم . أما الثانية وهى

راشيل فقد قالت ان الأطباء يشكون منها ، لأنها كانت تبلغ الدكتور النقيب وتطلعه على كل اهمال . وهذا الحديث لم تنفه الممرضتان . أما حديث ماري .. هذا ما أردت أن أرد به على ما ذكره المتهم ، بخصوص أن الواقعة كانت تختلف ، ومارى هـــذه كانت تركت المستشفى ، وسافرت أمريكا وديوان المحاسبة السنة دى وهو يراجع الحسابات ، وجد مبلغ مصروف لشركة طيران لسفر ماري من أمريكا الى قبرص ، ومن قبرص الى امريكا ، فى حين ان الممرضة غير موجودة فى مصر !!

الرئيس ـ بعد ما فصلت ؟

المدعى ـ نعم بعد ذلك بمدة ، بأى حق يأخذ من الأموال التى جت للمرضى .. وأى مرضى ..؟ الفقراء .. بأى حق يصرف لمارى لتسافر من أمريكا الى بلدها ، ثم من بلدها الى امريكا دون أن تمر على مصر ؟ لماذا تتحمل المستشفى تكاليف سفرها بعد فصلها من الخدمة ؟ هل كانت تقــوم بمفاوضات ؟ هل ذهبت لتبرم معاهدة او اتفاقا ، حتى يمكن تحمــل مصاريف سفرها ؟ مفيش حاجة أبدا من دى ، ولكن المبلغ صرف . وديوان المحاسبة ماسك فى موضوع ايريس برضه ، وهى ممرضــة قبرصية على ما أذكر ، والحقت كممرضة بعد سفر طاقم البولانديات ويظهر انها كانت سعيدة محظوظة هى الأخرى كراشيل وزميلتيها ؛ فسرعان ما قفزت الى وظيفة رئيسة المرضات ، وارسلت بعثة الى انجلترا على حساب المستشفى لتكمل دراستها . وعندما جاءت نقلت نفسها الى وزارة الصحة فى مارس سنة ١٩٥٠ ليكن .. ان هناك ظروفا جدت فتركت المستشفى للعمل بجهة أخرى ، انما اديها فلوس بعدما تسيب المستشفى ليه ؟ ومن هنا اعترض ديوان المحاسبة ؟ فقد وجد ان المستشفى صرف لها مبلغ طيران لروما فى سنة ١٩٥١ ، علما بأنها فصلت من المستشفى سنة ١٩٥٠ ! قد يكون سفرها لغرض سرى ، والواقع انه قد يكون الغرض سريا خفيا لا يعرفه الا الدكتور النقيب ، اذا كان من سر المهنة ! ولكن لماذا تتحمل المستشفى مصاريف انتقالها بعد أن خرجت ؟ وايريس هذه وجد أن لها حجرة خاصة بالمستشفى ! لقد تركت المستشفى وذهبت الى مصر ولكن لها مع هذا أودة جاهزة باسمها ! وليس هذا كلامى ؟ وانما أنا باجيبه من تقرير ديوان المحاسبة ، وفيه ممرضة أخرى وهى هذه المرة مصرية ، اسمها عايدة سعد الله . ودى كانت موظفة بالمستشفى بثلاثة جنيهات ، ولائحة المستشفى تعطيها الحق فى علاوة ٢٥ قرشا كل سنتين ، ولكنها وصلت بسرعة ولحظوتها وصل مرتبها ٢٠ جنيها ! هل وصلت الى ذلك بعملها ونشاطها ؟ لمـا راجع ديوان المحاسبة عملها ، وفى يدى اقرار منها كتبت فيه انهـــا

كانت مشرفة على بيت الدكتور النقيب ؛ فالبيت فيه ٢ تمورجية وسفرجى وطاهى وهى تشرف عليهم !! وكل دول ماهيتهم على حساب المستشفى .. على حساب الأموال التى جمعت للفقراء والمساكين من المرضى !

الرئيس – هل يتناولون مرتباتهم من مستشفى المواساة ؟

المدعى – كلهم .. مرتباتهم من المواساة ! ويظهر ان هذه الفتاة كانت مخلصة للدكتور النقيب . فعندما استقال الدكتور النقيب استقالت هى الأخرى تضامنا ! هذه امثلة على ما كان فى المستشفى من حسن الادارة والحزم اللى كل شاهد يجى يقول الادارة .. الحزم !!.. الادارة والحزم ماكانتش فى الواقع الا للتجهيز والاشراف والاستعداد بالسترات للجناح الملكى وما يتعلق به . كذلك لاحظ ديوان المحاسبة أن بنت بوللى عولجت فى المستشفى ، ولم يكن يكفى انها عولجت مجانا ؟ ولكنها اذاسافرت ما تسافرش على حسابه الى مصر .. بل تسافر على حساب المستشفى ! وليس بالقطار .. ولكن بالطائرة ؛ هذه هى الادارة والحزم اللى كان بيقوم بيهم .

ذكر الدكتور أنيس الخشن انه كانت تقام حفلات فى المستشفى ، وأيده الدكتور النقيب فى انه كانت حقيقة تقام هناك حفلات ، وانما حفلات عظيمة جمع فى واحدة منها اكثر من ٣٠ ألف جنيه . الدكتور أنيس الخشن يقول : ان راقصة باتت فى المستشفى ، وانها صعدت خلف الملك السابق الى الجناح الملكى ، وهذه هى الطريقة التى يراها صالحة لجمع المال للفقراء . وهى طريقة اقامة الحفلات التى يجمع فيها الناس الذين يتهافتون على المناظر ، يجمع فيها الرجال والسيدات من أولاد الذوات كما هو معروف .

وفى مولد احمد فؤاد الأمير ، بهذه المناسبة عزيز بولس الراجل حب يواسى المرضى بتوع مستشفى المواساة ، فقال أهدى لهم ١٤ راديو ؟ وفعلا أرسل ١٤ لسه ملفوفين بورقهم وفى صناديقهم . وجاله جواب شكر من السراية على ما قام به من مواساة المرضى بهذه المناسبة وبسؤال المستشفى عن هذه الراديوهات ؟ قالت : لم تهد الى هذه الراديوهات ! فأين راحت هذه الراديوهات الـ ١٤ ؟ والظاهر انها بيعت ولم تستعمل حتى فى أود أولاد الذوات . ولما جاءت الثورة وأجرت المخابرات بعض أبحاثها ، وقدمت تقريرا بما تبين لها . وهذا التقرير يؤكد أن المستشفى كان يستعمل مكانا لتجارة السوق السوداء ! وتقدم

لها شخص .. تاجر فى الاسكندرية ، وطلب الا يذكر اسمه لأنه تاجر ، ولأن ذلك قد يؤثر على اسمه . يقول هذا الشاهد : انه فى سنة ١٩٤٦ أعطى له الدكتور النقيب دستة اقلام باركر نظير ٥٠ قرشا !

الرئيس ـ الثمن ٥٠ قرشا ؟

المدعى ـ لا ٥٠ قرشا هى العمولة ، أما الثمن فقد حدده له الدكتور بخمسة جنيهات أو ما يقرب من ذلك . ولكنه لم يتمكن من تصريفها ، فردها بعد ذلك . يقول التاجر : ان البرت ايليا جاله وقال له فيه صفقة أقلام كويسة ، وراح لمستشفى المواساة لمعاينة الأقلام ، وأدخله غرفة المدير وقدم له شنطة فيها ٣٠٠ قلم والراجل يهودى ، والظاهر انه كان حريص ويخشى ان بعض الأقلام تكون كويسة والباقى وحش . فأخذ يفحص كل قلم وينظر الى أنبوبته وسنه ، فشخط فيه الدكتور وقال له دى مش ثقة . وقال له ايليا لا تخش شيئا ، فالراجل معتمد ومضمون . وأعطيت الصفقة للتاجر وتصرف فيها . هنا نترك الدكتور ومستشفى المواساة قليلا ، ونتجه الى الجمارك لنرى نشاطه الاقتصادى ، وكيف امتد الى الجمارك .

فى أواخر سنة ١٩٥١ فيه واحد اسمه توفيق مفرج استورد نجفة ضخمة . وبعد أن وصلت الجمارك أخذ يومين أو ثلاثة للتخليص عليها واذا به يكتشف أنها غير موجودة ! فأجريت تحقيقات فى الموضوع وقامت المباحث الخاصة بالجمارك بتحريات عن الموضوع ، فعلموا أن النجفة أهديت لكريمة المتهم ..

الرئيس ـ من مين ؟

المدعى ـ أهديت من الدكتور النقيب الى ابنته ! ولما علم ضابط المباحث أن فيه محضر كتب فى قسم عابدين ، وأخذت فيه أقوال توفيق مفرج والدكتور يحيى عويس زوج ابنة النقيب ، ولما سأل عن المحضر قيل ده سافر لسماع أقوال الدكتور النقيب ، لأنه لما طلب منه الادلاء بأقواله ، علق أقواله على ما سيقوله توفيق مفرج . ومفتش المباحث سافر الاسكندرية علشان يشوف المحضر ، لانه كما قيل سافر الاسكندرية ، ولكنه لم يجد المحضر . طبعا المحضر يجب أن يفنى ، ويجب أن يضيع ، لان فيه اسم النقيب !! والنيابة حققت . الجمارك أخذت حسابها ، ولكن النيابة جت تحقق عن موضوع النجفة ، فجابت الدكتور يحيى عويس . وسئل أنت سبق سئلت فى البوليس بخصوص النجفة ؟ فقال أيوه فسئل ايه معلوماتك ؟ قال ماكانش عندى معلومات لانى كنت مسافر ، وأنا لما سألت الدكتور النقيب ايه معلوماته ؟ فقال

لى اسكت انت . وحقيقة فكرة اهداء النجفة ، فكرة قـديمة علشان يكون الكلام على وجهه الصحيح . ولو سمح لى سيادة الرئيس أتلو ما قاله الدكتور يحيى عويس فى التحقيق الذى أجرته معه النيابة سئل : علمت باسترداد توفيق مفرج للنجفة ؟ فقال علمت بذلك من صهرى . وعند ما سألته أن يشرح لى الموضوع ؟ قال لى : اسكت هذه النجفة موضوعها سوى . وان لا دخل لى فى هذا الشأن بعد ذلك . وهـذا ما قاله الدكتور يحيى فى النيابة ، والقضـية ما انتهتش لأن توفيق مفرج لم تؤخذ أقواله لأنه كان مسافر ، وأقوال النقيب ما أخذتش لانه علق أقواله على أقوال توفيق مفرج .

برضه واحنا فى الجمرك نلقى حادثا مشابها وطبق الأصـل من موضوع النجفة ؟ فيه تاجر أثاث بالاسكندرية اسمه كشك أستورد من ايطاليا أودتين سفرة فى صندوق مقفل ، وبرضه يوم والتـانى ما وجدش الصندوق ؟ .. المباحث أرادت أن تتحرى الموضوع فعرفت أن أودة السفرة عند النقيب .

الرئيس ـ هى أودة والا اتنين ؟

المدعى ـ هما اتنين . واحدة منهم وجدت عند النقيب وجم وعاينوا فى بيت النقيب ووجدوها طبق الاصل للرسوم ! انما المرة دى كانت هنـاك فرصة للتلاعب .. المحضر دكها ضاع . أما ده فيمكن التلاعب لأن فيه حلول : منها أنه يتم اتفاق بين التاجر كشك والمتهم ! وهذا الحل على أساس أنه تيجى شهادة بيع وشراء من كشك للنقيب بأودة سفرة ، بتاريخ سابق لها بمدة قصيرة . وانتهت التحريات بأن عنده شهادة بأنه اشتراها من كشك ، فما حدش يقدر يسأله . ولما سألوا التاجر قال أيوه أنا استوردت أودتين طبق الاصل من أودة السـفرة ، وأنا بعت واحدة للنقيب . فقيل له دول فى يناير سنة ١٩٥٢ ولكن الفاتورة مكتوبة فى نوفمبر ! فقال أيوه الاتفاق كان على أودة تانية غير دى . وبعدين ماعجبتوش فغيرناها بأودة من دول ، وحفظت القضية لما حدث فيها من تلاعب ظاهر .

الرئيس ـ مارحوش للجمرك علشان يشوفوا استورد حقيقة أو لا ؟

المدعى ـ هو استورد فعلا فى يناير أودتين بتاريخ تانى . والتحقيق حفظ عند هذا الحد ، لأن التلاعب أمكنه اخفاء الحقيقة .

وبرضه كان نشاطه فى مثل هذه الأمور متعدد ، وغير قاصر عـلى ناحية واحدة . والمتهم له بيت فى الاسكندرية عمارة مشتراة بمبلغ ٣٥ ألف جنيه فتدخل فى البلدية علشان تخفيض تقدير العوائد على

هذا الملك ٠ وثابت فى محضر تحقيق لجنة التطهير أن أحد المـوظفين واسمه السيد شاهين .. هذا الموظف طرد وفصل لمثل هذه الحالة ، وحالات أخرى زى النقيب ٠ والذى يقدر العوائد هى لجنة خاصـة ورئيس هذه اللجنة اسمه على شحاته ٠ فراح يعاين ويسأل السكان فلم يجيبوه الى طلبه ٠ وهو يقول فى التحقيق : أنا رحت للدكتـور النقيب فكرشنى وقال روح لرئيسك هو يعرف كل حاجة ٠ فراح له فقال له اربط العوائد على هذه العمارة على أساس ٠ فربط القيمة على حوالى ٣٠٦٠ جنيها ؛ فقدم النقيب تظلما من هذا الربط ، وكان الربط ده لسنة ٤٩ ـ ٥٠ فاللجنة خفضت ال ٣٠٦٠ جنيها الى ٢٠٠٠ وكسور شوية وجه شاهين فقال لعلى شحاته ـ وده ثابت من أقـوال بعض الشهود ـ انت كنت ربطت عوائد ٣٠٦٠ جنيها لعام ١٩٥٠ ، أنا عاوزك تخليها زى سنة ٤٨ و سنة ٤٩ واستعان بواحد تانى اسمه زهران ٠ وأخذ سيد شاهين يهدد على شحاته بأنه حيترفد ٠ فقال طيب اذا كنت حاغير فأنا أغير بالقلم الاحمر . فغير الرجل فى الدفتر فحصلت اشاعات ملت البلد بهذه الواقعة ٠ فعاد له قال : غير الرقم الى أصله فقال اذا كنت حا غيره ، أغيره بالاحمر وتغير الرقم برضه بالأحمر ٠ والواقعـة دى علشان نثبتها نقدر نمسك الدفتر ونشوف منه ، انه حصل تغيير لصالح النقيب ٠ ولكن هذا الدفتر برضه اتسرق وذلك لاسم الشخص ونفوذه وشخصيته وقوته ، خصوصا فى الاسكندرية ، وكلنا نعـرف من هـو النقيب وكيف كان نفوذه ٠ وانتهى الحال بسيد شاهين بفصله ، لهذه الحالة وحالات أمثالها ٠٠ وبالامس فى قضية غنام جت سيرة الدكتور النقيب ، واحنا بنحدد شخصية الرجل وما هى التصرفات التى أوجدت هذه الشخصية ، عرضت فى قضية غنام بالامس صفقة أراضى مريوط ٠ وجت سيرة الدكتور النقيب وجاب الله عمدة الامراء جه يشهد ، وأقر أمام المحكمة بأنه ذهب يستشير الدكتور النقيب استشارة مش طبية ، وانما استشارة اقتصادية ٠ فاداله فتوى بالاتجاه الى عزيزة الوكيل وخليل الجزار ، ودخل هو أيضا فى هذه الصفقة كمستأجر هو وابنه وبنته ٠ ولكن لما الجرائد بدأت تكتب فى الموضوع انسحبوا ٠ يعنى الراجل مسكين يعانى الشقاء فى جمع المرضات من أوروبا ، ويسافر خصيصا لهذا الغرض فى أثناء الحرب ، ويسافر الى لبنان وغيرها فى هذا السبيل ، هذا الطبيب الذى يقضى وقته كله للمرضى ويسهر على راحتهم ، له أيضا نشاطه فى الجمارك وفى الاملاك وفى كل حته ٠ فى أوراقه الخاصة **يا حضرات القضاة** وجدت بعض خطابات مرسـلة

من شخص اسمه وديع زبال ، وهو مقيم بالقاهرة يقول له فى أحـد هذه الخطابات : أنا جيت من ايطاليا وجبت لك ٨ كرافاتات حرير ، وأنا هناك قابلت نسيبى فأرسل لى بعض النبيذ الجيد ! فأنا بعتلك ٣ صناديق نبيذ لعله يعجبك ، ولغاية هذه الواقعة سليمة ، وليس فيها أى شيء واحد . سافر أوروبا ورجع فبعت لواحد صاحبه هدايا ، وده شيء مفيهش حاجة . ولكن هل يقدم هذا الشخص الهدايا لله ، أم أنه يرسلها لترد له مضاعفة ؟ فعلا خطاب تانى من وديـــع زبال للنقيب بيقول فيه مراتى بتشتكى وعاوزه تسافر فى ١٠ مايو للخارج ، فعاوز منك شهادة ـ زبال فى القاهرة والنقيب فى الاسكندرية ـ تبين فيها أن مراتى عندها روماتزم ونزلة شعبية أو صدرية ، وتحتاج فى العلاج الى الذهاب الى بلد فيه مياه معدنية زى ايطاليا أو النمسا ، وتحتاج لمدة أكثر من ٤٥ يوما . وفى نفس الجواب يكشف عن الغرض من هذه الشهادة ، فهو يستطرد قائلا علشان تروح به الكامبيو وتاخد فلوس أكثر . شهادة طبية باين الغرض منها ، هل فيهـــا صالح وطنى أو خدمة وطنية ؟ !!

الرئيس ـ تاريخ الجواب ده ايه ؟

المدعى ـ فى ١٣ مارس .

الرئيس ـ بعد ٢٣ يوليو ؟

المدعى ـ لا هو فى ١٣ مارس سنة ١٩٥٢ .

الرئيس ـ والست سافرت ؟

المدعى ـ مابحثناش الحكاية دى .. وفيه جواب ثالث من زبال هذا يقول له فيه : بنت سنازى عاوزينها تسافر فى الخارج ، وعاوزين شـــهادة تثبت أن جنسيتها مصرية وأشكرك انك بعت لى أحمد كامل فقال لى على طلبات ، منها أنهم عاوزين شهادة تثبت أنها كانت تقيم فى مصر قبل سنة ١٩٤٠ ، فكتبت الشهادة علشان توقعها . بعت الجواب من مصر لاسكندرية علشان الدكتور النقيب يوقعها . هـــذه التصرفات جميعا اذا جبناها على خط واحد نرى أنها تحدد لنا الشخصية الـــتى نقدمها اليوم . هذه الشخصية التى لا تمتاز بأى شيء الا المادية . أما الشرف وأما الكرامة وأما الضمير الحى ، فلا وجود لها جميعا . فهو يبرر الوسيلة ليستطيع أن يكون عضوا فى مجلس الشـــيوخ بالتعيين ! يعنى التعيين فى مجلس الشيوخ . انه استكمال أو ســـد للفراغ فى الكفايات التى لا تأتى بها الانتخابات . استطاع أن يعين

مديرا لشركات اقتصادية لا صلة لها بالطب ! استطاع أن يسخر مجلس ادارة المستشفى ! فنرى أن فى كل مجلس شكرا له ! وبرضه شكرا له فى مجالس الشركات ، لأنه أبلى أحسن البلاء ! والنتيجة أن المتهم استطاع أن يصل الى غايته ، ويكفى للدلالة على شخصية المتهم ما قاله نجيب الهلالى فى شهادته من أن الملك السابق كان يلح عليه ويقول له : أنا عندى لك مرشح ! لماذا تسند وزارتين الى وزير واحد ؟ وهاتين الوزارتين كانتا وزارة الصحة والشئون الاجتماعية . هذا والنقيب قاعد لابس ومجهز نفسه . فين الكرامة ؟ ما فيش ، غرضه أنه يعمل وزير وبس . والملك يشهد له ! ويكفى شهادة الملك له بأنه ادارجى وحازم ، وصاحب ذمة ! وهذا الكلام فى مارس سنة ١٩٥٢ .

وشاهد النفى الدكتور يوسف رشاد حدد علاقة المتهم بالملك السابق ، انها كانت علاقة طبيب بمريض . ولما سئل هو والمتهم عن نوع المرض قال المهنة تمنعنى أن أقول هذا ، لان دى حاجة سرية وأظن أن الحكاية مفيهاش سر ، خصوصا وأن المتهم لم يمنعه سر المهنة من أن يقول أمامكم عن السيدة وانها كانت بالشكل الفلانى ، وأن الطبيب لم يلبس الفوطة وماذا كان من الممرضة فى هذا الشأن . والذى سمح لنفسه بذكر هذه الواقعة بهذه الصورة ، يسمح له بالكلام والا فهل دى تبقى سر ودى مش سر ؟ ..

ولو رجعنا الى محاضر مجلس الادارة ، فاننا نعجب اذ نجد أن كل مجلس يجتمع ، يتطوع فيقدم له الشكر ! على ماذا ؟ على سفره لاحضار الممرضات وغير ذلك ، وأذكر أن فى جلسة من الجلسات عرض السفر ليذهب لاحضار ممرضات ، فقالوا له الله ما أنت لسه جايب من فترة قصيرة . فقال لا دول كبروا فى السن ! الممرضات اللى أحضرهم من سنتين كبروا فى السن . طبعا دول يكبروا بسرعة ويعجزوا ، لان ما فيهمش للعمل المقصود من احضارهم للمستشفى .

ويكفينى أيضا دليل على المتهم ، ما وصل اليه من ثراء عريض مديد وسأعرض على نظر سيادتكم بعض ثروته ، أو القدر الذى استطعنا أن نصل اليه فى هذه المدة القصيرة . له فى القاهرة — وهذا ثابت بعقد رسمى — أرض فى مصر الجديدة قيمتها ١١ ألف جنيه دفع منها ٩٠٠٠ جنيه بخلاف فيلا فى شارع فوزى المطيعى ، وله فى الاسكندرية عمارة فى شارع أحمد يحيى بعقد رسمى بمبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه . وعمارة أخرى اشتراها بفاصل شهر ونصف من الاولى ، بمبلغ ٤٣ ألف جنيه وفيلا فى شارع روفر ثمنها ١٥٠٠٠ جنيه ، وفيلا بشارع أمينة فاضل

ثمنها ٦٠٠٠ جنيه ٠ وأرض فضاء فى سيدى بشر ثمنها ٢٥٠٠٠ جنيه وأرض فى المندرة ثمنها ٣٥٠٠ جنيه وعزبة ٦٦ فدانا تقدر بثلاثة وثلاثين ألف جنيه ٠ وله أسهم فى الشركات مقدارها ٢٠٨٦ سهما مقدرة بالسعر الاساسى ١٢ الف جنيه ، حسب ما هو وارد فى الاقرار المقدم منه ٠ ولو قدرت بسعر السوق لبلغ ثمنها حوالى ٣٠ الف جنيه ٠ وقد اشترى عمارة فى الابراهيمية بعد الحركة ب ٢١ الف جنيه ٠ وكل هذا بعقود مسجلة ، وهذه هى الاشياء التى استطعنا أن نصل اليها فى هذه المدة ، وهى مقدرة بمعرفة خبير من وزارة العدل ٠ وأترك الآن الموقف لزميلى ، لاستكمال الدفاع ٠ وهذه الاشياء مشتراة بعقود ، وعدد الاسهم من واقع الاقرار المقدم منه ٠

الرئيس ـ وهذه العقود مذكور فيها الاسعار والثمن ؟

المدعى ـ أيوه ٠ ومشتراة فى تواريخ ثابتة ٠ وكان فيه قطعة أرض مش مكتوبة فى الاوراق ، ودى الخبير قدرها على طبيعة الارض على حسب ما استطاع ٠

الرئيس ـ اشتريت امتى ٠٠٠ بعد ما دخل المستشفى ؟

المدعى ـ اشتريت من بعد سنة ١٩٤٦ ٠ فى سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٤٨ ٠ ولم يرث شيئا عن والده سوى حصة فى وقف ، أو حاجه زى دى ٠

الرئيس ـ مفيش فلوس نقدية فى البنوك ؟

المدعى ـ اتصلنا بالبنوك ، فأحد البنوك ، وهو البنك العربى ٠ أفاد أن عليه دينا حوالى ٢٠٠٠٠ جنيه وأودع نظيرها أسهما ومستندات ٠

الرئيس ـ والمجوهرات راحت فين ؟

المدعى ـ هو كان له خزينة فى أحد البنوك ، وأفاد البنك أنه فى يناير سنة ١٩٥٣ فتحها وأخذ كل حاجة منها ٠

وكيل النائب العام

قضاة الشعب :

حدثكم زميلى عن مجمل الادعاء الاول ، وعن جزء من الادعاء الثانى ٠ ورأيتم حضراتكم كيف أن هذا المتهم قد تحالف مع الشيطان ، وتناجى معه على الاثم والعدوان ٠ تحالف معه فى الواقع على طاعة فاروق ! ومن المؤسف والمؤلم حقا ، أن تكون هذه الطاعة فى معصية الله ! رأينا كيف زين هذا المتهم بأساليبه ووسائله لفاروق وعصابة فاروق ؟.. زين لهم المنكر وزينه بكل أسف فى مكان ، تدعو مجرد زيارته الى العبرة والى الرهبة ٠ وزرته آنا وزميلى بصدد هذا التحقيق فوجدته فعلا مستشفى

تدعو زيارته الى العبرة ، بل وتحمل على الرهبة . ولست أرى يا حضرات القضاة آكثر عبرة من المرضى ، ولا أشد رهبة من الموتى وجثث الموتى !

ولكن وقد استحوذ الشيطان على قلوبهم .. ولكن فى هذا المستشفى وفى هذا المكان الذى تدعو زيارته الى العبرة ، وتحمل على الرهبة .. فى هذا المكان ... فى مكان المرض والموت ! سخر فاروق وسخرت عصابة فاروق وسخر الدكتور النقيب من كل معنى كريم .. سخروا من هذا كله ، وارتكب الملك فى هذا المكان كبائر الاثم والفواحش ، فنسوا الله فغشيهم وشتت شملهم **أولئك حزب الشيطان ، الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون** .. وقد رأيتم أن هذا المتهم كان مديرا للمستشفى فكان بحكم وظيفته أمينا على أموال المستشفى ، وراعيا للمرضى النازلين بها ، فكان بذلك مسئولا أمام الله وأمام الشعب عن هذه الامانة ، وعن هؤلاء الرعية من المرضى .. فهل أدى المتهم الامانة ؟ كلا ... لقد خان الامانة التى حملها ولم يشفق منها ، ولم يؤدها الى أهلها ومستحقيها من الفقراء والمساكين ، واستغل نفوذه بحكم صلته غير المشروعة بفاروق ، وهى صلة قامت على معصية الله فأثرى منها ثراء كبيرا ، وضحه لكم زميلى وقدره بمئات الالوف من الجنيهات ، وكل ذلك بأساليب تأباها الكرامة ، ويأباها الخلق الكريم ، ويأباها الانسان الكريم ، حتى ضج الناس من هذه الفوضى ، وأخذوا يتساءلون عن ظلم هذا الرجل ؟ **أخذوا يتساءلون عما يفعلون . ان مصريتهم وعروبتهم تأبى عليهم جميعا أن يروا هذا المنكر ويسكتوا عليه .. أن يروا هذا المنكر ولا ينكروه بأضعف الايمان ، الى أن كانت ساعة الفصل ، فحملتم أنتم باسم الشعب مشعل الحرية والحق ، وطهرتم البلاد والعباد من رجس الشيطان ، وذهب الزبد جفاء وبقى ما ينفع الناس فى الارض .**

واليوم قدمنا لحضراتكم هذا المتهم .. قدمناه بكتاب وجده منشورا . وسأعرض أنا بعد ما عرض زميلى على حضراتكم من صحفه غير المطهرة ونماذج من تصرفاته الشائنة على سبيل المثال لا على سبيل الحصر . ليسمع الناس جميعا كيف كان حملة الرتب والالقاب وكيف كان المقربون الى فاروق يعيشون فى الضلال ويحلون الحرام ويحرمون الحلال وليسمع اليوم بنفسه ، وكفى بنفسه اليوم عليه حسيبا .

أولا ــ واقعة فرق المعاش :

تبينتم حضراتكم من واقع أقواله وما تحت أيدينا من أوراق مما انتهى اليه فحص ديوان المحاسبة ، انه كان موظفا بالمستشفى الأميرى سنة ١٩٣٥ ، يتقاضى مرتبا قدره سبعة وعشرين جنيها . وأهلته

الظروف التى وجد فيها ، والتعارف الذى تم بينه وبين فاروق ، الى أن يكون مديرا لهذه المستشفى ، فاستحق وهو يحال الى المعاش من المستشفى الاميرى ، للذهاب الى مستشفى المؤاساة ، مع مراعاة المرتب الذى تقاضاه مدة خدمته فى الحكومة ، معاشا حلالا طيبا قدره ثمانية جنيهات و٣٢٥ مليما ولكنه فى سنة ١٩٤٢ أراد أن يستغل صلته بفاروق وحدد سلطانه عليه ، فسخر مجلس الوزراء كاملا ــ وليس هذا بمستبعد عليه ــ حتى قرر له فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٣ معاشا استثنائيا حراما قدره خمسون جنيها ! فأضاف بهذا النفوذ وزرا جديدا الى أوزاره ، بل وارتكب مجلس الوزراء وزرا يضاف الى اوزاره ، لأن أموال الدولة لا يجب أن تكون مباحة الى هذا الحد . ولكن الدكتور النقيب مع هذا لم يكتف بأن مجلس الوزراء قرر له من أموال الشعب بغير حق خمسين جنيها ، فى حين أن الذى يستحقه فعلا هو ثمانية جنيهات · ولكن الدكتور النقيب رأى أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى نوفمبر لا ينصرف على المدة التى اشتغلها بالمستشفى ، فطالب بهذا الفرق وعملت الحسبة فكان هذا الفرق ٣٨٨٠ جنيها و ٤٦٠ مليما ! فطالب به وما كان يستحق ولكن نفسه التى استمرأت الحرام ، سمحت أن يأخذ هذا المال من أموال الفقراء ·· من أموال المستشفى الذى جمع على ذمة المرضى من الفقراء والمساكين ·· وأمر بنفسه بالصرف لنفسه من مال المستشفى هذا المبلغ الكبير ! وانى أسأل الدكتور النقيب ؟ بأى حق يأخذ هذا المال من أموال المستشفى ؟ بأى حق يأخذه من المستشفى ، وقد كان موظفا بالحكومة وقد رفضت الحكومة أن تعطيه هذا المبلغ · ولكنى قد أجد الجواب على هذا السؤال ، وهو أنه أدار هذا المستشفى دارا للدعارة فاستحق أجرا · أستغفر الله فما أقصد الاجر ، فان كلمة الاجر تحمل معنى الثواب ، وما أقصد الا الأجرة ، لا الأجر · فأكل فى بطنه نارا وسيصلى سعيرا ·

النموذج الثانى هو اغداقه من أموال اليتامى والمساكين والفقراء على كريم ثابت ، بمبلغ خمسة آلاف جنيه · وقد يظن لاول وهلة أن هذا المبلغ هو الخاص بالقضية التى نظرت أمام محكمة الغدر ، ولكنها خمسة آلاف أخرى · فيكون كريم ثابت قد حصل على عشرة آلاف جنيه من أموال المستشفى ! ومن العجيب أن هذا المبلغ لم يرصد فى دفاتر المستشفى ، لا فى دخوله ولا فى خروجه · وقد ضبطت المخابرات فى

منزل النقيب أوراقا ، بينها خطابات تثبت ارساله هذا المبلغ الى كريم ثابت ، وان هذا يجعلنى أقول انه من المحتمل جدا أن يكون المتهم تصرف فى مبالغ أكثر من ذلك ، ولم تكشف الايام عنها بعد . وقد لفت نظرى ما ورد فى حيثيات الحكم فى محكمة الغدر ، من أن هذا التصرف يعتبر بعثرة معيبة لتبرعات خيرية ، لم يقصد بها الا أن تستخدم فى اسعاف فقراء المرضى وعلاجهم ، لا أن تهدى بهذا الاسراف ممن لا يملك اهداءها ، ولمن لا يستحقها . ولكن الذى لم تقله محكمة الغدر ستقولونه أنتم وسنقوله نحن .. ستقولون أن هذا المتهم لص ، سخر من أموال الشعب واستغلها لنفسه . وكان ضمن عصابة تجردت من النزاهة والامانة والشرف . وبالله أين كان القانون ؟ وكيف استطاع المتهم أن يفلت ؟ وأن يكون بمنجاة من سلطانه . ولكن معذرة يا رجال الثورة ، فمن أجل ذلك جئتم ، ومن أجل ذلك قامت الثورة ، وظهر أمر الله وهم له كارهون .

النموذج الثالث وقد استخلصناه من بين الملفات ، وهو اختلاس مبلغ ٥٩٤٧ جنيها ، وهذا المبلغ يا حضرات القضاة قيمة أجور عمليات مرضى مصلحة السكك الحديدية ، التى تعاقدت معه بصفته مديرا لمستشفى المواساة ، على علاج عمالها وتخصيص ٣٠ سريرا مقابل ١٨٠٠ جنيه سنويا ، زيدت الى ٢٠٠٠ من الجنيهات ثم ٣٥٠٠ جنيه ثم ٤٥٠٠ جنيه ، عند ما وصل المبلغ الى هذا الحد ، رأى المتهم أنه أصبح مبلغا جسيما ، وأن ما تستحقه المستشفى هو ١٨٠٠ أو ٢٠٠٠ من الجنيهات ويكفى هذا . فاستباح لنفسه أن يأخذ الفرق بحجة أنه الطبيب الجراح ، الذى يقوم بالعمليات فى المستشفى ! ويعلم الله ويشهد الاطباء أنه لم يجر من هذه العمليات الا القليل ، لا سيما وأنه كان كثير التغيب فى الخارج للاغراض المعينة التى سمعتم بها . ومع هذا فانه كان يتقاضى أجرة العمليات التى تجريها المستشفى وهو فى أوروبا . وأقول لحضراتكم أن هذا المبلغ وهو مبلغ ال ٥٩٤٧ جنيها الذى دخل جيب النقيب ، الذى أراد أن يثرى فلم يملك هواه ولم يرحم رعيته من المرضى ، وظن أنه يأمر وينهى ، ونسى عظمة ملك فوقه وقدرته عليه ، فاغتال حقوق المساكين وظلمهم ! فعجل الله نقمته ليكون للناس آية . **ان الله سبحانه وتعالى يملى للظالم ، حتى اذا أخذه لم يفلته .**

النموذج الرابع : اختلاس مبلغ ١٩٣٥٧ جنيها ، وهذا المبلغ من علاج مرضى الشركات المتعاقدة مع مستشفى المواساة ، وقد استحل لنفسه هذه المبالغ جميعا ، ولكنه فى سنة ١٩٤٨ استمر قليلا وسترون حضراتكم كيف أن هذا الحياء منه امعان فى قلة الحياء . رأى أن المريض

من مرضى الشركات عند ما يتردد على العيادة الخارجية للمستشفى ، يدفع عشرة قروش ، فاستحل لنفســه أن يعطى منهـا قرشا واحـد للمستشفى ، ويأخذ هو الباقى · فتكون من هذه القروش هذا المبلغ الضخم وهو مبلغ الـ ١٩٢٥٧ جنيها التى ذكرتها **· ألا قاتل الله فاروق ، الذى حمل الرذيلة وقربها ، وناهض الفضيلة وأبعدها ··**

النموذج الخامس : وهو الخاص بجناح فاروق ، ولا أرى محـــلا للتعقيب بعد هذا الذى قاله زميلى فى مرافعته ، ولن أعلق الا لأبين لكم انهيار المتهم الخلقى ، وادارته المستشفى للدعارة · وقد احتسب ديوان المحاسبة هذا الجناح بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، كما أن علاج المرضى مجانا كلف المستشفى ١٦٠٠٠ جنيه · كل ذلك فى سبيل مرضى القصور ، ويعلم الله أنهم لم يكونوا مرضى ، بل كانوا على دين ملوكهم ؟ يستغلون دم الشعب ودم الفقراء والمساكين ، فوجدنا ممرضة تستدعى من أمريكا الى قبرص ، ومن قبرص الى أمريكا ويدفع المستشفى مصاريفها ؟ وأخرى تستدعى من مصر الى كابرى ومن كابرى الى مصر ؟

أما دفاع المتهم ، فهو دفاع الشخص الذى أسقط فى يده · ونحن نقدم المتهم بكتاب يلقاه منشورا فى الاوراق والمستندات ، وكل ما تذرع به شهود النفى قد سمعتموه · ومن بين ما يتذرع به المتهم دفتر محاضر جلسات مجلس الادارة ، وقد كشفنا لكم أن الدكتور النقيب ، كان كل شىء فى مجلس الادارة حتى أن ديوان المحاسبة عند ما يعترض عـــلى تصرفاته ، يشكره مجلس الادارة ! ويغدق على كريم ثابت ، فيسارع مجلس الادارة الى شكره !

هل كان هذا من حسن الادارة يا حضرات القضاة ؟ ان المتهم اذا قال ان مجلس الادارة قرر ما قرر ، فمـــا ذلك الا لأن مجلس الادارة كان ضالعا معه وواقعا تحت نفوذه وسلطانه . ولذلك فان محاضره باطلة لا يعتد بها ، والاستناد عليها باطل ، لأنها كانت سنة ١٩٤٨ فى حين أن التصرفات التى عرضها كانت قبل ذلك ·

حضرات القضاة : رأيتم كيف كان المتهم يستغل نفوذه ، واستغلال النفوذ من أبشع الجرائم عند الله . وفى عهد النبى استغل أحد جامعى الضرائب نفوذه ، وقبل هدايا لنفسه ، فعاقبه النبى على ذلك . وخطب النبى عليه الصلاة والسلام يقول : انى أعهد الى الرجل منكم بالعمل بما ولانى الله ، فيأتى ويقول : هذه هدية لى وهذا لكم ! هلا انتظر فى بيته حتى تأتيه هديته والله لا يأخذ أحد منكم شيئا بغير حقه ، الا لقى الله يحمله يوم القيامة . ومن يغلل ـ أى يستغل نفوذه ـ يأت بما غل يوم القيامة ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون .

سمعتم الآن ما أخذ على المتهم وهو يصور صحيفة من العهد الأسود الذى عاشت فيه مصر فى الايام الغابرة وكيف كان الناس يصلون الى المجد عن طريق الرذيلة ولكن هيهات فعدالة الله مطلقة تملى للظالم حتى اذا أخذته لم تفلته .

وانى أطالب بعقوبة رادعة لهذا المتهم ليكون عبرة لمن كان له قلب أو القى السمع وهو شهيد كما أطالب بأن تردوا لهذا الشعب حقوقه التى اغتصبت بمصادرة جميع أمواله ٠

الرئيس ـ الدفاع ٠

الدفاع ـ الآن وقد بلغت الساعة الواحدة والنصف فانى أرجو من حضراتكم أن تؤجلوا الاستماع الى مرافعتى الى جلسة تعقد صباح الغد لأنى رجل أعيش على رجيم واحتاج الى شىء من الراحة خصوصا واننى مـــريض بالضغط وتعلمون حضراتكم ما يحتاجه الدفاع من مشقة من حيث قواه العصبية والبدنية ٠

الرئيس ـ لقد قررت المحكمة أن تستمع الى مرافعة الدفاع اليوم ٠ وغــدا لدينا قضية أخرى ٠

والآن لترفع الجلسة للاستراحة ٠

(رفعت الجلسة الساعة الواحدة والدقيقة العشرين)

(أعيدت الجلسة فى الساعة الثانية بعد الظهر)

الرئيس ـ الدفاع ؟

الأستاذ أمين مرعى (الدفاع) ـ لقد رجوت ولا ازال أرجو أن يسمح لى بقسط من الراحة ، وقد جاوزت الساعة الثانية بعد الظهر ، وأنا مريض ، وفى هذا الجيب (مشيرا الى جيب سترته) أكثر من عشر مستندات تشهد بأنى مريض بمرض الاجهاد ، والاجهاد معناه الموت ... قلت لكم اننى لا أزال أرجو ...

الرئيس ـ المحكمة قررت ...

الدفاع ـ أنا أقول لحضراتكم أننى لا أزال أرجو ...

الرئيس ـ المحكمة قررت قرارا نهائيا ...

الدفاع ـ انكم ان صممتم على استمرار الجلسة ، فسأفوض أمرى لله ، وسأطلب منه أن يمنحنى القوة ، لكى أؤدى هذه الرسالة ، فما تعودت قط أن أتخلف عن أداء الواجب ٠

حضرات القضاة الاجلاء :

فى عهد فاروق والايام الخاليات .. كان يطبق القانون على هدى

الحاكمين · فان شاء الطاغية نكاية بانسان سارعت جميع قوى الدولة ، واستجابت لتلبية دعوته ، وأقول جميع قوى الدولة ، ولا أستثنى فى ذلك ـ أسفا ـ حتى بعض السلطات القضائية ·· سارعت جميع القوى للنكاية بالمغضوب عليهم ، فشمر رجال البوليس عن سواعد الجد لتزييف تحريات وادلة ، وقد اتهمت أنا منذ بضعة أعوام بأبشع التهم التى يمكن أن توجه الى مواطن ·· اتهمت بالقذف والقتل ، فقبض على مع ٥٧ من الاخوان المسلمين فى وقت واحد ، وأظنكم ـ **يا حضرات القضاة** ـ قد اشمأزت نفوسكم كما اشمأزت نفوس المصريين جميعا من مظاهر العسف التى كانت تشوب اجراءات المحاكمات أيام فاروق ، كما أعتقد أنكم تألمتم كما تألمنا جميعا من المظاهر غير الكريمة ، التى كان يظهر بها بعض رجال القضاء أثناء محاكمة أعداء فاروق ···

الرئيس ـ بلاش مقدمات وادخل فى الموضوع أحسن ··

الدفاع ـ هذا الكلام فى صميم الموضوع ···

الرئيس ـ اش دخل رجال القضاء هنا ؟ مفيش داعى نتعرض للقضاء ·

الدفاع ـ هذا الكلام فى صميم الموضوع ··· فلما قمتم أنتم بثورتكم التى كانت تعبيرا صادقا عن شعور الشعب المكبوت ، تطلعت أنظارنا الى عهد جديد والى روح جديدة ، وتطلعت أنظارنا الى العدالة التى ظمئت اليها نفوسنا منذ أعوام وأعوام · والتى كنا نفتقدها فلا نجدها ··· لهذا ـ **ياحضرات القضاة** ـ دهشت حينما تصفحت الاوراق التى كدسها لكم المدعى العام فى هذه القضية ·· دهشت حقا وصدقا ··· هلا تزال عقلية فاروق تعمل فى هذا البلد ؟ ··· انكم لم تثوروا لاقصاء فاروق فقط ، وانما ثرتم للقضاء على عهد بمساوئه ··· ثرتم لتخلقوا عهدا جديدا وهذا ما أطالبكم به كمواطن ··· وجهت التهمة للدكتور النقيب فى يوم ٢٠ أكتوبر ، وكان من الطبيعى قبل أن توجه تهمة ما الى انسان ما ، أن يسأل هذا الانسان عما عسى أن يتمخض عنه الاتهام ، وأن تسمع أقواله ، وأن يتحقق دفاعه بطريقة من الطرق ·

الرئيس ـ هو بيحقق معاه هنا فى المحكمة ، والمحكمة لها اجراءات معينة ، كما أن لها الحرية فى أن تتخذ من الاجراءات ما تراه ، فهى ترى أن تحقق مع المتهم أمامنا هنا ·

الدفاع ـ وأنا قابل هذا التحقيق ، وراضى عنه كل الرضا ، ولكنى أذكر هذه الواقعة ولا تظنوا اننى سأجادل فى القانون ·

الرئيس ـ فيه ادعاءات مقامة على المتهم ، فبلاش الكلام ده ، وادخل فى صميم

الموضوع ··· ادخل فى الوقائع · يعنى مفيش داع للمقدمة الطويلة العريضة دى ، وانت راجل تعبان وبتقول انك مريض ·

الدفاع ـ سيعطينى الله القوة لكى أؤدى رسالتى ·

الرئيس ـ احنا كمان عندنا شغل تانى ، فترافع فى الموضوع ؟

الدفاع ـ الموضوع ده شركة بينى وبينكم ···

الرئيس ـ انت عارف اجراءات المحكمة ؟

الدفاع ـ عارف يافندم ·

الرئيس ـ أنت أخذت الفرصة الكافية للاتصال والاطلاع فادخل بأه فى الموضوع ··

الدفاع ـ أنا أخذت الفرصة كاملة يافندم ·

الرئيس ـ خلاص ادخل بأه فى الموضوع ، وما تتكلمش عن اللى فات ···

الدفاع ـ حاضر ··· الدكتور النقيب أعلن يوم ٢٠ أكتوبر ··· تصوروا أن هناك بعض المحاضر فتحت فى يوم ٢١ أكتوبر ·· هل يرضيكم هذا ··؟ ·· هذا ما أريد أن أصل اليه ·· لقد سمعنا جعجعة ولم نر شيئا ، وان الذى سمعتموه حضراتكم اليوم وقبل اليوم من بعض الشهود ، انما كان مجرد خيالات لا سند لها من الواقع ولا دليل عليها ·· هذه المحكمة ـ **يا حضرات القضاة** ـ أنشئت لاداء رسالة خاصة ··· هذه الرسالة كما حددتموها انتم فى اجتماع ١٥ سبتمبر على ما أذكر ، هى أنكم استشعرتم وبحق ـ اذ أننى كما قلت لكم بالامس مواطن قبل أن أكون محاميا ـ أقول انكم استشعرتم أن حرب الشائعات التى تعودها هذا البلد المسكين قد استشرى امرها ، وانا اقول انكم كنتم محقين اذ أن الشائعات لم تقتصر على مدينة القاهرة ، بل تعدتها الى جميع النواحى وترامى لسمعى الكثير من هذه الشائعات الضالة ، ولذلك كنت من أول المرحبين بهذه الخطوة التى اتخذتموها حضراتكم . كما انكم أنشأتم هذه المحكمة بعد أن تأكد لديكم ـ وبحق ـ أن بعض رجال الاحزاب فى هذا البلد ، ابتدأوا يجربون وسائلهم الخسيسة التى جربوها نيفا وثلاثين عاما ··· ابتدأوا ينظمون هيئات للشر ، كما ابتدأوا يتصلون بواسطة سماسرتهم بالدول الاجنبية ، وهذا أمر جربناه فى الماضى ، فلم يكن جديدا على هؤلاء الناس ··

لهذه الأسباب ـ يا حضرات القضاة ـ رأيتم انشاء هذه المحكمة ، لتقضى على الفتنة وهى فى مرقدها ، قبل أن تسعى وقبل أن تقوض نظاما ، رغبت فيه مصر منذ زمن طويل ، وقبل أن يتمكن المتآمرون من اعادة حكم الفوضى وحكم الاثم والجريمة كما كان من قبل . هذان

الهدفان هما اللذان تبناهما رجال الثورة ، حينما فكروا فى انشاء هذه المحكمة .

الرئيس ـ فيه غايات غير ده ؟

الدفاع ـ أيوه يافندم أنا جاى فى الكلام ... ومن ثم لم أدهش حينما قرأت خطبة الصاغ صلاح سالم التى ألقاها فى المحلة الكبرى ... اذ رأى أن يحادث الشعب بعد أن صدرت الاحكام اللى من هذه المحكمة . عن الغاية من انشاء محكمة الثورة فقال : اننا فرقنا بين عهدين ، أما الماضى فقد تركناه وطرحناه وراء ظهورنا ، ما دام أن رجال الماضى قد رضوا بالبقاء فى دورهم ، ولم يتحركوا بشر فى عهد الثـــورة .. اما أولئك الذين عاملناهم بسماحة وكرم بعد قيام عهد الثورة فجازونا جزاء سنمار ، وابتدأوا يخرجون من جحورهم ليتصلوا بالدول الأجنبية ، أو يشيعوا الفتنة بين الاهلين ، فأولئك وحدهم هم الذين سيحاكمون أمام محكمة الثورة ... وكانت العبارات صريحة فى هذه المعانى صراحة كاملة ، الى حد أنه وهو يخاطب طبقات معينة من الشعب .. أعاد هذه المعـانى مثنى وثلاث ورباع ... فلما تصفحت هذه الخطبة اعتقدت صادقا بأن الدكتور النقيب ، لن يمثل أمام محكمة الثورة . لأنه لم يرتكب وزرا فى الماضى ، فأنا أقرر أن الرجل لم يرتكب وزرا . واننى أعتقد صادقا ـ وقد جاء الادعاءان مؤيدان لما اعتقدت ـ أن الدكتور النقيب ، رجل لم يحفل بالسياسة فى الماضى ، ولم يكن له فيها نشاط ما ، طوال حياته ، لاننى أعتقد وأعلم علم اليقين ، أنه لم يخرج من داره ولم يعث فى الارض ليفسد فيها ، ولم يثر الشائعات ، ولم يتصل بالاجانب ، الى آخر الاوزار التى قارفها رجال الاحزاب فى مصر ، اعتقدت **ـ يا حضرات القضاة** ـ هذا الرأى ، لا لأننى أخشى أن يحاكم هذا الرجل أمامكم كلا ، ولا تعتبروا الكلمات الآتية مجاملة لكم .. لا .. فأنا لا أجامل الا الله سبحانه وتعالى ، ولا أخشى الا الله سبحانه وتعالى ... ولكنى أبثكم ذات نفسى ، وأقرر ما أعتقد أنه الحق .. لقد قلت له اننى أفضل محكمة الثورة عن أية محكمة أخرى . وقلت له : لا تظن أننى أهدىء من أعصابك أو أننى أطمئنك ، ولكنى أعبر عن عقيدة وايمان ، فهؤلاء الشبان لهم رسالة ، ولا يخشى مظلوم أمام رجل له رسالة ... ومما قـــد يعتبر تعريضا بهيئات أخرى ، وهذه العقيدة لا تظنوا أنها ضعفت .. كلا .. فقد عشت مؤمنا وسأظل كذلك ، وهذه العقيدة لا تزال راسخة فى نفسى . لاننى لم أبن عقيدتى على واقعة ، وانما دراسة نفسية جربتها زمنا طويلا .. ولكننى **ـ يا حضرات القضاة الاجلاء ـ** اذا اعتقدت انه

لن يحاكم أمامكم بناء على هذه التصريحات ، فاننى أرحب اليوم غاية الترحيب بهذه المحاكمة ، ولن أسرد لكم قصصا من نسيج الخيال لما فعل المدعى العام ، وانما سأسرد لكم الحق مدعما بدليله ، وأنا مؤمن بعد ذلك بأن صوتى سينفذ الى قلوبكم ٠

صوروا لكم خيالا وأفكارا عن الدكتور النقيب ٠٠٠ صوروا عجبا واستعملوا فى التصوير عبارات نابية ٠٠ و ٠٠ و ٠٠ وبيت الدعارة الى آخر ما صوروا وقالوا ، والى آخر ما سمعتموه حضراتكم ٠٠ وحز فى نفسى أن تصدر هذه العبارات من الزميل الفاضل ، فأنا أعرف فيه الفضل ، وأعرف فيه الحق ٠ أما أنا فسأدفع هذا الاتهام الباطل بالحق ، ولا شىء غـــير الحق ٠٠ قال لـكم : انه كان من حاشـــية فاروق ، وانه كان يرافقه فى مباذله ، وانه أعد المستشفى فيما أعده ٠٠ لهذه الغاية ، وسأرد على هذا الوهم — **يا حضرات القضاة الاجلاء** — بأن أرجع بذاكرتكم الى الماضى القريب ٠٠ لقد كان فاروق يقوم برحلات فى البحر الابيض والبحر الاحمر ، والى الجزر ، فهل قرأتم وهل علمتم أن هذا الرجل اشترك فى رحلة من هذه الرحلات الماجنة ، التى كان يقوم بها الطاغية ؟ كلا ٠٠٠ فأنتم سمعتم وعلمتم أنه قام برحلات فعلا الى كابرى ، ومونت كارلو ، ودوفيل الى آخر المصايف المعدة كمواخير فى العالم ، فهـل اشترك الدكتور النقيب فى رحلة من هذه الرحلات ؟ ٠٠ كلا ٠٠ سمعتم فى قضية سابقة أن هذا الطاغية كان يغشى الكباريهات ، وكان يختار صحبة خاصة ، فهل سمعتم أو علمتم أن الدكتور النقيب ذهب معـــه ولو مرة واحدة الى مكان من هذه الامكنة ؟ ٠٠ كلا ٠٠ كان له عديد من الاماكن التى أعدت للترويح عن النفس ، على الصورة التى كان يفهمها هذا الطاغية ، فهل علمتم أو سمعتم أن هذا الرجل ذهب ولو مرة واحدة الى مكان من هذه الامكنة ؟ ٠٠ كلا ٠٠ نادى السيارات الملكى الذى كان بؤرة من بؤر الفساد فى هذا العهد ، وهو فى الظاهر مكان محترم ، ومن يجلس فيه لا يمكن أن يسرع الناس بتأثيمه ، لانه كان مفتـــوحا للجميع ٠٠٠ هذا النادى لم يغشه الدكتور النقيب ، ولم يقل انسان أنه وجد معه ليلة من الليالى الحمراء ، التى كان يقضيها هذا الفاســق ٠٠ اذن ما هذا الوهم ٠٠ وما هذه العبارات الجوفاء التى تقال للتشنيع والتشهير !! ٠٠ أفهم أن تقال للناس ٠٠ ولكن لا أفهم أبدا أن تقال فى ساحتنا هذه ، وأى ساحة ؟؟ ٠٠ ساحة المحكمة وأكرر كأخ وكمواطن ٠٠ ساحة المحكمة ٠٠ التى تطلعت اليها نفوسنا منذ سنين عددا ، والتى ظمئت نفوسنا اليها لتحق الحق ، ولكى تكون فى مظهرها وجوهرها محققة لأمانينا التى ضاعت فى الماضى ، والتى نرجو أن تتحقق الآن ٠

حضرة الرئيس : فى جلسة الأمس وهو يستمع الى خيالات الدكتور أنيس الخشن ، وجه اليه اعتراضين بحافز من الفطرة البريئة ، قال : ان مستشفى المواساة دى مستشفى فيه عيانين وموقعه مقبض .. أنا سأكمل من عندى الباقى .. يعنى معناه ، انه لا يستقيم أن يكون مستشفى كهذا ، فيه مئات من المرضى ، ويسمع الانسان فيه فى جوف الليل أنة مريض او صرخة جريح ، وبعدين يصح أن يكون معمول فيه حاجة لاشباع شهوة هذا الانسان الطاغية .. وثمة اعتراض آخر .. قال له ده حتى موقعه مقبض .. ده جنبه قبور وموتى.. وكان عنده الاركان واليخوت أكثر من أن تعد الخ ... أرجو أن تصدقونى ان قلت لكم ان هذين الاعتراضين هما جوهر هذه الدعوى .. فاذا كان من الثابت يقينا ، ان الدكتور النقيب كان مختفيا تمام الاختفاء من سماء الفجور والمباذل ، التى كان يحلق فيها فاروق ، واذا كان من الثابت ان المكان بطبيعته لا يصلح لهذا ، والرجل كان لديه متسع من الامكنة التى نثرها فى شتى أنحاء المملكة المصريه ، وهذا هو منطق الفطرة السليمة ، فطنكم بها الله بالأمس ، وهو فى رأيى جوهر هذه الدعوى .. والحجة التى لا تدانيها حجة فى دفع هذه الاوهام موضوعات انشاء .. كلام قيل .. ولكن لم تقرن واقعة بدليلها .. هل تعرفون لماذا عتبت فى صدر مرافعتى على المدعى العام فى أنه لم يحقق مع الدكتور النقيب .. لحكمة سأذكرها الآن .. لأن الرجلين ــ وكلاهما حسن النية ما فى ذلك شك ــ لم يسمحا لنفسيهما بالتعرف على الحقيقة فخانهم التوفيق ، وسأضرب لكم الامثلة من الوقائع ذاتها التى سمعتموها الآن وبالأمس . قالوا لكم .. الممرضة ايريس برتريديس .. هذه الممرضة حاكوا حولها قصصا كالقصص الخرافية التى كنا نسمعها من العجائز فى الصغر ! قالوا انها تسافر الى روما ، ثم تعود ويدفع لها هذا الرجل أجرة سفرها ذهابا وايابا .. ثم كانت مدللة فى المستشفى .. الى آخر ما قالوا ..!

المدعى العام ــ مارى هى اللى طارت ..

الدفاع ــ هل تعلمون من هى هذه المرضة ؟ وأين هى الآن ؟ .. انها تعد من كبيرات المرضات فى العالم .. سمعتم انها طارت وولت الادبار لأن حضرة المدعى العام لم يسمح لنفسه بأن يتحرى ..

المدعى العام ــ فيه مارى وفيه ايريس ، وفيه فرق بين الاثنين .

الدفاع ــ قال انها طارت .. انها موجودة الآن فى خدمة الحكومة المصرية وفى مستشفى الجامعة .

وكيل النائب العام ـ أستأذن فى حاجة ...

الدفاع ـ أرجوك لا تقاطعنى ...

وكيل النائب العام ـ أنا عاوز أقول حاجة علشان تمشى المرافعة فى ضوء واحد ؟ ..

الدفاع ـ لقد سمعت أقسى العبارات وأنباها ، فلم أفتح فمى وسكت ، فأرجو ألا تقاطعنى ؟

الرئيس ـ بلاش مقاطعة والدفاع يستمر .

الدفاع ـ هذه المرضة كان بيدفع لها الدكتور النقيب مرتبا قدره ٢٥ جنيها ، وتدفع لها الحكومة المصرية الآن ٦٠ جنيها فى الشهر .

الرئيس ـ من امتى بتاخد ٦٠ جنيها ؟

الدفاع ـ الآن ..

الرئيس ـ من امتى وهى بتاخد ٦٠ جنيها ؟ يعنى قل لنا التاريخ ؟

الدفاع ـ من وقت ما طلعت من المستشفى .

المتهم ـ هى بقى لها سنتين ونصف أو ثلاث سنوات فى وزارة الصحة ، بتشتغل رئيسة ممرضات .

الرئيس ـ بعد البعثة ؟

المتهم ـ ايوه .

الرئيس ـ قدروا لها ٦٠ جنيها على طول ؟

الدفاع ـ هى بدات بأربعين جنيها ، وعلشان ما كانش فيه وظيفة رئيسة ممرضات فاضية ، فخلوها رئيسة مساعدة . وهى تأخذ الآن مرتب رئيسة ممرضات .

الرئيس ـ وزارة الصحة هى اللى كانت طلبتها والا المستشفى ؟

المتهم ـ أول ماجت بعد البعثة كنا بنفكر فيها علشان تشتغل فى المعهد ـ والمعهد ما كانش كمل ـ فالصحة لما شافت انها أخذت درجة ف.ر.س.ن المقابلة لدرجة ف.ر.س.ن فى الجراحة . ومفيش واحدة ممرضة انجليزية فى تاريخ مصر اخذت الـ ف.ر.س.ن ـ فلما جت من البعثة الوزارة اضطرت انها تأخذها .. ولما أخذوها عملوها رئيسة مساعدة .

الدفاع ـ وانا تحت يدى شهادة من أستاذ أمراض القلب بكلية القاهرة يقول فيها : انه لم ير مثل كفاءة هذه المرضة فى ادارة الناحية التمريضية فى المستشفى خلال العشرين سنة الماضية ، وانه يأمل أن يؤخذ برأيها فى

جميع الخطوات المزمع اتخاذها للنهوض بمستوى التمريض فى مصر . ومثل هذه الشهادة أيضا **يا حضرات القضاة** ـ من الدكتور ...

الرئيس ـ وما هو تاريخ الشهادة دى ؟

الدفاع ـ فى يناير سنة ١٩٥٣ .

الرئيس ـ مين كان طلب الشهادة دى ؟

الدفاع ـ العناية الالهية هى اللى جابت لى هذه الشهادة .

الرئيس ـ يعنى الدكتور ده كان متبرع يكتب هذه الشهادة ؟

الدفاع ـ هذه الشهادة موقع عليها من جميع الـ استاف بتاع كلية الطب ... وشهادة أخرى من الدكتور محمد ابراهيم ... وكلكم عارفينه ... وشهادة تانية من الدكتور براده ... ويظهر أن هذه الشهادات طلبتها الحكومة من المرضة لتحديد مركز هذه المرضة والا لا يكون بهذا الاجماع .

الرئيس ـ وده بعد ما نقلت الى وزارة الصحة ؟

الدفاع ـ أيوه ما فيش شك قطعا .

المتهم ـ اريد أن انور المحكمة فى هذه النقطة ، حضرة الرئيس سأل . ايه المناسبة ومن الذى طلبُ هذه الشهادة ؟ . والذى اعتقده ان هذه الشهادات صدرت من الاستاف بتاع الجامعة هنا ، لأنه فى الوقت ده كان فيه فكرة لاخراج الانجليز من الحكومة ... كانوا بيستبقوا الضرورى خالص من السسترز فوجدت انها لازمة هذه الشهادات وهى اللى طلبت الشهادات .

الدفاع ـ يعنى هى اللى طلبت الشهادات ؟

المتهم ـ هى طلبت علشان الحكومة .

الدفاع ـ واذن ـ **يا حضرات القضاة الأجلاء** ، فانه من نافلة القول ، أن أعلق على شهادات يوقع عليها أئمة الطب فى مصر ، وستاف كلية الطب بأجمعه . ثم تذكر هذه العبارات ... واذن انقشعت سحب الظلام فى خصوص هذه الواقعة ، وهذا هو الحق قد أسفر ، وان ماسمعناه كان مجرد رجم بالغيب ... قالوا فيه واحدة اسمها راشيل وواحدة أخرى أيضا ... الدكتور النقيب اعطاهما فلوس ... وان ديوان المحاسبة اكتشف الأمر .. وبالغ حضرتا المدعيان !

الرئيس ـ فسر لنا الحتة دى ؟

الدفاع ــ قالوا ديوان المحاسبة اكتشف أن الدكتور النقيب بعت لهم فلوس في قبرص ..

وكيل النائب العام ــ لم نقل هذا ، بل قلنا انها وهى منقطعة الصلة بالمستشفى، سافرت بالطيارة من أمريكا الى قبرص على حساب المستشفى ، وهى منقطعة الصلة بالمستشفى هذا هو ما قلناه .

الدفاع ــ هاتان المرضتان من جمعية دينية فى أمريكا يطلق عليها ...

الرئيس ــ هل كان الانفصال نهائيا عن المستشفى ؟

الدفاع ــ الدفع كان بعد الفصل ... وكان هذا فى موضعه .. أنا محام محترف ولا أحاول أن أقول لكم على شىء ، الا والدليل فى يدى .. هما فى جمعية دينية أمريكية (...) والمنتسبين لهذه الجمعية لهم طقوس ــ وقى الله المؤمنين شرها ــ ومنها انهم لا يأكلون أنواعا معينة من الأكل ما عدا ...

الرئيس ــ ما علينا ...

الدفاع ــ جت لهم نوبة دينية ، فأخذوا الشنط بتوعهم وسافروا ... وكان فى الاتفاق المبرم بينهما وبين المستشفى ...

الرئيس ــ الدكتور النقيب قال فى أقواله : انهم بصوا فلم يجدوهما ! وكان ده بعد خناقة بينهم وبين الدكاترة !

الدفاع ــ أيوه . وكانت كل منهما تتقاضى مرتبا قدره ٢٥ جنيها فى الشهر ... وسافرا الى أمريكا قبل أن ينالا حقوقهما من المستشفى ... وبعد ان سافرا ... احداهما كانت أمها تحتضر فى قبرص فذهبت فى زيارة امها .. كما أن الحكومة الأمريكية طالبت المستشفى بحقوقها ، وقالت ان على المستشفى أن تدفع لدول الفلوس طبقا للاتفاق ... الفلوس المتأخرة من وقت أن غادرا المستشفى ، والاثنين دول حينما غادرا المستشفى غادراها فجأة ...

الرئيس ــ يعنى ما كانوش يقدروا يبلغوا مدير المستشفى ، انهم عاوزين يسافروا ؟

الدفاع ــ اللى حصل كده ، وواقعة المال هى المهمة وطلب من الدكتور النقيب أن يؤدى لهاتين المرضتين حقهما طبقا للاتفاق المعقود بينهما وبين المستشفى ... وكانت هذه الحقوق هى : مرتب ثلاثة أشهر لكل منهما ... ثم مكافأة شهر .

الرئيس ــ المبلغ ده كان متأخر ؟

المتهم ــ كل واحدة سستر تترك الخدمة لها حق قبل أن تترك الخدمة ، أن

تأخذ ٣ أشهر بمرتب ... وشهر مكافأة عن كل سنة وتنازلت واحدة للأخريين عن مبلغها .

الرئيس ـ ده حسب الوضع الطبيعى ، والا يسيبوا المستشفى ويمشوا من غير انذار ولا اخطار ، فهل أنت تكون مقيد بالعقد ؟

المتهم ـ دى حقوق متفق عليها .

الرئيس ـ هذه الحقوق تنالها فى حالة ما تترك المستشفى بدون انذار ؟

المتهم ـ الوضع الطبيعى انها تأخذ طبقا للعقد فى حالة ما تقول أنا عاوزة امشى . وتكون مدة العقد انتهت .

الرئيس ـ لكن لو جت فى نصف المدة ومشيت ، هل أكون مقيدا بنصوص العقد؟

المتهم ـ بالطبع لأ . والمال ده لم يصرف من مال المستشفى .

الرئيس ـ تركتكم سنة كام ؟

المتهم ـ لا أذكر .

الرئيس ـ فرق المدة بين هذه الواقعة والواقعة الأخرى كان أد ايه ؟

المدعى العام ـ عشر سنين .

المتهم ـ لا أظن انها عشر سنين ، لأنهما تركانا بعد سنة ١٩٤٠ .

الرئيس ـ الواقعة دى كانت سنة كام ، لما راحت قبرص ورجعت تانى ؟

المتهم ـ يمكن بعد ٣ سنين . وكان فى ذلك الوقت هناك مبلغ اسمه الـ ... واحنا صرفنا منه .

الرئيس ـ لو كانت دى ممرضة مصرية كنتم عملتم كده ؟

المتهم ـ كنا عملنا أكثر من هذا .

الدفاع ـ كانت لهاتين الممرضتين حقوق قبل المستشفى .

الرئيس ـ قانونا ليس لهما الحق طبقا لما قاله لنا مدير المستشفى .

الدفاع ـ ومع ذلك فالمال لم يدفع من مال المستشفى .. طالبا بهـذا ... ولا تنسوا أنهما من طائفة دينية . وكان عند الدكتور النقيب فى المستشفى صندوق للممرضات .. وكان فى صندوق الممرضات مال ، فدفع لهما من هذا الصندوق وليس من مال المستشفى .

الرئيس ـ والغرض من جمع الفلوس فى هذا الصندوق ايه ؟

الدفاع ـ مساعدة الممرضات .

الرئيس ـ طبعا الموجودين فى الخدمة مش اللى سابوها ؟

الدفاع ـ هذه هى الواقعة فى صورتها الحالية .

الرئيس ـ الفرض الذى من أجله انشىء الصندوق ده ايه ... مش علشان المرضات اللى قاعدين فى الخدمة ؟

الدفاع ـ مفيش شك أن التصرفات اللى بيكون فيها دفع ، ولا غبار عليها . أنتم بتستسيغوها لأن ربنا نفسه بيستسيغها لما يكون لا غبار عليها . ولما طالبوا بهذه الحقوق ، دفع لهم الدكتور النقيب من صندوق المستشفى بعض حقهم الذى طلبوه ... هذه هى واقعة الممرضتين .

الرئيس ـ دفع لهم أد ايه يعنى ؟

المدعى ـ حوالى ٣٩٠ جنيها .

الدفاع ـ كان من حقهم على أى حال .

الرئيس ـ قانونا احنا قلنا ليس لهم حق ، وده يبقى هبة من الصندوق .

الدفاع ـ المبلغ ده من ذات الصندوق اللى هم انشأوه .

الرئيس ـ منين الفلوس دى يا دكتور ؟

المتهم ـ الأموال دى بتتجمع لصالح المرضات من التبرعات ، مش من أموالهم . وهذه الأموال بيسموها أموال لصالح ممرضات المستشفى .

الرئيس ـ يعنى الفلوس بتتجمع لصالح المرضات ؟

المتهم ـ نعم .

الرئيس ـ وهل الفلوس دى تتصرف كده من غير رقابة ؟ يعنى هل للمدير أن يصرف منها ؟

المتهم ـ نعم .

الرئيس ـ هل بيرجع الى مجلس الادارة ؟

المتهم ـ لأ .

الرئيس ـ يعنى ما فيش رقابة ؟

المتهم ـ فيه دفاتر خصوصية لهذه المبالغ .

الرئيس ـ فيه فلوس عندنا فى الصندوق ، وبتيجى هبات علشان صالح المرضات ، فهل يتصرف فيها شخص كيفما شاء ؟

المتهم ـ دى مكتوبة فى دفاتر .

الرئيس ـ الفلوس دى بتيجى بشيكات ؟

المتهم ـ بتيجى ومكتوب عليها لصالح ممرضات المستشفى .

الرئيس – من الذى يصرف الشيك ؟

المتهم – المكتب ... أنا يعنى باضع فى صندوق المرضات كذا ، ويمسك لهذا المبلغ دفاتر خاصة بالمبالغ التى تصرف منه .

الرئيس – هل يمكن اننا نعرف واقعة ، صرفت فيها من الصندوق لصالح المرضات ؟

الدفاع – اننى سأطلب من حضراتكم هذا .

المتهم – نقطة الرئيس هامة جدا ... هو بيقول ان دول صرف لهم المبلغ بعد ما تركوا خدمة المستشفى ... هذا صحيح . ولكن هناك نقطة أخرى. ذاتية وانسانية ... والصندوق ده علشان المرضات .. فهناك واقعة أخرى حصلت ... رئيسة المرضات ولا أحسبن أن هذا يذكر ، ولاهى تسمع به ... نفس الحادث حصل لها ... والدها مات ...

الرئيس – اللى هى موجودة حاليا ؟

المتهم – أيوه الألمانية ... والدها مات ... وجت تبكى وعاوزه تسافر ، وتأخذ فلوس من الصندوق ده .. فأنا صرفت لها مصاريف الطيارة من الأموال الموجودة بالصندوق .

الرئيس – دى موجودة حاليا فى الخدمة ، وعلى ذلك فالوضع يختلف ...

الدفاع – يتبين لحضراتكم مما تقدم ، ان هذا المبلغ لم يدفع من مال المستشفى **وهذه هى أول حقيقة ... الحقيقة الثانية :** انه دفع من الصندوق المخصص للممرضات ، وان مال هذا الصندوق ، انما هو من تبرعات المحسنين .. **الحقيقة الثالثة** – وهى فى نظرى بالغة الأهمية – لأنها قاطعة الدلالة على حسن نية الدكتور النقيب حينما أدى هذا المبلغ . ان هاتين المرضتين كانتا قد غادرتا مصر من زمن طويل ، فلا دافع ولا حافز للدفع الا مجرد العمل الانسانى ... لا الأوهام التى سمعناها طوال امس واليوم . وفى المستشفى دفاتر خاصة لهذه الصناديق . فان ساوركم أدنى شك ، أرجو أن تتفضلوا بتكليف المدعى العام باحضار هذه الدفاتر ، حتى تتحققوا من صدق كل ما ذكرته لكم .

المتهم – فيه نقطة تخالف ده بالمرة ... فيه رسالة جت بتقول خلوا ايريس بريكيدس تسافر كابرى ، علشان الملكة بيقولوا انها رايحة تسقط ، فالخمسين جنيه اللى صرفت كانت من خزانة المستشفى ، مش من مال الصندوق .

الرئيس – ألم يطالب الملك السابق بهذا المبلغ ؟

المتهم – هى رجعت معاهم فى المحروسة .

الدفاع – وحضراتكم تعرفوا عنه انه كان بيدفع ؟

الرئيس – من جانبنا احنا نطالبــــه ، دفع دفع ، ما دفعش يبقى احنا عملنا اللى علينا .

الدفاع – فيه حديث فى هذا الموضوع سأتحدث فيه الى قلوبكم بعد قليل ... اذن علام قام هذا الاتهام فى هذا الادعاء ؟

حضرات القضاة الأجلاء :

فى الماضى كنا نشكو من الزيف ومن التلفيق ، ومن ثم فمن حقنا عليكم ان نطلب اليكم الا تستعينوا باذيال الأفعى ، لا يكفى أن تقطعــوا رأس الأفعى ، وانما يجب ايضا ألا نتعاون مع مصدر السيئات ، ومن باب أولى الا يحضر هؤلاء الى ساحة المحكمة الا كمتهمين ، اما أن يحضروا فهذا أمر عجيب ! هذا أمر عجيب !

الرئيس – فى الحالة دى نجيب شهود منين ؟

الدفاع – انا عندى ما تجيبوش شهود أحسن ماتجيبوا دول .

الرئيس – هل ترضى انت كدفاع عن هذا الوضع ؟ كنا نجيب ايريس أو راشيل ... نرجو الدفاع انه ما يتعرضش للشهود ؟

الدفاع – لأ يا أفندم أنا مش باتعرض للشهود ... ده بس شاهد اثبات وعايز أجرحه والآن أبدأ كلامى فيما يتعلق بأقوال الشــــاهد الدكتور أنيس الخشن ... وهذا الدكتور هو الدعامة الأولى للاتهام ، بل هو فى نظرى شاهد الاثبات الوحيد فى الدعوى ، وقد كفى الدكتور النقيب شر ماذكره الدكتور أنيس الخشن ، لأن الثابت يقينا أن هذا الدكتور خصيم مبين للدكتور النقيب .

الرئيس – ليه هو كان فيه نزاع على ميراث بينهما ؟

الدفاع – يعنى هى الخصومة لا تكون الا على ميراث ... سأقول لحضراتكم حالا ... الدكتور أنيس الخشن باعترافه هو ، كان من ضمن الأطباء الذين فصلهم الدكتور النقيب ، وباعترافه هو أمس قال : ان هــــذا الفصل أساء اليه ، فعمد هو وباقى الأطباء المفصولين الى محاربة الدكتور النقيب بكافة سبل التشهير فى الصحف تارة ، والالتجاء الى الوزارات تارة أخرى ... وسمعت بالأمس انه قال ضمن ما قال : انه التجأ الى عبد اللطيف طلعت ، ولكنه لم يقل لم التجأ الى هذا الرجل بالذات ، ولماذا اهتم عبد اللطيف طلعت بشأنه هذا الاهتمام الذى وصفه الشــــاهد نفسه .. اما السبب فأعلمه أنا ويعلمه الدكتور النقيب ، ولكن ليس فى

استطاعتى أن أذكره لكم ، ويكفينى أن أدعو الله ان يلهمكم وأن يوحى اليكم بأننى صادق فيما أقول ، لأن هذا السبب لا يشرف كليهما لاعبد اللطيف طلعت ، والا الدكتور انيس الخشن .

الرئيس ـ المحكمة علشان تقتنع لازم تعرف السبب ؟

الدفاع ـ الدين ينهى عن ذلك ... أنا أدعو الله أن يلهمكم بأننى صادق ...

الرئيس ـ فى عرفنا احنا ومنطقنا ، انه لجأ الى عبد اللطيف طلعت ، لأن عبد اللطيف طلعت بيشتغل فى السراى ، وانه راح له علشان ينصفه من ظلم وقع عليه من شخص مسئول من السراى .

الدفاع ـ أنا أفضل أنكم تفهموا هذا المعنى ، عن أن أذكر السبب ... لأن أنا عندى دليل آخر ...

المتهم ـ الملك السابق تانى يوم ماراحت العريضة بتاعت الخشن فى السراى ، وقدمت له بواسطة أحد رجال التشريفات .. وجدته فى عز أوقات عملى الساعة ١٢ ظهرا ... وجدته داخل على ولابس بنطلون زى عادته ... وعريان من فوق ... يعنى ما كانش لابس حاجة من فوق ...

الرئيس ـ ده فاروق اللى دخل عليك ؟

المتهم ـ أيوه ... وكان لابس بنطلون والجزء اللى فوق عريان .. وباين على وشه الغضب ..

الرئيس ـ كان مقيم وقتها فى المستشفى ؟

المتهم ـ لأ ... ده كان جاى من السراى .

الدفاع ـ ده كان بيمشى كده فى الشوارع ، يعنى انتم حضراتكم ماشفتهوش ؟!

المتهم ـ فقال لى ايه حكاية الحكما دول ... فأنا اندهشت .. فقال الحكما اللى انت فصلتهم . فقلت له أنا مافصلتهمش ، دول هـم اللى قدموا احتجاج واستقالة ... فأصل الحكاية ان الدكتور الخشن راح واشتكى لعبد اللطيف طلعت ، وعبد اللطيف طلعت كان صديق لا اكثر ولا اقل ، فاستعان به باعتباره كبير الأمناء وتقدم له بالعريضة ... وهو تقدم بالمظلمة ورفعها للملك بسرعة ، فجانى الملك فى المستشفى وقال لى ... ايه حكاية الحكما دول .. فأنا اندهشت .. فقال لى .. الحكما اللى انت فصلتهم .. فقلت له أنا لم أفصلهم ده قدم عريضة من ٢٦ حكيم وصفيت على أربعة أو خمسة ، والباقون قدموا اعتذار ... فقال لى ... لازم ترجعهم تانى .. آدى الملك السابق اللى بيقولوا اننى استعملت نفوذى وصلتى به علشان أفصـــلهم جاى لى يقول لى الكلام ده ...

وبعدين أنا قلت له ... ده امر ، ورايح أعيدهم تانى ... فقال أنا مش باتكلم علشانهم ده أنا باتكلم علشان المستشفى فقلت له أنا اقدر ابتدى من الأول واشتغل بنفسى واخلع أسنان و .. و.. الخ .. يعنى أقدر اعمل بنفسى كل اللى كانوا بيعملوه ...

الرئيس – يعنى النطق السامى لم ينفع ؟

المتهم – هذه هى الحادثة بالذات ... وأنا ما أعرفشى ازاى هو جه ... ولكن على أى حال أنا باقول لحضراتكم ، انه هو اللى طلب اعادتهم ، فأنا قلت يرجعوا مفيش مانع ، ولكن أنا أخرج ..

الدفاع – قلت لحضراتكم ان هناك خصومة معترف بها بين الدكتور النقيب والدكتور أنيس الخشن ، وان هذه الخصومة لم تقف عند حد .. اذ ظلت تتفاعل فى نفس الخشن وظلت توجه تصرفاته من لدن عام ١٩٤٥ وظلت هكذا فى تفاعلها وتطورها ، وكانت تزداد حدة ، حتى رفع الأطباء الثمانية دعاوى أمام القضاء ، بعد أن شبعوا كتابة فى الصحف وفى المجلات وبعد ان شبعوا من الاتصال بالشيوخ والنواب فى جميع العهود والهيئات . وحضرة المدعى العام الفاضل ذكر لكم اليوم فقرة أو فقرتين من حكم محكمة الدرجة الأولى ... وقد عاوننى الله ان اطلع على ملفات القضايا جميعها ... ملفات الدرجة الأولى والدرجة الثانية ... فهل تدرون ماذا كان مصير هذه القضايا ؟... لقد قضت محكمة الاستئناف فى جميع القضايا ما عدا قضية واحدة : ليست قضية الدكتور أنيس الخشن – قضت محكمة الاستئناف فى جميع هذه القضايا لصالح الدكتور النقيب ، وقد جاء فى حيثيات حكم محكمة الاستئناف فى خصوص الدكتور انيس الخشن ما يأتى : وحيث أن طلبات المدعى جميعها تهدف الى طلب التعويض لأسباب مختلفة وهى : **أولا** : المطالبة بمرتب المدة الباقية : **ثانيا** : المطالبة بمكافأة عن مدة خدمته : **ثالثا** : المطالبة بتعويض عن الضرر الأدبى ... ترى المحكمة أن كل ما يحق المدعى المطالبة به ، انما هو تعويض الضرر الناشىء عن الفصل فى وقت غير مناسب طبقا للمادة ٤٠ من القانون القضائى ، وهو ما تقدره المحكمة بمرتب ثلاثة اشهر ، أى مبلغ ١٠٠ جنيه و٥٠٠ مليم .. وهو عين ما أظهرت ادارة المستشفى استعدادها لدفعه .

الرئيس – زى مارى يعنى ثلاثة شهور ؟

الدفاع – أيوه ... هل تعرفون هو كان رافع الدعوى وبيطالب بكام ؟ كان رافع الدعوى وبيطالب بمبلغ ٢٠٣٩ جنيها فصدر حكم الدورة الأولى

بمبلغ ٧٠٠ جنيه على ما اذكر أو أكثر من ذلك قليلا ، فاستأنفت الحكم كما استأنفته ادارة المستشفى ، فجاءت محكمة الاستئناف وقضت برفض الاستئناف كما قضت بتعديل الحكم الى مائة جنيه ... وكانت هذه صفعة قاسية للدكتور انيس الخشن ، لأن هذا المبلغ لا يعادل المصاريف القضائية وحدها التى دفعها هذا الرجل ... ومن ثم كان من شأن هذا الحكم ان يشعل نار الحقد فى صدر الدكتور انيس الخشن .. خذوا مثلا آخر — **يا حضرات القضاة الأجلاء** — أحد هؤلاء الدكاترة وهو الدكتور لوقا رفع دعوى يطالب فيها بمبلغ ٢٠٣٩ جنيها أيضا كما فعل الدكتور انيس الخشن ، فقضى له بمحكمة الاستئناف بمبلغ ٢١ جنيها و٢٢٠ مليما ، وصدر الحكم من هيئة أخرى غير الهيئة التى صدر منها حكم الدكتور أنيس الخشن ، ولذات السبب ولذات الحيثيات .. وكذلك الدكتور عبد السلام يونس ، فقد أقام دعوى مطالبا بمبلغ ١١٩٨ جنيها و٦٠٠ مليم فقضى له بغير ما اراد . وقالت محكمة الاستئناف أيضا . ان هذا المبلغ هو ذات المبلغ الذى سبق أن عرضه الدكتور النقيب على هذا الدكتور وكذلك الدكتور عبد اللطيف الخ ... الخ ... هذه هى قصة الأطباء المفصولين ... لاكما نصورها نحن ، وانما كما نطقت بها أحكام عدة دوائر من دوائر محاكم الاستئناف . وهى احكام نهائية قضت بأن هؤلاء الأطباء كانوا متجنيين فى هذه الخصومة على ادارة المستشفى ، كما أنها أقرت ادارة المستشفى بصراحة فى حيثيات حكمها.

وبعد — **يا حضرات القضاة الأجلاء** — هذا هو الدكتور أنيس الخشن، شاهد الاثبات الأول ، بل شاهد الاثبات الوحيد ... وفى هذا المقام ترد على خاطرى قصة على كرم الله وجهه ... اذ نازع أحد اليهود الى القاضى مطالبا برد درعه الذى سرقه اليهودى . تقدم الى القاضى واقسم اليمين وقرر ما يؤيد دعواه ، واشهد ابنه الحسين . فجاء الرجل واقسم اليمين وأدى الشهادة بما يؤيد دعوى والده ، فهل تدرون ماذا قال الرجل ... نحن نطالبكم أن تكونوا مثله وان تتصرفوا تصرفه ... قال ياعلى ... ان الله يعلم انك صادق وان ابنك صادق ، وأنا أعلم انك صادق وان ابنك صادق ، ولكنى لا أستطيع أن أقضى لك بقولك أو بقول ابنك ... هذه هى العدالة — **يا حضرات القضاة الأجلاء** — التى نريد منكم أن تكونوا على مثلها ، وان تسيروا على نهجها . فاذا كان القاضى المسلم فى العصر الأول لم يستطع أن يقضى للامام على بقوله ولا بقول ابنه الحسين ، فكيف يسمح المدعى العام لنفسه بأن يطلب من قادة الثورة .. **أى قضاة المثل الأعلى فى هذا الزمن الذى كنا ننتظره من أجيال** ... وكيف سولت

لحضرة المدعى العام نفسه أن يطلب اليكم أن تدينوا الدكتور النقيب بناء على شهادة خصم مبين ... الخصومة فى حقه ثابتة ، باعترافه وثابتة بأحكام القضاء ... ومع ذلك **يا حضرات القضاة الأجلاء** – فسأناقش ما اشتملت عليه شهادته واقعة واقعة ، حتى تعلموا أن هذا الرجل لم يكن شاهدا ، وان ما سمعناه بالأمس لم يكن شهادة ، وانما كان يتنزى حقدا ، وان شهادته انما كانت بمثابة نجوى شيطان الحقد والرغبة فى الانتقام ..

الرئيس – أعمل حسابك انك تخلص ، لأن احنا عندنا اعمال أخرى .

الدفاع – أنا عارف أنى حاصعب عليكم وواثق من هذا ...

الرئيس – احنا عندنا اعمال أخرى فخلص بأه ...

الدفاع – طيب بس خلونى فى هذا الأمل على الأقل ... اتركونى فى هذا الأمل ... والله يكون فى عوننا ... انتم علماء نفس ... والشاهد الصادق تنم عباراته عن الصدق فى قوله وفى مظهره . والشاهد الذى يبغى كيدا ينم مظهره وينم قوله عن هذا الكيد . وهذه الخبيئة فى نفسه ... يقول الدكتور أنيس الخشن تشهيرا – وهو عابث بالقسم العظيم الذى أقسمه امامكم – ان الدكتور النقيب منع صلاة العيد فى جامع المستشفى ، وهذه الواقعة بالذات كاذبة وانا اشهد على كذبه وعلى استعداد لأن اقسم اليمين على صحة قولى .. فلقد كنت رئيسا للاخوان المسلمين فى مدينة الاسكندرية . وفى المناطق التابعة لها طبقا لتقسيم الاخوان المسلمين لمناطقهم .. وتعودت وتعود الاخوان أداء صلاة العيد دائما فى هذا المسجد .. هل تعرفون لماذا ؟ لأنه يحيط به فضاء كبير من جميع الجهات . وكان هذا الفضاء هو المكان الوحيد الذى يتسع لحشود الاخوان المسلمين فى مدينة الاسكندرية ، اذ أننى كنت حريصا على أن يحتشد فى صلاة العيد أكبر عدد من الاخوان المسلمين طبقا للسنة النبوية الشريفة .. **فالآن يا حضرات القضاة الأجلاء** .. يوجد فى مدينة الاسكندرية عشرات الألوف من الاخوان المسلمين الذين قرأوا شهادة هذا الرجل بالأمس فى صحف اليوم ، ويعتقدون صادقين ان هذا الشاهد حنث بيمينه امامكم بالأمس .

المتهم – تسمح يا سيدى الرئيس .

الدفاع – والنبى يا دكتور أرجوك بلاش مقاطعة ... فان لم تصدقوا ما أقول فسبيل الاثبات ميسور لكم . ومن رايى أنه كان على المدعى العام أن يتحقق من واقعة منع الصلاة فى الجامع ، فلو انه ذهب وتحقق بنفسه لوجد الآلاف ممن يدلونه على الحقيقة ...

لذلك فأنا أرجو ان ساوركم شك فيما أقول ، أن تتحققوا مما قررته.

المتهم ـ تسمح يا سيدى الرئيس .

الدفاع ـ أرجوك يا دكتور ألا تقاطعنى ..وأنا استشهد بجميع الاخوان فى الاسكندرية بل أستشهد بسكان حى الحدرة بالذات .. فهولاء يشهدون بكذب ما قرره الدكتور أنيس الخشن بالأمس .. مثل ثان .. قال لكم فى عبارة هازئة لا تليق بشاهد جد ، ولا تليق بشاهد يمارس مهنة الطب .. بنات الذوات وأبناء الذوات .. وكان فاكر أن المحكمة بتاكل من الكلام ده .. احذروا هؤلاء المنافقين . لقد كانوا فى الماضى منافقين وهم فى الحاضر منافقون .. احذروهم .. انى أقولها كأخ . لم يكن لى غرض فى الماضى ، وليس لى غرض الآن ، ولن يكون لى غرض فى المستقبل ، الا مصلحة هذا البلد ... قال .. ان النقيب بعث ابنه اللى بيتعلم فى كلية فيكتوريا الى لندن ليدرس الطب على نفقة الدولة .. وقد كذب الرجل .. وكذب الرجل بيقين .. لقد سافر الدكتور أدهم ابن الدكتور النقيب الى انجلترا فى أول يناير سنة ١٩٤٥ وعلى نفقة والده . وقد كان طوال الفترة التى قضاها هناك مثال التهذيب والأدب.. وجاءت تقارير جامعة كمبردج تشيد بمثابرة هذا الشاب مثابرة عجيبة على الدرس . فطلبت ادارة البعثات فى لندن فى صيف سنة ١٩٥٠ أن يكمل تعليمه فى الفترة الباقية .. وسترونها عاما وشهرا على نفقة الحكومة . بشرط ان يتخصص فى الجراحة .. فقبل الرجل . وشاءت ارادة الله ـ لذكائه ومثابرته ـ ألا يبقى على نفقة الحكومة الا عاما وشهرا .. تخصص فى الجراحة فعلا كما اشترطت ادارة البعثات .. وأنا أقرر هذه الواقعة وأطلب الى حضراتكم أن تتحققوا من صدقها . والأمر ميسور عليكم فلا أيسر على المدعى العام من أن يتصل بادارة البعثات حتى تسرد له الحقائق التى تشرفت بذكرها لكم ، وذلك لكى تقتنعوا بأن هذا الشاهد كان حانثا فى يمينه . عابثا بقوله أمام حضراتكم ـ مرجعا وفعلا ـ وان عباراته كانت هازئة عابثة فى مكان لا يحتمل العبث بمثل هذه العبارات.. واظن أنه قد تبين لكم كذب قوله فى هذه الواقعة باعتراف المدعى العام نفسه .. وهل ذمة الشاهد تقبل التجزئة .. وعلى سبيل التشفى أيضا ، قال لكم ان الحفلة الخيرية التى أقامها الدكتور النقيب فى حديقة المستشفى وفنائه كان فيها الملك . وكانت فيها راقصة . ولكن الشاهد المتزمت بالدين قال .. اسمحوا لى ألا اذكر أسماء الراقصات .. ليه يا أخى ؟.. ما هى أسماء الراقصات معروفة .. يعنى الرجل يقول الحق ويخاف من ربنا !! يا سلام .. أنا كنت احد الذين شهدوا هذه الحفلة.

ولقد كانت من أنجح الحفلات الخيرية فى مدينة الاسكندرية . وكان الملك السابق فيها حقا . ولكنه لم يطل البقاء . اذ هو لا يطيق أن يبقى وقورا فى مكان تحت أنظار الناس .. لقد ترك الحفلة قبل الساعة الحادية عشرة وانصرف .. ولا كان فى الحفلة راقصات ولا سهر مع راقصات ، ولا كان فيه حاجة من دى أبدا .. الى آخر الخرافات التى تخيلها الشاهد أمس .. وأنا أشهد على صحة قولى مئات من افاضل الناس فى الاسكندرية الذين حضروا الحفلة . فقد كان فيها عدد كبير من الأطباء والمحامين وشهدوا الحفلة .. أشهد هؤلاء جميعا وأشهد كل من أسهم فى هذه الحفلة بما يستطيع ، على صدق قولى وكذب دعوى الشاهد .. ولكن الشاهد الحاقد لابد من أن يتخيل ، فيتخيل هذا الخيال البغيض .. ومع ذلك .. هل جرأ الدكتور أنيس الخشن على أن يقول انه رأى الملك وهو يصعد مع الراقصة . وهل جرأ على أن يقول انه رأى الراقصة تتبع الملك ؟ كلا .. ولكنه قال .. أنا سمعت .. وسمعت من من ؟!.. يقول هو .. سمعت من الممرضات اللى بيقال عنهم انهم كانوا مظهر البلاء ، فهو حتى فى هذا الذى تخيله لم يذكر واقعة رآها بعينه ، حتى تعتبر اقواله شهادة ، أو سمعها بأذنه من شهود مشهود لهم بالصدق والأمانة حتى يمكن أن ينطوى هذا القول على دليل .. ولكنه يلوذ بالشائعات .. وعليه .. فيجب الا يؤخذ بشهادته .. **خذوا يا حضرات القضاة الأجلاء** ، أعانكم الله وأعاننى ، مثلا جديدا على أن هذا الشاهد يجب الا تأخذوا بشهادته ... قال من ضمن ما قال .. قال .. وأنا كمان تحريت فوجدت أن بعض اثرياء اليهود الذين قبض عليهم بعد حرب فلسطين .. — وحرب فلسطين دى كانت فى سنة ١٩٤٥ وما بعدها — وحضرته ترك المستشفى فى سنة ١٩٥٠ — ...

المدعى العام — لم يقل الشاهد عن حرب فلسطين شيئا ، ولكنه تكلم عن أيام الحرب العامة ...

الدفاع — الحرب العامة يا راجل كانت حرب اليهود .. هو قبض على اليهود الا فى حرب فلسطين ؟

الرئيس — أيوه .. أيوه ..

الدفاع — قال .. ان بعض اثرياء اليهود الذين قبض عليهم أبان حرب فلسطين كان فيهم ناس ، النقيب جابهم المستشفى ، وكانوا يقيمون بالمستشفى ويدفعون أجرا لذلك ، بدلا من الاعتقال .. الكلام ده أفهم أن يقال فى قهوة .. أما أن يقال هنا امامكم فغير لائق .. ارجو الا تتركوه .. يعنى ايه ده ؟! ... يعنى النقيب وزير الداخلية والا ايه ؟! .. من أين له سلطة

احضارهم من السجن وجعلهم يقيمون فى مستشفى المواساة ؟! .. يبقى النقيب جابهم المستشفى ازاى ؟! .. وقد ثبت من بعض الأوراق أن الذين أرسلوا الى المستشفى .. مش النقيب اللى جابهم ، انما الذين قبضوا عليهم هم الذين أرسلوهم الى المستشفى .. وأرجوكم اعفائى من الأسماء ، واذا أردتم الحقيقة فلكم أن تعرفوها من الداخلية .. ثم ثبت أن من دخل المستشفى هو مريض يهودى واحد .

الرئيس ـ مين اللى بعتهم ؟.. وزارة الداخلية ؟

الدفاع ـ اذا كنتم عاوزين تعرفوا الحقيقة ، تقدروا تجدوها فى وزارة الداخلية .

الرئيس ـ طيب قل لنا مين اللى بعتهم ؟

المتهم ـ اللى كان متولى أمر المعتقلين اليهود ، الداخلية طبعا ، وكانوا بيودوهم فى معتقل أبى قير .. واللى دخل فى المستشفى واحد يهودى بس .. واحد بس ، واللى جابه هو حكمدار البوليس ، واترجى المستشفى انه يجى بحرس وكانت حالته حالة واحد مريض بمرض خطير خالص .. كان عنده جيب بالبلعوم .. واحنا لم نعالجه فى المستشفى . وفضل لغاية ما سافر انجلترا ، واحنا رفضنا قبوله فى المستشفى ، لأنه بيزعج المرضى . لأنهم طلبوا منا اننا نخلى معاه الحراس فى المستشفى .

الدفاع ـ اذن لقد تمخض الأمر عن يهودى واحد وقد نقل الى المستشفى بأمر الحكمدار ولا دخل للدكتور النقيب بهذا الموضوع .. لقد قال الدكتور الخشن .. الواحد ازاى يقعد فى المستشفى دى خمسة شهور . ده يا يتعالج أو يروح يموت أحسن .. اذن ومن أقواله هو .. يثبت أن هذا المريض اليهودى لم يمكث فى المستشفى خمسة شهور .. ولو أن مثل هذا القول صدر من رجل من رجال الشارع لاستنكرناه ، فما بالكم وهو يصدر من طبيب .. لا يخجل من أن يصرح به فى المستشفى .. ده أنا على كده كان زمانى مت .. ده أنا عيان من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .. هل هذا كلام يصدر عن طبيب ؟! .. واذا أضفنا الى هذه الحقائق التى تشرفت بعرضها على حضراتكم أكاذيبه فى خصوص البولنديات ، لتبين لكم مدى ما وصل اليه هذا الرجل من حقد .. نحن نريد أن تكون ممرضاتنا ممتازات .. ولكنا لم نصل بعد الى هذا الفن .. التمريض فن .. ولكنا لم نصل بعد الى الدرجة المطلوبة .. الراجل ده كان حيموت .. ده كان بيضطر انه يسافر الى الخارج ويتعرض للأخطار علشان يجيب الممرضات .. واذا أضفتم تعبيراته وتخيلاته فى خصوص هذه الوقائع جميعا ، ليصور لكم أقصوصة خيالية ، سداها ولحمتها

الكذب ، وهدفها الافتراء والنيل من هذا الرجل ، خرجت بنتيجة لا اشك فيها لحظة .. وهى أن شهادة هذا الشاهد لا تصلح سندا لأى اتهام فى الوجود ، مهما تفه هذا الاتهام ... واظنكم لاحظتم كما لاحظت انا .. ان الشاهد لم يقل انه راى منكرا بعينه .. بل قال انه كان يسمع عن حكاية استعراض البولنديات .. ولقد سأله سيادة الرئيس .. انت شفتهم . فرد بالنفى .. وقال انه بيسمع هذا من الممرضات .. أى أن واقعة واحدة لم يرها الرجل بعينه ، ولم يسمعها مباشرة عن الشهود عليه .. واذن فكل ذلك لايعدو شائعات ورجم بالغيب ، وكما قلت لكم .. نحن الآن ضحايا الاشاعات ، فيجب أن نكون أشد الناس كراهية للاشاعات . والغريب فى الأمر .. أن الأمة دى زى اللى ربنا خلقها لكى تكون معمل تفريخ للشائعات !.. القصة بعد خمس دقائق تبقى حدوته طويلة لها وقائع وأذيال واطراف .. اننا الآن نحارب الاشاعات ، وبناء عليه فيجب ألا ننصت الى ما قاله هذا الشاهد .. هذه هى شهادة الدكتور أنيس الخشن .. وانا الآن سأستعرض اقوال الشاهدين الآخرين .. ولأبدأ بشهادة الأستاذ نجيب الهلالى .. لقد سمعنا وسمعتم حضراتكم شهادة الأستاذ نجيب الهلالى .. والذى سمعناه لم يكن فى الواقع شهادة فى القضية ، بل كان دفاعا عن نجيب الهلالى وعن بعض تصرفاته ... انا باشعر **ان من ضمن مميزاتكم ، أنكم لستم قضاة محترفين** . ولذلك أحس بأننى أخاطب أخوة مش ناس لابسين أوسمة .. هل ما سمعناه بالأمس ، وما ذكره حضرته فى التحقيق يعتبر شهادة ؟.. وهل يمكن أن تدين هذه الشهادة – ان كانت هى شهادة – الدكتور النقيب ؟.. أم هى دفاع عن تصرفات حضرته ، حين ولى الحكم وما فعله أثناء توليه الحكم .. ايه أقواله ..؟ القصة مملة مكتوبة فى ست سطور فى ملفات التحقيق .. حافظ عفيفى اتصل به فى التليفون ثم قابله .. ثم حدثه وقال له ان الملك عاوزك تعين الدكتور النقيب وزيرا للصحة .. ثم يقول ان الدكتور حافظ عفيفى أعاد عليه الحديث مثنى وثلاث ورباع .. ومن صفحة الى صفحة .. فى هذه القصة المملة .. طيب .. وبعد ايها المحامى القديم الذى يعرف معنى الشهادة !!.. وبعد .. لقد رفض هذا الطلب ولم يعين النقيب وزيرا .. اذن ما ذنب النقيب ... هل سعى اليك الدكتور النقيب فى أن يعين وزيرا ؟ لا .. وهو لم يعين بالفعل .. اذن ما جدوى هذه الشهادة وما دلالتها .. حضرة المدعى العام لم يعجبه الحال .. لقد وجد ست صفحات فقط ولم يخرج بنتيجة ، فقال له .. بس قل لنا انت مرضتش تأخذه ليه ؟ فقال .. لسببين .

السبب الأول ـ أننى قرات فى الصحف انه كان اشترى أرض من أراضى الحكومة . والسبب الثانى ـ السمعة العامة . ووظائف الوزراء يجب ألا يتولاها الا الأشخاص الذين لم يتعلق بسمعتهم العامة ريبة أو مظنة. هذا هو ما انتهى اليه رجل .. كان رئيس الحكومة فى هذا البلد .. أما السبب الأول ، فقد ثبت أنه غير صحيح . فالدكتور النقيب لم يشتر فى حياته سهما من أطيان الحكومة .. أما السبب الثانى وهو السمعة العـــامة ..

الرئيس ـ ألم يشتر أرضا فى مريوط ؟

الدفاع ـ أبدا .. ولا سهم .. أما السبب الثانى وهو السمعة العامة .. فردى عليه أن عبارة السمعة العامة لا يمكن أن تكون دليلا .. والأستاذ نجيب الهلالى كمحام قديم يعلم ذلك ويعلم .. ودعونى أجهر بهذا .. اننا لو حكمنا عليه بالسمعة العـــامة .. لما كان نائبا ولا شيخا ولا وزيرا ولا رئيسا للحكومة ...

الرئيس ـ أرجو الدفاع للمرة الثانية الا يتعرض للشهود والا يجرحهم .

الدفاع ـ أنا أجرح شهادة شاهد اثبات .

الرئيس ـ لا بلاش تتعرض للشهود .

الدفاع ـ أنا متنازل عنها .

الرئيس ـ يمكن انت زعلت علشان كلمة لص ؟

الدفاع ـ هذه تعبيرات لا يفهمها .. والا بلاش .. اريد أن أقول ان السمعة العامة لا تكون .. خصوصا اذا ما صدرت من محام ..

الرئيس ـ بلاش مقدمات وامسك فى الوقائع على طول ..

الدفاع ـ وهو كذلك .. لقد قال لنا بالأمس ان الأستاذ فريد زعلوك ذكرنى بواقعة حصلت فى سنة ١٩٤٢ .. وجه رئيس حكومتنا السابق يقول لنا الحدوتة الطويلة .. وأنا فى الواقع أرى أنه من تضـــييع الوقت أن اتمشى مع أقواله لأنها لا تستأهل ذلك .. لقد جاء الرجل بالأمس ليدافع عن نفسه ، لا لكى يشهد .. ومع ذلك قال .. أنا الاشاعات لا ابنى عليها حكمى .. طيب كويس .. اذا كنت تقرر أن الشائعات لاتبنى عليها حكمك فما بالك قد كبدت نفسك مشقة الحضور لكى تحـدثنا عن شائعات .. لقد تكلم عن سمعة الوزراء .. وأنا أرد على ذلك فأقول ان أحد الوزراء كان مشهورا عنه أنه « دون جوان » المملكة المصرية .. وده كان من مساوىء العهد الماضى ... أنا لازم أتكلم معاكم بكل صراحة ...

ده كان مبسوط من هذه التسمية ، وكان مسمى نفسه « دون جوان » المملكة المصرية ... وهذه هى السمعة التى كان يحافظ عليها الهلالى !!.. وغيره وغيره .. أنا لا أريد أن أتزيد .. فأنتم فيكم فطنة .. وانا أعتمد عليكم .. واصارحكم أن ما ادلى به الأستاذ الهلالى لم يكن شهادة .. هل نحن نسينا الوثيقة .. ده عمل فيها فاروق اله .. وطبعا أنا بأقصد وثيقة تشكيل الوزارة ..

الرئيس ـ لترفع الجلسة الآن للاستراحة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الثالثة والدقيقة الأربعين بعد الظهر)

(وأعيدت فى الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة عشرة بعد الظهر)

الدفاع ـ كدت أكتفى من مناقشة أقوال الشاهد الثانى السيد أحمد نجيب الهلالى ولا أرى مبررا **ياحضرات القضاة الأجلاء** لتضييع وقتكم بسماع أقوال لا يمكن أن ترتفع أمام ضمائركم النيرة .

انتقل بعد ذلك الى اقوال الأستاذ حسين فهمى . أسألكم وأسأل حضرتى المدعيين هل أقوال الأستاذ حسين فهمى فى الجوهر وفى الحقائق التى قررها بصفة يقينية ، وفى تلك التى أساسها على الشائعات ؟ اذ ان الاشاعات هى عدو لنا جميعا ولا يجوز أن يكون لها وزن فى ميزان هذه المحكمة بنوع خاص . فماذا قرر هذا الشاهد من شهود الاثبات ؟ قال : انه عرف الدكتور النقيب من عام ١٩٣٢ . كما قال فى أقواله فى التحقيق . ولا أدرى أن كان ذكر ذلك بالأمس ام لا . ولكنه ذكرها يقينا فى التحقيق ، وانه كان يزوره فى المستشفى وفى عيادته الخاصة من لدن هذا التاريخ . كما قال ان الدكتور النقيب على الرغم من انه لم يمكث فى مدينة الاسكندرية حتى هذا التاريخ الا أعواما قليلة ، كانت له سمعة ومكانة مرموقة كطبيب . **هذه هى الحقيقة الأولى** . أحب أن اقف بكم هنيهة فى دلالة هذه الوقائع التى صدرت عن الشاهد وعن يقينه وعن اقتناعه الخاص ، ومن ثم فهى تدخل فى مدلول الشهادة الصحيحة .

دكتور له عيادة وله مستشفى ، يتردد عليه كبار القوم مثل الأستاذ حسين فهمى . رجل مثل هذا .. يقرر أمام محكمة الثورة ان الدكتور النقيب كان دكتورا ممتازا ذا مركز ممتاز فى مدينة كبرى كمدينة الاسكندرية . هذه هى دلالة الواقعة الأولى **يا حضرات القضاة الأجلاء** . انتقل بكم بعد ذلك الى **واقعة ثانية** قررها أيضا على سبيل اليقين والجزم . قال : انه مر بجمعية المواساة زمن عصيب وقد كان حقا زمنا عصيبا فى الأعوام ٣٢،٣٣،٣٤،٣٥ . الى ما قبيل الحرب الثانية . كانت تمر بمصر

فى هذه الآونة ازمة طاحنة لا اخالكم قد نسيتم أثرها . اذ اشتدت الأزمة، وأثرت على المؤسسات الخيرية التى تعيش من استنداء اكف المحسنين . . والمحسنون اذا قل ما لهم قل عطاؤهم . فقال ان الدكتور النقيب انضم الى الجمعية كمجاهد فى سبيل رسالتها القومية . ثم قرر حقيقة كبرى **يا حضرات القضاة الأجلاء** . وهى فى نظرى كفيلة بأن تلقف كل شىء ان وجدتم فى سلوك الدكتور النقيب شائبة ما . . قال ان اول من فكر فى انشاء هذا المستشفى هو الدكتور النقيب . وقال انه قارن الفكرة بالعمل . فبالرغم من أن التفكير فى هذا الوقت كان تفكيرا خياليا . فجمعية تكاد تتضور جوعا لقلة المال الذى فى يدها ، داب الرجل ، وظل يرسم الخطط . ثم رأى أن ينشىء مستشفى على أحدث النظم . فقال بأننى اسافر الى الخارج وأحضر رسما لمستشفى على أجمل ما تكون المستشفيات الحديثة . فانتقل الى الخارج . وفى هذا الخصوص يسرنى أن اذكر لكم ان الدكتور أنيس الخشن قال فى أقواله فى التحقيق ، لا فى أقواله أمامكم ويظهر ان هذه غلطة تفيد الدكتور النقيب . فتعمد أن لايذكرها ، قال : ان الدكتور النقيب جاء برسم على نهج مستشفى مارتن لوثر فى المانيا ! وفعلا جاء الرجل بهذا النظام الموجود الآن على الطبيعة الذى يشهد ماديا بانه مثل لمستشفى من أرقى مستشفيات العالم .

الواقعة الثالثة ــ يحدثنا بعد ذلك الأستاذ حسين فهمى بأن الدكتور النقيب بعد أن عاد من أوروبا أختير مديرا للمستشفى بالاجماع . ولم يكن الرجل فى هذا الوقت أى فى عام ٣٥ أو قبل ذلك بقليل من أصحاب الجاه ولا أصحاب النفوذ بل لم تكن له عائلة . مجرد عائلة فى مدينة الاسكندرية . كما كان الملك السابق الطاغية يعبث فى انجلترا ! ويقرر الأستاذ حسين فهمى أنه اختير فى هذا الوقت بالاجماع . . بالاجماع من أفاضل القوم فى مدينة الاسكندرية من أمثال الأستاذ حسين فهمى . فكان هذا الرجل ــ وارحموا شيخوخته ــ يعلم أن المتهم أمامكم ليس يا حضرات القضاة الأجلاء ــ مجرد تحقيق . . هذه حياة بشرية تولد وتنشأ . . وأولاد ، يسر الله لها الأمر لكى تقضى الحياة كما قرر لها الله . ارحموا هذه الشيخوخة . كان هذا الرجل هو كل شىء فى المستشفى . اذ كان المستشفى مفلسا . كان مديرا وتمورجيا ودكتور عيون وجراح اذن ، وامراض جلدية . . . كان مجموعة أطباء فى طبيب واحد . . كان دائما فى المستشفى يحرك كل شىء . فالذى جاهد فى وقت العسرة . . . ده ربنا فضله . . والذين يجاهدون فى وقت العسرة يفضلون على من يجاهدون فى وقت الرخاء . والرجل جاهد فى وقت العسرة .

جاهد أعواما طويلة حتى استقر هذا الصرح الشامخ على أساس سليم .

وفى هذا المقام **يا حضرات القضاة الأجلاء** ، اذكر لكم واقعة أعلمها أنا، كما يعلمها رجل عادل تتصلون به وهو الأستاذ سليمان حافظ . بعد أن بدأ العمل فى المستشفى فرغ المال من أيدى الجمعية وكان الاقبال على المستشفى لا يزال قليلا . وكانت الدنيا فى أزمة طاحنة كما قلت ، فهل تعلمون انه حجز على جميع أجهـــزة وأدوات المستشفى ؟ هل تعلمون أنه حجز على جميع متعلقات جمعية المواساة الاسلامية فى مدينة الاسكندرية ؟ هل تعلمون انه رفعت دعوى واشهر افلاسها . صحيح أن الجمعيات الخيرية لا يشهر أفلاسها ـ أحسن الادعاء يزعل ـ وانما أقصد تصفيتها .. وزميلى الفاضل الأستاذ سليمان حافظ ، رفعت احدى قضايا الحجز من مكتبه . وأنا كمحام فى هذا الوقت فى مدينة الاسكندرية ووثيق الصلة الى ابعد حد بالأستاذ سليمان حافظ ، كنت أعلم هذه الحقيقة !!

مرت هذه الكارثة . واحتملها الدكتور النقيب كالمؤمنين الصابرين ، حتى اجتازت الجمعية واجتاز المستشفى هذه المحنة . وهذه حقيقة ثالثة فى أقوال الأستاذ حسين فهمى .

الحقيقة الرابعة . قال لكم ان الدكتور النقيب كان مثـــلا للمدير الحازم فى ادارة المستشفى من الناحية الفنية والناحية الادارية . وقد راى حضرة الرئيس الفاضل أن يستوضحه فى هذه المسألة . اذ لم يكن قد سمع بعد حقيقة الواقع الا ماشهد به الشهود السابقون ولا فيمـا تضمنه ادعاء المدعين . فأصر على أن ادارة الدكتور النقيب كانت مثال الحزم ، وكان مخلصا فى ادارته المستشفى الى أبعد حد .

حضرات القضاة الأجلاء .. هذه هى الحقائق المادية التى انطوت عليها شهادة الشهود . ما عدا ذلك مما ذكره فى التحقيق ، أو مما ذكره أمام حضراتكم لا يعدو أن تكون شائعات . قال انه بعد ان ترك الدكتور النقيب المستشفى فى أواخر سنة ١٩٥٢ تأدى اليه نبأ بعض الشائعات من انه كان هناك جناح للملك السابق ، وقال انه سمع ! وانا أقول لكم نحن فى أزمة عالجوها وانا عارف انكم حتعالجوها منتصرين ان شاء الله . قال لكم انه سمع بعد ان ترك النقيب المستشفى ، بأنه كان هناك جناح الملك وانه سمع بعض ما كان يتردد على السنة الناس والأطباء . سمع باشاعات واشاعات ، وكما قلت لكم لا يمكن أن يبنى عليها شىء . وهى فى أقوال الشاهد جاءت عابرة ، وجاءت بعد أن ذكرت هـــذه الحقائق جميعا . فضعوا فى ميزانكم الدقيق الحقائق التى ذكرها فى كفـــة ، والشائعات فى كفة أخرى . ولا شك أن كفة الحقائق سترجح مرات ، كفة هذه الشائعات . ومن ثم **يا حضرات القضاة الأجـلاء** ، لا أعدو

الحقيقة مثقال ذرة ، ان قلت لكم ان شهادة الأستاذ حسين فهمى كانت برمتها لصالح الدكتور النقيب . وتؤيد دفاعه تمام التأييد . أما ماشاع وذاع ، فكما قلت لكم حتى المظاهر تنقصها .

أضيف الى ما ذكره الأستاذ حسين فهمى أمام المحكمة ، والى ماذكره فى التحقيق حقائق أخرى تجدونها فى الكتاب هنا « مشيرا الى كتاب مع الادعاء » ـ أطلب اليكم كقضاة ـ وكامل لهذه الأمـــة ـ أن تطلبوا الى المدعين بالحق المدنى أن يكونا منطقيين مع أنفســهما . أما أن تكون العبارات المدونة فى مجلس ادارة المستشفى صحيحة فهى حجة للدكتور النقيب . وبالتالى تنقض هذه الادعاءات ، وأما أن تكون غير صحيحة فكان يجب على حضرتيهما أن يقدما لكم أعضاء مجلس الادارة اذ لا أفهم هذه التفرقة . ثم هذه تدخل فى ادعائهما فالادعاء موضوع انشاء « افساد الحكم » . كلام لتلميذ فى المدرسة يكتب فيه طول السنة الدراسية ولايشبع . واذا كانت هذه الادعاءات بهذا المدى من الاتساع فكان يجب على حضرتيهما أن يقدما أعضاء مجلس الادارة . فان كانا يعتقدان أن ما اشتمل عليه هذا الكتاب صدقا وهو صدق حقا ، ما جاز لهما أن يطعنا فيما اشتمل عليه هذا الكتاب .

ومع ذلك . . ممن يتكون مجلس ادارة مستشفى المواساة ؟ هــذا المجلس **يا حضرات القضاة الأجلاء** . مكون تكوينا حكوميا . فيمثل الحكومة المصرية ثلاث من وكلاء الوزارات . ثلاث لا واحد . الدكتور شوشة . والدكتور محمد أبو العلا . والدكتور نظيف . دائما يشمل على ثلاثة من وكلاء الوزارات . يمثلون الحكومة . غير نفر من أفاضل الناس فى مدينة الاسكندرية كالأستاذ حسين فهمى . فهل هؤلاء جميعا لا ضمائر لهم ؟ ان كانوا كذلك ، فلماذا قدمتم الدكتور النقيب وحده . فهذا المجلس بحكم تشكيله ، هو مجلس كان يصدر قرارات صحيحة طبقا للثابت فى هذا الكتاب .

ومع ذلك آية الخلاف اللى بين الدكتور النقيب وبين ديوان المحاسبة؟ صدقونى كمواطن ـ وكرجل خابر الحياة القانونية على الأقل ـ ديوان المحاسبة بدا كما بدأت مصلحة الضرائب . أنا كان عندى قضية رجل بائع لب . تصوروا ان مصلحة الضرائب تقول ان ايراده فى السنة كام . قالت ان ايراده ١٠ آلاف جنيه . تصوروا ان المحكمة استساغت هذا القول ولم يلغ الحكم فى الاستئناف الا بعـــد أن ذقت الأمرين . ديوان المحاسبة ناس معاهم شهادات ودبلومات فى كلية التجارة يعرفوا يجمعوا ويضربوا ويطرحوا . . وماشيين على روتين الحكومة . وما جاوزوا هذا

الروتين أو ابتعدوا عنه ، فهو فى نظرهم الحيـاة . ولحسن الحـظ قيادتكم أعلنت المرة تلو المرة بأنكم ستحاربون الروتين الحكومى . بل أعلنتم بأنكم لن تتبعوا هذا الروتين فى خصـوص مديرية التحرير . ولا شك أن هذه التصريحات ابلغ رد على مناقضات ديوان المحاسبة التى سأتحدث عنها بعد قليل . انتهينا من الشاهد . وأثبت لكم ان قرارات مجلس الادارة كانت صحيحة وسأضرب لكم مثلا عن قرار فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٥١ كان الدكتور النقيب انتهى من تأسيس المعهد الطبى الذى هو أعجوبة الشرق وثانى معهد فى العالم كله . فطلب من مجلس الادارة – الدكتور شوشة نفسه طبقا للثابت فى المحضر – منح الدكتور النقيب ٥٠ جنيها فى الشهر كمرتب له على ادارة المعهد الجديد ، ثم ذكر مجهود الدكتور النقيب بما يستحقه من الشكر والتقدير . فهل تدرون حضراتكم ماذا كان رأى الأسـتاذ حسين فهمى طبقـا للثابت فى المحضر .. ٥٠ جنيها ، ٥٠ جنيها ايه .. ده احنا لو اعطيناه الـ ٥٠ جنيها فوق مرتبه من أجل ادارة مستشفى المواساة وحده لكان أقل مما يستحق. وايده فى ذلك باقى الأعضاء . فخجل هذا الرجل وسكت ولم يقدر يقول اعطونى ٦٠ جنيها ولا ١٠٠ جنيه ! دارت الأيام دورتها ودار الفلك دورته . وترك الرجل المستشفى . هل تعلمون ما هو حادث الآن .. عين الدكتور محمد أبو العلا لادارة المعهد بـ ١٠٠ جنيه فى الشهر . هذه صورة أتشرف بتقديمها اليه للدلالة على أن هذه القرارات لم تكن تحت تأثير ما . الا تحت تأثير الدافع الذى أحسه رجال الادارة فى اخلاص هذا الرجل وتفانيه تفانيا عجيبا فى ادارة المستشفى وفى انشاء هذا الصرح العـالمى .

أنتقل بكم بعد ذلك الى شاهد وهو الـدكتور يوسف رشاد . وصدقونى ان قلت لكم اننى لا أعرف هذا الرجل من قبل ، كما أعرف الدكتور النقيب اذ أننى بحكم حياتى التى اخترتها لنفسى كنت بعيدا عن الناس . وأنا أعتقد أن الدكتور يوسف رشاد نطق بلسان الحقيقة اذ أكد الصفات الطيبة للدكتور النقيب فى ادارة المستشفى ، كما نفى عنه كل سوء فيما زعمه الدكتور أنيس الخشن وأخوانه . وأنا أمثل الدكتور أنيس الخشن واخوانه باخوة سيدنا يوسف . جاءوا أباهم باشاعات عن أخيهم يوسف وهم ظالمون . قال يوسف رشاد أنه كان وثيق الصلة بالملك . وما فى ذلك نزاع . وقال انه لم ير سوءا فى ادارة المستشفى وفى جميع المرات التى ذهب فيها مع الملك السابق الى هذا المستشفى لم ير سوءا . وفى كل مظنة سوء ، وكل ريبة فيما زعمه شاهد الاثبات

الاول فى خصوص هذا الرجل . كما قرر الرجل صدقا بأن علاقة الدكتور النقيب بفاروق لم تتعد أن تكون علاقة رجل بطبيب . وهذا الرجل كان مملوءا بعقد نفسية . فاذا قال لكم الدكتور النقيب ان هذا الرجل توهم أنه جراح لا يشق له غبار ، وكانت حوادثه التى تستدعى الجراحة أكثر من أن تعد ، والدكتور النقيب لم يقلها لى . وانما نستطيع أن نستنتج . وفى استطاعتنا لو تصورنا هذا الذى كان يحدث تحت سمعنا وبصرنا ، أن الدكتور النقيب علامة فى هذا الفن .

والشاهد الثانى الدكتور أبو العلا – هذا الرجل وكيل وزارة الصحة الآن ، وليس من المستساغ عقلا أن يحابى الدكتور النقيب ، فهو بحسب ثقافته – وبحكم المنزلة الكبيرة التى يشغلها كوكيل وزارة فى وزارة الصحة تنتفى أقواله عن الريبة والشك . وقرر هذا الشاهد أيضا حقائق يقينية عن حسن الادارة فى أجمل صورها . ومن ناحية الفن ومن ناحية الادارة ومن ناحية الحزم ، كما قرر أن القرارات التى كان يصدرها مجلس الادارة كانت تصدر بعد بحث ومناقشة . وأيده فى ذلك الاستاذ حسين فهمى ، بأن قرر هو أيضا بأنه لم يقع علينا أى تأثير ، وأنهم ما كانوا يقبلون أن يؤثر عليهم فى اصدار هذه القرارات .

شاهدان ذكرا حقائق تأيدت بأقوال الأستاذ حسين فهمى ، وهو شاهد الاثبات . كما تأيدت بالحقائق الاخرى مما تشرفت بذكرها لحضراتكم .

فى الجلسة الاولى ، كنت طلبت اليكم استدعاء الدكتور عدلى قطرى مدير مستشفى المواساة الحالى ، فلما سألنى حضرة الرئيس عن الواقعة التى أشهد عليها هذا الشاهد والآخرين ، قلت له اننى أشهد الثلاثة على واقعة واحدة . فرايتم ما دامت الواقعة واحدة ، الاكتفاء بشهادة الدكتور أبو العلا . وقد شاء حسن الطالع أن أجد أقوال الدكتور عدلى قطرى فى قضية الغدر ، فقد سئل أمام محكمة الغدر فى جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٥٢ – فقرر هذا الرجل – واسمحوا لى اقرا عليكم سطورا او بعض سطور : « أنا أشتغل فى المستشفى من سنة ١٩٣٩ . واللى أقدر أقوله ان ادارة الدكتور النقيب ادارة حكيمة وكان العمل فى مدتها ماشى بكل نظام . ولكن فى المدة اللى كانت المستشفى بدون مدير بعد خروج النقيب تدهور الحال فى المستشفى مع أن الاطباء كانوا همه بذاتهم الذين كانوا يعملون مع الدكتور النقيب » .

هذه شهادة المدير الحالى **يا حضرات القضاة الاجلاء** . ولا أظن ان انسانا يمكن أن تمتدح ادارته على أكمل من هذه الصورة التى نطق بها الدكتور عدلى قطرى .

سئل أمام المحكمة : هل الدكتور النقيب حينما ترك المستشفى كان رصيده ١٤٠ الف جنيه · وقد سدد الرجل من قبل ١٨ ألف جنيه كان المستشفى مدينا بها طبقا للثابت فى دفاتر المستشفى · فيكون الدكتور النقيب حينما ترك المستشفى كان رصيده ١٥٨ الف جنيه · فما مقدار الرصيد الآن ؟ وكان ذلك بعد عام وشهر أو اكثر منـــذ ترك الدكتور النقيب المستشفى · فكان الجواب أن الرصيد الان ـ وهذا الكلام كان فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٥٣ ـ ١٣٢ر٤٧٢ جنيها و٩٣٦ مليما · أى أن ال ١٤٠ الف جنيه النقدية التى تركها الدكتور النقيب بخلاف ال ١٨ الف جنيه التى سددها نقصت فى خلال عام حوالى ٨ آلاف جنيه ·

يقول مدير المستشفى أنه على الرغم من أن الاطباء هم هـــم ·· ساءت ادارة المستشفى · وتدهورت حالته ! وســـئل هل لاحظت أن ادارة المستشفى كانت تحترم اللائحة ، أم كانت تخبط خبط عشواء ·· فأجاب : أعتقد أنها كانت تحترم اللائحة·واللائحة كان فيها اختصاصات واسعة · هذا غير اللائحة الموجودة الآن · بعد خروج الدكتور النقيب وضعت لائحة جديدة ·

س ـ هل كان هناك عبث بأموال المستشفى ؟

ج ـ ما أفتكرش ·

أظن يا حضرات القضاة الأجلاء : فى هذا القدر من اقوال الدكتور عدلى قطرى الكفاية كل الكفاية · فاذا ضممنا هذه الاقوال الى أقوال شهود الاثبات والنفى ، لخرجنا بحقيقة لا يرتقى اليها الشك فى حزم ادارة هذا الرجل ، وفى أنه ارتفع بالمستشفى الى السماء العلا ·

حضرات القضـــاة الأجلاء : جميع رؤســـاء الحكومات والملوك ، ولا سيما فى دائرة الشرق الأوســـط ، كانوا يعالجون فى المستشفى ، والأمراء آل ســـعود والأمير فيصل ونورى السعيد والجابرى والمرحوم رياض الصلح وسلطان لحج والسودانيون كلهم جميعا كانوا يعالجون فى مستشفى المواساة ·

فى مؤتمر الجراحين العالميين الذى عقد فى مصر سنة ١٩٣٨ قال رئيس المؤتمر ـ وهو دكتور بلجيكى اسمه شـــوبيكر ـ قال : مخاطبا المؤتمرين فى هذا المؤتمر ان قال لكم أحد أن فى أوروبا مســـتشفى كمستشفى المواساة فلا تصدقوه ، الدكتور البلجيكى يقول هذا فى حق المستشفى ! واسمع هنا فى حزن وأسى من حضرتى الفاضلين ان المستشفى مكان دعارة · لماذا وما جدوى هذا الكلام ؟ وأى نفع يعود على البلد فى أن يقال هذا الكلام · هم يقولون انه لا يوجـد له مثيل فى

أوروبا · ونحن ننزل به الى هذا الحضيض ·· لمصلحة من هذا ··؟
·· قبل أن أحضر اليكم من مدينة الاسكندرية ، راودتنى ··

المتهم ــ أرجو أن تتكلم عن رصيد المستشفى الآن .

الدفاع ــ هــذه الفكرة التى ذكرها الدكتور النقيب الآن يا ترى ، ما عسى أن يكون رصيد هذا المستشفى الآن ، وقد انقضى عام ونصف عام ؟! اتصلت بالدكتور عدلى قطرى · وقلت أنا محامى الدكتــور النقيب · هل أستطيع أن أعرف مقدار رصيد المستشفى الآن . فأخبرنى بأن الرصيد الآن ١٤٠ ألف جنيه . يبقى بعد عام ونصف ..

الرئيس ــ من مارس لغاية النهارده زاد كام ؟

الدفاع ــ أنا مش عاوز أقول كل الكلام ، فيه موارد أخرى زودت المبلغ ·

الرئيس ــ أيامها ماكانش بتيجى موارد أخرى ؟

الدفاع ــ لا ·· دى كانت موارد استثنائية .

المتهم ــ دى موضوع غير موضوع المعهد · ليس له علاقة بالمستشفى ·

الدفاع ــ ١٤٠ الف جنيه ، يبقى فى خـلال عام ونصـف لم يزد رصــيد المستشفى قرشا واحدا · ولا شك أننا حتى فى هذه الحدود نخرج من هذه المقارنة بأن ادارة الدكتور النقيب كانت فائقة ، وكانت خيرا الى أبعد الحدود · واذا أضفتم لهذا الرقم أن الدكتور النقيب سدد مبلغ ١٨ الف جنيه كان المستشفى مدينا بها ، لخرجتم بأن الرصيد الفردى الذى تركه الدكتور النقيب ١٥٨ الف جنيه .

المتهم ــ أنا كنت بازود رصيد المستشفى سنويا ١٠ آلاف جنيه .

الدفاع ــ تفتكر أن هذه العقول السليمة متعرفش الكلام الى بتقوله ده ·

الرئيس ــ من ابريل لاكتوبر عمل ٨ آلاف جنيه .

الدفاع ــ بس هو قال لى على سياق الحقيقة ، وأنا مش عاوز أقول ·

الرئيس ــ هو مفروض مستشفى زى ده ، بيكسب من المرضى ؟

الدفاع ــ بيكسب من العمال ومن كافة المصادر .

الرئيس ــ هو مهمته أنه يكسب ؟

الدفاع ــ كلما كان رصيده مليان ، كلما كان أحسن · وكلما كان أقدر على الاحتمال ، كلما كان أحسن .

الرئيس ــ بيجيله منين ؟

الدفاع ــ طبيعى من موارد الايراد المختلفةوالتبرعات . وايراد المستشفى نفسه

عن طريق المرضى . انما أردت بالمقارنة المالية الحسابية أن أخرج .. حتى هذه الماديات البريئة ، هى فى صالح الدكتور النقيب وتشهد بأن الرجل كانت ادارته تنتج ربحا وايرادا مدخرا ، وفائضا للمستشفى لا يقل عن ١٠ آلاف جنيه فى العام .

ننتقل بكم بعد ذلك لمسألة أخرى فى كلمة موجزة . قلت لكم أن الدكتور النقيب كما كان هو فكر بمفرده ، وأنشأ مستشفى المواساة .. فكر بمفرده أيضا وأنشأ المعهد الصحى ، وهو ثانى معهد فى العالم أجمع . وكما كان تفكيره فى انشاء مستشفى المواساة تفكيرا خياليا فى نظر الناس فى الوقت الذى فكر فيه فى انشائه ، كذلك كان تفكيره فى اقامة هذا الصرح الشامخ .

الرئيس ــ بيعمل ايه المعهد ؟

الدفاع ــ بيعمل أبحاث .. ويقوم بالابحاث الفنية البحتة . واسمحوا للمتهم أن يقول هذا لانه يفهمها أكثر منى .

الرئيس ــ هل فيه باحثين قائمين بالعملية دى ؟

المتهم ــ لسه لم يبتدئوا .. انما الفكرة أن المريض يدخل من ناحية ، ويطلع من ناحية . وكل حاجة فيه مفحوصة من الاشعة الى التحليل .. ثم يروح للحكيم ، يقوم الحكيم يجد كل الدوسيه جاهز فى نفس الجلسة ، وبدل ما يكشف عليه وبعدين يروح يحلل وبعدين يروح فى حته علشان يعمل أشعة .. كل الحاجات اللى لازمة تمشى على طول فى المعهد ده . الى أن ينتهى عند الطبيب . والطبيب يشوف ايه اللى لازمة على طول . مفيش حته فى الدنيا على هذا النمط الا مستشفى « مايكلينيك » .. اللى راحت لها الملكة السابقة علشان تعالجها .. وأوروبا كلها مفيهاش مثل هذا ..

الدفاع ــ **حضرات القضاة الأجلاء** : انشاء هذا الصرح الذى أخشى الآن على عدده أن يكون قد لحقها الصدأ ، تكلف أكثر من ٧٠٠ الف جنيه .

الرئيس ــ ولحقه الصدأ ليه ؟..

الدفاع ــ لأنى أسمع أن ماحدش ابتدأ يحرك هذا المعهد . تكلف نيفا وسبعمائة ألف من الجنيهات . دبر هذا المبلغ فى الوقت الماضى الذى ما كان يتحرك فيه انسان للخير ، الا لمصلحة يقتضيها مقدما . اما رتبة أو وظيفة أو .. أو .. الخ مما تعلمون . لا شك انها كانت مأمورية عسيرة تثير الشفقة على الرجل الذى نهض بهذا العبء . فأرجو أن تضعوا فى كفة حسنات الدكتور النقيب ، اقامة هذا المعهد والمجهود

المضنى الذى أنفقه وهذا المبلغ الضخم ، فى بيئة وصلت حالة الفساد فيها الى أقصى حدود الانحلال والفساد . هذه حقيقة .

أنتقل بعد ذلك الى كلمة عن ثروة الدكتور النقيب . قالوا لقد أثرى الرجل .. كأن الثراء فى ذاته عيب أو جريمة . كما قالوا أن ثروته جاوزت ٢٠٠ الف من الجنيهات . لقد بالغوا فى تصوير هذه الثروة وتصوير مصادرها .

اذن اسمحوا لى أن اقتطع من وقتكم بضـــعة دقائق لأثبت لكم حقيقة هذه الثروة ومصادرها . فهذا الرجل وهو لا يزال شابا وكان طبيب امتياز فى القصر العينى ، أجرى عملية جراحية فى الليل لأحد الاثرياء فأعطاه هذا الرجل واسمه الجباخانجى مبلغ ٤٠٠٠ جنيه أجرا على هذه العملية . ويشهد على صحة هذه الواقعة رجل لا يزال حيا ، وشاهد عدل هو الدكتور مورو ، وقبض هذا المبلغ استثناء من القاعدة المتبعة وهى أن اطباء الامتياز لا يتقاضون أجور العمليات التى يقومون بها ، بعد ذلك انتقل هذا الرجل الى أسيوط وكان جراحا مســاعدا فيها ، وله عيادة وله مستشفى بها ، وهذه المدينة تزخر بالاقطاعين وأنا رحت هذه البلدة مرة أو مرتين وتبت ولكن أعلم ، ويعلم جميع أبناء المهنة ، سواء أكانوا من الاطباء أو المحامين ، أن أطباء ومحامي أسيوط هم أغنى أفراد الطائفة .

الرئيس ــ وتبت تروح ليه ؟

الدفاع ــ والله أنا رحت لظروف خاصة .. ولا شك أن موكلى كسب الكثير من المال من عمله فى هذه البلدة .. ونقل بعد ذلك الى الاسكندرية . وفى هذا يتحدث شاهد الاثبات الاستاذ حسين فهمى الى حضراتكم فيقول : انه كان جراحا ممتازا فى المدينة وكان له مستشفى وعيادة خاصة . وحضراتكم تعرفون أن مرتبات الاطباء ان هى الا مرتبات رمزية لا تقاس بما يجنونه من وراء فتح العيادات والمستشفيات . ولذلك فان من رأيى عدم التصريح للأطباء بفتح العيادات وأعطوهم مرتبات زى ما هم عاوزين . ولا شك أن هذا الرجل كسب كثيرا من عيادته ومستشفاه وهو رجل كما يقول الاستاذ حسين فهمى كان ذا مركز ممتاز فى المهنة . فبدأ أملاكه بالاسكندرية بأن اشترى قطعة معدة للبناء مساحتها ١٧٠٠ ذراع بسعر الذراع جنيه فبلغ ثمنها ١٧٠٠ جنيه . وأقام عليها فيللا متواضعة بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه ، وكان ذلك فى سنة ١٩٢٧ . وبعد بضعة سنوات من اقامته فى الاسكندرية باع هذه الفيللا بمبلغ ٨٥٠٠ جنيه وكان هذا المبلغ أول ثروته . وحاولت أن أحصل على عقد البيع وهو يحفظ طبعا

عند المشترى وذقت الامرين فى سبيل الحصول على هذا العقـــد فلم أستطع . وكل الذى أمكننى الحصول عليه بعد أن وسطت محاميه فى الامر هو اقرار منه بهذه الصفقة . وبعد ذلك اشترى فيللا رشـــدى وستجدون أن شراءها معاصر لبيع الفيللا القديمة أو بعدها بقليل ، وقبل الحرب أو فى أولها ابتدأ يشترى أطيانا . فاشترى ٢٦ فدانا من أراضى كفر الدوار المجاورة للاسكندرية بثمن هو ١٢٠ جنيها للفدان وجملة الثمن كله هو ٣٠٠٠ جنيه . ثم بدأ يشترى قطعا صغيرة من الارض مرة ٤ أفدنة ومرة ٦ أفدنة وهكذا الى أن تكون فى ملكه ٦٦ فدانا وهو القدر الذى تحدث عنه حضرة المدعى . وستجدون من العقود أن ثمن الفدان فى هذه الارض لم يزد مطلقا عن ٢٠٠ جنيه وهى الارض التى يقدرها حضرة خبير وزارة العدل بستة وثلاثين ألفا من الجنيهات . أنظروا حضراتكم الى هذا التقدير والى الحقيقة الثابتة وهى أن الدكتور النقيب دفع فيها حوالى ١١٠٠٠ جنيه لتروا كيف بالغ خبير وزارة العدل فى تقدير الثمن ب ٣٦٠٠٠ جنيه وقد نسى حضرة الخبير انكم أصدرتم قانون الاصلاح الزراعى وهو من مفاخر هذا العهد ، وقد اشتمل هذا القانون فيما اشتمل عليه من نصوص تحديد ثمن الاراضى الزراعية وجعلها مرتبطة بضريبة الأطيان الزراعية ، وضريبة الأرض فى هـــذه المنطقة لا تزيد بحال عن ثلاثة جنيهات للفدان .

الرئيس – يعنى ٣ جنيه فى ٧ أمثال الضريبة فى عشرة أمثال الايجار ، اذن يكون ثمن الفدان ٢١٠ جنيه .

الدفاع – نعم وهذا يصل بثمن الارض الى حوالى ١٣ ألف أو ١٤ ألف جنيـه لا ستة وثلاثين ألفا كما يقدرها حضرة الخبير . وتعلمون حضراتكم أنه كلما نمت ثروة الرجل ازداد دخله . وكلما زاد دخله كلما نمت ثروته . خصوصا اذا كان يتعهدها كما كان هذا الرجل يتعهد ثروته . وأناشدكم الواقع ان تقدروا ذلك ، وان تقدروا ان هـــذا الرجل لا يشرب الخمر ولا يدخن ولا يلعب القمار . ومن الناس مع ذلك من لاتذهب أمواله فى تلك النواحى المحرمة ، ولكنه ينفق منها على مظهره أو مأكله . ولكن هذا الرجل كان مقتصدا وكانت حياته الخاصة تدعو الى ذلك . ومن الناس من يزيد المال ويربو فى أيديهم ، لأنهم يفهمون الاقتصاد ويدركون معناه فى كل صغيرة وكبيرة . ومن مجموع هـــذه المـــدخرات تتكون الثروات الكبيرة فى الغالب . والنقيب فى حياته الخاصة ، لم يكن هناك مجال للانفاق أو الصرف وكلما اشترى شيئا كلما زاد دخله وزاد ايراده ولذلك كان مركزه ينمو فتنمو ثروته نموا طبيعيا . ولكن الذى أثار

حسد الناس وغيرتهم،وأطلق الاشاعات وراءه،هو العمارتان اللتان يملكهما فى زيزينيا • فقالوا أن النقيب اشترى عمارتين : الاولى بـ ٣٣ الف جنيه والاخرى بـ ٤٣ الف جنيه • فمن أين ربح هذا المال حتى يشترى هاتين العمارتين • ولكن الناس لا ينصفون ولو أنصف الناس لاستراح القاضى • اشترى النقيب هاتين العمارتين ولكنه لم يدفع كل الثمن بل ولم يدفع من ثمنهما الا القليل ، ولا يزال الباقى يقسط عليه ، ولا يزال باقيا فى ذمته ٢٥٠٠٠ جنيه • وهذه حافظة من البنك العربى يقرر فيها بأن الدكتور النقيب مدين بمبلغ ٢٠١٣١ جنيها و ٥٦٦ مليما • وتجدون وثيقة ثانية تثبت أنه مدين لبنك مصر بـ ٢٠٠٠ جنيه • وتجدون أيضا انه مدين لمجلس بلدى مدينة الاسكندرية بمبلغ من المال من حساب العوائد المربوطة على أملاكه ، وحجز عليه وفاء لهذا الدين • والرجل من وقت ان كان معتقلا فى المدرسة الثانوية العسكرية لم يسند اليه عمل جديد وهو كان بيعمل مستشفى خاص جديد ، ولذلك لم يعد لديه من المال ما يمكنه أن يدفع العوائد المطلوبة من البلدية • والسيارة التى يركبها الدكتور النقيب مدين بـ ٧٠٠ جنيه من ثمنها ، والشركة لم تصبر ولم تمهله اذ تأخر فى الدفع فرفعت دعوى ضده وهذه صورتها •

الرئيس ـ اشتريت امتى السيارة دى ؟ بعد المستشفى طبعا ؟ ••

الدفاع ـ نعم بعد أن خرج من المستشفى •

الرئيس ـ طبعا لأن الاول سيارة المستشفى كانت موجودة ؟

الدفاع ـ لقد عجز الرجل عن دفع باقى ثمنها كما قلت لكم ، حتى أن الشركة رفعت دعوى عليه • وأرض مصر الجديدة دفع جزءا من الثمن ولكنه عجز بعد ذلك ••

الرئيس ـ وكان بيشترى ليه امال ؟

الدفاع ـ كان عنده أمل أنه يجيب ايراد يسد منه • ولذلك عجز عن دفع باقى ثمن أرض مصر الجديدة • ولقد حاول الرجل مع الشركة أن تاخذ الارض تانية وتعطيه ولو جزءا مما دفعه ، فلم تقبل الشركة ذلك • هذه هى ثروة الدكتور النقيب • لو قدرت على حقيقتها لوجدتم أنه مدين بمبلغ ٣٥ الف جنيه • وأنا قدمت ما يثبت ٢٦ الف جنيه منها وسيادتكم فى استطاعتكم التحقق من الباقى • ومن هذه الديون ما هو خاص بأجور العمال والكهربائيين الذين يعملون فى اقامة المستشفى الخاص • فاذا خصمتم هذا الدين ورجعتم الى التقديرات الحقيقية الواردة فى

العقود ، لا الى التقدير الذى قام به خبير وزارة العدل ـ وقد ضربت لحضراتكم مثلا على هذا التقدير ـ لوجدتم أن ثروة الدكتور النقيب لا تزيد على الستين ألفا من الجنيهات ، وليست هذه الثروة بالكثيرة على رجل فى الستين من عمره ، وفى المرحلة الاخيرة من الحياة ، خصوصا وقد شهد شاهد اثبات بأنه كان جراحا ممتازا ، وليست هذه الثروة بالكبيرة بالنسبة الى جراح ممتاز يعمل فى مدينة كبيرة ٠

حضرات القضاة ٠٠ فى مدينة القاهرة مجموعة من الجراحين بعضهم من زملاء الدكتور النقيب ولست أريد المقارنة الكامله ٠ وانما أقول أن مظهرهم وطريقة معيشتهم تدل على أنهم يملكون ثروات ضخمة ، هذا فضلا عن أن الكثيرين منهم يملكون من المستشفيات الخاصة ما يقدر بأكبر من مجموع ثروة الدكتور النقيب بأكملها ٠ بقيت بعد ذلك كلمة واحدة ٠٠٠

الرئيس ـ **تحب تستريح شوية ؟**

الدفاع ـ أنا متشكر جدا أنا مش عاوز ٠ وأعمل ايه بعد كده فى المحاكم العادية اذا قدر لى الترافع أمامها ٠٠ وعلى أى حال أنا قربت أخلص ٠٠ قالوا أن الدكتور النقيب اختلس كذا وكذا ٠ فظننت أنكم تريدون الكلام عن صفقة الحديد وحقيقة هذه الواقعة ٠٠٠

المدعى ـ نريد أن نريح الدفاع فنقول : اننا لم نشر الى هذه الواقعة ٠ فليرح نفسه من هذه الناحية ٠

الدفاع ـ وقالوا انه اختلس ٠٠ وصدقونى اذا قلت لكم اننى جزعت عند ما قرأت هذه العبارة فى الادعاء ! فنحن لا نستعمل فى القانون كلمه الاختلاس الا للتعبير عن السرقة ٠ قالوا انه اختلس ١٩٫٠٠٠ جنيه من أجور علاج موظفى السرايات ٠ فهل أخذ الدكتور النقيب هذا المبلغ حقا ؟ .. انكم تقولون انهم كانوا يعالجون بالمجان . اذن فما الذى اختلسه ؟ ان كل ذنبه هو أنه لم يستطع أن يطالب بأجر علاج هؤلاء الموظفين ٠ وهل كان يستطيع ذلك ؟ ٠٠ ولكن النيابة تريد أن تجعل من الحبة قبة ٠ ان النظام الذى نعرفه جميعا ، هو أن المستشفيات تعتبر كفنادق علاجية ولا أكثر من ذلك ٠ ولقد عملت لابنى عملية فى المستشفى الفرنساوى وبقى يومين هناك ٠ فكلفنى ذلك ستين جنيها ، أخذها الدكتور جوربليك كلها ، الا حوالى ٦ جنيهات وهى أجرة الاودة وثمن أبرة أو ابرتين بنسلين أو شىء من هذا ٠٠

الرئيس ـ وليه مارحتش المواساة ؟

الدفاع ـ أنا واثق فى هذا الطبيب شخصيا • وقد لا يكون أمهر من غيره من الموجودين بمستشفى المواساة ، ولكنها مسألة ثقة كما يقول الدكتور النقيب •

الرئيس ـ انت رحت للدكتور بنفسك والا عن طريق المستشفى ؟

الدفاع ـ رحت للدكتور وذهبت الى هذا المستشفى لأنه يعمل فيه . وهذا النظام **يا حضرات القضاة** •• متبع فى جميع المستشفيات وهو أن أجر المستشفى قاصر على أجرة البقاء فيه ، والاسعافات والادوية التى يصرفها المستشفى كالبنسلين والكافيين والحبوب وغيرها • أما الممرضات فلهم فئات مخصوصة وفيما عدا ذلك فهى أتعاب الطبيب ومن حقه أن يأخذها وانى أحتكم فى هذا الذى أقول الى جميع المستشفيات الخيرية ، بل والحكومية التى بها درجات • والاتعاب يأخذها الطبيب ولا يأخذ المستشفى سوى أجرة الاقامة به ، والأدوية التى يصرفها • ويستوى فى ذلك المستشفى الحكومى والمستشفى الخيرى • ومستشفى المواساة أخذ حقوقه كاملة ، وليس له أن يأخذ أكثر منها . وجميع العقود الخاصة بينه وبين الشركات باسمه شخصيا فيما عدا شركة الملح والصودا ، فهى باسمه كمدير لمستشفى المواساة • أما الاتعاب التى قيل أنه تقاضاها مع غيابه فى أوروبا وصورت النيابة الامر على أن النقيب يمضى معظم أوقاته خارج البلاد ، مع أن الحقيقة هى على العكس تماما • وانه اذا جمعتم كل الفترات التى تغيب فيها فى أوروبا ، فانكم تجدونها لا تزيد على الستة أشهر • وهناك اتفاق بين الاطباء والمحامين ـ وهذا تقليد متبع ـ انه اذا غاب أحد الاطباء أو أحد المحامين ، فانه يترك عيادته أو مكتبه لزميله يشرف عليه ، ويباشر عمله فى غيابه دون مقابل • وهذه مجاملة متبادلة بين أبناء المهنة الواحدة لا أظنكم تجهلونها •

بقيت لى كلمة أخيرة • أختتم بها مرافعتى • وهى الخاصة بموضوع حاشية الملك السابق وموظفى السراى وعلاجهم بالمجان • وقبل أن أحدثكم فى هذا الشأن أذكركم بالحكمة الخالدة الا وهى « ان الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن » . حقا لم يتقاض الدكتور النقيب من فاروق وحاشيته مالا • وهو معترف بذلك ، ولكن كان ذلك لحكمة ، وهو لم يقبض منهم مالا • ولكنه قبض أضعاف ما يمكن أن يدفعه هذا الملك وحاشيته عن طريق استغلال نفوذ هذا الرجل وحاشيته وهذا هو ما حدث •

الرئيس ـ لمصلحته ؟ ••

الدفاع ـ لا •• وانما لمصلحة المستشفى وجمع بسبب تنفيذ هذه الخطة مالا

وفيرا ، ولولا ذلك لما وجد رجلا يدفع فى هذا البلد ، وأنتم منه ، فهل تتصورون أنه كان يجمع كل هذا المال ..

الرئيس ــ لما اتعملت مستشفى المواساة كان فاروق موجود ؟

الدفاع ــ لا .. ماكانش موجود .. ولكن هو حيفضل طول عمره يجرى ورا الناس فى الشارع .

الرئيس ــ طيب خلاص .. لكن المال الذى جمع لبناء مستشفى المواساة جمع سنة كام ؟

الدفاع ــ المستشفى عمل سنة ١٩٣٣ .

الرئيس ــ يعنى المال جمع أثناء الازمة الطاحنة ؟

الدفاع ــ تماما . وقد استطاع المتهم بالمجهود المضنى الشاق ، أن يجمع هذا المال . وقد وصل بهم الامر الى أنهم كانوا يسيرون فى الشوارع ، الى أن جمع المال وبنوا المستشفى . وبعد ذلك عجزوا عن الانفاق عليه ، لولا المتهم ..

على كل حال ، فالشىء الذى لا نزاع فيه ، والذى أرجو أن يكون فى تقديركم وفى حسابكم ، أن الدكتور النقيب مقابل هذا العلاج المجانى الذى كان مجبرا عليه ، استغل الحاشية ونفوذها ..

الرئيس ــ أمال كريم ثابت أخذ العشرة آلاف جنيه ليه ؟ يعنى هو خدها علشان الدعاية ؟ ..

الدفاع ــ فى القانون عندنا نسميه (سوىْ جنيس) .. وكريم ثابت ده نوع خاص فى الحاشية من اللى يظهروا فلته .. فلتة من فلتات الزمن ، وده كان مقابل ..

الرئيس ــ انت قلت ان المقابل ده كانوا بياخدوه !

الدفاع ــ كان علاجهم مجانا بس ...

الرئيس ــ ومحمد حسن من الشلة دى برضه ؟ ..

الدفاع ــ لم يأخذ شيئا ، ولم يمد انسان يده لأموال المستشفى غير كريم ثابت .

الرئيس ــ هو اللى مد ايده ، والا هم اللى بعتوا له ؟

الدفاع ــ لا .. هو اللى مد ايده بس ، واضطر الدكتور النقيب انه يدفع حتى لا يغضب كريم ثابت . لان كريم ثابت اذا غضب ، غضب الباقون وغضب الملك ...

حضرات القضاة ــ ان الماديات تثبت أن الدكتور النقيب أفاد المستشفى ،

واقام هذا المعهد عن هذا الطريق ، وكما قلت : (ان الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن) .. لقد انتزع هذا المال من انياب هذا الوحش . وهذه هى الحقيقة المادية ..

الرئيس ـ انتزعها ازاى ، وأنياب وحش مين ؟

الدفاع ـ عاوز أقول ان النقيب استغل الوحش فاروق ..

الرئيس ـ وهو كان بياخد من فاروق حاجة ؟

الدفاع ـ كان بياخد للمستشفى من التبرعات ..

الرئيس ـ التبرعات دى من الشعب مش منه هو ؟

الدفاع ـ أنا لم أقل أن فاروق تبرع أبدا .. أنا أريد أن أقول انه استغل هذا الوحش فى ارغام أصحاب الاموال فى هذا البلد الذين لا يدفعون الا وهم خائفون ..

الرئيس ـ وهو فاروق كان بيتبرع ، أو حتى بيدعو الى التبرع ؟

الدفاع ـ هو لا يدعو ولم يدع .. ولكنه كان يتصل بهؤلاء الاجانب ، فكان المال يأتى عن هذا الطريق .. الفكرة ذاتها كانت مجدية من الناحية المالية .. بقى على بعد ذلك أن أتحدث عن الناحية الأدبية ، لانها هى التى تهمكم فى هذا الصدد .

حضرات القضاة الاجلاء :

نحن لم ننس هذا العهد ، ولم ننس مساوئه ، ولم ننس الانحلال الذى استشرى ، ولم ننس كيف كان الناس على تفاوت أقدارهم يسيرون فى طريق هذا الانحلال ، حتى كانوا طابورا طويلا ، لا يرى الانسان له أولا ولا آخر .. فهل يطلب من الدكتور النقيب أن يكون وحده عمر ابن الخطاب فى مصر ، وأن يقول للملك : لا تدخل المستشفى ، ولن أعالج زوجاتك ولا أشقاءك ولا حاشيتك الا اذا دفعوا مالا .. ؟ كان يجب أن يقول هذا .. اذا أردنا من الدكتور النقيب أن يكون شاذا فى هذه البيئة التى تعلمونها ..

الرئيس ـ هل كان بيبعت فاتورة للخاصة ؟

الدفاع ـ ان فعل هذا كانوا حبسوه .. وأنا اتكلم جد .. انتم بشر .. وانتم تحاكمون الناس .. ومفيش شك أن القاضى يهمه وهو يقدر المسئولية ان يلم بالظروف التى تحيط بكل انسان .. فمن فى هذا البلد استطاع أن يقول لا .. رئيس الاغلبية .. الذى نال الأغلبية البرلمانية فى الانتخابات الأخيرة ، لم يستطع أن يقول لا .. **يا حضرات القضاة الاجلاء**

٠٠ رجال السياسة جميعا – وقد سمعت بعض هـــذه الاشياء ورأيت بعضها – كانوا يزررون سترتهم أمام محمد حسن ٠٠ كانوا كبارا ! ولكنهم كانوا يفعلون هكذا ٠٠ فحاكموا هؤلاء ، والا فاطلقوا سراح هذا الرجل ٠٠ ان شئتم أن تحاكموه على هذه الأشياء ٠٠ أنا لا أجادلكم ٠٠ فقد كان يجب أن يطلب المال من الملك ٠٠ وأتفق معكم فى هذا ٠٠ وانما لا تحاكموا هذا الرجل وحده ٠٠ فأما أن نسوى بينهم فيحاكمون هـم أيضا ، وأما أن تطلقوا سراح هذا الرجل .. اذا كانت مغفرتكم وسعت رجال الأحزاب السياسية الذين قتلوا كل ما هو كريم فى أخلاق هذه الأمة ، واذا كان المفسدون يعدون بمئات الألوف ، فلماذا لاتشملوا هذا الرجل برحمتكم .. هذه هى البيئة التى كان يعيش فيهـا الدكتور النقيب ٠ وهذه هى الظروف التى كان يدير فيها المستشفى ٠٠ فـلا أطمع فى كثير ان استدررت عطفكم ، وطلبت اليكم أن تقدروا هـذه المعانى ٠ وكما قلت فى صدر مرافعـتى اننى أعتبركم .. وأعتبركم عن عقيدة وايمان ، انكم مثل عليا ، كانت تهفو اليها نفوسنا منـــذ زمن طويل ، فحققوا لنا هذه المثل فى عدالتكم وانصافكم ٠ ان الله سبحانه يرحم مثنى وثلاث ورباع ٠٠ والرحمة فى كتاب الله قد ذكرت ٠ واننى أتلو كتاب الله ، وقد تلوته حتى الآن أكثر من خمسين مرة ٠ وسأظل أتلوه الى أن أموت ، سأظل أقرأه ، ولا بد انكم تتلونه ٠٠ ان الرحمة فى كتاب الله ٠٠ لا يمكن أن تعد ولا تحصى ٠٠ انكم تجدونها فى كل صفحة وفى كل آية من آيات هذا الكتاب الكريم ٠٠ والرجل لم يشذ عن البيئة التى كان فيها ٠٠ واذا كان من يدعون أنهم الامة ، كانت تطأهم الأقدام ، وكانوا يركعون للصغار قبل الكبار ٠ فلماذا نطلب من الدكتور النقيب أن يكون نسيجا وحده ؟! ٠٠

وأختتم مرافعتى بأن أقول اننى لقيت منكم اليوم من كريم المعاملة وكريم الانصات ، ما لم ألقه فى حياتى ، كمحام زاول مهنة المحاماة خلال خمسة وعشرين عاما ٠

المدعى العام – لى تعقيب ٠٠٠

الدفاع – سكتوهم أرجوكم رحمة بى ٠

المدعى العام – لى تعقيب بسيط ٠ أريد أن أصحح به بعض الوقائع ؟

الدفاع – حرام يا ناس ٠٠ أنت تعقب وأنا أرد على تعقيبك ، وبعدين انت تتكلم تانى ، وبعدين ٠٠٠ يبقى احنا مش خالصين ٠٠

الرئيس – الحكم فى جلسة باكر الساعة العاشرة صباحا ٠ والآن لترفـع الجلسة ٠

(رفعت الجلسة فى الساعة السادسة الا ربع مساء) ٠

الجلسة الثانية والعشرون

المنعقدة فى الساعة العاشرة والدقيقة الثانية عشرة صباحا . يوم الثلاثاء ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ١٨ صفر سنة ١٣٧٣) .

لاستمرار النظر فى القضية المتهم فيها الدكتور أحمد محمد النقيب .

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الثانية والعشرين من جلسات محكمة الثورة .

الحكم فى القضية المتهم فيها الدكتور أحمد محمد النقيب :

حكمت المحكمة على المتهم أحمد محمد النقيب بالنسبة للادعاءات المقامة عليه بالآتى :

أولا ـ بالسجن لمدة خمسة عشر عاما .

ثانيا ـ مصادرة كل ما زاد من أمواله وممتلكاته التى باسمه أو باسم أبنائه ، عما كان لديه فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ .. لمصلحة الشعب .

ثالثا ـ والمحكمة تسجل بالفخر الموقف المشرف الذى وقفه المرحوم محمد فهمى عبد المجيد رئيس جمعية المواساة بالاسكندرية سابقا ، ازاء الطاغية الملك السابق .

(وعلى أثر ذلك انصرف المتهم وبصحبته حارسه)

وقد صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

ثم أخطرت الجهات المختصة لتنفيذه وذلك بالكتاب رقم ٩٥/١٩/٢ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٧ .

تعقيب

تعتبر هذه القضية مماثلة ـ الى حد كبير ـ لقضية « كريم ثابت » ووجه التوافق بينهما هو التأثير على الملك السابق وتوجيهه وجهة غير كريمة .

فقد استطاع الدكتور النقيب كطبيب ، أتاحت له الظروف سهولة الاتصال بفاروق .. استطاع ان يتفهم شخصيته على حقيقتها . فاكتشف نواحى الضعف فيها . وألم بالعقد النفسية التى كانت تتملكه .

ورغبة من المتهم فى الاستيلاء على مشاعر الملك المخلوع ، أخفى عنه مفاسده وسهل له سبل اللهو والمجون . فأعد له وكرا بعيدا عن الأنظار فى جناح خاص بمستشفى المواساة بالاسكندرية ، ليشبع شهواته ويرضى ملذاته بعيدا عن أعين الرقباء والفضوليين .

ولم يتورع المتهم فى سلوك هذا السبيل لأرضاء سيده ومولاه ؛ أن يتخلى عن رداء الأمانة التى يقتضيها عمله كطبيب . بل استباح لنفسه ما تأباه كل نفس كريمة . فبذل جهودا كبيرة فى سبيل استجلاب الفتيات الرشيقات من خارج البلاد ، ومختلف الجنسيات ، متسترا وراء فن التمريض الذى يعتبر من الزم الضروريات فى المستشفيات .

ولم يتق الله هذا المتهم فى المرضى الذين يئنون من قسوة الألم وسوء العناية . فاستباح لنفسه كذلك التصرف فى الأموال التى كانت تجمع باسمهم من أفراد الشعب . وأخذ ينفق منها فى اسراف كبير لا على شىء ، سوى ما يجلب المتعة الرخيصة لهذا الملك الفاسق الخليع .

وقد أتت هذه الأعمال أكلها . وأثمرت الثمار التى كان المتهم يرتجيها من ورائها . اذ صرح الملك السابق بعد احدى الحفلات التى أقيمت له بالمستشفى على مسمع من أعضاء مجلس الادارة بما يلى : (أشعر وأنا جالس هنا كأنى موجود فى سراى المنتزه . والدكتور النقيب موضع ثقتى . وكل من يعترض طريقه حسابه عندى) .

وعلى أثر هذا التصريح غالى المتهم فى تصرفاته . غير مقدر لمسئولية أعماله، معتبرا نفسه فوق القانون .

وكما استطاع النقيب أن يؤثر على فاروق . استطاع كذلك أن يستحوذ

على النحاس زعيم الأغلبية حينذاك . ووضح اثر ذلك جليا عندما ظهرت نتيجة توسط « أمين عثمان » ابان توليه مهام وزارة المالية ، فى رفع معاش المتهم من ثمانية جنيهات ، الى خمسين جنيها شهريا مع صرف الفرق عن المدة السابقة ويبلغ هذا الفرق حوالى أربعة آلاف جنيه .

ولم يغب عن بال المتهم أن يجتذب الى صفه رجال الحاشية . ولا عجب فى ذلك . فهم أقرب الوسائل بل وانجعها لضمان دوام رضاء سيده عليه .

وكان فى مقدمة هذه الطائفة « كريم ثابت » فأغدق المتهم عليه من مال الفقراء والمرضى ، بحجة الدعاية للمستشفى . والواقع انها كانت أجرا للدعاية له عند مولاه ، وكريم .. خير من يقوم بهذه الرسالة . والأجر مضمون عند النقيب .

وليس التصريح المشار اليه سابقا هو الدليل الأوحد على حظوة النقيب لدى فاروق . فدلائل الحظوة اكثر من أن يحصرها العد والسرد . ويجدر فى هذا المقام الاشارة الى دليل آخر من بينها أعمق فى الدلالة . وهو ترشيح الملك لأن يكون النقيب وزيرا للصحة فى وزارة الأستاذ نجيب الهلالى فى مارس ١٩٥٢ ! ولما اعترض الهلالى على ذلك واجهه الملك بقوله « أنا عندى مرشح هو النقيب . وأنا أشهد له بأنه رجل ادارجى وحازم ومستقيم . وعنده ذمة . تقول ايه فى شهادتى دى ؟ »

فهل هناك أصرخ وأجرأ على الحق من مثل هذه الشهادة التى لامبرر لهاسوى ما للنقيب من مكانة ملحوظة فى قلب سيده ومولاه .. اذ لم يحدث فى التاريخ أن يشهد ملك أمام رئيس وزرائه لشخص ؟! مثل هذه الشهادة . الا اذا كان يعلم عنه ـ فى امانة ـ سمو الخلق وحصافة الرأى .

هذا هو النقيب ، وتلك هى منزلته ، وهذه صحائفه .

ولقد كان القدر له ولمن على شاكلته بالمرصاد .

فدارت الأيام دورتها . ووقفت عجلة التاريخ عند حد كان فيصلا بين الحق والباطل .

« فاما الزبد فيذهب جفاء . وأما ما ينفع الناس . فيمكث فى الأرض »

ولقد قالت ثورة الحق على الباطل كلمتها .

بل قال الشعب الأبى كلمته .

بل قالت العدالة الالهية كلمتها .

كل هؤلاء قالوا كلمتهم ممثلة فى عبارات . ستظل خالدة خلود الأبد .

وهو الحكم الصادر فى قضية هذا المتهم . ليكون عبرة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد .

ولم يفت محكمة الثورة أن تسجل باسم الشعب – للأوفياء المخلصين لوطنهم وواجبهم – مآثرهم . فسجلت فى صلب الحكم الصادر فى هذه القضية شكرها للسيد محمد فهمى عبد المجيد ، وهو التقدير المشار اليه بالفقرة الثالثة ونصه « والمحكمة تسجل بالفخر الموقف المشرف الذى وقفه المرحوم (محمد فهمى عبد المجيد) رئيس جمعية المواساة بالاسكندرية . ازاء الطاغية « الملك السابق » .

وبهذه تكون المحكمة قد وفت كل ذى حق حقه ، بصرف النظر عما اذا كان من الأحياء أو الأموات .

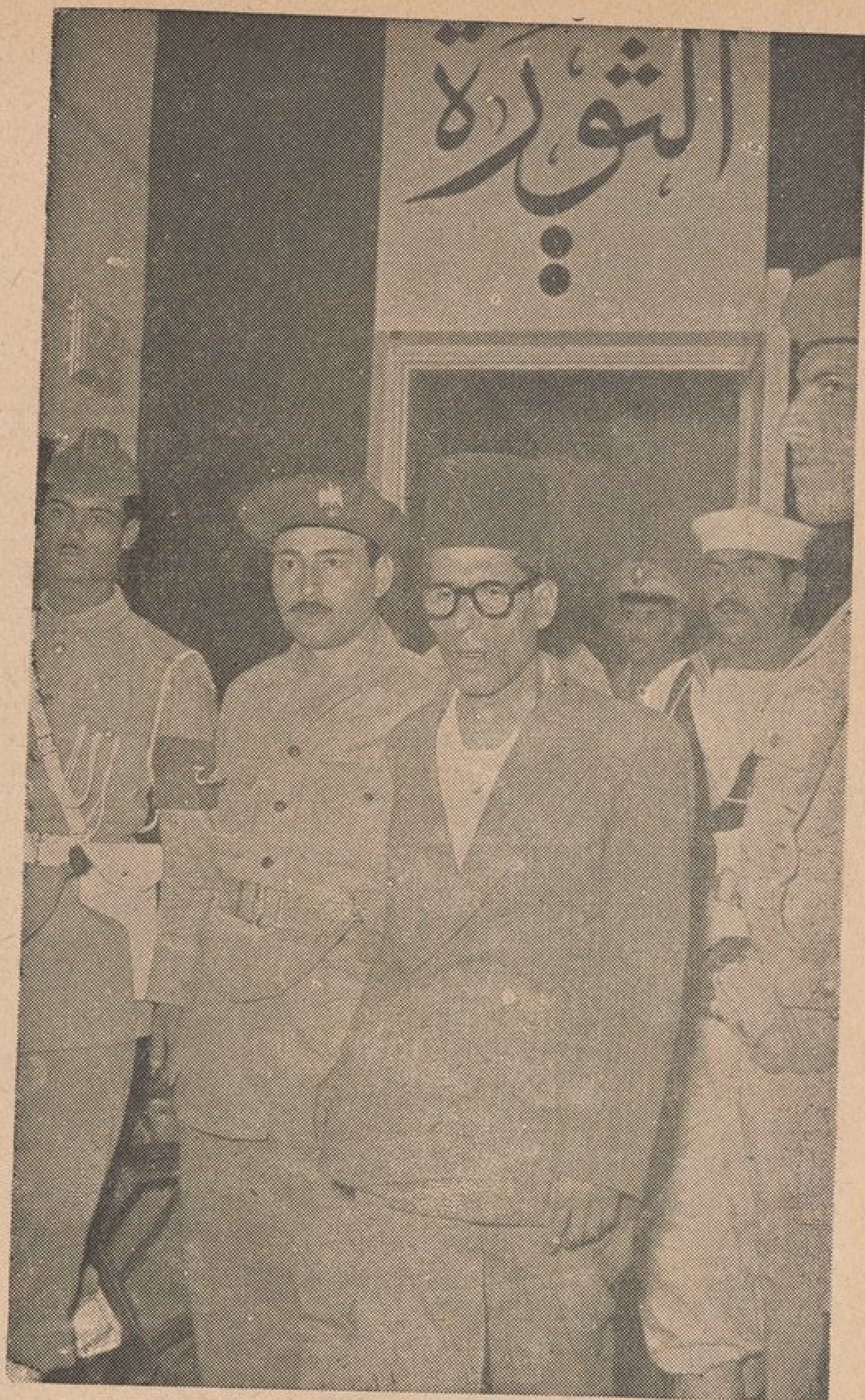


المسجون النقيب ... وقت الفسحة ...



النقيب ... بين جدران السجن ... خاتمة المطاف

محاكمة
السيد زكي شحاتة



المتهم زكى شحاته فى طريقه الى محكمة الثورة ...

(تابع) الجلسة الثانية والعشرين

عقب النطق بالحكم فى قضية المتهم أحمد محمد النقيب وتاجيل قضية المتهم حلمى حسين ، قدمت القضية المتهم فيها زكى محمود شحاته ٠

وكان ذلك بحضور البكباشى محمد التابعى المدعى العام والاستاذ مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام عضوى مكتب الادعاء والتحقيق ٠

(حضر المتهم زكى محمود شحاته)

زكى محمود شحاتة



- كان يعمل عاملا بالاسماعيلية مع القوات الانجليزية ٠
- اتصل بأفراد من الشعب وأخذ يبث فيهم الدعاية الرخيصة لصالح الانجليز
- قبض عليه فى الاسماعيلية وهويثير الاشاعات الكاذبة ويوزع منشورات ضد صالح الوطن ٠
- لم تستغرق محاكمته أكثر من ساعة ونصف فى جلسة سرية

الرئيس ـ المتهم زكى محمود شحاته ؟

المتهم ـ أفندم ٠

الرئيس ـ المدعى ٠٠ ؟

المدعى ـ مافيش شهود ولا محامين ٠٠ وقد سبق للمتهم أن اتصل من السجن الحربى ، وطلب السيد حسين ادريس ٠٠٠ أقول اتصل به من السجن الحربى لكى يتولى الدفاع عنه فلم يقبل ٠٠ وكانت لديه أكثر من فرصة لتوكيل محام آخر عنه أمام المحكمة ولكنه لم يفعل ٠٠ وأمر تشكيل المحكمة يجيز محاكمة المتهم بغير أن يتولى أحد المحامين الدفاع عنه ٠ وأن يقوم المتهم من جانبه بالدفاع عن نفسه ٠

الرئيس ـ انت راح تقوم بالدفاع عن نفسك ؟

المتهم ـ اذا قدرت يا فندم ·

الرئيس ـ المتهم زكى محمود شحاته ··· الادعاء المقام عليه :

« أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سـلامته ، وذلك بانه فى غضون شهر أكتوبر سنة ١٩٥٣ وما قبله ، كان يمد احدى الجهات الأجنبية بمعلومات عن بعض الهيئات الوطنية ، وذلك بقصد الاضرار بمصلحة البلاد العليا ·

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ لا يا أفندم ··· أنا ما عملتش حاجة من دى أبدا ·

الرئيس ـ يعنى غير مذنب ؟

المتهم ـ أيوه يا فندم ·

الرئيس ـ المدعى ··؟



المتهم زكى محمود شحاته فى قاعة المحاكمة يفكر فى مصيره ··

المدعى ـ الادعاء وهو يقدم المتهم بمثل هذه التهمة النكراء ، انما يؤلمه أن يقوم مواطن بهذه التهمة رغم العقوبات الرادعة التى وقعت على أمثاله ، ويأمل أن يكون هذا المتهم آخر من يقدم الى حضراتكم بمثل هـذه التهم · والادعاء له طلب فيما يتعلق بنظر هذه القضية ؟ فهو يرجو أن تنظر فى جلسة سرية ، لأن المصلحة تقتضى ذلك · واذا اقتضت المصلحة العامة

ذلك ، فأرى ان نخضع لها ، رغم ما فى نظر القضية فى جلسة علنية من مصلحة ، فيعتبر غيره وليكون على علم بما يجرى فى هذه المحكمة . ولكنا ازاء المصلحة العامة هذه ، نطلب من عدالتكم نظر هـــذه القضية فى جلسة سرية .

الرئيس ـ المتهم له كلام فى الموضوع ده ؟

المتهم ـ أيوه يا أفندم . كل الاتهامات المقدمة ضدى مش كافية علشان تدينني وأنا ما قمتش بحاجة أبدا .

الرئيس ـ أنا بأسألك بخصوص جعل الجلسة سرية .. أما الكلام ده فابقى قوله فى الجلسة . يعنى اتكلم بالنسبة للسرية فيه حاجة عاوز تقولها ؟

المتهم ـ لأ . مافيش حاجة .

(مداولة قصيرة)

الرئيس ـ قررت المحكمة جعل الجلسة سرية بحضور المدعى (وعلى أثر ذلك أخليت القاعة من حضرات الصحفيين ومن الزوار) .

ثم أعيدت الجلسة علنية فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحا .

الرئيس ـ الحكم فى القضية المتهم فيها زكى محمود شحاتة .

« حكمت المحكمة على المتهم زكى محمود شحاته ، بالنسبة للادعاء المقام عليه ، بالاشغال الشاقة المؤبدة .

والآن ترفع الجلسة .

« رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثامنة والثلاثين صباحا »

وقد صـــدق مجلس قيـــادة الثورة على هذا الحكم بتـــاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٧ .

ثم أخطرت الجهات المختصة لتنفيذه وذلك بالكتاب رقم ٩٦/٢٠/٢ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٧ .

تعقيب

هذه هى احدى حلقات الجاسوسية التى تمكن رجال المباحث والمخابرات من كشفها . ولعل اهم ما يلحظ فى هذه القضية ، أنها تختص بالاتصال بدولة أجنبية . ومما يؤلم كل مصرى . أن يوصم مواطن له ، بالعمل لحساب الغير . ولكن النفس الضعيفة موجودة فى كل الأوطان وفى كل الأزمان . وهذه النفس يغريها المال او العرض الزائل . ولعل الظاهرة الأخرى فى هذه القضية،أن المتهم لم يرع صالح أولاده ولا مستقبلهم . فضحى بهم جميعا فى سبيل المادة .

على اننا نأمل ان يكون طراز المتهم نادرا بين المصريين . ونربأ بهم جميعا ، من اقتراف مثل هذه الجريمة الشنعاء .

ولعل المحكمة فى حكمها على المتهم راعت ظروفه ، وكبر سنه ، وحداثة عهده بالاتصال بالدولة الأجنبية .



السجين زكى محمود شحاته ...



السجين زكى شحاته وسط الجموع الحاشدة من أمثاله ... فى السجن



السجين زكي شحاته .. هلع وفزع .. وندم على ما فرط فى حق الوطن

المحاكمات فى سطور

كريم ثابت

- قدمت القضية فى ١٩٥٣/١٠/١٢ .
- تتلخص الادعاءات فى أنه أتى أفعلا تعتبر خيانة للوطن . وساعدت على افساد الحكم والحياة السياسية وتوجيه الملك وجهات تتعارض مع مصلحة البلاد . وحصوله على أموال الدولة بطريق غير مشروع .
- مثل الادعاء البكباشى محمد التابعى والأستاذ مصطفى الهلباوى .
- محامى المتهم .. الأستاذ أحمد رشدى المحامى .
- الشهود : السيد عبد السلام الشاذلى . والرئيس السابق حسين سرى . والدكتور حافظ عفيفى .
- صدر الحكم عليه فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .
- صدق مجلس قيادة الثورة على الحكم فى اليوم الذى صدر فيه .
- أرسل للجهات المختصة لتنفيذه فى ١٩٥٣/١٠/١٩ .

***

محمود سليمان غنام

- قدمت القضية فى ١٩٥٣/١٠/١٨ .
- تتلخص الادعاءات فى أنه أتى أفعالا تعتبر ضد سلامة الوطن كما أتى أفعالا .. ساعدت على افساد الحكم واستغلال النفوذ .
- مثل الادعاء : البكباشى ابراهيم سامى والأستاذ عبد الرحمن صالح .
- محامى المتهم : الدكتور محمد صلاح الدين .
- الشهود ـ محمد عبد الله جاب الله .

- صدر الحكم عليه فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ٠
- صدق مجلس قيادة الثورة على الحكم فى نفس اليوم الذى صدر فيه ٠
- أرسل للجهات المختصة لتنفيذه يوم ١٩٥٣/١٠/٢٦ ٠

***

أحمد محمد النقيب

- قدمت القضية فى ١٩٥٣/١٠/٢٢ ٠
- تتلخص الادعاءات فى أنه أتى أفعالا ساعدت على افساد الحكم كما استغل نفوذه دون مراعاة لصالح الوطن ٠
- مثل الادعاء : البكباشى سيد سيد جاد والأستاذ أحمد موافى ٠
- محامى المتهم : الأستاذ أمين مرعى ٠
- الشهود : السيد أحمد نجيب الهلالى ٠ والسيد حسين فهمى ٠ والدكتور أنيس الخشن ٠
- صدر الحكم عليه فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ٠
- صدق مجلس قيادة الثورة على الحكم فى اليوم الذى صدر فيه ٠
- أرسل للجهات المختصة لتنفيذه يوم ١٩٥٣/١٠/٢٧ ٠

***

زكى محمود شحاته

- قدمت القضية فى ١٩٥٣/١٠/٢٥ ٠
- أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته ٠
- مثل الادعاء : البكباشى محمد التابعى والأستاذ مصطفى الهلباوى ٠
- صدر الحكم عليه فى ١٩٥٣/١٠/٢٧
- صدق مجلس قيادة الثورة على الحكم فى اليوم الذى صعر فيه ٠
- أرسل للجهات المختصة لتنفيذه يوم ١٩٥٣/١٠/٢٧ ٠

مكتب شئون محكمة الثورة

أعلن أمر تأليف محكمة الثورة ، وأعقب ذلك انشاء « مكتب شئون محكمة الثورة » . ولهذا المكتب اهمية بالغة بالنسبة للأعمال الكثيرة التى ألقيت على عاتقه ، فمن أعماله تنظيم وترتيب واذاعة محاكمات محكمة الثورة ، على الصورة التى لمسها جمهور المشاهدين للمحاكمات وجمهور قراء الصحف ، ومستمعو الاذاعة فى مصر والأقطار الشقيقة بل والعالم أجمع .



سكرتارية الادعاء والمحكمة

وتتلخص مجهودات هذا المكتب فى الآتى :

أولا — تسجيل المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة .

ثانيا — تنفيذ ملاحظات هيئة المحكمة ، أثناء انعقاد الجلسات .

ثالثا — التصريح للصحفيين وممثلى وكالات الأنباء والاذاعة بحضور جلسات المحكمة .

رابعا — التصريح للجمهور بحضور الجلسات ، عملا بعلنية المحاكمات .

خامسا — امداد الصحف والاذاعة ووكالات الأنباء ، بكل ما يدور فى الجلسات .

سادسا ـ تنظيم حضور الوافدين من الزوار الأجانب ـ السائحين وغيرهم ـ لمشاهدة المحاكمات .

سابعا ـ تسجيل هذا الحدث التاريخى (محكمة الثورة) فى سجلات مكتوبة ومصورة لحفظها كوثائق تاريخية .

ويمكن للقارىء أن يدرك مدى ما يبذله أعضاء هذا المكتب .. من نشاط ، اذا علم ان عدد الذين شاهدوا جلسات محكمة الثورة حتى الآن بلغ ٧١٠٠ نسمة من المواطنين ، لمسوا جميعا الدقة والنظام فى ترتيب مشاهدة المحاكمات . وان جميع محطات الاذاعة فى العالم ـ فضلا عن الصحف ـ كانت تذيع نشرات هذا المكتب ، الأمر الذى دعاه لمضاعفة نشاطه ومبالغته فى تحقيق كل ما يصدر عنه .

***

المضابط الرسمية وطريقة الاختزال

ولقد بلغ عدد المضابط الرسمية التى سجلت للمحاكمات حتى الآن ، احدى وسبعين مضبطة . وكانت طريقة العمل تدعو الى الاعجاب حقا . فقد كان المختزلون يتولون تسجيل ما يدور بالجلسات بطريق الاختزال ، ثم يكتب على ورق الشمع ، وتطبع منه المضابط الرسمية التى توزع فى نفس اليوم على أعضاء مجلس القيادة وهيئة المحكمة ، وأعضاء الادعاء ، وكبار رجال الدولة ، والصحف والأذاعة .



المختزلون

أعضاء المكتب



الاستاذ كمال كيره رئيس المكتب يتوسط معاونيه

وليس من شك فى ان الطريقة التى اختير بها أعضاء المكتب كان لها فضل كبير فى نجاحه فيما أسند اليه من أعمال :

وتتكون هيئة هذا المكتب من السادة :

الأستاذ كمال الدين كيره	. . .	**رئيسا**
السيد حسين كامل	. . . .	**مشرفا**
السيد ممدوح توفيق	. . . .	**مختزاون**
السيد مصطفى الطوبجى	. . . .	
السيد طلعت الصبان	. . . .	

كما يتولى السادة الآتية أسماؤهم بعد ، الأعمال المختلفة التى تتطلبها حاجة العمل وما أكثرها . . .

محمد مراد ، محمد المالكى ، محمد توفيق ، صلاح الطوبجى ، عبد المنعم الطوبجى ، وعبد الحفيظ أبو زيد .

خاتمة

... رأينا بعد أن قدمنا فى الجزء الأول محاكمات كل من : ابراهيم عبد الهادى ، أحمد محمد عوض ، البكباشى سعد الدين السنباطى ، البكباشى اسماعيل المليجى ، ابراهيم فرج ، أحمد نصيف وزكى زهران ومصطفى شاهين، (كنج) محمود صبرى وعطية عزيز جندى وحسن قدرى وابراهيم اسماعيل على وحسن حسن محيى الدين ، ومحمود شكرى ، ومحمد عزت راغب والفريد عوض وراغب مكسيموس ..

رأينا بعد تقديم هذه المحاكمات ، أن محكمة الثورة كانت ضرورة لابد منها لخير هذا الوطن العزيز .

وفى هذا الجزء الثانى .. تتضح بجلاء ألوان الفساد ، والفوضى والأنانية ، والجشع ، وحياة المجون التى كان يحياها أولو الأمر والمسئولون .. باسم الشعب ، وباسم الحياة النيابية ، وباسم الديمقراطية ، وباسم الكرامة الانسانية ... حتى الدين نفسه ... لم يسلم من عبثهم !! فباسم الدين أفتى بعضهم بأن أسرة فاروق المخلوع .. تمت بصلة القربى الى نبينا وسيدنا محمد عليه الصلاة والسلام !!

((كبرت كلمة تخرج من أفواههم أن يقولون الا كذبا !!))

وهكذا نرى انه كلما تقدمت عجلة الزمن فى حياة ثورتنا ... وكلما تقدمت الأيام فى حياة محكمة الثورة .. كلما تجلت للعيان ، وتكشفت للملأ ضروب الحياة التى كنا نحياها .. تلك الحياة التعسة الشقية الزائفة المليئة بالدجل والرياء والنفاق والأنانية ...

وعلى لسان من تكشفت هذه الكبائر ؟ وتلك الأمور ؟؟

لقد جاءت صريحة لا التواء فيها على لسان المسئولين عن هذا الفساد أنفسهم .. وعلى لسان المسئولين أيضا ممن عاصروا هذا الفساد وعاشوا فيه من شهود النفى أو الاثبات .

لقد سجل المتهمون أنفسهم ذلك ، كما سجله الشهود بعد حلف اليمين .

ومن هم المتهمون ؟ ومن هم الشهود فى هذه المحاكمات ؟

انهم جميعا ... اما رئيس سابق للحكومة أو رئيس سابق للديوان (ديوان المغانم) أو رئيس سابق لحزب ! أو وزير سابق فى وزارة ! أو مسئول سابق من مسئولى هذه الحكومات ! أو هذا الديوان ! أو هذه الأحزاب !! ...

وان ربك لبالمرصاد !!

وبعد ... فهـذا هو الجزء الثانى من كتاب محكمة الثـورة ! نقدمه للقراء ، ونرجو مخلصين أن نكون قد وفقنا الى نقل صورة صحيحة عما تناولنا فى هذا الجزء من محاكمات ، أمام محكمة الثورة . والى اللقاء فى الأجزاء التالية باذن الله .

والله ولى التوفيق .

والله أكبر والعزة لمصر .

والله أكبر ولتحيا الجمهـورية .

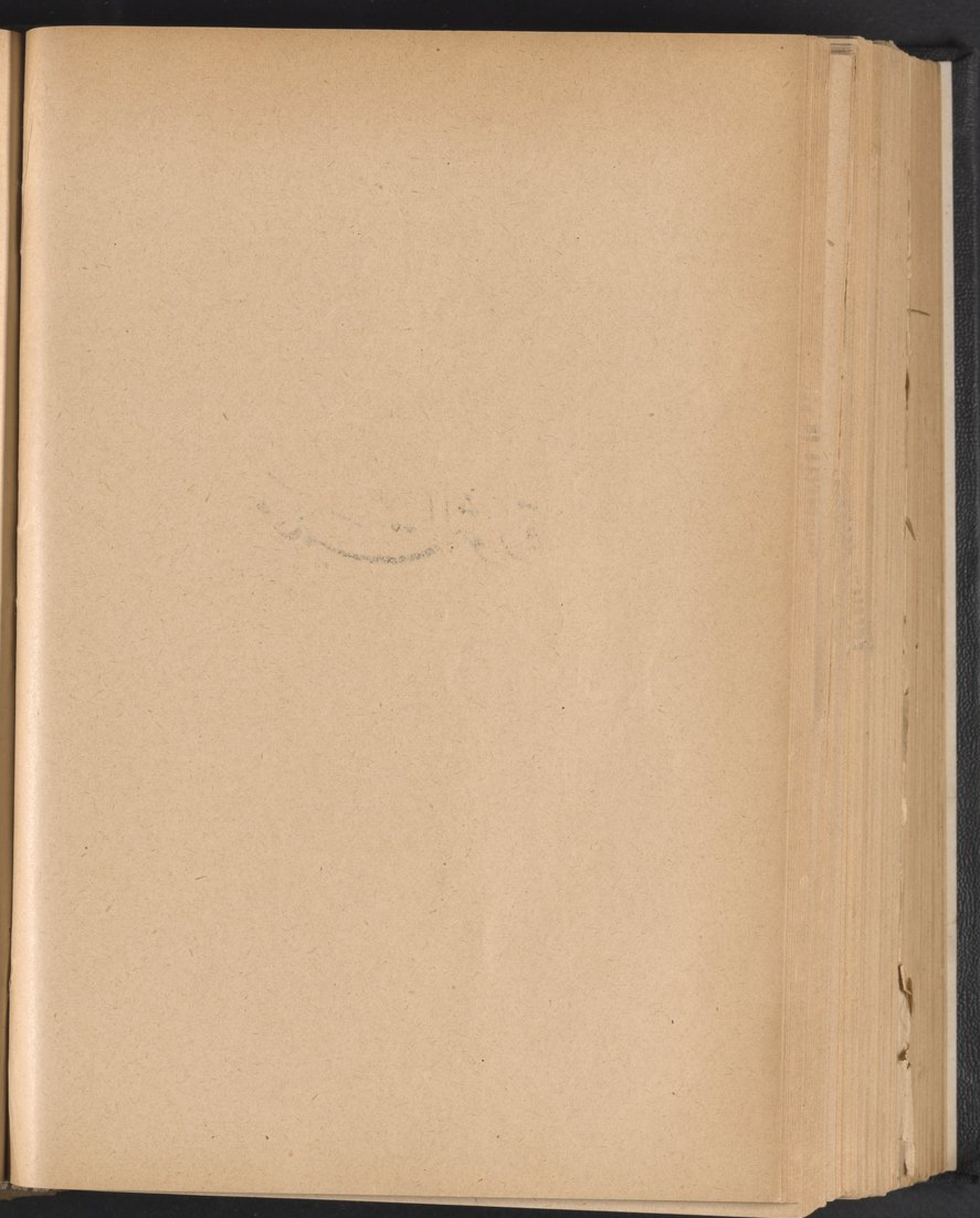
أمين حسان كامل

مارس سنة ١٩٥٤ .

فهرس الجزء الثانى من كتاب محكمة الثورة

فهرس الصور

محكمة الثورة



مَحكمة الثَّورة

أشرف على اعداده

صاغ

أمين حسان كامل

ليسانسيه فى الآداب ، دبلوم معهد الصحافة

الجزءُ الثالث

الطبعة الاولى

القاهرة ـ يوليه ١٩٥٤

الإهداء

- الى روح الثورة ...
- الى روح الثورة ... التى تفجرت عنها ينابيع الحياة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، فأحالت الموت الى حياة ، والجمود الى حركة واليأس الى أمل .
- الى روح الثورة ... التى دفعت الأحرار ، فثاروا من أجل وطنهم وحريتهم وكرامتهم ... ثاروا ليثبتوا للعالم أجمع أن وادى النيل سيظل دائما حاملا لواء الحرية والمدنية والانسانية .
- الى روح الثورة ... التى تقمصت أجساد الثوار الأحرار فجعلت نفوسهم نورا ونارا ... نورا يضىء الأفق نحو العدل والخير والمثل العليا ... ونارا تقضى على الظلم والشر والفساد ...
- الى روح الثورة ... التى أحالت سواد الليل وظلمته الى نهار دافىء ساطع الضياء يسرى دفؤه الى نفوس البشر فيشعرهم بالأمل والرجاء بعد اليأس والقنوط .
- الى روح الثورة ... التى أعادت الى الفلاح ارضه والى العامل حقه ، والى المواطن شرفه وكرامته ، والى الوطن عزه ومجده .
- الى روح الثورة ... التى يجب أن تظل تسرى وتسود حتى يختفى شبح الماضى الأليم باثامه وأوزاره ، ويعم الرخاء والتآخى أنحاء الوادى الخصيب.
- الى روح الثورة ... التى تسامحت وتساهلت وفتحت صفحاتها البيضاء ومدت ذراعيها مفتوحتين للجميع ، ونادت بالاتحاد ... ولكن بعض ذوى النفوس الضعيفة من الخونة والحاقدين دعوا الى الفرقة والفوضى والخيانة ... فانقلب التسامح والتساهل قوة وعزما ، ثم كان الضرب بيد من حديد، للقضاء على عناصر الشر قبل أن يستشرى الداء .
- الى روح الثورة ... التى طالبت بمحكمة الثورة ... بل التى كانت محكمة الثورة احدى صورها ... فأدانت الخونة والمارقين من أعداء الله والوطن وكان فى أحكامها نذير ووعيد وعبرة لمن لا يعتبر .
- الى روح الثورة ... التى ستظل تغمر المواطنين الأحرار حتى يحققوا الحرية الكاملة والنصر على كل مغتصب أو معتد أثيم .
- الى روح الثورة ... التى ستظل تسرى فى نفوس الأحرار فى كل زمان ومكان حتى يرفرف السلام والأمان والحق والعدل فى سماء الانسانية جمعاء .
- الى روح الثورة ... والتاريخ ...



كنت أوثر وأنا أقدم لهذا الكتاب « الجزء الثالث من محاكمات الثورة » أن تكون هذه المقدمة كلمات معدودة ، يعبرها القارىء فى لحظات خاطفة ، لينتقل بعدها الى هذا الفصل من فصول تلك الرواية العنيفة فى تاريخ مصر ، فتتصل أحداثها فى نفسه ، وترتبط مشاهدها فى خياله ، ويستقيم له فيما بين بدئها وختامها موضع العبرة والعظة فيها .

كنت أوثر ذلك وأحرص عليه ، لولا اننى خشيت أن تصرف أحداث هذه المحاكمات ومفاجآتها الصارخة المروعة كثيرا من الناس عن مواقع الاعتبار والاتعاظ ، الأمر الذى أرجو ألا يفوت أحدا من بنى وطنى . فان هذه المحاكمات لم تكن تهدف فى صميمها الى الضرب على أيدى هذا النفر القليل الذى سيق اليها ، ولا الى الكشف عن مساوئهم والاقتصاص منهم ، بقدر ما كانت تهدف الى تشخيص الداء الذى استشرى فى جسم الأمة ، وكان سبب بلائها وعلة شقائها ، واذ تمثل هذا الداء فى هذا النفر على أبشع صورة ، كانت محاكمتهم وكشف مستورهم فى ساحة هذه المحكمة ، كشفا لكل أوجاع مصر وأوصابها ، وكان النظر فى علاجها والتوقى من عدواها أول ما يلتفت اليه المصريون ويعملون له .

لهذا رأيت أن أجعل من هذه المقدمة حديثا عن الثورة ذاتها ..

كيف جاءت والى أين تتجه ؟ اذ ربما كان الحديث عن الثورة مقدمة صالحة لحكمة الثورة ومحاكماتها ، يستطيع القارىء على ضوئه أن يستشف الحكمة فى هذه المحاكمات ، ويرتفع عن أشخاص الحاكمين وما لصق بهم ، الى حيث يشرف على الماضى والحاضر ... ماضى مصر وحاضرها بل ومستقبلها أيضا .. فيرى الأمس كيف كنا ، واليوم كيف نحن ، وغدا كيف نكون ...

ففى كل ناحية سوق تقام وتغص للاتجار بالأرزاق والأعراض ، وفى كل مرفق من مرافق الدولة يد عابثة تديره الى المنافع الشخصية والمآرب الذاتية .. ومن وراء كل عامل أو أجير ، سائق عنيف يسوقه فى غير رحمة الى العمل ،

دون أن يكون له من ثمرة عمله الا الجوع والحرمان حتى لقد التصق الفلاحون بالأرض كما تلتصق الديدان ، فاهدرت آدميتهم وكادوا ينسون ما بينهم وبين البشرية من صلات !!

فساد وفساد وظلم بعد ظلم وطغيان فوق طغيان واستخفاف بقيم الأخلاق والدين واستهتار بحرمات الأفراد والجماعات .. كل ذلك قد شمل مصر كلها حضرها وريفها أغنياءها وفقراءها حاكميها ومحكوميها .. حتى الطغاة والمفسدين أنفسهم قد أدركهم السأم والضجر من طول ما طغوا وأفسدوا .

وعندما تبلغ هذه الصورة الكئيبة من الحياة نهايتها المقدورة لها ، لم تجد مجالا تتحرك فيه وتعمل عملها .. عندئذ تؤذن حياتها بالأفول ، ويطلع على الناس فجر جديد يتفتح عن حياة غير تلك الحياة ، يتحول الناس معها الى حال غير تلك الحال .

غير ان هذا التحول من حياة الى حياة ، والانتقال من حال الى حال ، لا يكون الا بدعوة مستجابة يهتف بها قلب مؤمن ، وتصيخ لها آذان واعية ، وتتفتح لها نفوس متشوفة الى من يخلصها ويضع عنها اصرها واغلالها ...

هكذا كان الشأن فى الرسالات السماوية الكبرى ؟ تجىء فى ابانها حين تدعوها الأحداث ، وترصدها الأحوال يوم يستشرى الشر ويعم الفساد ويموج الناس فى لجج العمى والضلال ..

وهكذا كان الشأن فى كل دعوة ناجحة من دعوات الاصلاح ؟ لا تقوم دعائمها ولا تشتد أركانها الا على انقاض الفساد والظلم والطغيان .

ويوم هتف الهاتفون بثورة ٢٣ يولية ، وأذن مؤذنهم أن حى على الفلاح . اهتزت جنبات مصر لهذه الدعوة الكريمة ، واستجاب لها كل من أقلته أرضها وأظلته سماؤها . اذ كان ذلك ايذانا بزوال هذا الوباء الفتاك الذى أتى على كل صالحة فى هذا البلد ، وأصاب شره كل كبير وصغير فيه .

لم يكن ما أصاب مصر من فوضى واضطراب وضعف وفساد من عمل فرد أو جماعة ، ولم يكن وليد تلك السنوات العشر أو العشرين التى مضت ، وإنما كان لعوامل كثيرة تمتد جذورها الى أزمان بعيدة تتصل الى أيام حكم الرومان أو ما قبل حكم الرومان ... فان مصر منذ ذلك التاريخ ، وهى خاضعة لحكومات طاغية مستبدة اذا استثنينا تلك الفترة القصيرة التى عاصرت الفتح الاسلامى ... وبحسبنا أن نستعرض أحوال مصر وما كان يجرى عليها من مظالم فى عهد المماليك والأتراك .. وعلى يد الاحتلال البريطانى الذى لا تزال بقاياه تجثم على صدر القنال ، وترتكب ما ترتكب من جرائم وآثام .. بحسبنا أن نستعرض تلك الفترة ، لنرى كيف خضعت مصر لأسوأ حكم عرفته البشرية وسجله التاريخ .

فلقد قطعت مصر تلك المرحلة الطويلة من حياتها ترسف فى قيود العسف والظلم ، وتحكم بطائفة من الحكام ساقهم اليها الحظ النكد من شذاذ الآفاق ، ليس بينهم وبينها صلة من نسب أو جوار ، وليس لهم هم الا استغلال خيراتها واستعباد ابنائها وأعنات أحرارها ، لتخلص لهم مغانمها وتصفو لهم مواردها وهم فى سبيل ذلك قد فعلوا كل منكرة وأتوا كل موبقـــة . لا يزعهم وازع ولا تعطفهم عاطفة .. وأبناء مصر فى هذا المعترك مرابطون مصابرون يغلبهم اليأس حينا فيسكتون على مضض ويطمعهم الرجاء حينا فينتصرون لأنفسهم ويصرخون فى وجوه ظالميهم صرخات لا تلبث أن تذهب بها يد القوة والبطش.

وطبيعى أن صور هـــذه المظالم لا تمر من غير أن تترك آثارا عميقـــة فى النفوس ، وتتخلف عنها رواسب تستقر فى ثنايا الوجدان فتفيض عنها خواطر الخوف والذلة والاستسلام . ثم لا تزال الأيام تغذيها وتنميها بما يتجدد من ألوان الظلم والعسف ، حتى تصير هذه الخواطر الهدامة قوى تتسلط على الناس وتطبع حياتهم بطابعها الموسوم بالفساد والانحلال .

ولم يكن اذن ما صار اليه أمر مصر فى سنواتها الأخيرة من عمل فرد أو جماعة ، وانما هو من آثار هذه الظروف الشاذة التى خضعت لها مصر منذ زمن طويل ، ومن رواسب المظالم التى جرت على مصر عهدا بعد عهد وجيلا بعد جيل .. ولكن مساوىء العهود الماضية ومآثمها قد بلغت غايتها وانتهت الى نهايتها فى عهد الملك السابق فاروق ، اذ تجسمت فى عهده صور الفساد وانحسر القناع عن كل مخزية كانت متخفية ، وصار هو وحاشيته وحواريوه ومن تبع سيرته ، حربا على الأخلاق والفضيلة ، وخطرا داهما يهدد كيان الأمة ومقومات الحياة فيها .

والأمم حين تشرف على هذه الهاوية السحيقة المهلكة ، تستيقظ فيهـا قوة خفية .. قوة حب الحياة والحرص على البقاء ، تدفعها الى الدفاع عن كيانها والذود عن وجودها .. لهذا كانت ثورة ٢٣ يولية ثورة أمة يتهددها الخطر ويطل عليها الفناء .. وكان ايمانها بهذه الثورة ايمـــان الحريص على حياته ، المدافع عن وجوده . ولم يكن الجيش الا اللسان المعبر والقوة الهاتفة ، ولهذا استجاب لها الشعب جميعه ، وآمن بها وعمل لها منذ أن أذن مؤذنهـا وهتف البشير بها .. ولهذا أيضا لم تأخذ الثورة الطابع الذى عرف عن الثورات من أراقة الدماء والتنكيل بالخصوم حيث لم يكن لها أعداء يعتد بهم ويحسب حسابهم .

ولو جرت الأمور على طبيعتها لما قامت محكمة الثورة ، ولما سيق اليهـا أولئك النفر الذين كان لهم على مسرح الحياة المصرية مجال فسيح للفســـاد

والافساد ، ولوسعتهم رحمة الوطن وشملهم غفرانه ، فلقد كانت الثورة رحيمة محسنة وقد أخذت نفسها بمبدأ التسامح والغفران ، لا تريد أن تقف طويلا على الماضى وتكشف عن سيئات المسيئين ، فحسبها منهم أن يفتحوا صفحة جديدة لحياة نقية نظيفة تعفى على الماضى وتذهب بآثاره .. ولكن نفرا منهم قد غلبته طبيعته وعاوده حنينه الى دنيا الفساد والفوضى ، فتنكر للثورة وأعلن العداوة لها . فكان لابد من رد هذه النفوس المريضة وأخذها بالشدة حيث لم يصلحها اللين .

ولست أحسب أن الوطنية المخلصة تقصد بنشر محاكمات الثـورة الى كشف أستار الناس واعلان خطيآتهم لمجرد التشفى والانتقام ، ولكن الذى أعتقده وأرجو أن يعلمه كل من يطالع هذه المحاكمات ، أن القصد الى العظـة والاعتبار ، فذلك المعنى هو وحده المقصود فى التاريخ ، والمطلوب من الذين يتعرضون لقراءة التاريخ . والله الموفق للخير والمعين عليه .

أحمد حسن الباقورى

محاكمة
السيد محمد حلمي حسين

- ولد فى ٢١ مايو سنة ١٩٠١.
- اشتغل فى بدء اتصاله بالقصر سـائقا ، ثم أعجب به الملك السابق وأغدق عليه الرتب والمنح حتى وصل الى رتبة أميرالاى ! وكان يشغل أخيرا منصب مدير الركائب الملكية.



حلمى حسين

- حكمت عليه محكمة الثورة بتجريده من رتبته العسكرية ، ومصادرة ما قيمته ٧٠٦٧٢ جنيها من أمواله وأموال زوجته عما كان لديهم قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وأعفته من عقوبة السجن لمرضه .
- اتهم بجمع ثروة ضخمة بطريقة غير مشروعة .. واستغلال نفوذه فى ترقية صهره ترقيات استثنائية ، بحكم صلته الوثيقة بالملك السابق .

محامى المتهم

الدكتور على الرجال

- حصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٣٦ .
- عين أستاذا مساعدا فى كلية الحقوق سنة ١٩٣٩ .
- واصل دراسته فحصل على الدكتوراه سنة ١٩٣٩ .
- رشح نفسه مستقلا سنة ١٩٤٤ ونجح . ثم انضم للسعديين .
- يهوى التمثيل . وقد اختير رئيسا لتحرير جريدة الأساس عقب انضمامه للهيئة السعدية فترك الجامعة .

الجلسة الثالثة والعشرون

قدمت القضية المتهم فيها محمد حلمى حسين . يوم الثلاثاء ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ الموافق ١٨ صفر سنة ١٣٧٣ .

وقد مثل الادعاء فى هذه القضية البكباشى محمد التابعى المدعى العام والأستاذ مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام ، عضوا مكتب الادعاء والتحقيق .

وقد حضر المتهم محمد حلمى حسين ومعه محاميه الدكتور على الرجال .

الدكتور على الرجال (الدفاع) — أنا حاضر مع المتهم ولى بعض طلبات .

الرئيس — لسه لما أقول الادعاء .. المتهم محمد حلمى حسين ؟

المتهم — أفندم .

الرئيس — الادعاءات المقامة على المتهم :

« أتى أفعالا استغل فيها نفوذه لصالحه دون مراعاة لصالح الوطن وذلك أنه فى غضون عام ١٩٥٢ وما قبله بحكم صلته الوثيقة بالملك السابق :

ا — عمد الى جمع ثروة ضخمة بطريقة غير مشروعة .

ب — عمل على أن يحصل لصهره (زوج ابنته) البكباشى طبيب أحمد لطفى القبانى على ميزة غير قانونية بترقيات استثنائية صارخة اذ عين برتبة الملازم الأول فى سنة ١٩٤٦ وقفز الى رتبة البكباشى فى سنة ١٩٥٠ فى الوقت الذى لم يحظ زملاؤه الا برتبة اليوزباشى .

فهل أنت مذنب أم غير مذنب ؟

المتهم — غير مذنب .

الرئيس — المدعى ؟

الدفاع — لى كلام فى طلب التأجيل ...

الرئيس — المدعى يتكلم أولا وبعدين انت تتكلم .

المدعى ـ مفيش عند المتهم شهود للواقعة ، ونحن نكتفى بالأوراق الموجودة والتقارير الرسمية ، والقضية جاهزة ومعدة للعرض .

الدفاع ـ أرجو من هيئتكم الموقرة أن تمكننى من الاطلاع على بقيـــة أوراق القضية ... ففى الوقت الذى كنا نبحث فيما يقوم به الخبير ، فوجئنا بأن الخبير قدم تقريره . وأنا لم أعلم بذلك الا عند ما أخبرنى به زميلى الأستاذ مصطفى الهلباوى بالأمس ، ثم اذا كانت المسألة هى الاحتكام للأوراق ، فأرى أن يحتكم كذلك موكلى اليها بالنسبة للتهمتين الموجهتين اليـــه .

فبالنسبة للتهمة الأولى المتعلقة بجمع الثروة فليس فى وسعى أن أقارن بين الأرقام التى عندى ، الا اذا كانت مقرونة بتلك التى كانت عند الخبير ، وبعد ذلك أستطيع أن أحصل من بنك مصر على كشوفات تثبت ثروة موكلى ، وثروة السيدة حرمه . وذلك حتى نستطيع أن نتعرف منها ان كان ماله فى هذا الوقت يمكن أن يسد به ما اشتراه أم لا ...

وفيما يتعلق بالادعاء الثانى فهو يرجو من حضراتكم أن تضموا بعض ملفات لزملاء صهره بخفر السواحل ، حتى يمكن أن نحتكم اليها لنعرف ما اذا كان هناك استثناء أم لا ؟ فبعض زملائه فى نفس المكان حصلوا على نفس الرتبة ونفس المركز فى خفر السواحل .

فأنا أرجو من حضراتكم أن يضم من هذه الملفات ـ كأمثلة ـ الملفات الآتيـــة :

ملف البكباشى عمر سليم حسن ، وملف البكباشى أبو رحاب ، وملف البكباشى صلاح أحمد على . وهذه الملفات على سبيل المثال وليست على سبيل الحصر .. كذلك ارجو ضم ميزانيات وزارة الدفاع من عام ١٩٤٦ وما بعدها الى الآن ، وذلك لأن مبنى دفاع المدعى عليه أو المتهم ، انما يقوم على انه فى سنة ١٩٤٦ نقل صهره الى مصلحة خفر السواحل ، وكانت هناك وظيفة خالية هى لطبيب ، وقيل انه نقل برتبة البكباشى ، صحيح أنه نقل ولكنه نقل برتبة الملازم أول ... ولكن وأنتم أسياد هذا الموقف ، وتعرفون كل شىء جيدا ... أقول لكم أن المجال أمامه كان فسيحا ، وكان الوضع طبيعيا ، ولذلك فقد سار فى طريقه العادى .

الرئيس ـ الكلام ده يقال فى الدفاع .

الدفاع ـ انى أطلب هذه الأمثلة لتكون تحت نظر حضراتكم ... لى طلب آخر فقد فهمت من موكلى انه نوقش فى أمرين يعتبران دليلين من أدلة حصوله على الثروة بطريق غير مشروع ، الأمر الأول : انه جاء على لسان الياس

جوين انه متهم بالرشوة ، وكان موظفا فى الركايب الملكية ، وقيل انه يقتسمها مع غيره وقد أجرى تحقيق فى هذا الأمر ، فأرجو ضم هذا التحقيق ... ثم بعد ذلك سئل موكلى فى التحقيق الابتدائى . أنه حصل من عمر سيف الدين على مبلغ خمسة آلاف جنيه وهو بررها .. فأرجو ضم هذه الأوراق أيضا .

الأستاذ مصطفى الهلباوى (وكيل النائب العام) ـ هذه واقعة معترف بها..

الرئيس ـ والأوراق موجودة .

الدفاع ـ ولكنى لم أسمع بهذا الا الآن !

الرئيس ـ يبقى خلاص مفيش داعى للكلام فى هذا الموضوع .

الدفاع ـ ثم بعد ذلك لى طلب ختامى بالنسبة للتحقيق الذى أجرى مع موكلى أثناء اعتقاله فى السجن الحربى .. فموكلى قال ان هناك شهودا محايدين ، وقت أن كان فى السجن الحربى شهدوا بحسن سيره واستقامته ، وأنه لم يستغل نفوذه وأنه كان عاملا من عوامل الخير فى القصر ان وجد فيه الخير . فمن حقه ومن واجبى أيضا، أن أطمئن ويستريح ضميرى للقيام بواجبى . فأنا عند ما أقف الى جانب مثل هذا المتهم انما اقف الى جانب أمرىء كان له فعل فى الخير .. وكانت له حسنات ..



الدكتور على الرجال المحامى

وقد تكون الحسنات ممن يذهبن السيئات ... وهذا التحقيق ، أنا لا أدرى عنه شيئا لأنه كان تحت يد الادعاء ، فأنا عاوز التحقيق الذى أجرى مع موكلى وهو فى السجن الحربى .. كما ارجو ضم ملفات البكباشى عمر سليم حسن والبكباشى أبو رحاب والبكباشى صلاح أحمد على ، كما أرجو ضم التحقيق الذى تم مع الياس جوين وضم ميزانيات وزارة الدفاع من سنة ١٩٤٦ الى الآن .

المدعى ـ انا عاوز أعرف ايه سبب ملفات الضباط دول ... هو عاوزها علشان

يقارن ... وهل الفساد يبرر الفساد ؟ .. اننى أرى انه ليس هناك اى مبرر لضم ملفات خدمة هؤلاء الضباط .

الدفاع ـ سأبين للمحكمة أن هناك ظروفا تستدعى ذلك . فمثلا أنا والبكباشى محمد التابعى مصائرنا اختلفت، فقد كنا زملاء وكان من دفعتى .. وهو الآن فى هذا المنصب . وبعض زملائى مستشارون الآن فى مجلس الدولة وآخرون مازالوا وكلاء نيابة .

الرئيس ـ القياس مع الفارق .

الدفاع ـ طبعا .. والأمر بعد ذلك لحضراتكم فيما يتعلق بهذه الطلبات .

(مداولة قصيرة)

الرئيس ـ قررت المحكمة تأجيل النظر فى القضـــية الى جلسة يوم الخميس ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣ الساعة العاشرة صباحا مع ضم جميع الأوراق التى طلبها الدفاع .



المتهم مع حارسه عقب تأجيل الجلسة

الدفاع ـ ألف شكر يا فندم .

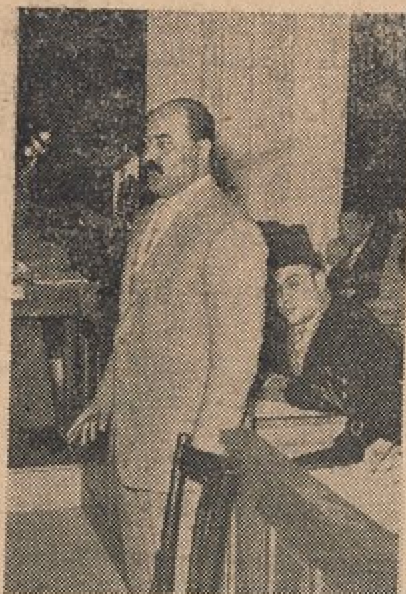
(وعلى أثر ذلك خرج المتهم يصحبه حارسه) .

وفى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا من يوم الخميس ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٢٠ صفر سنة ١٣٧٣) .

وبحضور البكباشى محمد التابعى المدعى والأستاذ مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

استمرت المحكمة فى نظر القضية المتهم فيها محمد حلمى حسين .

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة :


الدكتور حلمى عبد الشافى

المدعى ـ تقدم الينا شاهد هو الدكتور حلمى عبد الشافى . ولديه وقائع يريد الادلاء بها بخصوص المتهم .. فهل لديكم مانع فى أن يحضر لتسمعوه ؟ .

الرئيس ـ موجود فين ؟

المدعى ـ موجود فى الخارج .

الدفاع ـ وهل هذا الشاهد كان أمام حضراتكم اثناء التحقيق ؟

وكيل النائب العام ـ هو تطوع للشهادة .

الدفاع ـ على اى حال الأمر مفوض لهيئة المحكمة .

(مداولة قصيرة)

الرئيس ـ قررت المحكمة سماع أقوال الشاهد .

(حضر الشاهد الدكتور حلمى عبد الشافى وحلف اليمين وهذا نصه :

والله العظيم .. والله العظيم ... والله العظيم ... أقول الحق ولا شىء غير الحق ، والله على ما أقول شهيد) .

الرئيس ـ المدعى ؟

المدعى ـ هل لديك وقائع تريد أن تدلى بها . بخصوص المتهم محمد حلمى حسين ؟

الشاهد ـ أيوه يا أفندم .. فيه وقائع هامة جدا أريد من **حضرات القضاة** ان يفسحوا صدورهم لى ، حتى أستطيع أن أدلى بها ، وحتى أتمكن من أن أبين للمحكمة الحقيقة التى فى صدرى ، واللى أتيحت لى الفرصة علشان أدلى بها الآن .. وثلاث وقائع أريد أن أذكرها لحضراتكم ..

أولا ـ أنا كنت حكيم فى مستشفى الدمرداش سنة ١٩٤١و١٩٤٢ ... وكان ثلاث أود مخصصين لرجال السراى من طبقة خاصة ... من طبقة الخدم ... ولكن الأود دى كانت موضوعة فى الدرجة الأولى .. ومنع من دخولها عزيز المصرى أيام ما أعتقل ، لأن الأود دى كانت

مخصصة للخدم .. ولا يمكن لأى فرد من الشعب انه ييجى ويدخل الأود دى ...

الرئيس – وكان الخدم دول بييجوا ويتعالجوا فى المستشفى وينزلوا فى هذه الأود ؟

الشاهد – أيوه يا فندم .

الرئيس – وكانوا بيدفعوا أجر على كده ؟

الشاهد – لا يا فندم ... وحتى اذا كانت المستشفى مزدحمة ومفيهاش حتة فاضية ، كانت الأود دى تظل مقفولة ... وكان هذا فى عهد الدكتور العجاتى ، وكنت أنا طبيب امتياز فى المستشفى ... حدث فى المدة دى، ان أتى الينا شخص من خدام السراى لا أذكر اسمه الآن ، ولكنى اذكر الواقعة بالتفصيل .. وبعدين ادارة المستشفى أخذت خبر أن هذا الشخص بيطلع فى عنابر المرضى الحريم . ويرتكب أعمال ... مش قادر اقول . يعنى أعمال قذرة خالص مع بعض حكيمات المستشفى ... ولو ان هذا يؤسفنى ان أذكره .. بلغ المستشفى هذا الخبر وأنا كنت وقتها مشغول بالحركة العمالية فى الخارج ... انا زعلت واخوانى قالوا ان رجال السراى محدش يقدر يقف قدامهم أو يتكلم بالنسبة لهم .. وبعدين الحكيمات قالوا اننا يصح أن نستقيل ما دام مفيش رجالة قادرة تحمى شرفنا وتحمى أعراضنا ..

الرئيس – طيب وأنت عملت ايه ؟

الشاهد – فى يوم أنا كنت بامر فى المستشفى ، ومعايا قوة المستشفى ... وكان الكلام ده حوالى المغرب ... وجدت هذا الشخص فى منظر فاضح جدا ... فأنا طلبته وقلت له ... بتعمل كده ليه ... فقال لى : ايه يا فندى انت ... قلت له : بتقول ايه ... وأنا ما كنش عندى مخ ... فدخلت عليه وأوسعته ضربا شديدا جدا بدون وعى ... وبعدين جت السستر – وكانت انجليزية – وقالت لى ان الراجل ده لازم يخرج ، وانك انت المسئول عن ذلك ... وبعدين أنا فضلت معاه لغاية ما خرجته بره المستشفى ... وفى نفس هذا اليوم ... وكان الوقت بالليل ... خرجت من المستشفى لأداء بعض الحاجة ... ولما رجعت الى المستشفى، وجدت فيها عددا كبيرا من رجال السراى ، وأذكر انه كان من بينهم محمد حلمى حسين ... وأنا لما وصلت الى المستشفى ... اخوانى قالوا لى تعال أنت عملت ايه ... ده فيه هنا ناس من السراى ... عبد الوهاب طلعت ومين ومين ومين ... نهايته ... قالوا لى ان المسألة

خطيرة جدا ... فالدكتور العجاتى جمعنا وجمع القوة كلها ... يعنى كان المنظر فى المستشفى غريبا جدا ... وقال لى انه مطلوب منك انك تنزل وتعتذر لهذا الشخص ... فحصل أننى فى الوقت ده رحت لعزيز المصرى وكان موجودا فى المستشفى ... فملأنى ملوة عامة ... وقال لى لازم تكون راجل ، ودول ناس سفله ، وانت لازم تقول كيت وكيت من الشتيمة والذم ... فانا رحت وقلت انا لا أقبل هـذا الموضوع ، ويجب عليكم أنتم كمان ما تقبلوش الوضع ده .. فانفرد بى حلمى حسين هذا ... وقال لى لازم تعتذر .. انت مش عارف أن هـذا الشخص يشتغل عند سيد البلاد ... ده احنا مستعدين اننا نطرد قوة المستشفى كلها علشان خطره .. فانا بانصحك انك تعتذر له ! فلم أقبل أن أعتذر .. وتانى يوم وجدت نفسى موقوفا عن شغلى ١٥ يوما ومنقولا الى اسـوان .

الرئيس ــ ونفذت النقل ليه ؟

الشاهد ــ أنا كنت وقتها حكيم امتياز . وكان لازم أواجه الحياة ... واللى حصل فى ذلك الحين . أن ابويا اتصل بى وقال لى أحسن انك تكمل تمرينك ...

الرئيس ــ وكانت دى أول مرة تشوف فيها حلمى حسين ؟

الشاهد ــ أيوه ...

الرئيس ــ شفته مرة ثانية ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ انت متذكر شكله ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ طيب تقدر تشاور لنا عليه من بين اللى قاعدين هنا ..

(وهنا اجال الشاهد بصره فى الجالسين من الحضور الى أن وقع بصره على المتهم محمد حلمى حسين فتعرف عليه وأشار اليه ..)

الرئيس ــ طيب كمل كلامك ...

الشاهد ــ دى الواقعة الأولى .. الواقعة الثانية .. انا كنت متزوجا فى ذلك الوقت .. وكان الدكتور عبد الواحد الوكيل وزيرا للصحة حوالى سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٣ . وكنت انا فى الوقت ده باشتغل فى أسوان .. فتوسط له البعض علشان يرجعنى .. فقـال انه مش ممكن يرجع

القاهرة علشان ده له نشاط متصل بالعمال وبعدين نقلنى الى كفر الشيخ ... وهناك وجدت مسائل تدمى القلوب ...

الرئيس ــ عاوزين نسمع المسائل دى ؟

الشاهد ــ حاضر انا لما كنت فى مستشفى أسوان ما كنتش المستشفى دى تابعة لوزارة الصحة .. وبعدين انا نقلت الى كفر الشيخ علشان أمسك وحدة الملاريا والانكلستوما .. فوجدت أن البلد منتشر فيها البلاجرا ، وكل ما فيها يدل على الجوع بل يدل على الحرمان .. وجدت ان الفقر ظاهر فى الناس بشكل واضح جدا .. وجدت أن العمال حالتهم سيئة جدا وتدعو الى الحسرة والحزن !! ودول كانوا بيشتغلوا فى الأوقاف الملكية .. وجدت أن النسوان هناك لما يحبوا يشتموا بعضهم يقولوا : ربنا يبليكى ويشتغل جوزك فى الأوقاف الملكية ! وانا كنت فى الوقت ده باشتغل فى الحركة العمالية فى القاهرة .. فبدأت اكون نقابات ومن ضمنها نقابة الأوقاف الملكية .. وبدأنا نتبع الأصول الواردة فى القانون بالنسبة للناس دول .. وكان فى الوقت ده فيه امر عسكرى ينص على ان اجر العامل لا يقل عن عشرة قروش ، واللى باقوله دلوقتى ده هو حاجات مثبتة فى دفاتر الديوان ، فالعامل من دول كان مش بيتقاضى عشرة قروش ، وانما كان بيتقاضى خمسة قروش فقط بسركى رغم وجود الأمر العسكرى ! فبدأنا نطالبهم بأنهم يحققوا ما جاء فى الأمر العسكرى .. لأن الناس دول مش قادرة تعيش .. أو اذا كانوا بيعيشوا فدول كانوا بيعيشوا على شوية سرقات ، فاتصلنا بالديوان عن الطريق الرسمى ، وانا عملت اتصال من شقين .. أولا اتصلت بأحمد حسنين ، وقلت له انت تمثل الناحية السياسية .

الرئيس ــ وهو كان رئيس الديوان فى الوقت ده ؟

الشاهد ــ أيوه وقلت له .. انتم بتقولوا على الراجل ده هو العامل الأول وهو راح أسوان وغيرها فى مدة الملاريا ، وانه زار كفر الدوار وشاف كل الحاجات دى ، فمايصحش انه يكون عامل نفسه العامل الأول وكفر الشيخ بتنتج الذهب وتكون محرومة بهذا الشكل . وبعدين احمد حسنين حول الشكوى اللى انا اعطيتها له الى مراد محسن وبعد كده حولت الى مفتش اسمه محمد عبد الجليل .. وفات ستة أشهر من تقديم الشكوى من غير ما يعملوا حاجة .. مع أن الحالة كانت وحشة جدا وتدعو الى اليأس ! الناس كانوا بيموتوا على المصارف ... لقد كانت المسألة تعد مأساة للحياة ، بل مأساة للانسانية كلها بالنسبة لكل أهالى كفر الشيخ ...

هذه حوادث فى طى التاريخ .. لقد كنا نرى فى هذا البلد ما كنـا نراه فى أيام الجامبيا .. ولذلك بدانا نطالبهم بتنفيذ القانون ... كانت النتيجة انهم قالوا انه اذا حد من العمال اتكلم فاحنا حنوقفه عن العمل .. وجه حلمى حسين مع محمود يوسف وجمعوا العمال وقبضوا على فى المستشفى ، وقبضوا على العمال وودوهم المديرية .. وكلف النائب العام رئيس نيابة طنطا باتخـاذ ما يلزم ، وان يحقق فى الأمر ... انا أذكر لحضراتكم حوادث وقعت فعلا وحقق فيها ... وكان رئيس المأمورية اسماعيل مهنا ، وكان مأمور كفر الشيخ زكى نمازى اللى طلع فى التطهير .. حققوا فى الأمر ، وجابوا العمال وسألوهم عن اللى بيقوم بالتحريض .. فالعمال أوضحوا لهم انهم جياع ، والدليل على ذلك أن واحدا من العمال دول واسمه عبده الطرابيشى لما سئل فى التحقيق — وهذا ثابت — قال انا معنديش لباس البسه ... باقول لحضراتكم انهم قبضوا على الرجال والنساء ...

الرئيس — وحلمى حسين كان موجود أثناء التحقيق ؟

الشاهد — أيوه يا أفندم . وكان حاضر كمان محمود يوسف ومراد محسن .. فلما قبضوا على هؤلاء .. قالوا آدى حالتنا ، واحنا ما عملناش حاجة . وانما اللى حرضنا على ذلك هو الدكتور حلمى عبد الشافى .. واحنـا بنترجاكم انكم تعملوا معروف تدونا أى حاجة ... بعـد كده ، قبض على الرجال وعلى النساء ، وقام مأمور المركز ومعاه قوة ، وابتدأ يكسر أوانى الناس .. وحرقوا بعض البيوت ، وطردوا رؤساء النقابات من التفتيش .. وبعد كده اتصل حلمى حسين بوزير الصحة وقال له : ده مش ممكن يقعد فى كفر الشيخ .. فقال لى فى اشارة أرسلت لى : قوموا فورا الى فرشوط .. فأنا امتنعت عن تنفيذ هذه الاشارة .. وقدمت لى فى ذلك الحين صورة من امر بانى سأقدم للمحاكمة ...

الرئيس — كان مين وزير صحة وقتها ؟

الشاهد — الدكتور عبد الواحد الوكيل .. ثم طلبنى فى الوزارة وقال لى ان مصلحة السراى فوق كل مصلحة .. وانت لازم تسيب كفر الشـيخ فورا ، فقلت له انى لا أستطيع تنفيذ هذا النقل .. فقال لى : انت تقدم لى استقالة وانا سأسعى فى الا اقدمك للمحاكمة .. مع أن ..

الرئيس — ولما حلمى حسين اتصل بوزير الصحة كنت انت موجود ؟

الشاهد — ايوه .. والعمال المرفودين أستطيع ان اذكر أسماءهم زى كساب .

الرئيس — لا مفيش داعى لذكر الأسماء .

الشاهد ـ وهو كذلك .. أدى الواقعة الثانية .. اما الواقعة الثالثة فتتلخص فى أنى كنت مرشحا للانتخاب ضد مصطفى أمين فى شبرا الخيمة فى وزارة أحمد ماهر سنة ١٩٤٤ ، كنت ماشى فى الانتخابات ودول كانوا بيقولوا انها حتكون انتخابات حرة ، فأنا رحت علشان أمر زى كل الناس ما بتمر فى دوائرهم الانتخابية وبعدين اتصل بى محمود رشيد ، وكان فى هذا الوقت مدير المستخدمين فى وزارة الداخلية . وكان قبل كده اتصل بى ابراهيم عبد الهادى وكان موجود عنده مصطفى أمين وفى يومها قال لى : انت ساقط ساقط فى الانتخابات . واذا ما خرجتش من الانتخابات أنا حاوديك فى داهية .. فأحسن لك تخرج ! الملك عاوز مصطفى أمين وعلى أمين بل وأصدقاء مصطفى وعلى أمين ! فأنا قلت له: ليه تفضلوا مصطفى أمين على ، وايه هو وجه التفضيل . واذا كان مصطفى أمين جاهد فأنا كمان جاهدت .. ده أنا كنت وكيل اتحاد الجامعة .. وبعد كده جانى محمود رشيد . وقال دول عاوزينك فى السراى .. فرحت أنا معاه فى السراى .. وهناك قال لى حلمى حسين ، ان الملك بيطلب منك انك تتنازل فورا واذا ما كنتش حتتنازل فأنت حتنضرب بالرصاص !

الرئيس ـ كان جوابك عليه ايه ؟

الشاهد ـ بالطبع كان جوابى حاضر .. وبعد ما خرجت ، اتصل بى أصدقاء أعزاء على ، كان من ضمنهم زميلى وأخى فى الجهاد الأستاذ محمود عيسوى وافهمنى ان أنا مش أحسن من على ماهر اللى حطه وضربه بالشلوت ، ومش أحسن من عزيز المصرى .. وانت ازاى تتنكر للى قلته فى الدائرة .. أصل أنا كنت باقول لو تنازلت فاحكموا على بأننى تنازلت عن أخلاقى وعن وطنيتى وعن كرامتى .. وفعلا بالليل رحنا نمر فى الدائرة ، فوجدت ضابط أخذنى وراح عامل لى محضر فى قسم البوليس ، ويشهد على ذلك السيد عثمان خليل مأمور قسم شبرا العزب ، والضابط ده اسمه يحيى عبد اللطيف ، وكان بيحاول انه يضربنى بالرصاص ، ويشهد على ذلك الشيخ سيد فودة .. هو كان بيضرب الرصاص ولكن كان من لطف الله اننا قدرنا نوزع العمال اللى كانوا موجودين .. ولم يتمكن رجال البوليس منا ، ورحت أنا عملت محضر فى قسم شبرا العزب اللى كان مأمورها عثمان خليل ، وبعد كده قبض على فى الدائرة وأنا أخطب ، وكتبوا لسليم زكى كيف اننى كنت أقول : ان الله نصر عبده وأذل مصطفى أمين وحده ، وانه اذا كان مصطفى أمين يفخر بأنه قواد فحلمى يفخر بأنه كان نصيرا للعمال .. قبضوا على فى الدائرة انا وحوالى ٣٠ أو ٤٠ عامل ثم أخذونا ورحنا على محكمة قليوب ،

وهناك ضغطوا على علشان اتنازل ، فتنازلت تحت تأثير الضغط الشديد، ولما كلموا العمال قالوا احنا ما لناش دعوة ، احنا أصحاب عائلات فاعملوا معروف سيبونا واحنا مش عاوزين لا دايرة ولا حاجة .. رحنا لغاية هناك وعملت التنازل ، وانا أتحداهم فى انهم لما ارادوا انهم يردوا لى التامين ، فأنا لم أقبل ، واذا كان مصطفى أمين راجل فليقرر الحقيقة ، فأنا لم أقبل أن أوسخ جيبى وآخذ التأمين اللى أنا دفعته . ورجعت الى سجن مصر ، مع أن الدستور اللى معمول به وقتها كان ينص على أن التنازل يكون قبل خمسة أيام من اجراء الانتخابات ، والتنازل اللى انا عملته حصل قبل ثلاثة أيام ...

الرئيس ـ عندك وقائع أخرى ؟

الشاهد ـ لأ . مفيش .

الدفاع ـ حلمى بك عاوز يسأل الشاهد ...

قائد الأسراب حسن ابراهيم (عضو اليسار) ـ من فضلك مافيش القاب ..

المتهم ـ اذا كان يسمح سيادة الرئيس بخصوص هذه الشهادة ..

الرئيس ـ قل للدفاع اللى انت عاوزه .

الدفاع ـ أيوه . وانا حاقوله كل حاجة فى المرافعة .

(وعلى أثر ذلك انتهت شهادة الشاهد) .

المدعى ـ بالأمس كانت تأتى أدلة وبيانات جديدة ، وقد وصل من بين ما وصل خطاب من واحد فى المحلة .. تسمحوا لى أن اتلوه على حضراتكم ؟

الرئيس ـ اتفضل قول .

المدعى ـ يقول مرسل الخطاب : ان أحكامكم العادلة ذاعت فى الآفاق وهى تثلج القلوب نصركم الله وأعز مصر والمسلمين بكم انه سميع مجيب .. تنظر اليوم أمام سيادتكم قضية سواق فاروق السابق ، وله فيلا انيقة جدا بالمحلة الكبرى ، وقد رآها الصاغ صلاح سالم بنفسه ، وقد بنيت على حساب شركة مصر للغزل والنسيج ايام عبد الحميد حمدى مديرها السابق ، الذى كان له يد طولى عند فاروق وحاشيته ويسأل حلمى حسين ويحلف يمين الله على ذلك ، والكل بالمحلة يعلم ذلك ، وقد بناها له لكى يتمكن من خلع المهندس عبد الرحمن حمادة من شركة الغزل ، حيث انه كان عضوا لمجلس الادارة منتدبا ، وقد تم له ما اراد ، وطرد المهندس حمادة فعلا فى ذلك الوقت ، ولم يعد الا بعد الحركة المباركة .. وأقسم بالله غير حانث ، وحق رجال العهد الحاضر فردا فردا أن كلامنا

هذا صحيح ، وقد قام حمدى بتكليف ما يلزم للفيلا على نفقة شركة مصر . ولولا أنه مازال عضو مجلس ادارة منتدبا ، لكتبنا أسماءنا ، بل لحضرنا بنفسنا شهود اثبات ، ويسأل عبد الحميد حمدى عن ذلك .. والله على ما أقول وكيل .. وفى نهاية الخطاب فقرة تقول . الفيلا رآها الصاغ صلاح سالم مع لفيف من موظفى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، عند زيارته للمحلة . وهى تساوى حوالى ٧٠ الف جنيه ..

حضرات القضاة :

لا شك انكم دهشتم من الشهادة التى سمعتموها الآن . والتى جاءت بلا انذار ولا مقدمات . ولكن الواقع أن ما جاء فى هذه الشهادة . انما هو ترديد لما سبق أن عرفناه وما تعرفونه .. وهو يرينا كيف كانت تحكم مصر ، وكيف كانت تساس أمور البلاد وتدار ، وكيف كانت أموالها نهبا للطامعين ، ينهبون منها ما شاءت لهم أطماعهم .. وقضية اليوم وان كانت تجسم لنا الفساد ، الا انها ترينا كيف كان يصنع الرجال فى تلك العهود السود ترينا كيف كانوا يرفعون من لاشىء ليكونوا كل شىء .. لم يكن مقياس الرجال فى تلك العهود الكفاءة أو المقدرة أو الانتاج انما كان مقياسهم ما كانوا يؤدون لفاروق من خدمات ويرضون بها نزواته وشهواته .. كانت تقاس كفاءتهم بمدى حب الملك السابق واستلطافه لهؤلاء الناس ومدى ما يؤدون من خدمات شخصية تعود عليه ــ لا على البلد ــ بالخير .. هو العامل الأول فى رفع هؤلاء الناس الى مراكز الصدارة .

وبالأمس رأيتم كيف تولى أحد بطانة الملك السابق الوزارة بلا كفاءة وبلا دراية وقلتم فيه كلمتكم .. وحق عليه العقاب .. واليوم نقدم لكم شبيها أو مثيلا ــ أن صح التشبيه والتمثيل ــ فالمتهم حاصل على الشهادة الابتدائية وكان حتى سنة ١٩١٩ يعمل سائقا فى الجيش الانجليزى وفى سنة ١٩٢٠ ، عين بمصلحة النقل الميكانيكى سائقا أيضا ، وبقى سائقا الى سنة ١٩٢٢ حيث نقل الى مصلحة الركائب بالقصر بمرتب قدره ستة جنيهات وستون قرشا ، وبقى هناك يعمل سائقا شأنه شأن أى سائق آخر ، الى أن تولى فاروق ، فاتصل به وعمل معه وتقرب منه وأحبه .. وهنا تبدأ القصة أو المأساة .. قصة المتهم ومأساة الحكم فى مصر .. مأساة .. لأننا لم نر من قبل ولم نسمع فى التاريخ ولا فى اى بلد آخر ، ان سائقا يرفع الى مرتبة ضابط .. وضابط عظيم بلا مؤهل .. وبلا كفاءة .. يرفع .. لأن الملك يحبه ، ولأنه يخدم الملك فى خصوصياته .. فيرفع الى مرتبة الضباط العظام مرة واحدة ، ويدخل

فى كادر الجيش ، ويصل الى أعلى الرتب ، دون أن يكون لديه مؤهــل اللهم الا صلته بالملك السابق .

مأساة .. لأنه مرة واحدة يعين المتهم صاغ شرف سنة ١٩٤٢ ! ثم يعين بكباشى شرف سنة ١٩٤٣ ! وفى سنة ١٩٤٤ — وهذا هو الغريب — يعين البكباشى شرف محمد حلمى حسين مدير ادارة السيارات الملكية برتبة قائمقام ! ثم يكتب الى ادارة كاتم الأسرار الحربية بأنه قد انعم على البكباشى شرف محمد حلمى حسين مدير ادارة السيارات الملكية برتبة القائمقام .. فعلى كاتم الأسرار النشر عن ذلك فى النشرة العسكرية وادراج اسمه فى كشف الجيش فى — الحاشية الملكية — وهكذا وبمثل هــذه البساطة تمنح رتبة القائمقام الأصلية .. أليست هناك اجراءات فى مثل هذه الأحوال ؟ أليست هناك لجنة للضباط تعرض عليها مثل هــذه المواضيع ، وهى الخاصة بالترقيات والتعيين ! . لم يؤخذ رأيهم ولم يعرض عليها أمر المتهم ! كانه لم تكن هناك لجنة للضباط .. فى أى جيش من جيوش العالم يحصل هذا ؟! .. ولكن فاروق أراد ذلك ، ولا راد لارادته .. ولا يستطيع أى انسان أن يقف فى وجهه .. لا الحكومة ، ولا الوزير المختص ، ولا لجنة الضباط تستطيع أن تعترض .

ثم فى سنة ١٩٤٨ يرقى الى رتبة الأميرالاى وفى سنة ١٩٥١ يمنح رتبة البكوية من الدرجة الأولى ، وفى سنة ١٩٥١ أيضا يعين مديرا عاما حرف «ب» بماهية قدرها مائة جنيه ، ويخرج من كشف الجيش على أن يتحلى باللباس العسكرى ويبقى أميرالاى « شرف » ! لكى يمنح بدل ملبوس قدره أربعة جنيهات ثم يصدر قرار أو امر ملكى سام بمنحه مرتبا شخصيا قدره ١٧٫٥ جنيه يبقى مستوليا عليه طوال مدة عمله كمدير لادارة السيارات .. وهذا هو الفرق بين مرتبــه المدنى وبين مرتبه العسكرى .. ويعلم الله ماذا كان سيحدث . لو استمر هذا العهد الأغبر اكثر من ذلك .. فربما صدر نطق سام ملكى كريم بتعيينه قائما بالأعمال أو وزيرا .. وزيرا للحربية !! ولو كان المتهم ، **يا حضرات القضاة** قد ابدى من البطولة ما يؤهله لتبوء هذا المركز ، لكان الأمر سهلا وهينا .. ولكنه لم يكن كذلك ، ولكنه ربما كان بطلا فى ميدان آخر ؟؟!!

هذه هى قصة المتهم ، كما ترويها ملفات خدمته ، وكما تحكيها الاوراق ولكن هل انتهت الفضيحة عند هذا الحد ؟

لقد كان الجميع سواء داخل الجيش أو خارجه ، يدركون تماما مدى المذلة والفضيحة ومدى مالحق كرامة البلاد والجيش من اهدار .. كرامة البلاد ، وكرامة الجيش ، التى داسها فاروق ونزل بها الى الرغام .

ولو كان الامر قد وقف عند هذا الحد لكان مقبولا على مضض ، ولكنه تعداها الى خارج البلاد فأطاح بما بقى لها من سمعة وكرامة .

لقد كان المتهم رسولا لفاروق لدى رؤساء حكومات الدول العربية ومندوبا فوق العادة لدى حكومات الدول العربية ، ورئيسا لبعثات الشرف لدى هذه الحكومات . وكان يكلف بمأموريات لاتعلم عنها الحكومة شيئا ، وكأنى بالملك السابق لم يعتبر هذه الحكومات ، ولم يسلم بوجودها ، ولم يعترف بوزارة الخارجية ولا بممثليها ... فكان يكلف بالمأموريات دون أن تعلم بها اطلاقا هذه الحكومات ، ودون اخطارها حتى بقيام المتهم بمثل هذه المأموريات . وكانت الاوامر ترسل مباشرة الى المفوضيات ، ويكلف رجال هذه المفوضيات بمقابلة المتهم على الحدود كأن البلد أفقر من الرجال ، ولم يعد فى وزارة الخارجية من يستطيع تمثيل الملك السابق سوى المتهم ! وطبيعى ـ وهذا هو الشأن ـ أن يأتى المتهم بتصرفات مخلة ، وسلوك شائن فى بعض الاحيان . . . ويكفى أن أشير هنا الى واقعة رواها الاستاذ احمد رمزى الذى كان قائما بالاعمال فى سوريا ولبنان حتى سنة ١٩٤٤ ، فقد ذكر أنه فى احدى المرات .وكان المتهم موفدا فى بعثة شرف . أن أقيمت احدى المآدب الرسمية . وكان المفروض أن يجلس المتهم على المائدة فى مكانه. وأن المفروض كذلك أن يجلس الاستاذ رمزى على يمينه . فلما ذهب الاستاذ رمزى الى مكان الحفلة . وجد أن المتهم قد احتل ـ بلا مبرر وبلا سابق انذار ـ مكانه على المائدة . دون مراعاة لقواعد البروتوكول . مما أثار اشمئزاز رجال السلك السياسى ... ماذا فعل فى هذه الحفلة؟ لم يعرف الرجل شيئا .. وسكت .. وبعد ذلك قدم شكوى . فهل تعلمون ماذا كان مصير شكواه ؟ .. اضطهد من الملك السابق ومن رجال الملك السابق . وكان على رأسهم المتهم بالذات ... ثم نقل بعد ذلك من وزارة الخارجية ...

حضرات القضاة :

أن تبوأ المتهم هذا المركز الرفيع لم يكن يستحقه بحال من الاحوال لافى عرف القانون ولا فى غيره مما يبين لنا مدى سطوته وسلطانه عند فاروق ... عرف الناس هذه الحقيقة فسعوا اليه يقدمون فروض الطاعة والولاء ... وشعر المتهم بمركزه وحظوته وخطره لدى فاروق ... وشعر الناس أن المتهم فى استطاعته أن يفيدهم .. وفعلا استفاد وأفاد؟ استفاد بأن استغل نفوذه فى سبيل تكوين ثروة ضخمة له . وما كان

يحلم بها فى يوم من الايام ٠٠ وأفاد أصهاره وأصـــدقاءه وأقرباءه ٠٠ وكانت الخطوة الاولى لتحقيق سلطان وهوى نفسه ؟ واشباع رغبـاته فى الثراء والحصول على المال ٠٠ أن مهد السبيل للصاغ المهندس عمر سيف الدين ـ وهو رئيس الجراج العسكرى فى السراى ـ الى الحصول على توكيل شركة «جنرال موتورز» فى الغربية والقـاهرة ٠٠ وهو أمر عسير ليس من السهل أن ينال ، خصوصا بالنسبة للضابط الموجود فى الخدمة ٠٠ ولكنه لم يكن كذلك بالنسبة لحلمى حسين ٠٠ وهو صاحب السلطان والنفوذ ! فهل تعرفون حضراتكم ايه اللى عمله ؟

أحيل الصاغ عمر سيف الدين الى الاستيداع وسمح له باذن خاص أن يشتغل بالاعمال الحرة مع أن أوامر الجيش صريحة فى أنه لا يجوز بحال من الاحوال للضابط المحال على الاستيداع أن يشتغل بأى عمل من الاعمال التجارية ٠

الامر الثانى : أن عمر سيف الدين لم يكن لديه المبالغ المطلوبة من قبل الشركة لادارة التوكيل وقدرها عشرون ألف جنيه ٠٠ أقول لم يكن لديه الا ستة آلاف من الجنيهات فدفع المتهم حوالى أربعة آلاف جنيـــه والباقى دفعه أدمون جهلان الوسيط الاول فى صفقات الاسلحة الفاسدة وصاحب الوقائع الخالدة فيها٠ والصلة بين حلمى حسين وأدمون جهلان ثابتة ومعروفة ٠

حدث هذا فى أغسطس عام ١٩٤٦ ٠ بعد ذلك فى سنة ١٩٤٦ قامت حرب فلسطين ، وفى العادة كان الضباط المحالون الى الاســـتيداع يستعدون للخدمة العامة ٠ وكان المفروض أن يعود عمر سيف الدين الى عمله بالجيش ولكنه لم يعد ٠ واستمر فى عمله الحر ، فهـــو قد كون شركة ٠ وكانت هذه الشركة تقوم بصفقات لصالح الجيش أو للجيش بتعبير أدق ٠ ٠

وفضلا عن ذلك فقد كون المتهم وشريكاه ، شركة توصية بسـيطة كانت تقوم بالوساطة بين شركة «جنرال موتورز» وبين الحـــكومة فى مبيعاتها للعربات علاوة على صفقات الاسلحة التى كانت تباع للدول العربية ٠٠ وواقعة تكوين الشركة ٠ اعترف بها عمر سيف الدين وشهد البكباشى عبد المجيد السعيد فى التحقيق بأنه شاهد بنفسه المتهـــم ووزير المملكة السعودية وعمر سيف الدين ٠ وهم يحضرون الى مكتب اللواء المسيرى رئيس لجنة الاحتياجات طالبين منه القيام ببعض هـــذه الصفقات ! أى قيامه بمشتريات المملكة السعودية مع أنه ليس من عمل المسيرى القيام بمثل هذه الصفقات ٠٠٠

وفى سنة ١٩٤٩ صفيت شركة التوصية البسيطة ، لان أرباحهـا كانت قد تزايدت ! فكونت شركة مساهمة هى شركة المشروعات الهندسية . وكان المتهم أكبر مساهم فيها ، اذ اشترى أسهما بمقدار عشرة آلاف جنيه باسم أولاده ! وفى سنة ١٩٥١ اشترى أسهما أخرى بمبلغ ثمانية آلاف جنيه . حاول أخيرا نقلها باسم كريمته ! فالمتهم اذن سعى من جانبه ليحصل الصاغ عمر سيف الدين على توكيل شركة «جنرال موتورز» سعى لهذا مسنودا بنفوذ الملك السابق .. فقد قرر الشاهد عبد المجيد العبد . بأن مدير شركة «جنرال موتورز» دعى الى سراى عابدين . وقابل الملك وفاتحه فى أمر التوكيل ومنحه للصاغ عمر سيف الدين ... وقد قرر الاخير - أى عمر سيف الدين - بأنه فى يوم من الايام وهو قاعد على مكتبه اتصل به حلمى حسين تليفونيا وقال له تعال ياعمر .. فلما ذهب اليه قال له : روح قابل مدير شركة «جنرال موتورز» وهو حيعطيك التوكيل .. ولا شك ان المتهم رمى من وراء هذا الى غرضين :

الغرض الاول : كما فهمه عمر سيف الدين .. قصد ازاحته من الطريق .. قصد المتهم من ذلك ازاحة منافس خطر من طريقه فى العمل . كما أزاح من قبل مدير ادارة السيارات ! فعمر سيف الدين مهندس كفء ونشط مما قد يؤهله فى يوم من الايام لتولى منصب المتهم فيزول نفوذه .

الغرض الثانى : وكان هو الهدف الرئيسى ... هو الرغبة فى الثراء والحصول على المال بمشاركة عمر سيف الدين . فاذا اقترنت كفاءة عمر سيف الدين بنفوذ المتهم وسلطانه فى الدوائر الحكومية . تحقق ماسعى اليه من ثراء .. وهذا ما حدث فعلا .. هذا فيما يتعلق بواقعة توكيل شركة «جنرال موتورز» وتدخل المتهم بصفة عامة .

حضرات القضاة :

أنتقل بحضراتكم بعد هذا الى موضوع الثروة ففى سنة ١٩٣٩ أو قبل سنة ١٩٣٩ لم يكن المتهم وزوجته يملكان الا النذر القليل أوالقدر الضئيل الذى يتناسب وحالتهما الاجتماعية فى هذا الوقت .. ولم يكن له حساب بالبنك . اذ أن حسابه بدأ منذ سنة ١٩٤٥ .. فهل تعرفون حضراتكم كم تبلغ ثروته من واقع اقراره هو - والله يعلم ان

كانت هذه كلها أم ان هناك شيئا آخر ـ هل تعرفون حضراتكم كم تبلغ ثروته وثروة زوجته من واقع اقراره ٠٠٠ انها تربو على السبعين ألف جنيه ٠٠ له فيها ٢٣٫٥١٧ جنيها و٦٥٨ مليما ولزوجته ٤٧١٥٨ جنيها موزعة كالآتى بالنسبة للزوج ٠

١٤٩٧٫٥٤٥	قيمة أراض ومبان ٠
٢٠٤١١٫٣٢٠	ثمن أسهم عددها ٤٨٧٩ باسم أولاده ٠
٨٠٩٫٧٩٣	حساب جار فى بنك مصر
٨٠٠	ثمن سيارة ٠

وبالنسبة للزوجة :

٤٩٦٢٫٨٢٣	ثمن أراض ٠
٥٣٣١٫٨٢٩	ثمن منزل بالمحلة ٠
٢٠١٢٦٫٩٦٠	ثمن ١٥٩ فدانا وكسور ٠
٢٠٠٠	ثمن أسهم فى شركة المحلة الجديدة ٠
١٤٧٣٦٫٨١٠	حساب جار حتى يوم ١٩٥٣/١٠/٢٠

هذا علاوة على المنقولات المنزلية التى تقدر بـ ٣٠٠٠ جنيه ! ولقد سئل المتهم فى التحقيق عن مصدر هذه الثروة فكان دفاعه مبنيا أساسا ـ على أن مصدر ثروته هبات من الملك فاروق ٠ ومن أحد ملوك الدول العربية ٠٠٠ فقد قال انه حصل من الملك السابق على مبلغ ٢٦ ألف جنيه تقريبا ٠ وحصل من أحد ملوك الدول العربية على ٤٥ ألف جنيه ٠٠٠ فين الدليل ؟ مفيش دليل ٠٠ بس عاوزين نعرف دليل ٠٠٠ يعنى مفيش ورقة كده والا كده تثبت ذلك ٠٠٠ يعنى مفيش مرة أودعت كذا فى البنك ٠٠٠ مفيش حاجة ٠٠٠ انما يقول ان دى كانت عبارة عن منح وهبات ٠ منحت له من فلان وفلان ٠٠ وانا سأتكلم عن حكم المنحة طبقا لقانون الكسب غير المشروع ٠٠٠ ولما سئل عن مصدر ثروة زوجته قال انها من بعض المنح ٠ ٠ والباقى أخذته من جهة أخرى ٠٠ انها كانت تستغل سيارات نقل فى المحلة وكانت تقوم باستئجار الاراضى الزراعية التى كان يتبعها الوقف والتى كانت تستحق فيه ٠ وأن هذه الاستئجارات قد غلت عليها حوالى عشرة آلاف جنيه ٠٠ وهذا مبلغ لايغنى شيئا ، ولا يصح أن يعتبر أساسا لتكوين هذه الثروة٠ وثابت فى التحقيق أن الوقف أجر لشخص هو عديل المتهم ٠٠٠ هذا فضلا عن أن الزوجة لم تقدم دليلا كتابيا واحدا على استئجار الاراضى ٠ واكتفت بتقديم أقاربها وأقارب زوجها شهودا على صحة الواقعة ٠٠ وهذا

مايعتبر تحايلا وتلاعبا ٠٠٠ ولكن هل يمكن أن نتصور أن مبلغ عشرة آلاف جنيه يكون ثروة تبلغ ٤٧ ألف جنيه ؟ ان الامر يحتاج الى تفكير ٠٠ وعلى أية حال فلنتمش مع دفاع المتهم فى أن هذه المبالغ مصدرها الهبات. ولنرجع للمادة الخامسة من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ بشـأن الكسب غير المشروع ٠٠ فهى تنص على مايأتى : « يعد كسبا غير مشروع كل مال حصل عليه أى شخص من الاشخاص المنصوص عنهم بالمـادة الثانية (أى الموظفون العموميون) بسبب أعمال وظيفتـه أو نفوذه أو ظروف وظيفته أو مركزه أو بسبب استغلاله شيئا الخ ٠٠ فلو أن المتهم كان شخصا عاديا لما نال أى شىء من هذا ٠ استمعوا حضراتكم الى الحـديث النبوى الشريف (مابال الرجل نستعمله على العمل مما ولانا الله فيقول هذا لكم وهذا أهدى الى ٠ أفلا جلس فى بيت أمه ٠ حتى تأتيه هديته ، والذى نفس محمد بيده لانستعمل رجلا على العمل مما ولانا الله، فقبل شيئا الا جاء يوم القيامة يحمله على عنقه) وكان عمر بن الخطاب يكتب أموال عماله اذا ولاهم ثم يقاسمهم مازاد على ذلك وربما صادر أموالهم وأخذها منهم اذا وصل الى علمه أنهم جمعوها بنفوذهم وحصلوا عليها بسلطانهم ٠ أفبعد هذا يمكن أن يكون دفاع المتهم مبنيا على أساس ! ٠

حضرات القضاة :

ان الشق الثانى من الادعاء ٠٠ حاصله أن المتهم عمل على أن يحصـل الدكتور أحمد لطفى القبانى على ميزة غير قانونية ، فرقاه الى رتبـة البكباشى بينما كان زملاؤه لايزالون فى رتبة اليوزباشى ٠٠ فمن يكون هذا الدكتور ؟ انه زوج ابنته ٠ ٠ تزوجها فى شهر ٨ سنة ١٩٤٦ وفى شهر ١٠ من نفس السنة عين ملازما أول فى القسم الطبى ، ويكفى أن أقرأ على حضراتكم التقرير الوارد من مكتب كاتم أسرار لتروا الاستثناء الصارخ الذى حصل عليه الدكتور القبانى !

ومن الاطلاع على ملف خدمته يتضح الآتى : ـ

١ ـ عين برتبة ملازم أول طبيب فى الجيش فى ١٩/١٠/١٩٤٦.

٢ ـ نقل لمصلحة خفر السواحل نقلا نهائيا فى ١٢/٨/١٩٤٧ خصما على رتبة صاغ طبيب خالية ورقى الى رتبة اليوزباشى فى ١/٣/١٩٤٨ ، والى رتبة الصاغ فى ١/٣/١٩٤٩ ٠

٣ ـ أنشئت وظيفة بكباشى طبيب فى ميزانية ٥٠ـ١٩٥١ ورقى اليها فى ١٨/١١/ ١٩٥ بينما كان زملاؤه لايزالون فى رتبة اليوزباشى ٠

٤ ـ كان اسمه بكشف الجيش قبل نقله بخفر السواحل بعد اسم

حضرة الصاغ طبيب محمد علي محمد السيد الذي رقى الى رتبة اليوزباشى فى ١٩٤٨/١١/١٨ والى رتبة الصاغ فى ١٦ /١/١٩٥٣ ·

٥ ـ حضرته طبيب أمراض نساء وهو زوج ابنة حضرة الاميرالاى حلمى حسين مدير ادارة السيارات الملكية سابقا ·

وقد يقول المتهم دفاعا عن نفسه ، وما شأنى أنا وهذه الترقيات ؟ · وما دخلى فيها ؟ وهناك غيره نالهم ما نال صهرى · والرد على ذلك سهل ميسور · فبنفوذ المتهم عين الدكتور القبانى بالجيش بعد زواجه بحوالى شهر ونصف ! وبنفوذه وسلطانه نقل الدكتور القبانى الى مصلحة خفر السواحل حيث مجال الترقية أوسع ! وبسببه وبوساطته أنشئت رتبة البكباشى فى ميزانية المصلحة ، ولو بقى الدكتور القبانى بالقسم الطبى لما نال كل هذه الترقيات، ولبقى كزملائه فى رتبة اليوزباشى ، فالسبيل الى نيل هذه الترقيات كلها هو النقل الى مصلحة أخرى يكون المجال فيها مفتوحا ، وحضراتكم أدرى بمثل هذه الالاعيب التى كان يعرفها رجال العهد الاسود · ونظن أن هذا الضابط ماكان ليمكنه اطلاقا أن يصل الى ماوصل اليه عن طريق هذه الألاعيب لولا نفوذ المتهم · وقياس الصهر العزيز على غيره من ضباط الجيش الذين نقلوا الى خفر السواحل قياس مع الفارق ، لان الوضع بالنسبة لضابط الجيش غير وضع الاطباء ،وهم جميعا أقدم تخرجا من الدكتور القبانى ·

ونفوذ المتهم هوالذى مكن للدكتور القبانى أن يشتغل فى عدة شركات عقب انتهائه من العمل ليحصل على أكبر قسط من الفائدة · وكأنما خلت الاسكندرية من الاطباء · وبين يدى مذكرة توضح لنا الشركات التى كان يعمل بها علاوة على عمله وعلى عيادته الخاصة ·

أولا ـ عمل فى شركة جنرال موتورز بمرتب سنوى قدره ٢٠٠ جنيه زيد الى ٣٠٠ جنيه بالاضافة الى ١٥ جنيها شهريا تصرف له نظير احضار ممرض أو ممرضة للعيادة · هل تعلمون حضراتكم من أين أحضر الممرض؟ لقد أحضره من مستشفى خفر السواحل · وليس هذا فقط بل ان الشركة أعطته سيارة · وله الحق فى تغييرها كل سنة ·

ثانيا ـ التحق بمستشفى مبرة محمد على بالاسكندرية فى ١٩٤٨/٨/١٥ وفى سنة ١٩٥٠ عينت له مكافأة قدرها ستة جنيهات زيدت الى ثمانية بعد ذلك ، واستغنى عنه فى يونية ١٩٥٣ ·

ثالثا ـ مستوصف المواساة بالقبارى التحق به فى ١٩٤٦/١١/١٦ ، مقابل مرتب شهرى قدره ١٥ جنيها · واستقال فى ١٩٥٣/٥/١٠ ·

رابعا – التحق بمستشفى المواســـاة كطبيب زائر ، له الحق فى احضار المرضى واجراء العمليات بالمستشفى لحسابه الخاص · ولم تكن هذه القاعدة معترفا بها أو معمولا بها حتى لكبار الاطباء · ولكن الدكتور النقيب هو مدير للمستشفى والدكتور القبانى هو صهر حلمى وكلنـــا يعرف الصلة بين الاثنين وأترك الباقى لكم !

حضرات القضاة :

لعلكم تعجبون وتتساءلون؟ أى مقدرة وأى وقت يجده الدكتور القبانى حتى يتمكن من أداء كل هذه الاعمال · ولكنها المحسوبية واستغلال النفوذ والسعى وراء جمع المال من أى طريق · ويكفى كل هذا الذى ذكرته بدون تعليق · ويكفى الاوراق التى قدمت لحضراتكم ·

الرئيس – نبدأ الآن بمناقشة المتهم · أول ماشتغلت فى السراى اشتغلت ايه ؟

المتهم – اشتغلت سائق سيارة ·

الرئيس – بمرتب قد ايه ؟ ستة جنيه مثلا ؟

المتهم – لا ··· عينت بمرتب ٨ جنيهات تقريبا لانى عينت فى الدرجة السابعة ·

الرئيس – بقى مش بستة جنيه ؟

المتهم – لا ··· أفتكر أكثر من ذلك ·

الرئيس – وفضلت سواق لحد امتى ؟

المتهم – فضلت سواق لغاية سنة ١٩٤١ ·

الرئيس – وكنت بتسوق سيارة الملك ؟

المتهم – أيوه فى الاول · وبعدين كنت باعمل فى الحاجات الداخلية ·

الرئيس – الحاجات الداخلية يعنى ايه ؟

المتهم – يعنى كنت بسوق السيارة للملك والاميرات داخل السراى ·

الرئيس – يعنى فضلت سواق لغاية سنة ١٩٤١ · طيب وسنة ١٩٤١ كان مرتبك كام ؟

المتهم – ماأتذكرش وعلى أى حال الدوسيه موجود أمام حضراتكم · وفيه كـل حاجة بالتفصيل ·

الرئيس – يعنى ماتتذكرش بالتقريب كان كام ؟

المتهم – أنا اتعينت فى الدرجة السابعة ثم رقيت الى السادسة ثم الى الخامسة ·

الرئيس – يعنى كنت بتأخذ مرتب درجة خامسة ؟

المتهم – ثم بعد ذلك رقيت الى الدرجة الرابعة ·

الرئيس – الفنية طبعا ؟

المتهم – أيوه ·

الرئيس – فيه سواقين معينين فى درجات فنية ؟

المتهم – أيوه يافندم فيه موجودين ·

الرئيس – موجود فى الدولة سواقين فى الدرجات الفنية ؟

المتهم – كان موجود عندنا فى السراى ·

الرئيس – انت عندك شهادة سواقة من كلية الهندسة ؟!

المتهم – لا ياأفندم ·

الرئيس – أمال اتعلمت السواقة فى أى مدرسة ؟

المتهم – أنا ياأفندم اتدربت على السواقة كغية · وبعدين اشتغلت سواق ·

الرئيس – أمال الدرجات الفنية دى جت منين ؟

المتهم – الدرجات اللى كانوا بيعينوا عليها السواقين ، كانت مدرجة فى الميزانية درجات فنية ·

الرئيس – وفى سنة ١٩٤١ بقيت درجة رابعة · ثم نقلت الى رتبة صاغ شرفية وأصبحت فى الحاشية العسكرية ! ·· ايه حكاية الرتبة العسكرية دى؟

المتهم – دى الرتبة المعادلة لما وصلت اليه · وأنا كنت فى الوقت ده درجة رابعة ، وأنا مش متذكر التواريخ ·

الرئيس – انت التحقت بالكلية الحربية ؟

المتهم – لا ياأفندم ودى كانت رتبة شرفية ·

الرئيس – بصفتك ضابط مش كنت بتعرف شغل الضباط · يعنى كنت بتعرف القوانين العسكرية كويس ؟

المتهم – لا يافندم · أنا كنت أعرف بعض حاجات بس ·

الرئيس – امال ايه دخل السواقة فى أنك تصبح ضابط ؟

المتهم – الادارة فى الوقت ده كان بيشرف عليها ضابط ·

الرئيس – ضابط مهندس مش كده ؟

المتهم – أيوه ··

الرئيس – يعنى متخرج من الهندسة والحربية والا لأ ؟

المتهم – أيوه ·

الرئيس – علشان هو ضابط تبقى انت ضابط كمان ؟ علشان مفيش حد يبقى أحسن من حد ؟

المتهم ـ الملك هو اللى رأى كده وأنا ماليش دعوة .

الرئيس ـ طيب وفى سنة ١٩٤٢ لما اترقيت الى بكباشى ، وبعدها لما اترقيت لقائمقام وأميرالاى دخلت امتحان ترقية الضباط ؟

المتهم ـ أنا ماليش دعوى بالامتحانات دى . أنا أخذت هذه الرتبة الشرفية على حسب الدرجة المدنية اللى كنت باشغلها .

الرئيس ـ يعنى ماأدرجتش فى كشف الجيش ؟

المتهم ـ لايافندم .

الرئيس ـ يعنى اترقيت لرتبة البكباشى بدون امتحان ؟

المتهم ـ أيوه .

الرئيس ـ ثم الى القائمقام وأميرالاى . يعنى كنت بتحط ثلاث نجوم وتاج ؟

المتهم ـ أنا ماكنتش بالبس البدلة العسكرية الا نادر .. فى المناسبات .

الرئيس ـ وبعدين بقيت مدير عام ؟

المتهم ـ أيوه مضيت ثلاث سنوات فى درجة أميرالاى ثم بقيت مدير عام .

الرئيس ـ كيف وصلت الىهذه الدرجة؟ تقدرتقول لنا فاروق كان بيحب فيك ايه؟

المتهم ـ أنا كنت قايم بعملى كويس وبطبيعة الحال مافيش غير كده .

الرئيس ـ قيامك بالسواقة يوصلك لكده ؟

المتهم ـ يمكن كمان يكون استلطاف من ناحية أو عطف على .

الرئيس ـ ماهو كمان برضه كان بيستلطف كريم ثابت .

المتهم ـ جايز يافندم ،ولكن الاستلطاف أشكال وربمـــا كان بيعطف عـلى ويساعدنى وربما كانت المسألة ترجع الى ناحية انسانية منه .

الرئيس ـ بيعطف عليك يديك فلوس زى ماهو عاوز ، ولكن يرقيك ضابط . ليـه ؟ ..

المتهم ـ يمكن حب يعزز مركزى حاجة زى دى يمكن خش فى ذهنه أمر من هذا القبيل لعطفه على .

الرئيس ـ بيعطف عليك يديك فلوس زى ماهو عاوز .. ولكن يديك رتبـــة ضابط ليه ؟ .. هو ده المهم .

المتهم ـ أنا ماأعرفش ايه السبب فى التفكير ده .

الرئيس ـ ماقلتلوش مايصحش حاجة زى دى ؟

المتهم ـ هو أمر بكده وجايز حب أن آخذ هذه الرتبة علشان المدير ضابط فقال

ده يبقى زى ده ، وأنا ماكنتش بالبس البدلة العسكرية الا وقت الزيارات الرسمية لما كنت أرافقه ٠

الرئيس ـ يعنى ماكنتش بتلبسها فى أى حاجة ثانية ؟

المتهم ـ لا ٠٠ آبدا ٠٠

الرئيس ـ ولما كنت بتروح الدول العربية مندوب فوق العادة ؟

المتهم ـ أيوه فى الحاجات الرسمية اللى زى دى وبس ٠

الرئيس ـ لما اترقيت ضابط درست النظم العسكرية والقوانين العسكرية ؟

المتهم ـ النظام فقط ولكن الاصول العسكرية الاخرى مالياش دعوة بيها ٠

الرئيس ـ مالكش دعوة بها ازاى ٠٠٠ أمال لابس البدلة وبس ؟

المتهم ـ أنا كنت أعرف على قدر مايلزمنى فى عملى وادارة العمل كانت فنيـة ودى حاجات أعرفها طبعا ٠

الرئيس ـ كان بيعطف عليك ورقاك ضابط ، وبلغ من عطفـــه عليك انه بقى يبعتك مندوب فوق العادة فى الدول العربية مش كده ؟

المتهم ـ هو رأى كده ؟

الرئيس ـ ايه المميزات السياسية أو الكفاءة اللى عندك علشان تروح فى مهمات زى دى ؟

المتهم ـ أنا مش كنت مندوب فوق العادة ، أنا كنت باقابل الوفود العربية اللى بتيجى وكان فى الوقت ده الحركة العربية قائمة فى دور الانشاء وكانت الدول العربية بتنشىء علاقات بينها وبين مصر ٠

الرئيس ـ يعنى كنت بتمارس السياسة كمان ؟

المتهم ـ لا٠٠٠ انا ماليش دعوة بالسياسة ٠

الرئيس ـ مش بتقول انك كنت بتقابل وبتتصل ٠٠ مش دى سياسة برضه والا ايه ؟

المتهم ـ انا ككل مصرى يهمنا جميعا انشاء علاقات مع الدول العربية وتوطيد العلاقات بين الدول ٠ ولذلك انا كنت باعمل على هذا ٠

الرئيس ـ ايه المؤهلات اللى عندك علشان تقوم بالمهمة السياسية الدقيقة دى؟

المتهم ـ المسألة مش مسألة مؤهلات ، أنا يمكن برضه اطلعت فى هذه الناحية ٠ لاأقول هذا تزكية لنفسى ، وانما الامر متروك لتقديركم ٠ فالثقافة شىء والمؤهلات شىء آخر ٠ وانا يمكن برضه عندى خبرة ٠

الرئيس ـ خدت خبرة عملية طبعا فى المدة اللى قعدتها فى السراى ٠ لـكن مش لازم يكون فيه استعداد ينمى الخبرة ؟

المتهم ـ طبعا . وافتكر أنا كان عندى استعداد .

الرئيس ـ طبعا يكون عندك استعداد . والبيئة اللى كنت فيها لها أثر ، وانت كنت فى السراى ولازم متأثر بيها !!

المتهم ـ مش جايز أنا عندى استعداد تانى ومتأثرتش منهم .

الرئيس ـ ازاى . انت مش كنت ليل ونهار فى السراى والا كنت بتروح حتت تانية ؟

المتهم ـ انا قلت يمكن عندى استعداد طيب .

الرئيس ـ يعنى ماتأثرتش بيهم ؟

المتهم ـ أترك هذا لتقدير سيادتكم .

الرئيس ـ طيب . وانت سواق كان مرتبك معروف . وانت ضابط مرتبك معروف ولما اترقيت مرتبك معروف كذلك . فعملت الثروة دى ازاى ... تقدر تقول لنا ؟

المتهم ـ أنا كنت باتلقى منح وهبات من الملك السابق ومن بعض الجهات الاخرى .

الرئيس ـ ازاى الملك يديلك منح مع أنه عمره مامنح حد حاجة ؟

المتهم ـ ربما ده يرجع الى عطفه على من الناحية الانسانية .

الرئيس ـ أمال ماكانش بيعطف على الناس التانيين ليه ؟ .. ماكانش بيعطف على المصريين ليه ؟

المتهم ـ أنا متأسف انه لم يتجه هذا الاتجاه .

الرئيس ـ ماحاولتش تنبهه ؟ .. ماكنتش بتقول له ؟

المتهم ـ أنا كنت باتكلم لما تيجى ظروف .

الرئيس ـ لو كنت اتكلمت كان ضرورى اتأثر بكلامك ، لان لابد لك مكانة عنده ... والا ماكانش يهتم هذا الاهتمام ويرقيك الى رتبة ضابط ويوصلك الى هذه الدرجة !

المتهم ـ أنا قلت لسيادتكم انه ربما كان بيعطف على وأنا منذ سنة ١٩٢٩ وأنا أجرى عمليات ، وأجريت عملية خطيرة وكل هذا بسبب الاجهاد فى خدمتهم وممكن أن أقدم الى هيئة المحكمة تقارير طبية وأشرح اللى حصل من ظروف .

الرئيس ـ يعنى هو كان انسان ؟

المتهم ـ يمكن فى هذه الحادثة جايز كان انسان معايا .

الرئيس ـ أفهم انه يديك مرتب شهر ، يديك خمسين جنيه مش ٤٧ الف جنيه؟!

المتهم ـ ده مجموع الهبات والمنح ، وأنا خدمت مدة طويلة ويمكن كانت ظروفى تبرر انه يفكر هذا التفكير .

الرئيس ـ هو يعنى كان يفتكرك فقير لسه ، ماانت أصبحت صاحب مرتب ومركز كبير ؟



المحكمة تناقش المتهم

المتهم ـ جايز هو فكر كده .

الرئيس ـ كان بيديك فى المناسبات والا كده فى أى وقت ؟

المتهم ـ لا ... فى المناسبات .

الرئيس ـ أمال ماكانش بيعطف على الفقراء والمساكين ليه ... لما هو انسان بالشكل ده . ؟

المتهم ـ أنا متأسف انه ماتجهش الاتجاه ده .

الرئيس ـ انت خدمت معاه كتير ... ايه اللى تعرفه عن تربيته وأخلاقه ؟

المتهم ـ هو كطفل كان طفل عادى ..

الرئيس ـ ولما كبر ؟

المتهم ـ كان فيه مدرسين بيعلموه .

الرئيس ـ كنت بتعلمه السواقة ؟

المتهم ـ أيوه انا علمته السواقة .

الرئيس ـ وعلشان كده كان بيجرى بسرعة وكان بيدوس الناس ، انت اللى علمته كده ؟ .

المتهم ـ أنا متأسف انه اتجه هذا الاتجاه ودى حاجات مش من أصول التعليم .

الرئيس ـ ايه اللى لمسته من أخلاقه ، كان فيه حاجة شاذة .

المتهم ـ كان فيه شذوذ فى التفكير بتاعه ، أحيانا يبقى كويس وأحيانا يبقى مش كويس .

الرئيس ـ طيب وامتى الغزالة بتكون رايقة .. لما يكون فيه ...

المتهم ـ أناماأقدرش أحكم . لانى ماكنتش باختلط بيه فى الظروف التانيه .

الرئيس ـ مش انت اللى كنت بتسوق له ؟

المتهم ـ أيوه . كنت باسوق له . وبعدين بطلت السواقة . .

الرئيس ـ ماكنتش بتقوم بحاجة غير السواقة، وعلشان كده كان بيعطف عليك؟

المتهم ـ أيوه ...

الرئيس ـ انت كنت بتتصل به باستمرار . ماكانش بيزورك فى البيت ؟

المتهم ـ لأ ... ماجانيش .

الرئيس ـ أمال كان بيعطف عليك ليه ؟

المتهم ـ هو عارف حالتى كويس من يوم مادخلت . وأنا خدمت معاهم مدةطويلة .

الرئيس ـ وبسبب كده بقيت أميرالاى قد الدنيا . مش ده كان كفاية ؟

المتهم ـ أنا قلت لسيادتكم أن سببه حالة انسانية . ودى متروكة لتقديركم .

الرئيس ـ الحالة الانسانية تدعوه لانه يدهس واحد ؟

المتهم ـ لا ... ده خطأ ياأفندم .

الرئيس ـ ماتعرفش أحواله كان بيعمل ايه ؟

المتهم ـ لا ياأفندم ...

الرئيس ـ ماتعرفش انه كان بيخرج من الكباريه ، وعلشان يبسط اللى معاه كان يدوس بالعربية أى شخص ماشى فى السكة .. دى تبقى انسانية ؟

المتهم ـ لايافندم .. تبقى عدم انسانية .

الرئيس ـ سمعت عن كده والا لأ ؟

المتهم ـ سمعت أخيرا .

الرئيس ـ دى تبقى انسانية ؟

المتهم ـ لا ماتبقاش انسانية . ولكن زى ماقلت لحضراتكم يمكن ظروفى الخاصة هى اللى خلته يعطف على .

الرئيس ـ ربما كان عنده عطف فى الناحية بتاعتك وما عنـــدوش عطف فى الناحية التانية ؟

المتهم ـ جايز ياأفندم .

الرئيس ـ سافرت الخارج ؟

المتهم ـ أيوه .

الرئيس ـ تعمل ايه ؟

المتهم ـ انا رحت مرة زيوريخ .

الرئيس ـ مندوب للحكومة ؟

المتهم ـ لا .. أنا سافرت أتفرج على معرض .

الرئيس ـ سافرت مرة لنازلى ؟

المتهم ـ لا ياأفندم مطلقا .

الرئيس ـ رحت أمريكا ؟

المتهم ـ رحت أمريكا ياأفندم قبل الحرب سنة ١٩٣٨ .

الرئيس ـ تعمل ايه ؟

المتهم ـ كان هناك المعرض العالمى ورحت أتفرج . ورحت مرة زيوريخ .

الرئيس ـ كانت معارض سيارات ؟

المتهم ـ أيوه .. معرض زيوريخ كان بتاع سيارات .

الرئيس ـ ومعرض أمريكا كان معرض سيارات ؟

المتهم ـ ده كان معرض عالمى وفيه قسم للسيارات .

الرئيس ـ تعرف لغات ؟

المتهم ـ أعرف انجليزى .

الرئيس ـ تعرف انجليزى كويس ؟

المتهم ـ أيوه أنا درست سنتين فى ثانوى بعد الابتدائية . وقويت لغتى بعدها بالمران ، خصوصا وانا اشتغلت فى الجيش الانجليزى .

الرئيس ـ تعرف فرنساوى ؟

المتهم ـ لأ ..

الرئيس ـ تعرف ألمانى ؟

المتهم – لأ .. انجليزى وبس .

الرئيس – يعنى انت اللى بتشترى السيارات للملك ؟

المتهم – أيوه غالبا .

الرئيس – وطبعا كان غرضك ان الحملة تكبر علشان الدرجة تكبر معاها .

المتهم – أنا مايهمنيش ده فى شىء . فأنا موجود ، وايه اللى يهمنى سواء كانت الحملة كبيرة اوصغيرة ،هوالملك اللى كان يحب أن يكون عنده سيارات كتيرة وجديدة .

الرئيس – هو اللى بيركب يركب ١٠ أوتومبيلات مرة واحدة ، والا يركب أوتومبيل أو اتنين ؟ انت برضه اللى علمته كده ؟

المتهم – أنا علمته السواقة ياأفندم وهو اتجه الاتجاه ده. واللى بيركب زى ما سيادتكم بتقول يركب عربية أو اتنين .

الرئيس – كم كان عدد العربيات ؟

المتهم – حوالى ١٣٠ عربية موزعة بين عربات الحكومة والعربيات اللى بيشتريها على حسابه .

الرئيس – حملة جيش يعنى ؟

المتهم – أيوه العدد كبير . ولكن كان جزء منهم بياخده لكثرة التنقلات ونقل البضائع .

الرئيس – طبعا كانت فيها سيارات حكومية ؟

المتهم –نعم . وهو كان عنده سيارات خاصة الى جانبها .

الرئيس – كان بيشتريها من ماله الخاص ؟

المتهم – مش كلها كان بعضها بتشتريه الحكومة، وبعضها كان بيشتريه لحسابه الخاص ..

الرئيس – كان بيغوى ركوب عربات صغيرة وعربات كبيرة ، انت اللى علمته الحكاية دى ؟

المتهم – هو لما تعلم السواقة ابتدأ يغوى الحاجات دى ودى مالهاش صلة بتعليم السواقة .

الرئيس – كنت معاه يوم حادث القصاصين ؟

المتهم – لا ..

الرئيس – عارف قصتها ايه ؟

المتهم – أيوه قريتها فى الجرائد .

الرئيس – بس قريتها فى الجرائد .. يعنى ماسمعتش حاجة غير كده ؟

المتهم – أنا ماسألتش ايه القصة ، لان ماليش دخل بالحاجات دى أسأل عنها .

الرئيس – نفهم من كده انك ماكنتش سر أمين لهم ؟

المتهم – لا ياأفندم مش كل الظروف . وانا ماكنتش أحب أسأل .

الرئيس – يعنى ماسمعتش ان كان معاه واحدة ست ساعة الحادثة ؟

المتهم – أيوه انا سمعت ولكن ماتحريتش الحقيقة .

الرئيس – طيب وايه اللى سمعته من اللى كان بيدور وراء الـــكواليس والا ماكانوش بيقولوا حاجة ؟

المتهم – أنا ماكنتش أحب أسأل ، وما كنتش أحب أتدخل

الرئيس – يعنى كنت انت والعربيات وبس ؟

المتهم – اناكنت باشرف على العربيات وباقوم بالحاجة اللى يكلفنى بها .

الرئيس – من الناحية السياسية طبعا ؟.

المتهم – أنا ماليش دعوى بالسياسة .

الرئيس – ازاى انت مش كنت بتمهد للعلاقات بين مصر والدول العربيـــة ، وهى دى مش سياسة ؟

المتهم – جايز تكون سياسة .

الرئيس – يعنى ماتقطعش بكده ؟

المتهم – أنا ماليش دخل فى تدبير السياسة العامة .

الرئيس – مش كنت مندوب فوق العادة ؟

المتهم – أنا كنت رسول خاص ياأفندم مش مندوب فوق العادة .

الرئيس – وطبعا الراجل اللى بيقوم بعمليات سياسية خارجية ، لازم يشترك فى السياسة الداخلية وتوجيهها . وعلشان كده تهدد الناس علشـــان يتنازلوا عن ترشيحهم فى البرلمان !

المتهم – هذا كلام مفترى على ، وانا لاأعرف هذا الشخص مطلقا . ولحســـن الحظ فهو يستشهد باثنين ماتا .. الممرضة الانجليزية والدكتور العجاتى .

الرئيس – وايش عرفك أنهم ماتوا ؟

المتهم – الدكتور العجاتى أنا أعرف أنه مات ، والممرضة ماأعرفش اذا كانت غير موجودة أو ماتت حاجة زى كده .

الرئيس – أنت بتقول ماتعرفوش ودا راجل دكتور محترم جاى يشهد عليك . ليه بينك وبينه ثأر ؟

المتهم ــ انا لاأعرف هذا الشخص ولم أر وجهه قبل الآن ، وأنا لم أتدخل مطلقا٠

الرئيس ــ ايه الدافع انه بييجى يشهد ضدك ٠٠ قتلت أبوه يعنى ؟

المتهم ــ أنا ماعرفش السبب وهو اتكلم عن حادثة ٠٠

الرئيس ــ ان كان عندك حاجة قلها للدفاع يبقى يتناولها فى مرافعته ٠٠ الملك فاروق اداك هبات امتى ؟

المتهم ــ فى ظروف متفرقة ٠

الرئيس ــ لما جاب ولى العهد اداك قد ايه ؟

المتهم ــ ادانى ٥٠٠٠ جنيه ٠

الرئيس ــ هو كان وعد انه لما يجيب ولى العهد يتنازل عن جـــزء من أمواله وممتلكاته للشعب ماتعرفش رجع فى كلامه ليه ؟

المتهم ــ متأسف أنا ماعرفش ٠

الرئيس ــ يمكن افتكرك انت الشعب ؟

المتهم ــ أنا قلت لسيادتكم انه كان بيعطف على نظرا لظروفى الخاصة ٠

الرئيس ــ ظروف ايه انت مش حالتك المالية أصبحت كويسة ٠

المتهم ــ حسب تقديره هو ٠

الرئيس ــ هو كان لسه فاكرك فقير والا ايه ؟

المتهم ــ ده راجع لتقديره هو ٠

الرئيس ــ ادا محمد حسن كام ؟

المتهم ــ ماعرفش بالضبط أخذ كام ، الكل كانوا بيخبوا على بعض ٠

الرئيس ــ اداك ٥٠٠٠ جنيه لما جاب ولى العهد ولـــما جاب الاميرات كـــان بيديلك ٣٠٠ جنيه ٠ ؟

المتهم ــ ده بيرجع للظروف وحسب تقديره هو ٠

الرئيس ــ أمال بس عارف مجموعة الهبات قد ايه ؟

المتهم ــ ربما تكون أكثر وربما تكون أقل ٠ ده على سبيل التقدير مش عـــلى سبيل الحصر ٠ يجوز تكون أكثر ويجوز تكون أقل ٠

الرئيس ــ متجوز من سنة كام من سنة ١٩١٠ ؟

المتهم ــ لا ٠٠ من سنة ١٩٢١ ٠

الرئيس ــ وموفق فى حياتك الزوجية ؟

المتهم ــ أيوه والحمد لله ٠

الرئيس ـ عملت الثروة دى ازاى ؟

المتهم ـ كانت بتستغل فلوسها ، وكان عندها أتومبيلات ومأجرة أرض ٠

الرئيس ـ كسيدة كان لها مال خاص ؟

المتهم ـ هوه ماكانش فيه فارق ، ولكن ككل سيدة بتعتبر أن دى حقوقهـا وحقوق أولادها ٠

الرئيس ـ يعنى كنت بتعطيها كل قرش يجيلك ؟

المتهم ـ أنا كنت باعتبر أن كل قرش سواء عندى أو عندها واحد ٠

الرئيس ـ يعنى كنت بتديها جزء منه ، أو كل المال اللى بيجيلك ؟

المتهم ـ أحيانا كنت أديها الجزء الاكبر ، وأحيانا الجزء الاقل وماكانش فيه فرق ٠

الرئيس ـ انت بلدك المحلة ؟

المتهم ـ أيوه ٠

الرئيس ـلك فيلا هناك ؟

المتهم ـ هى مش فيلا بمعنى الكلمة ، وانما شاليه صغير ، وثابت بفاتورة انه سدد ثمنه للمقاول ٠

الرئيس ـ بتروح تستجم فيه طبعا ؟

المتهم ـ أنا مؤجر الدور العلوى ولما باروح هناك بنقعد فى الدور الأسفل ٠

الرئيس ـ هو فى قلب المحلة ؟

المتهم ـ أيوه ٠

الرئيس ـ رحت أسوان سنة ١٩٤٢ ؟

المتهم ـ أيوه ياأفندم ٠

الرئيس ـ كنت معاهم يعنى ؟

المتهم ـ أيوه ياأفندم ٠

الرئيس ـ كان مين موجود ؟ الملكة فريدة ومين ٠ ؟

المتهم ـ مانيش متذكر ٠٠

الرئيس ـ ازاى أنت مش كنت بتطلع معاهم الرحلة الصحراوية ؟

المتهم ـ ماأتذكرش الشخصيات لانى كنت باكون مشغول فى ترتيب العمل ٠

الرئيس ـ مش كنتم بتعملوا مخيمات فى الصحراء وتباتوا ٠

المتهم ـ أيوه ياأفندم ٠

الرئيس ـ وما تتذكرش مين اللى كانوا بيباتوا معاكم ؟

المتهم ـ طبعا أنا كنت مشغول فى وسط العمال ، وأشرف على السواقين ، وكان القسم بتاعنا منقسم عن المخيمات ٠

الرئيس ـ كنت أيامها سواق ماترقيتش ضابط ؟

المتهم ـ مش فاكر ٠ اذا كان ثابت من التواريخ يبقى مضبوط ٠

الرئيس ـ يعنى ماكنتش بتلبس البدلة العسكرية ؟

المتهم ـ قطعا لأ ٠٠ الا فى المناسبات الرسمية ٠

الرئيس ـ ماكنتش بتعلق بيرق على العربية ؟

المتهم ـ لا ياأفندم ٠

الرئيس ـ طيب تقدر تحلل لنا شخصية فاروق ؟

المتهم ـ هو على حسب القواعد العامة للتربية يعتبر رجلا شاذا ٠

الرئيس ـ شاذ من ناحية ٠٠

المتهم ـ شاذ من ناحية تصرفاته ، وده على حسب فهمى وهو أحيانا يبقى كويس جدا ٠٠ وأحيانا يتصرف وحش وهو كان بيعمل زى ماهو عاوز ٠

الرئيس ـ ماتعرفش ايه السبب ؟

المتهم ـ انا مش طبيب حتى أستطيع معرفة السبب ؟

الرئيس ـ طيب تقدر تذكر لنا واقعة تدل على أخلاقه ، انت راجل عاشرته مدة وبتبنى حكمك على حاجات شفتها أذكر لنا واقعة ٠

المتهم ـ الواحد كان لما يكلمه فى عمل كان أحيانا يستمع كويس وأحيانا مايحبش يسمع حاجة ٠

الرئيس ـ لابد أن راكز فى ذهنك حاجة منهذه التصرفات ، راجل ملكوبيعطف عليك وبيغدق عليك ، لما يتنرفز عليك دى أظن حاجة تفتكرها ٠

المتهم ـ هو مرة حب يرفت اثنين من السواقين ، وقال لى لازم ترفت الاثنين دول ٠ وانا كنت معتقد أنهم كويسين ، وانهم من خيرة السواقين وخدموه مدة كبيرة ، فقلت أسيبه دلوقت وبعدين أكلمه وأترجاه مرة ثانية ، ومن حسن الحظ انه نسى الموضوع وبعدين رجع افتكر انه كان قال لى أرفتهم ، فثار على وشتمنى وقال لى ليه مانفذتش أوامرى ؟ فأنا قلت أنا كرئيس ماقدرش أخرجهم الا لما اطمئن الى وجود آخرين ٠

الرئيس ـ ماتفتكرش واقعة ثانية ؟

الدفاع ـ أرجو من المحكمة أن تقدر الحالة العصبية للمتهم وأن تقدر أن الذاكرة تخونه ·

الرئيس ـ عند ماكنت تذهب الى البلاد العربية ، كنت تحمل رسالة شفوية عدا الرسائل المكتوبة ؟

المتهم ـ أنا كنت بابلغ رسالة شفوية تشمل السلام والاحترام ·

الرئيس ـ هل كانت الحكومة تعلم بقيامك بهذه المهام ؟

المتهم ـ أنا معرفش اذا كانت بتعرف والا لأ ، انما كان الجواب بيسلم الى من الديوان بمهمتى وما أعرفش الحكومة عندها خبر والا لأ ·

الرئيس ـ كنت بتطلع فى طيارة خاصة ؟

المتهم ـ أيوه فى طيارة من السرب بتاعه ·

الرئيس ـ أيوه طبعا السرب بتاعه ! انت تعرف انه كان مشتريه من أمـواله أو أموال الحكومة ·

المتهم ـ من أموال الحكومة ·

الرئيس ـ ومطار انشاص على حساب الحكومة برضه مش كده ؟

المتهم ـ أعتقد برضه أنه على حساب الحكومة ·

الرئيس ـ تعرف اتكلف قد ايه ؟

المتهم ـ ماعرفش لكن لازم يكون اتكلف مصاريف باهظة ·

الرئيس ـ يعنى تفتكر اتكلف مليون ·· اثنين ؟

المتهم ـ لابد انه اتكلف حاجة زى دى ·

الرئيس ـ وتعرف انه كان عاوز يشترى طيارة بثلاثة أرباع مليون جنيه ،غير الطيارات اللى عنده ·

المتهم ـ ماعرفش ·

الرئيس ـ هل تعرف أن ميزانية الطيران كان يستولى عليها ليحصـــل على طائرات لنفسه وينشىء مطارات ؟

المتهم ـ جايز أنا ماعرفش انما أنا قريت أن مطار انشاص والسرب الملـــكى دول من ميزانية الدولة ·

الرئيس ـ هل تعرف كم مرة سافر بالطائرات فى السنين الاخيرة ؟

المتهم ـ أظن مرة واحدة ··

الرئيس ـ يعنى ··

المتهم ـ أنا علمت أنه كان بيخاف من الطيارات ٠

الرئيس ـ أمال كان يقتنيها ليه ؟

المتهم ـ هو غاوى مظاهر ٠

الرئيس ـ كشخص مقرب اليه مش كنت بتحاسبه على الحاجات دى ٠

المتهم ـ لو أتيحت لى الفرصة ماكنتش أتردد فى أن أقول له أن ده كتير أو ده قليل ٠

الرئيس ـ هى الفرصة ماأتيحتش لك ؟

المتهم ـ أنا ماكنتش باخدمه فى المدة الاخيرة ٠

الرئيس ـ بس كان بيعطف عليك ؟

المتهم ـ ده الواقع ياأفندم ٠

الرئيس ـ تعرف عمر سيف الدين ؟

المتهم ـ ده كان بيشتغل فى جراج الحرس ٠

الرئيس ـ دى حملة ودى حملة ؟

المتهم ـ أيوه ياأفندم ٠

الرئيس ـ يعنى هو صاغ وانت صاغ شرف ؟

المتهم ـ أنا لما عينت نائبا لرئيس ادارة السيارات الملكية ، كان يشرف عليها أحد رجال الياوران وده ضابط فما أعرفش ايه اللى خلاه يفكر يدينى الرتبة ، الظاهر علشان الوظيفة كان المفروض أن يشغلها ضابط ٠

الرئيس ـ وايه الفكرة فى منحك رتبة صاغ ؟

المتهم ـ علشان تتناسب مع الدرجة المدنية ٠

الرئيس ـ ورقيت ترقية استثنائية من صاغ الى بكباشى ثم الى القائمقام !

المتهم ـ أنا كنت مضيت مدة طويلة ٠

الرئيس ـ سنة كام الترقية الى صاغ شرف ٠ ؟

المتهم ـ سنة ١٩٤٢ ٠

الرئيس ـ ايه حكاية عمر سيف الدين وشركة جنرال موتورز ؟

المتهم ـ جايز الشركة اتصلت بيه لوجود علاقة بينها وبينه ، وأذكر أن مدير الشركة نفسه بالذات اتصل بيه ؟

الرئيس ـ اشمعنى اختار عمر سيف الدين ؟

المتهم ـ ماعرفش اذا كانت الشركة اختارته أو هوه عرض ، انما هم كانوا عاوزين شخصية زى دى ٠

الرئيس ـ طبعا شخصية وبيشتغل فى السراى ؟

المتهم ـ أنا أعتقد أنهم اختاروه لكفايته ٠

الرئيس ـ اشمعنى هو اللى اختير لكفايته ، الكفايات كانت ضايعة فى البلد انت تعرف مدير الشركة ؟

المتهم ـ أيوه أعرفه .

الرئيس ـ لما كنت بتشترى الاتومبيلات ما كنتش بتاخد عمولة ؟

المتهم ـ لأ يا فندم دى الشركات حتى ما تحبش تبيع للحكومة ، لأن الحكومة بتاخد خصم ١٠٪ من السعر ، وأى شىء يشترى كان بيخصم منه ١٠ فى المائة .

الرئيسى ـ انت ساعدته ؟

المتهم ـ هو قدم طلب للوزارة .

الرئيس ـ وساعدته .

المتهم ـ ما اعتقدش ودى حاجة ماتمرش عليه ، وانما تروح الوزارة وهو خرج من الخدمة وأنا أعرف انه كفء ويهمنى انه ينجح .

الرئيس ـ وعلشان كده لما ابتدات حرب فلسطين مارجعش من الاستيداع ؟

المتهم ـ والله دى مسألة ترجع لأخلاقه هوه .

الرئيس ـ ايه نص القانون فى الحالة دى ما تعرفوش ؟

المتهم ـ يمكن استدعى وهو ما قدمش نفسه .

الرئيس ـ انت مش ضابط وتعرف القوانين ٠

المتهم ـ مش كلها ٠

الرئيس ـ أمال بس تعرف من شئون الضباط ايه بدلة زينة وفسحة ؟

المتهم ـ لايافندم أنا كنت باعرف اللى يكفى لادارتى ٠

الرئيس ـ زوج ابنتك دكتور ؟

المتهم ـ أيوه ٠

الرئيس ـ دكتور أمراض نساء ؟

المتهم ـ هو دلوقت فاتح أمراض نساء ٠

الرئيس ـ يعنى متعرفش متخصص فى ايه ؟

المتهم ـ لا ياافندم ماعرفش ٠

الرئيس ـ أنت تعرف انه دكتور وبس ، ماكنتش تعرف متخصص فى ايه ؟

المتهم ـ لا أنا أعرف انه كان بيشتغل فى المستشفى الاميرى ٠

الرئيس ـ سعيت له علشان يدخل الجيش ؟

المتهم ـ لا ٠٠ هو تقدم بطلب عادى ٠٠

الرئيس ـ يعمل ايه فى الجيش ؟ طبيب أمراض نساء ايه لازمته ؟

المتهم ـ ياافندم ده التخصص بتاعه ٠ انما هو بيمر على كل حاجة ٠

الرئيس ـ يخش الجيش يعمل ايه ؟

المتهم ـ يسأل عن ذلك اللى قبلوه ٠

الرئيس ـ يعنى هما شافوه دكتور أمراض نساء قالوا ينفعنا ٠

المتهم ـ هو قبل الطلب بتاعه كان بيشتغل ٠

الرئيس ـ كان من ضمن مؤهلاته انه جوز بنتك ؟

المتهم ـ دى تترك لتقديركم ٠

الرئيس ـ طبعا كان مفروض انه صهر حلمى حسين ؟ ٠

المتهم ـ أنا ماتكلمتش فى موضوعه ٠

الرئيس ـ ماتفتكرش انك بالطريقة دى توصل لنتيجة ٠ المفروض انه زوج بنتك وضرورى تكون اتكلمت والا يعنى كان مكتوب فى الطلب انه جوز بنتك ٠ ؟

المتهم ـ هما جايز يكونوا ساعدوه علشان كده من غير ماا تكلم ٠

الرئيس ـ وهما كانوا يعرفوا منين ؟

المتهم ـ زواج ابنتى أعلن فى الجرايد ٠

الرئيس ـ يعنى ساعدوه من غير ماتتكلم ؟

المتهم ـ انا شخصيا ماتكلمتش وانما لما أتكلم فى أشياء لابد أنها تكون عمل خير ٠ ولكن مايمكنش ٠ أخلاقى تسمح أتكلم فى مسائل زى دى ٠٠ جايز تفتكروا الثقافة لها دخل ٠ ولكن الاخلاق حاجة ثانية غير الثقافة ٠ وانا أترك ذلك لتقدير المحكمة ٠

الرئيس ـ ترفع الجلسة للاستراحة ٠

(رفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخمسين

(وأعيدت فى الساعة الثانية عشرة والربع بعد الظهر) ٠

الدفاع ـ قضاة الشعب :

أعتقد فى كلمة موجزة أن من حق موكلى ـ وقد وصل مصيره الى أيديكم وقد أصبح أمانة فى ذمتكم واتى الى شاطىء عدالتكم ورحمتكم ـ أعتقد أن من حقه أن يبتهج لان كلمتكم سترد اليه اعتباره، وستبدد هذه الصورة الشوهاء التى رسمها له الماضى أو وصمه بها اذ أوجده ظرف خاص فى طائفة أو زمرة قد جنح بعضها الى الشر، وربما جنح البعض الى الخير ، فمن حقه أن يبتهج اذ وصل الى ساحتكم · ان كثيرا ممن خدموا فى القصور بعضهم خرجوا وما عليهم من سوء · وانى بعد أن قرأت الاتهامين الموجهين ضد موكلى اطمأننت الى سلامة موقف موكلى · فهو موجه اليه اتهام بأنه استغل نفوذه · سواء فى خدمة أحد أصهاره ، أو فى جمع ثروة له · سنناقش تفاصيلها · ونحمد الله أنه لم يوجه اليه اتهام أساء استغلال سلطته ، أو خان أو قام بما يعتبر خيانة ضد الوطن · وهذه هى الاشياء التى قمتم حضراتكم لتداركها · ومن أجل هذا كانت رسالتكم ـ وهى فاتحة الخير لهذا البلد ـ فقد جئتم لتطهروا البلاد من أدران الماضى ·

وقفت عند الاتهامات · ولو أن الادعاء سرد لكم الوقائع فى قالب من التاريخ ، جعل من ظروف المتهم فيها ظرفا مشددا · مع اننى أعتقد أنه ظرف مخفف · وسرد الادعاء فى كلمة عابرة مركزه وكيف ارتقى · وسأقصر كلامى على الاتهامين ، ثم بعد ذلك أناقش هذه الكلمة العابرة التى جاءت فى مرافعة الادعاء لكى أكشف لحضراتكم بعدها عن الحقيقة بوقائع ثابتة · واسمحوا أن أتعرض بكلمة عابرة لما جاء فى مرافعة الادعاء عن الاتهام الثانى فيما يتعلق بصهره ، لان الاتهام الاول يحتاج الرجوع الى الأرقام والاوراق ، وهى موجودة هنا ، وان أثقل عليكم فى تكرارها ·

ورد فى الادعاء الثانى مايلى :

عمل على أن يحصل صهره (زوج ابنته) البكباشى طبيب أحمد لطفى القبانى على ميزة غير قانونية بترقيات استثنائية صارخة · اذ عين برتبة الملازم أول فى سنة ١٩٤٦ وقفز الى رتبة البكباشى فى سنة ١٩٥٠ · فى الوقت الذى لم يحظ زملاؤه الا برتبة اليوزباشى ، ولقد أصدرت ثورتكم الرحيمة قوانين عرفت مثل هذا الاستغلال · ففيما يتعلق باستغلال النفوذ · وحتى يمكن أن يقال ان المتهم قد استغل نفوذه · وهذا هو الذى نص عليه فى قانون محكمة الغدر عند ماحدد فى الفقرة الثانية ، الذى يستغل النفوذ بأنه الذى يكتسب لنفسه أو لأحد ممن يمتون له بصلة ، بطريقة استثنائية ، وهذا هو ماورد فى القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ · فى حدود هذا القانون أيضا، يصح أن المتهم استغل

نفوذه ٠٠ واحب أن أقول هنا أن استغلال النفوذ معناه أن يدا أقوى تغطى على يد أقل قوة ٠ ففيما يتعلق بمركز حلمى حسين ٠٠ هل كان أقوى نفوذا من الملك حتى استطاع أن يحمله على تنفيذ رغباته ٠ وأظن حضراتكم تستبعدون ذلك بالنسبة لصهره ٠ وهل اذا كان هذا حقا ، فما هو الدور الذى قام به المتهم فيما يتعلق بحكاية صهره ، كنت أفهم أن يقدم الينا الادعاء دليلا ماديا ٠٠ كارت أو خطاب على الماشى ٠ ان صهره تقدم بطلب للالتحاق بالجيش فى سنة سابقة على سنة ١٩٤٦ ، ثم جاء انتقاله الى خفر السواحل عن طريق الصدفة ٠ حتى انه يمكن أن يقال انه سعى اليه ولم يسع هو اليه ، كان طبيبا فى المستشفى العسكرى ووضعه كطبيب أمراض نساء من قبل الادعاء ، فيه شيء من المغالاة ، حقيقة انه فتح عيادة أمراض نساء بعد تركه الجيش ٠ ولو كان ملفه هنا كنا نثبت لحضراتكم أقوالنا ٠ وانما الذى فهمته ـ وانا لست اختصاصيا فى هذا الموضوع ـ هو انه كطبيب يتدرب على كل الامور ٠ أما التحاقه بمستشفى المواساة ، فهو كان من أهل الاسكندرية ٠ ولما كان يريد أن يزيد مرانه فقد تطوع بلا أجر كى يزيد مرانه ٠٠ ثم التحق بالمستشفى العسكرى ، والتحق بمستشفى مبرة محمد على بعد أن استقال من المستشفى العسكرى ، وذهب الى خفر السواحل ٠ وكان هناك دكتور اسمه الدكتور سرحان ، كان يشغل منصب كبير الاطباء ٠ بخفر السواحل ٠ ولهذا الدكتور قصة ثابتة فى الاوراق المدونة وهى انه مرض فانتدب الدكتور القبانى لاداء عمله ٠ ولسوء حظ هذا الطبيب كان مصابا بالسرطان وعاجلت المنية الدكتور سرحان ٠ فخير الدكتور القبانى بين أن يبقى فى سلاح خفر السواحل وبين أن يعود الى الجيش أو يظل منتدبا ٠ ولكل من هذين السلاحين ميزته ٠ وانا أتكلم على حسب مافهمته ٠ وأحتكم اليكم والى تقديركم فى هذا ٠ والذى فهمته أن بعض الشبان يختارون العمل في خفر السواحل ، لان الترقيات تسير سريعا فى الدرجات الصغرى الى رتبة البكباشي ، بينما فى كادر الجيش ٠ الدرجات الكبرى فيها فسحة أكبر ٠ وهناك ٣ درجات لواء على ما أظن فى حين أن السير فى الدرجات الصغرى بطيء ، ومعروف ان كل من يلتحق بخفر السواحل لا أمل له ، الا أن يصل الى رتبة الاميرالاى أو مادونها ، ثم يحال الى المعاش ٠ ونحن اذا نظرنا الى درجة مدير القسم الطبى بها ٠ وجدنا ان رئيسه برتبة صاغ ورفعت الى بكباشي وبعض الشبان كما قلت لحضراتكم يفضلون أن يسيروا حثيثا فى بداية الأمر ٠ وهؤلاء يؤخذ

اقرار عليهم بأنهم يقبلون الانتقال الى خفر السواحل ، بشرط ألا يطالبوا بالعودة الى الجيش اطلاقا . وبناء على هذا الاقرار ينقلون . فالدكتور القبانى اختار هذا الوضع . يبقى لاوجه للمقارنة بين القسمين .. القسم الطبى اللى رئيسه صاغ ورفعت الى بكباشى فى سنة ١٩٥٠ . والقسم الذى يوجد به ثلاثة لواءات . يعنى موجود الكادر والسلم من أعلاه الى أدناه . ومثل هذا يجرى على مصائرنا نحن رجال القانون . فمنا من يختار القضاء فيصل سريعا فى الدرجات الصغرى . فيصل الىدرجة أولى سريعا ثم يقف عند هذا فترة من الزمن . ومنا من يلتحق بأقلام القضايا فيجد المجال افسح فى الدرجات الكبرى ، فيصل الى درجة مستشار ، وهكذا . وقد اختار الدكتور القبانى هذه التضحية ليقف عند رتبة البكباشى . ومن المبالغة أن يقال تجهيلا . ان الترقية لرتبة البكباشى تمت فى سنة ١٩٥٠. فهو قد رقى فى الواقع فى ١٨/١١/٩٥٠ أى اننى أستطيع أن أقول انها تمت فى سنة ١٩٥١ ، واذا كان لى أن أقيس أو أقارن ـ وانا فى الواقع اتدخل فى غير ما أفهم ـ ولكن الامر متروك لتقديركم ـ فيمكن أن أقول ان يقاس على زملائه فى البكالوريا ممن دخلوا الجيش . وبذلك تبحث هل هناك بكباشية بالجيش من دفعة سنة ١٩٣٨ او لا .

هذا ياحضرات القضاة : والترقيات التى حصل عليها الدكتور القبانى كلها ترقيات عادية وليست استثنائية . ومناط التفرقة بين الترقية العادية والترقية الاستثنائية . هو قرارات مجلس الوزراء ، لانه لايمكن الترقية الاستثنائية عن طريق لجنة الضباط . فهى انما تملك تقرير الترقية العادية . فاذا عرفنا هذا ، وحاولنا تطبيقه على الترقيات التى نالها الدكتور القبانى . لوجدنا هذا الوصف مختلفا . واذا تخلف هذا الوصف تخلف وصف التهمة . وهذا واضح ، لان ترقيات القبانى كانت ترقيات عن طريق لجنة الضباط . بل واكثر من ذلك ، أن الدكتور القبانى قد استقال فور الحركة ، وقبلت استقالته ، وهو بهذه الاستقالة ـ طبقا للقوانين ـ يفقد حقه فى المكافأة أو المعاش . ولكن فى عهدكم أنتم ، تقرر أن يسوى معاشه وتقرر أن يعامل ـ بالرغم من استقالته ـ بمقتضى القانون رقم ٨١ أسوة بمن أحيل من زملائه الى المعاش . ورأيتم أنه لايجوز أن يضيع حقه ، وان له حقا يجب أن يحتفظ به . ولم تروا أنه قد نال ترقيات استثنائية . وشهدتم انتم بهذا الذى وجد فى الملف .

أما الاتهام الاول : وهو مناطه استغلال النفوذ لجمع ثروة . .

الرئيس ـ لم يوف الدفاع نقطة مستشفى المواساة . ماشرحتش حكاية انه يقدر يأخد مرضاه هناك ويعالجهم ويعمل العمليات .

الدفاع ـ هو انا لما أروح أتمرن حاتمرن فى مرضى المستشفى . طبيعى انى أتمرن فى مرضاى . أعتقد أن هناك تلازما بين الامرين .

الرئيس ـ هذه ميزة لاشك فيها .

الدفاع ـ طبعا مادام متطوعا بلا أجر . فلا بد أن يسمح له بأن يأتى بمرضاه ، والارتباط بين الامرين واضح . ومع ذلك فهذه مسألة لم تحقق . ولم تكن فى الادعاء اصلا . فبقى جزء بسيط هو مسألة عمله كطبيب خاص لشركة جنرال موتورز . وقد أرسل الى الدكتور القبانى كشفا على عهده يشمل أسماء الكثيرين من حضرات الضباط الاطباء الذين يعملون فى الشركات والمستشفيات . ومن بينهم حضرات بكباشى طبيب أنور أبو النصر ، ويعمل بالمواساة . ويعمل مع بعض الشركات . وبكباشى طبيب حسن بيومى . ويعمل بالمواساة وطبيب خاص لشركة بيبسى كولا وغيرها . وصاغ طبيب احمد الشامى . ويعمل طبيبا بشركة الغزل الاهلية ونقابة عمال شركة الغزل الاهلية وغيرهم . والسبب فى ذلك هو أزمة الاطباء فى الاسكندرية . فعددهم قليل بالنسبة لعدد سكانها الذين يزيدون على المليون . وكل هؤلاء الاطباء سمح لهم باذن أن ينتقلوا الى هذه الشركات ليعالجوا المرضى من العمال ، فى نظير مكافأة لاتتجاوز العشرين جنيها فى الشهر . وهى مبالغ يمكن أن يحصلوا على أكثر منها من عياداتهم .

أما الاتهام الاول فالركن الاول فيه أن جمع الثروة يجب أن يكون بطريقة غير مشروعة . وكما قلت لحضراتكم لقد نص قانون الكسب غير المشروع ـ وهو القانون الذى أصدرتموه ـ على أن يقدم كل شخص اقرارا عن ثروته وثروة زوجته ، ويبين فيه نواحى هذه الثروة ومصدرها عاما بعد عام . وسنحتكم الى ماورد فى الفقرة خامسا من قانون الكسب غير المشروع . فهى تقول : يعد كسبا غير مشروع كل مال نتج بسبب أعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفة أو استغل .. أو شىء من غير ذلك .

وكل زيادة يعجز مقدم الاقرار عن اثبات مصدرها تعد كسبا غير مشروع . وشكلت لذلك لجان تفحص هذه الاقرارات . وهذه اللجان تفحص وتبحث وتناقش كل جزئية من جزئيات الاقرارات المقدمة اليها . وقد تم هذا بالنسبة لموكلى . وعندما تقدم الرجل باقراره شاب هذا الاقرار بعض الغموض فأرادت اللجنة القضائية المشكلة لهذا الغرض أن تستوضحه فى هذا . فذهب اليها . ونوقش فى تفصيلاتها . وتكلم عنها كما سأتكلم فى ايجاز ، مصدرا مصدرا . ثم رأى حضرة المحقق

أن أمامه مجموعة من الارقام تتعلق بمصادر الايراد ومصادر المشتريات وأرقامها ، وليس فى وسعه أن يتحقق منها . فأحالها الى مكتب الخبراء بوزارة العدل وقد عهد اليها بمهمة محددة . وأرجو أن تراجعوا تأشيرة اللجنة بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢٤ الى مكتب خبراء وزارة العدل ، لفحص الحسابات والاطلاع على الاقرارات والمستندات المقدمة من المقروزوجته، من أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ وما زاد عليها حتى تاريخ تقديم الاقرار ، والادوار التى مرت بها الثروة ، ومصادر مازاد فى الثروة ، وبيـــان ماذا كانت هذه الزيادة من مصادر صحيحة مشروعة ، أوأن الزيادة كانت كسبا غير مشروع . وفى فهمى – وان كان المرجع الأخير اليكم – انه لايحاسب الانسان على أن ثروته التى بلغت ٧٠ ألف جنيه فاذا كانت ثروتى خمسة آلاف جنيه فى سنة ١٩٥٠ ونميتها فبلغت عشرة آلاف فى سنة ١٩٥١ ونميتها فأصبحت فى سنة ١٩٥٢ خمسة عشر ألف جنيه . فما تجيش تقول لى الـ ١٥ ألف جنيه دى جت منين . وانما تسير مـع الثروة وتبحث تطورها وهذا هو المهم فى نظرى وفى اعتقادى . وعـلى من يفحص أن يتثبت ؟ هل المال الذى جاء مال غير مشروع . والمـال غير المشروع – حسب الفقرة الثانية من المادة الخامسة – هو كل زيادة عجز صاحبها عن أن يبين مصدرها . ونحن فى هذه الحدود ذهبنا الى الخبير فى ١٩٥٣/٢/٢٤ وسلمت الاوراق فى ١٩٥٣/٢/٢٨ وطول هذه المدة والخبير لم يفحص شيئا . وانما بدأ الفحص فى ١٩٥٣/١٠/٢٠ ثم قدم تقريره . والتقريم أمام حضراتكم ، والذى استخلصه منه أن النتيجة التى انتهى اليها الخبير لاتتفق مع المقدمة التى قدم بها لتقريره. فقد سار سيرا طيبا فيما يتعلق بتحديد مصادر ثروته من نقطة البداية سنة ١٩٣٩ ولكنه انتهى اذ وجد نفسه وسط أرقام .. بأن أخطـــأ . وكذلك فيما يتعلق بزوجته . يعترف بأنها كانت تستغل سيارات نقل بمقتضى اعتراف من شركة كاسترو ، وانه كان هناك منزل بيدر ريع ، وانه كانت هناك أطيان مستأجرة ، ثم اصبح لها ملك . والاطيان طبعا تدر ريعا يضاف الى مصادر الثروة . ولكن التقرير الذى قدمه الخبير يغفل كل هذه المصادر . واستأذنكم فى أن أقرأ بعض فقرات مما ورد فى تقرير الخبير فهو يقول :

– نصف بيت فى المحلة يدر كذا .

٥٥٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٩ هى نقطة البداية . ولكن الخبير يقول ايه دليلها . ومكتب الخبراء وقع فى خطأ بسيط . فهو يقول انه فحص حساب المتهم فى بنك مصر فلم يجد أنه أودع ٥٥٠٠ جنيه فى بنك مصر

اذن فهذه غير ثابتة المصدر • وهو أنا قلت لك ان أنا كان لى حساب فى بنك فى سنة ١٩٣٩ ؟ أنا قررت انه لغاية سنة ١٩٤٥ كنت أدخر فى منزلى لسبب أو لآخر • فقد تكون حالتى الصحية ، حاجتى الى المال • فرحى به ، ومن الناس من يحب أن يرى ثروته أمامه • وهذا هو اللبس الذى وقع فيه الخبير على أن أصدقه فى نقطة البداية • طيب أنا ليه حددتها بـ ٥٥٠٠ جنيه ماكنت أقدر أقول ٢٠٠٠٠ جنيه فأنامش مسئول أثبت مطلقا مصادر ثروتى قبل سنة ١٩٣٩ ولكن وانا باحدد رأس مال وبدايته ، وهذه يدل عليها أن لى ريعا فى بيت ولى حصة فى وقف • وقد تكون ضئيلة وكفى أدخر منها • أنا بطبيعة الحال مش خبير ولكن سأعرض على حضراتكم وسأتقدم لحضراتكم بهذه التقارير • والصورة التى فى ذهنى ، جيت هنا لأعرضه على حضراتكم • كان عندى ايه ! آجى أقول السنة دى عندى ايه فى مشتريات حتى أصل سنة ١٩٤٥ ، آجى أقول مشتريات بـ ٦٠٢ جنيه كان عندى مصادرهم والا لا • أنا اللى مش خبير طلبت هذا تسهيلا للامر ، لكى أراجع حسابى • وهذا خبير خلط بين مصادر الايراد والمشتريات ووصل الى نتيجة الخلط الذى ظهر أمامكم الآن •

لذلك شوفوا حضراتكم يعنى هو جه فى صفحة ٣ من تقريره وقال : ان زوجة المتهم كان عندها قطعة أرض فضاء ـ وهذه ثابتة فى المستندات المقدمة ـ وقطعة أرض للبناء مساحتها ٥٤٠ مترا باعتها ، وكسبت فيها ١٠٠٠ جنيه وهذه أصبحت مصدر ايراد لانها فلوس قبل سنة ١٩٣٩ وخلصت • ودى مفيش شك ، زيادة فى مصدر الايراد •

فى سنة ١٩٤٦ اعترف الخبير بـ ١٠٤١ جنيها • وفى سنة ١٩٤٧ـ ١٠٣٢ جنيها • وفى سنة ١٩٤٨ـ ١٠٥٧ جنيها وفى سنة ١٩٤٩ـ١٣٣٤ جنيها • وفى سنة ٩٥١، ـ ١٥٢٤ جنيها • يعنى كلهم حوالى عشرة آلاف جنيه •

ييجى يتصل بشركة كاسترو ويقول لها اشترت الست من عندك سيارتين بـ ٨٠٠ جنيه هل احتسب حضرته ايرادهما • فغدت تستغلهم ثلاث سنوات ، وكان من الواجب احتسابهم • ييجى بالنسبة للمتهم فيما يتعلق بقراره قال : انا عندى أسهم وسندات فى شركة ، وهذه الاسهم دفع ثمنها وواضح هذا فى الاوراق التى أمام حضراتكم • دفع ثمنها من حسابه الجارى فى بنك مصر •• كل مرة يشترى سهم يسحب ثمنه من بنك مصر • هذه الاسهم ابتدأت تعطى ريع واعطت فعلا فائدة ١٢٣٢ جنيها و٨٩٦ مليما باعترافه •

بعد ذلك بنينا بيت ، وأصبح بيجيب ايراد مقداره ٢٦٤ جنيها كل عام . وهذا بمستند .. بعد ذلك ايراد الوقف بتاعى ٢٠٠ جنيه هذه الـ ٢٠٠ فى ١٢ سنة تصبح ٢٤٠٠ جنيه . بعد كده ييجى يقــول لى المصدر الآخر وهو مصدر الهبات لو كنت أنا اتمسح فى هذه الهبات لكنت أنتحل عذرا ، ولكن هذا لم يحصل ولحضراتكم أن تقدروا لماذا هذا؟ هل كان خيرا أو غير خير؟ وليس معنى أخذ المنحة انه كان من الواجب اعطاء الآخرين وحرمانى ، فأنا أقول أن الخبير انتهى الى هذه النهاية . ولكن انا مسكت مصادر ايراد حلمى حسين سنة سنة ، فوجدت انهـا تغطى كل هذه المشتريات . ووجدت انها تكفى . وهذا مؤيد بمستندات، ومسألة مهمة؟ هى انى فى سنة ١٩٤٦ اشتريت حتة أرض بنــاية . وارتفع ثمنها والخبير قال أنا كسبت فيها كام ، أنا اشتريت فدانين أرض زراعية وقسمتها أرض بنائية وبعت القيراط الواحد منها بـ ٢٥٠ جنيها وهو ذكر هذا مؤيدا بمستندات لان المستندات كانت أمانة .

واشتريت أرض مساحتها ثلاثة أفدنة بناحية ميت الليثى هــاشم بـ ٦٢٥ جنيها وبعت هذه الارض على أجزاء طبقا لعقود البيع المقدمة بالمحافظة بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٢ ومرفق معها البيان الذى قدمه المقرر ، وحصل من ثمن البيع سنة ١٩٤٥ ـ ١٢٩٦ جنيها وحصل من ثمن البيع سنة ١٩٤٦ ـ ٣٧٥ جنيها وحصل من ثمن البيع سنة ١٩٤٧ .. الخ . أليس هذا مصدرا من مصادر الايراد ، أليست هذه مصادر يطـالبنى القانون بها وفقا للنص الذى يقول : كل زيادة قدم لى مايقابلها . تفضل الحتة العايمة ؟ انى أنا أخذت هبات ! وسأشرح هذه النقطة فى كلامى حالا . انما ماهو الدليل عليها . الدليل عليها أقوال أستند اليها كمحام وقدوجدتها فى الاوراق . أما تقديرها فلحضراتكم الدليــل على أقوال بدأها أنطون بوللى فى ٩٥٣/٢/١٦ فجاءت صحيحة للاقرارات قلت على سبيل المثال بوللى فى عيد الميلاد اعطانى ٥٠٠٠ جنيه ، وانا مريض فى مستشفى المواساة أو المستشفى الاسرائيلى أعطانى ٥٠٠٠ جنيه . وفى زواج الملك ٥٠٠٠ جنيه ، فجاءت لجنة فحص الاقرارات واستدعت بوللى وناقشته على سبيل المثال ، فأتت به فى صفحــة ٢٨ من أوراق اللجنة وسألته .

س ـ هل كان حلمى حسين مقربا الى الملك ؟

ج ـ ايوه كان بيحبه ويعطف عليه .

العطف ياحضرات القضاة يعنى احسان .

س ـ هل تعرف أن الملك كان بيعطيه منح وعطايا ؟

ج – أيوه أنا بمناسبات أمرني الملك أن أعطيه ثلاث مرات عطـايا ٠ كل مرة تقدر بـ ٥٠٠٠ جنيه ٠

س – هل تعرف الاسباب التى دفعت الملك الى هذا ؟

ج – أذكر مرة أمرنى الملك أن أعطى له ٥٠٠٠ جنيه بمناسبة زواج بنته ولكن مش فاكر المبلغ بالضبط ولكن أعتقد أنه لايقل عن ٥٠٠٠ جنيه ٠

س – هل تذكر آخر مرة كلفت فيها بدفع عطاء له ؟

الرئيس – يعنى الملك كان بيدى خزائنه لبوللى ؟

الدفاع – السؤال جاى ٠

س – هل تذكر آخر مرة كلفت بها ؟

ج – فى عيد الميلاد أعطيته ٠

س – هل تذكر أعطيته كام ؟

ج – أعطيته مبلغ لايقل عن ٥٠٠٠ جنيه ٠

س – هل كانت هذه المبالغ من مال الملك الخاص ، أم من المصاريف الخاصة بالديوان ؟

ج – لا ٠ هذه المبالغ من جيبه وموجود دفاترها ٠ وانا الذى أتـولى اعطاءها وهى مثبوتة فى دفاتر ، لانها من جيبه الخاص ، هذا خلاف انه كانت هناك أوامر بصرف مكافآت لجميع الموظفين ، يعنى ييجى الملك يقول : الموظفين لاى مناسبة من المناسبات يعطى لهم شهر مكافأة ٠ وهذه تعود على الجميع وانما الخصوصيات من الجيب الخاص ٠

الرئيس – انا أفهم ان ناظر الخاصة هو اللى ماسك الحسابات ٠

الدفاع – أنا قلت لحضراتكم أن حساب الجيب الخاص لاأعرفه ٠ لان بوللى هو اللى ماسك دفتر المصاريف الخصوصية ٠

الرئيس – يعنى دلوقت الملك يقول ادفع لفلان مبلغ كذا هو مع بوللى شيكات؟

الدفاع – مش شيكات دى فلوس نقدية ٠

الرئيس – يعنى بوللى شايل فى جيبه ؟

الدفاع – انا مهمتى أن أقول ماحدث فى الاوراق ، وفعلا أتى به الادعاء مرة تانيه وقرر هذا الذى تلوته على حضراتكم مرة أخرى فى التحقيق ٠

الرئيس – اذا كان بوللى ماسك حساب الملك هوفيه فلوس عنده ؟ طيب ولما الملك طرد بوللى عمل ايه بوللى فى الفلوس ؟

الدفاع ــ قال بوللى فى التحقيق أن الفلوس كانت محطوطة فى شنطتين فى قصر المنتزه .

الرئيس ــ الفلوس الموجودة فى المنتزه مش موجود زيها فى عابدين والقبة وكل قصر من القصور ؟

الدفاع ــ ربما فيه ظروف اقتضت أن بوللى يخلى معاه الفلوس كلها .

الرئيس ــ واحد دخله الخاص مليون جنيه أو اثنين مليون جنيه فى السنة يعنى ياخدها ويحطها كلها فى مكان واحد ، وكل ماينتقل يأخدها معاه . والا الاصول انه يقسمهم على كل قصوره ، لما يحتاج لحاجة منها يأخذها فى المكان اللى احتاجها فيه ، بدل مايسافر ويروح للمكان الوحيد ده ، طيب لما بوللى مسئول عن كل الفلوس ، دى راحت فين أمال ؟

المدعى ــ تكلم بوللى عن الدفاتر وقال ان الدفاتر وقعت منى ، والجيش قعد يدور عليها فلم يجدها ، والشنطتين كان فيهما حوالى ٣٤٠٠٠ جنيه .

الدفاع ــ هذا فيما يتعلق ...

الرئيس ــ هو كان فى الاسكندرية ، طيب فى القاهرة لما يعوز يدفع حاجة يروح اسكندرية ؟

الدفاع ــ آخر مرة أعطى المتهم منحة فى عيد الميلاد .

الرئيس ــ أنا مش باتكلم عن حلمى حسين ، انا بتكلم عن بوللى الكذاب مش معقول ان واحد يشيل الخزانة فوق دماغه ويمشى .

عندك كام قصر ، عندك قصر المنتزه ، والقبة ، وعابدين ، هو كل مايعوز حاجة حيشيل الخزانة اللى فى المنتزه ويمشى يروح للقصور الثانية .

الدفاع ــ الغرض الاخير يستقيم ، أهم دلوقت مثلا فى المنتزه وبعدين يروحوا الاسكندرية فى مكان معين ، لازم طبعا يكون فيه خزانة هنا وخزانة هنا .

الرئيس ــ يعنى فلوسه اللى كانت فى القاهرة مفروض انها تروح الاسكندرية ، يقوم يحطها فى شنطه ويمشى ، والا الراجل بيبعت شيك وياخد الفلوس بيها ؟

الدفاع ــ كان فيه فلوس خاصة بيدفع منها ، ووسيلة الحصول على هذا المبلغ هل هى الشيكات أم أنه أمين على الخزانات ؟ دى حكاية معلقة ببالى شخصيا .

ولما بحثت فى اقرار حرم المتهم وجدت انها أيضا حددت مصادر ثروتها هى من سنة ١٩٣٩ فقالت : انه كان عندها دفتران توفير موجود فيهما مبالغ ، والخبير وجدها . وهذه المبالغ مقدرة بـ ١٢٠٠ جنيه وفى سنة

١٩٤٤ اشترت سيارتين لورى وشهد بهذا كاسترو وشغلت هاتين السيارتين ثلاث سنوات وباعتهما بعد ذلك .

الرئيس ــ فى سنة ١٩٤٤ اشترت العربية الواحدة بـ ٤٠٠ جنيه

الدفاع ــ أيوه العربتين بـ ٨٠٠ جنيه لانهما نصف عمر ، يعنى مستعملتين

الرئيس ــ وجابوا أد ايه ؟

الدفاع ــ قدمنا الحساب لقيناهم دروا ربح ١٥٠٠جنيه .

الرئيس ــ ده الـ ٤٠٠ جنيه كانوا ثمن أربع فرد كاوتش سنة ١٩٤٤ ؟

الدفاع ــ ده كان فى سنة ١٩٤٥ ودى شهادة كاسترو سنة ١٩٤٥ ثم بعدذلك تدرجت فى هذا ، واشترت اسهم وربحت هذه الاسهم ربحا وفيرا . ثم اشترت أرضا فضاء وباعتها ، وباعت قطعة الارض التى كانت تملكها سنة ١٩٣٩ .

ثم بعد ذلك أتى الظرف الطارىء الذى من أجله دفعت لزوجها أو اندفعت لشراء أطيان ، فى الواقع السبب أن هذا الرجل الماثل أمامكم هو فى تقديرى حطام رجل ، ووالله لو كشفتم عليه لوجدتم أنه بقية رجل وهذا الظرف من الظروف التى يجب أن تقدروها ، حلمى حسين سنة ١٩٣٨أجريت له عملية ، الى حد أنه يعيش الآن بغير معدة! يعنى كالاطفال ثم اجريت له عملية والاشعة موجودة والادلة والمستندات موجودة ــ أجريت له عملية خراج فى الكبد وفتحجنبه وكسرت له أربعة أضلاع وهذه العملية أجراها المرحوم الدكتور على باشا ابراهيم . وفى سنة ١٩٤٣ كادت سيارة أن تنقلب عليه ومعه بعض حضرات الضباط فىرحلة انشاص ، وترتب على هذا عاهة وهى فقد السمع ، فأذنه اليمنى لايسمع بها ، وعنده شلل اهتزازى فى عينه اليمنى ، وعملت له عملية تربنة فى المخ ! فبطبيعة الحال أعطى له الملك هذه المنح من أجل ذلك .

الرئيس ــ من الضباط اللى كانوا معاك (موجها كلامه للمتهم) ؟

المتهم ــ شعراوى وعز الدين عاصم .

الدفاع ــ أعطوا مكافآت .

الرئيس ــ ــ بالطريق الاستثنائى ؟

الدفاع ــ أعرف انهم قبضوا فلوس قبضوا ٨٠٠ جنيه لكل واحد أو أكثر أو أقل مش عارف ؟

وهذا من ايراد الدولة لانهم كانوا ضباطا فى الجيش العامل ، انما حلمى حسين مش ضابط وفى سنة ١٩٤٥ عملت عملية قرحة فى المعدة

عملية استئصال ولم تنجح فاضطرفى سنة ١٩٤٥ الى السفرالى انجلترا لعمل هذه العملية · وفى سنة ١٩٥٠ العمليـــة التى أجريت له فى استئصال الضلوع لم تنجح فرجع عمل عملية أخرى ، فأصـــبح يعيش الآن بغير جنب أيمن وبغير معدة ؟ يعنى كما قلت فى تعبيرى أنه أصبح حطام رجل · ففى سنة ١٩٥٠ بعد كل هذا جاء لزوجته وقال لها هذه آخر فلوس عندى وطلب منها شراء حاجة للاولاد · فاشترت بها ٧٢ فدانا بمبلغ١٢ الف جنيه لذلك أرادت أن تبطل الصفقة ·

الرئيس ـ كم فدانا اشترتها ؟

الدفاع ـ ٧٢ فدانا ، ٧٣ فدانا ·

الرئيس ـ فين ؟

الدفاع ـ فى مركز بيلا ·

ابتدأت هذه الارض تجيب ايراد وانا مش عاوز أثقل عليكم ،المصدر الذى استند اليه الخبير يسترجع الدليل على البداهة ، والى ما هـــو معروف عن هذا المصدر ، فما ذهب اليه انسان الا وأغدق عليه · برضه لما سئل فى هذا هل المصدر الآخر كان بيعطى؟ قال أيوه أنا أخذت فلوس تعرف أخذ كام ؟ قال لا ماعرفش · لان كل واحد منـــا كان بيخبى عن الآخر ·

يبقى الادلة فيما يتعلق بهذا كماقلت ، انه واجب احتساب كل تطور من التطورات وماذا ترتب بعد الايراد من مشتريات · عندى مثلا ٥٠٠٠ جنيه كما قلت جابت ايراد ٥ جنيه وبعدين بعد شوية حيجيبوا مـــع بعض ١٠ وبعدين ١٥ وبعدين ٢٠ وهكذا ، هذا التوالد هو الذى يجب أن يكون محل تقدير واعتبار وتكون طبعا مصادر الثروة باينه هنا ، وأقدم لحضراتكم اثباتى فى هذين الملفين ·

(وأعطى حضرة المحامى ملفين لهيئة المحكمة) ·

وهذه تسمح لى سيادتكم أقدمها ، وهى الشهادات الطبية جميعهـــا وكشف الاشعة الذى يبين أن معدته انشالت (وقدمها لحضرة الرئيس)·

الرئيس ـ نحن مسلمون أن معدته انشالت (ثم أرجع الاوراق الخاصـــة بالشهادات الطبية لحضرته) ·

الدفاع ـ يبقى لما أقرأ الاتهام الثانى أحدده فيماياتى « ثروة بطريقة غـــير مشروعة يعنى فى تعبيرى أنا انها مجهولة المصدر ! واذا أقمتم الدليل على هذا المصدر انتفى ركن انعدام المشروعية · وبناء على هذا الانتفـاء ينتفى تطبيق القانون بالنسبة لى او تعينوا براءتى ·

أنا من قبيل استيفاء المسائل ، اسمحوا لى بكلمة ؟ وسأختم كلمتى حالا من قبل استيفاء التحقيق أحب أن أناقش بعض الاقوال التى جاءت فى التحقيق الذى تقدم به حضرة ممثل الاتهام ، وهو الذى أجرى التحقيق مع انطون بوللى ، والبكباشى عبد المجيد العبد وعمر سيف الدين فعبد المجيد العبد شهد ضد حلمى حسين ، انماشهادة أمامى عليها ملاحظتان واسمحوا لى أن أجرحهما . انافى تقديرى بعد قراءة الاوراق . لم يقدم دليل على واقعة معينة بل كله استنتاج. يسأل عن سببه الاتهام. انه يقول مش ممكن يكون حصل كيت من غير مايكون .. مش ممكن يروح .. وانما ياحضرات القضاة دليل مادى واحد ، ليس موجودا اطلاقا ؟ ثم عبد المجيد العبد ذاته قال جملة كنت أود أن يتنزه عنها ؟ اذ قال : انى كنت أخشى أن يروح منى التوكيل بتاع جنرال موتورز ! فبهذه الصورة التى أرادها هو . لايستطيع أن يكون شاهدا .

الرئيس ــ الادعاء «

المدعى ــ اعتراف عمر سيف الدين انه أخذ التوكيل ، وصلة المعاهدة بين العبد وعمر تدل على أن التوكيل ليس من السهل الحصول عليه .

وكيل النائب العام الاستاذ مصطفى الهلباوى ــ نفس عمر اعترف .

الدفاع ــ حاجى لاقوال عمر الآن .

الاستاذ مصطفى الهلباوى ــ أنا مش باتكلم عن عمر .

الدفاع ــ سأتكلم الآن .. كنت أود أن يتنزه عنها . وييجى يقول انا كنت أخشى انه يروح منى التوكيل ! وبعد ذلك يقول وغلب على أمرى لأن حلمى حسين جاب مدير شركة جنرال موتورز ! هل صحيح أنى أغريت عمر سيف الدين أو عاونته . انما أنا عاوز حضراتكم ترجعوا لصفحة ١٤ من التحقيق .. عمر سيف الدين يقول أنا كنت مهندس وكنت وكيل شركة من قبل دخول الجيش فى سنة ١٩٣٩ . كنت وكيل شركة الكسترو واذا ببعض زملائى المهندسين يدرجون اسمى فى طلب معهم على أن نتقدم للجيش ، وجاءت ظروف الحرب ولم أستطع أن أخرج ومش أنا اللى باغريه من سنة ١٩٣٩ وقبل ان يتصل بالجيش وهو مهندس كفء وكان له مكتب هندسى فانتظرت بعد الحرب ما انتهت وطلبت الاستيداع ..

المدعى ــ لم يقل هذا .

الرئيس ــ حرب فلسطين دى مش مهمة .

الدفاع ــ أنا من واقع الاوراق لاحظت كان بيشتغل ايه فى الجيش ؟ كان مدير

جراجات وطلع واشتغل فى توكيل شركة فورد ، وعمر سيف الدين قال هل انا لما اشتريت حاجة أو عملت شركة توصية لأشتغل فيها فى عمل هندسى . هل هذا يعتبر عملا غير مشروع ؟ حتى اذا كنت موظفا لايعتبر هذا غير مشروع .

أنا لو كنت تاجرت فى مخدرات كان يبقى معلهش انما أنا فتحت مكتب هندسى وأنشأت شركة «الشركة الهندسية التجارية» وهى التى تقوم ببعض الاعمال الهندسية ، فأنا مع التسليم جدلا بأنه كسب ٥٠٠٠ جنيه تجدون حضراتكم أن القانون التجارى ينص على هذا؟ فمثلا واحد أعطى لآخر ٥٠٠ جنيه وقال له افتح دكان وفى الحالة دى يايبقى شريكه ، يايبقى مقترض . يايبقى وكيل . فالمسألة واحدة والعبرة بالعمل اللى يباشره فاذا كان عملا غير مشروع يبقى الدليل فين ؟

عمر سيف الدين قعد فى شركته وطرحت أسهمها فى السوق ودفعت فلوس لها . واشتريت أسهم واصبحت شريك يبقى التحقيق الذى أجرى بالنسبة للتهمة الموجهة سئل فيها بوللى . وأيد رواية المتهم وايضا سئل فيها ايلى جويل وأيد هو الآخر رواية المتهم .

سئل كل منهما السؤال الآتى : تعرف أن حلمى حسين كان بيستغل نفوذه ؟ فقال لا . لاأعرف ذلك . وسئل أيضا النائب السابق الريدى لماذا سأله الادعاء قال بصفته النائب الذى تقدم بالاستجواب الخاص بالاسلحة الفاسدة وبطبيعة الحال هو قد تقدم بالاستجواب فى مجلس النواب . جائز قال عناصر استجوابه ومن بينها الاشخاص الذى يرى أن يوجه اليهم الاتهام ؟

وهذا شاهد لاأعرفه .. يجيب عبد المجيد العبد وهو آخر من سئلوا وقد تشرفت بتلاوة ملخص شهادته على حضراتكم . ثم سئل عن سيف الدين . فأنا فى تكييف الوصف الذى انتهى اليه . هل هو كشريك أو كموكل أو كمقرض عمل سائغ يجيزه قانون التجارة .

يبقى الاتهام بالنسبة لركن المشروعية وعدم المشروعية فى نظرى بعيدا عن الحجة . شوفوا حضراتكم من القوانين التى أصدرتموها أيضا والتى أريد أن استند اليها ، جاء فى قانون كسب العمل غير المشروع فى محكمة الغدر قال : ان استغلال النفوذ الحاصل على خدمته يبقى عاقبته سقوط .. الخ واستغلال النفوذ فيما يتعلق بجمع الثروة مايأتى «ولو بطريق الابهام . الحصول على فائدة أو ميزة لنفسه أو لغيره من أى سلطة أو هيئة أو شركة أو مؤسسة» شوفوا حضراتكم علشان يبقى مصدر ثروة مصحوب بلفظ استغلال النفوذ التى هى قد تتبع انعدام

المشروعية ، يجب أن يكون جاى من الحتة الآتية بطريق استغلال النفوذ الحصول على فائدة من أى سلطة عامة ؟ وهل أمام حضراتكم حاجة واحدة عليها دليل أنى أخذت من سلطة عامة . شركة أو هيئة أو مؤسسة ؟

الذى قدمته والذى اشتريته . شوية الاسهم . واشتريتها بقدر ايرادها ولما أبيع أرجع استغلها تانى . هل فى هذا مايتنافى مع القوانين التى أصدرتموها حضراتكم ؟ هذا هو التفسير . انا مثلا استأجرت أرض وقف . واشتريت حتة أرض فيها وسيارة . وبنيت بيت وأجرته وجاءتنى منح ملكية . هذه تكلمت فيها بما فيه الكفاية ، شوفوا حضراتكم مادام هذه التهمة مش بتاعت استغلال النفوذ ، تبقى العقوبة عليها ايه ؟ أنا أقول مادام دى تهمة زى تهمة السنباطى مثلا ، ومش ضد العناصر التى قامت عليها الثورة أو مش تهمة خيانة مثلا ، يبقى لما أقول أنى خدمت ٣٠ سنة واستغليت نفوذى فى زوج بنتى مش حكاية . ولما آجى فى استغلال النفوذ وأقول أنا شرحت وتقدمت لكم بمصادر هذه الثروة . يبقى يفضل ايه علشان أقوله الا كلمة ختامية ؟ حاولت كثيرا أن أجد ماأقوله فيها فوجدتنى مسبوقا بآخرين ! كلام ذكر لو قلته اما أن أكون مكررا أو مقررا ، ولا فضل لى ان قلت عدالتكم . وان قلت رحمتكم وان قلت تغلبكم للرحمة على العدالة ، أبقى بالضبط كمن يبيع الميه فى حارة السقايين ، أو ناقل التمر الى هجر . فتصوروا أن حلمى حسين هذا الاعرابى وهذه قصة سأذكرها فى كلمتين . رجل أعرابى فى ليلة ظلماء وقف يقول للقمر ماذا أقول لك ؟ أأقول يرفعك الله .. الله رفعك . أأقول نورك الله ... الله نورك . لذلك انا أترك حلمى حسين وأسرته وقد أصبح هذا الحطام الفانى ! واصبح منفذا لاوامر الثورة من يوم أن قامت فقد كثرت الاشاعات من حوله ... ده.. له عمارة فى المحلة تعادل ناطحات السحاب وانا عرفت أنه له حتة بيت ببيدر عليه ايراد ٢٢ جنيها شهريا وفيه شقتان فقط ! قلت الآن كلمتى فان أهله وأولاده ينتظرون الحكم من عدالتكم التى تبعد عنهم الحزن ، وأخيرا أخشى أن أكون قد أطلت عليكم ، وأرجو أن تقبلوا عذرى وأن تقبلوا شكرى . وفقكم الله وأيد خطواتكم ونحن فى انتظار عدلكم .

نسيت كلمة صغيرة بخصوص الشاهد المتطوع ؟ يكفى أن أقول أن قانون كسب العمل غير المشروع فيه نقطة هامة – وانا متأسف جدا أن أعود للكلام مرة أخرى – شوفوا حضراتكم طلع هذا القانون فى المادة ٢٠ منه . من يبلغ عن كسب غير مشروع يأخذ خمسه . جاء شاهد اليوم وسئل سؤالا انت كنت فين منذ أن قامت الثورة ؟ طيب مثلا مارضاش

يتقدم بالشهادة قبل ٢٣ يوليو وانما ليه ماتقدمش بعد ٢٣ يوليو ؟ جه وقال ايه قال ! مرة كان فى المستشفى وقال له حلمى حسين لازم تعتذر ومرة قال له خد بالك وهو كان مصطفى أمين عاوز مساعدة هو كان رئيس الديوان عاوز مساعدة حلمى حسين، نحن نعرف جميعا ان قيادة الثورة لاتنظر الى الشكاوى التى ترد من مجهولين، وقالت ان الشكوى اللى تيجى من مجهول يخبط دماغه فى الحيط . ومع ذلك ظـل حلمى حسين ١٤ شهرا وفيه من يمكن أن يشتكى وفيه من يفرح فيه ، ولكن لم تقدم فيه شكوى من أحد .

فيه ورقة رسمية أرجو من زميلى الاستاذ التابعى أن يقدمها ... وهذه الورقة فى آخر الملف ، وهى شهادة من النائب العام انه فى جميع نيابات القطر لم تقدم شكوى استغلال النفوذ ضد حلمى حسين . وهى واقعة موجودة فى آخر صحيفة من صحائف الملك أرسلها حضرة رئيس لجنة الكسب غير المشروع ، وقال طوال الـ ١٤ شهرا فى جميع نيابات القطر لم تقدم شكوى واحدة ضد حلمى حسين فى استغلال النفوذ . فييجى الشاهد ويقدم نفسه للشهادة اليوم .

الاتهام الثانى مش شايفه رايح منين ولا جاى منين! وأخيرا أقول : ان المتهم مقدم لحضراتكم بهذه الاتهامات ، والكلام الذى أمامكم لايمكن أن يرقى الى مرتبة الادعاء ، وأكرر الشكر .

الرئيس ـ متشكرين .

(ترفع الجلسة الآن على أن ينطق بالحكم فى جلســـة يوم السبت ١٩٥٣/١٠/٣١ فى الساعة العاشرة صباحا) .

(رفعت الجلسة فى الساعة الواحدة والدقيقة العشرين بعد الظهر) .

الجلسة الرابعة والعشرون

المنعقدة فى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا فى يوم السبت ٣١ اكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٢٢ صفر سنة ١٣٧٣) .

قدمت القضية المتهم فيها محمد حلمى حسين .

الرئيس – باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الرابعة والعشرين من جلسات محكمة الثورة ..

الحكم

فى القضية المتهم فيها محمد حلمى حسين :

«حكمت المحكمة على المتهم محمد حلمى حسين ، بالنسبة للادعاء المقام عليه بما يأتى : –

أولا – تجريد المتهم من رتبته العسكرية والنياشين .

ثانيا – اعفاؤه من عقوبة السجن لمرضه .

ثالثا – مصادرة كل مازاد من ممتلكاته وأمواله هو وزوجته وأولاده ، عما كان لديهم قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ .

(وعلى أثر صدور الحكم ، حيا المتهم هيئة المحكمة ، ثم انصرف بصحبة حارسه .. أحد ضباط البوليس الحربى)

التصديق على الحكم

وبتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم ، كما انه بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢ أخطرت الجهات المختصة لتنفيذه بالكتاب رقم ١١٥/٢١/٢ .

تعقيب

هذه القضية تشبه الى حد كبير القضية التى فصلت فيها محكمة الثورة : والخاصة «بكريم ثابت» .. وقد رأينا أنها كشفت عن نظام الحكم فى العهد البائد . وأوضحت سوءات هذا العهد .

وكما كان كريم من رجال الملك السابق وبطانته ، فكذلك كان محمد حلمى حسين .. هو سائق ! رفعه حب فاروق الى مرتبة الضباط العظام ثم كبار موظفى الدولة ! ومندوبها لدى ملوك العرب . وكأن البلاد قد خلت من رجال السياسة . وكأن وزارة الخارجية المصرية قد أقفرت من الرجال الاكفاء ـ وما أكثرهم ـ ولكن الملك السابق شاء ولا راد لمشيئته . فهذه القضية اذن كشفت للرأى العام وللتاريخ أمرين :

الاول ـ كيف كان يصنع الرجال فى مصر . لا الكفاءة . ولا المقدرة . ولا المؤهل له اعتبار . انما المعيار والاعتبار فى القربى والزلفى من الملك السابق . وهكذا كان عدد كبير من رجال الدولة . وياويل الدولة التى يكون أمثال المتهم هم اصحاب الكلمة فيها . واصحاب الصدارة والآمرون الناهون للوزراء ، ورجال الحكم فى البلد . ولا شك أن من يقبل مثل هذا الوضع المهين ، تهون عليه نفسه . ومن هانت عليه نفسه لا فائدة فيه .

الثانى ـ كيف يصبح الفقير غنيا . وكيف يستغل الجاهل سلطانه فى سبيل منفعته المادية ولو كانت على حساب الدولة . فيثرى ويغتنى ، ويغترف من أموال الدولة وكأنها أصبحت أمواله الخاصة . ويوزع المناصب على أقربائه وأصهاره . ويحرم بهذا من يستحق هذه المناصب

واذا كانت المحكمة فى حكمها راعت صحة المتهم وانه لا فائدة منه . الا أنها أخذت منه ما استفاده بدون وجه حق .. فهو لم يكن عسكريا فى يوم من الايام .. وبالتالى لا حق له فى التحلى برتبة أو نيشان . واذن فليجرد من رتبته العسكرية ومن نياشينه .

وهو قبل اتصاله بفاروق ، كان رجلا فقيرا : مجرد سائق ، فيجب أن يجرد من أمواله التى استولى عليها بدون وجه حق .. وهكذا تعود

الاموال الى أصحابها . ويعود الرجل الى مكانه الحقيقى كأى فرد آخر .

ولهذا يكون الحكم قد رد الشيء الى أصله .. وكفى حرمان الشخص من المال الذى حصل عليه بغير ما أحل الله .. ومثل المتهم لاتجدى معه العقوبة .. ونظن أن فى العقوبة العظة الكافية للغير . والعبرة للمتهم والعاقل من اتعظ بغيره .

محاكمة

القائمقام بالمعاش عبد الغفار عثمان



عبد الغفار عثمان فى طريقه الى المحاكمة

عبد الغفار عثمان



- تخرج فى الكلية الحربية فى سنة ١٩٢٦ تقريبا وظل يتدرج فى وظائف الجيش حتى وصل الى رتبة القائمقام .

- سنه حوالى الـ ٥٠ سنة تقريبا .

- متزوج من سيدة انجليزية هى السيدة فيوليت ولم يرزق منها بأولاد، ثم تزوج أخيرا بالسيدة جنات شفيق التى أثير الغبار حولها لعلاقتها به فى محاكمة قضية الأسلحة الفاسدة .

- كان مفتشا للمفرقعات بالجيش بسلاح الاسلحة والمهمات .

- سافر عدة مرات للخارج لعقد صفقات لشراء أسلحة للجيش .

- اتهم بتوريد أسلحة فاسدة وقدم للمحاكمة أمام محكمة الجنايات مع عدد آخر منهم عباس حليم .

محامى المتهم

الدكتور زهير جرانه :

- ولد فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٨ .
- تخرج فى كلية الحقوق سنة ١٩٣٠ واخذ المحاماة ثم عين معيدا .
- نال الدكتوراه من مصر سنة ١٩٣٥ .
- عين مدرسا ، ثم وكيلا للنيابة المختلطة ثم استاذا سنة ٣٦ للقانون العام بكلية الحقوق .
- استقال من وظائف الحكومة سنة ١٩٤٤ .
- اشتغل بالمحاماة سنة ١٩٤٥ .
- بلغ ايراد مكتبه ٢٥ ألف جنيه فى السنة .
- عين وزيرا للشئون القروية فى فبراير سنة ٥٢ فى وزارة على ماهر الأولى.
- أختير وزيرا فى وزارة على ماهر الثانية للشئون ومشرفا على المواصلات .

شهود القضية

الأميرالاى حسن رجب :

- شاهد اثبات
- ولد سنة ١٩١١ وتخرج فى كلية الهندسة قسم الكهرباء سنة ١٩٣٣ .
- كان مساعد أستاذ بكلية الهندسة ثم ملحقا عسكريا ثم مديرا لادارة البحوث والتطورات الحربية بوزارة الحربية ثم وكيلا لوزارة الحربية لشئون المصانع .
- كتب تقريرا طلب فيه عدم التعاقد مع الشركة الايطالية التى استوردت منها

القنابل الفاسدة وطلب اعدام القنابل بتقرير آخر فى مارس سنة ١٩٣٩ ولكن جميع التقارير قد أهملت فى مكتب وزير الحربية وقتذاك .

الصاغ أحمد مختار الدسوقى :

- شاهد اثبات
- اشترك فى حرب فلسطين .
- انفجرت فى يده قنبلة ابان حرب فلسطين وكاد يؤسر ويقتل برصاص اليهود لولا الظلام الحالك .
- عمره ٣٦ سنة تقريبا .

الصاغ فتحى عبد الحميد رمضان :

- شاهد اثبات
- اشترك فى حرب فلسطين .
- عمره ٣٥ سنة تقريبا .
- استخدم القنابل فى العوجة فى ٢٦ ، ٢٧ ديسمبر سنة ٩٤٨ .
- أسره اليهود بعد أن حاول المستحيل بما لديه من قنابل فاسدة .

السيد عبد الستار عبد الله :

- شاهد اثبات
- عمره ٣٨ سنة تقريبا .
- بلده تلوانة (بلد عبد الغفار عثمان) .
- ابن خال عبد الغفار عثمان .
- موظف ملاحظ فنى فى الدرجة السابعة بسلاح الذخيرة .
- تزوج سنة ١٩٤٠ وانجب ثلاثة أولاد .
- طلق زوجته سنة ١٩٥١ بعد أن دفعت له رشوة ٧٠٠ جنيه وقد تزوجها عبد الغفار عثمان بعد ذلك .

- سافر الى بلجيكا سنة ١٩٤٩ منتدبا لفحص الذخيرة لمدة ثلاثة أشهر وبقى هناك ١٥ شهرا متنقلا بين بلجيكا وفرنسا وايطاليا .

حسن أسعد :

- شاهد اثبات
- موظف (ملاحظ فنى) فى الدرجة السادسة بسلاح الذخيرة .
- عمره ٥٤ سنة تقريبا .
- اتهمه عبد الغفار عثمان بتقديم شكاوى ضده سنة ٩٥٠ .

بكباشى جمال حلمى :

- شاهد نفى فى قضية عبد الغفار عثمان .
- عمره ٤٣ سنة تقريبا .
- كان مساعدا لكبير مفتشى المفرقعات بسلاح الأسلحة والمهمات (أى عبد الغفار عثمان) .
- كانوا يعتبرونه الاخصائى الفنى فى الذخيرة والمفرقعات .
- سافر الى فلسطين أبان الحرب لمدة اسبوع .
- سافر الى ايطاليا سنة ٩٥٢ وزار مصنع الأسلحة التى استوردت منه القنابل الفاسدة ابان التحقيق دون استئذان النيابة .

الصاغ صلاح نصحى :

- شاهد نفى فى قضية عبد الغفار عثمان .
- عمره ٣٥ سنة تقريبا .
- كان مساعدا لكبير مفتشى المفرقعات بسلاح الأسلحة والمهمات (أى عبدالغفار عثمان) .
- طلب منه فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ اصلاح القنابل الايطالية وقد طلب تشكيل لجنة لفحصها فأقرت صلاحية بعضها .

السيد محمد صبرى الحكيم :

- ولد سنة ١٩١٣ .
- تخرج فى كلية التجارة سنة ١٩٣٦ .
- نال دبلوم معهد الدراسات المالية العليا من كلية الحقوق سنة ١٩٤٢ .
- متزوج وله أولاد .
- اشتغل فى بدء حياته العلمية من سنة ١٩٣٦ لغاية ١٩٤٢ بالمستشفيات الجامعية ثم التحق بخدمة ديوان المحاسبة رئيس قسم مراجعة وزارة الصحة ثم وكيل ادارة ثم رئيسا للجنة حملة فلسطين ثم وكيلا للمراقبة الخامسة التى تراجع أعمال وزارة الحربية والخارجية والتجارة والصناعة.
- كان خبير النيابة المنتدب فى قضية الأسلحة آلفاسدة .



عبد الغفار عثمان

الجلسة الثامنة والعشرون

المنعقدة فى الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين صباحا فى يوم الأربعاء ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٢٦ صفر سنة ١٣٧٣) .

(بدىء نظر هذه القضية المتهم فيها القائمقام بالمعاش عبد الغفار عثمان فى الجلسة الرابعة والعشرين لمحكمة الثورة عقب نظر قضية المتهم حلمى حسين) .

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الثامنة والعشرين من جلسات محكمة الثورة ..

القضية المتهم فيها القائمقام بالمعاش عبد الغفار عثمان : هل الشهود موجودون ؟

البكباشى محمد التابعى المدعى العام ـ المتهم موجود ، والشهود موجودون يا افندم .

(حضر المتهم القائمقام عبد الغفار عثمان يصحبه الدكتور زهير جرانة محاميه) .



عبد الغفار عثمان وبجواره محاميه الدكتور زهير جرانة

الرئيس ـ المتهم : قائمقام بالمعاش عبد الغفار عثمان ..

الادعاء المقام عليه :

« أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته ، وذلك انه فى غضون عام ١٩٤٨ تعاقد على صنع ٢٥٠٠٠٦ قنابل يدوية للجيش المصرى بمناسبة حرب فلسطين ، واشترك مع الشركة الصانعة فى اساءة صنع هذه القنابل عمدا ، فوردتها غير صالحة للاستعمال ، وقد ترتب على استعمالها فى ميدان القتال ، أضرار جسيمة بالجيش .. كان لها أثرها البين فى مجرى الأمور » .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب يا افندم ...

الاستاذ مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام ـ والادعاء يريد تعديل أو تكملة الادعاء المقام على المتهم وذلك فى نهاية وصف هذا الادعاء ـ بالعبارة الآتية :

وقد أفاد المتهم من توريد هذه القنابل على هذا النحو ، ثروة ضخمة لنفسه ولذويه ..

الرئيس ـ الدفاع .

الدفاع ـ سيدى الرئيس : لى رجاء ؟ وهو أن تتفضلوا بالأمر بتأجيل نظر هذه الدعوى لمدة ٤٨ ساعة أو ٧٢ ساعة لسببين : أحدهما متصل بالدعوى والثانى متصل بشخصى . أما السبب المتصل بالدعوى : فهو انى أرى أن حاجة الدفاع تقتضى ضم ملف الجناية التى نظرت فيها هذه القضية بالذات ، وصدر فيها حكم فى ١٠ يونية سنة ١٩٥٣ ببراءة موكلى . وفى هذا الملف من التقارير ومن البيانات ومن اقوال الشهود ، ما اعتقد أن من شأنه ما ينير لكم الطريق فى هذه الدعوى . هذا من جهة .. ومن جهة أخرى فلنا شهود .. أو بعض الشهود نريد ان تأذن المحكمة باستدعائهم وأولهم البكباشى جمال حلمى ، وثانيهم السيد الصاغ صلاح نصحى ، ثم الأستاذان صبرى الحكيم واحمد توفيق ، وهما من ديوان المحاسبة . وسأبين لحضراتكم حالا فائدة هؤلاء الشهود من ناحية ادلائهم بشهادتهم فى هذه القضية وآخرهم الاستاذ فريد أبو شادى . أما الشاهدان الأولان ـ واقوالهما سمعت على أى حال تفصيلا أمام المحكمة ـ فوجهة انتاج سماعهما تتصل باعتبارهما من الاخصائيين فى الذخائر فى الجيش فى الوقت الحاضر وما زالا قائمين بعملهما حتى الآن ، اذن فلديهما معلومات بخصوص هذه القنبلة ، وما اذا كانت صالحة وذلك فى حدود مهمتهما أولا .

أما الموظفان ـ وهما الأستاذان صبرى الحكيم واحمد توفيق وهما من ديوان المحاسبة ـ فشهادتاهما منتجة من ناحية انهما يعلمان ويعرفان ان المتهم شكا من فساد الذخيرة التى وردت للجيش المصرى بوصفه مسئولا عنها ، باعتباره كبير مفتشى المفرقعات والذخائر ، وانه لم يقتصر على استنكار هذه الذخيرة بل ضمن ذلك تقارير ثابتة فى ديوان المحاسبة ودفع هذه التقارير مبينا المعلومات التى تمكن ديوان المحاسبة من تعقب هذه المسائل . ولا شك أن هذا من الناحية الأدبية له كل الأهمية ، أما الأستاذ فريد ابوشادى فشهادته تتصل بواقعة هى : أن المتهم أمده بمعلومات وبيانات لما عجز عن تنبيه ذوى الشأن أمده بمعلومات وبيانات كانت نواة للاستجواب الذى ألقى فى مجلس الشيوخ عن فساد الذخيرة . ومن هذا تتبينون حضراتكم ان هذه البيانات منتجة فى الدعوى المنظورة امام حضراتكم اما فيما يتعلق بى فرجائى أن تؤجلوا نظر هذه الدعوى ٤٨ ساعة أو ٧٢ ساعة لأننى مشغول جدا صباحا ، اذ اننى سأترافع فى قضية القطن بالاسكندرية .

الرئيس ـ اذن تختلى المحكمة للمداولة فى طلب الدفاع .

الدفاع ـ بقيت مسألة اخرى لو سمحتم حضراتكم هى وان كنت لا أتشبث بها ، الا انى أرى طرحها على مسامع حضراتكم ، ومن الخير أن اقولها لوضع الضوابط عند نظر هذه القضية ، فهذا الادعاء بالذات ـ وهو اشتراك المتهم مع مصنع صنع واستيراد الذخيرة ـ كان محل تهمة أمام محكمة الجنايات وقد صدر حكم تبرئة موكلى منها ومحل التساؤل هو اننا لو رجعنا الى الأمر الصادر بتشكيل مجلس الثورة لوجدنا أن الدعاوى التى تنظر ...

الرئيس ـ تقصد الأمر الصادر بتشكيل محكمة الثورة ؟

الدفاع ـ نعم أقول لو رجعنا الى الأمر الصادر بتشكيل محكمة الثورة ، لوجدنا أن القضايا التى نتناولها بالنظر هى كل الدعاوى ، ما عدا تلك التى صدر فيها حكم . وهذا هو ما ورد فى المادة الثالثة من أمر تشكيل المحكمة . . . وهذه القضية صدر فيها حكم وانما ورد على هذا الحكم طعنان : طعن من جانب النيابة وطعن آخر من جانبنا . أما الطعن الأول وهو من جانب النيابة فكان للمؤاخذة على الاهمال الذى قدم من أجله المتهم والطعن الثانى بالنقض من جانبنا ، وهذان الطعنان استثنائيان لا يمسان نهاية الحكم بل هما طعنان لا ينصبان الا على حسن تطبيق القانون ومعنى ذلك انهما لا يمسان حسن اقتناع القاضى بالتهمة . وأصارحكم أنه على رغم صدور حكم البراءة شعرت وآنست بأن الغبار الذى علق بالمتهم لم ينجل عنه تماما وكان الكثيرون ينسبون هذه البراءة الى مهارة الدفاع والدفاع برىء من هذه المهارة وانما البراءة فى نظرى كان مردها للوقائع ، ولذلك

فأنا لا أخفى اغتباطى فى أن تنظر هذه القضية أمام ساحة الجيش ، ولكن اذا كان اعتبار القانون له وزن ووجدتم أن هذه القضية تحتمل أن تنظر الدعوى أمامكم ، فالأمر مرجعه اليكم وهو مفوض لكم .

وكيل النائب العام ـ زميلى الحاضر مع المتهم قد رد بنفسه على نفسه فى هذه المسألة فقد قال : ان محكمة الجنايات حكمت فى التهمة الأولى التى كانت موجهة الى المتهم ، وهى اشتراكه مع الشركة الصانعة فى صناعة هذه القنابل وقال انها حكمت بالبراءة فى هذه التهمة ، وقال ان النيابة لم ترض عن هذا الحكم ، وانه أيضا لم يرض عن هذا الحكم ، والاثنان طعنا بطريق النقض فأصبح هذا الحكم غير نهائى ، وستعود القضية بطريق الطعن الى الوراء وتنظر القضية من جديد . لأن الخلاف كان قائما فى محكمة الجنايات وهل ما فعله المتهم مع الشركة كان عمدا أو اهمالا . .

لقد قلنا بالأمس وسنقول اليوم وسنقول غدا ، ان المتهم فعل فعلته وهو عامد وذلك بأدلة سنسردها ، ولكن محكمة الجنايات رات ان ما فعله كان اهمالا منه ، وعاقبته على هذا الاهمال . وسنتحدث أيضا فى هذه القاعة عن الاهمال اذا ترتب عليه ارسال أسلحة فاسدة كان يستوردها للجيش ، وكان الجيش يحارب فى ميدان القتال خارج مصر وأنتم تعلمون ذلك . ما أثر هذا الاهمال ؟ وهل يعتبر خيانة أو غير ذلك ؟

فالقضية الآن ـ وقد طرحت أمام محكمة النقض ـ ستعود من جديد بحالتها هنا ، وهذا ينطبق تماما مع أمر تشكيل محكمة الثورة ـ اذ أن الطعن جعل الحكم فى هذه القضية غير نهائى . . .

الدفاع ـ هل لى أن اعقب على ما قاله زميلى ممثل الادعاء ؟ . . . الواقع اننى ما كنت أحب اطلاقا ان استرسل فى هذا الدفع ، ولذلك اكتفيت فى كلمتى بالتنبيه علما منى بأن المرجع الأعلى فى تفسير هذه القضية ، مرده اليكم أنتم . . ولكنى ما كنت أتوقع اطلاقا ردا عنيفا على الكلمة الرقيقة التى قلتها . . واذا كان الأمر مساجلة ، فلتكن ضيقة ويكفينى أن أنبه الى أن من الأسباب التى وردت فى حكم محكمة الجنايات والمتصلة بالبراءة والتى تعتبر أساسا لها ما يأتى : حيث أنها ـ لما تقدم من الأسباب ـ تقطع المحكمة فى أن القائمقام عبد الغفار عثمان لم يشترك فى صناعة هذه القنابل ولم يشرف على صناعتها . وعبارة ان الاهمال قد يرتفع الى مرتبة الخيانة التى قالها الادعاء فهذا صحيح ، لأن كل ما يتصل بسلامة الجيش وبخاصة اذا كان الجيش فى ساحة الوغى فهذا صحيح . واذا كان الاهمال جسيما فالوزر كبير . . . وهذا لا مرية فيه ولكن فرق بين هذا وبين القول بأنه اشترك . فأنا عندما أتحدث عن الاشتراك فى صناعة القنابل ، فهذا الاشتراك يكون بطريق اللزوم

والعمل ومعناه انه اشترك . واذا هو أصابها فى كبدها فى نفس المسألة التى فصل فيها . أما المسـألة وهى المطروحة أمام محكمة النقض ، فالقول بأنها سترتد سيرتها الأولى ، فهذا يعتبر رجما بالغيب . فمن الجائز أن تطعن النيابة أو يطعن الدفاع ولكن مثل هذه الطعون لا تنهض الى حد نقض الحكم واعادته الى محكمة الموضوع ، وعلى ذلك فالحكم نهائى لا شك فيه . لذلك أرى أن نوجه النظر الى أنه يصح أن الطعون بالنقض لا تنصرف اليها عبارة الحكم الواردة فى أمر تشـكيل المحكمة . وأما القول بأن الحكم غير نهائى فلا . وأفضل أن يقال ان الحكم ولو انه نهائى ، ولكن الزوايا الأخرى او اطمئنان الجيش الى ضباطه والى رجاله يقتضى اعادة المحكمة للنظر فى الموضوع ... أعتقد أن الأفضل أن يقال : وأن نواجه الأمر بصراحة .

الرئيس ـ تختلى المحكمة للمداولة فى طلبات الدفاع .

الدفاع ـ مع الشكر .

الرئيس ـ الآن ترفع الجلسة للمداولة .

(رفعت الجلسة فى الساعة العاشرة والدقيقة ٢٥ صباحا)

(أعيدت الجلسة فى الساعة العاشرة والدقيقة ٣٥ صباحا)

الرئيس ـ قررت المحكمة ما يأتى بالنسبة لطلبات الدفاع :

أولا : التصريح للمتهم باعلان شهود النفى وهم :

البكباشى محمد جمال حلمى .

الصاغ صلاح نصحى .

السيد صبرى الحكيم من ديوان المحاسبة .

ثانيا : ضم الأوراق التى طلبها الدفاع

ثالثا : تأجيل نظر القضية الى جلسة يوم الاثنين الموافق ١٩٥٣/١١/٢ الساعة العاشرة صباحا .

والآن لترفع الجلسة :

(رفعت الجلسة فى الساعة العاشرة والدقيقة السابعة والثلاثين).

وفى الموعد المحدد استمر نظر القضية المتهم فيها القائمقام بالمعاش عبد الغفار عثمان . حضر المدعيان العـــامان البكباشى محمد التابعى والأستاذ مصطفى الهلباوى عضوا مكتب التحقيق والادعاء .

(حضر المتهم بصحبة حارسه ومعه الدفاع عنه الأستاذ « الدكتور زهير جرانه ») .



عبد الغفار عثمان والى جواره حارسه أثناء المحاكمة

الرئيس ـ الشهود موجودين ؟

المدعى ـ أيوه يا افندم .

الرئيس ـ الدفاع له كلام قبل الاستماع الى أقوال الشهود .

الدفاع ـ اذا لم يسبقنى الادعاء فى طلب جعل الجلسة سرية ، فهل لى أن أطلب هذا الطلب ، ولم تجر العادة بأن يسبق الدفاع الادعاء بطلب جعل الجلسة سرية ، وانما طلبت ذلك ليقينى أن هذه القضية تمس سمعة وتصرفات رجال من كبار رجال الجيش ، ومن بينهم من يعمل الآن بالجيش ولنا كلام فى القضية أرجو أن تتسع صدوركم لسماعه . حقيقة ان معظم هذا الكلام سبق قوله ونشره ، ولكن القضية كانت تتناول وقتئذ كثيرين، من بينهم بعض ضباط الجيش ومن بينهم بعض المدنيين . ولم يتسع المقام هناك لجعل الجلسة سرية ، ولكن القضية اليوم هى قضية رجل من رجال الجيش ونحن نطلب جعل الجلسة سرية لاعتبارات المصلحة العـــامة .

وكيل النائب العام ـ قد يكون عجيبا يا حضرات القضاة أن يعترض الادعاء على جعل جلسات محكمة الثورة سرية ، وان يطلب من حضراتكم أن تنشر صفحات هذه الدعوى على الملأ ! ودعوة اليوم جانب من جوانب قضية الأسلحة والذخيرة ، وهذه القضية التى سأتحدث عنها فى مرافعتى قد عرفها الناس كافة فى مصر وفى جميع بلاد العالم . وقد عرضت القضية على القضاء طوال عامين كاملين ، ونشر فيها ما نشر فأصبح لا يوجد فى

مصر أو فى العالم من لا يعلم أولا يعرف سرها . ولا تتعلق دعوى اليوم بأسلحة الجيش أو باسرار الجيش ، وانما تتعلق بواقعة معينة ، لذلك اطلب باسم الشعب وباسم الذين استشهدوا فى حملة فلسطين أن تكشف أسرار القضية وتعلن على الملأ جميعا .

الرئيس – مع الشكر ... الدفاع ... هل هناك وقائع معينة ترغب من أجلها أن تكون الجلسة سرية أو انك تطلب ذلك بصفة عامة ؟

الدفاع – أنا اريد أن تعرض القضية فى جلسة سرية ، فالكلام عن فساد الأسلحة والذخيرة سيتطرق بنا الى الظروف بمصر وقت أن دخل جيشها حملة فلسطين ، وهل كان مزودا بالذخيرة ، وهل كان مزودا بالأسلحة ، وما هى الحالة التى كان عليها الجيش بعد ذلك ؟ ثم أن القضية تقتضى منا بعد ذلك أن نناقش كل شاهد عقب ادائه الشهادة والتعقيب عليها من واقع سجلات وأوراق وتقارير . ولذلك كنا نرى من المصلحة العامة ان يجرى هذا فى جلسة سرية وسيطالع الشعب على خاتمة القضية والحكم فيها . ونحن كما قلت لحضراتكم لا نخشى علنية الجلسة اطلاقا . فكتابنا فى يميننا ومع ذلك طلبنا هذا تقديرا منا للاعتبارات العليا . فاذا رأيتم أن تلك الاعتبارات التى تتعلق بالجيش والمصلحة العامة تسمح بالجدل فى وضح النهار فلكم ذلك . ونحن كنا نود أن لا نناقش أقوال المسئولين من مفتشى الذخيرة المصرية ، والتقارير الواردة بهذا الشأن وكيف كانت الحال فى الجيش وغير ذلك مما قد يضر نشره بالمصلحة العامة :

الرئيس – سنتكلم عن الماضى طبعا .

الدفاع – عن الماضى ما فيش جدال .

(بعد مداولة قصيرة بين أعضاء هيئة المحكمة قررت المحكمة مايأتى)

الرئيس – قررت المحكمة نظر القضية فى جلسة علنية ، واذا رأت المحكمة أن هناك بعض الوقائع تدعو ان تنظرها فى جلسة سرية ، فانها تنظر فى جلسة سرية .

الدفاع – متشكر . واسمحوا لى أن أقدم لحضراتكم المذكرة الخاصة بهذه القضية وهى تشمل قصة القنابل موضوع الادعاء ، وسأمر فى مرافعتى على رؤوس المسائل . ولذلك كان من الضرورى أن يكون هذا السجل بين أيديكم .

(سلم أعضاء هيئة المحكمة والادعاء نسخا من المذكرة) .

الرئيس – الشاهد الأول من شهود الاثبات ؟

المدعى ـ الشاهد الأول الأميرالاى حسن رجب .

(حضر الشاهد الأول) .

الرئيس ـ (قل والله العظيم ... والله العظيم ... والله العظيم أقول الحق ولا شيء غير الحق والله على ما أقول شهيد) .

(أقسم الشاهد اليمين)

الرئيس ـ المدعى (وكيل النائب العام) ـ ما هى معلوماتك عن القنابل اليدوية التى استوردها المتهم من ايطاليا .

الشاهد ـ معلوماتى عن هذه القنابل ترجع الى أوائل عام سنة ١٩٤٩ . ففى أواخر يناير من ذلك العام ، علمت بوجود ضابطين بالمستشفى العسكرى بالعجوزة ، وان اصابتهما كانت ناتجة عن استخدام هذه القنابل اليدوية الايطالية ، وفى ذلك الوقت كنا نقوم بعمل أشياء كثيرة فى الأسواق المحلية، وكانت مهمتنا التفتيش عليها . فاهتممت بهذا الأمر خصوصا ان كان فيه كلام ان مندوب الشركة موجود فى مصر ، وان الحكومة كانت فى صدد عمل عقد اضافى عن توريد قنابل اخرى من هذا النوع . فاليوزباشى ناصف قال : ان هناك ضابطين أصيبا بسبب هذه القنابل ، وهما فؤاد البرعى وأحمد مختار دسوقى . وكانت الاصابة فى أيديهما ، وان الاصابة كانت من القنابل اليدوية الايطالية الحمراء . وبالنسبة لأن مندوب الشركة الايطالية الكونت متسولينى كان موجودا والحكومة بصدد ابرام عقد اضافى ، كتبت تقريرا بما حدث ورفعت الأمر الى الامدادات والتموين فنده لى اللواء سلامة يوسف وقال لى ان هذا التقرير خطير ، وانه لذلك يجب أن أحصل على معلومات اضافية قبل أن أرفع الأمر ، ونصحنى لذلك أن أسحبه حتى أستوفى بحقى . وحدث ما كنا نتوقع ، وعملت لجنة قرر أعضاؤها جميعا ان القنبلة لا تصلح لأنها تافهة ، ولأنها لا تصلح للقتال ، ولم ينصحوا بعمل أى عقد مع الشركة . وفى مارس سنة ١٩٤٩ كنا بنبعت داورية تفتيش كانت مسئولة أن تفتش على الذخائر التى تصنع محليا . فأرسلت اليوزباشى العدوى ناصف وكتب تقرير وردت فى آخره جملة عن القنابل اليدوية الايطالية الحمراء ، بأن الجميع أجمعوا على فشلها وعدم صلاحيتها فى ميدان القتال وانه بتحصل منها اصابات، فرفعت هذا التقرير الى الامدادات والتموين التى كنا نتبعها ، وذكرت ما علمت عن اصابة الضابطين فتقرر تشكيل لجنة لفحص الموضوع ثبت لها عدم فائدة هذه القنابل وخطورتها ، ثم تقرر عدم استعمالها .

الرئيس ـ كان فيه عدد كبير من القنابل باقى ؟

الشاهد – كان فيه حوالى ١٠٠ ألف قنبلة موجودة فى المخازن ، والتقرير على ما عرفت بعد كده رفع الى رئيس هيئة أركان حرب الجيش وحوله الى وكيل الوزارة توفيق أحمد ، وتوفيق أحمد أشر عليه باجراء تحقيق وعلى ما يبدو راح الموضوع الامدادات وردت بأن القنابل سليمة وصالحة وعمل تحقيق والتقرير حفظ . ولكن اشارة المهندس مصطفى نصرت الذى كان وزيرا للحربية وقال ليه ما اتعملش تحقيق ، فعرف أن التحقيق حفظ واثير الموضوع من جديد ، وتشكلت لجنة برئاسة اللواء المواوى .

الرئيس – لجنة لعمل التجارب على القنابل ؟

الشاهد – فى هذه اللجنة ما اختارونيش وكان من الواجب ان أحضر بحكم طبيعة عملى وسبتهم يعملوا التجارب ، وكان بيشرف عليها القائمقام عبد الغفار عثمان . ولما عملت التجارب التى أجرتها اللجنة قلت ان هذه التجارب لا تتمشى مع الأصول المتبعة ، وان أول حاجة هى أن نرى المدى المذكور فى العقد أو فى المواصفات بتاع القنبلة ، وهل هو صحيح ؟ وكان مذكورا ان المدى يتراوح بين ١٢و١٥ مترا .

الرئيس – مدى انفجار القنبلة ؟

الشاهد – ويجب أن يصاب من يوجد داخل نطاق هذا المدى بما يعجزه عن القتال ، ويجب أولا التأكد من المدى ، وذلك بعمل حلقات من الشواخص على مدى ١٥ مترا ، فاذا لم تعمل حاجة انقص المسافة لغاية ما اشوف المدى ، وهل هو مطابق لما فى العقد وما أعرفش تم ايه فى العملية .

الرئيس – ما فحصوش القنبلة من الداخل ووجدوا انها مطابقة للمواصفات أو لأ ؟

الشاهد – لا . ده بعدين لما أثير الموضوع . واللى اعرفه أنا بعد كده ان الشركة بالذات تقدمت فى مارس سنة ١٩٥٢ ...

الرئيس – الوزير سكت على التقرير ؟

الشاهد – كان من ضمن حاجات كثير بيسكتوا عليها وحنعمل ايه . وفى مارس سنة ١٩٥٠ ..

الرئيس – سنة ١٩٥٠ أو سنة ١٩٤٩ ؟

الشاهد – لأ فى سنة ١٩٥٠ لأن المسألة قعدت بضعة أشهر ويظهر قابله مندوب الشركة فى ايطاليا ، وقال له عملنا قنبلة جديدة عظيمة فقال له ابعت لنا عينات ، فبعتوا مندوب معاه عينات قنابل هجومية ، واخرى سموها قنابل دفاعية والتقرير ...

الرئيس – بالنسبة للقنابل الجديدة ؟

الشاهد ـ أيوه والشركة قالت احنا عدلنا فيها تعديل عظيم ، وفعلا كمية المفرقع زادت خمسة أضعاف عن القنبلة التى وردت فى أثناء الحملة ، وبالرغم من ذلك لم نوافق عليها . وبيقولوا صراحة اننا قمنا بعلاج العيوب التى كانت فى القنبلة القديمة .

الرئيس ـ عدم الموافقة سببه ايه ؟

الشاهد ـ تأثيرها خفيف والمدى قصير .

الرئيس ـ ازاى ؟

الشاهد ـ احنا عملنا شواخص كما قلت ، وذلك بمعرفة لجنة من التسليح والمشاة والامدادات والذخيرة ...

الرئيس ـ المدى ما ذكرش فى المواصفات ؟

الشاهد ـ ما ذكروش . ولكن قالوا انها أقوى ولكن رغم انها أقوى فعلا الا أن المدى كان دون المدى الذى نطلبه ، فقد كنا نطلب أن يكون ١٥ مترا .

الرئيس ـ بالرغم من زيادة كمية المفرقع الى ٥ اضعاف كانت برضه أقل من كده ؟

الشاهد ـ أيوه كان تأثيرها برضه أقل من ١٥ مترا ولا تزال خفيفة . ولذلك قلنا اذا كنتم تعدلوا من التصميم مستعدين نأخذها ونامت المسألة عند هذا الحد . وهذه هى كل معلوماتى عن القنبلة اليدوية الايطالية .

الرئيس ـ القنبلة الأولى نص العقد على أن مداها ١٥ مترا ؟

الشاهد ـ المواصفات كده .

الرئيس ـ والعقد لم ينص ؟

الشاهد ـ لم أطلع عليه .

الرئيس ـ العقد نص أو المواصفات ؟

المتهم ـ لم ينص .

الرئيس ـ يعنى كانت كورة بس ؟

المتهم ـ اشتريتها زى كتاب القنابل ما قال .

الرئيس ـ والكتاب لما يكون مش كامل تشتريه ازاى ؟

المتهم ـ فيه قنابل دفاعية وهجومية ، والدفاعية لازم الواحد لما يرميها يكون فى خندق أو وراء حاجز . أما القنابل الهجومية زى دى لازم تصمم على انه ما يرجعش منها شظايا .

الرئيس ـ مسافة كام متر يكون فيها أمان ؟

المتهم – من ٣ الى ٦ متر .

الرئيس – يعنى لازم يكون نشنجى يرميها على راس العدو .

المتهم – لأ . يصح يرموها على الخنادق .

الرئيس – ٣ الى ٦ متر ونصف القطر أو القطر كله . انت عامل خبير ذخيرة ؟

المتهم – أيوه القطر الكامل ٦ متر .

الرئيس – فى الكتاب كده ؟

المتهم – محددش .

الرئيس – تبقى الشركة حرة تعملها متر أو مترين فيه قاعدة ؟

المتهم – مفيش قاعدة يا سيدى الرئيس انجلترا بتعملها من الورق والبلاستيك .

الرئيس – علشان تبقى خفيفة ؟

المتهم – علشان لا تصيب القاذف لها .

الشاهد – القنبلة الانجليزية تستعمل هجوميا ودفاعيا وتأثيرها ٢٥ مترا .

الرئيس – ايه ضمانات العقد لصلاحية القنبلة ؟

المتهم – التجارب .. نختار عدد من القنابل ونقذفه ونشوف تأثيره .

المدعى العام (سؤال للشاهد) – ما ثمن هذه القنبلة حسب تقديرك ؟

الشاهد – يصح يكون ثمنها قليل وتأثيرها كويس ، وأنا رايى أن القنابل دى لا تساوى شيئا واعدامها أحسن .

الرئيس – كتب تقرير علشان اعدامها ؟

الشاهد – أيوه .

المدعى العام – يكفى أن القنبلة اليدوية تكون للازعاج بس ؟

الشاهد – مفيش فى العالم قنبلة لمجرد الازعاج ، لازم يكون لها تأثير وفيه مفرقعات . ولما تقارن القنابل بتاعتنا بالقنابل الأخرى فى جيوش العالم نجد أنها لا تساوى شيئا لأنها خفيفة الوزن جدا .

الرئيس – لما تعمل عقود زى دى مش لازم تكون المواصفات كاملة ؟

الشاهد – طبعا لازم ... لازم كل ده .

الرئيس – كشفت على الأجزاء الداخلية للقنبلة ؟

الشاهد – فى مارس كشفنا ووجدناها من مواد خفيفة !

الدفاع – السيد الشاهد قال انه لم يطلع على العلة ؟

الشاهد – أيوه .

الدفاع ــ انت قلت فى تحقيق النيابة ان القنبلة مطابقة من جميع الوجوه فى مواصفاتها للعقد ؟

الشاهد ــ مطابقة لبيانات مندوب الشركة .

الدفاع ــ هل تذكر انك قلت ان عيب القنبلة يرجع الى تصميمها ؟

الشاهد ــ بلا شك لأن المواد المفرقعة فيها خفيفة جدا .

الدفاع ــ هل اطلعت باعتبارك متتبعا لسير القنبلة على تقرير لجنة اللواء يوسف سلامة ؟

الشاهد ــ لأ .

الدفاع ــ ورد به أن نطاق القنبلة ومداها ١٢ ياردة ؟

الشاهد ــ أنا مستعد ان اقف على خمس ياردات وترموا كل القنابل على .

الدفاع ــ هل تدرى أنه أجريت مقارنة بين القنبلة دى وبين القنابل التى يصنعها مصنع براند الفرنسى ؟

الشاهد ــ سمعت ولم أطلع على قنبلة براند .

الدفاع ــ هل تدرى باعتبارك فى الجيش أن قنابل الجيش الفرنسى محيط تأثيرها خمسة أمتار ؟

الشاهد ــ لا أدرى .

الرئيس ــ اللجنة اللى هنا هى اللى عملت تجارب على قنبلة براند ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ وقبلت القنبلة ؟

الشاهد ــ لأ . فضلوا اللجنة الايطالية .

الرئيس ــ سنة كام ؟

الشاهد ــ ٩ مارس سنة ١٩٤٩ .

الرئيس ــ بعد كشف حالة القنبلة الايطالية ؟

الشاهد ــ أيوه كان . وكيل الوزارة تقدم بشكوى فى يناير سنة ١٩٤٩ من القنابل الايطالية والواقع أن القنابل دى مش حللت .. دى شرحت تشريحا .

الرئيس ــ اللجنة اللى قررت ان القنبلة الايطالية أحسن من الفرنسية مكونة من مين ؟

الشاهد ــ أسماؤهم ليست عندى .

الرئيس ـ يمكن اصدقاء عبد الغفار عثمان .

الشاهد ـ ممكن تحرى الأسماء ؟

الرئيس ـ المتهم عارف أسماء اللجنة .

المتهم ـ الطودى وغزالى عمرى ما شفتهم وفيهم الصبان .

الرئيس ـ الصبان ده كان تحت رياستك ؟

المتهم ـ أيوه .

الرئيس ـ وكنت ما زلت رئيسه ؟

المتهم ـ أيوه كنت مازلت رئيسه .

الدفاع ـ هل يذكر الشاهد انه قال : ان ثمن القنبلة الايطالية غالية مع أن القنابل تصنع فى مصر وتكلف الواحدة ٣٠ قرشا ؟

الشاهد ـ أيوه .

الدفاع ـ هل اطلعت على تقرير يفيد أن تكاليف القنبلة فى مصر ، من ٦٠ قرشا الى ٧٠ قرشا للواحدة ؟

الرئيس ـ ده ملوش دخل فى الموضوع لأن ده انتاج جديد فى مصر جايز يتكلف .

الدفاع ـ معلهش .

المدعى العام ـ القنبلة دى لسه مستعملة فى الجيش ؟

الشاهد ـ احنا طلبنا وقفها وأوقفت من زمان ولا أعرف حاجة بعد كده .

الرئيس ـ متشكر .

الشاهد الثانى (حضر الشاهد الثانى الصاغ أحمد مختار الدسوقى وحلف اليمين كالآتى : ـ

(والله العظيم ... والله العظيم ... والله العظيم أقول الحق ولا شىء غير الحق والله على ما أقول شهيد) .

المدعى العام ـ ما معلوماتك عن القنابل اليدوية الايطالية التى استخدمت فى حرب فلسطين ؟

الشاهد ـ أيوه .. فى معركة فى طريق العوجة دارت بيننا وبين اليهود ـ فى طريق رفح ـ معركة وكان منتظر ان يحدث هجوم على رفح نفسها وكانت السوارى تقوم بأعمال المشاة .

واحتلينا الموقع على عجل ، وجهزناه وأرسلت الينا بعض الأسلاك وعلى قدر الامكان عملنا التجهيزات .

وحدث هجوم نهارى فى يوم ٤ يناير سنة ١٩٤٩ وكان هذا الهجوم بمصفحات ودبابات تلقاها اليهود من المساعدات الخارجية ، واستطعنا بما لدينا ــ بمدفع واحد كان عندنا ــ أن نصد الهجوم النهارى وانسحبوا وهم معملوش هجوم نهارى الا لما جت لنا اسلحة فانتظرنا هجوما ليليا منهم . وأعددنا العدة وفعلا حدث ما توقعنا وهجمت اليهود على الموقع الرئيسى اللى أنا كنت فيه ، وكان ساعتها عاصفة ليلية وظلام حالك ، والأسلحة الصغيرة زى البرن كانت تقف من الرمال .

ولم يكن أمامنا غير القنابل اليدوية وكانت جديدة . وكنا عاملين اعتمادنا عليها . ولما شعرنا بالهجوم تمكنا من معرفة المكان بالضبط فأطلقت طلقة اشارة وشفنا اليهود جايين فاليوزباشى فراج وأنا والعساكر كان معانا قنابل يدوية فقذفناها انا وفراج عسى أن توقف الهجوم ، فدهشنا لأن بعضها لم ينفجر ! وبعدين سمعنا لغط من اليهود يقولوا « احدف كمان يا مصرى » « سلم يا مصرى » فاحنا استمرينا فى قذف القنابل وكانت عديمة الفائدة ، وقنبلة انفجرت فى يدى !

واليهود لما شعروا بتوقف أسلحتنا اقتحموا الموقع ولولا الظلام كانوا قتلونى أو أسرونى . ولكن الظروف شاءت نجاتى وكان أساس فشل المعركة القنابل اليدوية الايطالية !!

المدعى ــ هل تستطيع ان تقدر ثمن القنبلة ؟

الشاهد ــ مكنش عندنا أى نوع من القنابل ، ولما احتلينا الموقع الدفاعى صرفنا القنابل من الصناديق على اساس انها جديدة وشكلها يغرى وملفوفة فى ورق .

الرئيس ــ كنت فرحان بيها ؟

الشاهد ــ الحقيقة انها رفعت روحنا على قدر ما خذلتنا بعد كده .

الرئيس ــ عملت ايه لما لقيتها كده ؟

الشاهد ــ خرجت من الموقع واستطعت ان أوصل للموقع الثانى وأبلغ عن الموقع الأول وبعدين نقلت الى المستشفى وكان فيه نزيف وفقدت دم كثير وفى المستشفى كان فى جيبى بعض القنابل خدها المرضين .

الرئيس ــ زميلك لم يبلغ رياسته ؟

الشاهد ــ مكنش فيه وقت ، وأنا لما رحت المستشفى كانت الأودة اللى أنا فيها ، فيها فؤاد تركى وهو ضابط مصاب من نفس القنابل فى ايده .

الرئيس ــ الم يحصل ابلاغ رسمى ؟

الشاهد ــ جه لنا فى المستشفى واحد من الأبحاث وسألنا رسميا عن الموضوع ،

وهو الأميرالاى حسن رجب . وأنا اعتبرت ده تبليغ رسمى وكان زارنا قائد من الفرسان ، فأنا أبلغته وقال انهم منعوا القنابل دى بعد المعركة على طول .

المدعى ــ هل حصل لآخرين معك فى نفس الموقع اصابات من القنبلة ؟

الشاهد ــ انا الوحيد الذى أصبت والعساكر لم يستخدموها وأنا وفراج بس اللى استعملناها .

الرئيس ــ اوقف استخدامها ليه ؟

الشاهد ــ أوقف لعدم صلاحيتها .

الرئيس ــ كان أول مرة استخدمت بها القنابل المرة دى ؟

الشاهد ــ بالنسبة لنا .

الدفاع ــ هل تستطيع أن تحدد سبب انفجار هذه القنبلة فى ايدك ؟

الشاهد ــ أول ما جت القنابل استدعيت أحد ضباط الأسلحة الصغيرة ، وعلمنا طريقة الاستعمال أنا والعساكر وعمل تجربة .

الدفاع ــ قلت فى تحقيق النيابة ..

الرئيس ــ سنة كام ؟

الدفاع ــ سنة ١٩٥٠ .. قلت فى تحقيق النيابة انه جايز ايدك اصيبت من شظية اصطدمت بالقنبلة ؟

الشاهد ــ مش متذكر الكلام ده . النيابة كان لها طرق فى اسئلة افتراضية والاصابة كانت فى داخل اليد والأصابع .

الدفاع ــ المدرس اللى دربكم هو اليوزباشى فايز فرج ؟

الشاهد ــ أيوه .

الدفاع ــ هو له أقوال بخصوص القنبلة فقال : ان القنبلة التى عرضت عليه فى الموقع كانت قديمة . وعرف كذلك لأنه لما راح الموقع كان قائده ابراهيم الدسوقى أعطاه قنبلة ايطالية حمراء قديمة .

الرئيس ــ الجيش كان اشترى قنابل قبل كده ؟

المتهم ــ كثير وحسين سرى عامر جاب عشرة آلاف قنبلة .

الدفاع ــ انت قلت ان الصناديق اللى كان فيها القنابل غير مدهونة ؟

الشاهد ــ أنا أقصد انها بيضاء والصناديق كانت جديدة .

الدفاع ــ ما قولك فى أن كل اللجان بلا استثناء .. لجنة فؤاد صادق والمواوى

ومحمود عمر وسلامة يوسف ، اجمعت على أن هــذه القنابل مأمونة الجانب ، ولا يمكن بحال أن تنفجر فى يد صاحبها .

المدعى ـ ودخل الشاهد ايه فى كده ؟!

المتهم ـ هو قال فى التحقيق أن القنبلة جايز انفجرت من شظية أو من خلخلة الهواء وده صحيح وفيه انفجار من خلخلة الهواء لما قنبلة تنفجر فى مخزن تنفجر كل القنابل .

الرئيس ـ القياس مع الفارق أو عايز تقول ان الشاهد كان ماسك مخزن فى ايده ؟

المتهم ـ لأ يا افندم .

الرئيس متشكرين .

(الشاهد الثالث : حضر الصاغ فتحى عبد الحميد رمضان) .



الصاغ فتحى رمضان

الرئيس ـ (قل والله العظيم ... والله العظيم ... والله العظيم أقول الحق ولا شيء غير الحق والله على ما أقول شهيد) .

الشاهد ـ حلف اليمين .

المدعى ـ ما معلوماتك عن القنابل اليدوية الايطالية ؟

الشاهد ـ استخدمتها فى معركة العوجة فى ٢٦ ، ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بعد انتهاء الجبخانة . واليهود أثناء تقــدمهم رميت عليهم قنابل ، فاستمروا فى التقدم . وبعض القنابل انفجرت وبعضــها لم ينفجر . وبعضها كسر !

الرئيس ــ حد أصيب منهم بها ؟
الشاهد ــ لا .
الرئيس ــ زى بمب العيد !!
الشاهد ــ بعضها كان بيعمل صوت ويتكسر .
الرئيس ــ زى بمب العيال ... برضه بيزعج الناس فى الشارع ؟!
الشاهد ــ زى كده .
الرئيس ــ عملت ايه لما شفت كده ، انسحبت ؟
الشاهد ــ اسرونى .
الرئيس ــ فيه قنابل انفجرت فى يد حد ؟
الشاهد ــ لأ .
المدعى ــ نوع القنابل ايه ؟
الشاهد ــ جديدة طليانية حمراء واستلمتها فى أوائل ديسمبر .
الرئيس ــ لما تفتح الصندوق تلاقى ايه ؟
الشاهد ــ الصندوق مغطى بصاج .
المدعى ــ لدينا شهود اثبات آخرين .
الرئيس ــ كام ؟
المدعى ــ ثلاثة على وقائع معينة ليست خاصة بالأسلحة ولكن بثروة المتهم .
الرئيس ــ طيب هاتهم .
المدعى ــ أولهم عبد الستار عبد الله موظف فى الذخيرة .

(حضر الشاهد عبد الستار عبد الله وحلف اليمين كالآتى) : ــ



الشاهد عبد الستار عبد الله

(والله العظيم ... والله العظيم ... والله العظيم .. أقول الحق ولا شيء غير الحق والله على ما أقول شهيد) .

المدعى ـ ما صلتك بالمتهم ؟

الشاهد ـ ابن عمتى .

المدعى ـ ما معلوماتك عن ثروة زوجتك جنات عبد الله ؟

الشاهد ـ أنا تزوجتها سنة ١٩٤٠ وكانت لا تملك شيئا ، وابوها ابن خالة المتهم . وفى سنة ١٩٤١ كان المتهم رئيسى فى الذخيرة ، وأنا انجبت منها ثلاثة أولاد . وفى سنة ١٩٤٩ انتدبنى عبد الغفار عثمان الى بلجيكا لفحص ذخيرة لمدة ثلاث شهور ، قعدت ١٥ شهرا بناء على طلبه بين بلجيكا وفرنسا وايطاليا !

الرئيس ـ ليه كده ؟

الشاهد ـ ولا حاجة ودانى السويد مع لجنة وفرنسا مع لجنة وانجلترا ..

الرئيس ـ كان غرضه يعطيك خبرة زيادة ؟

الشاهد ـ أيوه وأنا عرفت غرضه أخيرا انه يبعدنى عن مصر لعلاقة بينه وبين الست بتاعتى !

الرئيس ـ دى قريبته ؟

الشاهد ـ كنت مآمنه فى الأول . وأنا كنت ساكن فى زقاق فى السيدة وهو فى مصر الجديدة ، وكان يفوت علينا ، ولما ماهيتى زادت نقلت الى المنيرة بايجار شهرى ٤ جنيهات وسنة ١٩٤٩ رحت المأمورية .

الرئيس ـ عرفت ازاى العلاقة ؟

الشاهد ـ أول ما جيت الست قابلتنى فى المطار لابسه دنتله ودى مش عادتها ! وخدونى فى بيت بالزيتون مملوك لها !

الرئيس ـ جيت لقيته ملكها ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ منين انت ساكن بأربعة جنيه ..

الشاهد ـ الفلوس منه ولقيت لها عربية بويك وتعلمت السواقة ونزلت فى بيت الزيتون فى العربية البويك ، وقلت لها ايه العز ده كله فزعلت وقالت دى مقابلة مش كويسة ، ورحت البيت لقيت سجاجيد ونجف وحاجة مش بتاعت موظف درجة سابعة ، وكنا داخلين على عيد ، قلت اسكت علشان أعيد مع الأولاد .

وبعدين هو طلعنى مهمة رسمية فى اسكندرية ، وقال لى خد الست معاك قلت له لا مش رايحة ولا انا رايح ، قال أمر عسكرى !

الرئيس ــ لما رجعت الزيتون قالت لك ايه ؟

الشاهد ــ لقيت لها فيلا وبيتين .

الرئيس ــ يعنى الصف كله بتاعكم ؟

الشاهد ــ أيوه وأنا قلت لها انتى بعتى أطيان ؟ قالت لأ .. ملكش دعوة قلت لها أنا بعت لك ٥٠٠ جنيه على عنوان عبد الغفار عثمان ؟ فقالت وصلنى منها ٢٠٠ وحسابنا ماشى معاه على بعضه .

الرئيس ــ الخمسمائة جنيه أشترت الشارع ؟

الشاهد ــ لازم كده .

الرئيس ــ ولما اتجوزت كان عندها ايه ؟

الشاهد ــ ٢١ قيراط وبعدين النكد وصل .

الرئيس ــ النكد وصل بعد رجوعك على طول ؟

الشاهد ــ بعد خمسة أيام وخصوصا لما رحنا اسكندرية وقعدنا فى شاليه فى ضيافته وأنا علمت من أولادى انه قبل حضــورى من أوروبا ، كانوا الاثنين فى فيلا نانا فى الكورنيش ، وقالوا الأولاد انهم الاثنين كانوا بيناموا مع بعض ! فأنا أخذت شنطتى ورحت عند أختى .

الرئيس ــ لما قعدتم فى شاليه كان الأولاد معاكم ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ لا حظت حاجة ؟

الشاهد ــ كنت أخرج الصبح أفطر بره .

الرئيس ــ سبب الشك الثروة بس ؟

الشاهد ــ الثروة والعلاقة . وهى طلبت منى الطلاق وعرضت على ٧٠٠ جنيه رشوة علشان أطلقها ، فطلقتها فى مارس سنة ١٩٥١ ، وتزوجها عبد الغفار عثمان ، وهى رفعت نفقة ضدى علشان الأولاد ، فأردت أن أثبت انها تزوجت علشان أخذ الأولاد ، وصبرت الى أن أنجب منها فى أبريل سنة ١٩٥٢ بنت اسمها سوزان .

الرئيس ــ هو ورث من أبوه حاجة ؟

الشاهد ــ لا من أمه ، وأمه تبقى عمتى .

الرئيس ــ ورث أد ايه ؟

الشاهد ــ فدان وامه سـابت ٣ فدادين و٣ أولاد . كتبت لكل ولد فدان واخواته الاثنين موظفين فى الذخيرة .

الرئيس ــ فيه ناس قرايبكم كثير فى الذخيرة ؟

الشاهد ــ ٧٠٪ من العمال .

الرئيس ــ عزبة يعنى .... وعمل الثروة دى ازاى ؟

الشاهد ــ من الرشاوى اللى كان بياخدها من العمال اللى وظفهم فى سلاح الذخيرة .

الرئيس ــ رشاوى اد ايه ؟

الشاهد ــ حسب الظروف والوقت .

الرئيس ــ كان جاب لكم كادر العمال ؟

الشاهد ــ لما طلع الكادر الذخيرة خلاف المصانع كلها ، فالمتهم عمل كشـف بالعمال وكان يتفق مع كل عامل على الدرجة اللى يحطه فيها ويأخـذ فلوس ، وجمع من الحكاية دى ثلاثة او أربعة آلاف جنيه .

الرئيس ــ وده يكفى للثروة بتاعته والبيوت ؟

الشاهد ــ البيوت ماجتش الا بعد القنبلة وهو راح القنبلة سنة ١٩٤٨ .

الرئيس ــ يعنى ايه راح القنبلة ؟

الشاهد ــ راح ايطاليا يشترى قنابل بل وبعدها كان الخمسة جنيه عنده زى مليم ! والمشاية اللى عملها لمراتى فى الفيلا اتكلفت ١٢٠ جنيها . وحديقة الفراخ اتكلفت كثير .. وانا اعرف أنه كان يستغل نفوذه ويأخذ بنزين وكوتش وعنده عربية فورد .

الرئيس ــ غير البويك ؟

الشاهد ــ أيوه بتاع الست الانجليزية .

الرئيس ــ ست انجليزية مين ؟

الشاهد ــ مراته .

الرئيس ــ هو مجوز كمان واحدة انجليزية ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ طيب قول لنا ؟

الشاهد ــ هو كان متجوز واحدة انجليزية وهو بكباشى ، واتنقل الى الزمالك فى بيت ايجاره ٢٩ جنيها وظهر الثراء عليه فى الظرف ده .

الرئيس ــ ومعاه الانجليزية ؟

الشاهد ــ أيوه لسه معاه .

الرئيس ــ وراضية بالضرة ؟

الشاهد ــ هم مخبيين عنها .

الرئيس ــ ولسه ساكنة فى الزمالك ؟

الشاهد ــ اشترى لها فيللا فى الزمالك وشاهد على العقد عمدة تلوانة والفيللا ثمنها ١٤ الف جنيه وهو بيروح للانجليزية كل يوم سبت .

الرئيس ــ ليلة الحد والباقى فى الزيتون ؟

الشاهد ــ لا هو نقل مع مراتى الوقتى فى الدقى وأجروا الفيلا بتاع الزيتون واشترت عربية استوديو بيكر علشان الانجليزية جابت أولدزموبيل .

الرئيس ــ نقل الدقى علشان يبقى قريب من الزمالك ؟

الشاهد ــ ايوه .

الرئيس ــ وثروته هو ايه ؟

الشاهد ــ باعوا الثلاث فدادين هو واخواته واشتروا ١٢٠ فدان له منهم ٨٠ فدان ودلوقت بقوا ١٣٦ فدان .

الرئيس ــ والله حاجة كويسة ٣ فدادين يعملوا ١٣٦ فدان ارض شكلها ايه ؟

الشاهد ــ قليل منها مستصلح وفى سنة جابت ٢ جنيه مكسب .

الرئيس ــ الفدان ؟

الشاهد ــ لا كل العزبة كسبت ٢ جنيه .

الرئيس ــ ثمنها كام .. عايزين يبقوا زى محمد جاب الله ؟

الشاهد ــ والله ما أعرفش .

الرئيس ــ وتعرف كمان ايه عنه ؟

الشاهد ــ محب للمادة ومحب للظهور .

الرئيس ــ لما عينت اعطيته رشوة ؟

الشاهد ــ انا عينت كاتب .

الرئيس ــ ولما نقلت عنده دفعت ؟

الشاهد ــ لا .

الرئيس ــ كان علشان خاطر الست ؟

الشاهد ـ جايز .. وهو قبل كده كان له حادثة مع ابن خاله وكان بيروح بيته علشان الست بتاعته ، وكان ابن خاله ساكن فى شارع خيرت وفى طريقه يمر ، وابن خاله طلق مراته والست بعتت له انا اطلقت مسألش عنها .

الرئيس ـ ملهاش فيللا ؟

الشاهد ـ لأ .

الرئيس ـ ما كنتش القنبلة جت ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ اشترى ايه كمان ؟

الشاهد ـ بيت فى القلعة عند المطافى كان عايز يهده ويبنيه . وقطعة ارض فضاء فى المنيل ومراتى كمان اشترت بيت وارض فضاء فى المنيل وكانوا عايزين يهدوه ويعملوا على الأرض عمارة .

الرئيس ـ وايه تانى .. الفدان اللى ورثه جاب حاجات كثير ؟

الشاهد ـ فدان ايه ... القنبلة ... وكل الناس عارفه ومظاهره ومصاريفه تدل على كده .. وفى يوم انا شفت أخوه كان صنايعى .. وكان فيه ضابط اسمه فهيم اسطفان يوزباشى ، قدم للمتهم خاتم غالى قوى والخاتم سرق منه فى امريكا لما راح علشان القنبلة الذرية .

الرئيس ـ ايه علاقته بفهيم اسطفان ... أصدقاء ؟

الشاهد ـ كان فى المدفعية والظاهر حب ينتقل .

المدعى ـ اصطفان خريج كلية العلوم وكان يود العمل فى الذخيرة .

الشاهد ـ مسك المعمل ..

الرئيس ـ شفت الخاتم بنفسك ؟

الشاهد ـ شفته وحمزه أخوه قال لى ده من فهيم وانا لما كنت فى الخارج اعطيته ٥٠٠ جنيه للست بتاعتى أعطاها منها ٢٠٠ جنيه ولما سافرنا اسكندرية قلت له ادينى فلوسى وعوضى على الله .. فقال انت عاوز الفلوس علشان تتجوز ، قلت له لأ عايز أحفظهم للأولاد ودى فرصة . وبعدين طلقتها والمحكمة الشرعية حكمت لها بنفقة سبعة جنيهات ونصف فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ وللآن لم ادفع النفقة .

الرئيس ـ ملناش دعوة بالحكاية دى عندك معلومات ثانية عن الضباط ؟

الشاهد ـ واحد ضابط قدم له طقم شيفرز ذهب كله ، والضابط اسمه أحمد ياقوت صالح .

المدعى ـ ده أحد أعضاء لجنة الضباط اللى فحصت القنبلة .

الرئيس ـ فيه حاجة تانية ؟

الشاهد ـ اخته كانت الوسيط بتاعه وهو مكنش يأخذ بايده ، وكان العمال زى عبد السميع مبارك يروحوا لها ويعطوها الفلوس فى ظرف ، وهى تعطيه الظرف فيه الفلوس يشيله فى جيبه .

الرئيس ـ لك أخ فى الذخيرة ؟

الشاهد ـ لى اخوة .

الرئيس ـ كام واحد ؟

الشاهد ـ ثلاثة .

الرئيس ـ ليه كنتم ورثتوها ؟

الشاهد ـ اخويا كان له ٨٦ جنيها أخذ منها ٦ والباقى خدها المتهم .

الرئيس ـ كل دول من بلدكم ؟

المدعى ـ ٢٨٠ عامل من ٤٠٠ عامل فى الذخيرة من بلد المتهم .

الدفاع ـ الشاهد بيقول ان اصطفان اعطى المتهم خاتم ضاع فى أمريكا ، والرحلة دى كانت قبل نقل اصطفان بسنتين .

الشاهد ـ اسألوا فهيم اصطفان ويمكن سفارة مصر ثابت فيها ضياع الخاتم .

المتهم ـ اليهود لم يسرقوا منى حاجة .

الرئيس ـ متأكد ؟

المتهم ـ حاجة بسيطة .. اليهود سرقوا منى ساعة وخاتم .

الرئيس ـ بتاع اصطفان ؟

المتهم ـ لا انا شاريه والخاتم بفص أسود ، وكل العائلة عندها فص والشاهد عنده فص ..

الشاهد ـ فص ايه انا طلعت بهدومى من عنده ، ومراتى شحتت البدل بتاعتى كلها والبيجامات كانت من غير زراير وهى أعطت بدلتين من بدلى للسواق اللى علمها السواقة ..

الرئيس ـ يا عبد الغفار ايه الخاتم دى ؟

المتهم ـ كل العائلة معاها خواتم .

الرئيس ـ والعائلة كلها فى الذخائر ؟

المتهم ــ لا مفيش غير سبعين تقريبا .. محمد مرزوق والشــاهد واخوته وجوز أختى .

الرئيس ــ كنت تعينهم ازاى ؟

المتهم ــ يقعدوا سنة بدون أجر تمرين .

الشاهد ــ المفروض كدة ، لكن لا حد اتمرن ولا حاجة وهو كان يعين حسب المبلغ اللى يندفع له .

الدفاع ــ الفدان اللى ورثه ثمنه كام ؟

الشاهد ــ ٦٠٠ جنيه ــ ٧٠٠ جنيه مش عارف .

الدفاع ــ الظاهر الأكاذيب ستكون كثيرة ، هو قال ان جنات ورثت ٢١ قيراطا وادى عقد القسـمة .

الشاهد ــ القسمة دى حاجة تانية لما مات اخوها وكيل النيــابة ورثت ٣ فدادين وباعتهم بعد جوازها بالمتهم .

الرئيس ــ باعتهم سنة كام ؟

الدفاع ــ سنة ١٩٤٧ واشترت البيت .

المتهم ــ هو اللى اشترى البيت بتاع الزيتون بمبلغ ١٤٧٠ جنيها من واحدة خوجاية أمريكية اسمها مارىناكس ، وكان الشـــاهد زوجهـا فى ذلك الوقت .

الدفاع ــ انت طلقت زوجتك لما كان عبد الغفار مقبوض عليه أو مفرج عنه ؟

الشاهد ــ اسألوا النائب السابق ، وعبد الحميد لطفى وامام ابراهيم ، هى كانت تروح المحكمة وتبوس المتهم فى فناء المحكمة ، ولما شفت كـده بنفسى وشفتها بتعيط علشانه فى المحكمة ، ومرة أغمى علية ، فالاستاذ عبد الحميد لطفى قال لها خشى ياجنات فرفشيه علشان يروق .

الرئيس ــ كانوا عارفين ؟

الشاهد ــ أيوه موافى ولطفى وعزمى كلهم عارفين وهو كان فى يوم منتظـر الافراج ، ولما رفض الافراج اغمى عليه فهى فرفشته .

الرئيس ــ وفاق وفرفش ؟

الشاهد ــ أيوه ..

الرئيس ــ صحيح يا عبد الغفار كانت تقبلك فى المحكمة ؟

المتهم ــ الكلام ده مسمعتوش الا النهارده .

الرئيس ــ واتجوزتها ليه ؟

المتهم ــ ظروف ساقولها بعدين .

الدفاع ــ والعزبة اللى قال انها بتجيب ٢ جنيه مال ، الفدان فيها ٣ جنيه .

الشاهد ــ انا شفت بعينى حساباتها وقلت له بيعها ، قال بعدين لما أخرج من الجيش رايح اعمل نائب وشيخ واتفرغ لها .

الرئيس ــ اشترى سنة ١٩٤١ ــ ١٢٠ فدان ازاى ؟

المتهم ــ بعنا ٣ فدادين ونصف سنة ١٩٤١ والفدان بحوالى ٧٠٠ جنيه .

الرئيس ــ يعنى ٢٠٠ جنيه يشتروا ١٢٠ فدان ، كانت مهيتك كام ؟

المتهم ــ كنت يوزباشى بماهية ٢٤ جنيه .

الرئيس ــ يشتروا ١٢٠ فدان .. حصتك كام فى الأطيان ؟

المتهم ــ ٦٠ فدان واحنا اللى دفعناه للبنك ١٨٠٠ جنيه والباقى على ٢٠ سنة أقساط .

الرئيس ــ بور الأطيان دى ؟

المتهم ــ كان ضريبتها ٣٨ قرش وبعدين ارتفعت الى ٣ جنيه .

الدفاع ــ الثابت فعلا ان الأطيان مالها كلها ٣٣٨ وجايز زيادة المال بسبب رجعية الضريبة على الأطيان .

الرئيس ــ الارض بتجيب ايراد أد ايه ؟

المتهم ــ السبع فدادين يجيبوا أربعة قناطير .

الرئيس ــ كنت بتصرف عليها منين ؟

المتهم ــ مدفعناش كل الثمن ... وانا أخذت من الست بتاعتى ٨٠٠ جنيه .

الرئيس ــ وارثه هنا ... أو الحكومة الانجليزية سمحت لها بنقل فلوسها ؟!

الدفاع ــ ايوه سمحت لها بنقل فلوسها من انجلترا سنة ١٩٣٨ .

المدعى ــ فيه خبير حكومى عاين الأرض وقال أن ايرادها يوازى مصروفاتها .

الرئيس ــ يعنى عايز الأطيان علشان يبقى نائب أو شيخ بس ، كان بيصرف على الأرض منين ؟

الشاهد ــ من الرشاوى وعربيات الجيش والعمال كانت بتشتغل هنـاك ، والعربية الفورد اللى كانت عنده موديل سنة ١٩٣٦ يقدر يقول اشترى الفورد اللوكس سنة كام .

المتهم ــ ١٩٤٥ ــ ١٩٤٦ .

الرئيس ــ ماكنش فيه قنبلة لسه ؟

الشاهد ــ عقب كادر العمال .

الرئيس ــ يعنى فيه كادر وقنبلة ورشاوى ؟

الشاهد ــ عاوز أسأله سؤال تانى . وانا فى السويد كلمنى وقال فوت على فرنسا تلاقى المسيو جردينى بتاع شركة براندة معاه ظرف هاته ولما تروح ايطاليا فيه واحد اسمه ليزى معاه فلوس هاته فأنا رحت لجاردينى اخذت الظرف . وخده منى مهندس ضابط اسمه خليل العجوز .

وفى ايطاليا رحنا جبنا الظرف برضه بناء على أوامره وكان له سطوة كبيرة بدرجة انه شال عبد الخالق صابر وكيل الوزارة .

ولما وصلنا قابلنا المتهم فى المطار والمهندس خليل العجوز أعطاه الظرفين والمتهم خد ١٠٠ جنيه من محمد مرزوق ومرزوق كان راح ايطاليا ، وجه وحب يرجع تانى فالمتهم قال له ادفع وانا أوديك ، فمرزوق أعطاه ١٠٠ جنيه مع انه مهندس معمارى لا يفهم فى الماكينات، وبنت أخت المتهم متجوزة مرزوق وكانت عايزة تروح مع جوزها ، فمرزوق قال لى خليه يوافق ولو من المائة جنيه اللى واخدهم .

المتهم ــ الفلوس اللى قلت انك أرسلتها لمراتك سئلت عنها فى النيابة ؟

الشاهد ــ كنت حوشتهم وانا فى أوروبا وكان بدل سفرى ٤ جنيهات فى اليوم ، ومرتبى هنا بتاخده مراتى ، وهو بعت أخو مراتى واخوها التانى وجوز أخته ومرزوق . كل دول راحوا بعثات للخارج .

الرئيس ــ على حساب حملة فلسطين كل ده ؟

الشاهد ــ أفتكر .

المتهم ــ انا لما رحت لهم أوروبا كان الصولات لهم ٢ جنيه فى اليوم والمدنيين ٤ جنيه مع أن المعيشة واحدة فأنا كتبت تقرير من فرنسا لزيادة بدل السفر بتاع الصولات . والشاهد كان معاه فلوس قلت له أعطيها لهم لغاية الفرق ماييجى وخدها منهم ، فهو أعطاهم الفلوس ومراته هنا خدتها من بدل السفر .. وهو هددنى وقال أنا رايح أبلغ محكمة الثورة .

الرئيس ــ المدعى .

تحب تسأله فى حاجة تانية ؟

المدعى ــ لا ..

الرئيس ــ الدفاع .. فيه أسئلة ؟

الدفاع ــ لا يافندم .

الرئيس ــطيب متشكرين .

وترفع الجلسة للاستراحة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة بعد الظهر) .

(أعيدت الجلسة فى الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة عشرة بعد الظهر) .

الرئيس ـ المدعى : الشاهد التالى .

المدعى ـ أيوه يافندم .. الشاهد حسين سعد .

(حضر الشاهد السيد حسين سعد وحلف اليمين وهذا نصه :



السيد حسين سعد

(والله العظيم .. والله العظيم .. والله العظيم أقول الحق ولا شىء غير الحق والله على ما أقول شهيد) .

الرئيس ـ المدعى ؟

وكيل النائب العام ـ ما معلوماتك عن مصدر ثروة عبد الغفار عثمان ؟

الشاهد ـ كنت اعرفه من سنة ١٩٣٠ وكان ملازم أول فى سلاح المهمات .. وكان ضابط كل ما يبدو عليه أن مرتبه هو كل ما عنده .. ثم بدأت تظهر عليه علامات الثراء .. ابتدأ هذا من سنة ١٩٤٠ تقريبا أو سنة ١٩٣٨ على ما أذكر .. وظلت ثروته تعلو لغاية سنة ١٩٤٠ .

الرئيس ـ انت كنت بتشتغل معاه ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ وايه مصادر الثروة ؟

الشاهد ـ مصادر مريبة مشكوك فيها .. كان بياخد فلوس من العمال .. ومن شراء الصواريخ بتاعت الحفلات ..

الرئيس ـ انت بتقول انه كان بياخد فلوس من العمـال .. ازاى يعنى .. عاوزين نعرف الحكاية ؟

الشاهد ـ كان بياخد فلوس من العمال علشان التعيين والعلاوات ... انما الثروة الحقيقية ظهرت بعد صرف الفلوس بتاعت كادر العمال .

الرئيس ـ حصل ايه ؟

الشاهد ـ لما صرف الفرق كان فيه مبلغ كبير .. حوالى ١٥٠٠٠ جنيه ، فكانت طريقة الصرف شاذة جدا .. حط الراجل اللى يصرف الفلوس فى مكتب ، وعين عليه حرس مسلح علشان يبعد العمال عن المكتب ، وعين شخص من بعيد يجيب العمال .. فكان كل عامل يدخل لوحده ومفيش حد يدخل وراه .. وكان فيه عمال كثير كانوا يطلعوا يقولوا احنـا ما خدناش فلوسنا اللى ظهر من شكوى العمال ان معظمهم لم يأخـذ نصف المبلغ المستحق له ..

الرئيس ـ وهل كان العامل من دول بيمضى على استمارة انه قبض المبـلغ بتاعه كاملا ؟

الشاهد ـ أغلب العمال كانوا بيختموا على الاستمارة ، والبعض كان بيمضى انهم قبضوا فلوسهم .. كثير قليل .. كانوا بيختموا على انهم أخذوا ما يستحقونه .

الرئيس ـ كان العامل من دول بيمضى فى الاستمارة ويشوف المبلغ بتاعه قد ايه ؟

الشاهد ـ لا ..

المتهم ـ كان الافندى اللى بيقبض العمال يورى للعامل المبلغ بتاعه وبعـدين يقول له اختم ويعطيه المبلغ بتاعه .

الرئيس ـ طيب وبعد الكادر .. ايه اللى حصل ؟

الشاهد ـ راح .. سافر واشترى ذخيرة من برة .. ثم ظهر الغنى الشنيع .

الرئيس ـ ايه مظاهر هذا الغنى ؟

الشاهد ـ عربيات .. وسمعت انه بنى بيوت فى الزيتون ، واشترى أرض

فى المنيل .. وعربية أولد زموبيل .. وصرف زيادة عن اللزوم وبدات النعمة تظهر عليه .

الرئيس – هو متزوج واحدة انجليزية ساكنة فى الزمالك ؟

الشاهد – أنا اعرف زوجته كويس جدا .. هو كان جايبها معاه من أوروبا سنة ١٩٣٠ وكانت ساكنة فى مصر الجديدة .

الدفاع – معى جواب وصلنى من هذه السيدة ، فيه بيان لثروتها أقدمه لحضراتكم كما هو .

(قدم الدكتور زهير جرانة الخطاب الى سيادة رئيس المحكمة)

الرئيس – انت تعرف السيدة دى وشفتها ؟

الشاهد – أيوه ..

الرئيس – هى تعرف عربى ؟

الشاهد – هى سيدة متعلمة .

الرئيس – كانت تشتغل فى محل ؟

الشاهد – كانت بتشتغل فى السفارة الانجليزية .

المتهم – عمرها ما اشتغلت فى السفارة الانجليزية .

الشاهد – كانت بتشتغل فى مكتب التعويضات فى شارع النباتات بجاردن سيتى .

المتهم – تبع الجيش الانجليزى ، والمكتب ده بيبيع المخلفات وبتاخد مرتب ٥٤ جنيها شهريا .

الرئيس – يعنى انت كنت فقير وعاوز الـ ٥٤ جنيه دول ؟

المتهم – هى مابتحبش شغل البيت .

الرئيس – ايه تانى تعرفه ؟

الشاهد – ده كل ما اعرفه عن عبد الغفار بك .

الرئيس – ايه اللى تعرفه عن أخلاقه ؟

الشاهد – كان ضابط أخلاقه الشخصية كويسة .. كان بيقابلنى كويس ويعاملنى كرئيس كويس .

الرئيس – الكلام ده شاذ شوية .. ازاى أخلاقه تبقى كويسة وياخد رشاوى ؟

الشاهد – هو اخلاقه الشخصية كانت كويسة .. لكن دى ناحية ودى ناحية .

الرئيس ــ وكان لغرض يعامل الناس كويس ؟

الشاهد ــ هو طبعه وسجيته وأخلاقه كويسة .. وكان كويس .. يعنى كان راجل جنتلمان ..

الرئيس ــ هو متزوج اتنين ؟

الشاهد ــ كان متزوج السيدة الانجليزية وبعدين تزوج السيدة جنات شفيق .

الرئيس ــ تعرفها ؟

الشاهد ــ أيوه وكان زوجها الأول عبد الستار أفندى زميلنا وابن خاله .

الرئيس ــ انت تقرب له ؟

الشاهد ــ لا ... ده من دروه فى المنوفية .

الرئيس ــ بلديات يعنى ؟

الشاهد ــ أيوه ..

الرئيس ــ عبد الستار أفندى يقرب للمتهم ؟

الشاهد ــ أيوه .. يبقى ابن خاله .

الرئيس ــ الجواز ده طبيعى ؟

الشاهد ــ مش طبيعى طبعا ... لانه حصل شقاق بسبب عبد الغفار بك لتردده على البيت ... وكانت حصلت حاجات كده أدت الى طلاق عبد الستار افندى من زوجته .

الرئيس ــ ايه الحاجات اللى زى كده ؟

الشاهد ــ كان عبد الغفار بك يروح يقعد عندهم .. كان عامل هناك رست .

الرئيس ــ يعنى كان قاعد قعدة شريفة ؟

الشاهد ــ هذه تتعلق بهم هما انا ماعرفش .

الرئيس ــ فيها ايه لما واحد يروح ويقعد عند واحد قريبه ... كل النـاس بتعمل كده ؟

الشاهد ــ يصح .

الرئيس ــ أمال ايه سبب الشقاق ؟

الشاهد ــ حصل شقاق .. يمكن عبد الستار افندى يكون عرف انه حصل حاجة أو شاف حاجة .. على أى حال دى حاجة عائلية لاأستطيع أنأحكم عليها ... انا لاأستطيع أن أحكم على حاجة أخلاقية زى دى .

الرئيس ــ وبعدين طلقها عبد الستار ؟

الشاهد ـ أيوه .. ولما سافر عبد الستار ورجع وجد عندها ثروة فطلقها وتزوجها عبد الغفار .

الرئيس ـ يدل ده على ايه ؟

الشاهد ـ يدل على خلاف عائلى أو تطور مش كويش .

الرئيس ـ واحد طلق مراته والثانى تزوجها .. ده يدل على ايه ؟

الشاهد ـ يمكن رأى أن من الواجب أن يتزوجها ..

الرئيس ـ كده .. ليه ؟

الشاهد ـ انا عارف بقى .

الرئيس ـ يعنى كانت شهامة منه ؟

الشاهد ـ جايز .

الرئيس ـ يعنى أخلاقه تدل على انه شهم ؟

الشاهد ـ كان شهم .. كويس أوى .

الرئيس ـ ودلوقتى مابقاش شهم ؟

الشاهد ـ بعد الثروة وبعد شراء القنبلة دى ، لاأعتبره شهما .

الرئيس ـ ليه ؟

الشاهد ـ أنا شفت القنبلة دى وشفت لما كنت فى نزل الذخيرة بغزة .. الضباط كانوا يطلبوا القنابل اليدوية .. فلما كانوا يشوفوا القنبلة دى ماكانوش بيرضوا ياخدوا القنبلة دى ، ويقولوا عليها وحشه .

الرئيس ـ وانت راجل فنى ؟

الشاهد ـ أيوه .. دى كانت ضعيفة .. كهيكل قنبلة هجومية ... يعنى قنبلة هجومية شكلا ... لها غلاف وصمام أمان ، انما لاتؤدى الغرض التكتيكى بتاعها ... القنابل الثانية كان لها شظايا ، وكانت تعتمد على البلاست ولكن دى ما كنتش تؤدى الغرض بتاعها .

الرئيس ـ ماكانتش بتعطل العسكرى المعادى ؟

الشاهد ـ لا .. ماكنتش بتعطله .. وانا شفت المواوى بك لما جربها .

الرئيس ـ انت جربتها ؟

الشاهد ـ أنا جربتها ... ودى تأثيرها ضعيف جدا .. لا بلاست ولا شظايا . ساعات تعمل صوت .. وساعات ماتعملش صوت .. اذا كانت المفرقعات كويسة لازم تعمل صوت .

الرئيس ـ كشفت عليها من جوه ؟

الشاهد ـ أيوه والقنبلة دى لاتنفجر فى اليد ٠ وانا أحب انى ماكونش لاشاهد اثبات ولا شاهد نفى ٠ ودى شهادة لله ٠٠٠ القنبلة دى بتكدب بنسبة عالية جدا ٠٠ اذا كانت الارض رملية بتكدب ، يعنى لاتنفجر اما اذا كانت الارض صلبة واللى بيرميها راجل متدرب فماتكدبش ٠

الرئيس ـ يعنى لازم يحاربوا بها فى أرض صخرية ؟

الشاهد ـ دا غلط ٠٠ وهى ماكنتش تنفجر فى اليد ، لان وسائل الامان فيها من أحسن مايكون ٠ وقد يكون هذا عيب فيها ٠٠ لان القنبلة لازم وسائل الامان اللى فيها تكون سهلة العمل، يعنى تؤدى وظيفتها بسهولة، مجرد ماالعسكرى يشيل الامان تنفجر ٠٠ وسائل الأمان اللى فيها معقدة وعاوزه العسكرى اللى يرميها يكون متمرن ٠

الرئيس ـ هم ماكانوش عاوزين يستخدموها ؟

الشاهد ـ بعد الهدنة الثانية على ماأذكر كانوا شحيحين فى القنابل ٠٠وكانت القنبلة دى موجودة وماكانوش عاوزين يستعملوها ٠٠ يعنى القنبلة دى كانت زى قلتها ٠

الرئيس ـ شفت الديدنيتور بتاعها ؟

الشاهد ـ أيوه ٠

الرئيس ـ طوله أد ايه ؟

الشاهد ـ طوله صغير ٠

الرئيس ـ وده عيب فى الصناعة ؟

الشاهد ـ احنا عندنا قنبلة مايلز ٣٦ ٠٠٠ الديدنيتور بتاعها كويس ٠٠٠ طوله ييجى ٤ سم ٠

الرئيس ـ والطليانى ٠٠٠ أد ايه ؟ نصف سنتى ؟!

الشاهد ـ يمكن سنتى أو سنتى ونصف ٠٠ الرك فى الديدنيتور على الوزن بتاعه ٠٠ الوزن المركب بتاعه ٠٠٠ اذا كان الديدنيتور يطلع خمسة قمحة سواء كان طويل او صغير ٠٠ فالرك على الوزن بتاع المادة المتفجرة ٠

الرئيس ـ الوزن كان صغير ؟

الشاهد ـ مااقدرش أجزم بذلك ٠

الرئيس ـ يعنى ده يعتبر عيب ؟

الشاهد ـ مادام ماحللتوش فلا أستطيع أن أجزم بشىء ٠

الرئيس ـ طيب حلل لنا سبب الانفجار ٠

الشاهد ـ عدم الانفجار يرجع الى عدم التدريب ٠٠ وان الارض التى تنضرب فيها اذا كانت لينة فلازم تنحدف القنبلة وتصدم بقوة٠٠٠ لازم العسكرى يضربها بقوة كبيرة ٠٠٠ يعنى لو ضربها لفوق لاتنفجر ٠٠ ولو ضربها فى زاوية لاتنفجر لان القنبلة خفيفة ٠

الرئيس ـ يعنى لو رماها لفوق لازم تاخد شكل قوس٠٠ أمال الاصول تترمى ازاى ؟

الشاهد ـ أنا أعرف انها تنحدف بقوة بشكل يعطيها صدمة قوية ٠

الرئيس ـ لو ارتمت بالشكل ده تتزحلق على الارض ٠

الشاهد ـ أنا مش باقول على الارض ٠٠ أنا قصدى تخليها تلف عالى لان القنبلة خفيفة ٠٠ ومن ضمن عيوب القنبلة انها تكون خفيفة ٠٠ خفة القنبلة تخلى الهواء اذا كان مقابلها يضعف اندفاعها فى السقوط ، لان الهواء بيبقى شايلها فتصطدم بضعف ٠

الرئيس ـ والقنبلة كانت خفيفة ؟

الشاهد ـ كان وزنها ٢٠٠ جرام وعبوتها ٤٠ جرام ٠٠ هى كانت خفيفة لكن من ناحية وسائل الامان كانت كويسة جدا ٠

الرئيس ـ وليه كان بينفجر نصفها بس ؟

الشاهد ـ كل قنبلة وكل ذخيرة كان لها انفجار جزئى وانفجار كلى ٠٠٠ لما تمسك أى قانون للذخيرة تجد فيه انفجار كامل وانفجار جزئى وده له أسباب ٠ ٠ ٠ اذا توفرت وسائل الاشعال ولم تصلها شوائب ولارطوبة وكانت السلسلة المتفجرة متصلة وليس فيها عيب والمفرقعات سليمة تعطى انفجارا كاملا ٠٠ واذا كان فيه عيب فى السلسلة او فى التجميع والديدنيتور بعيد عن العبوة الاصلية يقوم يحصل انفجار جزئى ٠

الرئيس ـ يعنى الانفجار الجزئى نتيجة عيب فى الصناعة ؟

الشاهد ـ أيوه ٠

الرئيس ـ ألم تكشف على هذه القنبلة ؟

الشاهد ـ لم اكشف عليها من الناحية دى ٠

الرئيس ـ والعبوة شفتها وكشفت عليها ، يعنى شفت ان العبوة فيهاشوائب؟

الشاهد ـ دى تحتاج لواحد يحللها كيماويا ٠

الرئيس ـ يعنى القنبلة دى اضعفت روح العساكر ؟

الشاهد ـ والله أنا فى يوم بكيت .

(وهنا ذرفت الدموع من عين الشاهد) .

... والله ده كان منظر مؤلم .. أنا بكيت للمنظر ده ... بعد الطيارات ماضربت المستعمرة ضرب عنيف .. ابتدأ المشاة يسلموها وياخدوا العلم اللى كانوا حطينه فوقها .. كان منظر مش كويس أبدا.

الرئيس ـ ليه ؟

الشاهد ـ دى غزة كلها طلعت وكانت النساء بتبكى .

الرئيس ـ طيب وبتعيط ليه دلوقتى .. روحك كويسة أوى .. ياريت كل الناس زيك .

الشاهد ـ أصل المنظر كان مؤلم خالص ... جم فى يوم بعتوا لنا قنابل ٣٠٣ اللى وردها عباس حليم ، وماكانش فى يومها فيه ولا طلقة ... فصرفنا هذه القنابل للعساكر فكانت تكدب !

الرئيس ـ القنبلة دى استعملوها فى هذه المعركة ؟

الشاهد ـ مش متذكر .. اذا كانوا استعملوا القنبلة دى والا لأ .. انما اللى فاكره انهم جربوها مرة واثنين .. وبعدين بقوا يقولوا احنا نحارب بأيدينا ومنستعملش القنبلة دى ... والجيش كله عارف الحكاية دى

الرئيس ـ (للمدعى) تحب تسأل الشاهد ؟

وكيل النائب العام ـ أيوه ... ذكرت ضمن كلامك شيئا عن الصواريخ الآن؟

الشاهد ـ رحنا مرة مع الاميرالاى خليل حافظ واشترينا كمية بحوالى ٤٨٠ جنيه ، ولما جينا هنا شفت فاتورة ووجدنا انهم اشتروا زيها بضعف الثمن ، يعنى احنا الكمية اللى جبناها كانت بحوالى ٥٠٠ جنيه وهما جابوها بحوالى ١٧٠٠ جنيه وبعدين أبلغ الامر للمسئولين وجاءت النيابة وسألت بعض الناس .. ده الفساد كان منتشر ومفيش حد قادر يعمل حاجة .

وكيل النائب العام ـ كام عامل من تلوانة كانوا بادارة الذخيرة ؟

الشاهد ـ كانوا كتير ... أكثر من النصف .

الرئيس ـ كنت بتحب عبد الغفار عثمان زمان ؟

الشاهد ـ كان صديقى ومحدش يعرفه من عمال الذخيرة أو موظفيها أدى .

الرئيس ـ طيب ودلوقت ؟

الشاهد ـ بعد كده من سنة ١٩٥٠ بدأنا نتشاكل ونختلف .

الرئيس ـ ليه ؟

الشاهد ـ لما الشكاوى كترت اتهمنى بأنى انا اللى بقدمها ضـــده ، وحتى فى مرة كتب جواب علشان يرفدنى لانى كنت هاجمته هجوم عنيف ٠ وشكيته للمدير ٠٠٠ وادى صورة تلغراف كنت أنا بعته للمدير وقلت له فيه ان الراجل ده قدمت فيه تقاير كتير علشان الذخيرة الساحلية فيها عيوب ٠٠ فالمدير محققش الشكوى دى وانما كل اللى عمله انه جابنا وصالحنا مع بعض ٠٠ وفى مرة انا رحت لضابط فى الســلاح وقلت له ان عبد الغفار بك دى يجب أنكم توقفوه عند حده كضابط ،لان سمعته وحشة أوى من ناحية الرشاوى والعمال ٠٠ وقلت له ٠٠ خافوا على نفسكم ده انتم زملاؤه ولازم تسكتوه ٠

الرئيس ـ الكلام ده علشان كادر العمال ؟

الشاهد ـ علشان اندفاعه فى الرشاوى ومسائل العمال ، وبعدين الضابط ده يعنى قابل عبد الخالق بك صبرى وكيل الوزارة وكان فى فترة كـادر العمال ده صابر بك ادى امر بأن يوقف كادر العمال ٠٠ وبعت لجـان علشان تحقق ، وكانت اللجنة دى من ضمن أعضائها ابراهيم سراج وواحد من المستخدمين ، وكان معين رئيسا للجنة دى الاميرالاى دياب مهلهل ٠٠٠ استمرت اللجنة دى فى أعمالها يومين ثلاثة وبعدين عبد الخالق صابر نقل من هذه الوزارة فى أثناء ذلك وبعدين جه توفيـق احمد بدله ٠٠٠ وكان عبد الغفار بك فى أوربا وجه فراح ممشى الكادر وقال ادينى مشيت الكادر بتاع العمال غصب عن عبد الخالق صابر ٠٠ وفعلا نفذ الكادر ٠

الرئيس ـ وبتحترمه الآن ؟

الشاهد ـ والله أنا باحترمه كرجل عشت معاه فى ظروف كويسة ٠٠ عشت معاه فترة كويسة قوى قبل الحوادث ديه كلها ٠

الرئيس ـ وبعد الحوادث دى ؟

الشاهد ـ هو كان ضابط كويس ومستقيم ٠

الرئيس ـ أنا باسألك هل انت بتحترمه بعد الحوادث اللى حصلت ؟

الشاهد ـ لأ بعد الحوادث دى أنا لا باحترمه ولا باحبه ٠

الرئيس ـ والعمال ؟

الشاهد ـ العمال مقسمين قسمين ٠٠٠ قسم من بلديات عبدالغفار بك ٠ ودول أغلبية ٠ وقسم أغراب والعمال يهمهم بطبيعة الحال ان حالتهم تــكون

ميسرة وأن رئيسهم يعاملهم معاملة كويسة ٠٠ ويهمهم كمان أن الرئيس بتاعهم يعطيهم حقوقهم ، فاللى شاعر منهم أن عبد الغفار ما بيعطيهوش حقوقه يكرهه ، واى انسان مش بس عبد الغفار اذا كان بيعمل كده الناس تكرهه ٠

الرئيس ــ انت مختلط بالعمال ؟

الشاهد ــ طبيعى ٠

الرئيس ــ وكانوا هما مختلطين مع عبد الغفار وشايفين هو بيعمل ايه فهل دول لسه بيحترموه ؟

الشاهد ــ والله دى حاجات بقه فى نفسيتهم ٠٠٠ وانا مابكلمش معاهم فى المسائل دى ٠

الرئيس ــ الدفاع ؟

الدفاع ــ تعليقا على سؤال السيد الرئيس ٠٠ لو فرض وان بقدرة قادر المحكمة استظهرت براءة عبد الغفار عثمان من حكاية القنابل اليدوية فهل يبقى له فى نفسك احترام ؟

الشاهد ــ لأ ٠٠ مع تقديرى للمحكمة ٠ لانى انا شفت بعنيه حاجات ٠٠٠ وانا لاأحب أن يكون لكلامى هذا تأثير على المحكمة ، لان دى حاجات شفتها بعنيه ٠

(ضحك)

الرئيس ــ وانت جربت القنابل وشفتها ؟

الشاهد ــ دى حاجة أنا شفتها بنفسى وجربتها بأيدى وأنا مرة كنت بافتش علشان نجمع القنبلة دى فوجدت ٦ قنابل فى وحدة من الوحدات وكان معايا ضابط اللى فى عهدته الذخيرة فأخذنا هذه القنابل والضابط اللى كان معايا حدفها فواحدة كدبت وخمسة انفجروا ٠

الرئيس ــ ودى نتيجة كويسة ؟

الشاهد ــ بالطبع لأ ، ولكن يمكن الضابط ماعندوش تمرين كفاية ٠

الرئيس ــ يعنى لها طريقة مخصوصة ؟

الشاهد ــ أيوه لازم تديها قوة كبيرة جدا علشان تصطدم اصطدام كبير لان الانفجار عاوز قوة هايلة ٠

الرئيس ــ يعنى القنبلة دى كانت منظر ؟

الشاهد ــ القنبلة دى كانت منظر ، لانها ضعيفة جدا وكانت القنبلة دى ينقصها

انها تعمل القوة الانفجارية اللى تعجز العسكرى أو تموته أو اذا جت فى البندقية بتاعته تكسرها ... انما القنبلة دى لو كانت تيجى فى العسكرى ماكنتش بتموته ولا تعطله .. احكموا بقه انتم على ذلك ، واللى يحكم فى صلاحيتها وسلامتها هو تجربتها فى الميدان .. مش أنا. والتجربة اللى اتعملت فى الميدان هى اللى جاءت بالرأى القاطع فيها .

الرئيس (للمدعى) – ... فيه أسئلة تانية ؟

وكيل النائب العام – لا .

الرئيس – طيب .. متشكرين أوى ... مع الشكر .. بس خليك قاعد فى الجلسة يمكن نحتاج لك تانى .

الشاهد – حاضر .

الرئيس – المدعى .

وكيل النائب العام – بعد كده يأتى دور شهود النفى .

الرئيس – اذن يستدعى شاهد النفى الاول .

وكيل النائب العام – البكباشى محمد جمال حلمى .

(حضر البكباشى محمد جمال حلمى)



البكباشى جمال حلمى

(وكان الشاهد يلبس نظارة قاتمة) .

الرئيس – تسمح تقلع النظارة دى ..

الشاهد – دى نظارة نظر !

الرئيس ـ أيوه ٠٠ بس تسمح تقلعها ٠٠ احنا مش حنقرا ٠

الشاهد ـ مش حاكون مستريح لو قلعتها ٠

الرئيس ـ معلهش ٠٠ كلها عشر دقائق بس ٠

(خلع الشاهد نظارته) ٠

(ثم حلف اليمين وهذا نصه : والله العظيم ٠٠٠ والله العظيم ٠٠٠ والله العظيم ٠٠٠ أقول الحق، ولا شيء غير الحق والله على ماأقول شهيد)٠

الرئيس ـ الدفاع ٠

الدفاع ـ مامعلوماتك عن القنبلة اليدوية الايطالية المستوردة، ومدى صلاحيتها؟

الشاهد ـ القنبلة اليدوية الايطالية (س ٠ ر ٠ س ٠ م) التى استوردت أيام حملة فلسطين ، استطيع ان اتكلم عنها من ثلاث نواح ٠٠٠ الناحية الاولى ٠٠ أيام حملة فلسطين ٠

الرئيس ـ كنت بتشتغل فين ؟

الشاهد ـ انا كنت مساعد كبير مفتشى المفرقعات بادارة سلاح المهمات ٠

الرئيس ـ مين كان رئيسك ؟

الشاهد ـ عبد الغفار عثمان ٠

الرئيس ـ وكنت عضوا فى لجان فنية ؟

الشاهد ـ أيوه ٠

الرئيس ـ وعضوا فى لجنة استلام الذخيرة ؟

الشاهد ـ أيوه ٠

الرئيس ـ وافقت على استلام القنبلة اليدوية ؟

الشاهد ـ وافقت على استلامها فى حدود اختصاص اللجنة ٠٠ لما تستورد حاجة من الخارج فى لجنة ، بتفحصها حسب المواصفات بالكامل ، وفى لجنة تانية بتعاين فى الخارج غير اللجنة اللى بتستلمها عند وصولها الى مصر ٠

الرئيس ـ يعنى انت وافقت على استلام القنبلة اليدوية ؟

الشاهد ـ أيوه وافقت على استلامها عند ورودها من الخارج من ناحية العدد وعدم التلف أثناء الطريق فقط ٠ ولكن فيه لجنة تعاين فى الخارج يعنى استلام بالنظر ٠

الرئيس ـ تقدر تقدر بالنظر صلاحيتها ؟

الشاهد ـ فى حدود ٠

الرئيس ـ لو جت من غير ديدنيتور تقدر تعرف بالنظر ؟

الشاهد ـ لا ٠ لاأعرف ٠

الدفاع ـ بعد استلامها هل فحصتها من جديد لمعرفة صلاحيتها ؟

الشاهد ـ أنا شخصيا لا ٠٠ واللى حصل كان فيه قنبلة عملت فى مصر وآنا كنت استبعدت لمدة ٥ سنوات من سلاح الذخيرة ٠

الرئيس ـ هل دعيتم بعد استلام القنبلة اليدوية الى فحصها من جديد لمعرفة صلاحيتها ؟

الشاهد ـ أنا شخصيا لا ٠٠ واللى حصل هو ان كان فيه قنبلة صناعة مصرية أيام حملة فلسطين ٠٠ وانا كنت استبعدت لمدة خارج الذخيرة ، فلما رجعت ٠٠ اقترحت أن أقوم باصلاح هذه الذخيرة ٠

الرئيس ـ وكنت استبعدت ليه ؟

الشاهد ـ لاأعرف ٠ انا وجدت نفسى لاسباب لاأعلمها ٠ وانا كنت جاى من بعثة الى الخارج ٠٠ وجدت نفسى استبعدت من ادارة الذخيرة وفضلت بعيد عنها لمدة سنة ٠

الرئيس ـ ومين رجعك ؟

الشاهد ـ أعتقد رئيس هيئة أركان حرب ٠

الرئيس ـ مين طلبك علشان ترجع تانى ؟

الشاهد ـ أعتقد مدير سلاح المهمات ٠

الرئيس ـ كان مين ؟

الشاهد ـ الاميرالاى أمين زكى الارناؤوطى ٠

الرئيس ـ كان عبد الغفار طلع ؟

الشاهد ـ كان طلع من مدة طويلة ٠٠٠ وانا عملت اصلاحات فى القنبلة اللى عملت فى مصر ٠

وبعدين طلبوا تشكيل لجنة لاصلاح القنبلة اليدوية الايطالية ،فأنا كلفت زميلى نصحى بذلك فهو مشى فى العملية تحت اشرافى ٠ ووجدنا أن القنبلة لاتنفجر فى اليد أبدا الا اذا استعملت خطأ ، وكمان وجدنا أن الرامى اذا رماها صح ميحصلش تكديب أبدا سواء نزلت على أرض صخرية أو رملية ٠

الرئيس ـ جربتوها ؟

الشاهد ـ رايح أقول ٠٠٠ ومن ناحية ثالثة القنبلة كاملة من جميع أجزائها

ولكن التفاوت فى المفجر والمواصفات ليست منطبقة على الاصل ، والعيب الوحيد اللى فيها هو العبوة لانها متفاوتة ، بعضها قوى جدا وبعضها أضعف ، وأقدر أقول انه ماكانش يصح التفاوت ده ، والمواصفات بالنسبة للعبرة مكنتش محددة ، وكان لازم تكتب بالتفصيل ٠

وفى الواقع القنبلة الهجومية تعطى بين ٤ و ١٠ ياردة كأثر انفجارى والحاجة اللى تجعلنى أتردد هو التفاوت الانفجارى ٠

الرئيس ـ التفاوت يطمن العسكرى فى الميدان ؟

الشاهد ـ طبعا لا ٠٠ أبدا ٠٠ وفيه لجنة مشكلة لدراسة القنبلة ٠

الرئيس ـ دايما لما بتشتروا سلاح تعملوا له لجنة هنا ؟

الشاهد ـ لا اللجنة اللى فى الخارج تقوم بكامل الفحص والشحن ، وأيام حملة فلسطين مكنش فيه وقت علشان لجان والقائمقام عبد الغفار عثمان هو اللى جاب القنبلة وهو اللى قام محل اللجنة ٠ والذى أذكره أننا مجلناش شهادة قبول من الخارج ! ولما القنابل وصلت هنا كان هو فى الخارج ٠

الرئيس ـ تعتقد انه قام بواجبه ؟

الشاهد ـ هو خالف فى حاجات ومكنش كل حاجة مطابقة للمواصفات ٠

الرئيس ـ يبقى قام بواجبه ، انت لو محله تعمل زيه ؟

الشاهد ـ كل واحد له ظروف وطبعا معملش زيه ٠

الرئيس ـ حضرت حرب فلسطين وشفت استخدام القنبلة هناك ؟

الشاهد ـ لا ٠٠ أنا سافرت اسبوع واحد فى شهر يونيو ٠

الرئيس ـ قبل وصول القنبلة يعنى ؟

الشاهد ـ أيوه ٠٠ الوقتى تذكرت ٠

الرئيس ـ تعرف حسين سعد ؟

الشاهد ـ أيوه وهو ملاحظ الصيانة وفنى ويفهم وأثق فيه ٠

الرئيس ـ ياحسين رأيك ايه فى القنبلة دى ٠ وانت شفتها فى الميدان ؟

حسين ـ أيوه ٠ وكانت ضعيفة ولذلك رجعناها ولم تستعمل واللى رجع خمسين الف قنبلة ٠

الرئيس ـ انت سمعت شهادة حضرة البكباشى ٠٠ فيه خلاف بينك وبينه من الناحية الفنية ؟

حسين ـ **بالنسـبة للارض القنبـلة تكدب اذا رميت فى أرض رملية أو أعشاب ، وكمان هى خفيفة .**

الرئيس ـ مع الشكر ياحسين .

السيد حسين سعيد ـ العفو يافندم .

الدفاع ـ لى سؤال واحد ؟

الرئيس ـ لامؤاخذة .. . احنا أخذنا منك الشاهد .

الدفاع ـ كل دى حسنات تنورنا ... هل يستطيع الشاهد بخبرته أن يدلنا اذا كانت القنبلة الايطالية المستوردة ، هى مثيلة للقنبلة الايطالية التى استعملها الجيش البريطانى .

الرئيس ـ ماهو الجيش الايطالى انكسر علشان كده .. انت عاوزنا نكون زيه

الدفاع ـ لايافندم .. ولكنى أريدأن اتبين من الشاهد ماذا كان هذا السلاح هو نفس السلاح الذى استعمله الجيش الايطالى أم لا .. هذا هو كل مافى الامر .

الرئيس ـ انت سمعت حسين بيبكى بعد مرور خمس سنين ؟

الدفاع ـ وكلنا نلبس الحداد من أجل هذه الحملة . وانمـا كل الذى أبغيـه أن أكون عونا فى تحرى المسئولية .. أين هى المسئولية وأين هو مداها

الرئيس ـ ناس قاعدة فى مصر وناس قاعدة فى أوربا تتنعـم .. وناس فى فلسطين بتموت ... آدى الوضع .

الدفاع ـ نريد أن نعرف .. المصيبة اللى حلت بنا مردها ايه !

الشاهد ـ ظاهريا .. القنبلتين زى بعض تمام .. لونهم أحمر . . وحجمهم واحد ولكن طبيعى اذا فحصناهم من الداخل فيصح نجد اختلاف بينهم وبين بعض .

الدفاع ـ يعنى انت لم تجر هذا البحث من الداخل ؟

الشاهد ـ لأ .. ولكن ظاهريا الاثنين زى بعض .

وكيل النائب العام ـ هل ذهبت الى الشركة الصانعة أثناء نظر القضية أمـام محكمة الجنايات ؟

الشاهد ـ نعم وانا كنت مكلف بمأمورية هنـــاك ... فذهبت الى مصنع بومبيريتى فى روما ... وفى هذه الظروف لما الشركات تسـمع عن وجود ناس عاوزين حاجات زى دى .. تقوم تقدم عروض كتير .. وانا لما رحت هناك شفت قنبلة موديل سنة ١٩٥٢ وبهذه المناسبة مدير

المصنع جاب الى الكاتالوجات والقطاعات وطلب منىأن أزور المصنع كدعاية زى أى مصنع مابيعمل وعلى أى حال .. فكل البيانات اللى حصلت عليها من الشركة أنا أعطيتها للمحكمة .. النيابة زعلانة ليه ؟

وكيل النائب العام ـ ألا تعرف أن هذه القنابل قد أمرت النيابة بالتحفظ عليها، فهل استأذنت النيابة فى زيارة مصنع متهم بالخيانة ؟

الشاهد ـ أنا لاأستأذن النيابة وانما أستأذن رياستى أنا ..

المدعى العام ـ هل يعلم الشاهد بالسعر الذى اشتريت به هذه القنبلة ؟

الشاهد ـ باسمع .. اعتقد انه كان ٧٥ قرشا أى ١٥ شلنا .

المدعى العام ـ هل السعر مناسب لتكاليف صنع القنبلة ؟

الشاهد ـ غير مناسب .

الرئيس ـ تقريبا تساوى كام ؟

الشاهد ـ أعتقد حاجة بتاعت ٣٥ قرشا أو ٤٠ قرشا يعنى ٧أو٨ شلن وكل حاجة تبقى بظروفها .

الرئيس ـ جاوب على السؤال بس من غير ماتعلق ؟

الشاهد ـ طيب ياافندم .

المدعى العام ـ هل يعرف الشاهد انه كانت هناك بلاد اشترت هذه القنبلة من هذا المصنع ؟

الشاهد ـ سمعت .. يمكن سوريا أو لبنان مش متذكر بالضبط .

المدعى العام ـ بكام اشتروا القنبلة ؟

الشاهد ـ سمعت انهم اشتروا بثلاثة أو أربعة شلن .

الرئيس ـ نفس اللى اشتريناها بخمسة وسبعين قرشا ؟

الشاهد ـ التفاصيل انا ماعرفهاش .

المدعى ـ انما كانت القنابل دى بنفس المواصفات ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ طيب ... احنا متشكرين .

(وعلى أثر ذلك انتهت شهادة الشاهد) .

ونودى على الشاهد الصاغ صلاح نصحى فحلف اليمين وهذا نصه :



صاغ صلاح نصحى

(والله العظيم ... والله العظيم ... والله العظيم ... أقول الحق ولا شى غير الحق ، والله على ماأقول شهيد) .

الرئيس ـ الدفاع .

الدفاع ـ نريدأن نعرف معلومات الشاهد عن القنبلة اليدوية الايطالية التى استوردته من الخارج بمناسبة حملة فلسطين .

الشاهد ـ معلوماتى فى هذا الموضوع ... حوالى نوفمبر سنة ١٩٥٢ .. . ادارة التنظيم والتسليح كلفت ادارة الذخيرة بمحاولة اصلاح القنابل الايطالية الموجودة .

الرئيس ـ كنت فين الوقت ده ؟

الشاهد ـ كنت فى سلاح الذخيرة فى وادى حوف وكلفونى باصلاح القنبلة فبدأت أدرسها ، وطلبت عمل لجنة تمثل عدة ادارات فشافوا مسألة الامان كويسة .

الرئيس ـ ومسائل أمان كثيرة ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ تسهل العملية فى الميدان او تعقد استخدامها ؟

الشاهد ـ لا .. مفيش تعقيد .

الرئيس ـ ياحسين رأيك ايه فى وسائل الامن ؟.

الشاهد ـ حسين سعد ـ لازم تكون وسائل الامن سهلة معقدة ، والقنبلة

دى فيها وسائل أمن كثير ·

وحضرة الصاغ مش واخد باله ·

الشاهد ـ واللجنة ضربت ٥٠ قنبلة كدب منها ٣ بس ·

الرئيس ـ الكلام ده وانتم واقفين مطمئنين وبتضربوا · هل جربتوها فى جو ميدان ؟

الشاهد ـ اذا كانت القنبلة جديدة يبقى الاختبار مش فى ميدان ··· ولكن الحكم طبعا هو الاستعمال فى الميدان ·

الرئيس ـ آه ·· يعنى نفرض فى أى جيش اللجنة قالت القنبلة صالحة ، وبعدين بعتوها فى الميدان ظهرت عيوبها ··· يقولوا للى فى الميدان اللجنة قالت كويسة ·

الشاهد ـ لأ ·· يثقوا فى كلام اللى فى الميدان ، لانهم الحكم الاخير ، والقنبلة الايطالية اختلفنا على مدى تأثيرها ، وقلنا نعمل تجربة على الكلاب ولكن معملناش ، لاننا سافرنا ، ولكن اللى شفناه انها اذا استعملت استعمالا صحيحا لاتكدب · وكان بعض قنابل · قوية وبعضها ضعيف · لان العبوة مختلفة ·

الرئيس ـ وده عيب ؟

الشاهد ـ عيب أساسى طبعا ·

الرئيس ـ وعيب فى الصناعة نفسها ؟

الشاهد ـ طبعا · ولازم نشوف المواصفات ·

الرئيس ـ سمعت عن استخدام القنبلة فى فلسطين ؟

الشاهد ـ لا ··

الرئيس ـ اشتغلت مع عبد الغفار عثمان ؟

الشاهد ـ مدة قصيرة لانى سافرت الى الخارج ·

الرئيس ـ وهو رئيسك سافرت ؟

الشاهد ـ أيوه ·

الدفاع ـ هل يمكن تقول لنا ايه معيار التفرقة فى نقاوة المادة المحطمة ؟

الشاهد ـ فيه اختبارات تعمل على المادة لمعرفة الشوائب والاحماض ·

الدفاع ـ هل جرت العادة ان المادة المحطمة تستعمل مرة واحدة أم انه يجوز استعمالها مرات ؟

الشاهد ـ جايز تكرار الاستعمال فى بعض الحالات ·

الرئيس ـ الشاهد حسين مش عاجبه متضايق من ايه ·

الشاهد حسين ـ لا يافندم أبدا ·

الرئيس ـ متشكرين ·

(وهنا انتهت شهادة الشاهد الصاغ صلاح نصحى) ·

ونودى على الشاهد التالى الاستاذ محمد صبرى الحكيم ·

(حضر الشاهد) ·

الرئيس ـ (قل واللهالعظيم ··· واللهالعظيم ··· والله العظيم أقول الحق ولا شىء غير الحق والله على ماأقول شهيد) ·

(الشاهد حلف اليمين) ·



الأستاذ محمد صبرى الحكيم

الرئيس ـ الدفاع ·

الدفاع ـ هل يعرف الشاهد القائمقام عبد الغفار عثمان ؟

الشاهد ـ أيوه ·

الرئيس ـ هل اتصل بك بمناسبة الاسلحة الفاسدة ؟

الشاهد ـ لما بدأنا نراجع عملية حملة فلسطين راجعنا الملفات ، وفى سلاح الاسلحة والمهمات قابلنا المدير فقال انتظروا لما ييجى عبد الغفار عثمان، وطلبنا منه رأيه فى الذخائر التى وصلت فوضع تحت تصرفنا تقارير تثبت أن الذخيرة لم تكن صالحة ·

الرئيس ـ أى ذخيرة ‥ القنابل اليدوية ؟

الشاهد ـ لأ ‥ ذخائر تانية ، والديوان فحص صفقة القنابل اليدوية كمان ، والديوان بالنسبة للقنابل دى كان فيه رأى بصلاحيتهـــا ورأى من اليوزباشى العدوى بعدم صلاحيتها لانها تنفجر فى اليد أثناء الاستعمال .

الرئيس ـ الدفاع عاوز يسأل حاجة ؟

الدفاع ـ لا .

الرئيس ـ الادعاء ؟

المدعى ـ لا .

الرئيس ـ قررت المحكمة سماع مرافعة المدعى والدفاع غدا فى الساعة العاشرة

(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية والدقيقة العشرين بعد الظهر) .

وفى اليوم التالى عقدت هيئة المحكمة برئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى ‥ وعضوية كل من البكباشى انور السادات وقائد الاسراب حسن ابراهيم .

وقد مثل الادعاء كل من الاستاذ مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام ‥ والبكباشى محمد التابعى المدعى العام .

وقد حضر المتهم القائمقام عبد الغفار عثمان ومعه الدكتور زهـــير جرانه محاميه .

الرئيس ـ المدعى ...

الاستاذ مصطفى الهلباوى (وكيل النائب العام) :

حضرات القضاة :

هكذا شاءت ارادة العلى المتعال ، أن تشهد هذه القاعة التاريخيـــة ، مناظر بعض وجوه الفساد الذى ثرتم أنتم واخوانكم الاحرار ، لتطهروا أرض مصر الطيبة من تلك الحشائش ، ومن هذا النبت ، وذلك الانحلال الخلقى والمادى والادبى والاقتصادى والسياسى ، الذى كاد أن يلقى بمصر ويرديها الى الهاوية ، والذى ثرتم لتغرسوا فى هذه الارض المقدســة الطاهرة نبتا جديدا مبرءا من كل شر ، مطهرا من كل دنس .

واليوم تشهد هذه القاعة التاريخية جانبا من جوانب تلك القضية . قضية الاسلحة الفاسدة، التى استخدمت فى حرب فلسطين ‥ هذه القضية وهذه الحرب ‥ التى جاء عنها فى تلك الوثيقة الرسمية الخالدة ‥ وثيقة مطالبة فاروق بالتنازل عن عرشه الذى دنسه ... جاء فى تلك

الوثيقة ، تلك العبارة التى سيخلدها التاريخ .. لا المداد .. ولكن بدماء من استشهدوا فى حرب فلسطين .. جاء فى تلك الوثيقة .. ولقد تجلت آية ذلك .. أى آية هذا الفساد .. فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الاسلحة الفاسدة ، وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلك السافر ، مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة ، وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى ، فأثرى من أثرى ، وفجر من فجر ... كيف لا ؟ .. والناس على دين ملوكهم .

وقضية اليوم ياحضرات القضاة ، ليست جديدة على القضاء فقد عرضت مرتين على محكمة الجنايات فى عهدين مختلفين .. وكان نصيب المتهم فيها نصيب الاسد من بين زملائه جميعا ... فهو الوحيد من بينهم الذى استخدم السلاح الذى ورده لجيشه فى حرب فلسطين . وهو الوحيد من بينهم الذى ظل محبوسا حتى وصلت القضية الى قاضى الاحالة ، ولم يفرج عنه الا حالته الصحية وقتئذ .. وهو الوحيد من بينهم الذى ظهرت آثار الثروة الطائلة عليه ، بمجرد أن أبرم عقد هذه الصفقة على نحو لايدع -**ياحضرات القضاة** - أى مجال للشك فى خيانته وهو الوحيد من بينهم الذى طعنت النيابة العامة بطريق النقض فى الحكم الذى أدانه .

والادعاء اذ يقدم لكم اليوم المتهم ، لايقدمه مدموغا بهذا الحكم فحسب، ولكن يقدمه بأدلة وبأسانيد عديدة نطقت بها أوراق هذا التحقيق .. هذه الأوراق التى لاتكذب ولا تحابى ولا تعادى .. يقدمه الادعاء لكم أنتم ياقادة الثورة ، ويأيها الضباط الاحرار - الذين بلوتم خرب فلسطين ، وعرفتم ماذا كانت الاسلحة التى استخدمت فيها ... وكيف جمعت تلك الاسلحة .. وكيف كانت آثارها نتيجة للخيانة ، وثمرة للجريمة .

وسوف ألتزم فى مرافعتى حدود القصد والايجاز ، فلن أتغلغل فى تفاصيل .. ولا فى جزئيات لاتحتملها هذه المحكمة ، ولا يحتملها الادعاء المنسوب الى المتهم .

أما عن وقائع هذا الادعاء فمحصلها أن المتهم وقد كان فى ايطاليا يبحث عن مصانع ذخيرة لجيشه .. أعلنت حرب فلسطين وهو فى ايطاليا .. فى ١٥ مايو .

الدفاع - هو كان فى لندن فى الوقت ده .

وكيل النائب العام - هل سنتكلم ونقاطع ! ؟ .. ايه ده بقى . ؟

الرئيس - بلاش مقاطعة .

وكيل النائب العام - أعلنت حرب فلسطين وهو فى أوربا التى كان يزورها كل يوم .. وأمريكا أيضا .

وكان يتقاضى عن ذلك ، بدل سفر لاحصر له ، وتعاقد فى أول يونيه سنة ١٩٤٨ ، أى بعد حرب فلسطين بأسبوعين فقط ... تعاقد مع شركة كونستر كزيونى ميكانيكا بمدينة روما على صنع ٢٥٠٠٠٦ قنابل ليه ٢٥٠ الف قنبلة وستة ؟ لان كل صندوق فيه ٧٢ قنبلة ... تعاقد مع الشركة على صنع هذه الكمية بثمن قدره ١٩٤ ألف جنيه - **ياحضرات القضاة** - على أساس سعر القنبلة الواحدة ١٥ شلنا وستة بنسات أى أكثر من ٧٥ قرشا ، ونص فى العقد المحرر باللغة الانجليزية .. وأقول هذا لان المتهم قال للقضاة فى محكمة الجنايات : لقد وقعت على العقد ولم أعرف ماذا احتوى ، لانه كان مكتوبا باللغة الفرنسية .. نص فى العقد الذى أبرمه المتهم على أن تصنع هذه القنبلة كمثيلاتها التى يستخدمها الجيش الايطالى .

نص على هذا فى طلب العقد نفسه ، وعلى أن يدفع من الثمن مقدما ٣٠ فى المائة وقت تحرير العقد، والباقى يدفع بعد تقديم بوليصة الشحن، وتقديم الشهادة للمصنع الدالة على صلاحية هذه القنبلة ... وأرفق بهذا العقد قائمة بالمواصفات الفنية ورسومات توضح أجزاء هذه القنبلة ، ومبين من هذه الرسومات للنظرة الاولى أطوار هذه الاجزاء ... ووقع المتهم على العقد وعلى المواصفات وعلى الرسومات ... ثم أخذت الشركة فى اعداد القنابل . . وفى يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٨ ، قدم المتهم لهذا المصنع تلك الشهادة المنوه عنها فى العقد ، ذكر فيها انه فحص ١٠٠ ألف قنبلة ، وانه فك أجزاءها فوجدها مطابقة للعقد وللمواصفات وللرسومات ، وانها صالحة تمام الصلاحية ... وسأعرض بعد ذلك للحديث عن هذه الشهادة التى زورت ، والتى كانت احدى جرائم التزوير التى كانت منسوبة اليه فى محكمة الجنايات ... وبمقتضى هذه الشهادة شحنت الشركة هذه الكمية الى مصر ... وفى ١٩٤٨/٩/٢٨ وطبقا للعقد ، كتبت الشركة للمفوضية المصرية تقول انها الآن قد أعدت للشحن ٥٠ ألف قنبلة أخرى ، أوفدى خبيرك أو مندوبك طبقا للعقد لفحص هذه القنبلة فى المصنع ... هذا الخطاب أرسلته المفوضية المصرية الى وزارة الحربية فى مصر، وكان مرسلا الى المهندس توفيق احمد وكيل الوزارة .. هذا الخطاب تلقاه القائمقام صلاح الدين مصطفى صبرى ، الصديق الحميم جدا لعبد الغفار عثمان . والذى سأتحدث عنه اليوم كما أتحدث عن عبد الغفار .. تلقى هذا الخطاب بصفته مديرا لمكتب

الوزير ، وبصفته كان يعمل أيضا مديرا لمكتب وكيل الوزارة ٠٠ أتدرون ماذا فعل هذا الصلاح ؟ ٠٠ أشر على هذا الخطاب بتلك العبارة ٠٠عرض ويحفظ ٠٠ أى انه عرضه على توفيق احمد فأمر بحفظه ٠٠ اضطرت الشركة وقد فاتت العشرة الايام المنصوص عليها فى العقد ٠٠ اضطرت الشركة أن تشحن هذه الكمية الى مصر دون أن يفحصها أحد هناك ٠٠

وفى ١٩٤٨/١٠/٢٧ عادت الشركة مرة اخرى ، وكتبت للمفوضية المصرية أيضا وطبقا للعقد أيضا ، بأنها قد أعدت الكمية الباقية وقدرها ١٠٠ الف قنبلة فأوفدى مندوبك أيضا ٠ ٠ وفى هذه المرة ايضا **ـ ياحضرات القضاة ـ** تلقى صلاح صبرى أيضا هذا الخطاب ، فيؤشرعليه تأشيرة أبلغ وأوضح فى الاجتراء والاستهانة فيقول ٠٠٠ عرض وحفظ وسوف لايوفد خبيرا ! أرأيتم الى هذا التحدى والى هذاالسلطان فاضطرت الشركة وقد فات الميعاد المنصوص عليه فى العقد أن تشحن أيضا هذه المائة الف قنبلة ٠٠ وقبل أن أترك هذه المسألة ، أقول لحضراتكم ، ان المهندس توفيق احمد سئل فى تحقيقات النيابة وفى جلسات محكمة الجنايات عن هذين الخطابين وعن هاتين التأشيرتين ٠ فقال ان هذين الخطابين لم يعرضا على اطلاقا ، ولم يكتف بهذا ٠٠ بل علل هذا التصرف من صلاح صبرى وقال عنه انه صديق حميم لعبد الغفار ، وانه قد هدف من تصرفه هذا الى خدمته والى التستر عليه ٠ ٠ هكذا قال توفيق احمدفى التحقيقات ٠ وقبل أن أترك صلاح صبرى ، أذكر ـ وانا الذى ترافعت فى هذه القضية فى محكمة الجنايات ـ أذكر أن توفيق احمد وهو يتحدث عن صلاح صبرى ونفوذ صلاح صبرى وسلطان صلاح صبرى ٠ قال : ان الوزير مصطفى نصرت قال له هو : أنا غير مرتاح وغير مطمئن لان يكون مدير مكتبى صلاح صبرى ٠ ومع ذلك ٠٠ هكذا قال ٠٠ بقى صلاح صبرى مديرا لمكتب مصطفى نصرت ٠

وسأتناول اليوم فى مرافعتى التحدث عن ثروة المتهم ٠٠ وعن هذه الصلة الحميمة جدا بين صلاح صبرى وعبد الغفار عثمان ٠

أرسلت كميات القنابل الى مصر وكان المتهم موجودا **ـ يا حضرات القضاة ـ** فى مصر ، وقت أن أشر صلاح صبرى هاتين التأشيرتين ٠٠ ولهذا الوجود دلالته ٠٠ بمجرد ورود القنابل الى مصر ـ وكان عبد الغفار عثمان موجودا بمصر أيضا ـ أمر بتشكيل لجنة برياسة البكباشى محمد جمال حلمى نائبه فى ادارة الذخيرة ٠٠ وهو الذى سمعتموه حضراتكم بالامس كشاهد نفى للمتهم ٠٠ أمر بتشكيل لجنة برئاسة البكباشى

محمد جمال حلمى ، وأمره كما قال جمال حلمى نفسه فى تحقيقات النيابة ، أمر بألا تمس اللجنة هذه القنابل من الداخل والا تفحصها الا فحصا ظاهريا ، لانه هو المسئول عنها ، ولانه هو الذى فحصها بالمصنع فى ايطاليا ٠٠ فأذعنت هذه اللجنة لامر رئيسها وحررت محضرى فحص لهذه القنابل واعتمد المتهم هذين المحضرين ثم أضيفت الى العهدة والى مخازن الحكومة دون أن تراعى لائحة المخازن التى توجب أن تفحص الاشياء فحصا كاملا من كل الوجوه ٠٠ دخلت القنابل المخازن ، وأضيفت الى العهدة ، وبعد ذلك أرسلت الى ميدان القتال أرسلت على دفعات ٠٠٠ أولها كان فى ١١٩كتوبر سنة ١٩٤٨ ، وكما قلت ، ،كانت هذه القنبلة من بين أسلحة الجيش جميعا ٠٠ تلك الاسلحة الفاسدة ، كانت السلاح الوحيد الذى استخدم فى القتال ٠ ٠وسترون كيف كانت نتائج ذلك ٠

هذه هى وقائع الدعوى مبسطة – **ياحضرات القضاة** – فكيف أنتجت هذه القنابل وكيف صنعت ؟ وماذا قال عنها شهود الميدان الذين استخدموها وعانوا بلواها ومصائبها ، وهم الحكم الفيصل فى هذه القنبلة ٠ وماذا أسفرت عنه تلك التجارب العديدة التى أجراها الجيش المصرى على هذه القنبلة ، بعد أن وقف القتال تنفيذا لعقد الهدنة ؟ ٠٠ أما عن شهود الميدان ٠٠ فلن أطيل على حضراتكم فى التحدث عنهم ٠ وقد اكتفينا بأقوال شاهدين اثنين منهما فقط٠٠ ولقد أتينا فى محكمة الجنايات بثلاثين شاهدا من شهود الميدان ٠ ٠ وهذان الشاهدان هما : الصاغ مختار الدسوقى والصاغ فتحى عبد الحميد رمضان ٠٠ ولقد شجعنا على اختيارهما ، ان هذين الضابطين ، أحدهما كان قد أصيب فى الميدان بسبب هذه القنبلة ، والآخر عانى من بلواها ماعانى فى معركة كانت فاصلة ٠٠٠ سمعتم من مختار الدسوقى انه كان قائد قطاع رفح فى يوم ٤ يناير سنة ١٩٤٩ ، وكيف أن اليهود هاجموهم ، وكيف انهم استعانوا بكل الاسلحة التى لديهم ٠٠٠ هذا الكلام فى ٤ يناير ٠٠ ولم يبق معهم الا تلك القنبلة فاستخدموها ٠٠ فكانت لاتنفجر أو لا تحدث أى تأثير اذا انفجرت ٠ ٠وكان اليهود يتندرون ويتهكمون بالجيش المصرى ويقولون: ارمى يامصرى من ده كمان ٠٠ وكان من نتيجة ذلك أن أسر من الجيش المصرى فى هذه المعركة من أسر ، وأصيب من أصيب ٠٠ وبينما كان هذا الضابط يلقى احدى هذه القنابل ، انفجرت فى يده قبل أن يلقيها ٠



والدة أحد الضباط الشهداء

هذه الواقعة ٠٠ قبل أن أتركها ، أقول لحضراتكم ان هناك ضابطا لم نأت به شاهدا فى دعوى اليوم، وانما سئل فى التحقيق ٠٠هو اليوزباشى عبد الفراج الذى كان زميلا لهذا الضابط فى هذه المعركة ، وشهد بما شهد به زميله ٠٠ كما شهد ايضا الصاغ فتحى عبد الحميد رمضان بأنه كان قائدا فى معركة العوجه فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ٠٠ وأنا أذكر هذه التواريخ لانى سأعلق عليها ٠٠ استخدمت ايضا هذه القنابل فى هذه المعركة بعد أن نفدت جميع الاسلحة فى هذا القطاع ، فلم يبق لنصرة هذا الجيش وانقاذه من هذا العدو ، الا استخدام هذا السلاح ، فاستخدموه **ـياحضرات القضاةـ** فانفجر النصف وكدب النصف ، وكانت نتيجة ذلك أيضا أن أسر هذا الضابط ٠٠ وقتل من قتل ٠٠ وجرح من جرح ٠٠ وهناك ضابط آخر جاء فى التحقيقات اسمه البكباشى محمد امام ، قال انه قد قذف بنفسه خمس قنابل ، فلم تنفجر ولا قنبلةواحدة وأخيرا شهد فىالتحقيق اللواء فؤاد صادق قائد حملة فلسطين ، بأنه ترامت اليه شكاوى عديدة من هذه القنبلة ، فأراد أن يستوثق مما سمع فأمر باجراء تجربة عن هذه القنبلة فأجريت تجربة تبين له من نتائجها أن شظاياها تنطلق الى الخلف ، وانها خطر على راميها على حد تعبيره ٠ فأمر بوقف استخدامها فى ميدان القتال ٠٠ واستمعتم حضراتكم ايضا الى أقوال شاهد مدنى بالامس ، وهو حسين سعد الذى كان يبكى أمامكم

ياحضرات القضاة ، حينما رجع بذاكرته الى تلك الحرب وبلواها ، وقال لكم أنه شهد تأثيرها فلم يجد لها أى تأثير على العدو ٠٠ وقال لكم ان الجنود هربوا منها ، وان الجند قرروا وقف استخدامها قبل أن يقرر الجيش المصرى وقف استخدامها ٠٠ هذا هو السلاح الذى قال عنه عبد الغفار عثمان فى التحقيق ـ بكل استهتار ـ انه مكسب للجيش المصرى، وانها قنبلة تنطق وتتكلم عن نفسها ٠

هذا هو الشق الخاص بالشهود ٠٠ شهود الميدان ٠ ٠وهم كما قلت لحضراتكم الحكم الفيصل فى مدى تأثير وصلاحية استخدام هذه القنبلة٠ أما الشق الآخر ٠٠ التجارب التى أجريت على هذه القنبلة بعد أن وقف القتال ـ **ياحضرات القضاة** ـ وعاد جنودنا من الميدان ٠٠ استفاضت الاحاديث عن هذه القنبلة ٠٠٠ هذه القنبلة الممسوخةالهزيلة كما ترون٠ فاض الحديث ٠٠ واول من تحدث كان الدكتور عبد الرحمن الساوى وكيل وزارة الحربية لشئون المصانع وقتئذ ٠٠ والذى كان رئيسا لتلك البعثة العسكرية التى كان فيها المتهم ، وقت أن تعاقد على صنع هذه القنبلة ٠٠ قدم عبد الرحمن الساوى تقريره الى الوزير ٠٠ قال له فيه ٠ أنا سمعت أحاديث كثيرة عن هذه القنبلة وسمعت كثيرا عن الثمن المبالغ فيه ٠٠ وسمعت كثيرا أن المتهم يقول : انى انا الذى أقريته على التعاقد فى هذه الصفقة ووافقت على ذلك ٠٠ وهذا يخالف الواقع ٠٠ فأرجوكم تحقيق هذه المسألة ٠٠ أتدرون ـ **ياحضرات القضاة** ـ ماذا تم فى تقرير يرفعه وكيل وزارة عن سلاح استخدم فى الجيش خلال حرب ؟ ٠ ٠ ٠ أتدرون ماتم فيه ؟ عرض هذا الخطاب أو هذا التقرير على الوزير ،فأحاله على وكيل الوزارة الآخر المهندس توفيق احمد ، فهل تدرون ماذا فعل به ؟ ٠٠٠ استدعى عبد الغفار عثمان نفسه، وناقشه فيما ورد فى التقرير ثم ناقش شفويا اللواء ابراهيم المسيرى ٠٠ وذكر فى تقريره انه تبين له من مناقشة المتهم واللواء المسيرى ، انه ظهر منهما ما يوحى بمناسبة السفر ٠٠٠ ثم حفظ هذا التقرير ٠٠ ولكن العدالة ـ **ياحضرات القضاة**ـ لها رب يحميها ٠٠٠ فلم يبق تقرير الساوى المحفـــوظ فى الادراج ، فقيضت العدالة شاهدا آخر هو الذى فتح ابواب هذه القضية ٠٠٠ هو الاميرالاى حسن رجب ٠٠ الذى قال عنه المتهم ماقاله ، ولا أجد مبررا لما قاله عنه ٠٠٠ تقدم الاميرالاى حسن رجب وقدم تقريرا قال فيه ٠٠ ان معلوماتى أن ضابطين اصيبا من القنابل اليدوية الايطالية ، واننى ذهبت الى مستشفى العجوزة وسألتهما فتبين لى من مناقشتهما أنهما أصيبا من هذه القنبلة بالذات ٠٠ فلما عرض هذا التقرير على الاميرالاى سـلامة

يوسف وكيل ادارة الامدادات والتموين ، قال له : هذه مسائل خطيرة . فعاود نفسك ٠٠ وراجع نفسك ٠٠ فأرسل اليوزباشى أحمد العدوى نصر مرءوسه فى ادارة البحوث الفنية ٠٠ أرسله الى الميدان ليفتش على الاسلحة المحلية التى كانت تصنع محليا فى مصر ٠٠ فقدمله هذا الضابط تقريرا وذكر له فيه ما سمعه من الضباط والجنود عن هذه القنبلة ٠٠٠ هنا رأى حسن رجب لزاما عليه لوطنه ولجيشه أن يقدم تقريره ، ويوصى فيه باعدام هذه القنابل لخطورتها على من يستخدمها ٠٠ وهذا التقرير ايضا عرض على الوزارة ٠٠٠ فأمر باجراء تحقيق ٠٠٠ أتدرون – **ياحضرات القضاة** – ماذا تم أيضا فى هذا التحقيق ٠٠٠ الخطاب الخاص بالتحقيق بقى فى ادراج صلاح صبرى مرة أخرى ٠٠ الذى ظهر على المسرح ثانية ٠٠ رأى صديقه سيلقى فى الهاوية ، فأراد أن يتستر عليه ويغطى موقفه فأخفى هذا الخطاب فى ادراج مكتبه اكثر من شهرين ، الى أن جاءت مناسبة لم يرتبها الا الله وحده ٠٠ كان الوزير فى رحلة بالسويس يزور مصانع عبود ٠٠٠ وكان هناك وكيل الوزارة المهندس توفيق أحمد ولأمر ما سأل الوزير الوكيل ماذا فعلت بتحقيق فبد الغفار عثمان ٠٠ مجرد مصادفة ٠٠٠ فتوفيق أحمد سأل صلاح صبرى ٠٠ فقال له ٠٠ والله مش عارف الخطاب فين . وأخذ يبحث عن الخطاب وقال له : أنا وجدته عند كاتب اسمه أمين رفعت وألقى العبء على هذا الكاتب ٠٠ هنا ٠٠٠ هنا كان النور قد تسلط على هذا الموضوع ، فلم يستطع صلاح صبرى ولا غيره أن يخفى هذا الموضوع ولا هذه الجريمة ٠٠٠ فسار التحقيق ، وألف أول مجلس تحقيق برياسة اللواء المواوى ٠٠ ولقد طلب اللواء المواوى المتهم ليناقشه فرفض ٠٠ رفض أن يستجوبه هذا المجلس ، وقال له : انى كما قدم بلاغ صدقى وحفظ ٠٠ – يقصد تقرير الساوى – فلا تحققوا معى بعد ذلك ٠٠٠ ثم ادارة الامدادات والتموين كانت قد طلبت أن يشترك فى تشكيل هذا المجلس مستشاران فنيان لان فيه مسائل كيماوية ٠٠ أحدهما اللواء سلامة يوسف ، والثانى أحد أساتذة الجامعة فى الكيمياء وهو محمود عمر ، وكذلك الدكتور مصطفى شعبان ٠ ولما رأى المتهم ان المجلس سيترك فيه فنيون لانه كان يقول عن نفسه دائما ٠٠ انه أكفأ ضابط فى الجيش المصرى فى شئون المفرقعات ، وانه حاصل على شهادة (أ٠و٠و) التى لم ينلها غيره – لما رأى المتهم ذلك ، اعترض على هذا التشكيل ، وقال : انا لاأقبل أن يكون فيه مستشارون فنيون ٠٠ فرضخ المواوى ٠٠ وأخيرا ٠٠٠ وبعد تمنع وتدلل من المتهم ، قبل أن يسير هذا المجلس فى

أعماله ، بشرط أن يلقى هو القنابل بنفسه .. فألقاها .. ماذا كانت النتيجة ؟ ألقاها هو . . ماذا كانت النتيجة ؟ حصل فى القنابل التى استخدمت ان كانت نسبة التكذيب الكلى والانفجار الجزئى ١٥ فى المائة. والمتهم يقول فى التحقيقات : ولست أدرى هل سيصر على هذا القول .. انها ١٠٠ فى المائة .. أى صلاحيتها ١٠٠ فى المائة ، وكان تأثير هذه القنبلة تأثيرا مضحكا، لان الشظايا لم تستطع أن تنفصل حتى كعب الحذاء عند حذاء الرجل الذى ألقيت عليه القنابل مباشرة .. وقد عرضت هذه النتيجة على المهندس توفيق احمد وعلى أحد ضباط المجلس وهو اليوزباشى كمال بشارة ميخائيل فقالا ان نتيجة هذه التجربة تجعل تأثير هذه القنبلة محدودا جدا على الاهداف .. لم تكتف ادارة الجيش بهذا المجلس . لان المواوى لم يقطع برأى فى الصلاحية .. وقال : أريد أن أقارن القنابل الايطالية والفرنسية والامريكية بهذه .

فشكلت ادارة الجليش مجلسا آخر برياسة الأميرالاى سيد محمد ..وقد ضم الى هذا المجلس مستشاران فنيان هما : الأميرالاى سلامة يوسف والدكتور مصطفى شعبان أستاذ الكيمياء بوزارة الحربية .. أتدرون ماذا كانت تجربة هذا المجلس ٤٠ ٪ مابين تكذيب كلى وانفجار جزئى ووجود شوائب غريبة فى المادة المحطمة .. رمل وخشب .. وحموضة تبلغ عشرة أمثال النسبة المصرح بها .. وأوصى المجلس فى نهاية قراراته بانه يوصى بعدم استخدام الكميات الباقية ، لأنها لا تصلح كسلاح فى القتال ، وقد وافق رئيس اركان حرب الجيش الفريق عثمان المهدى على هذه القرارات وبذلك .. وبهذا القرار حكم الجيش على المتهم قبل ان تدينه النيابة وقبل أن نقدمه الى حضراتكم ، وهكذا .. وبهذا القرار غيرت هذه القنابل فى مغارات وادى حوف .. هذان مجلسان للتحقيق .. قال المتهم عنها .. ان هؤلاء الضباط لا يفهمون شيئا فى الذخيرة .. وهنا رات النيابة أن تنتدب لجنة من الخبراء ليس فيهم أحد من الضباط .. رجال كيمائيون فشكلت لجنة من الدكتور محمود عمر والدكتور مصطفى شعبان والدكتور مصطفى والى ، واخذت العينات بمعرفة رئيس النيابة المحقق من صناديق ومن قنابل جديدة فماذا كانت النتيجة ؟!.. هنا .. وهنا طابقت هذه اللجنة الفنية العقد والمواصفات والرسومات على هذه القنبلة ، ولأول مرة يتم ذلك ، فوجدت العجب !.. وجدت ان المفجر فى القنابل طوله سنتى ونصف .. وسترون من الرسومات الموقع عليها من المتهم أن هذا المفجر طوله ٢٫٩ سنتى . قالت اللجنة أيضا .

ـياحضرات القضاة ـ عن هذا العيب الجسيم ٠٠ قالت انه غش فى الصناعة ، كما وجدت أيضا فى المادة المحطمة (ت . ن . ت .) شوائب غريبة كثيرة ، كما وجدت لجنة سيد محمد أن هذه الشوائب قديمة وأعيد صهرها .. وقالت عن العيب الآخر انه اساءة فى الصناعة .. فاجتمع لنا بمقتضى هذا القرار ٠٠ اجتمع لنا عيبان فنيان .. أخذت بهما محكمة الجنايات ، أحدهما غش والثانى سوء صناعة .. بعد ذلك قدم المتهم الى محكمة الجنايات طعنا ايضا فى هذه اللجنة وقال انهم لا يفهمون شيئا لأنهم غير حاصلين على شهادة (أ . و . و .) .

المتهم ـ شهادة (س ٠ أ ٠ و)

الرئيس ـ معلهش ..

(ضــحك)

وكيل النائب العام ـ طعن على هذه اللجنة بأنها من الخرسانة وبكل أسف يقول هذا أحد حضرات المحامين عن المتهم ومن حسن الحظ انه ليس زميلى الدكتور زهير جرانه ، قال عن أعضاء هذه اللجنة .. انهم أعضاء خرسانة ٠٠ لاعلماء كيمياء ٠٠ فاضطرت المحكمة الى أن تنتدب لجنة أخرى ٠٠ مفيش حاجة عاجبة المتهم ٠٠ أتدرون **ـياحضرات القضاة ـ** من هم أعضاء هذه اللجنة اللواء سلامة يوسف الذى اشترك فى لجنة سيد محمد .. والذى وثقت فيه المحكمة حتى انتدبته .. ومحمود عمر .. ومصطفى شعبان .. الذين كانوا أعضاء لجنة خبراء النيابة .. فى هذه اللجنة تكشف عيب آخر .. وهكذا فى كل مرة عيب جديد .. تكشف عيب آخر .. أبلغ وادهى وأفدح .. سلامة يوسف رجل كيماوى وصيدلى .. اراد أن يتم مأموريته على نحو يراه أوفى .. ويجد أن العقد فى ديباجته يقول أن القنابل تصلح كتلك التى يستعملها الجيش الايطالى .. فأتى بمواصفات الجيش الايطالى .. فماذا ظهر له ؟٠٠ ظهر له أن المفجر فى الجيش الايطالى طوله ٧ سم ثم ظهر له أيضا ان هناك ثلاثة أنواع من المفجرات فى هذه القنبلة .. الفتيلة المضحكة الممسوخة .. وقالت اللجنة فى تقريرها ان جميع هذه المفجرات .. وعدم نقاوة المادة المحطمة .. كل هذا يخالف العقد ومواصفاته ورسوماته ٠٠ **لماذا فعل المتهم ـ ياحضرات القضاة ـ ما فعل ؟ ٠٠٠ لماذا ؟ ٠٠٠ ليثرى ـ ياحضرات القضاة ـ هو وزوجتاه على حساب هؤلاء الضحايا ٠٠ على حساب دماء زملائه من الضباط والجنود فى ميدان القتال** ٠٠ فى الوقت الذى كان ينعم فيه بالسفر بالطائرة الى أوربا **وأمريكا كل يوم** ٠٠ لقد كان المتهم ـ **ياحضرات القضاة** ـ قبل هذه

الحملة ضابطا عاديا كسائر زملائه الضباط .. قانعا بمرتبه .. يقيم مع زوجته البريطانية السيدة فيوليت فى شقة بايجار شهرى قــدره ثمانية جنيهات .. وكانت زوجته الثانية التى تزوجها فى سنة ١٩٥١ .. جنات شفيق عبد الله .. كانت تقيم مع زوجها الذى شاهدتموه حضراتكم بالأمس يروى مأساته .. كانت تقيم معه بحارة مراسينا بالسيدة زينب بايجارشهرى قدره جنيهان ٠٠ وهذا طبيعى — **ياحضرات القضاة** — لان هذا الزوج لايزيد مرتبه عن عشرة جنيهات فى هذا الوقت. وكانت هى لا تملك شيئا .. وكان المتهم قبل هذه الحملة يملك عزبة فى الفيوم تبلغ مساحتها ١٢٠ فدانا هو واخوته ٠٠ اشتروها من البنك العقارى الزراعى بدين مقسط على عشرين سنة ، انتدبت النيـابة فى سنة ١٩٥٠ وهى تحقق هذه الدعوى ، أحد خبراء وزارة العدل ... موظف حكومى محترم موثوق بأمانته .. فماذا قدر لهذه العزبة التى تشدق بها المتهم وسيتشدق بها كثيرا فى دفاعه اليوم ؟ قال انهــا لاتغل الا ٥٩٥ جنيها فى السنة ، لان ايجار الفدان هو جنيهان واذا بعد ان تخصم الأموال الأميرية وقسط البنك العقارى ، لا يبقى شيئا .. هذه هى حالة المتهم — يا حضرات القضاة — وحالة زوجته السيدة جنات قبل الحملة ، كما هى حالة زوجته الأولى السيدة فيوليت ايضــا ..

كيف تبدل الحال بعد ذلك ؟.. وماذا أصبحت حال هذا المتهم وحال هاتين الزوجتين ؟ ٠٠ **انظروا٠٠ أولا** انتقل هو وزوجته البريطانية الى حى الزمالك ، وكان يدفع ايجارا شهريا فى ذلك الوقت قدره ٢٩ جنيها ٠٠ **ثانيا** — وأرجو أن تسمحوا لى بأن أتلو عليكم الأرقام٠٠ أرقام هذه المبالغ — أودعت هذه الزوجة فى البنك الأهلى ٣٠٠٠ جنيه وكان ذلك أول ايداع ..

الرئيس — بتاريخ كام ؟

وكيل النائب العام — بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢ ٠٠ وذلك بعد ان عقد العقد فى اول مايو وبعد أن وقع الشهادة المذكورة ، وكان أول ايداع لهــا فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ ٠٠ ثم ٢٢٠٠ جنيه فى ١٠ مايو سنة ١٩٤٩ ثم ١٠٠٠ جنيه فى ١٩٤٩/٧/٢٣ ثم ١٠٠٠ جنيه أخرى فى ١٥ اغسطس سنة ١٩٤٩ اى بعد شهر ٠٠ ثم ١٣٠٠ جنيه فى ١٩٤٩/٩/٢ ٠٠ ثم ٢٠٠٠ جنيه فى ١٩٤٩/٩/١٤ اى بعـــد اسبوعين ثم ٥٠٠ جنيه فى ١٩٤٩/١٠/٢٩ ٠٠ وهذا مايختص بالبنك الاهلى ٠٠ **ثالثا** — أودعت هذه الزوجة أيضا فى بنك باركليز — وهى لم تتعامل الا مع هذين البنكين —

أودعت ٢٤٦٥ جنيه فى ١٩٤٨/١٠/٢٩ اى بعد ابرام العقد واعطاء الشهادة .. ثم ١٥٠٠ جنيه فى ١٩٤٩/٤/٢٠ ثم ٢٢١ جنيه فى ٢٠/٧/١٩٤٩ ثم ١٠٠٠ جنيه فى ١٩٤٩/٧/٢٣ ولعلكم قد لاحظتم **ـ ياحضرات القضاة ـ** انها فى هذا اليوم بالذات أى فى يوم ١٩٤٩/٧/٢٣ كانت قد أودعت فى البنك الاهلى ١٠٠٠ جنيه أى انها قد أودعت فى يوم واحد ٢٠٠٠ جنيه ثم ١٥٠٠ جنيه فى ٥ اغسطس سنة ١٩٤٩ ثم ١١٠٠ جنيه فى ٢٧ اغسطس سنة ١٩٤٩ اى بعد ٢٢ يوما .. ثم ٢٠٠ جنيه فى ١٩٤٩/١٠/٢١ ثم ٥٠٠ جنيه فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٩ .. ثم ٣٠٠ جنيه فى ١٩٥٠/٥/١٢ .. ايداعات تنهال كل يوم بآلاف الجنيهات .. يتبين من هذا **ـ ياحضرات القضاة ـ** أن مجموع المبالغ التى اودعتها تلك الزوجة فى هذين البنكين بعد ابرام هذا العقد بلغت ٢١٥٨٦ جنيها فى سنة واحدة ـ اى فى خلال سنة ١٩٥٠/١٩٤٩ .. فهى لم تقبل ان تسكن بايجار قدره ٢٩ جنيها فى الشهر أو لم يقبل زوجها هذا ، فاشترى لها فيلا فى الزمالك بمبلغ ١٤٠٠٠ جنيه .

الرئيس ـ اشترتها باسمها والا هو اللى اشتراها ؟

وكيل النائب العام ـ العقد باسمها .. وهى الفيلا التى وردت الينا برقية من احد المحامين تفيد بانها قد باعتها لموكله فى ١٩٥٣/٨/٣٠ ، أى من نحو شهرين فقط ، ولهذا التصرف دلالته .. لا أعتقد انه سيخفى على فطنتكم .. **رابعا** ـ لم تكتف الزوجة بهذه الفيلا ، بل اشترت سيارة فاخرة بمبلغ ١٢٥٠ جنيها ، ولهذه السيارة قصة مؤلمة **ـ ياحضرات القضاة ـ** حين كان يفتش منزل صلاح صبرى أثناء تحقيقات النيابة . وأود ان أقول لحضراتكم ان صلاح صبرى هذا كان احد المتهمين فى هذه القضية ، وقد حبس طويلا هو ايضا فى هذه القضية واخيرا راى النائب العام الأسبق الأستاذ محمد عزمى ، أن يطلب من الجيش محاكمته عسكريا فى المسائل المنسوبة اليه ، ولكن هذا لم يتم ، وفتش منزل صلاح صبرى . فماذا وجدوا فيه وجدوا فيه شيكا .. وفاتورة صادرة من جميل المطيعى احد وكلاء السيارات ببيع هذه السيارة لزوجة عبد الغفار عثمان السيدة فيوليت ، وشهد البائع جميل المطيعى فى التحقيق ان ادمون جهلان الوسيط الأول فى جميع هذه الأوراق ، هو الذى اشترى هذه السيارة لهذه السيدة ، كما اشترى سيارة أخرى لزوجة هذا الصلاح صبرى ودفع فيهما عربونا واحدا قدره ٥٠٠ جنيه بمقتضى شيك واحد .. وكانت القضية قائمة . علام يدل هذا التصرف بين عبد الغفار عثمان وجهلان وصلاح صبرى ؟

خامسا ـ كذلك اشترى المتهم ايضا منزلا فى حى الخليفة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه ٠٠ **سادسا** ـ اشترت زوجته الثانية السيدة جنات هى أيضا ارضا بالزيتون بمبلغ ١٤٧٠ جنيها بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٤٩ ووردت القنابل ووقف القتال فظهرت الثروة فى ٧ مارس سنة ١٩٤٩ ، وأنشأت عمارتين على هذه الأرض .. قرر خبير وزارة العدل الذى انتدب لتقدير تكاليفهما .. قرر بأن هذه التكاليف تبلغ ٤٢٠٥ جنيهات .. كما اشترت أيضا بحى المنيل ، وكما قال زوجها بالأمس منزلا آخر بمبلغ ١٩٠٠ جنيه ٠ وترون من هذا كله ـ **ياحضرات القضاة** ـ أن هذه الزوجة التى كانت تسكن فى حى السيدة زينب بايجار شهرى قدره ٢ جنيه أصبحت لها ثروة تبلغ ٧٧٧٥ جنيها وهذا خلاف ثمن تلك السيارة الفاخرة التى أصبحت تقودها هى اليوم كما قال زوجها بالأمس ٠

وخلاصة هذا كله ـ ياحضرات القضاة ـ أن المتهم وزوجتيه قد حصلوا جميعا بعد حملة فلسطين على ثروة مجموعها ٣٣١٣٠ جنيها خلاف ثمن السيارات ـ وتلاحظون ياحضرات القضاة ـ أن هذه الثروة الطارئة المفاجئة لم تر النور ولم تبرز الى الوجود ولم تعرف البنوك الا بعد أن عقد العقد واستوردت القنابل ، وسكن الناس بعد أن ذهب ماذهب من الضحايا ٠٠ كما تلاحظون حضراتكم من هذا السرد الذى سردته ، كيف كانت الايداعات بين اسبوعين آلاف الجنيهات وكيف كان ظهور ثروة فيوليت ملازما لظهور ثروة جنات .. وقت واحد .. كل تسير فى طريقها .. المتهم .. ماذا يقول فى ذلك .. قال ـ **ياحضرات القضاة** ـ وسيقول اليوم ٠٠ أن تلك الثروة التى آلت الى فيوليت ، أتت بها من انجلترا .. ولقد قلنا له بالأمس ، ونقول له اليوم ـ **ياحضرات القضاة** ـ أن زوجتك البريطانية تعرف البنوك وكان لها حساب جار فى البنوك ٠٠ لم يبق لها شىء ٠٠ فلماذا لم تودع هذه الآلاف الا بعد أن عقدت العقد الذى عقدته وقارفت الجريمة التى اقترفتها .. أما السيدة جنات .. فادعت أو ادعى المتهم دفاعا عنها ، انها حصلت على ثروتها مما ملكه لها والدلها أو أخوها .. وقد ثبت من التحقيق ـ **ياحضرات القضاة** ـ انها لم تبع من تلك الاراضى التى تتشدق بها الا ٤٢ قيراطا قبضت فيها من ثمنه ألف جنيه ، وادعت فى التحقيق ان من بين مصادر هذه الثروة مصوغات ولم تستطع أن تقدم على ذلك دليلا ولقد قال لحضراتكم بالأمس زوجها الأول .. انها لم تحصل على هذه الثروة الا من مال هذا الزوج الجديد .. ولقد قال

فى التحقيق ـ وقال لكم بالامس ـ أن المتهم أوفده الى بلجيكا لمأمورية محددة بثلاثة أشهر فقط ، ولكن المتهم مد له مدة اقامة ١٥ شهرا بالرغم من ان الشاهد قال لنا فى التحقيق ، انه كان يطلب من عبد الغفار عثمان أن يعود الى وطنه ولبلاده ففرض عليه ذلك وابى عليه ذلك وجعله يتمتع ببدل سفر ! قال لنا انه كان يأخذ من هذه الدولة ومن خزانتها المسكينة ٤ جنيهات فى الليلة حتى ينعم عبد الغفار عثمان ويحظى بما يريد . ولقد قال لحضراتكم بالأمس هذا الشاهد الذى كانت له هذه الصلة الوثيقة بالمتهم فهو قريبه وزوجته قريبة المتهم ، قال بصدد هذه انه شاهد بعينيه وقائع محددة وقائع ارتشى فيها عبد الغفار عثمان مقابل تعيين أهل بلدته تلوانة فى ادارة الذخيرة . وثابت من أقوال الشهود فى التحقيقات ، انه عين ٢٨٠ عاملا من بلدته ! وقال الشاهد هنا بالأمس : شاهدت بعينى عمتى أخت عبد الغفار عثمان تسلم بيدها المظاريف التى كانت بها النقود للمتهم مقابل تعيينه لهؤلاء العمال وقيل لكم بالامس : **ان من بين هذه المصادر ما أخذه المتهم خلسة وانتهابا من العمال اذ استولى على فرق أجورهم التى كسبوها بمقتضى تطبيق كادر العمال عليهم** . هذا القول من هذا الشاهد نقف عنده كثيرا . لان المتهم سيقول ما بال هؤلاء الشهود الذين جئتم بهم الى هنا . ما بالهم سكتوا عن قولة الحق فى الأيام السابقة ولم يقرروا ما قرروا الا اليوم . والرد على ذلك ـ **ياحضرات القضاة** ـ أيسر من اليسر . لقد كانوا ياسيدى ذوى صلة وثيقة بك وبزوجتك الجديدة ، وكانت تمنعهم هذه الصلة الوثيقة وصلة القربى وصلة الانتفاع من سلطانك ونفوذك . كانت تمنعهم هذه الصلات من أن يقولوا قولة الحق والصدق .. فلما فعلت فعلتك وانقطعت هذه الصلة بزوجتك وتبدلت الاحوال وتغيرت العهود . قالوا ما قالوه برا باليمين التى حلفوها ، لأنهم أصبحوا لا يرهبونك ولا يخافون الا وجه الله .. ولعل أبلغ دليل **ياحضرات القضاة** على عدم مشروعية هذه الثروة تصرف الزوجة الأخير بالنسبة لبيعها الفيللا . حقا كاد المريب أن يقول خذونى . وقبل أن أترك مسألة الثروة **ياحضرات القضاة** ، أرى لزاما على أن أعرض على حضراتكم ما قالته محكمة الجنايات وما سطرت فى حكمها على هذا الدليل أو هذه القرينة التى لاتقبل أى جدل . ماذا قالت محكمة الجنايات لم تقل **يا حضرات القضاة** وقد بسطنالها أسانيدنا التى بسطناها لكم اليوم وقد بسطها المتهم بالأمس كما سيبسطها اليوم لم تقل انى اطمئن الثروة أو انها مشروعة بل قالت عبارة لا تمسك الا بعنق المتهم .. قالت انها قرينة تقبل اثبات العكس وقد يكون المتهم اشترك فى صفقات أخرى . ما معنى هذا **ياحضرات**

القضاة ؟ لست أفهم منه الا معنى واحدا هو أن المحكمة تريد أن تقول أو كان يهجس بخاطرها عندما قالت هذه العبارة ، انه ليس أمامى دليل قاطعا على انه أخذ هذا المال من هذه الصفقة بالذات ، ولكن يجوز أن يكون أخذه من صفقات أخرى . أى أن معنى هذا هو أن هذه الثروة أتى بها من اشتراك المتهم فى صفقة من الصفقات . والمتهم **ياحضرات القضاة** قال فى التحقيقات – وسيقول الآن – انه لم يشترك فى حياته الا فى هذه الصفقة ولم يعقد عقدا الا هذا العقد الذى عقده . اذن بحسب منطق المحكمة ، يكون قد حصل عليه من هذه الصفقة التى أبرمها والعقد الذى عقده .

انتهيت من الحديث عن الثروة ، وبقى لى الحديث عن الاعترافات التى ذكرها المتهم . والاعتراف هو سيد الأدلة كما يقول رجال القانون . لقد قال هذه الاعترافات ودبجها ببراعة ونطق بها لسانه ، فلست أقولها من عندى ولست أقول له الا ما جاء فى القرآن الكريم « اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا » هو يقول راقبت بنفسى انتاج هذه القنابل وفحصتها واختبرتها أثناء الانتاج بالمصانع . وقال فى قول آخر ناقشت الفنيين وفكوها وضربوها أمامى يعنى شاف المفجرات وطولها وكل حاجة . واتفق فى العقد أن يتولى فحص ما يتم صنعه قبل شحنه ليس هذا فقط بل انه أكمل الاتفاق باتفاق شفوى بأن يتولى هو مراقبة الصنع ، وهذا وفقا لما قاله فى التحقيق ولم يكتف بذلك وكان محبوسا وكان يعمل معارضات فى أمر حبسه وسئل امام رئيس محكمة مصر فى احدى جلسات المعارضة فماذا قال ؟ قال ذهبت الى المصنع وفحصت القنابل واشرفت على صناعتها واعطيت شهادة للمصنع وسافرت الى مصر . كما قال أيضا أمام هذا القاضى انه فحص المائة الف قنبلة فى يومى ١٧ ، ١٨ اغسطس وان هذه المدة تكفينى لهذا الفحص . لأنه رجل خبير هذه اعترافاته فى تحقيقات النيابة وأمام رئيس محكمة مصر فماذا قال أمام محكمة الجنايات لما استجوبته المحكمة ؟ قال انه عندما ذهب الى المصنع أخذ ٦٠٠ قنبلة وفك أجزاءها ومن الغريب **ياحضرات القضاة** انه وهو امام محكمة الجنايات عندما سئل عن قوله انه فك اجزاء القنبلة وطابقها على شروط العقد والمواصفات والرسومات ، فيجيب أنا لا أعرف مواصفات ! أنا ما كتبت فى الشهادة الا من مخى ، ضابط كبير **ياحضرات القضاة** يشغل منصب كبير مفتشى المفرقعات الذى ائتمنه جيشه على استيراد السلاح ، يعطى شهادة للمصنع من غير أن يطلع على مطابقة القنابل للمواصفات والرسومات ؟ كما يقول أيضا فى تحقيقات النيابة انه فى حياته لم ير الا المفجر القصير الذى طوله ١٫٥ سم فكأنه

مقر بأن هذا هو طول المفجر فى حين انه كما بين الرسم غير هذا . هذا هو دفاع المتهم الذى خطه قلمه ونطق به لسانه ، بقى بعد ذلك الحديث عن شهود نفيه . استشهد المتهم **ياحضرات القضاة** بشاهدين كما استشهد بهما فى محكمة الجنايات وهما: البكباشى جمال حلمى الذى كان مرءوسه بالأمس والذى كان رئيس لجنة فحص القنابل والصاغ صلاح نصحى ، واستمعتم الى شهادتيهما فماذا خلص لكم من هاتين الشهادتين ؟ قال جمال حلمى لحضراتكم : ذهبت الى تلك الشركة الصانعة التى سجلت عليها محكمة الجنايات فى حكمها : ان المتهم سهل لها اساءة صنع القنابل عمدا ، هذا الشاهد الذى ذهب الى الشركة فى الوقت الذى كنا نترافع فيه فى الدعوى ، قال الشاهد **ياحضرات القضاة** انه رئى تشكيل لجنة لفحص القنابل للتحقق من مدى صلاحيتها وامكان استخدامها فى الجيش . واذا كان بها عيوب فهو مستعد لاصلاحها . قال لكم كما قال فى محكمة الجنايات انه راى أن لا يشترك فيها ويبقى بعيدا عنها لأنه كان شاهد اثبات للنيابة ضد المتهم واتفق أن يبتعد عن المنطقة وهو شاهد اثبات ولكنه يقول فى التحقيق — وقال بالأمس — انه أشرف على عمل اللجنة ! هذا الموقف لا يمكن أن تقبلوه ولا يقبل أن يبتعد عن عمل اللجنة ويشرف عليها فى الوقت نفسه ، لأن هذين الأمرين متعارضان كل التعارض ، وعهد بها الى صلاح موسى . ماذا أسفرت عنه اللجنة ؟ بالاختصار قال انه تبين لهم أن القنبلة مأمونة العواقب ، لا تنفجر فى اليد . أى ليست بها العيوب التى ظهرت فى الميدان ولم يقل أن اللجنة انتهت من عملها ، وأصدرت قرارا بأنها صالحة لوجوه الانتفاع المطلوبة ، وقال ان هذا متروك لسلاح المشاه الذى يستخدمها وهذا طبيعى ، ما هو وجه الاستشهاد بها ؟ حتى الآن لم يقل الجيش ولا السلاح المختص وهو سلاح المشاة ، ان التأثير الذى تنتجه القنبلة يأتى بالغرض وقد قال لكم بالامس جمال حلمى شاهد نفى المتهم ، انه تبين من تجربة هذه اللجنة انه حتى الصوت الذى ينبعث من هذه القنبلة كان متفاوتا ، فبعضها ضعيف وبعضها أقوى صوتا . حتى الصوت اختلف فيه كما اختلفت فيه المتفجرات وأثرها . فأية قنبلة هذه **ياحضرات القضاة** ؟ اذا كان الصوت لايحدث فما قيمتها ؟ وحسبى من أقوال شاهدى النفى ماقالاه لحضراتكم من أن الجيش لايزال مترددا فى استخدام هذه القنبلة .. وحسبى ما قاله جمال حلمى شاهد النفى الاول حينما سألتموه هل لو كنت فى موقف المتهم كنت فعلت ما فعل ؟ فقال بعد تردد لا .

بهذه الكلمة التى نطق بها الشاهد جمال حلمى انتهى من ناحيـة التدليل على الادعاء المنسوب الى المتهم . هذه هى أقوال شهود الاثبات وهذه هى تقارير اللجان العديدة خمس لجـان أجرت تجاربها على هذه القنبلة . يشترى هذه القنابل بمائة وأربعة وتسعين ألفا من الجنيهات بسعر ١٥ شلنا للقنبلة ، فى الوقت الذى اشترتها فيه سوريا بثلاثة شلنات ! هناك شاهد فى التحقيق هو البكباشى محمد السباع وقد ذكر انه شاهد هذا المصنع الذى ينتج القنبلة ، وان هذه القنبلة لا تساوى أكثر من ٢ شلن .

لم يبق الا كلمة عابرة عن حكم محكمة الجنايات الذى أدان هذا المتهم . **لقد تقدمنا الى المحكمة وقلنا أن مافعله المتهم كان عن عمد وقصـد ليثرى هو وذووه ، ودللنا على هذا العمد بعدة أدلة وأسانيد أخصهـا الثروة** : ولكن محكمة الجنايات رأت غير مارأينا وقالت أن تلك العيوب الفنية التى بالقنبلة والتى تخالف العقد ليست عن عمد من المتهم ، وانما هى نتيجة اهمال . وان الفعل الذى صدر من المتهم لا يعدو أن يكون اهمالا فى فحصه القنابل فحصا كاملا بصفته كبيرا لمفتشى المفرقعات وأخذته بعقوبة الاهمال ، هذا هو ما حكمت به محكمة الجنايات . فاذا رأيتم خلاف ما نرى ونفس ما رات محكمة الجنايات من ان ما فعله المتهم كان نتيجة اهماله ، فالنتيجة عندى سواء ، وأطلب أقصى العقوبة الموجودة فى أمر تشكيل المحكمة ، لأن الاهمال فى فحص السلاح الذى يستخدمه جيش اثناء الحرب ، لا يمكن أن يسمى الا الخيانة العظمى لا سيما اذا كان الخائن ضابطا كبيرا فى الجيش . هذا هو المتهم **ياحضرات القضاة** كضابط وكمواطن ، فى أخلاقه الشخصية وفى عمله الرسمى وفى الأمانة التى اؤتمن عليها . أقدمه اليكم اليوم لتقضوا فيه قضاءكم . وقبـل أن أختتم ، أناشدكم ضمائركم العادلة وأنتم تخلون الى تلك الغرفة التى لم ترعوا فيها الا وجه الله ولم تستلهموا فيها الا عدله ، ولم تكتبوا فيها حكما الا باسمه ، أناشدكم الله باسم الجيش وبأمجاده وباسم الوطن وعزته ، ان تاخذوا المتهم بالشدة التى تتفق مع خيانته والله تعـالى يوفقكم ويلهمكم الصواب دائما .

الرئيس — والآن ترفع الجلسة للاستراحة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة ظهرا) .

(أعيدت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الثلاثين بعـد الظهـر) .

الرئيس ــ (المدعى) فيه حاجة قبل استجواب المتهم ؟

المدعى ــ نعم لى كلمة موجزة .

الرئيس ــ اتفضل .

المدعى ــ ما كان لى ان اتكلم بعد بيان زميلى الذى دلل فيه على ما ارتكبه المتهم ، ولكنى انظر الى الموضوع من زاوية اخرى : هى القضية وعناصرها كما بدت فى اقوال شهود النفى الذين سمعتموهم بالأمس . اما عناصر القضية فيمكن تلخيصها فيما يأتى :

أولا ــ ان القنبلة لم تكن مطابقة للمواصفات المرفقة بالعقد كما شهد شاهدا النفى . فقد شهد جمال حلمى وصلاح نصحى بأن المفجر لم يكن طويلا ، وان المادة المفجرة لم تكن نقية سليمة .

ثانيا ــ ان السعر كان فاحشا فقد اشتريت بـ ١٥ شلنا وستة بنس أى خمسة وسبعون قرشا فى حين أنها لا تتكلف سوى ٣٥ قرشا على الاكثر وفقا لأقوال الشهود وثابت أنها بيعت لسوريا بثلاثة شلنات ولا يمكن أن يقاس هذا بالسعر الذى بيعت به القنبلة الى مصر لقد قاسوا السعر بالتكاليف التى تتكلفه صناعة القنبلة فى مصر محليا ــ والقياس مع الفارق ــ فالمصنع معد بالأدوات والعمال المدربين ، وطبيعى أن تكون تكاليف الانتاج فيه بسيطة .

ثالثا ــ وهو العنصر المهم فى هذه القضية ان المتهم اهمل فى اداء واجبه باعتباره كبير مفتشى المفرقعات فى الجيش المصرى . فالعقد كان منصوصا فيه على أن طلب استلام القنابل يكون بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول يرسل الى لجنة الاستلام فى السفارة المصرية بروما ، ويجب عليها الاستلام فى ظرف عشرة أيام ، وتجرى عليها الاختبارات وفقا للتعليمات . والاختبارات منصوص عليها أيضا فى العقد واسمحوا لى الا اذكرها لحضراتكم . فكان يجب أن تكون هناك لجنة لاجراء الاختبارات باختبار ٥ صناديق من كل دفعة وتستخرج منها ١٠٠ قنبلة وتجرى فكها فكا كاملا لكى تتثبت اللجنة مما اذا كانت قد وضعت بالعناية اللازمة وبالمطابقة للرسومات ثم يعاد تركيبها بمعرفة موظفى الشركة ويؤخذ منها ١٠ قنابل وتقذف لمسافة أكبر من ٢٥ مترا للتثبت من الفعل الذى ينتج عنها ولا يسمح بفك الانفجار الا فى قنبلة واحدة واذا زادت هذه النسبة تعاد التجربة ولا يسمح عندئذ فى هذه التجربة بأى انفجار فاشل ، والا يجب اعادتها للشركة لفحصها واعادة تقديمها للاختبار . فهل هذه الاختبارات عملت ؟ لا !!

رابعـــا – أن المتهم كانت له سمعة ماليـــة رواها لـكم الشهـــود ومنها انه كان يتقاضى أجرا عن تعيين كل عامل ، وعند ترقيته وانه وجد فى كتابة العقد فرحة لزيادة ثروته وقد ظهرت معالم الثروة عليه من سنة ١٩٤٨ اى بعد عمل عقد هذه القنبلة وعلى أى وجه قلبنا الأمر ، نجد أن الفعل الذى ارتكبه المتهم جسيم ، ســواء اكان اهمالا أو عمدا . فالاهمال فى الذخيرة آثاره وخيمة ونتائجه جسيمة . لانه يؤدى الى الموت وكان بودى أن أعرض على حضراتكم أحد الأفلام الأمريكية التى عرضتها ادارة الشئون العامة الأمريكية وهى تبين مدى ما يترتب على الاهمال فى مسألة الذخيرة ، ولكن للاسف لم أتمكن من استحضار الفيلم واكتفى بذكر موضوع الفيلم وهو انه فى أحد مصانع الذخيرة كانت صفوف القنابل تمد أمام العاملات لتملأ . فغفلت احداهن دقيقة فكانت النتيجة ان مرت من امامها قنبلة فلم تملأ ، واستمر العمل الى أن انتهى وحدث ان استلم هذه القنبلة أحد الجنود وعين فى داورية للهجوم على موقع يابانى وكان هو دليل فرقته فأطلق هذه القنبلة ولكنها لم تنفجر واستتبع هذا فشل الهجوم ، ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد بل قام اليابانيون بهجوم مضاد ونجح هذا الهجوم المضاد وأبيد أفراد الفرقة ! فالاهمال مهما صغر ولو كان بسيطا الا أن نتائجه جسيمة وخيمة ولا تغتفر . ان المتهم باع بلاده وجيشه واخوانه فى سبيل امرأة سمعتم قصتها بالأمس !

الرئيس – كبير مفتشى المفرقعات ؟

المتهم – افندم .

الرئيس – صحيح انت كنت كبير مفتشى المفرقعات ؟

المتهم – أيوه يا افندم ..

الرئيس – اسم على مسمى أو على غير مسمى ؟!

المتهم – اسم على مسمى يا افندم

الرئيس – انت رحت الميدان فى وقت الحرب ؟

المتهم – لا يا افندم .

الرئيس – اخذت نيشان ؟

المتهم – أخذت نوط الجدارة يافندم .

الرئيس – أخذت النيشان ليه ؟

المتهم – أنا مدتهوش لنفسى يا افندم .

الرئيس ـ أخذت نوط الجدارة بحق ؟

المتهم ـ فى نظرى بحق يا افندم .

الرئيس ـ بحق ؟

المتهم ـ أيوه يا افندم .

الرئيس ـ كام عامل من بلدكم فى الذخيرة ؟

المتهم ـ ما اعرفش يا افندم انا عمرى ما عديت .

الرئيس ـ كان اتجاهك انك تعين من بلدك فى المصنع ؟

المتهم ـ ده مش اتجاهى .

الرئيس ـ أمال اتجاه الجيش ؟

المتهم ـ أيوه يا افندم خدمة للذخيرة .

الرئيس ـ هم أهل بلدكم خبراء فى الذخيرة ؟

المتهم ـ لا يا افندم انا عملت مدرسة صغيرة يدرس فيها المتقدمون سنة او نصف سنة على حسب الاستعداد .

الرئيس ـ ماكانش حد بيتقدم الا أهل بلدكم ؟

المتهم ـ كل اللى يتقدم وصالح كنا بناخده .

الرئيس ـ وماحدش كان بيصلح الا أهل بلدكم ؟

المتهم ـ لا يا فندم احنا كنا بناخد اللى بيتقدموا وفى كل مصنع نجد الأب والابن والأخ .

الرئيس ـ بيورثوا المهنة عن أهاليهم انت ورثت المهنة عن حد ؟

المتهم ـ لا يا افندم انا درستها واخذت فيها شهادة (س ٠ أ ٠ و) .

الرئيس ـ واللى جولك من أهل بلدك علمتهم ؟

المتهم ـ لا يا افندم .

الرئيس ـ بعثت لجنة الميدان علشان تشوف الذخيرة الفاسدة ؟

المتهم ـ دى سحبت ولنا مفتش مفرقعات موجود باستمرار هو البكباشى جمال حلمى .

الرئيس ـ الراجل الطيب حسين بتاع امبارح كان هناك ؟

المتهم ـ ايوه يا افندم .

الرئيس ـ ايه رأيك فيه ؟

المتهم ـ كويس جدا .

الرئيس ــ شفته لما عيط أمام المحكمة امبارح وهو بيشهد ؟
المتهم ــ شفته .
الرئيس ــ كان بيعيط ليه ؟
المتهم ــ علشان ذكرى المعارك .
الرئيس ــ موقع اسحاق بيرون حصل فيه ايه ؟
المتهم ــ ارتدوا .
الرئيس ــ كانت العساكر بترضى تاخد القنابل ؟
المتهم ــ لأ . لأن القنابل القديمة أوجدت سمعة مش كويسة للقنابل اليدوية وكانت العساكر تفضل تخش المعركة بدونها .
الرئيس ــ انت تثق فى كلام هذا الشاهد ؟
المتهم ــ أيوه أثق فيه ده من بلدى وتلميذى .
الرئيس ــ يعنى راجل ميكدبش ؟
المتهم ــ لأ .
الرئيس ــ امال بيحتقرك ليه دلوقت ؟
المتهم ــ من الاشاعات يا افندم .
الرئيس ــ انت سمعت سؤال محاميك له ؟
المتهم ــ أيوه يا افندم هو قال لما يتحكم ببراءة المتهم تحترمه ؟ فقال لا أحترمه .
الرئيس ــ يعنى هو مؤمن باحتقاره ليك ؟
المتهم ــ من الاشاعات يا افندم والجرايد شنعت عليه كثير .
الرئيس ــ انت كنت مطمئن للقنابل الفاسدة ؟
المتهم ــ يا افندم دى مش فاسدة وموجود منها للآن ٢٤٠ الف تقدروا تجربوها والله دى مكسب للجيش .
الرئيس ــ وعلشان كده موجود منها ٢٤٠ الف من ٢٥٠ الف ليه ماستعملتوهاش فى الميدان ؟
المتهم ــ لأنها وصلت متأخرة .
الرئيس ــ ولغاية دلوقت مستخدموهاش ليه ؟
المتهم ــ من الاشاعات اللى حولها يا افندم .
الرئيس ــ وهو الجيش بيتأثر بالاشاعات ؟
المتهم ــ لا مش ممكن يا افندم .
الرئيس ــ اذا فيه أصل للموضوع ولابد من اختبارات وتجارب ؟
المتهم ــ أيوه .
الرئيس ــ يعنى لما يقولوا ان الطلقة ٣٠٣ فاسدة يقوم الجيش ياخد كلامه حجة مسلمة ؟

المتهم ـ لا يا افندم .

الرئيس ـ يعنى لابد من اختبارات وتجارب قبل ما يبطلوا استعمالها ؟

المتهم ـ أيوه يا افندم .

الرئيس ـ اذا فيه أصل للموضوع مش مسألة اشاعات ، طيب كنت تعرف الشركة دى قبل كده ؟

المتهم ـ لا يا افندم معرفهاش .

الرئيس ـ عارف ان الشركة دى كانت رايحة تفلس ؟

المتهم ـ لا ما اعرفش .

الرئيس ـ تعرف ان الصفقة دى أنقذت الشركة دى من الافلاس ؟

المتهم ـ لا يا أفندم واحنا لما رحنا الشركة كانت بتقوم بصناعة ٥ ملايين قنبلة للجيش الايطالى .

الرئيس ـ مسمعتش ان سوريا اشترت القنبلة دى بثلاثة شلن ؟

المتهم ـ لا يا افندم واول مرة وشرفك يا سعادة الرئيس اسمع الكلام ده امبارح .

الرئيس ـ مسمعناش ليه عن ذخيرة فاسدة فى اسرائيل وسوريا ولبنان اشمعنى عندنا تستنتج من كده ايه ؟

المتهم ـ فيه أسباب كثيرة واعتبارات ..

الرئيس ـ الأسباب دى طبعا منها ان اللى اشتروا كانوا مواطنين صالحين ؟

المتهم ـ ده اعتبار وفيه غيره ..

الرئيس ـ انت كنت مواطن صالح ؟

المتهم ـ أيوه يا سيادة الرئيس .

الرئيس ـ كنت مطمئن للشركة تمام الاطمئنان ؟

المتهم ـ أيوه لما شفت القنبلة ورحت انا وزميلى وفكوها أمامى وفحصناها وأجرينا عليها عدة تجارب .

الرئيس ـ وبعدين يعتوا على كيفهم بدون مراجعة ؟

المتهم ـ انا عمرى ما عملت كده انا مظلوم والله دى حاجة مدبرة .

الرئيس ـ انت ماتقدرش تحكم على نفسك سيب الحكم لنا .

المتهم ـ بس اقول انا ليه مظلوم .

الرئيس ـ ان كان عندك حاجة خلى الدفاع بتاعك يقولها فى المرافعة .

المتهم ـ طيب يا افندم .

الرئيس ـ وكنت مطمئن للشركة ؟

المتهم ـ أيوه اطمأنيت لما شفت الانتاج .

الرئيس ــ وعملت العقد ؟
المتهم ــ جانى امر اعمله فعملته .
الرئيس ــ وكنت موافق ؟
المتهم ــ احنا مكناش لقيين فى الوقت ده .
الرئيس ــ يعنى ماكنتش موافق والا ايه ؟
المتهم ــ انا لما شفت المصنع وافقت .
الرئيس ــ وقمت بالواجب اللى عليك بعد كده وفتشت عليها ؟
المتهم ــ انا فتشت على الـ ١٠٠ ألف الأولى وبس .
الرئيس ــ والـ ١٥٠ الف الثانيين ؟
المتهم ــ معرفش حاجة عنها اطلاقا وانا مش مسئول .
الرئيس ــ أمال مين المسئول ؟
المتهم ــ الوزارة .
الرئيس ــ انت مسئول عن تنفيذ العقد والا لأ انت مش مسئول عن الناحية الفنية ، هل لما كنت مشغول بالست جنات الخلد فكرت تبعت لجنة تانيـــة ؟
المتهم ــ الوزارة يا افندم هى اللى كانت بتبعت .
الرئيس ــ انت راجل ذو سلطة وسطوة والمسئول الأول عن الذخيرة . طلبت انك تبعت حد وقالوا لك لا ، والا بس تبعت اهل بلدكم يتفسحوا فى أوروبا ! حد عارضك فى ارسال لجنة ؟
المتهم ــ أيوه يا افندم الامدادات والتموين ووكيل الوزارة كانوا ابعدونى ، ولما رجعت من أوروبا فى ١٨ اغسطس سنة ١٩٤٨ عملت تقرير بارسال لجنـــة .
الرئيس ــ انت طلبت ارسال لجنة لتسليم القنابل هناك ؟
المتهم ــ انا فوجئت بورودها يا افندم .
الرئيس ــ قبل ما تسافر من هناك طلبت حد يشرف على العملية ؟
المتهم ــ طلبت فى تقارير ثابتة .
الرئيس ــ شكلت لجنة لاستلام القنابل ؟
المتهم ــ أيوه .
الرئيس ــ علشان تستلم الصناديق ؟
المتهم ــ لا يا افندم .
الرئيس ــ يعنى عملت اختبارات وتجارب ؟ شاهد النفى بتاعك قال انه استلم صناديق وبس ؟
المتهم ــ وشرفك يا سيدى الرئيس اللجنة عملت تجارب .

الرئيس ـ لجنة مين ؟

المتهم ـ اللجنة المكونة من احمد ثابت وجمال حلمى وفؤاد بقطر .

الرئيس ـ جمال حلمى قال ان الاستلام كان من الظاهر يعنى كان بيستلم صناديق مبرشمة ، يعنى انتوا بعتوا تجربوا القنبلة فى العساكر فى الميدان واحنا سألنا جمال حلمى فقال انه مجربهاش هنا ؟

المتهم ـ لا يا افندم جربوها هنا .

الرئيس ـ « موجها الحديث للدفاع » انا سألت الشاهد هذا السؤال امبارح وقلت له ان كان عمل تجربة هنا والا لأ وانت فاكر طبعا جوابه كان ايه ؟

الدفاع ـ ايوه يا افندم فاكر هوه قال استلمنا من الظاهر واللى ثابت فى التقارير عكس كده .

الرئيس ـ انا باستجوب شاهد النفى جمال حلمى وهو كان مرءوس لك واوفدته فى بعثة يعنى راجل موالى لك .

المتهم ـ موالى لعمله يا سيدى الرئيس .

الرئيس ـ يعنى مفيش بينك وبينه حاجة شخصية ؟

المتهم ـ لأ .

الرئيس ـ تفتكر لما تسرق واحدة ست من جوزها قريبك ، وهى كمان قريبتك تبقى دى اخلاق . دى مش تبين انك تقدر تعمل اى شىء تانى ، ويظهر انك مكتفتش بكده ، سرقت جيشك ! كمان قنبلة بتتباع بسعر ١٥ قرش اشتريتها بسعر ٧٥ قرش ليه ؟

المتهم ـ العرض اللى جانى من مصر كان عن طريق واحد وسيط اسمه حسين سعد وكان بـ ١٦ شلن .

الرئيس ـ وحضرتك كبير المفتشين ثمنتها ؟

المتهم ـ انا خفضت السعر يا افندم وقلت بلاش الوسيط ، وبعد ما كانت بـ ١٦ شلن اصبحت بـ ١٥ شلن و ٦ بنسات للربع مليون و ١٥ شلن للنصف مليون و ١٤ شلن ونصف للـ ٣/٤ مليون و ١٤ شلن للمليون قنبلة وكان العرض مقدم ٢ مليون قنبلة بسعر ١٦ شلن .

الرئيس ـ والعقد اتنفذ طبقا للمواصفات ؟

المتهم ـ الرسالة الأولى المائة ألف اللى كشفت عليها كانت منفذة ، ولكن الشركة بعتت الخمسين الف قنبلة معاها بدون تفتيش .

الرئيس ـ كنت بتعمل ايه فى امريكا ؟

المتهم ـ انا رحت انا وجزارين والساوى وعاكف .

الرئيس ـ سمعت اخبار الحرب فى فلسطين وانت هناك فى امريكا ؟

المتهم ـ سمعت ان الجيش هجم وكنا منتصرين وتقدمنا وبعدين عمل الحظر على الأسلحة علشان يحرموا الجيش من السلاح .

الرئيس ـ اشتريت قبل الحظر القنابل دى ؟

المتهم ـ ايوه قبل الحظر بيوم أو اثنين .

الرئيس ـ طيب وليه اشتريت بثمن مرتفع وانت خبير ؟

المتهم ـ أنا خفضت هذ السعر اللى جالى من مصر يا افندم .

الرئيس ـ تقدر تثمنها ؟

المتهم ـ ما اقدرش .

الرئيس ـ ليه مش فنى ؟

المتهم ـ انا فنى فى الذخائر مش فى الثمن وعلشان يطلع الثمن مضبوط ، لابد من لجنة من ستة خبراء مع بعض ، منهم واحد استاذ معادن علشان يعرف المعادن اللى فيها ونسبتها وسعرها ، وكيماوى علشان يقدر ثمن المواد الكيماويه وهكذا .

الرئيس ـ تعرف عبد الستار عبد الله ؟

المتهم ـ أيوه اعرفه .

الرئيس ـ قريبك ؟

المتهم ـ أيوه .

الرئيس ـ كان متجوز مين ؟

المتهم ـ الست جنات .

الرئيس ـ فين هى دلوقت ؟

المتهم ـ زوجتى .. وطلقها وانا فى المعتقل قعدت تسعة أشهر ونصف وشنع بها وكتب فى الجمهور المصرى وكان بيعاملها معاملة من أقسى ما يمكن .

الرئيس ـ وانت رفقت بحالها ؟

المتهم ـ دى قريبتى يا افندم .. بنت خالتى .

الرئيس ـ عبد الستار مين بعته بعثة للخارج ؟

المتهم ـ انا رشحته .

الرئيس ـ والبعثة كان مدتها قد ايه ؟

المتهم ـ البعثة كانت له ولغيره ٣ أشهر .

الرئيس ـ وقعد كام شهر ؟

المتهم ـ ١٥ شهرا .

الرئيس ـ ليه ؟

المتهم ـ يا أفندم انا قعدت معاه الثلاثة اشهر الأولى ، وبعـــدين رجعت فى

أغسطس وحصل انفجار الجيوشي فى سنة ١٩٤٩ فى ٣٠ ابريل أو أول مايـــو .

الرئيس ــ كان فيه قنابل بتاعتك فى الجيوشي ؟

المتهم ــ ما اعرفش والنيابة بتقول انه كان فيه ١٠ آلاف .

الرئيس ــ حظك سيىء والباقى كام ؟

المتهم ــ حسب تقدير النيابة الباقى بالمخازن ٢٤٠ ألف .

الرئيس ــ قنابل تيجى وتستخدم علشان انت كبير مفتشى المفرقعات يعنى عمات الصفقة وما استخدمتش ؟!

المتهم ــ يا افندم القنابل القديمة بتاعت الصحراء خسرت سمعتها .

الرئيس ــ من المسئول عن كده ؟

المتهم ــ مش انا .. انا كنت فى الخارج وهما كانوا بيلموها من حوش عيسى وبنى غازى وكنا احتجينا عليها ، ولكنهم كانوا بيسلموها للوحدات رأسا وانا سافرت يوم ٨ مايو سنة ١٩٤٨ قبل حملة فلسطين ومارجعتش الا فى أغسطس ، ثم سافرت فى ديسمبر وانا ما اعرفتش بدخول مصر الحرب الا يوم ١٥ مايو بالليل فى لندن .

الرئيس ــ ما رحتش تشوف الضحايا فى الميدان يمكن وطنيتك تتحمس شوية؟

المتهم ــ يا افندم انا كنت باشتغل طول الليل والنهار لتزويد الجيش بالذخائر .

الرئيس ــ الذخائر الايطالية ؟



عبد الغفار عثمان يجيب على بعض النقاط

المتهم ـ جه يا افندم من ايطاليا ذخائر فاسـدة مستخرجة من البحار على الباخرة فرانشكا ، وكتبت عنها تقارير غير التقـارير اللى كتبتها عن الذخيرة الفاسدة اللى بيلموها من الصحراء . لقد كتبت فيها مالا يقل عن ٢٠ تقريرا .

الرئيس ـ والقنابل الايطالية بتاعتك كتبت عنها تقارير ؟

المتهم ـ يا افندم دى كويسة وسيادتكم واعضاء المحكمة ناس عسكريين والقنبلة موجودة وممكن تجربوها .

الرئيس ـ نجربها فيك ؟ احنا ما جربناها .. اضطهدت سنة ١٩٤٩ بعـد عودتك ؟

المتهم ـ أيوه لانى لقيت ذخائر فاسدة حوالى ٤٠٠ طن فى الجيوشى فكتبت تقرير وقلت لابد من اعدامها فورا .

الرئيس ـ ماكنتش قاعد كل يوم فى مكتب صلاح صبرى ؟

المتهم ـ لما كانوا بيبعتولى علشان أقابل الوزير أو وكيل الوزارة أو الامدادات والتموين ماكنتش اروح من نفسى أبدا .

الرئيس ـ كنت متجوز واحدة انجليزية والا لسه متجوزها ؟

المتهم ـ لسه متجوزها .

الرئيس ـ كانت بتشتغل فى السفارة الانجليزية ؟

المتهم ـ لا يا افندم ولكن كانت بتشتغل فى قسم الامدادات والتعويضات تبع رياسة الجيش الانجليزى .

الرئيس ـ ماتعرفش فى شغل البيت الست دى ؟

المتهم ـ لا يا افندم .

الرئيس ـ انت فقير ؟

المتهم ـ لا يا افندم .

الرئيس ـ امال شغلتها ليه ؟

المتهم ـ هى اشتغلت لوحدها .

الرئيس ـ مالكش سلطة عليها ؟!

المتهم ـ فى الناحية دى لا ماليش سلطة عليها .

الرئيس ـ ليه مش راجل ؟

المتهم ـ راجل يا افندم .

الرئيس ـ كانت مخلصة للجيش الانجليزى وطبعا انعديت منها ؟

المتهم ــ انا راجل وطنى من يومى لغاية دلوقت .

الرئيس ــ ماكانش لك سلطة عليها ؟

المتهم ــ أنا مستعد أطلقها فورا اذا كان ده يبسط هيئة المحكمة .

الرئيس ــ ماحدش حينبسط الا الست جنات .. هى اللى حتفرح ؟

المتهم ــ لو أعرف انها ضد بلدى فى حاجة أنا كنت قتلتها .. أنا راجل فلاح يا سيادة الرئيس .

الرئيس ــ جالها عربية صحيح ؟

المتهم ــ أيوه يا افندم اشترتها وانا فى الخارج .

الرئيس ــ اشتراها ادمون جهلان ؟

المتهم ــ لا يا افندم .

الرئيس ــ هى بتعرف تسوق عربية ؟

المتهم ــ ايــوه .

الرئيس ــ اشتغلت مع الجيش الانجليزى فى الحرب ؟

المتهم ــ ايوه يا افندم .

الرئيس ــ كانت بتسوق لورى ؟

المتهم ــ لا يا افندم دى كانت بتعمل فى مكتب الامدادات والتعويضات فى جاردن سيتى .

الرئيس ــ كانت بتسوق عربية ؟

المتهم ــ لا مابتسوقش حاجة ، دى فى مكتب .

الرئيس ــ بتسوق العربية الجديدة بس ؟

المتهم ــ أيــوه .

الرئيس ــ المطيعى قال ان جهلان اللى جاب لكم العربية دى ، هى تعرفه ؟

المتهم ــ صلاح صبرى لما كنت أسافر كان يكلمها يشوف عاوزة حاجة وهى دفعت ثمن العربية بشيك من شيكاتها .

الرئيس ــ كنت مستشار ؟

المتهم ــ مستشار ايه يا افندم .

الرئيس ــ مستشار عند جهات عليا ؟

المتهم ــ مستشار ايه ؟

الرئيس ــ للخاصة فى المتحف الحربى الملكى .

المتهم ـ ابدا يا افندم كان عطا وحيدر يقولوا لى روح السراى .. أروح . وكان ده فى سنة ١٩٣٨ ، سنة ١٩٣٩ وكان خيرى باشا يقول لى روح .. أروح أشوف المأموريات اللى بيكلفونى بيها . واثنـــاء الحرب كانوا بيهادوا الملك بقنابل أروح أشوفها وأفرغها .

الرئيس ـ الألمان اللى كانوا بيهادوه ؟

المتهم ـ ما اعرفش والله .

الرئيس ـ كنت عايز تبقى نائب او شيخ زى ما قلت لعبد الستار ؟

المتهم ـ دا راجل موتور يا افندم ما تصدقوش .

الرئيس ـ ليه دى تليق عليك تمام ، لأن فيك الصفات المناسبة ؟

المتهم ـ يا افندم ده راجل موتور .

الرئيس ـ الستات جابوا ثروتهم منين ؟

المتهم ـ الانجليزية ما اعرفش عنها حاجة أبدا ولا اتدخل فى شئونها الدينية أو المالية ولا شغلها .

الرئيس ـ أمال بتتدخل فى ايه ؟

المتهم ـ فى الأدب والاحترام والمعاملة الكويسة .

الرئيس ـ بس .. دى لا بتشتغل فى البيت ولا لك سلطة عليها ولا على عملها ولا على دينها يبقى علاقتك بها ايه ؟ ناقص ايه ؟ طيب دى جابت ثروتها من مكتب التعويضات ؟

المتهم ـ لا يا افندم دى جابت ثروتها معاها لما جت هى وأمها وأختها وخالتها .

الرئيس ـ ومتجوزين مصريين دول كمان ؟

المتهم ـ لا يا افندم .

الرئيس ـ بس أنت ألفتك ؟

المتهم ـ أبدا يا أفندم .

الرئيس ـ اتجوزتها فين ؟

المتهم ـ فى المحكمة الشرعية العليا .

الرئيس ـ وعرفتها فين ؟

المتهم ـ هناك فى انجلترا والعائلة بتاعتها جت معاها .

الرئيس ـ انت اللى أقنعتهم ان مصر كويسة وجبتهم معاك ؟

المتهم ـ لا هى اللى جت وجابت أهلها معاها واقاموا فى البيت وكنت أعطيها ٣٠ جنيه فى الشهر .

الرئيس ـ ليه اتجوزت وانت رتبتك ايه ؟

المتهم ـ وأنا يوزباشى .

الرئيس ـ كان بيفضل ايه من مرتبك لما بتدفع ٣٠ جنيه ؟

المتهم ـ وأنا يوزباشى كنت بادفع ١٠ جنيه وكنت بادفع حسب مرتبى ورتبتى ودلوقت بادفع ٣٠ جنيه .

الرئيس ـ انت ساكن بتسعة وعشرين جنيه وانت قائمقام ؟

المتهم ـ احنا ساكنين كلنا سوى .

الرئيس ـ ما بيشتغلوش دول رخرين فى مكتب المبيعات ؟

المتهم ـ دول عواجيز وهى اللى بتشتغل بس .

الرئيس ـ وهم راقدين لك فى البيت ؟

المتهم ـ أيوه هى اللى بتشتغل بس .

الرئيس ـ ايه حكاية القنابل باخلاص لله والوطن قولها لنا بصراحة ؟

المتهم ـ والله أنا مظلوم ، وشرفك مظلوم .

الرئيس ـ واللى ماتوا فى الميدان مظلومين ؟

المتهم ـ مظلومين والله .. الأسلحة كانت فاسدة وياما كتبت تقارير وبعثت للسراى ، اسألوا فؤاد بقطر وعبد الحميد صادق .

الرئيس ـ والقنابل اليدوية صالحة ؟

المتهم ـ والله العظيم صالحة وقادر ربنا يسخطنى ان ما كنتش صالحة ومكسب للجيش ..

الرئيس ـ الجيش الانجليزى ..

المتهم ـ الجيش المصرى يا أفندم .

الرئيس ـ أصحاب المصانع اشتكوك ؟

المتهم ـ أنا ما أعرفش اصحاب المصانع .

الرئيس ـ همه اشتكوك صحيح ؟

المتهم ـ والله انا مظلوم دى اشاعات كلها حول اسمى وحولى .

الرئيس ـ امال الـ ٣٧ ألف جنيه جم منين ؟

المتهم ـ انا ماعنديش ٣٧ ألف جنيه .

الرئيس ـ عند الستات ؟

المتهم ـ الست الانجليزية مش باتدخل فى شئونها المالية وكان عندها بيوت هى وأهلها وباعوا كل البيوت وجم مصر .

الرئيس ـ وماحستش انها تبيعهم الا سنة ٤٨ ، ٤٩ ؟

المتهم ـ اسألها حضرتك كانت عوايدهم كده .

الرئيس ـ والست جنات الخلد باعت ايه ؟

المتهم ـ باعت ٤ فدادين .

الرئيس ـ باعتهم امتى ؟

المتهم ـ سنة ٤٦ ـ ٤٧ .

الرئيس ـ باعتهم بسبعة آلاف جنيه ؟

المتهم ـ لا حوالى ٥ آلاف جنيه .

الرئيس ـ وارض كمان ؟

المتهم ـ وارض زراعية . . عندها دوارين . واحد من اخوها وواحد من أبوها.

الرئيس ـ امال كانت ساكنة باثنين جنيه ليه ؟

المتهم ـ كانت قاصر .

الرئيس ـ اتجوزت عبد الستار وهى قاصر ؟

المتهم ـ ايوه كان سنها ١٦ سنة .

الرئيس ـ وكانت قاصر لغاية ما اتجوزتها ؟

المتهم ـ والله يا سيدى الرئيس انا مظلوم .

الرئيس ـ لغاية سنة ١٩٤٨ كانت ساكنة باتنين جنيه ؟

المتهم ـ كانت ساكنة باتنين جنيه لما كانت فى شارع مراسينة .

الرئيس ـ امال كانت ساكنة فين سنة ٤٨ ؟

المتهم ـ فى شارع المنيرة نمرة ٣٣ .

الرئيس ـ وقبل كده كانت ساكنة فين ؟

المتهم ـ فى شارع مارسينة فى السيدة .

الرئيس ـ كانت ساكنة بأربعة جنيه وهى فى السيدة ؟

المتهم ـ لا فى السيدة باتنين جنيه .

الرئيس ـ ازاى ساكنة باتنين جنيه سيده عندها ثروة بالشكل ده تسكن باتنين جنيه ؟!

المتهم ـ حسب حالة زوجها .

الرئيس ـ طيب الست الانجليزية كنت بتدفع لها ١٠ بس وساكنة فى سكن كويس لأن عندها فلوس زى ما بتقول ؟

المتهم ـ هى كان لها مال عند العمدة .

الرئيس ـ والعمدة كان واكلها مش راضى يديها فلوس ؟

المتهم ـ لا كان بيحوش لها علشان كان فيه مجلس حسبى وهو القيم عليها .

الرئيس ـ يعنى العمدة سلمها المبلغ بعد كده الخاص بها ؟

المتهم ـ أيوه .

الرئيس ـ كام الف جنيه ؟

المتهم ـ ١٠٠٠ جنيه وزوجها اعترف بكده .

الرئيس ـ هو ده كل المبلغ اللى سلم لها ؟

المتهم ـ ألف جنبه بس ولما أخوها مات سنة ١٩٤٠ العمدة سلمها المبلغ سنة ١٩٤٨ .

الرئيس ـ وده حساب كام سنة ؟

المتهم ـ حساب ٢١ سنة .

الرئيس ـ يعنى الـ ١٠٠٠ جنيه دول ايجار ؟

المتهم ـ الايجار معرفوش .

الرئيس ـ وازاى مجابتش الأرض غير ألف جنيه فى مدة ٢١ سنة ؟

المتهم ـ اسأل العمدة .

الرئيس ـ يعنى كان واكلها ؟

المتهم ـ والله ما اعرفش .

الرئيس ـ العمدة ده سرك الأمين ؟

المتهم ـ والله ما باختلط به .. ده ابن خالتى .

الرئيس ـ بعد ما اشتريت القنبلة سافرت بعدها بأد ايه ومضيت العقد ؟

المتهم ـ سافرت يوم ٢٨ يونية أمريكا .

الرئيس ـ هو انت مضيت العقد فى يونية ؟

المتهم ـ مضيته فى أوائل يونية وسافرت بلاد كثيرة قبل أمريكا .

الرئيس ـ يعنى كنت استلمت فى الأول الفاتورة ؟

المتهم ـ وانا راجع استلمتها .

الدفاع ـ أقدم لهيئة المحكمة بيانا عن تنقلات المتهم :

(وهنا قدم حضرته بيانا خاصـــا بتنقلات المتهم وسلمه لحضرة الرئيس) .

الرئيس ـ (بعد قراءة بعض ما فى البيان) ياه ده انت لفيت لف !!

المتهم ـ بأوامر يا افندم .. كانوا بيحركونى زى الشطرنج يعنى حا الف من نفسى .

الرئيس ـ وكنت بتحرك عبد الستار معاك « ثم استأنف حضرة الرئيس قراءة بعض تنقلات المتهم الموجودة فى البيان » **ايه ده كله .. طبعا ماكنتش** بتحس بالحاجات اللى كانت بتجرى هنا كلها (**ثم قرأ باقى ما فى البيان**)

المتهم ـ الأوامر كانت كده .

الرئيس ـ وما قدرتش تجيب بعد اللف ده كله غير الأسلحة الفاسدة دى ؟

المتهم ـ ودى كمان ماكنتش حاجيبها .

الرئيس ـ كنت بتاخد بدل سفر كام ؟

المتهم ـ ٥ جنيه فى اوروبا .

الرئيس ـ وفى أمريكا ؟

المتهم ـ ٣٨ دولار يعنى ٨ جنيه مصرى .

الرئيس ـ وفرت من بدل السفر ده كثير ؟

المتهم ـ ايوه .

الرئيس ـ كام ألف جنيه وفرتها ؟

المتهم ـ ٨٠٠ جنيه .

الرئيس ـ الـ ٨٠٠ جنيه دول اللى اشتريت بهم العربية الفخمة ؟

المتهم ـ انا ما اشتريتش العربية .

الرئيس ـ ليه ماكانش لك سلطة ؟

المتهم ـ أبدا عمرى .

الرئيس ـ والصول لما كان بيسافر كان بياخد كام بدل سفر ؟

المتهم ـ ما اعرفش .

الرئيس ـ مش كان بياخد ٢ جنيه وبعدين عملت تقرير وزودته الى ٤ جنيه زى المدنى ، طبعا طلباتك لازم تجاب فورا علشان حضرتك كبير مفتشى المفرقعات !

المتهم ـ كان الأول المدنى زى عبد الستار ، وده كان خريج الفنون والصنائع بياخد ٤ جنيه والصول ٢ جنيه فتظلم الصولات ورفعت أمرهم الى المختصين فوافقوا على ٤ جنيه لهم فى اليوم .

الرئيس ـ يعنى لما كنت بتروح بعثة فى أمريكا ماكانش حد بياخد بدل سفر زيك ؟

المتهم ـ كلهم يا افندم كانوا بياخدوا زيى .

الرئيس ـ كان راسك براس عاكف ؟

المتهم ـ لا هو كان أقوى منى .

الرئيس ـ وكان بياخد بدل سفر أكبر منك ؟
المتهم ـ ما اعرفش والله يا افندم .
الرئيس ـ فيه رحلات تانية رحتها غير دى ؟
المتهم ـ لا يا افندم .
الرئيس ـ والذخيرة استخدمت دون التفتيش عليها ؟
المتهم ـ الـ ١٠٠ ألف فتش عليها وأؤكد لحضراتكم انها أحسن ما يمكن .
الرئيس ـ أيوه فتش عليها من الظاهر .. يعنى فكيت الـ ١٠٠ ألف كلها ؟
المتهم ـ أيوه وربما حصل اختلاف .
الرئيس ـ وازاى تعرف ان فيه اختلاف ؟
المتهم ـ كانوا فى أيام الحرب المصانع يبعتوها فى صناديق مقفولة مكتوب عليها « مكرونة » .
الرئيس ـ وطلعت مكرونة فعلا ؟
قائد الأسراب حسن ابراهيم ـ ماكانش فيه مراكب لشركة شارتارد ؟
المتهم ـ ما اعرفش .
الرئيس ـ انت كنت صديق لصلاح صبرى ؟
المتهم ـ كان صديق عمل .
الرئيس ـ صديق عمل ازاى امال بس كان مهتم بالست فى غيابك ؟.. يعنى فيه صداقة عائلية ؟
المتهم ـ عمرى ما رحت بيته .
الرئيس ـ لما جت له الاذونات ما قالكش ؟
المتهم ـ ماقاليش .
الرئيس ـ ليه ؟
المتهم ـ لأنهم ماكانوش عاوزينى اروح .
الرئيس ـ والناس اللى جم من أوروبا وأخذوا أحسن النياشين العسكرية كانوا بيعملوا ايه ؟
المتهم ـ زى مين ؟
الرئيس ـ أمثالك وأثناء العمليات كان فيه ضباط موجودين فى أوروبا والا لا ؟
المتهم ـ من عندى مافيش حد .
الرئيس ـ بس انت اللى كنت لوحدك ؟
المتهم ـ اقول لسيادتك حكاية السفر دى .. ناداني فى يوم من الأيام الفريق محمد حيدر وقال لى اسمع روح للساوى وكيل وزارة الحربية لأنه مسافر فى بعثة مع ضباط الطيران فقابله علشان انا عاوز أبعثك معاه . فرحت للساوى وقال لى بعد كده استعد للسفر ، وبعدين رحنا يوم ٨ مايو

روما وهو كان له اتصال فكان قره‌قول شرف مستنى فى الطيران ، وبعدين رحنا مصنع جوليدينى فقعدنا هناك . فى اثناء هذه الفــترة لاحظت ان فيه صنف ذخيرة عمرها ما بعثت لنا الا أقل من ميزانيتنا منها وهى ذخيرة ٣٠٣ فكان عندنا عجز فلما شفت انهم بيعملوا الـ ٣٠٣ قلت طيب عاوزين منها .

الرئيس ـ وهى دى ماكانتش بتضرب فى الميدان ؟

المتهم ـ أيوه دى بتاعت عباس حليم بتاعت أســبانيا وماكنتش بتضرب فى الميـــدان .

الرئيس ـ اشمعنى دى موافق انها ماكانتش بتضرب فى الميدان ؟

المتهم ـ ده انا بلغت النيابة عنها وكتبت عنها تقارير وبلغت ديوان المحاسبة والوزارة .

الرئيس ـ طبعا ٣٠٣ دى مهمة جدا ؟

المتهم ـ دى اهم طلقة .

الرئيس ـ ماكنتش بتضرب ؟

المتهم ـ دى اعدمت فى انجلترا سنة ١٩٢٨ .

الرئيس ـ جت من ايطاليا ؟

المتهم ـ لا من اسبانيا .. وبلغت عنها كل المصادر .

الرئيس ـ بلغت عنها وانت فى أوروبا ؟

المتهم ـ ولم يؤخذ بكلامى وجابوا واحد اسمه فراى واعدمت مثيــلاتها فى انجلترا سنة ١٩٢٨ . واعطيت تليفونات لجميع الوحدات انهم يسحبوها فلم يؤخذ بكلامى لأنهم دفعوا ثمنها . بعد كده عملنا تجربة فى أسلحة المشاة ولأول طلقة طلع لهب فى وشه وانكسر الظرف نصين وكان موجود سلامة موسى وشديد وفراى فقلت له : هل تسمح بها لبلدك ؟ (وقالها بالانجليزية) .

الرئيس ـ دى أولا كانت فى الميدان ؟

المتهم ـ أيوه .

الرئيس ـ بعد انتهاء الحرب ؟ جت كام طلقة ؟

المتهم ـ جت ١١ مليون طلقة منها ٢ مليون للسعوديين ، ٩ مليون للمصريين .

الرئيس ـ امتى بعد ما رجعت من أوروبا ؟

المتهم ـ وانا فى مصر .

الرئيس ـ يعنى فى يناير .

المتهم ـ التقارير تثبت كل شيء .

الرئيس ـ يعنى بعد انتهاء العمليات .

المتهم ـ اظن جت فى مارس أو ابريل .

الرئيس ـ امال طلبت سحبها من الميدان ازاى .

المتهم ـ علشان متقعدش مع العساكر .

الرئيس ـ يعنى انت معترف انه كان فيه أسلحة فاسدة .

المتهم ـ أيوه مئات الرسائل .

الرئيس ـ ليه مامنعتش الأسلحة الفاسدة .

المتهم ـ كل الحاجات اللى بلغ عنها انا اللى بلغتكم عنها وماجاتش بعد كده .

الرئيس ـ ايه اللى كان فاسد ؟

المتهم ـ ٧٣٠ طن ت . ن . ت .

الرئيس ـ مين اللى جابهم .

المتهم ـ لجنة الاحتياجات .

الرئيس ـ مين اللى كان رئيس لجنة الاحتياجات .

المتهم ـ ابراهيم سعد المسيرى كنا بنفاجأ بـ ١٦ عربية سكة حديد مليانه قنابل ت.ن.ت. فاسدة وجابوا مرة ٤٠٠ طن بارود أسود وشغلت يومها جمال حلمى وقلعته الجزمة ولقينا ان القاعدة بتاعت البارود نترات صوديوم مش نترات بوتاسيوم وكتبنا عنها تقرير .

الرئيس ـ كانت لجنة الاحتياجات هى اللجنة اللى بتجيب الحاجات دى .

المتهم ـ أيوه جابوا الـ ٤٠ فليم اللى ألغيت فى الجيش الانجليزى سنة ١٩٤٠ والغيت فى الجيش المصرى سنة ١٩٤٢ وقالوا لا تستعمل الطابة دى والانجليز عملوا ٢٥٠ وبعدين عدلوها بقت ٢٥٥ .

الرئيس ـ وبلغتهم بكده ؟

المتهم ـ أيوه .

الرئيس ـ وماحدش سأل ؟

المتهم ـ ماحدش سأل واضطهدونى والطلبات الـ ٧٥ قال عنها فؤاد سراج الدين فى مجلس الشيوخ وطعن فينا ولما يئست من الحاجات دى . .

الرئيس ـ سراج الدين كان فى المعارضة وقتها ؟

المتهم ـ لا كانت الوزارة الوفدية اللى هى الأغلبية سنة ١٩٥٠ وبعدين مصطفى مرعى فى مجلس الشيوخ تكلم عنها وقال أنها بتضع العراقيل لعرقلة الجيش المصرى ، وقلت لهم انا بعد كده يا تعدموا الذخيرة دى يا انا اللى حا اعدمها من تلقاء نفسى ، فالحاجات دى خلتهم تكاتفوا ضدى .

الرئيس ـ مين همه ؟

المتهم ـ لجنة الاحتياجات والامدادات والتموين وقلت لأمين رفعت قبل الانفجار بثلاثة عشر شهرا انها ستنفجر .

الرئيس ـ تعتقد انها انفجرت من نفسها والا مدبرة ؟

المتهم ـ يمكن اللى فيها فار .

المدعى ـ انا كنت فى المجلس العسكرى وشفت انا الانفجار حدث لأن الذخيرة الحية انفجرت وامتدت النيران الى الذخيرة الفاسدة . هذه شهادة سلامة يوسف .

الرئيس ـ لما انت عامل نفسك فنى ونشط فى الحاجات اللى بتيجى بواسطة غيرك ، كنت اعمل نشط فى الحاجات اللى انت بتجبها وكنت اعمل عليها تجربة ؟!

المتهم ـ عملت ٢٠ تجربة ، عملت تجربة لما حسن رجب قال بتكدب ، وعملت تجربة امام المواوى وثمانين ضابط من ضباط الجيش ، وقلت لهم أنها حتكدب ٨٠ فى المائة لو كان العسكرى بيستعمل قنبلة قديمة انما دى جديدة .

الرئيس ـ يعنى موافق انها تكدب ؟

المتهم ـ ربما تكون منزوعة .

الرئيس ـ لما كانوا بيعملوا تجارب كانوا مضطرين ؟

المتهم ـ لا .

الرئيس ـ لازمانت اللى بتحارب بنفسك بس ؟

المتهم ـ انا كتبت تقارير للامدادات والتموين علشان تبعث لى ضباط الصف والعساكر ٦ أيام .

الرئيس ـ طيب اتفضل استريح .

الدفاع محتاج لكام ساعة علشان المرافعة ؟

الدفاع ـ ثلاث أو أربع ساعات .

الرئيس ـ طيب يؤجل سماع مرافعة الدفاع الى باكر الساعة العاشرة صباحا .
(ولترفع الجلسة الآن) .

(رفعت الجلسة فى الساعة الواحدة والدقيقة العشرين بعد الظهر) .

الجلسة التاسعة والعشرون

المنعقدة فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والعشرين صباح يوم الخميس ٥ /١١/١٩٥٣ . الموافق ٢٨ صفر سنة ١٣٧٣ ٠

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة ، وعضوية البكباشى أنور السادات ، وقائد الاسراب حسن ابراهيم ، عضوى مجلس قيادة الثورة ٠

وبحضور البكباشى محمد التابعى المدعى العام ، والأستاذ مصطفى الهلباوى ، وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء ٠

لاستمرار النظر فى القضية المتهم فيها القائمقام بالمعاش عبد الغفار عثمان دخل المتهم ومعه الدكتور زهير جرانه (الدفاع) ٠

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة التاسعة والعشرين من جلسات محكمة الثورة ٠٠ الدفاع ٠

الدفاع ـ حضرات القضاة :

ليس أشق على المدافع من أن يتولى مهمته ، وأن يؤدى رسالته، وهو خائف من أن يكون حيل الى التجاوب بينه وبين قضاته ومحاسبيه .

أقول هذا لانى أشعر تماما بأن طبيعة القضية المطروحة على حضراتكم وعلى عدالتكم اليوم ، قضية متصلة بحوادث أدمت القلوب ، ومتصلة بحوادث لقى فيها جيشنا الباسل فى ميدان الوغى والنزال ، ماألبسنا من أجلها جميعا الحداد ! ومتصلة بحوادث ذهب فيها الكثير من شبابنا الغض الذى تعتز به الامة ، وضحية طعنات ماكانت لتنال منه لو أنها سددت اليه مواجهة ٠ ولكنها طعنات تخاطفته من خلالها طعنات غادرة٠ فلم يدر أين العدو ٠٠ أهو العدو الذى ينازله أم الاعداء المتكاثرون من حوله وورائه ٠

أنتم رمز الجيش ٠ وطبيعى ، وازاء ان تكون هذه الجراح التى أصابت الافئدة والقلوب وأدمتها ماثلة أمام ناظريكم ، وقد رأيت بنفسى فى أثناء سماع شهادة شاهد من الذين أتوا أمام حضراتكم مبلغ تأثيركم بما المستمو من

المه وحسرته وحزنه كلما تراءت أمام عينيه هذه المناظر المؤذية التى مرت بنا فى ميدان فلسطين ٠

صدقونى ان هذا الشعور الذى أعرف انكم اعتبرتموه من البشر ومن قضاة البشر ، لابد أن يتملككم ، قد تملكنى يوم عرض على من سنوات أن أتولى الدفاع فى هذه القضية، فتعددت الرسل وتعدد الرفض من جانبى٠ ويعلم هذا عبد الغفار انه حدث منى مرارا٠ ولم يكن ذلك منى مجاراة لرسالة الدفاع ٠ فالدفاع نجدة ، ونجد رسالته الاولى، أن يكون الى جانب المتهم فى الملمات ٠ ولكن كان هذامنى تغليبا للمعــــانى التى تشرفت بذكرها ٠٠ واخيرا طلب الى فى الحاح ، قبل أن أبت فى الرفض نهائيا أن ألقى نظرة على الاوراق ، فاذا مابدا لى خلالها أن هذا الذى يقال أن هو الا هذه الاشاعات المتناثرة بالجو ، والتى تلبد بها الجو وتســمم ٠ بهذا الصدى الواقع ، كنت فى حل من قبولها٠٠ وتوكلت على اللهواطلعت ٠٠ اطلعت وصدقونى انه لم يكن يعدل الشعور الاول الا شعور عميــق بأن أمامى قضية فانية شبيهة بقضية دريفوس بفرنســا ٠ لم يكن الا تناسق الأرواح .. يقابلها ويماثلها تناسق فى الحوادث .. هــذا الذى دمغ بالخيانة ، ويالها من وصمة ، تحالفت أدلة الاثبات عليها حتى قيض الله رجلا لم يكن من البيئـــة العسكرية . بل لم يكن محـــاميا ، بل كان كاتبا ، فضمن المأساة وكتب لها ، واستصرخ الرأى العام ، ونظرت القضية بعد أن كان قد قضى على الرجل ، وانبلجت الحقيقة من ثناياها ٠

واليوم يتقدم اليكم عبد الغفار عثمان بمسألتين . **الأولى :** هى التى فى نظرى لها الصدارة ٠٠ المسألة التى تتعلق بشرفه كمواطن ، وبشرفـــه العسكرى . **والثانية :** هى التى تتصل بثروته . وهــذه سأتناولها فى ايجاز ٠

أما الاولى فلها جل اهتمامى ، واعتقد انها تستحق كل عنايتــكم وهى فى كل هذه المعانى لم تفت على الادعاء ٠٠ لذلك استهل مرافعتى مستصرخا بأسس الفساد التى ثارت عليها ثورتكم ٠٠ باسم هذه المعانى معانى الثورة على الفساد نطلب منكم أن تفصلوا فى هذه الدعوى ٠٠ ٠ واسمحوا لى أن أقول : ان ثورتكم لم تكن ثورة على الفساد فحسب بل على الفساد والظلم ٠٠ باسم هذين المعنيين اشارك الادعاء العــام فى مطالبتكم بأن تكتفوا بأدنى فهم دون أقصاه ؛

باسم الثورة على الفساد والظلم ٠٠ لان الفساد بطبيعته ينطوى عـلى الظلم ٠ ولان الظلم قد يورث الفساد ٠ وانتم هنا مطالبون بتحقيــق

زاوية ٠٠ زاوية يهتم بها تاريخنا ٠٠ زاوية تعتبر الدهليز او الوسيط لما هو أكبر حقيقة من الاسلحة الفاسدة ٠

كيف كان هذا الغدر ؟٠٠ وأين منبت الفساد الحقيقى ؟ من المسئول الاول سياسيا وعسكريا وفنيا ؟

اذا ماستطعتم حضراتكم أن تزيحوا الغطاء عن هذا الغبار المتراكم ، تنفذوا ببصركم وببصيرتكم الى الحقيقة الخفية ، والى المسـئولين ، فأرجوكم اذن باسم الشعب ان تمسكوا بتلابيبهم ٠

مايو سنة ١٩٤٨ ٠٠ تاريخ لايجمل بمصرى ان ينساه ، وانا لا أقول لكم انسوا هذه الدماء ٠٠ فالذكرى تنفع المؤمنين والامة الصالحة ٠٠ الامة التى تنشدالتوفيق والنجاح هى التى تتخذ من محنها التى تصاب بها فى يومها ، عظة وعبرة ودرسا للغداة ٠٠ لكى تنتفع من هذه العبر والدرس يتعين عليها أن لاتنسى ٠٠ ولكن يتعين عليها ان تعرف الحقيقة ومواطنها والا لكانت بذلك قد أضافت الى الفساد ألوانا من الحجب يأمن فيها المفسد ويستظل بها المجرم الحقيقى ٠

مايو سنة ١٩٤٨ ٠٠ تاريخ يمثل تحرك جيش ، كل تقاليده المادية تشهد له بالبسالة ، وتشهد له بأنه لايلجأ الى قوة السلاح الا تدعيما للحق ، أو تثبيتا له ٠ وقد دافع به فى حملة خارج حدوده لينتصر لاخوة له فى الدين ، وفى اللغة ، وفى العنصر ، وليدفع عنهم غدر الغادرين ٠

دفعت به الحكومة ـ وكنت فى هذه الليلة ، وأرجو أن تغفروا لى فى سرد هذه القصة ،وفى بعض ماجرى لى ـ كنت أتناول العشاء مع احد المسئولين يومذاك ، وكان المفروض ان ننتظر بيانا هاما فى الساعة الحادية عشرة مساء ٠ وكلنا كان يعرف هذا البيان الهام ٠٠ سألت هـذا المسئول أمطمئنون انتم الى عدة جيشنا ؟ ٠٠ أمطمئنون أنتم الى أسلحته وذخيرته؟ لاأقصد بهذه الاسلحة وهذه الذخيرة تلك التى قد تكونون قد وفقتم قبل الحملة لجمعها ، وانما تلك التى تطلب الحملة المزيد من وقودها كلما استعرت نارها ولهيبها ٠٠ وهل ضمنتم تكوين هذا الجيش ٠٠ وهـل أنتم مطمئنون الى انه سيجد تحت يده مايحتاج اليه من مهام ومن عتاد؟ وهل حسبتم حساب مكر عدوكم ؟ ٠ وهل حسبتم حســاب نفوذه المتغلغل فى كل الدول ؟ ٠ وهل أعددتم العدة واطمأننتم الى نصرة الدول الاخرى ؟ ٠ ثم اسمحوا لى أن أقول هل مكنتم من تحالفكم مع حلفـائكم؟ وهل وثقتم بنجدتهم ، وهل وثقتم بمعونتهم وقت الشدة ؟ ٠

فكانت الاجابة جواب المطمئن ، ثم اضاف محدثى فقال أن المسألة

مسألة تجارة ٠٠ اذا كان اليهود قدروا وقت اشتداد الحمـلة ، على أن يستوردوا المزيد فنحن نجاريهم اذن ٠ ٠المسألة مسألة اننا ندخل حربا ونحن عيال على غيرنا ٠٠ نحن محاولون على ماقد يبدو لهم من حب فى نصرتنا أو فى خذلاننا بتوجيه الجيش ٠

فى اليوم التالى مساء ٠٠ كنت فى الاوبرا ، وسمعنا دق الطبول فدق فى قلبى ٠ وأؤكد لحضراتكم اننى من خلال المناقشات التى دارت فى البرلمان ، نادى أحد دهاقنة ساستنا بالحرب ٠٠ ماذا تجدى **ياحضرات القضاة** ، وأنتم الذين اكتويتم بهذه النار ؟ ماذا تجدى السواعد ٠٠ وماذا تجدى الصدور المصفحة أمام المصفحات ؟ ٠٠ والحرب لم تعد حرب فراسة فحسب ، ولكن حرب معدات ٠٠ ولكنها حرب علم ٠٠ هذا ماكان ذكره ديجول فى كتابه (لاجيردى بتى) ـ أى حرب الصغار ـ حتى دخل الالمان فى فرنسا بمصفحاتهم ٠



الاستاذ زهير جرانه المحامى أثناء المرافعة

دخل الجيش ، وكان عبد الغفار عثمان فى أوربا لا ليلهو ولا لانه أراد السفر ٠٠ ولا لأنه اقترحه فأجيب اليه وانما كان فى بعثة ٠ ستسمعون المآسى ٠٠ كان فى بعثة يرأسها السيد عبد الرحمن الساوى وكيل وزارة الحربية والبحرية وقتذاك ٠ ومعه بعض كبار الضبـاط ٠٠ جزارين وحسن عاكف ٠٠ كانوا فى لندن ٠٠ وكانوا قد أوفدوا لزيارة المصانع هناك ٠ وكان المفروض أن الحكومة متكتمة هذه الحملة وميعادها حتى

كان مساء يوم ١٥ مايو . وكان الترتيب ــ وهذا ثابت ــ أن يتوجهوا من لندن الى أمريكا .. فاذا بهم فى هذه الليلة ، بعد أن أعلنت الحرب يكلفون بالطواف بحثا عن الاسلحة .. بالطواف لجمع الاسلحة .. وقد وصف الاميرالاى دياب مهلهل ــ الذى لحقهم فيما بعد ــ عملهم فقال كل الذى كنا نقوم به يومئذ جمع بالتهريب .. سبحان الله .. هو ده بعد النظر ؟ هو ده الاستعداد لجيش يدخل المعمعة ضد عدو ماكر دوخ أكثر الدول بمساعدة أمريكا ؟ .. تبقى عدتنا وزادنا نهربها ونستجديها ونبحث وننقب لعلنا نتصيد شيئا ؟ . هذا هو الجو الذى كانوا فيه .. اسمحوا لى أن أتطفل عليكم فى هذا ؟ منـــذ بداية التحقيق والتحرى ضبطت المسئولية .. وقد ضبطتموها فى قضية من القضايا ولعلهـــا أول قضية عرضت على حضراتكم .

الزاد والعتاد كان جيشنا محروما منهما .. والى أى مدى فيما يتصل بدعوانا ؟ . كان محروما حتى من القنابل اليدوية .. ومن الحق أن نقول انه الى ذلك الحين كنا بفعل تسلط البعثات البريطانية علينـــا لانعرف من شأن القنابل الا صنفا واحدا اللى هى قنابل ميلز ٣٦ اللى هى قنابل دفاعية . .وسخرية القدر . .والقراءة بين السطور ... ودلالة الحال تفيد .. ولو اننا لم نعرف الا القنابل الدفاعية فانجلترا ماتصورت قط أن هذا البلد الذى كان فى قبضة يدها يمكن أن يهاجم . ولكنها فى الخنادق والكهوف دائما .. فيوم تستعمل قنبلة فلتـــكن هذه أبلغ .

ويا للأسف من سوء الحال ان كبراء جيشنا ، بل ان القائد العام الذى تولى أمر الجيش بعد الهدنة فى نوفمبر سنة ١٩٤٨ لما سئل فى هـــذه التحقيقات عن القنبلة الهجومية قال .. انا عمرى ماسمعت عن حاجة اسمها قنبلة هجومية ولا دفاعية . ولكن مابلغنى هو أن هذه القنبـــلة تستعمل لغما .. قنبلة تستعمل لغم ؟ .. لغم ايه ؟ .. لغم ضـــد المصفحات .. دى قنبلة المقصود منها القاء الرعب فى المشاة ، هل هذه تستعمل لغما ، انما هذا من العقلية ...

جيش دخل دون زاد ودون عتاد .. جيش لم يكن مكونا من جنـــود ولكن من وقود .. دفع به وهذا هو العلم وهذه هى الخبرة .. تلك هى التجربة التى كانت ترفرف عليه وفى ثناياها وأعطافها أرواح عـــزيزة علينا وأمل مستقبلنا فى جيشنا وفى وطننا .. كانت معرضة للهـــلاك ولا أؤكد لحضراتكم هذه الجهالة ، أنا جبت احصاءات عن القنابـــل من

الجيش مش من عندى . كان كل مايملكه جيشنا من قنابل هو الآتى : (١٧٠٠٠ قنبلة انجليزية) . ثم بلغ بنا الامر الى ان نزود الجيش نقوم نعمل ايه ؟ .. نحاول نجيب بطريق التهريب ، وقد ذكرت هذا .

المسألة الثانية : فكر أولو الشأن .. فكر من لم يقدم الى حضراتكم فى أن يجمع من الصحراء سنة ١٩٤٨ قنابل يدوية ايطالية من مخلفات الجيش الايطالى التى تركها فى أثناء معارك ١٩٤٠/١٩٤١ يعنى قبل معركة فلسطين بسبع سنوات . قنابل معرضة لهجير الشمس ولفح الحرارة والبرد والشتاء . واختلف فنهم .. وانا لست فنيا لان المسألة مش محتاجة الى فن كبير .. السلاح البالى العتيق الذى ترك فى الرمال نلجأ اليه ، ليس هو بالسلاح الذى يدفع به الى الجيش المحارب .

جمعت هذه القنابل .. القنابل التى هى أس البلاء ، وبلغ ما جمع منها بحسب بيانات الجيش فى الفترة من ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ الى ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ٩٢٦٫٠٠٠ قنبلة . ولما أقول من ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ ، ولما أقول ان القنابل اليدوية التى يحاكم عبد الغفار عثمان من أجلها اليوم لم تنزل الميدان الا فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وهذه شهادة حضرتى الضابطين اللذين شهدا بذلك ، وشهدت بها أيضا الملفات والبيانات التى جاءت من النزل المختلفة ، يبقى فى الفترة مابين ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ الى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ كان الجيش المصرى يكتوى وينتحر بهذه القنابل وغيرها ، ويبقى لغاية ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ لا يمكن أن يقال بأن هناك قنابل يدوية جديدة دفع بها الى الميدان ، يسأل عنها كبير مفتشى الذخيرة اللى هو عبد الغفار عثمان .

والى جانب هذه القنابل شرعت الحكومة على عجل فى أن تصنع قنابل محلية على غرار القنابل الدفاعية . وبدأ أول انتاج لها فى يوليو سنة ١٩٤٨ ، وصلت الميدان فى ١٣ يوليو سنة ١٩٤٨ ــ هذه التواريخ مهمة جدا ــ بلغ مجموع ماانتج من هذه القنابل ٥٤٫٦٤٤ قنبلة ، وانما أذكر هذه الآلاف لانه بطبيعة الحال قد يكون لها وقع فى نفسى لانى أو زملائى من المهنيين أو رجال الجيش أو العسكريين قالوا ان الجنود لم يكن عندهم قنابل .. ولما أقول خمسة آلاف أو أربعة آلاف فهذا ليس بالشىء الذى يذكر .

والقنابل المحلية هذه ــ وهذا جدير بالذكر والملاحظة ــ صنعت من مادة (ت.ن.ت) وهى ليست من الدرجة الاولى وانما مادة (ت . ن . ت) سبق استعمالها وثبت عدم صلاحيتها فنيا . وهذه تفترق بين الذخيرة

الصغيرة وبين قنابل الطائرات ، وبين الذخيرة الصغيرة من الدرجتين الثالثة أو الثانية ٠

وهذا جانب لابد أن يعرف ٠٠ جانب المسئولية السياسية ٠ **أولا** كيف يدفع بالجيش الى المعركة فى الوقت الذى لم نلجأ فيه الى التجارب ٠ **ثانيا** فيه حاجة اسمها الروح المعنوية ٠ تبين من الكشف على الذخيرة الخاصة بالقنابل اليدوية ،انها كانت ترتبط بها الروح المعنوية ٠

قنابل يقول الفنيون انها لاتستطيع أن تثبت على حالها اكثر من ثلاث سنوات ٠ وبعد ذلك تبدأ المواد الخافية تتحلل ٠٠ ليس من شك فى أن المادة لابد أن تكون غير مخزونة ولكنها مطمورة فى الرمل وهذه هى التى ألقى بها للجيش ، والتى طلب منه أن يستعملها ٠ والتى كان جنودنا ضحية لها وهى التى من أجلها تواجدت هذه العقد وتواجد هذا النفور حتى استحال الامر الى ان مجرد رؤية هذه القنبلة مصيبة وأصبح يدعو الى الشذوذ والنفور والخزى منها ٠٠ الى جانب هذا ضررها الناتج عن سمسرة ملك مستهتر فاسد يتجر على حساب دماء وطنه ، وعلى حساب سمعة جيشه ، ومن حوله طغمة على شاكلته لاتربطهم بمصر لا الدم ولا الجنس ولا قرابة ولا نسب ولا عصبية الا نهب المال وانتهابه ٠

اشتغل جهلان واخذ يجمع نقودا ٠٠ ووجد عبد الغفار عثمان لما رجع فى أغسطس هذه الحالة ٠ فرفع صوته ولا مجيب ، واحتج فى تقارير ثابتة قدمها من اول يوم ٠ ونقلت فى صفحة ٤٨ و٤٩ وقال كيف يستباح لسلاح الامدادات وادارة الاحتياجات ان تشترى عن غير طريق الذخيرة بطبيعة الحال اللى عاوز يعيب شخص يقدر يقول انه عن طريق الذخيرة يستفيد عبد الغفار عثمان علشان ياخذ سمسرة الى آخر مارمى به سنوات ٠٠ فليكن عبد الغفار ضحية صراحته وثانيا جهلان ومن اليه الذين جاءوا بهذه الاسلحة ٠٠ ألا يحاكمون ؟ ٠٠ ألا يقدمون ؟ ألا يحقق معهم ٠ ؟

وهذا الحماس المفرط الذى لمسناه من النائب العام الاسبق حيال عبد الغفار ، حتى أجرى الله على لسان زميل الدراسة ممثل الادعاء أمس ان عبد الغفار بقى رهين الحبس عشرة شهور ونصف ٠٠ وصحيح ماقاله الادعاء بأنه لم يخرج الا لما قلنا أن سجنه أكثر من هذا معناه الموت، لانه طريح الفراش بذبحة صدرية ٠٠ انما لما قابلته كانت زياراتى له فى المستشفى ٠٠ هذا الحماس ده حماس النائب العام الاسبق لشعوره بالغيظ من عبد الغفار ، وما كان ينم على هذا الغيظ ، وهو المرتمى على عتبة السراى ولا علم له الا أن هذا الرجل له أعداء ٠ حين هاجم تجار الاسلحة الفاسدة وتهجم على من هم أعلى مقاما مما صرحت التقارير بشأنه

فيما صرحت ، وبلغت نقمته على عبد الغفار انها جاوزته الى حد المدافع عنه . حتى أنني فى الوزارة الاولى كان ممن ينعيه لدى رجال الجيش ، هو الوزير الذى تولى الدفاع عن ضابط متهم بالخيانة .

قال هذا بلغته ورددت عليه بأن تمسكى بشرف الدفاع ليس الا حرصا على بث ايمانى ، ويشرفنى ولعله يزيد من قدرى فى نظر الكافة .. هذه هى نقمة عزمى على عبد الغفار .. نقمة لاتقابلها سوى طراوة ورخاوة وحنان على المسئولين الحقيقيين من تجار الاسلحة الفاسدة .

هذا الذى يتصارخ ..يتسع ضميره ليسمح لجهلان وهو فى قبضة يده ان يفلت . ثم يشدد النكير على عبد الغفار وعبد الغفار معه تقارير وفى هذا دلالة لايمكن أن تغيب على فطنة المطلع .

لم يأت عبد الغفار عثمان فى هذه التقارير بجديد من عنده .. انما ماضيه الحق - قبل أن تحكموا له او عليه - أن تعرفوا ان له مواقف مشاكلة لهذا الموقف السابق . فقد اعترض على زميل له وقتئذ فى أمريكا بعد تجربة القنابل الذرية لما سمعه فى محاضرة يقول : انه رأى عبد الغفار يقتص لعزة بلده وقد ورث من هذا الموقف ماورث من تحمل للمحن ومن ضغائن . وهذه الضغينة شهد بها اللواء المواوى واعترف بها طرفاها وشهد بها محمود حسن الذى كان سفيرا هناك ثم هو فى رحلته هذه فى ايطاليا بعد أن انتهى من هذه الصفقة .. هذه المصيبة رحل من روما الى ميلانو ومنها الى سويسرا . ولم يكن طالبا لهذه الرحلة بل ثبت من الشكايات الذميمة أن طلب من عبد الرحمن الساوى أن يجىء اليه فاعتذر بمشاغله واستدعاه واجتمع بضابطين آخرين . وتكلموا فى الذخيرة ، ورأى عبد الغفار أن الضابطين يكثران من الكلام فى غير احتياط ، وفى حضرة صحبة لهم التفوا حولهم من ميلانو الى سويسرا ونهرهما عبد الغفار . نهرهما لانه توجس خيفة من أن تكون هذه الصحبة من عين اليهود . وشهد بذلك عبد الرحمن الساوى على مابينه وبين عبد الغفار عثمان من عدم تفاهم . يبقى هذا الرجل الذى موقفه هكذا فى أمريكا يضر بمصلحة الوطن.. اتركوا سيرته الشخصية لان موقفه فى سويسرا يدل على أن الرجل حذر ، وانه يغضب من رفقائه وانه ظن انه ربما تصدر منهم كلمة قد تفيد العدو .. هل هذا يقال عنه أنه خائن ؟

سيدى الرئيس استدل بالامس بظاهرة معينة خاصة بسيرة رجل قال كلمة فيها ، ان الذى يسرق زوجة الآخر لايستبعد عليه أن تمتديده الى سائر الاشياء .. أليس من حقى أن أسألكم باعمال هذا المنطق نفسه،

من هذا الرجل الذى تدل سوابقه كلها فى أمريكا وسويسرا وفى هذه التقارير الواضحة فى وقت كان جبروت الملك وطغيانه معروفا للجميع أيمكن أن يكون هذا الرجل خائنا ؟ . فى هذا استحالة مادية .

بلغ من الرجل ، وبلغ من نقمة عزمى أنه لما رجع وجد هذا الرقم بجبل الجيوشى ، وهذا التخزين المهلهل .. شافه وقدره بأربعمائة طن وقال ان هذه الذخيرة معرضة للانفجار . وعلى هذا الشكل لم يسمع له قول . ووقعت الواقعة . فيخرجوا من موقف عظيم كهذا بايه ؟ ... لا .. لا .. ده رجل مجرم لانه قدر هذا الرقم بأربعمائة طن وحقيقته ٣١ ألف ... هذه نظرتهم الى عبد الغفار وهى نظرة تشرفه . وهذا موقف عزمى من عبد الغفار موقف يشرفه كذلك ، اذا قيس هذا الموقف بموقفه من الجناة الآثمين .

راح عبد الغفار وكلف وهو فى لندن بأن يتوجه الى روما وهو لايعرف شيئا ، ذهب الى مصنع (كونستروزيونى ميكانيكا وقد توجه بصحبة عاكف . وقيل له ان عاكف وهو عليم بشئون الطائرات له معارف بايطاليا . وقد يعينك على التعرف بذوى الشأن . وبينما هو هناك اذ ارسل محضر من وزارة الحربية ومعه عرض مقدم الى الوزارة من السيد المهندس حسين سعيد الذى كان يومها مديرا لترام الرمل . وكان يعمل معه رجل اسمحوا لى أن أكتم اسمه .

جاء الاميرالاى دياب مهلهل . وحمل لى العرض . وهذا العرض فيه التزام أو تعهد بشراء نفس القنابل اليدوية الايطالية المقدرة بـ ٢ مليون قنبلة يدوية والسعر اللى تم التعاقد عليه ١٥ شلنا . ونظر عبد الغفار الى هذا العرض وتحرى فعلم ان الوسيط بين المصنع وبين المهندس حسين سعيد شخص اسمه السنيور بوجيزى . فكان على عبد الغفار أن يتصل بالمصنع مباشرة لكى يثرى عبد الغفار .. وكان له أن يثرى فى الوقت اللى دايرين ننبش فى الرمل ودايرين ندور على قنابل بفعل هذه السياسة الخرقاء ونبحث لجيشنا عن شىء يقيم أوده . فوجد مصنعا فقال قبل ماتعاقد أروح له . فلم يذهب بمفرده بل ذهب برفقة الاميرالاى مهلهل . فطلب عبد الغفار صاحب المصنع الكونت ماتزولينى . وتباحث معه . ومن الخير كذلك أن أنبه هنا بأن الشاهد على ذلك الاستاذ عبد الرحمن حقى الوزير المفوض فى روما . فقال ان الكونت ماتزولينى رجل له مكانته وله سمعته الطيبة . فعبد الغفار راح لمصنع صاحبه معروف بالسمعة الطيبة عن طريق عيننا هناك اللى هو حقى . وجده يعمل وأصحاب المصنع الايطالى ، وأسقطوا من حسابهم الوسيط . وبعد ذلك

طلب شراء قنابل يدوية ايطالية هجومية ٠٠ لماذا ؟ يصح نقول اشمعنى ده ٠ احنا متعودين على القنابل الدفاعية ٠ أولا : لو كنا طلبناها من انجلترا ماكنتش انجلترا حترضى تورد لنا ٠ وقنابل يدوية فى أى مكان آخر على افتراض ان العرض متنوع احنا بصدد تهريب ٠ وتهريب قنابل هجومية مش دفاعية ٠ هذا مفهوم ومعقول ٠ لان اللى كنا بنسمعه أن أد كده احنا كنا واثقين من حالة الجيش ، ومن البيانات العسكرية التى قالها المسئولون ،والتى سارع الجميع الى تصديقها ٠ وهلل لها ملكهم من فوقهم ٠ النغمة كانت بتقول دى حملة بسيطة ٠٠ دى فسحة ٠٠ ما على الجيش المصرى الا أن يشق طريقه ومن حوله السراى ٠ انما الرجل استكثر ٢ مليون قنبلة ففاوض فى أمر ربع مليون قنبلة فقط ٠ هذاالذى قاله فى ٣٠ مايو ٠ ولما بعث تقريره الى الوزارة وانتظر ردها على الصفقة وذكر الاسعار التى وصل اليها ١٥ شلنا ونصف للقنبلة اذا اشترينا ربع مليون قنبلة و١٥ شلنا اذا اشترينا نصف مليون قنبلة و١٤ شلنا ونصف اذا اشترينا مليونا و١٤ شلنا اذا اشترينا ٢ مليون قنبلة ٠ يعنى هذا العرض الذى كان قد تقدم به المهندس حسين سعيد عارضا أن يبيعنا ٢ مليون قنبلة بسعر الواحدة ١٦ شلنا كان فى مقدور هذا الرجل لو كان خائنا لأمكنه أن يشاركه السمسرة ويقتسم معه الـ ٢٠٠ الف جنيه ٠ لان هذا المبلغ هو مجموع الفرق فى القنبلة = ٢ شلن فى ٢ مليون قنبلة هذا الرجل أبى هذه السمسرة ٠ وأبى هذه الوساطة ٠ وأبى أن يحمل الخزانة هذا الثمن الفادح ، وأبى أن يحمل خزائننا هذا المقدار الهائل من القنابل ٠ واكتفى بربع مليون قنبلة واشترى الواحدة منها بـ ١٥ شلن ونصف ٠٠ اشتراها يعنى ايه ٠٠ اشتراها بمعنى انه ضمن هذا البيان تقريرا وطلب من المفوضية أن تبرم العقد ٠ يعنى تفسيره فى قالب قانونى ٠

نحن طلبنا من المفوضية أن تحرر العقد بواسطة رجل قانونى ، فاستدعت محاميها وكتبت العقد ، والتعاقد كان فى صورة مخاطبات متبادلة ثم ـ وهذا يجب أن تعرفوه ـ ان العقد فيه احتياط ٠ العقد مش عقد نهائى بل كان عقدا ابتدائيا يعنى فى مقدور الحكومة أو وزارة الحربية هنا لو رأت الغاءه فى الامكان أن لا يسرى ، والادلة على ذلك كثيرة ٠ تشرفت بايرادها فى صفحة ٢٥ من المذكرة ٠ ولعل أقطع الادلة على هذا ما يأتى :

ان التعاقد فيه نص على أن الدفع يكون بالاسترلينى ٠ فاذا ببريطانيا لما تسمع بخبر هذا التعاقد تجمد حسابنا هناك ٠ ويتعذر الدفع بالاسترلينى واذا بعبد الغفار عثمان وقد تمت الصفقة على هذا النحو وراح من ايطاليا الى غيرها ـ واذا بالحكومة المصرية ـ وعبد الغفار بعيد عن

مصر فى ٨ يوليو تتشبث بالتعاقد وتوفد وكيل وزارة المالية الى ايطاليا ليطلب أن يكون القطن بديلا عن هذا الثمن · وقد كان فى مقدورها أن تفسخ العقد لفرصة مواتية وهذا فى ٨ يوليو · واذا بوكيل وزارة المالية يذهب الى هناك · ويبعث التعاقد من جديد ويستبدل الثمن النقـدى بالاسترلينى قطنا · فينفذ التعاقد · يصح أن يقال أن عبد الغفار كمان اتشطر وجاب بـ ١٥ شلن ونصف بدلا من ١٦ شلنا ووفر بذلك مبلغا على الخزانة · ولكن نظرته الفاحصة والحصيفة أما كان يستطيع معهـا أن ينزل بالسعر الى مادون ذلك ١٥ شلن ونصف وكسور ·

هنا سمعنا رواية انها بيعت بثلاثة شلنات · وأقول رواية وهى أن نفس المصنع تقدم لمصر بسعر ١١ شلنا · ولكن لاننسى الآتى : لاننسى أولا اننا فى زمن كان العرض فيه عزيزا وممتنعا · فحكاية التـــكافؤ الذاتى لقيمة القنبلة والظروف والملابسات المحيطة ، لاننسى أننا وجدنا فى الاوراق وفى ملفات وزارة الحربية والبحرية ، انه فى نفس الوقت عرض عرض من استانبول عن نفس القنبلة ، كان هذا العرض فى ١٩ يونيه سنة ١٩٤٨ بسعر ١٧ شلنا · لذلك لما ييجى المصنع بعد كده ويقول أنا أعرض ١١ شلنا فى مصر وكانت حاجتنا ماسة اليها يبقى مش مستغرب هذا ، ومفيش شك ان المصنع استفاد · واغلب الظن أنه ربح كثيرا ولكن هل يقال ان عبد الغفار قد أثرى وانه اشترك فى الخيانة · ماكان فى مقدوره ان يفعل غير هذا ·

وقيل أيضا فى مقام تجريح الثمن ان أحد حضرات الشهود الاجـلاء من كبار الضباط قال ده ايه ده ·· ده احنا بنصنع القنبلة بتكلفنا ٣٠ قرش · وانا لاأقول هذا كما ظن الادعاء ، لكى أهاجم مصلحة الســكك الحديدية · طبعا هى تكلف · ولكن لكى أفصح لكم عن الروح الوحشة وعن الاكاذيب التى سارت مسرى الافاعى ، لان هناك فرقا بين أن أطمس الحقيقة وانا خبير بها وبين أن أشنع · لذلك هذا الذى جعلنا ننبش · مش زى اللى نبشوا فى رمال الصحراء عن القنابل اليدوية ، ولكن ننبش فى الملفات· فوجدنا بيانات مصلحة السكة الحديد ·· ووجدنا انها كلفت القنبلة الواحدة ٧٣ قرشا ثم وصلت الى ٦٠ قرشا قد يقال طيب انت أخذت قنبلة هجومية وأخذت ٢٥٠ الف واحدة منها · ولكن هل تدرى أن لاجدوى من وجودها فى السلاح ، اذا لم تدرب جندك عليها ، انا لما أجيب طيارة نفاثة وأقول لزهير جرانه استعملهـــــا لايمكن حيعرف يستعملها ·

هل ياادارة الذخيرة كنت تطلبى تدريب الجنود ؟ فعلا كنت وهـــذا

ظاهر فى البيانات الكتابية التى ذكرتها فى المذكرة ، ولكن كان يرتد صوت عبد الغفار ويضيع فى الامواج ، ويضيع فى اللجنة الفاسدة التى كانت موجودة . قيل أيضا فى مجرى التضليل ؟ أن مسلك عبد الغفار كان مريبا . جاء على لسان حضرتى الضابطين اللذين كانا مع عبدالغفار فى سويسرا وجرى بينه وبينهما ماجرى عندما عنفهما على حديثهما .. قالا .. لا .. ده كان قاعد فى ايطاليا هايص .. ماشاء الله يصرف ذات اليمين وذات اليسار .. مما يدل على أن الدنيا كانت مبحبحة معاه .. رأينا أن نتقصى هذه المسألة ؟ شهد احمد رزق .. وانتم جميعا تشهدون على انه رجل ذو مسلك طبيعى لاراجل بيلعب قمار ولا راجل غارق فى أكواب الشمبانيا ولا حاجة من هذا القبيل . وشهادته مذكورة .

يبقى هذه القنابل وهذه الظروف التى اكتنفت شراءها . قيل على لسان عبد الرحمن الساوى انه ايوه هو اشترى . وأنا والله ما اعرف ولو عرفت لاحتججت ، لان أنا كان عندى عرض من شركة ارمال بأمريكا بسعر ٥ شلن للقنبلة فشتان مابين خمسة شلن وخمسة عشر شلنا .. وتحرينا هذه المسألة أيضا فتبين أن ربنا بقدر ماقسا على عبد الغفار ، تلطف بعبد الرحمن الساوى ، الصفقة طلبت بخطابين متبادلين فى ٣٠ مايو . خطاب ارمال . وهذه بشهادة الضابط احمد رزق ومهلهل ، والآخرين الذين زاروا ارمال فوجدوا أنها شقة لتاجر بصل وتبين أن العرض الذى تقدم به الساوى يحمل معنى العبث لانه مش بيقول له القنبلة بخمسة شلن . قال له احنا عندنا قنابل من كل نوع يعنى أى نوع بخمسة شلن . يعنى قنبلة كبيرة بخمسة شلن يدوية بخمسة شلن وراحوا وجدوا أن هذا الرجل مفلس .

الرئيس ـ لازم كان عاوز يبيع له بصل !

الدفاع ـ والغريبة ان عبد الرحمن الساوى ظل يأتى ويذكر شركة ارمال كما يذكر العشيق ليلى ، وهى سيرة الخمسة شلن . على أى حال انتهت الصفقة وقبل انتهائها كنت تشرفت وذكرت انه انتقل الى المصنع . وكتبت تقريرا الى الوزارة وحتى تطمئنوا الى هذا التقرير والبيانات التى فيه أذكر لحضراتكم انه شاءت الصدفة ان يكتب فى نفس اليوم لدياب مهلهل تقرير عن جولاته وتجدون أن التقريرين متطابقان فى انتقالهما الى المصنع وتجربة القنابل وارتياحهما اليها . وان الشركة كانت تصنع قنابل من هذا النوع للجيش الايطالى ، واظن أن هذا يفسر انه لما كتب العقد لم يتضمن مواصفات تفصيلية ، ومنها طول المفجر وما الى ذلك .. وانما ذكر انها قنابل مماثلة لما يستخدم فى الجيش الايطالى

والمفروض ان هذا هو الاستداندارد ثم كما ذكر سيدى الفاضل ممثل الادعاء هناك رسوم وبيانات للاسترشاد بها. رجع عبد الغفار فى أغسطس بعد أن بعث العقد من جديد برفقة وكيل وزارة المالية وفى أثناء عودته كانت الشركة قد فرغت من صناعة ١٠٠ الف قنبلة ففحصها وصرف للشركة شهادة صلاحية عنها قال فيها : انها مرضية وعاد الى مصر، وهنا يحاول الادعاء أن يمسك بتلابيب الرجل ويقول ان المتهم قال انه أشرف على الصناعة ، فأى اشراف هذا الذى لم يستغرق الا يومين ؟ أولا الرجل فى الورقة التى يحتج عليها بها قال : انه فك أجزاء القنبلة وشافها ثم أضاف انه أشرف على الصناعة ، ولكن الاشراف هنا بالصورة التى تتصورها النيابة ، فان ذلك يتطلب عددا من المراقبين يراقبون العملية فى الورش والمصانع التى تصنع فيها ، وأجزاء القنابل وان يكون هؤلاء الرجال ملازمين للعملية ويتطلبون خبرة خاصة . وما جدوى الكلام اذا قام الدليل على صلاحية القنبلة ؟ حقيقة ان المتهم لم يكتسب شرف الذهاب الى الميدان ، ولكن صحيح أيضا أن فى الحرب كما يبدو لنا . ينقسم الجيش الى فريقين : فريق يحارب وجبهة داخلية يستند اليها هى التى تقوم بمده بالمؤونة والعتاد والذخيرة والاسلحة ، والرجل ماكان جبانا فى حياته ، وهو الرجل الذى جرؤ على مجابهة طغيان فاروق ، ووقف فى سبيل طلباته ، ما يصحش ان يقال انه جبن عن الذهاب الى ميدان القتال. ثم ماهى الحاجة التى دعت الى ذهابه فتخلف ؟ لقد قام الرجل بواجبه فى التنبيه الى الذخيرة والاسلحة الفاسدة ، وكتب عدة تقارير واتصل بديوان المحاسبة ولما لم يجد جدوى فى ذلك ، اتصل بالاستاذ فريد أبو شادى وأدلى اليه بمعلومات عنها ، ومنه وصلت الى الدكتور مدكور فكانت نواة للاستجواب الذى قدم فى هذا الشأن وعاد الى مصر واذا بالقنابل تفد على مرحلتين : مرحلة أولى عبارة عن ١٥٠ ألف قنبلة منها ١٠٠ ألف كشف عنها وأعطى شهادة بصلاحيتها . نسيت فى حكاية الثمن أن أقول أن الشركة عندما سئلت عن مسألة الثمن فقالت : اننا كنا فى حقيقة الامر نقوم بالتهريب وكنا نخشى الوقوع فى يد الحكومة الايطالية . وجاءت بعد ذلك شحنة أخرى قدرها ١٠٠ ألف قنبلة وتنفيذا للعقد طلبت الشركة ايفاد مندوب لمعاينة الذخيرة، وانا أستميحكم أن أقف قليلا عند هذا الخطاب .

الرئيس ـ ترفع الجلسة الآن للاستراحة .

(رفعت الجلسة الساعة الحادية عشرة والنصف) .

(أعيدت الجلسة الساعة الثانية عشرة ظهرا) .

الدفاع – استعرضت امام حضراتكم مقدمات صفقة القنابل اليدوية ، وكيف أبرمت وفى ظل أى جو ، والحالة التى كان عليها الجيش فىأثناء الحرب وقبل اعلان الحرب ودفعت ماأمكن نسبته الى عبد الغفار عثمان من انه أفاد منها من الثمن الذى تحدد لها ، وذكرت أن القنابل شحنت على دفعتين : دفعة فى اكتوبر كانت مكونة من ١٥٠ الف قنبلة ، وانالشركة دعت الوزارة الى ايفاد مندوب لمراجعة الشحنة ، ولكنها لم تجب ٠ وشحنة أخرى قدرها على وجه الدقة ٩٩ الف قنبلة وكسر ، وان الشركة أرسلت أيضا كتابا تحث فيه الوزارة الى ايفاد مندوب ٠ وأحب أن أنوه فى هذا الصدد ردا على ماأشاره الادعاء من غبار حول عدم ايفاد الوزارة مندوبا عنها – عبد الغفار أو غيره – أحب أن أنوه أولا : بأن الشركة لو كانت حقيقة أساءت الصنع لحاولت أن تتحلل من دعوة الوزارة ، حقيقة ان العقد يلزمها بذلك ولكن كان يمكنها التحلل ٠٠ ثانيا : انه لم يثبت اطلاقا أن هذه الخطابات حولت الى ادارة الذخيرة ، هذه الخطابات التى طلب فيها الى الوزارة ايفاد مندوب لم يثبت أنها حولت من الوزارة الى ادارة الذخيرة وأعفت نفسها من ايفاد مندوب ، ومن ناحية أخرى لم تكن هناك مصلحة اطلاقا فى أن يمتنع عبد الغفار عن ارسال مندوب لأمته على حد قول الادعاء مأخوذ ومسئول على أى حال عن هذه الصفقة واخيرا ثبت أن ادارة الذخيرة والمفرقعات كانت ترسل الخطاب تلو الخطاب تحتج فيه على تجاهلها فى المعاينات ، لقد أسقطت هذه الادارة من الحساب لان ذنبها انها اعترضته ، وانها كانت تحتج على الذخيرة الفاسدة والجزاء من جنس العمل ، انت تعترض فجزاؤك أن تستبعد ٠ وعلى أى حال فعملك الحقيقى يكون عند تحرى القنابل ذاتها وهل هى صالحة أم لا ؟ وحينئذ يكون الوقوف عند هذه الشكليات غير منتج فى خصوص دعوانا ، وصلت القنابل وكما ذكرت لحضراتكم أرسلت أول دفعة منها الى رفح فى نوفمبر ، ولكن لم يمون الجيش بها الا فى ١٨ ديسمبر وده ثابت من أقوال الضباط فى الميدان الذينسئلوا بشأنها ٠ وصلت واذا بالاشاعات تتصيدها من كل جانب والروح اللى فى الميدان – وقد ذكر الرئيس وبحق أن لها ثقلها فى تقدير القنبلة – بادية التذمر والاستنكار والجند والضباط متخوفين من استعمالها ٠ لانها فى نظرهم الكرة الحمراء فكانت تعرف بلونها ، وأضف الى ذلك المتربصين لعبد الغفار الذى كان يستبد بخبرته وعلمه فأظهرت له الكثير من الحزازات ! واذا بالتقارير تتوالى فى تواريخ متقاربة تدل على أن مصدرها واحد ، هذا الى جانب أن معناها واحد ٠ ففى ١٩٤٩/١/١٩ قدم تقرير منالساوى وكيل الوزارة ، يليه بعد ذلك بيومين تقرير من

ضابط كبير بالوزارة فى نفس المعنى ، وفى خلال هذا كانت روح الجيش فى الميدان تجزع من هذه القنابل وتستنكرها تماما وأذكر من هذا شهادة شاهد يقدره الجميع هو الضابط احمد ثابت بسلاح المهمات قال : يبدو أن اللجان لم تعلم الغرض من استعمال هذه القنبلة ، وان القنبلة اليدوية الهجومية تكون ذات جدار رقيق جدا لدرجة أنها قد تصنع من الورق المقوى وان الغرض منها ليس هو الحصول على شظايا أو نسبة مرتفعة فى احتمال الموت فى حين ان هذا غير مطلوب من القنبلة الهجومية التى تستعمل فى العراء عند الهجوم وان هذه القنبلة يجب أن تستخدم بأمان تام لضاربيها ، فلا تصيبه شظاياها كما تصيب العدو . وقال : انه يذكر أن هذا النوع من القنابل يستخدمه الجيش الفرنسى والايطالى والالمانى والانجليزى ، وان اليهود قد استخدموا النوع الفرنسى فى حربهم معنا . وانا بنفسى أثناء وجودى فى الميدان أثناء الهدنة الاولى عندما كان مسموحا لليهود بتموين مستعمراتهم عبر خطوطنا ، عثرت على صناديق مكتوب عليها أنها أدوات زينة ، ووجدت بها قنابل يدوية فرنسية هجومية ، وعرضتها على المواوى واستشهد بكتب ومراجع تؤيد وجهة نظره .

الرئيس ـ اسمه ايه الضابط ده ؟

الدفاع ـ اسمه احمد محمد ثابت وهو بسلاح المهمات .

الرئيس ـ هل كان بيعمل فى الذخائر ؟

المتهم ـ أيوه يافندم .

الدفاع ـ ثم كانت الصورة التى وردت فى شهادة اليوزباشى دسوقى ، ولست أريد أن أتعرض لما قاله بالامس عن سبب اصابته وعما قاله فى الماضى حينما سئل ؟ ماهو سبب الاصابة فقال: لست أدرى هل انفجرت القنبلة بسبب شظية أو بفعل تخلخل الهواء ، وانما تهمنى أقوال اليوزباشى فايز فرح ، وهو ضابط بعيد عن الذخائر وكان مدرسا فى مدرسة الاسلحة الصغيرة، وكان موجودا فى العوجة فى ذلك الوقت، يعلم استعمال القنابل قبل الموقعة . شهد هذا الضابط ان كل القنابل التى كانت موجودة عند اصابة الضابط دسوقى كانت قديمة وليست جديدة . ولقد ورد فى ٨٩ من التحقيقات أنه يؤكد أن اصابة مختار الدسوقى انما كانت بفعل قنبلة قديمة .

أما حكاية الانفجار المبكر ، فقد أجمع الكل على عدم وجود هذا العيب ، مفيش لجنة من اللجان لاتجربه ، فؤاد صادق ولا المواوى ولا صلاح

نصحى ولا تجربة اللجنة الاخيرة بتاعت محمود عمر كلها أكدت بأن القنبلة مأمونة تماما ، بل ان بعض هذه اللجان ـ وحضرة ممثل الادعاء يقول ـ ان فيها وسائل أمن كثيرة ، وهذا ماجعلها معقدة . والمسألة ليست مسألة كثرة وسائل الامن ولا مسألة تعقيد ، ولكن لابد من الخبرة فى استعمالها . وكان من الواجب تدريب الجنود عليها .

أقول لحضراتكم أن التقارير توالت وبالذات تقرير من الساوى ، ضرب فيه على نغمته المحببة ... ازعاج ، وأحيل تقريره من توفيق احمد وكيل الوزارة الى عبد الغفار عثمان ، فردعليه بتقرير مطول لا يخرج مضمونه على هذا الذى أتشرف بذكره الآن ، وانتهى توفيق احمد الى الاقتناع بالتقرير وحفظ الشكوى ، ولم يحفظها من نفسه ولكنه عرض الامر على الوزير فاقر الحفظ ، فلما توالت الشكاوى التى بدأت فى يناير سنة ١٩٤٩ وتقدمتها تجربة قام بها القائد العام فؤاد صادق بعد الهدنة ...

الرئيس ـ فؤاد عاطف ؟

الدفاع ـ لايافندم فؤاد صادق . ولقد أجريت تجربتان : الاولى فى ١٨ ديسمبر والثانية فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وقال يوسف توفيق سيدهم عن هذه التجربة مايأتى فى صفحة ٩٨ وما بعدها، وهذه القنبلة مأمونة تماما .

ثم قال ان صرف القنابل الجديدة لم يكن الا فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وقال فى صفحة ٩٩ لقد كانت القنابل اليدوية الايطالية س . ر . ث . م فى صناديقها المقفلة بختم المصنع ، ووجدت كلها جيدة جدا عند فتحها وقال فى صفحة ١٠٠ انها كلها انفجرت وهذا عن التكذيب ثم قال عن تجربة ٢٥ ديسمبر فى صفحة ١٠٢ انها كلها انفجرت والذى كدب هو قنبلة انجليزية وانما القنابل الايطالية كلها انفجرت وفى صفحة ١٠٣ تحدث عن أثرها فى الشواخص التى من حولها فقال ما يأتى :

كانت القنبلة اليدوية تحدث أصواتا متوسطة الشد ولكنه ضعيف بالنسبة للقنابل اليدوية الدفاعية وكانت تحدث ثقوبا فى الصفائح التى انفجرت بجوارها أما الشواخص البعيدة فانها أحدثت بها خدوشا بسيطة . أما القنابل الدفاعية فكانت تحدث اصابات شديدة ، ثم ذكر فى صفحة ١٠٣ وهذا هو المهم ، انه أعطى أمرا بصرفها بعد هاتين التجربتين ، لماذا ؟ لانه مما يزيد الحاجة اليها ، انه لم يكن هناك قنابل انجليزية موجودة فى الميدان . وفى صفحة ١٠٤ ذكر أن هذه القنابل لايمكن فنياأن تنفجر فى الهواء وذكر فى صفحة ١٠٥ أن القنابل القديمة ثبت عدم صلاحيتها ثم قال : وهذا يدلكم على صدقه ، ان القنابل اليدوية

الايطالية الجديدة استخدم منها خمسة آلاف وستة آلاف للتجــــارب والتدريب وتبين من كشف الجيش ان الموجود بالمخازن من هذه القنبلة ٢٤٠ الف وكسور ، فهذه الضجة اذن ليست من فعل هذه القنابل ، فقد ثبت أنه لم يستخدم منها سوى عشرة آلاف قنبلة استعمل أكثرها فى التجارب والتدريب والقليل صرف للجنود فى الميدان ٠

وبهذه المناسبة نذكر لحضراتكم انه بلغ من سوء الظن انه عند ما حدث انفجار الجيوشى ، سرت الاشاعات بأن هذا الانفجار حدث لان هــــذه القنابل موجودة هناك وان هذا الانفجار كان متعمدا لاضاعة معالم الجريمة ولكن تبين أن هذه القنابل موجودة ، وانها تحت أنظاركم وان هــــذه القنابل على الرغم من مرور خمس سنوات على استيرادها مازالت صالحة للتجربة اذا أردتم ذلك ٠

قلت لحضراتكم أن الشكاوى توالت على القنبلة اليدوية ، وأخشى أن تكون الكراهية هى التى دفعت اصحاب هذه الشكاوى اليها ٠ ومن الجائز أن يكون الانسان كاملا من كل الوجوه ، وانما طغيانه واستبداده برأيه قد يكون هو الفخر فى هذا الرجل ، فهــو يسرف فى الحب ويسرف فى الكراهية ، وأخشى أن تكون الكراهية التى دفعت هؤلاء الاشخاص الى تعقب عبد الغفار ، وعلى أثر تجربة فؤاد صادق الاولى فى الميدان أجريت تجربة أخرى فانفجرت القنابل كلها ٠ وتألفت لجنة المواوى بعد ذلك فقال عبد الغفار انه يجب ان تتضمن اللجنة فنيين ، وضرب صفحا عن هذا الاعتراض فأجريت تجربة فى ١٩ فبراير وذكرت اللجنة انالقنابل انفجرت كلها ولكنها ضعيفة ولا يمكن لهـــــذا الضعف أن يقتل ونحن مسلمين بهذا ، وصحيح ان عبد الغفار احتج ولم يكن فى هذا متجنيا اذ قال : أنه لابد عند امتحان الذخيرة من وجود فنيين ، وليس من الواجب أن يعم الارتياب فى ادارة الذخيرة، وعلى أى حال تشكلت اللجنة وضرب صفحا عن اعتراضه وانتهت الى ماهو ماثل فى التقارير ويؤلمنى أن تكون سخرية الادعاء شاملة لهذه المسائل الفنية لقد كان ممثل الادعاء يقول أن القنبلة تنفجر انفجارا مبكرا ولذلك قال لهم عبد الغفار عثمان اذا صح هذا الذى تقولون فاننى أولى الناس بأن أكون من ضحاياها واننى عـلى استعداد أن استعملها بفمى وهذا هو ماسجله التقرير فى صفحة ١٩ ، وانتهت اللجنة الى قرار هو أن الاختبار العملى بمدرسة أسلحة المشاة يبين أن القنبلة اليدوية اذا وضعت فى جربندية وشدت بحزام ، فانها لاتنفجر اذا لم ينزع صمامها الاول ٠ كذلك لاتنفجر اذا ألقيت على الارض دون نزع الصمام ، ولكن اللجنة ذكرت أن نسبة الانفجار الكلى ٨٥ فى

المائة والانفجار الجزئى ١١ فى المائة والتكذيب ٤ فى المائة وثابت من أقوال الشهود انه أرسل الى الميدان قنـــابل أخرى من التى جمعت من الصحراء ويحتمل أن تكون فاسدة وتسببت عنها اصابة بعض الضباط، والثابت أيضا أن القنابل التى استوردها عبد الغفار عثمان لم يستعمل منها الا القليل والباقى لايزال موجودا فى وادى حوف ، هذا والنسبة المتعاقد عليها فيما يتعلق بالتكذيب هى ١٠ فى المائة فى حين ان اللجنه تقدر نسبة التكذيب بـ ١٥ فى المائة ، ١١ فى المائة منها جزئى ، ٤ فى المائة تكذيب كلى ولكن تبين بعد هذا للجنة التى شكلت من ضبـــاط وأساتذة كلية الهندسة وكان بها الدكتور محمود عمر واللواء سـلامة يوسف ان نسبة التكذيب ٢٫٥ فى المائة وهذه اللجنة الاخيرة تألفت بعد لجنة المواوى وفى ١٣ أغسطس سنة ٩٥٠ شكلت لجنة بعد الاعتراض على تقرير اللجنة السابقة فقالت أن نسبة التكذيب كبيرة ، ولكنها نفت هى الاخرى مسألة الانفجار المبكر ٠ ولقد ذكرت أن نسبة التكذيب الجزئى ٢٦ فى المائة ونسبة التكذيب الكلى ١٤ فى المائة أى ان نسبة التـكذيب ٤٠ فى المائة والذى يهمنى من تقرير هذه اللجنة وهى لجنة السيدمحمد انها ذكرت ظاهرة لم يعن أحد بتجربتها فلقد قالت : ان من أهم العيوب هو وصول الرطوبة الى القنابل التى جربتها ، ولكن لم تلق مســألة الرطوبة منها العناية الكافية لقد وصلت القنـــابل سنة ٤٨ وأجريت التجارب سنة ٩٥٠ ولاحظت اللجنة ان القنابل وصلتها رطوبة ولـكنها لم تعن بهذه المسألة هل هى نتيجة لعوامل خارجية أو هى من القنبـلة نفسها ولذلك اذا أمكن أن نضرب صفحا عن النتيجة التى تضمنها تقرير هذه اللجنة لايمكن أن نتجاوز عن هذا السبب ومن الجائز أن تـكون هذه الرطوبة هى بيت الداء ٠ وسبب ارتفاع نسبة التكذيب ٠ شكلت بعد ذلك لجنتان : لجنة محمود عمر ولجنة سلامة يوسف ٠ولعـــل الاخيرة هى أهم اللجان كلها لانها لم تكتف بالضرب وبالتجارب العملية ، وانما شرحت القنبلة بمعنى انها حللت موادها وشافت المفجـــر وطوله وقصره والعبوة التى بداخلها ثم انتقلت الى المادة المحطمة ونوعهـــا وطبيعتها وقوتها ، وبينت فى جدول من الجداول نتيجة التجارب العملية وأثر القنبلة فى الشواخص التى أقامها ٠ ويجدر بنا هنا أن نقف على تقرير هذه اللجنة أكثر من غيره ٠ لان واقع الامر ان المتهم كان محقـا فى اعتراضه عند ماقال : ان دول مهندسين وانه ليست لهـم دراية بمسائل الذخيرة ٠ وقد تبينت صحة الاعتراض على اللجنة الاولى حيث لم يتبين المهندسون ماهية المفجرات ، الى حد أن اللجنة قالت ان هناك بعض القنابل من غير مفجر اطلاقا وهذا يفسر أن الانفجار فيها ليس انفجارا

كاملا ، فى حين انه اذا لم يكن هناك مفجر فان القنبلة لاتنفجر اطلاقا ، والانفجار معدوم ، ولكن اللجنة مع هذا انتهت الى أن الانفجار المبكر غير موجود ، وان كانت لاحظت أن هناك مفجرا كبيرا ومفجرا أصغر ، وان كان تبين أن الانفجار شدته لاتقاس بطول المفجر ، وانما بوزن العبوة. وانتهت كذلك الى أن نسبة التكذيب معقولة ، وان كانت قد ذكرت ان المادة المفجرة ت . ن . ت غير نقية . ثم جاءت لجنة سلامة يوسف ـ وكانت لجنة مكونة من الدكتور محمود عمر مهندس كيماوى من الجيش والدكتور مصطفى شعبان ـ وأخذت عينات من صناديق ، وأتى لها الدكتور محمد عمر بأربع قنابل كانت فى جيبه ، وقال انه كان يحتفظ بها فى سنة ١٩٤٨ وقالت اللجنة أن المفجر فى هذه الاربع قنابل وحدها منعدم ، فقلت أن هذه القنابل لايحتج علينا بها ثم قالت اللجنة : أن طول المفجر يختلف عن المحدد فى العقد فهو فى بعض القنابل ٣ر٤ وفى البعض الآخر ٥ر١ بدلا من ٩ر٢ وان كانت اللجنة قد نسيت أن طول المفجر ٥ر١ زائد المكبر ، وانه يقول فى الانفجار ، المفجر الكبير ، ذلك أن المكبر توضع فيه مادة أكثر حساسية مما يوضع فى المفجر الكبير ، وقالت اللجنة عن العبوات انها تختلف عن العبوات المنصوص عليها فى العقد وهى أكثر المتعاقد عليها .

الرئيس ـ مافائدة المواصفات اذا لم تتبعها الشركة بالنسبة لكل القنابل ؟

الدفاع ـ العبرة أولا بصلاحية القنبلة . ومواصفاتها للعقد جاءت بعبارة مجملة وهى أن القنبلة مماثلة لقنابل الجيش الايطالى والشركة تصنع بالجملة .

الرئيس ـ مفروض أن الجيش الايطالى قنابله سرية ، فهل يمكن أن تفضح الشركة السر وتعمل لنا زيها ؟

الدفاع ـ المصانع الحربية تعمل أصلا لجيوشها ، والسر عند الجيوش . وهذا مثل الادوية الجاهزة التى تشترى من الاجزاخانات ، فالمواد التى يشتمل عليها الدواء تكون مكتوبة ولكن طريقة الصنع هى سر المصنع .

الرئيس ـ افرض أن الجيش تقدم بمواصفات معينة مش يجب أن تراعى ؟

الدفاع ـ طبعا والدقة فى الصنع تقاس بظروفها ، وكانت الظروف تدعو للاستعجال ، ولكن نحكم فى هذه القضية اذا ماانتهينا الى نتيجة تقارير هذه اللجان . وهى اولا أن الانفجار المبكر الذى ينسب الى هذه القنبلة غير صحيح . بقى ان نقول أن هذه القنبلة يمكن أن تؤدى وظيفة لم تكن معلومة لنا ، وهى انها هجومية لادفاعية . وهل يمكن أن يقال أن ظروف التعاقد أثناء الحرب ـ وهى غير ظروف التعاقد أثناء السلم ـ هل يمكن القول بمقارنة هذا التعاقد بما حدث من جمع الذخيرة من

الصحراء .. تلك الذخيرة الفاسدة التى تسببت فيما حدث فى ميدان القتال ؟ بقى بعدئذ ماقيل عن مسألة الثمن ونفس المصنع ، لما سئل عن الشحن قال انا كنت فى الواقع باهرب لكم والامور انما تقاس بقدر ظروفها ، ولكن لايمكن أن يقول أن هناك خيانة وتعمد أثيم .

الرئيس ـ احنا فى وقت السلم بنبعت مراقبين بصفة دائمة فى المصانع وليه هو ماعملش كده ؟ اذا كان هو مشغول فى السفر ليه مابعتش غيره ، واحنا كنا فى وقت حرب ، جايزأن المصنع يكون واقع تحت نفوذ اليهود.

الدفاع ـ القنبلة التى كانت سائدة كده ...

الرئيس ـ لكن هو راجل فنى ، وعقليته مش زى العقلية السائدة ، اذا كان بيبعتوا مندوبين فى وقت السلم ، من باب أولى يبعتوا وقت الحرب .

الدفاع ـ العقلية السائدة ان كل واحد يعهد اليه بمسائل الطيران وواحد يتلقى العروض وهو يجوب الآفاق ...

الرئيس ـ العقلية اللى خلته يصرف بدل سفر لراجل ١٥ شهر ، كانت تخليه يبعث مراقبين يشوفوا الصناعة .

الدفاع ـ كان واجب مفيش شك انه يبعت مندوبين ولكن ارجع أتساءل : هل حقيقة أسفر عن هذا الاهمال سوء صنعه ، أو أسفر عن قنبلة فاشلة اذا ثبت هذا فانه يتحمل وزره ، وانما الثابت لدينا أن بعض مشتملات القنبلة كانت أجدى وأصلح من المتعاقد عليه .

الرئيس ـ افرض أصحاب المصنع يهود ، وبعتوا القنابل بدون عبوة ، أو بدون مفجر ، وحصل كشف من الظاهر ، وراحت الميدان وهى فى الحقيقة طوبة مش قنبلة ، يبقى الموقف ايه ؟ مش تبقى مصيبة ..

الدفاع ـ أيوه ما فيش شك ، واللى حاولت أشير اليه أن البكباشى جمال حلمى عندما سئل : هل فحص القنابل ، فقال : ان الفحص كان من الظاهر ، فحاولت أن أتبين هل الفحص لم يتعد الصناديق بل نفذ خلالها ولذلك رجوت سيادتكم أن تقرأ قليلا من تقرير اللجنة ، واعتقد حقيقة أن تقرير اللجنة أصدق ، لأن هذا التقرير كتبه الشاهد فى وقت لم يكن يحتاط فيه لأى أمر ، وانما يقرر الوقائع مجردة عن أى أمر آخر ، ويجوز انه عندما جاوبه بأن زميله فى السلاح متهم غير أقواله حسب الظروف .

الرئيس ـ الشهود الآخرين قالوا : ان الصناديق كانت بتيجى الميدان مبرشمة ، ومعنى هذا انه لم يكشف عليها .

الدفاع ـ الذى نريد أن نتبينه هل كان فحص اللجنة على أساس شيشنى ، أو كان فحصا شاملا ؟

الرئيس ـ لو كانت فحصت هناك ، كان الفحص هنا يبقى شيشنى ، ولكن ما دام مفيش فحص فى المصنع من قبلنا احنا كان لازم للاحتياط نفحص كل قنبلة هنا وكان معروف أن اليهود ورانا ، وبيعمـــلوا كل حاجة ، وكانوا عايزين يبعثوا بصل بدل القنابل .

الدفاع ـ تقرير جمال حلمى قال فيه انه فحص القنبلة من جميع الوجـوه ووجدوها كويسة .

الرئيس ـ انت قلت ان الرطوبة أثرت على القنابل ، وفى نفس الوقت التقرير فيه ان التخزين كان صحيح . نصدق مين ؟

الدفاع ـ مسألة الرطوبة كما ذكرت لحضراتكم وردت فى تقرير لجنة سيد محمد وهى لجنة لم تكن تتصف بالعطف كثيرا على عبد الغفار واللجان الثانية لم تتحدث عن الرطوبة ، وهذا الاهمال بحمد الله بسيط جدا أما مسألة ابرام العقد فان هذا كان متعلقا على راى الوزارة . والوزارة لم توفد بعثة عسكرية فى المصانع ، لأنه لم يكن ذلك ممكنا مع قيام الخطر ، لأن العقد عمل فى ذلك الوقت .

الرئيس ـ كنا فى القوات الجوية نرسل مندوبين الى المصانع .

عضو اليسار ـ كانوا بيلبسوا مدنيين .

الرئيس ـ وعضو اليسار كان من هؤلاء ...

الدفاع ـ على اى حال خلينا فى حدود التقارير ، وهذا الاهمال بحمد الله لم ينتج عنه أى ضرر .

الرئيس ـ هو بعت واحد بدل ٣ شهور قعد ١٥ شهر بعد الحرب ، وارسل كثيرين غيره . فمفيش كلام انه لو كان طلب ايفاد حـد للمصنع كانوا اعطوه ، فهو قطعا لم يطلب مع أن اللازم والضرورى انه كان يبعت واحد أو اثنين ، وعشرة وعشرين لمراقبة المصنع ، دى حرب والقنبلة بتطلع تروح الميدان وده الراجل الفنى الوحيد ، واحنا كان يهمنا انها تيجى من غير تفتيش ، وتروح على الميدان على طول .

الدفاع ـ معلهش ، دى هيئة من الهيئات .

الرئيس ـ ده الرجل الفنى الوحيد ومعاه و.ا.س زى ما بيقول .

الدفاع ـ ده صحيح .

الرئيس ـ انت ما طلبتش يا عبد الغفار .

المتهم ـ أيوه يا افندم طلبت .

الرئيس ـ طلبت ناس يروحوا يقعدوا فى المصنع علشان يشوفوا الصناعة .

المتهم ـ أيوه يا أفندم طلبت للعموم ، وكانوا بيقفوا فى طريقى طلبت والله ياأفندم

الدفاع ـ على اى حال احنا بصدد قنابل فاسدة هددت الجيش وسلامته للخطر ، لسنا بصدد قنابل تواطأ موردوها مع المتهم لأنه تبين أن بعضها كان أحسن من المتعاقد عليه ، والواقع ان الملاحظة التى تبدو منكم باعتباركم أولى خبرة بعيدة جدا عن الادعاء . بعيدة عن الخيانة والتواطؤ أو انه اتى بأسلحة للجيش وانتفع من ورائها ، وهى المسائل التى قصد الادعاء بها اتهام الرجل . بقيت المسائل الأخرى التى قصد بها تعكير الجو ، وهى المسائل الخاصة بسيرة الرجل ثم بثروة الرجل ، وانا لاأنسى اطلاقا شهادة حسن سعد لما قال : على الرغم من غضبه ، وكان منصفا فيما قال بأن عبد الغفار كان شهما .

الرئيس ـ ما قالش انه شهم هو قال انه كان بيعامل الموظفين كويس والشهامة شيء تانى .

الدفاع ـ لقد علق بذاكرتى انه قال ذلك .

الرئيس ـ ولم يقل سوى انه كان يعامل الموظفين كويس .

الدفاع ـ فيما يتعلق بالمغمز الذى ووجه به وهو الخاص بأنه تزوج بزوجة آخر فهذه كبيرة لاجدال فيها .

الرئيس ـ كبيرة ؟!

الدفاع ـ مفيش شك وانه يهمنى ايضا أن أسلط بعض الأنوار على هذه المسألة لعلى أكشف حقيقة الأمر فيها . لقد قال لكم هذا الزوج انه ارتاب فى سلوك زوجته وانه سكت على مضض حتى طلقها .

أتعرفون حضراتكم هذا الرجل . مظاهر سكوته على مضض ايه ؟ كانت تتمثل فى خطابات . كانت تتكتل فى صورة خطابات على غرار هذا الخطاب المرسل فى ١١ يوليو سنة ١٩٤٩ منه الى عبد الغفار فى أوروبا وفيه انه يقبل يديه وان جنات تقبل يديه .

الرئيس ـ انت قلت الجواب ده تاريخه كان امتى .

الدفاع ـ فى ١١ يوليو سنة ١٩٤٩ ... هذا خطاب بخط يده . لو أسأت الظن بالرجل فاترك لكم دمغه بالنعوت التى يستحقها . ولو أحسنت الظن به فانى أقول ان واقعة رميه لزوجته ، ورميه لعبد الغفار بأن بينهما علاقة اثيمة فى ذلك الوقت . أقول ان هذا الرجل شأنه شأن كثيرين مع الأسف ... ما أثقل مئونتهم فى الرخاء ، وما أضعف معونتهم فى الضراء .. كان فيما مضى يتودد اليه .. واليوم ينقلب عليه ... الطلاق ده جه ازاى ؟! .

الرئيس ــ هل الدفاع يعتقد أن هناك أخا أو شقيقا للسيدة ، يشهد أن هناك علاقة بين أخته وشخص آخر ؟ .

الدفاع ــ قطعا دى مستغربة ومستبعدة ..

الرئيس ــ أخو السيدة دى جه امبارح ، وكان عاوز يشهد على العلاقة دى .. واحنا رفضنا وقلنا ان ده مش من الانسانية ..

الدفاع ــ وأنا سمعت بهذا ... واطلعت على شهادته ... واشكركم .

المتهم ــ هو مش أخ شقيق ... لأ ... وبينه وبينها خصومات جامدة أوى ... وهو كان عاوز يسكن عندها ، وبعدين هى طردته من البيت .

الدفاع ــ من الخير لضبط المسألة فى موازينها الصحيحة اننا نعرف جوانب المأساة ... اذا كانت هناك حقيقة مأساة . عبد الغفار يقول ان هذا الولد يسىء معاملتها ، وانها منه بمنزلة الشقيقة ... انها ابنة خالته . وانه لما اعتقل ، وكثرت الشوشرة كان من ضمن التشنيعات التى أثيرت هنا وهناك ما أصابه وأصابها ... وان هذا الرجل طوال هذه الفترة ــ وكان عبد الغفار بعيدا ــ يصرح بأنه راض وممتن .. فهو اذا حين طلقها ... لم يطلقها لريبة ، لأن عبد الغفار وقتهـــا كان محبوس . الا اذا صحت حكاية النيابة ... اللى هى بتاعة التقبيلات .

الرئيس ــ انا شخصيا كنت أسمع عن هذه العلاقة من قبل حرب فلسطين ... دى مسألة واقعية .. كانت الاشاعات دايرة حول عبد الغفار ، وعلاقته بهذه السيدة .. وكانت الألسن تتناقلها فى محيط الضباط ..

الدفاع ــ ألا يعتبر بعض العلاج لهذا الداء ، انه قد صانها بأن تزوجها ونسبها الى نفسه وأواها ...

الرئيس ــ اهو تيجى الشهامة هنا ..

الدفاع ــ لا بلاش شهامة . على الأقل هذه مسألة تذكر له . انصـــافا له فكثيرون يرتكبون هذا الوزر . ثم يلقطون فريستهم .. وأقول لكم : ان هذا الرجل تجنى لما شهد ... وكان فى جملة تجنيه انه قال ان هذه السيدة تمتلك ٢١ قيراطا .. والحقيقة انه قد تبين أن عندها ٣ فدادين وكسور . تبين انها أطيانها وانها اختصت بها ، وهذا ثابت بمستندات .. ثم ذكر حكاية الخاتم الثمين اللى قال : ان المتهم اخذه من ضابط .. وكلنا فى ذلك الوقت تملكنا شىء من الفكاهة ، عندما سمعنا عن الخاتم العائلى .. والحجر الأسود . وجنات تقول ان الحجر الأسود قيمتـــه ثمانون قرشا ، وان صياغته تقدر باتنين جنيه ، وطبيعى هذه المسألة ليست لها وزن فى قضية القنابل الفاسدة ، أو قضية الخيانة ... وأنا

أعتقد انكم لو حاسبتموه عسكريا بمنظار غير المنظار اللى حوسب به . أعتقد انه يسعدكم أن تقولوا بانه لم يكن من بين ضباط الجيش المصرى خائن ... لم تكن هناك قنابل فاسدة استوردها المتهم . وان كان ولابد من المحاسبة ، فليحاسب أولئك الذين جمعوا الأسلحة الفاسدة العتيقة من الصحراء .. نيجى لحكاية الثراء . كنا قد ذكرنا من زمن أن — العزبة موجودة واشتراها من سنة ١٩٤١ . والحجة فى هذا تستند الى مستند موجود . وحاولت النيابة . لما فوجئت بهذا المستند ، وكانت لاتريد أن تسلم بأن هذه العزبة كانت فى عداد ممتلكات الرجل ، أو حاولت أن تقلل من قيمة الأطيان ، قالت ان هذه العزبة جدباء لا تسمن ولا تغل .. وقالت ان دليلها فى ذلك خبيرها فاحنا قلنا لا . دليلنا اموالنا التى ندفعها. المال الذى يعتمد على غلة الأرض . وهذا المال يدل على أن ما يدفع عن العزبة يبلغ ٣٤٠ جنيها . فلما تأخذ بالمقاييس الحسابية .. فانها تؤدى الى غير النتيجة التى أنتهت اليها النيابة . وانا سـمعت انه امبارح بالذات . انتقل بعض الرجال الرسميين لمعاينة العزبة ومعرفة حالتها من حيث الخصوبة أو الجدب. . واظنهم استظهروا فى جملة ما استظهروا ٤٠٠ اردب رز مخزون ، وهذا دليل على أن الأرض خصبة ، أقول هذا ، فلو ثبت وجود هذه العزبة ، ووجود هذه الغلة ، فلا يمكن أن يقال أن شراء هذه العزبة كان وليدا لصفقة القنابل اليدوية ، وعلى هذا لا يكون على هذا الرجل أى مغمز من هذه الناحية . لقد كان فى مقدوره أن يسرق مبلغا كبيرا يمكن أن يتحلب له الريق. الصفقة الاولى المعروضة كانت بهذا الشكل . وهذه عملية بسيطة فى غاية اليسر . دى كانت ٢ مليون قنبلة، على أساس ١٦ شلن للقنبلة .

الرئيس — (موجها كلامه للمتهم) انت اشتريت العزبة دى فى سنة ١٩٤١ ؟

المتهم — أيوه .

الرئيس — واشتريت الفدان بأربعين جنيه .

المتهم — أيوه .

الرئيس — وانت لك نص ١ حصة يعنى ٦٠ فدان .. مش كده .

المتهم — أيوه .. واحنا دفعنا ٤٠٪ من ثمنها والباقى يتقسط على ٢٠ سنة.

الرئيس — دفعت أد ايه .

المتهم — دفعت ١٨٠٠ جنيه .. وبعت انا واخوتى ٣ فدادين ونص .

الرئيس — والستين فدان دول لك لوحدك .

المتهم — أيوه .

الرئيس ـ حصتك اللى انت ورثتها كانت كام فدان .

المتهم ـ فدان و١٣ قيراطا .

الرئيس ـ بعتهم بكام .

المتهم ـ بحوالى ١٠٠٠ جنيه

الرئيس ـ انت كنت موفر ٨٠٠ جنيه ٠

المتهم ـ فيه شيك منها هى ٥٠٠٠ ٠

الرئيس ـ من مين ؟

المتهم ـ من الست

الرئيس ـ الست مين ؟

المتهم ـ الانجليزية مراتى ٠٠ احنا دفعنا الف جنيـه نقدا وهى دفعت ٨٠٠ جنيه بشيك ٠

الرئيس ـ والست دى شريكة معاك فى الارض ؟

المتهم ـ لا ٠

الرئيس ـ يعنى تبرعت بهذا المبلغ ؟

المتهم ـ لا ٠٠ مش تبرعت وانما ٠٠٠

الرئيس ـ يعنى سلفة منها والا تعاون ؟

الدفاع ـ يمكن أن يقال عن هذا انه تعاون زوجى ٠ هذا فيما يتعلق بالعزبة أما فيما عدا هذا فليس لى أن اضيف شيئا بخصوص هذه السـيدة الاجنبية اكثر مما كتبته هى الى محاميهـا ٠ يعنى الى كاتم سرها ٠٠ وأرجو أن تصدقونى القول انى ماأمليت كلمة من هذا الخطاب ، ولما كان لى دخل ٠٠ لافى قليل ولا فى كثير اطلاقا فى فهم محتـوياته أو تضمين مضمونه ٠

الرئيس ـ هى رعية انجليزية والا رعية مصرية ٠

المتهم ـ مصرية بالزواج ٠ ٠ يعنى انجليزية بالميلاد ومصرية بالزواج ٠

الرئيس ـ هل أخذت جنسية مصرية ٠

المتهم ـ لاماأخذتش ٠٠٠ وانما اكتسبتها بالزواج ٠

الرئيس ـ والا بتأنف انها تكون مصرية ؟

المتهم ـ لا يافندم ٠٠ ده مكتوب فى الباسبور بتاعها انها انجليزية ٠ بالميلاد ومصرية بالزواج ٠

الرئيس ـ هى مش أسلمت ؟

المتهم ـ لا ياافندم ٠

الرئيس ـ انت خلفت منها ؟

المتهم ـ لا ٠

الرئيس ـ هى مانعة الخلف منك ؟

المتهم ـ نعم ، وكان فيه خلاف بيننا وبين بعض بخصوص الخلف ٠

الدفاع ـ فيما يتعلق بأموال جنات ٠ مصدرها معروف وهذه السيدة تبين أنها قاصر ، وكان عليها وصى ، والمجلس الحسبى كان بيجمع لها بعض الغلات ، حتى تجمع لها قدر من المال ، بالاضافة الى ماباعته من الارض الزراعية ، فاشترت به البيت اللى بيقال عليه انه عمـــارة ، ده بيت مبنى على مساحة قدرها ٦٠ متر مربع ، والعجيب أن واقعة البيع هذه التى كان يتجاهلها عبد الستار ، كان هو موقعا على العقد كشاهد ، وان أردتم أن تتحققوا من صدق ماأقول فاليكم هذه العقود ٠

الرئيس ـ مافيش داعى ٠

الدفاع ـ أنا باقول هذا علشان تاخدوا فكرة عن الشاهد الذى قال ما قال ، ونهش فى عرض قريبته ٠ وانا عند هذا الحد أشعر أننى قد أديت واجبى ، وأشعر أننى أقاسمكم أمانة هذه الدعوى ـ اذا لم يكن فى هذا التعبير غضاضة ـ وهى أمانة وصفها الله عز وجل فقال : «انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال ، فأبين أن يحملنها وأشـفقن منها ، وحملها الانسان» ، رجائى أن تضعوا كل هذا فى موازينكم ٠ وهذا الغبار المتراكم ، فان رأيتم حقيقة أن ماقلته جدير بازاحة ركامة فأرجو أن تزيحوه عن ضابط مصرى ، كان أمينا لوطنه ، اتركـــوا النواحى الاخرى ، كان أمينا لوطنه فى كل خطواته ولم يضعف ، وكان ضحية لمثل عزمى ، فاستأثر به واستأسد عليه ٠ لقد كان الوحيـــد الذى حبس ، مع أن له شركاء ولكنه هو وحده كان مطلوب الحكم عليه بالاعدام ، كل هذا ضعوه فى الموازين ، ولكن شتان بين الاهمـــال والخيانة ٠ فليس الاهمال فى مرتبة الخيـــانة متى اســـتظهرتم أن القنابل صالحة ، وما زلنا نقول انها صالحة ، والتقارير تدل على هذا٠ وما كان فى مقدور أى واحد من البشر ـ ان قيل أن العبوات كان بينها تفاوت ـ أن يفسر هذا على انه خيانة ، لقد عمل شيشنى على المائة ألف قنبلة الاولى ، واطمأن اليها والى سمعة صاحب المصنع ٠ وماضـــيه

فى سويسرا وأمريكا وفى تقاريره للرئاسات المختلفة ولديوان المحاسبة تدلك حقيقة على انه رجل . قد تكون له هنات ، ولكن ليست من بينها اطلاقا ، وحاشا أن تكون من بينها خيانة والامر لكم بعد هذا .

الرئيس – متشكرين ..

المدعى العام – وصلنى اليوم تلغراف وخطاب كلاهما وصلامتأخرين،ومحورهما يدور حول التعليق على أقوال الدفاع . أما التلغراف فهـو من مواطن اسمه قطب عبد الرحمن شلش يقول فيه : فصلنى عبد الغفـــار من العمل سنة ١٩٤٨ لامتناعى عن دفع رشوة قدرها ٤٠ جنيها ، ومستعد لتأدية الشهادة عن تلك الواقعة ، أما الخطاب فهو خطـاب مطول من شخص أبى أن يذكر اسمه، واحتفظ به خوفا من أن يناله ضرر . وطلب منى طلبا غريبا هو أن أعلن نمرة تليفونى الخاص بالراديو ليتصل بى على أن يكون التليفون غير مراقب ، لانه يخشى على نفسه ان هو أبدى الحقيقة وانما هو مستعد لتأدية الشهادة فى التليفون .

الرئيس – ده شخص جبان أوى .

المدعى العام – وناقش هذا الخطاب تقارير الخبراء ووصف هذه القنابل بأنها لاتتعدى كونها قنابل حارقة تنتج لهبا لايزيد قطرها على متر واحد .

الرئيس – على أى حال هذا خطاب مجهول ، وعلى ذلك فنحن نقرر استبعاده

المدعى العام – لقد رأيت أن أقرأه على حضراتكم .

الدفاع – كلمة لو سمحتم بشأن ماورد فى تقرير ســلامة يوسف عن تأثير القنبلةفقد وضح النتائج التى أمكن الحصول عليها، يتبين من التقرير مدى تأثير هذه القنبلة .. لقد وضعوا شواخص من كرتون مقوى وحامل خشب حول القنبلة .. وقد تبين من تأثير القنبلة ما يأتى :

النوع	اصابة الشواخص	المسافة المؤثرة
واحدة ذات مكبر	اصابة ثلاثة شواخص	٣ ياردة
واحدة ذات مكبر	اصابة أربع شواخص ثقب فى الخشب	٦ ياردة
واحدة ذات مكبر	اصابة مباشرة كبيرة فكسرت الحامل الخشبى واطارت رأس الشاخص	٢ ياردة

لذلك أرجو من حضراتكم أن يكون هذا الجدول تحت نظركم ، لكى لايقال عن هذه القنابل – كما سمعت من الادعاء – بأنها لاجدوى منها. وانه حتى الازعاج منعدم بالنسبة لها .

وكيل النائب العام – قال الدفاع سواء فى التحقيق أو فى جلسة اليوم بأن

هذه القنابل هجومية .. والرد على ذلك لاأستمده من التحقيقات ، بل من منطق المتهم نفسه ، اذ سطر بخطه فى التقارير التى كان يقدمها الى رؤسائه مفاخرا بهذه القنبلة انها قنبلة هجومية دفاعية معا . يؤيد هذا ـ **ياحضرات القضاة** ـ ماسطر فى الكتاب الذى قدمه بيده الى محكمة الجنايات وهو كتاب خاص بالذخيرة ، هذا الكتاب سطر فيه: ان هذه القنبلة تستعمل فى الدفاع والهجوم معا ... قال الدفاع اليوم هذا وتمسك به ، والتعقيب الآخر . ان آخر كلمة قالها الدفاع فى دفاعه هى أن هذه القنبلة صالحة . أقول له اننا بعد سماع أقوال شاهدى نفيه جمال حلمى وصلاح نصحى . تبين لنا أنّ جمال حلمى قال صراحة : انه حتى الآن وهذه اللجنة حائرة مترددة فى استخدام هذه القنبلة ، وقال لكم ايضا أن صوتها المنبعث منها كان متفاوتا فى الصنف والقوة . وحتى الازعاج لم تحدثه هذه القنبلة .

الدفاع ـ المسألة عبارة عن تعريف القنبلة ان كانت هجومية أو دفاعية .

البكباشى أنور السادات ـ أهو ده زميل الصغر . واحنا ملناش دعوة .

الدفاع ـ تعريف القنبلة وحقيقة وظيفتها يظهر فيما كتب ....

الرئيس ـ اترك لنا هذا ...

الدفاع ـ أنتم خير العارفين .. لى كلمة أخيرة ...

لقد قال الادعاء بالامس : ان المتهم قدم لكم مدموغا بحكم القضاء ، وهذا خطأ ، وأنا أرد عليه وأقول أنه قدم لكم مبرءا من تهمة الأشتراك ، وعلى أى حال فأنتم تعيدون النظر فى القضية برمتها ، انما مما يروعنى فى هذه القضية بعد أن تحدثنا عن موقف محمد عزمى أن يقول بعد حكم البراءة الذى صدر ، أن هذا الحكم مرده الىَ سوء موقف أو سوء اتهام النيابة العمومية وافتقارها اليه .. والنيابة العمومية قد سمعتموها اليوم كأبدع ما يكون الاتهام ، وكأقسى ما يكون الاتهام ، ـ ولقد قاسينا منها هنا وفى محكمة الجنايات . أما الحجج مجردة عن اندفاع الادعاء ، ومجردة عن تذويق الدفاع ـ لكى أكون منصفا ـ كما هى . هى أبعد ما تكون عن الخيانة ، ولا يمكن أن يقال عن هذه القنبلة والظرف الذى تم التعاقد بشأنها فيه ، والشروط التى أشترطت ، ورضاء الوزارة عنها ، لا يمكن بعد هذا أن يقال أن فيها خيانة أو تواطؤ . عاوزين نقول أن كان فيه اهمال ، علشان هو لم يوفد مندوبين لمعاينة هذه القنابل ، فهذه مسألة أخرى . فأنتم أولو الشأن فيها ، باعتباركم المهيمنين على شئون الضباط

لما ايمانى ويقينى ـ وأنا لا أتقدم اليكم كمدافع ويعلم عبد الغفار اننى غير مأجور فى هذه القضية كما لم أكن مأجورا يوم حكم ببراءته ـ فهو ايمان بأنه برىء ، وايمان بعدلكم .



الدكتور زهير جرانه عقب انتهاء مرافعته وبدء الاستراحة

الرئيس ـ متشكرين .. والنطق بالحكم سيعلن فى جلسة يوم السبت ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، الساعة العاشرة صباحا .

والآن لترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الواحدة والدقيقة العشرين بعد الظهر) .

الجلسة الثلاثون

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة والدقيقة العشرين بمقر قيادة الثورة بالجزيرة يوم السبت ١٩٥٣/١١/٧ (الموافق ٣٠ صفر سنة ١٣٧٣) .

المؤلفة وفقا للامر الصادر من مجلس قيادة الثورة .

بتاريخ ٧ محرم سنة ١٣٧٣ (الموافق ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى ، عضو مجلس قيادة الثورة ، وعضوية البكباشى أنور السادات ، وقائد الاسراب حسن ابراهيم ، عضوى مجلس قيادة الثورة .

وبحضور البكباشى محمد التابعى المدعى العام ، والاستاذ مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

قدمت القضية المتهم فيها القائمقام بالمعاش عبد الغفار عثمان .

الرئيس ــ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الثلاثين من جلسات محكمة الثورة ...

الحكم فى القضية المتهم فيها القائمقام بالمعاش عبد الغفار عثمان :



السيد عبد الغفار عثمان ... فيم يفكر !

الحكم

حكمت المحكمة على المتهم القائمقام بالمعاش عبد الغفار عثمان فى الادعاء المقام عليه بما يأتى :

أولا ـ تجريده من رتبته العسكرية والنياشين والمداليات الحاصل عليها ·

ثانيا ـ سجنه ١٥ عاما ·

ثالثا ـ مصادرة كل مازاد من أمواله وأملاكه هو وزوجتاه السيدة جنات شفيق والسيدة ڤيوليت عما كان لديهم قبل أول يناير سنة ١٩٤٦ لصالح الشعب ·

والآن ترفع الجلسة

(رفعت الجلسة فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والعشرين صباحا) ·

تصديق مجلس قيادة الثورة

وبتاريخ ٨/١١/١٩٥٣ صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم ·
وبتاريخ ٩/١١ سنة ١٩٥٣ اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ هذا الحكم بالكتاب رقم ٢ر٢٢ سنة ١٩٥٣ ·

تعقيب

لعل أهم ما يلحظ فى هذه القضية ان المحكمة حينما أدانت المتهم وضعت فى اعتبارها الاهمال الذى شاب تصرفاته ، والاهمال فى مسائل الذخيرة أيا كان نوعه من أخطر الأمور . لان النتيجة الحتمية هو الوفاة ، وما يترتب على ذلك من انهيار الروح المعنوية . وانهيار معنويات الجنود . ولا شك أن العاقبة فى كل هذه الأحوال وخيمة . ويمتد أثرها الى البلاد بأكملها . فلا يقتصر على طبقة أو فئة من الناس .

ولقد بان أن المتهم قد أهمل فى التفتيش على القنابل لدى الشركة الصانعة . وأهمل ايضا فى تعيين اللجان المختصة بالفحص . وبان أيضا انه أثرى . وان ثراءه امتد الى زوجاته ولذلك فان المحكمة وقعت عليه عقوبة السجن ومصادرة ما زاد عن أمواله وأموال زوجتيه اعتبارا من تاريخ معين ..

محاكمة
السيد محمد كامل القاويش



- تخرج فى كلية الحقوق سنة ١٩٢٧ .
- عمره ٥٠ سنة تقريبا .
- غير متزوج .
- التحق بالنيابة بعد تخرجه وظل يتدرج فيها الى ان وصل الى وظيفة رئيس نيابة الصحافة .
- هو الذى قام بتحقيق قضية مقتل أمين عثمان .
- ثم عين مستشارا ثم وكيلا لوزارة الداخلية لشئون الصحافة .
- ثم عين فى أوائل سنة ١٩٥٢ محافظا للقاهرة وظل فيها حتى قامت الثورة .

شهود القضية

السيد محمود عزمى

- ابن السيد محمود عزمى وزير الحربية السابق .
- اشتغل فى مستهل حياته محاميا بقسم قضايا وزارة الأوقاف .
- نقل بعدها الى النيابة حتى وصل الى رئيس محكمة مصر ثم الى درجة مستشار بمحكمة النقض والأبرام ثم نائبا عاما للنيابة .
- لامته المحكمة على مسلكه المعيب فى تحقيقات قضايا الأسلحة الفاسدة .

محامى المتهم

الدكتور فائق الجوهرى

- ليسانسيه فى الحقوق من جامعة القاهرة .
- اشتغل بالمحاماة .
- محللا نفسيا وكاتبا كبيرا .
- رئيس القسم القضائى بجريدة المصرى .
- حصل على الدكتوراه فى القانون سنة ١٩٥١ .

الجلسة الخامسة والعشرون

المنعقدة فى الساعة العاشرة والربع صباحا فى يوم الاحد ١ نوفمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٢٣ صفر سنة ١٣٧٣) .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة ، وعضوية البكباشى أنور السادات ، وقائد الاسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة .

وبحضور البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق المدعى ، والاستاذ عبد الرحمن صالح ، وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

قدمت القضية المتهم فيها الاستاذ محمد كامل القاويش .

الرئيس ـ بسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الخامسة والعشرين من جلسات محكمة الثورة ... المدعى .

وكيل النائب العام ـ المتهم والشاهد حاضرون .

الرئيس ـ المتهم محمد كامل القاويش .

المتهم ـ ايوه يا أفندم .

الرئيس ـ الادعاءات المقامة على المتهم :

أولا ـ تدخل تدخلا مشينا وبدون وجه حق ، لدى النائب العام الأسبق الأستاذ محمد عزمى ، بقصد حفظ تحقيقات الأسلحة الفاسدة ، ليجنب رجال حاشية الملك السابق المحاكمة الجنائية . واتخذ للوصول الى هدفه وسائل غير كريمة .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب يا أفندم .

الرئيس ـ ثانيا ـ استعان بنفوذ أحد خدم الملك السابق ذى الصلة الوثيقة به « محمد حسن » ، ليشغل وظائف عامة فى الدولة ، لم تؤهله لها سوى صداقته الوطيدة ، وعلاقته المريبة بذلك الخادم .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب .

الرئيس ــ المدعى .

وكيل النائب العام ــ الشاهد موجود والقضية جاهزة للعرض .

الرئيس ــ فيه محامى ؟

المتهم ــ سأتولى الدفاع عن نفسى . والدكتور فائق الجوهرى حاضر لمعاونتى اذا لزم الأمر .



دكتور فائق الجوهرى محامى القاويش قبل انسحابه

حضرات القضاة :

تجلسون اليوم لأول مرة ، لتحاكموا رجلا خدم العدالة ربع قرن أو يزيد .

الرئيس ــ هل أنت مستعد للمحاكمة النهارده أو لأ ؟

المتهم ــ دقيقة واحدة من فضلكم .

الرئيس ــ نحن نسألك . هل أنت مستعد للمحاكمة اليوم أو لا ؟

المتهم ــ لأ .. واسمحوا لى بكلمة ..

الرئيس ــ ان موضوع القضية هو : هل انت حقيقة خدمت العدالة أو لأ .. والكلام فى هذا ، هو مرافعة فى موضوع الادعاء . فهل انت مستعد للدفاع عن نفسك الآن ؟

المتهم ــ طبعا لأ ..

الرئيس ـ ألم تعلن بهذا الادعاء يوم الأربعاء ؟

المتهم ـ أيوه ...

الرئيس ـ والنهارده الأحد .

المتهم ـ هناك بعض أوراق أريد ان أجمعها من جهات مختلفة . وزيادة على ذلك فان المحامى اذا ترافع عن نفسه ، فالمجهود المطلوب منه أكثر بكثير مما لو ترافع آخر عنه . وخصوصا اذا كان محبوسا .

الرئيس ـ ما طلبتش الدفاع ضم هذه الأوراق ليه ؟

المتهم ـ أنا اللى حاترافع مش الدفاع ...

الرئيس ـ أمال الدفاع مهمته ايه ؟

المتهم ـ الدفاع حايجمع لى المستندات .

الرئيس ـ ايه الفكرة فى انك ما تتركش الدفاع يترافع عنك ؟

المتهم ـ لهذه القضية نواح كثيرة ، ما يمكنش الدفاع ان يلم بها فى هذا الوقت القصير .

الدفاع ـ الأستاذ كامل القاويش اعلن فى يوم الأربعاء بموضوع الادعاء . فاتصل بالأستاذ عبده أبو شقه للدفاع عنه . ولكنه وجد أن الأستاذ أبو شقه سافر الى أسيوط . ولما اتصل به فى أسيوط ، اتضح انه سافر الى أسوان وانه مريض هناك ، وانه لم يستطع الترافع فى قضايا له أمام محكمة الجنايات هناك . فضاع يوم الأربعاء فى ذلك الاتصال . واتصل بى صباح الخميس ، ولكنى لم أتمكن من زيارته الا بعد الظهر ، ولم أتمكن من اقناعه بعدم الدفاع عن نفسه ، لأننى وجدت أن هذا الوضع غير طبيعى . وقبلت على أساس أن أتمكن من اقناعه فى ان اتولى الدفاع عنه . ولم تتح بذلك لى فرصة فى يوم الخميس للاطلاع على الملفات او التحقيقات ، وضاع يوم الجمعة كذلك ، لأننى لم اكن أعرف أن مكتب الادعاء يعمل فى هذا اليوم . وبذلك ترون حضراتكم أن الأربعاء نقص من الحساب ولم اقابله الا الخميس مساء . ونقص الجمعة كذلك من الحساب لأننى لم اكن أدرى ان مكتب الادعاء والتحقيق يعمل فى ذلك اليوم . هذا وان الدفاع يحتاج الى الاطلاع على جرائد كثيرة ، لابد من وقت كبير للاطلاع عليها . وهى الخاصة بما نشر عن قضية الأسلحة وموقف المتهم منها من سنة ١٩٥٠ الى الآن . وما جاء بها من تصريحات متعلقة بموضوع الادعاء وبخاصة أخبار اليوم والأهرام والمصرى وغيرها ـ ولقد كلفت بعض الزملاء فى المكتب باحضارها ، ولولا المعونة الصادقة التى لقيتها من

الزملاء فى الصحف ، وخصوصا الأستاذ لطفى حسونة فى دار أخبار اليوم لما تمكنت من احضارها .

الرئيس ـ هى وثائق الدفاع ما نشر فى الجرائد ؟!

الدفاع ـ دى تصريحات رسمية نشرت وهى متعلقـــة بموضوع الدعوى . والجرائد مقفلة بعد الظهر يوم السبت وكذلك يوم الأحد . ولقد اتصلت بموكلى كما ذكرت لحضراتكم يوم الخميس بعد الظهر . وبذلك لم يكن امامى فرصة للاطلاع سوى السبت صباحا . ولذلك أطلب من هيئة المحكمة أن تمنحنى فرصة ٧٢ ساعة ، لنستكمل مستنداتنا الخاصة بالدفاع .

وكيل النائب العام ـ هذه أول مرة يعلن فيها المتهم بالادعاء على أوسع مدى . فلقد أعلن المتهم بالادعاءات المقامة عليه فى يوم الأربعاء . فى حين أنه من الممكن أن يعلن قبل المحاكمة بأربع وعشرين ساعة ، حسب أمر تشكيل المحكمة . ولكننا أردنا ان نعطيه فرصة الأربع وعشرين ساعة المنصوص عليها ، مضافا اليها ٧٢ ساعة وهى أقصى مهلة للتأجيل نص عليها امر تشكيل المحكمة ، حتى لا يكون هناك مجال بعد هـــذا للتأجيل . وقد وضعنا أوراق الدعوى منذ اللحظة الأولى تحت تصرف المتهم ، أو من يختاره للدفاع عنه . ولقد اخبرنا المتهم من السجن انه اختار الأستاذ الجوهرى للدفاع عنه . وكانت الأوراق تحت تصرفه جميعها من قبل أن يحضر اليوم . ولقد حضر فعلا الى مكتب الادعاء واطلع . ولقد بقينا طول النهار ـ يوم الجمعة ـ تحت تصرف الدفاع . ولو أن المتهم أخطرنا انه يريد الدفاع عن نفسه لمكناه من الاطلاع . ولكنه أخطرنا أنه اختار الأستاذ الجوهرى . ويقينى أن القضية لا تحتاج الى تأجيل بعد ذلك ، خصوصا وان أمر تشكيل المحكمة ينص على ان تكون اجراءاتها سريعة مع توفير ركن العدالة وهو أهم ركن نستند اليه . ولقد منح المتهـم والدفاع الفرصة الكافية للاطلاع ، والتحقيقات أمام حضراتكم يسـيرة ضيقة ، لا تقبل أن نتوسع فيها . فاذا قال الدفاع أنه يحتاج الى جرائد، فنحن لم نرتكن على جرائد . وانما على وقائع محددة ثابته . ولذلك فان الادعاء يرجو ويلح فى الرجاء ، أن تنظر الدعوى فورا دون أى تأجيل .

المتهم ـ يؤسفنى أن أقول ...

الرئيس ـ ليتكلم الدفاع ...

الدفاع ـ الواقع ان حضرة المدعى يعلم أن الأستاذ كامل القاويش لم يعلن الا يوم الأربعاء . وأن يوم الأربعاء ضاع فى محاولة الاتصال بالأســـتاذ عبده

ابو شقة . ولقد اتصل بى صبيحة يوم الخميس ، ولكنى لم اتمكن من مقابلته الا الخميس مساء .

الرئيس ـ مش كان المفروض انك تطلع فى الفرصة دى ، علشان تقوم بالدفاع؟

الدفاع ـ انا كنت أتوقع أن أقوم بمعاونته فى الدفاع عن نفسه .

الرئيس ـ انتم اتفقتوا على ايه ؟

الدفاع ـ الواقع أن المفروض آن اترافع عنه ، ولكنه اصر على أن يترافع عن نفسه . وقرر أن فى هذه القضية نواحى هو أدرى بها من غيره .

الرئيس ـ هو ملم طبعا بالقضية قبل أن يقدم للمحاكمة ؟

الدفاع ـ هو يعلم الادعاءات وظروفها . ومستعد للمرافعة عن نفسه بشرط أن يطلع على التحقيقات .

الرئيس ـ تحقيقات ايه ؟

الدفاع ـ التحقيق فى القضية وملف محمد حسن . وكذلك ملف الأستاذ كامل القاويش ينقصه بعض الأوراق . وكذلك بعض الصحف التى وردت بها أقوال منسوبة اليه . وتصريحات رسمية واردة بشأن هذه القضية . ونحن نطلب ضم هذه الملفات .

الرئيس ـ المحكمة لن تستند الى ما جاء فى الصحف .

المتهم ـ هل تسمح لى المحكمة بأن أتكلم .

الرئيس ـ هل تريد أن تترافع الآن ؟

المتهم ـ اننى سأتكلم عن طلب التأجيل .

الرئيس ـ لقد تكلمت فى طلب التأجيل قبل كده .

المتهم ـ لسه ما بينتش وجهة نظرى فى اسباب التأجيل .

الرئيس ـ ما انت قلت انك عاوز صحف .. عاوز جرائد ..

المتهم ـ اننى لم أكمل كلامى فى أسباب طلب التأجيل . وأريد ضم شكوى كانت قد قدمت ضدى من مجهول وأنا قاض فى اسيوط .. ولقد حقق فيها ولكن هذه الشكوى والتحقيقات المتصلة بها فقدت ، وعمل تحقيق عن هذه الشكوى وعن أسباب فقدها .

الرئيس ـ الشكوى اللى طلبها عبد الفتاح الطويل ؟

المتهم ـ أيوه ..

الرئيس ـ علشان فقدت تقوم تطلبها ؟!

المتهم ـ انى أريد ضم التحقيق الذى عمل عن هذه الشكوى وعن فقدها .

الرئيس ـ ان الشكوى الخاصة بما نسب اليك فى أسيوط ، والتحقيق الذى دار بشأنها فقدت . وكان يهم المحكمة أن تطلع عليها .

المتهم ـ الشكوى مش موجودة . وانا كنت طالب التحقيق اللى دار بشأن فقدها .

الرئيس ـ راحت فين !

المتهم ـ لست أدرى ..

الرئيس ـ يعنى ما تعرفش ؟

المتهم ـ لقد تقرر استبعادها من الملف .

الرئيس ـ بنفوذ من استبعدت ؟

المتهم ـ عندما سأتكلم سترون كل شىء . واننى ألتمس من المحكمة ضم محضر الجلسة الخاصة بمحاكمة حسين سرى عامر ، واقوال الأستاذ محمد عزمى التى وردت فى هذا الموضوع .

الرئيس ـ الأستاذ محمد عزمى شاهد . ونقدر نحقق معه . ونسأله عن كل اللى احنا عاوزينه .

المتهم ـ يصح ان تقارن أقواله هنا بما سبق ان أدلى به من أقوال .

الرئيس ـ برضه مش مهم الطلب ده .. ما دام راح ييجى نقدر نسأله ..

المتهم ـ واطلب اعلان شهود نفى ، هم الأستاذ عبد العزيز وصفى والمدير العام لشئون السودان بوزارة الارشاد القومى وشئون السودان . وهو شاهد نفى عن الشق الثانى من الادعاء . وكذلك الأستاذ بيرم التونسى . المحرر بجريدة المصرى . وحرم الدكتور عبد الحليم محفوظ وهى من سيدات الهلال الأحمر . وكذلك السيدة جمالات محمد عبد الله المقيمة بشارع شريف رقم ٤١ بجوار جامع شاهين بحلوان غرب .

الرئيس ـ ما نجيب هاجر حمدى كمان وأمينة شريف ..

المتهم ـ كما ترى المحكمة . ولكن لا أهمية لشهادتيهما بالنسبة الى اطلاقا .. كذلك لى ملاحظة وهى اننى لم أسأل اطلاقا فيما يتعلق بالادعاء الأول . ولم يحقق معى فيه .

الرئيس ـ ستسأل فى المحكمة وسيجرى التحقيق معك بشأنه .

المتهم ـ والادعاء الثانى سئلت فيه كمتهم . ولكنى لم أطلع على الأوراق اطلاقا .

الرئيس ـ والدفاع ما اطلعش ؟

الدفاع ـ لم يتسع لى الوقت للاطلاع على كل شىء . فقد قلت لحضراتكم أن

موكلى راى ان الأمر يتطلب الاطلاع على بعض الصحف من سنة ١٩٥٠ حتى الآن .

الرئيس ــ الذى تلاحظه المحكمة ، هو انه فى هذه القضية ، الدفاع هو المتهم ، والمتهم هو الدفاع .. والمفروض ان الدفاع هو الذى يتكلم .

المتهم ــ اننى سأترافع عن نفسى .

الرئيس ــ أمال الدفاع حاضر ليه ؟ .. يا تترافع انت يا يترافع هو .

المتهم ــ انه حاضر لمعاونتى . وانا الذى سأقوم وأتولى الدفاع عن نفسى .

الرئيس ــ هذا وضع شاذ .. فاما ان تترافع عن نفسك . وفى هذه الحالة لا ضرورة للدفاع . وأما ان يترافع الدفاع عنك .

الدفاع ــ أمر تشكيل المحكمة يجيز حضور محام عن المتهم .

الرئيس ــ (للدفاع) مش علشان يقعد ؟

الدفاع ــ اننى سأقوم بالمعاونة للمتهم . والمعاونة نوع من فروع الدفاع . وانا على العموم تحت أمر المحكمة .

الرئيس ــ مع اصرار المتهم على الدفاع عن نفسه ، ففى هذه الحالة يتنحى الدفاع .

المتهم ــ كما تشاءون حضراتكم .

الرئيس ــ مش كما نشاء . وانما ده حكم القانون .

المتهم ــ انا سأتولى الدفاع عن نفسى ، والراى الأعلى لحضراتكم .

الدفاع ــ انا تحت امر المحكمة .. أمشى او اقعد .

الرئيس ــ يمكنك ان تجلس فى مقاعد الزوار .

(انتقل الاستاذ فائق الجوهرى الى صفوف النظارة)

المتهم ــ اننى يا حضرات القضاة أجمع الآن بين صفتين . صفة المتهم وصفة المحامى . والوقت الذى يحتاج اليه المحامى ، او المجهود الذى يتطلبه الدفاع من المحامى المفرج عنه ، يحتاج المحامى المحبوس الى اكثر منه .. فاذا طلبت الى حضراتكم اقصى المدة المسموح بها قانونا ، فلا أظن اننى مغال فى هذا الطلب .

وكيل النائب العام ــ التحقيق الذى أجرى عن الشكوى التى قدمت ضد المتهم ، يؤسفنى أن أقول لحضراتكم أن هذه الشكوى قد فقدت وفقد التحقيق الذى أجرى بشأنها . وكان يهمنا الآن ان نطلع عليهـــا .. وكما قلت لحضراتكم ، فانالقضية معدة والشاهد حاضر وسيمثل أمام حضراتكم ،

ولكم كل السلطة فى مناقشته فى شأن الواقعـــة التى يذكرها المتهم .
ويطلب المتهم شهود نفى ، وكلنا لا نعرف علام سيشهدون .

الرئيس ـ عبد العزيز عثمان ده هو الخادم الآخر ؟

المتهم ـ انا ما قلتش عبد العزيز عثمان .. انا قلت عبد العزيز وصفى . وهو سيشهد بخصوص الشق الثانى من الادعاء ، وهو الخاص باستغلال نفوذ أحد خدم الملك السابق ، لشغل وظيفة عامة فى الدولة ، لم تؤهلنى لها سوى صداقتى الوطيدة وعلاقتى المريبة بذلك الخادم .

الرئيس ـ وبيرم التونسى هو اللى راح يشهد على المسألة دى ؟

المتهم ـ نعم .. هو يعرف ذلك .. والأستاذ محمد عزمى فى موقف الخصم منى ، ومن المجدى مقارنة أقواله السابقة بما سيقوله فى شهادته .

الرئيس ـ والحريم اللى طلبتهم . علشان يشـــهدوا ، راح يشـــهدوا على مؤهلاتك ؟

المتهم ـ سترون حضراتكم علام يشهدون . وسيتبين لكم أن شهادة كل واحدة منهن لن تتجاوز أكثر من ثلاث دقائق .

الرئيس ـ هى امتحنتك مرة أو حاجة علشان تعرف مؤهلاتك ؟..

المتهم ـ سترون من شهادتهن حقيقة الأمر .

الرئيس ـ ما نجيب هاجر حمدى .. ما هى رخره ممكن انها تشهد كويس .

المتهم ـ كما ترون حضراتكم .

وكيل النائب العام ـ اننى لا أرى موجبا لاستدعاء كل هؤلاء الشهود . وان الادعاء مؤسس على ما أثبتته محكمة الغدر فى حكمها ، وسجلت ما جعلناه سندا لنا فى اتهامنا . ولذلك فاننا نرجو عدم اجابة ما يطلبه المتهم من استدعاء هؤلاء الشهود . وعدم تأجيل نظر الدعوى . فقد منح أقصى مدة يسمح بها القانون .

(وبعد مداولة قصيرة بين أعضاء المحكمة قرر الرئيس ما يأتى..)

الرئيس ـ قررت المحكمة اعطاء مهلة ساعة للمتهم للاطلاع على الأوراق الموجودة فى مكتب الادعاء .

(رفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين) .

و (أعيدت فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الأربعين) .

الرئيس ـ الشاهد الأول ..

وكيل النائب العام ــ أيوه يا أفندم الشاهد موجود .



الأستاذ محمد عزمى
يؤدى الشهادة

(نودى على الشاهد فحضر) .

الرئيس ــ اسم الشاهد الأستاذ محمد عزمى

الشاهد ــ أيوه يا أفندم .

الرئيس ــ قل والله العظيم .. والله العظيم .. والله العظيم .. أقول الحق ولا شىء غير الحق ، والله على ما أقول شهيد

(أقسم اليمين) .

الرئيس ــ للمدعى .

وكيل النائب العام ــ اشرح للمحكمة تفصيلا كل ما لديك من معلومات فى موضوع الادعاء المقام على المتهم بشقيه : الأول وهو الخاص بأنه تدخل تدخلا مشينا وبدون وجه حق لديك كنائب عام ، بقصد حفظ تحقيقات الاسلحة الفاسدة ، ليجنب رجال حاشية الملك السابق المحاكمة الجنائية . واتخذ للوصول الى هدفه وسائل غير كريمة . والشق الثانى الخاص باستعانته بنفوذ أحد خدم الملك السابق ، ذى الصلة الوثيقة به ليشغل وظائف عامة بالدولة ، لم تؤهله لها سوى صداقته الوطيدة ، وعلاقته المريبة بذلك الخادم .. وافتكر تبتدى بشرح وقائع الادعاء الأول .

الشاهد ــ زى بعضه . اللى تشوفوه . وفى الواقع اننى أقدر مأمورية هذه المحكمة . لأنها تعمل فى سبيل اصلاح البلاد . وتسجل حوادث الفساد فى عهد الملك السابق فاروق . وفى الوقت نفسه تقتص من كل من عاون هذا الملك فى طغيانه وفساده .. وأنا باعتبارى توليت منصب النائب العام فى عهد من أدق العهود ، وشاءت ارادة الله أن تجعلنى أطلع على قسم كبير من حوادث الفساد ، التى اقترنت بحملة فلسطين ، وادت الى انتهاب الملك السابق ومعاونيه جزءا كبيرا من أموال هذه الأمة ، كما سجل التاريخ لجده اسماعيل من قبل ذلك ، انتهابه لأموال هذه البلاد . ولذلك أرانى بحكم ذلك المنصب السابق ، وبحكم وطنيتى كمصرى ، وبحكم وظيفتى كشاهد ، أن اعين المحكمة واعين الشعب المصرى كله ، للوصول الى أسرار هذا الفساد ، الذى صاحب هذا العهد ... ، والذى

صاحب ما قمت به أو توليت الاشراف عليه ، فاذا تبسطت فى كلامى فأرجو الا تتضايقوا ، لأننا جميعا نهدف الى غرض واحد .

ان التحقيق الذى بدأته فى ٢٠ يونية سنة ١٩٥٠ بناء على تبليغ الى من وزير الحربية فى ذلك الحين ، وهو المهندس مصطفى نصرت ، والبلاغ مؤرخ فى ٢٠ يونية . وانما وصل الى بتاريخ ٢٢ يونية . وعلى الفور أمرت باستدعاء كاتب المقالات المشكو منها ، وهى ثلاث مقالات ، وكاتبها هو الأستاذ احسان عبد القدوس ، وحضر . فقمت باستجوابه بنفسى فى ٢٥ يوليو . وتبينت من أقواله — وكان يدلى ببعض الأقوال ويقبل تدوينها فى المحضر كتابة ، وبعض الأقوال يطلب منى فى سبيل المصلحة الا أدونها فى المحضر . وكنت مضطرا فى سبيل الوصول الى الحقائق . لأن هذا هو الذى يهمنى ، خصوصا واننى أستطيع استدراكها فيما بعد ، ولذلك كنت أسجل هذه الأشياء فى نوتة .

الرئيس — ممكن تضرب لنا مثل على اللى كان بيطلب عدم اثباته ؟

الشاهد — نعم . مثلا قال لى أنا جت لى هذه المعلومات واستمديتها من بعض ضباط الجيش . وطلب عدم اثبات هذا فى المحضر ، حرصا على مصلحة الضباط . وطبعا هذا الطلب واضح ، لأنه يجعل مركز الضباط دقيق جدا ، ولا يصح أن نعرضهم للملاحقة والاضطهاد . وقد لا نصل الى نتيجة . ولكنه فى الوقت نفسه لم يدل بأى اسم من الأسماء . وكان يذكر لى أسماء بعض الأشخاص الذين يقول انهم تلوثوا فى حملة فلسطين . ويطلب عدم اثبات الأسماء فى المحضر . ومن بين هؤلاء مثلا ، اللواء محمود صبحى الذى كان مديرا للكلية الحربية . فكنت آخذ بهذه المعلومات التى لا يرغب فى عدم تدوينها فى المحضر ، فى مذكرة مستقلة بخط يدى ، واودعها جانبا . وفى نهاية أقواله ، قرر لى أنه وضع الأمر بين يدى ، واننى لو طلبت اليه أن يقدم مستندات أو ادلة على ما يقول ، فانه لن يستطيع — أما هو كصحفى فانه أدى مهمته بأن كتب وتعرض للمحاكمة . وقال لى انت كنائب عام ، تستطيع الوصول بوسائلك للكشف عن الدليل . وأؤكد لكم انه حرك فى نفسى عاملا آخر غير عامل الوظيفة . وهو العامل الوطنى . وشعرت انه يجب على ان اعتبر هذا الموضوع موضوعى ، واننى يجب ان اهتم به فعلا . ولا أقتصر على الشكليات . والواقع أننى كنت أقدر لو راعيت الشكليات ، كنت أقدر ان أحفظ هذا التحقيق فى خمس دقائق ، باعتبار ان هذا الصحفى لم يستطع أن يقدم الى الدليل ، بل كنت اكثر من هذا ، أستطيع أن أقدمه للمحاكمة باعتبار انه طعن فى الجيش .

الرئيس ــ ألم يكن هذا من واجبك كنائب عام ؟

الشاهد ــ نعم . وان كنت قد تصرفت كوطنى ، الا أننى كنت استطيع أن احفظ التحقيق لعدم وجود أدلة .

الرئيس ــ ولو كنت حفظت التحقيق كان يجرى ايه ؟

الشاهد ــ طبعا كان وجه التاريخ من الممكن أن يتغير .. ولكن كنت أصبح غير مستريح الضمير . وراحة ضميرى هى فوق كل اعتبار . ولو كنت حفظت التحقيق لكان ضميرى أصبح ملوثا . ولنغص على حياتى . وانا اقول هذا لأن أعصابى متعبة منذ أكثر من ثلاث سنوات ونصف .. يعنى طلعت روحى .

الرئيس ــ طيب ندخل فى التحقيق بقى ..

الشاهد ــ انا فى ذلك الحين كان معى فى الاسكندرية قضية التموين ، الخاصة بالأستاذ محمود زكى . وكان معى الأستاذان محمود لطفى واحمد موافى . ونظرا لثقتى بهما ، وأن فى امكانهما معاونتى فى هذا الأمر ، قسمت الموضوعات الموجودة فى المقالات التى كتبها الأستاذ احسان عبد القدوس عليهما وأمرت باحضار الملفات الخاصة بصفقة المدافع الأسبانية ، وهى التى اشتريت عن طريق الشركة السويسرية « أورليكون » ومركزها زوريخ . والصفقة الأخرى الخاصة بالشركة الايطالية « سكورزبونى ميكانيكا » .. وأول تدخل كان عندى . انه بلغ الى من وزير الحربية ، ان قائد عام القوات المسلحة الفريق محمد حيدر ، طلب أن يكون القبض على الضباط طبقا للقواعد المتبعة من قبل . اى انهم يودعون السجن الحربى ويكون القبض بحضور البوليس الحربى وما الى ذلك . فرفضت . لا لأننى أقدر الجيش فان الدماء العسكرية تجرى فى عروقى . وابى كان ضابطا ، وكثير من افراد عائلتى ضباط .. لم ارفض لأننى افكر فى اهانة الضباط وانما لأننى فكرت فى انها قضية خطيرة . والمسئولين فيها اناس كبار . ولقد كان هذا احساسى بعد أن اطلعت على الأوراق . وبناء على ذلك يحتاج الأمر الى أن يتخذ فيه احتياطات خاصة . فانا لتوقعى هذا كله ، ولتوقعى أن تكون هناك عقبات كبرى تقف فى سبيلى ــ وانا كنت أروح نادى الضباط فى الزمالك ــ وكان جنب بيتى ــ وكانوا عاملين له منصة كبيرة وكرسى ، لأنه كان بيدعى انه حامى الجيش ، وهو اللى وداه فى داهية ، وتكلمت مع مصطفى نصرت ، وتربطنى به علاقة مصاهرة . فقد كانت زوجته المتوفاه قريبتى . ولذلك كنت أتكلم معه بدون تكليف . وقلت له ان التحقيق فى هذا البلاغ سيؤدى الى اشياء خطيرة . وقد

يؤدى بى الى الاصطدام مع الملك . فهل أنتم على استعداد لحمايتى أم انكم ستتراجعون عندها ؟ .. فقال لى .. امض فى التحقيق ، ولا تخش شيئا . فقلت هل ستعاوننى حقيقة انت وحكومتك ؟ . فقال أنا واثق من هذا . وحتى أنا اشرت الى هذا فى صدر المحضر اشارة غير ظاهرة ، لأن سيرة الملك فى ذلك الوقت لا يصح قانونا أن تذكر فى مثل هـذه الأشياء . وبناء عليه قمنا بالتحقيق . وكنت أرتب بنفسى خطط التحقيق . لأننى بدأت كمحام ثم وكيل نيابة ، واشتغلت فى هذه الأشياء . وكنت اقصد دائما أن يكون التفتيش بطريق المفاجأة ، لأن أثر المفاجأة فى التحقيق له أهمية خاصة . وهو أهم عنصر من عناصر التحقيق نفسه . ولذلك كنا نرتب الخطط ونرتب الحملات . وأول ما بدأت أمرت الأستاذ أحمد موافى بالسير فى التحقيق . وأمرت بالقبض على البكباشى جورج ابراهيم سعد . وهو الشخص الوحيد الذى استطاع الأستاذ احسـان عبد القدوس أن يقدم مستندات ضده . وتلك المستندات هى عقد الشركة بينه ، أو بين امرأته وبين على عبد الصمد ، وألقى القبض على البكباشى جورج ابراهيم سعد . وقامت الهيصـة .. ازاى يقبض عليه بدون حضور البوليس الحربى ، وبدون اخطار الجهات الرسمية فى الجيش ، فقلت لوكيل النيابة عندما تقوم للتفتيش ، أخطرهم بعد ما تقوم للتفتيش فعلا . وتصل الى الجهة التى تريد تفتيشها ، اطلب البوليس الحربى علشان المحافظة على الشكليات اللى هم عاوزينها . ولكن منعته بعد ذلك من الاتصال بهم عندما اتضح لى انهـم كانوا يتكلمون فى التليفون ، ويتصلون بالبيوت التى ستفتش . ولقد اتضح لى هذا لأنى كنت قد أمرت بمراقبة التليفونات ، وبعد ذلك سرنا فى الموضوع . واقتضى الأمر الى أن احتجت الى الاستعانة بأحد رجال البوليس لمعاونة النيـابة فى مهمتها ، لأن وكيل النيابة لما يروح لوحده علشان يفتش من الجـايز يضربوه . أو ما يدخلهوش ويحتجوا بأنهم ما يعرفهوش . ولذلك كان لابد لنا من الاستعانة بالبوليس . فتشاورت مع الفريق أن يعاوننى فى هذا الأمر . وفيمن يمكن الثقة به من رجال البوليس . فقيـل لى عن الأميرالاى محمد ابراهيم أمام ، وانه رجل متدين ، ويسبح ويصلى ، وافتكر انه راجل كويس ، ولكن اللى حصل انه بدأ يقول الأخبار . ولكن نهايته ، احنا اللى فى ايدينا كنا بنعمله . وبعد شوية تقدم الينـا بلاغ جديد بشأن وقائع تختص بأسلحة بلجيكية مستوردة بواسطة وسيط عن الشركة ، وهو ادمون جهلان . فأنا أمرت فورا بتفتيش مكتب أدمون جهلان ومنزله ، وكنا فى الواقع نعمل هذا بأنفسـنا وكنا نجيب دفتر

التليفون ونشوف الاسم . واذا كان له تليفون فى المنزل ، واذا كان له مكتب ، ونأمر بالتفتيش ، وكنت وقتها بالاسكندرية فأمرت بتفتيش المكتب والمنزل فى وقت واحد . واذا فى اليوم التالى وهو ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ اتصل بى الأستاذ فؤاد سراج الدين ، وطلب منى مقابلته فقال لى ايه يا راجل الشغل بتاعك ده ، أنت تعرف ان الملك اتجنن من اللى عملته امبارح ، وكان الملك فى هذا الوقت فى دوفيل ، وكان مصطفى النحاس فى اكس ليبان ، فقال لى فؤاد سراج الدين ان النحاس كلمه من دوفيل بالتليفون اللاسلكى ..

الرئيس ــ ثانى يوم ؟ .. وكان الخبر وصلهم منين ؟

الشاهد ــ لقد وصلهم هذا الخبر عن طريق السراى فيما أعتقد . وكان هذا هو ما يجننا فى التحقيقات . لأن السراى بها تليفونات مباشرة . وكان بعض الضباط يلتقطون الرسائل اللاسلكية . **ففؤاد سراج الدين عندما استدعانى ، قال ان الملك يقول ان له بعض الأوراق الموجودة فى خزانة ادمون جهلان ، ويطلب عدم فتح هذه الخزانة حتى يحضر ادمون جهلان، وان الملك متغاظ ، لأن أدمون جهلان موجود معه فى دوفيل من ضمن الحاشية ، فاقتحام مكتبه ومنزله واهانة عائلته وهو مصاحب للملك ، مما يؤذى كرامة الملك** . فقلت له فليكن . أنا راجل باحقق فى قضية . ولا شأن لى بهذا كله . ونحن لا نعلم عن شخص اسمه أدمون جهلان ، وانه من حاشية الملك .

الرئيس ــ يعنى لو كان من الحاشية ما كانش يتفتش ؟

الشاهد ــ لأ .. فؤاد سراج الدين هو اللى بيقول كده . وده حديث فؤاد سراج الدين ، أما أنا فما يهمنيش اذا كان من الحاشية أو لأ .. ودى حاجة جت بالتدريج ، ثم قلت له اننى على أى حال ما جانيش تقرير النيابة عن التفتيش . وأنا لا يهمنى اذا كان من رجال الحاشية أو لأ ، وان كان غير معروف لنا أنه من رجال الحاشية . ونحن لا يهمنا ذلك . لأن الملك فقط هو الذى جعله الدستور مصونا فى منجاة من يد النيابة . وكذلك الوزراء ليسوا تحت تصرف النائب العام . وانما كانوا يحاكمون بنص الدستور بواسطة مجلس النواب . وهو الذى يتهمهم . يعنى خارجين عن سلطان النيابة سواء منهم رجال الحاشية أو غيرهم . هذا الى أن المقصود بكلمة الحاشية غير محدد . فمن هم رجال الحاشية ؟ هل هم كل واحد موظف فى القصر . أم هم الأشخاص الذين يحيطون بالملك فى حله وترحاله .

الرئيس ــ وبعدين ..

الشاهد ــ فؤاد سراج الدين لما قال لى كده ، أنا قلت له .. على أى حال لم يصلنى محضر التفتيش . فقال أنا عملت حسابى على كده . وطلبت مهلة ٢٤ ساعة . وقلت له لا يمكن أن تكون النيابة قد بهدلت عائلة أدمون جهلان . لأن النيابة تعرف واجبها . والذوق من ضمن هذه الواجبات . ولكن هى تنفذ القانون مع الذوق . وعلى أى حال المحضر لم يرد الى بعد من مصر . فبناء عليه كل كلام فى هذا الموضوع سابق لأوانه . فقال .. أنا اعرف كل هذا ، ولكن هناك شىء واحد استدعيتك من اجله. وهو أن الملك يقول ان له شخصيا بعض أوراق فى داخل خزانة أدمون جهلان ، وانه يريد من النيابة أن تنتظر أدمون جهلان . وهو سيرسله لكى يقوم بفتح الخزانة بشخصه أمام النائب العام ــ اللى هو انا ــ لكى يستخرج منها الأوراق التى تخص الملك شخصيا . والنائب العام يسلمها الى مدير الخاصة بالنيابة . وهو فى ذلك الوقت الأستاذ نجيب سالم . فقلت له أنا شخصيا لا أعلم شيئا عن هذه الخزانة ولا أستطيع الكلام فى هذا الموضوع الا بعد ورود المحضر . فقال انه توقع هذا . ولذلك طلب مهلة ٢٤ ساعة . ولقد وصلنى محضر التفتيش وما يتصل به فى اليوم التالى . وعندما اطلعت عليه ، وجدت أن وكيل النيابة الذى كان قائما بالتحقيق لم يقم بنفسه ، وانما قام بالتفتيش عضو نيابة آخر . وذهب هو الى تفتيش المنزل لكى يكون العمل فى وقت واحد البيت والمكتب . ووجدت أن وكيل النيابة أثبت فى محضره أنه لم يجد مفتاح الخزانة التى كانت موضوعة فى دولاب . ولذلك فانه وضع أختاما بالشمع الأحمر على باب الخزانة . ثم اغلق عليها الباب الخارجى . وختمه بالشمع الأحمر . ووضع عليها حراسة من جندى . ففى الحال اتصلت بالمحامى العام وطلبت اليه أن يأمر بتشديد الحراسة . وأن يضيف الى الجندى، آخر يتناوب معه الحراسة لكيلا تترك الخزانة بدون حراسة فى أى وقت من الليل أو النهار . لأن انا مش عاوز أن العسكرى يقول انا كنت اقضى حاجة أو شىء من هذا القبيل ، وتبقى الحكاية مش كويسة . وطلبت منه ان يقوم بالتفتيش الفجائى من وقت لآخر . وعندما سألت وكيل النيابة ، هل المصلحة تدعو الى اقتحام الخزانة أو الانتظار . فقال ما دام ان الخزانة موضوعة تحت الحراسة المشددة . وما دامت مغلقة . فانه لا يضر التحقيق الانتظار حتى يحضر صاحبها . وده أحسن علشان يقدر يرشد عن الأوراق . وبناء عليه قابلت فؤاد سراج الدين . أو قلت له فى التليفون لا اذكر .. ما فيش مانع عند النيابة من الانتظار لحين

عودة أدمون جهلان . على أن يراعى اننا لن نستطيع الانتظار الى ماشاء الله . وكان هذا أول تدخل بارز فى القضية . وان كنت لا أعتبره ضارا بالتحقيق . لأن المبدأ الأصلى هو الا تفتح الا بحضور صاحبها . **هذا وكان الملك يقول ان له أشياء فى الخزانة وله الحق فى أن يتسلمها .**

الرئيس ــ ماجاش أدمون جهلان بعدين ؟

الشاهد ــ سأبين هذا للمحكمة فى وقته . وأرجو أن تسمحوا لى بالفرصة بأن أقول كل ما أعلمه . لأنه حصل فيها كثير جدا من اللخبطة . ولم تتح لى الفرصة قبل الآن للادلاء بهذه البيانات بصفة رسمية .

بعد كده .. حوالى ١٨ سبتمبر ، جه التحقيق استلزم القبض على النبيل السابق عباس حليم واستجوابه وتفتيشه وتفتيش بيوته فى القاهرة والاسكندرية والمعادى . وقد كان له ثلاثة بيوت فى وقت واحد. ألقى القبض عليه . ونظرا لأنه كان من أعضاء العائلة المالكة ، وخوفا من المؤثرات ، جعلت الأستاذ أحمد موافى يستجوبه أمامى وفى حضورى . ودخل علينا مسلحا بالطبنجات زى بتوع البانيا .. فكره انه يخوفنا .. وقعد .. وسألناه من الصباح الى الساعة العاشرة مساء . وجبنا له ساندويتش واتغدى . وانا حتى ما روحتش . وعندما وصلنا الى هذا الحد تباحثت مع المحقق فى هل يستدعى الأمر القبض عليه ، ولم يكن الاستجواب الذى بدأناه قد تم ..

الرئيس ــ هل كان من مصلحة التحقيق انكم تسيبوه ؟

الشاهد ــ ما كانش هناك ضرورة حسب المداولة اللى تمت بينى وبين الأستاذ موافى، وانا أردت علشان مايكونش فيه شبهة أمام الرأى العام أن يقال...

الرئيس ــ لما يخلى سبيله مش ممكن يرتب أموره وحاجته ، بما يمكنه أن يغير سير التحقيق ؟

الشاهد ــ أيوه ممكن . ولذلك انا جمعت وكلاء النيابة الموجودين جميعا وتداولنا فى شأنه .

الرئيس ــ المداولة كانت بتحصل بالنسبة لكل متهم ، والا بالنسبة لعباس حليم بس ؟

الشاهد ــ لأ .

الرئيس ــ يعنى بالنسبة لعباس حليم بس ؟

الشاهد ــ علشان ندرس الأمر بدقة ، حتى لا يقال اننا نقبض على الناس جزافا .

الرئيس ـ القاعدة دى مش كانت تسرى على كل واحد من الشعب ؟

الشاهد ـ انا أردت منع أى مساس بالتحقيق ، حتى لا يقال أن أنا راجل مجنون ومتهور ودا ير أمسك فى الناس ، وعايز أعمل دعاية لنفسى .

الرئيس ـ ده بالنسبة لعباس بس . مش القانون يخول لك القبض عليه للمصلحة العامة ؟

الشاهد ـ أنا كنت عاوز أصون التحقيق .

الرئيس ـ والصيانة انك تسيبه ! تركته ليه ؟

الشاهد ـ جاى لك جاى لك ، دى أسرار ده تاريخ . اللى حصل بعد المداولة أنا رأيت انه يحسن القبض . ثم حدث حادث بس دى حاجات محرمة . اعذرونى .

الرئيس ـ مفيش عذر . اننا نسجل للتاريخ .

الشاهد ـ بس المسائل المتعلقة بالقضاء .

الرئيس ـ المقدم للمحكمة رجل من رجال القضاء .

الشاهد ـ أنا رأيت القبض ، ولكن اللى حصل ان كان فيه رئيس محكمة قريب ناريمان ، علشان يعمل لغم فى القضية .

الرئيس ـ اسمه ايه ؟

الشاهد ـ أنا قلت اسمه فى قضية حسين سرى عامر ، وهو رضا على .

الرئيس ـ يقرب لناريمان ايه ؟

الشاهد ـ عرفت انه قريبها لما أفرج عن بعض رجال الحدود .

الرئيس ـ كان ينفع لمنصبه ؟

الشاهد ـ كان رئيس محكمة .

الرئيس ـ كان يستحق ، انت كنت نائب عمومى .

الشاهد ـ كانت الحجج كثيرة .

الرئيس ـ رأيك ايه ؟

الشاهد ـ لو أنا ماسك الشغل لا أعينه .

الرئيس ـ وعين لغرض معين ؟

الشاهد ـ هو جعل فى الاسكندرية بالذات ، لأنه قريب ناريمان والقضية جارى تحقيقها فى اسكندرية ، والنيابة لا تملك الا الحبس أربعة أيام .

الرئيس ـ يعنى عين للافراج ؟

الشاهد ــ **ايوه لخدمة السراى فى قضية الأسلحة** وكان موجود الأستاذ محمد صدقى وكان بيجدد أوامر الحبس فى حدود العـدالة ، ولكن لقيت فى قضية السيد فرح أن رضا على قال للنيابة : هى دى ادلة : الجلسة الجاية أنا رايح أفرج عنه اذا ما جبتوش أدلة .. وكان ذلك امام المتهم فى جلسة المعارضة ... زى مانكون فى مظاهرة ، وبعـد كده أفرج عن حسين صالح صاحب لوكاندة الليدو فى مرسى مطروح وعامل فى المعادى فيلا وعز .

الرئيس ــ وله تليفونين فى الفيلا ؟

الشاهد ــ دى أبهة وعز وحاجة عظمة ... الشاهد أنا اتجننت وقلت ايه ده، نبطل تحقيق أحسن ، بقه رضا على ده رايح يمد حبس عباس حليم ، ده مستحيل بالعقل كده ، وكنا يوم ثلاث مساء والحبس أربعة أيام يعنى يعرض يوم الخميس على القاضى . فقلت مفيش معنى .

الرئيس ــ رأيت الأفضل الافراج عنه ؟

الشاهد ــ رأيت الأفضل أن اتركه وآخذ احتياطاتى اللى تبقى بديل عن هذا .

الرئيس ــ يبقى عملت رقابة على أولاده .

الشاهد ــ رحت واضع رقابة تليفونية وبرقية وبريدية فى الحال علشان عباس حليم ، وأمرت ناس فى اسكندرية بأن يتتبعوا حركاته فى الخارج كمان . عملت الرقابة والتقارير موجودة .

الرئيس ــ وفى نادى السيارات معملتش ترتيبات ؟

الشاهد ــ بالنسبة لناس كثير عملت ترتيبات .

الرئيس ــ عاوزين نصل الى نتيجة هذه الترتيبات .

الشاهد ــ دى كانت كويسة فى حاجات كثير .

الرئيس ــ بالنسبة لعباس حليم ؟

الشاهد ــ بالنسبة لعباس حليم محصلش أكثر من الحبس الاحتياطى .

الرئيس ــ يعنى راقبته من غير الرقابة ، يعنى مش ضرورى يبعت تلغراف ، واحد تانى يتكلم فى التليفون تقدر تراقبه ازاى ؟

الشاهد ــ دى لى حق فيها ، لأنه صحيح لم تتخذ الاحتياطات بحيث ان النيابة لم تستطع مطلقا الوصول الى شىء .

الرئيس ــ تستطيع ازاى وانتم سبتوه ؟

الشاهد ــ اللى حصل فعلا ان الرقابة على الرسائل الخارجية ، كانت مقررة مثلا بمناسبة حرب فلسطين ، واحنا غاية ما هنالك اننا نبهنا بجواب

رسمى على المتهمين اللى كانوا موضع تحقيق لكى يلتفت اليهم بصفة خاصة . وقد كان عندكم منها رسائل كثيرة جدا تخص عباس حليم بالذات ومحادثات تليفونية ، وانا واثق لأنى كنت باراجعهـا بنفسى . ومن جهة البريد بطبيعة الحال الأشخاص ..

الرئيس ــ انا عاوز اصل الى نتيجة ؟ هل تعتقد ان الافراج عنه ، ووضعه تحت الرقابة وهو حر طليق ، يتحرك كيف يشاء . توصل الى نتيجة ؟

الشاهد ــ عملت نشرة .

الرئيس ــ سؤالى عاوز اجابة ؟

الشاهد ــ المسألة انى اعمل اللى فى استطاعتى .

الرئيس ــ يعنى هذا ضار بالتحقيق والا فى التحقيق ؟

الشاهد ــ اللى حصل انه لما حاول الهرب ، جاب رسائل بطريق التهريب وضبطناها فى التليفون . راح هو حب يبعث رسل منعناهم ، حب هو يسافر منعناه بالأمر .

الذى اريد أن أقوله ان الحبس الاحتياطى نفسه ، أثبت فى هـذه القضية بالذات ، انه لم يكن أقوى مفعولا من منع تسرب ما نريد أن نمنعه من الاجراءات التى أخذناها . واقرر على ذمتى أمام الله أن هذا هو رأيى ، ولست أقوله لمجرد أن ابرر شيئا من تصرفاتى .

الرئيس ــ ليه ايه المسألة ؟

الشاهد ــ المسألة ان هؤلاء كانوا بواسطة نفس ضباط السجن انفسهم ، يوصلون رغباتهم لأهليهم وضبطت هذه الرغبات وانا مستعد أن أثبت لكم هـــذا .

الرئيس ــ يعنى القضية من أولها فاسدة ؟

الشاهد ــ اصبحت فاسدة زى الأسلحة تماما . طيب وانا كنت اعمل ايه فى الجو ده والحال ده .

الرئيس ــ لما تبين لك ان عباس حليم بيطبع رسائل او بيبعث ناس ، هـل اتخذت اجراءات ضده ، أو مثلا قضيتم عليها ؟

الشاهد ــ رسائل ايه اللىعملناها ، دهفىواحدة مضيفة فى طيارة فى مطار مصر الجديدة قال لها تتكلم بالتليفون مع مدير المكتب وتقول له عندى رسالة من واحد خواجة سويسرى ، يكلفنى أن أسلمها لعباس حليم شخصيا وبنفسه ، فانا فى الحال امرت بسؤال البنت دى ، فكانت النتيجة اننا عرفنا ان فيه رسالة فعلا جابتها ، ولكن لم نستطع ضبط هذه الرسالة

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى هذه ستوزع سرا للمراقبة نفسها ، لأنها جت فى الآخر واذيعت .

الرئيس ـ يعنى عرفتم انه اتصل بناس ، وناس بتتصل به ، ايه اللى عملتوه انتم ؟

الشاهد ـ مفيش شك اننا كنا بنحاول ضبط أشياء زى دى .

الرئيس ـ يعنى الوضع استمر ؟

الشاهد ـ لا مشينا خطوة خطوة ، وحسب التواريخ يتبين أن الحاجات كلها ماسكة فى بعضها زى الحلقات .

الرئيس ـ المحكمة تحب تتبين خطوة خطوة هى الأخرى .

الشاهد ـ انا فاهم قصدك ، يعنى عاوز تقول انى لازم كنت أحبسه ؟

الرئيس ـ يعنى كان فى السجن الاحتياطى ، وبتطلع معلومات انتم طبعا عرفتم هذا ، ايه الاجراءات اللى عملتوها ؟

الشاهد ـ كنا بنحقق مع بتوع السجن ونقول لهم ايه ده .

الرئيس ـ وقدرتم تمنعوا الحاجات دى ؟

الشاهد ـ أمنع مين ، ده أنا شفت مامور سجن الأجانب غيروه مخصوص وجابولى واحد ثانى . وكلهم على العموم زى بعض . ما دام عرفوا ان الملك يهمه افساد القضية كانوا بيساعدوه كلهم .

الرئيس ـ يعنى الملك كان بيقول انه عاوز كده لمأمور السجن وهو فى دوفيل ؟

الشاهد ـ الحادثة بتاعت شيل المأمور بتاع السجن ، كانت هنا نهار ما أفرج عن المتهمين جميعا .

الرئيس ـ بأمر مين أفرج عنهم ؟

الشاهد ـ بأمر المحكمة .

الرئيس ـ يعنى بأمر قريب ناريمان ؟

الشاهد ـ الحكاية أصلها ملخبطة ، وأنا بحكم أنى كنت مطلع على كل الحقائق ، حاقولها لكم بطريقة منظمة ، علشان تبقى واضحة زى الشمس .

الرئيس ـ يعنى بلاش المحكمة تتكلم ؟

الشاهد ـ الوقائع لم تتحدد فى كثير من النقط ، واللى فى الذهن سيتضح من نفسه . وانا واثق ان كل شىء سيتضح للمحكمة . وانا باتكلم لأن هذه تخلينا ننتقل وننسى الفكرة .

الرئيس ــ احنا لم ننتقل الى اى حاجة حتى الآن . احنا لسه فى موضوع عباس حليم .

الشاهد ــ المسألة انا باقولها على خطوات ، وحضرتك تقدر تاخد ملحوظة بأسئلة ، علشان نبقى فى الآخر نوضح الحاجات كلها اللى لسه لم توضح بعد .

الرئيس ــ فيه نقطة اساسية لسه فى دماغنا نخليها فى الآخر .

الشاهد ــ النقطة الاساسية ستوضح . المهم ننتقل خطوة خطوة .. ازاى القضية مشيت .. وضعنا الرقابة التلفيونية والبرقية امام البوليس بمناسبة عباس حليم ، وعباس حليم قلت انا انه لولا الأستاذ رضا على وتصرفه بالنسبة لضابط الحدود ، ماكنتش انا شخصيا أفرجت عنه .

الرئيس ــ أصبحت القضية منظورة امام النيابة والمتهمين بيمرحوا ؟

الشاهد ــ بعضهم .

الرئيس ــ اللى فى الحبس الاحتياطى ؟

الشاهد ــ فيه فى الحبس الاحتياطى اللى مفرج عنه ، وفيه الغير مفرج عنه . وده واحد ضابط فى السجن قال لوكيل النيابة ، احنا ناس عرب بنعرف ننتقم .

الرئيس ــ ولما قال لوكيل النيابة كده معناه ان وكيل النيابة سابه ؟

الشاهد ــ يظهر انهم كانوا مسنودين سندة جامدة ، اللى خلا واحد منهم يقول لوكيل النيابة كده . ووصلت المسألة أن منهم من بعث له جواب تهديد بالقتل ، عملنا احنا أمام كده حراسة ورقابة .. حاجة فظيعة ، أنا مش أقصد انى أتكلم عن نفسى .

الرئيس ــ تكلم فى الوقائع .

الشاهد ــ المهم احنا بعد ٤ أيام عرضنا الأمر على القاضى وهو اللى تصرف ، فوضعت الرقابة بأمر القضاة . فقال لى فيه ناس بيشتغلوا داخل السراى وانت بتقول نروح بيوتهم ومكاتبهم ، حنراقب ازاى تليفوناتهم اللى داخل السراى ــ لأن السراى معتبرة مكاتبهم ــ فكل حاجة كانت تعمل على قدر الاستطاعة ، انما انا ماقدرش أقول يا حكومة شيلى السور الملكى ، طبعا مش معقول .. ولا اقدر اقول راقب تليفون السراى أبدا . هذا كلام غير معقول .

جيت بعد كده ــ يعنى بعد موضوع اجراءات الرقابة ــ بصيت لقيت المصرى تنشر بيانات ، اخذت خبر نحو صفحتين عن سير التحقيق فى القضية بدون اذن منى ، وبدون أى اتصال تم معى ولا شىء من

هذا القبيل مع أننى اتهمت انى كنت أعمل دعاية وهذا غير صحيح . كان فيه دعاية خارج التحقيق بأن كلنا كنا ضد الملك .

المصرى نشر هذه البيانات ، وطبعا هذه البيانات علشان مش مأخوذة من النيابة بصفة رسمية ، طلعت لا هى بيانات كاذبة ولا بيانات صادقة تماما . انما على اى حال أفشت سرا خطيرا كنت أريد الاحتفاظ به . وهذا السر هو أسماء المتهمين فى التحقيقات . وكان لم تحضر الملفات بكثير منهم بعد .

الرئيس ــ والمصرى عرف منين ؟

الشاهد ــ الصحفيين لهم سر المهنة ، واللى أقدر أقوله بالعقل ، انهم كانوا بيتصلوا بالناس .

الرئيس ــ يعنى تفتكر حتطلع منين ؟

الشاهد ــ يمكن طلعت الأسرار دى بواسطة كاتب والا حاجة .

الرئيس ــ انتم ما حققتوش فى النقطة دى ؟

الشاهد ــ احنا عملنا تحقيق مع بتوع المصرى فى نيابة الصحافة .

الرئيس ــ والمعلومات جت منين ؟

الشاهد ــ أمرت نيابة الصحافة بعمل كل شىء .

الرئيس ــ ووصلت الى ايه ؟

الشاهد ــ قانون العقوبات بتاعنا ، يعتبر رئيس التحرير هو المسئول . وعلى العموم دى حاجات بتحصل فى كل وقت حتى لغاية النهارده .

الرئيس ــ بتحصل فعلا ولكن لم يحصل تحقيق جدى .

الشاهد ــ نيابة الصحافة . .

الرئيس ــ بس ما وصلتش الى نتيجة .

الشاهد ــ خصوصا ان الأيدى كثيرة .

الرئيس ــ ولكن المعلومات دى طلعت منين .

الشاهد ــ يصح مثلا فيه تبليغات . وانا أذكر واحد كان اسمه البكباشى عبد المجيد عامر . .

الرئيس ــ حصل صدفة ان المصرى راح وجمع التبليغات ؟

الشاهد ــ مش المصرى بس ، أنا باتكلم عن واقعة بصدد حاجة معينة . المصرى قعد يضرب لى فى البيت تليفون علشان يتصل بى ، وانا انكرت وجودى وكان ساعتها الساعة واحدة ونصف صباحا فى ليلة العيد الكبير ، وكانت

اختى بترد وأنا واقف جنبها وقلت لها اوعى تردى ، واذا بى ثانى يوم الصبح الاقى صحيفتين من الجريدة مشغولة ببيانات طويلة عريضة ، واللى همنى انهم جابوا فى البيانات دى ذكر اسم حلمى حسين ، ومش عارف مين ، وبوللى . وقالوا دول متهمين ، وأسماء شوية ناس ماكناش لسه حتى عملنا ملفاتهم . ولقيت الموقف محرج جدا ، لأنه كما قلت لحضراتكم ان عنصر المفاجأة فى التحقيق أهم حاجة . لانى لما آجى لواحد ويعرف ان سيرته جت كمتهم حيروح يحرق الأوراق ويخفى الحاجات المهمة اللى احنا عاوزينها ، ويقعد ينتظر زى المسيرى تمام .. والتحقيق اللى بالشكل ده بقى زى قلته ويمكن ضرره أكثر من نفعه .

الرئيس ـ طبعا علشان تحقق فى الورق قبل ما يتحرق .

الشاهد ـ أنا عرفت ان حسين سرى عامر قعد ثلاثة أيام يحرق فى الأوراق . ده أنا كنت فى وسط زبانية مش أعضاء نيابة . واللى حصل انى قومت حملة تحت رئاسة عبد الحميد لطفى اللى هو محامى عام فى الاسكندرية دلوقت ، علشان تفتيش الناس دول فى بيتهم ، اللى همه بوللى وحلمى حسين وجلال علوبة واحمد بدر وحسن عاكف فى يوم واحد . وكان يومها عيد ، ورحت مع اللى بيقيدوا أسماءهم فى سجل السراى ، وهناك قابلت مصطفى نصرت وفؤاد سراج الدين . فقال لى ايه اللى بتعمله ده ؟ فى اول يوم العيد الناس بتفرح تقوم انت تقوم حملة ازاى ، انت نازل هرى وتفتيش مع جميع الناس بتوع الملك ، واللى همه مسافرين معـــاه بره .

فأنا قلت ان الجرنال نشر الاعلانات، ولازم يكون فيه تفتيش مفاجىء فالنحاس كان بره وكان نائب رئيس الوزراء عثمان محرم ، وكان قاعد فى القناطر الخيرية . فكلمنى فى التليفون من مكانه وقال لى ايه اللى بتعمله ده ؟ قلت له التحقيق قضى هذا . فقال ولكن تيجى على بتـــوع الملك العزاز دول فى يوم العيد وتقبض عليهم ، ده انت ترج الحكومة . قلت له ..

الرئيس ـ وايه الفرق بين يوم العيد وأى يوم ثانى ؟

الشاهد ـ يعنى يقصدوا ان القبض عليهم فى يوم العيد ، يبقى يوم نكد .

الرئيس ـ علشان ياكلوا لحمة فى اطمئنان ؟

الشاهد ـ على كل حال لولا التحقيق ..

الرئيس ـ وهو بوللى كان بيعيد معانا ؟

الشاهد ـ انا اللى أعرفه عنه ، حاجة كلكم تعرفوها . وفى نظرى انا ، اربأ

انى أتكلم فى الحاجة دى . ايه اللى حصل بعد كده ؟ حصل اننا فتشنا بيت حسن عاكف وجلال علوبة ووالد الأستاذ جلال علوبة اللى هو محمد على علوبة باشا لم يعترض وكلم على وقابلنى بكل بشاشة ، انما عند حلمى حسين وبوللى أعوذ بالله . وكلمنى عبد الحميد لطفى .. ونسيت أكمل حلقة عثمان محرم ، قلت له يا التفتيش يا ..

الرئيس ــ وعثمان محرم ايه دخله فى الموضوع ده ؟

الشاهد ــ كان نائب رئيس الوزراء وقتئذ ، لأن النحاس كان فى اكس ليبان .

فقلت له يا التفتيش حالا يا الاستقالة . فقال لأ اعمل اللى انت عاوزه متعملش دوشه . فجانى عبد الحميد لطفى فى مصر ، وكان منتظر فى مكتب محمد ابراهيم امام . فقلت له انت تقوم حالا تنفذ الاجراءات بتاعتك ، واللى يعارضك بلغنى عنه فورا .

الرئيس ــ مين اللى كان أشار عليك بمحمد ابراهيم امام ؟

الشاهد ــ أعضاء مكتبى كلهم .

الرئيس ــ يعنى مش من بره .

الشاهد ــ الحقيقة انى ما كنتش احب وظائف الحكومة ، أنا كنت أجتهد دائما أن أبتعد عنها لاعتبارات كثيرة . فكنت متباعد عنها من سنة ١٩٣٠ .

الرئيس ــ خلينا فى النقطة الأساسية .

الشاهد ــ فانا فضلت بعيد لغاية ما جابونى فى اغسطس سنة ١٩٤٩ غصب عنى . فبناء على ذلك أعضاء المكتب كانوا يرشدونى للحاجات اللى انا غايب عنها ، وابراهيم امام كان ضابط مباحث فى قسم الوايلى . فقالوا لى هو اللى أحسنهم ، وانا عرفته بعدين انه كان يذيع أخبار التحقيق ، وبطريق الصدفة عرفت كده .

اللى حصل انى انا لما قلت الاجراءات تمشى ، لقيت التليفون بيضرب لى ويقول لى حلمى حسين ساكن فى السراى ، وان بوللى مش لاقيين له بيت ، وانه لا يعلم له مكان غير القصر ، والقصر هنا مش المقصود منه وضع معين ، لأن القصر عام ومفيهوش عائلة بوللى . فقال لا الناس بيقولوا ملوش مكان غير القصر ، والكلام ده أخيرا ظهر انه كذب ، لأنه ظهر ان له بيت وله أولاد موجودين كلهم فى مصر الجديدة .

الرئيس ــ تبين ان حلمى حسين ساكن بعيد عن السراى ؟

الشاهد ــ هو بيقول انه ساكن فى السراى برضه .

الرئيس ــ لكن ده بيته بينه وبين السراى سور ؟

الشاهد ــ انما له بيت فى المحلة مستخبى ، وبعدين قلت لهم تفتيش القصر مالناش دعوة بيه أى مكان ما عدا القصر .

الرئيس ــ وبيت المحلة ؟

الشاهد ــ بيت المحلة مكانش معروف . الشاهد أن بيت حلمى حسين لم يفتش ، وبوللى كمان بيته لم يفتش ، لأن بيته ما كانش معروف . وبعد كده بشوية فاتت الحكاية دى مفيش أربعة أيام ، واذا بحادثة ادمون جهلان الشهيرة بتاعت التهريب حصلت . واظن أنا شرحتها فى محضر التحقيق .

الرئيس ــ نحب نسمعها ؟

الشاهد ــ انا متشكر انكم عاوزين تسمعوا كل حاجة ، لأنى أنا انكويت . قالوا لى ان جهلان جى علشان تفتيش الخزانة .

الرئيس ــ وجه بعد كام يوم ؟

الشاهد ــ جه يوم ٢٦ يعنى اخذ ١٦ يوم .

الرئيس ــ مين اللى كان منتظره فى المطار ؟

الشاهد ــ اللى عملته انى أصدرت امرا لما علمت بأنه فى الخارج . أصدرت امرا بالقبض عليه بمجرد أن تطأ قدمه الأراضى المصرية ، ويبلغ هذا بواسطة وزارة الداخلية فى جميع الأنحاء . يعنى فى المطارات ومحطة السكك الحديد والحدود . فوزارة الداخلية أرادت أن تنفذ هذا حسب ما اعلم ، وراحوا مطار فاروق فى مصر الجديدة فى ٢٢ سبتمبر ، وانما تاريخ العودة لم يكن معروفا . وحتى طريق العودة ما كانش معروف حيرجع فى طيارة والا مركب .

الرئيس ــ يعنى هو اذن وصل المطار فجأة ؟

الشاهد ــ أيوه . واحنا نايمين فى بيوتنا . وفى الساعة السابعة والنصف صباحا وانا مستعد للذهاب الى عملى ، الترنك اتكلم وكان المتكلم محمد ابراهيم أمام ، فشلت السماعة وحصل الحديث الآتى :

مين ؟ قال محمد ابراهيم امام .

بتتكلم منين ؟ قال من مصر الجديدة .

ايه ؟ .. قال جهلان وصل يا فندم .

امتى ؟ .. قال فى نصف الليل .. اعمل ايه بقه يا افندم ؟

قلت عندكم أمر بالقبض عليه احضروه بمجرد وصوله .

قال لى يعنى أجيبه ؟ قلت له أيوه فى القطار السريع بتاع الساعة ٨

هل انت عندك فرصة تركب قطر ٨ ؟ قال أيوه . قلت طيب هاته وتعالى بيه انت شخصيا ، قال حاضر . قلت أنا منتظرك فى المكتب .. حاضر يا فندم ورحت أنا أباشر عملى ، وجاء ميعاد القطار مفيش حد جه . فضلت قاعد أنتظر فجاء الميعاد ولم يحضر أحد . وبعدين قرب الساعة ٢ بصيت لقيت الترنك ؟ فرديت ولقيت المتكلم فؤاد سراج الدين ! فقال لى جهلان وصلك قلت له لأ لسه ما جاش . قال لى أيوه علشان هو فى السراى قلت له ده محمد ابراهيم قال كذا وكذا . فقال لأ . أصل محمد ابراهيم امام ماجبش يقولك عن الحكاية بالضبط ، لأنه كان يأمل انه يجيبه ، ولكن هو هرب من القطر مع أحمد كامل فى عربية من بتوع السراى ، ودخل واحتمى بقصر عابدين . قلت له ازاى ده ؟ قال معلهش خلاص انا جاى — وكان وقتئذ بيفتح مكتب البرلس — وابقى تعال لى فى سان استفانو .

الرئيس — وهو هرب صحيح ؟

الشاهد — انا جايلك . رحت البيت بتاعى وتناولت الغذاء وحوالى الساعة ٧ مساء رحت له ، لقيته قاعد وكان مصطفى نصرت موجود وعبد الفتاح حسن وكان وقتها وكيل برلمانى . فقلت لسراج الدين وبعدين ده جهلان ماجاش لغاية دلوقت ؟ قال انا حاقولك الحكاية . الضابط بتاع المطار قبض عليه تنفيذا لأمر النيابة ، وبعدين راح يتكلم فى التليفون علشان يدى خبر لامام علشان يتسلمه ، فلما رجع من التليفون بص لقاه ركب ! وطار الضابط وركب موتوسيكل مافيش فايدة ملحقهوش .

الرئيس — كان احمد كامل بس لواحده فى المطار ؟

الشاهد — اللى بلغنى هو ده. أنا سمعت شخص بأن كان معاه محمود البدينى.

الرئيس — وكان جاى من الخارج برضه ؟

الشاهد — ايوه.انا سمعت ده من الشعب ، فانا استغربت جدا . فقال لى الملك هو اللى اعطى الأوامر دى ، قلت له ملك ايه ده اللى بيستهتر بالشكل ده . ولما اتصلنا بالقصر لأن فؤاد سراج الدين اتصل بحسن يوسف قال له ازاى ده يحصل ، انا حاتصل بالملك باللاسلكى — وطبعا ده كلام سراج الدين ليه انا — والملك رد على حسن يوسف وقال له دى تعليماتى لاحمد كامل ، انه لا يسلمه للنائب العمومى الا بشروط ؟ ايه الشروط ديه ..! ان أتعهد انا يا نائب يا عمومى بأنى لا اقبض على جهلان ولا احبسه احتياطيا بعد استجوابه .

الرئيس — ولا تطلع على الأوراق اللى فى الخزانة !

الشاهد ـ لا مش دى . كل الاعتراض كان علشان أوراق الملك الخصوصية .

الرئيس ـ مش كنت تطلع عليها علشان تعرف اذا كانت خصوصية والا لأ ؟

الشاهد ـ طبيعى . انما التحقيق بيكون بالطريقة الأصلية زى أى ملك آخر ، واظن بداهة مش ممكن لأحد انه يقبل حاجة زى دى ، لأنى على الفور شعرت بثورة فى دمى ، واعتبرت هذا اهانة لى ، وقلت هذا مستحيل ومش ممكن .. كل حاجة اقبلها الا كده .. قال لى احنا قلنا لهم يترجوا الملك علشان يتنازل عن الكلام ده ، والملك مايصحش يحشر نفسه لأن هذا لا يليق ، ولكن الملك صمم .

الرئيس ـ حسن يوسف اللى اتصل به ؟

الشاهد ـ كلام سراج الدين منصب على أن الكلام ده كان مع حسن يوسف ، وبعد كده قلت يعرفوا شغلهم مع بعض ، فرحت أنا قلت دى مش ممكن قال طيب العمل ايه دلوقت ؟ قلت له العمل انه ييجى . فقال حسن يوسف حاول معاه لغاية دلوقت ، وكنا عاملين نتصل فايه العمل؟ تصرف انت .

الرئيس ـ انت عملت طبعا مؤتمر فى المكتب ؟

الشاهد ـ لا . لم اعمل مؤتمرا ، لأنى كنت عاوز التحقيق ما يبوظش . وبناء على ذلك ،ده انا لازم اخش السراى بالعافية ، وهذا شىء طبيعى اللى الدستور لازم ياخذ باله منه . فاحنا فهمنا ان بيت الملك كشخص الملك محمى تماما ، لأنه متعلق بشخصه وعرضت فكرة شفوية وقلت نامر باقتحام القصر . فأنا فكرت طبعا وقلت نحاصره ، لو أن السرايا بيت كنت عملتها . ولكن السراى أحاصرها ازاى ؟ عابدين حاجة محددة قوى ، علشان نحاصرها .. عاوزلها أورطتين . وقلت يعنى الناس الصبح يقولوا عرابى رجع والا ايه . قال طيب وايه العمل ؟ قلت اللى يهمنى حاجة واحدة ، ليه الملك بيعمل كده ؟ اشمعنى يعنى بيهرب جهلان ! قال لى هو له ورق فى الخزانة لازم حاسس بحاجة تمسه ، فعاوز يحمى نفسه .. لكن يعنى هو يبرر المسألة دى بايه رسميا . قال لى ان اللى قالوه لحسن يوسف ان جهلان ده يتولى مسك حسابات الرحلة بتاعت الملك ، وانه أرسله مصر والحسابات مفتوحة لسه ، وان مافيش حد يقبل يمسك الحسابات الا لما تنقفل . فهو مايقدرش يخلى الحسابات باقية ومفتوحة وجهلان مقبوض عليه . فقلت طيب الرد حاضر ، أنا قافل الخزانة وحاطط عليها حارس ، وأقدر أخلى الحراس ٢ حراس ، وقلت حيث المسألة كده يرجع ويقفل حساباته بشرط انه حالا دلوقت اهه يقوم بالطيارة .

الرئيس ـ يعنى العصفور يبقى فى ايدك تقوم تطيره ؟

الشاهد ـ انا مش عاوز جهلان يتصل .

الرئيس ـ التحقيق بدون متهمين يبقى ايه فائدته ؟

الشاهد ـ هو ممثل لشركة « س . ن . » البلجيكية .

الرئيس ـ هو مش متهم ؟

الشاهد ـ أيوه متهم .

الرئيس ـ التحقيق فى الوقت ده بالنسبة له يبقى ايه أهميته ؟

الشاهد ـ احنا نتعامل مع الملك بسبب حاجة واحدة ، جهلان راجل مالوش صفة ولا اهمية ، انما كان مدير الحسابات بتاعت الملك الخاصة ، فبناء على ذلك قلت انا لا أبقى جهلان قاعد هنا داخل قصر عابدين ، ويفضل يتصل بالتليفون أو بواسطة رجال السراى . لازم يسافر ولازم يسافر يعنى يرحل بالقوة . فقلت يرحل حالا الى الخارج على ان يأتى بعد وقت قصير ، بمجرد ما يقفل الحسابات يرجع ولابد ان اخطر برجوعه ، لكى لا يلدغ مؤمن من جحر مرتين . فقال لى طيب ننفذ هذا الكلام ، فخرجت من بيت سراج الدين الساعة ٩ مساء وفى الساعة ١٢ مساء قال لى ان جهلان خرج تحت الحراسة من عابدين ، وركب طائرة لتقله الى روما وكانت الساعة ١٢ فى نفس الليلة . وطبعا انا صدقت وزير الداخلية هذا ، لأنه بلغنى رسميا واقول لحضراتكم ان هذا الكلام يمكن يزعل فؤاد سراج الدين ، لأنه ربما يعتبر هذا طعن فى ذمته .

الرئيس ـ حصل والا ماحصلش ؟

الشاهد ـ حصل . يعرف شغله انما أنا اتخذت اجراءات ، القصد منها أن اطمئن نفسى على صدق فؤاد سراج الدين ، فقمت جبت محمود حلمى خاطر رئيس نيابة شمال القاهرة وأنا فى البيت ، وقلت له انا حاكلفك بمهمة سرية خاصة تروح مطار مصر الجديدة ، وتعمل نفسك داخل عادى وتروح تشوف لى أوراق المطار بتطلع ازاى وجايه ازاى ، وتبعت لى جواب بخصوص هذا ، وتبين فعلا أن جهلان قام فى الساعة ١٢ فى منتصف الليل فاطمأنيت .

الرئيس ـ مسألتش طلع من السراى تحت الحراسة القوية أو لا ؟

الشاهد ـ فؤاد سراج الدين قال كده ، والخازنة كنا مطمئنين عليها ، وانا كنت أراجع التحقيقات والتقارير المختلفة بنفسى ، ولاحظت مكالمة لواحد اسمه حمزاوى ضابط بيكلم ضابط ثانى اسمه صادق حلاوة ، والكلام من مكتب جهلان . وخفت ان الخزنة تكون انفتحت فجبت وكيل نيابة

اسمه عدلى بغدادى ، اللى قال لى ان المفتاح مش موجود مع ان المفتاح كان موجود ، وارسلت عدلى مع عبد العزيز حلمى واثنين من الطب الشرعى واثنين من تحقيق الشخصية وحققوا الأختام ، فعملوا محضر وقالوا الخزانة سليمة .

الرئيس ـ سألت الحرس ؟

الشاهد ـ أيوه وحمزاوى فى كلامه كان بيقول ان الحراسة شكلية .

الرئيس ـ حمزاوى ده رقى ؟

الشاهد ـ لازم . وبعدين انا قلبى واكلنى الى أن فتحت الخزنة بنفسى بعد حضور جهلان مرة ثانية ولقيت ورق الملك فيها !

الرئيس ـ يعنى كلام حمزاوى مكنش له اثر ؟

الشاهد ـ لا بس كان كلام يحير ، وتبين ان عاملة التليفون معرفتش تنقل المكالمة .

الرئيس ـ ايه ورق الملك ده ؟

الشاهد ـ لما رحت أول ما فتحت الخزنة ، لقيت جهلان حط ايده طلع المفتاح! فأنا ذهلت لأنى كنت متصور ان المفتاح معاه وقلت لوكيل النيابة ايه ده ؟ فقال مكنتش فاهم المسألة كده .

الرئيس ـ واخذت المفتاح وفتحت ؟

الشاهد ـ فتحت واذا بدرج عليه ورقة مكتوب عليها بالفرنسى (الخاصة الملكية) فقلت له افتح الدرج فناظر الخاصة قال لى ، ده بتاع الخاصة .

الرئيس ـ وسمحت لناظر الخاصة نجيب سالم بالحضور ؟

الشاهد ـ لأنه يمثل الملك .

الرئيس ـ وده قانونا جايز ؟

الشاهد ـ جايز قانونا . . وأنا قلت له مع ذلك أنا مقيد بكلام الملك ، وهو قال ان لى أوراق ، ومقالش لى درج . ففتح الدرج واخذناه ودخلنا فى أوده مع جهلان ونجيب سالم .

الرئيس ـ وسبتم الخزنة للمحققين ؟

الشاهد ـ أيوه لوكلاء النيابة محمد ابو الفضل وبغدادى والمحامى العام • وأنا استلمت الدرج فوجدت عقود تأمين عاملها جهلان لمصلحة زوجته وأولاده . ولقيت جوابات خصوصية فقلت لنجيب سالم : الراجل ده كداب ، فجهلان احتج وقلت له حقك عندى . ولقيت رسومات بتاعت المحروسة ، فأخذتها أعطيتها للمحقق ، وبعدين لقيت عقد بالفرنساوى

مش مسجل مكتوب فيه الطرف الأول جهلان باعتباره مندوب مشتريات الخاصة الملكية ، والطرف الثانى واحد اسمه كوهين ، يتعهد فى العقد ـ عن احدى الشركات بفرنسا ـ بتوريد بضائع غير مذكورة فى العقد وبثمن غير مذكور فى العقد .

وبعدين عرفت ان العقد ده خاص بأدوات صينية للقصور ، ولقيت نشرات مطبوعة بالانجليزى من أمريكا ، عليها تأشيرات بالقلم الأحمر والأزرق ، وجهلان قال انها تأشيرات الملك .

الرئيس ـ الملك أو أحد أتباعه ؟

الشاهد ـ نجيب سالم قال لجهلان أنا مالى ، وأنا وجدت النشرات خاصة بأسعار الذهب والفضة ، وفهمت ان الملك كان بيهرب الذهب والفضة ، وبعد كده النحاس كان قايل لى ان مال الملك ينحصر فى ظرف مغلق داخله أوراق شخصية ودفتر شيكات .. فأنا لقيت ظرف ونجيب سالم قال لى الظرف ده بتاع الملك شخصيا فسلمته له ، وبعدين لقيت ظرف تانى مكتوب عليه اسم الملك ، فأعطيته له . وبعدين بالنسبة لدفتر الشيكات لقيت دفاتر لم تستعمل ، سلمتها لجهلان . ودفتر فيه استعمال على البنك الأهلى ، وآخر على البنك البلجيكى . ومكتوب على الأول « حساب خاص » وقال جهلان انه بتاع الملك ، فأنا أخذت النمر اللى على غلاف الدفتر فاعترض نجيب سالم . فقلت له أنا اثبت شخصية الدفتر والدفتر الثانى . قال جهلان انه بتاع الملك شخصيا ، فأخذت نمره وسلمته لناظر الخاصة .

الرئيس ـ جبت البيانات ؟

الشاهد ـ جبتها . وهى من أهم البيانات التى أدانت فاروق بانه كان مشتركا بشخصه فى اغتراف أموال الأسلحة الفاسدة ! ولولا الدفترين دول لما أمكن أن نقول رسميا ان فاروق له يد فى الأمر ، ودى اللى جابت رجله ! فقد ظهر ان بتوع البنك الأهلى حطوا لنا فى كشوف الحساب ، أن المبلغ ده وارد من شركة الأسلحة البلجيكية .

ومعنى هذا ان الملك واخد سمسرة أثناء حرب فلسطين ، والمبلغ كان ١٢ ألف جنيه . أما فى البنك البلجيكى ، فقد تبين ان حساب فاروق فتح فيه فى ١٩٤٨/٩/١٥ أثناء معركة فلسطين بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه أودعت فى ذلك اليوم ، وثالث يوم ٥٠ ألف أخرى .

وبعدين سحب من المبالغ دى ١٥ ألف جنيه لعمر سيف الدين ثم لحلمى حسين ، ثم لزوج بنت حلمى حسين واسمه محمد بيومى البرقى وبعدين أسماء سيدات وزوجة توفيق احمد ، مع انها واحدة ست كبيرة وقد دهشت لوجود اسمها فى حسابات الملك اذا اشترى لها أسهم فى بنك مصر (١٣٠٠ جنيه باسم السيدة كوثر توفيق احمد) .

وتوفيق احمد متهم فى قضية الأسلحة ، وبعدين وجدنا حاجات تانية هى ان عقد عباس حليم بتاع المدافع الاسبانية تاريخه ١٩٤٩/٤/٦ وشديد .. عمل مذكرة ، وتوفيق احمد وافق ، وكل حاجة تمت فى نفس اليوم . وفى هذا اليوم بالذات ورد فى كشف حساب الملك ١٠٠ الف جنيه فى باب له .

وكمان حاجة تانية .. فيه واحد قدم عن شركة بوفرز عطاء بواسطة واحد اسمه الدكتور الشاذلى ، لوزارة الحربية فى شهر فبراير سنة ١٩٤٩ وقدر السعر بالاسترلينى ، وهذا العطاء أهمل ، فى حين ان عقد عباس حليم بعد كده بشهرين خلص فى يوم .

والعجيب ان حساب الملك ورد فيه أن الشاذلى خبط من الملك عشرة آلاف جنيه بشيك بعد كده بأيام . لازم علشان يسكت ومايعملش شوشرة . وانا سألت الشاذلى فى الحكاية دى فلخبط وفى الآخر قال انه كان أعطى لأبو رجيلة بواسطة جهلان وعمر سيف الدين ، فرنكات سويسرية قيمتها عشرة آلاف جنيه . فسهلت له الحصول عليها ، واخذت قيمتها من جهلان من حسابه فى البنك البلجيكى ، وقال ايضا : ان ابو رجيلة كان اخذ المبلغ فرنكات سويسرية من جرير هناك . ولما ضيق عليه الخناق طلب منى أن يكلمنى لوحدى ، وقال انت عايزنى اموت انا لسنه شاب . رايح تنفعنى . فقلت له انا زيك وقفت جندى فى الميدان وخليك شجاع ، وبعدين هو مات فجأة فى سويسرا وانا مشتبه فى وفاته .

والحكاية دى ادانت فاروق تماما . وعبد العزيز بدر قال لى جهلان ده يعنى الملك ، وناريمان كانت نازله عنده فى ايطاليا .

الرئيس ـ تستريح شوية ؟

الشاهد ـ بس لما اكمل .. المحقق فى ١٩٥٠/١٠/١٠ قدم لى تقريرا يقول اذن تهمة جهلان ثابتة ، وبعدين فى ١٩٥١/١/٩ عمل لى تقرير أد الأولانى خمس مرات ، ان مفيش جريمة خالص . فانا بقيت أتعجب واشرت على التقرير بما رايته من تناقض . وفقدت الثقة بالمحقق ، ولكنى كنت ميالا لتقديم القضية للمحاكمة .

الرئيس ـ ترفع الجلسة للاستراحة على ان تعود للانعقاد فى الساعة الخامسة مساء .

(رفعت الجلسة فى الساعة الواحدة وخمس وأربعين دقيقة ، على ان تعود للانعقاد فى الساعة الخامسة مساء) .

الجلسة الخامسة والعشرون المستمرة

المنعقدة فى الساعة الخامسة مساء بمقر قيادة الثورة يوم الاحد ١٩٥٣/١١/١ (الموافق ٢٤ صفر سنة ١٣٧٣) .

قدمت القضية المتهم فيها الاستاذ محمد كامل القاويش .

دخل المتهم بمفرده ، فلم يحضر معه الاستاذ فايق الجوهرى الذى نحى عن الدفاع .

دخل الاستاذ محمد عزمى الشاهد .

الرئيس ـ (موجها كلامه للشاهد) : اتفضل كمل الشهادة ؟

الشاهد ـ أنا وقفت عند تقريرى الأستاذ محمد أبو الفضل الحفنى ، وقلت ان تقريره الأخير وهو من ٢٥ صفحة ، فند فيه التهم الخاصة بالأسلحة البلجيكية على خلاف لتقرير سابق له . وخدمة للتاريخ أقول : ان عبارة قضايا رجال الحاشية لا وجود لها فى ذهن النيابة . وانما اخترعها فاروق وأعوانه للتشويش على شخصى ، عندما اعتزم اخراجى من منصبى ، وهو كان يخشى الجيش ، ويخشى الشعب فعمل الدعاية دى .

ولذلك مثلا احمد كامل جه فى قضية عبد القادر طه وقال لى انت حفظت قضايا الحاشية .

الرئيس ـ يعنى لم تحفظ فعلا ؟

الشاهد ـ لا مفيش حاجة اسمها قضايا الحاشية . احنا القضايا كانت بموضوعها .

الرئيس ـ أمال انت وأعضاء النيابة رحتوا السرايا ليه ، تسجل اسمك ؟

الشاهد ـ دى اكذوبة .

الرئيس ـ مرحتوش ؟

الشاهد ـ فى المناسبات ، رؤساء الدول عاملين لهم دفتر تشريفة .

الرئيس ـ لكن ايه مناسبة ذهابك ؟

الشاهد ـ احدى المناسبات التى جرى العرف ، انه يقدم شكر .

الرئيس ـ ايه المناسبة ؟

الشاهد ــ المناسبة هى الآتية : وانا أشكرك لأنك اتحت لى الكلام فى الموضوع ده · من ضمن الوسائل الخبيثة ، أن الملك لجأ لبث دعاية فى الصحف الموالية للقصر ، بأن النائب العام سينقل أو سيحال الى المعاش ، حاجة عجيبة .

الرئيس ــ علشان رحت سجلت اسمك ؟

الشاهد ــ وبعدين أنا بمناسبة استدعائى بواسطة مصطفى النحاس لكى يبلغنى رغبة الحكومة فى سرعة انهاء تحقيقات الجيش ، فأنا قلت له ان الدعاية ضد منصبى ، لها أثر سيىء على النيابة . والرعب انتشر فى صفوف أعضاء النيابة وبعضهم كان يمتنع عن مقابلتى ، وتزلزلت سلطة النيابة العامة . وأصبح مقررا انه مغضوب على .

الرئيس ــ النحاس طلب منك تسجيل اسمك ؟

الشاهد ــ لا أنا شكيت للنحاس ، وقلت له لولا ان التحقيقات أمانة فى يدى لما عنيت بخروجى من منصبى . لأن نبضى كان ١٣٠ فاما ان الحكومة تحيلنى على المعاش ، أو تحمى المنصب مش تحمينى . فالنحاس أظهر لى موافقته وقال انه هو لا يطلع على الصحف ، وطلب الاطلاع عليها ، فأرسلت له بعض اعداد ، فقال أنا فاهم الحملة دى مصدرها فين ، وانا سأعمل اللازم .

وبعد أيام اتصل بى فى ١٩٥١/٤/٢ وقال لى انه اتصل بالملك عن طريق حسن يوسف ، واقنعه بايقاف الحملة أو ان مجلس الوزراء يصدر بيانا رسميا بأن ما ترده الصحف لا حقيقة له . وانه أعطى الصيغة لمحمود شوقى وهو رايح المرج . وفعلا اذاع فى الاذاعة والصحف تكذيب الاشاعة . والنحاس قال لى : وبما ان جلالة الملك بنفسه سمع بنشر هذا البيان ، فاظن من اللائق أن تروح تقيد اسمك فى التشريفات .

بناء على ذلك أنا قلت له اذا ذهبت وحدى سيكون تفسير هذا انى حريص على المنصب ، والمعنى الكريم ان يكون هذا ممثلا لشعور النيابة العامة كهيئة ، واقترحت ان آخذ ممثلين لفئات النيابة العامة معى للشكر كهيئة فقال لى هذا معنى كريم تشكر عليه . فقلت له اذن الاصول بعد ما نخرج من عابدين نيجى لك . فقال أيوه وكمان اقترح عليك للتوفيق بينك وبين الطويل ــ ولأنه طلب اخراجك ــ أن تمر عليه أيضا .

الرئيس ــ كان ليه طلب اخراجك ؟

الشاهد ــ رايح أقول ودى قضيتكم .. فانا قلت للنحاس حاضر ، وده وزير عدل وبينى وبينه علاقة نسب .

وبناء على ذلك ضربت تليفون لمدير النيابات وقلت له هات فئات من أعضاء النيابة ، وتقابلنا فى عابدين .

الرئيس ـ يعنى مكنش الشكر علشان حفظ القضية ؟

الشاهد ـ ابدا .. معقول ؟ أنا ابن عزمى باشا اللى وقف ضد الانجليز .

الرئيس ـ ورحت عند الشيمى ليه ؟

الشاهد ـ ما هى دى القصة وانا مبسوط اللى بتسألونى .

الرئيس ـ دى مش قصة .. دى وقائع .. ولها حلقات من وجهة نظرنا ! مرواحك للشيمى وتسجيل اسمكم والنحاس ..

الشاهد ـ بس تكملة صغيرة الشيمى كان فى ١٩٥١/٤/١٠ .

الرئيس ـ كنت حافظ تواريخ زيارتك للشيمى ؟

الشاهد ـ خلقتى كده ذاكرتى كده .. وغالبا التشريفاتى اللى كان موجود هو اكرام سيف النصر ، وانا قلت له بصوت مرتفع احنا جايين ، لأن جلالة الملك سمح بنشر تكذيب رسمى لواقعة نقل النائب العام . أو احالته الى المعاش ، واعمل معروف خذ مذكرة . وكمان طلعت الدور الثانى وقلت الكلام ده لحسن يوسف ووشه بقى زى الطربوش .

الرئيس ـ ليه ؟

الشاهد ـ لأن كلامى معناه انك يا فاروق مصدر الحملة الصحفية ضدى وانا كشفتك ، وبلغنى بعدين ان فاروق تضايق جدا .

الرئيس ـ من الزيارة يعنى ؟

الشاهد ـ لأنى قلت كده والنحاس لما نقلنى من وظيفة نائب عمومى ، قال لى لسانك اللى عمل كده .. نهايته .. وبعدين انا رحت للنحاس والطويل. ومفيش رابطة بين الحفظ والشكر .. ويعنى احمد بدر مش من الحاشية .. حاشية ايه .. انا اللى افكر فى الحاجات دى .. قالوا بوللى ده راجل كهربائى والثانى سواق ، انما احمد بدر قائد الاسطول اللى له قيمة ، وانا قدمته لمحكمة الجنايات .

الرئيس ـ خلينا فى الوقائع أحسن ؟

الشاهد ـ الشاهد ان المسألة دى ..

الرئيس ـ ندخل بقى فى الشيمى ؟

الشاهد ـ بس أروح للملك ليه . اقول له أشكرك لأنى حفظت القضية .

الرئيس ـ ندخل فى الشيمى ؟

الشاهد ـ دى جت فى الذيل .. نبدأ بتبليغ طلب الملك حفظ القضية . انا

سبت حكاية جهـــلان . فى ٩ يناير قدم لى ابو الفضل المذكرة ، فانا شككت فى الأمر وانا كنت كل يوم والثانى استقالة بعد عـــودة الملك فترفض . والنحاس طلبنى فى التليفون فى هليوبوليس بالاس ، وكنت فى غرفة عبد الفتاح الطويل ورديت فقال لى .. ايه ده .. انت نائب عمومى او ضابط مباحث . قلت له انا لا حاجب ولا كاتب انت بتكلم مين ؟! ملكش تكلمنى باللهجة دى ابدا .

فهو تراجع وعبد الفتاح الطويل قال لى اقعد ، واخد التليفون من ايدى وكان عبد الفتاح الطويل بيترعش ! وقال للنحاس يا رفعة الرئيس طول بالك وانا رايح أشوف الموضوع . وبعدين الطويل قال لى الملك والنحاس زعلانين لأنك فتشت بيت حلمى حسين فى المحلة الكبرى . فقلت انا رايح استقيل . فقال لى لأ ده راجل قلبه أبيض زى والدك .

والحكاية انى فتشت البيت بالصدفة يوم وصول الملك من الخارج وتانى يوم مباشرة كان فيه حاجة اسمها عريضة المعارضة نشرت فى الصحف . فنيابة الصحافة صادرتها ، ولقيت مجلة الاشتراكية كاتبة : بوللى بيته فى مصر الجديدة وبيقولوا ملوش بيت . فانا كلمت عبد الفتاح الطويل وقلت له انا رايح ابعت وكيل نيابة يفتش بيت بوللى وفتشنا البيت، وزوجته قالت لوكيل النيابة ، انت عارف انت بتعمل ايه ، قال لهـــا عارف ، والنيابة ضبطت أوراق تدل على أن بوللى له خزنة فى بنـــك الكريدى ليونيه فانا قلت نفتشها .

واللى حصل اننـــا كنا فى مساء سبت ، فقلت لرئيس النيـــابة عبد الحميد لطفى فتشوا البنك صباح الاثنين ، ولازم وكيل النيابة يكون أول واحد يدخل .

ويظهر أن تليفونى كان تحت الرقابة ، لأن عبد الحميد لطفى بعت صدقى البشبيشى وده خد نياشين، قام صدقى قابل بغدادى وده راخر خد نيشان ، وبوللى عرف ان الخزنة رايحة تتفتش ، فجه من اسكندرية ودخل البنك قبل فتحه ، وعمل اللازم ووكيل النيابة مجاش الا بعد بوللى ما خرج من البنك .

بعد كده الملك انتقل من الاسكندرية الى القاهرة .

الرئيس ـ بوللى خد الحاجة وراح اسكندرية ؟

الشاهد ـ لا لازم أخفاها فى حتة .

الرئيس ـ فتشت البيت تانى مرة ؟

الشاهد ـ لا والحاجات دى لازم الواحد يروح فى ساعتها وراها ، ولم نجد الا شوية هدايا تساوى ٣٠ ألف جنيه فى الخزنة .

الرئيس ـ الهدايا سابها فى الخزنة ؟

الشاهد ـ وكلها جواهر وذهب ورتب وهدايا . وبعدين الحكاية طبقت على دماغى أنا ! وبعدين عمل وليمة حضرها الوزراء ومحمد حيدر ورجال القصر ، وبعدين فاروق قال انت يا حيدر .. النائب العمومى بيطلب اخراجك ، وبيكتب مذكرة والمذكرة الوقتى بتكتب فى النيـابة ، فانا عجبت لأن الكلام كان صحيح ولازم اكون تحت مراقبة . وبعدين قال له يا حيدر مش رايح اخرجك علشان طلب النائب العمومى ، ولـكن علشان سمحت بالقبض على الضباط وحبسهم ، دى بدلة الضابط زى الراية . واللى يقبض على الراية يبقى يقبض على بدلة الضابط .

وتانى يوم عبد الفتاح الطويل خاف ، وقال لى اعمـل معروف اكتب لى مذكرة عن أسباب القبض على الضـباط . وبصيت لقيت السفينة بعد ما كانت ماشية دخلت فى وسط الصخور . وانا بدأت أحس انى لوحدى عدا بعض أعوان فى النيابة زى احمد موافى ، وده راجل تقى ويعرف ربنا وعبد الحميد لطفى . وانا بدات اقعد على الأرض زى لعبة شـد الحبل ، والسلطات كلها بدأت تتزعزع ، والشاطر اللى يضرب فى قضية الجيش .

الرئيس ـ يفهم من كلامك ان سبب ضياع القضية ، النحاس وفؤاد سراج الدين والطويل ؟

الشاهد ـ على راسهم الملك .

الرئيس ـ مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين والطويل ، من أقوالك كانوا يتدخلون ضد التحقيق ، فهل لو سندوك كانت القضية وصلت الى بر السلام ؟

الشاهد ـ أحب اكون دقيق وانا محدد مركز كل واحد .

الرئيس ـ انا مش عايز شرح . النحاس كرئيس وزارة سندك أم لا فى القضية؟

الشاهد ـ النحاس كان يسير بالتدريج الى طريق سيىء فى التخلى عن التحقيق الى أن توج هذا كله بأن قبل طلب الملك نقل النائب العام .

الرئيس ـ انا أتكلم عن القضية مش النقل ؟

الشاهد ـ قبل النقل مفيش حاجة معينة صدرت الا بتاعت حلمى حسين .

الرئيس ـ بان لك اتجاهه ؟

الشاهد ـ فى اول الأمر فى ١٤ اكتوبر قبل وصول الملك كان يشجعنى .

الرئيس ـ وهو فى الخارج قلت انه كلم سراج الدين علشان جهلان ، مش عاوزين تفسير ، جاوب اجابة محددة ؟

الشاهد ـ الواقعة دى ابلاغ طلب الملك بخصوص أوراقه فى الخزينة .

الرئيس ـ من جميع الوقائع تبين لك ايه ؟

الشاهد ـ تبين لى ..

الرئيس ـ قام بواجبه كرئيس حكومة ؟

الشاهد ـ تخلى عن القضية وخضع للملك فاروق .

الرئيس ـ وفؤاد سراج الدين ؟

الشاهد ـ زيه تماما .

الرئيس ـ تخلى يعنى وخضع ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ وعبد الفتاح الطويل ؟

الشاهد ـ أيوه ، ده كان متطوع لتحطيم القضية ..

الرئيس ـ يعنى هم الثلاثة : الرئيس ووزير الداخلية ووزير العدل ، مسئولين عن القضية ودول هم القوى الأساسية يعنى هم أساس هدم القضية ؟

الشاهد ـ هم والملك .

الرئيس ـ الملك ده طبعا ... ولكن دول ناس وراهم أغلبية لو كانوا وقفوا بجانب القضية ، كان جرى ايه كان مشيت كويس ؟

الشاهد ـ كان لازم يقفوا ، وهم لم يقفوا . والنحاس وفؤاد سراج الدين قالوا احنا خايفين من الطرد من الحكم كما حدث فى الماضى ، وفؤاد سراج الدين كان سكرتير الوفد ، زيادة عن انه وزير للداخلية . والنحاس قال احنا انطردنا ومحدش سأل عنا ، لأنه شعب ضعيف . واحنا بالنسبة للولد المخلول ده ، بنعامله على قد ما نقدر علشان نقعد فى الحكم أطول مدة .

وانا لو كنت مكانه كنت لازم استقيل ، وانا الحمد لله قلت له لا ١٣ مرة . ورفضت له ١٢ طلبا . وآخر طلب رفضته كان فى الاسبوع الأخير من وجودى فى منصبى ، وهو الخاص بتسليم جهلان الكشوف فرفضت وقلت تسلم لناظر الخاصة ويستلمها على السركى ، ونجيب سالم قال لى مش عيب .

الرئيس ـ ندخل فى الوقائع التانية ؟

الشاهد ـ الطلب الآخر بتاع حسين سرى عامر والحمد لله .

الرئيس ـ ادخل فى القضية ؟

الشاهد ـ انا قلت . .

الرئيس ـ مذكرة حيدر مشيت ؟

الشاهد ـ أيوه مشيت . . دى قصص عاوزة ايام وحصل بشأن المذكرة دى خلاف ، لأنه كذب فى مذكرة رسمية فطلب منى أن أوافقه على كذبه فرفضت ، وقلت أستقيل فهو خاف .

والواقع ان صلاح الدين مصطفى صبرى ده خطير وزميل عبد الغفار عثمان وكان مدير مكتب حيدر ومن ضمن المتهمين الرئيسيين .

والمعارك فضلت مستمرة بينى وبين القصر وعبد الفتاح الطويل ، والطويل كان بيتصل بالقصر لوحده عن طريق حسن يوسف .

الرئيس ـ كان عايز يعمل رئيس حكومة ؟

الشاهد ـ محدش عارف وهو كان ماشى كويس وبعدين برطع .

الرئيس ـ يمكن بعد الغداء ؟

الشاهد ـ جايز وهو رمى نفسه فى أحضان الملك ، وكان ينفذ أكثر من طلباته وانا بدأت أعصابى تتحطم من الحرب وكثرة العمل . فمرضت وشعرت بدوار ولزمت الفراش ، والأطباء قالوا حالتك خطرة وعملت كونصولتو .

الرئيس ـ رايحين ندخل فى الدكاترة والكونصولتو . بقالنا ثلاث ساعات لم نصل للقاويش !

الشاهد ـ جه هنا .

الرئيس ـ هنا فى الكونصولتو ؟

الشاهد ـ انا لما رقدت فى السرير استعرضت الأقسام اللى جاهزة للتقديم لقاضى الاحالة ، وكانت تشمل ١٣ متهما . . اللى منهم عباس حليم وبدر وعبد الغفار ، اللى حكم ببراءتهم من محكمة الجنايات .

فانا استعرضت القضية وعبد الفتاح الطويل كان عايز يجيب ٣ محامين عموميين لبحث القضايا ، ودول دسيسة لحفظ القضية .

الرئيس ـ مين كان دسيسة القصر ؟

الشاهد ـ محمد عبد الله .

الرئيس ـ لوحده . خد نشان؟

الشاهد ـ خد رتبة بكوية من الدرجة الأولى ، وواحد تانى مستشار النقض الوقتى . . وبعدين . .

الرئيس ـ ده تاريخ . .

الشاهد ـ مصطفى حسن ..

الرئيس ـ لهم وقائع معينة ؟

الشاهد ـ مصطفى حسن ماكانش متصل بالقصر ، ومحمد عبد الله هو اللى كان متصل ، وكامل القاويش قال ان السراى بتعتبر عبد الله مندوبها فى النيابة .

الرئيس ـ كامل كانت معلوماته ثقة ؟

الشاهد ـ هو كان يعرف بعض رجال القصر وانا كنت اعتقد ان كلامه ليس محل تكذيب ، لأن القرائن كانت تفيد ذلك ، ومحمد عبد الله كان سكرتير الديوان الملكى مدة طويلة .

الرئيس ـ انا عاوز حاجة مادية ملموسة وده مش كفاية .

الشاهد ـ كان يتردد على السرايا .

الرئيس ـ انا عاوز حاجة مادية ؟

الشاهد ـ عبد اللطيف طلعت قال انه كان بيتردد على السراى .

الرئيس ـ معلهش لكن جايز راجل شريف ؟

الشاهد ـ كان بيكتب للسراى مذكرات فى مسائل كثيرة كانه موظف هناك .

الرئيس ـ مذكرات فى القضايا بتاعت الأسلحة ؟

الشاهد ـ لا .

الرئيس ـ انت قلت انه دسيسة ؟

الشاهد ـ حسب عقيدتى .

الرئيس ـ بنيت عقيدتك على ايه ؟

الشاهد ـ هو قال لى ان كل التحقيقات لازم تحفظ ، مفيش غير الراجل الأسود السيد فرح بس .

الرئيس ـ يمكن قال كده عن اقتناع ؟

الشاهد ـ الله أعلم ، جايز ، هو رايح ييجى يقول لى .

الرئيس ـ ده مصطفى حسن ؟

الشاهد ـ انا لقيته هو ومحمد عبد الله وعبد العزيز حلمى ، جم لى وقالوا سعادتك ليه مش بتاخد راينا فى تحقيقات الجيش ؟ فقلت لهم اتفضلوا وانا كنت استعرضت الجزء الخاص بعبد الغفار عثمان مع عبد الحميد لطفى ، وكونت رأى وشرحت لهم الجزء ده ، وبعدين فى الآخر قلت لهم يبقى ازاى نحفظ حاجة زى دى ؟ فأسقط فى أيدى الثلاثة ومحمد عبد الله بص للارض .

الرئيس ـ حس انه دسيسة ؟

الشاهد ـ لا . عرف ان مفيش فايدة من الحفظ ، ومصطفى حسن ..

الرئيس ـ عندك وقائع عليه انه دسيسة ؟

الشاهد ـ انتم مش عارفين أيام فاروق كانت ايه الحال .

الرئيس ـ عاوزين نعرفها منك ونبينها لأولادنا ؟

الشاهد ـ بس الناس الأحياء دول ، أنزل عليهم بهدلة ازاى ؟

الرئيس ـ ومين اللى رايح يبين ؟

الشاهد ـ ابين . ومصطفى حسن اعترف انه مخطىء وقال ان لى حق .

الرئيس ـ يعنى كان عاوز يحفظ القضية لأنه ماكنش دارسها .

الشاهد ـ آه وانا أميل لهذا التفسير وانه كان حسن النية .

الرئيس ـ ملوش وقائع ثانية ؟

الشاهد ـ قلنا فى التطهير وطلعوا براءة .

الرئيس ـ للتاريخ ؟

الشاهد ـ انا كنت مكلفه بتفتيش بيت عباس حليم . ولم يكن التفتيش دقيقا . وهذا ما فهمته من المكالمات التليفونية المراقبة ، وكانوا بيقولوا الحمد لله مفتشوش الهدوم .. جت سليمة .

الرئيس ـ يمكن اهمال ؟

الشاهد ـ طبعا اهمال .

الرئيس ـ الاهمال يختلف عن الدسيسة .. متواطىء ؟

الشاهد ـ لا .. كاشش من البرنس ، وعلى العموم الكلام المراقب ده ، كان كلام خدامين .

الرئيس ـ والخدامين عارفين الأوراق اللى فى جيوب عباس حليم ؟

الشاهد ـ هم مش خدامين دول سكرتارية ، ومصطفى كمان خد بك درجة أولى .

الرئيس ـ مين اللى كان تقدم بأسمائهم . السراى لوحدها ؟

الشاهد ـ أيوه لوحدها . واخذوا رتب درجة أولى زى مستشارى النقض .

الرئيس ـ آهى اتلفت ..

الشاهد ـ الحمد لله دى كانت مفسدة . وانا أهملت المحامين العموميين الثلاثة . واستعرضت قسم عباس حليم ومن معه فى الاتهامات مع موافى ، واقتنعت بثبوت الاتهام .

وبعدين جبت فتحى مرسى ، كان بيشوف الجزء الخاص بالدبابات والمتهم فيه خد غرامة ١٠٠ جنيه .

الرئيس ـ ١٠٠ جنيه تعادل التهمة ؟

الشاهد ـ آهو دليل ثبوت . وبعدين الجزء الخاص بالسلاح البحرى والملك مكانش داخل فيه . واحمد مختار قطب عرضه على ، وكان ثابت وحضرنا تقرير الاتهام ، وقلت لوكلاء النيابة جهزوه وهاتوه علشان امضيه وانا فى السرير . وكنا فى يناير سنة ١٩٥١ وكان فيه قسم خاص بجمع الذخائر من الصحراء الغربية ، وكان يحققه محمد عبد السلام . وبعدين قال لى فيه حاجات بسيطة باقية . وفى هذا الوقت قالوا لى ان كامل القاويش عايز يكلمك فكلمته ، وقال انا عايز ازور سعادتك .

الرئيس ـ ماكانش له علاقة بالقضية ؟

الشاهد ـ لا . وهو كان رئيس نيابة الصحافة والعسكرية والشيوعية . ولما تخطوه فى الترقية شلته من نيابة الصحافة الى نيابة النقض الجنائى برياسة محمد عبد الله ، ومكنتش أشوف كامل الا فى النادر . وبعدين قال انا عايز ازورك بمناسبة مرضك . وجه وطلع عندى فى حجرة النوم وفاجأنى بحكاية عجيبة جدا رغم ان العلاقة بينه وبينى غير وطيدة ، وقال ان جلالة الملك باعتنى فى رسالة أبلغها لسيادتك .

فانا دمى فار وقلت له : الملك باعتك ؟ والملك يبعت مرؤوس لى علشان يبلغنى رسالة ..؟! فقال اللى حصل . قلت له ، يعنى كلمك مباشرة قال لا . بواسطة واحد من رجال القصر متصل به اتصالا وثيقا جدا .

قلت له مين ؟ قال : ما اقدرش أقول اسمه ولا وظيفته .

قلت له رسالة ايه ؟.. قال : الرسالة انه طالب منك حفظ تحقيقات الجيش ، قلت له كلها كده .. ؟ قال أيوه . قلت ازاى هو الملك ده مش هو نفسه اللى قال لى لما رحت أحلف اليمين أمامه ، الأحزاب كلها واحنا اخترناك ، لأنك زى السيف هو السيف يتعوج ..؟ ده غير متصور ، واعمل معروف يا كامل قول للى باعتك يبعد عنى ، لأنى مريض ويمكن أموت .

فقال : لا تؤاخذنى ولا تزعل يا سعادة النائب وأنا مكلف ..

وبعد كده لقيت الزيارة من كامل صباحا ومساء ، وانا متأسف والله انى أشهد عليه لأنه زميلى ، ولكن هو كان يسأل بالتليفون : اذا كان

مافيش حد يطلع ويدخل عندى ويقول انا بلغت الرسـالة .. بس أنا مكلف انى أبلغك أن الملك يقدر حالتك الصحية ولكن انت بتشتغل فى تقرير الاتهام ، وهو علشان كده منتظر ، وهو يهمه حفظ القضية دى كلها حتى بالنسبة للسيد فرح .. قلت له ليه كده ؟

فقال الرسالة بتاعت النهارده ، تقتضى أن واحد غيرك يحضر قرارات الحفظ ، ومحمد عبد الله ـ وهو مندوب السراى فى النيابة ـ يعـد قرارات الحفظ ، وسعادتك تستريح وتمضيها .

فقلت له اعمل معروف انا صحتى تعبانه ، وتانى مرة يا كامل متقلش لى حاجات زى دى ابدا .

وبعدين قال : هم قالوا يجمع المحامين العموميين واللى تقـرره الأغلبية يمشى ، وده اقتراح الملك .

الرئيس ـ الملك كان بيفهم فى الحاجات دى ؟

الشاهد ـ بيبلغوه .

الرئيس ـ مين اللى كان بيفهمه الحاجات دى ..؟

الشاهد ـ الأستاذ كامل بيروح يقابل ناس من هناك ، ومحمد عبد الله والملك عنده ناس كتير ، وله أصحاب وعنده مزراحى بتاعه وده مستشاره الأول .

الرئيس ـ مزراحى ده مصوراتى ..؟

الشاهد ـ لأ ده محاميه ويفتيه وهو اسرائيلى . مزراحى باشا . والمحامى العام لما يختلف مع النائب العام ، تعقد جمعية عامة للفصل فى الأمر . وهذا هو النظام فى فرنسا . وانا لما قال لى كده ، قلت النظام ده مش عندنا ودى لازم فكرة مزراحى .. وقلت له يا كامل تانى مرة متجبش لى حاجات زى دى .

وانا بعد ذلك أيقنت أن الثلاثة المحامين العامين فى جيب فاروق ، وشككت فيهم وبعد كده جه باقتراحات جديدة ، وقال لى ان الراجل اللى باعته ، وده مجهول بيقول ان المداولة تحصل مع الثلاثة واذا انضم لك واحد منهم يرجح الجانب بتاعك .. فانا فهمت ان الثلاثة مسخرون وقلت له اعمل معروف يا كامل ابعد عنى .. ومع ذلك رجع !

الرئيس ـ كان مستعجل ؟..

الشاهد ـ التقرير كان بينكتب فيه .

الرئيس ـ قال ايه بقى ..؟

الشاهد ـ قال امال ايه تفتكره سعادتكم ، احسن تصرف يمكن عمله فى القضية دى ؟ قلت له . اذا كان الملك يقصد منع الشوشرة عليه شخصيا ان القضية تروح مجلس عسكرى . وكده تضيع الشوشرة ، ويفصل فى القضية بسرعة فى حدود القانون والذمة .

فقال : طيب أنا رايح اقول لهم الكلام ده ، ورجع يقول لى الملك بيقول لك اعمل كده ..

قلت يا سيدى انا طلبت اخراج حيدر وعثمان المهدى مخصوص كمشورة فؤاد صادق لى ، علشان نخوف الضباط الكبار ، وكده تمشى المحاكمة العسكرية كويس . وكنت كمان استشرت عباس حلمى زغلول وقال لى كده علشان تأمين المحاكمة العسكرية ، لأن الواقع أن الضباط أقدر من غيرهم على فهم القضايا دى والحكم فيها .

وانا لما قلت لعبد الفتاح الطويل نعمل مجلس عسكرى ، قال مجلس عسكرى ايه يا أخى ، ده لما الواحد يقطع زرار يحكموا عليه بست شهور فانا فهمت الروح كويس .

وعبد الفتاح يوم اخراج حيدر والمهدى ، قال لى انا تورطت وقلت للملك فى مذكرة انك موافقنى على القضاء العادى فانا ذهلت ، وطلب منى أن اشكر السرايا على اخراج حيدر . فقلت له أشكر ليه ؟ فقال روح انت هدمت أكبر حصن .. وبعدين وانا فايت قلت اقيد اسمى فى التشريفات . ورحت لعبد اللطيف طلعت ، وانا عنده لقيت حيدر دخل وقال سلام عليكم ، وكان جاى يقيد اسمه بمناسبة خروجه .. فانا قلت له العلاقة الشخصية حاجة ، وضمانات المحاكمة العسكرية حاجة تانية ، وانت كنت وزير حربية فى حرب فلسطين ، فقال لى متزعلش نفسك .

ويظهر انه راح لفاروق يقول له ده عايز محاكمة عسكرية ، وبعد المقابلة دى انا مرضت ، فالملك جاب النحاس فى السراى وقال له ازاى الحكومة تكذب علينا ، وتقول ان النائب العام عايز محاكمة عادية مع انه عايز محاكمة عسكرية ..؟

وبعد كده كان عبد الفتاح الطويل متعهد تحطيم تحقيقات الجيش ، وارتمى فى أحضان الملك .

الخلاصة لما القاويش كلمنى قلت له حكاية المحاكمة العسكرية دى كانت زمان ، والملك كان عايز كده ، يكلم رئيس الحكومة والحكومة تبلغنى بواسطة وزير العدل ..

فراح القاويش ورجع يقول الملك بيقول لك انت اللى تبعت تطلب كده ، والملك يسندك ..

قلت له : بعد كل ده .. وبعـــد أدوار التحقيق اطلب ازاى طلب زى ده ..

وبعدين فى يوم جه وقال : علشان تصدقنى انى أتكلم بلسان الملك ، النهارده الساعة السابعة سراج الدين رايح يتصل بك للسبب ده وحسن يوسف حيروح له ..

وفعلا سراج الدين ضرب لى تليفون وقال حسن يوسف عندى ، وفيه خبر ان ناس كثيرين سيحاكمون ، ومن بينهم احمد بدر الياور وعايز يشوف تهمة أحمد بدر علشان اذا كان كده يخرجه من الحاشية الملـكية .

فقلت معقول ، وكان عندى أعضاء النيابة فأرسلت عبد الحميـــد لطفى بصورة تقرير الاتهام ، لفؤاد سراج الدين فأبقاه عنده ٢٤ ساعة ..

الرئيس ـ كان حسن يوسف موجود ؟

الشاهد ـ معرفش .

الرئيس ـ كان سراج الدين فى بيته ؟

الشاهد ـ لا كان فى المالية الساعة السابعة مساء .

الرئيس ـ وكان وزير داخلية أيضا ؟

الشاهد ـ داخلية ومالية ، وتانى يوم ضرب لى تليفون قال التقرير رجع لك .

الرئيس ـ من حق أى وزير يتصل بالنائب العام بهذا الشأن ؟

الشاهد ـ رئيس الحكومة بس ، واحنا كنا أمام أمر واقع ، والنحاس كان يكلفه ..

الرئيس ـ يعنى انت اعتقدت ان النحاس اللى كلفه ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ انت كنت عارف حسب كلامك ان حسن يوسف اللى كلم فؤاد سراج الدين ، عايز تقول ان سراج الدين رئيس الحكومة الفعلى ؟

الشاهد ـ النحاس بحكم صحته كان يكلف سراج الدين .

الرئيس ـ هل تصرفك فى الواقعة دى كان سليما من الناحية القانونية ؟

الشاهد ـ انا بعت له بصفته ينوب عن النحاس .

الرئيس ـ منين تعرف .. المتهم بلغك ان حسن يوسف رايح لفؤاد سراج الدين وفؤاد رايح يكلمك ..

الشاهد ـ لا يصلح ابدا لأى زعامة ، والخضوع ده أضر البلد .

الرئيس ـ طيب اتفضل .

الشاهد ـ هو لما شكرنى كان جنبه سراج الدين وخد السماعة من النحاس وقال لى الريس مبسوط وكان معى الأربعة وكلاء النيابة وقلت لهم اعملوا قائمة الشهود وانا رايح سقارة لقضاء شهر أجازة مرضية .

وبعدين بصيت لقيت الملك طلع أمر بتجريد احمد بدر من لقب ياور للملك ولقيت فى الصحف ان عبد الفتاح الطويل طالب خروجى من وظيفتى . فاندهشت للطلب ده بعد شكر رئيس الحكومة .

ولما فاروق سمع بالشكر اتجنن وبصيت لقيت الجرائد بتقول ان عبد الفتاح الطويل طالب اخراجى ، فانا لم أصدق ورحت سقارة خالى الذهن لأستريح وبعد يومين لقيت عربية جاية فيها مصطفى نصرت وزير الحربية وانا افتكرته زائر ولكنه بعد شوية قال انت فاضل كام سنة على المعاش قلت ليه . قال طالبين احالتك على المعاش قلت له ايه هو ده علشان ايه .

قال : عبد الفتاح الطويل مش قادر يتعاون معاك ورئيس الحكومة ووزير المالية متفاهمين على اعطائك فرق الخدمة وتطلب الاحالة على المعاش .

فقلت يعنى اكدب على الشعب يستحيل ابدا ، انا مش عايز حاجة لكن لا اكذب على نفسى ولا على الأمة .

فقال لى تعالى ويايا وركبنى معاه بالعافية ورحنا بيته فى جاردن سيتى وطلب سراج الدين فجه بعد شوية وقال انت تعبان صحيا ومن مصلحتك تستريح .

قلت له لأ مش عاوز استريح .

قال عبد الفتاح الطويل يظهر لبعض مؤثرات بعت لنا اســـتقالة مكتوبة بيقول انه عاوز يطلع من الوزارة لمرضه ولعدم التعاون معك .

قلت له هذا تناقض .

قال : ده اللى حصل .

قلت له : يستقيل : قال لا . ده ممثل اسكندرية فى الوفد واذا انشق على الوفد يتزعزع .

قلت له انتم رجال سياسة وانا نائب عام عن الشعب وانا مــــالى ومالكم انا امثل الشعب من ناحيتى الخاصة زيك ولا اتخلى عن هذه الأمانة الا لمصلحة الشعب .

وانت يا سراج الدين كنت لابس بنطلون قصير لغاية ركبتك وعيل

وانا لى أدوار ايجابية فى الثورة المصرية وانا مش طالع وللقوة أن تصنع بى ما تشاء على رأى النحاس بتاعك .

الرئيس ــ يعنى ايه بتاعك .

الشاهد ــ يعنى رئيسك .

الرئيس ــ يعنى كده أو عدم احترام شخصى للنحاس .

الشاهد ــ ده اللى حصل للتاريخ .

الرئيس ــ والنتيجة النهائية قبلت أو لا .

الشاهد ــ سراج الدين قال انا عارف الموقف والحكاية دى لا من ناحيتى ولا من ناحية الرئيس . وقمت وقلت لهم أعملوا اللى تعملوه ومشيت ورحت سقارة وطول الليل لم أنم وتانى يوم قلت الموقف يستدعى اشراك رجال النيابة . والموضوع عرض على مجلس الوزراء وانتهى الأمر ــ رغم معارضة صلاح الدين ــ بنقلى .

الرئيس ــ هل هذا للمصلحة العامة ؟

الشاهد ــ لا رغبة الملك .

الرئيس ــ يعنى خضوعا للسراى .

الشاهد ــ مفيش شك امال ايه وهم بعتوا غنام اسكندرية يجيب الطويل وجابه .

الرئيس ــ ندخل فى وقائع الاتهام .

الشاهد ــ قلتهـــا .

الرئيس ــ حكاية الشيمى ايه .

الشاهد ــ الشيمى دى لازم اقولها .

الرئيس ــ الشيمى ده ايه .

الشاهد ــ كنت اسمع فى واحد اسمه محمود بك الشيمى كان بياع فراخ صغير وكبر .

الرئيس ــ كبير صغير بتاع فراخ . يعنى اسمه الشيمى بتاع الفراخ .

الشاهد ــ اللى حصل هو الآتى : أنا عايز أوضح الحكاية للرأى العـــام . عبد الفتاح الطويل لما رجع الوزارة .

الرئيس ــ المتهم قابلك فين علشان تروح للشيمى .

الشاهد ــ آخر مقابلة كانت فى النصف الأول من أبريل سنة ١٩٥١ بعـــد مرضى بثلاثة شهور تواصلت الحملات من وزير العدل .

الرئيس ـ ملناش دعوة .

الشاهد ـ ازاى هيه جت كده .. الحكاية .

الرئيس ـ كان جايب الشيمى واسطة ؟

الشاهد ـ حاشا لله ، الموضوع ان حملات الوزير كانت تتلون علشان اخرج والقضية تبوظ لدرجة انه بلغنى من مصدر موثوق ان عباس حليم طلب من الملك اخراجى من وظيفتى والا فانه سيطلب ضم دوسيه قضية الحاشية .

الرئيس ـ مين المصدر الموثوق به ؟

الشاهد ـ احد محامى عباس حليم قال لموافى انه رايح يحصل قنبلة يوم نظر القضية أمام قاضى الاحالة وانا اعتبرت نقلى اعتداء على القضاء .

الرئيس ـ خلينا فى حالنا .

الشاهد ـ ده تاريخ .. واللى حصل انى لقيت التيار ماشى بشكل عجيب ضـــدى .

الرئيس ـ بقالنا عشر دقائق فى حكاية الحملات .

الشاهد ـ أنا بصيت لقيت انهم عاوزين يفشكلوا المحققين اللى رايحين يترافعوا واحد منهم راح له واحد بقنبلة وادارة الأمن العام جابت لهم ...

الرئيس ـ خلينا فى الموضوع .

الشاهد ـ ما هو ده الشيمى هم فكروا فى سحب الحراسة من على أعضاء النيـــابة فانا كلمت رئيس الوزارة فقـــال اكتب لى مذكرة ، كتبت والحراسة قعدت اسبوع واحد وشلوها ووكلاء النيابة قالوا ده عمل مقصود به أضعافنا لمصلحة المتهمين . وده عيب من الحكومة .

فانا قلت يا جماعة احنا مؤمنين بربنا وقعدت أقرأ لهم قرآن قالوا معلهش لكن شوف لنا طريقة . فانا شعرت ان الحكاية خناقة بينى وبين الملك .

الرئيس ـ والحكومة .

الشاهد ـ كانت ضعيفة جدا .

الرئيس ـ وزير الداخلية هو المختص بالحراسة ؟

الشاهد ـ هو قال لى وزير العدل طلب رفع الحراسة والنحاس قال لى ان حسن يوسف كان يبلغ الطويل طلبات السراى . وهم عمـــلوا سحب السيارات زى مبدأ للجميع . وكامل كان واخد سيارة حراسة من زمان وبصيت لقيته داخل بيقول سحبوا سيارتى وانا مهدد فى حياتى .

الرئيس ــ ألم تندهش لسحب السيارة منه مع انه متصل . . .

الشاهد ــ كنت افكر فى اللى قدامى .

الرئيس ــ كمان يلجأ هناك .

الشاهد ــ ماجاش فى بالى . انا مشغول وقلت له يا كامل خلى مسألتك دلوقتى . احنا فى القضية والمحققين مهددين . وقلت لهم يا جماعة طولوا بالكم ولا يصح أن تظهروا بمظهر الخوف .

وبعد خروجهم كامل قال لى واحنا وحدنا . انا بقالى ثلاث شهور بقول لسعادتك ان الملك عايز تقرير عن أعمال عبد الفتاح الطويل المعوجة فى وزارة العدل ولو عملت كده كنت استريحت . فقلت له تقرير ايه ومشيت وسيبته .

وتانى يوم بعد العمل جالى بعد الغداء مباشرة فى بيتى فقابلته وقال لى جلالة الملك بيطلب من سعادتك انك ضرورى تجيب تقرير عن أعمال عبد الفتاح الطويل فى ظرف ٤٨ ساعة وهو مصمم على ذلك .

قلت له . انا أكتب التقرير كشكوى فى الوزير ، هذا مستحيل وانا لا أريد أن أشكو الطويل لرئيس الوزراء الا شفويا وده كلام مش ماشى . وانا فكرت هل هذا العمل يأباه الدين أم لا ؟

ثانيا هل الأحكام الديكتاتورية تسمح ان الملك يلجأ مباشرة لموظف يطلب معلومات أم لأ ؟ فرجعت للمراجع الشرعية والقانونية .

الرئيس ــ بعد خروج المتهم او فى حضوره ؟

الشاهد ــ بعد خروجه ووجدت فى المراجع الشرعية . . .

الرئيس ــ لقيت ايه ؟

الشاهد ــ لقيت مافيش مانع اذا كانت المعلومات صحيحة صادقة وفى الدستور لقيت فى كتاب هوريو صفحة ٤٧١ . .

الرئيس ــ فى أى سطر ؟

الشاهد ــ فى الجزء الأعلى من الصفحة ان لرئيس الدولة أن يطلب . .

الرئيس ــ عاوزين قرارك الأخير ؟

الشاهد ــ مش اتكلم للشعب . شنعوا على . .

عضو اليسار (قائد الأسراب حسن ابراهيم) الشعب مش رايح يقرا ، والصحفيين بطلوا من كتر الكلام . اختصر شوية .

الشاهد ــ أنا قلت له يا كامل تعال أنا وافقت ، وكان فيه عداء شديد بينه

وبين الطويل لانه أخر ترقيته . وقلت لكامل انا رايح اقول لك شوية حاجات ومسك ورقة وقلم وقعد يكتب نقط . وبعدين قلت له انت راجل لبق ، ورتب النقط دى بنباهتك ونظمها ووريها لى قبل ما توديها.

وبعدين لقيته كلمنى تانى يوم فى التليفون وقـــال لى انا عملت المذكرة ، واناعاطى موعد للراجل بتاع السراى ، وفاضل ربع ساعة فانا رايح اقرأ لك فى التليفون ، وقرأ فى التليفون ، وقلت له غير بعض حاجات ، فقال حاضر وانا كنت أعطيت له معلومات صادقة .

الرئيس ـ وعاوز تهاجم الطويل ؟

الشاهد ـ لا الصدق اهم حاجة .

وبعد كام يوم لقيت كامل كلمنى وقال لى : السرايا عايزة انك توقع على المذكرة ، قلت له هى مش راحت قال ايوه والملك شافها ، ورغبته انك توقع . قلت له ليه لزومه ايه قابلنى بالموظف بتاع السراى علشان اقنعه بعدم لزوم الامضاء .

الرئيس ـ يعنى انت اللى طلبت مقابلة الشخص ؟

الشاهد ـ ايوه .

الرئيس ـ المتهم مش لبق ويقنعه ؟

الشاهد ـ انا قلت أقابله انا وكامل قال لى قابله فى شبرد .

الرئيس ـ فى اودة خاصة ؟

الشاهد ـ لا .

الرئيس ـ شبرد محل عام تقابله فيه ازاى ؟

الشاهد ـ قال لى الناس مايخدوش بالهم ، ولو جه لك البيت رايحين ياخدوا بالهم .

الرئيس ـ انت سبق دخلت شـــبرد وتعرفها ، وتعرف ان الناس تشوف بعضها ؟

الشاهد ـ ايوه شفتها ولكن هناك اركان بعيدة عن الأنظار ، محدش يشوف اللى فيها . ويعنى انا رايح أعمل عملة ، رحت شـــبرد لقيت كامل نازل على طول ، وقال لى الموظف بتاع القصر ، اللى لســـه معرفش اسمه لاحظ ان شبرد محل عمومى ، وهم عايزين المقابلة تكون سرية ، وانت معروف وهو قاعد فى مكان ، بلاش عربيتك وسواقك واركب معايا عربيتى . وانا بحسن نية ركبت وسيبنا عربيتى امام شبرد ، مشيت معاه الى ميدان الأوبرا . وكنت فاهم اننا راحين عابدين . وبعدين لقيته رايح العتبة ! قلت له رايح فين ؟ قال الوقت سعادتك

تعرف . وهو لبق ولو كان قال لى على الشخص كنت مستحيل أروح وبعدين بصيت لقيت العربية داخلة شارع محمد على ! قلت له احنا رايحين فين ، قال الوقت تعرف .

ولقيت العربية وقفت جنب حوض بهايم ! قلت له انت رايح فين قال لحظة واحدة ، ونزل فى حته بابها قزاز وطلع ورجع قال لى اتفضل يا سعادة النائب ، وافتكرت انه عايزنى أدخل الدكان بدل وقوفى جنب حوض البهايم .. ودخل زق الباب وانا وراه ، ولقيت نفسى فى أوده فيهـا ..

الرئيس ـ اقفاص فراخ ؟

الشاهد ـ لا كنب جلد وكراسى جلد ولكن حته بلدى زى بتاع الكوارع ، ولقيت نفسى أمام اثنين واحد لابس بدلة . وبعدين هو أشار على أحدهم وقال حضرته الأمين الخاص لجلالة الملك . قلت له ده زى ادريس بتاع الملك فؤاد وبعدين قلت له والثانى ده ايه ؟ قال امام بك الشيمى ابن محمود بك الشيمى ففهمت على طول ان ده بتاع فراخ .

وقلت له ازاى يا كامل تجيبنى عند واحد بتاع فراخ ، وواحد تانى زى ده ؟ هو ده اللى بتقول عليه ده راجل متعلم ومثقف فى الفرير ويعرف فرنساوى وعنده شهادات .

الرئيس ـ دى لباقة ؟

الشاهد ـ والله كده . وانا غير متحامل على كامل ، وكنت خالى الذهن من قوله أتباع الملك والسراى والكلام ده ، انا قاضى طول عمرى وانا طبعا اقتنعت انه مايصحش اروح الحتت دى وكنت فى حالة غير طبيعية . وبعدين قلت للامين الخاص للملك السابق نعم يا سيدى ، عايز منى ايه قام كلمنى بلباقة وباين انه متصنع الرقى .

فقال : جلالة مولانا الملك قرا المذكرة دى ، فانا فهمت ان اتصالات كامل بهذا الولد ... وقلت فى عقلى دى بلد ؟ وبعدين قال لى ان الملك مقتنع وعايز سعادتك تشرف بتوقيعك .

فقلت له انا أعرف ان الملوك يحترم كلامها ، وهو لم يطلب منى امضاء .

فقال ونقول لمولانا ايه . نقول له ان سعادتك رافض ؟

قلت له لا انا بلحمى ودمى قابلتك وقلت لك ان المذكرة دى منى .

وسألت كامل عن مسـودة المذكرة فقـال لى قطعتها أحسن حـد يشوفها ، وأمين الملك السابق لم يرنى المذكرة وقفل الظرف عليها .

وبعد كده بأسبوع لقيت الحكاية ماشـــية فى بابين . انا مسلط على عبد الفتـــاح الطويل ، وهو مسلط على من حسن يوسف . ولقيت حسن يوسف راح له وزارة العدل ، وكان ناوى يقـوم برحلة فلفاها وقدم استقالته وبيطلب احالتى على المعاش لأنه مش قادر يتعاون معايا.

الرئيس ـ سيبنا خلينا فى الشيمى .

الشاهد ـ هو خد الظرف ومشى .

الرئيس ـ مطلبوش منك حاجة ؟

الشاهد ـ فى يومها لا . واظن واقعة حسين سرى عامر كانت فى المرة دى او فى المقابلة التانية .

الرئيس ـ برضه عند الشيمى قابلته مرة تانية ؟

الشاهد ـ ايوه والأمين الخاص لفاروق جه ، والتصق بى وانا أركب السيارة وقال مولانا مكلفنى برسالة لسعادتك قلت له ايه ؟ قال الجواب بتاع حسين بك سرى عامر ، اللى بعته لوزير الحربية عايزك تسحبه ، لأنك طالب اخراجه . قلت له اسحبه ازاى ؟ قال لأنه يتمتع بعطف مولانا قلت له ولو ... انا نائب عمومى وكتبت جواب لايمكن أسحبه .

وبلغ مولانا انه يبعد عن القذرين الملوثين وانا سنى زى أبوه . وأبويا كان وزير فى عهد ابوه ، ودى نصيحة مخلصة له ، وعنده ناس نظاف كتير .

فسألنى هو حسين سرى عامر قذر ملوث ؟

قلت له ده اقذر ضابط فى الجيش .

قال كده ؟! قلت له ده يقينى .

قال أبلغ الكلام بالشكل ده لمولانا ؟ قلت له أيوه ولا تغير منه حرفا .

الرئيس ـ ورحت مرة تانية عند الشيمى ؟

الشاهد ـ فى يوم الخميس الموافق ١٩٥١/٤/١٩ فى الصباح اتصل بى كامل وفؤاد سراج الدين ، وسراج الدين طلب مقابلته فى المساء بمنزله ، وكامل طلب منى مقابلة الأمين الخاص لفاروق ، لأنه يحمل رسالة خاصة لى من الملك .

وانا كان عندى دعوة لحضـــور عقـد قران بنت صادق فهمى المستشار السابق بالنقض ، فرحت مصر الجديدة ورجعت . وانا لم اكن احب الأمين الخاص أو أجالسه ولا احب الذهاب لمحل الشيمى . ولكن الملك بتاع البلد مختار رسول ، ورسول الملك مختار مكان معين .. انا مالى ، هو حر .

ولكن العقل قال لى ان المكان لا هو خمارة ولا هو بيت سرى ، ده مكتب بتاع فراخ !! صحيح لكن الفراخ كانت بعيد ماسمعتش حسها

فانا قلت لكامل انى سأمر مرورا فى الشارع ، وأمين الملك يطلع يكلمنى فى العربية . فكامل قال حاضر . وانا رايح أكون فى الانتظار .

وانا أولا رحت لفؤاد سراج الدين ، ولقيت هناك فى بيته ياسين أخوه وده صديق عباس حليم وعمل له حفلة ، فانا تشاءمت وقلت لازم فيه حاجة متعلقة بالقضية .

وبعدين ياسين خرج وفؤاد قال لى الحكاية تحددت وعبد الفتاح الطويل طالب خروجك ، قلت له ليه تعملوا كده ، قال انا مالى ، قلت له بقه ده شغل حكومات وانفردت فيه فردة وبهدلته ، وبعدين فضلنا فى أخد ورد ، وبعدين قال اسمع بدل ما نوديك المعاش ، نوديك ادارة قضايا الحكومة بدل عبد الرحيم غنيم ، ونجيبه نائب عمومى . قلت له انت أخذت رأيه ؟ قال مش ضرورى هو رايح يفـــرح للفخفخة والسلطة .

فقلت له ازاى ده الحكاية مش فلوس ، الحكاية مقصود بها تحطيم قضية الأسلحة ، وجوابى لا يزال قائما أنا اطلع من كرسى النائب العام الى المنزل ثم انصرفت .

وكان موعد الأمين الخاص لفاروق حل فأنا رحت . وقال : الرسالة ان الملك مصمم انك تمضى التقرير .

قلت ازاى ؟

قال : بيقول يبقى ملك البلد ومش محل ثقتك واعتبارك ؟ قلت يا خبر اسود ، انت دخلتها فى دور زى ده . قال لو جاب سعادتك وسألك رايح تنكر الكلام ده . احنا الأوراق دى لازم يكون موقع عليها .

قلت له طيب يا سيدى ما دام فيه توقيع انا عندى كلام تانى ، فقال اتفضل سعادتك ودخلنا الأودة اياها ، وقلت يا كامل اكتب كلام سخى فى حق وزير العدل على اثر مقابلتى لسراج الدين .

الرئيس — فى ورقة جديدة ؟

الشاهد — لأ فى ذيل الورقة الثانية ، ولم أراجع الأوراق السابقة . وقال لى الاضافة دى الملك لم يقراها قبل كده ، ويحسن انك تمضى فى آخـــر الكلام الأول ، وفى آخر الكلام الجديد فمضيت دون أن اقرأ .

وبعد كده كلمنى كامل يوم السبت ، وقال التقرير وصل والاضافة قرأها الملك ويبلغ سعادتك انك تكون مطمئن .

فانا فهمت ان الملك نفسه مش موافق عبد الفتاح الطويل على اخراجى ، وقلت كله على الله .

وقعدت أحضر مرافعة النيابة أمام قاضى الاحالة ، المحدد لها بعد بكره . واذا بمجلس الوزراء يوافق على نقلى الى ادارة قضايا الحكومة .

وبعد شوية جوز أختى كلمنى فى التليفون ، وقال لى الزمان فيه انك اتنقلت الى رئيس ادارة القضايا ، فسألت مدير النيابات فقال الحكاية صحيحة .

فانا ارسلت لفاروق برقية اقول فيها : انى أرفض بتاتا منصب رئيس ادارة قضايا الحكومة .

وانتظرت اى رد محدش رد . طلبت حسن يوسف ، أخفى نفسه منى .

فقلت خلاص . وصممت على موقفى فى عدم قبول المنصب الجديد والنحاس قال انت خلتنى امام التاريخ كانى اعتديت على القضاء ، قلت له اعرف شغلك .

وبعدين قرروا صرف الفرق بين المرتب والمعاش خمس سنين ، وأحالونى على المعاش وانا والحمد لله مطمئن .

الرئيس ــ معرفتش بعدين ايه اللى مضيت عليه ؟

الشاهد ــ انا عملت محامى وكنت رايح اترافع فى سوهاج واذا بأعضاء النيابة هناك عملوا لى عزومة ، واثناء الغداء ورونى الأهرام وفيه تقرير قالوا ان محمد عزمى كتبه ضد الوكيل .

الرئيس ــ نقطة واحدة كمان ، كان حصل حادث للمتهم فى أسيوط ، على أثره عمل تحقيق معه ونقل من أسيوط ، عندك معلومات ؟

الشاهد ــ أذكر لما كنت رئيس محكمة مصر سنة ١٩٤٣ أخرجونى بالقوة ، واللى اخرجنى حافظ رمضان علشان عارضت ترقيات غير مشروعة .

الرئيس ــ احنا بنتكلم عن المتهم ؟

الشاهد ــ أيوه عرض على حالة الأستاذ كامل القاويش ولم أكن شفت وشه قبل كده ، لدرجة انى غلطت فى عبد المنعم حشيش النائب ، وقلت له سعيدة يا كامل بك فاندهش .

ولكنى كنت أسمع عن المتهم انه نبيه وكفء وعازب ويحب يسهر .

الرئيس ــ بيروح سينما مثلا ؟

الشاهد ــ يلعب ورق ويشرب كاسين .

الرئيس ــ وحريم ؟
الشاهد ــ ده عازب ومش مضايق نفسه .
الرئيس ــ وجلال القضاء يسمح بكده ؟
الشاهد ــ احنا نتمنى أن يكون الجميع على طراز الخلفاء الراشدين ، ولكن المسألة حاجات عملية .
الرئيس ــ واذا بليتم فاستتروا .
الشاهد ــ يعنى هو كان على الطريق فى الشارع .
الرئيس ــ وحادث أسيوط ؟
الشاهد ــ أنا اللى أذكره انه كان قيل فى تقرير التفتيش ، أن المفتش راح أسيوط ، وكان القاويش قاضى فى درجة تانية . وساكن فى عمارة ، وكان جايب خدامة سرير والناس هناك دمهم فار ، لأنها كانت تتحدث عنه كزوج ! وسكان العمارة اشتكوا .
الرئيس ــ تبين ان الشكوى حقيقية ؟
الشاهد ــ هو قال ان دى مجرد خادمة ، واحنا مادخلناش معاه .
الرئيس ــ العمل اللى أتاه المتهم فى أسيوط ، تحكم عليه بابه كقاضى ؟
الشاهد ــ المنظر اللى عرض علينا ، يحملنى على أن اقول ان ده ميبقاش قاضى وانا متزمت .
الرئيس ــ احنا عاوزين قضاة صالحين ؟
الشاهد ــ هو كفء .
الرئيس ــ الأخلاق أساس القضاء .
الشاهد ــ طبعا السير له خانة فى التفتيش القضائى وللنزاهة خانة ..
الرئيس ــ الطويل ماكنش عايز يرقيه ليه ؟
الشاهد ــ قال ان ده نزع الأوراق الخاصة بتحقيق أسيوط من ملفه السرى ، فانا سألت مصطفى حسن ! فقال ان ملفه عليه تأشيرة من محمود منصور ، باستبعاد أوراق الشكوى من ملفه ، لأن مجلس القضاء فصل فيها لمصلحته .
الرئيس ــ دى قاعدة متبعة ؟
الشاهد ــ لا أحيانا قليلة ، كان بيحصل كده حتى لا يساء الى سمعة القاضى وما دام فصل فيها لمصلحته تبقى تستبعد . وده بيحصل بعد شكوى..
الرئيس ــ يستبعدوها يودوها فين ؟
الشاهد ــ الأرشيف .
الرئيس ــ ولو راحت من الأرشيف ؟
الشاهد ــ احنا بحثنا فى الأرشيف ، وتبين ان الأوراق نزعت بأمر محمود

منصور وبحثنا فى الأرشيف لم نجدها ، وكاتب الأرشيف الذى تسلم الأوراق توفى .

وواحد من مجلس القضاء قال انه حقق قضية قنابل ٦ مايو تحقيق مش كويس ، فانا قلت نشوف حكم المحكمة ، وهل اثبت الحكم ذلك ؟ فقال (وكان رئيس الدائرة اللى أصدرت الحكم) اننا لم نثبت شيئا من ذلك .

الرئيس ــ قضية ٦ مايو كان وكيل نيابة ؟

الشاهد ــ كان هو المحقق .

الرئيس ــ يعنى كان متحامل على المتهمين ؟

الشاهد ــ رئيس الدائرة قال ان المحقق غير مستقيم .

الرئيس ــ وانت سمعت حاجة ؟

الشاهد ــ انا سمعت من ابراهيم خليل رئيس محكمة الغدر ، ان كامل جاب توفيق احمد فى قضية أمين عثمان وقابله عند سور التوفيقية ، وقال له ان حسين توفيق عاوز كتب . وانا للآن مش فاهم الحكاية دى .

الرئيس ــ كان بيكسب من كده ايه ؟

الشاهد ــ والله العقل يذهب كل مذهب ، وده عمل شاذ من محقق .

الرئيس ــ غرضه ايه ؟

الشاهد ــ والله مش عارف وهو يمكن يرد ، وده عمل لا يتمشى مع الاصول ولا مع العقل العادى . وده والد متهم .

بالنسبة لقضايا الحاشية ؟ انا قلت ان الموضوعات كانت حوالى ٦٠ موضوعا تحت التحقيق موزعة على ١٢ محققا .

الرئيس ــ المتهم له دخل فى حفظ قضايا الحاشية ؟

الشاهد ــ مكنش فيه حاجة اسمها قضايا الحاشية ، وانا قدمت احمد بدر وهو ياور ، وعبدالغفارعثمان كان مدير متحف السراى ، وقدمت للمحاكمة كمان عباس حليم وده من العائلة المالكة ، ومش صحيح انه كان عدو الملك .

الرئيس ــ فيه ناس غيره استبعد الاتهام بالنسبة لهم ؟

الشاهد ــ فيه ثلاثين موضوع حفظوا بنفس الطريقة اللى حفظ بها تحقيق الطائرات . والسيارات اللى فيها حسن عاكف وحلمى حسين وبوللى ، جت سيرته انه كان شريك حلمى حسين وهذا لم يثبت . واتهم أيضا بأنه شريك ادمون جهلان ، ولم يثبت ذلك . وجلال علوبة جت سيرته بمناسبة المحروسة مع أحمد بدر . آدى قضايا الحاشية .

الرئيس ــ القضايا الخاصة بدول كلهم حفظت ..

الشاهد ــ القضايا اللى فيها الملك حفظت زى فخر البحار والمحروسة ، لأن الملك كان متهم فيها .

الرئيس ــ واللى فيها عاكف ..؟

الشاهد ــ حفظت لأن التحقيق اللى عمله عبد الحميد لطفى ، قال لى عنه ان عاكف راح عضو لبعثة فى ايطاليا مع غيره ، ووجدوا طائرات بسعر الطائرة ١٥ ألف جنيه طراز ماكى وفيات . فشافوا انها غالية وبعضهم بقى فى ايطاليا ، والبعض سافر انجلترا علشان يجيب سبيت فاير فلما وصلوا كان الحظر على توريد الاسلحة صدر فرجعوا من ايطاليا ، فالشركة قالت ان الثمن ٢٧ ألف جنيه بدل ١٥ ألف جنيه زى الأول . وازاء هذا لم يتم الشراء الا بأمر الحكومة التى ردت عليهم ، تكلفهم بالشراء بأى ثمن .

الرئيس ــ وبوللى ؟

الشاهد ــ لم يكن عليه حاجة ابدا ، باقى حكاية فخر البحار والمحروسة ، ودول صب على طول على الملك السابق فاروق ، وكتر خيرنا اننا حققنا وتبين ان فاروق أخد فى جيبه من فخر البحار ٦٠ ألف جنيه ، مع انه ليس مركبا حربيا . ولا ينفع فى الاسطول ابدا ، واحمد بدر قال ان فاروق باعه للبحرية علشان يعود طلبة البحرية على هواء البحر ! وطبعا ده كلام فارغ وظاهر ان ده اغتيال .

ولم يكن للمتهم أى دخل فى حفظ اى قضية من دول ، ولا أى شخص له دخل .

الرئيس ــ المتهم يحب يسأل حاجة ؟

المتهم ــ هل تستطيع أن تذكر للمحكمة كيف عينت نائبا عاما ؟

الشاهد ــ أنا كنت مستشارا فى النقض وقبل كده فى الاستئناف رئيس دائرة وفى ذاك الوقت بلغنى من أحد زملائى وهو الأستاذ عبد العزيز محمد ، انى مرشح لوكيل وزارة العدل ، وطلب رايى فقلت له لما افكر ..

وثانى يوم فكرت ، ولقيت الماهية تزيد ٢٠٠ جنيه وأنا عندى أولاد كتير ومصاريف كثيرة ، وده رزق جاى ميصحش أرفضه . فقلت له أنا أقبل بشرط القبول معناه تعيين .

الرئيس ــ هو بيسألك عن منصب النائب العام . مش عايزين تعليق .

الشاهد ــ عين سليمان حافظ ونقل لمجلس الدولة ، وبعدين ابراهيم عبد الهادى جه رئيس وزارة وقعد موقف الحكاية ، وبعدين سقط وألف الوزارة حسين سرى . وترشيحى قائم لمنصب وكيل وزارة ..

ويوم ٤ اغسطس خرج محمود منصور النائب العام ، فاتجه التفكير الى الانتفاع بى كنائب عام .. وفى غير علم منى اتصل بى الأستاذ احمد علوبة ، وقال لى فيه حاجة تخصك يمكن تظهر النهارده . وبعدين مدير مكتب حسين سرى قال تعال قابل رئيس الحكومة ، وحسين سرى قال لى ابوك كان راجل كويس وانا اعرفه ، وقال احنا عيناك نائب عمومى وانت مجند ، والأحزاب اتفقت على ترشيحك بس اوع تكون زى السيف زى ابوك ؟ قلت له أجمد .

المتهم ــ الم يزرك محمد حيدر فى السراى لتعيينك نائبا عاما ؟

الشاهد ــ كان وزير وجايز أوى ..

المتهم ــ لما رحت السراى علشان تقيد اسمك كنت انا معاك ؟

الشاهد ــ جايز .. انا مليش دعوة .

الرئيس ــ انت رحت ؟

المتهم ــ لا يافندم .. هل طلبت الانعام عليك بالباشوية ؟

الشاهد ــ بعد خروج النحاس قال احنا متأسفين لخروجك ، وسنرضيك بالباشوية ولكن انا لم أطلب .. وانا أبويا كان باشا .

المتهم ــ لما جه جهلان من بره .. مجتش ليه القاهرة علشان تفتش الخزنة وتسأله ؟

الشاهد ــ انت يظهر ما سمعتش .. انا قلت : امام بلغنى ؟ فقلت له هاته لما استجوبه ، وبعدين نفتش ولكن الأمور تطورت كما شرحت .

المتهم ــ الاجراءات التى حصلت دى هل أثبتها فى محضر التحقيق ؟

الشاهد ــ أبدا .. وانت مالك ..

المتهم ــ ليه لم تثبتها ؟

الشاهد ــ لأن الحادثة رويت على أساس ان الملك هو الذى أمر بأن يحضر جهلان ويعود ، وفى غرق كاسحة الألغام غزة ...

الرئيس ــ ملناش دعوة .

المتهم ــ هل طلبت من الأستاذ الطويل أن يعطيك ضمانا فى التحقيقات ، لتتخذ من الاجراءات ما تشاء ؟

الشاهد ــ لما خاطبنى سراج الدين قال لى بحضور زكى عبد المتعال ، يحسن انه اذا جه واحد من بتوع فاروق وحبيت تفتشه اعطينا خبر علشان نسهل لك مأموريتك ، فقلت له لا مبرر لهذا حتى لا أذيع أسرار التحقيق فقال أبدا دى مشورة منى كأخ . وانا قلت لعبد الفتاح الطويل على هذه الرواية ، فهو قال لى اسمع أنا مسافر أوروبا ورايح اقابل النحاس هناك

وعاوز بيان عن الاجراءات التى تمت ، فانا عملت التقرير وقلت يجب أن تسير التحقيقات دون عائق .

فعبد الفتاح الطويل اشر وقال نعم أوافق على أن تسير التحقيقات دون عائق .

وبعد كده عبد الفتاح الطويل قابلنى بعد تفتيش بوللى وقال لى ايه الدوشة دى فقلت له ... فقال لى معاك ورقة ؟ قلت أيوه فكتب فى ورقة امش فى التحقيق دون اعتبار لأى انسان ، وده كان تظاهر بالبطولة .

المتهم ـ كتبت صورة الجواب ده بخطك واحتفظ به الأستاذ الطويل ؟

الشاهد ـ جايز .

المتهم ـ الخطاب مكتوب فيه ان الوزير يصر على أن يسير التحقيق للنهاية ، وعدم تلقى أى توجيه من أى شخص ، والا يعتبرك غير متعاون معه .

الشاهد ـ أيوه وهو كان عاوز يعمل بطل على قفايا .

المتهم ـ هل تظن انه من الطبيعى أن يأخذ وزير على نائب عام صورة خطاب أرسله ، وتكون الصورة بخط يد النائب ؟

الشاهد ـ اسأله هو ..

المتهم ـ بينك وبين محمد فرغلى علاقة نسب ؟

الشاهد ـ ايه ده ؟

المتهم ـ دى مهمة أوى .

الشاهد ـ على فرغلى عديلى وهو شقيق محمد فرغلى .

المتهم ـ هل بعد أن أصدرت قرار الحفظ ، أذعت بهذا الحفظ بيانا رسميا فى الصحف ؟

الشاهد ـ اللى حصل انه بعد حفظ مسائل السيارات والطائرات وفخر البحار والمحروسة اتصل بى النحاس باشا ، وقال ان الملك بمناسبة زواجه عايز ينعم على بعض رجال حاشيته برتب ونياشين ، وبما أن أسماءهم ترددت فى الصحف ، وبما ان بعض ما هو منسوب لهم حفظ .. احنا عايزين بيان من النيابة فى الجرائد علشان الرأى العام لا يقول : ان رجال الحاشية مجرمون ، وعايز يثبت ان علوبة وحسن عاكف ، وبوللى وحلمى حسين ، لم يأت لهم ذكر مطلقا فى تحقيقات الجيش .

فأنا قلت له وانت ترضى بهذا ؟ دول جت سيرتهم وفتشنا بيوتهم فى العيد ، يعنى أبقى كذاب ! فقال فكر فى حاجة ترضيه بها .

قلت له دول اتهموا ولكن اتهاماتهم تبين أنها غير صحيحة . .

الرئيس ـ وعملت بيان رسمى بكده بموافقتك ؟

الشاهد ـ بالصيغة المعدلة .

المتهم ـ البلاغ الرسمى هو التالى : تعلن النيابة العامة ان كل ما اسند الى حضرات أصحاب العزة حسين عاكف بك وعلوبة بك وبوللى بك وحلمى حسين بك بمناسبة تحقيقات الجيش ، غير صحيح ..

الشاهد ـ انا قلت كده وملهاش قيمة .

المتهم ـ لما أريد تسوية حالتك ماذا طلبت ؟

الشاهد ـ مفيش . كانت عروض من النحاس .

المتهم ـ هل لك اخ نزيل مستشفى الأمراض العقلية ؟

الشاهد ـ عايز تقول ان انا مجنون .

الرئيس ـ يستبعد السؤال وتؤجل القضية الى باكر الساعة العاشرة صباحا لسماع مرافعة المدعى العام والمتهم .

المتهم ـ رجائى وهذا كل ما أطلبه أن يكون التأجيل لبعد باكر حتى استعد واطلع على الأوراق .

الرئيس ـ عندك من يوم الأربع .

المتهم ـ معى متهم آخر هو عبد الغفار عثمان وتكرمتم عليه بالتأجيل وقد أعلنا فى يوم واحد .

الرئيس ـ قضيته نظرت السبت وانت الأحد ، يعنى كان عندك يوم مهلة أى زيادة يوم .

المتهم ـ آنا عاوز يوم واحد ؟

الرئيس ـ المحكمة قررت الاستمرار فى نظر القضية باكر الساعة العاشرة صباحا .

وترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة الساعة الحادية عشرة مساء) .

***

الجلسة السادسة والعشرون

المنعقدة فى الساعة العاشرة والدقيقة السابعة صباحا يوم الاثنين ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٢٤ صفر سنة ١٣٧٣) .

لاستمرار النظر فى القضية المتهم فيها السيد كامل القاويش .

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة السادسة والعشرين من جلسات محكمة الثورة .

الأستاذ عبد الرحمن صالح (المدعى العام) ـ باسم الله الحكم العدل وباسم الثورة ، ثورة الاحرار على الفساد والمفسدين ، أبدأ مرافعتى فى قضية اليوم ، وهى قضية تمتاز عن غيرها من القضايا التى تشرفنا بعرضها على حضراتكم من قبل ، بأنها قضية.. المتهم فيها كان يشغل منصبا قضائيا .

ولاول وهلة ـ اذا ماقيل القضاء ـ برزت فكرة الكرامة والعدالة وعزة النفس وعفة اليد وسلامة القصد ، وعلى ضوء هذه الاسس الكريمة، كان يجب أن يكون المتهم فى المحيط الذى وضع فيه بحكم ثقافته القانونية . وهكذا فى كل يوم جديد ، وفى كل يوم تجديد بالنسبة للمتهم . وتجديد بالنسبة للاتهام . لانه يعز على النفس ، يعز عليها أن يقال أن رجلا ولى منصب القضاء ، قد خان الامانة وجانب الكرامة ، وابتعد عن عزة النفس وأذل نفسه ، وهبط بهيبتها الى الدرك الاسفل .

وأهم مايميز به رجل القضاء ـ وفقا لليمين الذى أقسمها ـ أن يكون حفيظا على هذه اليمين ، فيؤدى واجبه بالذمة والصدق والعدل . فهل كان المتهم كذلك ؟

الشق الاول من الادعاء يدخل فى صميم عمل القاضى ... القاضى النزيه ، كانت هناك تحقيقات لها خطورتها .. لافى نطاق ضيق ، ولكن فى أوسع نطاق . لانها مست كرامة البلاد ! تحقيقات الاسلحة والذخيرة الفاسدة قد كانت النيابة العامة ـ وكان المتهم أحد رجالها ـ تقوم

بتحقيق تلك الوقائع الفاضحة الصارخة ذات الاثر البين فى ذلك الوقت وفيما بعد ذلك .

قال النائب العام السابق أمام حضراتكم بالافاضة التى ذكرها ، وقام بشرحها . انه وزع العمل على من كان يثق بهم من أعضاء النيابة من أعضاء مكتبه . فكان كل يقوم بدوره المفروض عليه بحكم عمله ، وبحكم هذا التكليف وسارت الامور على الوضع الذى وضحه ، وتدخلت ضغوط وتهديدات وعرقلة اجراءات لاداعى لان أرددها مرة أخرى . وقد أفاض بها طيلة يوم أمس ، وفى المساء أيضا . ولما كان الملك السابق ضالعا فى هذه المخالفات بقصد أن يستفيد هو شخصيا ، وفعلا قد استفاد هو شخصيا واستفادت الحاشية التى كانت تحيط به ، ومن يلوذ بهذه الحاشية أيضا . وبطبيعة الحال ، الوضع الذى كان يجب أن يكون ، والذى يريد ذلك الطاغية ـ ولم يكن فى مكنته أو على الاقل لم يرد ـ هو أن يكون فى موقف بين ظاهر اذ أراد أن يتدخل لحماية من أراد حمايتهم من جراء تلك التحقيقات ، فماذا يفعل ؟

لابد وأن يكونوا من ضعاف النفوس النهازين الذين يريدون أن يسبقوا الزمن ، وأن يرتقوا على جثث القتلى وأشلائهم . لابد أن يكون لهؤلاء دور فى هذا المضمار . فماذا فعل المتهم ؟ كان من الهيئة القضائية رئيس نيابة . وكان هو من هؤلاء ـ وسنقدم الدليل على ذلك ـ كان من هؤلاء النهازين الذين أرادوا أن يصلوا الى أعلى المراتب . ولكن لا من باب الكرامة كما كان يجب أن يكون ، ولكن أراد أن يصل اليها من باب الخدم كما قالت محكمة الغدر . وفعلا ترك السبيل الآخر ووصل الى أن تعرف بأحد أولئك الخدم المحظوظين . وذاق الحظوة والسلطان لدى سيده ، وكان أن قبل على نفسه هو ، وهو من رجال هذه الهيئة ، أن يكون الوسيط والناقل لرغبة الخادم الذى قال انها رغبة السيد لرئيسه النائب العام . ولم تكن المحاولة مرة ، ولكنها كانت محاولات ومحاولات كما قال النائب العام السابق . يتقدم الى النائب العام وهو فى فراش مرضه . ويحرص على ان ينفرد به ليبلغه رغبة سيده التى نقلها عن من سماه أو قبل أن يسميه اخاه ـ محمد حسن ـ هذا الدليل جاى عليه . ينقل هذه الرغبة الى النائب العام ، ويدخل فى روعه انه على صلة بالملك أو انه هو رسول الملك المباشر . يقول له الرغبة السامية ترى أو تطلب اليك أن تحفظ التحقيقات كده بلا استثناء . ليه ما قصروهاش على رجال الحاشية الجواب لأن الكل يشيل الجزء . واذا حفظت التحقيقات للجميع يعود ذلك الحفظ

على الحاشية كذلك ، وهذا بالمحاولات والضواغط . وقد فصل النائب العام السابق أمام حضراتكم طريقة هـــذه المحـــاولات والكيفية التى كانت تعمل بها هـــذه المحاولات ، والظروف والملابسات التى أحيطت به ، حتى انه ضج ولقى نفسه مخنوقا ! واقتراحات شتى قال على حد تعبيره : انه كان هناك تدبير للوصول الى ضرورة الحفظ بطـريق معين ؟ وهى طريقة الاغلبية والاقلية التى ذكرها أمس ٠٠٠ الخ فى داخل النطاق الضيق بتاعه وهو فى مكتبه ٠ اقتراحات من كل شـــكل ٠ والطريقة لم تتغير وأبى عليه النائب العام السابق ذلك ٠ فهل رجع عن غيه ووقف عند ذلك الحد ؟ أجاب عن ذلك النائب العام نفســه لما قال لحضراتكم « فضل ورايه كده لحـــد ما ودانى سوق الفراخ » ولنا فى هـــذه النقطـــة عودة ٠ ونقف هنـــا لحظة لنقــول هل المتهم وهو ينقل رغبة فاروق بحفظ هذه التحقيقات للنائب العام ٠٠ هل كان هو على صلة بالملك ؟ هذه اول نقطة ، النقطة الاخرى : اذا لم تكن له صلة بالملك مباشرة .. هل هناك صلة بينه وبين أحد له صلة بالملك ٠٠ وله نفوذ عند الملك ؟ نشوف ٠

محمد حسن صاحب الحول والطول فى عرف المتهم أو كان ظاهــر أمام الناس كذلك ، لما سئل عما اذا كان للمتهم علاقة مباشرة بالملـك السابق ؟ فقال فى أقواله صفحة ٢٣ وما بعدها من تحقيقات نيابة الغدر ٠

س ـ هل كان المتهم له علاقة بالملك السابق ؟

جـ ـ باختصار لم تكن للملك السابق علاقة بالمتهم ٠٠ بل لم يكن يعرف المتهم ٠

وما فيش حد **يا حضرات القضاة** من رجال القصر الذين سئلوا ، قال ان المتهم يعرف الملك ٠ أو الملك كان بيقابله ٠٠ أو له به صلة مباشرة . **لعل أبلغ فى الدلالة ماقالته هاجر حمدى ٠٠هاجر حمدى نقدمهالحضراتكم تقدمة بسيطة ٠ وهى صاحبة الوكر الذى لم يكن يحلو للمتهم ٠٠ هــو وصديقيه ، وسمتهم هى الفرسان الثلاثة أو التوائم ، لم يكن يحــلو للمتهم وامام الشيمى ومحمد حسن الا أن يجلسوا ويأتنسوا ويجتمعوا عندها ٠ قالت وقد اطلعت على خفاياهم وعرفت مابينهم ٠٠ وهذه عبارة جاءت فى مناقشتها عما اذا كانت تعرف أن المتهم يعرف الملك ٠٠ قالت أنا سألته بصراحة بمناسبة تعيينه وكيلا لوزارة الداخلية ، فقال أنا لولا رغبة الملك ماكنتش قبلت المنصب ده ٠ ولا قعدت فيه ٠ فسألته ـ وهى بنت دايرة ـ انت لك علاقة بالملك ٠ فقال لها والله لا شفته ولا قعدت معاه أبدا ٠ ولا يمكن أن يكون غير ذلك** . تبقى نقطة العــلاقة المباشرة بين المتهم والملك السابق لاوجود لها ولا أساس ٠ أمال جت ازاى ٠٠

تمسك الصامولة اللى فى الوسط ـ محمد حسن ـ سألناها ٠٠ هل فيه توصيلة مابينه وبين الملك السابق ٠ قالت أيوه ٠٠ محمد حسن ٠

نشوف محمد حسن صحيح لما راح المتهم للنائب العام السابق وقال له هذه رغبة مولانا ، ماكانتش الرغبة مباشرة كما يفهم لاول وهلة ٠ أمال بينهم ازاى ٠٠ فيه توصيلة ٠٠ وهى محمد حسن ٠٠ ايه علاقته بالمتهم علشان هو اللى دلوقت يجيب لنا الرغبات ويأخذ الاجابات ويوجه التوجيهات ؟ هذه العلاقة ثابتة قطعا ولا يمكن لاحد أن يزحزحها ٠ برضه نرجع لهاجر حمدى ٠ هاجر حمدى كما قلنا أن علاقتها ٠٠ قالت بالنص أو مامعناه أن فى سنة ١٩٥١ اعتاد احمد الألفى عطيةوآخرين أنهم ييجوا عندها ٠ وبعدين فتحت الباب مرة بعد ضرب الجرس ، لقت الالفى عطية ، ولكن كان معاه المرة دى ثلاثة ٠٠ ودى أول مرة تشوف فيها الثلاثة ، وعرفها أحمد الالفى عطية بيهم ٠ فقال ده كامل بك المستشار وكان وقتها مستشار فى أسيوط ـ وده محمد بك أخو كامل بك ٠

الرئيس ـ قالت أخوه علشان اللون يعنى ؟

المدعى ـ وده امام الشيمى متعهد القصور الملكية ٠ فدخلوا وقعدوا حتى أنها تمشت فى حديثها وقالت احمد الألفى عطية كان جايب وسكى معاه ٠ ولم يشرب معه الا كامل القاويش ٠ ثم تكررت هذه الزيارة ، فلاحظت أن الاخوة التى قدم بها محمد حسن بالنسبة لكامل القـــاويش ، كان كامل القاويش يفخر بها ويتشدق بها ٠ وكان مبسوط جدا انه أخ لمحمد حسن ٠ والاكثر من ذلك كان هو وامام الشيمى يقدموا محمد حسن عليهم فى كل شيء ٠ وكان محل احترام زائد منهم ٠ ووصفت هاجر حمدى كيف كان يقابل محمد حسن من هؤلاء الاقطاب ٠ فقالت دول كانوا يقابلوه زى الجمهور مابيقابلنى تمام وأنا لابسة بدلة الرقص ٠٠ يعنى زيطة لما يدخل محمد حسن عليهم ٠ يعنى نورت الدنيا لما يدخل محمد حسن ٠

وأكثر من هذا ٠ قالت مش بس الاجتماع بيكون عندى ٠٠٠ ده مرة أمينة الشريف دعتنى ٠٠ ورحت لقيت الثالوث ! من حبهم لبعض وتداخلهم فى بعض ، أقدر أقول عليهم التوائم الثلاثة ٠٠ رحت لقيتهم هناك عند أمينة الشريف ٠ ومش كده وبس ٠٠ دى لما دخلت علشان تولد فى المستشفى كان الثلاثة دايما يروحوا يزوروها ، كامل ومحمد حسن وامام الشيمى ٠٠ لدرجة أن الوقت اللى يكون فيه كامل القاويش عنده دور جنايات ـ وكان بيروح يحكم بين الناس فى أسيوط ـ ماكانش

بيروح الاثنين التانيين اللى هما محمد حسن وامام الشيمى علشان كامل مش معاهم ٠٠ يعنى ماكانوش يروحوا الا الثلاثة مع بعض ٠٠ ولما ولدت أمينة الشريف راح لها الثلاثة وقدموا لها هدايا ٠ ولما جم يسافروا سافروا الثلاثة مع بعض الى الشام ٠ وقد نشرت لهم هم الثلاثة صورة فى حمدون مع شلة فى صيف سنة ١٩٥٣ ، ولما رجعوا عملوا عندها حفلة ٠ وكمان هاجر حمدى قالت أنا مااقدرش أفرق بين الثلاثة ، بدرجة أن الثلاثة واحد ٠٠ حتى بدلهم كانوا بيلبسوها لون واحد وزى بعض. هذه شهادة احدى الصديقات عن مدى علاقة محمد حسن بكامل القاويش ٠

ونروح بعيد ليه ٠٠ نمسك أقوال السعيد حبيب فى تحقيقات محكمة الغدر ٠٠ قال فى هذه العلاقة ايضا مافيه الكفاية وقال ان علاقة محمد حسن بكامل القاويش ظاهرة للعيان ٠

ومحمد حسن يوسف قال انى أنا استشعرت هذه الصداقة بين كامل القاويش ومحمد حسن ، من اهتمام محمد حسن بكامل القاويش ٠

حافظ عفيفى أيضا شرحه ٠٠ ونجيب الهلالى شرحه ٠٠ ومحمد حسن نفسه قال انا عرفته واول ما شفته شفته فى مكتب حلمى حسين ٠٠٠ وحلمى حسين قال انا أعرفه من أيام ماكان وكيل نيابة فى المحلة ، قبل مايأخذ حلمى حسين رتبة الصاغ ٠

وادجار جلاد قطع بهذه العلاقة ، وباهتمام محمد حسن بكامل القاويش ٠٠ حتى انه كلف ادجار جلاد بكتابة مذكرة ٠

واحمد كامل .. وأخيرا عزمى مما قاله لحضراتكم .. تبقى العلاقة كانت وثيقة بين المتهم وبين محمد حسن ٠ وايه صلة محمد حسن بالنسبة للملك ٠ جميع هؤلاء قطعوا بأن محمد حسن كان صاحب حظوة لدى سيده . وانه كاد يكون موجها .

وكمان قال أحمد كامل فى صفحة ٥٠ ، ٥١ من التحقيقات وفى صفحة **٥٣ أيضا ان محمد حسن كان هو الذى يوجه الملك وله تاثير كبير عليه٠ وظهر هذا التاثير ابان قضية الجيش ٠ وان هذا التأثير أو هذه السمعة أو الذى كان ملموسا من أثر هذه العلاقة بين الملك السابق وبين محمد حسن ، ان الناس قالت ان سياسة القصر سياسة حرامية ٠٠ وهذا تعبير أحمد كامل** . واظن كانت صلته وثيقة بيهم ويبقى لما ييجى كامل القاويش يروح يقول للنائب العام رغبة مولانا هى فى الواقع رغبة محمد حسن ٠٠ لان هو لم يعرف مولانا ٠٠ ومولانا لايعرفه ٠٠ خلاص يبقى

تأثير محمد حسن فى الملك بين ٠٠ ويبقى وهو ينقل ، انما ينقل رغبة محمد حسن للنائب العام ٠ وقال الأستاذ محمد عزمى انه تعمد أن يخفى عليه اسم من ينقل عنه ، ولم يرد أن يقول له الا لما فاجأه به فى سوق الفراخ ٠

يبقى قاضى ورئيس نيابة مفروض فيه كما قلت لحضراتكم ، وواجب عليه أن يكون كريما ٠٠ وأن يحافظ على الامانة التى أؤتمن عليها وعلى هيبة الهيئة التى ينتمى اليها ، ينزل بنفسه الى هذا الدرك حتى انه ليجعل نفسه خادما لخادم ٠ هل هذه كرامة القضاء ؟ هل هذا يصح أن يبقى فى القضاء بعد ذلك ؟ محمد حسن هذا عرفه وهو رئيس نيابة ٠ وضبطت فى جيب محمد حسن أوراق خاصة بالمتهم يرشحه فيها للترقية الى وظيفة المستشار . وأظن اذا انكرها هذا المتهم فى امكاننا نحضرها له حالا ٠ يعنى أفهم من هذا أن الذى دفع به ـ وهذه لها دليل فى أوراق عندى ـ انه ترقى من رئيس نيابة الى أن وصل الى مستشار بفضل محمد حسن أيضا ٠ يبقى اذا قلت لحضراتكم أن هيبة القضاء فى شخص المتهم قد مست الى أبعد حد ، وامتهنت هذه الكرامة بفعل المتهم ـ واذا استصرختكم بالنسبة الى الشق من الادعاء ، وطالبت فى عنف وفى شدة أن تقسوا فى العقوبة ـ انما أطالب للقصاص لهذه الهيئة الكريمة ، وأرجو أن لايغيب عن خاطركم ـ **وأنتم قضاة الشعب** ـ أن يكون القضاء منزها كريما عزيز الجانب ، بعيدا عن مثل هذه الافعال الدنيئة المشينة ٠ واذا طالبتكم بالقسوة ، فانما هى رحمة بالقضاء ٠

وفيما يتعلق بالشق الثانى من هذا الادعاء ، انه استعان بنفوذ الخادم السابق فى تولى المناصب العامة ، فهذا أمره هين وظاهر وبين ٠ قلنا ونحن نستعرض علاقة المتهم بمحمد حسن ان هذه العلاقة وثيقة ومؤيدة بما يلى ٠٠ شوفوا حضراتكم كيف كانت تساس البلاد وتحكم وتدار الشئون والمصالح ، وكيف كان يفرض أفراد أمثال المتهم على وظائف عامة لها خطرها ٠

محمد حسن ٠٠ العلاقة كما قلت بينه وبين المتهم ، فاقت حدود الصداقة ٠ حتى أصبح له توأم يأبى هو الا اظهارا لنفوذه وسلطانه ، ويأبى المتهم الا أن ينتهز هذه الفرصة الخسيسة الدنيئة ليسبق الزمن لانه مغرور ٠ وأكررها أنه مغرور اذ يقول عن نفسه : أنا أكفأ رجال القضاء ٠ ان فى القضاء كفاءات وكفاءات يمتازون عليه بأنهم من النزاهة بمكان .. هو مغرور **ياحضرات القضاة** اذ يقول فى أقواله لما سئل ؟ هل الملك السابق تعرفه ويعرفك ؟ ٠٠ أولا هو امتنع عن الاجابة ٠٠ وبعدين

لقى نفسه محرج مرة واثنين وثلاثة ٠٠ وقال أنا عاوز أقول كلام ٠ الكلام اللى اتقال عن علاقتى بمحمد حسن مش صحيح ٠ وقال عن مسألة تعيينه فى المناصب دى ٠٠ لقد كان هذا التعيين كارثة على صحتى ، وان كان المستفيد منه وحده هو الصالح العام ٠ والقول بأن أحدا تدخل فى هذا الترشيح أمر عجيب فى نظرى ٠ فكامل القاويش الذى يعرف الناس اسمه ، من أقصى القطر الى أقصاه ، ليس بالشخص النكرة ، أليس بعد هذا غرور ٠ كامل القاويش **يا حضرات القضاة** فيه أحسن منه كثير فى القضاء وأنزه منه كثير ٠ ويقول على نفسه مفيش غيرى ٠ وفى القطر من أسوان الى الاسكندرية مافيش حد يقدر يقول ان بينى وبين الملك علاقة مباشرة وأقول أنا أيوه ٠ لقد عرفناك كامل القاويش ولكن على غير ماتذكر ٠

أبى **ياحضرات القضاة** الا أن يسبق الزمن ، فجعله الغرور يتزلف الى سيده وتاج رأسه محمد حسن ٠ ومحمد حسن فرصة لا تعوض ٠ وكما قالت محكمة الغدر بحق ، انه يريد أن يدخل من باب الخدم ٠ ومحمد حسن زى ماقلت لحضراتكم عاوز راخر يظهر انه صاحبى ٠ وأنا عندى رغبة يكون لى سطوة وسلطان ٠ **كاد المريب يقول خذونى ياحضرات القضاة** ٠ قال : كل يعرف نفسه ٠ فيه تحقيقات أخلاقية ٠٠ بشأن فضيحة أخلاقية فى أسيوط ويعلم عنها وزير العدل ٠ عاوز يجيب هذه التحقيقات لعله استشعر علاقة المتهم بمحمد حسن ٠ وانما هو أراد أن يقابل هذا التيار الجارف ٠ فقال الوزير هاتوا لنا ياجماعة دوسيه كامل القاويش ٠٠٠ أهه الدوسيه مافهش حاجة ٠٠ ياسلام ده فيه تحقيقات ٠٠ الكلام مش جايبه وزير العدل من عنده ٠ والتحقيق كان معروف من رجال القضاء ٠٠ أنا عاوز التحقيق ٠٠ عاوز أشوفه ٠ ٠ المتهم بيقول انه كان فى صالحه ٠ ومع التسليم بما تقول ياحضرة المتهم ٠٠ اذا كان هذا التحقيق لصالحك فلم استبعد ٠ أنا اتهمت مثلا بتهمة ٠٠ أو واحد افترى على فرية ٠٠ أنا فى الحالة دى اتشبث بها ولا بد أن أصر على أن يظل الموضوع فى ملف خدمتى حتى لأهاجم مستقبلا به ٠ هذا هو المنطق وهذه كانت الامور السليمة ! ده حتى أنا فى الحالة دى أمسك الملف والتحقيق بأيدى واسنانى ، ده حتى علشان مايروحش من خوفى عليه ، آخده معايا فى بيتنا ٠

قال الوزير اعملوا لنا تحقيق ٠ لان الامر معروض على مجلس القضاء ٠ فين هو التحقيق ٠٠ قالوا أن الاستاذ محمود منصور النائب العام السابق ٠٠ قال هذا التحقيق استبعد ٠٠٠ واستبعدتموه ليه ٠٠ لانه

فى مصلحة المتهم ! قالوا لا أستبعد بأمر المرحوم النقراشى ٠٠ نسأل مين ؟ النقراشى مات ٠٠ راح فين أمال ٠٠٠ راح الارشيف والله يرحمه بتاع الارشيف مات ٠ فمات التحقيق وماتوا اللى قالوا عليهم ٠٠ وكلهم أموات فى أموات ٠ ومع ذلك ظلت هذه القضية فى ذهن وزير العدل ٠٠ قال لكم الاستاذ عزمى ٠ وهذا منطق لاأوافقه عليـــه ٠٠ بيقول وزير العدل اعترض على أن لايرقى كامل القاويش لان الملف الذى أمام مجلس القضاء خال ٠٠ ليه ؟ قال عزمى لان وزير العدل اتهم كامل القاويش بسرقة التحقيق الآخر ٠٠ رأيك ايه ياعزمى ؟ قال انه يترقى اذا كانت تهمته انه مايترقاش بسبب عدم وجود اوراق التحقيق ٠ فدى تهمة مش ثابتة عليه انه ضيع أوراق التحقيق ٠ انما كنت موافق انه يترقى٠ انما لو كانت الاوراق ثابتة فى التحقيق كنت مرقتوش ٠ انا لاأوافق عزمى فى هذا ٠٠ انتم تعلمون ماأسفر عنه التحقيق ٠٠ اذن لاتخالفوا الواقع ٠٠ ومع ذلك ماذا حصل ٠٠ حصل ان محمد حسن راح لمحمد حسن يوسف وقال له ٠٠ وهذا الكلام فى صفحة ٤و٥و٦ من التحقيق قال له مولانا بيقولك كلم وزير العدل بأنه يفوت كامل القـاويش فى الترقية ٠ومولانا **ياحضرات القضاة** لايعرف كامل القاويش٠ويمكن انت يامحمد حسن عرفته به لاسلكيا ٠٠ فقال انا كلمت وزير العدل وقلتله اذا كان كامل القاويش له حق ماتسيبوش ٠ وراح قال لادجار جلاد والمتهم قال له حينسونى ، وادجار جلاد معروف صلته بالسراى نهايته طلعت الحركةوما ترقاش٠٠ وكانت حتحصل أزمة بسبب هذه الحركة٠ وقال فوتها فصلحها بعدين ٠ وفى الحركة التانية اترقى كامـــل الى منصب مستشار فى أسيوط وقت العلاقات اياها ٠٠ وقال محمد حسن ده كامل القاويش من الافذاذ ، صدى أقوال المتهم يرددها صديقه محمد حسن ٠٠ كامل القاويش مفيش منه ٠٠ هو فيه مستشارين فى البلد زيه ، على ماهر حيشكل وزارة ، ياعلى ياماهر يكون فى علمك لازم تعين كامل القاويش نائب عام ٠ قال لهم ياجماعة انا ماقدرش ٠ والاستكون دى فضيحة قضائية ٠٠ أجيبه ازاى من آخر أسيوط ٠٠ خصوصا وقد جرى التقليد على أن يتولى هذا المنصب واحد اما رئيس محكمة استئناف أو مركز من هذا القبيل ٠ رجال القضاء يقولوا ايه ؟ والمستشارين يقولوا ايه ؟ لاياعم ٠٠ وتكرر الطلب مرة واتنين وتلاته ٠٠ من محمد حسن ويدخل جضرته على حافظ عفيفى ويقول له : ادجار جلاد بيقول لك قابل على ماهر وقول له انه يعين كامل القاويش نائبا عاما ٠ وعلى ماهر كان راجل دماغه زى السيف ٠٠ أتعرفون ماذا حدث لعلى ماهر نفسه ٠٠٠

الملك رفض انه يقابله · وقال ادجار جلاد كان من نتيجة عدم تعيين كامل القاويش نائب عمومى فضل يحقد عليه · وقال آخره مرة والله نقيله · له حق المتهم ينفخ ويقول مفيش غيرى · وكانت هذه الحكاية من الاسباب الاساسية لاستقالة على ماهر التى كادت أن تكون اقالة · قال على ماهر أنا استشعرت انه غير مرضى عنه ، وانما مهما كلفنى الامر لن أقبل بأى حال هذا الوضع · وخرج على ماهر من الوزارة وحل محله احمد نجيب الهلالى · قالوا له تعال شكل الوزارة علشان التطهير ·· وقالوا له اسمع مع مرسوم تشكيل الوزارة تعين كامل القاويش نائبا عاما ··· قال والله العظيم ماأنا معينه ·· اعملوا اللى تعملوه ·· اذا كانت المسألة حتتوقف علشان كامل القاويش مانيش مشكل الوزارة ·· قالوا له كده طيب نقولك حكايه ·· وده كلام ثابت فى حكم محكمة الغدر ـ نقول لك حكاية طيب خده وزير · فرفض الهلالى ، قالوا له ليه هو فلان وفلان أحسن من كامل القاويش ، قال أيوه أحسن ·· مانيش مشكل الوزارة · وقال : ورفعت معطفى أكثر من مرة وقلت لهم مش حاعمل رئيس وزارة · قالوا اله انتظر شويه ·· وظلت اجراءات تشكيل الوزارة معطلة ١٢ ساعة · شوفوا محمد حسن التوأم بيعمل علشان خاطر التوأم ايه ؟ وأخيرا قالو له تعال نحل الاشكال · وراحوا عند الياس اندراوس ··· يا الله نشوف حل ·· احمد مرتضى المراغى برز وقال لهم ياجماعة انا أحل لكم الاشكال · فنجيب الهلالى قال لهم نائب عمومى لأ ، ووزير لأ ··· وبعدين المراغى قال آخده معايا فى الداخلية وأضعه فى منصب وكيل وزارة لشئون المطبوعات ، والهلالى يقول الاتفاق بين السراى أوبالاحرى بين محمد حسن والمراغى على هذا الوضع تم من خلفى ، ولانقاذ الموقف لانى انا حتى آخر لحظة لبست البالطو والكوفية ·

فتصوروا الازمة تأزمت الى أى حد · تستقيل وزارة على ماهر وهو راجل له تاريخه وله قوته وسلطانه وتقديره السليم ، تروح وزارة بحالها علشان كامل القاويش · والهلالى كاد يفر من الميدان وبعد كده صدر المرسوم حتى قيل أن المقابلة بتاعت حلف اليمين كانت فاترة · وصدر المرسوم بتعيين كامل القاويش وكيلا لوزارة الداخلية لشئون المطبوعات وبالعربى قال المراغى للهلالى أنا أخذته عندى وركنته فى المنصب ده · وانا كنت بافرغ نفسى الى حد بعيد لكى أسلبه كل اختصاصاته ، فعلا كان كامل القاويش متضايق وشكا لهاجر حمدى انه متضايق من مرتضى المراغى · وقالت لمحمد حسن بقى انت ياراجل قاعد كده طرطور ·· دبر أمر أخوك فقال لها قوى ·· وقال لكامل انا حاعملك حكاية كويسة ·

وراح قال لهم انتم ياجماعة لازم تعينوا كامل القاويش محافظا لمصر ٠ دى ضربت فىدماغ الوزراء وخصوصا رئيسالوزارة والمراغىوالجزايرلى٠ وقالوا هو رايحهناك علشان مذكرة السراى الخاصة بسحبوقف قاسم٠ ونودى الوقف ده وزارة الاوقاف ٠٠ واحد مفروض عليه فرض ٠٠كتب محمد حسن لحافظ عفيفى أن الواقفيستثنى ودى رغبة سامية من محمد حسن بأن الوقف يبقى لكامل القاويش ٠ ثم بعد ذلك استقر له الامر وقعد فى وقف قاسم ٠٠ والوزارة استقالت وحصل ان ربنا لطف بالبلد، فقامت الثورة المباركة انما قبلها بشوية محمد حسن – من أقوالالمراغى نفسه ، ومن أقوال احمد كامل – قال انه كان مع القاويش واحد يظهر ان كان فيه منافسة بينه وبينه ومن اصحاب محمد حسن ، وهو اللواء أحمد طلعت ، محمد حسن جايبه ،أصبح الاثنين غايرين من بعض ٠ وكان القاويش يقول ازاى طلعت يبقى محبوب من محمد حسن فحب يسلبه سلطانه يعمل ايه ؟ ٠٠ هو عاوز يتحكم فى كل حاجة ويشعر طلعت بأنه مرؤوس له يقوم يعمل ايه ؟ قال عزمى فى التحقيقات تعمد كامل القاويش انه يطلعفى موكب من الموتوسيكلات والزمامير على سوق الخضار عند الشيمى ، ويفضل أحمد طلعت بره ويبقى أذل طلعت فى الحالة دى ، محمد حسن واحمد كامل تدخلا فى الموضوع وقالا أحسن حال نجمعهم ونصالحهم وديا ٠

هنا نقطة ترون فيها كيف أن المتهم مغرور ٠٠تقول هاجرحمدى وهى كانت مربط الفرس ، قالت : احنا لاحظنا ان كامل القاويش لما كان وكيل داخلية ، نفسه انكسرت وشعر بكده وشعر بكده الجماعة اللى حواليه ٠ حتى انها لاحظت لما راحت حفلة كبيرة فيها جمهرة ، وقالت أساميهم بالاسم وانا لا أجد حرجا فى أن أذكر أسماءهم الآن – لأن مثل هذا الموقف يجب أن تعلموه حضراتكم ويعلمه الناس – وكان فى هذه الحفلة محمود كامل ياسين احد الضباط وكان فيها مرتضى المراغى واحمد طلعت وزكى عبد المتعال ومحمد يوسف ومحمود غزالى وصلاح مرتجى وأم كلثوم وتحية كاريوكا ودخل محمد حسن لواحده ، فتهامس الناس الموجودون وقالوا لو دخل كامل القاويش دلوقت حنخرج كلنا، حتى محمد حسن نفسه استشعر الحرج ومارضاش يصحبه معاه فى الحفلة دى ، كان كامل القاويش يتمسكن لما يتمكن حتى أصبح محافظ مصر وعاوز يُركب اللى كان عامل صاحبهم فى الاول ، فربنا جاب الثورة ، وبعد ذلك كان ماكان من أمر المتهم ٠

وأحب أقول تفصيلا أمام حضراتكم انما لم يفتنى أن أجمل هذا

فيما أجملته محكمة الغدر فى حكمها فى قضية محمد حسن وهى بصدد معاقبته أو محاكمته ، على استغلال نفوذه فى تعيين المتهم ، فى المناصب العليا التى شرحتها أمام حضراتكم ، رشح لنائب عمومى مانفعش ٠ وزير مانفعش ٠ فلا أبعد اليقين أن تعيينه لوظيفة مستشار ، كان بواسطة محمد حسن لعلاقته به ٠ كل هذا يعطينا فكرة أن محمد حسن هو أيضا الذى تدخل فى تعيينه مستشارا ويا للعار ٠٠ أن يعين مستشارا عن طريق محمد حسن ٠

شوفوا حضراتكم ماذا قالته محكمة الغدر ٠٠ فقد قطعت بالصلة الوثيقة بين محمد حسن والمتهم ٠ فالمفهوم أن كامل القاويش كان تربطه صلة وثيقة بمحمد حسن ٠

شوفوا حضراتكم المحكمة قطعت فى هذا بحكمها ، ويتبين مما تقدم ان المدعى عليه كان صاحب الحظوة لدى سيده ٠ وبلغ من الامر أن أشركه فى الشئون العامة فكان رسوله الى رجال ديوانه ، ووزرائه وأصبح الناطق بلسانه ! وكان من أثر ذلك أن وقر فى أذهان الوصوليين ٠ ان أقرب طريق لتحقيق أمانيهم هو الزلفى والتقرب الى المدعى عليه ـ وهكذا تلقف الاستاذ محمد كامل القاويش هذه الفرصة ، فأدلى بدلوه وتعرف اليهم ٠ ثم نمت العلاقة حتى أصبحت صداقة أراد استغلالها فى الحصول على نصيب من المغانم والوثوب الى المناصب العليا من أيسر الطرق وان لم تكن أكرمها وما أن أقيلت وزارة النحاس فى يناير سنة ١٩٥٢ أثر حوادث الاضطراب التى وقعت بالقاهرة فى ٢٦ من الشهر المذكور وكان المدعى عليه قد عرف من القاويش بحكم الصداقة ، انه تولى أثناء اشتغاله بالنيابة العمومية تحقيق كثير من قضايا الشيوعية ، وانه استطاع أن يظفر بنجاح فى هذا المضمار ٠ فانتهز وقوع هذه الحوادث وما أشيع من أن للشيوعية أصبعا فيها ، وتقدم الى الملك متمنيا عليه أن يعين القاويش فى منصب النائب العام ٠ وأدخل فى روعه أن هذا الاجراء هو الطريقة المثلى لحماية العرش ٠ من اخطار الشيوعية ! فاستحسن الملك هذا الرأى وجعل المدعى عليه بعد ذلك يطرق جميع الابواب للوصول الى غايته ٠ فاتصل بالاستاذ ادجار جلاد (الذى كانت تربطه بالملك ورجال القصر صلة وثيقة مذ كان شقيقه المرحوم يوسف جلاد مديرا للادارة الافرنجية بها) ، واخبره بما كان بينه وبين الملك ٠ وطلب اليه ان يكتب مذكرة برأيه كى يعزز بها مسعاه ففعل ٠ وبعث بها الى المدعى عليه ليعرضها على الملك ٠ كما طلب اليه الاتصال برئيس الوزارة الدكتور على ماهر كى يؤيد هذا الطلب ٠ وقد نفذ هذه الرغبة ٠

الا أن رئيس الوزارة رفض لما فى ذلك من اخلال بالتقاليد المرعية ، من أن يكون المرشح لهذا المنصب من قدامى رجال القضاء ٠ واذ أبلغ المدعى عليه بهذه النتيجة لم يقلع واستأنف نشاطه لدى الاستاذ جلاد ليعاود وساطته فى الامر ٠ ولكن أخفقت مساعيه كلها ٠ فأبلغه بعدم استطاعته المضى فى هذا السبيل ، واشار عليه بأن يقوم الملك بتكليف رئيس ديوانه لمباشرة هذه المهمة ٠ وفعلا صدر أمر الملك للدكتور حافظ عفيفى ، لكى يتصل فى هذا الشأن برئيس الوزارة ٠ ولكن سعيه باء أيضا بالفشل ٠ وكان هذا الموضوع على تفاهة أمره سببا فى غضب الملك على رئيس حكومته مما أدى الى وضع العراقيل فى سبيل قيامه بأعباء الحكم ولم يلبث حتى استقال ٠ وما كانت حالة الاضطراب الداخلية التى أعقبت حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ولا الاحداث السياسية الخطيرة التى كانت تمر بها البلاد وقتذاك ، وهى الشروع فى مفاوضات سياسية لتحقيق الامانى القومية بمانعة من خلق المتاعب لرئيس الحكومة ، وحمله بذلك على الاستقالة ، وما كانت هذه الظروف على خطورتها لتفت فى عضد المدعى عليه وتثنيه عن عزمه فى صدد مسألة القاويش ، فعاود تدخله فى تشكيل وزارة الرئيس السابق احمد نجيب الهلالى ، فحمل الملك على أن يوفد اليه المرحوم الياس اندراوس ليحصل منه على وعد بتعيين الاستاذ القاويش فى هذا المنصب ، ولكن الرئيس رفض أن يبذل هذا الوعد ، وأصر على ذلك وقد تحرجت الامور وتأزم تشكيل الوزارة لعدة ساعات ٠ وهم الاستاذ الهلالى بالعدول عن تشكيلها ، وانتهت الازمة بأن اقترح الاستاذ مرتضى المراغى الذى كان مرشحا وزيرا للداخلية ، تعيين الاستاذ كامل قاويش وكيلا لها ٠ وتم هذا التعيين فعلا عقب تشكيل وزارة الهلالى بعدة أيام ، ثم نقل القاويش بعد ذلك بفترة قصيرة محافظا لمدينة القاهرة ٠ وهنا تدخل المدعى عليه أيضا لمصلحة صديقه القاويش ، فأوعز الى الملك أن يرفض مذكرة رفعها اليه رئيس ديوانه يقترح فيها اضافة اعمال نظارة وقف قاسم الى وزارة الاوقاف ، بدلا من محافظة القاهرة ـ أخذا بقرار للوزارة المذكورة ـ وذلك كله كى يتمتع الاستاذ القاويش بأجر النظر على هذا الوقف ٠ وقد ترتب على تدخل المدعى عليه فى هذه الامور ـ كما سبق بيانه ـ الاساءة الى سمعة الحكم والوظائف العامة وهوان شأنها ٠ فاستقر فى أذهان الكافه أن أقرب طريق للوصول الى المناصب الكبرى ، هو الزلفى للخدم والاتباع ، كل هذا كلام مستقى من حكم محترم ٠

حضرات القضاة :

لقد شرحت لكم الادعاء بشقيه فى البساطة اللى سمعتموها منى ،حتى

لايقال ان هناك تصنع فى سوق الحديث او المرافعة . وأعتقـــد ان البساطة فى مثل هذه الامور تصل بنا الى الحقيقة المجردة ، **فمما لاشك فيه ، بل من المقطوع به أن المتهم لم يكتف بأن صادق ولازم واتحد مع خادم الملك السابق محمد حسن ، ولكن جعل من نفسه خادما له يتزلفله ويتملقه وينقل عنه ٠٠ ولم يكتف بهذا بل حط من قدره الى حد بعيد . من ذلك انه مهد سبيل مقابلة النائب العام السابق لذلك الخادم ووصفه له ذلك الوصف الذى عرفتموه وسمعتموه** ٠٠٠ ويهمنى أنكم تشوفوا مدى الاحترام المتبادل ومدى مكانة محمد حسن عند كامل القاويش ، لما راح – زى ماشرح لحضراتكم النائب العام السابق – ووداه لمقابلة الشيمى بتاع الفراخ ، ودخل ووجدهم الاثنين ، وكيف ان النائب العام السابق اهتز الاهتزاز اللى وصفه لحضراتكم ٠٠٠ ثم قدمه له هذا التقديم الذى سمعتموه منه ٠٠٠ وقد قال هذا بالامس ، وقاله ايضا فى التحقيق . قال : وكانت اجابة كامل القاويش أن طلب منى خفض صوتى كى لايسمع محمد حسن ٠٠ وان محمد حسن هذا شخص مثقف جدا يجيد اللغـة الفرنسية ومتعلم فى مدارس الليسيه الفرنسية والجزويت ، ويعد من أكثر رجال القصر نفوذا واطلاعا على أسرار الملك ، وان الملك لايأتمـن سواه ، وان رئيس الديوان ووكيله وجميع كبار موظفى القصر يتمنون رضاء هذا الشخص – اللى هو محمد حسن – وان الوزراء انفسهـــم يتزلفون اليه ، وانى اذ أكلمه او يكلمنى اعتبر نفسى كأنى أكلم الملك نفسه ٠٠٠ شوفوا مدى مكانة محمد حسن عند كامل القاويش ٠٠ انه يعتبر نفسه وهو يكلم محمد حسن انه يتكلم مع الملك ٠٠ مفيش بعـد كده اذلال او ذلة ، ومفيش بعد كده خضوع أو خنوع ٠٠ ومفيش بعد كده اهدار للكرامات ٠٠٠ لما يكلم محمد حسن يعتبر نفسه أنه يتـكلم مع الملك ٠٠ فاذا قلنا لكم انه تملقه وقبل أن يكون له خادما ٠٠ فمـن كلام القاويش تفهم أنه هو الذى اعتبره ملكا وهو الذى اعتبر نفسـه خادما للملك !! رجل من رجال القضاء يفعل هذا ، ويروح يقعد ويعمل الاتصالات اللى سمعتموها من النائب العام السابق فى مكان ٠٠ صاحبه من الفرسان الثلاثة كما سمعتهم هاجر حمدى ، وأظن من محكمة الثورة بل من بواعث الثورة بل من اسباب عزل الملك السابق ٠٠ الاسباب الاساسية لعزل الملك السابق ٠٠٠ هى قضية الاسلحة ٠٠ وهذا الكلام لاأقوله من عندياتى ، ولكنه من الكتاب أو من الانذار التاريخى الذى وجهه الرئيس محمد نجيب فى ٢٦ يوليه للملك السابق ٠٠ اللى كامل القاويش تدخل علشان يبططها ٠٠ وانا أرى انه يجب على كل مصرى أن يحتفظ بهـذا

الكتاب التاريخى . يقول الرئيس محمد نجيب حينما وجـه الانذار التاريخى الى الملك السابق انه نظرا لما لاقته البلاد فى العهد الاخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق ، نتيجة سوء تصرفكم وعبثـكم بالدستور وامتهانكم لارادة الشعب ، حتى أصبح كل فرد من أفراده لايطمئن على حياته أو ماله أو كرامته .

ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هـذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والامن والثراء الفاحش والاسراف الماجن ، على حساب الشعب الجائع الفقير .

ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضـائح الاسلحة الفاسدة ، وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلـكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى ، فأثرى من أثرى ، وفجر من فجر ، كيف لاوالناس على دين ملوكهم .. عبارات خالدة .. وكأنى بالرئيس وهو يدون هذا الكتاب أو هذا الانذار ، انما كان يعنى المتهم وأمثال هذا المتهم ، فى هذه الفقرة . لان التدخل السافر من الملك كان من مثل هذا التدخل الـذى كان يفعله محمد حسن بالنسبة لكامل القاويش .. لقد كان هـذا الكتاب من أسس هذه الثورة القويمة ... فاذا ماجئناكم بالشق الاول من الادعاء قبل المتهم ، فانما نقتبسه من أسس ثورتنا المباركة ، ومـا جئنا نحن لنمثل الادعاء فى محرابكم هذا ، الا للحق ولا نظلم أحدا ، وأنتم قضاة قد عودتمونا فى أحكامكم العديدة حسن التقدير حتى آن أحكام هذه المحكمة اصبحت مضرب الامثال فى عدالتها وفى دقتهـا وحسن تقديرها ... **وانا اذ أطالبكم ـ ياحضرات القضاة ـ ... ياقضاة الشعب ... بأن تكونوا قساة فى حدود العدالة وفى حدود منطق هذه الثورة . انما أطلب طلبا تؤيدنى فيه الثورة .. ان العهد عهد تطهير ولا يصح أن يكون بين صفوف الاطهار الأبرار غير طاهر .. انها ثورة .. ثورة الصالحين .. ثورة الصلاح على الفاسدين وعلى الفساد ..** فأرجو الله أن يوفقكم الى مايحبه ويرضاه وأن يهيىء لنا من أمرنا رشدا والسلام عليـكم .

الرئيس ـ متشكرين .

المتهم ـ امتثالا لامر المحكمة ...

الرئيس ـ لوسمحت لحظة .

المتهم ـ أيوه اتفضل .

الرئيس ـ المحكمة تحب تسأل المتهم كام سؤال وبعدين تبقى تبدأ المرافعة

ودلوقتى الجلسة ترفع ربع ساعة للاستراحة ٠

(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا)

(أعيدت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والعشرين صباحا)

الرئيس ــ انت من وجه بحرى والا من وجه قبلى ؟

المتهم ــ انا من القاهرة نفسها ٠

وكيل النائب العام ــ المتهم كان تقدم لسيادتكم بطلب كتبه النهارده ٠٠٠أتلوه على حضراتكم ، السيد رئيس محكمة الثورة امتثالا لامر هيئة المحكمة الموقرة ، قضيت طول ليلة أمس فى اعداد دفاعى ولم أنم ، ولما كنت أود أن أتكلم للتاريخ واكشف لهيئة المحكمة الموقرة باعطائى مهلة لباكر صباحا على الأكثر أو لبعد ظهر اليوم ٠

وتفضلوا سيادتكم بقبول عظيم احترامى ٠

٢/١١/١٩٥٣ محمد كامل القاويش

الرئيس ــ المحكمة اتخذت قرارا فى هذا الموضوع ، ومش ممكن نؤجل نظر القضية بعد ذلك ٠ وكمان القضية دى شخصية خالص ، ومش عاوزه استعداد ولا محتاجين لوثائق ٠٠ هل انت عندك وثائق تثبت ٠٠٠

المتهم ــ سأقدم لحضراتكم ماأراه دليلا فى هذه القضية ٠

الرئيس ــ يعنى معاك الدليل ؟

المتهم ــ أيوه ٠

الرئيس ــ طيب لما انت معاك الدليل عاوز تؤجل ليه بأه ؟

المتهم ــ علشان انا مانمتش ٠

الرئيس ــ على العموم الموضوع ده احنا انتهينا منه وحنمشى فى القضية ٠٠٠ انت عرفت محمد حسن ازاى ؟

المتهم ــ عرفته فى مكتب محمد حلمى حسين ٠

الرئيس ــ وكانت دى أول مقابلة لك به ؟

المتهم ــ أيوه ٠

الرئيس ــ والعلاقات توطدت بينك وبينه ازاى ؟

المتهم ــ كنت أعرف محمد حلمى حسين ايام ماكنت وكيل نيابة المحلة ، ومحمد حلمى حسين من أهالى المحلة ، وكانت هناك معرفة بينى وبينه ، يعنى كنا نتزاور فى اوقات متباعدة ، فكنت أنا أزوره وهو يزورنى انما كان التزاور بيحدث فى أوقات متباعدة ٠

الرئيس ــ يعنى الزيارات دى كانت زيارات عائلية ؟

المتهم ـ لا يافندم ٠ كنت افوت عليه واسلم عليه او هو يفوت على ويسلم على
الرئيس ـ جالك فى المكتب بتاعك ؟
المتهم ـ يصح ٠
الرئيس ـ كان بيجيب محمد حسن معاه ؟
المتهم ـ لا يافندم ٠
الرئيس ـ طيب قل لنا ازاى توطدت العلاقة بينك وبين محمد حسن ؟
المتهم ـ سأذكر لحضراتكم كل شىء ، بعد ماعرفنى بهمحمد حلمىحسين كنت ٠٠
الرئيس ـ سنة كام عرفت محمد حلمى حسين ؟
المتهم ـ انا عرفت محمد حلمى حسين ايام ماكنت وكيل نيابة المحلة بين سنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٣٧ ٠
الرئيس ـ كان لسه وقتها سواق ٠٠مش كده ؟
المتهم ـ افتكر كان بقى ضابط ٠
الرئيس ـ لاهو فى سنة ١٩٤٥ بقى ضابط ؟
المتهم ـ يجوز ٠
الرئيس ـ يعنى انت كنت وكيل نيابة أيام ماعرفته ؟
المتهم ـ أيوه ٠٠ وكان فيه نادى وكان بييجى النادى ٠
الرئيس ـ فحصلت بينك وبينه صداقة ٠٠
المتهم ـ مش صداقة ولكن معرفة ٠
الرئيس ـ انت بتقول انكم كنتم بتتزاوروا ؟
المتهم ـ هذا التزاور ماحصلش الا فى القاهرة ٠
الرئيس ـ انما انت عرفته فى المحلة مش كده ؟
المتهم ـ أيوه ٠٠ ٠ولكن التزاور ماحصلش الا فى القاهرة ٠٠ وانا لم آت الى القاهرة الا فى أواخر سنة ١٩٤٥ ٠
الرئيس ـ يعنى لما أصبح ضابط بقيتوا تتزاوروا ؟
المتهم ـ ايوه ٠
الرئيس ـوكنتحاطط ده فى دماغك ؟
المتهم ـ انا باقول ان التزاور كان على فترات متباعدة جدا ٠
الرئيس ـ لكن انت تعرف ان أصله كان سواق ؟
المتهم ـ كل الناس كانت تعرف هذا ٠
الرئيس ـ وبالرغم من هذا لم تراع مركزك الادبى ولا صفتك الرسمية ! صداقة بينك وبينه ؟
المتهم ـ أظن حضرة رئيس الهيئة يعرف ٠٠

الرئيس ـ هيئة ايه ... تقصد هيئة التحرير ؟

المتهم ـ أقصد هيئة المحكمة الموقرة .. انا باقول ان حضرة رئيس هيئةالمحكمة الموقرة ، يعرف أن كل عمل انما هو عمل شرف ولا فرق بين عملوآخر .

الرئيس ـ يعنى انت كنت تعرف انه سائق ، وكنت فى هذا الوقت قاضى . ؟

المتهم ـ كنت وكيل نيابة .

الرئيس ـ عاوز أقول انه بالرغم من الفرق الشاسع بين مركزك ومركزه عملت صداقة بينك وبينه ، وكنتم تتزاوروا ، فايه الغرض من هذه الصداقة؟

المتهم ـ ليس هناك أى غرض .

الرئيس ـ كمان المركز الاجتماعى بتاعك يختلف عن المركز الاجتماعى بتاعه. فأيه سبب الصداقة دى بأه ... يعنى استلطفته ؟

المتهم ـ انا قلت انى كنت وكيل نيابة المحلة ، وكان هناك نادى وكان محمد حلمى حسين يتردد عليه ، حين يكون فى المحلة ولذلك فأنا عرفته هناك .

الرئيس ـ ايوه عرفته . بالرغم من انه سائق ؟

المتهم ـ ولما نقلت الى القاهرة كنت أراه فى محلات عامة .

الرئيس ـ ثم بعد ذلك أخذت العلاقة تتوثق مش كده ؟

وبالرغم من انك تعـــرف مركزه الاجتماعى ايه ، ومركزك الاجتماعى ايه برضه الصداقة استمرت ؟

المتهم ـ ايوه يافندم .

الرئيس ـ وبعدين عرفت محمد حسن فى مكتب حلمى حسين ؟

المتهم ـ ايوه يافندم .

الرئيس ـ وكنت تعرف انه خادم ؟

المتهم ـ هو قدم لى على اعتبار انه الامين الخاص لجلالة الملك وما كنتش أعرف هذه الوظيفة او مداها .

الرئيس ـ وفضلت تعرف انه الامين الخاص بالرغم من الصداقة التى استمرت مدة طويلة والا عرفت حقيقته بعدين ؟

المتهم ـ المسألة أصبحت معروفة للجميع .

الرئيس ـ انا بأسألك سؤال واضح جاوب عليه : انت عرفت أنه خادم والا لأ؟

المتهم ـ أيوه .

الرئيس ـ واستمرت الصداقة بينك وبينه بعد ذلك .. فايه السبب ؟

المتهم ـ السبب ان محمد حسن لايمكن لمن يعرفه أو على الاقل عن نفسى أنا شخصيا لم أجد فى اخلاقه أى عيب أو أى مغمز .

الرئيس ـ فيه خدامين شرفاء وفيه ناس مراكزهم الاجتماعية راقية أوى ولكن

مش شرفاء • ولكن ده بتقول عليه خادم شريف أو أخلاقه راقيه علشان كده عملت صداقة معاه ؟

المتهم ـ لم أكن انا الشخص الوحيد الذى يعرفه •

الرئيس ـ هل تاثرت بأن محمد حسن كان له نفوذ ؟

المتهم ـ لا أبدا ومحمد حسن يعرف ناس كتير وانا سبق قلت لحضراتكم اننى لم اجد فى محمد حسن أى عيب أو أى مغمز لا فى نزاهته ولا فى أخلاقه وهو راجل فى غاية الادب •

الرئيس ـ ولكنه خدام !

المتهم ـ أيوه •

الرئيس ـ ولكن فيه فرق كبير بين مركزك ومركزه الاجتماعى • انت راجل فى سلك القضاء وهو خادم • وبالرغـــــم من كده نزلت من مركزك الاجتماعى وتعرفت به• وطبيعى سلك القضاء معروف والا انت لاتعترف بهذا الوضع ؟•

المتهم ـ لا يافندم •

الرئيس ـ يعنى انت نزلت الى هذا الدرك وتعرفت بهذا الخادم وعملت معاه • صداقة •• هل هذا يليق بقاضى ؟

المتهم ـ انا لم أقل ولا يمكن أن أقول انها كانت صداقة بل كانت معرفة •

الرئيس ـ الكلام ده بالنسبة لمحمد حسن ؟

المتهم ـ ايوه •• ودى كانت معرفة سطحية مش معرفة وطيدة ، يعنى معرفة لاتصل الى منزلة الصداقة •

الرئيس ـ وهل المعرفة دى كانت تصل بك الى درجة انك تاخده وتروح لواحدة اسمها هاجر حمدى ، هاجر حمدى تبقى ايه دى؟

المتهم ـ أرجو ان تعفينى المحكمة من الاجابة عن هذا السؤال ، حتى لاأتعرض لاشخاص آخرين أرغب فى أن لاأذكر سيرتهم •

الرئيس ـ احنا يهمنا اننا نعرف كل حاجة • وهاجر حمدى تبقى ايه ؟

المتهم ـ راقصة •

الرئيس ـ بتروح عندها ؟

المتهم ـ مرات تعد على الاصابع ، وانا لى صديق هو الاستاذ احمد الالفى عطية وهو يعرفها وبيروح لها ولذلك انا كنت باتردد عليها •

الرئيس ـ وانت تعرف انها راقصة ؟

المتهم ـ انا كنت بازورها فى بيتها وهى ست شريفة ولم أر فيها أى شىء •

الرئيس ـ سمعتها او عملها معروف انها بتشتغل راقصة ؟

المتهم ـ ولكنها مش مومس ٠

الرئيس ـ احنا ما قلناش انها مومس ٠٠٠ ولكن قاضى يذهب الى راقصة فى منزلها يبقى تأثير ذلك امام الرأى العام ايه ؟

المتهم ـ اظن انى ماكنتش باروح اقعد معاها فى كباريه ٠

الرئيس ـ كنت بتقعد معاها فى المنزل ؟

المتهم ـ ايوه ٠

الرئيس ـ وتفتكر فيه فرق ؟

المتهم ـ فيه فرق كبير طبعا ٠

الرئيس ـ وايه هو الفرق ده ؟

المتهم ـ الفرق أن ده مكان غير عام ٠

الرئيس ـ ولكن زيارتك لراقصة وانت قاض لك مركزك فى الهيئة الاجتماعية مش له تأثير بالطبع ٠ يعنى انت كنت بتروح لواحدة راقصة ٠٠ ومهما كان عملها فهى راقصة ٠٠ ٠وطبيعى مركزها الاجتماعى معروف ٠ والا مش معروف ؟

المتهم ـ معروف يافندم ٠

الرئيس ـ هل المركز الاجتماعى لهذه الراقصة فى درجة المركز الاجتماعى لقاض ؟

المتهم ـ أحب أقول لحضراتكم اننى لم أكن أتردد عليها كصديق ٠

الرئيس ـ السؤال محدد ، هل مركزها الاجتماعى فى نفس مستوى المركز الاجتماعى بتاع القاضى ؟

المتهم ـ أنا لاأقول ولا يمكن ان أقول ان الانسان مايجبش عليه انه يختلط الا بأحد فى نفس مركزه ٠٠٠ الانسان يعمل طول النهار ٠٠فاذا أراد أن يقضى وقتا فى الكلام او فى التسلية ، استطاع ان يجد اى مكان يذهب اليه مادام انه لايعمل عملا غير شريف ٠

الرئيس ـ يعنى لما اسمع ان فلان بيروح عند الراقصة الفلانية فى بيتها ٠ ٠ مش على طول دماغى يذهب مذاهب أخرى ٠٠ كل واحد مش انا بس يفكر التفكير ده عاوز تتسلى ٠٠٠ فيه تسلية انظف من دى كتير ٠ ٠ ٠ أنا باكلمك على اعتبار انك قاض ٠

المتهم ـ قلت لحضراتكم ان عدد المرات التى ذهبت فيها الى هذه الراقصة تعد على الاصابع ٠ ٠ولقد ذهبت من أجل صديق لى ٠

الرئيس ـ اللى هو الالفى عطية ٠٠ مش كده ؟

المتهم ـ أيوه ياافندم ٠

الرئيس ـ رحت كام مرة تقريبا ؟
المتهم ـ رحت أربع مرات على ماأذكر ٠
الرئيس ـ والصداقة زادت لدرجة انك كنت بتشكو لها من حاجة فى نفسك ؟
المتهم ـ لا ٠٠٠ أبدا ٠٠ وربما سمعت هذا من انسان آخر غـــيرى ، وانما لست انا الذى اتحدث الى مثل هذه الراقصة فى هذه الامور ٠
الرئيس ـ ومين اللى كان بيصحبك فى هذه الزيارات ٠ ؟
المتهم ـ صديقى احمد الالفى عطية ، وكان فى بعض الاحيان يحضر محمد حسن وامام الشيمى ٠ وفى بعض الاحيان كان بيحضر أناس آخرين لاأود أن أذكر أسماءهم ٠
الرئيس ـ والشيمى ده تاجر ايه ؟
المتهم ـ طيور وبيض ٠
الرئيس ـ فيه صداقة بينك وبينه ؟
المتهم ـ ليست صداقة انما معرفة ٠
الرئيس ـ وكنت بتزوره فى محله ؟
المتهم ـ كنت باروح له هناك علشان أشترى ماأكون فى حاجة اليه من طيور وبيض ٠
الرئيس ـ يعنى كانت علاقة زبون بتاجر ؟
المتهم ـ أيوه العلاقة بدأت هكذا ٠
الرئيس ـ وبعدين ؟
المتهم ـ ثم اصبحت معرفة ٠
الرئيس ـ المعرفة كانت تسمح لك بأنك تاخده وتذهب معاه الى منزل راقصة يعنى كنتم بتشربوا خمر سوا ٠٠ عاوز أعرف المعرفة ، هل المعرفة كانت وصلت الى هذه الدرجة ؟
المتهم ـ انا لاأريد أن اتعرض للمحضر الذى جاء فى التحقيقات ٠
الرئيس ـ احنا بنسألك هنا ومالناش دعوة بمحضر التحقيق، احنا بنستجوبك والمحكمة تحب تسمع الاجابة عن الاسئلة دى ٠٠ هل المعـــرفة كانت وصلت لدرجة انك كنت تصحبه معاك وتذهبـــوا مع بعض الى منزل الراقصة ؟
المتهم ـ كل مافى الامر انه صديق لمحمد حسن ٠٠ وانا أعرف الطرفين ٠ هذا هو كل ماهناك ٠
الرئيس ـ يعنى علشان هو صديق محمد حسن كنت انت بتخضع لهذه المعرفة؟
المتهم ـ لا ٠٠ وقد بدأت هذه المعرفة كما قلت ، وبينت لحضراتكم ، ثم توثقت

هذه المعرفة ولكنها لم تصل الى مرتبة الصداقة .

الرئيس ـ بينك وبين الشيمى .. مش كده ؟

المتهم ـ أيوه .

الرئيس ـ طيب ميزات محمد حسن ايه ؟

المتهم ـ ليست له ميزات فى نظرى الا أخلاقه .

الرئيس ـ فيه خدامين فى البلد أخلاقهم أحسن من محمد حسن .. فهل تسمح لنفسك انك تصادقهم ؟

المتهم ـ لأ .

الرئيس ـ طيب وعرفت ده بالذات ليه ؟

المتهم ـ لانه ليس خادما فى المظهر .

الرئيس ـ عمله الرسمى ايه ؟

المتهم ـ كما قلت لحضراتكم كان الامين الخاص لجلالة الملك .

الرئيس ـ وبعدين عرفت انه خدام ؟

المتهم ـ لقد قال كل الشهود فى التحقيقات أن هؤلاء الامناء الخصوصيين كانوا يعرضون الامر على الملك .

الرئيس ـ يعنى عاوز تقول أن ميزته عن باقى الخدم اللى من درجته انه خدام الملك ؟

المتهم ـ مظهره لم يكن مظهر خادم .

الرئيس ـ ايه يعنى .. كان بيلبس بدلة نظيفة ؟

المتهم ـ نعم ..

الرئيس ـ الخدامين فى أوربا بيلبسوا كويس ، فهل ممكن أن القاضى يصادق خادما علشان هو بيلبس بدلة نظيفه .. هل هذا منطق ؟

المتهم ـ قلت لحضراتكم أن المعرفة بدأت وأنا أعرف انه الامين الخاص لجلالة الملك .

الرئيس ـ ولما عرفت الحقيقة .. ليه ماقطعتش صلتك به ؟

المتهم ـ هذه الحقيقة ماعرفتهاش الا بعد قيام الحركة .

الرئيس ـ بس ؟

المتهم ـ بس يافندم ..

الرئيس ـ وظيفة الامين الخاص هذه ، وظيفة رسمية ، ومعروف من هو الامين الخاص ، وانت راجل نبيه ، وبتقول انك أكفأ من فى القضاء .

المتهم ـ لم أقل هذا .. لم أقل انى أكفأ من فى القضاء ، وانما الذى يقول هذا هو هذا الملف (وأشار الى الملف الموجود تحت يد المدعى) .

الرئيس ـ يعنى انت مش كنت رجل مطلع على الصحافة ، وكنت بتقرأ الصحف؟
المتهم ـ أنا كنت رئيس نيابة الصحافة لمدة سنتين ٠
الرئيس ـ وطبعا كنت تعرف الوظائف الرسمية اللى فى السراى ؟ ٠٠ هل نشر فى الصحف حاجة عن محمد حسن ؟ هل نشر أن محمد حسن هو الامين الخاص للملك فاروق ؟ ٠٠ هل قرأت فى الصحف حاجة زى كده ؟
المتهم ـ هو قدم الى بهذا اللقب ٠
الرئيس ـ هو قدم اليك شيء ، والحقيقة شيء آخر ، الحقيقة انت تعلمها ، والكل يعلمها ٠٠ وانا واحد من الشعب كنت أعرف أن محمد حسن كان خادم مش أمين خاص ٠٠

يبقى بعد كده ماتنكرش هذه الحقيقة ٠
المتهم ـ أنا قلت لحضراتكم انى عرفته بهذا اللقب ٠
الرئيس ـ يمكن لماقدم لك على انه أمين خاص ، ربما كان ده مجاملة من حلمى حسين لمحمد حسن ٠٠ يعنى مش قادر يقول انه خدام خصوصى للملك فقال انه أمين خاص ٠
المتهم ـ هذه وظيفة رسمية مسجلة فى الديوان باسم أمين خاص٠
الرئيس ـ ولكن كان معين فيها محمد حسن ؟
المتهم ـ أيوه ٠٠ أنا علمت انه أمين خاص جلالة الملك ٠
الرئيس ـ يعنى كان مكتوب فى الدفاتر ومقيد فيها ان محمد حسن امين خاص؟
المتهم ـ انا قلت انه قدم الى على هذا الاساس ٠ وعلمت ان هذه الوظائف مقيدة فى الدفاتر ٠
الرئيس ـ يمكن لناس آخرين غير محمد حسن ٠٠ والا محمد حسن اللى كان بيشغلها ؟
المتهم ـ اللى كان بيشغلها هم الامناء ٠
الرئيس ـ ومحمدحسن كان منهم ؟
المتهم ـ كلمة الامناء تطلق على الامناء المعروفين ٠٠ ولا يمكن ان يقال على أحد منهم أنه امين خاص ٠٠ فاذا قيل عن أحد أنه امين خاص ، فهـــذا ينصرف الى وظيفة أخرى ٠
الرئيس ـ يعنى محمد حسن قدم اليك على انه أمين خاص ؟
المتهم ـ قدم الى على انه أمين خاص الملك ٠
الرئيس ـ افتكر ان دى وظيفة كبيرة فى السراى ٠ وعلى هذا الاساس يبقى ده موظف فى السراى له سطوته وسلطانه ٠
المتهم ـ أى سطوة ٠٠
الرئيس ـ يعنى محمد حسن ماكانش له سطوة ولا سلطان ؟

المتهم ـ سأثبت لحضراتكم ٠

الرئيس ـ هل أحسست بذلك ؟

المتهم ـ لايمكن أن أستغل هذه المعرفة ٠

الرئيس ـ انا لم أقل هذا ٠٠ ولكن أنا باسألك ٠٠ هل انت حسيت بأن له سلطان والا ماحستش ؟

المتهم ـ شعرت فى الايام الاخيرة جدا ٠

الرئيس ـ وقت تعيينك ٠ ؟

المتهم ـ لا ٠ ٠ لم يكن لمحمد حسن شأن فى تعيينى ٠٠ وسأثبت لكم ذلك ٠

الرئيس ـ وعرفت منين ؟

المتهم ـ لما وجدته بيتردد على وزراء الدولة ٠

الرئيس ـ هو كان بيتردد على وزراء الدولة ؟

المتهم ـ ايوه ٠٠ وقد رأيته عند بعض الوزراء ٠

الرئيس ـ عند مين ؟

المتهم ـ مش ممكن أعفى من الاجابة عن هذا السؤال ؟

الرئيس ـ لأ ٠٠ واحنا يهمنا نعرف الحقائق ٠٠ هل انت شفت بنفسك والا سمعت ؟

المتهم ـ لأ ٠٠ شفت بنفسى ٠٠

الرئيس ـ عند مين ؟

المتهم ـ شفته مرة عند مرتضى المراغى ومرة عند فؤاد سراج الدين ٠ ٠

الرئيس ـ ومش كان يسمح لكل أفراد الشعب انهم يقابلوهم ؟

المتهم ـ أيوه ٠٠

الرئيس ـ طيب ٠٠ محمد حسن ده فرد من أفراد الشعب ٠٠ فايه يعنى لما يروح يقابلهم ٠٠ فيها حاجة دى ؟

المتهم ـ انا مش عاوز أتكلم فى هذا الموضوع ٠

الرئيس ـ جاوب ٠٠ مش كان مسموح لاى فرد من أفراد الشعب انه يقابل الوزير ٠ ؟

المتهم ـ عندما كان محمد حسن يقابل الوزير كان النور الاحمر يضاء علشان مايدخلش حد ٠٠

الرئيس ـ ودى علامة على ايه ؟

المتهم ـ لست أدرى٠ ٠

الرئيس ـ لست أدرى ٠٠ وفيها ايه لما يضاء النور الاحمر ؟

المتهم ـ لايمكن ان يحصل هذا الا اذا كان الشخص له نفوذ ٠

الرئيس – يعنى علشان دخل على مرتضى المراغى وفؤاد سراج الدين اعتبرت انه له نفوذ ؟

المتهم – أيوه ..

الرئيس – انت مارحتش عند فؤاد سراج الدين ؟

المتهم – أيوه .

الرئيس – وكان بيضاء النور الاحمر ؟

المتهم – لأ ..

الرئيس – يعنى لما كان محمد حسن يروح عند مرتضى المراغى أو فؤاد سراج الدين ، كان النور الاحمر بيولع .. طيب .. يعنى انت عرفت محمد حسن – ولو انه خدام – ولكنه كان راجل أخلاقه كويسه ؟ مش كده ؟

المتهم – أيوه ..

الرئيس – وعلى هذا الاساس كنت بتسمح لنفسك انك تذهب معاه الى منزل الراقصة رغم انك كنت تعلم انه خادم ؟

المتهم – سبق أن أجبت عن هذا السؤال ..

الرئيس – وايه أمينة الشريف دى .. انت تعرفها ؟

المتهم – ماعرفتها الا مرة واحدة .

الرئيس – فين ؟

المتهم – عرفتها بواسطة صديق يعرفها .

الرئيس – مين هو الصديق ده ؟

المتهم – شخص لااريد أن أذكر اسمه .

الرئيس – المحكمة تصر على أن تعرف الحقائق .

المتهم – هذا لايقدم ولا يؤخر فى القضية .

الرئيس – هو اللى كان صديقها الاصلى ؟

المتهم – لست أدرى ..

الرئيس – قدمها لك فى بيته ؟

المتهم – لا فى بيتها هى ..

الرئيس – يعنى رحت بيتها ؟

المتهم – أيوه ..

الرئيس – تعمل ايه ؟

المتهم – للتسلية .. وانا قلت لحضراتكم اننى لم أذهب اليها الا مرة واحدة .

الرئيس – يعنى كنت رايح تلعب طاولة عندها ؟

المتهم – لأ .. رحت وقضيت بعض الوقت .. قضيت ساعة أو نصف ساعة .

الرئيس ـ ايه نوع التسلية ؟

المتهم ـ نوع التسلية كان عبارة عن حديث ٠

الرئيس ـ كنت تقدر تقعد على قهوة ٠ ٠

المتهم ـ دى مسألة تقديرية ٠٠

الرئيس ـ هل هاجر حمدى وامينة الشريف مرتبة تفكيرهما يصل الى مرتبة تفكيرك ؟

المتهم ـ مش دائما الواحد يقعد مع شخص من مرتبة تفكيره ٠

الرئيس ـ هل كنت فى هذه المرات تفكر فى انك تتخذ منها سميرا علشان هى ست مثلا ؟

المتهم ـ انا كنت باذهب للصديق اللى أنا باقدره ، ومرتبة تفكيرى من مرتبة تفكيره ٠

الرئيس ـ وكان الصديق ده مقيم عندها فى بيتها ؟

المتهم ـ لأ ٠٠

الرئيس ـ أمال اش عرفك انه عند أمينة الشريف ؟

المتهم ـ كان بيتردد عليها ٠

الرئيس ـ انت تعرف انه كان بيتردد عليها ؟

المتهم ـ هو قال لى تعال نروح عند أمينة الشريف ٠

الرئيس ـ وانت لم تمانع ٠ ؟

المتهم ـ لأ ٠٠ لم أمانع ٠٠

الرئيس ـ هل تسليت هناك ؟

المتهم ـ انا قعدت هناك ساعة ونصف ٠

الرئيس ـ هل وجدت فى الجلسة شىء من التسلية ؟

المتهم ـ تغيير ٠٠ وهذا هو كل ماهناك ٠

الرئيس ـ التغيير شىء والتسلية شى آخر ٠

المتهم ـ قلت لحضراتكم انه تغيير ٠٠ واحنا تكلمنا فى موضوعات مختلفة ثم انصرفنا ٠

الرئيس ـ امينة الشريف بتشتغل ايه ؟

المتهم ـ ممثلة ٠٠

الرئيس ـ الشيمى بياع فراخ ٠٠ مش كده ؟

المتهم ـ أيوه ٠٠

الرئيس ـ عرفته ازاى ؟

المتهم ـ قابلته فى المحلات العامة وكان معاه محمد حسن وهو اللى عرفنى به٠

الرئيس ـ عرفته فين ؟
المتهم ـ عرفته فى شبرد ٠
الرئيس ـ من مدة أد ايه ؟
المتهم ـ هذه مدة طويلة لاأذكرها ٠
الرئيس ـ يعنى عرفته فى شبرد مش فى المحل بتاعه ؟
المتهم ـ أيوه ٠٠
الرئيس ـ يعنى عرفته عن طريق محمد حسن ٠٠ يعنى مش مسألة انك كنت زبون عنده وبتتردد عليه وبتشترى فراخ منه ؟
المتهم ـ التردد حصل بعدين من أجل هذا ٠
الرئيس ـ يعنى محمد حسن خلاك زبون عنده ؟
المتهم ـ عرفت انه تاجر فى سوق الخضار ٠٠ فكنت أذهب اليه لمشترى بعض الحاجات ٠٠ وكنت أجلس فى مكتبه واكلفه بأن يشترى لى ماأريده٠
الرئيس ـ كنت بتكلفه هو نفسه ؟
المتهم ـ كنت باقول له على اللى انا عاوزه وكان هو يكلف رجاله بشراء ما أحتاج اليه ٠٠ واحيانا كنت باكلفه هو نفسه ٠
الرئيس ـ وكان واخد رتبة البكوية ٠ ؟ ١
المتهم ـ أيوه ٠٠
الرئيس ـ وبالرغم من انه بك لم ينس أصل صنعته ؟
المتهم ـ هو ماكانش يروح ويشيل لى الخضار ، بل كان يكلف بعض رجاله باستحضار ماأريده ٠
الرئيس ـ يمتاز بايه الشيمى ده ؟
المتهم ـ تاجر ٠
الرئيس ـ انا عارف انه تاجر ٠٠ ولكن فيه تجار كتير جدا ، فايه اللى خلاك توطد هذه المعرفة معاه ؟
المتهم ـ طبيعى لما الانسان يتردد على انسان مدة طويلة ويجد انه شخص مؤدب ٠ ٠ ٠
الرئيس ـ يعنى عاوز تقول انك كنت بتعرف الناس المؤدبين بس ؟
المتهم ـ دائما ٠٠ كما انه ليس فيه اى مطعن ٠٠ او على الاقل لم يتكشف لى أى مطعن فيه ٠
الرئيس ـ ألم تكن تجد فى رجال السلك القضائى ناس مؤدبين ؟
المتهم ـ لى بينهم اصدقاء كثيرون ٠ وعلى أى حال هذه لم تكن صداقة بل كانت علاقة معرفة ٠

الرئيس ـ وصداقة محمد حسن للشيمى كانت وطيدة ؟

المتهم ـ كنت ألاحظ ذلك من كلامهم مع بعض وحديثهم مع بعض وشدة ارتباطهم ببعض ٠

الرئيس ـ امال بتنكر هذا على هاجر حمدى ليه ، لما بتقول ان فيه صداقة وطيدة بينك وبين محمد حسن والشيمى ٠٠ليه أمال بتنكر عليها ذلك ؟

المتهم ـ لان هاجر حمدى لاتستطيع الحكم على الامور ٠

الرئيس ـ ليه ؟

المتهم ـ لان عقليتى غير عقليتها ٠

الرئيس ـ لما انت بتعتقد هذا ٠٠ كنت بتسامرها ليه ؟

المتهم ـ لم يكن المقصود هاجر حمدى ولا أمينه الشريف ، بل المقصود هم الاصدقاء الموجودين فى هذا المكان ٠

الرئيس ـ يعنى ترضية لهم كنت بتروح هناك ؟

المتهم ـ مفيش مانع صديق وقاعد فى مكان مستتر وليس فيه أى عيب ، وبيمضى مع صديقه وقت للتسلية معاها ٠٠ فيها ايه !

الرئيس ـ لما كان يقولك يالله على هاجر حمدى كنت بتروح معاه ؟

المتهم ـ لما يجد الانسان ان مفيش حته يروحها ويريد أن يجلس مع صديق يصح انه يروح معاه ٠

الرئيس ـ يعنى كانوا هم اللى بيسيروك ؟ يعنى كانوا يبدون لك رغبة وانت كنت تنفذ هذه الرغبة ؟

المتهم ـ تقصد مين سيادتك ؟

الرئيس ـ أقصد الخدام وبياع الفراخ ٠

المتهم ـ سبق أن قلت لحضراتكم اننى كنت أتردد هناك مع اشخاص آخرين ٠

الرئيس ـ كانوا يذهبون معك عند هاجر حمدى ؟

المتهم ـ نعم ٠

الرئيس ـ مين هم دول ؟

المتهم ـ لاأريد أن أذكر أسماءهم ٠

الرئيس ـ ونحن لانستطيع أن نتبين الحقيقة من غير ذكر الاسماء ٠

المتهم ـ أنا لاأريد أن أسىء الى أى انسان ٠

الرئيس ـ عرفت محمد حسن سنة كام ؟

المتهم ـ بين سنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٤٧ على ماأذكر ·

الرئيس ـ وفضلت تعرفه لغاية سنة ١٩٥٢ ؟

المتهم ـ ايوه يافندم ··

الرئيس ـ هل حصل سوء تفاهم بينك وبينه خلال هذه الفترة ؟

المتهم ـ أبدا ·· ولم يكن هناك محل لذلك ·

الرئيس ـ كانت أحاديثكم تدور حول ايه ؟

المتهم ـ حول الامور العامة ولا شيء غير ذلك ·· كأى حديث مع أى انسان آخر ·

الرئيس ـ يعنى ماكنتوش بتتكلموا فى السياسة الداخلية أو الخارجية ؟

المتهم ـ لا ·· كان كلامنا عادي ·· كما يتكلم الناس عادة ·

الرئيس ـ هل كان بيعرف أسرار الدولة ؟

المتهم ـ لم ألاحظ شيئا من ذلك ·

الرئيس ـ يعنى برضه خدام ·

المتهم ـ لما لاحظت فيه أنه شخص لايتكلم كثيرا وانه شخص كتوم ·

الرئيس ـ احنا مانعرفوش ··

المتهم ـ ولكن أنا أعرفه ·

الرئيس ـ استمرت العلاقة ست سنوات ·· مش كده ؟

المتهم ـ على ماأذكر ·

الرئيس ـ واحد يعرف واحد ست سنين ومفيش سوء تفاهم · وسهر معاه سهرات مسلية ، قطعا مع مرور هذه المدة الطويلة ، لو كان فيه معرفة فى الاول ، تبقى صداقة متينة فى الآخر ·

المتهم ـ الصداقة فى تقديرى ليست هى هذه العلاقة ·

الرئيس ـ ايه الفرق بينهم ؟

المتهم ـ الفرق دقيق جدا ·

الرئيس ـ ده فى نظرك انت ؟

المتهم ـ أيوه ·· لان الفرق بين المعرفة والصداقة فرق دقيق أوى ·

الرئيس ـ يعنى معرفة ٦ سنين مستمرة دى حاجة ، والصداقة حاجة تانية ؟ ده فى نظرك انت ؟

المتهم ـ ده فى نظرى أنا كده ·

الرئيس ـ وايه الفرق بين الاثنين ؟

المتهم ـ الصداقة أشد من المعرفة وأسمى ٠

الرئيس ـ يعنى أفهم من كده أن محمد حسن لايليق ان يكون صديقا ؟

المتهم ـ لم أقل هذا ٠

الرئيس ـ يعنى تتوفر فيه شروط الصداقة ؟

المتهم ـ انا لم أقل هذا ياسيادة الرئيس ٠

الرئيس ـ طيب ايه العيب أمال اللى خلاه مش صديق ؟

المتهم ـ فى نظرى أن معرفتى بمحمد حسن لم تكن صداقة ، وأنا قليل الصداقة ٠

الرئيس ـ ايه السبب ؟

المتهم ـ هذه مسألة نفسية لايمكن أن أجيب عليها ٠

الرئيس ـ يعنى كنت متأثر انه كان برضه خادم ؟

المتهم ـ والله مش قادر أجاوب على السؤال ده ٠٠ أرجوك ٠٠ أرجوك ٠٠ دى مسألة داخلية ونفسية لايستطيع الانسان أن يعبر عنها ٠

الرئيس ـ انت تعرف محمد حسن انه خادم والشيمى بتاع فراخ ٠٠ وانت راجل من رجال السلك القضائى لك مركزك الاجتماعى ٠٠ رحت ليه للنائب العام وأخذته الى المحل بتاع الفراخ ؟

المتهم ـ أظن ده مجاله الدفاع ٠

الرئيس ـ أنا باسألك سؤال توضيحى ٠٠ هل مكان محل الفراخ يليق بنائب عام انه يروح اليه ؟

المتهم ـ سأدلل لحضراتكم من كلام نفس محمد عزمى أنه هو نفسه الذى اختار نفس هذا المكان ٠

الرئيس ـ هو محمد عزمى كان يعرف الشيمى ؟

المتهم ـ هو يعرف الشيمى أو يعرف والده ٠

الرئيس ـ هو اللى اختار المكان ؟

المتهم ـ نعم ٠٠

الرئيس ـ هو اللى اختار هذه المقابلة أو هو اللى رسم هذه الخطة لمقابلة الشيمى ؟

المتهم ـ كان ذلك بالاتفاق بينى وبين محمد حسن ٠٠

الرئيس ـ على ايه ؟

المتهم ـ على انه يقابله ..

الرئيس ـ علشان ايه ؟

المتهم ـ لتقديم المذكرة ..

الرئيس ـ مذكرة خاصة بايه ؟

المتهم ـ خاصة بدفاع محمد عزمى بالنسبة لما قيل من أن عبد الفتاح الطويل كان يدس له عند الملك وهو يريد أن يظهر الحقائق ..

الرئيس ـ النائب العام قال لك هذا الكلام ؟

المتهم ـ ورجا منى أن أوصل المذكرة الى محمد حسن ليوصلها الى الملك.

الرئيس ـ عرف منين ؟

المتهم ـ منى أنا ..

الرئيس ـ قلت له انه فيه صداقة بينك وبين محمد حسن .. وان فيه صديق ثانى ؟

المتهم ـ نعم ..

الرئيس ـ قلت له انك تعرف محمد حسن ؟

المتهم ـ نعم ..

الرئيس ـ وكان يعرف أن محمد حسن خادم ؟

المتهم ـ كان يعرف مركزه كما أعرفه أنا .

الرئيس ـ أنه خادم .. مش كده ؟

المتهم ـ كنا نعرفه على انه الأمين الخاص لجلالة الملك ..

الرئيس ـ وانت كقاض وهو كنائب عام ، سمحتم لأنفسكم انكم تروحوا تقابلوا محمد حسن والشيمى فى محل بتاع الفراخ ؟

المتهم ـ أيوه يا أفندم ..

الرئيس ـ سمحتم لأنفسكم يا قضاة ؟!

المتهم ـ بناء على طلب محمد عزمى ..

الرئيس ـ لما طلب منك هذا ، ليه ما قلتش له ان المكان ده لا يليق انكم تجتمعوا فيه ؟

المتهم ـ أنا كنت باروح اشترى من هناك بعض مشترواتى .

الرئيس ـ الشراء شيء ، وكونك تعقد اجتماع هناك شيء آخر .. انت لما كنت بتروح هناك ، كنت بتقعد ؟

المتهم ـ كنت باقعد واشرب فنجان قهوة .. ده مكتب محترم ونظيف .

الرئيس ـ يعنى مفيش أى عيب ؟

المتهم ـ اطلاقا .. وكما قلت لحضراتكم فأنا أعتبر أن كل عمل فى الدنيا شريف وأظن انه راح العهد اللى كان يعتبر فيه الموظف فى السماء وأصحاب الأعمال الحرة عبيد ..

الرئيس ـ أنا باقول انكم ناس لكم مركزكم وتؤدون واجبا عاما .. فهل يصح انكم تقعدوا تتكلموا فى قضية فى مكان زى ده ، وتقولوا حاجات على وزير العدل ؟

المتهم ـ لم تكن هناك أى مناقشة فى هذا المكان . انما كانت المقابلة لتسليم المذكرة .. وسأبين هذا فى المرافعة .. وسأدلل على هذا ..

الرئيس ـ المذكرة دى انت اللى كاتبها ؟

المتهم ـ امال ..

الرئيس ـ انما تتكلموا فى مسألة زى دى فى محل بتاح فراخ ؟

المتهم ـ علشان محمد عزمى يقابل محمد حسن ..

الرئيس ـ انت زرت النائب العام فى بيته وهو عيان ؟

المتهم ـ أيوه ..

الرئيس ـ كنت بتزوره قبل كده ؟

المتهم ـ أنا عاوز أوفر على المحكمة وقتها وبلاش الأسئلة دى .. وستجدون حضراتكم اننى لن أترك صغيرة ولا كبيرة فى هذا الموضوع الا تحدثت فيها .. أرجو أن توفروا وقتكم ، وكما قلت لحضراتكم فأنا متعب ومجهد .

الرئيس ـ وايه حكاية أسيوط .. والخدامة المتزينة اللى قاعدة فى البيت ؟

المتهم ـ سأتكلم عن كل هذا .. ولن أترك شيئا .. وسأتكلم عن كل شىء بالتفصيل وبما فيه الكفاية .. سأقول كل شىء .. وسأتكلم على الملأ .. وهذا ما دعانى لأن أطلب ضم التحقيق الذى أجرى فى هذا الشأن .

الرئيس ـ يعنى كان فيه خدامة ؟

المتهم ـ سأتكلم عن كل هذا .

الرئيس ـ طيب اتفضل ابدأ مرافعتك ..

المتهم ـ قضاة الثورة ..

أبدأ كلامى بعبارة لحضراتكم .. وحضراتكم فقط وليس للنشر ..

انا أشكركم كل الشكر على انكم أمرتم بالامس باستبعاد ما جاء فى اقوال محمد عزمى بالنسبة لقضية أمين عثمان .. واننى اقرر لحضراتكم عن يقين ومن أعماق قلبى ، بانى مطمئن اليكم .. اليكم جميعا .. والآن لأبدا فى الكلام .

اننى اتوجه بالشكر الى مكتب الادعاء أو الى حضرة المدعى ، حيث أتاح لى الحضور الى ساحتكم ، أن اتكلم ، بعد ان صمت طويلا وصبرت على ذلك المخلوق الذى سأقدمه لحضراتكم .. وهو محمد عزمى .. يتكلم كل يوم فى الصحف ، ويذيع كل يوم بيانا .. أصمت لأن تقاليد القضاء تقضى على القضاة .. على رجال القضاء أن لايتهاتروا على صفحات الجرائد السيارة ، واذا تكلم رجل القضاء ، بشأن قضية من القضايا ، فلا يتكلم الا فى ساحة القضاء .

تخرجت فى كلية الحقوق سنة ١٩٢٧ – ودى مقدمة صغيرة جدا – وطلبت للتمرين بالنيابة العامة سنة ١٩٢٧ ، أى انى بدأت العمل فى سنة ١٩٢٧ اى فى العام نفسه .. بدأت عمل النيابة والقضاء حتى أوائل سنة ١٩٢٩ ، عينت مساعدا للنيابة العامة ، وأخذت أتدرج فى مناصب النيابة والقضاء ، حتى جاء سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، فعينت رئيسا للنيابة العامة .. وما أن عينت فى هذه الوظيفة حتى عهد الى باخطر نيابة فى الدولة ، وهى نيابة الصحافة والنشر – كما كانت تسمى فى ذلك الحين – وهى نيابة أمن الدولة كما تسمى الآن .

وكان من أعمال هذه النيابة – **يا حضرات القضاة ، أو يا سادتى القضاة** – تحقيق قضايا الشيوعية وتقديمها للقضاء والمرافعة فيها أمام القضاء وتنفيذ الأحكام فيها .. وما أن جئت الى هذه النيابة حتى أخذت ادرس هذه المواضيع .. أقرأ كتب الشيوعيين ، وأقرأ الكتب التى كتبت من أولئك الذين كفروا بالشيوعية بعد أن كانوا شيوعيين .. ثم قرأت منشورات الشيوعيين فى مصر .. وانتهيت الى ان هؤلاء الشيوعيين الذين يعيشون بيننا ليسوا مصريين ، وانهم خونة ، ذلك لأنهم لا يهمهم من أمر بلادهم شيئا ، وانما يدينون بالاخلاص والولاء والحب لبلد واحد .. روسيا .. كما اقتنعت وأمنت .. واقولها بملء فمى .. بأن النظام الشيوعى ، نظام يجعل جميع الشعب .. جميع أفراد الشعب عبيدا لحفنة من الرؤساء .. رأيت الشيوعيين يتشدقون فى منشوراتهم ..

الرئيس – تدخل بأه فى الموضوع احسن ..

المتهم – ايوه يا فندم .. رأيت من واجبى على كمصرى لا كموظف أن أحاربهم

حربا لا هوادة فيها . وقبل أن أجىء الى نيابة الصحافة ـ وأرجو أن تسجلوا هذا ـ قبل ان أجىء الى هذه النيابة .. قبل أن أجند لمحاربة هؤلاء الشيوعيين .. لم يكن قد صدر من أحكام القضاء من تاريخ انشاء المحاكم الأهلية فى سنة ١٨٨٣ الى سنة ١٩٤٨ وهو التاريخ الذى جئت فيه الى نيابة الصحافة ، لم يكن قد صدر الا حكم واحد بالادانة بالحبس سنة على متهم . أخذت أحقق هذه القضايا . وأخذت أقدمها للقضاء . وأخذت أترافع فيها بنفسى وأثبت للقضاء أن هؤلاء خونة لا يمكن أن يكونوا محلا لعطفكم .. لقد قلت لهم هذا .. وبينت لهم هذا .. اقتنعت المحكمة برأيى ، وأخذت تصدر الأحكام المتوالية على الشيوعيين ، وبلغت هذه الأحكام الى الأشغال الشاقة والسجن لمدة عشر سنوات .. قضيت فى نيابة الصحافة أو فى نيابة أمن الدولة كما تسمى الآن قرابة سنتين ـ من سنة ١٩٤٨ الى يونية ١٩٥٠ ـ فقدمت الى القضاء ما لايقل عن مائة شيوعى من أخطر الشيوعيين وانقذت بلدى من خطر الشيوعية ، وأدخلتهم السجن ، حتى أن الشيوعيين ..

الرئيس ـ ادخل فى الموضوع بأه وكفاية مقدمات ..

المتهم ـ .. حتى أن الشيوعيين كانوا لا يصدرون منشورا من المنشورات ، الا حملوا على فيه حملة شعواء ، وكانوا يلقبوننى بالمأجور ... من الذى استأجرنى على مقاومتهم ؟ .. هل استأجرتنى روسيا ؟ .. أو استأجرتنى الحكومة .. هل استأجرتنى الحكومة بهذا المرتب الزهيد ؟ ولكن هكذا قالوا ..

وبينما انا ـ **يا قضاة الثورة** ـ فى حرب شعواء .. فى حرب لاهوادة فيها مع هؤلاء الشيوعيين .. اذا بالأستاذ عبد الفتاح الطويل يطعننى بخنجر من الخلف .. كيف كان ذلك .. جاءت الحركة القضائية ، وكان يتعين ، أو كان دورى يقضى بأن أعين مستشارا فى هذه الحركة .. فاذا به يتقدم الى مجلس القضاء بواسطة وكيل وزارة العدل ـ مندوب الوزارة فى مجلس الدولة ـ ويقول لهم .. اننى أقرر ترك كامل القاويش فى الترقية .. ليه .. لأن فى حكم قضية ٦ مايو ما يمس كامل ـ واظن دى حادثة تذكرونها ـ دون أن يقدم هذا الحكم لرجال مجلس الدولة . ثم يحرض أحد الرجال الجالسين العادلين وهو من كان يراس هذه الجلسة بأن يقول .. أيوه أنا فاكر حاجة زى كده .. ولكن ان يقدم الحكم .. لا .. ارجعوا حضراتكم الى ملف خدمتى ، واذا شئتم فارجعوا الى قضية ٦ مايو .. والى حكم قضية ٦ مايو . فستجدون أن المحكمة اشادت بكامل القاويش . وبالتحقيق الذى أجراه .. انا الذى كشفت

أسرار هذه القضية بعد أن استعصت على أكبر رجل فى النيابة العامة فى هذا الوقت . كان يحققها ولم يصل فيها الى اية نتيجة . فلما توليت التحقيق كشفت اسرارها وسلمتها الى قاضى التحقيق ، الذى انتدب للقيام بالتحقيق . وهو الأستاذ الوشاحى وانتـــدب لتحقيقها قاضى تحقيق . لأنها كانت تشتمل على تآمر على الملك . وجرت العادة حين يكون هناك تآمر على الملك أن يعهد بالتحقيق فيها الى قاض للتحقيق . وذلك يتبين من القضية التى حققها المرحوم الأستاذ على سالم وغيرها من القضايا . الا قاتل الله الحزبية . وأرجو من كل قلبى أن لا تعود يوما الى هذا البلد الأمين . فهذه الحزبية هى التى جعلت وزيرا حزبيا يطعن رجلا يكافح أعداء بلاده ، وينقذ بلاده من خطر جسيم . لقد علمت قبل أن تجرى حركة الترقيات أن الوزير قال أنا عندى سبب آخر ، وهو ان كامل القاويش أيام ما كان قاضى فى أسيوط ، فيه مسألة نسبت اليه وانا كلفت النائب العام انه يبحث عن المسألة . فقال مش لاقيينها فاحنا عاوزين نشوف ايه الحكاية .

هذا الموضوع **يا حضرات القضاة** هو اننى حين كنت اعمل فى أسيوط قاضيا .. كنت أعيش مع أقرب الناس الى . مع شقيقتى الوحيدة فى هذه الحياة وليس لها غيرى . وكنت قاضيا لا يعرف الا اداء واجبه . والا ان يوزع العدل بين الناس بالقسطاس المستقيم . ولا يمكن للقاضى أو الحاكم - كما تعلمون حضراتكم - أن يرضى فى أحكامه كل الناس . وبعض الناس أعداء لمن ولى الأحكام هذا أن عدل . وكان فى منزلى خادمة من اقبح ما خلق الله صورة . فتقدم مجهول من أجبن خلق الله بشكوى . ولعله اعتقد أن أختى هى خادمة السرير وانها تعمل عندى « ما تريس » خادمة سرير . هذه الشكوى المقدمة من مجهـــول فحصت وحققت وتبينت الحقيقة فيها . فكان لزاما أن لا يكون لها اى اثر فى الملف وأن تحفظ هذه الشكوى فى الأرشيف . فالعادة الا يحفظ فى ملف الخدمة الا الأشياء الجدية التى لها أساس من الصحة . اعـود بحضراتكم الى الأستاذ عبد الفتاح الطويل وأنا آسف اذ أتكلم عنه . فله موقف فى هذه القضية وسأشرحه لحضراتكم . ولكن الحزبية داء أفسد كل شىء فى هذا البلد . وكان الطويل أحد المحامين فى هذه القضية .. كان محاميا عن وحيد يسرى . وكنت انا أعتقد أن لوحيد يسرى شأنا فى هذه التهمة . فلما قرر قاضى التحقيق الأستاذ الوشاحى أن لا وجه لاقامة الدعوى عليه ، فقمت بواجبى وطعنت فى القرار . وقدمت للمحكمة مذكرة لو اتسع الوقت لقدمتها لحضراتكم . واظهرت فى هذه المذكرة وحيد يسرى

على حقيقته . وأظهرت شخصيته . ويتضح منها انه شخص ضعيف لا ارادة له ، ولا يمكن أن يكون أى انسان أو شخص فى يوم من الأيام . فطبعا من شأن هذا أن يغضب عبد الفتاح الطويل . ومش كده وبس . ولكن قضية قنابل ٦ مايو كان المتهمون فيها وفديين ومعهم بعض نفر من الشيوعيين . وهذا هو الذى جعل عبد الفتاح الطويل ...

الرئيس – يعنى الوفديين والشيوعيين كانوا متفقين ؟

المتهم – أنا آسف لأننى لست متتبعا فى الأيام الأخيرة أى شىء فى هذه المواضيع . ولكن هذه حقيقة أقررها لحضراتكم . وهذا هو السبب الذى جعل الطويل يتقدم الى مجلس القضاء الأعلى . وكذب لكيلا يرقى محمد كامل القاويش . وامامكم ملف خدمتى . وكنت أود من سيدى المدعى أن يقدمنى لحضراتكم من هذا الملف ، لا ان يقدمنى من اقوال محمد عزمى ومن أقوال راقصة .

الرئيس – أقوال ايه ؟

المتهم – أقوال راقصة . ارجعوا الى هذا الملف . وانى أناشدكم أن ترجعوا اليه من أول ورقة أو تقرير فيه الى آخر تقرير . فماذا تجدون ؟ تجدون شخصية كامل القاويش على حقيقتها . ولا أود أن أتكلم عما فى هذا الملف . من شهادات بكفاءتى ، فى حين أن حضرة المدعى يقول اننى مغرور . اننى لست الذى أشهد بهذه الكفاءات ، وانما الذى يتكلم بها هو هذا الملف . كفاية مش جيدة .. لأ .. ممتازة ، أخلاق فاضلة كريمة ..

الرئيس – انت اللى حتحكم على نفسك والا تسيب الحكم لغيرك ؟

المتهم – الملف هو الذى يشهد بأن كفايتى ممتازة . وسمعتى لا تشوبها أى شائبة . وهذه التقارير سرية لم يكن كامل القاويش يطلع عليها وكتبت فى عهود مختلفة . وهذا الملف لن تجدوا فيه تقريرا واحدا أو ورقة واحدة تشير الى أن كامل القاويش متوسط فى العمل أو السمعة أو الأخلاق . وهذا الملف يبدأ من سنة ١٩٢٩ وينتهى فى سنة ١٩٥٢ .. ٢٣ عاما **يا حضرات القضاة** .. ٢٣ عاما يدون فيها تقاريرهم رجال مختلفون ، من مختلف رجال القضاء الذين لا علاقة لى بهم . وتكتب هذه التقارير فى سرية مطلقة دون ان أعلم عنها شيئا . هذا هو كامل القاويش الذى قدم العدالة وقام بتحقيقها كاملة . لا كما يقول عنه حضرة المدعى انه سيىء السمعة وانه مغرور وانه لا يستحق أن يكون فى أى وظيفة من وظائف الدولة . ولا يستحق أن يكون فى منصب المستشار . فهو حتى

لا يريد أن أكون فى هذه الوظيفة .. ماذا حدث فى مجلس القضاء الأعلى؟ كما علمت من الأستاذ عزمى بالأمس ، قال لحضراتكم أن رجال مجلس القضاء قرروا جميعا انه ما دامت هذه الشكوى قد فقدت من الأرشيف، فلا شأن لكامل بهذا الموضوع اطلاقا . وأجرى تحقيق فى هذا الموضوع ليه ؟ لأن عبد الفتاح الطويل يريد تأخيرى عن حركة الترقيات . ولذلك هو يقول اعملوا تحقيق . وهو يعلم اننى غير مسئول ، ولكنه يريد أن يقدم عذرا لمجلس القضاء . عمل هذا التحقيق **يا قضاتى .. ويا قضاة الثورة ..** فثبت أمران .. الأول أن هذه الشكوى من مجهول .. ثبت كذبها .. وانه لا شأن لى أبدا بفقدها ، وانه لا صلة لى بذلك اطلاقا . وكل من يعرف نظام العمل فى النيابات يدرك ان وكيل النيابة أو رئيسها لا شأن له اطلاقا بأى ملفات أو شكاوى تقدم فيه . تركنى عبد الفتاح الطويل فى الترقية فاعتزمت وقررت أن أستقيل . فليس كامل القاويش بالرجل الخامل الذى لا يمكن أن يعيش فى غير وظيفته . كان أمامى باب المحاماة الكريم مفتوحا . واعتزمت فعلا الاستقالة . وهممت بها . واذا بجريدة الأهرام تخرج على ذات صباح وفيها خبر موعز به تقول ان رجلا من كبار رجال النيابة سيقدم استقالته ، لأنه ترك فى الحركة القضائية . وعلمت من صحفى أن الموعز بنشر هذا الخبر هو عبد الفتاح الطويل . ثم علمت من مدير ادارة النيابات فى ذلك الوقت أن عبد الفتاح الطويل يقول لو قدم كامل استقالته الى لقبلتها على الفور . هذا هو الذى جعلنى أتريث فى تقديم استقالتى .

الرئيس ـ هل كان يعرف عبد الفتاح الطويل فى ذلك الوقت علاقتك بمحمد حسن ؟

المتهم ـ كنت لا أدرى ماذا افعل . ان عبد الفتـــاح الطويل يحاربنى بسبب الحزبية فلمن أشكو ...

الرئيس ـ هل كنت حزبيا ؟

المتهم ـ لأ .. بسبب الحزبية علشان قضية ٦ مايو .. اشكو لرئيس الوزراء عبثا . ولذلك فعلت ما فعله غيرى من كبار رجال القضاء من قبل وهو انهم اذا تركوا وتخطتهم الترقية لمثل هذه الأمور ، تقدموا بشكوى لرئيس الدولة . ولذلك أرسلت بالبريد شكوى . وهذا ظاهر فى التحقيقات .

الرئيس ـ من كلام حسن يوسف ؟

المتهم ـ أيوه ..

الرئيس ـ بالبريد والا محمد حسن وصلها ؟

بنك مصر



يعتبر بنك مصر السلاح الأول الذى حاربت به مصر الاستعمار منذ ٣٤ عاما واذا كان الجيش المصرى فخورا بأسلحته وبروح جنوده وضباطه المعنوية فان الجيش لفخور كذلك بأن يعتبر بنك مصر سلاحا ماضيا من أسلحة جهاده لأنه وشركاته عمل على تحرير البلاد اقتصاديا ... **والاقتصاد كما قال رجال الثورة هو السياج الذى يحمى الثورات وانه أقوى دعائم الاصلاح الاجتماعى ...** لهذا فقد كان لشركات بنك مصر أثرها الواضح فى صيانة الاستقلال القومى وانها الميادين التى برزت فيها صناعاتنا الوطنية على أيدى آلاف من مواطنينا .

الشركات التى أسسها بنك مصر

مطبعة مصر
شركة مصر للغزل والنسج الرفيع من القطن المصرى
شركة مصر للغزل والنسج
شركة بيع المصنوعات المصرية
شركة مصر لحليج الأقطان
شركة مصر لتصدير الأقطان
شركة مصر لنسج الحرير
شركة مصر للكتان
شركة مصر للتأمين
شركة مصر [illegible]
شركة مصر للطيران
شركة مصر للسياحة
شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت
شركة مصر للمناجم والمحاجر
شركة مصر للملاحة البحرية
شركة مصر لمصايد الأسماك
شركة مصر للمستحضرات الطبية
شركة مصر للتمثيل والسينما
الشركة المصرية لصناعة ودباغة الجلود
الشركة العقارية المصرية
شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح
شركة التعاون المالى التجارية
بنك مصر سوريا لبنان
شركة مصر للحرير الصناعى



المتهم ـ لا .. بالبريد .. وهذه مسألة أخرى .

الرئيس ـ هل القاعدة المتبعة ان رجال القضاء يلجأوا الى رئيس الدولة ؟

المتهم ـ دى تقاليد سبقنى فيها آخرون . وهى انهم يمكنهم الاتصال بالملك اذا تخطتهم الحركة اذا كان سبب الترك حزبيا .

الرئيس ـ هل دى حاجة عرفية أو دستورية .

المتهم ـ اعتقد انه ليس هناك ما يمنع دستوريا ، أن يشكو اى موظف فى الدولة الى رئيس الدولة .

الرئيس ـ بالنسبة للقضاء ده عرف .. هل فيه سوابق ؟

المتهم ـ أذكر أن هناك سوابق كثيرة ، وأن كان لا يحضرنى الاسابقة أو اثنتان. ولا يحضرنى الآن الا ما قام به الأستاذ محمود عبد الرازق ومستشار آخر اسمه حسن جاد . تخطاهما الأستاذ الطويل فى التعيين والترقية من مستشارين بالاستئناف ، الى مستشارين بالنقض فذهبوا الى السراى وقدموا شكواهم الى رئيس الديوان .

الرئيس ـ التخطى ده كان قبلك ؟

المتهم ـ أيوه .. بكثير وده المثل اللى يحضرنى الآن . ولقد تقدموا الى ديوان الملك وقابلوا رئيس الديوان وقدموا له الشكوى . وهذا تقليد معروف ودستورى ولا مطعن فيه .. هذه الواقعة يتناولها سيدى المدعى ، ويقول لكم ان محمد حسن أو ادجار جلاد .. كامل راح له واترجاه علشان يبعت له شكوى .

الرئيس ـ علشان يبعت مذكرة ..

المتهم ـ أيوه مذكرة .

المدعى ـ ما جبناش من عندنا حاجة دى شهادة جلاد ..

المتهم ـ انا ذكرت لحضراتكم اننى قدمت الشكوى بالبريد . وأثناء الحركة القضائية كنت أعلم أن الوزير يعتزم تركى فى الحركة ويبرر ذلك بأسباب غير حقيقية . وكنت موجودا فى زيارة صديق لى فى شارع فؤاد الأول بالاسكندرية . وحين نزلت منصرفا من هـذا المكان مررت فى طريقى بجريدة الجورنال ديجيبت ، وقلت لحضراتكم اننى عملت رئيسا لنيابة الصحافة لمدة سنتين ، وكانت علاقتى برجال الصحافة على أحسن ما يكون . حتى اننى قضيت هذين العامين دون أن أقدم قضية واحدة ضد رجال الصحافة . وهذا ما اتحدى به . قضية واحدة ما قدمتهاش. أحمد حسين يشتم فى الملك .. فتحى رضوان يشتم

فى الملك .. احسان عبد القدوس يشتم فى الملك ، وما حبست صحفيا مش بس ما قدمتش قضية . ولكن ماحبست صحفيا يوما واحدا ولم أقدم قضية واحدة ـ وأتحدى ـ الى محكمة الجنايات ـ لأنها كما تعرفون تعرض على محكمة الجنايات بصفة استثنائية ، سوى قضية واحدة اضطررت فيها أن أحبس صديقا لى هو الأستاذ احسان عبد القدوس ! ماذا كانت تهمته ؟ كانت تهمته أنه نشر فى روزاليوسف ان الدكتور أحمد حسين ـ الذى كان وزيرا للشؤون الاجتماعية وسفير مصر الآن فى أمريكا ـ هو جاسوس للسفير الأمريكى فى مجلس الوزراء . أية تهمة اشد وانكى من هذه التهمة ، التى تنسب الى وزير ورجل فاضل دون أن يقدم الدليل عليها . حبسته ٣ أيام . ولما جاءت المعارضة ، أفرج عنه بمائة جنيه كفالة .. هذه هى الواقعة الوحيدة فى مدى عامين كاملين لم يحبس فيها سوى صحفى واحد . واسألوا من شئتم من رجال الصحافة عن كامل القاويش . وخرجت المصرى فى يوم من الأيام بحديث للمرحوم حسن البنا ، وقيل ان هذا الحديث أخذ منه قبل وفاته . واذا برجال الداخلية يصادرون المصرى ويطلبون الى بوصف كونى رئيسا لنيابة الصحافة ، ان أؤيد هذه المصادرة . فرفضت وذهب مرتضى المراغى يشكو منى الى الاله الذى كان موجودا فى ذلك الوقت ولكنى أبيت أن أتزحزح عن موقفى أكثر من ذلك .

الرئيس ـ علشان كده ياخدك وكيل داخلية ؟

المتهم ـ سأتكلم وسأبين كيف اننى طعنت ، بينما أخدم بلادى وأعانى فى كل وقت . واكثر من ذلك سلوا الأستاذ أبو الخير نجيب ما هى شخصية كامل ، فى الوقت الذى كان يرتجف فيه أكبر رجال الدولة أمام سلطان الملك .

الرئيس ـ كنت تعرف محمد حسن فى الوقت ده ؟

المتهم ـ أنا من بعد سنة ١٩٤٨ كنت أعرفه .

الرئيس ـ كنت مطمئن طبعا لأنك تعرفه ؟

المتهم ـ لأ .. أنا أعمل بما يمليه ضميرى .. لقد نشر الأستاذ أبو الخير نجيب مقالا عنوانه تيجان هاوية ، اخذ يشير فيه الى الملوك الذين هوت تيجانهم لأنهم لم ينزلوا على ارادة الشعب .

نشر هذا المقال فى وقت كان مثل هذا الكلام يعتبر عيبا فى الذات الملكية . فوجدت أنه لا يمكن أن أقدم هذه القضية ، رغم أن التحقيقات كانت قبل أن آتى بمدة طويلة . ثم عرضت على القاضى فأفرج عن

أبو الخير نجيب .. تعرفوا ايه كانت النتيجة .. كانت النتيجة ان هذا القاضى جوزى بتركه فى الترقية .

الرئيس ـ فى عهد مين ؟

المدعى ـ اظن فى عهد ابراهيم عبد الهادى .

المتهم ـ كانت هذه القضية وغيرها من التحقيقات المماثلة ، تعتبر عيبا فى الذات الملكية . ولم يكن يجرؤ اى رئيس نيابة ممن سبقونى أن يحفظها . درست هذه القضايا وامسكت بقلمى . أنا كامل القاويش رئيس نيابة الصحافة وحفظتها جميعا . وجاءنى ابو الخير نجيب فى زيارة لى مندهشا، كيف حفظت ؟! فقلت له اننى رأيت أنها يجب أن تحفظ . فقال لى كلام لا اريد ان اعيده على حضراتكم حتى لا يقول سيدى المدعى اننى مغرور.

وعلمت بعد أن تمت الحركة القضائية التى تركت فيها ، أن من بين من احتجوا على الأستاذ الطويل فى تركى ، الأستاذان محمد عزمى النائب العام ورئيسى فى ذلك الوقت ، والأستاذ حافظ سابق الزميل الفاضل والنائب العام الحالى . فشكرتهما واعتبرت أن لكل منهما فضلا على ، فما كنت لانسى جميلا يسدى الى . وكان ذلك فى يوليو سنة ١٩٥٠ ورايت أن آخذ فرصة حتى أفكر فى مسألة الاستقالة ، وأن أقوم بأجازة لمدة شهرين ..

الرئيس ـ اللى سافرت فيها ؟

المتهم ـ لأ .. دكها لسه جايه .. فقمت بأجازة شهرين ، وطلبت مدها شهر آخر فمنحت الأجازة . وكان هذا فى الوقت اللى موجود فيه عزمى بالاسكندرية مش بيحقق بل بيبهدل فى قضية الأسلحة الفاسدة ! وما كنت أعرف فى هذا الوقت شيئا من ذلك . ولكن تكشفت لى الأمور بعد ذلك . وجاء عزمى الى مصر فى أول نوفمبر . فذهبت لأزوره فى منزله لأنى كنت فى اجازة قبل ذلك . وجاء هو قبل أن تنتهى أجازتى وقعد فى البيت .. كل يوم اعتكاف .. وكل يوم مرض أو تمارض .. وقلت له أنا لايمكن ولا تسمح كرامتى أن أقوم بأى عمل فى هذه الدولة الا اذا رد لى حقى . فقال لى انت محق . وكان عبد الفتاح الطويل قد قرر نقلى من نيابة الصحافة الى نيابة النقض ، وقال لى محمد عزمى بس ابق فوت كده على النيابة بين أيام متباعدة .

أنا فت حضراتكم فى حكاية جلاد .. أنا كانت صلتى كويسة بالصحفيين .. كنت أمر على الجورنال ديجيب . فدخلت وطبيعى دار

حديث فى هذا الموضوع ، وجلاد يكره الشيوعيين ويخشاهم . فاذا كان جلاد قد أرسل مذكرة ، فقد كان رجلا كاملا يفعل ما يفعله الرجل الكامل .

الرئيس ـ كان بيشتغل فى السراى ؟

المتهم ـ علمت بعد ذلك كما اعترف هو ، انه كان بيقدم تقارير للسراى .

الرئيس ـ بصفة سرية ؟

المتهم ـ أيوه ..

الرئيس ـ تأخذ راحة شوية ؟

المتهم ـ لا يافندم .. عايز أتكلم . بقى لى سنين ..

الرئيس ـ خد راحة وبعدين اتكلم .

(رفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة الواحدة والنصف وأعيدت بعد نصف ساعة) .

(استأنف المتهم كامل القاويش مرافعته) ..

المتهم ـ قضاة الثورة .

قلت اننى رجل أحفظ الجميل . وكيف انى ذهبت للأستاذ محمد عزمى لكى اتفق معه على الا أقوم بعمل فى النيابة ، الا بعد أن يرد الى حقى . وقلت ان محمد عزمى كان كلما قام اى اشكال بينه وبين الأستاذ عبد الفتاح الطويل اعتكف فى بيته .. وهو رئيسى ، فاذا مرض كان واجبا على أن أزوره أو استفسر عن صحته . وفى احدى هذه الزيارات دار الكلام حول تركى فى الترقية ، وقلت له اننى علمت من شخص يدعى محمد حسن ان شكواى أمر بتحقيقها .. وفى يوم من أيام شهر ابريل ، بعد قضية الجيش ما اتبهدلت ! بعد اللى اتحفظ ما اتحفظ ، واللى اتقدم من غير تحقيق اتقدم .. استدعانى تليفونيا ، وقال لى ان عبد الفتاح الطويل يدس له ، وانه يريد ان يقدم مذكرة للملك فى هذا الموضوع .

الرئيس ـ كان يعرف انك متصل بالملك ؟

المتهم ـ ما أنا قلت له ان أنا عرفت من محمد حسن .

الرئيس ـ طبعا دار الحديث عن محمد حسن وأفهمته انك صديقه ؟

المتهم ـ أيوه يا أفندم .

الرئيس ـ يعنى مقتنع ان فيه صلة بينك وبين محمد حسن ؟

المتهم ـ أيوه يا فندم قلت له .. ان عبد الفتاح الطويل لم يكن يستطيع ان يقدم

سببا واحدا ، يبرر تركى فى الترقية . وقد قرر الاستاذ حسن يوسف هذا صراحة أمام محكمة الغدر ..

قال لى انه يريد أن يقدم مذكرة للملك ، وانه يخشى أن قدمهابالطريق الرسمى أن تحول للحكومة . فقلت له ان الديوان لا يحول الشكاوى للحكومة الا بعد أن يطلع عليها الملك . فقال انه يريد أن يقدم الشكوى عن طريق محمد حسن . فكلمت محمد حسن وكان ما دار فى خاطرى ، أن يقدمها للديوان وهو نفس ما قاله . فقلت له هذا ، وكان قد أعد مسودة هذه المذكرة التى كان يريد أن يرفعها . ولقد قال لكم انى ماكنت أعرف شيئا عن كامل القاويش .. وقال لى محمد عزمى وأنا فى منزله، انه تعبان وهو له على جميل . فلم أجد غضاضة ، واعترف بأننى رجل غبى .. لم أكن اعرف عن محمد عزمى ما يعرفه عبد الفتاح الطويل ..

عبد الفتاح الطويل يرسل له خطابا رسميا ، ويخشى أن ينكره محمد عزمى ، فيكلفه أن يكتب الخطاب بيده ... وقدمت المذكرة - وانا احتفظ بصورتها - ولولاها لكان محمد عزمى يستمر فى أكاذيبه التى لا تنتهى .

حصل الاتفاق بينى وبين محمد حسن اننا نروح له البيت ، فرفض عزمى وقال نتقابل فى اى مكان ، وليكن محل امام الشيمى . وقد قال لى انه يعرف هذا المكان ويعرف والد امام الشيمى .

وفى هذا اليوم نفسه ...

الرئيس - كان يعرف انكم تعرفوا الشيمى ؟

المتهم - انا قلت له ان محمد حسن بيتردد على محل الشيمى ، فقال ما فيش مانع نتقابل هناك .. قال لكم شبرد وقال انه كان سيقابل محمد حسن فى ركن من الأركان .. أكذوبة من أكاذيب محمد عزمى ..

سأقدم لكم هذا المخلوق على حقيقته عاريا متجردا .. جاء محمد عزمى وحده .. مش كامل جره زى الخروف .. جاء وحده وسلم المذكرة لمحمد حسن وانتهى الأمر عند هذا .

ثم بدا لمحمد عزمى أن يكلم محمد حسن عن مصير المذكرة ، فتقابل معه مرة أخرى وقال له محمد حسن انه سلم المذكرة .. محمد عزمى اللى قال انه بقى خجلان من انه كان موجودا فى هذا المكان ، ليه.. مكتب نظيف ، لا محل دعارة ولا هو خمارة .. مكتب تاجر وليكن تاجر طيور والتجارة عمل شريف ..

يقول انه قعد يوشوشنى ما لا يقل عن ربع ساعة .. ازاى تجيبنى

هنا .. كل هذه الحكاية بيوشوشنى فى حضور محمد حسن فى مكتب لا تتجاوز مساحته ٢٫٥ متر فى ٣ أمتار .. كل هذا هلس .. وهذا الهلس فى مثل هذه الأمور هذر لا يليق .

عين محمد عزمى نائبا عاما فى سبتمبر ١٩٤٩ وكان أمرا معروفا أن الذى رشحه لهذا المنصب ، هو الفريق محمد حيدر ، وكان معروفا — وسلوا من تشاءون — انه كان مرشحا لهذا المنصب فى ذلك الوقت محمد شكرى طلحة وعبد الحميد الوشاحى ومحمد عزمى .. وسئل حسين سرى ، ما الذى جعله يختار محمد عزمى ؟ فقال استحضرت الثلاثة وتكلمت مع كل منهم واخترت أغباهم !

شغل محمد عزمى منصب النائب العام لغاية أبريل ١٩٥١ وكانت جميع القضايا التى حققها ..

الرئيس — ايه علاقة حيدر بعزمى ؟

المتهم — هو قال انه بيعتبره فى حكم والده .

الرئيس — سمعت كلام حسين سرى من مين ؟

المتهم — من ناس كثير .. وكان فيه قضية محمود زكى وقضية القطن ، وهذه القضية البائسة .. قضية الجيش .. وسأقول كلمتين عن القضيتين الأولين .. **حقق قضية محمود زكى وزير التموين** ، محمد على راتب . ثم أحال التحقيق للنيابة وتولاه محمد عزمى ثم ولأول مرة يصدر قرارا بحفظ التحقيق دون أن يعطى الوقائع وصفا قانونيا .. حفظها ادارى .. أسباب الحفظ فى كتاب .. ما عملش كده فى قضية الأسلحة ليه .. يحفظ فى سطر .. لجأ محمود زكى الى القضاء شاكيا من هذا الظلم ، لأن محمد عزمى دمغه بعدم النزاهة وبالسرقة .. لجأ الى مجلس الدولة .. ونظر مجلس الدولة القضية وضم تحقيق النيابة . فماذا قال مجلس الدولة عن محمد عزمى الذى جاء يجرح كامل القاويش ... « ومن حيث انه يخلص مما تقدم ، انه فضلا عما شاب كلا من التحقيقين الادارى والجنائى من عيوب لا يمكن معها الاطمئنان قانونا الى سلامة النتائج التى انتهت اليها ، فان هذه التهم — ادارية كانت أو جنائية — لم تستخلص استخلاصا سائغا من أصول صحيحة فى الأوراق ، بل انتزعت انتزاعا من مقدمات لا تؤدى اليها .. الخ .. » هذه هى شهادة أكبر محكمة فى البلاد ..

ثم جاءت قضية القطن .. القضية التى أساءت الى سمعة مصر الاقتصادية .. من الذى كان شاكيا فيها .. على أمين يحيى ومحمد

فرغلى .. ومحمد فرغلى هذا هو الذى سألت عزمى عن علاقة النسب بينهما فقال طيب ودى مالها .. هذه القضية حققها محمد عزمى ، وأبى الا أن يقدمها للقضاء من أجل خاطر فرغلى . فماذا كان مصيرها .. حكم فيها بالبراءة ابتدائيا واستئنافيا . وتناولت المحكمة تحقيق النيابة العامة بمثل ما تناوله مجلس الدولة .

هذه القضية التى تقول فيها النيابة العامة ان كبار بيوت القطن يغشون القطن .. انظروا .. اية مصيبة على سمعة البلاد .. وتقدم القضية على غير أساس وظلما .. وجاء عهد الثورة فظهر الحق . ما مصير على أمين يحيى ومحمد فرغلى المجنى عليهما فى نظر عزمى .. انهما متهمان أمام محكمة الغدر ، أو امام محكمتكم فى أخطر قضية ، وهى قضية القطن ، والشهود فيها هم المتهمون الذين قدمهم محمد عزمى ..

جاء محمد عزمى يقول ما قاله ، عن زميل فاضل تعتز كل بلد أن يكون فيها مثله .. الأستاذ محمد عبد الله .. ليه ؟ لأن عبد الفتاح الطويل عارف محمد عزمى .. قال يا محمد عبد الله شوف لى رأيك ايه. فوجد أن هناك تحقيقات لا يصح أن تقدم للقضاء .. يعمل ايه مع رجل ان حك مناخيره يقول جاى ويعتكف فى البيت .

أما ثالثة القضايا التى بليت وابتليت معها البلاد بمحمد عزمى فهى قضية الأسلحة .. لست مغرورا يا سيدى المدعى ولكن لو اعطيت الفرصة لقدمت لحضراتكم مستندات ، ايام كانت تدور المهاترات بين عبد الفتاح الطويل ومحمد عزمى .. عبد الفتاح الطويل لم يكن يومامن رجال القضاء ولكنه رجل حزبى سياسى .. قال له ان يعهد بتحقيق هذه القضية لكامل القاويش ، ولو أنها أحيلت على كامل القاويش لكان نصيبها غير هذا النصيب .. عبد الفتاح الطويل قال أنا ما أحبش كامل. ولكن كامل أكفأ محقق فى مصر .

افسد محمد عزمى التحقيق ولم يرع الأمانة .. محمد عزمى لم يكن يوما من رجال النيابة . والتحقيق ـ **يا قضاتى** ـ تمرين ، وهو كانت تنقصه فوق عدم التمرين مسائل كثيرة .

ولقد أمكننى من مناقشة الرئيس أن اتبين أمورا مفزعة ، لا يمكن أن تصدر من رجل من رجال القضاء ، وهى التى أفسدت التحقيق . فاذا جىء لمحكمة الجنايات بتحقيق ابتر ، فالقضاة لا يمكن ان يحكموا الا بما يرضاه ضميرهم ..

وانى أشكر الرئيس اذ سأل محمد عزمى ، لماذا لم يقبض على عباس حليم .. شوفوا الجواب واعذرونى .. والله انا عملت لجنة .. لجنة ليه ؟ .. تفحص الموضوع ده . دانت النائب العام الأمين على هـــذه القضية .. وبعدين شفنا اننا لوحبسناه ، رضا على يفرج عنه .. الله .. قم بواجبك يا رجل القضاء أولا ، وبعد ذلك فليفعل غيرك ما يشاء ، يقول انه أفرج عنه ولكنه وضع الرقابة على تليفونه وبريده وبرقياته .. خلاص .. والمتهم مطلق السراح .. لا يا عزمى انت لم تقبض على عباس حليم لأنك تخشى الملك . لكن محمد عزمى اللى عامل سبع البرمبة يقول، انه أفرج عن عباس حليم لأنه خايف من الملك .. دا محمد عزمى اللى كان بيقاوم الملك لوحده .. ما فيش رجاله فى البلد غيره .. طيب وماقبضتش على حلمى حسين ليه .. قال فى السراى .. دابينه وبين السراى شارع .. لا ياعزمى لا .. انه لا يذكر .. ولا يمكن أن يذكر أن مكتبا بسراى عابدين فى الديوان فتشته النيابة ، مش منزل حلمى حسين المستقل ، اللى بينه وبين السراى شارع . مكتب فى داخل سراى عابدين فتش .. مكتب فتحى عمر السكرتير الخاص لابراهيم عبد الهادى ، أيام أن كان رئيسا للديوان . وذلك فى قضية نسف منزل النحاس ، فذهب محمود منصور الى سراى عابدين ودخلهـــا وفتش مكتب فتحى عمر ، ولكن محمد عزمى لا يفتش منزل حلمى حسين ..

غلب فيه عبد الفتاح الطويل .. يا عزمى لنا عقول .. بتفتش بيته فى المحلة .. ايه بيت المحلة .. بقى دا البيت اللى يحتفظ فيه بمستنداته .. ايه ده ..

وثالثة الأثافى مسألة .. يبلغ محمد عزمى عبد الفتاح الطويل انه عايز جهلان ، فيذهب الطويل الى رئيس الحكومة ويقول : انى أريد أن يحضر جهلان .. يجى جهلان فيعرف ان النائب العمومى عايز يقبض عليه ، فيهرب يروح السراى ودارت المفاوضات ، ومحمد عزمى بيقول هاتوه لى اسكندرية .. ليه يا محقق اذا كنت انت عايزه علشان تفتيش الخزانة .. عايزه اسكندرية ليه .. اى محقق حين يعلم أن جهـــلان موجود فى مصر ولا يأتى الى القاهرة فورا ليفتش الخزانة ويسأل جهلان؟ فاذا وجد انه يتحتم القبض عليه أمر بذلك فورا .. لكن محمد عزمى .. لا .. يقول سفروه وانا أعمل انى ما عرفتش ولم يثبت شىء عن ذلك فى محضر التحقيق ، وهو مرآة كل ما يحدث .. لا يثبت ذلك لأنها عار عليه وهو لا يريد الا أن يكون بطلا زائفا .

وأسوأ من ذلك ، ان محمد عزمى يصدر قرارا بحظر النشر عن هذا

التحقيق فى الصحف . كويس .. قضية خاصة بجيش البلاد وسمعة البلاد وكرامتها .. مالك تلجأ الى وزير العدل .. ومالك تلجأ الى وزير المالية .. ومالك تلجأ الى رئيس الوزراء .. لماذا تقحمهم فى هــذه التحقيقات .. لماذا لا تخطو خطوة الا اذا أخذت منهم اذنا ؟ .. ما هذا ؟ كيف تدخل وتقحم السياسة فى قضايا كهذه ؟ وكما قلت ـ أى كما قال عزمى بلسانه ـ ان هؤلاء الوزراء الوفديين كانوا آلة طيعة فى يد الملك . طيب .. ولية بعد كده تروح وتشركهم فى هذه القضية .. أنا لا أريد أن أطيل على حضراتكم فى هذا الموضوع . ماذا فعلت بعد أن أصدرت هذا الحظر ؟ كان محمد عزمى نفسه ، هو الذى يبوح بأسرار التحقيقات لمحررى الصحف واسألوهم فى ذلك .

ولقد طلبت ضم محضر جلسة محاكمة سرى عامر ، لأن فيه أمورا كثيرة .

الرئيس ـ ايه الأمور دى ؟

المتهم ـ موجودة فى المحضر .

الرئيس ـ دخلها ايه فى قضيتك ؟

المتهم ـ اتكلم عنى .. والمسألة الأخيرة فى هذا التحقيق ، هو عدم استقلاله بالتحقيق .. انت النائب العام صاحب الاستقلال المطلق .. مالك تلجأ الى وزير العدل والمالية ورئيس الوزراء .. لم تقحمهم فى هذه التحقيقات .. لماذا لا تخطو خطوة الا باذن منهم .. ما للقضاء والسياسة .. هؤلاء الوزراء قال عزمى انهم كانوا أداة طيعة فى يد الملك .. طيب وتدخلهم ليه .

الرئيس ـ ندخل فى الوقائع .

المتهم ـ أنا يهمنى أن أبين هل أنا الكاذب ، أم محمد عزمى . بالنسبة للشق الأول من الادعاءات .. قلت ان محمد عزمى اختصاصى فى البيانات فى الصحف . قبل قيام حركة الجيش دخل محمد عزمى وعبد الفتــاح الطويل فى مهاترات صحفية حول التحقيق ، فلا يمكن أن تجدوا لمحمد عزمى اى كلام يدل على تدخلى من قريب أو بعيد فى هذه القضية .. قامت حركتكم فى ٢٣ يوليو وظهر محمد عزمى يريد أن يثبت انه البطل المغوار فأخذ ينشر فى الصحف عن التدخل فى قضية الجيش ، فهل ذكر أن كامل القاويش تدخل لديه فى اى وجه من وجوه القضية ، فى حين اخذ يقول : ان العقبات أقيمت فى وجهه ولكنه لم يذكر شيئا عن كامل القاويش .

قامت حركة الجيش ولبس محمد عزمى جلد الأسد . وفى صـباح

٢٧ يوليو أى بعد أن استوثق ان الملك طلع ، هرول الى رجال الثورة ، واخذ يقبل هذا ويعانق ذاك ! ويقول لهم انى كنت ضحية الملك ! ولكن رجال الثورة الأذكياء أبوا أن يصدقوا شيئا من هذا .. طلب أن يعاد الى منصبه . لأن الملك هو الذى أخرجه . وذهب لمقابلة على ماهر يطلب .. ولكن رجال الثورة كانوا اذكى من ان ينطلى عليهم ذلك . فرفضوا كل شىء وظل محمد عزمى لا يذكر شيئا عن كامل القاويش .

حتى جاء يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٥٢ بعد الحركة بحوالى شهر ، وطلعت جريدة الأهرام بذلك التقرير الذى قدمه محمد عزمى للملك . ـ اسقط فى يد محمد عزمى ـ واذا بجلد الأسد ينزع عنه . فاذا به شيخ الكذابين المنافقين فى مصر .. خرجت جريدة الأهرام بصورة زنكوغرافية للتقرير بامضاء محمد عزمى .. يقول محمد عزمى للملك « عند ورود اسم رجال الحاشية ، رأيت أخذ رأى الحكومة فاتصلت بسراج الدين . وحدث أن تمكنت من الاتصال بوزير العدل ، فأبدى امتعاضا شديدا ، ثم أردف ذلك بأن أمرنى بكتابة تقرير بصيغة معينة » .. ويقول « ان الوزير اشر على التقرير بأنه يجب الا يقف فى سبيل التحقيق أى اعتبار للأشخاص الذين يتناولهم التحقيق » . يعنى يا الهى يا سيدى والله العظيم مش أنا ..

ويقول أيضا .. « وعمد عبد الفتاح الطويل الى أساليب .. رأى انها تساعد فى الايقاع بى . فأوعز الى بتفتيش منزل حلمى حسين فى المحلة ، مع أنى لم أكن افكر فى هذا ، بل ولم أكن أعلم أن لحلمى بك منزلا فى المحلة » .

ثم يقول .. « عبد الفتاح الطويل هو الذى أوعز الى بتفتيش منزل انطون بوللى » .. ويقول .. « عبد الفتاح الطويل لامنى على عدم تفتيش خزانة أدمون جهلان بك ، مع انه كان يجب فتحها أو كسرها . واعتبرنى مسئولا عن الدوشة اللى حصلت ! وقلت له ان سراج الدين قال لى اترك الخزانة حتى يعود جهلان ، ولكن عبد الفتاح الطويل قال دا كلام فاضى » .

وجاء فى وثيقة النائب العام الأسبق الى الملك السابق أنه كان يريد تقديم القضية الى المجلس العسكرى ، وان عبد الفتاح الطويل كان يبغى ان تحصل المحاكمة امام المحاكم العادية ولكنه تظاهر بموافقة محمد عزمى ، ليكتب مذكرة لاخراج حيدر من القصر .

الرئيس ـ هو بيقول انك انت اللى كاتبها ؟

المتهم ــ جاى .. جاى .. تجدون أن عزمى يستغفر ويتوب الى مولاه . عزمى .. عزمى هو الذى يريد تقديم القضية الى المجلس العسكرى .. ليه ماكانش عايز يقدمها للمحاكم العادية .. محمد عزمى يقول ان عبدالفتاح الطويل طلب منه تقريرو ناواه، وان الوزير اخذ يلاحقنى فقبلت التحدى . والتحقيق انتهى ــ والحمد لله ــ ببراءة رجال الحاشية . ويقول عزمى : ان الطويل أوعز الى المصرى لمهاجمته فى مقال نشرته فى ٢ ابريل ، وطالبت بنشر قرار الحفظ مشفوعا ببيان المتهم وأسباب الحفظ ، وباتخاذ اجراءات ضد البوليس السياسى ، واظهرته بمظهر المتستر على الحقيقة ، فى تحقيق مقتل الشيخ حسن البنا . وجاء بالوثيقة: أن الاستاذ عبدالسلام الشاذلى وفوزى البرادى قدما سؤلا عن تصرفات البوليس السياسى ــ ولا سيما فى قضية قنابل ٦ مايو ــ وان ابراهيم طلعت قدم استجوابا لوزير العدل عن تحقيقات الجيش مع ان الجميع يعرفون الصلة بين هذا النائب وبين الوزير ، فقد تمرن فى مكتبه . كذلك ان الوزير عمد الى سحب سيارات رجال النيابة .. انت ياعزمى فى عنقك الدماء التى أريقت وسمعة البلاد التى أهدرت .

(ثم رفعت الجلسة عند الساعة الثالثة والنصف على أن تعود للانعقاد فى الرابعة والنصف مساء) .

(وأعيد عقد الجلسة فى الساعة الرابعة والنصف مساء)

المتهم ــ قضاة الثورة .

وقفت عند التقرير الذى كشف محمد عزمى على حقيقته . وكان نشره صاعقة على محمد عزمى . فأغمى عليه من هول الصدمة .. محمد عزمى الذى لا يرى بيانا فى الصحف الا ويسارع للرد عليه .. وكان عليه أن يرد على مثل هذا التقرير ، ولكنه انتظر حتى يوم ٢٠ سبتمبر ليفكر فيما يقول .

الرئيس ــ من اتصالك به فهمت انه صديق لحيدر .. فلماذا لجأ لمحمد حسن ولم يلجأ لحيدر ؟

المتهم ــ حيدر فى هذا الوقت كان خارج وظيفته ، بناء على تقرير المتهم الذى زعم أن عبد الفتاح الطويل أوعز اليه بتقديمه .

الرئيس ــ لو انه راح لحيدر وقال له على الحكاية دى ، ما كانش حيدر يرحب بيه ؟

المتهم ــ لا يمكن أن يطمئن واحد منهما الى الآخر .

الرئيس ــ هل محمد حسن كان مطمئنا لعزمى .

المتهم ـ دى كانت صلة بس ولم يكن يعرفه .. خرج عزمى من يوم ٢٢ سبتمبر على الناس ، بعد أن سأله مندوب الجمهور المصرى عن هذا التقرير فقال : ان فيه فقرات دست عليه أو انه مزور ، وذكر فى أهرام يوم ٢٣ سبتمبر بناء على طلب مندوب الصحيفة ، أن التقرير لم يكن سوى صفحة واحدة والأهرام بيقول ١٠ صفحات .. والذى يهمنى هو:هل استطاع حتى ذلك الحين ، ان يقول أن كامل تدخل بأى صورة لكى يحفظ قضية الجيش .. وبعدين رجع وعمل بيان فى الصحف وقال انه فرخ من ٤ صفحات .. كل هذا لكى يتنصل من القاذورات الموجودة فى هـذا التقرير .. أنا يعنى أضفت من عندى عبارات لهذا التقرير .. ثم تعال يا عزمى وانت تنشر التهم يمينا وشمالا .. لماذا أضيف عليك غير ما أمليتنى .. أنا مرءوسك الذى أرتجى صوتك فى مجلس القضاء الأعلى لانصافى فى الحركة المقبلة .. لماذا أزور عليك . لقد اعترف أمام حضراتكم بأنه لم يكن له اى اتصال من قريب أو من بعيد بقضية الجيش ، فمن أين جاءتنى هذه المعلومات التى فى التقرير . ثم أن هذه الوقائع وقعت بينك وبين وزراء فى خلوة .. فمن أين لى أن أعلم شيئا عنها .. ولكن عزمى لا يتورع أن يقول أى شىء .. اننى لو أردت اضافة شىء الى هذا التقرير لما استطعت لأنى كما قلت لم يكن لى أى علاقة بالقضية .. ثم قال انه وقع التقرير دون أن يقراه . هـل تكلم مجانين .. انت يا عزمى تقدم تقريرا الى مولاك دون أن تقرأ ما فيه، دون أن تقراه حرفا حرفا لا كلمة كلمة ؟!

الرئيس ـ كنت موافق على الكلام اللى فى التقرير ده ؟

المتهم ـ لا أعرف شيئا .

الرئيس ـ فيه اتجاه انه عايز يرضى الملك ؟

المتهم ـ هو أملانى التقرير .. وهذا رئيسى وقام بجميل لى ، ولا يمـكن أن ارفض له طلبا .

الرئيس ـ انت علقت على التقرير ده دلوقت ..

المتهم ـ أنا عرفت المعلومات دى بعد ما كال للطويل اللطمات .

الرئيس ـ هل جرت العادة أن تقدم تقارير زى دى مـن رجال القضـاء للسراى ؟

المتهم ـ فيه .

الرئيس ـ هل ذلك قانونى ؟

المتهم ـ من الوجهة الدستورية لا غبار على ذلك اذا طلب رسميا .

الرئيس ـ هل له أن يقدم شيئا من نفسه ؟

المتهم ـ والله جايز أنا لا اعرف يقينا .

الرئيس ـ مثل دا يتمشى مع الصالح العام ؟

المتهم ـ اذا كان النائب العام يرى أن لا ملجأ له الا ذلك ، فلا مطعن عليه واجراؤه سليم من الناحية الدستورية ..

عبد الفتاح الطويل رجل خفيف الظل .. ولقد رد على كلام عزمى فقال : ان كلام عزمى لا يعدو أن يكون دفاعا كدفاع كل متهم فى أية قضية سياسية من ان القاويش دسها عليهم فليس دفاع النائب العام الاترديدا لما قراه من دفاع المتهمين فى القضايا السياسية ..

ثم لم يكتف عزمى فى أقواله أمام حضراتكم بكل هذا الذى قال ، فقال أمس انني أنا الذى طلبت منه أن يقدم هذا التقرير .. ليه انت تقول ان عبد الفتاح الطويل بعد حكاية حيدر ارتمى فى أحضان الملك وما فضلش غير عزمى .. طيب الملك بيطلب تقرير عبد الفتاح الطويل ليه .. قال انى انا قلت له أن الملك عايز التقرير فى خلال يومين ، فى الوقت الذى ينسى فيه عزمى ما قاله من أن عبد الفتاح الطويل كان مرتميا فى أحضان الملك .

وفضل محمد عزمى ساكت لغاية ١١ سبتمبر لما راح المجلس العسكرى فى قضية سرى عامر ، فقال ان كامل طلب منه حفظ قضية الجيش كلها. وجه امبارح وروى رواية .. قال انا قلت له أن الملك عايز تقدم القضية للمحاكمة العسكرية علشان يسندك . انا الرجل الذى يعرف تقاليد القضاء . أنا الذى يتحدث عنى احد المستشارين فيقول : اننى المثل الأعلى لرجال النيابة .. دا أنا لو راجل جاى من الغيط مش رجل النيابة الذى عاش فى القضاء ٢٥ عاما آجى أقول لك احفظ قضية الجيش كلها. كلها .. ازاى .. رجل قضاء يطلب من محقق هذا الطلب . ان هذه القضية ليست قضية واحدة . انما عدة قضايا .. أقوم انا أجيلك من عرض الطريق ، وانا ماليش صلة بها ، أقول لك الملك بيقول لك احفظ القضية كلها ! وأنا اللى جاى أقولك فى الحركة اللى جايه ، قف بجانبى فى مجلس القضاء ، أقوم أكشف نفسى بالشكل ده .. أنا الذى كنت مغلوبا على أمرى فى ذلك الوقت ، لا أملك أن أصل الى حقى ، أقوم أجيلك ياعزمى أقول لك هذا الكلام . أنا رئيس الديوان ؟ .. أنا مين ؟ ..

الرئيس ـ انت كان يهمك أن الطويل ينزاح من الوزارة ؟

المتهم ـ أنا لم يكن يهمنى ذلك ، لأن محمد حسن قال لى أن الملك أمر بتحقيق مسألتى .

الرئيس ــ افرض حصل تحقيق واخذت حقك والراجل وزير ..

المتهم ــ سيأتى الرد فى الوقت المناسب . مندوب حضرة صاحب الجلالة .. كامل القاويش .. كامل مندوب الملك جاى يشكى لك انهم اخـذوا سيارته .. مندوب الملك مش قادر يحتفظ بسيارة ، والحكومة ملزمة بها فجاى يشتكى لك .. لكن محمد عزمى كما قلت يكذب .

انت يا عزمى قلت ان كامل قال لى ، ان محمد عبد الله دا منـدوب السراى فى النيابة ، وكامل تبقى صفته ايه .. أنا اللى بتقول على انى مندوب الملك .

الرئيس ــ ويمنع ايه أن يكون فيه بدل المندوب عشرة ؟

المتهم ــ ما كانش راخر مشترك فى التحقيق .

الرئيس ــ يعنى انت كنت بعيد كل البعد ؟

المتهم ــ جدا ..

الرئيس ــ يعنى محمد عبد الله اللى كان متصل ، وكلما يكتر المندوبين يبقى فى مصلحتهم .

المتهم ــ لا ياافندم . ان عزمى يطلب منكم أن تصدقوه . انى اتكلمت معاه كل الكلام ده دون أن أذكر له المصدر..بقى ده معقول ؟ دا أنا رجل مرءوس لك . ولكن لا تستبعدوا على محمد عزمى شيئا اطلاقا .

ابلغ من هذا فى التدليل على عدم صدق كلام عزمى فى هذا الموضوع ، انه قال ان النحاس وسراج الدين والطويل ، كانوا مرتمين فى أحضان الملك . بل قلت يا عزمى ان النحـاس وسراج الدين قالوا انت عايزنا ننطرد .. وزارة أعضاؤها فى يد الملك ، فهل يكون فى حاجة الى رسول خاص .. رئيس الوزارة تحت أمرك .. وسراج الدين والطويل ..

الرئيس ــ ما لمستش الحكاية دى من محمد حسن ؟

المتهم ــ كان مفهوم ان كل الوزارات خاضعة للملك .

الرئيس ــ ووزارة الأغلبية ؟

المتهم ــ كذلك .. كنت افهم انى أطلب منه يحفظ قضايا رجال الحاشية ، ولكنه هو نفسه قد حفظها ، فيقول انى انا قلت له يحفظ القضية كلها.. والملكما شأنه بباقى المتهمين فى هذه القضية .. ثم يا عزمى اذا كنت صادقا ، أما كنت تشير الى شىء من ذلك فى هذا التقرير السرى الذى لن يطلع عليه احد .. ما تجيش فى التقرير بتاعك كلمة عن أن كامل عمل

كيت قال لى كيت .. اظن لو كان عزمى صادقا ولن يكون فى يوم من الأيام صادقا .

الرئيس ـ التقرير باين أن كله نكاية فى الطويل ، يعنى العملية كلها توصل لخلع الطويل ؟

المتهم ـ لسه جاى .. قال لكم محمد عزمى انه كان يعتقد أن الطويل يدس له عند الملك ..

الرئيس ـ فى الوقت نفسه انت كنت بتعتقد أن الطويل عايزك تستقيل ، وعايز يشيلك من منصبك . اذن فموقفك زى موقف النائب العام من الناحية دى ..

المتهم ـ أنا سأفصل لحضراتكم ايه شعورى بالنسبة للوظيفة . وأنا ما كان يهمنى اطلاقا أن أبقى فى الوظيفة .

الرئيس ـ الوزير أوعز الى الجرائد علشان تستقيل وانه خصم لك فلذا شعورك من ناحية الوزير ما فيش ود .

المتهم ـ ما فيش ود .

الرئيس ـ المظلوم شعوره ايه من ناحية الظالم . باقى عليه والا غير باقى عليه ؟

المتهم ـ ما يهمنيش .

الرئيس ـ عزمى كان يهمه ؟

المتهم ـ عزمى مجلس الوزراء مجتمع علشان يشيله .

الرئيس ـ يعنى الطويل لو مشى يرتاح عزمى ؟

المتهم ـ عزمى كان يهمه انه يشرح هذه الدسائس .

الرئيس ـ يعنى انت وعزمى كان يهمك ان الوزير يمشى .

المتهم ـ فرق كبير بينى وبين عزمى . فهذه الوقائع لم أكن أعرف عنها شيئا . وكنت فى مركز المرءوس بالنسبة للرئيس .

الرئيس ـ يعنى كان صدرك موغر ضد الطويل ؟

المتهم ـ كنت زعلان منه .

الرئيس ـ يعنى تزعل يومين وترجع تصالحه ؟

المتهم ـ لا يافندم .

الرئيس ـ انت ليه مش عايز تعترف ان الاجراءات التى عملها ضدك توغر صدرك منه والا لأ .. ليه ؟

المتهم ـ طبيعى توغر صدرى منه ..

الرئيس ـ طيب اتفضل .

المتهم ـ طيب يا عزمى دا أنا مندوب الملك .. ليه لم تصحبنى معك وانت رايح السراى ؟

الرئيس ـ هو راح قبل المذكرة ؟

المتهم ـ راح فى ٣ ـ ٤ ـ ١٩٥١ .

الرئيس ـ وانت قابلته امتى وهو مريض ؟

المتهم ـ فى نوفمبر ويناير وفبراير .. أنا كنت ازوره لأنه كان دايما يمرض وينفى انه شافنى من ١٥ يناير .

الرئيس ـ كنت بتطلع له فى أودة النوم ؟

المتهم ـ مش أنا بس .. كثير .. والصحفيين .

الرئيس ـ تتذكر حد لقيته هناك وقمت معاه ؟

المتهم ـ ما أذكرش . وانا اسمى ليس من بين أسماء من توجهوا معه الى السراى .

الرئيس ـ هو اللى اختارهم ؟

المتهم ـ ايوه .. كان معاه أبو شنيف وعبد العزيز حلمى وكبار رجال النيابة ، وانا كنت من كبار رجال النيابة .

الرئيس ـ يمكن خاف لو اخذك معاه يزعل الوزير ..

المتهم ـ طيب ما وقف جنبى بالحق مع حافظ سابق ..

الرئيس ـ عايز يصلح علاقته بالوزير فما خدش الراجل اللى الوزير زعلان منه ده ..

المتهم ـ أول يوم قال عزمى فيه انى تدخلت لحفظ قضايا الجيش ، كان أمام المجلس العسكرى فى قضية سرى عامر . وأظن أنا قلت قرائن كثيرة ، تدل على كذب محمد عزمى . وقد طلب من حضراتكم أن تأمروا بضم التحقيق الذى أجرى عن تلك الشكوى .. لماذا طلبت ؟ لأجعل محمد عزمى يرد على نفسه بنفسه .. هذا التحقيق بنى على تقرير كتبه محمد عزمى عندما عرض عليه فى مجلس القضاء الأعلى قال فيه : ان القاويش كانت أخلاقه كريمة .

الرئيس ـ من الذى أجرى التحقيق ؟

المتهم ـ مدير ادارة النيابات .

الرئيس ـ راجل كويس ؟

المتهم ـ من احسن رجال النيابة ؟

الرئيس ــ تعتقد فى صدقه ؟

المتهم ــ أيوه ..

الرئيس ــ القضايا كانت حفظت وأعلن ذلك .

المتهم ــ حفظها ولم يعلن ذلك .

الرئيس ــ يمكن خاف يعلن انك تدخلت لديه ، علشان لا يقال انه حفظ قضايا رجال الحاشية بناء على تدخلك .. دى أول حاجة تتبادر الى الذهن .. يعنى الناس مش حتقول انه لم يجد أدلة عليهم ، وحتفتكر انه حفظ القضايا نتيجة كلام كامل القاويش . فهو حفظ هذا السر علشان الناس ما تقولش كده .. أعتقد هذا .. أنا لو فى محله أعمل كده .

المتهم ــ هو قال ان كامل طلب منى حفظ قضية الجيش كلها ..

الرئيس ــ سيان .. ما تفرقش ، هو من مصلحته انه ما يعلنش .

المتهم ــ وفين المصلحة ؟

عضو اليسار ــ نشر التقرير ..

المتهم ــ أيوه .. نشر التقرير أنا جاى .. اعتقد ان فى نشر هذا التقرير الذى لا يعرف أمره الا أشخاص معدودون ، وعزمى يريد دليلا وخاصة فى هذه الفرصة ليعيد لنفسه بطولة أو بعض البطولة .. كامل القاويش يعلم عن هذا . وانا قلت ان كامل القاويش هو اللى جرجرنى لمحمد حسن . اذن فلا أقل من أن كامل القاويش طلب منى حفظ جميع قضايا الجيش وهو ذكى ..

الرئيس ــ بالعكس ..

المتهم ــ هو فى هذا المجال ذكى .. وسيأتى لحضراتكم كيف حفظت قضايا الحاشية .. قال حرام .. ولم يبق لى من أقوال عزمى الا كلمة .. كلمة لم يقلها لأنه يعلم ما سأواجهه به فيها . هذه المسألة أشار اليهافى التحقيق اشارة عابرة .. بيقول كامل أنعم عليه برتبة البكوية .. ليه .. هو يعلم .. وكيف كان الطريق .. هو يعلم .. انما عايز يقول انه أنعم عليه بالبكوية مكافأة على التدخل ..

الرئيس ــ بينه وبينك ثار ؟

المتهم ــ العبارة دى فى غاية الابداع ..

الرئيس ــ اشمعنى اختارك انت وكان بيدافع عنك ؟

المتهم ــ بعد التقرير ..

الرئيس ـ انت اللى نشرته ؟
المتهم ـ اسألوا الصحافة ..
الرئيس ـ باسألك انت ..
المتهم ـ ليس لى يد فى ذلك .. رتبة البكوية ..
الرئيس ـ بيدفعوا لها فلوس .
المتهم ـ دول ذوى العقول الصغيرة .
الرئيس ـ انما لما تيجى بلاش يبقى كويس .
المتهم ـ فى مايو سنة ١٩٥٠ طلب الاستاذ فؤاد سراج الدين من السراى الانعام على برتبة البكوية .. لماذا .. كان وزيرا للداخلية وكان وزيرا للعدل بالنيابة عن عبد الفتاح الطويل وكان يعلم الخدمات التى اديتها ضد الشيوعيين .
الرئيس ـ كان يعرف منين .. من الصحافة ؟
المتهم ـ لا يا فندم .. دا وزير داخلية ..
الرئيس ـ كان محصول عملك فى ثلاثة شهور وافر ؟
المتهم ـ وافر جدا .. من سبتمبر ١٩٤٨ الى يونية ١٩٥٠ .
الرئيس ـ تفتكر البكوية كانت بتعطى للناس اللى بيعملوا مجهود فى البلد دى ؟
المتهم ـ لا ..
الرئيس ـ اشمعنى انت اللى اختاروك ؟
المتهم ـ مرة صح .
الرئيس ـ سراج الدين قعد كام يوم وزير عدل بالنيابة ؟
المتهم ـ ييجى شهرين وكان عبد الفتاح الطويل مريض .
الرئيس ـ يعنى أنا لما أكون منتدب بدل وزير ... وباسمع على واحد ، أقوم أنتهز الفرصة وأرقيه استثنائى .. يعنى سراج الدين اللى طلبها .
المتهم ـ أيوه ..

(وهنا كانت الساعة قد بلغت السادسة مساء . فرفعت الجلسة على أن تعود للانعقاد فى الساعة الثامنة والنصف مساء) .

(وفى الساعة الثامنة والنصف بدأت الجلسة الثالثة)

المتهم ـ أنا اضطريت الى الاطالة .. آسف .

الرئيس ــ لا متخافش .. واخدين على الشقا .

المتهم ــ أن ما قاله محمد عزمى من أنه لم يرنى من ١٥ يناير غير صحيح . كيف حفظت قضايا الحاشية ؟ النائب العام المكلف بصيانة الحريات والدماء والأموال ، لا يرى انه يستطيع أن يتصرف فى هذا ويقول صراحة: انه لا يستطيع الانكار ! يقول انه ذهب الى مصطفى النحاس وتحدث معه فى هذا الشأن ، واتفق معه على الصيغة الخاصة بالحفظ .. انت يا عزمى فى قضية تافهة ضعت الدماء اللى فيها ، حفظتها فى أسباب فى مجلد وهى قضية محمود زكى .. هذه هى الأسباب التى يستريح اليها ضمير القاضى وضمير الرقباء على هذا القاضى .. الشعب .. الشعب الذى يريد أن يحس بأن العدالة تسير فى مجراها الطبيعى . ولكن محمد عزمى عمل ايه ؟ كلمة واحدة على كل قضية من قضايا رجال الحاشية .. «حيث انه تبين من الاطلاع على الأوراق انها لا تصلح موضوعا لمحاكمة جنائية تحفظ الأوراق » مع ايه دى .. هل انت راجل قضاء .. اننى أمسك نفسى عن عبارة أريد قولها .. انه يوم لم تشرق فيه شمس .. هذا اليوم الذى ضم الى النيابة مثل هذا الرجل .

عزمى النائب العام .. يحفظ القضية بهذه الأسباب السرية ... وتستدعى النيابة مندوبى الصحف . ويصرح عبد الحميد لطفى وصدقى البشبيشى بأنه تم التصرف بالحفظ ، فى هذه الصفقات الخاصة بالطائرات والسيارات والبحرية .. النيابة العامة تستدعى مندوبى الصحف لتنشر عليهم هذا الحفظ .

ويقول عزمى ــ وما أكثر ما قال ــ . يقول انه حفظ التحقيق بالنسبة لهذه الوقائع . لأن الملك شريك لجهلان فيها .. أنا أسلم بأنك لا تستطيع أن تقدم الملك ولكن ماذا فعلت فى جهلان .. لماذا لم تقدمه ؟ .. خايف أحسن تنكشف الحكاية ؟ .. طيب ما تنكشف .. وانت مالك .. أخرج من وظيفتك واعلن على الناس انك قمت بواجبك .. انتم تعرفون لماذا لم يقدم جهلان . ويتفاوض مع النحاس ويتفق معه على صيغة هذا البيان وينشر فى ٢٨ مارس ، أى أن قرار الحفظ صدر يوم ٢٧ مارس لأن المصرى يصدر به فى الصباح . وبعدها بثلاثة أيام خرج النحاس على الناس ببيان يستند فيه الى قرار عزمى ويقول .. لمناسبة تصرف النيابة فى الجزء الباقى من تحقيقات الجيش أدلى بتصريح قال فيه .. لقد ظلت المعارضة تستغل هذه التحقيقات أسوأ استغلال ، وقد حرصنا على أن نتجنب الخوض معها فى هذا الشأن لأننا آثرنا أن نترك الأمر فى أيدى السلطة الأمينة على التحقيق ، تتصرف فيها بوحى من ضميرها ، وقد

تمكنت النيابة من اداء واجبها على الوجه الأكمل . وباشرت التحقيق فى حرية واطمئنان . وقد انتهت النيابة الى رأى حاسم ، يتبين منه موقف الأبرياء الذين قصد التشويه بهم ، والبعض لم يقدر ما تركه ذلك من اثر فى نفس أكبر مقام فى البلاد ، فليس أدعى للمرارة من أن يتعرض المخلصون الأوفياء للحملة عليهم بغير حق . ومما يدعو للغبطة والسرور ، ان يتفضل جلالة الملك فيعطف على من أسىء الى سمعتهم بانعامات ، كانت خير بلسم لجراحهم ! رعى الله المليك المحبوب .

الرئيس ــ ايه رايك فى تصريح النحاس ده ؟

المتهم ــ تصريح لا يصح أن يصدر ، لأنه تعريض بمسائل قضائية لا يصح التعريض بها .

الرئيس ــ ايه غرضه من كده ؟

المتهم ــ علشان مصلحة الملك .

الرئيس ــ راجل .. الشعب اللى جايبه يهمه ايه من الملك ؟

المتهم ــ أشير فى اكثر من موقف انه يخضع للملك .

الرئيس ــ انت مؤمن ان الناس دول كانوا بيعملوا لصالح الملك ؟

المتهم ــ مؤمن .. وكل وزارة كانت بتعمل لصالح الملك .

الرئيس ــ يعنى النحاس غش الشعب ؟

المتهم ــ لا شك فى ذلك .. ما شأن النحاس وقرار قضائى .

الرئيس ــ زعيم الأغلبية بيغش الشعب .. هل تصل به الدرجة الى ذلك ؟

المتهم ــ لا شك فى ذلك .

الرئيس ــ تعتقد أن النحاس مسئول عن حفظ تحقيقات رجال الحاشية ؟

المتهم ــ اعتقد هذا .

الرئيس ــ الثمن اللى تقاضاه النحاس ايه ؟

المتهم ــ البقاء فى الحكم .

الرئيس ــ يعنى غش الشعب علشان يستمر فى الحكم ؟

المتهم ــ لا شك فى هذا . أما الثمن الذى تقاضاه عزمى فى مقابل الحفظ ، فان عزمى يريد أن يبقى فى منصبه لا من أجل تحقيق الجيش .

الرئيس ــ هو رجل معذور اذا كان بيسعى انه يستمر فى منصبه .. اذا كان زعيم الأغلبية يغش الشعب علشان يستمر فى منصبه ، يبقى تعذر الرجل الضعيف .. والا ما تديلوش عذر ؟

المتهم ــ رجل قضاء لا أعطيه عذرا .

الرئيس ــ والنحاس كزعيم للاغلبية ؟

المتهم ــ أنا أتكلم عن القضاء .

الرئيس ــ وانت كرجل قضاء ؟

المتهم ــ الرجل السياسى والسياسة قاتلها الله مفسدة .

الرئيس ــ تصريح النحاس كان فى المصلحة العامة ؟

المتهم ــ ضد المصلحة بلا شك .

الرئيس ــ والرجل السياسى بيعمل للمصلحة والا ضدها ؟

المتهم ــ البقاء فى الحكم أهم . وأذاعت رياسة مجلس الوزراء بيانا تكذب فيه ما نشرته الصحف ، من أن محمد عزمى سيحال الى المعاش أو سينقل رئيسا لاحدى محاكم الاستئناف .. البيان ده منشور لطمأنة عزمى .

الرئيس ــ ما كانوا يطمنوه فى السر

المتهم ــ آهم نشروه .

الرئيس ــ سجل اسمه بعد كده ؟

المتهم ــ التاريخ مهم جدا .. سجل اسمه ثانى يوم .

الرئيس ــ ما يمكن نشر البيان ده علشان يبرروا ذهابه لتسجيل اسمه .

المتهم ــ دا نشر فى الصحف أن عزمى سيحال الى المعاش . وزعل عزمى ، فنشروا هذا البيان . والثمن اللى كان بيرتجيه عزمى هو رتبة الباشوية. كنا داخلين على مايوفى عيد الجلوس .. عايزالبشوية ولست أتجنى عليه ، ولكنى أقدمه من أقوال عبد الفتاح الطويل فى محضر جلسة محاكمة حسين سرى عامر .. بيتكلم عن التحقيقات وكيف كان عزمى يتأخر عن انجازها . فقال : ولما انتهت المدة التى منحت لى لكى أجيب فى البرلمان ، واستدعيت النائب العام وسألته عن أسباب عدم الانتهاء من التحقيق . فقال فى انفعال أمام مدير القضايا ومدير التفتيش ووكيل الوزارة ، انه يهان كل يوم فلم اقبل ذلك ، ولا أن يبرح الغرفة حتى يخبرنى عن الذى أهانه فقال .. لا انت ولا الحكومة ، ولكن غيركم .. وغادر عبد الفتاح الطويل الغرفة وغادر القاهرة . فأرسل فى أثره مدير ادارة النيابات ومعه مذكرة مكتوبة أطلع الطويل عليها ، فاذا به يفسر الاهانة التى وقعت عليه بأن الطويل سعى فى الانعام على رئيس النقد بالباشوية دونه . فوضع المذكرة فى حافظته ، وقال لمدير النيابات انه

يشفق على النائب العام الذى يحقق مع رجال الحاشية ، ويطلب الانعام فلا شك ان فيه شذوذا .

الرئيس ـ دا قبل الحفظ والا بعده ؟

المتهم ـ دا قبل الحفظ .. ويقول الطويل : واننى لن اعامله بما أعامل به شخصا طبيعيا .. مرة اخرى اريد ان أتمم الصورة .. كانت وظيفة النائب العام مرتبها ١٥٠٠ جنيه ووظيفة رئيس القضايا مرتبها ١٦٠٠ جنيه . فجه محمد عزمى للوزير ، ولن اقول كلاما من عندى وانما سأتلو كلام الطويل اذ يقول فى شهادته .. أما اسباب ما وصلت اليه العلاقة بينى وبين عزمى فأمران . الأول موضوع المرتب وساويته برئيس اقلام القضايا ، الأمر الثانى موضوع الهيئة التى تقدم اليها قضية الجيش .. ويقول الطويل ان عزمى أخذ يسعى لدى نواب البرلمان .. فى اللجنة المالية أو التشريعية بأن يطلبوا عند نظر القانون رفع مرتبه الى ١٨٠٠ جنيه لكى يتساوى مع رئيس النقض .. يذهب فى الخفاء وبطريقة تمرغ كرامة القضاء فى الوحل الى النواب ! ويقول الطويل .. وقد قال لى وكيل مجلس النواب جميل سراج الدين ، ان النائب العام بذلك ، قد أخذ بشرف المنصب .

الرئيس ـ كان لجميل نفوذ اكثر من غيره ؟

المتهم ـ قطعا ..

الرئيس ـ كان سنه قد ايه ؟

المتهم ـ ما اعرفش .

الرئيس ـ تعتقد أن جميل كان يستحق المنصب ده ؟

المتهم ـ أنا رجل قضاء ولا أعرفه ، فلا أقطع بشىء فى ذلك . ويقول الطويل انه اتصل فى هذا الشأن برئيس مجلس القضاء الأعلى وبرئيس الحكومة .

الرئيس ـ سعى النائب العام ربما كان يأتى بنتيجة ؟

المتهم ـ وأتى فعلا ..

الرئيس ـ نواب الأمة يعنى ما كانوش بيراعوا المصلحة العامة ؟

المتهم ـ لا شك انه كانت هناك امور مزرية .. ما كنت أود أن أكون شاهدا وانا متهم ، ولكنى أقرر ما استنكفته .. كان النائب العام أو الذى يشغل المنصب ، لا عمل له سوى استقبال النواب فى مكتبه .. كان يستدعيهم لهذا الموضوع .

الرئيس ـ كان بيستقبل النواب علشان ايه ؟

المتهم ــ كانوا بييجوا بصفتهم محامين فكان يكلمهم أيضا فى مرتبه .

الرئيس ــ علشان ايه كان بيزوره ؟

المتهم ــ موكل فى قضية .

الرئيس ــ يروح للنائب العام ؟

المتهم ــ اذا كان وكيل نيابة لم ينصفه يتقدم بشكوى ويشرح شكواه .

الرئيس ــ يعنى مش بصفته نائبا ؟

المتهم ــ أمال المحامين كانوا بيجروا على مجلس النواب ليه .. دى حاجات معروفة قوى .

الرئيس ــ مين عرف ؟

المتهم ــ الناس كلها .

الرئيس ــ التاريخ عايز يعرف ؟

المتهم ــ التاريخ عرف وسمع .

الرئيس ــ رجال النيابة كانوا بيخجلوا ؟

المتهم ــ كان جبيننا يندى خجلا ولا نستطيع الا أن ننتقد .

الرئيس ــ ماحدش راح له ؟

المتهم ــ لا .. لا .

الرئيس ــ تخافوا منه ؟

المتهم ــ انا ماكنتش باروح كثير .

الرئيس ــ كانوا بيسلموا بالأمر الواقع ؟

المتهم ــ القاضى لا يسأل الا عن فعله الذاتى .

الرئيس ــ يعنى مين المفروض يسأل النائب العام ؟

المتهم ــ وزير العدل .

الرئيس ــ الم يسأله وزير العدل ؟

المتهم ــ ما افتكرش .

الرئيس ــ يعنى كان موافق على هذه الاجراءات ؟

المتهم ــ طبعا ..

الرئيس ــ وزير العدل ماعملش اى اجراء ضد النائب العام ، لحفظ قضايا الحاشية ؟ يعنى الوزير موافق على الحفظ مع انه باين فى كلامه انه كان راجل عايز المسألة تمشى جد ، وانت وصفته انه كان جد وبعدين تبين انه مش جد .

المتهم ـ انا لا أتجنى على أحد .

الرئيس ـ رئيس الحكومة طلع بيان ووزير العدل ماعملش أى اجراء ؟

المتهم ـ بالنسبة لوزير العدل قبل ذلك لم أجد مطعنا عليه .. وبالنسبة للحفظ وزير العدل رجل سياسى ، وشايف ان رئيس الحزب موافق على هذا .. انا لا ادافع عن الطويل ولكنى اتكلم عمليا .

الرئيس ـ لو انت فى محله كنت عملت كده ؟

المتهم ـ ماكنتش اخلى محمد عزمى يوم واحد .

الرئيس ـ يعنى الوزير كان متواطىء ؟

المتهم ـ مافيش شك .

الرئيس ـ كان من واجبه انه يستقيل ؟

المتهم ـ أظن هدد بالاستقالة بعد الحفظ ، ومن الجائز ـ انصافا للطويل ـ انه هدد لهذا السبب .

الرئيس ـ يعنى وزير العدل متواطىء فى هذه العملية ؟

المتهم ـ لاشك .. واريد أن أقول ـ كشاهد ـ وانا متهم ان مكان فيه حركة وكان العمل يقتضى سرعة انجازها ، لأن هناك محلات خالية . ولكن محمد عزمى حطها فى الدرج لغاية لما يمشى الطويل علشان تبقى هذه المحلات محل مساومات ، ويقول الطويل فى هذا الشأن انه حرصا على كرامة القضاء ..

الرئيس ـ هو الطويل بيحرص على كرامة القضاء ؟

المتهم ـ والله ما اظنش لأنه لو كان كده ماكانش يتخطى رجل لمسالة حزبية وأرجو أن تستبعدوا شهادتى فى هذا الشأن لأنى قد أكون مغرضا .

الرئيس ـ تواطؤه فى حفظ القضية حرص على كرامة القضاء ؟

المتهم ـ لا بدون شك .. وهو جاب واقعة معينة ..

الرئيس ـ فيه واقعة ثانية .. هو لم يحافظ على كرامة القضاء فى واقعة ، وبعدين ييجى هنا يتكلم عن كرامة القضاء تقول عليه ايه ؟

المتهم ـ يبقى تشدق .. ويقول الطويل ان عزمى ساوم مساومة دنيئة من رجل أمين على الدعوى العمومية ، ويأتى بالأمس ليقول ان كان رأيه ان كامل القاويش دا مايكونش قاضى .. يا سلام .. تبعت كشف المرشحين لوظائف النيابة فى طنطا لرئيس المجلس الطنطاوى عبد السلام جمعة ومعاه مذكرة عن المرتبات بتاعت الموظفين .. يعنى توافق على مين ، ومين لأ .. دعونى أتكلم للتاريخ .. نائب عام يهبط الى هذا الدرك ..

لأنه يريد أن ينال عرضا حقيرا زائلا بهذه الوسيلة الدنيئة .. يرسل اليه كشف المرشحين ليختار .. لقد فسدت النيابة العامة . وانتم كنتم تريدون أن أتكلم للتاريخ .. فدعونى أقول .. لقد فسد القضاء من تاريخ معين ..

الرئيس – حدد لنا التاريخ ده ؟

المتهم – هذا التاريخ يبدأ عندما ولى .. – واذكروا محاسن موتاكم – ولكنى أتكلم للتاريخ .. أقول هذا التاريخ .. يبدأ عندما ولى المرحوم صبرى ابو علم وزيرا للعدل .

الرئيس – عمل ايه صبرى ابو علم ؟

المتهم – سأتكلم وسأقول كل شىء .. كان القضاء فى هذا الوقت لا تشوبه أية شائبة .. كان أفراد القضاء ينتقون أحسن انتقاء .. وهم بعيدون عن كل حزبية . وكان رجل النيابة يدخل الى النيابة العامة ، وهو معتز بهذا المنصب على قلة مرتبه ، على حقارة مرتبه .. كان يعتز بأن له كرامة . وأن هذا المنصب ذو عز وجلالة .. وكان يربى بمعرفة أقرانه .. الأكبر منه أو الأطول منه خدمة ، أحسن تربية .. كان ينتقى أحسن انتقاء .. ثم يربى أحسن تربية .. ثم .. ثم جاء صبرى ابو علم . ولست أدرى فى أية سنة كان هذا .. على أية حال ، فى السنة التى صدر فيها بكل أسف قانون استقلال القضاء .. رأى صبرى ابو علم أن يوفد القضاء .. يقوم يعمل ايه .. يكتب فى الجرائد انه يريد تطهير القضاء .. هل هذه كلمة تقال فى بلد تحترم قضاءها ؟ واذا به باسم هذا التطهير ، يخرج من القضاء رجالا ، ثم يدخل فيه رجالا آخرين من حزب الوفد .. وقلامة ظفر الخارج تساوى عشرة من الداخلين . وبذلك استطاع ان يوفد القضاء .. أنفذ قانون استقلال القضاء ؟.. كلا .. ثم جاءت الأحزاب الأخرى بعد ذلك ، واذا بها تريد أن تعمل موازنة .. كل حزب يريد أن ...

الرئيس – مش تطهير يعنى ..

المتهم – لأ .. مش تطهير .. ففى كل حركة ، كان الحزب يجتهد أن يدخل من رجال القضاء أو العائلة القضائية ، أكبر عدد من الرجال .. وهكذا .. وانا أرجو عدم نشر ما قلته الآن فى الصحف ، لأنه يتعلق بالأسرة القضائية . أرجو ذلك . لأنها أسرة عزيزة على ، وخلوا الكلام ده للتاريخ ..

الرئيس – تفتكر يعنى ضرورى عدم النشر ؟

المتهم – ايوه .. ايوه .. وأحسن خلوه للتاريخ ..

الرئيس ــ بلاش الجزء ده ينشر فى الصحف .. وهل انت كنت موجود أيام صبرى أبو علم ؟

المتهم ــ كانوا بيقولوا يخرج فلان ويدخل فلان ..

الرئيس ــ يعنى كنتم تكتفون بالكلام بس ؟..

المتهم ــ ماذا نصنع ؟

الرئيس ــ الا تستطيع أن تخرج وتفتح مكتب محاماه ؟

المتهم ــ لم تكن قد اختمرت عندى فكرة فتح مكتب والاشتغال بالمحاماة .. هذه الفكرة لم تختمر عنــدى الا فى سنة ١٩٤٨ .. وزى ما قلت لحضراتكم .. رجل القضاء يعتبر ان ذاتيته وكرامته مستقلة ، انما وزير يخطىء .. فلا شأن لى به ..

الرئيس ــ انما لو كرامة القضاء وقدسيته كانت تهان .. كلكم تحافظوا عليها .. مش كده ؟

المتهم ــ بقدر ما نستطيع .. وفى حدود الدائرة بتاعت الواحد ..

الرئيس ــ ليه هو ماكنش فيه اى اتحاد بينكم وبين بعض

المتهم ــ ماكنش فيه أى رابطة بكل أسف .

وكيل النائب العام ــ النقطة التى يتكلم فيها حساسة . ولى رد عنيف فيها .. أنا أتكلم من وجهة المبدأ ..

المتهم ــ انا آسف ، لأنه كان يجب على أن أدرك ان حضرة المدعى من زملائى الذين دخلوا حديثا ، ولكن انا لا أتكلم عن ..

وكيل النائب العام ــ عنى انا .. لا .. لا .. أنت تتكلم عن بتوع سنة ١٩٤٢ وانا مش منهم .

الرئيس ــ يرفع هذا الجزء بمعنى الا ينشر فى الصحف .

وكيل النائب العام ــ أنا أتكلم عن المبدأ ، لأن العبارة نفسها تشمل الكثيرين من زملائنا .. وليس هناك أى داع لنشرها على صفحات الجرائد .

الرئيس ــ ينشر فقط الكلام الخاص بفساد القضاء ، لأن المسألة معروفة للجميع .

المتهم ــ لقد سألنى حضرة الرئيس .. ليه محمد عزمى بيقول عليك انك تدخلت فى قضية الأسلحة .. فقلت لحضراتكم ..

الرئيس ــ انا باقول ليه اختارك بالذات .. هو فيه بينك وبينه تار ؟

المتهم ــ قلت لحضراتكم اننى بحسب تحليلى لشخصية محمد عزمى ودراستى لعقليته طول هذه المدة ، قلت لكم .. انه رأى ان ثوب البطولة الذى

يرتديه ، قد سقط عنه بنشر هذا التقرير . فأراد أن يأتى بجثة يدوس عليها ليصل الى ما يريد ، مش ان يظهر بمظهر البطل ، وانه كان هو وحده الذى يقاوم الملك السابق .. يفكر .. مين ؟.. كامل القاويش يعرف محمد حسن .. قلت لحضراتكم انه من الجائز أن يكون قد اعتقد اننى الموعز بنشر هذا التقرير الذى كان طعنة نجلاء .. والذى كان كالشمس أو كالأشعة التى كشفت شخصية محمد عزمى كل الكشف .. اشمعنى اختارنى انا .. الله .. هو انا بس .. لم أكن الضحية الوحيدة لمحمد عزمى ، ولن أكون تلك الضحية الأخيرة .. ما دام محمد عزمى ينطلق فى البلد بهذه الأكاذيب .. تحدثت اليكم عما نسبه لى عبد الفتاح الطويل .. وانتم تعرفون اننى لا احب عبد الفتاح الطويل . ولكننى كرجل من رجال القضاء ، وازنت بين أقواله واقوال محمد عزمى . فوجدت ان محمد عزمى يتجنى على الطويل .. يقول ان الطويل كان يقيم العراقيل فى وجهه واذا بالطويل يعطيه شيكا بالضمان ، وياخذ عليه ايصالا بذلك .. كان من ضحاياه عبد الفتاح الطويل وواحد زيى تماما فى التهمة .. التهمة المنسوبة الى . التى ينسبها الى الادعاء .. من الذى تدخل ايضا ؟.. الأستاذ الفاضل .. الجليل .. حسن اسماعيل الهضيبى .. مرشد الاخوان .. وانا أتكلم عنه كرجل من رجال القضاء ، والهضيبى يعرفه رجال القضاء جميعا فقد كان قاضيا تنحنى الرءوس له .. هو كفء فى غاية الكفاية .. وهو قاض بكل ما تحمل هذه الكلمة من معان .. وصل الى درجة مستشار .. فيزعم عزمى الذى لا تفرغ اكاذيبه بانه تدخل عنده فى القضية من أجل المتهمين ..

الرئيس — مين المتهم ده ؟

المتهم — واحد اسمه مصطفى شريف .. أتصدقون ؟.. اتعرفون أن من تقاليدنا اننا اذا عرفنا ان قضية معروضة ..

الرئيس — الكلام ده قاله فى تحقيق ؟

المتهم — فى الجمهور المصرى .. هو جبان لا يخشى كامل القاويش انما يخشى الهضيبى ..

الرئيس — بينه وبين الهضيبى حاجة ؟

المتهم — ابدا ..

الرئيس — الكلام ده انكتب امتى ؟

المتهم — ٧ نوفمبر ١٩٥٢ .

الرئيس ـ كان خرج من رجال القضاء ؟

المتهم ـ انه يريد أن يقول انه وحده الرجل النزيه .. يقول ان الهضيبى تدخل لديه ليحفظ القضية بالنسبة لأحد المتهمين ، وانه قال له خد بالك انا حاستقيل واطلع وابقى مرشد الاخوان .. الجمهور تقول ان مصدرا قضائيا كبيرا يتحدث ولكن من يكون ؟.. انه لا يستطيع أن يذكر اسمه .. فلست انا الضحية الوحيدة ، ولن اكون آخر ضحية لمحمد عزمى .. ويقول عزمى ان محمد حسن تكلم معه على انفراد لكى يسحب الخطاب الذى أرسله عزمى لوزير الحربية بشأن حسين سرى عامر . ولكن الحقيقة ان عزمى فى هذا كاذب .. نشر هذا عن الهضيبى .. هذا الرجل الفاضل .. فهل خرج عن تقاليد القضاء وهو خارج القضاء؟ ابدا .. هل رد بشىء ؟.. ابدا .. ولا يمكن أن ينزل قاض بنفسه ، بشأن قضية الى مهاترات .. دى جريمة فى نظرنا .. وضحية اخرى .. رجل كريم من افضل رجال النيابة .

الرئيس ـ برضه فى قضية الأسلحة ؟

المتهم ـ اسيبها أروح فين .. زميلى محمد عبد السلام رئيس نيابة الغدر يقول عنه محمد عزمى ، انه لم يعرض عليه القضية عرضا سليما وغشه ولولا كده كان ودا حسين سرى عامر محكمة الجنايات .. انت النائب العام تقول ذلك فى رجل تشعر انه محل احترام رجال القضاء جميعا ... ولكن محمد عزمى اعتقد ان العهد الحاضر يريد أن يأخذ حسين سرى عامر بأى حال من الأحوال .. اعتقد هذا خطأ .. وحاشا أن تكونوا غير عادلين . ولكن عزمى يشوف الريح جايه ازاى حسب ما يتصور .. فجاء ينسب الى محمد عبد السلام هذا الكلام الذى اخجل ويخجل معى سيدى المدعى من ترديده .

جاء محمد عزمى يقول لكم انا ماكانش حد بيشتغل معايا غير احمد موافى بس وشوية كمان عبد الحميد .. اشمعنى احمد موافى .. لأنه فى مكتب الادعاء ؟.. اننى اصبحت خبيرا بأخلاق محمد عزمى وأستطيع ان أقسم بأن هذا صحيح . ثم نسى ان هذا الصديق الفاضل موافى .. نسى انه طعنه طعنة نجلاء فى موقف آخر ..

الرئيس ـ سيبها لاحمد موافى يصفى حسابه معاه ..

المتهم ـ لا .. لا .. ستأتى لكم ضحايا أشكال والوان .. قدمت قضية الأسلحة وكان المترافعون موافى والهلباوى واحمد فتحى مرسى .. وصدر الحكم وكان ضربة ولطمة لمحمد عزمى .. كان ثالث اللطمات قضية محمود زكى .. قضية القطن .. قضية الأسلحة .. فماذا

يقول ؟.. قال تصريحا لجريدة الجمهور .. لو أنا اترافعت فى القضية ماكانش اتحكم فيها بالبراءة ..

عضو اليمين ــ تاريخه كام ؟

المتهم ــ ١٤ يونيو ١٩٥٣ .

الرئيس ــ أنا ملاحظ انه دايما ينشر فى الجمهور المصرى .

المتهم ــ لأن جميع الصحف ... وهؤلاء هم الصحفيون أصبحوا لا يثقون فى بيانات محمد عزمى ..

.. خلاص .. خلصت من الضحايا .. بس فاضل ضحيتين ..

الرئيس ــ كفاية ضحايا ..

المتهم ــ كنت أريد أن أتكلم عن مصطفى حسن . وهو رجل مثال النزاهة .. الآن **يا قضاة الثورة** انتهيت من الشق الأول من الادعاء واثبت لحضراتكم مدى ما يمكن أن يكون فى أقوال محمد عزمى او فى محمد عزمى نفسه من ثقة . وانه لا يمكن أن يحصل من كامل القاويش ما ينسبه اليه محمد عزمى .. أما المذكرة فهى فى تاريخ لاحق على تاريخ حفظ التحقيقات .

الرئيس ــ هل كانت مؤرخة ؟

المتهم ــ أيوه ــ ١٩ ابريل .. هذه المذكرة ليس فيها اى تدخل بأية صورة . وقلت انى أشكر الله على انى كان لى نصيب فى هذه المذكرة لأنه لولاها لبقى محمد عزمى يغش الناس ويسير بينهم بطلا وهو بطل زائف لا يعرف للضمير اى اعتبار .

أما عن الشق الثانى من الادعاء فهذه التهمة سئلت فيها كمتهم امام نيابة الغدر ولم يكن هناك شبه دليل على أن لى يدا أو فعلا فى هذا الأمر .

يستند المدعى الى حكم محكمة الغدر . واقول انه معروف ان الأحكام لاحجية لها الا بالنسبة لطرفى الخصومة ، أما ما عداهما فلا حجية له .. أى انها لا يمكن أن تخرج من طرفى الخصومة الى شخص آخر .. هذه هى القاعدة القانونية .. أما ما جاء فى أسباب الحكم فلا يمكن أن يتطرق الى ولكنى مع ذلك لا أريد ان احتمى بالقانون وأريد أن اقدم لحضراتكم الوقائع ..

جاء بالتهمة .. استعان .. واقف عندها .. أستعان اى طلب العون .. اى انه طلب من محمد حسن ان يعينه نائبا عاما او وكيلا للداخلية أو محافظا للقاهرة .. أما الوظيفة الأولى التى لم واحمد الله

على انها لم تتم .. لو اننى عينت فى هذا المنصب لقتلت واحمد الله ان فى هذه الجلسة من يعرف كيف أحقق وكيف أصل الليل بالنهار وكنت أنام الليل فأتذكر متهما محبوسا وان قضية تأخرت فكنت اظل أرقا حتى الصباح .

أنا مسلم من حضرة المدعى بأنى عمرى ما تعرفت بالملك السابق .. عمرى ما تشرفت بهذه المعرفة .. لم أقابله فى حياتى الا مرتين .. عندما حلفت اليمين القانونية عند تعيينى مستشارا .. وعندما دعيت بحكم منصبى كمحافظ لحضور مأدبة لوزير خارجية اسبانيا .

كنت بأسيوط مستشارا جالســـا فى دور الجنايات . ودور الجنايات معناه انى أفصل فى أســـيوط . وكنت أقضى ١٢ يوما فى أسيوط لنظر القضايا والفصل فيها .. وفى يوم ٢٦ ينـاير ١٩٥٢ حرقت القاهرة ونحن فى أسيوط لا ندرى شيئا .. واذا بالاذاعة يتكلم فيها النحاس ويشير الى هذه الحرائق وأصبح كل منا يتوقع ان منزله قد احترق .. وثانى يوم فى المساء طلع الزمان فاذا به منشـــور فى الصفحة الأولى .. كامل القاويش يعين فى منصب كبير .. وفى يوم ٢٨ يناير صباحا كان الدور القضائى قد انتهى . فجئت القاهرة ووصلت بعد الظهر واذا بى أعلم ان ادجار جلاد سأل عنى .. ادجار بيسأل عنى وبينشر فى الزمان ان سأعين فى منصب كبير . فذهبت اليه وسألته عن الخبر فقال جلالة الملك يطلب تعيينك نائبا عاما .. ازاى .. قال دا اللى حصل .. وأقسم لحضراتكم اننى كما قلت صادقا اننى ما فرحت بل انقبضت .. ليه .. فى سنة ١٩٤٨ عندما عينت رئيس نيابة قررت الخروج من الوظيفة الى عالم المحاماة ونصحنى زملائى ان ابقى حتى أصبح مستشارا وهو لقب نعتز به جميعا .. واطلع ... ورقيت مستشارا وجلست فى أسيوط . ولا أريد أن آتى الى هنا بشهود ولكن زميلى المدعى يستطيع ان يسأل الأستاذ ابراهيم عثمان مدير ادارة النيابات .

الرئيس ــ عايزين نختصر .. أمال قال لك الملك قال كده ، ما سألتش ليـــه اختـــارك ؟

المتهم ــ قال لى ان الملك سمع انك مهتم بالشيوعيين ..

الرئيس ــ الملك كان مطالع على شئون الدولة ؟

المتهم ــ قضايا الشيوعية كان البوليس السياسى يقدم له عنها تقارير .

الرئيس ــ كان فاضى لقراية التقارير ؟

المتهم ــ مادخلتش جوه .. ولا أعرف شيئا عن ذلك .

الرئيس ـ كنت من البيت للمحكمة ومن المحكمة للبيت ؟

المتهم ـ والله بالرغم من كل ما أثير عنى ..

الرئيس ـ فاروق اختارك يعنى ؟

المتهم ـ المهم انى منسوب لى انى استعنت وانا سأتكلم عن كيفية ترشيحى نائبا عاما . فلنرجع الى أقوال ادجار جلاد اذ يقول .. أنا معروف بأنى اكبر عدو للشيوعية ..

المدعى ـ لا .. ادجار جلاد يقول انه يعتقد ان فكرة تعيين كامل القاويش نائبا عاما هى فكرة محمد حسن ..

المتهم ـ جلاد يقول انه معروف بأنه أكبر عدو للشيوعية . ولما قيل ان الشيوعيين كان لهم يد فى حرق القاهرة فمحمد حسن اتصل به وساله ان كان يعتقد ان كامل القاويش أكفأ واحد ينفع نائب عام لمحاربة الشيوعية . وانا لا يهمنى ان محمد حسن أوعز بذلك وانما يهمنى انى لم أسع لذلك . أنا كنت فى أسيوط .. أنا لا أنقض ما انتهت اليه محكمة الغدر بالنسبة لمحمد حسن . ولكن جلاد قدم مذكرة .. وجلاد يكره الشيوعية .. ومحمد حسن كما ثبت ليس له أى ثراء يقارن بما عند جلاد .. ووقعت حوادث ٢٦ يناير .

الرئيس ـ يعنى ماكانش يخاف الشيوعية ؟

المتهم ـ اللى يخاف الشيوعية اللى يعرف الشيوعية .. والمسائل دى يفكر فيها صاحب المال ..

الرئيس ـ مخه ضيق ؟

المتهم ـ تفكيره عادى .

الرئيس ـ يعنى مايصلش الى تفكيرك ؟

المتهم ـ مافيش نسبة طبعا .

الرئيس ـ أمال كنت بتسامره ليه ؟

المتهم ـ أسامره ايه .. زى ماقلت لحضراتكم ماكانش صديقى ..

الرئيس ـ مرافقه .. بلاش صديق يعنى لما آخذ معايا واحد لبيروت لازم يكون متقارب فى تفكيره مع تفكيرى .. يعنى ماكانش يهمه الشيوعية .؟

المتهم ـ أنا نظريتى انه ... ما جريمتى أنا .. هذه مسائل لا تقدم ولا تؤخر .

الرئيس ـ انت ذكرت ان كبار رجال الدولة كانوا يتقربوا اليه . فده دليل على اهمية هذا الرجل .. ماكنتش تعرف ناس كانوا يتقربوا اليه .. وليه ؟

المتهم ـ كان له نفوذ .

الرئيس ـ نفوذه يفيدهم ويقدر يضرهم ؟

المتهم ـ ما اقدرش احكم على هذا .

الرئيس ـ يبقوا مافيش داعى يتقربوا اليه ولا يهتموا به . انما كانوا بيتقربوا اليه لأنه كان يقدر يضر ويقدر ينفع .

المتهم ـ هذا هو المعروف .

الرئيس ـ كان بيرفع ويخفض ناس .

المتهم ـ هذا معروف .

الرئيس ـ اذا كان الناس اللى بيسافروا معاه وبيسامروه ويسهروا معاه يبقى ده أكتر من تقرب ؟

المتهم ـ يصـــح ..

الرئيس ـ راجل بيتصل بالملك وله نفوذ الناس بتتقرب له ..

المتهم ـ أنا رايته بيقابل مرتضى المراغى ..

الرئيس ـ واحد بيتقرب لواحد له نفوذ ..

المتهم ـ أنا اللى اتقرب لمحمد حسن ؟

الرئيس ـ تانف .

المتهم ـ هو اللى يتقرب الى لأن كامل القاويش له شخصية ذاتية .

الرئيس ـ سفرك معاه فى الخارج وسهراتك معاه .. مش تقرب ؟

المتهم ـ مش تقرب .

الرئيس ـ معرفة ؟

المتهم ـ أيوه ..

الرئيس ـ أنا أعرفك . وجت خدمة تقدر تخدمنى فيها تخدمنى والا تخدم واحد بيتزلف اليك ؟

المتهم ـ أخدمك اذا كنت أعرف أنك مستحق لهذا .. قال جلاد انه قدم مذكرة وقال ان محمد حسن طلب منه كتابتها .. ما الدليل على هذا .. الكلام فى هذا لا يهمنى ولا أريد أن أسترسل فيه انما الفت النظر الى أقوال السيد حافظ عفيفى .

الرئيس ـ نقف عند كلام حافظ عفيفى ونستريح ..

(ورفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة الحادية عشرة الا ثلثا) .

(أعيدت الجلسة للانعقاد فى الساعة الحادية عشرة والثلث) .

المتهم ـ ماذا قرر حافظ عفيفى ؟ .. قال .. خاطبنى الملك بعد تأليف وزارة

على ماهر بأيام وطلب منى أن اطلب منه تعيين الأستاذ القاويش نائبا عاما .. وقال اننى أعرف ان كامل القاويش أصلح من يشغل هذه الوظيفة وانهقادر على ملء هذه الوظيفة فى هذه الظروف العصيبة .. كامل القاويش ماكانش مطلوب تعيينه نائبا عموميا علشان سواد عينيه وانما علشان يحترمه ..

الرئيس — انت قريت القضايا اللى نظرتها محكمة الثورة ؟

المتهم — أيوه ..

الرئيس — فى أقوال حسين سرى ونجيب الهلالى .

المتهم — ايوه ..

الرئيس — ايه الدافع انه يكلمه علشان كامل القاويش ؟

المتهم — مش علشان محمد حسن كلمه ..

الرئيس — البلد كانت بتتحرق ووزير الداخلية حاول الاتصال بالملك والملك ما اتكلمش معاه . فدى مسألة تلفت النظر وهو يعلم ان البلد بتحترق . وضيع وقت على ما رئيس الديوان رد على الوزير . فايه اللى يخليه يكلم بنفسه رئيس الديوان علشانك ؟

المتهم — باخلاص وصراحة ..

الرئيس — انك كنت كفء جدا ؟

المتهم — دى خليها على جنب .. هذا الترشيح كان بعد ان ظهرت الجرائم كاملة وظهرت القاهرة شوهاء والأجانب أخذوا يخرجون من هذا البلد .. ظهرت النتائج الخطيرة لحريق القاهرة . وقيل ان الشيوعيين كان لهم يد فى هذه الجرائم .. والملك مش عايز يخدم كامل القاويش دا عايز يخدم نفسه .. أنا أذكر كل هذا . وكما سبق ان قرر لا شأن لى به .. من أوعز بهذا ؟ محمد حسن .. أنا قاض وقد قرات هذه التحقيقات .. جلاد ثرى ويخشى الشيوعية . فيكتب مذكرة عن ذلك الملك يرى كامل القاويش ويقول انا اسمع عنه .

الرئيس — يعنى بتثق فى كلام ادجار جلاد فى هذه الواقعة .. ليه لا تثق فى أقواله لما يقول ..

المتهم — حاصل لهذا ..

الرئيس — والمذكرة دى اتقفشت .

المتهم — لا ..

الرئيس — كان ادجار جلاد يقدر ينكر .

المتهم — ادجار جلاد لم يشر الى هذه المذكرة بكلمة أبدا فى سؤاله ولما قال محمد حسن ان ادجار جلاد قدم مذكرة قال أيوه أنا قدمت مذكرة .

الرئيس — النائب العام مركز رئيسى فى الدولة وله اهميته وخطورته ؟

المتهم — لاشك فى هذا .

الرئيس — تعتقد ان واحد زى ادجار جلاد صحفى سمعته معروفة يقدم مذكرة تبقى على طول ثقة فهل هذا وضع صحيح ؟

المتهم — اذا كان الملك لا يعرف شيئا عن القاويش يبقى وضع غير صحيح .

الرئيس — هل هذه قاعدة صحيحة يمكن الاعتماد عليها انه يأخذ بمذكرة صحفى ؟

المتهم — وضع غير صحيح ولا سليم .

الرئيس — الملك اللى يتبع مثل هذه الطريقة يبقى ممكن الاعتماد عليه كملك للبلاد ؟

المتهم — هذا وضع غير دستورى . انما من الوجهة التقديرية الملك يعرف شىء عن القاويش وتكون المذكرة زى ..

الرئيس — أنا باسألك هل الملك اللى بيعين الموظفين ..

المتهم — له أن يقترح .

الرئيس — من المفروض يستشير رئيس ديوانه ؟

المتهم — مفروض .. انما اذا كان يعرف أكثر من رئيس ديوانه .

الرئيس — يعنى يعرف كامل القاويش اكثر من رئيس ديوانه ؟

المتهم — لأ ..

الرئيس — ملك بيسهر فى الكباريهات تعتقد انه كان فاضى لكامل القاويش . انت مش نقلت من نيابة الصحافة ؟

المتهم — أيوه ..

الرئيس — ليه لم يتعطل ؟

المتهم — لم تكن القاهرة قد احترقت.

الرئيس — رجل متتبع قضايا الشيوعية ويعرف ان الفضل فى محاربتها لكامل القاويش ونقل القاويش ولم يتدخل يفتكرك بعد سنتين وانك مهم ؟

المتهم — انا سابونى فى الحركة فاضربت عن العمل الى أن رقيت .

الرئيس — يعنى افتكرك بعد سنتين .

المتهم ـ هو أنا لما قدمت الشكوى قال افحصوا الشكوى .

الرئيس ـ ماكانش يقدر أهميتك فى هذا المكان . . ما كان يقدر يأمر باستمرارك فى وظيفتك .

المتهم ـ كان كامل القاويش سنة ١٩٥٠ رئيس نيـــابة الصحافة . وبعدين اتحرقت القاهرة . وقيل ان الشيوعيين هم اللى حرقوا القاهرة فاصبحت حالة سيئة سئل جلاد فماجابش سيرة عن المذكرة انما اللى جاب سـيرة محمد حسن وقال جلاد قدم مذكرة .

الرئيس ـ عرف منين محمد حسن ؟

المتهم ـ المذكرة تروح للأمين الخاص وتعرض بعد كده على الملك .

الرئيس ـ يعنى ادجار جلاد بعتها باسم الأمين الخاص .

المتهم ـ باسم الأمين الخاص .

الرئيس ـ يعنى ادجار جلاد كان يعرف دخائل القصر ؟

المتهم ـ هو قال هذا وقال انه كان بيرسل للحرملك على طول .

الرئيس ـ (للمدعى) . . قال كده . . ؟

المدعى ـ هو اتكلم فى المذكرة اللى كتبها بناء على شكوى المتهم وبيقول كتبت للسراى .

الرئيس ـ هل بعت باسم الأمين الخاص .

المدعى ـ للبلوك . .

المتهم ـ لما محمد حسن قال على المذكرة ، ادجار جلاد قال ان محمد حسن هـو اللى قال لى اكتب مذكرة . . محمد حسن يقول لك اكتب مذكرة . . هو انت بتشتغل عند محمد حسن .

الرئيس ـ محمد حسن بيعرف يكتب ؟

المتهم ـ أيـوه . .

الرئيس ـ كويس ؟

المتهم ـ اقسم انى لم ار خطه . . جلاد عايز يخلص . . محمد حسن هو اللى قال لى اكتب المذكرة . . محمد حسن اللى بتقولوا ان كان عنـــده كل نفوذ الملك . .

الرئيس ـ هل اطلعت على المذكرة ؟

المتهم ـ ولا أعرف عنها شيئا . . محمد حسن يقول لك اكتب مذكرة ؟

الرئيس ـ مين اللى قال له يكتب المذكرة الأولى ؟

المتهم ـ هو من نفسه .

الرئيس ـ رجعت له انت ؟

المتهم ـ انا كنت صديقا لكل رجال الصحافة . وانا تحدثت معه فى الموضوع ثم جنى على محمد حسن فى رأيى اذ قال ان كامل القاويش صديق محمد حسن فلازم استنتاجا محمد حسن قال لى اكتب مذكرة .

الرئيس ـ كانوا يعرفوا انه صاحبك منين ؟

المتهم ـ لست ادرى . وسواء كان محمد حسن بريئا أو غير برىء فما ذنبى انا الذى كنت فى اسيوط ويكون هذا الترشيح اثناء وجودى فى أسيوط ولم يقم من جانبى ولا يستطيع مخلوق ان يقول ان كامل القاويش كان له اى سعى ولو طفيف فى هذا .

الوظائف الكبيرة اللى شغلها كامل ولا يستحقها .. وكيل وزارة الداخلية أظنه ثابت ان التعيين لوكيل وزارة الداخلية لم يكن بمسعى جديد من أحد .

الرئيس ـ حصل لما فشلت حكاية النائب العام عملوك وكيل الوزارة لشئون المطبوعات .. فيها شيوعية دى كمان ؟

المتهم ـ فيها .. على ماهر رفض ونجيب الهلالى كما هو ثابت ..

الرئيس ـ على ماهر رفض صحيح ؟

المتهم ـ رفض . بحجة اننى مستشار حديث ونجيب الهلالى قال انا سمعت ان كامل مش موضع تقدير من زملائه . الهلالى لا يعرفنى . الأستاذ حافظ سابق خريج سنة ١٩٢٦ وانا خريج ١٩٢٧ يبقى دا سبب ..

الرئيس ـ بس هو ماكانش يعرف محمد حسن .

المتهم ـ هذا المنصب شغله مستشار قديم جدا وهو محمد عزمى . فماذا كانت النيابة العامة فى عهده .. ان هذا المنصب ولو انه جزء من القضاء انما هو تابع للسلطة التنفيذية . واقول لكم للتاريخ انى وقد كنت محافظا للقاهرة دعيت لجمعية الاسعاف لأنى عضو فيها بحكم منصبى ورئيس مجلس ادارتها هو على ماهر .. تبرعت .

الرئيس ـ من الوقف ؟

المتهم ـ من الوقف طبعا لأن جيبى الخاص الحمد لله .. وعلى ماهر قال لى أرجوك يا كامل عايزك بعد الجلسة فاذا به يقول لى يا كامل انا متأسف انا لما رفضت كان السبب فى هذا ان زميل اقدم منك احتج على هذا فقلت له الكلمة التى أقولها لكم الآن .. انا ماطلبت يوما هذا المنصب ولا سعيت يوما لهذا المنصب وخرجنا على أحسن ما يكون .

نيجى لمنصب وكيل وزارة الداخلية .. اظن دا ماكانش بمسعى مستقل . دا لما نجيب الهلالى قال لا . مرتضى المراغى قال آخده فى الداخلية . فى يوم من الأيام وانا بمنزلى اتصل بى المراغى وقال لى يا كامل تسمح تجينى فذهبت اليه قال لى انا عايزك تتعاون معايا فى وزارة الداخلية وعايزين نعينك وكيل وزارة ..

الرئيس ــ انت قابلت مرتضى المراغى عند هاجر حمدى ؟

المتهم ــ ماحصلش .

الرئيس ــ متاكد ؟

المتهم ــ أيوه .

الرئيس ــ ماكانش بيقعد مع الشيمى ومحمد حسن ؟

المتهم ــ انا ماشفتوش .

الرئيس ــ سمعت .

المتهم ــ أحاول أتذكر .

الرئيس ــ فى منزل هاجر حمدى ..

المتهم ــ كل ما أذكره انى شفته مرة مع محمد حسن فى جلسة خاصة .

الرئيس ــ الا تذكر انك شفته فى بيت هاجر حمدى .

المتهم ــ لأ .. مش متذكر .

الرئيس ــ باين عليك متاكد ..

المتهم ــ فيه حاجة تانية ..

الرئيس ــ يعنى واحدة ثانية ؟..

المتهم ــ يعنى بلاش . قال لى يا كامل أنا عايزك تتعاون معايا ، قلت له آنا متشكر وانا سأترك القضاء ولكن لا الى وظيفة أخرى كفانى ما عانيت واحترقت .. وانا شاكر جدا لهذا .. قال لى أرجوك يا كامل .

الرئيس ــ كان فيه معرفة سابقة ؟

المتهم ــ أيوه .. معرفة ..

الرئيس ــ تعرفه منين ؟

المتهم ــ كان وكيل داخلية .

الرئيس ــ مش جلسات خاصة ؟

المتهم ــ لا ..

الرئيس ــ الم تمر هاجر حمدى وانت فى اسيوط ؟

المتهم ــ لا ..

الرئيس ــ الم توصلها الى حتة تانية ؟

المتهم ــ لا . كامل القاويش يوصل هاجر حمدى ؟.. لا .. مش انا .. دا ما نشر فى احدى الكتب الصفراء . انا كنت فى أسيوط وباحترق فى محكمة الجنايات فقلت فى نفسى ما الضرر لو قبلت فترة الى حين اتمكن من اختيار المكان الذى أستطيع ان ابدأ فيه حياتى الجديدة .. وقارنت بين جلال وظيفة المستشار وبين وظيفة وكيل الوزير واستقر بى الرأى بعد الحاح انى أقبل . فصدر المرسوم ورحت وكيل الوزارة .. أدور على شغل .. مش لاقى ..

الرئيس ــ الشيوعيين كانوا خلصوا من البلد ؟

المتهم ــ كان لهم مكتب مستقل وكان مفروض انى أشرف عليه . ولكنى وجدت ان حتى الرقابة على الصحف ماليش فيها .

الرئيس ــ مكتب الشيوعيين ليه ماخلوكش تشرف عليه . ادجار جلاد ماكتبش مذكرة ثانية .

المتهم ــ انا لم أجد أى شغل .

الرئيس ــ خطة مرسومة يعنى ؟

المتهم ــ انا شعرت بكده . انما ليه مانيش عارف .. وبعدين اذا بالأستاذ المراغى يطلبنى ويقول لى يا كامل انا اخترتك محافظا للقاهرة .. انا فكرت .. انا مش لاقى شغل هنا . ومش انا الشخص اللى يقعد من غير شغل .. لأ..

الرئيس ــ ده كان امتى تقريبا ؟

المتهم ــ انا عينت وكيلا للداخلية فى ٩ مارس .

الرئيس ــ يعنى اللى كان مرءوس فى يناير سكت ؟

المتهم ــ جاى .. وظيفة محافظ القاهرة من الوجهة الرسمية زى وكيل الوزارة لكن وظيفة محافظ القاهرة متعبة وانا كنت قرفت .. من الذى عمل على نقلى محافظا ؟ لن استنتج وانما سأقدم أقوال راجل لا أظن انكم تشكون فيه هو نجيب الهلالى .. انه يقول .. ثم ساءت العلاقات بينه وبين المراغى فجاءنى الأخير ..

الرئيس ــ ساءت العلاقات ايه .. الراجل طلبك وقال لك انه عايزك ؟

المتهم ــ الهلالى قال ان المراغى قال له انه عايز يزحلقنى محافظ .. مرتضى المراغى اللى عايز يزحلقنى .... لكن دا المحافظ عنده وقف

قاسم وأجره ١٠ فى المائه من الريع .. ثم يرفع الى مجلس الوزراء بمرسوم بحرمان محافظ القاهرة من النظر على وقف قاسم . يبقى كلام الهلالى اذن حق . يبقى دا كلام راجل لا يفهم فى القانون اذا كان عرض الأمر على الملك ، والملك رفض وقال دا عنده ذمة . والملك ومجلس الوزراء لا يستطيع أن يحرم محافظ القاهرة من وقف قاسم .. ليه .. اللى انا عايز أضع تحته خط ان المراغى اللى قال انه عايز يزحلقنى محافظ .. يبقى مش محمد حسن .

الرئيس ــ ليه طلب منك انك تيجى وكيل وزارة . وأول ما رحت ما اداكش شغل وبعدين عايز يزحلقك .. مش فاهمها انا الحكاية دى ؟

المتهم ــ كل حاجة حاقولها .. بقى وقف قاسم هو اللى يحرم منى وليس انا الذى أحرم من وقف قاسم .

الرئيس ــ هو كان فى غنى عن دا كله ومافيش داعى يعينك وكيل وزارة ..

المتهم ــ ده متفق عليه بين رئيس الوزارة وبين رئيس الديوان بناء على ترشيح الملك .. وقد قال المراغى انه كلما قابل الملك السابق يكلمه عن كامل القاويش وانه كان يفهم ان كامل على صلة بالملك أو انه يتتبع أنباءه .. كامل ليس بالرجل الخامل واظن وجوده فى وزارة الداخلية اذا أعطى اختصاصا يمكن أن ينتج .. يبقى يتزحلق يروح محافظ ..

الرئيس ــ مانفذش رغبة الملك ؟

المتهم ــ ما هو يقدر يقول محافظ مصر ، والشيوعيين فيه مكتب تابع للمحافظ علشانهم .. وما الذى يجعلنى استنتج هذا .

الرئيس ــ يعنى الملك اللى أمر بتعيينك وكيل وزارة منطقيا لأن المراغى مش معقول انه يجيبك وبعدين مايدكش شغل ويركنك على الرف اذن هو مش مختارك ..

المتهم ــ هو انا قلت انه اختارنى .. حصل اتفاق ..

المدعى ــ مرتضى المراغى حب يحل الأزمة ..

المتهم ــ انا فى رأيى ان مرتضى المراغى غير كفء ولا منتج ..

الرئيس ــ ليه .. لمستها ؟

المتهم ــ طبيعى ..

الرئيس ــ امال كان مرشح رئيسا للوزارة ازاى ؟

المتهم ــ انا علمت من الصحفيين .

الرئيس ــ الم تسأل محمد حسن ؟

المتهم ـ ولا يهمنى ذلك .. اظن واضح سبب تعيينى محافظ .. منصب وكيل الداخلية ومنصب المحافظ هل تجدون فى الأوراق انى كان لى اى مسعى أو أى عمل ايجابى .. الشق الثانى من الادعاء يقول « استعان » من الذى يجرؤ ان يقول ان كامل القاويش بذل مجهود ولو صغير ليحصل على وظيفة .. أمامكم الأوراق .

انا مش غاوى سلطة .. انما انا اعرف قانونا اننى انا المسئول عن الأمن فى القاهرة .. الحكمدار يستولى على السلطة وغير مسئول ومحافظ مسلوب السلطة ومسئول .. وكانت حوادث ٢٦ يناير هى سبب المصيبة/. والنيابة تسأل المحافظ والحكمدار ووكيل الداخلية وكل واحد يتنصل من التهمة ٠٠ القانون صريح ٠٠ فاما أن أعفى من هذه الوظيفة واما أن احمل المسئوليات .. انما كان فيه المصاريف السرية .. المحافظ يمضى انه استلم والحكمدار يقبض ٠٠ والله .. لا .. مش انا مش انا اللى اتغاضى .. هذا لا يمكن . واتصلت بمدير الأمن العام صلاح مرتجى وقلت له ان كل شئون الأمن العام تيجى للمحافظ . واذا بالوزير مرتضى المراغى يأمر صلاح مرتجى بأن يعيد الأمر الى ماكان عليه .. وجاءنى صلاح فتحدثت اليه فى هذا .. المسألة مش مسألة سلطة انما فيه مسئولية .. فاذا بالحكمدار يشكو وكان بعض رجال القصر متصلين باحمد طلعت وحدثونى فى ذلك . وكان من ضمنهم محمد حسن .. قلت لأ .. وكما هو ثابت انى خرجت وانصرفت وقلت لأ .. ان تعيينى اذن كان زحلقة صحيح ..

عملت محافظا للقاهرة حتى يوم ٢٧ يوليو واحلت للمعاش فى اغسطس وقد فحص عملى كمحافظ . فهل يستطيع أحد ان يقول ان هناك اى شائبة فى عملى .. عينت محافظا للقاهرة . وكانت جريمة تسيل دماؤها فرأيت من واجبى ان اكون بلسما لهذه الجراح . فكنت انتقل من متجر الى متجر اذا أعاد بناءه أهنئه وأطمئنه ..

الرئيس ـ بداوا البناية قبل التعويض ؟

المتهم ـ ايـوه ..

الرئيس ـ زى ايه ؟

المتهم ـ جروبى .. فتح فى ابريل .

الرئيس ـ جروبى قعد ممتنع عن التصليح يجى ٦ شهور .

المتهم ـ فى الوقت اللى جيت فيه كان صلح وقدمت له صحبة ورد . والحركة دى انا باعملها ، لأنى شعرت كمواطن انه ليس من مصلحة

البلاد أن يشعر الأجانب بذلك ويجب أن يطمئنوا ، ولقد كان لهذه الأعمال فعلا أثرها فى نفوسهم . وقد كنت مرة فى زيارة للدكتور حافظ عفيفى فى مكتبه أبلغه قرار كان قد صدر فى مجلس بلدى القاهرة .. فقال لى وهو لا يعرفنى — وأمامكم الدكتور حافظ عفيفى استدعوه وسلوه اذا شئتم — قال لى : ما جلست فى مكان يضم أجانب الا وقالوا لى انهم اطمئنوا اليك كل الاطمئنان . وانهم كانوا على وشك الخروج من مصر بأموالهم لولا هذه الطمانينة التى أشعتها بينهم .. هذا هو كلام الدكتور حافظ عفيفى ..

الرئيس — والحكومة كانت بتسمح باخراج رؤوس الأموال ؟

المتهم — رؤوس الأموال كانت طالعة .. داخلة ..

الرئيس — مش كان فيه مراقبة للنقد ؟

المتهم — انا بعيد عن ذلك .. وحتى اللوائح المالية انا غبى فيها .. أمر آخر وانا محافظ للقاهرة ..

فى هذا العهد .. فى هذه الثورة .. لاحظت روحا كريمة من رجالها اذ يذهبون الى العناصر أو الى الطوائف أو الى اخواننا المسيحيين واليهود فى أعيادهم . ويحضرون صلواتهم ويهنئونهم .. هذه الروح الكريمة التى تؤدى الى جمع عناصر الأمة على كلمة واحدة . وعلى أمر واحد . وعلى هدف واحد . هذه الروح الكريمة أفخر بها لأنها كانت قد تملكتنى وانا محافظ للقاهرة فكنت أول محافظ . وكنت أول موظف رسمى فى الحكومة يذهب وهو محافظ للقاهرة .. يذهب فى مناسبة اعياد الأقباط — مش علشان يحضر صلواتهم ويهنئهم ليس هذا فقط ، بل ويخرج الأموال من وقف قاسم باشا الى فقراء هذه الطوائف وخدم الكنائس . اذ أن وقف قاسم باشا لا يشترط أن يكون الفقراء من دين معين وأنا أرى دائما ان الانسانية لا تعرف فارقا لا فى الدين ولا فى الجنس .. هذا الكلام لا أقوله اليوم — بل هو ثابت فى الصحف .. فى جريدة المصرى الصادرة بتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٠ بمناسبة عيد القيامة المجيد . تقول هذه الصحيفة .. وقد اشترك فلان .. كامل القاويش محافظ العاصمة ونائبوه — اللى هم الضباط .. اللى جاى أسماؤهم — لأنى ماكنتش اقدر اروح الكنائس كلها فى ليلة واحدة — وفى ساعة واحدة فكنت اروح الكنيسة الكبرى وابعت انا مندوبين عنى يروحوا الكنائس الأخرى ، بمبالغ من المال .. تقول الصحيفة .. وقد اشترك كامل القاويش محافظ العاصمة ونائبوه فى احتفال الطوائف المسيحية بليلة عيد الفصح السعيد ، حيث أعرب باسم الحكومة المصرية عن تهانيه

بحلول العيد وأمانيه الطيبة للمواطنين المسيحيين فى جميع أنحاء البلاد .. وتوجه سعادته فى الساعة الحادية عشرة مساء أمس الى الكنيسة المرقسية الكبرى للاشتراك فى هذا الاحتفال وأناب عنه البكباشى على الصواف لحضور الاحتفال فى كنيسة الروم الأرثوذكس ، والقائمقام فلان لحضور الاحتفال فى كنيسة الأرمن والبكباشى فلان لحضور الاحتفال فى كنيسة السريان الأرثوذكس .. هذا وقد تبرع سعادة محافظ القاهرة بهذه المناسبة بمبلغ مائة جنيه لخدم الكنيسة وفقراء الطائفة وهذا مبلغ بسيط ولكن له قيمته .

اتقدم اليكم بمسألة أخرى قمت بها كمحافظ للقاهرة ..

الرئيس ـ احنا لا نحقق هل انت قمت بمهمتك أو لأ .. ولكننا نبحث فى الوقائع .. واحنا اديناك فرصة انك تتكلم على كيفك فبرضه لايمهما شوية ..

المتهم ـ انا بينت لحضراتكم ان كلمة « استعان » ليس لها وجود وكنت أود ان أشرح الأعمال الوطنية التى قمت بها .

الرئيس ـ نكتفى بالقدر اللى سمعناه ..

المتهم ـ ماتخلونى اتكلم انا وفرت ألفين جنيه من مرتبات الموظفين .. وايراد الوقف وصل من ٢٤ ألف جنيه الى ٣٠ ألف جنيه واسأل الشيخ الباقورى .

الرئيس ـ ليه مش بفضل الموظفين ؟

المتهم ـ كانوا موجودين قبل ما آجى .. وكامل القاويش لم يأخذ مليم واحد من الوقف من أجل النظر .

الرئيس ـ تنازلت للفقراء ؟

المتهم ـ لأ .. لم أطالب حتى الآن .. ولكنى طلبت شفويا ..

الرئيس ـ طلبت من مين ؟

المتهم ـ من الكتبة فى وزارة الأوقاف .

الرئيس ـ كنت وانت وكيل نيابة بتسيب المتهمين يخرجوا عن الموضوع زى ما بنسيبك كده ؟

المتهم ـ كنت اسيب المتهم يملى الكاتب .

الرئيس ـ ماكنتش بتخرجه من الزنزانة الساعة اثنين فى عز الشتا علشان تستجوبه ؟

المتهم ـ لأ .. العمل ساعات كان بيمتد ..

الرئيس ـ طيب كمل موضوعك ..

المتهم ـ سمعت من حضرة المدعى ان محمد حسن هو الذى كان سببا فى ترقيتى الى مستشار .. ازاى ؟ جت منين .. كيف يمكن هذا ؟ الترقية الى مستشار التى تصدر بقرار من مجلس القضاء الأعلى وهو المكون من كبار رجال القضاء والذى لا يستطيع مخلوق ان يؤثر فيهم أو يشك فى نزاهتهم .. أيريد أن يقول ان الشكوى التى أرسلتها لحسن يوسف وكلم فيها الأستاذ الطويل وقال له ان كان عليه شيء اتركه ولا فليرق .. أما وظيفة وكيل وزارة الداخلية أو وظيفة محافظ القاهرة ..

الرئيس ـ اتكلمنا فى دول خلاص ..

المتهم ـ دى حاجة مهمة . يقول الادعاء فى التهمة الموجهة الى اننى شغلت وظائف هامة وهى وظيفة وكيل وزارة الداخلية ومحافظ القاهرة كأن هذه الوظائف أسمى من مستشار .

المدعى ـ الادعاء يقول وظائف عامة ـ مش هامة ؟

المتهم ـ ان سمو وظيفة مستشار لا يدانيه أى وظيفة أخرى من وظائف الدولة ووظائف الدولة هى تكليف لا مغنم . فاذا كان ممكنا أن الانسان يقوم بأى عمل آخر فهى بالنسبة اليه تكليف لا مغنم .

انتقل الى النقطة الأخيرة .. وهى الخاصة بالثروة ..

الرئيس ـ ان هذا الموضوع خارج الادعاء ..

المتهم ـ أنا لا أملك شيئا اطلاقا ..

الآن وقد بينت لحضراتكم الأدلة بالنسبة للشق الأول من الادعاء .. والأدلة بالنسبة للشق الثانى من الادعاء .. قلنا لحضراتكم اننى ما تدخلت فى قضية الأسلحة اطلاقا وان تلك المذكرة لا شأن لى بها .

الرئيس ـ سمعنا هذا الكلام .

المتهم ـ بقى بعد ذلك كلمة اخيرة .. اجرمت اذ عرفت محمد حسن ؟ أهذه هى كل جريمتى ؟.. طيب ما هو ورد فى التحقيق ان عبد الفتاح حسن كان يعرف محمد حسن أو صديق محمد حسن ..

الرئيس ـ على الماشى كده .. مش كان بيسهر معاه .. أو يتسامر معاه أو يسافر معاه ..

المتهم ـ على أى حال .. انتقل بعد ذلك الى معرفتى بمحمد حسن . هل كان فيها فساد أو افساد . ارجوكم أن لا ترجعوا الى وأناشدكم أن ترجعوا الى ملف خدمتى لتروا اننى شخص أعتز بكرامتى . أمر آخر له منتهى الأهمية . وهو اننى لو كنت باستعين بمحمد حسن لما

تركت فى الترقية سنة ١٩٥٠ ولما شكوت الى وكيل الديوان الأستاذ حسن يوسف . كان يكفينى أن ارسل لصديقى محمد حسن كتابا أو أقابله . كذلك تلك المسألة التى لاحظها سيادة الرئيس بحق . وهى مسألة سحب السيارة . وشكواى لمحمد عزمى بشأنها . الم يكن فى استطاعتى الاتصال بصديقى محمد حسن بدل ما أروح أشكو لعزمى ..

هل أحاكم لأننى لست قديسا او ملاكا . العصمة لله وحده لقد قال عيسى عليه السلام « من كان منكم بلا خطيئة فليرمنى بحجر » . أم أحاكم من أجل هذه المسائل التافهة التى لا يمكن أن يؤاخذ عليها انسان . فلا استهتار فى مكان عام ولا خروج عن حد الأدب .

الآن **يا قضاة الثورة ، ويا قضاة العدالة** ، لا يسعنى وقد أفسحتم صدوركم لى يوما كاملا وبعض ليلة .. لا يسعنى الا أن أقدم لكم الشكر من اعماق قلبى على هذا الصدر الرحب الذى اتسع لكل ما عرضته على حضراتكم .. ولا أستطيع الا أن أسأل الله ان يجزيكم أحسن الجزاء الآن **ياقضاة الثورة** .. عما قليل تخلون لأنفسكم لتقولوا كلمتكم فى موظف خدم العدالة زهاء ربع قرن فى أمانة واخلاص وذمة . كما يشهد ملف خدمته .. رجل عمل على خدمة بلاده بأن جنبها — أو قام بقسط فى تجنيبها خطرا جسيما هو الشيوعية — رجل كان يعمل للفقراء فى وقت كان كل انسان يعمل فيه لنفسه . رجل عاش فى الثورة من قبل الثورة . وعمل بمبادىء الثورة من قبل قيام الثورة . لست أريد جزاء ولا شكورا . ولكن أريد من حضراتكم .. أريد من قضاة الثورة أن يردوا الى كرامتى واشكركم وأسأل الله ان يوفقكم .

الرئيس — المدعى .. فيه تعليق .

وكيل النائب العام — انا كنت عايز اعلق على ان المتهم يأخذ جزء مما قاله حافظ عفيفى ويترك ما قاله جلاد ..

الرئيس — معلهش سيبها دى لنا احنا .

وكيل النائب العام — بقيت مسألة أخيرة . وهى انه يهمنا فى هذا المجال أن اعرض على حضراتكم كتابا عنوانه « كيف أصبحوا وزراء » . وهو لا يهمنى فى شىء ولكن ما حواه يتمشى مع ما ورد فى الادعاء وقد نشر فى وقت لم تكن محاكمة المتهم فيه قد تقررت ولم تكن الادعاءات المنسوبة اليه قد عرفت لأحد و ..

المتهم — كتاب ايه .. هو عمل تحقيق فى هذا الكتاب حتى يمكن أن يقدم الى المحكمة ؟

وكيل النائب العام — موضوع هذا الكتاب أو الجزء الذى ورد فيه ذكر المتهم

يتمشى مع التحقيق . واذا سمحت المحكمة فانى أعرضه فى منتهى الاختصار .

الرئيس ـ اتفضل قل وسيب المحكمة تقدر .

وكيل النائب العام ـ ورد فى الكتاب تحت عنوان « الراقصة التى عينت المراغى وزيرا » . وسرد الكاتب على التفصيل علاقة هاجر حمدى بالمتهم ومحمد حسن وامام الشيمى وسماهم شلة الأذكياء الثلاثة . وان أحد أعضاء الشلة اتفق أن يكون اللقاء عند الراقصة فى منزلها الفاخر . وأن يتكفل هو بمصاريف اللقاء والسهرة . وكيف اتصل ادجار جلاد بهذه الشلة . من هذا يبرز ليه ادجار جلاد كان بيزكى القاويش ثم يقول الكاتب : ثم همس أحد الأذكياء فى اذن المراغى ان السبيل لكى يكون وزيرا أن يكتسب مكانا ولو صغيرا فى قلب محمد حسن . فثار المراغى فى محدثه . وانى أسجل هذا للتاريخ ثم قال الكاتب ان القاويش كان يشرف على سفر هاجر حمدى الى الاسكندرية لتقابل صديقها محمد حسن .

المتهم ـ انت تصدق هذا ؟

وكيل النائب العام ـ انها تتمشى مع التحقيقات .

المتهم ـ ليس لى أى تعقيب على ما قاله المدعى . ولقد رأيتم فى مرافعتى اننى تجاوزت عن هذا .

وكيل النائب العام ـ أن القضية **يا حضرات القضاة** قضية شخص كان ينتمى الى هيئة القضاء ونحن نطرحه من جديد أمام القضاء لتقولوا كلمتكم فيـــه .

الرئيس ـ أظن نكتفى بما قيل ..

المتهم ـ لقد لاحظتم سيادتكم اننى أبيت ان أجعل جو هذه القاعة المقدســـة يتلوث ..

الرئيس ـ هذه حقائق لا تشين المحكمة ان تقال . والمحكمة لا تتلوث بأى شىء مما يقال . وانما الذى يلوث هم الأفراد الذين تقال فى حقهم هذه الأقوال وليست المحكمة . والمحكمة موجودة لتكشف الستار عن الفضائح التى كان يرتكبها أولئك الذين كانوا يتولون مقاليد الحكم فى هذه البلاد ومهمة هذه المحكمة أن ترد شرف هذه البلاد وتاخذ حساب الشعب من هؤلاء المتهمين ..

الرئيس ـ ترفع الجلسة الآن .. والحكم باكر الساعة العاشرة صباحا .

(رفعت الجلسة فى الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والعشرين صباحا) .

الجلسة السابعة والعشرون

المنعقدة فى الساعة العاشرة والدقيقة العشرين صباحا يوم الثلاثاء ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ـ الموافق ٢٥ صفر سنة ١٣٧٣ ٠

قدمت القضية المتهم فيها السيد محمد كامل القاويش ٠

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة السابعة والعشرين من جلسات محكمة الثورة ٠

الحكم فى القضية المتهم فيها ، المتهم محمد كامل القاويش ٠

اليوم اذ تحكم المحكمة على متهم كان يوما ما من رجال القضاء ولكنه امتهن كرامته فحق عليه العقاب تنزيها للقضاء وقدسيته ٠

الحكم

((حكمت المحكمة على المتهم محمد كامل القاويشن بالنسبة للادعاء المقام عليه بما يأتى)) :

أولا ـ بسجنه خمسة عشر عاما مع ايقاف التنفيذ وتجريده من شرف المواطن ٠

ثانيا ـ تسجل المحكمة بمزيد الأسف المسلك المعيب للنائب العام الأسبق السيد محمد عزمى من تحقيقات الأسلحة والذخيرة الفاسدة ٠

***

تعقيب

للقضاء هيبة وكرامة وقدسية . ليست محلا لجدل . أو فى حاجة الى دليل ... وللقضاء - بحكم طبيعته - قبل من يتشرف بالانتماء الى هيئته الموقرة حقوق . وأى حقوق .

فمن واجب رجل القضاء أن يكون كريما . مهيبا . عف اليد واللسان . تتركز فى نفسه كل معانى النزاهة والشرف . فلا يتخذ من السبل للوصول الى أهدافه - خاصة كانت أو عامة - الا ما تتوافر فيه العزة بأوسع معانيها .

ولقد كان محمد كامل القاويش من رجال القضاء . فهل التزم فى حياته الخاصة والعامة . ما كان ينبغى أن يلتزمه قبل الهيئة التى ينتمى اليها . وقبل نفسه ؟! . كلا .

كان تواقا لأن يكون - فى العهد الاسود - ذا مقام ملحوظ . ومكان مرموق . ولكنه تجاهل أو تناسى انه كان - فعلا وبحق - فى هذا المكان وذلك المقام . بوصفه رجلا من رجالات القضاء فى مصر ..

لم يقنع بما وصل اليه من أكبر منصب قضائى . وهو منصب الاستشارة . وخيل اليه ما هو أسمى من منصب القاضى . فلم يعرف لنفسه حقها وقدرها . وانحرف انحرافا شديدا الى ناحية غير كريمة فى طريق مريب . بغية الوصول الى مكان يهدف اليه من مناصب زائفة . لا تدانى - فى قليل أو كثير - منصب القضاء المقدس .

تطلع ببصيرة غير موفقة الى غيره من رجال الدولة . فتدارس مع نفسه السبل التى سلكها هؤلاء للوصول الى المناصب التى تربعوا على كراسيها . وانتهى به الأمر الى قرار سقيم . هو أن ينخرط فى سلك القافلة الضالة المضللة . ويسير فى ركاب الملق والزلفى ... فى عهد أعدمت فيه أقدار الرجال وامتهنت كراماتهم . غير آبه لما قد يصيبه هو أو يلحق بالهيئة التى شرفته بانتمائه اليها من دنس واهدار للكرامة مطرحا المثل العليا . التى كان عليه أن يلتزمها فى حياته القضائية والشخصية ...

فماذا فعل ؟! . زامل خدم السراى . وصاحب أتباعها . بل نصب من نفسه تابعا لأحد اتباع الملك المخلوع . وتدنا الى درجة قبل فيها ان يقدم

لهذا التابع خدمات . يأنف التابع نفسه من أن يؤديها لسيده الذى كان يقوم على خدمته . ! ؟ . كل ذلك الانحطاط من أجل عرض زائل . هو أن يكون « محمد كامل القاويش » وكيلا للوزارة . ثم محافظا للعاصمة ؟! .. بتدبير ذلك التابع وتدخله لدى المسئولين . متقمصا رداء سيده . الملك السابق ؟! .

وبذلك خرج « محمد كامل القاويش » عن النطاق المقدس . وابتعد بنفسه عن رجال القضاء . وألقى بنفسه فى أحضان الخدم والأتباع . وساير ركب الفساد . فمالأه وأيده .. فلا أقل من أن يبتر هذا العضو الفاسد من هذه الهيئة الكريمة . بالحكم الفذ الفريد « تنزيها للقضاء وقدسيته » كما قضت محكمة الشعب .. بحق ..

والجديد فى قضية محمد كامل القاويش . أن محكمة الثورة . سجلت فى حكمها القوى العادل موقفا غير كريم لموظف عمومى كان يشغل منصبا قضائيا خطيرا . هو الاستاذ محمد عزمى . النائب العام السابق الذى كان شاهدا فى الدعوى . وحاول جاهدا أن يظهر بمظهر البطولة فى مواقفه من المتهم . الذى كان وسيطا بينه وبين تابع الملك المخلوع لتلقى توجيهات السراى بشأن التصرف فى تحقيقات الأسلحة والذخيرة الفاسدة . وكذلك للايقاع بوزير العدل فى ذلك الحين الذى دأب على معارضة ومناوأة هذا الاتجاه الفاسد . ولكن المحكمة كشفت أمر محمد عزمى على حقيقته . وسجلت موقفه المعيب وتعاونه مع المتهم فى أمور لا تمت للكرامة ولا للنزاهة بسبب .

تلك هى النهاية الحتمية لمن ضل سواء السبيل . متهما كان أو شاهدا ..!

محاكمة
السيد شارل ابو لبس يوسف

شارل بولس



- سنه ٣٤ سنة .
- قضى عمره مشاغبا بين اخوانه .
- كان موظفا بالجيش البريطانى .

« تابع » الجلسة السابعة والعشرون

عقب النطق بالحكم فى القضية المتهم فيها محمد كامل القاويش .. قدمت القضية المتهم فيها شارل بولس يوسف .

وقد حضر المتهم بصحبة حارسه .

الرئيس – المتهم شارل بولس يوسف .

المتهم – ايوه يا فندم .

الرئيس – الادعاء المقام عليه :

« أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامة البلاد . ذلك أنه فى غضون عام ١٩٥٢ قام باتصالات خطيرة مع جهات أجنبية ، بقصد الاضرار بالوطن ومصلحة البلاد العليا »

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم – غير مذنب .

الرئيس – انت حاتدافع عن نفسك ؟

المتهم – ايوه ..

الأستاذ جورجى دانيال – انا كلفت من قبل والد المتهم بأن أحضر معه أثناء نظر هذه القضية .

المتهم – انا إعتذر لحضرة المحامى واشكر له رغبته فى الدفاع عنى ولكنى سأقوم بالدفاع عن نفسى ، لانه ما يعرفش ظروف الدعوى ، وانا أقدر أتكلم عن كل حاجة .

الرئيس – القاعدة المقررة فى أمر تشكيل المحكمة ان للمتهم أن ينيب عنه محاميا للدفاع عنه أو أن يقوم بالدفاع عن نفسه ، والمتهم يريد الدفاع عن نفسه .

الاستاذ جورجى دانيال – نزولا على ارادة المتهم وطبقا لأمر تشكيل المحكمة أتنحى عن هذه القضية (وانسحب)

(انصرف الأستاذ جورجى دانيال)

الرئيس – المدعى .

وكيل النائب العام – الادعاء يطلب ان تكون محاكمة المتهم فى جلســة سرية مطلقة وذلك بالنسبة لظروف الواقعة والمكان الذى حدثت فيه والزمان والأشخاص . وكل ذلك حرصا على المصلحة العامة .

المتهم – ما فيش اى حاجة ارتكبتها ، ويمكنكم أن تسألونى .

الرئيس – هل لديك مانع من أن تكون الجلسة سرية ؟

المتهم – مش احضر هذه الجلسة ؟

الرئيس – أيوه ..

المتهم – ما فيش مانع .



شارل بولس

وبعد مداولة قصيرة بين أعضاء المحكمة قررت المحكمة ما يأتى :-

الرئيس – قررت المحكمة نظر القضية المتهم فيها شارل بولس يوسف فى جلسة سرية مطلقة فى الساعة الثانية بعد ظهر اليوم .

(انصرف المتهم بصحبة حارسه)

وفى يوم الأربعاء ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٢٦ صفر سنة ١٣٧٣) انعقدت هيئة محكمة الثورة برئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى رئيس المحكمة وعضوية كل من البكباشى أنور السادات وقائد الأسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة .

وأصدرت الحكم الآتى : ـ

(الحكم فى القضية المتهم فيها شارل بولس يوسف)

الرئيس ـ حكمت المحكمة على المتهم شارل بولس يوسف بالنسبة للادعاء المقام عليه بالآتى :

بالسجن خمسة عشر عاما .

(وعلى أثر ذلك غادر المتهم قاعة المحكمة بصحبة أحد ضباط البوليس الحربى)

التصديق على الحكم

وبتاريخ ١٩٥٣/١١/٨ صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم ، كما أنه بتاريخ ١٩٥٣/١١/٩ أخطرت الجهات المختصة لتنفيذه بالكتاب رقم ١٥٢/٢٤/٢ .

تعقيب

ليس اخطر على أمن الدولة وسلامتها من الخيانة وخاصة اذا كانت هذه الخيانة عن طريق الاتصال بدولة أجنبية ومدها بالمعلومات فى مقابل عرض زائل ... وان دل ذلك على شيء فانما يدل على ضعف فى النفوس وانحطاط خلقى ليس يعادله انحطاط .

واى امر اجل واخطر من التآمر على سلامة الوطن !!

المحاكمات فى سطور

محمد حلمى حسين

- قدمت القضية فى ١٩٥٣/١٠/٢٧ .
- تتلخص الادعاءات فى أنه : أتى أفعالا استغل فيها نفوذه لصالحه دون مراعاة لصالح الوطن .
- مثل الادعاء : البكباشى محمد التابعى والأستاذ مصطفى الهلباوى .
- محامى المتهم : الدكتور على الرجال .
- صدر الحكم عليه فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .
- صدق مجلس قيادة الثورة على الحكم بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ .
- أرسل للجهات المختصة لتنفيذه يوم ١٩٥٣/١١/٢ .

***

القائمقام عبد الغفار عثمان بالمعاش

- قدمت القضية فى ١٩٥٣/١٠/٣١ .
- تتلخص الادعاءات فى أنه : أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته .
- مثل الادعاء : البكباشى محمد التابعى والأستاذ مصطفى الهلباوى .
- محامى المتهم : الأستاذ زهير جرانة .
- الشهود : أميرالاى حسن رجب . صاغ أحمد مختار الدسوقى . صاغ فتحى عبد الحميد رمضان . عبد الستار عبد الله . حسين سعد . بكباشى جمال حلمى . صاغ صلاح الدين نصحى . الأستاذ محمد صبرى الحكيم .
- صدر الحكم عليه فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ .
- صدق مجلس قيادة الثورة على الحكم بتاريخ ١٩٥٣/١١/٨ .
- أرسل للجهات المختصة لتنفيذه يوم ١٩٥٣/١١/٩ .

***

محمد كامل القاويش

- قدمت القضية فى ١٩٥٣/١١/١ ٠
- تتلخص الادعاءات فى أنه : أتى أفعالا مفسدة لأداة الحكم ٠
- مثل الادعاء : البكباشى ابراهيم سامى والأستاذ عبد الرحمن صالح ٠
- محامى المتهم : دافع عن نفسه بعد أن انسحب الدكتور فائق الجوهرى ٠
- الشهود : الأستاذ محمد عزمى المحامى ٠
- صدر الحكم عليه فى ١٩٥٣/١١/٣ ٠
- صدق مجلس قيادة الثورة على الحكم بتاريخ ١٩٥٣/١١/٨ ٠
- أرسل للجهات المختصة لتنفيذه يوم ١٩٥٣/١١/٩ ٠

* * *

شارل بولس يوسف

- قدمت القضية فى ١٩٥٣/١١/٣ ٠
- تتلخص الادعاءات فى أنه : أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته ٠
- مثل الادعاء : البكباشى ابراهيم سامى والأستاذ عبد الرحمن صالح ٠
- صدر الحكم عليه فى ١٩٥٣/١١/٤ ٠
- صدق مجلس قيادة الثورة على الحكم بتاريخ ١٩٥٣/١١/٨ ٠
- أرسل للجهات المختصة لتنفيذه يوم ١٩٥٣/١١/٩ ٠

فهرس الجزء الثالث من كتاب
محكمة الثورة

فهرس الصور

يظهر قريبا الجزء الرابع من محكمة الثورة



